

فهرسة اهلنزا الرابع من حاشية الطعطاوى على الدر المنثور

صفحة	كتاب	صفحة	باب
٠٠٢	كتاب الاجارة	٢٣٩	باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز
٠١٤	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٤٥	باب الرهن يوضع على يد عدل
٠٢٣	باب الاجارة الفاسدة	٢٤٧	باب التصرف في الرهن الخ
٠٣٤	باب ضمان الاجير	٢٥٣	فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن
٠٤٢	باب فسخ الاجارة	٢٥٦	كتاب الجنائيات
٠٤٧	مسائل شتى في الاجارة	٢٦٠	فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه
٠٥٢	كتاب المكاتب	٢٦٧	باب القود فيما دون النفس
٠٥٥	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٢٧٢	فصل في الفعلين
٠٦٠	باب كتابة العبد المشترك	٢٧٦	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
٠٦١	باب موت المكاتب ومجزؤه وموت المولى	٢٧٨	كتاب الديات
٠٦٦	كتاب الولاء	٢٨٢	فصل في الشجاج
٠٧٠	فصل في ولاء الموالاة	٢٨٥	فصل في الجنين
٠٧١	كتاب الاكرام	٢٨٧	باب ما يحدث الرجل في الطريق وغيره كالمسجد
٠٨٠	كتاب الحج	٢٩٠	فصل في الحائض المائت
٠٨٧	فصل بلوغ الغلام	٢٩٣	باب جنابة الهيمة والجنابة عليها
٠٨٨	كتاب المأذون	٢٩٨	باب جنابة المملوك والجنابة عليه
٠٩٨	كتاب الغصب	٣٠١	فصل في الجنابة على العبد
١١٠	فصل غيب	٣٠٣	فصل في غصب القن وغيره
١١٧	كتاب الشفعة	٣٠٤	باب القسامة
١٢١	باب طلب الشفعة	٣١١	كتاب المماقل
١٢٦	باب ما تنبت فيه أولا	٣١٤	كتاب الوصايا
١٢٧	باب ما يطلها	٣٢٢	باب الوصية بثلاث المال
١٣٢	كتاب القسمة	٣٢٨	باب العتق في المرض
١٤١	كتاب المزارعة	٣٢٩	باب الوصية للاقارب وغيرهم
١٤٦	كتاب المساقاة	٣٣٣	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
١٤٩	كتاب الذبايح	٣٣٥	فصل في وصايا الذمي
١٥٩	كتاب الاضحية	٣٣٧	باب الوصى
١٦٨	كتاب الحظروا الاباحة	٣٤٤	فصل في شهادة الاوصياء
١٧٧	فصل في اللبس	٣٤٩	كتاب الخيى
١٨٣	فصل في النظر والمس	٣٥٢	مسائل شتى
١٨٧	باب الاستبراء وغيره	٣٦٤	كتاب الفرائض
١٩٢	فصل في البيع	٣٨٢	فصل في العصبات
٢١٤	كتاب احياء الموات	٣٩٢	باب العول
٢١٧	فصل الشرب	٣٩٦	باب توريث ذوى الارحام
٢٢١	كتاب الانثربة	٤٠٢	فصل في الغرقى والحرقى
٢٢٧	كتاب الصيد	٤٠٤	فصل في المناسخة
٢٣٤	كتاب الرهن	٤٠٥	باب المخارج

الجزء الرابع من حاشية العلامة الطحطاوى
على الدر المختار شرح تنوير الابصار
في فقه مذهب الامام الاعظم
أبي حنيفة النعمان مع
الشرح المذكور
نفع الله به
المسلمين
آمين

٦٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

• (كتاب الاجارة) •

من اجر من حذو شرب وقتل والمذاق فصع قال الزمخشري آجرت أفعلت فانا مؤجر وآجر خطأ وقيل آجر الدار
من أفعل ومؤجرة الاجير من فاعل كعامل معاملة فلا يتعدى الالفهول واحد وقيل هما فيهما اه عبد البر
وقال ابن الضياء في شرح الجمع والصواب ما ثبت في العين والاساس أن فاعل بمعنى المفاعلة كالمزارعة
والمشاركة والمشاركة ونحوها لا يتعدى الى مفعول واحد ومؤجرة الاجير من ذلك فالخامس أنك اذا قلت
آجرت الدار والمملوك فهو من أفعل لا غير واسم الناعل مؤجر واما آجره عنه فغلط محض وأما آجر الاجير فيجوز
أن يكون من الافعال ذكره في المغرب والصالح وأن يكون من المؤجرة وهي المفاعلة وعليه ابن الحاجب
واستبعد جعله من الايجار وهو الافعال اه (قوله اكونم عليك عين) أي والاعيان مقدمة وجودا على المنافع
اولا لان الاولى فيها عدم العوض والثانية فيها العوض والعدم مقدم على الوجود ثم لعقد الاجارة مناسبة خاصة
بفعل الصدقة من حيث انها ما يتبعان لازمين فلذلك لم يرد كتاب الاجارة متصلا بذكر الصدقة اه طوري (قوله
اسم للاجرة) قال في التبيين وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما أعطى من كراء الاجير وقد أجره اذا أعطاه
اجرة اه وفي العيني هي فعالة أو عالة على تقدير حذف فاء الفعل اه وقال في التبيين ويجوز أن تكون الاجارة
مصدرا قال قاضي زاده لم يسمع في اللغة أن الاجارة مصدر اه طوري (قوله وهي ما يستحق على عمل الخير)
في العبارة خلى يدل عليه ما في شرح العيني على الكثر والاجرة الاسم وهي ما يعطى من كراء الاجير والاجر
ما يستحق على عمل الخير ولهذا يدعى به فيقال أعظم الله اجره اه (قوله تملك نفع) أي بايجاب وقبول ولو أراد
التعريف بالحقيقة لقال هو عقد يفيد تملك الخ وفي التارخانية وتنعقد الاجارة بغير انط كالواستأجر دارا سنة
فلما انقضت المدة قال ربها المستأجر فترفعها الى اليوم والافعال كل شهر بألف درهم فجعل في قدر ما ينقل متاعه
أجر المثل فان سكن شهر فهي بما قال المالك طوري وخارج بالتقليد وان كان جنسا فانه قد يخرج به النكاح قال
المصنف تبعا للزيلي فانه استباحة المنافع بعوض لا غلبة اه قال سري الدين وهو يخالف ما سبق
في النكاح من أنه عقد يرد على ملك المتعة قصدا وقال زبلي في النكاح ولا ينفعه قد بلنظ الاجارة في الصحيح
لانها ليست بسبب ملك المتعة اه وخارج بقيد النفع البيع والهبة وأقاد المصنف أن هذا التعريف يصح
من الاجارة والفاصل عدم التقييد بالعلومية في النفع والعوض (قوله رأوان) الاولى الايمان بالياء لانه
منصوب (قوله لا يسكنهم) بل حتى يقال ان هذه الدار اذ لان مثلا ومن ذلك ما لو استأجر شجرة ليحفظ عليها

• (كتاب الاجارة) •
قدم الهبة اكونم عليك عين وهذه تملك
منفعة (هي) لغة اسم للاجرة وهي ما يستحق
على عمل الخير ولذا يدعى به يقال أعظم الله
اجرته وشرا (تمليك نفع) مقصود من العين
(بعوض) حتى لو استأجر ثيابا أو أوان
لتجمل بها أو دابة ليحتملها بين يديه أو دارا
لا يسكنهم أو عبدا أو دراهم أو غير ذلك لا
ليستهمله بل ليطن الناس له فلا اجارة
فاسدة في ذلك

قوله كافي الهندية (قوله ولا أجر له) ولو استعملها فيما ذكره قواهم ان الأجر يجب في الفاسدة بالاتفاق محله فيما
 إذا كان النفع مقصودا (قوله أي بدلا في البيع) قال في المنع ومصادره من الثمن ما كان بدلا عن شيء قد دخل فيه
 الاعيان فان العين تصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة وإشارتي المختصر الى انها لو كانت الاجرة دراهم أو دنانير
 انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين تقدمها الى انهم لو كانت كمالها
 أو وزنها أو عدديا متقاربا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة ويحتاج الى بيان مكان الايفاء ان كان له
 محل وموثة عند الامام وان لم يكن له محل وموثة فلا يحتاج الى بيانه وعنده ما ليس بشرط ولا يحتاج الى بيان
 الاجل فان بين جازوتها والى أنهما لو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لانه
 لا يثبت دين في الذمة الا من جهة السلم فكان لشبوت أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الاعلى شرائطه وهذا
 اذا لم يشترط ان أشار في كافي ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف وانما لو كانت حيوانا لا يجوز الا أن يكون معينا
 اه مختصرا (قوله ولا ينعكس كليا) أي عكسا لغويا أو ما عكسها المنطقي فصحيح لان عكس المراجعة الكلية
 موجبة جزئية فانه هنا بعض مصلح اجرة مصلح غنما (قوله لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة) قال في التبيين ولا يتأتى
 العكس حتى يصح اجرة ما لا يصلح غنما كالمفعة فانها لا تصلح غنما وتصلح اجرة اذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار
 سكنى الدار بزراعة الارض وان اتحد جنسهما لا يجوز كاستئجار الدار لسكنى بالسكنى أي بسكنى دار كذا
 في الخلاصة وذكر الشارح في كتاب القسمة أو بسكنى حائون اه أو استئجار أرض للزراعة بزراعة أرض أخرى
 لان المنافع معدومة فيكون بها بالنسبة على ما قالوا فلا يجوز ذلك في الجنس المتحد لانه يكون كبيع القوهي
 بالقوهي بخلاف مختلف الجنس اه بزيادة من يرى الدين (قوله وتنعقد بأعرتك الخ) وبلفظ الصلح كما ذكره
 الحلواني والظاهر أنها تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت عتائية (قوله لان العارية بعوض اجارة) لانها
 مأخوذة من التعاوير وهو التداول وهو كما يكون بغير عوض يكون بعوض واتعا وبغير عوض اجارة اه مخ (قوله
 بخلاف العكس) أي ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال أجرة لك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة
 فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعتك هذه العين بغير عوض كان باطلا وفساد ولا يكون هبة اه مخ عن الثانية
 (قوله أو وهبتك) أي ان ذكر المنفعة والاجرة كوهبتك منافع هذه الدار بكذا جرى عن الخلاصة (قوله
 أو أجرة لك منافعها) فانه يجوز على الاصح وقيل لا يجوز بناء على أنه لا بد من اضافة الاجارة الى العين وتقام مقام
 المنفعة في حق الانعقاد لا في حق الملك (قوله أفاد أن ركنها الايجاب والقبول) لعل هذه الافادة من قول المصنف
 هي تعليق نفع بعوض فان هذا لا يتأتى الا بايجاب وقبول قال في الهندية انما تنعقد بلفظين بغيرهما عن الممانى
 نحو ان يقول أحدهما أجرة هذه الدار ويقول الآخر قبلت ولا تنعقد بلفظين أحدهما بغيره عن المستقبل نحو
 أجرة فيقول الآخر أجرة كذا في النهاية اه (قوله وشرطها الخ) قال في الهندية وشرطها أنواع بعضها بشرط
 الانعقاد وبعضها بشرط النفاذ وبعضها بشرط اللزوم فشرط الانعقاد العقل فلا تنعقد من مجنون وصبي ولا عقل
 لا البلوغ فلو أجرة الصبي العاقل ماله أو نفسه فان كان مأذوبا ينفذ وان كان محجورا توقف على اجارة
 الولي ولو أجرة نفسه لعمل وسلمها وعمل يستحق اه ومثله العبد فلا يشترط الحرية قال الكلام في المبي
 الا أن الاجر لولا مومن الملك والولاية فاذا اعتقدها الفضولي توقف على اجارة المالك ويظهر أن هذا من شروط
 النفاذ وكذا قوله وممن اتسليم المستأجر فان هذا شرط للزوم الاجر ومنها قبض الموقوف عليه فلو أجاز المالك عقد
 الفضولي بعد استيفاء المستأجر المنفعة لم تجز اجازته وكانت الاجارة للعاقلة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت
 ومنها اتسليم المستأجر في اجارة المنافع ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل حتى لو انقضت المدة
 من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجرة ولو سلم في البعض يعتبر بحسابه وشرائط الصحة رضا المتعاقدين
 ومعلومية المنفعة علم يمنع المنازعة وبيان محل المنفعة حتى لو قال أجرة لك إحدى هاتين الدارين أو واحد هذين
 العبدان لا يصح وبيان المدة في الدور والمنازل والظئر لا يبان ما يعمل فيها الا في الارض فلا بد من بيانه وفي اجارة
 الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان وبيان ما يستأجره من الحمل أو الركب وكونه مقدورا لاستيفاء حقه
 أو شرعا فلا يجوز استئجاره الا بقبول ولا الاجارة على المعاصي لانها غير مقدورة الاستيفاء شرعا وأن لا يكون العمل
 المستأجر له فرضا ولا واجبا وكون المنفعة مقصودة وأن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه

ولا أجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين
 بزيادة وسبب (وكل مصلح غنما) أي بدلا
 في البيع (صلح اجرة) لانها بمن المنفعة
 ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز غنما لا يجوز
 اجرة لجوز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اخذنا
 كما سيجي (وتنعقد بأعرتك هذه الدار شهرا
 بكذا) لان العارية بعوض اجارة بخلاف
 العكس (أو وهبتك أو أجرة لك منافعها)
 شهر بكذا أفاد أن ركنها الايجاب والقبول
 وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين
 لان جهاتهما تنعقد الى المنازعة

كاجارة الـ كنى بالسكنى والخدمة بالخدمة وخلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلغى شروط الزوم منها
أن يكون العقد صحيحاً وأن لا يكون المستأجر عيبه أن يكون المستأجر مريضاً لا يستأجر وسلامته عن حدوث
عيب به يحل بالانتفاع فان حدث به عيب يحل بالانتفاع لم يبق العقد لازماً وعدم حدوث عذر بأحد العقد
وبالمستأجر حتى لو حدث بأحدهما أرباً المستأجر عذر لا يبق العقد لازماً نعم عدم عقد المستأجر حتى لو أجز
رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر أعنته فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها عدم بلوغ
القبلي المستأجر اذا أجزه أبوه أو رضى آية أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه اه مختصراً (قوله وحكمها
وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة) لا بشرط تجبيل الاجرة هندية قال في البهر والمرايد ان انعقاد العلة
ونفاذها في الهل ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة
لا ارتباط بالاجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام مشايخنا يؤهم ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد
العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل للتراجع كما في البيع بشرط الخيار اه (قوله ظاهر
الخلاصة نعم) وذكره محمد في الاصل فاذا استأجر رجل من آخر قد ورأه غير أعيانها لا يجوز للتعاوان بين القدر
في الصغر والكبر فان جاءه بقد ورواها المستأجر على الكراء الاول جاز وبه كون هذا اجارة مبتدأة بالتعاوان
وفي القيمة سألت أبا يوسف رحمه الله عن الرجل يدخل الدفينة أو يحتمل أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء
من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء قال يجوز واستحسننا ولا يمتاح الى العقد قبل ذلك هندية عن التتارخانية
اه (قوله ان علم المدة) هذا في نحو الدار أو المأوى الخياطة فلا يشترط بيان المدة اه (قوله وفي البرازية ان قصرت
نعم) قال في المنع ولا تنعقد الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاوان كذا في الخلاصة قلت وفاد كلامهم أن الاجرة
اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاوان لانه جعل العلة في عدم انعقادها كون الاجرة فيها غير
معلومة اه (قوله ويعلم النفع ببيان المدة) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر النفع فيها معلوماً بجر (قوله
أى مدة كانت) بجزأى مدة المدة الاولى وكان نامة وينصبه خبر المكان المتأخرة (قوله وان طالت) وان كانا
لا يمشان لها واختاره الخصاص وقال بعضهم لا يصح لانه كالتأيد معنى والتأيد يطهرها فكذا ما كان
بعينه وبه كان ينبغي الامام أبو عاصم العامري ووجه الاول أن العبرة فيها للعاقدين وان عقدها يقتضى
التوقيت لاتعين الوقت (قوله به ينقضي) وفي رواية ليس له وجريان بيع (قوله على ثلاث سنين) محله اذا أجزه غير
الواقف أما اذا أجزه الواقف فله أن يؤجره أكثر من ثلاث سنين وفي القنية أجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد
خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقلت الاجارة ويرجع الباقي في تركه الميت اه مري الدين (قوله في الضياع) أى
الاراضى الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز طوري (قوله وعلى سنة في غيرها) كالأر والحاوان الا اذا كانت
المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والمواضع طوري (قوله في بابه) أى الوقف (قوله والحليلة)
أى اذا احتاج القيم من (قوله يبيع) طال أو قصر لان شرط الواقف راحي كالتصريح بيمين قال الطوري
وقد وقعت حادثة واقف شرط في كتاب وقته أن لا يؤجر وقته من متجوه ولا من ظالم ولا من حاكم فأجز الناظر
منهم ومجملوا الاجرة قدر اجرة المثل هل يجوز هذا العقد لان الواقف انما منع خوفاً على الاجرة من الضياع وعدم
النفع للفقراء فأجبت الجواز أخذ من قول صاحب الوجيز اذا شرط الواقف مدة وكان نفع الفقراء في غيره
بمخالف شرط الواقف ويؤجره بخلافه اه وفيه ان ذلك قد يكون وسيلة من المستأجر لوضع اليد عليه ثم بعد ذلك
عياطل وهو معتاد لهم كما هو مشاهد (قوله فيؤجرها القاضي) لان للقاضي ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت
أيضاً وليس للقيم أن يؤجرها بنفسه خاتمة ومنه لم عدم صحة الاجارة الطويلة الواقعة في زمانها فان القاضي
لا يعتقد هابل بأذن بها أو يباشرها المتولى وحده جوى (قوله لم تصح الاجارة) وقيل تصح وتفسخ ذكره
الذنى من (قوله على ما في أنفع الوسائل) من أن الظاهر أنه يفسخ العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين
ان كان المستأجر ضيعاً وعلى سنة ان كان غيرها قال السيد المحوى الظاهر فسادها أى في الكل اذا انعقد
الواحد لا يوصف بفضه بالعصاة وبفضه بالفساد يؤيده ما في المحط لو أجزه أكثر من سنة بخلافه لشرط لم يجز وبه
أفتى قاضى الهداية اه (قوله وفاد) أى المصنف (قوله من أخذ كرم الوقف أو البيتيم) أى من أن شخصاً يريد

وجبهما وقوع الملك في البدلين ساعة
فساعة وهل تنعقد بالتعاوان ظاهر الخلاصة
نعم ان علم المدة وفي البرازية ان قصرت نعم
والالا (وبه علم النفع ببيان المدة كالسكنى
والزراعة مدة كذا) أى مدة كانت وان
طالت ولو مضافة كاجر نكحها غداً ولاه فجز
بيعها اليوم وتطل الاجارة به ينقضي خاتمة
(قوله تردى الاوقف على ثلاث سنين)
في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في باب
والحيلة أن يعقد عدة متفرقة كل عقد
سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز
لا الباقي لانه مضاف فلامتولى فسخه خاتمة
وفيهما لو شرط الواقف مدة يبيع الا اذا
كانت اجارته أكثر نفعاً فجزرها القاضي
لا المتولى لان ولايته هامة قلت وقد مننا
في الوقف أن الفتوى على ابطال الاجارة
الطويلة ولو بعة ودوسيدى متساوية ارجع
وليحدنا (قوله أجزها المتولى أكثر لم تصح)
الاجارة وتنفسخ في كل المدة لان العقد اذا
فسد في بعضه فسد في كذا فتاوى قاضى
الهـ داية ورجحه المصنف على ما في أنفع
الوسائل وأفتى ما يقع كثيراً من أخذ
كرم الوقف أو البيتيم مساقاة

أن يأخذ كرم الوقف أو البيت مسافة فيستأجر اه (قوله ويساقى على اقتضائه) أي يعمل على أشجار الوقف
 أو البيت وأفرادان العظماء (قوله بهم) أي باعطاءهم واحداً لبيتهم والباقي للوقف ويساقى
 (قوله فغذاه) أي فغذا ما ذكر في المنع عن الخلية من أن الوصي إذا أجر أرض البيت أو استأجر أرضاً للبيت مال
 البيت اجارة طويلاً لم يترتب بثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبو الوالي غير ومتولى الوقف لأن الرسم في الاجارة
 الطويلة أن يجعل شيئاً يسير من مال الاجارة بمقابلته السنين الاول ومعظم المال بمقابلته السنة الاخيرة فان كانت
 الاجارة لأرض البيت أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاول لانها تكون بأقل من أجرة المثل فلا تصح
 وان استأجر أرضاً للبيت أو للوقف بما لا يجره الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر المثل فلا تصح
 والفساد في الكل على الظاهر ووجه الاولية أن هذا العقد قد احتوى على ما هو خير للبيت والوقف وشراً
 حكم فيه بالفساد فالفاسد فيما إذا كان العقد كله شراً كالمسافة المذكورة أولى ويرجع الضمير في غنائه على
 غير مستند من كلامه (قوله عقد جديد) أي مستقل (قوله قلت الخ) تأييد لما في أنفع الوسائل اه حاشي
 (قوله فتدبر) أشار به إلى أن هذا المفسد ضعيف فينتصر الفساد على الزيادة ولا يسرى إلى الأصل (قوله وجعلوه
 أيضاً من الفساد الطارئ) هذه تقوية أخرى أي فلا يسرى في كونه طارئاً تأمل (قوله ومن حوادث الروم)
 تقوية أخرى فان البيع أقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعد واحد وصح في الملك (قوله لدين)
 أي على الميت (قوله على أنها ملكك) أي البيت (قوله فتأمل) يشير إلى التقوية ولا تنس ما مر عن الجوى أن العقد
 الواحد لا يوصف بعضه بالصحة وبعضه بالفساد وظاهر كلام الهندي أن العقد إذا كان واحداً يعتدى الفساد
 (قوله أنه أجر ثلاثين عقداً) أي كل عقد ثلاث سنين وهذه العبارة مستغنى عنها بقوله سابقاً قلت وقد مر في الوقف
 (قوله صيانة للاوقاف) أي من ادعاء المستأجر هذه المدة المكية (قوله ويرتفع الخلاف) انما يرتفع إذا وقع
 القضاء في حادثة شرعية بأن وجد مدعيان أحدهما يدعي الصحة والاخر البطلان فقصي القاضي بالصحة انما
 مجرد اطلاعه على الحادثة من غير تداع وحكم شرعي فهو تنفيذ للفعل لا يفيد رفع الخلاف (قوله يلزم المستأجر
 تمام أجر المثل) وهو اختيار المتأخرين وقيل يلزم المتولى كما هو اختيار المتقدمين كذا يستفاد من الذخيرة
 جوى (قوله وانه يعمل بالانفع للوقف) أخذ من ذلك أن الرزق الاحباسية التي تولى عليها المتزعمون وجب سواها
 عن أوقافها بالالتزام وما في معناه كالتمسك ومال الحامية ويستغلون مالها بأقصى القيم ويدفعون لجهة الاوقاف
 من المال أو الغلال شيئاً قبل ادون أجرة المثل بغيب فاحش ويأخذون الباقي لأنفسهم وإذا شرفت الارض
 بمتعمون من دفع هذا القليل مما لا يجوز لهم الا يجوز لهم وضع أيديهم بدون اجارة شرعية بأن تكون
 من النظار بأجر المثل فأكثر أو بما يتجاوز الناس في مثله فإذا وضعوا أيديهم وتصرّفوا بدون استئجار عن مله
 ولاية ذلك صاروا غاصبين فينتهون به المنة مطلقاً استوفوها أو عطلوها بأجر المثل بالغامط مدة وضع أيديهم
 وما أجزوه منها للزراع وقبضوا الجرنه برذالى الاوقاف على ما عليه الفتوى والاجماع بسقط بعدم الرى
 إذا استأجروا من النظار للزراعة أو ما لو شرفت وهو بأيديهم بغير ذلك فليزعمهم أجر مثلهما بالحيولة ووضع أيديهم
 تعدياً كما يلزم المسمى لو استأجروها من القيم مقيلاً ومراحقاً فينبط الحكام على رفع أيدي هؤلاء عن الاوقاف
 وتتمكين النظار من التصرف فيها بالوجه الشرعي والزامهم تمام الاجر عن المدة الماضية حتى فيما استأجروه
 من النظار بغيب فاحش وينتفى بالظلم في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذلك بكل ما هو أنفع للوقف
 فيما اختلف فيه العلماء كما سيذكره المصنف أفاده أبو السعود عن شيخه وهو فقه حسن قال رأيت مائة سقط البلاد
 فقال شيخ الاسلام الشرى لئلا يانه لم يدخل تحت قاعدة شرعية ولا يصح جعل الالتزام اجارة لانه لا اعتد
 ولا تعاطى أى ولا تعيين مدة وما يؤخذ منهم وقته ليس أجرة قطعاً وقبض الارض انما يكون بالتخلية وتخلية
 البعيد باطله كما ذكره في البيع ومعلوم أن الاجارة بيع المانع ويظهر أن الالتزام الآن الحادث من زمان
 قريب عالة شرعية للعامل يأخذ مما يحصل ما يكفيه وأعوانه الخ وواقفه على ذلك علماء عصره من أهل
 المذاهب كالشيخ عبد الحى والشيخ أحمد الدقوسى والشيخ محمد الزرقانى والشيخ ابراهيم البرماوى والشيخ أحمد
 المرحوم والشيخ صالح الحنبلى وغيرهم اه وقد كان الميرى سابقاً يجمعه أعوان الحاكم الكبير المستقر بضمير من
 غير تعيين بعض البلاد بعض الناس ثم حدث من مدة سابقة هذه الالتزامات فتعهد المتزعمون بخلاص الميرى

فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار يبلغ
 كثر ويساقى على أشجاره بهم من ألف
 سهم فالخلف ظاهر في الاجارة لا في المسافة
 فتداه فساد المسافة الاولى لأن كلامهم
 عقد جديد قلت وقيدوا سرية الفيد في باب
 البيع الناسد بالفساد القوي المجموع عليه
 فيسرى كجموع بين حرم وعبد بخلاف الضعيف
 فيقتصر على محله ولا يعمده كجموع بين عبد
 ومدير قدس وجعلوه أيضاً من الفساد
 الطارئ فتنبه ومن حوادث الروم وصى
 زيد باع ضيعة من تركته لدين على أن يملكه
 ثم ظهر أن بعضها وقف مسجد هل يصح
 البيع في الباقي أجاب فوريق بنم وفريق لا
 والى بعضهم رسالة ملخصها ترى أن
 قتاتل وفي جواهر الفتاوى أجر ثلاثين
 ثلاث سنين وكتب في الملك أنه أجر ثلاثين
 عقد اكل عقد عقيب الا ان لا تصح الاجارة
 وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف
 ثم قال ولو قضى فانصبتا تجوز رفع
 الخلاف انتهى قلت وسيجيء أن المتولى
 والوصى لو أجزا بدون أجر المثل يانفع
 المستأجر تمام أجر المثل وانه يعمل بالانفع
 للوقف

من المزارعين وجعلوا الميرى قدرا معلوما وأسقطوا له قدرا في مقابلة من افتقر من المزارعين أو أرض نهطت
وقدروا أيضا له أرضا زرعها العلف بها ثم وغبر ذلك تبسبب على المتكسر ثم انتقل الحال وصار
الى ما صار فان قال هل يجوز للعساكم نائب ولا نال لظان أن يخرج انسانا من هذه العمالة ويدفعها لغيره
قلت أما اذا كان ذلك لتبصر فيه المستعرة من الميرى أو لطلبه للمزارعين أو رأى اخراجه من العمالة أصح
فلا شك في الجواز وأما اذا كان لغير ذلك ففي القول باعتبار العرف الخاص لا يجوز اخراجه لاسيما وهو لا يدفع
المال وقت الاخذ المسمى بالحلوان الا لتبني يده عليها فان العرف الخاص فاسد بخلافه بل ذلك صار عرفا
عاما فان قلت ما هذا الحلوان الذي يدفعونه لانه كن من هذه البلاد قلت مال يدفعونه لولى الامر يتوصل بعضهم
به الى ظلم المزارعين ومضاعفة الخراج اليهم وأسرههم كما بأسر الكفار المسلمين أو أعظم مع أنه لا حاجة للإمام
أو نائبه تبعثه على أخذ ذلك انما هي آراء تدفق على مخالفة الشرع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
(قوله وفي صلح الجانية) اى المصنف به في شرحه تقوية لما أفتى به قارى الهداية وظاهره أن الفساد باقارن
كما ذكره المؤلفات وأما عبارة المصنف قلت وما يشهد لصحة هذا الجواب أى جواب قارى الهداية ما ذكره قاضى
خان من كتاب الصلح انه عند رأى حنيفه اذا فسد العقد الى آخر ما هذا (قوله كالصياغة) أى اذا بين به انما يؤدى
الى تنازع (قوله والصبيغ) اذا بين المصبوغ والصبيغ وقد مر ما يصبغ به وجنسه اه طورى وقوله وقد مر ما يصبغ به
هذا لا يظهر الا فى نحو الودة كالزعفران والعصفور ولذا قال فى البحر وقد مر الصبيغ اذا كان مما يختلف اه
وفى التمهيد انى والصبيغ بالفتح التلوين وبالكسر ما يصبغ به (قوله والخياطة) اذا بين جنس الخياطة والخيط
طورى (قوله بما يرفع الجبهة) متعلق ببيان أى بيان العمل على وجه لاجه التفتيه وفى القصاصة لا بد أن يكون
الثوب معلوما ولهذا قال فى المحيط لو استأجره لقصير عشرة ثواب ولم يرها فلا جارة فاسدة وان سعى جنبها لانه
يختلف يغلفه ورقته اه (قوله فهو فاسدة) أى فلا يجب أجر المثل لا بجهة الانتفاع قال فى البحر وبه علم
فساد جارة دواب العلافين الواقعة فى زمانها لعدم بيان الوقت والموضع اه (قوله بالاشارة) فيه أن العمل علم
بذكره وانما يحتاج الى بيان قدر المحمول وهو يعلم من الاشارة الى بيان المكان المتقول اه وهو يعلم من قوله الى
كذا ولذا قال الامام الزياهى وهذا النوع قريب من النوع الاول (قوله لا يلزم بالعقد) لان العقد يشترط أى
باعتبار حكمه شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فى ضرورة التراضى
في جانب المنفعة التراضى في جانب البدل الاخر فلا يمتنع قرب المازجر لو كان أجرة ولا يملك المطالبة بتسليمها
للمعالم ولا يلزم عليه من صحة الابراء عن الاجرة والكفالة والرهن به الا بالقول ذلك بناء على وجود السبب فصار
كالعقود من القصاص بعد وجود الجرح كذا فى البحر عن غاية البيان (قوله فلا يجب تسليمه به) أى اذاؤها كذا
فى النهاية وقول المصنف لا يلزم بالعقد قد مره لا يملك فان محمدا ذكر فى الجامع الصغير أن الاجرة لا تملك
وما لا يملك لا يجب ايناؤه (قوله بل يتجمله) قال فى التبيين وان تجملها أو اشترط تجملها فافتد التزامها بنفسه وأبطل
المساواة التى اقتضاها العقد فصح اه وفى العتبية اذا عمل الاجرة الى ربه الا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا
فاعاها أو أودعها ربه الدار فهو كالتمجيد اه وفى المحيط لو طالبه بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تجميل الاجرة
نقله الطورى (قوله فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجميل) فان الشرط باطل ولا يلزمه للعالم شئ لان المضام الى
وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت فلا يتغير هذا المعنى بالشرط أفاده الزياهى (قوله أو شرطه) فله المطالبة
به او حبس المستأجر عليه او حبس العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجمل له المستأجر كذا فى المحيط لكان
ليس له يعاقب قبضها اه بحر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع أنه مخالف لمقتضى العقد وفيه نفع أحدهما (قوله
وقيل تجعل عقودا) هذا الكلام ذكره فى الاجارة المتعارفة بخارى ومصورهما يؤجران الدار والارض ثلاثين
سنة متواليه غير ثلاثة أيام من كل سنة ويجعلون لكل سنة أجرة قليلة الا الاخرة فيجعلون لها أجرة كثيرا
واختلف فى جوازها والصحيح جوازها عند الجميع لان هذه الايام ليست شرط ختم فى الاجارة بل قد استثنيت
ولم يثبت فيها حكم الاجارة وكان ذلك يفعل لاجل عدم اتصال السنوات ثم اختلف المشايخ لذين قالوا يجوز
هذه الاجارة بعضهم يثبتها عقودا مختلفة وقال بعضهم تعتبر عقد واحد لانهم الواعين بها عقودا يكون
ماسوى العقد الاول مضافا لاجارة المضافة لا تملك الاجرة فيها بالتجميل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة

وفى صلح الجانية متى فسد العقد فى البعض
بفسد بقارن يفسد فى الكل (و) يعلم النفع
أيضا (بيان العمل كالصياغة والصبيغ
والخياطة) بما يرفع الجبهة (بيان الوقت
فى استئجار الدابة للركوب فاسدة بزيادة
أما موضع فلو خلا عنهم فاسدة هذا الامام
(و) يعلم أيضا (بالاشارة كقول فلان
أى كذا) لم تن (الاجرة لا يلزم بالعقد فلا يجب
تسليمه به بل يتجمله أو شرطه) فى الاجارة
المختلفة أما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط
التجميل اجماعا وقيل تجعل عقودا فى كل
الاحكام

تلك الاجرة قال صدر الاسلام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنها تعبر عقودا في حق سائر
 الاحكام ومعهذا واحد في حق ملك الاجرة بالتجديد أو باشتراط التجديد اه فموضوع كلام الشارح هذه المسئلة
 أما اذا قال آبرنك داري غدا بكذا فقد تقدم أن شرط التجديد فيه باطل اجماعا ولا يلزمه الحال شي كذا ذكره الزيلعي
 ولهذا قال الحلبي وبهذا التحريم نعم أن كلام الشارح كالمثل لا في غير محتراه (قوله فيفتي برواية تملكها) الاولى
 أن يقول وقيل يجعل معهذا واحد اذ فيفتي برواية تملكها بشرط التجديد أي على هذا القول (قوله أو الاستثناء
 للمنفعة) متبعا اذا استوفى في المدة فلو ذكر مدة ومسافة فربما الى ذلك المكان بعد مضي المدة لا يجب الاجر
 ولو لم يستوف وجبهم في بيته ومضى المدة فان استأجرها لربها خارج المصر لا يجب الاجرة ولو في المصر يجب
 الاجرة فإخاذه الطوري فلو ملكك في الاولى ضمن لعمري بالجلوس بخلاف الثانية (قوله أو تملكه منه) فاذا سلمها
 فارغة عن متاعه ولا مانع منه ولا من اجنبي سلطان أو غاصب فقد تمكن وترك الاستثناء منه حينئذ تعطيل فلا
 يمنع لزوم الاجر فلو لم يسلم أول تمكن فارغة أو سلم فارغة في غير المدة أو فيها سكن حينئذ تعطيل فلا
 في محلها وبها اعذر مانع أو لا اعذر ومنعه سلطان أو غاصب أو كانت فاسدة فلا اجر جوى (قوله الا في ثلاث
 مذكرة في الاشياء) الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة وذكر الشيخ شرف الدين أن استثناء الاجارة
 الفاسدة غير مناسب لانها سبب آخر وهو أنه لا يجب الاجر فيها الا بحقيقة الاستثناء وهو حسن وان فاقته
 الشيخ صالح فيه الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فبسيها عذره ولم يركبها اه وهذه الصورة أخذت
 من قواهم ان الاستثناء انما يوجب الاجر اذا تمكن منه في المكان الذي أضيف المقدار اليه فهي خارجة به هذا
 القيد والثالثة استأجر ثوبا لكل يوم بدائي فأمه كذا سنين من غير ان يسلم يجب أجر ما بعد المدة التي لو لم يسلم فيها
 لتخرق قال البيري يعني يجب لكل يوم داني مادام الوقت الذي يعلم أنه لو لم يسلم لا يتخرق لانه يمكن أن يستوفى
 الثوب منتفعا به في ذلك الوقت واذا مضى وقت يعلم أنه لو كان لبسه لتخرق فقط عنه الاجر لانه بعد مضي ذلك
 الوقت تعذر جعله منتفعا به اه (قوله ثم فزع على هذا) أي الاخير وهو التمسك من الانتفاع (قوله وهذا
 اذا كانت الخ) مما يؤيد كلام الشرف الغزي أنه لا حاجة الى استثناء الصورة الاولى (قوله أما في الفاسدة) قال
 في الهندية الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لا يعين
 المدة وقد يكون لجهالة البدل وقد يكون بشرط فاسد مختلفا لمتنضي العقد فاسد يجب فيه أجر المنزل
 ولا يراد على المسمى ان يسمي في العقد مالا معلوما وان لم يسم يجب أجر المثل بالفاسد ما باع وفي الباطل لا يجب الاجر
 والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العناية اه (قوله رظا هـ)
 ما في الاسعاف الخ) عبارة الاسعاف ولو استأجر أرضا أو دارا وقنا الاجارة فاسدة فزعرها أو سكنها يلزمه أجره
 مثله الا بتجاوز المسمى ولو لم يزرعها ولم يكتفها لا يلزمه أجره وهذا على قول المتقدمين اه فأخذ صاحب البحر
 من مفهومه ما ذكره المؤلفان تشبيها بغير لزوم الاجر يقول المتقدمين فيقدر زومه على قول المتأخرين اه قال
 العلامة البيري لم نرى في المسئلة للمتأخرين كلاما والذي رأيناه في وقف الناصبي وان كانت الاجارة فاسدة
 فقبضها المستأجر فزرع الارض أو لم يكن المداير فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا أن المستأجر للوقف
 فاسد لا يعبد غاصبا ولا يجب عليه الاجر ان لم ينتفع به وتقبل عن الاجناس التصريح بأن الاجرة في الوقف
 في الاجارة الفاسدة لا يجب الا بحقيقة استيفاء المنفعة قال ولا تزداد على ما رضى به المؤلف اه وهذا نص صريح
 في عدم الوجوب في الوقف اذا أوجر فاسد الا بحقيقة الانتفاع قلت واذا علم الحكم في الوقف يعلم في مال البيت
 والمعتل للاستغلال اذا أوجر فاسدا (قوله والمستأجر في البيع وقاه) يفتح الجيم يعني اذا استأجر البائع وقاه
 ما باعه من المشتري وقاه وكان ذلك بعد قبضه فالاجارة صحيحة مدة الاجارة فلو مضت المدة بقي في يده فأفتى
 علماء الروم يلزم أجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال اه وفيه أنه لا اجارة أصلا بعد انتضاء المدة فتدبر (قوله
 فتراجع) أي هذه المسائل (قوله محل تردد) لا تردد لما ذكرنا لانه اذا حكم بالعصاة في هذه الاجارة فيمكن فيها التمكن
 وحكم الفاسدة لا يغير (قوله وبقره) عطف على قوله بقوله من قوله ثم فزع على هذا بقوله واسم الاشارة يرجع
 الى التمكن أي وفي مسئلة الغصب لم يوجد التمكن (قوله أي بالحيلولة الخ) ولو كان الحائل الساكن الاول أو المؤجر
 يجر ولا ي في شرح الجوى عن التنية بخلافه وعبارته فيها استأجر حرجي مع الدار فقهه الجيران بفتوى الأئمة

فيفتي برواية تملكها بشرط التجديد للحاجة
 شرح رهبانية للشربلاي (أو الاستثناء)
 للمنفعة (أو تملكه منه) الا في ثلاث مذكرة
 في الاشياء ثم فزع على هذا بقوله (فيجب الاجر
 لدار قبضت ولم تسكن) لوجود التمكن من
 الانتفاع (وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة
 أما في الفاسدة فلا) يجب الاجر (الا بحقيقة
 الانتفاع) كما بسط في العمادية وظاهر
 ما في الاسعاف الخ اخرج الوقف فوجب أجره
 في الفاسدة بالتكس كذا في الاشياء ما قلت
 وهل مال البيت والمعتل للاستغلال والمستأجر
 في البيع وقاه على ما أفتى به علماء الروم كذلك
 محل تردد فتراجع وبقره (ويستقط الاجر
 بالغصب) أي بالحيلولة بين المستأجر والبائع
 لان حقيقة الغصب لا تجبر في العقار

أو القضاء لا تسقط عنه الاجرة ما لم يمنع حياؤها الغاصب بعد المستأجر عن الدار في المدة أو في بعضها لا يسقط
 الاجر رسم والاجر اذا منع المستأجر عن سكنى الدار التي آجرها بعد التسليم لا يسقط الاجر وقد نصوا أن ما في القصة
 اذا خالف غيره لا يتبع (قوله وهل تنفسح بالغصب الخ) ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة
 فعلى القول بعدم النسخ يستوفى ما بقي من المدة وعليه الاجر بحسبه اهـ أبو السعود وهذا يشهد لزوم الاجر بمجرد
 التمكن بعد زوال الغصب لبقاء العقد وقال الطوري قال نفي الاسلام في قتالها والنقض لا تنسخ فاذا أراد
 المستأجر أن يسكن بقية المدة ليس للمؤجر منعه اهـ وهو يشهد أن ذلك موكل الى ارادة المستأجر والاولى ألبق
 بالقواعد ثم رأيت ابابا السعد ونقل عن الظهيرية أنه ليس لاحد من الامتناع بدون رضا الآخر (قوله ولو غصب
 في بعض المدة فحسبه) قال في المحيط فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصب الدار من المستأجر أو غرقت
 الارض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبقى سقطت الاجرة فقد رد ذلك اهـ (قوله بشفعة
 أو حياية) فان أمكن لا تسقط وان لم يخرج له لانه مقصور بعد اخراج مع امكانه حوى في حاشية الاشياء ولولم
 يمكن اخلاله الا بانفاق مال لا يلزمه قال في القصة ولو استأجر دارا فغصبها غاصب لمدة سقطت حصتها ان لم
 يمكن اخلاله الا بانفاق مال وان أمكن بالشفعة أو الحياية لا يسقط اهـ والظاهر أن الشفعة تكون بالشفعة
 خاصة بالغاصب والحياية تكون ممن ينعنه قهرا (قوله يحكم الحال) فان كان المستأجر هو الساكن في الدار حال
 المنازعة فالقول للمؤجر وان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر ولا أجر عليه اهـ بحر (قوله كمثل الطاحونة)
 يعني لو وقع الاختلاف بين مستأجر الطاحونة والمؤجر بعد انقضاء المدة في جريان الماء وانقطع ماءه فانه يحكم
 الحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول للمؤجر والا فالقول للمستأجر اهـ حلي قال العلامة المقدسي
 ويسأل كثيرا عن دعوى الشرا في بعد فوات وقته فأقبت بأن اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات
 الشرا في الذي هو المانع ولا ينظر الى كون الماء منقطع في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعا مطلقا بل انما
 يكون مانعا في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطع ولو كان المانع هو عدم الماء لكان
 ذلك موجودا في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اهـ حوى في شرحه (قوله ولا يقبل قول الساكن) أي من
 كان ساكنا في مسئلة الغصب وان لم يكن فيها ساكن أصلا فالاستأجر ضامن للاجر هندية عن المبسوط (قوله
 ويقول الخ) ظاهر العطف أنه مفرع على التمكن وليس كذلك بل هو مفرع على عدم لزوم الاجرة بمعنى عدم ملكها
 والاولى للمصنف أن يجعلها مسئلة مستقلة لعدم ظهور تفرعها على ما قبلها (قوله من التسليم) الاولى أن
 يجعل مسئلة التسليم مستقلة تصديرا للمدلة بقوله فلو سلمه فكان يقول فليس لاحد من الامتناع من التسليم
 وكذا ليس للاخر الامتناع من التسليم فتدبر (قوله كبيت مكة الخ) وكذا طند في زمن المولد (قوله فلو لم
 يسلم) الاولى أن يقول ولم يسلم ويكرن معطوفا على قول المصنف كان من قوله فان كان فيها الخ (قوله كافي البيع)
 أي اذا اشترى نحو بيت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم الا بعد فواته فان المشتري يخير لفوات الرغبة
 وفي الهندية وان قال له المالك ذلك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر
 على الفتح بلامه وتزعمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر أن يحتج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل اهـ (قوله
 ولو اختلف) أي بعد مدة والمفتاح مع المستأجر وقال لم أقدر على فتحه وقال المؤجر بل قدر على فتحه وسكت
 ولا يثبت له ما منع (قوله يحكم الحال) انظر ما بيناه ولعله يؤمر بالفتح في الحال فان لم يسد فالتقول له وان قدر
 فلا مؤجر (قوله فينة المؤجر) لانه لا عبرة بصحة كيم الحال متى جاءت البينة وهي مثبتة لانها قامت على القدرة
 (قوله وكذا البيع) تشبه في قوله وكذا الوجه المستأجر قال في المنع اشترى دارا وقبض مفتاحها ولم يذهب الى
 الدار فان كان المفتاح بحال يتيه به أن يستعمله من غير كانه يكون قابضا والا اهـ (قوله ان قال له اقض)
 أي ولا يعتبر الدفع من غير هذا القول وظاهره أنه (قوله كل يوم) لانه منفعته مقصودة وما دون اليوم لاحد له
 ويقال مثله في الحال أي اذا استأجر لجل شيء أياما أو سنة ان ينبغي أن يجب شيئا فشيئا ولو مشى خطوة أو سكن
 ساعة الا أنما استحسنه وقد رنا يوم ومرحلة ما في القياس من المخرج (قوله ولو بين تعين) قال لا يتقانى واذا اشترط
 في جميع هذه الوجوه تعجيل الاجر أو تأخيرها فهو على ما اشترطه لما انه اعرض عن قضية المعادلة اهـ أي بين
 البديلين (قوله وللغياطة) قال في الفتاوى الظهيرية الخيط والخيط على الخياط وهذا عرفهم أما في عرفنا

وهو على تنفسح بالغصب فان
 خلافتنا في خان ولو غصب في بعض المدة
 فحسبه (الوا اذا أمكن اخراج الغاصب)
 من الدار مثلا (بشفعة أو حياية) أشباه
 (ولو أنكر ذلك) أي الغصب (المؤجر) واتعه
 المستأجر (ولا يثبت له يحكم الحال) كمثل
 الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد
 ذخيرة وقوله (ولا يثبت قرب المؤجر لو كان
 اجرة) لانه لم يملكه بالعقد والمراد من تمكنه
 من الاستيفاء تسليم الخلل الى المستأجر بحيث
 لا مانع من الانتفاع (فلو سلمه) العين المؤجرة
 (بعد مضى بعض المدة) المؤجرة (فليس
 لاحد من الامتناع) من التسليم وان لم
 في باقي المدة (اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت
 يرغب فيها الاجل فان كان فيها) أي في العين
 المؤجرة (وقت كذلك) كبيت مكة وفي
 وحوائثه ما من الموسم فانه لا يرغب فيها
 بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب
 لاجله (خبر في قبض الباقي) كما في البيع كذا
 في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يسد على الفتح
 اقباضه ان أمكنه الفتح بلا كنه وجب الاجر
 والا أشباه قاله وكذا الوجه المستأجر
 عن الفتح هذا المفتاح لم يكن تسليما لان
 التخلي لم يفتح صريفة ولو اختلفنا يحكم
 الحال ولو برهننا في بيعة المؤجر ذخيرة وكذا
 البيع وقيل ان قال له اقض المفتاح وافتح
 الباب فهو تسليم والا لا كما بطله المصنف
 (وله فخر طالب الاجر لداره الارض كل يوم
 ولداية كل مرحلة) اذا أطلقه ولو بين تعين
 (ولغياطة وغورها) من الصنائع

فانقطعت على صاحب الثوب اه حاي (قوله فهلكه) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله يسقط الاجر خبر (قوله له الاجر
 كافرغ) ولا يسقط الاجر بالهلاك بعده بحر (قوله وان عمل في بيت المستأجر) هذا يقتضي أن الفراغ من العمل
 في بيت المستأجر ليس بتسليم وليس كذلك قال في التبيين وفي الخياطة ونحوها لا يكون مسلماً إليه الا اذا سلمه
 له صاحبه حقيقة وفي خياطته في منزل المستأجر يحصل التسليم بمجرد الفعل اذ هو في منزله والمثل في يده فلا
 يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب بمجرد العمل اه فعلى هذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل قبل التسليم الى
 المستأجر حقيقة وجب الاجر لوجود التسليم كما اذا عرفت هذا فلا معنى لقول المصنف وان عمل في بيت
 المستأجر وصاحب الهداية وان ذكر هذا التعميم لم يذكر فيه التسليم وهذا منه وليس للقصار والخياط أن
 يطالب بأجرة حتى يتزعم من العمل لان العمل في البعض غير منقطع به فلا يستوجب به الاجر وكذا اذا عمل
 في بيت المستأجر لا يستوجب الاجر قبل الفراغ لما بينا اه حاي ونقل الجوى عن شرح الكافي ما نصه اذا
 استأجر أجراً يعمل له في بيته علامسمى فقرغ منه ولم يضعه عن يده حتى فسد العمل أو هلك فله الاجر تاماً لان
 محل العمل في يد المستأجر فصار مسلماً إليه بواسطة المحل وكذا لو استأجره ليخط له قميصاً فخطه ففسد قبل
 أن يجر ما خطا اعتبر بالهدية بالكل بخلافه بيت الخياط قال لا يرى أنه لو استأجره ليخط له قميصاً فخطه ففسد قبل
 بعضه أو كله ثم انعدم فله أجر ما بنى لانه في ذلك صاحبه كغيره يرفى ملكه وخبر يرق في بيته فخير من سرق وان
 سرق قبل أن يفرغ فله أجر ما عمل ثم قال وهذا يشكك على كلام الله داية قتأمل اه (قوله نعم الخ) الوجه
 للاستدراك فان الخياطة ان كانت في بيت المستأجر وجب الاجر كلاً وبعض لوجود التسليم وان كانت في دار
 الاجير فلا أجر كلاً وبعض الا بالتسليم أما البناء فلا يأتي في الاعند المستأجر (قوله أو انعدم) أي البعض بعد
 ما بناء (قوله بحر) قال فيه ومثله البناء منصوص عليه في الاصل أنه يجب الاجر بالبعض لكونه مسلماً الى
 المستأجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجزم به في غاية البيان راداً على الهداية فكان هو المذهب ولذا اختاره
 المصنف في المتن في وان كانت عبارته هنا مطلقة اه (قوله قبل أن يقبضه رب الثوب) هذا فيما يشترط فيه
 القبض كما اذا كان في غير بيت المستأجر أما اذا كان فيه فيجب الاجر بمجرد الفراغ من العمل فاذا فقهه الاجنبي
 لا يسقط الاجر وتوجه المطالبة بالضمان لرب الثوب قد تبر (قوله بل له) أي للخياط لانه بدل عمله الذي أنفق
 عليه أفاده في البحر (قوله بخلاف فتق الاجنبي) لا حاجة اليه (قوله وهل للخياط أجر التفصيل) موضوع هذه
 المسئلة فيما اذا دفع الثوب اليه ليخطه فقطعه ومات من غير خياطة أما اذا كان المقصود التفصيل فقط فلا شك
 في وجوب الاجر لانه عمل متصور فليستأمل (قوله ثم رأيت في التارخانية) لا حاجة اليه لان صاحب المنصيرات
 وصاحب الكبرى ذكر أن الفتوى على وجوب الاجر للقطع وظاهر عبارته أن صاحب الكبرى نقل أنه أفق
 بعدم اللزوم وليس كذلك قتأمل (قوله وبخراج بهضه) متعلق بمعدوف تقديره ويجب الاجر باخراج بهضه
 (قوله وقال لا يفرغ الخ) أقول أطلق الجواب بعدم الضمان في الجامع الصغير ولم يذكر الخلاف وكذلك في
 الجامع الصغير لم يذكر واخيراً قالوا الضمان عليه مطلقاً فعن هذا قالوا الجواب في الجامع الصغير بحر
 على عمومهما عند أبي حنيفة فلا ضمان عليه لانه لم يهلك من صنعه وأما عندهما فلا نه هلك بعد التسليم وانما
 ذكر الخلاف القدوري في شرحه مختصر الكرخي برواية ابن سماعة عن محمد اه اتقاني (قوله ولا أجر) وجهه على
 هذه الرواية أن العمل لم يسلم له (قوله وأعطاه الاجر) لان العمل صار مسلماً اليه (قوله لتقصيره) أي بعدم القلع
 من التنوير فان ضمنه قيمته محبوزاً أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقتاً لم يكن له أجر بحر عن غاية البيان (قوله لعدم
 التسليم حقيقة) قال في التبيين لانه لم يصير الخبز بمجرد الاجراج مسلماً الى صاحبه لان المنزل ليس في يده فلا بد من
 التسليم الحقيقي اه (قوله لو سرق) المناسب زيادة أو احتراق (قوله خلافاً له) فانه يضمن عندهما ثم اذا صار
 ضامناً فالملك بالخيار ان شاء ضمنه دقيقتاً ولا أجر له وان شاء ضمنه الخبز وأعطاه الاجر اه زيلعي (قوله وهي
 مسألة الاجير المشترك) فان الامام يجعل المتاع في يده أمانة وضمنه (قوله وان احترق الخبز أو سقط من يده
 قبل الاجراج) هذا الحكم متحد في الخبر في بيت المستأجر وغيره فكان الاولى حذف قوله سابقاً وقبله لأجر له
 ويغرم وتكون هذه الجملة مزاجعة الى الصورتين اللتين ذكرهما المصنف فليستأمل ثم رأيت أبا الـ عود قال في حاشية
 مسكين قوله لا أجر له أي على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو الاجير وعليه الضمان لانه جناية يده (قوله

اذا فرغ وسلم) فهلكه قبل تسليمه به
 الاجر وكذا كل من عمله أن يرمي ما لا أثر له
 كماله الاجر كافرغ وان لم يسلم بحر (وان)
 وصاية (عمل في بيت المستأجر) نعم لو سرق
 بعد ما خطا بعضه أو انعدم بعد ما بناء فله
 الاجر بحسب ما به على المذهب بحر وابن كمال
 (ثوب خطا الخياط بأجرة فقهه رجل قبل
 أن يقبضه رب الثوب فلا أجر له) بل له تسعين
 الا اتق (ولا يجبر على الاعادة) كأنه لم يعمل
 هو التاثير فعليه (وهل للخياط أجر
 بخلاف فتق الاجنبي) وهل للخياط أجر
 التفصيل بالخياطة الاصح لا اشياء لكن
 في حاشيته اعز باللمنصيرات المفتي بنعم وقال
 المصنف في بيتي أن يحكم العرف انتهى ثم
 رأيت في التارخانية من زيا لا بحر
 أن الفتوى على الاول قتأمل (و) للخباز
 طلب الاجر للخبر في بيت المستأجر بعد
 خراجه من التنوير لان تمامه بذلك وبخراج
 بهضه بحسب ما به جوهره (فان احترق بعده)
 أي بعد اخراجه بغير فعله (قوله الاجر) تساعيه
 بالوضع في بيته (ولا غرم) لعدم التسليم
 وقال لا يفرغ مثل دقيقتة ولا أجر وان شاء ضمنه
 الخبز وأعطاه الاجر (ولو) احترق (قبله)
 لا أجر له (ويغرم) اتقنا قاله الصغير ويرد بحر
 (وان لم يكن الخبز فيه) أي في بيت المستأجر
 سواء كان في بيت الخبز أو لا (فاحترق)
 أو سرق (فلا أجر له) لعدم التسليم حقيقة
 (ولا ضمان) لو سرق لانه في يده أمانة خلافاً
 لهما وهي مسألة الاجير المشترك جوهره
 (وان) احترق الخبز وسقط من يده (قبل
 لاخراج فعليه الضمان) ثم المالك بالخيار

فان ضمنه قيمته محبوبا له الاجر) لانه وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته اليه فكان له الاجر واذا ضمنه قيمته
دقيقا لم يصل العمل اليه لا صورة ولا معنى فلم يستحق الاجر (قوله للهلاك قبل التسليم) أى الهلاك العمل صورة
ومعنى قبل أن يتساءل المستأجر (قوله ولا يضمن الحطب والمخ) وكذا الماء لان ذلك صار مستحقا قبل وجوب
الضمان عليه زيلجى (قوله وللطبخ) أى لائى داع كان ولو غير وليمة لان المعتبر هو المادة فى محل لانص فيه وأنواع
الولائم أحد عشر نظامها بعض الفضلاء فى قوله

ان الولائم عشرة مع واحد • من عدها قد عرفت فى اقراءه
فالخرس عند نقاسها وعقبة • للطفل والاعذار عند ختانه
ولحفظ قرآن وآداب لقده • قالوا الحذاق لحذقه وبيان
بتم الملاك لعقده ووليمة • فى عرسه فأحرص على اعلاؤه
وكذلك مأدبة بلا سبب يرى • ووصف كبره لبنائه لمكانة
ونعقبة لقدمه ووضيعة • لمصيبة وتكون من جبرانه
ولا قول الشهرة الا سمعة • بذبيحة جاءت لرفعة شأنه

ذكره الجوى • قال فى القاموس الخرس بالضم طعام الولادة وجهاء طعام النساء أنفسها والعقبة الشاة التى
تذبح عند خلق شعر المولود ولها معان أخر • واعذار الغلام ختانه من عذره يعذر له وللقوم عمل طعام الختان •
وحذق الصبي القرآن أو العمل كضرب وعلم حذقا وحذاقا وحذاقة وبكسر الكل أو الحذاقة بالكسر الاسم
تعلمه كله ومهر فيه ويوم حذاقه يوم ختانه للقرآن • فسمى الطعام باسم سببه واليه يشير النظم • وملاك الامر
وبكسر قوامه الذى يملك به وككتاب الطين وناقعة ملاك الابل اذا كانت تتبعها وشهدنا ملاك كدوملا كبكسرهما
ويفتح الثانى تزوجه أو عقداه فهو كحذاق • والوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها ولم صنعها
• والمأدبة بفتح الدال وضعها طعام صنع لدعوة أو عرس كالادبة والادب الظرف وحسن تناول وأدب كحسن
فهو أديب • والوكرة وبكرى والوكى والوكيرة طعام يعمل لفرار البنات • والمعتبة شاة كانوا يذبحونها لآهتهم
• وقد علم أن الاشياء منها ما يحتشم بالذبيحة ومنها ما يعم كل طعام وأن الوليمة قد تنعم كل طعام ومنه قول الناطم
ان الولائم الخ (قوله بعد العرف) بفتح الغين المجمة وسكون الراء المهملة اخراج المرق من القدر الى القصاع •
معدن وعليه تسوية الخوان ووضع القصاع على ما قبل • مكى ونقله القهستانى عن الكرماني (قوله الا اذا
كان لاهل بيته) • علاه القهستانى بالعرف وهو يفيد أن العرف اذا كان جاريا بأن العرف عليه فيما اذا صنع لاهل
بيته لزمه أيضا وقد قال الزيلجى ان المعتبر هو العادة فى محل لانص فيه • وقديمه عليه المؤلف بقوله والاصل
فى ذلك العرف (قوله ولم ينفججه) بضم الباء من أنفجج لامن نفعج لانه لازم قال فى القاموس نفعج القرو والهم
كسج نفعج ونفعجا أدرك فهو نفعج ونافعج وأنفججه وهو نفعج الرأى محكمه (قوله فهو ضامن) ومقتضى ما سبق
فى الخبر أنه يجزى بين أن يضمنه قبل الطبخ ولا أجر له أو بعده وله الاجر (قوله ولودخل بنار) هذه المسئلة لا تخص
أجر الطبخ بل فى الساكن اجارة واعارة وملكا (قوله للاذن) لانه لا يصل الى العمل الا باذخال النار وهو أذن
له فى ذلك بحر (قوله ولضرب اللبن) هو بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند الهنودين وجمع
عند الاكرين ولا بد من تعيين اللبن أما اذا لم يعين ولهم لابن تيمية على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن
لهم الاملين واحد أو تعدد لكن يغلب استعمالهم لواحد منها صحت قهستانى (قوله بعد الاقامة) لانها التسوية
الاطراف فكانت من العمل • كشف والاقامة النصب بعد الحفاف فلونشر به فأصابه مطر فأفسده قبل أن
يقم فلا أجر له وان عمل فى داره قهستانى (قوله وقال بعد تشريحه) فائدة الاختلاف انه اذا تلف اللبن قبل
التشريح بعد الاقامة فعند الامام تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير وأما اذا تلف قبل الاقامة فلا
أجر اجماعا بحر (قوله أى جعل بعضه على بعض) أى بعد الحفاف (قوله وبثولهما يفتى) وهو استحسان لان
التشريح من تمام العمل ولا يؤمن عليه من الفساد قبله وله أن العمل قد تم بالاقامة والاتقاع به يمكن والتشريح
عمل زائد عليه كالتفعل الى موضع العمارة أفاده الزيلجى (قوله حتى بعده) عبارة حافط الدين فى المستصق حتى
يسلمه فلم يشترط العدة وهو الاولى لانه لو سلمه بغير عدة كان له الاجر بحر قال الاتقافى والتسليم هو أن ينجلى بين

(فان ضمنه قيمته محبوبا له الاجر وان ضمنه
قيمته دقيقا فلا أجر له) للهلاك قبل التسليم
ولا يضمن الحطب والمخ (والطبخ بعد العرف)
الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل فى
ذلك العرف (فان أفسده) أى الطعام
(الطبخ) وأجره أو لم ينفججه فهو ضامن
للطعام ولودخل بنار ليضرب أو ليطبخ بها
فوقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن
للاذن ولا يضمن صاحب الدار لو احترق نى
من البيت • كان اهدم التمدى جوهره (و
الضرب) الابن بعد الاقامة (وقال بعد
تسريحه أى جعل بعضه على بعض
وبثولهما يفتى ابن كمال معزى العابون وهذا
اذا ضرب يفتى بيت المستأجر ولو فى غيره لم يكن
فلا أجر حتى بعده منه وباعده ومشرجا
عنده ما زيلجى

المستأجر وبين اللين اه ويمكن جعل مافي المؤلف تبعاً للزبالي على ما اذا استأجره اضرب عدده معلوم ولكنه لا فرق
 حيث قد بين كونه في بيته وغيره قد بر (قوله على الحال) هذا اذا استأجره للعمل أما اذا استأجره دابة ليجعل عليها
 صاحبها الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكاري وادخل الحمل في المنزل لا يكون عليه الا أن يكون ذلك في
 موضع يكون ذلك عرفاً لهم اه كذا يستفاد من البحر (قوله وايكاف دابة) وكذا حملها كما في البحر (قوله كالنشا)
 قال في المصباح هو ما يعمل منه الخلو فارسي عزب وأصلها انشاسته فحذف بعض الكلمة فبقى مقصوراً ذكره
 في البارع والصراح وغيرهما وبعضهم يقول تكلمت به العرب بمدود والتصر موداه (قوله أحصهما الثاني) قال
 في البحر وصحح النسفي في مستصفاء معزيا الى الذخيرة انه ليس له حق الحبس أى في مجزء ما يعين فاختلف التصحيح
 وينبغي ترجيحه وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الجمل اه (قوله والخطاط والخفاف) فيه
 انه لا جبر فيه ما عين مملوكة وهو الخطاط الا أن يكون من المالك (قوله فلا يملك حبسها) لان التسليم ليس بواجب
 عليه للحال كالموابع شيئاً بمن مؤجل ليس له الحبس اه بحر (قوله كعمله في بيت المستأجر) تشبيهه في عدم ملك
 الحبس (قوله لتسليمه حكماً) أى لان المتاع وقع مسلماً الى المالك ليكون المحل في يده خلاصة (قوله ولا ضمان) أى
 عند الامام وهي مسألة الاجبر المشترك (قوله كالحال) ضبطه بالحاء أولى لعدم كذا ذكر المؤلف بخلاف الجيم
 اه (قوله والملاح) قال في التهذيب الملاح بفتح الميم وتشديد اللام صاحب السفينة اه وفي المصباح هو السفنان
 الذي يجري السفينة اه وهو النوق كما في القاموس (قوله لا تلحق بيته) أما اذا كان التحسينه فله حق الحبس قال
 في البحر أطلقه فتمثل ما اذا لم يكن لعمله الا ازالة الدرن بالغسل فقط على الاصح لان البياض كان مستترا وقد
 ظهر بفعله فكانه أحدته فيه ثم نقل عبارة النسفي في المستصفى السابقة (قوله وسيجي في بابه) قال المصنف
 والشارح هنالك ويجب مثله ان ذلك وهو منلى وان انقطع المثل بأن لا يوجد في السوق الذي يساع فيه فقيته يوم
 الخصومة أى القضاء وعند الثاني يوم الغضب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحاً وتجب القيمة في القيمة يوم غصبه
 اجاعا اه (قوله أى بدلها) نعميم ليشمل المثلبات اه حلي (قوله بأن يقول اعمل بنفسك أو بيدك) هذا ما نقله
 صاحب العناية عن جيد الدين الضرير والذي في الخلاصة أن يقول اعمل بنفسك أو بيدك ولا تغفل بيد غيرك
 اه وظاهر هذا أن قوله اعمل بنفسك أو بيدك كقوله على أن تعمل واقتصر ابن الكمال والا كثرون على نحو
 مافي المؤلف (قوله لا يستعمل غيره) ولو غلامه أو أجيره فهستأني رقي المكي قال الشيخ أبو سارة رأيت مرقوما
 في نسخة من البرهان بها مشاهل المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع الى الغير مع جهة الاجارة واستحقاق
 المسمى أم فساد الاجارة به واستحقاق أجر المثل اه وقال في الخاتمة وان قال امأجرتك لخطاط أو نقصر بنفسك
 فدفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجراء (قوله كان له أن يستأجر غيره) لان الواجب ج على في الذمة فيمكن وقاؤه
 بغيره بمنزلة ايفاء الدين احموى وصورة الاطلاق أن يقول امأجرتك لخطاط الثوب بدوهم فهذا من قبيل الاطلاق
 عرفاً وان كان المذكور هذا خياطه لفظاً اه مكي عن العمري قدي وقال الاتفاقى لان المطلق ينصرف الى المعتاد
 والمعارف فيقال بشرط والصناع يعملون في العادات بأنفسهم وبأجرانهم فكان له أن يعمل بنفسه وبأجيره
 اه (قوله أفاد بالاستئجار) الذى هو جائز في صورة الاطلاق (قوله انه لو دفع لاجنبى) المراد به غير الاجبر اه
 حلي (قوله ضمن الاول لا الثاني) عند الامام وعندهما ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني حموى (قوله
 فقرط) أى في العمل (قوله لا يضمن) كانه لان اليوم مثلاً لا يملك الاستئجار (قوله وأجاب شمس الاثمة) ظاهر هذا
 المنيع أن المعتد الاول لا نفراد شمس الاثمة بهذا الجواب (قوله اطلاق) أى حكمه حكم الاطلاق اه حلي
 (قوله فله أجره بحسابه) أى ان كان المأثى بد نصفهم فله نصف الاجر أو الثلث فالثالث هذا ما ينفهم من ظاهره (قوله
 أى لكل الاجر) في التهستأني فان جهلوا فسدت وزم أجر المثل اه وان حل الكل هنا على كل أجر المثل زاد الاتفاقى
 وفي الكناية شرح الهداية قوله بحسابه أى أجر الذهاب بكمله وأجر الجي بقدره لان الاجر متقابل بنقل العيال
 لا بقطع المسافة ولهذا اذا ذهب ولم ينتقل أحد منهم لا بد وجب شيئاً احموى (قوله ان كانت المؤنة تغل بنقصان
 عددهم) هو منقول عن الامام الهندي وفى ذلك كذا ان الغائب صغير امرضاً أو صغيرين أو كان ذلك في
 استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد ولومن الكبار وهذا اذا كان الاستئجار على أن يجملهم
 وأما اذا وقع الاستئجار على مصاحبهم والحمل على المرسل أو كان المحل قريافاً فكانوا مشاة أو لهم قدرة على المشى

مقابلاً بجهلهم (والا) يكتوون معلومين (فكاه) أى له كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المؤنة تغل بنقصان عددهم فبصوابه والا كله

في البعيد فيلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بنقص فرد أو فردين الا أن يكونوا ارقا فحفظ البعض منهم
أخف من حفظ الكل جوى مجنا (قوله قط) بالكسر النصب والصك وكاب المحاسبة والجمع قطوط والسور وجمعه
قطاط وقطاعة قاموس والمثله صورتها في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل استأجر رجلا
ليذهب بكتابه الى البصرة الى فلان ويجي بجوابه فذهب فوجد فلانا قد مات فرد الكتاب قال لا أجر له وقال محمد
له الاجر في الذهاب الى هنا لفظ محمد في أصل الجامع الصغير وقال غير الدين قاضي خان في شرحه الاصح أن قول
أبي يوسف كقول أبي حنيفة وأجروا له لوزن الكتاب ثم لم يرد الى المرسل يستحق أجر الذهاب وأجر وانه
لو ذهب الى البصرة ولم يحمل الكتاب لاستحق الاجرة وأجروا له لو استأجر رسولاً ليبلغ الرسالة الى فلان بالبصرة
فذهب ولم يجد فلانا فانه يستحق الاجر الى هنا لفظ قاضي خان اه شلي وأنت ترى تصوير المثله انه استأجره
ليذهب بالكتاب ويجي ولا مجرد الاصل ثم رأيت الوافي قال كان الاثنان في أول المثله استأجر رجلا
لا يصل قط والاثنين بجوابه لانه لو لم يذكري في العقد اثنان الجواب يجب تمام الاجر كما صرح به في شرح المجموع اه
ومعنى الخلاف بين محمد وشيخه أن الاجر مقابل باصل الكتاب الى المكتوب اليه أو مقابل يحمل الكتاب وقطع
المسافة به فقال محمد انه مقابل يقطع المسافة بالكتاب لا يحمل الكتاب وجوابه لان حله يسير لا يقابل به البديل غالباً
ثلاثة مؤنثه ثم قطع المسافة وقع في الذهاب الى المستأجر فوجب أجر الذهاب ولم يتبع قطعه في العود لانه استأجر
فلم يجب أجره ووجه قوله ما أن المقصود من الاستئجار على حمل الكتاب الى فلان بالبصرة هو اصال الكتاب اليه
لا حله وانما الحمل وسيلة اليه وقد أبطل عمله قبل التسليم فلا يستحق الاجر اه (قوله ويدعو فلانا) مودها قاضي خان
في تبليغ الرسالة وقرق بينهما وبين مسأله اصال الكتاب بان الرسالة قد تكون سرّاً لا يرضى المرسل
بأن يطلع عليها غيره أما الكتاب فمختوم فلوزكه محتوما لا يطلع عليه غيره اه وجرم الخواني بأن الكتاب والرسالة
سواء في الحكم وجعل في المؤلف دعاءه كالرسالة (قوله وجب الاجر بالذهاب) نقل قاضي خان الاجماع عليه
كالمسألة (قوله لكن في القهستاني الخ) عبارته والكلام مشير الى أنه لو ترك الكتاب ثم وجب كل الاجر وهذا اذا لم
يشترط المجي بالجواب والافاجرة للذهاب بالاجماع كذا في النهاية (قوله واختلف فيما لو مرقه) قال في الخاتمة
له الاجر في قولهم اذا لم ينقص عمله وقيل اذا مرقه ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا تركه غنة يتنفع به وارث
المكتوب اليه فيحصل الغرض بخلاف التزريق اه ومقتضى النظر انه ان مرقه بعد اصاله فله أجر الذهاب وان
كان قبل اصاله فلا أجر له فيجوز (قوله بغير أجر المثل) الاول أن يقول بدون أجر المثل لان الغرض صا ق بالاكثر
وان كان المقام بعين المراد (قوله كما غلط فيه بعضهم) تقدم عن الجوى أن عبارة الذخيرة تدل على اختيار
المتقدمين وعبارته الوأجر القيم داراً بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغيب الناس حتى لم تجز الاجارة لوتسليمها
المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما باع على ما اختاره المتأخرون اه (قوله وكذا حكم وصي وأب) أي اذا أجرة عقار
الصغير بدون أجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزم تمام الاجر (قوله في غصب عقار الوقف) قال في الوالولية
الفتوى في غصب العقار الموقوف بالفقهاء نظر الوقف ومنى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضريبة
أخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان (قوله وغصب سناقه) قال في جامع الفصولين
شري داراً ثم ظهر أنها وقف أوله غير فعلية أجر المثل صيانة مال الوقف والصغير وفي الاختيار شرح المختار باع
المتولى منزل الوقف فسكنه المشتري ثم فسخ لبيع فعلى المشتري أجر المثل اه ومما ابل المفتي به ما يحصيه في العمدة انه
لا تضمن منافعه وفي القيمة ~~ممكن~~ دار الوقف سنيين بزعم الملك ثم استحق الوقف بالقيمة المادلة لا يجب عليه أجر
ما مضى اه قال السيد الجوى وهو يفتي على تصحيح العمدة والذي عليه الفتوى هو ما تقدم وصحبه صاحب
المحيط وهو الذي ينبغي اعتماده اه وهو المختار بتجسيم هذه المسألة من أفراد ما وقع فيه الاختلاف بين العلماء
(قوله عند الزيادة الماحضة) أي زيادة أجر المثل من غير تعنت كما يأتي قريباً (قوله وصيانة لخلق الله تعالى) فان
الوقف حبس العين والتصدق بالمنفعة لوجهه تعالى وفي الاشياء الغاصب اذا أجرة ما منافع مضمونة من
مال وقف أو يقيم أو يمدد في المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من
السكنى في بناء أو يمدد (قوله لو العيق في يده) قال في الوالولية استأجر داراً وعجل الاجرة فأتى المؤجر قبل
قبضه الدار وانفصح العقد لا يكون له ولاية حبس الدار لاستيفاء الاجرة المحجلة وفي جامع الفصولين قال استأجر

(استأجر رجلاً لا يصل قط) أي كتاب
(أوزاد الى زيد ان رده) أي الماكتوب
الزاد (لونه) أي زيد (أو غيبته لاني له لانه
نقصه بعوده) كتاب الخياط اذا خاط ثم قى
وفي الخاتمة استأجره لذهب اوضع كذا
ويدعو فلانا بأجر مسمى فذهب له اوضع فلم
يجده فلانا وجب الاجر (فان دفع القط الى
ورثته) في صورة الموت (أو من يسلم اليه اذا
حضر في صورة غيبته) وجب الاجر
بالذهاب) وهو نصف الاجر المسمى كذا
في الدرر والغرر ورتبه المصنف ولو كان
تعبه المشون وعولوا على (روم كل الاجر
لكن في القهستاني عن النهاية أنه ان شرط
المجي بالجواب فنصفه والا فكله فليكن
التوفيق (وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب
له شيء لا تسفاه الماقدود عليه) وهو الاصل
واختلف فيما لو مرقه (متولى أرضها) أي
أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها) أي
مستأجر أرض الوقف لا المتولى كما غلط فيه
بعضهم (تمام أجر المثل) على المتقرب
كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم
وصي وأب كما في مجمع الفتاوى (يفتي بالفقهاء
في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا
يفتي بكل ما هو أنفع للوقف) فيما اختلف
فيه العلماء حتى نشأوا الاجارة عند الزيادة
لما حشوا نظر الوقف وصيانة لخلق الله تعالى
حاوي القديسي (مات الاجر وعليه ديون)
حتى فسخ العقد بعد تعجيل البديل
(فالمستأجر) لو العيق في يده

بما اجارة فاسدة وعجل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انقضت المدة فأراد حبس البيت لاجر عجله
 ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة أولى اه ولو مقبوضا صحيحا أو فاسدا فليس له حق الحبس لاجر عجله وهو أحق
 بمنته لومات المؤجر كذا في حاشية الشيخ صالح الغزي يعني اذا مات المؤجر وعليه ديون لغير المستأجر فيبعت العين
 المستأجرة كان المستأجر أحق بالتمن من سائر الغرماء أبو السعود وقوله فليس له حق الحبس يخالف لما هنا الا أنه
 في المآل يرجع اليه من حيث كونه أولى بالتمن ويحتمل أن ليس زائدة (قوله ولو بعته فاسد) فلا فرق بين عقدها
 الصحيح والفاسد ومثلها الشراء والرهن الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة والبيع بين مسكن
 للمستأجر والمشتري على الاجر أو البائع ثم فسحنا عقد الاجارة أو البيع وكان ذلك فاسدا لا يكون للمشتري
 ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون أولى بهما من سائر الغرماء اذا مات الا اجر أو البائع واذا كان
 عقد الاجارة أو البيع صحيحا وكان كل منهما مدين للمستأجر والمشتري على الاجر أو البائع ثم فسحنا العقد بينهما
 يكون للمستأجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق بهما من سائر الغرماء لومات الاجر أو البائع
 وعليهم ما ديون كثيرة اه عمداية (قوله بخلاف الرهن الخ) أفاد بهذا أن المرتهن له حق الحبس في الرهن وظاهر
 اطلاقه يقتضي أن له ذلك ولو فاسد الا أن محله ما إذا حل حق الدين الرهن الفاسد اما اذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك
 ثم فسحنا فاسد فليس للمرتين حصة لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من الغرماء بعد موت الرهن
 لعدم المقابلة كما في الفاسد السبب بخلاف ما إذا كان الرهن سابقا والدين لاحقين لان الرهن قبضه بمقابلة الرهن
 وهذا القبض سابق فثبتت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الرهن أو تأخر لجملة السبب وبه ثبتت
 المقابلة الحقيقية بزازية وعمداية (قوله بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب فاسد لانه يفيد أنه يضمن بشئ
 هو أقل من قيمته وليس مراد ابل المراد أنه ينظر الى الدين والى القيمة فأيهما كان أقل يكون الرهن مضمونا به وصوابه
 بالأقل من قيمته ومن الدين فتكون من بيانية لانفضلية اه حلي موضعنا (قوله الزيادة في الاجرة الخ) قال
 في الهندية واذا زاد الاجر أو المستأجر في المعقود عليه وفي المعقود به ان كانت الزيادة مجعولة لا تجوز سواء كانت
 من الاجر أو من المستأجر وان كانت معلومة ان كانت من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو من
 خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا تجوز وان كانت من خلاف
 جنس ما استأجر تجوز كذا في الذخيرة اه (قوله تصح في المدة وبعدها) هذا خلاف ما في المنع والاشياء ونص
 الاشياء الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن يزيد عليه أحد فان بعد مضي المدة لا يسع والخط والزيادة في المدة
 جائزان اه وعمل محشوها عدم صحة الزيادة بعد المدة بأن محل العقد قد فات فان قبل الخط ترك بهض الاجرة وهو
 جائز ولو بعد المدة فوجه المنع بعده أجيب بأن المراد خط بلحق بأصل العقد وهو انما يكون في المدة وأما الذي
 بعده فانه أمر مستأنف اه حوى وفي شرح العلامة البكري عن خزانة الاكل لو استأجر دارا شهرين أو دابة
 لركبها فمرسحين فلما سكن فيها شهرا أو سافر فمرسحا زاد في الاجرة فالتسليم أن تعتبر الزيادة لما بقي ومحمد استحسن
 وجعلها موزعة لما مضى ولما بقي (قوله الزيادة على المستأجر) يعني اذا زاد الاجر عن القدر الذي أجرة به المستأجر
 (قوله ولوليتيم) سوى في الاعراف بين الوقف وأرض التيم وكذا في الجوهرية فجعل المستأجر فيه ما بدون أجرة
 المثل غاصبا وذكر انحصاف في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه أجرة المثل حوى في حاشية الاشياء (قوله لم تقبل) قال
 في الاشياء مطلقا وفسر الحوى هذا الاطلاق بما قبل مضي المدة وبعده وفسره في تنوير الاذهان بقوله سواء زاد
 عليه أحد في أجرته أم لا اه (قوله كالورخصت) أراد أنها لا تنقص برخص السعر سواء كان قبل مضي المدة
 أو بعده كالورزادت اه (قوله فان الاجارة فاسدة) كالورقعت بدون أجرة المثل (قوله لكن الاصح صحتها الخ) عبارة
 الاشياء لكن الاصل وقوعها صحيحة بأجرة المثل وهو كذلك في بعض النسخ والوضع في التعبير أن يقول ولو اذى
 رجل أنها بغبن فاحش فالأصل صحتها بأجرة المثل الا اذا أخبر القاضى بعنى لا يحكم بعدم صحتها بمجرد دعواه
 انها بغبن فاحش نظر الاصل المذكور بل يرجع الى قول أهل البصر والامانة (قوله فان أخبر القاضى ذو خبرة)
 والواحد يكتفى عندهما خلافا لمحمداه اشياء (قوله وان شهدوا وقت العقد) وأصل بما قبله حوى (قوله والا) أى
 وان لم يخبر ذو خبرة أنها وقعت بغبن فاحش وقد قلنا ان الاصل العصة (قوله فان كانت اضراراً وتعتنا) فسر
 العلامة ابن نجيم ذلك في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد أو اثنان اه وفي البناء يسع زاد بعض الناس

ولو بعته فاسدا شيئا (أحق بالمستأجر من
 غرمائه) حتى يستوفي الاجرة المجهولة (الا انه
 لا يسقط الدين به لانه أى بهلاك هذا المستأجر
 لانه ليس برهن من كل وجه (بخلاف الرهن)
 فانه مضعون بأقل من قيمته ومن الدين كما
 سيجى في باب مجموع الفتاوى وفروع الزيادة
 في الاجرة من المستأجر تصح في المدة وبعدها
 وأما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولوليتيم
 لم تقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان الاجارة
 فاسدة أجرة المثل بلا عرض على الاولى
 لكن الاصح صحتها بأجرة المثل ولو اذى رجل
 انها بغبن فاحش فان أخبر القاضى ذو خبرة
 انها كذلك فسحها وتقبل الزيادة وان شهدا
 وقت العقد انها بأجرة المثل والا فان كانت
 اضراراً وتعتنا لم تقبل

وان كانت الزيادة جبر المثل فالمختار قبولها في نسخها المتولى فان امتنع فافقاني ثم يؤجرها من زاد فان كانت دارا او حائوتا وارضاءا فارجعها عرضها على المستأجر فان قبلها فهو ربح حتى ولو زادت من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة الجبر المثل وادعى انها انشرا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها الغير صاحب الزرع (١٤) لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استأجرها مشاهرة

فانما تاجر غيرا اذ فرغ الشهر ان لم يقبلها لانها قد اذاعت رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد الجبر المثل في نفسه من غير ان يزيد أحد فلم يتولى نفسها وعليه الفتوى ومالم تنسخ كان على المستأجر المسمى الشبهاء معز بالصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لهية الوقف قهرا على صاحبه وهو ذالو الارض تنقص بالفساد والاشراط رضاه كما في عامة الشروح منها الجبر والمخ فيقول عليهم لانها الموضوع لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف معز بالقصور ولين حانوت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه ورفع وان ضرر فهو المضيع ماله فليترص الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا يملكه على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اضطرر ان يجبره لولا ذلك للوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين منزوعا ومبنيافيه صح ولولحق الآخر دين رفع الامر الى القاضي لينسخ العقد وليس للآخر أن يفسخ نفسه وعليه الفتوى ويجوز بمنزلة الاجراء كالأول أقل مما يتعين فيه الناس لا بما يتعين فتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر انتهى وفي فتاوى الحانوت بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجارة أولا اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه أجاب بقيمة المذهب فليحفظ والله أعلم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

اي في الاجارة (تصح اجارة حانوت) أي دكان (ودار بلايين ما يعمل فيه) ما لصرفه لامتعارف (و) بلايين (من يسكنها) فله أن يسكنها غيره باجارة غيرها كما سبق (وله أن يعمل فيه) أي الحانوت والدار (كل ما أراد) فيتم ويربط داريه

في اجرتها لم يملكه لهية مستعنت اه (قوله وان كانت الزيادة جبر المثل) المراد أن تزيد الاجارة في نفسها انقلو سعرها عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس في استئجاره فلا كافي شرح الجمع للعيني وعبارته ولا تنقض الاجارة اذا زادت الاجارة اما اذا زادت الاجارة في نفسها لا لرغبة راغب ولا لزيادة من قبل مستعنت بل انقلو سعرها عند الكل فانها تنقض وتعد ثانيا ويجب المسمى بالاجارة الاولى الى حين الزيادة واجر المثل من بعد الثانية اه (قوله ثم يؤجرها من زاد) كذا وقع لغيره والاوى حذف هذه الجملة ليتأتى التفصيل المذكور بعد (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها ايضا (قوله فلا بد من البرهان عليه) اي لا بد من ادعى الزيادة من برهان يشهد على المسكر الذي هو المستأجر لان القول قول المنكر والبيئة على المدعى والاصل بقائه ما كان على الذي عليه كان حموى (قوله وان لم يقبلها آجرها المتولى) الاولى تقديم هذه على قوله وان أنكر زيادة الجبر المثل الخ (قوله فانما تؤجر لغيره) محله ما اذا كانت تؤجر بزيادة لورفع البناء أمالو كانت لا تؤجر بأكبرها أخذها لورفع البناء فانما اتى في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة افاده صاحب المحيط (قوله والبناء يملكه الناظر الخ) قار في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها فارغة الا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا ويملكه بأن تقوم الارض بدون البناء والشجر وتقوم وبها ذلك فيضمن خصل ما بينهما كذا في الاختيار (قوله وعليه الفتوى) وما في التارخانية زاد الجبر المثل ليس للمتولى تنقض الاجارة بنقصان المثل لان الجبر المثل يعتبر وقت العقد فاذا كان المسمى وقت العقد جبر المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك اه خلاف المفتي به حموى (قوله بخلاف نقول الفتاوى) منها فتاوى مؤيد زاده التي ذكر عبارتها بعد والتجديد والخاتمة فانهم نقلوا أن المتولى لا يملك ذلك البناء قهرا على المستأجر ولو أضر وعبارة التجديد كافي المخ ثم بعد فسخ الاجارة ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف يرفعه الباني لانه ملكه ويجبر على الرفع اذ لم يرفع هو وان كان رفعه يضر بالارض فليس للباني أي الرفع لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم اذا كان يضر بالوقف فهذا على وجهين اما أن يرضى المستأجر أن يأخذ المتولى بناء للوقف بقيمة منزوعا ومبنيافيه ما كان أقل أو لم يرض فان رضى فلا قيم أن يدفع اليه أقل القيمتين ويملك البناء لاجل الوقف لان التملك يغير رضاه لا يجوز فيؤجرها من غيره أو يبقى الباني الى أن يتخلص ملكه ولا يكون بناء المستأجر مانعا من صحة الاجارة من غيره لانه لا يملكه على ذلك حتى لا يملك رفعه اه فجعل الخبير الباني عند الاضرار بالرفع (قوله ان لم يضر رفعه رفعه) أي جبر عليه كما اذا بنى بالاذن بل ذلك أولى (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت (قوله حيث لا يملك رفعه) حينية تعليل (قوله ولولحق الآخر دين) أي ولا تضاه له الامن العين المؤجرة وسيأتي بيان ذلك في الاعذار الموجبة لفسخ الاجارة ارشاد الله تعالى (قوله ليفسخ العقد) أي عقد الاجارة ثم يبيعها القضاء الدين (قوله ويجوز) اي الاجارة وقوله مما يتعين فيه يرجع الى الاكثر والاقول (قوله فتكون فاسدة الخ) قد تقدم ما فيه (قوله وفي فتاوى الحانوت الخ) عبارته سئل نور الدين الى الطرابلسي عما لو حكم حاكم بصحة اجارة الوقف وأن الاجارة المثل بعد أن أقيمت البيئة بذلك ثم أقيمت بيئة أمادون اجرة المثل يعمل بيئة بطلانها أم لا أجاب بيئة الاثبات مقدمة وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

أي خلاف والاراضع أن يقول باب ما يجوز من الاعمال في الاجارة (قوله تصح اجارة حانوت أي دكان) قال الفارابي أصل حانوت قاعون وأصلها الهاء وأبدلت تاء والحانوت بكروية حانوت ونسبة على القياس والحانوت يتباع به الخمر وهو الحانوت جمعه حانات والنسبة حانتي على القياس اه وقيل أصله فعلوت كما تكون من المالك قانت الواو انما تصر كها وفتح ما قبلها كافي طالوت اه وفي القاموس الحانوت الدكان للخمارة يؤت ويذكر والخمار نفسه والدكان كتمان الحانوت وجمعه دكاكين معرب اه ويطلق الدكان على الدكة التي يقعد عليها (قوله لصرفه لامتعارف) قال في البحر لان العمل المتعارف فيه السكنى فيصرف اليه وانه لا يتفاوت اه (قوله فله أن يسكنها غيره) أي ولو شرط أن يسكنها وحده منفردا اه سرى الدين وهذا في الدور والحوانيت كما هو الموضوع أما الثوب فلا بد من بيان لاسبه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل بحر (قوله ويربط دوابه) أي فيما أعذر بطها قال الانتقائي فان كان في الدار موضع معذر بط الدواب كان لذلك والا فلا لانه يؤدي الى افساد الدار اذ ربط الدواب في موضع السكنى افساد اه فلا يجوز له أن يجعل الدار المستأجرة اصطبل (قوله

ويكسر حطبه) قيده في البحر بالعتاد فأما إذا كان غير معتاد وتلف به شيء ضمنه كما يؤخذ من مفهومه وفي المكي
عن الزبلي وعلى هذا لو كسر الحطب المعتاد للطبخ ونحوه لأنه لا يوهن البناء وإن زاد على العادة بحيث يوهن البناء
فليس له ذلك إلا برضا صاحبه اه وفي البحري الدق اليسير المعتاد اه (قوله وإن ضرب به يفتي) تبع فيه المصنف
وهو تابع لنقل شيخه في جرحه عن الخلاصة وهو قد سقط في نقله ما منه يستفاد الحكم وهو المنع وعبارة الخلاصة
كما في الرمز ولا يمنع من ربحي البدوان كان بضرب يمنع وعلمه الفتوى اه قال الحوي بعد نقل ما في الرمز والحاصل
أن ما يوهن البناء لا يستحقه عطل العقد إلا أن يشترطه أو يرضى المالك به وما لا يوهن يستحق به اه (قوله بالبناء
للفاعل والمنفعل) الأولى أن يقول من الثلاث أو الرابح قال في المنع فيه وجهان الأول أن يكون بفتح الياء من
الثلاثي المجزئ فيكون التصاب حدا وما بعده على الحال ويفهم منه عدم اسكان غيره دلالة بالاولى الثاني أن
يكون بضم الياء وكسر الكاف والتصاب ما بعده على الفعلية ويفهم منه عدم سكه بنفسه بالإشارة لأنه إنما
لم يجز أن يسكن غيره لأن ذلك يوهن البناء وفي سكني نفسه ملتبس بهذه الاشياء اه هذا المعنى حاصل اه (قوله
كألو أنكر أصل العقد) فإن القول له أي فكذلك إذا أنكر نوعا منها (قوله وفيها الخ) في الحوي ولو عين نوعا خالف إلى
مثله أو دونه جازاه (قوله ولو فعل ما ليس له) أي وقد مضت المدة أو ما لم مضى بعض المدة هل يسقط أجره أو يجب
يجز اه مقدسي (قوله يطل التقييد) الأولى أن يقول ويطل فيه التقييد ويكون كلاما مستأنفا قال
في المنع ولا يعتبر في ذلك تقييده حتى إذا شرط سكني رجل بعينه في الدار له أن يسكن غيره لأن التقييد لا يفسد
لعدم التفاوت (قوله بخلاف ما يختلف به) كالركوب واللبس فإنه يضمن إذا خالف لأن التعيين مفيد للتفاوت
الناس في الركوب واللبس فيعتبر فاذا خالف صار متعديا فيضمن اه (قوله بخلاف الجنس) أي جنس ما استأجر به
(قوله أو أصل فيها شيئا) والأكس ليس باصلاح حوي (قوله لا تصح) سواء كان قبل القبض أو بعده مجزئ ولو كان
بواسطة ثالث للزوم تملك المالك ذكر المؤلفات في المتفرقات قلت وعلى هذا فيطلب الفرق بين الاجارة بعد
القبض والبيع حيث يجوز البيع من البائع بعد القبض اه حوي (قوله وسيجي تصحيح خلافه) أي خلاف
لفصح فإنه قال في المتفرقات وهل يطلب الأولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضي خان وغيره
وفي المضمرات وعليه الفتوى قال المؤلف ونقل المصنف عن الخلاصة ما يفيد أنه إن قبضه بعد ما استأجره
بطلت والا فلا فيمكن التوفيق (قوله ما يزرع فيها) بفتح الياء حوي عن المعراج (قوله كي لا تنزع المنازعة) قال
السيد الحوي في شرحه لأنها تستأجر للزرع مرة وللبناء أخرى وما يزرع متفاوت نفعه وضربه فلا بد من البيان
لدفع النزاع اه ويرفع بتقويض الخيرة اليه (قوله وتنقلب صحبة بزرعها) استحسانا لأن المعقود عليه صار
معلوما بالاستعمال والفساد كان لأجل الجهالة فإذا ارتفعت وقت الزراعة كفي وصار كأن الجهالة لم تكن
فعدت صحبة اه زبلي مختصرا وهذا يفيد تقييده بما إذا علم المؤجر بعين المزرع كما إذا علم بعين اللباس في صورة
استئجار الثوب ولذلك قال العلامة المقدسي يذفي تقييده بما إذا علم المؤجر بما يزرع فرضي وبما إذا علم
من ليس والا فالنزاع ممكن اه (قوله وله استأجر الشرب والطريق) وإن لم يشترطهما بخلاف ما لو اشترى أرضا
فأنعم ما لا يدخلان بالأدراك الحقوق ونحوها لأن الاجارة تعقد للاتفاق ولا اتفاق بالارض إذا لم يدخل الشرب
والطريق فيدخلان ليتحقق الاتفاق والمقصود من البيع تلك الرقبة لا الاتفاق بينهما ولهذا يجوز بيع الجنس
الصغير الذي لا يتنفع به في الحال ويجوز بيع الارض السجة ولا يجوز اجارته ما لعدم الاتفاق أقاده الشاي
(قوله ويرزق زرع) قال في القنية لو استأجرها سنة لزرع ما شاء له أن يزرع زرعين ربيعيا وآخر يقا اه فأن
تري أنه هذه مفروضة في استئجار مدة يمكن فيها زرعان وقد أطلق في عقد الاجارة (قوله والا لا) بأن كانت غير
معتادة للري مثل هذه المدة التي عقد عليها الاجارة وإن جاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار وإن شاء
نقض الاجارة كلها وإن شاء لم ينقضها وكان عليه من الاجر بحسب ما روى منها اه قلت يؤخذ من عدم صحة
اجارة الاراضي العالية للزرع لأنها ليست معتادة للزرع اه حوي (قوله إن كان الزرع بحق) كأن كان باجارة
ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون اجر المثل على ما رجحه الخصاص من أن المؤجر بدون اجر المثل لا يكون غصبا
ويكون عليه اجر المثل وفي فتاوى قارئ الهداية أن المستأجر اجارة فاسدة إذا زرع يتي وكذا المساقاة اه ومن
الزرع بحق زرعها اعمارية فلا يجوز اجارتها قبل أن يستحصد الزرع لكن إذا رجع المير قبل أن يستحصد الزرع يلزم

ويكسر حطبه ويستنجي بجداره ويتخذ بالوجه
ان لم تضرب بطن ربحي البدوان يضرب يتي
قنية (غيره لا يسكن) بالإلقاء الفاعل والمنفعل
(حداد أو قصار أو طحانان غيرهما المالك
أو اشتراطه) ذلك (في) عقد (الاجارة) لأنه
يوهن البناء فيوقف على الرضا (ولو اختلفنا
في الاشتراط فالقول لله فوجر) كألو أنكر أصل
العقد (وإن أقاما يئنة فالينية يئنة المستأجر)
لأنها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للتجارة
فله الحدادة أن اتحد ضررها ولو فعل ما ليس
له لزمه الاجر وإن أنعم به البناء ضمنه ولا أجر
لأنه لا يجتمعان (وله المالك يئنة نفسه واسكان
غيره باجارة وغيرهما) وكذا كل ما لا يختلف
بالاستعمال يطل التقييد لأنه غير مفيد بخلاف
ما يختلف به كما سيجي ولو أجرها بخلاف
بالفضل إلا في مثله بن إذا أجرها بخلاف
الجنس أو أصل فيها شيئا ولو أجرها من المؤجر
لا تصح وتنفذ (قوله لا جارة في الأصح مجزئ
للجوهرة وسيجي تصحيح خلافه قنية (و) نفع
اجارة (أرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها
أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء) كسلا
تقع المنازعة والا فهي فاسدة للجهالة وتنقلب
صحبة بزرعها ويجب المسمى والمسمى أجر
الشرب والطريق ويرزق زرعين ربيعيا
ونحنها ولو لم يكن الزرع فاسدا لا يستأجرها
لأنه في أكرى أن أمكنه الزراعة في مدة
العقد جازوا لا وتما في القنية (أجرها
لا تجوز) الاجارة

المستعمل بالارض لما يستقبل أفاده أبو السعود (قوله لكن لو حصده وسلمها الخ) صادق بما اذا كانت المدة
 باقية وفسخ فيها وكذا يقال في قوله مالم يستحصدا الزرع (قوله مالم يستحصدا الزرع) أى مالم يؤل الزرع الى الحصاد
 بشرطه ما بعده وهو بالنسبة للقاعل والفاعل الزرع (قوله الا أن يؤجرها مضافة الى المستقبل) بشرط أن تكون
 الارض فارغة عند مجيء الزمان الذى أضيفت الاجارة اليه أبو السعود عن شيخه (قوله مطلقا) أى سواء كان الزرع
 بحق أم لا ولا حاجة اليه لانه اذا علم ذلك فيما اذا كان بحق يعلم في غيره بالاولى (قوله بجبره) أى بسبب جبر الزارع
 (قوله أدرك أولا) لانه لاحق لصاحبه في ابقائه بجر (قوله تصح اجارة الدار المشغولة) عقد صاحب القنية لذلك بابا
 حيث قال باب اجارة المشغول آجر دار الوقف وفيها رجل قد انقضت مدة اجارته وهى مشغولة بتبائع جازوا ابتداء
 المدة من حين تسليمها اه (قوله وسيجيى في المتفرقات) قال هناك لى حرز محشى الاشياء صحة اجارة المشغول
 ويؤمر بالتفرغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها اه (قوله أم كن زرعها أم لا) بأن كان لا يشتهى المالم لانه لم
 يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربحها فسخا لها فأفاده في الجبر (قوله قلعهما) أى الا أن يكون
 في الغرس غرة فيبقى بأجر المثل الى الادراك (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها فليس له
 اصلاحها جوى وما ذكره هنا من لزوم القلع والتسليم هو ما فى الاسعاف والعمادية من أن البناء اذا كان لا يضرب
 بالوقف يرفع الباني لانه ملكه ويجبر عليه وذلك فى القنية ما يخالف ذلك حيث قال استأجر أرضا وقفا وغرس فيها
 وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن يستأجرها بجر المثل اذ لم يكن فى ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا
 القلع ليس اهم ذلك اه وسلك أبو السعود طريق التوفيق بين العبارتين فحمل ما فى الاسعاف وغيره على ما اذا كان
 ابقاء البناء والغرس بضرب بالارض وما فى القنية على ما اذا لم يضرب وهو صريح ما فيها حيث قال اذ لم يكن فى
 ذلك ضرر قلت وقد ذكر بعضهم ان ما فى القنية اذا انفردت به لا يعمل به فكيف وقد خالف ما فيها الكتب المشهورة
 أو يحمل على اختلاف المشايخ وأفاد أبو السعود انه على ما فى القنية لا يحتاج فى ثبوت الخلو الى الحكم به من
 حاكم مالكي الاعلى وجه الاحتياط اه وظاهر من صريح المصنف أن هذا فى الملك وقوله ولو استأجر أرض وقف الخ
 حكم الوقف بخصوصه (قوله اعدم نهايتها) أى لانه ليس لنهايتها مدة معلومة وبقاؤه ما يضرب الارض
 بخلاف الزرع حيث يترك بأجر المثل لرعاية الجانيين لان نهايتها معلومة جوى (قوله أى البناء أو الغرس) أى قيمة
 كل واحد منهما فأنفرد الضمير نظرا الى كل واحد (قوله بأن تقوم الخ) هو الذى ذكره غيره ولكنه لا يصح تصويرا
 له مقلوع قدبر (قوله لان قيمته نظرهما) حيث أوجبنا تسليم الارض الى مالكها بعد انقضاء مدة الاجارة
 وأوجبنا لصاحب البناء والغرس قيمته مقلوعين لان أصل وضعهما بحق (قوله وهذا الاستثناء من لزوم القلع)
 فالتقدير يلزم الباني والغرس القلع والتسليم الا اذا غرم المؤجر له القيمة فلا يلزم به ما ولا نظر لكون الارض تنقص
 بالقلع أولا لان ذلك النظر انما هو من حيث الجبر وعدمه بجر وقصد صاحب الجبر الرد على الامام الزبلى
 فى قوله هذا أى قول المصنف الا أن يغرم المؤجر قيمته مقلوعا اذا كانت الارض تنقص بالقلع لان الواجب دفع
 الضرر عنه ما اذا كانت أرضه تنقص بالقلع تضرب به فكان له دفع هذا الضرر بدفع القيمة الى المستأجر
 وينفرد به لان المستأجر لا يضرب بذلك اذا الكلام فى مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه وان كانت الارض
 لا تنقص بالقلع وأراد أن يضمن له قيمته ويكون له البناء فليس له ذلك الا برضا صاحبه لاستوائهم فى ثبوت الملك
 وعدم ترجيح أحدهما على الآخر فلا يضمن اتفاقهما فى الترتيب بخلاف القلع حيث ينفرد به أحدهما فى هذه الحالة
 دون الآخر اه ولم يظهر وجه الرد انما ذلك نظرا باعتبارين الجبر وعدمه فيستظهر فيه الى نقص الارض وعدمه
 ولزوم القلع وعدمه فيستظهر الى المؤجر هل يغرم القيمة أو يرضى أولا (قوله أو يرضى المؤجر الخ) ذكر السيد أبو السعود
 بحثنا أن يحمل اشتراط رضا المؤجر بالترك اذ لم يشترط المستأجر بقا ما بناءه وأغرسه بأجر المثل بعد انقضاء المدة
 ولم يكتفى فيه ضررا ما اذا اشترط ذلك فله الاستبقاء بغير رضاه وهو يحمل مسئلة القنية الآتية وتقدم
 الكلام عليها وقد علمت انه لا بد من قول على ما انفرد به صاحب القنية فيها على أنه قد يقال ان هذا الشرط يفسد
 الاجارة لانه لا يتقضى به العقد وفيه نفع للمستأجر اذ لا يشترط نحو هذا الشرط الا اذا عادت منه غرة
 عليه ولا يلائم العقد ايضا فليأمل (قوله ان بأجر) بأن يعقد بابقائه ما فى الارض عقد اجارة بشرطها
 (قوله فلهما) مرتبط بقوله والا فاعارة (قوله يجبر القيم) نظرا لاصلاح الوقف (قوله الخ) تمام عبارة القنية

المستعمل بالارض لما يستقبل أفاده أبو السعود (قوله لكن لو حصده وسلمها الخ) صادق بما اذا كانت المدة
 باقية وفسخ فيها وكذا يقال في قوله مالم يستحصدا الزرع (قوله مالم يستحصدا الزرع) أى مالم يؤل الزرع الى الحصاد
 بشرطه ما بعده وهو بالنسبة للقاعل والفاعل الزرع (قوله الا أن يؤجرها مضافة الى المستقبل) بشرط أن تكون
 الارض فارغة عند مجيء الزمان الذى أضيفت الاجارة اليه أبو السعود عن شيخه (قوله مطلقا) أى سواء كان الزرع
 بحق أم لا ولا حاجة اليه لانه اذا علم ذلك فيما اذا كان بحق يعلم في غيره بالاولى (قوله بجبره) أى بسبب جبر الزارع
 (قوله أدرك أولا) لانه لاحق لصاحبه في ابقائه بجر (قوله تصح اجارة الدار المشغولة) عقد صاحب القنية لذلك بابا
 حيث قال باب اجارة المشغول آجر دار الوقف وفيها رجل قد انقضت مدة اجارته وهى مشغولة بتبائع جازوا ابتداء
 المدة من حين تسليمها اه (قوله وسيجيى في المتفرقات) قال هناك لى حرز محشى الاشياء صحة اجارة المشغول
 ويؤمر بالتفرغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها اه (قوله أم كن زرعها أم لا) بأن كان لا يشتهى المالم لانه لم
 يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربحها فسخا لها فأفاده في الجبر (قوله قلعهما) أى الا أن يكون
 فى الغرس غرة فيبقى بأجر المثل الى الادراك (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها فليس له
 اصلاحها جوى وما ذكره هنا من لزوم القلع والتسليم هو ما فى الاسعاف والعمادية من أن البناء اذا كان لا يضرب
 بالوقف يرفع الباني لانه ملكه ويجبر عليه وذلك فى القنية ما يخالف ذلك حيث قال استأجر أرضا وقفا وغرس فيها
 وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن يستأجرها بجر المثل اذ لم يكن فى ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا
 القلع ليس اهم ذلك اه وسلك أبو السعود طريق التوفيق بين العبارتين فحمل ما فى الاسعاف وغيره على ما اذا كان
 ابقاء البناء والغرس بضرب بالارض وما فى القنية على ما اذا لم يضرب وهو صريح ما فيها حيث قال اذ لم يكن فى
 ذلك ضرر قلت وقد ذكر بعضهم ان ما فى القنية اذا انفردت به لا يعمل به فكيف وقد خالف ما فيها الكتب المشهورة
 أو يحمل على اختلاف المشايخ وأفاد أبو السعود انه على ما فى القنية لا يحتاج فى ثبوت الخلو الى الحكم به من
 حاكم مالكي الاعلى وجه الاحتياط اه وظاهر من صريح المصنف أن هذا فى الملك وقوله ولو استأجر أرض وقف الخ
 حكم الوقف بخصوصه (قوله اعدم نهايتها) أى لانه ليس لنهايتها مدة معلومة وبقاؤه ما يضرب الارض
 بخلاف الزرع حيث يترك بأجر المثل لرعاية الجانيين لان نهايتها معلومة جوى (قوله أى البناء أو الغرس) أى قيمة
 كل واحد منهما فأنفرد الضمير نظرا الى كل واحد (قوله بأن تقوم الخ) هو الذى ذكره غيره ولكنه لا يصح تصويرا
 له مقلوع قدبر (قوله لان قيمته نظرهما) حيث أوجبنا تسليم الارض الى مالكها بعد انقضاء مدة الاجارة
 وأوجبنا لصاحب البناء والغرس قيمته مقلوعين لان أصل وضعهما بحق (قوله وهذا الاستثناء من لزوم القلع)
 فالتقدير يلزم الباني والغرس القلع والتسليم الا اذا غرم المؤجر له القيمة فلا يلزم به ما ولا نظر لكون الارض تنقص
 بالقلع أولا لان ذلك النظر انما هو من حيث الجبر وعدمه بجر وقصد صاحب الجبر الرد على الامام الزبلى
 فى قوله هذا أى قول المصنف الا أن يغرم المؤجر قيمته مقلوعا اذا كانت الارض تنقص بالقلع لان الواجب دفع
 الضرر عنه ما اذا كانت أرضه تنقص بالقلع تضرب به فكان له دفع هذا الضرر بدفع القيمة الى المستأجر
 وينفرد به لان المستأجر لا يضرب بذلك اذا الكلام فى مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه وان كانت الارض
 لا تنقص بالقلع وأراد أن يضمن له قيمته ويكون له البناء فليس له ذلك الا برضا صاحبه لاستوائهم فى ثبوت الملك
 وعدم ترجيح أحدهما على الآخر فلا يضمن اتفاقهما فى الترتيب بخلاف القلع حيث ينفرد به أحدهما فى هذه الحالة
 دون الآخر اه ولم يظهر وجه الرد انما ذلك نظرا باعتبارين الجبر وعدمه فيستظهر فيه الى نقص الارض وعدمه
 ولزوم القلع وعدمه فيستظهر الى المؤجر هل يغرم القيمة أو يرضى أولا (قوله أو يرضى المؤجر الخ) ذكر السيد أبو السعود
 بحثنا أن يحمل اشتراط رضا المؤجر بالترك اذ لم يشترط المستأجر بقا ما بناءه وأغرسه بأجر المثل بعد انقضاء المدة
 ولم يكتفى فيه ضررا ما اذا اشترط ذلك فله الاستبقاء بغير رضاه وهو يحمل مسئلة القنية الآتية وتقدم
 الكلام عليها وقد علمت انه لا بد من قول على ما انفرد به صاحب القنية فيها على أنه قد يقال ان هذا الشرط يفسد
 الاجارة لانه لا يتقضى به العقد وفيه نفع للمستأجر اذ لا يشترط نحو هذا الشرط الا اذا عادت منه غرة
 عليه ولا يلائم العقد ايضا فليأمل (قوله ان بأجر) بأن يعقد بابقائه ما فى الارض عقد اجارة بشرطها
 (قوله فلهما) مرتبط بقوله والا فاعارة (قوله يجبر القيم) نظرا لاصلاح الوقف (قوله الخ) تمام عبارة القنية

ويجوز لامستأجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذ لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون
حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما ينز به الوقف خيرا وهذا اذ لم يكن له قرار العمارة فيها اما اذا كان
فيجوز الحفر والغرس والحياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بحره وغيره (قوله وبني) الواو يعني أو
(قوله ليس لهم ذلك) تقدم ما فيه وقد يحمل ما فيها على ما اذا كان لوزعها من يده هذا المستأجر يجوزها
اغيره بهذا الاجر فيثبت توجهه على القيم أن يقال له ما الفائدة في نزعها من هذا انما اجارته من غيره مع اتحاد
الاجر والله تعالى أعلم بالصواب وفي شرح المؤلف للمتن بعد ما ذكر مسئلة المصنف السابقة وهي
فان مضت المدة قلها ما وسلمها فافراغة الخ قال ولو وقفنا المدة مستأجرا بقاءها فيها بأجر المثل ولو جبر الا لضرورة
وهذا يفيد أن موضوع كلام المصنف في الملك وما ذكر في القنية موضوعه في الوقف وبؤيده ظاهر صنيع المصنف
كأنه هنا عليه لكن يكره عليه أن نص الاسعاف والعمادية صريح في أن البناء اذا كان لا يضرب في الوقف وجب
رفعه قد بر (قوله وبني) هذا علم مسئلة الارض المحتكرة أي صفة حكمها وهي مالواستأجر أرضا وقفها لبنين فيها
او يغرس ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر أن يستبقها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبي الموقوف
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه طوري وفي أبي السعد قد حمل أن المستأجر اذا جنى بشرط استبقاء العمارة له
بأجر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة ثبت له حق القمار حيث لا ضرر على الوقف وحيث ليس للمتولى عليه
لجهة الوقف الا رضاه وكنهه اذ ليس له تكليفه القلع وهذه هي مسئلة الخلق التي اشار اليها في الجهر بقوله وبني
مسئلة الارض المحتكرة اه (قوله والرطوبة) بالقح هي البرسيم وقبل غير ذلك وهذا أولى مما في الطوري فانه عين
ما في المصنف (قوله كالشجر) أي لا كزرع والاولى تأخير هذه المسئلة بعد بيان حكم الزرع (قوله فتقطع الخ)
هذا تفريع غير ظاهر لان الحكم الذي ذكره المصنف انما اتفق في الارض بأجر المثل حيث لا ضرر وان أبي الموقوف
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك ثم ظهر لي انه مرتبط بما قبل مسئلة الوقف (قوله او زهره) الاولى التعبير بالثمر ليعلم
الزهر وغيره (قوله كما في الفجل) بضم الفاء كما سبق وفيه أن الفجل والجزر ليسا من الرطوبة بل يقلع ان مرة واحدة
ثم لا يعودان (قوله وقواه بما في معاملة الخاينة) الماملة المساقاة ذكر في الهندية لودفع أرضا للزرع فيها
الرتاب أو دفع أرضا فيها أصول رطوبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء انبثاته ولا لانتهاؤه جذه
وقت معلوم فامعالمه فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز وقوعه على الجدة الاولى كما في الشجرة المثمرة (قوله
رعاية للبايعين) فروعي جانب مالك الارض بايجاب أجر المثل له وروعي جانب المستأجر ببقاء زرعها الى انتهائه
(قوله أما بعدهما) أجر المثل والفرق انه بانتهاء المدة لم يبق حكم الذي تراخى عليه من المدة لارتفاع العدة
بانقضاءها فاحتج الى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضاء المدة لانه بقي بعض المدة التي عيهاها فاستغنى عن
تسمية جديدة اه (قوله المستعبر) أي مستعبر الارض للزرع اذا أراد صاحبها الرجوع فيها او الزرع لم يدرك فانها
ترك في يد المستعبر بأجر المثل الى حصاده (قوله فترك الخ) هذا قاصر على ما اذا استعارها للزرع ولم يبين حكم
ما اذا استعارها للبناء والغرس والظاهر أن حكم المستأجر يجري فيه (قوله مطاقتا) أي وان لم يدرك (قوله لطلعه)
وهو واجب الهدم لا التبرير جوى وغيره (قوله أي بقضاء) أي يبقا ما في الارض بأجر المثل وأطلق في الاجر نعم
أجر المثل في القضاء والمسمى في العدة (قوله حتى لا يجب الاجر الا بأحدهما) استثنى في الشرع لولاية أرض الوقف
والتيتم والمدة للاستغلال فان وجوب اجر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العدة اه أبو السعد (قوله
للكروب والحل) ولو استأجرها ليعمل عليها له أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن يجعل عليها ولو جعل عليها
فلا أجر عليه لان الركوب يسمى حلا يقال ركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحبل ركوبا أصلا اه خلاصة
(قوله لا يجنبها) أي يتقودها الى جنبه أفاده في القاموس وذلك لعدم التعارف والحمل مدة الانتفاع (قوله
ولا يركبها) لم يصرح بنفسه وهو فيه دأه انه اذا استأجرها ليعمل بها يصح نظرا للركوب وغيره تتبع له ويجوز
(قوله ولا جمل ان يزين بيته) فتح الميا من زانه قلت من هذا النظم ما يدل على الزينة في البلاد فلا تجوز نفسه
الاجارة اه ومن حكم الزينة حكم مالواستأجر ثوبا ليعمل في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام فانه لا يجوز ذكره
العلامة عبد البر (قوله لا صلى فيه) هو ان كان المستأجر مسلما أو كافرا الا أن الفاسد من جهل مدة الانتفاع حتى
لو وقفها صحت الاجارة ولا لا يختلف بالنسبة الى المسلم والكافر وكذا اذا جعلت العدة كون المنفعة غير

ولو استأجر أرض وقف وغرس فيها) وبني
(ثم مضت مدة الاجارة قلها) مستأجرا بقاءها فيها
بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر (بالوقف
(ولو أبي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم
ذلك) كذا في القنية قال في الجهر وبني هذا علم
مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا
في أوقاف الخصاص (والرطوبة) لعدم نهائيتها
(كالشجر) فتقطع بعد مضى المدة ثم المراد
بالرطوبة ما يبقى أصله في الارض أبدا وانما
يتعاقب ورقه ويبيع أو زهره وأما اذا كان
له نهاية معلومة ككما في الفجل والجزر
والبايعين فينبغي أن يكون كزرع يترك
بأجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في
حواشي الكنز وقواه بما في معاملة الخاينة
فليحفظت بقوله نهاية معلومة لكنها بهيدة
طويلة كاقص فيكون كذا جرح في فتاوى
ابن الحاجب فليحفظ (والزرع يترك بأجر المثل
الى ادراكه) رعاية للبايعين لان له نهاية كثر
(بجلاص موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك
بالمسمى) على حاله (الى الحصاد) وان
انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان
أولى ما دامت المدة باقية أما بعدهما فأجر
المثل (ويحقق بالمستأجر المستعبر) فترك الى
ادراكه بأجر المثل (وأما بالغاصب فيؤمر
بالقلم مطلقا) الظلم ثم المراد بقوله لم يترك
الزرع بأجر أي بقضاءه وبعدهما حتى لا يجب
الاجر الا بأحدهما كما في القنية
فليحفظ بجر (و) تصح (الاجارة للركوب
والحمل والثوب ليس لا) تصح اجارة الدابة
(لجانبها) أي لا جمل أن يجعلها اجنبية بين يديه
(ولا يركبها ولا) تصح اجارته الا بجل (لجمل
(أن يركبها على باب داره ليرأها الناس)
فيقال له فرس (أو) لا جمل أن (يزين بيته)
أو حائونه (بالنرب) لما قدمنا أن هذه منفعة
غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا أجر
وكذا لو استأجر بيتا ليعمل فيه أو طبعه ليعمل

مقصودة ذكر العلامة عبد البر راداه على مصنف الوهبانية انه لا يصح استتجاره للصلاة من كافر (قوله أو كتابا) منه يعلم فساد اجارة اجزاء القصص كل لدا بقدر معلوم كالدهمة وغيرها وهو عما يفعله بعض الناس (قوله وان لم يقيد هابراكب ولا بس) بأن عم كان يقول على أن أركب أو ألبس من شئت جوى (قوله وتعين أول راكب ولا بس) لتعيينه مراد من الاصل فساد كالنص عليه ابتداء بجر (قوله وان لم يبين من يركب) الصواب أن يقول ولو استأجر هابرا لركوب مطلقا وذلك كان يقول للركوب ولم يزد أفاده الجوى (قوله فسدت للجهالة) قال صاحب البحر والفرق انه في الثانية صار الركوبان مثلامن شخصين كالخفين فيكون المعقود عليه مجهولا فلا يصح وفي الاولى رضى المالك بانقدر الذي يحصل في ضمن الركوب فصار المعقود عليه معلوما اه (قوله وتقلب صحبة بر كويها) سواء ركبه بنفسه أو أركبه غيره ويجب الاجر المسمى استحسانا وفي القياس أجزا المثل لانه استوفى المنفعة بحكم عقد فاسد ووجه الاستحسان أن المفسد وهو الجهالة قد زال فيزول الفساد لانا نجعل التعيين في الانتهاء التعيين في الابتداء ولا ضمان بالهلاك لانه غير منقطع لعدم المخالفة زياحي (قوله وان قيد يركب أو لا بس) وليس له في التقيد الاجارة والاعارة والايديع ولو اضرورة وله ذلك في صورة التعميم بجر (قوله ضمن اذا عطيت) لان الناس يتفاوتون في العلم يركوب واللبس قرب خفيف يكون ركوبه أضر على الدابة بلعله ورب ثقل لا يضر ركوبه بالدابة لعله قاله الاتقاني (قوله ولا اجر عليه) لانا جعلنا فعله اتلاف من الابتداء والاتلاف لا يقابل بالاجر (قوله وان سلم) لانه يكون غاصا ومنافع الغصب غير مضبوطة الا فيما استثنى (قوله اقعده فيه حدادا) أي مع انه ليس له ذلك لما تقدم من انه لا يمكن حدادا ولا قصارا ولا طحانا (قوله وانه مما لا يوهن الدار) فيه نظر اذ قد تقدم أن التصارة والحدادة مما يوهن بناء الدور والحوانيت اه جوى (قوله لانه مع الضمان متمم) تعديل لقوله ولا اجر له اه حلي (قوله ومثله) أي ما ذكر من الدابة والثوب في التعميم وعدمه والضمان بالعطب وعدم لزوم الاجر قال الشافعي في حاشيته اذا استأجر دابة للركوب ولم يسم من يركبها ان تصح الاجارة وكذا اذا استأجر ثوبا لللبس ولم يبين من يلبسه وكذا اذا استأجر قدر للطبخ ولم يسم ما يطبخ فيها وكذا اذا استأجر أرضا للزراعة ولم يسم ما يزرع فيها او قدر ويناذلك عن شرح الطحاوي اه (قوله كالفسطاط) عندهما فافهم اتفاوتت تفاوت الناس في نصهم او اختيار محملها وضرب أو تادها وجهه محمد كسكنى الدار اه جوى وفي البرزانية وأوتاد الفسطاط على المستأجر والاطنا به على المؤجر اه (قوله لانه ان يسكن غيره) وله أن يسكن زائدا على الواحد كما في نظم هذا الكتاب لابن الفصيح لما تقدم من عدم التفاوت قلت فيه نظرفان سكنى الجماعة ليست كسكنى الواحد باعتبار حاجتهم الى الوضوء وكسر الحطب وغير ذلك فليتأمل اه جوى وأفاد في الهندية أنه اذا اشترط أن لا يسكن غيره معه ان لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر وضوء فلا منفعة للمؤجر بهذا الشرط وكثرة السكان توهن البناء فلا يفسدها هذا الشرط واذا كان في الدار ما ذكر كان في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يستغنى عنه العقد فأوجب فسادها واذا فسدت وسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاما بالغ (قوله وان سمي نوعا وقدر) الضمير في سمي يرجع الى المؤجر أو المستأجر (قوله ككبر) الكثر هو القدر والبر النوع والكثرتون قديرا والتميز ثمانية مكاكيل والمكول صاع ونصف فيكون اثني عشر وسداسمباح وهذا عند أهل بغداد والكوفة اه فافهم فافهم العلوم وله تقدير آخر في عرف البصرة وواسط اه جوى بتصرف (قوله له جل مثله) في النقل والضرر كبر غيره وقد عين بر جوى (قوله وأخف) ككثرة غيره وشمس وبعبكسه ضمن (قوله لا أضر) بالنسخ جرحا على مثله وبالضم عطف على جل والاصل لاجل أضر خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع أفاده الجوى (قوله مقدرة) أي معسنة قدرا ونوعا ودخل في ذلك زراعة الارض لوعين نوعا للزراعة له أن يزرع مثله وأخف منه لا أضر (قوله ومنه) أي من غير الجائز المفهوم من قوله لم يجوز (قوله قطنا) أو تبن أو حطب أو الاصل أن المسمى متى كان محجولا لفصل غيره واستويا وزنا لأن المحمول يأخذ من موضع الحل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول يكون أضر بالدابة من المسمى كالمسمى بر الحمل كوزنه وان كان المحمول يأخذ من موضع الحل أكثر من المسمى لا يضمن لانه أيسر فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول موضع الحل وبه يقتضى جوى وفي الزياحي ولو حل عليها مثل وزن الحنطة قطنا ضمن لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر من الحنطة وفيه حرارة أيضا فكان أضر عليها من الحنطة فصار كما اذا حل عليها تبن أو حطب اه (قوله لا شعير في الاصح) يعني أنه لو عين قدرا من الحنطة ففي مثل وزنه

أو كتابا ولو شمر بالية - رآه ومعه ما شرح
وهبانية (وان لم يقيد هابرا ركب ولا بس
أركب من شاء) وتعين أول راكب ولا بس
وان لم يبين من يركب فسدت للجهالة وتطلب
صحبة بر كويها (وان قيد يركب أو لا بس)
تخالف ضمن اذا عطيت ولا اجر عليه وان سلم
تخالف حانوت اقعده فيه حدادا - مثلا حيث
يجب الاجر اذا سلم لانه ما سلم يبين أنه لم يخالف
ونه مما لا يوهن الدار كما في الغاية لا مع
الضمان متمم (ومثله) في الحكم (كل ما يختلف
فالمستعمل) كالفسطاط (وفيما لا يختلف فيه
بطلان تقييده به كالمشروط سكي واحد له أن
يسكن غيره) لما تكرر أن التقيد لا يغير فيه
(وان سمي نوعا وقدر) ككثرة غيره وان من
وأخف لا أضر (المحل) والاصل أن من
استغن من منفعة مقدرة بالقدرة فاستوفاه
أو مثله أو دونها جاز ولو أكثر لم يجوز ومنه
تعميل وزن البر قطنا لا شعير في الاصح

شعير افعطيت لا يضمن على ما ذهب اليه شيخ الاسلام في شرحه قال وبه كان يفتي الصدر الشهيد لان ضرر الشعير
في حق الدابة عند استوائهم او زنا أخف من ضرر الحنطة لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما تأخذ الحنطة فيكون
أخف عليهم بالانسياط ومقابلته ما في النهاية وعزاه الى الميسر انه يضمن (قوله ولو أردف من يستمسك بنفسه)
لرديف من تحمله خلفه على ظهر الدابة وقيد بقوله أردف لان المستأجر لو كان هو الرديف يضمن الكل نقله
في الغاية عن الاستيعاب وبأقنى تمامه (قوله ولا اعتبار بالنقل) قال السيد الجوى بعد قول المصنف ضمن النصف
ولو كان أثقل لان ثقلها لا يتشأن الثقل قرب ثقل الركوب لا يضرب الركوب وخفيف بضربه لثقله والاشنان
لا يوزن بمكان فاعتبر عدد ازاك كعدد الحنطة في الجنائيات اه والحنطة جمع جان كقضاة وقاض يعنى اذا جرح
رجل رجل اجر واحدة والاخر عشر جراحات خطافات قاذية بينهم ما انصافا لانه رب جراحة واحدة أكثر
تأثيرا من عشر جراحات اه عناية (قوله بكل حال) أى وان كان لا يستمسك (قوله لكونه في مكان واحد) فيكون
أشقى على الدابة زيلعى (قوله لا يستمسك) مفهوم المستمسك (قوله وليس المراد أن الرجل يوزن) أى ويوزن الحمل
لتصرف الزيادة اليه مخ (قوله كم يزيد) أى الحمل على ركوبه في الثقل اه مخ (قوله لما مر) أى من كونهما
في مكان واحد (قوله وكذا لو لبس ثيابا كثيرة) قال في المخ ولو استأجر هالير كهبان لم يلبس من الثياب أكثر مما عليه
ضمن وان لبس ما يلبسه الناس ضمن بحسب ما زاد اه فالمراد بقوله أكثر مما عليه أى وأكثر مما يلبسه الناس (قوله
لركوبه بنفسه) هذا جواب عن سؤال حاصله أن الاجر والضمنان لا يجتمعان وفي هذه المسئلة اجتمعا وحاصل
الجواب أن الاجر في مقابلة ما استوفاه من منفعة ركوبه ولا ضمان فيه والضمنان في مقابلة ما استوفاه رديفه من
منفعة ركوبه ولا اجر فاختلف المحلان والسيمان فلا تنافي كذا يحيط العلامة يحيى السيرامى جوى بتصرف
(قوله أى لنصف القيمة) هذا انما يظهر في المستمسك وقيل من غير المستمسك أن يضمن ما زاد الثقل مع الاجر (قوله
ان ضمن الراكب) أى المستأجر (قوله والا) أى ان كان مستأجر الا يرجع اه شاي (قوله لانه لو سلمت) أى في جميع
الدور (قوله لانه لو أقعده في السرج) الاولى أن يقول لانه لو كان المستأجر هو الرديف ضمن وهو الذى نقله
صاحب الغاية عن الاستيعاب وقيد به مسألة ما لو أقعده في السرج (قوله ما يخالقه) حيث قال قوله فأردف
رجلا معه خرج مخرج العادة لان العادة أن المستأجر يكون أصلا ولا يكون رديفا اذا المستأجر لو جعل نفسه
رديفا وغيره أصلا خفكه كذلك اه (قوله فليستأمل عند الفتوى) اشار الى انهما قولان وأقول قد ايد ما في الغاية
فمن نظيره في الحكم (قوله لا يجتمعان) محله ما اذا ملك العبد المؤجر بالضمنان فانه لا أجر في ملكه ولا وجه لذكر
هذه العبارة لما علم من انه لم يملك شيأ من هذا الضمان مما شغل بر كواب نفسه وجميع المسمى بمقابلته ذلك وانما ضمن
ما شغل بر كواب غيره ولا أجر بمقابلته ذلك اه (قوله وان استأجرها ليجعل عليها مقارا) مودته أكثر اذ يجعل
عليها عشرة محتات حنطة تحمل عليها أحد عشر مختم وما ينهاف لثقل المكان الذى سماه ثم عطيت من ذلك فعليه
الكرا كما ولا عليه جزء من أحد عشر جزءا من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها لاث التالف - صل بفعل الكل وبعضه
مأذون وبعضه غير مأذون فيسقط حصة الحمل المأذون ويجب حصة الباقي ذكره الاستيعابى والمخاتيم جمع
المختم وهو الصاع وشهد له حديث الخدرى الوسى ستون مختم وما وانما يحى به لانه يجعل على اعلاه خاتم مطبوع
لثلايزاد أو ينقص سرى الدين عن المغرب (قوله ضمن ما زاد الثقل) قال الا فتاوى الثقل بكسر التاء وفتح التاف
خلاف الخفة والثقل بكسر التاء وسكون القاف الحمل والثقل بنهتين. تناع المسافر واما قيل للجن والانس
الثقلان لانهم ما قطن الارض فيكأنهم ما نقلها اه (قوله فان حملها صاحبها بيده وحده) مودته استأجرها ليجعل
عليها عشرة محتات فجاء بجوالت فيه عشرون وأمر المكاري بتحميلها لحملها وحده أى وعطيت فلا ضمان أصلا
ولو قال المالك هو عشرة كما في العمادية فيقال له كان ينبغي لك أن ترزن قال العلامة المقدسى وفيه تأمل وكأنه
يشير الى الضمان بسبب انه لم يعلم وهو بحث (قوله عمادية) ونحوه في تمة الفتاوى (قوله وجب النصف على
المستأجر بفعله وهو دفعه ربه) لانها ملكت بفعله بوجب الضمان وهو فعل المستأجر وفعله لا يوجب وهو فعل
صاحب الدابة فيجب النصف على المستأجر ويوم دفعه ربه صاحبها مخ عن المحط ونقل بعده عن الخلاصة انه يضمن
ربيع القيمة لان النصف مأذون فيه والنصف الآخر غير مأذون ويحملها يضمن نصف هذا الخف ونقله في حاشية
الشاي عن تمة الفتاوى وفي حاشية سرى الدين عن الخلاصة والميسر (قوله جوارقنا) جمعه جوارق بفتح الجيم

(ولو أردف من يستمسك بنفسه وعطيت
الدابة يضمن النصف) ولا اعتبار بالنقل لان
الآدمى غير ووزن وهذا (ان كانت)
الدابة تطيق حمل الاثنين والا فالحمل بكل
حامل (كل واحد) وان كانت تطيق حملها
يضمن الكل (وان كانت تطيق حملها)
لكونه في مكان واحد (وان كان) الرديف
صغيرا لا يستمسك يضمن بقدر ثقله (لحملة
شيأ آخر ولو من ماله صاحبها كوله التناقض)
أعدم الاذن وليس المراد أن الرجل يوزن بل
أن يسأل أهل الخبرة كم يزيد ركوبه على
موضع الحمل ضمن الكل (لأنه لو لم يكن
ثيابا كثيرة ولو لم يلبسه الناس ضمن بقدر
ما زاد محتاتى) واذا ملكك بهد بلوغ النصف
وجب جميع الاجر (لركوبه بنفسه) مع
التضمن أى لنصف القيمة لركوب غيره
ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف
رجع لو مستأجر من المستأجر والا فبقيد
بكونه أعطيت لانها لو سلمت لزم المسمى فقط
وبكونه أردف لانه لو أقعده في السرج صار
غاصبا فلا أجر عليه بخلافه في الغاية لكن في
السراج الفواحش عن المشكل ما يخالفه
فليتأمل عند الفتوى كيف وفى الاشياء
فليتأمل أن الاجر والضمنان لا يجتمعان
وغيرها أن الاجر والضمنان لا يجتمعان
(واذا استأجرها ليجعل على مقارا)
عليها أكثر من مختم ففعلت ضمن ما زاد الثقل
وهذا اذا حملها المستأجر على المستأجر لانه
بيده (وحده فلا ضمان على الحمل) (دها)
هو المباشرة عمادية (وان حملها) (دها)
ووضعها عليها (وجب النصف على المستأجر)
بفعله وهو دفعه ربه (ولو) كانا البر
ملا (في جوارقنا) كل واحد منهما
(جوارقنا) أى وعاء يحمل من به

نزل الجبال في مفازة ولم يرتحل حتى فسد

السيرقة أو مطر من لوالسرقة والمطر غالباً خلاصة وفي الاشياء استعان برجل في السوق ليبيع متاعه فطلب منه أجرة فالعبرة عادتهم وكذا لو أدخل رجلاً في حانوته ليعمل له وفي الدردنغ غلامه أو ابنه لما نكح مدة كذا ليعلمه النسخ وشرط عليه كل شهر كذا جازولم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المولى والمولى أجرة من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استأجرت دابة الى موضع بخا وزهيا الى آخر ثم عاد الى الاول فمطبت ضمن مطلقاً في الاصح كما في العارية وهو قوله ١ واليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوفوا المكارى فرجع وأعاد الجمل لمحله الاول لا أجرة له وينبغي أن يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسه الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه وردة على فلم يرد ثم هلك لاشئان وفيه مثل ظهير الدين عن استأجر رجلاً ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا استأجر دابة ليعملها كذا فرفضت فعملها دون هل لا مستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بذلك استأجر رجلاً فخذم الجيران عن الطعن لتوهم البناء وحكم القاضي بتمعه هل تسقط حصته مدناً لمنع قال لا ما لم يمنع حسان الطعن استأجر حساناً ففرق مدة هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان مستغنياً في الوهبانية

وبسطة في وقت العمارة مثل ما

لوانه تدبعض الدار فالهدم يحزر وخالف في قدر العمارة أمر

بهدم فيها قوله لا للمعمّر قلت ومفاده رجوع المستأجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الامر يعني الا في تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستأجر بمحضرة المؤجر هو الاصح واذا ثبت لا خيار له وفي سكتي عرصته لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قلت وفي نفسه نظر واعد له أريد المسمى أنما أجرة مثل أو حصّة العرصة فلا مانع من لزومها فتأمل

لم يصادف محلاً ولا يلزم به ضمان (قوله غالباً) أي كل منها في هذا المحل لأن الغالب كالمحقق فكان متعدياً بآهاله بخلاف ما إذا لم يكن غالباً فإنه مما يتعسر الاحتراز عنه فلا يكون متعدياً (قوله استعان برجل في السوق) أي ولم يعين له أجرة حوى (قوله فالعبرة عادتهم) أي لعادة أهل السوق فإن كانوا يعملون بالاجر يجب أجرة المثل وإن كانوا يعملون بغيره فلا يجب أجرة حوى (قوله وشرط عليه) أي شرط المولى على الاستأذ كذا ينهم من الدرر (قوله اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل) فإن كان العرف يشهد للاستأذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن كان يشهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستأذ انتهى درر (قوله مطلقاً) سواء استأجرها ذاهباً وجائياً أو ذاهباً فقط اهـ حلي (قوله في الاصح) صححه في الهداية وقبل انما يفرض إذا استأجرها ذاهباً فقط لا ذاهباً وجائياً لانه في الاول ينفي العتد بالوصول الى الاول فلا تصير بالعود مردودة الى يد المالك معنى وفي الثاني يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق اهـ وصححه صاحب السكافي درر (قوله كما في العارية) فإنه لا يبرأ من الضمان بالعود الى الوفاق (قوله خوفوا المكارى) قال في ضياء الخلوم المكارى الذي يكرى دابته والمكارى الذي يكرى به اهـ مكى (قوله لا أجرة له) لعدم حصول المعقود عليه (قوله وينبغي أن يجبر على الاعادة) لتحصيل المعقود عليه (قوله ثم هلك لاشئان) يعني اذا هلك من غير تعدى اهـ بقى لو صبغه هل يلزم له الاجر الظاهر نعم حيث لم تحصل منه اقله وقول المؤجر لا تصبغه لا يقتضي الفسخ (قوله قال لا) لانه لم يأت بالمعقود عليه والمنع ليس من جهة المستأجر (قوله ما لم يمنع حسان الطعن) المراد والله أعلم أن يحال بينه وبين الدوارة فلا يقدر عليها أو يتحل الدابة من الطاحونة ويمنع التدوير (قوله ما كان مستغنياً) أي به لعدم امكان الانتفاع في مدة الفرق (قوله ويسقط في وقت العمارة) الضمير في يسقط الى الاجر أي ويسقط جميع الاجر عن المستأجر مدة العمارة ان انهدم جميع الدار اهـ (قوله مثل ما) بالنسبة لسنة مصدر محذوف أي سقراطاً مماثلة لسقوط الكائن في انهدام بعض الدار (قوله فالهدم يحزر) بتقديم الزاى على الراء المهملة أي يعلم قدر اجر المهدم بالحزر والتقدير ويسقط وهذا خلاف ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يسقط من الاجر شيء بانهدام بيت منها أو حائط بخلاف ما اذا شغل المؤجر بيتاً منها فإنه يسقط بحسبه لأن القوان بفعل المؤجر أما في الاول فهو يمكن مقصوداً بالتناول أفاده العلامة عبيد البر (قوله وخالف) فعلى ماض وأمر فاعل والمفعول محذوف تقديره المستأجر وصورة المسئلة أمر رب الدار المستأجر بالبناء ليحسبه من الاجر فافقنا على البناء واختلاف في مقدار النسخة فليقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر اهـ من خزنة الاكل (قوله قلت وهفاده الخ) لا ارتباط لهذا بمسئلة النسخ لانها ممتثلة له عن الخزنة وفيها أنه أمره ليحسبه من الاجر وانما هذا مرتبط بعبارة القنية التي نقلها العلامة عبيد البر ونصه في القنية رقم النجم اهـ ثم قال المستأجر اذا عمر في الدار عمارات باذن الأمر يرجع بما أنفق وإن لم يشترط الرجوع صريحاً وكذلك التقيم اهـ ثم رقم القاضي خان قال وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال بخلاف التنوير والبالوعة اهـ أي فان المقصود منها منع المستأجر واذا عالت نقل القنية عن نعيم الاثمة تعلم أن ما ذكره المؤلف صريحاً لا مفاده (قوله سقط كل الاجر) وفي مختصر المحيط ولواستوفى المنافع مع العيب يلزمه جميع البدل اهـ (قوله ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستأجر) قال العلامة عبيد البر واختلاف المشايخ في الانساح بدون فسخه اذا انهدمت الدار وانقطع ماء الحى والشرب عن الارض قيل تنسخ هذه العوارض وقيل لا تنسخ بدون فسخه وهو الاصح اهـ (قوله بمحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلالى في الحاشية والذي في شارح العلامة عبيد البر عن الفخرية أي فتاوى نجر الدين قاضى خان ما نصه استأجر داراً وقبضها فسقط منها حائط وانهدم بيت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بمحضرة الايجر ولا يصح فسخه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب فانهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرته وغيبته ويسقط الاجر عند الكل ولا تنسخ الاجارة ما لم يفسخ اهـ وفي القنية استأجر داراً فانهدم بعضها والآخر غائب أو مقرض لا يحضر مجلس القاضى لا تنسخ ويصحب عنه القاضي وكذا في فسخه هندية وفي حاشية الشرنبلالى هنا اختلال (قوله واذا ثبت لا خيار له) اهدم انفساخها في الهدم قبل الفسخ (قوله قلت) البحث للشرنبلالى اهـ حلي (قوله أما أجرة المثل) أي مثل الدارصة أو حصّة العرصة أي من الاجر المسمى ووقع في الهندية عن محيط السرخسى مثل

مالابن الشحنة (قوله ما يفيد) هو قوله وفي التبين لو انقطع ماء الرسي والبيت عما ينتفع به لغير الطعن فعليه من
 الاجرة بحصته ابتداء المعقود وعليه فاذا استوفاه لزمه حصته اهـ حلبي - ويفيده أيضا كلام الهندي فقد ذكر فيها
 وان انهدم الدار كلها فله الفسخ من غير ضرورة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالعرضة يمكن اليه
 ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الاثمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا تنفسخ لكن سقط الاجر عنه
 فسخ أوله يفسخ كذا في الصغرى فظاهره أن في المسئلة خلافا وعلى قول من أوجب الاجرة انما أوجبها بالعرضة
 لا مكان الانتفاع وهذا يشير الى أنه يجب لها حصته من الاجرة فأناله وقد وجد بعد قوله فتنبه زيادة في بعض
 الشروح وعلمها كتنها (قوله للعطله) بضم العين قال في القاموس تعطل بقى بلا عمل والاسم العطلة له بالضم اهـ
 قال في الهنديه أجرة حمام سنة على أن يحيط أجر شهرين للعطيل فهي فاسدة ولو قال على أن احط عنه مدة دار
 ما كان معطلا جاز (قوله فان شرط) يصح جعل شرط فعلا ماضيا ومصدرا وفعل الشرط محذوف تقديره فان كان
 شرط حطه وأفاد أنه اذا كان أكثر أو مجهولا لا يصح (قوله أجرة السجين) بكسر السين المشددة المكان الذي
 يسجن فيه (قوله يجب أن تكون على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين ماطلا أو لا
 (قوله لانه لم يسكنها على وجه الاجارة) ظاهره ولو معدا للاستغلال وقال في الهنديه استأجر دارا شهرافسكن
 شهرين لأجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب ووفقى الكرخي وابن سلمة بين
 الروايتين فحمل جواب الكتاب على غير المعد للاستغلال وجواب الاصحاب على المعد من غير تفصيل بين الدار
 والحمام والارض قال الصدوق يفتى اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كان الدار معدا
 للاستغلال يجب الاجر وان لم يكن معدا للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا انقضاء صاحب الدار بالاجر وسكن
 بعد ما انقضاء لانه يسكنه يكون راضيا بالاجر قالوا وفي المعد للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن
 على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت
 بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان معدا للاستغلال محبط ولو نزل خانقاهه يلزمه
 الاجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر قال غير الدين الفتوى على أنه سكر بأجر الا اذا عرف خلافه بقرينة
 نحو أن يكون الساكن معروفا بالنظم أو الغصب أو كان صاحب جيسر يعلم أنه لا يستأجر مسكنا اهـ مضمرات
 ثم ذكر بعد ذلك مسئلة السفينة اذا انتقضت مدة الاجارة وهي في وسط البحر اذا أبحر أن يعطيه السفينة
 يستعين المستأجر بآوانه ورفقائه حتى يترك السفينة الى أن يجد سفينة أخرى قال وبهذه المسئلة تبين أن من
 سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدا للاستغلال الا اذا استأجر
 الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا اهـ ونقله عن الذخيرة (قوله فكل الفسخ عند تمام الشهر)
 لانتها العقد الصحيح ولو قال فسخت رأس الشهر ينفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قدم أجرة شهرين أو ثلاثة
 وقبض الاجرة لا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجل أجرة ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه ولو كان
 بغير محضه لا يصح عند الامام ومحمد وقبل لا يصح في قولهم جميعا هندية لمخلص (قوله لم يكن للاجر الفسخ مع
 المرأة) لا شرط حضرة الآخر (قوله فاذا تم تنفسخ الاولى) قال في السراج لو أجرة شهر او هو المحرم ثم أجرة
 من آخر شهر صفر والعقد في المحرم فانه يعلم الدار أو لا صاحب المحرم فاذا انسلخ يسلمها الى الذي استأجر في صفر
 اهـ (قوله فتعقد) أي يظهر أثر عقد هاو الا فالعقد الاول صحيح (قوله وتسلم) بالبناء للمعجول والتميز للدار
 والله تعالى أعلم وأسئله فر الله العظيم

* (باب الاجارة الفاسدة) *

ما فرغ من بيان أحكام الاجارة الصحيحة شرع في بيان أحكام الاجارة الفاسدة وقد تم الصحيحة لانها موجودة
 بأصلها ووصفها فكاتب أولى بالتقديم من الاجارة الفاسدة التي هي موجودة بأصلها دون وصفها (قوله دون
 وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو باشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا (قوله والباطل
 ما ليس مشروعا أصلا لا بأصله ولا بوصفه) لانه حيث فسد الأصل فسد الوصف لاتباعه وباطل كائن استأجر
 بعتة أو دم أو استأجر طيبة الشجرة أو شاة لتبعها غنمه أو غنم لا يلزوا واستأجر رجلا ليخف له صنما أو يزخر له
 بيتا بصاير أو قال أمير العسكر لمسلم ان قتلت ذافلاك مائة فتنتله فانه لا نفي له (قوله وجوب أجرة المنزل) المراد

وسيجب في فسخها ما يفيد قننه * استأجر
 حماما بشرط حط أجرة شهرين للعطيل فان
 شرط حطه قدر الاملة دفع برزانية * اجرة
 السجين والسجان في زمانا يجب أن تكون
 على رب الدين خزانة الفتاوى * انتقضت مدة
 الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر
 بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة
 لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وذلك
 لوانتقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد
 امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجرة * أجرة داره
 كل شهر بكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر
 لو غاب المستأجر قبل تمام الشهر ووزل زوجته
 ومتاعه فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة
 لانها ليست بخصم والحيلة اجازة الاخر قبل
 تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتنفسخ الثانية
 فتخرج منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة والله
 تعالى أعلم
 * (باب الاجارة الفاسدة) *
 (الفاسد) من العقود (ما كان مشروعا بأصله
 دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا أصلا)
 لا بأصله ولا بوصفه (وحكم الاول) وهو
 الفاسد (وجوب أجرة المنزل بالاسم) مال

باجر المثل أجر شخص مماثل له في ذلك العمل مثلاً ولا اعتبار فيه لزمان الاستتجار كفي وقف الظهيرة ولم يكن
 الاستتجار من جنس الدراهم أو الدنانير لأن جنس المسمى أن كان غيرهما ولو اختلف أجر المثل بين الناس
 فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراماً أه أبو السعد عن القهستاني وهذا ما عليه الحلواني لكنه مقيد
 عنده بما إذا كان أجر المثل وعلى ما ذهب اليه المالكة لا يطيب وهو الأصح بخلاف البيع أقاده في المنع ومحل اعتبار
 اجر المثل على الاطلاق اذا لم يكن مسمى أما اذا وجدت تسمية فلا يزداد أجر المثل على المسمى (قوله لو المسمى معلوماً)
 ظاهره أنه يجب أجر المثل بالمثل بالمثل في غير التسمية فليس كذلك كما علمت وهو موه أنه اذا لم يكن المسمى
 معلوماً أنه لا يجب أجر المثل مع أنه يجب بالغام ما بلغ أقاده الحلبي (قوله فانه لأجر فيه بالاستعمال) ظاهره
 ولو لم يكن الاستعمال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد أو ملك كما سلف وهما استعماله بتأويل
 عقد باطل ويجتزأ (قوله بخلاف فاسد الاجارة) ذكره وان كان مستغنى عنه لينزع عليه (قوله ليس له أن يؤجرها)
 هو أحد قولين صحيحين وعلى قول من أجاز له الاجارة أجاز للآخر أن ينقض الثانية ويأخذ الدار أقاده المصنف
 وفي الهندية الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لا يبين
 المدة وعدمه يكون لجهالة البديل وقد يكون بشرط فاسد مخالف مقتضى العقد فالناسد يجب فيه أجر المثل ولا يزداد
 على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوماً وان لم يسم يجب أجر المثل بالغام ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين
 غير معصومة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العتائية اه (قوله وجب أجر
 المثل) أي على المستأجر الأول لانه يعتد به مستعملاً ولا يكون بفعل ماله ليس له فعله غاصباً حتى لا تجب عليه
 الاجرة وأما المستأجر الثاني اذا سمي بينهما أجر هل يجب المسمى نظر التسمية وهو الظاهر أو أجر المثل لترتبهما على
 فاسد يحرروني جامع القسوين دفع يدا إلى رجل ليسكنه ويرمه ولا أجر له فأجره هذا من آخر اجارة فاسدة فخر
 من سكنى الثاني بعضه ~~يكون~~ الثاني بمنزلة الغاصب وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكر لو أجره تحقق الاجر
 كغاصب وقيل لا يملكها بعد قبضها كاسترقا فاسد له البيع جائز وهو الصحيح (قوله وللأول) أي لا يؤجر
 الأول وهو المالك (قوله جاز) تمامه وقيل لا ينقل أبو السعد عن النصاب تصحيح الجواز ونقل شرف الدين
 الغزي عن البرازية والعمادية والخلاصة مثله (قوله بالشروط المخالفة الخ) كالأستاذ أجر رخصي ماء على أنه ان انقطع
 ماؤه فالاجر عليه فان موجب العقد أن لا يجب الاجر الا بالتمسك من استيفاء الموقوف عليه وكل شرط
 مخالف موجب العقد فاسد لأن الاجارة تمت على النسيئة والمما كسة بنفسه بالشروط كالبيع لان اشتراطه
 يكون سبباً للمنازعة وليس منه ما اذا استأجر دابة إلى بغداد من لا بشرط أن يعطيه الاجر اذا رجع منها فانه
 صحيح وليس له المطالبة بالاجر الى أن يرجع الا اذا ماتت بغداد فحينئذ له أن يأخذ أجر الذهاب اه شاذي (قوله فكل
 ما فسد الخ) الأولى الواو بدل الفاء ليكون أعم (قوله بما تم) هو الجهالة نظير الجهالة المذكورة بعد الشرط
 الذي لا يقتضيه العقد (قوله وكشروط طمام عبد وعلف دابة) قال الفقيه أبو الليث في الدابة تأخذ بقول
 المتقدمين أي وهو الفساد وما العبد فانه يأكل من مال المستأجر عادة اه ومثله في الخنية اه حوى أي
 فيصح اشتراطه أقول فرق بين الأكل من مال المستأجر بلا شرط وبه بشرط فلي تأكل (قوله ومغارمها) قال
 الاتقاني والشروط التي تنفسد كاشتراط تطيين الدار وهي منبتها أو تعليق باب عليها أو إدخال جذع في سقنها
 على المستأجر وكذلك اشتراط كزى النهر في الأرض أو ضرب حائطة عليها أو حفر بئر فيها أو سرقنتها وكذلك اشتراط
 رد لأرض ~~مكروية~~ كل ذلك يفسد الاجارة لانه جعل هذه الاعمال من جملة الاجر وانما هي مجهولة غير معلومة
 وجهه البعض الاجر توجب جهالة الباقي فتفسد به الاجارة اه قال أبو السعد في حاشية الاشياء ومن هنا
 وعلم أن ما تعارفه المتزعمون من أن صاحب القرية اذا أجرها لغيره يشترط على المستأجر جميع اللوازم والكلف
 كالخرف وخدم العسكر وما أشبه ذلك ففسد الاجارة لانه حينئذ يلزم كونه الاجرة مجهولة وهي حادثة الفتوى
 وقال في حاشية مسكين وذكر في الصرقر يعا على ما سبق من أن شرط المغارم يفسد الاجارة أن ما يتبع
 في زمانها من اجارة أرض الوقف بأجر معلومة على أن المغارم أو أجرة الكاشفة والخرف على المستأجر فاسد
 ونقل عن المقدسي أن أجر المثل في الوقف يجب بالغام ما بلغ وعن شيخه أن دار الصبي تالوت اه (قوله أو خراج)
 قيل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول أما خراج الوظيفة في منزل لكن الفتوى على أنه لا يجوز ما افاق اه حلبي

لو المسمى معلوماً ابن كمال (بخلاف الثاني)
 وهو الباطل فانه لأجر فيه بالاستعمال
 مقتضى (ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة
 بالقبض بخلاف البيع الناسد) فان المبيع
 يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى
 لو قبضها المستأجر ليس له أن يؤجرها
 ولو أجرها وجب أجر المثل ولا يكون غاصباً
 وللأول نقض الثانية بجزمه زبالاً خلاصة
 في الاشياء المستأجر فاسد الواجر صحيحاً جاز
 ورجح (فسد الاجارة بالشروط المخالفة
 مقتضى العقد فكل ما فسد البيع) مما مر
 (يعسدها) كجهالة ما جور أو أجرة أو مدة
 أو عمل وكشروط طمام عبد وعلف دابة
 بمرمة دار ومغارمها وعشر أو خراج

عن المنع وجه الفساد في حواشي الاشياء على قول الامام لان الخراج على المؤجر عنده (قوله ومؤنة رد) أي
رد العين التي لها جمل ومؤنة أبو السعود (قوله بالشيوخ) سواء كان فيما يحتمل القسمة أو لا عنده (قوله بأن يؤجر
نصيباً من داره) وعليه قيل لا ينعقد حتى لا يجب الا برأصلا وقيل ينعقد فاسدا فيجب أجرة المنزل وهو الصحيح اه
جامع الفصولين (قوله أو نصيبه من دار مشتركة) عدم الجواز احدى روايتين عن الامام وفي رواية يجوز وبها
صدر في جامع الفصولين (قوله أو من أحد شريكه) قال في جامع الفصولين أرض بين جماعة فوكل أحدهم بإجارة
حظه فأجره وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأجر بالشر الموكل اه
ولم يذكر تعديلا (قوله من الفصل الثلاثين) ذكره صاحب جامع الفصولين في الحادى والثلاثين (قوله واحتز
بالاصلى) هو كالمورد المتقدمة (قوله على الظاهر) أي عن الامام وبفسدها في رواية عنده اه من الجامع (قوله
أو أجرة الواحد فأت أحدهما أو بالعكس) قال في جامع الفصولين استأجر داراً منهم فأت أحدهما المتقدمة
الاجارة في حصة الميت وتبقى في حصة الحي وكذا لو استأجر رجلاً فأت أحدهما تبطل في حصة الميت لا المتي
وعند زفر تبطل في الكل ولورضى الوارث وهو كبير يبيته الاجارة ورضى به المستأجر جاز اه (قوله وهي الحيلة
في اجارة المشاع) الاولى تقديم هذه على قوله أو أجرة الواحد قال في الجامع والحيلة في اجارة المشاع أن يلحق بها
الحكم أو يعدد في الكل ثم يفسخ في البعض اه والمحكم كالمقاضي ان تعدد المرافعة اليه هندية (قوله فيجوز
أى في ظاهر الرواية عنه) وروى عنه أن لا يجوز اه جامع (قوله وجوزاً بكل حال) سواء كان من شريكه أو لا
فيما يحتمل القسمة أولاً اه حلي (قوله فلا يرد عليه) والمعول عليه ما في فتاوى غير الدين أن الفتوى على قول
الامام وبه حزم أصحاب الشروح والمتون فكان هو المذهب أفاده المصنف (قوله وفي البدائع الخ) تخريج على
قول الامام (قوله وسلم جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم (قوله لم يجوز) لان القضاء
في محل الاجتهاد يرفع الخلاف (قوله لو السائر لرجل والعرضة لا تخر) أى فاجر رب البناء بناءه من أجنبي ولو أجرة
من رب العرضة به زلوا استأجر العرضة بلبان جاز اه جامع (قوله يعنى الوسيط منه) أى من الفعل المذكور
والاوضح أن يقول أعنى والواقع أنه قريب من النصف الثاني منه (قوله تسمية ثوب أو دابة) هذا مجعول الكل
(قوله أو مائة درهم الخ) هذا مجعول البعض ويلزم منه جهالة النكاح فصح قوله به فيصير الاجر مجعولا (قوله
لمبرورة المربعة) أى ما يتفق عليها (قوله وتفسد بعدم التسمية أصلاً) بأن قال أجرة ثوبك داري شهراً أو سنة ولم يقل
بكذا مخ (قوله أو بتسمية خراً أو خنزيراً) في حكمهما حكم عدم التسمية فيجب الاجر بالغاً ما بلغ (قوله يعنى الوسيط
منه) أى عند اختلاف الناس فيه (قوله ولا ينقص عن المسمى) فيه أنه لا تسمية أصلاً ما عند عدمها فالظاهر
وأما عند جهالة المسمى فهو كالمعدم أيضاً عدم معرفة ما يرجع اليه على أنه عند التسمية ينقص عنها كما يأتي
(قوله بالتكثير) أى تمكين المالك من الانتفاع وان لم يتفق بالفعل وفي نسخ القمركن أى تمكن المستأجر من
الانتفاع كما ترى قوله وحكم الاول وجوب الاجر بالاستعمال (قوله ولا ينقص عن المسمى) فيه أنه لا مسمى
وهو ينشأ ما قبله من قوله عدم ما يرجع اليه (قوله لرضاها ما به) قال في الدرر وانما يجب أجرة المثل في الفساد
بهما بالغاً ما بلغ ولم يزد على المسمى في الفساد بغيرهما إلا أن المنافع لا قيمة لها في أنفسهما عندنا وانما تنقسم
بالعقد أو شبهته فإذا لم تنقسم في أنفسهما وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها ما به
في اسقاطه واذا جهل المسمى أو معدمت التسمية اتقى المرجع ووجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغاً ما بلغت اه
(قوله ما لو استأجر داراً على أن لا يسكنها) أى وقد سمي اجراً (قوله وحله في البحر) عبارته وفيه نظر لان الاجرة
ان لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة ينبغي أن لا يجاوز المسمى فكيفها من الشروط اه وفي
حاشية الشافعي على المسئلة المذكورة فيه نظر وينبغي أن لا يجاوز المسمى لان فساد الاجارة هذا لا شرط المذكور
وهو عدم السكنى لا عدم تسمية الاجرة اه وفي حاشية سري الدين فيه نظر اذا الفساد ليس بجهالة المسمى ولا لعدم
التسمية بل لا شرط خلاف مقتضى العقد فهو نظير ما لو باع على أن لا يملك المشتري المبيع أى فانه فاسد أيضاً
ونقله عن المحبي قال العلامة المقدسي لا نظره فيه لان هذا قسم آخر وهو وان كانت الاجرة مسماة لكنها في حكم غير
المسماة لتكون شرط عدم السكنى فلم يكن راضياً بالاجرة المسماة في مقابلة السكنى وكما نصير مجعولة بعدم ذكرها
أو ذكر بعضها نصير مجعولة بعدم ما يتأهلها اه قال الجوى وفيه تأمل اه ولعل وجهه ما ذكره المحبي (قوله

ومؤنة رد اشياء (و) تفسد أيضاً (بالشيوخ)
بأن يؤجره ميا من داره أو نصيبه من دار
مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكه
أنفع الوسائل وعادة من الفصل الثلاثين
واحتزب (الاصلى) عن الطائفة فلا يفسدها
على الظاهر كأن أجرة الكل ثم يفسخ في البعض
أو أجرة الواحد فأت أحدهما أو بالعكس وهي
الحيلة في اجارة المشاع كالمقاضي يجوز
(الاذا أجرة) كل نصيبه أو بعضها (من شريكه)
فيجوز وجوزاً بكل حال وعليه الفتوى
ز يلى ويجوز من المسمى لكن بهذه العلامة
فاسد في تصحيحه بأن ما في المغنى شاذ مجعول
القائل فلا يقول عليه قلت وفي البدائع لو أجرة
مشاعاً يحتمل القسمة فقسّم وسلم جاز وال
المانع ولو أبطلها الحكم ثم قسم ولم يجوز
ويقتضى يجوز لو البناء لرجل والعرضة لا تخر
فصولين من الفصل الحادى والعشرين يعنى
الوسط منه (و) تفسد (بجهالة المسمى) كله
وبعضه كتسمية ثوب أو دابة أو مائة درهم على
أن يرقها المستأجر لصيرورة المربعة من الاجرة
فيصير الاجر مجعولا (و) تفسد (بعدم التسمية)
أصلاً أو بتسمية خراً أو خنزيراً (فان فسدت
بلاخيرين) بجهالة المسمى وعدم التسمية
(وجب أجرة المثل) يعنى الوسيط منه ولا ينقص
عن المسمى لا بالتكثير بل (بالتسمية بالمفارقة)
حقيقة كما مر (بالغاً ما بلغ) لعدم ما يرجع
اليه ولا ينقص عن المسمى (والا) تفسد بهما
بل بالشرط والشيوخ مع العلم بالمسمى (لم يزد)
اجر المثل (على المسمى) لرضاها ما به (وينتقص
عنه) لفساد التسمية واستثنى الزبلى
ما لو استأجر داراً على أن لا يسكنها ففسدت
ويجب ان سكنها أجرة المثل بالغاً ما بلغ وحله
في البحر على ما إذا جهل المسمى

لكن أرجعه الخ (هو ما في البصر فلا وجه للاستدراك) (قوله وعلى كل) لا وجه له أيضا فان ذكره عن البحر
 وقاضي خان شيء واحد قد بر (قوله وينبغي استثناءه للوقت) كذا استثناء العلامة المقدسي أي فانه يجب فيه
 أجرة المثل بالغاما بالغ وان وجدت التسمية قال الجوى وما استثنى ما لو استأجر دارا بعد فسكن المستأجر شهرا
 ولم يدفع العبد حتى أغنته سمع وكان على المستأجر لشهر الماضي أجرة المثل بالغاما بالغ وتنقص الاجارة فيما بقي
 فسادها باعاقه وفيها تفصيل ينظر في خزانة الاكل ومنه ما لو استأجر دارا بعين فهلكت قبل تسليمها اه أي
 فعليه الاجر بالغاما بالغ مخ (قوله وتنقص في الباقي من المدة) لأن كل جزء من المنفعة كانه معقود عليه باستقلاله
 والعقد الفاسد يجب فسخه متى الشرع (قوله أجرة حانونا كل شهر بكذا) ينصب ~~كل~~ على الظرفية لأن كلالها
 حكم ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف كانت ظرفا أو مصدر كانت مصدرا اه جوى (قوله فيما لا يعرف
 منتهاه) كالا شهر (قوله وبه ينقضي) قال الزياهي لأن في اعتبار الساعة حرجا عظيما واقصود هو الفسخ في رأس
 الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها عرفا اه ألا ترى الى ما ذكره محمد في كتاب الايمان فيمن حلف بقضين
 دين فلان رأس الشهر ففضاء في الليلة التي يهل فيها الهلال أو في يومها لم يحن استغنا ما اه قال الرملي أقول
 وفي البرازية وفي اجارة كل بكذا الاصح أن وقت الفسخ اليوم اذ قل مع لياسته واليوم الثاني والثالث لأن خیار
 الفسخ في أول الشهر وأول الشهر هذا وعليه الفتوى مكي ونقله الشافعي في حاشية الزياهي عن الصدر الشهيد
 في الوقعات لكنه عبر بالصحيح دون الفتوى قال الرملي وقد تقرر أنه اذا عارضت الشروح والفتاوى فلا اعتبار
 لما في الشروح والذي جرى عليه في الكترا تبار الساعة حيث قال وكل شهر سكن أقوله ساعة سمع فيه أي من غير
 خیار قال الزياهي وهو قول بعض المتأخرين ذكر المفتي به وجعله ظاهر الرواية (قوله وليس للمؤجر اخراجه)
 أي به مدعى المدة على الاقوال الثلاثة (قوله حتى ينقضي) أي الشهر (قوله لا يعذر) أي مما تفسخ به الاجارة
 وقوله كالوجهل أجرة شهرين) تشبيه في عدم الاخراج (قوله لكونه كالمسعى) قال الزياهي لانه بالتقديم زالت
 الجهالة في ذلك العقد فيكون كالمسعى في العقد اه (قوله إلا أن يسمى السكلي) استثناء من قوله صم في واحد
 (قوله أي جله شهرين معلومة) بأن يقول أجرة ثمانية أشهر كل شهر بكذا مخ (قوله زال المانع) أي لعدمه لانه
 لم يوجد حتى يحكم بزواله ويحتمل أن يكون المراد أنه بين جميع الشهور وقد عبر أقولا بكل فالعبر بالزوال حينئذ
 صحيح (قوله وتنقسم سوية) أي ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان مخ (قوله مسمى) بأن يقول من شهر
 رجب من هذه السنة اه در أي ان لم يكن خیار شرط فان كان فز وقت سقوطه اه سري الدين عن السكافي
 (قوله والا فوقت العقد) لأن الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله يتعين الزمان الذي يعقب السبب كما
 في الاجال بأن باع الى شهر والايمان بأن حلف لا يكلم فلان حيث اعتبر فيه ما لا ابتداء بعد الدراع من التكلم اه
 درر وهذا بخلاف ما اذا قال الله على أن أصوم شهر فانه لا يتعين ابتداءه لأن الاوقات في الصوم ليست سواء فانه
 لا يجوز في الليل ولا يصير شارعا فيه الا بالعزيمة فلا يتعين عقب السبب مخ (قوله حين يهل) قال في المغرب أهل
 الهلال واستدل بمبني للمفعول فيها ما اذا أصر اه قال في الهندية ولو أجرة شهر أو شهرين معلومة فان وقع العقد
 في غرة الشهر يقع على الاهلة بخلاف حتى اذا انقضى الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى
 بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع وأما اجارة الشهر وفيه سار رايان عن الامام في رواية
 اعتبر الشهر وكما بالايام وفي رواية اعتبر تسكيم هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في
 البدائع وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر
 بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط فان استأجر هاسنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة
 اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهور اعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستين يوما في قول الامام وهو رواية
 عن الثاني وعند محمد وهو رواية عن الثاني يعتبر شهر بالايام وأحد عشر شهرا بالاهلة اه (قوله والمراد اليوم
 الاول من الشهر) أي وليس المراد اول ساعة من أول ليلة منه (قوله استأجر عبد الخ) قال في الهندية وجل
 استأجر عبد اكل شهر بكذا على أن يكون طعنا على المستأجر أو دابة على أن يكون علفا على المستأجر ذكر
 في السكافي أنه لا يجوز قال الفقيه أبو اللث في الدابة نأخذ بقول المتقدمين أي ما في زمانه فلعبد يأكل من مال
 المستأجر عادة ظهيرة وقد سبق البحث فيه وكل اجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة الا في استعجار الغنطاعاها

لكن أرجعه قاضي خان في شرح الجامع الى
 جهالة المسعى فافهم وعلى كل فلا استثناء
 فتنبه قات وينبغي استثناءه للوقت لأن
 لو اجب فيه أجرة المثل بالغاما بالغ قتلت (فان
 أجرة داره) تسرع على جهالة المسعى (بعد
 مجهول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة أجرة
 المثل بالغاما بالغ وتفسخ في الباقي) من المدة
 (أجرة حانونا كل شهر بكذا اصح في واحد فقط
 وقد في الباقي) لجهالة الاصل فاذا
 دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعين أدناه فاذا
 يتم الشهر فكل فسخه انشراط حضور الآخر
 لانتهاء العقد الصحيح (و) في كل شهر سكن في
 أوله هو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه ينقضي
 (سمع العقد فيه) أيضا وليس له مؤجر اخراجه
 حتى ينقضي الا بعدد كالمسعى زياهي (الأن يسمى
 فاكثر لكونه كالمسعى في جميع زوال
 السكلي) أي جله شهرين معلومة بكذا اصح وان لم
 المانع (واذا أجرة هاسنة) (دأول المدة
 يسمى أجرة كل شهر) وتنقسم سوية (دأول المدة
 مسمى) ان مسمى (والا فوقت العقد) هو أقوالها
 (فان كان) العقد (حين يهل) يوم الاول من الشهر
 يصير الهلال والمراد بالايام (الا فالايام) كل شهر
 شمس (اعتبر الاهلة) (لا قول بالايام والباقي بالاهلة
 فلا تون وقالوا يتيم معلوم وبطعامه لم يجوز)
 (استأجر عبد الأجر معلوم وبطعامه لم يجوز)
 لجهالة بعض الأجر كما تر

وكسوتها **ا** مبسوط (قوله وجاز اجارة الحمام) مع جهل مدة مقامه فيه وقد رايسته عمله منه فان ما فيه من
 الجهالة ساقطة للضرورة حوى ملخصا وقال الاتقاني لان القياس في سائر الامصار يدعون اجرة الحمام وان لم يكن
 مقدرا ما يستعمل من الماء معلوما ولا مقدار القعود فدل اجماعهم على جواز ذلك وان كان القياس بأياه لوروده
 على اتلاف العين مع الجهالة **ا** وفي اجارة الحمام نقل الرمد والسرقين ونقر بين موضع الغسالة يكون على
 المستأجر ولو اتم ثلاث البالوعة من جهة المستأجر فعلى الاجرة فريضة واذا استأجر حماما من جهة المالك فله
 الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي رأي المستأجر فانه يجبر على قبضه واذا استأجر حماما واحدا فانهم منه
 بيت قبل القبض أو بعده فله أن يتركه ولو استأجر حماما ودخل الاجر مع أحد فانه الحمام لا يجب عليه الاجرة
 لانه يرتفع بعض الحقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم هندية والحمام
 مؤث في الاغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى أن أول من وضعه نبي الله تعالى سليمان عليه الصلاة
 والسلام انتهى حوى (قوله دخل حمام الجنة) في مجتبه الشهاب الشريفة من المواهب أن حديث دخوله
 صلى الله عليه وسلم حمام الجنة موضوع **ا** سري الدين (قوله كما ذكره ابن حجر) وكذا رواه أحمد في كتاب السنة من
 حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاختر له أصحابا فجعلهم أنصار دينه ووزرائه
 فصار المسلمون حسنة الله وعند الله حسن ومارآه المسلمون قبيحا فعند الله قبيح وهو موقوف حسن وكذا
 أخرجه البرزوا الطيالسي والطبراني في ترجمة ابن مسعود من الحلية **ا** من المقاصد الحسنة (قوله بل حاجتهن أكثر
 لكثرة أسباب اغتسالهن) من الحليض والنفاس والجنابة واستعمال الماء البارد يضرب وقد لا يفك من الاستجماع
 وازالة الوسخ مقصودة وذلك يحصل بدخول الحمام **ا** مخ (قوله وكراهة عثمان الخ) روى عن حمادة ابن عتبة
 قال قد قدمت على عثمان بن عفان فسأني عن حالي فاجابته أن لي غلاما وحاملا له غلة ففكر لي غلة الخجامين وغلة
 الحمام وقال انه بيت الشيطان وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شرييت فانه تكشف فيه العورات وتصب فيه
 الغسالات والنجاسات ومنهم من فرق بين حمام الرجال والنساء فقال **ب** كرهه إيجار حمام النساء لانهن ممنوعات
 من الخروج وقد أمرن بالقرار في البيوت واجتماعهن قل ما يجمل عن المتن **ا** مخ (قوله في الكراهة)
 أي التحريمية بل هو حرام حلي فيكون المراد الكراهة اللغوية فتتم الحرام (قوله احتجم وأعطى أجرته) روى
 مسند الى أنس بن مالك قال جهم أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع من غروا أمر أهله أن
 يخففوا عنه من خراجه ولانه عمل معلوم أبيع استيفاءه فجاءوا أخذوا الاجرة عليه كسائر الاعمال **ا** اتقاني
 وفي الجوهر وان شرط الحمام شيئا على الحمامة فانه يكره لان قدر الحمامة مجهول **ا** (قوله منسوخ) بما روى
 أنه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي عيالا وغلاما حجما ما أفطم عيالي من كسبه قل نعم **ا** مخ أو يجمل
 حديث الخبث على الكراهة طبعها من حيث المروءة مقامه من الخبث والدانة اتقاني ولو كان خبيثا شرط يعطى
 صلى الله عليه وسلم أجرته قال النخعي فانه كما لا يحل لاحد أكل الحرام لا يحل له دفعه الى غيره لانه **ا** (قوله بكسر
 فهمز) ويجوز تخفيفها حوى (قوله المرضعة) قال الجوى في بيانها النافعة تعطف على ولد غيرها ومنه قبل لامرأة
 تحضن ولدها وللرجل الحاضن أيضا والجمع أظا ركأ حال ورعا جعلت المرأة على ظنار بكسر الظاء ونهها
 وظنارت أظا ربت حتى اتخذت ظنرا **ا** (قوله بأجر معين) فان سمى دراهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها
 وان استأجرها بكيال أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بشباب يشترط فيه جميع شرائط
 السلم بحيث (قوله لعدم التعارف) ولان العتد يرد فيها على استهلاك العين قصد اقال الامام محمد استهتاق ابن
 الأدمية بعقد الاجارة دليل على أنه لا يجوز بيعه وجواز بيع ابن الأدم دليل على أنه لا يجوز استحقاقه بعقد
 الاجارة **ا** (قوله وكذا بطعامها وكسوتها) وهم اعلمها اذ لم يشترط في عقد الاجارة على المستأجر **ا** خلاصة
 ولا يبع الظن ان تمام واحد من طعامهم بغير أمرهم فاذا زارها أحد من ولدها فلهم أن ينعوه من الكسوة
 عندها مبسوط (قوله ولها الوسط) أي ان لم يوصف لها شيء هندية والتأقيت شرط في استئجارها اجماعا كما في
 الفتاوى الصغرى (قوله لجريان العادة بالتوسعة) وعدم المناجحة بل تعطى ما طلبت ووافق على مرادها
 والجهالة اذ لم تنض الى المنازعة لا تمنع الصحة وقال لا يجوز وهو قول الشافعي وهو القياس لان الاجرة مجهولة
 (قوله وللازوج أن يطأها) لانه حق فلا يمكن المستأجر من ابطاله وله أن يمنعها من الخروج وأن يبيع العبي

(وجاز اجارة الحمام) لانه عليه الصلاة
 والسلام دخل حمام الجنة واتعريف الناس
 وقال عليه الصلاة والسلام ما رآه المؤمنون
 حسنة الله وعند الله حسن قلته والمعروف
 وقته على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر (و) جاز
 (بناؤه للرجال والنساء) هو الصحيح للعاجلة بل
 حاجتهن أكثر لكثرة أغتسالهن
 وكراهة عثمان محمود على ما فيه كشف عورة
 زليحي وفي احكامات الاشياء ويكسر لها
 دخول الحمام في قول وقيل الامر بوضوءه
 والمعدة أن لا كراهة مطلقا قلت وفي زماننا
 لا شأن في الكراهة تصح كسوف العورة
 وقد مر في النفقة (والحمام) لانه صلى الله عليه
 وسلم احتجم وأعطى أجرته وحديث النخعي عن
 كسبه منسوخ (والظنر) بكسره من المرضعة
 (بأجر معين) لتعامل الناس بخلاف بتيسره
 الحيوانات لعدم التعارف (و) كذا
 (بطعامها وكسوتها) ولها الوسط وهذا
 عند الامام لجريان العادة بالتوسعة على الظنر
 شفقة على الفقراء (وللازوج أن يطأها) خلافا
 لما لا (لا في بيت المستأجر) لانه ملكة فلا
 يدخله (الابانة)

الدخول عليها زيلعي وليس للظئران غنمه نفسها ولا يسع أهل الصبي أن ينعوها من ذلك غاية (قوله شأنه
 اجارتها) بأن كان وجهها بين الناس لأن الأرض لعل والسهر بالليل يضعها ويذهب جمالها فكان له المنع منه
 كما ينعوها من الصيام تطوعا اه وفسر الاطلاق أيضا بسواه كان التزوج بعد الاجارة أو حدث بعده بغير اذنه
 في الاصح قال العلامة المقدسي فيه تأمل لانه اذا كان أذن لها ليس له الفسخ فاذا تزوج بعد العقد ينبغي أن
 لا يكون له ذلك بطريق أولى اه (قوله لأن قولهما الخ) وفي الشئ لأن عقد الاجارة له ما وقولها غير مقبول
 في حق المستأجر وفي الهندية وان لم تكن معروفة بالظئرة وهي من يعاب عليها فلهما الفسخ بخلاف ما اذا كانت
 تعرف بذلك ومعنى كونها غير معروفة أن تكون هذه أول اجارة منها مضمرات وتفسخ ان لم تعلم عشقة الظئرة
 ثم علمت عتايبة واذا كانت ممن يشينها الارضاع فلا يلزم الفسخ لانهم يعيرون به ولها ذلك أيضا فاداه صاحب
 الجوهرة (قوله ومريضها) أي مرضا لا يستطيع معه الارضاع الا بعشقة أو نيج عساه ومقصود المستأجر
 حوى قال في التبيين لأن ابن الحلبى والمرضى يضرب بالصغير وهي أيضا يضربها فكان لها ولهم الخيار دفعها
 للضرر عنها وعن الصبي اه (قوله ونحوها) أي زناها اه مثلي لانها تستغل بالنجور تبين أي عن حفظ الصبي
 اه غاية (قوله ونحو ذلك من الاعذار) كالموت كان الصبي يتقيا بانها أو كانت سارقة لانهم يخافون على متاعه
 وعلى - لي الصبي وكذا اذا كان الصبي لا يأخذ ثديها وكذا اذا عيرها به كان لها الفسخ لانها تضرب ربه على
 ما قبل تجوع الحرة ولا تأكل بثديها اه تبين قال في الهندية وكل ما يضرب بالصبي نحو الخا وجو من قتل الصبي
 زمانا كثيرا أو ما تشبه ذلك فلهما أن عينه وطاعته ولا يضرب بالصبي فليس لهم منعها عنه لما جرت الي ذلك
 ويصير ذلك القدر مستثنى من الاجارة كاقوات الصلاة ونحوها ومعنى قوله لم كل ما يضرب بالصبي أي لا محالة
 وأما ما كان يؤهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحبط (قوله لا بكثرتها) كذا في التبيين ويحذف عنه ما في الخانية
 انما ظهرت الظئر كافر أو مجنون أو زانية أو حقة فلهما فسخ الاجارة اه قال في النهاية ولا يحد أن يقال عيب
 النجور في هذا فوق عيب الكفر الا ترى انه كان في ذنبا بعض الرسل كما مر في نوح ولو ط عليهم السلام وما بغت
 امرأتى قط هكذا قال صلى الله عليه وسلم اه تبين قال فيه وقوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح
 وامرأة لوط أي بن الله تعالى للكافرين تنبيه أنهم لا يتقهم الوصلة بالنكاح وغيره مع اختلاف الدين وفيه نوع
 تنبيه لزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن وصلته مع النبي صلى الله عليه وسلم لا تغنيهم من الله شيئا اذا عصين
 وخالفن الامر وقوله لخاتما هما أي في الدين أي كذرتا ولم يسألوا ينصحا للرسولين بالساعدة على الاسلام وقبل
 كاتبا منافقين قال ابن عباس لخاتما هما باللفاق ولم تفجرا امرأتى قط اه مثلي (قوله ولو مات أبوه لا) لأن الاجارة
 وقعت للصبي لا للاب سواء كان له مال أولا اه زيلعي وفي الهندية وهو قول البعض وكان النسبة أبو بكر البلخي
 يقول انما لا تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب واطلاق محمد
 في الكتاب يدل على الاول وأجر الظئر في ميراث الابن سواء فيه المدة التي في حياة الاب وما يستقبل بعدهما على
 الصحيح ولو قالت عمة الصغير للظئر بعد موت الاب أرضعني حتى أعطيك الاجر فأرضعته شهرا وان لم يكن للصبي
 مال حين استأجرها الاب في يوم مات الاب الاجر على العمة ثم يتظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال
 الصغير والا فلا وان كان له مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير ذخيرة وان حدث للصبي مال بعد
 جارة الاب الظئر فأجر ما مضى قبل حدوث المال على الاب وأجر ما بقي في مال الصغير طهيرة (قوله وعليها غسل
 الصبي الخ) الاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير
 في الاجارة يرجع فيه الى العرف وليس عليها من أعمال أبويه شئ الا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا عتايبة
 (قوله وثيابه) بالجر عطف على الصبي وأطلق في غسل الثياب وفي الكفاية الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول
 ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون عليها كذا في الحوى وفي الهندية عن جواهر النساء أي انه لا يسع (قوله
 واصلاح طعامه) بأن تغضغه له ولا تأكل شيئا فسد لبنها ويضربه وعليها أيضا طبخ طعامه هندية عن السراج
 وفي غاية البيان عليها أن تهني له الطعام اه وهذا أعم فانه يعم نحوه وتغذيه له ووضع في اناء ونحو ذلك (قوله للعرف)
 عله للمذكور (قوله عليها) أي غنمه (قوله وأمره عملها) وهو الارضاع وما يتبعه (قوله لأجرها) لانها لم تأت
 بالعلل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار وليس يارضع وهو غير ما وقع عليه عقد الاجارة ولهذا لو أوجر

(و) الزوج (له في نكاح ظاهر) أي معلوم
 بغير الاقدار (فسخها مطلقا) شأنه اجارتها
 أولا في الاصح (ولو غير ظاهر) بأن علم
 بفسخها لأن قولها لا يتقبل
 في حق المستأجر (ولا مستأجر فسخها
 في حق المستأجر) ونحوها (فجورا بينا
 يجعلها ومريضها) (لا يفسخها)
 ونحو ذلك من الاعذار (ولو مات الصبي أو الظئر
 لا يفسخ بالاجارة) (ولو مات أبوه لا وعليها
 انتقضت) (ولو مات أبوه لا وعليها
 غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه)
 بفتح الدال أي طلبه بالدمن للعرف وهو معتبر
 فيما لا نص فيه (لا يلزمها) (عن شئ من ذلك)
 وما ذكره محمد من أن الدهن والريحان عليها
 فعادة أهل الكوفة (وهو) أي غنمه (وأجرة
 عملها على أبيه ان لم يكن له) للصغير مال والا
 ففي ماله (لانه كالتقنة) فاذا أرضعته بلبن
 شاة أو غنمه بطعام ووضعت المسنة لأجرها

بلين الظئر في المدة لم يستحق الاجر منع عن العناية وان بحدت اظئروقات ما أرضعته بلين البهائم وانما أرضعته
 بليني فالقول لها مع عيبتها استحسننا وان أقاموا بينة على ما ادعوا فلا أجر لها وتأويل المسئلة كما قال
 شمس الاعام لانهم شهدوا أنها أرضعته بلين الشاة وما أرضعته بلين نفسها أما إذا اكتفوا بقولهم ما أرضعته بلين
 نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان النفي هناك دخل
 في ضمن الاثبات وان أقاموا البينة أخذ بينة الظئر هندية عن الذخيرة (قوله هو الارضاع) ولا يكون الابن
 الا ذمية (قوله لا الابن) أي مطلقا (قوله أو استأجرت من أرضعته) فان عاينها الاجر المشروط لمن استأجرت
 ولها الاجر كمالا استحسننا وفي القياس يتصدق بالنفل مبسوط لانها أخذت زيادة لا على عمل منها اه غايه
 (قوله حتى تستحق الاجرة) تفريعية وما بعده امر فوج وفي نسخة حيث (قوله الا اذا شرط ارضاعها على
 الاصح) والاوجه انها تستحق هندية عن الصغرى وقوله عن الذخيرة الذي في الهندية عن الصحيح أنه لا تستحق
 الاجر ثم ذكر الاوجه الذي قدمناه (قوله ولم يعلم الا ولون) أما اذا علموا فلا ثم كما يؤخذ من مفهومه (قوله لشبه
 بالاجير الخاص والمشارك) قال صاحب النهاية الوجه أن الاجير الواحد في الرضاع يشبه الاجير المشترك من حيث
 أنه يمكنه ايفاء العمل لكل واحد منهما كما في الخياط ولو كانت أجير واحد حقيقة لم تستحق الاجر كمالا فشبهها
 بالاجير المشترك تستحق الاجر كمالا وشبهها بالواحد ثم قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيباني في شرح
 الكافي الذي هو مبسوطه والمسائل متعارضة في هذا الباب بعضها يدل على انها في معنى اجير الواحد وبعضها
 يدل على انها في معنى الاجير المشترك والصحيح انه ان دفع الولد اليها لترضعه فهي اجير مشترك وان حملها الى منزله
 فهي اجير واحد اه شلبي مختصرا (قوله لعسب التيس) التيس في الاصل الذكرك من المعز اذا حمل عليه الحول
 وهو هنا مطلق النعل والعسب ضرب ابلايل ويشال ماؤه صحاح وفي المجلد العسب الذكرك الذي يؤخذ على
 ضرب النعل فقوله وهو نزوه هو أحد اقوال وخصه لانه المراد وانما لم يجر اجارته على ذلك لقوله عليه الصلاة
 والسلام ان من السحت عسب التيس ومهر البغي وكسب الحجام ولانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال فلا يجوز
 أخذ الاجر عليه ولانه أخذ المال بقابله الماء وهو نجس مهين لا قيمة له فلا يجوز أخذ الاجرة عليه اه تبين
 وقد علم من ذلك أن المنهى عنه أخذ الاجرة على ذلك وأما اعادة النعل اضربه فغدوب اليها فقد جاء في الحديث
 ومن حقه اطراق فخها اه شلبي (قوله وهو نزوه) قال في القاموس نازوا ونزوا باضم وزوا ونزوا ما وثب كزى
 ثم قال والنزاه كماء وكساء الفساد (قوله شل الغناء) بالكسر والمذا الصوت واما المقصور فهو اليسار صحاح
 واما بالفتح والمدة فهو النفع وفي المصباح الغناء ككتاب رقبته الضم لانه صوت أبو السعد (قوله والنوح) يقال
 مات المرأة على الميت نوحا من باب قال والامم النوح كغراب وربما قيل نياح بالكسر جوى عن المصباح
 والنوح البكاء على الميت وتعدد محاسنه أبو السعد عن البرجندی (قوله والملاهي) كالزمار والطبل وغيرهم
 أي طبل اللهو أما اذا كان لغيره كطبل الغزاة وطبل العرس فيجوز قال الانتفاي عن ظهير الدين اسحق اللؤلؤ الحى
 رجل استأجر رجلا لضرب له الطبل ان كان لله ولا يجوز لانه معصية وان كان للغزاة أو القافار يجوز لانه طاعة اه
 وفي كون طبل القافلة طاعة نظر ومثل الغناء الحدا وقراءة الشعر وغيره ولو استأجره ليخصى له عهده لا يجوز
 وقبل في الفرس والبقر يجوز هندية عن العناية قال في التبيين في علة عدم جواز الاجارة على المعصية
 لان المعصية لا تصور استحقاقها بالعقد لا يجب عليها الاجر من غير أن يستحق هو على الاجير شيئا اذا المبادلة
 لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق على المعصية لكان ذلك مضافا الى الشارع من حيث
 انه شرع عقدا موجب للمعصية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا اه (قوله يباح) كذا في المحيط وفي الملتقى امرأه نائمة
 أو صاحبة طبل أو صاحبة زمراكتسبت ما لارثته على اربابه أن علموا والاتصدق به وان من غير شرط فهو لها
 قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالمشروط اه قلت وهذا مما يعين الاخذ به في زماننا تعلم انه لا يذهبون
 الا بأجر البتة (قوله مثل الاذان) بأن يقول استأجرتك بكذا على أن تؤذن كافي المستصحب أما اذا أمره بالاذان
 من غير ذكر اجارة فيجوز وانما لا يجوز لان منفعة عمله تحصل للمؤذن لانه بكثرة الجاعة يزاد ثوابه اه جوى (قوله
 والمطج بأن يقول استأجرتك على أن تهج عني بكذا فيكون العقود عليه هو المطج حتى يجب عليه تسليمه ويجب
 على المستأجر تسليم الاجرة أما اذا أمره بالمطج بأن قال أمرتك أن تهج عني يجوز من غير ذكر الاجارة

لان الصحيح أن العقود عاين به هو الارضاع
 والتربية لا الابن والتغذية غايه (بخلاف
 ما لو دفعه الى خادمها حتى أرضعته)
 أو استأجرت من أرضعها على الاصح
 الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح
 شرط لالبنة عن الذخيرة ولو آجرت نفسها
 لذلك لقوم آخرين ولم يعلم الا ولون فأرضعتهما
 وفرغت أثمت ولها الاجر كمالا على الذريتين
 لشبهها بالاجير الخاص والمشارك (التيس)
 في العناية (لأنه الاجارة لعسب التيس)
 وهو نزوه على الاناث (و) لا لاجل المعاصي
 منه بل (للعناء والنوح والملاهي) (ولو أخذ
 بلا شرط يباح) (و) لا لاجل الطاعات مثل
 (الاذان والحج)

(قوله والامامة) بأن يقول استأجرتك على أن تؤمن عني لأن الامام يصلي لنفسه فلا يستوجب اجرا على غيره
 حوى (قوله وتعلم القرآن) بأن يقول استأجرتك على تعليمي قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا القرآن
 ولأنما كلوا به ولأن الله لم يعلمه الا بقدر علمه المعلم الابعين من قبل المتعلم فيكون ملتزما ما لا يقدر على تسليمه
 فلا يصح هداية (قوله والفقه) مثله التذكيروالتدريس والعمره مثل الحج اما لو استأجره لتعليم ولده الكتابة
 أو الصوم أو الطيب أو التبرع جاز بالاتفاق ولو استأجر كتابا ليعرف فيها شعر أو كان أو فقهيا أو غير ذلك لا يجوز ولا أجر له
 وإن قرأ وكذلك اجارة المحصف وكان هذا كله نظير من استأجر كمال الفخ بابه فينظر فيه للاستغناء من غيره أن
 يدخله أو استأجر ملحقا بالنظر الى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حيا لملازم الماء لينظر فيه اذا سوى حمايته
 فهذا كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه العقود اهـ هندية (قوله وفيه في اليوم بعضها) أي في هذا الزمان اظهر
 التواني في الامور الدينية وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا بنى اصحابنا المتقدمون
 الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفاظ ورغبة الناس فيهم وكان لهم عطيات من بيت المال واقتاد المتعلمين
 في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروءة ليعينوهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتنون بوجوب
 التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتحرضا على التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب فيكثر حفاظ القرآن وأما
 اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقل من يعمل حسيبة ولا يتزغون له ايضا فان حاجتهم عنهم
 من ذلك فلم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فاقترعوا بجوازه لذلك ورأوه حسنة وقالوا الاحكام
 تختلف باختلاف الزمان اهـ منع وهذا ظاهر في تعليم القرآن قال السمرقندي وخصه بالذكور لا لشارة الى
 أنه لا يجوز لساير الطاعات المذكورة اهـ مكى والذي في النقاية وشرحه الاقضية الثاني ولا يصح للعبادات كالاذان
 والاقامة والتذكيروالتدريس والحج والفرد وتعليم القرآن والفقه (وقراءتهم القوة الرغبات والاستغناء
 بالوطيات من بيت المال وفيه في اليوم بعضهم هذه العبادات افتقر الرغبات والعدم الحظ من بيت المال انتهى
 بتصرف وفي التبيين عن انتهاء عن روضة الزند ويستى كان شيئا أبو محمد الخزازي يقول في زماننا يجوز
 للامام والمؤذن والمعلم أخذ الاجرة اهـ (قوله ما قبل) أي من الاجر وفي الهندية اذا استأجر المعلم بأجر معلوم
 ولم يبين عدد الصبيان يجوز اهـ ملقط والمختار جواز الاستعانة على قراءة القرآن على القبول مدة معلومة
 وفي فتاوى آهوبعث صبيته الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهر انما غاب هل لابي الصبي أن يأخذ ما أعطاه
 قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة يأخذ ما فضل عن اجرة الشهر اهـ وفي الحوى مانعه ونقل العلامة المقدمي من
 هامش نسخة من القضية مانعه وفي الكواشي المستأجر للفتح ليس له أن يأخذ الاجر أقل من خمسة وأربعين
 درهما شرعا هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر كما ذكره في الاصل أي المبسوط في رجل قال للقارئ اختم القرآن لي
 ولم يسم شيئا من الاجر وخفه ليس له أن يأخذ أقل من خمسة وأربعين درهما لخالفه النص الا أن يسم الاجر
 للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة وأربعين درهما بعد الله عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم
 وعلى هذا لو قال القارئ اقرأ ختمنا بقدر ما قدرت من الاجر حين امره المستأجر بالفتح أقل من خمسة وأربعين
 فقرأ من القرآن ذلك المقدار من الثلث أو الربع أو النصف أو نحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لا يتساهل
 العوام والخواص بذلك اهـ ومن خط العلامة المقدسي نقلت هذا اهـ ووجدته لا عن نسخة البصر للشيخ عبدالحى
 الشمرى بل الى مانعه ذكر الكواشي مانعه المستأجر للفتح ليس له أن يأخذ الاجر أقل من خمسة وأربعين درهما
 شرعا هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر كما ذكره في الاصل في رجل قال للقارئ اختم لي القرآن ولم يسم شيئا من
 الاجر وخفه ليس له أن يأخذ أقل من خمسة وأربعين درهما شرعا اما اذا سمى اجرا لزم لكن يأثم المستأجر ان عقد
 على أقل من خمسة وأربعين لخالفه النص الا أن يسم الاجر للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة وأربعين بعد العقد
 عليه أو بشرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم ثم ذكر العبارة الاخيرة وهي قوله وعلى هذا الخ ونقل ذلك
 كله عن اجارات الحواوى (قوله على رؤوس بعض سور القرآن) كتبارك والفتح ويسر (قوله لان العادة) لعلها
 كانت وبانت أو هي في بعض البلاد وفي المنع هي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤذن يوم يأخذها يصرف
 المتعلمين من عنده في أول النهار فيرحون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة والله تعالى أعلم اهـ وهذا غير
 ما اصطلى عليه أهل مصر فان الصرافة عندهم تذكر اذا ختم الصبي القرآن فقط (قوله لينسجه) من باب ضرب

والامامة وزعموا بيم القرآن والفقه وفيه في
 اليوم بعضهم تعلم القرآن والفقه والامامة
 والاذان ويجبر المستأجر على دفع ما قبل
 فيجب المسمى به عند اجراء المثل اذا لم يذكر مدة
 شرح وهاهنية من الشركة (ويجيب به)
 به وفيه في (و) يجبر على دفع الحلو المرسومة
 هي ما يمدى للمعلم على رؤوس بعض سور
 القرآن سميت بالان العادة اهداه الحواوى
 (ولو دفع غزلا لا ينسجه له)

انتهى شلبي عن المصباح (قوله بنصفه) أي مثلاً (قوله أي بنصف الغزل) أي المنسوج (قوله لأنه استأجره بجزء من عمله) أي من معموله قال في العناية قوله والمعنى فيه يعني الماعى القهقى في عدم جواز ذلك هو أن المستأجر عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض المنسوج أو المحمول لأن حصوله بفعل غيره والشخص لا يعتد قادراً بقدره غيره اه فالدرة على التسليم شرط صحة العقد اه زيلبي قال في الهداية وهذا أصل كبير يعرف به فساد كثير من الاجارات قال الاتقاني أي جعل اه جري بعض ما يخرج من العمل أصل علم يعرف به حكم كثير من الاجارات كما اذا استأجره لمصغر له فغير صحيح من دونه وكذلك اذا دفع أرضاً لغرس فيها شجر اعل أن يكون الأرض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل كذا في التامل وكذا اذا استأجره لغزل هذا القطن أو هذا الصوف برطل من غزل وعلى هذا اجتناء القطن بالنصف ودياس الدخن بالنصف وحصاد الحنطة بالنصف ونحو ذلك كله لا يجوز اه شلبي (قوله انه عليه الصلاة والسلام عن فقير الطحسان) وهو أن يستأجر نور البطيخ له حنطة بتفويض من دقيقه زيلبي (قوله أو يسي فقيراً بلا تعيين) فيكون ديناً في ذمته (قوله لا أجر له أصلاً) لا المسمى ولا أجر المثل اه عناية (قوله لصيرورته شريكاً) أي ومن حل طعاماً مشتركاً بينه وبين غيره لا يستحق الاجر لأنه لا يعمل شيئاً لغيره الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر زيلبي (قوله وما استشكله الزيلبي) حيث قال وفيه اشكالان أحدهما أن الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحة منها بالعقد عندنا سواء كان عيناً أو ديناً على ما ينه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجرة ينافي الملك لأنه لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئاً فكيف يملكه وبأي سبب يملكه اه حلي (قوله اجاب عنه المصنف) حيث قال أقول يمكن الجواب عنه أما عن الاول فلان صورة المسئلة انه عمل له الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال بالتعجيل وهي تملك به كما تملك بشرطه أي التعجيل كما تقدم تقريره اه وقد سبقه الى هذا الجواب قارئ الهداية وقاضى زاده والا كل في العناية والعلاصة المقدسة وأما عن الثاني فلانه لما ملكه بالتعجيل كما ذكرنا وحل بين بعد ذلك عدم استحقاقه شيء من الاجرة كالمعمل له الاجرة عند العقد فانه يحكم بكونه مملوكه فاذا استحقها استحق تسعين كونه ليس بالملك اه انتهى قال قاضى زاده وأما الثاني فلان المتأففة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قوله لم يستحق الاجر ولا يجب الاجر ممنوعة اذ معنى الاول أنه ملك الاجر ابتداء بموجب العمل وقد وسلم الاجر الى الاجير بالتعجيل ومعنى الثاني انه لا يستحق الاجر لاطلاق العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريكاً في الطعام قبل ايفاء شيء من المعقود عليه فلا يذهب عليه ان لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤخذ الى الثاني اه وفيه أن ملك الاجرة انما هو بالعقد الصحيح وقد صدر هذا العقد فاسداً ولا يجب الاجر فيها الا بحقيقة العمل ولم يعمل بعد وايضا لا تعجيل بدون الاقرار ولم يوجد الا انه وقع بوصف العصة ثم فسد ولذا قال بعضهم ونقله الشافعي ان ملكه للاجر في الحال منطوق فيه الى التقدير يدل عليه ما أجاب العلامة المقدسة به عن هذا التنافي بقوله قوله لم يستحق شيئاً أي على فرض كونه ملك النصف في الحال وبقتديره واذ ائتم من تقدير ملك النصف عدم استحقاق شيء من الاجر والمؤجر لم يجعل له شيئاً الا هذا النصف فلا يستحق شيئاً أصلاً وهو قرى بما قاله بعض الفضلاء أن مرادهم بنفي الاستحقاق نفي الملك لأن وجوده يؤدي الى عدمه وما هو كذلك يطل فتقوله ملك الاجر في الحال كلام ورد على سبيل الفرض والتقدير فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة الملك الاجير الاجرة في الحال بالتعجيل اه (قوله كما زعمه مشايخ بلخ) قال في التبيين وكان مشايخ بلخ والنسفي يجيزون حمل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزه فاسد على فقير الطحسان والقياس بترك التعارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول دلالته فانص يحص بالتعامل ألا ترى أن الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا رحمهم الله تعالى لم يجزوا هذا التخصيص لأن ذلك تعامل أهل بلدة واحدة وبه لا يحصى الترخلاف الاستصناع فان التعامل به جرى في كل البلاد وبمثل بترك القياس ويخص الاثر اه وفي العناية فان قيل لا تترك بل يخص عن الدلالة بعض ما في معنى فقير الطحسان بالعرف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجر بان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها حتى تخص اه (قوله عند الامام) وقالاهو جائز لأنه يجعل المعقود عليه العمل حتى اذا فرغ منه نصف النهار

(بنصفه) أي بنصف الغزل (أو استأجره فلا يجعل طعامه ببعضه أو نور البطيخ ببعضه) (دقيقه) فسدت في الكل لأنه استأجره بجزء من عمله والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم عن فقير الطحسان وقد مناه في بيع الوفاء والحيلة أن يفرض له الاجر الا لأويسي فقيراً بلا تعيين ثم يعطيه فقيراً منه فيجوز ولو استأجره ليحمله له نصف هذا الطعام بنصفه الا أن لا أجر له أصلاً لصيرورته شريكاً وما استشكله الزيلبي الجواب عنه المصنف وقال وصرحوا بأن دلالة النص لا عموم لها فلا يخفى عن هاتين بالعرف كما زعمه مشايخ بلخ (أو استأجره) (خياراً الضمير له كذا) لفقير يزدقني (اليوم) به (فقدت عند الامام)

فله الأجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فعليه أن يعمل في الغد لان المقصود هو العمل وذكر الوقت للاستحجال
 لا لتعليق القعدة به فيكأنه استأجر للعمل على أن يفرغ منه في أسرع الاوقات عناية (قوله يلجعه بين العمل والوقت)
 أى وكل منهم ما صالح للاجارة لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقودا عليها وذكرا العمل يوجب كونه
 معقودا عليه وليس أحدهما بأولى من الآخر والجهالة المنفية الى النزاع تفسد العقد وانما كانت تؤدى
 الى النزاع لان نفع المستأجر في العمل حتى لا يجب عليه الاجرا لا بتسليم العمل ونفع الاجير في المدة لاستحقاقه
 الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل فاذا مضى اليوم ولم يفرغ من العمل جاز أن يطلب الاجير أجره نظراً الى المدة
 ويعتد به المستأجر نظراً الى العمل فأفضى الى النزاع وجعلهما ذكر الوقت للتجمل تحكم لتناوب الاعراض فيه
 فقد يكون للتجمل وقد يكون لكون المنفعة معلومة عناية (قوله حتى لو قال في اليوم جازت) أى اجماعاً لانه
 للظرف والمظروف لا يستغنى عن الظرف فكانه قال ان علمت في بعض اليوم وذلك يفيد التجمل فيكون العمل هو
 المعقود عليه بخلاف قوله اليوم فان المنفعة تستغنى عن الوقت فيصلح أن يكون معقودا عليه وتلزم الجهالة عناية
 (قوله أو أرضاً بشرط أن يثنيها) قال في القاموس ثناء ثنية جعله اثنين اهـ وجعله من الافعال أو التفعيل
 أبو السعود عن الجوى والكلام على تقديره مضاف أى يثنى كرايها فان الثناء له للارض الاصل أن ما كان
 ملائماً للعقد لا يكون مفسداً لله والارضى انما استأجر المنفعة المستأجر خاصة فكل فعل ينتفع به المستأجر خاصة
 كالكرب والزراعة والى في يكون ملائماً للعقد وكل فعل ينتفع به المؤجر خاصة يكون مخالفاً للعقد مفسداً له
 كشرط ابقاء السرقة ورد الارض مكروبة شلى عن الاتفاق بتصرف وفي المنع ان كان المراد أن يردها مكروبة
 فلا شك في فسادها فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين وهو المؤجر وان لم يكن المراد هذا فان
 كانت الارض لا تخرج الربيع الا بالكرب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط مما يقتضيه العقد وان كانت
 مما يخرج بدونه فان كان أثره يبق بعد انتهاء العقد يفسد اذ فيه منفعة رب الارض وان كان أثره لا يبق لا يفسد اهـ
 (قوله أى يجرئها) الحارث هو الكرب وهو اثاره الارض للزراعة من كرب وبابه نصر وفي المثل الكرب على
 البقر أى لا تكرب الارض الا البقر يعنون أن ممارسة كل أمر جرب بآلته شلى حمزدا (قوله أو يكرى انما رها
 أى يحفرها من باب رمى جوى (قوله العظام) أما الجسد اولا فالاجارة بشرط كرها صحيحة لانه يجب على المستأجر
 بدون شرطه وانه لا يبق أثره بعد السام فلا تفسد وهو الصحيح قال الصدر الشهيد واختاره الوالد برهان الاثمة
 والبيه ذهب في الهداية وقوى بعضهم بين الكبار والصغار في الفساد لا إطلاقاً لمحمد وصححه في الذخيرة واختاره
 خواهر زاده وبه كان يثنى اهـ جوى بتصرف (قوله أو يسرقها) أى يضع فيها السرقة وبه هو الزيل لتسهيل الزرع
 (قوله لم تفسد) لانه لنفع المستأجر فقط وهو مما يلائم العقد (قوله أو بشرط أن يزرعها بزرعة أرض أحد) أراد به
 اجارة نوع بنوع آخر من جنسه لا قدر فهم ما كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب قال
 سرى الدين ولو سكنى دار بسكنى حانوت قال النارج في كتاب القسمة قال في اجارة الاصل ان اجارة الدار بمنافع
 الحانوت لا تجوز اهـ وذكر الخصاص أن الدار والحانوت جنسان فيحتمل أن في المسئلة رواية وفي منية المفتى
 أن اجارة البقر بالجار تجوز بخلاف الثيران اهـ أبو السعود (قوله لما يجي ان الجنس بانقراد يحرم النساء) حكى
 أن محمد ابن جماعة أرسل كتابا الى محمد ابن الحسن يسأله لم لا يجوز اجارة سكنى دار بسكنى دار فاجاب بقوله انك
 أطلت الفكرة وأصابك الحيرة وجالست الحذاني وكانت زلة عظيمة أما علمت أن اجارة السكنى بالسكنى كببيع
 القوهى بالقوهى تسيم اهـ وفيه نظراً لان حرمة ذلك في المقدرات وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز
 بخلاف الجنس أيضاً لان الدين بالدين لا يجوز وان كان بخلاف الجنس ولان العقد ينقض ساعة فساعة بحسب
 حدوث المنفعة فقبل وجودها لا ينقض عليها فاذا وجدت فقد استوفيت فكيف يتصور فيها التسيمة فالأولى
 أن يقال أجزت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولا حاجة الى استئجار نفع بجنسه فبقى على الاصل بخلاف
 مختلف الجنس واذا استوفى أحدهما عند الاتحاد فعليه أجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة بحكم
 عقد فاسد فعليه أجر المثل اهـ زياحى وروى عن أبى بشر أنه لا شئ عليه لانه تقوم المنفعة بالمنفعة وقد فسدت اهـ
 والحنافى يفتح الماهلة ويخفيف النون نسبة الى حنان اسم رجل محدث منهم في دينه كان ينكر الخوض على
 بن جماعة في هذه المسئلة وجنسها وقول لابرهان لكم عليها والقوهى منسوب الى قوهمة كان كورة من كورة

يلجعه بين العمل والوقت ولا ترجيح
 لاحدهما فبغنى للمنازعة حتى لو قال في
 اليوم أو على أن تفرغ منه اليوم جازت
 اجماعاً (أو أرضاً بشرط أن يثنيها) أى
 يجرئها مرتين (أو يكرى انما رها) العظام
 (أو يسرقها) ابقاء أثره هذه الافعال رب
 الارض ولو لم يبق لم تفسد (أو) بشرط أن
 يزرعها بزرعة أرض أخرى (لما يجي
 ان الجنس بانقراده يحرم النساء) وقوله
 (فسدت) جواب الشرط وهو قوله ولو دفع
 الخ (وصحت لو) استأجرها (على أن يكرىها
 ويرعها أو يجرئها ويرعها) لانه شرط
 يقتضيه العقد

فارس والكورة المدينة وقد تسلكم الاكل وغيره في هذه المسئلة بما يطول فراجع ان شئت قوله ولو استأجر محل
طعام مشترك ومثل الشريك عبده ودابته كما يأتي لا نحو السفينة قال في الولوية الجنية طعام بيزرجين لاجل
سفينة فأراد أن يحمله الى بلد وقال الشريك لرب السفينة آجرني نصف سفينةك فهو جائز ولو استأجر أحدهما
عبد صاحبه أو دابته ليجعل عليها فانه لا يجوز الاصل أن كل شئ استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون له عمل
لا يجوز ولو عمل فلا أجر له وان لم يمكن له عمل فهو جائز مثل الجواني وغيره اهـ سرى الدين (قوله فلا أجر له)
لا المسمى ولا أجر المثل زيلعي (قوله لانه لا يعمل شئ الا ويقع بعضه لنفسه) قال في الغنية لقائل أن يقول لا يجوز
من أنه عامل لنفسه فقط أو عامل لنفسه وغيره والاول ممنوع فانه شريك والثاني حق لكن عدم استحقاقه للاجر
على فعل نفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع لفعله والجواب انه عامل لنفسه فقط لان عمله لنفسه أصل
وموافق للقياس وعمله لغيره ليس بأصل بل بناء على أمر مخالف للقياس للعاجلة وهي تدفع بجعله عاملاً لنفسه
لحصول مقصود المستأجر فاعتبر جهة كونه عاملاً لنفسه فقط فلم يستحق الاجرة اهـ حلي وفي قوله وهي تدفع الخ
تأمل وفي التبيين ولانه ما من جزء محمله الا وهو شريك فيه فيكون عاملاً لنفسه فلا يستحق تسليم المعقود عليه لان
كونه عاملاً لنفسه يمنع تسليم العمل الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر اهـ ونعم فيه (قوله لانه يملكه)
قال في التبيين وهذا لان حقيقة الاجارة هي تملك المنافع بعوض والمرتهن غير مالك للمنافع فلا يملك تملكها
اذ التملك من غير المالك محال والراهن انما يتمكن من الانتفاع فيه من حيث انه مالك له اذ الملك هو المطلق
للتصرف الا أنه ممنوع منه بسبب ما يتعلق به من حق المرتهن فاذا بطل حقه بالاجارة صار منتفعاً به على انه ملكه
زوال المنافع اهـ وفي الحلبي الاولى أن يقول لا تنفعه بملكه (قوله لا أجر عليه) وهل يحرم عليه أم اذا كان بغير
رضا المستأجر فلا شك في الحرمة وأما اذا كان رضاه فالظاهر أنه لا حرمة لاسقاط المسمى أجر حقه وسروره نقل
(قوله أو أي شئ يزرعها) أي أو ذكر أنه يزرعها ولم يذكر أي شئ يزرع (قوله فسدت) لان المعقود عليه مجهول فان
الارض تستأجر للزراعة وغيره من البناء والمراح ونصب الخيم وكذا ما يزرع فيها مختلف فنه ما يضر بالارض
ومنه ما لا يضر (قوله الا أن يعمم) بأن يقول ازرع ماشئت ونقل سرى الدين عن المجيب انه اذا استأجر أرضاً
بأجر معلوم مدة معلومة مقبلاً ومراعاة ان كان معنى ذلك عند الناس سواء انتفع أو لم ينتفع قال لا جارة فاسدة لانه
ينحل الى أن يمسحوا به المنفعة ولو صرح بذلك كانت فاسدة فكذلك اذا قال مقبلاً ومراعاة ان كان معناه انه
ينتفع بها اسائر الانتفاعات فهو أيضاً محل توقف وأيده بما يؤوله على بعد وقوله لانه ينحل الخ غير ظاهر لان
معناه انتفع بالفعل أو لا لأنهم سألوه بالمنفعة وقوله وان كان الخ غير ظاهر أيضاً لانه عند التعميم تصح الاجارة
(قوله عاد صحبها) الصواب حذفه لان عوده الى الصحة لا يتوقف على مضي الاجل بل على الزراعة قبل مضي
الاجل وانما هذا قيد في لزوم المسمى كيف والمسئلة من مسائل الجامع الصغير وقد ذكر فيه مضي الاجل ونصه محمد
عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يواجر الارض ولم يسم أنه يزرع فيها شئاً قال الاجارة فاسدة فان اختلفا
قبل أن يعمل فيها شئاً فسدتم وان زرعهما ومضى الاجل فله الاجر الذي سمي اهـ فتدبر (قوله فله المسمى استصحاباً)
والقياس أن يجب أجر المثل وهو قول زفر وعلى هذا الخلاف اذا أسقط الاجل المجهول قبل مجيئه والخيار ازانة
على ثلاثة أيام قبل مجي اليوم الرابع اهـ تبين وانما ذكر هذه المسئلة هنا وان كان قياسها أن تذكر عند قوله
وأرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء اهـ انما ذكره وجوب المسمى عند مضي الاجل
وقد زرع (قوله وكذا لو لم يزرع الاجل) انما جاءه هذا من قوله الذي زاده على المصنف وهو قوله عاد صحبها والا
فالمصنف لا يرد عليه شئ لان كلامه في وجوب الاجر وحاشا لا يثبت من هذا التقييد (قوله قبل غام العقد) الاولى
المدة بدل العقد (قوله وان استأجر حاراً الى بغداد) في حكم هذه المسئلة ما اذا استأجر عبد أو لم يسم ما استأجره كما
في شرح الكافي وما اذا استأجر ثوباً بالبر ولم يعين الثوب لا يجوز لان الناس يتفاوتون فان عين اللابس بعد ذلك
يجوز استحساناً كما قاله نضر الدين قاضي خان (قوله فله المعتاد فلهك لم يضمن) أما اذا حمله غير المعتاد فلهك يجب أن
يضمن الثاني (قوله لفساد الاجارة) الاولى أن يقول في التركيب لانه أمانة وان كانت الاجارة فاسدة اهـ حلي
وقال الاتقاني وانما لم يجب الضمان في الحل المعتاد لان مطلق الاذن ينصرف الى المعتاد ولم يشهد المعتاد والعين
أمانة في يد المستأجر لانه قبضها باذن مالكها ولم يوجد منه خلاف بعد فلا يضمن لان حكم الفاسد ديو خذ من

(ولو استأجره محل طعام) مشترك (بينهما)
فلا أجر له) لانه لا يعمل شئاً الا ويقع بعضه
لنفسه فلا يستحق الاجر (كرهن استأجر
الرهن من المرتهن) فانه لا أجر له لانه يملكه
وفي جواهر الفتاوى ولو استأجر حاراً ما دخل
المؤجر مع بعض أصدقائه الجاهل لا أجر عليه
لانه يستأجر بعض المعقود عليه وهو منفعه
الجاهل في المدة ولا يستحق شئاً من الاجرة لانه
ليس بعلوم (استأجر أرضاً لم يزرعها) فسدت الا
يزرعها أو أي شئ يزرعها (فسدت على السكتي
أن يعمم) بخلاف الدار لو وقع على السكتي
كما مر واذا فسدت (زرعها فمضى الاجل)
عاد صحبها (فله المسمى) استصحاباً وكذا
للمريض الاجل لا ارتفاع الجبهة بالزراعة
قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فمضى
الاجل كقاضي خان في شرح الجامع كان
أولى (وان استأجر حاراً الى بغداد ولم يسم
حمله فله المعتاد فلهك) الجاهل (لم يضمن)
لنفسه اذ الاجارة فله عين أمانة كما في الصحيفة

(فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة
 (فان تزرع قبل الزرع) في مسألة الزراعة
 (والجل) في مسألة (فصحت الاجارة دفعا
 لفساد) لقيامه بعد (استأجر دابة ثم جدد
 الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر
 مركب قبل الانكسار ولا يجب لما بعده)
 عند أبي يوسف لانه بالجود صار غاصبا والاجر
 والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى
 بمرور وكأنه لا قول للامام في الاشياء قصر
 النوب المجرد فان قبله فلا اجر والا لا وكذا
 الصباغ والغسل (اجارة المنفعة بالمصلحة
 تجوز اذا اختلفا) جنسا كاستئجار سكنى
 دار بزراعة أرض (واذا اختلفا) تجوز
 كاجارة السكنى بالسكنى والسكنى بالليس
 فالركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرر ان
 الجنس بانشراده يجرم النساء فيجب أجر المثل
 باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد (استأجره
 ليس بملكه أو يحتطب) له (فان وقت) لذلك وقتا
 (باز) ذلك (والالا) فلولم يوقت وعين الحطب
 فسد (الا اذا عين الحطب وهو) أي الحطب
 (ملكه فيجوز) يجتبي وبه يقتضى صرفة
 فروع استأجر امرأته لتخبز له خبزا لا كل
 لم يجز ولبيع جاز صرفة آجرت دارها
 لزوجه فسد كذا فلا أجر أشباه وخفية قلت
 لكن في حاشيتها ثوب البراءة عن المضمرات
 معز بالأكبرى قال قاضي خان هذا التتوي
 على صحة التبعيته في السكنى فليحفظ
 وجاز اجارة الماشطة لتزبن العروس ان ذكر
 العمل والمدة بزازية وجاز اجارة النخلة والنهر
 مع الماء به يقتضى له موم البلوى من مضمورات
 والله أعلم

(باب ضمان الاجير)

الصحة وفي الاجارة الصحيحة اذا لم يوجد منه خلاف لا يجب الضمان فكذا في الاجارة الفاسدة فكيف وقد انقلب
 العقد جائزا بالجل المعتاد استحسانا اه (قوله لما مر في الزراعة) من ارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد فيقال
 نظيره هذا وقال الاسيحياني عليه مسمى من الكراء لاننا جعلنا التعيين بالنقل كالتعيين بالقول في حالة اهما حكم
 ابتداء العقد لان العقد في حق الحكم يقع عند حدوث المنفعة ولو بين في الابد اصح فكذا في هذه الحالة اه
 (قوله فصحت الاجارة) لان الجل يختلف باختلاف المحمول فلا بد من بيانه ليصير العمل معلوما فاذا لم يبين فسد
 العقد اه اسيجاني (قوله دفعا للفساد) الاولى أن يقول رفع بالاراء لا بالادال اه شلبي وسبقه اليه الاتقاني
 أبو السعود لان الدفع بالدال قبل التحقق والشبوت والرفع بعده وهو المناسب هنا (قوله لقيامه بعد) أي في الحال
 (قوله ثم جدد الاجارة) أي واقيمت القيمة عليه كما يدل عليه كلامهم (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) أي اجر
 ما بعد الجود مع ضمان الدابة لولا ذلك بعد الجود اه شلبي (قوله وعند محمد يجب المسمى) أي كله لانه سلم من
 الاستعمال فسلط الضمان تبين (قوله قصر الثوب المجرد) ثم جاء به مقصورا وأقربه ولو الحية (قوله فان قبله فلا
 الاجر) لان العمل وقع لصاحب الثوب (قوله والا لا) لان العمل وقع للعامل لانه غاصب بالجود (قوله وكذا
 الصباغ) ان صبغه قبل الجود له الاجر وان بعد الجود قرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه قيمة ما زاد
 الصبغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمة ثوب أبيض ولو الحية (قوله والنساج) أي ان نسجه قبل الجود له الاجر وان
 بعده لا أجر له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطة فطبخها اه ولو الحية وبه يضح مافي كلام
 المؤلف والاشياء من الاجال (قوله اجارة المنفعة بالمنفعة الخ) هذه أعم من المسئلة السابقة في قوله أو ان يزرعها
 بزرارة أرض أخرى وقد علقت بماتين الاولى ما ذكره المؤلف وقد تقدم البحث فيه الثانية ما ذكره صاحب القنية
 أنه انما فسدت للاستغناء عن ذلك فان عنده من ذلك الجنس ملكا أي والاجارة انما تجوز بخلاف القياس
 للعاجلة ولا حاجة قال المصنف وجاز ان يعمل الحكم بعلم شئ (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) قد سلف أنه لا يجوز
 اجارة سكنى دار بسكنى حانوت على ما ذكره محمد في الاصل ويجوز على ما ذكره الخصاص (قوله لفساد العقد)
 الاولى أن يقول بحكم عقد فاسد ويكون الحارمة معلقا باستيفاء (قوله فان وقت لذلك وقتا) بان استأجر ليحتطب
 يوما الى الليل (قوله جاز) لان الاستئجار على المنفعة وهي تحصل بتسليم نفسه عمل أولا وقال في الولو الحية لان
 هذا أجبر وحد وشروط تحته بيان الوقت وقد وجد (قوله والا لا) أي والحطب للعامل (قوله وعين الحطب فسد)
 قال في الهندية ولو قال هذا الحطب فلا اجارة فاسدة والحطب للاستأجر عليه أجر مثله اه (قوله وبه يقتضى) أي بما
 ذكر من أنه اذا ذكر اليوم يكون للاستأجر ويصح العقد وهو الذي في الحاوى أما الذي في الصرفة فعدم الجواز
 ولو ذكر اليوم كما تفيد عبارة المنع (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب عليه اديانه لان النبي صلى الله عليه
 وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على علي وأفاد المصنف آخر
 الباب أن استئجار المرأة للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لا تنعقد ونقله عن المضمرات (قوله وللبيع جاز) حيث
 كان التدر معلوما لتتقن الجهالة (قوله فلا أجر) لان منفعة السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار في
 بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة منع عن الخاتمة (قوله قال قاضي
 خان) لعله في شرح الجامع الصغير أو از يادات له والافالذي في فتاواه هو ما تقدم عنها (قوله التتوي على صحته)
 لان سكناها معه لا يمنع التسليم والتخليه لانها تابعة للزوج في السكنى ولان اجارتها الدار من الزوج انعقدت صحيحة
 حتى لو لم تسكن معه يجب الاجر بلا شك بخلاف الاستئجار للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لانها لم تنعقد اه
 (قوله ان ذكر العمل والمدة) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية الواويع في أو اه شلبي (قوله والنهر) هو
 مجرى الماء (قوله لعدم البلوى) أي انه لا يصبغ استئجار الماء ليكون العقد يرد على استئلاك العين وحيلة الصحة
 أن يؤجر مجرى الماء مدة معلومة من المجرى مع الماء تبعالا لاجارة ما ذكر ويجرى الماء المحتاج اليه فيها هذا
 ما ظهر لي والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ضمان الاجير)

لما فرغ من ذكر أنواع الاجارة صحيحةا وفاسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب على
 عقد الاجارة فيحتاج الى بيانه اتقاني وأل في الاجير للجنس ليشمل نوعيه وان كان سبب الضمان فيه ما مختلفا

واقتصر على ذكر الضمان وان بين في الباب غيره لانه اهم وفي الجوى عن الجمل اجرت الرجل مؤاجرة اذا جعلت له على نعله اجرة وفي باب فاعل من جامع الغورى وديوان الادب والصادر والعين اجرة الدار واجرته الدار ايجارا
 اه فها صدوران لاجر ممدود الا انه في الاول على وزن فاعلات وفي الثانى على اكرمت (قوله فالاول) قال
 المصنف والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورى اه قلت انما قدمته اكثر منه او لكثرة الاتفاق به
 قال الجوى ولما كان له ان يعمل لا يشترط لكون المعتقد عليه عمله او اثره سمي مشتركا اه (قوله ونحوه) لا حاجة
 اليه مع الكاف (قوله كأن استأجره لى غنمه) نهر ابد رهم) قال في الهندية عن الذخيرة واذا جع بين العمل والمدة
 وذكر العمل أو لا نحو أن يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما سميته بد رهم شهر اربعينه فهو أجبره مشترك الا اذا صرح
 في آخر كلامه بما هو حكم أجبر الواحد بأن قال على أن لا ترضى غنم غبرى مع غنمى واذا ذكر المدة أو لا نحو
 أن يستأجر راعيا شهر اربعين له غنما سميته بد رهم يعتبر أجبره وحده بأول الكلام الا اذا نص في آخر كلامه بما هو
 حكم الاجبر المشترك فيقول وترضى غنم غبرى مع غنمى اه (قوله ولا ترضى غنم غبرى) الا فصح حذف حرف العلة
 للجازم (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) هذا النوع صريح في الاجبر المشترك وما ذكره حكمه وهو ظاهر لا يحتاج
 الى التنبيه عليه (قوله حتى يعمل) قال الامام الاسيبى في شرح الطحاوى والاجبر المشترك ما لم يفرغ من العمل
 لا يستحق الاجرة الا اذا عمل في بيت المستأجر فكل ما عمل استوجب له الاجرة بعد أن علم لذلك القدر في العمل اجرة
 اه مكي وانما كان استحقاق الاجر بالعمل لان الاجارة عقد معاوضة تقتضى المساواة بين العوضين فمال يسلّم
 المعتقد عليه للمستأجر وهو العمل لا يسلّم للاجبر العوض وهو الاجر اه منح (قوله وله خيار الرؤية الخ) أى
 للاجبر قال في المنع عن المجتبى شرط قصارا على أن يتصره ثوبا مريديهم ورضى به فلما رأى الثوب القصار قال
 لا أرضى فله ذلك وكذا الخطاط والاصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف المحل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية
 المحل وما لا فلا كرا استأجر لي كبل له هذه الحنطة أو يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال
 والاصل أن الاستتجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا بيع ما ليس عنده اه (قوله ولا يضمن
 ما هلك في يده) عند الامام سواء هلك بسبب يمكن التخرز عنه كالسرقة أو بما لا يمكن التخرز عنه كالخريق الغالب
 والغارة وهو مروى عن عمرو على وهو قول ابراهيم النخعي كما روى عنه ما مثل قولهما وفي الاتفاقى روى في شرح
 الكافى أن عليا كان يضمن الخطاط والقصار ومثل ذلك من الصنائع احتياط للناس أن يضيعوا من أموالهم وهذا
 كان من رأيه بد أن يرجع ذكره أول كتاب الاجارات اه وروى محمد في الآ ثار عن أبي حنيفة عن حماد عن
 ابراهيم أن شريحاً لم يضمن أجرا قط اه وكان حكم شريح بحضرة الصحابة والتابعين من غير تكبر فحل محل
 الاجماع اه وقال لا يضمن الا اذا هلك بأمر لا يمكن التخرز عنه وروى عن عمرو على رضى الله تعالى عنه ما قال
 في التبيين وبه وله ما ينشئ لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم اه وفي الحاشية والمحيط والتقى الفتوى
 على قوله اه فقد اختلف الاقواء ثم ان محل الخلاف اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل أو مال أو أعطاه
 معجف العمل له غلافاً وسفاهة عمل له جهازاً أو سكنياً لعمل له نصاً بافضاع المصنف أو السيف أو السكين
 فانه لا يضمن بالاجماع لانه لم يستأجره على ايقاع العمل في ذلك وانما استأجره على غيره اه وفي الحقيقة هذا مما
 هلك في يده لا به له وفي المحيط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة فان كانت فاسدة فلا ضمان بالاتفاق
 لان العين حينئذ تكون أمانة لكون المعتقد عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل أو بالسهم ودع عن شرح الجمع
 لابن مالك (قوله وان شرط عليه الضمان) قال في التبيين وان شرط الضمان على الاجبر المشترك في العقد فان شرط
 عليه فيما لا يمكن التخرز عنه لا يجوز بالاجماع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما ففسدت وان شرط
 عليه فيما يمكن الاحتراز عنه فعلى الخلاف فعندهما يجوز لانه يقتضيه العقد وعنده تفسد لان العقد لا يقتضيه
 اه مختصراً (قوله خلافاً لما في الاشياء) أى من أنه ان شرط ضمانه ضمن اجماعاً اه حلي وهو منقول عن الخلاصة
 قال النقيب أبو الليث الشرط وعدمه سواء لانه أمين واشترط الضمان على الامين باطل وبه يفتى اه وفي البرازية
 والتموى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء (قوله وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة) قال الجوى
 وفي الظهيرية لا اختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم أى في ضمان الاجبر المشترك أى وعدم ضمانه اختار
 المتأخرون الصلح على نصف القيمة اه موضحاً قال البرازى وبعضهم أفتى بالصلح جبراً عملاً بالقولين ومعناه عمل

(الاجراء على ضميرين مشتركين وخصائص فالأول
 من يعمل لا الواحد) كالخطاط ونحوه
 (أو يعمل له عملاً غير مؤقت) كأن استأجر
 للخطاط في بيته غير مقيد بمدة كان أجبراً
 مشتركاً وان لم يعمل لغيره (أو مؤقتاً لا
 تخصص) كأن استأجره لى غنمه شهر
 بد رهم كان مشتركاً الا ان يقول ولا ترضى غنم
 غبرى ويستضع وفي جواهر الفتاوى استأجر
 حاشيكاً لبيع ثوبانم أجر الحاشيك نفسه من
 آخر البيع مع كلاً العقدين لان المعتقد عليه
 العمل لا المنفعة (ولا يستحق) المشترك (الاجر
 حتى يعمل كالتقصار ونحوه) كقتال وحال
 وملاح ودلال وله خيار الرؤية في كل عمل
 يختلف باختلاف المحل المجتبى (ولا) يضمن
 ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان (لان
 شرط الضمان في الامانة باطل كما اودع (وبه
 يفتى) كما في عمارة المعابر وبه جزم اصحاب
 المتون فكان هو المذهب خلافاً في الاشياء
 وأفتى الآخرون بالصلح على نصف القيمة

في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف اه مكي (قوله وقيل ان الاجبر مصلها) هو قنوى القاضى
 الامام جلال الدين الرهدون (نخ) قوله وهل يجبر عليه (أى على الصلح) قوله حر في تنوير البصائر نعم) عبارته
 وبعضهم أفتى بالصلح عملاً بالقرآن ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف فان قلت
 كيف يصح الصلح جبراً قلت الاجارة عقد يجرى فيها الجبر بقاءً لا ترى أن من استأجر دابة أو سفينة مدة معلومة
 وانقضت مدتها في وسط البحر أو البرية تنبى الاجارة بالجبر ولا يجرى الجبر في ابتداءها وهذه الحالة البقاء
 فيجربى فيها الجبر اه وما في المنع بقيد أن القول بالجبر مهجور رجوع عنه فائده عبارته هو الشيخ الامام ظهير الدين
 أفتى بقول أبي حنيفة قال صاحب العدة نقلت له يوماً من قال منهم بالصلح هل يجب اجبار الخصم لو امتنع
 قال كنت أفتى بالصلح بالجبر في الابتداء فرجعت لهذا اه وفي حاشية المكي أئمة سمرقند أفتوا بجواز الصلح بالاجبر
 اه (قوله تنبى الاجارة بالجبر) بيان لوجه الشبه الذى تضمنه الركاف (قوله ويضمن ما هلك بعمله) لان التلف حصل
 بعمل غير مأذون فيه فيكون مضموناً لان الداخل تحت الاذن هو الداخل تحت العقد وهو العمل المصلح
 والاذن ثبت في ضمن العقد على التسليم لان مطلق عقد المعاوضة يقتضى سلامة المعقود عليه عن العيوب فاذا
 تلف كان التلف حاصلًا على التسليم بما ذون فيه فصار كما اذا وصف له نوعاً من الدق فأنى يشوع آخر أفاده الزبائى
 وعمل اجبره كعهلة قال العلامة السيوطى في شرح الكافى واذا دق أجبر القصار ثوباً بخرقه فضمنه على الاستاذ
 دون الاجبر لان التلف لثبته الى الاستاذ فكان الضمان عليه اه شلى وفي التبيين لانه أجبر الواحد عند استاذ
 وأجبر الواحد لا يجب عليه ضمان ويجب على الاستاذ ما أفسده التلبذ بعمله لان الاستاذ أجبر مشترك دون
 التلبذ اه بخروفه (قوله من دقه) أى الخاس به أو بتلبذه أهالوا سعة ان ثوب برب الثوب في دقه فتخزق ولا يدري أنه
 من أى دق فعلى قول الامام ينبغي أن لا يجب الضمان لانه أمانة عنده وليس يضمن عليه فلا يجب الضمان بالثب
 وروى عن الثاقب أن القصار يضمن نصف نقصان كالقصار اذا أراد المالك أخذ ثوبه منه فمك به لاستيفاء
 الاجر بخذه صاحب قنوى كان عليه نصف الخرق اه حوى لمخصا عن الظهيرية قال في التبيين ثم صاحب
 الثوب مختار ان شاء ضمه غير معمول ولم يعطه الاجر وان شاء ضمنه مع مولا وأعطاه الاجر اه وفي حاشية المتن
 وان حل أجبر القصار ثوب القصار باذن الاستاذ فقط على ثوب آخر فأفسده ان سقط على ثوب القصار يضمن
 الاستاذ وان سقط على غير ثوب يضمن الاجبر واذا سقط من يد المودع شئ على ودبعته فافسدها يضمن نقله
 أبو السعود (قوله وزلى الحال) زلق من باب طرب أبو السعود عن المصباح والذى في نسخ الكنز الجمل بالجبر
 ومثله انكسر الطرف من انقطاع الحبل الذى يشد به الحبل كفى الكنز (قوله وغرق السفينة من مده) قيد بالمد
 لانم الوغرت من ربح أو موج أو شئ وقع عليها أو صدم جبل فهلك ما فيها الا يضمن في قول الامام رضى الله تعالى
 عنه قلت ويجب على صاحب النعام أى مثلاً من الاجر بقدر ما سارت السفينة قبل الغرق لانه قطع مسافة من
 المدة التى عقد عليها الاجارة وتعذر اضى فيها لاجل الغرق فيجب من الاجر بحسبه وفروع المذهب تشهد لذلك
 اه سرى الدين عن الهبى وهذا انما يظهر اذا كان صاحب المتاع معه والا فلا يوجد تسليم وقد سبق أنه لا يجب
 الاجر للاجبر المشترك الا بالتسليم فتأمل وفي حاشية أبي السعود عن جامع الفصولين لو دخلها الماء فأفسد المتاع
 فلو يضمن عندها ولو بلا فعله ضمن عندهما لا عنده لو أمكن التحرز والا لا يضمن بالاتفاق اه (قوله ونحوه)
 كالبزاع والنصاد (قوله والفرق في الدرر) حامله أنه بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمله من الدق بالاجتهاد
 ما يمكن تقييده بالسلامة منه بخلاف النصاد ونحوه فانه ينبى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه
 ولا ما يتحمله من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فقط اعتباره اه حلى (قوله على خلاف ما يجنبه صدر
 الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف بعمله عملاً جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتى في الجمل
 اتى حلى (قوله لكن قوى القهسته) أى قول صدر الشريعة (حيث قال بل يضمن بعمله ما هلك من حيوان
 وغيره عملاً غير مأذون فيه كالدق المخزق للثوب كفى المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا افسر المصنف
 رحمه الله تعالى العمل به فن الباطل ما ظن أنه بطل تنصير المصنف على الكافى أن قوة الثوب ورقته مثلاً يعرف
 بالاجتهاد فامكن التقييد بالمصلح اه حلى (قوله فتنبه) أشار به الى أن المسئلة ذات خلاف وما فى القهسته انى عن
 المحيط وغيره أرفق وألين بالحقيقة السمحة (قوله اذ لم يجاوز المعتاد) ولم يعتمد الفساد شريطة لانية عن الحاشية

وقيل ان الاجبر مصلها لا يضمن وان بخلافه
 يضمن وان مستورا لحال يوم الصلح عمداً
 قلت وهل يجبر عليه حر في تنوير البصائر نعم
 قلت وهل يجبر عليه حر في تنوير البصائر نعم
 كمن عت مدته في وسط البحر أو البرية تنبى الاجارة
 بالجب (ويضمن ما هلك بعمله كخزق الثوب
 من دقه وزلق الحال وغرق السفينة) من
 مده جاوز المعتاد أم لا بخلاف الجمل ونحو
 كما يأتى عمداً والفرق في الدرر وعبرها على
 خلاف ما يجنبه صدر الشريعة فتأمل لكن
 قوى القهسته انى قول صدر الشريعة فتنبه
 وفي المسئلة اذ لم يكن وب المتاع أو وكيله
 في السفينة فان كان لا يضمن اذ لم يجاوز
 المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه

وكان بأمر يمكن التحرز عنه أفاده المبكى (قوله وفيه اجل) هي نظير ما في المنية لان محل العمل غير مسلم اليه (قوله قلت وقد من الخ) لم يظهر لي وجه مناسبة ذكر هذا الفرع هنا ثم ذكره الزبلي في هذا الباب لمناسبة وعمله بأن الحفظ واجب عليه مقصودا (قوله ولا يضمن به بنى آدم) أي ديتهم مكي عن المعدن (قوله مطلقا) صغيرا أو كبيرا على الصحيح كافي التبيين وقيل عدم الضمان اذا كان كبيرا يستعمل على الدابة ويركب وحده والافه و كالمناجى اه مكي (قوله أو سقط) ضميره يرجع الى من المفسر لى بنى آدم من غير نظر الى صلته (قوله لان الآدمي لا يضمن بالعقد) قال في الجوهره لانه لو ضمنهم لكان موجب ضمانه على العاقلة والعاقلة لا تضمن بالاقرار وعقد الاجارة قول ولا بنى آدم في بدأنفسهم اه مكي والتعليل الثاني لا يناسب القول الصحيح من عدم الفرق بين الكبير والصغير (قوله لانه فيه) هذا ظاهر في الكبير أي ولا ذن ولي الصغير فيه (قوله وان انكسرت في الطريق) الذن بفتح الدال قال في المصباح هو كالحب الاله أطول منه وأوسع رأسا وجهه ذنان كسهم وسهام اه جوى ولا فرق في هذا الحكم بين كون صاحبه معه أو لا وبالأول صرح في البرازية أبو السعود وسواء كان على ظهره أو دابة كافي مسكين وقيد بقوله في الطريق لانه لو انكسر بعد ما انتهى بالحل الى المكان المشروط فلا ضمان عليه وله اجر اه معدن عن المبسوط والقوائد الظهيرية وعمله في العمادية بأنه لما انتهى الى المكان المشروط لم يبق الحل مضمونا عليه لوجوب جميع الاجر له فصار الحل مسلما الى صاحبه والمتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا ومثله في جامع الفصولين غير أنه ينتقل عن الذخيرة أن هذا قول محمد آخر أم على قوله انه قول وهو قول أبي يوسف فان الحال يضمن ولو انتهى الى المقصد اه مكي (المخصص) قوله ضمن الحال الخ لانه لما انكسر في الطريق والحجر شئ واحد حكما كالحل المستحق بالعقد ما ينتفع به وهو أن يجعله محمولا الى موضع عينه ظهر أنه وقع تعديا بتداه وفي الحقيقة ابتداء وسليم وانما صار تعديا عن الكسر فان مال الى الوجود الحكمي فلا أجر له لانه ما استوفى من عمله شيئا أصلا وان مال الى الوجه الحقيقي فلا اجر بقدر ما استوفى والاجر والضمان لم يجتمع في حالة واحدة لانه اذا ضمنه في مكان انكسر فقد جعل المنافع أمانة عنده من حيث انه حل الى موضع الكسر فوجب الاجر في حال الامانة وانما صار مضمونا في حالة الكسر وهذه حالة أخرى شلي لمخصص الكفاكي (قوله بضمنه) بان زاحم الناس كافي الشاي وغيره (قوله بأن زاحم الناس) أو أمابه حجر جوى لان ذلك بمنزلة الحرق والغرق الغالبين شلي عن شرح الطحاوي (قوله خلافا لهما) فقالا لا يوجب الضمان في موضع الكسر وبعطيه أجرة ويجوز لأن العين مضمونة على الاجير المشرك عند هما اه زبلي (قوله ولا ضمان على جحام الخ) لانه التزم بالعقد فصار واجبا عليه والفعل الواجب لا يجامعه الضمان كما اذا أخذ الثاني أو عزروا من المضروب بذلك اه والاولى زيادة ونحوهم اه مكي (قوله فلو قطع الختان الخ عليه لان الختان ليس واحدا من هؤلاء الثلاثة فليتأمل) قوله وبزغ البرغ خاص بابها ثم مكي عن اسمعق قدر قوله وفصاد) خاص بالآدمي مكي عن السمرة قدي وفي شرح الحوى الخ ممانعة حاجم من حجمة وبأية قتل واسم الصناعة حجمة بالكسر والبراغ من البرغ وهو الشو والنصاد ممانعة فاصد رفصه من باب ضرب اه (قوله لم يجاوزا موضع المعتاد) أي لم يتعداه في الجحم والبرغ والنصد كافي شرح مسكين اه مكي (قوله ضمن الزيادة كلها) لم يبين طريق الضمان وعمله في البراغ أن تقوم الدابة وبها البرغ ممانعة المأذون فيه وتقوم وبها قدر اجراحة الزائد ومثله النصد والحجامة في الغلام وما في الخرفان كانت في الرأس يجري فيها حكم للشجاج وان كان حرا اعتبر عبدا بالكيفية المتقدمة ان كان ذلك في غير الشجاج ويعتبر ذلك من لديه ويجوز رد ذلك (قوله وهي عضو كامل كاللسان) قال في المنع فان قبل هذا انحازا لجميع مسائل الديار فانه كلما ازداد أثر جنسية اتقص ضمانه أجيب بأن محمدا قال في النوادر انه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهو عضو متصو ولا ثانی له في النفس فبما تبدل بدل النفس كافي قطع الا ان وأما ذامات فقد حصل تلف النفس بفعل الخ وقال الرازي هدامس أعجب المائل حيث وجب الاكثر بالبره والاقول بالهلاك (قوله لحصول تلف النفس) أعاده وان قدمه قريسا لما فيه من ايضاح الفعل المأذون فيه وغيره (قوله لا يصبغ) حتى لو هلك لا ضمان عليهم منخ (قوله قال له غلام) أي ستر (قوله على عاقلة النصد) مرتبط بالصورتين كافي المنع وذلك لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر اذنه للعبع عليهم في الاقوال اه حابي (قوله لانه خطأ) أي من القتل خطأ اذ لم يعتمد قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله بالمحدد

وفيه اجل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقتها الكاري فغمرت وفسد المتاع لا يضمن اجبا عاقلة وقد تضمنت من الاشياء معزيا للزبل هي أن الوديعه بأجر مضمونة فلا يحفظ (ولا يضمن به بنى آدم مطلقا من غرق في السفينة أو وسقط عن الدابة وان كان يسوقه أو قوده) لان الآدمي لا يضمن بالعقد بل بالجنسية ولا جنسية لانه فيه (وان انكسرت في الطريق) ان شاء المالك (ضمن الحال قيمة في مكان حله ولا أجر أو في موضع الكسر وأجره بحسابه) وهذا لو انكسر بضمنه والا بأن زاحم الناس فانكسر فلا ضمان خلافا لهما (ولا ضمان على جحام وبزغ) أي بيطار (وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن الزيادة كلها اذ لم يهلك) المجني عليه (وان هلك ضمن نصف دية النفس) لتأهبا بما دون فيه وغيره (فألو قطع الختان الخ) لانه لما برئ كان عليه تجب عليه دية كاملة (ولا ضمان على جحام الخ) لانه التزم بالعقد ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان (وان مات فالواجب عليه نصفها) لحصول تلف النفس بفعلين أحدهما مأذون فيه وهو قطع الجلدة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الجحام ونحوه العمل على وجه لا يبرئ لا يصبغ لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها مثل صاحب المحيط عن فصاد قال له غلام ثوب عبد افصدني فصدته فصدت معتادا فماتت بيه قال يجب دية المخر وقيمة العبد على عاقلة النصد لانه خطأ وسقط عن فصاد ثأما وتركه حتى مات من السبلان قال يجب القصاص

(قوله وهو الاجير الخاص) انما ذكر ذلك هنا وفي المشترك قال فالاول اقرب الاول من التقسيم دون هذا أفاده
الحاجي (قوله ويسمى أجير واحد) قال في المغرب أجير الواحد على الاضافة خلاف الاجير المشترك فيه من الواحد
بمعنى الواحد ومعناه أجير المستأجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حُرِّلَ الخاء يصح لانه يقال رجل واحد
بفتحين أى منفرد اه وقيل الواحد مصدر بمعنى التوحيد والمعنى عامل التوحيد والاضافة لادنى ملابسة أى
المتموحد في العمل (قوله وهو من يعمل لواحد) قال الحموي في شرحه وعرفه بعض المتأخرين بأنه من يعمل لواحد
أو ما في حكمه من علام وقتا بالتحصيل اه وانما قال أو ما في حكمه لئلا يراد عليه ما لو استأجر اثنان أو ثلاثة عبدا
لخدمتهم مدة أو لري غنمهم فان الظاهر أنه أجير خاص بل صرح به في البرازية فانه قال وأجير الواحد قد يكون
رجلين بأن استأجر رجلين أو ثلاثة أو ما في حكمه من المسمى انهم اذا استأجروا واحدا أو أزيد لري غنمهم مشتركة
أو مجموعة بعقد واحد على أن لا يعمل لغيرهم كان خاصا وان - وزواله عنه لغيرهم فمشتريه والله تعالى أعلم اه ملخصا
وفي القهستاني والاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه الى مستأجره واحدا أو أكثر فلو استأجر رجلان
أو ثلاثة رجال لري غنمهم أو لهم خاصة كان أجيرا خاصا كما في المحيط وغيره (قوله علام وقتا) خرج من يعمل
لواحد فقط من غير توقيت بالتخطيط اذا عمل لواحد ولم يذكر المدة اه حاجي (قوله بالتحصيل) خرج من يعمل لواحد
فقط علام وقتا من غير تحصيل كالأجر اذا عمل لواحد فقط علام وقتا من غير أن يشترط عليه عدم العمل
لغيره اه حاجي وفيه أنه اذا استؤجر شهر لري الغنم كان خاصا وان لم يذكر التحصيل فعمل المراد بالتحصيل أن
لا يترك عمله وما سواه ذكر التحصيل أو أنه ليدان الخاص بصير مشروطا بذكر التمام كما يأتي في عبارة الدرر (قوله
لخدمة) أى لخدمة المستأجر وزوجه وأولاده ووظيفة الخدمة المعتادة من السحر الى أن تنام الناس بعد
العشاء الأخيرة وأكله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كعلف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال
الفتية في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر حموي عن الظهيرية والحاشية وتقدم ما فيه (قوله بأجر مسمى)
متعلق بقوله استؤجر وهذا بيان لعقد الاجارة للعبد فانه اذا لم يسم الاجر كان فاسدا (قوله بتسليم نفسه)
فيستحق الاجر بذلك اه ولم يعمل اه زباني الا اذا أجب العمل ولو حكا كرض أو مطر فلا أجر له اه در منق
(قوله وتحققه في الدرر) نفسها اعلم ان الاجير لخدمة أو لري الغنم انما يكون أجيرا خاصا اذا شرط عليه أن لا يخدم
غيره أو لا يري غيره أو ذكر المدة ولا تخوان يستأجر راعيا شهر لري له غنما مسماة بأجر معلوم فانه أجير خاص
بأول الكلام أقول - برهانه أنه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعه للمدة استأجر في تلك المدة فيستحق أن تكون
لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لري الغنم يحتمل أن يكون لا يباع العقد على العمل فيصير أجيرا مشتركا لانه
من يقع عقده على العمل وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة
لا تفصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بأن يقول استأجرتك شهر لخدمة أو لري الغنم فلا يغير حكم الاول
بالاحتمال فيبقى أجير واحد ما لم ينص على خلافه بأن يقول على أن تري غنم غيري مع غني وهذا ظاهرا وآخر
المدة بأن استأجره لري غنما مسماة بأجر معلوم شهر الخ فيثبت يكون أجيرا مشتركا بأول الكلام لا يباع العقد
على العمل في أوله وقوله شهر في آخر الكلام يحتمل أن يكون لا يباع العقد على المدة فيصير أجير واحد ويحتمل أن
يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه اه حاجي وتعتب
الشربة لاني تصويره الاجير الخاص فيما اذا ذكرت المدة أو لا بصورة أن يستأجر راعيا شهر لري له غنما مسماة
بأجر معلوم فقال ان العقد اذا وقع على هذا الترتيب كان فاسدا وهي مسئلة الخيازة السابقة (قوله وبه صرح في
العمادية) وهو الموافق لما مر عن الزبلي وللمتون فهو مقدم على تقييد الجوهره بقولها مادام يري منها شيئا
أفاده الحاجي (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) لأن العين أمانة في يده أمانة الامام فظاهرا وأما عند صاحبيه فلأن
تفويضها للاجير المشترك انما هو استحسان اصابته أموال الناس حتى لا يتضرر الاجير في حفظها ولا يتقبل
الامانة قدر على حفظه والاجير الخاص يعمل للمدة استأجر في موضعه ولا يتقبل علام من غيره فتشال فيه بالقياس اه
(قوله أو بعمله) كالتفاسد في الطبخ والخبز والتخريق في الغسل ونحو ذلك اه شلبي لأن الاجير لما سلم نفسه للمدة استأجر
صار عمله منقول الى المستأجر وصار كانه فعله بنفسه اه وهذا اذا كان العمل معتادا أو مألوسا فشدق أعينها
أو كسر رجلها من ان اذا ضرب لم يدخل في عقده على الرعي وهو يتحقق بدونه كصياح وصفح اذ الغنم في العادة

(والثاني وهو) الاجير (الخاص) ويسمى
أجيرا واحدا (وهو من يعمل لواحد علام وقتا
للتحصيل ويستحق الاجر بتسليم نفسه
في المدة وان لم يعمل كان استؤجر شهرا
لخدمة أو شهرا لري الغنم) المسمى بأجر
مسمى بخلاف ما لو استأجره
لري شهرين أو لري شهرين لري غنم فبكون خاصا
أن لا يخدم غيره ولا يري غيره فبكون خاصا
وتحققه في الدرر وليس للخاص أن يعمل
لغيره ولو عمل انتص من أجره بقدر ما عمل
فتاوى النوازل (وان هلك في المدة نصف
الغنم أو أكثر) من نفسه (قوله الاجرة كماله)
مادام يري منها شيئا مادام يري منها شيئا
تسليم نفسه جوهره وظاهر العمل بقاء
الاجرة وهلك كلها وبه صرح في العمادية
(ولا يضمن ما هلك في يده أو بعمله) كخريق
التوب من دمه اذا اتهمه الناس فينبغي

تساق ذلك ولا يضمن لو ملك شيء في سقي أو رعى ولو ذبحها الراعي أو الأجنبي ضمن لوربى حيايتها
أو كان أمرها مشكوكا ولا يضمن لو يئمن موتها إذا لم ير الرعى أمر بالاحتفاظ والحفظ المأمكن حال تيقن الموت الذي
فيصير مأثورا به والأذن للأجنبي موجود دلالة في هذه الحالة وهذا هو الصحيح ومثل الغنم البعير فلا يذبح الجار
والبغل إذا لم يصلح لجهه ما ولا الفرس عنده إذا الصحيح عنده كراهة التحريم ولو قال الراعي ذبحتها المرثها أو أنكروه
ربها صدق ربه إذا قرب بسبب الضمان ولو شرط على الراعي أن يأخذ بسمته ما لم يصب هذا الشرط ومصدق
الراعي في الهلاك وإن لم يأخذ بسمته سوى مخلصا عن جامع النصولين وإن مات شيء من الغنم أو أكله الذئب
لم يضمن والقول قوله في ذلك مع عينه لأنه أمين مكى عن الجوهرية (قوله تالمودع) أى إذا تعمد الفساد فإنه يضمن
(قوله لكونها أجبر وحده) قال أبو السعود الحاصل أن المسائل التي في الظاهر تعارضت فيها ما يدل على أنها في معنى أجبر
الوحد كقولهم بعدم الضمان في هذه المسائل أعنى ما ذكر في المصنف ومنها ما يدل على أنها في معنى المشترك
كقولهم أنها تستحق الجبر على الفريقين إذا آجرت نفسها لها ما قال الاتقاني والصحيح أنه إن دفع الولد إليها الترضع
فهي أجبر مشترك وإن حملها إلى منزله فهي أجبر وحده (قوله وكذا لا ضمان على حارس السوق وحافظ
الطمان) فإنه ما من الأجبر الخاص على ما ذكره الفقيه أبو جعفر ونقل عن صاحب المحیط أنه أجبر مشترك في
الذخيرة الفتوى على الأول سوى عن البرجندى (قوله بالترديد في العمل) لأنه سمي نوعين معلومين من العمل
وسمى أكل منهم ما بدلا عما لو ما فحيز كما إذا خيره في البيع بين عبدتين (قوله في الأول) قال في البرهان
لأن العقد المضاف إلى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الأجبر حيزا في اليوم والمضاف
إلى اليوم يثبت في الغد لأنه لم يتص في اليوم لما صار ذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت فيجتمع في الغد تسميتان
درهم ونصف درهم فيكون الأجبر حيزا ولا جهالة مانعة من التسميم والتسلم وهي تمنع جواز العقد (قوله مكى وهذا
مذهب الإمام وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر الشرطان فاسدان وقد بين الدليل للجميع صاحب
التيبين ونقل المصنف في شرحه (قوله لم يشرحه) قد يشرحه بأن يشرحه ونقل عبارته الحلبي
(قوله ويستتبع) أى بقوله الاتقاني فيجب بحياطة في الأول الخ (قوله قال شيخنا) لا حاجة إلى هذا بعد ما وعد
بإيضاحه (قوله وكذا الوخير بين ثلاثة) أى من هذه المسائل كلها (قوله ولو بين أربعة لم يجز كافي في البيع)
لأنه فاع الحاجة بثلاث غير أنه لا يشترط اشتراط الخيار هنا وفي البيع روايتان (قوله وفي الغد أجبر المثل
لا يزداد على درهم) أى ولا ينقص عن نصف درهم لأن التسمية الأولى باقية في الغد فتعبر بمنع الزيادة وتعبر الثانية
بمنع النقصان وهذا ما في الجامع الصغير وهو ظاهر الرواية كافي في سري الدين وذكر الزيلعي أنه لا يزداد على نصف
درهم في الصحيح لأنه هو المسمى فيه وقدمه في الذكر على ما في الجامع (قوله لا يزداد على نصف درهم) عند الإمام
لأنه لم يرض بتأخيرها إلى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى أن لا يرضى إلى ما بعد الغد أى بأكثر من نصف درهم
والصحيح على قواهما أنه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه (قوله وفيه خلافة) (قوله وفيه خلافة) وخلاف زفر
كسلف (قوله تنورا) بفتح التاء وثالث الذنن المنصومة (قوله أو كانوا) هو المناسب لذكر الاحتراق أفاده الحلبي
(قوله لا ضمان عليه) لأن هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى إلى النقصان (قوله في
وضعه) بأن ترك الاحتياط في الوضع (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم)
خارج الكافون ففرق بعض البيوت (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم)
الدرر كاله نصف سالمة من الركاكة حيث قال صاحب الأولى الآن يصنع ما لا يضمنه الناس من ترك الاحتياط
في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثلها في التنور والكافون (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم)
لا يجده (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم) (قوله لا يزداد على درهم)
(قوله كذا راع نذ الخ) قال في المنع ولو نذت بشرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها ففي سعة من ذلك ولا ضمان
عليه فيما تناف بالاجماع إن كان الراعي خاصا وإن كان مشتركا فكذلك عند الإمام وعندهما يضمن وإنما لا يضمن
عنده وإن ترك الحفظ فيما نذت لأن الأمين إنما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بغير عذر ما إذا ترك له ذر فانه لا يضمن كما
لو دفع الوديعه إلى أجنبي حالة الحر يقف فانه لا يضمن ولو ترك الحفظ لأنه ترك بعذر وإنما ترك الحفظ بعذر كما لا يضيع
الباق وعندهما يضمن لأنه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ

تالمودع ثم فزع على هذا الأسس قوله
(قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
أو سرق ما عليه (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
وحد وكذا لا ضمان على حارس السوق
وحافظ الطمان (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
في العمل (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
أو روميا فبدرهمين (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
يحط المصنف ملحوظا ولم يشرحه ويستتبع قال
شيخنا الرملي ومعناه يجوز في اليوم الأول
دون الثاني كان خطه اليوم فبدرهم أو غدا
فمنصفه (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
أو هذه فبدرهمين (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
عطا فبدرهم أو وحداد فبدرهمين
(قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
أول البصرة فبدرهمين (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
شعب فبدرهم أو فبدرهمين وكذا الوخير
بين ثلاثة (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
ويجب أجبر ما وجد في خبير الزمان فيجب
بحياطة في الأزل ما سمي وفي الغد أجبر المثل
لا يزداد على درهم ولو خطه بعد غدا لا يزداد على
نصف درهم وفيه خلافة (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
تنورا أو كانوا (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
المستأجر أو احترق بعض بيوت الجيران
أو الدار لا ضمان عليه (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
رب الدار أم لا (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثلها في التنور
والكافون (قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
إن علم أنه لا يجزى بعد الطلب لا يضمن كذا راع
نذ من قطيعه شاة إلا أن على الباقى الهلاك
(قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله لا ضمان عليه)
كذلك في الوديعه حال التعريق وقال إن
الراعي مشترك

لا ضمان عليه فيه. نذرت اذ لم يجد من يبعثه لخدمته او يبعثه لخدمته او يبعثه لخدمته او يبعثه لخدمته
على اتباع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن اهو في جواهر الفتاوى
بنار ترك البقر مع صبي ليحفظها فلهكت بقره وقت السقي باقفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن لانه ماضيع
وان لم يكن له قدرة الحفظ ضمن لانه تركها بالحفظ اه بتصرف (قوله يوم الخطا) لانه يوم الاستهلاك (قوله
فلا ضمان) لانه عمالا يمكنه مراعاته (قوله ولا يفر بعبد الخ) قال في البرازية استأجر عبد الخدمه ليس له أن
يسافر به بل يخدمه في المصروفه فيمادون السفر لان خدمة السفر أشق فلا تدخل بلا نص ويخدمه نهارا
والى العشاء ويخدمه وضيافته وامرأته ويكلف أنواع الخدمة المباحة وليس له أن يضربه اه مكى فقد عات أن
المراد السفر الشرعى وقد توقف في ذلك سرى الدين وفي القهستاني وفيه مرض الى أنه يخرج به الى القرى وأمنية
البلد (قوله لمشقة) أى لمشقة السفر أى الخدمة فيه على خدمة الحضر ولأن مؤنة الرذ على المولى ويلحقه ضرر
بذلك فلا يمكنه الا باذنه اه تبين (قوله الا بشرط) أى يرضى به بعده مكى عن العهران (قوله لان الشرط أملاك)
أى أشد ما كاد دخل في الاتباع وهو فعل تفضل من المبنى للفاعل أو المفعول أى أشد ما كاد أو مملوكة بالنظر
لمن اشترط ولمن اشترط عليه (قوله عليك) متعلق بمحذوف حال من الضمير فى أملاك (قوله أم لك) فيه الجنس
التام اللغظى (قوله وكذا الوعر بالسفر) الذى في التبيين الا أن يشترط ذلك أو يكون وقت الاجارة متهيئاً للسفر
وعرف بذلك لان الشرط ملزم والمعروف كالشروط (قوله بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على
خدمته اه سرى الدين (قوله مطلقا) سواء شرط السفر به أم لا منع (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) أى في
حالة واحدة فلو أوجبنا الاجر عند السلامة وأوجبنا الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع حالة واحدة وهى
حالة السفر (قوله من عبداً صبي) أى آجر أنفسهما (قوله أجزا) الاجر الواجب هنا أجر المثل كمالى النهاية وفى
شرح العيني وعليه أجر المثل حوى (قوله اعودها بعد الفراغ صحيحة) قال في التبيين وهذا لان العبد محجور عن
تصرف بغير المولى لا عن تصرف ببيع المولى ألا ترى أنه يجوز قبول الهدية بغير إذن المولى لكونه نفعا فى حق
المولى وجواز الاجارة بعد ما سلم من العمل فمحض نفعا فى حق المولى لانها اذا جازت يحصل للمولى الاجر بغير
ضرر ولولم تجز ضاعت منافع العبد عليه مجازا فحينئذ القول بالجواز اذا جازت الاجارة صح قبض العبد الاجرة
لانه العاقد وقبض البذل الى العاقد حتى صح قبضه لا يكون المستأجر أن يرد منه اه وذكره مثله فى الصبي
وهذا التعليل يقتضى لزوم المسعى وفى حاشية الشايعى عن الكاكي لو كان الصبي من العمل فعلى عاقلة المستأجر
الدية وعليه الاجر فيما قبل الهلاك بخلاف العبد المحجور اذا هلك من العمل يجب عليه قيمته ولا أجر عليه اه
لانه اذا ضمن صار مالكاً من وقت الاستعمال فيصير مستوفيا منفعة عبد نفسه فلا يجب عليه الاجراء زيلعى
(قوله استحسانا) والقياس ان يكون له أخذه لان غنة المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لانه
بالاستعمال صار غاصبا اه حلي (قوله ولا يضمن غاصب الخ) صورته اذا غصب رجل عبداً فآجر العبد نفسه
فأخذ الغاصب الاجرة من يد العبد فأكلها الا ضمان عليه زيلعى (قوله لعدم تقومه عند أى حنفية) وذلك
لان الضمان يجب بالانلاف مال محرز مقوم وهذا ليس بمحرز لان الغاصب ليس بشايع عنه والعبد ليس فى يد
نفسه بل هو فى يد الغاصب فما فى يده يكون فى يد الغاصب أيضا تبعاً لنفسه فلا يتصور أن يكون محرزاً بمجرد
اذهول لا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يحزر ما فى يده عنه وما لم يقع فى يد المولى حقيقة أوحكاماً بالاستمارة
لا يكون معصوماً ولا غاصباً لانه أنف مال الغير بغير إذنه من غير تأويل وتسامح فى التبيين (قوله كما يشتر
اتفاقا) أى عندنا وعند الأئمة الثلاثة يرجع المالك على الغاصب بأجر المثل كالأجر العبد نفسه اه شليعى
الكاكى (قوله لو آجر نفسه) لما شتره للعقد والقبض نفع محض فيخرج المستأجر عن عهدة الاجر بادائه اليه
جوى (قوله لانه العاقد) أى المولى كذا تهيده عبارة العناية فليس عليه لقوله وجاز للعبد قبضه لو آجر نفسه
وان كان صالحاً لها وانظر ما لو آجره الغاصب هل يملك العبد القبض وفاد التعليل أنه لا يجوز قبضه (قوله
أخذها) قال السمرقندى سواء آجر العبد نفسه أو آجره الغاصب اه مكى (قوله كسر وق بعد القطع) قال الزيلعى
كما فى المسروق بعد القطع فانه لم يبق متقوقاً حتى لا يضمن بالانلاف ويبنى المالك فيه حتى يأخذه المالك اه (قوله
صح على الترتيب المذكور) والمذكور أن لا يصرف الى ما يلى العقد تحجز بالجواز كما اذا قال استأجرت منك هذا

ولو خطا الغنم ان أمكنه التمييز لا يضمن
والقول له فى تعيين الدواب اسم الغنم وان لم
يمكنه ضمن قيمتها يوم الخطا والقول له فى قدر
القيمة عمادية وليس للراعى أن ينزى على شئ
منها بلا إذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان
نزى بلا فعله فلا ضمان جوهره (ولا يسافر
بعبد استأجره للخدمة) لمشقة (الابشرط)
لان الشرط أملاك عليك أم لك وكذا الوعر
بالسفر لان المعروف كالمشروط (بخلاف
العبد الموصى بخدمته) فان له أن يسافر به
مطلقا لان مؤنته عليه (ولو سافر) المستأجر
(به) فهلك (ضمن) قيمته لانه غاصب (ولا أجر
عليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان
وعند الشافعى له أجر المثل (ولا يسترد
مستأجر من عبد) أوصى محجور (أجر ادفعه
اليه لاجل عمله) اعودها بعد الفراغ صحيحة
استحسانا (ولا يضمن غاصب عبد ما أكل
الغاصب من أجره) الذى آجر العبد نفسه به
لعدم تقومه عند أى حنفية (كما) لا يضمن
اتفاقا (لو آجره الغاصب) لان الاجر له
لالمالكه (وجاز للعبد قبضها) لو آجر نفسه
لا لو آجره المولى الا بوكالة لانه العاقد عناية
(ولو وجدها مولاه) فائمة (فى يده أخذها)
لبقاء ملكه كسر وق بعد القطع (استأجر عبداً
شهرين شهرين بأربعة وشهرين بخمسة صح على
الترتيب المذكور حتى لو عمل فى الاول فقط
فله أربعة وبالعكس خمسة

العبد شهر أو سكت فانه يتصرف الى ما يلي العقد أو نظرا الى تجزئة الحاجة فان الانسان انما يستأجر الشيء للحاجة
تدعو الى ذلك والظاهر وقوعها عند العقد واذ انصرف الاول الى ما يلي العقد والثاني معطوف عليه ينصرف
الى ما يلي الاول ضرورة اه عناية (قوله حكم الحال الخ) أي يجعل الحال حكما بينهم ما فلو كان العبد مريضا وأبقا
في الحال فاقول للمستأجر لان الظاهر شاهد له لان لا باق والمرض ظاهر في الحال وهو يدل على ماضى فكان
عدم التمكن من الانتفاع فيما مضى ثابتا ظاهرا فالمؤجر بقوله ما أبقى في الحال يدعى أنه كان متمكنا من
الانتفاع والمستأجر منكرك فكان القول قوله وان كان صحيحا في الحال أو غير آبق فاقول للمؤجر لان التمكن منه
ثابت فيما مضى ظاهرا بل لالة الحال فالمستأجر يدعى وان التمكن فيما مضى والمؤجر ينكر فيه يكون
القول قوله والحال وان لم يصلح حجة عندنا يصلح مرجحا اذ الترجيح ابد انما يقع على ما يصلح حجة اه مكي عن البرهان
(قوله فيكون القول قول من شهد له الحال) قال الزياهي ولا يشك ما اذا شهد للمستأجر لدهقه الاستحقاق عنه
بل يشك اذا شهد للمؤجر حيث استحق به الاجر ولا يصلح له وجوابه أنه يستحق بالسبب السابق وهو العقد
والظاهر شهديته فانه ذلك الحين لاتفاقهما على سبب الوجوب وبانكاره تعرض لنفيه فلا يقبل بلا حجة اه قال
العلامة المقدسي وفيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالقد ببالتهجيل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة
لا تملك بالعقد بل بالتجديد أو شرطه أو بالاستيفاء والكلام في الملك غيره في الوجوب فتدبر (قوله فاقول قول من
في يده الثمر) هذا انما يظهر اذا كان الثمر باقيا أما اذا كان هالكاً أو مستهلكاً لم يتكلم عليه والظاهر أنه ينظر ليد من
هالك عنده أو استهلك ويحذر (قوله ولو عادت) افادته أن عقد الاجارة لا ينسخ بقطع الماء (قوله فاقول
للمستأجر) لانه يتنى الضمان الزائد عن نفسه (قوله ولو في نفسه حكم الحال) هو من تنه عبارة الخلاصة وهو
معلوم من قول المصنف حكم الحال (قوله والقول قول رب الثوب بيمينه) قال في التبيين أما اذا اختلفنا في
الخطاطة والصيغ فلان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فكان أعلم بكيفيةه ولانه لو انكر الاذن بالكلية كان
القول قوله فكذا اذا أنكر وصفه اذ الوصف تابع للاصل لكنه يحلف لانه ادعى عليه شيئا أو اقرب له لانه فاذا أنكره
يحلف فاذا حلف فالتحاط ضامن وصاحب الثوب مخير ان شاء من قيمة الثوب غير معمول فلا أجر له أو قيمته
معه ولا فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى لانه موافق من وجه وهو أصل العمل مخالف من وجه وهو العنفة فيميل الى
أيها شاء اه (قوله في التميمي الخ) أي أي ذلك ادعى فاقول له فيه (قوله وكذا في الاجر وعدمه) لانه ينكر تقوم
عنه وجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للمعكراه والموضوع أنهم اتفقا على عدم التسجية كما ندل
عليه العبارة المذكورة بعد (قوله ان كان الصانع معاملة لاله الاجر) قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما
بأجر وفي التبيين بأن كان يدفع اليه شيئا للعمل ويقاطعه عليه فله الاجر والا فلا لان ما تقدم منهما من المقاطعة
يدل على أنه يعمل به بأجر فقام ذلك مقام الاشتراط لان العادة جرت بالفعول الى من يخالفه من غير تسجية
الاجرة لعل به اه (قوله بشهادة الظاهر) قال في التبيين لانه ما فتح الدكان لاجله جرى ذلك مجرى التنصيص عليه
اعتبار الظاهر المعتاد اه (قوله فيتم القان) فيه أن المالك يدعي التبرع بالعمل ان حصل فاذ لم يحصل العمل
لمعتبر أن يمنع ولا حاجة لليمين (قوله بيمينه الاستاذ) لانه ينقل عمله الى أستاذة وهو أجرة متروكة بضمن
وأما التليذ فانه أجبر خاص فلا يضمن ما تلف في يده الا اذا تعدى (قوله ادعى نازل الخان الخ) أي أنه فعل ذلك من
غير اذن على وجه الغصب (قوله والاجر واجب) أي أجر المثل (قوله وكذا مال اليتيم) أقول مثله الوقف اه حلي
بجنا (قوله كالخراج) أي الموظف لخراج المقاسمة وهو ظاهر اه حلي (قوله على المعتمد) مخالف لما ذكره
الولوالجى من الفرق بينهما وهو أنه اذا زرع أرضا خراجية فأصاب الزرع آفة فذهب لا يجب الخراج لانه لم يسلم
له النماء لا حقيقة ولا اعتبارا لان القوات لم يكن من جهته حتى يصير ماسا اعتبارا لان سبب الخراج ملك أرض
فامية حولا كاملا لا حقيقة أو اعتبارا فاذا اقات النماء في سنة الحول ظهر أن الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا
قبل هذا ما يخالف هذا والاعتماد على هذه الرواية أبو السعود عن تنوير الاذهان عن الولوالجية (قوله وسقط
ما بعده) خلاف الفتوى به قال في المحيط الفتوى على أنه اذا لم ينق بعد هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع
لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب حيث تمكن من زرعها مثل الاول أو دونه في الضرر ومثل ذلك لو منعها
غاصب أي ان بقي من المدة بعد زوال الغصب ما يتمكن المستأجر من زرعها فيها لا بسقط الاجر أبو السعود

(اختلفا) الا - جر والمستأجر (في باقى العبد
أو مرضه أو جرى ماء الرحى حكم الحال
فيكون القول قول من شهد له الحال (مع
يمينه كما يحكم الحال (لو باع شجرة فيه ثمر
واختلفا في بيعه) أي الثمر (معها) أي الثمر
(فالتقول قول من في يده الثمر) والاصل
أن القول ان يشهد له الظاهر وفي الخلاصة
انقطع ماء الرحى سقط من الاجر بيمينه
ولو عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع
فالتقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحال
والقول قول رب الثوب (يمينه (في التميمي
والقبلة والحجرة والصنعة (و) كذا في الاجر
وعنده (وقال أبو يوسف ان كان الصانع
معاملة لاله الاجر والا (وقيل) أي وقال
محمد (ان كان الصانع معروفا بيمينه الصنعة
بالاجر وقيام حاله بها) أي بهذه الصنعة (كان
القول قوله) بشهادة الظاهر (والأفلا
وبه ينق) زياهي وهذا بعد العمل أما قبله
فتبينان اختياره فروع فروع فروع فروع
كل الصنائع يضاف لاساتذته فانه يضمنه هو
الاستاذ اختياره يعنى ما لم يتعد فيضمنه هو
عمادية وفي الاشياء ادعى نازل الخان وداخله
الحام وسلكن المعاملة لا استقلال الغصب
لم يصدق والاجر واجب قلت وكذا مال اليتيم
على المنق به قسبة وفيها الاجرة لا رضى
كانت خارج على المعتمد فاذا استأجرها لا رضى
فاصل لم الزرع آفة وجب منه لما قبل
الاصحلام وسقط ما بعده

في حاشية الاشباه (قوله لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط شيء) الذي نقله الشيخ صالح عن الحاشية انه ان بقي من المدة قدر ما يتمكن من زراعتها مثل الاول أو أقل ضرر الم بسقوط وهو المختار للفتوى اه ذكره أبو السعود وهو موافق لما قدمناه عن المحيط وقد ذكر أن عليه الفتوى فيكون ما عدا من الاقوال غير مفتي به وقد نقل في الهندية عن الحاشية هذه المسئلة وجعلها رواية عن محمد ونصها وان استأجر أرضاً فغرت قبل أن يزرعها خضت المدة فلا أجر عليه كمالوغص بها غاص وان زرعها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرت بعد الزرع ولم تنبت عن محمد في رواية كان عليه الاجر كاملاً وعنه في رواية اذا استأجر أرضاً فزرعها فقتل ماؤها وانقطع فله أن يحاصم الآخر إلى القاضي حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فان في زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقص الاجارة والمختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه لما مضى من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكناً أن يزرع مثل ذلك ضرراً بالأرض أو أقل ضرراً من الأول وان اختل الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملاً وان لم يسقه اذا كان لم يرفعه إلى الحاكم كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في المحيط اه (قوله فلا أجر عليه) لعدم التمكن من الانتفاع وقباس ما سبق أن يقال الا اذا جفت الأرض وقد بقي من المدة ما يتمكن به من زراعة استأجر الأرض له أو ما هو أقل ضرراً منه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب فسخ الاجارة) •

ذكر الفسخ آخر الان فسخ العقد بعد وجود العقد لا محالة فناسب ذكره آخر اه شاي (قوله تنسخ بالقضاء أو الرضا بخيار شرط) اي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر كذا شهراً على أنه بالخيار وثلاثة أيام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منه لم يجب أجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافاً للطرفين والأول المختار كما في المضمرات اه قهستانى وهذا ينبغي أن يشترط المقضاء والرضا قول الطرفين قد بدروا فادأن القضاء والرضا لا بد منه في الخيارين وهذا خلاف ما في القهستانى فانه قال في الفسخ بخيار الرؤية وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضا وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط اه (قوله ورؤية) لانه عليه الصلاة والسلام قال من اشترى شيئاً ولم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المنافع فنتناولها ظاهر الحديث لفظاً ودلالة اه منح (قوله خلافاً للشافعى) فقال لا يصح اشتراط الخيار فيها ولا يصح استيجار مال يره أفاده الزبلى (قوله وبخيار عيب الخ) قال في حاشية الشلمى عن الاتفاقى الاصل فيه أن العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان أثر ذلك في المنافع ثبت الخيار للمستأجر كالعبد اذا مرض والدابة اذا مرضت والدار اذا انهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالعقد وعليه فحدث عيب فيه قبل القبض وجب الخيار وان لم يؤثر ذلك في المنافع لا يثبت الخيار كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه وذلك لا يضرب بالخدمة أو سقط شعره وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينتفع بها في سكاها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حاصل بالعين دون المنفعة والنقص بغير المعقود عليه لا يثبت الخيار ثم فيما يثبت له الخيار اذا استوفى المنفعة فيه يلزمه الاجر كاملاً كما لم يشرى اذا مرضى بالعيب ثم اذا حدث ما يوجب النسخ لا يجوز النسخ الا بحضور المتعاقدين لان حضورهما أو حضور نائبهما شرط النسخ اه وفي الجوى عن الزبادات أن خيار العيب في الاجارة يشارق خيار العيب في البيع فانه يفرد المشتري بالرد في البيع قبل القبض وأما بعد القبض فيشترط القضاء أو الرضا وفي الاجارة يفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده كما في البرجندى انتهى وان سقطت الدار كلها فله أن يخرج شاهداً صاحب الدار أو غائباً اه ولا أجر عليه فسخ أو لم يفسخ واعتبر امتناعا من القبول وهو يصح حال غيبة صاحبه جوى عن شمس الأئمة قال الجوى في التشرح وحاصله أنه لو انهدمت الدار وسكن بالعرصة لأجر ولو انهدم بيت منها وسكن بالباقي لا يسقط شيء من الاجر ولذا لو آجر داره على أن بها ثلاثة بيوت فاذا فم بيتان بغير ولا يسقط شيء من الاجر ونحوه في الهندية وفي المتقى لو انهدم بيت يرفع من الاجر بمحضته الا أنه خلاف ظاهر الرواية اه قال العلامة المقدسى يحمل ما فيه على ما لو كان كبيراً يحصل به دمه خلل فاحش وظاهر الرواية على خلافه فليأتى اه (قوله حاصل قبل العقد) كما اذا استأجرها فوجد هام عيبة (قوله أو بعده بعد القبض أو قبله) لاقتضاء العقد السلامة فإذا لم يسلم فأت الرضا ففسخ والمنافع تحدث ساعة فساعة فخرج من العيب كحدث قبل القبض في حق ما بقي ثم قوله تنسخ بخيار شرط

قلت وهو ما اعتقده في الولوالجية لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط شيء حيث قال أصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم تنبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرت قبل أن يزرع فلا أجر عليه انتهى

• (باب فسخ الاجارة) •

(تنسخ) بالقضاء أو الرضا (بخيار شرط ورؤية) كما يبيع خلافاً للشافعى (و) بخيار (عيب) حاصل قبل العقد أو بعده بعد القبض أو قبله (ينون النفع به) صفة عيب

ورؤية وعيب يشير الى أن الاجارة لا تنفسخ بهذه الاشياء ولكن يثبت له حق الفسخ وبه أفقئ شمس الائمة السرخسي
 وشيخ الاسلام واستدل لذلك بما روى هشام عن محمد أنه لو استأجر بيتا فانهم لم يبنوا الا بحر فليس للمستأجر
 أن يمنع من القبض ولا للاربح فلهذا دليل على أن العقد لم ينفسخ وهو الاصح وقال بعضهم ينفسخ واختاره
 القدوري والبهاء صاحب المحفة وأبو نصر البغدادي في شرحه (قوله وانقطاع ماء الرحي) سواء كان
 الانقطاع دائما أو في بعض الاحايين والرحي يكتب بالياء وهو مؤنث اهـ مكي عن المحدث وفي الجوى عن الدراية
 قال محمد لو نقص ماء الرحي ان كان النقصان فاحشا قال القدوري في الشرح اذا صار يطحن أقل من نصف طعنه فهو
 غير فاحش غالباً وتخلو عن نقصان فاحش قال النقصان فاحشا فله حق الفسخ والا فلا لان مدة الاجارة لا تخلو عن نقصان
 غير فاحش اهـ ولا يخفى أن النقصان غير الانقطاع ونقل في الهندية أنه يثبت له حق الفسخ في طحن النصف ولكن
 اذا استقر عليه وجب عليه الاجر كاملاً (قوله وان لم تنفسخ) أي بدون فسخ (قوله كما مر) أي في قوله قريسا وفي
 الخلاصة انقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسابه ولو عاد عادت اهـ وفي قول المصنف تنفسخ فانه يفيد عدم
 الانفساخ (قوله لو استأجرها بغير شربها) أما لو استأجرها بشربها وانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع
 من انقطاع الشرب الاجر عنه ساقط هندية عن الكبري والمحيطين (قوله فانقطع ماء الزرع) قال في الهندية
 اذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم يجد ماء يستقيها فليس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع
 ماء النهر الذي ربح منه السقي فعليه الاجر وانقطع كان له الخيار اهـ وهو محمول على الانقطاع الذي لا يربح
 معه السقي (قوله سقط الاجر عنه) مطلقا كذا أجاب به ركن الاسلام السندي وأجاب شمس الائمة ان لم يستطع
 التفرق بالحمام سقط اهـ أي وان استطاع التفرق به لا (قوله في الجملة) أي ليس كالاتفاق المعتاد في مثله (قوله
 ودبر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة أو خذنها قاله ابن الاثير (قوله وسقوط حائط دار) أي أدخل بالدار أما اذا كان
 لا يتنفع به في سكناها لم يثبت الخيار بخلاف بين الائمة الاربعة حموي (قوله والبيت) أي بيت الرحي (قوله
 فاذا استوفاه لزمه حصته) ظاهره أنه لا يلزمه أجر حصته الا بالاستيفاء وفي الجوى عن نص الاصل انها
 لا تنفسخ في الرحي وله النقص فان لم ينتض يرفع عنه من الاجر بحسابه اهـ واختلف في معنى قوله بحسابه قبل
 مراده حساب أيام الانقطاع فلو انقطع عشرة أيام سقط عنه حصة عشرة أيام وقيل بقدر حصة الماء أي يرفع عنه
 أي وينظر الى كم يسكن هذا المحل يجردا عن الماء والا قول أصح بدليل قوله اذا انقطع ومضى الشهر فلا أجر له وهذا
 لان الرحي لا تستأجر لاسكن بل للطحن فمدوا السكنى تدخل بها والبديل لا يقابل التسع اهـ كذا في المحيط وظاهر
 قوله وهذا لان الرحي الحيفيد أنه لا يلزمه أجر يسكنى بيت الرحي اذا انقطع الماء وفي فتاوى قاضي خان ان استأجر
 بيتا بالرحي والخجرين فله حقوق الرحي فان انقطع الماء ولم يرده حتى مضت السنة فان كان البيت ينتفع به بدون
 الرحي يقسم الاجر عليهم ما وبسقط حصة الخجرين ويلزمه حصة البيت وان لم يكن منتفعا به الا بشفعة الرحي لاشئ
 على المستأجر وان لم يرده البيت اهـ فليست له رقبته والا قول أصح يفيد أن الاقوال غيره مرجوحة (قوله فان لم يحل
 العيب) كعور العبد وسقوط شعره وحائط دار لا يوجب خلافا في الانتفاع بها (قوله وأزاله المؤجر) كما اذا جنى
 الدار المهدامة ونحوه اذا زال العيب أفاده القهستاني (قوله بالحل) بصيغة اسم المفعول (قوله زوال السبب)
 أي الموجب للرد قبل الفسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما يأتي بعده فسقط خياره اهـ تبين قوله
 وتطمينها) أي الذي يوجب تركه خلافا ووقع في بعض المبارات تطمين سطحها (قوله كان للمستأجر أن يخرج منها)
 أي ولا أجر عليه حينئذ كما لا يخفى (قوله واصلاح ماء البئر الخ) هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل وجه فلامعنى
 لفصلها بكلام على حدة اهـ حلبي (قوله وباللوعة والخرج) وان ما تأسس قبل المستأجر وهذا اسخسان
 والقياس أن يجب ذلك على المستأجر لان الشغل حصل من جهته وجه الاسخسان أن المشغول بهذه الاشياء
 باطن الارض وشغل باطن الارض لا يمنع التسليم بعد انقضاء العقد ولهذا قلنا اذا سلمه المؤجر له مشغولا كذلك
 يجب الاجر كاملا وعلى المستأجر رمي التراب والرماد ليجتمع في الدار من كونه لانه ليس من باب السكنى منع وان
 أنكر أن يكون الرمد من عمله فالقول قوله (قوله لانه لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الجوى يفهم من هذا التعليل
 أن الدار لو كانت وقفاً يجبر الناظر على ذلك اهـ (قوله لوعدة عليهم ماضفة واحدة) أما اذا تعددت الصفقة فكل
 يخص بحكمها (قوله وفي حاشية الاشياء) مثله في الهندية عن الحاشية (قوله ان العذر ظاهرا) كذلك قال

(كغراب الدار وانقطاع ماء الرحي) انقطاع
 ماء (الارض) وكذا لو كانت نسقي ماء السماء
 فانه قطع الطرف فلا أجر خاتمة أي وان لم تنفسخ
 على الاصح كما مر في الجوهر لوجاه من الماء
 ما يزرع بعضها فالمتأجر بالخيار ان شاء فسخ
 الاجارة كاملاً ونزل ودفع بحسب ما روى منها
 وفي الولو الجلية لو استأجرها بغير شربها
 فانه قطع ماء الزرع على وجه لا يربح فيه السقي
 وان انقطع قليلا قليلا ويربح منه السقي
 فلا جبر واجب وفي لسان الحكام استأجر
 حيا ما في قرية ففسخه واورحوا سقط الاجر عنه
 وان نذر بعض الناس لا يسقط الاجر (أو يحل)
 عطف على يفتوت (به) أي بالنفع بحيث يتنفع
 به في الجملة (كرض العبد ودبر الدابة)
 أي قرته تم اوسه سقوط حائط دار وفي التبين
 لو انقطع ماء الرحي والبيت مما يتنفع به لغير
 الطحن فعليه من الاجر بحسبه لبقاء بعض
 المنة ودفعه فاذا استوفاه لزمه حصته
 (فان لم يحل) العيب (به) أو أزاله المؤجر
 أو انتفع بالحل (سقط خياره) زوال السبب
 (وعماره الدار) المستأجر (وتطمينها)
 واصلاح البئر وما كان من البناء على رب
 الدار) وكذا شكل ما يحل بالسكنى (فان أبي
 صاحبها) أن يفعل (كان للمستأجر أن يخرج
 منها الا أن يكون) المستأجر (واصلاح
 وهي كذلك وقد رآها) الرضا بالعيب (واصلاح
 ماء البئر وباللوعة والخرج) على صاحب
 الدار) لكن (بلا جبر عليه) لانه لا يجبر على
 اصلاح ملكه (فان فعله المستأجر فهو تبرع)
 وله أن يخرج ان أبي ربحها فانية أي الا اذا
 رآها كما مر في الجوهر وله أن ينفرد بالفسخ
 بلا قضاء ولو استأجر دارين فسقطت
 أو نعت احداهما فله تركه ما لوعدة عليهم ما
 صفقة واحدة قلت وفي حاشية الاشياء
 معز بالانهاية ان العذر ظاهرا ينفرد

الضرر اه حايي (قوله وان مشتبه لا يتفرد) كالدين اذ ازمع أن لا وفاء له الا من ثمن ما أبرج حوى (قوله وبعد
 الخ) قال في السكوت وهو بمنزلة احد العاقدين من الماضي في موجهه الا يتحمل ضرر زائد لم يستحق به قال في التبيين
 وهذا لان جواز هذا العقد للمساواة وزومه لتوفير المنفعة على المتعاقدين فاذا آل الامر الى الضرر أخذنا فيه
 بما قياس فقلنا العقد في حكم المضاف في حق المعقود عليه والاضافة في عقد التملكات تمنع الزوم في الحال
 كالوصية اه (قوله استوفى برفق له) قال في المنع فان العقد ان بقي زومه قلع من صحيح وهو غير مسمى بالعقد اه
 قال الجوى ويفهم من كلام المصنف كالهديا انه لو لم يكن وجعه لا يكون له الفسخ وفي المبسوط اذا استأجره
 ليقطع يده للاكل أو لهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذرا اذ في ابقاء العقد اطلاق ثمن بدله أو ماله وهذا
 صريح في أنه لو لم يكن الوجع يكون له حق الفسخ (قوله استوفى برفق له) قال في التبيين فان العقد ان بقي تضرو
 المستأجر باطلاق ماله في غير الوليمة اه مخ (قوله بعيان من الناس) بحيث لا يشكر قالوا في تعليقه لان في ابقاء عقد
 الاجارة ضرر لم يلزمه بالعقد وهو المبيع الى سقوط حق المستأجر من العين فان قيل ينبغي أن لا يحبس القاضى
 اذ انعلق به حق المستأجر بل يتأخر الى أن تنقضى الاجارة قلنا القاضى لا يصدق انه لا وفاء له الا من ثمن المستأجر
 فلذا يحبس (قوله اقرار) قال الجوى في شرحه عن الزيادة ان لم يكن الدين عليه ظاهرا فاقترالا أبر
 بالدين لرجل وكذبه المستأجر وصدقه المقر له يبعث الارض ونقضت الاجارة به عنده وعندهما لا تنقض لان هذا
 الاقرار يضمر المستأجر فتميز الاقرار في حقه فوجب اخراج المقر من السحب لانه ظهر وعجز ولا يمنع الغريم من
 ملازمته على ما عرف حتى ينتهى عقد الاجارة ثم يعاد الى السحب ليبيع الارض وللامام أن الاقرار يلاقى ذممة
 المقر ولا حق لاحد فيه فيصح ثم يعتدى واذا صح وجب البيع واذا صح البيع كان على المستأجر في هذا كاله
 الاجر المسمى الى أن يباع ثم يقضى القاضى بالبيع لان الاجارة لا تنفسح الا بقضاء القاضى فلا يسقط عنه الاجر
 حلبي اه بتصرف (قوله ولا مال له غيره) أما لو كان له مال غيره لا تنفسح الاجارة حوى (قوله الا اذا كانت الاجارة
 المجهلة تستغرق قيمتها) أى فانها لا تنفسح بالدين لانها اذا فسخت طوبى المؤجر بما جعل المستأجر له من الاجارة
 وليس له وفاء الا من العين المستأجرة وهو احق بها من غيره فلا فائدة في الفسخ بل ينتظر الغريم انقضاء مدة
 الاجارة فلا تنفسح الا اذا كان غير ايزيد على دين المستأجر وفي الهندية واذا باعه القاضى يبدل دين المستأجر من
 ثمنها فافضل فلغير ما حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما جعل
 انتهى (قوله وبعد ارفلا من مستأجر كان) وكذا اذا كسد سوقها حتى لا يمكن التجارة كما في القنية (قوله بماله
 لا يبرته) قيد بماله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر ففرا من ماله ابرة ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه اه مخ (قوله
 وبعد ارفلا من مستأجر دابة) هو بالمد وبفقتين مصدر بدله أى ظهر له رأى غير الاول منعه منه منع أى لو استأجر دابة
 الى بغداد ثم بدله ان يقعد عن السفر أو أكثرى ابلا للبحر ثم بدله ان لا يحج من عامه ذلك او مرض وعجز عن السفر
 كان عذرا وان مرض أى المستأجر أو لزمه غرم أو خاف امرا أو عثرت الدابة أو أصابها شئ لا يستطيع الركوب
 معه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج ولو احتاج الى مال الاجارة
 بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة وانما استأجر انما يقصر ثما ياله أو ليضبط
 أو يقطع قيصا أو يبنى بيته أو يزرع له أرضا يذره ثم بدله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذا اذا استأجر لحفر بئر
 أو للجماعة أو الفصد وبغلبة الرمل على الارض المستأجرة او صيرورتها سجة تبطل الاجارة كما في الخاتمة وغلبة
 الماء عليها او اصابة التزجيج لا يقدر على الزراعة عذر وان عجز عن الزراعة وكان من يزرع نفسه له الفسخ
 كما اذا أبق العبد أو كان سارقا أو عله فاسدا الا اذا لم يكن حاذيا في العمل وان وجد بيتا هو أرخص منه أو اشترى
 منزلا واراد التحول اليه لم يكن عذرا السكل من الهندية والاولى للمصنف حذف دابة لان البداء ليس قاصرا
 عليها (قوله وسهولة) الوابعية أى (قوله بخلاف بداء المكاري) كما اذا وجد زيادة على الاجرة التي أبرجها وان
 كانت أضعافا وانهم لم منزله ولم يكن له منزل آخر فاراد أن يسكنه فليس له نقضها أو اراد التحول من المصر لانه
 لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوفى ما التزمه بالعقد وعرض له مرض لا يستطيع الشخص مع دابته أو
 حبسه غريم أو ما اذا اراد نقض اجارته وبيعها لانه لا تنفقه له ولعليه فله ذلك كما في المكاري ولو اراد أن يبيع المنزل
 الذي اجره لم يجز ظهر له في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة ومن الاعذار فساد العقد (قوله اذ يمكنه الخ)

وان مشتبه لا يتفرد وهو الاصح (وبعد) عطف على بخلاف شرط (زوم ضرر لم يستحق
 فبالعقد ان بقي العقد كما في سكون ضرر استوفى
 فقلعه وموت عرس أو اختلاعه استوفى
 مطباخ (الطبخ ولها) بعذر (زوم دين) سواء
 كان ثابتا (بعيان) من الناس (او بيان) أى بينة
 (او اقرار) الحال انه (لا مال له غيره) أى غير
 المستأجر لانه يحبس به فيفسد رايه اذا كانت
 الاجارة المجهلة تستغرق قيمتها (وبعد) ارفلا
 (ارفلا من مستأجر كان ليحجر) بعذر (ارفلا من
 خطاط يعمل بماله) لا يبرته (استأجر عبيدا
 ليضبط قتل عمله) (وبعد) (بذاء مكثري دابة
 من سفر) ولو في نصف طريقه فله نصف الاجر
 ان استويا صعبية وسهولة ولا يقدره شرح
 وهبانية وخاتمة (بخلاف بداء المكاري) فانه
 ليس بعذر اذ يمكنه ارسال أجيره

وفي المتن ولو مرض فهو عذر في رواية
الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالأولى
يفتي ثم قال ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة
فتركه لعمل آخر فمذركه ولو استأجر عقارا
ثم اراد السفر انتهى وفي التهستائي سفر
مستأجر دار السكنى عذر دون سفر مؤجرها
ولو اختلفا فالقول للمستأجر فيحذر بأنه
عزم على السفر وفي الوالوجية فتحو له
منه الى غيرهما عذروا لم يفسح حيث
لم يمكنه أن يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم
المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما
يجب الاجر بقبولها (و) بخلاف (تراك)
خياطة مستأجر عبد ليخاطب يعمل (متعلق
بترك (في الصرف) لا مكان الجمع (و) بخلاف
(بيع ما أجره) فانه أيضا ليس بقدر بدون
ملحق دين ~~كما~~ موقوف بيعه الى
انقضاء مدها وهو المختار لكن لو قضى بجوازه
نفذ ونعاه في شرح الوهبانية وفيه معزيا
للغنية لوباع الاجر المستأجر فأراد المستأجر
أن يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع
الراهن الرهن للمرتن ففسخه (وتنفسخ)
بلا حاجة الى الفسخ (بعوث أحدا عقدين)
هنا لا يجزونه مطبقا (عقدها لنفسه)
الضرورة كونه في طريق مكة ولا حاكم
في الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى
القاضي ليعمل الاصل فيؤجره له لو أمينا
أو يبيعها بالقيمة ويدفع له أجرة الاباب ان برهر
على دفعها وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه
يريد الاخذ من من مافي يده أشياء وفي الخا
استأجر دارا أو حاما أو أرضا شهرا فسكن
شهرين هل يلزمه أجر الشهر الثاني ان معدا
للاستغلال نعم والا لا به يفتي قلت فكذا
الوقف ومال اليتيم وكذا الوقاضاء المالك
وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكاه بعدد
ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه
أجر ذلك قبل نعم اضيه على الاجارة وقيل هو
كالمثله الاولى وينبغي أن لا يظهر الانفساخ
هنا ما لم يطالبه وارث بالتفريغ أو بالتزام أجر
آخر

هذا التعليق فاصبر على ما اذا بدله عدم السفر مع دابته والبداء اعم (قوله قلت وبالأولى يفتي) لانه تعذر خروجه
لا باختباره وغيره لا يقوم مقامه الا بضرر وذكر الحدادي في شرح النظم عن الكرخي أنه عذر مطبقا وهو الاظهر
انتهى حموي (قوله ثم قال) أي في المتن اه حلي (قوله فتركه لعمل آخر فمذركه) هذا خلاف مافي الهندية عن
الكبرى من التفصيل وهو أنه ان تهيأ أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقص والافله النقص
لانه تحقق العذر اه وهو المذكور بعد عن الوالوجية (قوله وكذا الواستأجر الخ) هو من اقرار بداء المكثري
(قوله ولو اختلفا) أي فقال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج هندية أي وقال المستأجر أريد الخروج (قوله
ولا ارسال غلام) كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده وذكر محمد في الكتاب أنه يؤمر أن يرسل غلاما يتبع الدابة
اه ويمكن التوفيق بأنه ان قال له اذا وصلت مقصدك فادفعها الى فلان لا يلزمه الارسال والاي لزمه لانه يمكن
أن لا يجد من يأتمه عليها وان تركها هملا لزمه ضمانا وان أنفق كان متبرعا والله تعالى أعلم بالصواب
(قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركب ركبك المعنى مع تنابع الاضافة ولو قال وبخلاف خياطة استأجر عبدا
للخياطة فتركها لعمل في الصرف لكان أوضح (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكنه أن يعقد الغلام للخياطة في ناحية
ويعمل في الصرف في ناحية اه (قوله وهو المختار) قال البرازي باع بغير إذن المستأجر اختلف فيه ألفاظ محمد قال
في الاصل بطل البيع وفي المزارعة جاز البيع وفي البيع موقوف وهو المختار ويمكن صرف اللفظين الى المختار اه
(قوله لو قضى بجوازه) أي بيع المستأجر ومثله الموهون كما في شرح العلامة عبد البر (قوله نفذ) لانه عند الامام
الثاني يجوز البيع اه منه (قوله ولو باع الراهن الرهن للمرتن ففسخه) من فسخه عبارة الخانية وفي العمادية عن
الصغرى يفتي بأن بيع الموهون نافذ في حق المرتن وليس للراهن والمرتن حق الفسخ بمنزلة بيع المستأجر اه
(قوله وتنفسخ بلا حاجة الى الفسخ) أفاد بذلك أنه يخالف لحكم المسائل السابقة وانما تنفسخ لان الوتية نصير
المنفعة المملوكة أو الاجرة المملوكة لغير لما قدم مستحقة بالعقد لا لتعلقها الى الوارث وهو لا يجوز اه درر (قوله
عندنا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تنفسخ بالموت (قوله لا يجزونه مطبقا) قال في الدر المنثور ولا تبطل
الاجارة بيمين أحدهما ولا برذته الا أن يطلق بدار الحرب وينقض به فان عاد مسلما في المدة عادت الاجارة كما في
الباقي عن الطهري (قوله ولا حاكم في الطريق) فله أن يركبها على حاله حتى يأتي مكة فيرفع ذلك الى القاضي قالوا
هذا اذا كان موت رب الدابة في موضع يخاف أن ينقطع فيه وليس ثمة قاض ولا لمعان يرفع الامر اليه فكان
المؤثر في بقاء عقد الاجارة ~~كلا~~ الحنين لانه يخاف على نفسه وماله اذ هو في موضع لا يمكنه أن يمكث فيه
ولا يستأجر دابة أخرى بخلاف ما اذا مات في المصر فانه لا ضرورة في بقاء عقد الاجارة مع الموجب للفسخ وهو
الموت ~~أما~~ العود عن تنوير الازدهان (قوله فيؤجره له) بيان للاصلح (قوله وتقبل البيعة هنا بلا خصم) قال
في شرح البيهقي وطريق قبول البيعة أحد شيئين اما أن يذهب القاضي وصاوما أن يقبلها من غير نصب وصي
لاق الخصم انما يشترط قبول البيعة اذا أراد ان يذهب أن يأخذ منه اما اذا أراد أن يأخذ من من مال كان في
يده وهو يد المقيم للبيعة لا يشترط الخصم لقبول البيعة اه (قوله ان معدا للاستغلال) ولا يصير للاستغلال بالاجارة
سنة أو سنتين أو أكثر الا اذا بناها ذلك أو اشتراها له وباعداد البشع لا تصير معدة للاستغلال في حق المستأجر
وعليه اتفاق اثنتي عشرة وثلاثة ونقل عن نجم الأئمة البخاري اذا أجرها ثلاث سنين متواليات تصير معدة للاجارة
أفاده العلامة عبد البر (قوله فكذلك الوقف ومال اليتيم) صرح بذلك في شرح الوهبانية للشرنبلالي (قوله وكذا
لو تقاضاه المالك) أي طلب منه أجر الشهر الثاني في غير المعتد (قوله وطالب) عطف تفسير على تقاضاه اه
حلي (قوله وقيل هو كالمثله الاولى) أي مسئلة ما اذا سكن شهرين اه حلي وهو ان كان معدا للاستغلال
ونحوه أو تناضه الوارث في المالك الاجر لزمه والا لا (قوله وينبغي أن لا يظهر الانفساخ) يحتمل رجوعه الى
المصنف وإلى المسئلة التي قبله فاه من أقراد ما في المصنف وقد نزل المصنف في شرحه عن شيخه والمعنى أنه
لا يحكم بانفساخ الاجارة اذا سكن المستأجر بعد موت الاجر الا فيما ذكره فاه من أنه لا يظهر أثره وعدم
وجوب الاجرة وهذا ترجيح منه للقول الاول (قوله ما لم يطالبه الوارث) أي الا اذا طالبه الوارث بالتفريغ
أي فامتنع ~~وسكن~~ بعد موت المؤجر فان طلبه التفريغ دليل عدم رضاه بسكاه (قوله أو بالتزام أجر آخر)
أي غير الذي عقد عليه المورث أي فأنى وسكن فانه يحكم بانفساخ الاجارة في هاتين الصورتين ولا يلزمه الاجر

العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة بأجر المثل وفي جامع الفصول في الوارث وهو كبير بقاء الاجارة ورضى به المستأجر جازا انتهى أي فيجعل
الرضا بالبقاء انشاء عقد أي بجوازها (٤٦) بالاعطى فتأمله وفي حاشية الاشياء المستأجر والمرتهن والمشتري أحق بالعين من سائر الغرماء

لواله عقد صحه ولو فاسد فاسد فاسد الغرماء
فليصنف (فان عقد الغريم لا) تنسخ
(كوكيل) أي بالاجارة وأما لو وكيل
بالاستئجار اذ مات تطل الاجارة لان
الموكل بالاستئجار فهو وكيل بشراء المنافع
فساير كالتوكيل بشراء الاعيان فيصير
مستأجرا لنفسه ثم يصير موجرا للموكل
فهو مسمى قولنا ان الوكيل بالاستئجار بمنزلة
المالك كذا انه المصنف عن الذخيرة قلت
ومنه في شرح الجمع والبرازية والعمادية
ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على
ما ذكره الكرخي من أن المالك يثبت
لوكيل ثم ينقل الى الموكل وأما على ما قاله
أبو طاهر من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه
جزم في الكثر وهو الأصح كما في البحر فلا يستقيم
والله أعلم انتهى قلت وفيه شبهة بأنه غير
مستقيم على ما ذكره الكرخي أيضا لتناقضهم
على عدم عتق قريب الوكيل لأن ملكه غير
مستقر والموجب للعتق والفساد المثل
المستقر ثم قال ولحاصل أن الأصح أن
الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والمقل به
مستفيض انتهى والله أعلم (ووصي)
وأب وجد وقاض (وسنولي الوقف) لبقاء
المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المعقود
له بطلت درر الا اذا كان متولي وقف
خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء
معزى بالوهبانية قال واطلاق المتون بخلافه
قلت وباطلاق المتون أفق فإرى الهداية
فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في
حاشيته على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد
أربع أوراق لا تنسخ الاجارة بموت موجر
الوقف الا في مستثنى ما اذا أجرها الواقف
ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف برزته وفيما اذا
أجر أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ
وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا أجر الناظر
ثم مات فأجيب لا تنسخ الاجارة في الوقف
بموت الموجر والمستأجر كذا رأيته في عدة
سمع الكهنة مخالف لما في اجارة فتاوى فإرى
الهداية فتنبه وفيها أيضا لا تنسخ بموت المتولي
ولو الغلة لم يفرده فتنبه وفي الفيض الواقف
لأجر الوقف بنفسه ثم ان في الاستحسان لا يطل لانه أجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمولى كالموت وقد تنسخ (قوله

وانما قلنا وأبى لانه لو طالبه بأجر آخر وسكت وأقام به الزم الاجرا كما يفيد ظاهرها قال في الاشياء المكون
في الاجارة رضا وقبول قال الراعي لأرضي بالمسمى انما أرضي بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذلك الوقف
للساكن اسكن بكذا او لا فاتقل فسكن لزمه مسمى (قوله ولو معدلا مستغلا) الاولى ولو غير معدلا مستغلا
فان المعنى أنه لا يظهر الانقضاء في هاتين الصورتين ولو غير معدلا لانه هو الذي يتوهم فيه الانقضاء عند
عدمهما (قوله لانه فصل مجتهد فيه) قال في المنع لان موت احد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عندنا خلافا
لشافعي فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفرغ أو بالتزام أجر آخر وفيه أنه وان كان الشافعي
رضي الله تعالى عنه يقول بعدم الانقضاء بالموت لا يلزم الحنفى أن يجري على مقتضى ما بل الحنفى يخبر عنه به
فليأمل (قوله وهل يلزم المسمى) أي نظيره في الشهر الثاني وهذا اذا رجع الى قوله وفي الحاشية استأجر دارا
الخ وأما اذا رجع الى قوله ولو سكن المستأجر بموت الموجر الخ فهو محمول على أنه مات المؤجر قبل انقضاء
المدة فتدبر (قوله ظاهر التهمة الثاني) ونسبه الى أبي يوسف (قوله بالمسمى حتى يدرك) اعلم أنه لا يثبت اعتبار
المسمى الا اذا كانت المدة باقية فلوقال في المذلة قابل قوله بعد وبه المدة بأجر المثل اسكن حسنا والمراد بكون
الزراع بقلانه لم يدرك (قوله أي لجوازها بالاعطى) الظاهر أنه لا يعطى وانما ينزل عقد بالاعطى فقول الوارث
منه تركها في يدك بالقدر الذي أخبرك به موردي بمنزلة قوله أجرتكها بكذا وقول المستأجر نعم أَرْضيت قبول
دلالة نعم يظهر اذا وجد منهم ما يجزى الرضا (قوله المستأجر والمرتهن الخ) قال في الهداية ولومات الأجر وعليه
ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن اهـ (قوله والمشتري) أي لو اشترى عين شراء صحها
ولم يقبضها من البائع حتى مات وعليه ديون فالمشتري أحق به من سائر الغرماء (قوله ولو فاسد فاسد الغرماء)
أي لو كانت الاجارة أو الرهن فاسدا فان المستأجر والمرتهن يكونان اسوة للغرماء في دينه قال في حاشية
المكي ويحذفه ما قدمه قبل باب ما يجوز من الاجارة عن الاشياء من التسوية بين العقد الصحيح والفساد
في الحكم بأن له الحبس لو العين في يده وقد صرح في العمادية أنه له الحبس في الصحة والفساد لاستيفاء الاجارة
المججلة اذ مات الموجر أو انقضت الاجارة لو العين في يده وأنه أحق بغيره اذ مات الأجير وأما قبل القبض فصريح
في العمادية والحنفية بأنه ليس له اذ مات يده على الموجر اجارة صحيحة أو فاسدة اذ مات الموجر او فسخت لاستيفاء
المجمل منها اهـ ولو كان عقد الشراء فاسدا ولم يقبضه من بائعه فهو اسوة لهم أما اذا قبضه فانه يكون أحق به من
سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبه حتى يأخذ ما له فإخذ هذا المشتري دراهم الثمن بهيئتها وقائمة ومثلها
لوهالك اهـ مختصرا (قوله والفساد) أي فساد السكاح فيما اذا اشترى امرأته من سيد هارجل بطريق الوكالة
اهـ حلي (قوله بموت المستأجر) أي الوكيل المستأجر اهـ حلي وقد وجد في نسخ (قوله المستحق عليه) وهو الموجر
والمستحق من استؤجره (قوله الا الخ) استثناء من المصنف (قوله قلت واطلاق المتون) قد ذكر هذه العبارة
صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قال وضمير الى صاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذي في غالب كتب
المذهب يقتضي عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت الموجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصي والقاضي
وذلك مقتضى تعليلهم أن المستحق اذا كان ناظرا لا يطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربع اذ لا ملل في الرقبة
وانما حقه في الغلة وذكره الشرنبلالي (قوله ثم مات) أي أو قتل على رذته (قوله لاطلاق الوقف برزته) ويصير
ميراثا ولو كان على الفقراء وهذا كما ترى فيما اذا كان الواقف ذكرا أما المرتدة فوقفها صحح ماض على ما سبيلته
عند الامام الآن يكون لقوم بغير اعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز اهـ من شرح الشرنبلالي
لوهبانية (قوله تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه اهـ حلي (قوله لكنه مخالف) أي في ذلك والمستأجر
قال الحلبي وهو مخالف لاثم المتون الآن يكون المراد بالامتأجر الناظر اذا استأجر أرضا من شخص من
مال الوقف ليستغلها للوقف اهـ (قوله وفيها أيضا) هذا أيضا مما يرد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان
المؤجر متولي وقف خاص وجميع غلته له فالاولى ذلك كذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشار به قوله فتنبه الى
الرد المذكور (قوله في الاستحسان الخ) وفي القياس أنها تطل لان اجارته بمنزلة اجارة المالك ملكه لعدم المزاحم
فترجحت مشايخه لئلا يملك على مشايخه الوصي والوصي كميل ذكره صاحب الروضة وقد سبق ما قاله العلامة
عبد البر (قوله فلا تنسخ) هذا هو الصواب ووقع في نسخة المنع التي عندي تنسخ الاجارة وليس بصواب

لأجر الوقف بنفسه ثم ان في الاستحسان لا يطل لانه أجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمولى كالموت وقد تنسخ (قوله

(و) تفسخ أيضا (بوت أحد) متأجرين
أو مؤجرين في حصته (أى حصته الميت
لوعده بالنفسه) فعلا) وبقيت في حصه المولى
• فرع • في وقف الاشياء تخليقه الجعبد باطله
فلو استأجر قرية وهو باصر لم تصح تخليتها
على الاصم فينفى لامتولى أن يذهب للقرية مع
المستأجر أو غيره فيخلى بينه وبينها أو يرسل
وكيله أو رسوله احيا مال الوقف فليجوز نكاح
السكر نقل محشيها ابن الصنف في زواجر
الجواهر عن يوع فتاوى قارى اله داية أنه
مضى مذهبه يمكن من الذهاب اليها
والدخول فيها كان قابضا والا فلا فتنبه انتهى
• (مسائل شتى) •

(أحرق حمائد) أى بقايا أصول قهقبح محمود
 فى (أرض مستأجرة أو مستعارة) ومثله
 أرض بيت المال المعدة لحط القوافل
 والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحمائد
 قلت وحاصله أنه ان لم يكن له حق الانتفاع
 فى الارض يضمن ما أحرقته فى مكانه بنفسه
 الوضع لا منقلبه الريح على ما عليه الفتوى
 قاله شيئا (فاحترق شئ من أرض غيره
 لم يضمن) لانه تبب لا مباشرة (ان لم تضرب
 الرياح) فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم أنها
 لا تستقر فى أرضه فيكون مباشرا (وكذا كل
 موضع كان للواضع حق الوضع فيه) أى
 فى ذلك الموضع (لا يضمن على كل حال اذا
 تلف بذلك الموضوع شئ) سواء تلف به وهو
 فى مكانه أو بعد ما زال عنه (بخلاف ما اذا
 لم يكن للواضع فيه حق الوضع) حيث يضمن
 الواضع اذا تلف به شئ وهو فى مكانه وكذا
 بعد ما زال لا يجزىل كوضع حجرة فى الطريق ثم
 آخر أخرى فقد خرجتافا بكمهم تان من كل حجرة
 صاحبه وان زال بجزىل كريح وسيل لا يضمن
 الواضع هذا هو الاصل فى هذه المسائل كما
 حققه فى الخاتمة ثم فترع عليه بقوله (فلو وضع
 حجرة فى الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن)
 لتعذبه بالوضع (وكذا) يضمن (فى كل موضع
 ليس له فيه حق المرور الا اذا ذهبت به) أى
 بالموضع (الريح فلا ضمان) لنسخه افعول وكذا
 لو دحرج السيل الحجر (وبه يفتى) خاتمة
 ثم ضمهم بمطابقة فخرج الشبرار الى الطريق

(قوله وتنفخ أيضا بعت أحد مستأجرين) قال في الهندية رجلان استأجرا من رجل أرضا ثمان مائة أحد المستأجرين لا يطل الاجارة في حق الحى ولا تنفخ الا من عذروا ما الربع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الاجرة والربع الحاصل على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة لا تنفخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفى الربع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما لو انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بأجر المثل اهـ جواهر الفتاوى (قوله أو مؤجرين) قال في الهندية ولو كان الاجرا شين والمستأجر واحد افسخ مع احدهما انفسخت في حقه دون الآخر وكذا الوصايا (قوله أو غيره) ليس في عبارة الاشياء ولكنه صحيح المعنى بأن يذهب مع وكيل المستأجر قالى البيرى ونظام الخيصر الكبرى أن الخروج الى القرية واجب عليه بنفسه أو بوكيله (قوله والدخول) لافائدة في ذكره اهدم اشتراط الدخول وما في يوع الفتاوى ذكر في ذخيرة الناظر وعبارتها كما في البيرى تخليعة المكان البعيد باطلة فلواستأجر قرية وهي بعيدة عن المعمر واعترف المستأجر بأنه تسلمها فالتخليعة باطلة واقراءه باطل حتى تقضى مدة يذهب فيها ويسلم العين أو بقرب مدة يمكنه فيها التسليم أو يرسل رسولا مع أهله أو بوكيله في تسلمها اهـ مثل الاجارة البيع وقد ذكر صاحب الظهيرية ذلك في البيع كما في الاشياء

(قوله أى بقايا الخ) هذا نفس ميرداد والافلاصا ند جمع - صبعة بمعنى محصودة والاولى أن يكون بياناً لتقدير
مضاف وهو بقايا ثم الحكم ليس قاصر على ما ذكره ولذا قال الجوى في الشرح والمراد به ما مائى فى الارض
من أصول القصب المحصود أو ما يحصد من الزرع والنبت اه وانما خص هذا المراد لجرى ان العادة بمجرده
(قوله فى أرض مستأجرة أو مستعارة) ويفهم - حكم المملوك بالاولى اه مكي (قوله بنفس الوضع) متعلق بأحرقة
ه حايى (قوله لا مانع له الریح) أى التى هبت بعد وضعها كما يعلم بحسب ما فى - حايى (قوله على ما عليه الفتوى)
مقابل ما ذكره شمس الاثمة الخ لوائى أنه اذا وضع جرة فى الطريق أو ترشاً فى ملكه أنه لا يضمن وأطلق الجواب
(قوله قال شيخنا) يريد به عند الاطلاق الرى - (قوله لانه تسبب) أى وشروط الضمان فيه التعدى ولم يوجد كنى
اضطرراً فى ملكه فتلف به واحد بخلاف ما اذا رى - ه ما وهو فى ملكه فتلف به شئ فإنه يضمنه لان المباشرة علته
لا يطل - كها بعد اه (قوله ان لم تضرب الرياح) بأن كانت هادئة أى ما كنة من هدن هدون ما كنى
وفى بعض الكتب هادئة من هدا بالهمزة أى سكن اه ويؤخذ من هذا التعبير أن المراد بعدم اضطرابها
سكونها فلو أحرق الحصاد حال قيامها أقاماً خفية فاذا زادت بعد ونفثته أنه يضمن اهدم سكونها عند الوضع وحزره
(قوله وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه) هى كما ذكره سابقاً اراضى بيت المال ومثله فيما يظهر اذا أوقد
قناديل المنارة فأحرق شئاً فيها أو أتقل منه الى آخره وكذا اذا أضاع قناديل المسجد أو المدرسة (قوله ثم آخر)
أى ثم وضع آخر فاعطى موقوف محذوف وهو وضع وقال الحلبي - هو عطف على فاعل الوضع المحذوف أى وضع
شخص جرة فى الطريق ثم وضع آخر أخرى اه فليتأمل (قوله وان زال بمزيل كبيع وسيل) قال فى المنع عن الخمانية
وان زال بمزيل نحو أن يضع جرة فى الطريق فذهبت بها الريح وأزالتها عن مكانها وأحرق شئاً لا يضمن الواضع
وكذا لو وضع حجر فى الطريق فجاء السيل ودحرجه وكسر شيئاً لا يضمن الواضع لان - بنيته زالت بالما والريح اه
وهذا مستغنى عنه بالاستثناء لا يأتى فى كلام المصنف (قوله وكذا يضمن فى كل موضع ليس له فيه حق المرور الخ)
هذا لم يذكره صاحب الخمانية بل اعتبر حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كما فى الطريق
وانما الذى اعتبر حق المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر أن عليه الفتوى قال فى المنع وفصل فى الخلاصة
فما لو سقط منه جرة فى موضع ليس له فيه حق المرور بين أن يقع منه فيضمن وبين أن ذهب بها الريح لا يضمن قال
وهذا أظهر وعليه الفتوى وغالب الكتب على ما ذكره قاضى خان قلت كلام الخلاصة فى الساقط من غير اختيار
لا فى الموضوع به وبينهما فرق قد مر (قوله من الكبير) هو بالكسر زق ينفع فيه الحداد وأما المبنى من الطين فكور
والجمع أكيار وكيرة كعنية وكيران اه قاموس فالنسب الكور لانه هو الذى يخرج منه (قوله فخرج
الشرار الى الطريق) فهو وه أنه اذا أتلف شيئاً فى دكانه مع رجل دخل به عنده لا يضمن اهدم التعدى فهو وكفر
الشرى ملكه ومثل ذلك بل اولى اذا أصابت شرارة فى دكانه ذخيرة بن دقية فخرجت وقتلت شخصاً فيه يظهر

ولما أخرج الحداد الحديد من الكبر فذكر

وهي حادثة القنوى (قوله وأحرق شيئا) أي أو فتنأين شخص فدينه على عاقلة اهشلي عن الاتساق (قوله ولولم يضربه وأخرجه الريح لا) بقي ما إذا ضربه وأخرجه الريح هل يزول فعلة بنقل الريح أو يعتبر يحترق (قوله لا تخمله) بأن كانت صعودا أو أرض جاره هو طابعه أنه لو سقى أرضه نفذ إلى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو تقدم إليه بالأحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا ككاشهاده على حائط ولولم يتقدم لم يضمن شربة لامية عن جامع القصوين وظاهر قوله بأن كانت صعودا الخ أنه يضمن بمجرد السقي وإن كانت تخمله يقر سنة قوله بعد ولو كان يستقر في أرضه وفيه حرج على رب الأرض الصاعدة فالتصوير خلاف المصور فتأمل (قوله ضمن) لأنه لم يكن منته عافيا فدل بل كان متعديا زياهي (قوله أفعده الخ) قال ملاسكين صورته خياط أو صباغ أفعده في حانوته خياطاً أو صباغاً على أن يتقبل العمل وي طرح ويكون الاجرين مناصفين اه (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح والطحاوي أخذ في هذه المسئلة بالقياس وقال القياس عندى أولى من الاستحسان اهشلي عن الكاكي ووجه القياس أنه استخار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كنفير الطحان (قوله لأنه شركة الصنائع) فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة وجوه وردة الزيلعي بأن شركة الوجوه أن يشترك على أن يشترى بأشياء بوجوهها ويبيعها وليس في هذه بيع ولا شراء بل هي شركة الصنائع وهو أن يكون العمل عليهم ما وإن كان أحدهما يتولى العمل بهذا فقهه والاخر يتولى القبول بوجاهته فيكون العمل واجبا عليهم ما ووا القبول جائزا لهما إذ ليس في كلامهما الاختصاص أحدهما بالتقبل والاخر بالعمل وتخصيص الشيء بالذلل لا يدل على نفي ما وراءه اهشلي وأجاب العلامة عزى زاده بأن صاحب الهداية لم يرد بشركة الوجوه ماهر المصطلح عليها بل مراده بها هنا ما وقع فيها تقبل العمل بالوجهة يرشد ذلك إليه قوله هذا بوجهته يقبل وهذا بهذا فقهه بعمل اه إلا أنه غير المتبادر من الإطلاق إذ ألقاها في كتبهم تنصرف إلى مصطلحهم (قوله كاستخار رجل) أي غيره عين (قوله ليحمل عليه محملا) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وبالعكس الوجود الكبير الطحاوي اه مغرب (قوله وراكبين) التقييده اتفاقا إذ الراكب الواحد كذلك مكي (قوله وله الحمل المعتاد) وعلى المكاري تسليم الحزام والقفب والسريرج والبرة التي في أنف البعير والليعام للفرس والبردة للسمار فان تلف منه شيء في يد المكاري لم يضمنه وأما الحمل والغطاء فعلى المكاري وعلى المكاري إشالة الحمل وحطه وسوق ادابة وفودها وعليه أن ينزل الراكبين للطهارة والصلاة الفرس ولا تجب للراكب وصلاة النفل لأنهم يمكنهم فعلهما على الظهر وعليه أن يترك الحمل للمرأة والمرضى والشيخ الضعيف اه مكي عن الجوهرية (قوله ورقية أحب) لأنه أننى للجهة الجوية (قوله وكذا إذا لم ير الطراحة واللعاف) أي فانه يجوز العدة قال في الشامل استأجره عيرين إلى مكة ليحمل على أحدهما محملا فيه رجلا من الوطاء والدثر فرأهما ولم يروطا وعلى الآخر كذا محتوما من الماء وبق وما يكون من الماء ولم يبين قدره وما يصلح من الخلل والزيت والمعالق ولم يبين وزنه أو شرط أن يحمل من مكة هدايا ما يحمل الناس فهو فاسد قياسا لجهالة الحمل وجاز استحسانا لأن التعامل جرى ويحمل قريبين من ماء وادواتين من أعظم ما يكون اه قال في التبيين وجه الاستحسان أن العقود وعليه هو الراكب وهو معلوم والحمل تابع وما فيه من الجهالة يزول بالصرف إلى المعتاد وكذا إذا لم ير الوطاء وهما والمهاد والدثر وهو ما يلقيه المرء على نفسه اه (قوله حملا) بفتح الحاء وسكون الميم مصدر (قوله قلت فبأيه له الخياج) وينصرف المطاق في ذلك إلى المعارف (قوله مقدار من الزاد) أو من غير الزاد من المكمل أو الموزون هذا أو أفاده المؤلف بعدد بقوله ونحوه (قوله ردعوضه) وقال بعض أصحاب الشافعي ليس له أن يردعوض ما أكل قال الكاكي ر هذا الخلاف إذا أطلق أما إذا شرط الاستبدال يستبدل بالخلاف ولو شرط عدمه لا يستبدل بالخلاف ولو سرق أو هلك بغيره كل أو بأكل غير متادير تبدل بالخلاف اهشلي (فرع) يصح استخار النعبة وهو أن يستأجرا دابة ليتعاقبا في الركوب ينزل أحدهما ويركب الآخر وان لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما فالجوابان المعروف بذلك اهجوى وغيره (قوله الا إذا أنكر) ظاهره ولولم يكن الإنكار وقت قول المالك ويحترق (قوله لأنه صريح) الأولى أن يقول كما قال المصنف أي صريح بعدم الرضا (قوله فلو قال لا ساكن الخ) صورته استأجر حائونا كل شهر بثلاثة دراهم فبعد ما مضى مدة قال له رب الحانوت ان وضيت كل شهر بمائة والافقرغ الحانوت فلم يفعل واستقرسا كذا يجب لكن شهر خة لأن الساكنين في كل شهر بمائة والافقرغ الحانوت

وأحرق شيئا ضمن ولولم يضربه وأخرجه الريح لا زياهي (سقى أرضه سقيا لا تخمله فقهدي) الماء إلى أرض جاره) فأفدها (ضمن) لأنه ما بشر لا متسبب (أفدها خياط أو صباغ) في حانوته من بطرح عليه العمل بالنصف سواء اتحد العمل أم اختلف كخياط مع قصار (صح) استحسانا لأنه شركة الصنائع (صح) استخار بوجهته يقبل وهذا بجذاقته يعمل فلهذا بوجهته يقبل عليه محملا وراكبين (كاستخار رجل ليحمل عليه ورقية أحب) إلى مكة وله الحمل المعتاد ورقية أحب (قوله وكذا إذا لم ير الطراحة واللعاف) وفي الركوب إلى مكة إلا بمسماة (قوله ولو لا الجبة ولو تكارى إلى مكة إلا بمسماة) بغير عيانها جاز ويجعل المعتود عليه حملا في ذمة المكاري والابل الابل الجارية العمل قلت فبأيه له الخياج من الجارية للعمل أو الركوب إلى مكة بالنعين الابل جميع والله أعلم (استأجر رجلا ليحمل مقدار من الزاد فأسر منه ردعوضه) من زاد ونحوه (قال الغاصب دارقزغوا والافا جرتا كل شهر بكذا فلم يفرغ من رده) على الغاصب (المسمى) لأن سكونه رضا (الا إذا أنكر الغاصب ملكه وان أمته) بيينة لأنه إذا أنكره لم يكن راضيا بالجارة (أو أقز) مطلق على أنكر (به) أي بملكه (و) اسكن (لم يرش بالاجر) لأنه صريح بعدم الرضا في الاشهاد الساكنين في الجارة رضا والافا نقل

1

1

1

c b i r

(لا) يصح مضافا للاستقبال كل ما كان غايكا
للعامل مثل (البيع واجازته) وفيه والقيمة
والشركة والهبة والنكاح والبيعة والصلح
عن مال وبراء الدين) وقد مر في منفرقات
البيع (زله أجزا المثل في نفسه من غير أن
يزيد أحد فلم يولى فسخها ومالم يسخح كان
على المستأجر المسمى) به يفتى (فسخ العقد بعد
تجديد البديل فلم يجل حبس البديل حتى
يستوفى مال البديل) صحيحا مكان العقد
أو فاسدا أو الواعين في يد المستأجر فليحفظ
(استأجره مشغولا وفارغا) في الفارغ فقط
لا المشغول كما مر لكن حرر محشي الاشياء أن
الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريع
والسليم مالم يكن فيه ضرره فسخها فتنبه
(استأجر شاة لارضاع ولده أو جدي لم يجز)
لعدم العرف (المستأجر فاسدا اذا أجزا صحيحا
جازت) لو بدقه في الاصح منية (وقيل لا)
يتقدم النكاح والصلح في الاشياء فروع ما علم
أن المقاطعة اذا وقعت بشرط الاجارة فهي
صححة لان العبرة للمعاني وقد مناه في الجهاد
صح استجاره قلم ببيان الاجر والمدة استأجر
شيئا ليتفع به خارج المصرفاته فنفق به في المدر
فان كان تويازم الاجر وان كان دابة لا
ساقها ولم يركبها لزم الاجر والعذر بها اخطأ
الكتاب في البعض ان الخطأ في كل ورقة خير
ان شاء أخذ وأعطى اجر مثله أو تركه عليه
وأخذ منه القيمة وان في البعض اعطاء بحسبه
من المسمى الصبر في أبجر اذا ظهرت الزبانة
في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسبه ان
داني على كذا فله كذا فله أجره مثله ان مشى
لاجله من داني على كذا فله كذا فله وباطل
ولا أجران له الا اذا عين الموضع استأجره
لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق
لحفر خمسة في خمسة كان له ربح الاجر الكلي
من الاشياء وفيه اجازا استجار طريق للمرور
ان بين المدة ثلاث وفي حاشيته اهذا قولهما وهو
المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على
كذا جاز لان الاجرة عين بدلت له

كما في العمادي اه (قوله واجازته) بأن باع فضولى عبدا غيره فقال المالك أجزت البيع غدا اه حوى (قوله
والشركة) الفسق بينهما وبين المضاربة أن مطلق المضاربة يقع مضافا فانه مالم يربح المضارب لا يكون شركا
فلم يفسد بالاضافة بخلاف الشركة حوى عن البرجندی (قوله والنكاح) اي لا تصح اضافته ولا تملكه
الابكاش كما اذا قالت ان لم يكن لي زوج فقد تزوجت نفسي منك وقبل الرجل صح اذا خلت عن الزوج وعذته
(قوله والصلح عن مال) لان فيه غلبة كالا يجوز له شقه ولا اضافته واحترز بذكر المال عن الصلح عن دم العمد فانه
يجوز اضافته حوى (قوله وبراء الدين) احتريز بالدين عن الابرار عن الكفالة يصح مضافا عند بعضهم حوى
(قوله او فاسدا) ظاهره أنه لا يكون أسوة للغير ما بل هو مقدم عليهم في الفساد وهو ينافي ما قدمه قبيل قوله فان
عقد هذا غيره كوكيل وقد سلف ما فيه (قوله استأجره مشغولا وفارغا) كما اذا استأجر دكانين احدهما فارغ والاخر
مشغول (قوله ويؤمر بالتفريع) هذا في نحو البيت أما الارض فمقال في فتاوى الزاوي استأجر ارضا فيها زرع
او ما يمنع الزرع لا يجوز وان أجزا ثم حصد الزرع وسلمها انقلب جائزا وهذا اذا لم يكن الزرع مدر كافا ان أدرك
الحصاد جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد والتسليم ولية الفتوى اه (قوله ان المقاطعة) أي اذا أقطع الامام
ارضا الشخص بان قال اقطعك هذه الارض كل سنة بكذا تكون اجارة (قوله وقد مناه في الجهاد) الذي قدمه
أفتى العلامة فاسم ببيعة اجارة المقطع له وان لاما م أن يخرج منه متى شاء اه (قوله صح استجاره قلم ببيان الاجر
والمدة) ظاهره أنه من قبيل الاجر الواحد فلم يجره وان لم يستعمله في المدة وظاهر تنكيره أنه يصح ولو غير معين
ولم يكتب عليه امن رأيت من حشى الاشياء فتنهر (قوله لزم الاجر) لانه خلاف الى خير (قوله وان كان دابة لا)
لانه خلاف الى شرو لان الاجارة في الدابة لا تجوز مالم يبين المسكن وأما في النوب فيحتاج الى بيان الوقت دون
المكان أبو السعود عن الحوى أي فيكون في الدابة كالغاصب وينبغي بهلاكها (قوله ساقها ولم يركبها) أي وقد
استأجرها للركوب (قوله الا لعذر بها) الظاهر ان اراد به عذرا لا يمكن معه الركوب فان المدار في الصحة على
التمكن من الانتفاع (قوله وأعطى أجر مثله) لا يجاوز ما سمى ولو الجدية (قوله وأخذ منه القيمة) أي قيمة ما دفع من
السكاغد والخبر لانه ما وجدته على شرط ولو الجدية (قوله اعطاء بحسبه) فيعطيه حصة ما أصاب من المسمى ويعطيه
لما أخفا أجزا مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض حوى عن الوالدية (قوله استرد) بالبناء للمفعول
أي منه وبالبناء للفاعل وشبهه لا دفع (قوله وفي البعض بحسبه) لانه انما أعطاه الاجر لميز الزوف من الجهاد
وهو لم يميز ولو أنكر الدافع وقال هذا ليس من دراهمي قال قول القابض لانه لو أنكر القابض أصلا كان
القول قوله يبرى (قوله ان داني على كذا فله كذا) في البرازية رجل ضل له شئ فقال من داني على كذا فله كذا فله وعلى
وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قال من داني فالاجرة باطلة لان الدلالة والاشارة ليسا بعمل يستحق به
الاجر ولا أجر لمن دله وان قال على سبيل الخصوص بأن قال لرجل بعينه ان دلته على كذا فله كذا فله ان مشى له
فدله فله أجر المثل للمشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا أنه غير مقدور بقدر فيجب أجر المثل وابدله
بغير مشى وهو لا قول واه اه فقد علم منه أن المدار على التعيين والمشي لا على التعبير بان أو من فان كلا
شرط وعبرة الاشياء كذلك فانه قال من داني على كذا فله كذا فله وباطل فلا أجران له ان دلته على كذا فله
كذا فله أجر المثل للمشي لاجله اه (قوله الا اذا عين الموضع) اي وكان المستأجر معينا وقد وجد منه القبول
فيجب له المسمى كما أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء فرجع الى الكلام الاول (قوله لحفر حوض) بالتنكير وقوله
عشرة في عشرة خبر مبتدأ محذوف اي هو عشرة طولا في عشرة عرضا والجملة صفة حوض (قوله وبين العمق)
أي كذا راع (قوله كن له ربح الكل) لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربح
العمل اه اشباه وبه استفيد أن الضرب معتبر في الاجسام لاني نحو الطلاق حوى (قوله جازا استجاره طريق
للمرور) وهي في ملك رجل وأطلق الجواز أفاد أنه لا فرق بين أن يكون محدودا وهذا اتفاق أو غير محدود وهو
قولهما وهو المختار وهذا الخلاف مبنى على خلافهم في جواز اجارة المشاع من غير الشريك فهما أجازاه
وعليه الفتوى مضمرات وفي الحقائق الفتوى على قوله واعتمده الذي وبرهان الا أنه مصدر الشريعة وسواء كان
فيما يقسم أولا عذره ويجب أجر المثل عنده بالانتفاع على الصحيح من الروايتين (قوله وفي الاختيار من دلنا الخ)
مثله في السير الكبير وقد تقدم أنه محمول على أن الخطاب به معين وقد وجد منه القبول ويدل عليه قوله لان الاجر

يتعين بدلالته فان المراد المسمى افاده ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله وفي الغاية) اي غاية البيان للاتقاني
 وعبارته الوقال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين جميعا لانه نص على جهة
 الاجارة قال ولا اشكال في قوله هبة اجارة لانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله وانما الاشكال في قوله اجارة هبة
 كل شهر بكذا فانهم لا يكون هبة بل اجارة اي ولم يغير آخر الكلام اوله لان الاول انما يغير اذا كان محتملا للتغير
 وهنا لا يحتمل بآخره لان اوله معاوضة وآخره تبرع والمعاوضة لا تختمل التغير الى التبرع (قوله صحت غير لازمة)
 لانه امكن العمل بالاعتين اي لفظ الاجارة والهبة فعدم اللزوم فيها والتكمن من الرجوع نظر للهبة ولزوم الاجر
 نظر للاجارة والظاهر وجوب المسمى كقول صاحب البحر انه ان مكنت وجب الاجر والذي في البيهقي عن الذخيرة
 التصريح بوجوب أجر المثل فتعين المصير اليه (قوله وفي لزوم الاجارة المضافة الخ) قال القهستاني وفيه اشعار
 بأنه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجي ذلك الوقت لم يجز فلو عمل الاجرة تلك وفي رواية جاز فلم تلك بالتجديد
 والفتوى على الاول فجعل الفتوى على اللزوم ولو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى اه (قوله وعن محمد
 تجوز) نص في المبسوط على جواز استجار بيت في عتودار ومزول على ظله على ظهر طريق وعمله بأنه منزل معه
 لان نفقاع من حيث السكنى وفي الخلاصة عن الحيل عن شمس الائمة لو كان البناء لرجل والعرصة لآخر فاجر
 صاحب البناء بناءه لان صاحب العرصة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز ولو اجر من صاحب
 العرصة يجوز وكذا لو استأجر العرصة دون البناء وفي النزاهة لو كان البناء مملوكا والعرصة وقفًا جاز المولى باذن
 المالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصة وتطريكم يستأجر كل فيما اصاب البناء فهو للمالك اه ذكره
 عبد البر (قوله ومنه اجارة بناء مكة) فان البناء مملوك لصاحبه اظهر الاختصاص الشرعي به افاده صاحب
 الهداية (قوله وكذا اجارة ارضها) لقوله صلى الله عليه وسلم من اجر ارض مكة فمكة فكذا انما لكل الربا وانما
 يأكل نارا وفي مختارات النوازل لا بأس ببيع بناء مكة واجارته ويكره بيع ارضها عنده وعندهما لا بأس ببيع
 ارضها وهو رواية عنه ايضا ذكره العلامة عبد البر (قوله وفي السكك) سواء كان كبا صيدا وحراسه وفي الغاية
 عن بعض الروايات ان بين السكك والبازي وقتا يجوز للاجارة واذا لم يبينه لا يجوز ولا يجوز استجار سنور لياخذ
 الفارة من بيته بائنا وليس كاسكك والبازي لان المستأجر يرسل السكك والبازي فيذهب بارساله فيصيد
 ولا كذلك السنور والقولان فيما اذا استأجر قرد الكنس البيت (قوله والبازي) بالقصيد للنظم (قوله كام
 القرى) أي كاجارة بناء ام القرى قال المصنف وانما نصت عليه مخافة ان يتوهم انه لا يجوز بيعه كما يجوز بيع
 الارض (قوله لوراح) بأن ذهب به التاجر ولم يظفر به الدلال ليس يخسر أي الدلال لانه ما دون له في المدفع عادة
 قال قاضي خان وعندي انه انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يشارقه أما اذا شارقه ضمن كالأودعه الدلال
 عند اجنبي وتركه عنده من يريد الشراء اه من شرح العلامة عبد البر (قوله قصدي ان اسافر) أي وأراد فسخ
 الاجارة بهذا العذر وانكر المؤجر وقال انما اراد التجديد للفسخ (قوله فافسخ) اشار به الى ما قال به بعض المشايخ
 ان القاضي يحكم روية ثيابه فان كانت ثياب السفر يجعل مسافرا وفي بعض النسخ فافسخ ولا وجه له (قوله خلفه)
 اشار به الى ما مال اليه الكرخي والقنوري من الخلاف ولو قال وحافه وتكون الواو بمعنى أو ويكون اشارة
 الى توبع الخلاف ان كان اولى (قوله او فاسأل رفاقا) اشار به الى ما في الذخيرة من أن القاضي يسأل رفاقا هل
 فلان يخرج معكم استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر (قوله ويفسخ من ترك التجارة) من جارة تعالمة
 ولا يستقيم الوزن على الموصول ويفسخ بالبناء للفاعل والمفعول كاكثري (قوله ما اكثري) ما مفعول يفسخ (قوله
 وه وجر) هو بكسر الجيم مبتدأ خبره الجملة بعده والمعنى أن المؤجر لو اجر ابلا معينة لتحمل فلانا وانفاله فانت
 انفسخت بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا يمينها وسلمها الا جري الى المستأجر فانت لا تنفسخ لان العقد لم يقع
 عليها وعلى المؤجر أن يأتي بغيرها وقال ابو يوسف لا مؤجر حق الفسخ وهذا معنى قوله واطلق به قوب اي اطلق
 الفسخ في المينة وغيرها وهو ضعيف لانها خلاف رواية الاصل عنه وقوله ففسخها فيه انها تنفسخ بلا حاجة الى
 الفسخ وقوله ولو كان في بعض الطريق الى قوله يذكر من نظم العلامة عبد البر لاس الوهبانية (قوله وياجاردى
 ضعف) اي مريض (قوله من السكك جائز) اي من كل المال لانه لو اعارها وهو مريض جازت فالاجارة باق من
 أجر المثل اولى وفي العمادية تبرع المريض بالتمتع به تبرع من جميع المال لان المريض يحجر عن التصرف فيما يتعلق به

وفي الغاية (دارى لنا اجارة هبة صحت غير
 لازمة فالتكفل فسحقها ولو بعد القبض فليحفظ
 وفي لزوم الاجارة المضافة نهجها وانما عدم
 لزومها أن عليه الفتوى وفي التجدي لا تجوز
 اجارة البناء وعن محمد تجوز لو ضمتها اليه
 كجدار وقف وبه يفتي ومنه اجارة بناء مكة
 وكذا اجارة ارضها وفي الوهبانية
 وفي السكك والبازي قولان والبناء
 كام القرى اذا ارضها ليس تجوز
 ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر
 بقلبه لوراح امير بخمس
 ومن قال قصدي ان اسافر فافسخ
 خلفه او فاسأل رفاقا ليدكروا
 وينسخ من ترك التجارة ما اكثري
 ولو كان في بعض الطريق وهو جبر
 له فسحقها لومات منها معين
 واطلاق به قوب وبالفسخ يذكر
 وياجاردى ضعف من السكك جائز

حق الغرما والورثة وحق الغرما انما يعلق بأعيان ماله لا بمشاققتها لانها بما لا يبق بعد الموت حتى يتحور
 التعلق عند ذلك اهـ عبد البر بتصرف (قوله من ذالم) أى الاجر الذى أجره المريض (قوله واجره مقاره فوفاه)
 أى مجهول المدة مستقبله (قوله لاستأجر) أى لا للغرما وهو متعلق باخدر والجلبس مبتدأ وأجدر خبرا لانه
 لو هلك عنده لا يستطاع دينه بخلاف الرهن والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب المكاتب) •

الانساب أن يقول كتاب الكتابة أى لأن علم الفقه يبحث عن فعل المكاتب وهو الكتابة لا المكاتب قال البرجندى
 ويجوز أن يكون المكاتب مصدرا ميميا فلا اشكال اهـ قال الشريف الجوى وفيه تأمل (قوله من ذالم الخ) أى
 ورقبة العبد ملك لسيده ومنفعة له لك لعهده وانما قدمت الاجارة لشبهها بالبيع فى القليل والشرايط وجريانها
 فى غير المولى وعنده كذا قيل وفيه أن البيع قد تقدم اول الجزء الثانى ومضى كتب كثيرة بعده فان قيل قدمت
 لتكون أقرب اليه يقال ان هذا بعد لم ترمه مناسبة مثله قال فى شرح الوهبانية كان الاولى ذكر المكاتب عقب
 الاعتاق لانه من فروعه وتعرفه يدل على أنه فرع منه واجيب عن هذا بجوابين الاول أن مناسبة لاجارة
 كما ذكره المؤلف نظر فيها لاذنات وأما من ذكره عقب العتق فقد نظر الى أن الكتابة فيها الولاء والولاء حكم من
 أحكام العتق والحكم عارض والمناسبة بالذاتيات أقوى الجواب الثانى انه لو جعل مع العتق بانواع من العتق
 على حال والتدبير والاستيلاد كثرت المسائل جذا من جنس واحد وذلك يوجب السأمة والمال وفى الفهم
 النقص والتحليل فأولوا الاجارة للمناسبة المذكورة وذكر الولاء بعد العتق وبعبء لعلقه بالجله والا قول للاكل
 والثانى للعلامة على من غائم المقدسى قال الشريف الجوى ومن محاسنه أن العبد يصل الى شرف الحرية فى الدنيا
 ويكسب أسباب السعادة فى العقبى والمولى يصل الى المال حالا والثواب ما لا يرى ان - سنت نيته (قوله وهو جمع
 الخروف) الاولى وهو الجمع قال المصنف فى المنع والمكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتب بكسر
 التاء وأصله من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية اذا خزنتها والكتيبة هى الطائفة المهيمنة من الجلبس وهذا
 الكتاب لانه يجمع الابواب والفصول والكتابة لانها تجمع الحروف ويسمى هذا العقد كتابة ومكاتبه لان فيه ضم
 حرية اليد الى حرية الرقبة اولان فيه جمعا بين نجمين فصاعدا الاولان كلامهم - يكتب الوثيقة وهو أظهر انتهى
 وفى البرهان الكتابة أن يقول الرجل لملوك كاتبتك على ألب درهم ومعناه كتبت لك على نفسى أن تعتنق منى
 اذا أوفيت المال وكتبت لى على نفسك ان تبنى ذلك أو كتبت عليك الوفاء بالمال وكتبت على العتق اهـ وهذا يفيد
 أن كلامها بصيغة اسم الفاعل وقال فى المصباح عن الأزهرى الكتابة والمكاتبه أن يكاتب الرجل عبده أو أمته
 على مال منجم ويكتب العبد عليه أنه يعتق اذا أذى النجوم وقال غيره بمعناه وتكاتب كذلك فالعبد مكاتب
 بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل لانه كاتب سيده فالفعل منهم ما والاصل فى باب المفاعلة أن تكون بين اثنين
 فصاعدا ففعل أحدهما بصاحبه ما يفعله الآخر فحينئذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى (قوله
 تحرير المملوك) قنأ ومدير الأمة أو أم ولد اهـ جوى (قوله يدا) أى تصرفا فى البيع والشراء ونحوهما ما حادى
 (قوله أى من جهة اليد) أى فهو منصوب على التمييز أى غير نسبة التحرير الى المملوك أى أن التحرير المسند
 الى المملوك انما هو بالنظر الى يده ويصح أن يكون منصوبا على البدل من محل المفعول وهو المملوك بدل بعض
 من كل والمعنى تحرير يد المملوك والوجهان يجريان فى رقبة (قوله حالا) أى عقب التلفظ بالعقد حتى يكون
 العبد - حق بمشاققتها وكسبه اهـ جوى فله شبهة بالعبد والحر فشه به بالبدل لانه لا يعتق الا اذا دى بدل الكتابة
 وشبهه بالحر من جهة انه أحق بمكاتبه ويجب على المولى الضمان بالجنسية عليه أو على ماله ولهاذا قيل المكاتب
 طار عن ذل العبودية ولم ينزل فى ساحة الحرية قصار كالإمامة اذا استطيرت بعروان استعمل تطاير (قوله يعنى عند
 اداء البدل) أى فليس المراد بالمال اشتراط التأخير فى عقد الكتابة وفتح على تلك العناية قوله حتى لو أداها حاله
 فتدبر (قوله وكنها الايجاب والقبول بلفظ الكتابة أو ما يودى معناه) اشار الناظم الى الفرق بين الكتابة والعتق
 على المال وتعلق العتق فقال فى العناية الكتابة عقد بين المولى وعبد بلفظ الكتابة أو ما يودى معناه من كل وجه
 فقوله عقد يخرج تعليق العتق على مال فان المراد به ما يحتاج الى ايجاب وقبول وذلك غير مشروط فى التعلق
 يتم بالمولى كذا فى النهاية وأما الاعتاق على مال فانه وان كان عقدا احتياجه الى الايجاب والقبول لكنه خرج

ولو أن أجر المثل من ذلك أكثر
 ومن مات مدبونا أو أجوه مقاره
 فوفاه للمستأجر الجلبس أجاد

• (كتاب المكاتب) •
 مناسبة للاجارة أن فى كل منها مال الرقبة
 النقص ومنفعة لغيره (الكتابة) لفعة من
 الكتب وهو جمع الحروف يعنى يد لان فيه
 ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشراعا تحرير
 المملوك يدا) أى من جهة اليد (حالا ورقبة
 ما لا يعنى عند اداء البدل - حتى لو أداها حالا
 عتق حالا (وركنها الايجاب والقبول) بلفظ
 الكتابة أو ما يودى معناه

بقوله بالخط الكتابة أو ما يؤدى معناه والفرق بينهما من حيث المعنى أن المكاتبة بالجوزة عود رقية مادنون المقتضى على مال اه وقد ذكر الجوى مسائل فيها الافتراق بين هذه المقتضى غير ما ذكر (قوله أو ما يؤدى معناه) سيأتى بيانه وكتول السيد أذالى ألف درهم كل شهر مائة وأنت حرفة ومكاتبة جائزة لانه عطف الحزبة على اداء الالف منجما فنترتب الحزبة على اداها ولو قال اذ أدبت الى ألاما كل شهر مائة درهم فأنت حر أو قل التجوم كذا أو آخرها كذا فقبل فهو مكاتبة اه قال الاتقانى اعلم أن الكتابة لا تجوز قياسا لمسا فيها من اثبات الدين على العبد والمولى لا يستوجب على عبده شيئا ولكن جوزت استحسانا بالكتاب والسنة واجماع الامة اه (قوله معلوما قدره وجنسه) فان لم يكن كذلك كانت فاسدة لان تلك الجهة لا تؤدى الى المنازعة وسواء كان البذل مالا أو منفعة درر (قوله منجما أو موقلا) الفرق بينهما أن المؤجل ما جعل لجميعه أجل واحد والمنجم كل سيأتى ما فرق على آجال متعددة لكل بعض منه أجل (قوله لعنتها بالخال) ونقل في الدرر عن الشافعى رضى الله تعالى عنه انه لا يجوز الامتدح بغيره (قوله انتفاء الجحر في الحال الخ) قال في الدرر لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بدلها والحزبة الى العبد بأدائه وهذا لا يتحقق الا بذلك اه (قوله وعوده المكاه اذا عجز) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد وأما بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا عجز زوجه عبري الدرر (قوله ولو اتقى صغيرا بقتل) اى البيع والشراء فانه اذا عقل كاذ من أهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز اه درر (قوله فان أدبته فأنت حر) قال العلامة نوح لا بد منه لان ما قبله يحتمل الكتابة والعق على مال ولا يتعين جهة الكتابة الا بهذا القيد وما قوله وان عجزت فأنت حر لاحاجة اليه واتخاذ كره سناللعبد على اداء عند التجوم اه (قوله لا طلاق قوله تعالى فكاتبوههم) اى وقد تناول الصغير والكبير وكل من يتأق منه الطلب والحال والمؤجل والمنجم (قوله على الصحيح) وقال داود الظاهري يجب عليه اذا طالب العبد ذلك وعلم المولى فيه الخير لان الله تعالى أمر به والامر للوجوب وقال بعض مشايخنا هو لا لإباحة واشترط علم الخير فيهم خرج على وفق العادة فان العادة جرت بأنه لا يكتبه الا اذا علم فيه الخير فهو وكفه واذا علمه فاصطادوا ولنا أن الامر قد يكون للتدب وهو الظاهر هنا بديل ما بعده من قوله وآتوههم من مال الله الذى آتاكم فانه لا بد فكذا أمر الكتابة وهذا الحل يؤدى الى أنه لا فائدة في ذكر الشرط لان الكتابة جائزة وان لم يعلم فيه الخير وكلام الله لا يكون اقرار فائدة أصلا فيكون التعليق بالشرط للتدب كقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا الآية أفاده صاحب التبيين (قوله والمراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين) وقيل الوفاء وأداء الامانة والصلاح وقيل المال فان الخير يطلق عليه ومنه قوله تعالى ان ترك خيرا وما تنفعوا من خير وهو أن يكون كسوبا بقدر على أداء البذل أفاده الزيلعي (قوله ونصفه الاخر ما ذون له في التجارة) وعقق بالاداء نصفه وما فضل من الكسب نصفه له ونصفه للمولى وسعى في نصف قيمته جوى عن مختصر الطحاوى (قوله خرج من يده دون ملكه) فتفرع على ذلك انه لا يدخل في قوله كل مملوك لى حر لانه اوجب العتق لكل مملوك مضاف اليه بالملوكية المطلقة وهذا غير متحقق في المكاتب لانه ملكه رقية لا يد او كذا لا يعتق المكاتب ان قال له السيد ان كنت عبدى فأنت حر لان في كونه عبدا له قصورا اه ولو اخرجته (قوله حتى يؤدى كل البذل) وهو مذهب زيد بن ثابت وبه اخذ علماء الامصار ومذهب على كرم الله تعالى وجهه انه يعتق بقدر ما أدى اعتبار الجزاء بالكل ومذهب ابن مسعود انه يعتق اذا أدى قدر قيمته والباقي دين في ذمته وعند ابن عباس يعتق بالعقد (قوله ثم فرغ عليه) تبع المصنف في هذا التعبير ولا يظهره الا أن يراد التفرع معنى وهو غير ظاهر أيضا لان مقتضى بقاء ملكه فيها أن لا يغرم عقرها ولم يذكر في الكثر ولا فيما اطاعت عليه من شروحه أن هذا مفرع على ما قبله (قوله العقر) هو في الحرائر مهران مثل وفي الامايراد به عشر قيمته ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا ابو السعود فزال توقف السيد الجوى فيه (قوله ان وطئ مكاتبته) ولو مرارا ويكون العقر لها لانها صارت أحرى بكسها وأجزائها تتوصل الى المقصود بالعقد وهو الحزبة بأداء البذل ومنافع البضع ملحقة بالاجزاء والاعيان اه ولو شرط وطأ فاسدت الكتابة ونعتق بأداء البذل ولا يثبت لها شيء من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهكذا حكم الفاسدة بقوات شرط من شروط الصحة وأما الباطلة وهى التى فاتها شرط من شروط الانعقاد فلا يثبت بها شيء من الاحكام يعنى مطلقة ولو بعد الاداء الا ان علق عتقه بأداء البذل فيعتق به كسائر الشروط بشرط بلالة عن الجوهرية والدرابية والبدائع (قوله لحرمة) اى الوطء (قوله اوجبى عليها) قال الشيخ ابو الحسن الكرخى في مختصره واذا جنى المديبر على مولاه

(وشرطها كون البذل) المذموم ورفها
(معلوما) قدره وجنسه وكون الرق في الحل
قائما لا كونه (منجما أو موقلا) لعنتها
بالحال (وحكمها في جانب العبد انتفاء الجحر)
في الحال (وثبوت الحزبة في حق البذل الرقية)
الا بالاداء (وفى) جانب (المولى ثبوت ولاية
مطالبة البذل في الحال ان كانت جالة والمالك
في البذل اذا قبضه) وعوده المكاه اذا عجز
(كتب قيمته ولو) التثنية (صغيرا بقتل بمال حال)
اى نقد كله (او موقلا) كله (او منجم) اى
مقسط على أشهر معلومة (او قال جهات
عليك الفات يؤدبه فنجوما أو قالها كذا أو آخرها
كذا فان أدبته فأنت حر وان عجزت فقتن
وقبل) العبد ذلك (صح) وصار مكاتبا
لا طلاق قوله تعالى فكاتبوههم والامر للتدب
على الصحيح والمراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين
بعد العتق فلو يضرب فلا فضل تركه ولو فعل صح
ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الاخر
مأذون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له
ذلك كذا يبطل على العبد حق العتق وغنامه
في التارخانية (و) اذا جعت الكتابة (خرج
من يده دون ملكه) حتى يؤدى كل البذل
لحديث ابى داود المكاتب عبد ما بقى عليه
درهم ثم فرغ عليه بقوله (لحرمة عليه) (او جنى
ان وطئ مكاتبته) (او جنى) (على
عليها) فانه يغرم ارشها (مالها) لانه بعد
الكتابة صار كل منهما كالا جنى

اورقيق مولاه أو متاعه فهو هدر كما. وكذلك ان جنى المولى عليه بخنائه هدر ولا يلزم المولى شيء لانه عبده
 وكذلك أم المولى في جنائنها على المولى وحنانية المولى عليها لانهم ساءلوا له وما جنى عليه فأرسل ذلك للمولى وأما
 المكاتب لحنانية المولى عليه تلزم المولى وحنانية المكاتب على سيده تلزم المكاتب وكذلك حنانية المولى على
 رقيق المكاتب وأما له يلزم كلاً منهما ما جنى على صاحبه في نفسه أو ماله اه (قوله للشبهة) أي شبهة الملك (قوله
 لا سقاط حقه) وهو ملك الرقبة أي وهو يجوز له اسقاطه جانا (قوله وفسدان كتابه على خرا وخنزير) الفرق بين
 المكاتب الجائزة والفسادة أنه في الفسادة يرد المولى في الرق ويفسخ الكتاب بغير رضاه وفي الجائزة لا يفسخ
 الا برضا العبد ولا بعد أن يفسخ في الجائزة والفسادة جميعا بغير رضا المولى انتقائي (قوله وفسدان كتابه)
 لاجابة الى تقدير فسد لا لاستغناء عنه بقول المصنف بعد فساد اه حلي (قوله في حق المسلم) سواء كان كل
 منهما مسلماً أو أحدهما أفاده الجوى (قوله لجهالة القدر) أي قدر القيمة باختلاف المقومين ولجهالة الجنس أيضاً
 لان القيمة تعتبر بجنس الثمن وهو القدران ولم يتعين واحد منهما قال البرجندى ومسع ذلك اذا أدى القيمة يعق ثم
 أداء القيمة يثبت بصادقه ما على أن ما أدى قيمته وارا اختلاف ارجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان منهم على
 شيء يجعل ذلك قيمته والاعتبار أقصى ما يقع به تقويم المقومين جوى عن الظهيرية (قوله او على عين معينة) قيد
 معينة لاخراج النقود فلو كتابه بقدر غيره يجوز له عدم تعيينه في عقد تعاوض وفسخ (قوله لغيره) فلو كانت على
 عين في يد من كسبه بأن كان أو نازلاً في رواية وصحها في البيانية نقلاً عن صدر الاسلام البرزدوى جوى
 وأما اذا كتابه على دراهم نفسه فهو جواز باتفاق الروايات لانها لا تتعين في عقود المعاوضة (قوله ليجزى عن تسليم
 ملك الغير) فلو أجاز مالك العين فعن محمد يجوز كافي الشراء المبني على الماكسة وهو المختار ولو أجاز ملك
 العبد هذه العين فإداها روى عن الامام أنه لا يعتق الا أن يعلق الحر بقة على الاداء وروى أصحاب الاملاء عن
 أبي يوسف أنه يعتق مطلقاً كالمالك كتابه على خرفأداها وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله وصيفنا) الوصيف
 والوصيفة الغلام والحرارية دون المراهقة مصباح وفي القاموس الوصيف كأمير الخدام والخدماء وجمعه
 وصفاً فالوصيفة جمعه وصاتف اه (قوله غير معين) أما اذا كان معيناً فجوز الكتابة بالاتفاق (قوله لجهالة
 القدر) لان الوصيف لا يمكن استنائه ومن الدناير الاعتبار القيمة وتسمية القيمة فسد العقد فكذلك استنائه اه
 وقال أبو يوسف تجوز الكتابة وتنقسم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة وصيف وسط فإصاب الوصيف بسقط
 عنه ويكون مكاتباً عابثي (قوله لما ذكرنا) أي من العلل الأربع اه حلي (قوله فان أدى المكاتب الخ) لسيده
 أو لورثته بعده جوى عن الرضى (قوله عتق بالاداء) وان لم يعلق بأداءه فالتعلق العتق به معنى وموجبه العتق بأداء
 البذل (قوله وسعى في قيمته) أي سعى العبد في قيمته نفسه قال في الهداية لانه وجب رد رقيقه لفساد العقد وقد
 تعدر بالعق فوجب رد قيمته اه حلي (قوله يعنى قبل أن يترافعا للتناهي) قال الجوى في شرحه ويعتق بأداء
 القيمة قبل ابطال القاضى لانها لما فسدت بتسمية ما نهى عن تملكه وتماكبه بقي تعلق العتق بأداء المسمى والمعقود
 عليه في المعاوضة الفاسدة يضمن بالقيمة فانهقدت المكاتبه على القيمة فيعتق بأدائها اه أي وأما اذا بطل
 القاضى العقد قبل دفع العين فكأنه لم يكن (قوله واعلم أنه متى سمي مالا) أي ولومن وجه لشغل مسئلة الخمر
 والخنزير ويقتدر في قوله لم ينقص من المسمى مضاف أي قيمة المسمى قال في حاشية المكي عن المعدن قوله ولم ينقص
 قيمته عن المسمى أي الخمر أي ان كانت قيمة نفسه انتص من المسمى اه ثم قال نقلاً عن الدرر وعتق في اداء الخمر
 والخنزير ثم سمي في قيمة نفسه لا ينقص منه ويزاد عليه هذه مسئلة لها نوع تعلق بما قبلها غير مختصة به يعنى
 أن القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه وان كانت
 زائدة زيدت عليه لان الواجب رد رقيقه افساد العقد وقد تعدر بالعق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى
 لم يرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة لا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك اه (قوله فيعتق للشرط) أي
 التعليق ولا يلزم العبد شيء لما ذكر من أن العتق يحصل بقضية التعليق لا بقضية المعاوضة (قوله بين جنسه) كعبد
 ووصيف لان الجهالة في ذلك بسيرة ومثله يحمل في الكتابة لان مبنائها على المساهلة فتعتبر جهالة البذل
 بجهالة الاجل حتى لو كتابه الى الحصاد صحت اه أبو السعود (قوله ويؤدى الوسط) قال صدر الاسلام في زماننا
 يجب أي في العبد عبدي ووسيط لان الاثر الجباد والهنود رداء والروميين أو ساط (قوله ويجبر على قبولها)

نعم لا حد ولا قدر على المولى للشبهة
 ولو أعتقه عتق مجاناً لا سقاط حقه (و) فسد
 ان كتابه على خرا وخنزير (و) فسد
 في حق المسلم فلو كانا قديمين جازاً (و) فسد
 (قيمه) أي قيمة نفس العبد لجهالة القدر
 (أو على عين معينة لغيره) العجز عن تسليم ملك
 الغير (أو على مائة دينار ليرد) سيده عليه
 (وصيفنا) غير مسمى لجهالة القدر (فهو) أي
 عقد الكتابة (فاسد) في الكل لما ذكرنا
 (فان أدى) المكاتب (الخمر عتق) بالاداء
 (وكذا الخنزير) لما بينهما في الجملة (وسعى
 في قيمته) بالغة ما بلغت يعنى قبل أن يترافعا
 للقاضى ابن كمال (و) اعلم أنه متى سمي مالا
 وفسدت الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص
 من المسمى بل يزداد عليه (ولو) كتابه (على
 مئة ونحوها) كالدراهم (بطل) العقد لعدم
 ما بينهما أو صلاعة أحد فلا يعتق للشرط
 الا اذا علقه بالشرط صريحاً فيعتق للشرط
 لانه قد (وسعى) العقد (على حيوان بين جنسه
 فقط) أي لا نوعه ووصفته (ويؤدى الوسط
 او قيمته) ويجبر على قبولها

كأبجبر على قبول العين لأن كل واحد أصل فالعين أصل تسمية والقيمة أصل لأن الوسط لا يعلم إلا بها فاسمها
 زيلعي (قوله فله قيمة الخمر) لتعذر تسليم عين الخمر بحكم الإسلام لأن المسلم ممنوع من غلبتها وعقلها والمكاتب
 صحيحة اه حوى (قوله وعق بقبضها) يحتمل رجوع الغنم إلى القيمة وعليه مذهب المصنف وهو ما لا خلاف فيه
 ويحتمل رجوعه إلى الخمر وهو ما قاله المؤلف وفيه روايتان فقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير يفتي وكذا
 النيسابوري في شرحه والقاضي ظهير الدين الشيرازي ونجم الدين الافطس والسرخسي وفي شرح الطحاوي
 والقرناشي لو أدى الخمر لا يعتق ولو أدى القيمة يعتق لأن الكتابة انتقلت إلى القيمة ولم يبق الخمر بدلا في هذا العقد
 لأنه انعقد صحيحا وبقي صحيحا على حاله ولا يتصور بقاءه صحيحا على الخمر بعد الإسلام فخرجت الخمر عن أن تكون
 بدلا ضرورة وبأداء غير البدل لا يعتق اه من التبيين وغيره (قوله كما مر) في مسئلة كتابة المسلم على خمر أو خنزير
 (قوله والآبق) بالمد وضم الجيم اللين المحرق اه حاجي عن الشرنبلالية (قوله لحصول الركن) وهو الإيجاب
 والقبول فأل فيه للجنس (قوله والشرط) وهو كون البدل معلوما (قوله وهو) أي غير المال التصرف أي تصرف
 العبد تصرف الأحرار وذلك كما إذا كاتبه على قدر من المال على أن لا يخرج من البلد فلا تفسده لأنه ليس
 في صلب العقد (قوله إلا أن يكون الشرط في صلب العقد) كما إذا كتبه على خمر أو خنزير ونحوه من المسائل
 المتقدمة أو شرط عليه خدمة مجهولة كما سيجي في عبارة الهداية (قوله لأنه) أي الفساد في البدل أي أحد ركني
 الكتابة قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعني انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انتهاء وتشبه الذكاح ابتداء
 لانها مبادلة المال بغير المال وهو التصرف ابتداء فألحقناه بالبيع في شرط يتكس في صلب العقد كما إذا
 شرط عليه خدمة مجهولة لأنه في البذل وبالكساح في شرط لم يتمكن في صلبه اه درر والله تعالى أعلم
 وأسئله فراقه العظيم

• (باب ما يجوز له كاتب أن يفعله) •

(أوله ولو محابة يسيرة) هذا بالنسبة المذهب الصحيحين وأما عند الإمام فلا تنقيد المحابة باليسيرة قال الشريف
 العلوي في الشرح وكذا البيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان وينقد وذئبة عند الإمام وقال لا يملك البيع
 إلا بما يتغابن الناس فيه وبالدرهم والدنانير وبالنقد لا بالشيء اه ويملك الأجرة والاعارة والإيداع والإقرار
 بالدين وإدانة غنائه وقبول حوالته بدين عليه لأن لم يكن عليه وله أن يشارك غنايا لا مفاوضة لاستلزامها الكفالة
 وهو ليس من أهلها شرنبلالية عن البدائع (قوله والسفر) لأن قصد الوصول إلى البدل وقصد العبد الحزبة
 وإذا انما يحصل بالبيع والشراء وربما لا يتفق في الحذر فيحتاج للسفر (قوله وإن شرط المولى عدمه) لكونه
 شرطا محققا يقتضي العقد ولا يفسد العقد لعدم تمكنه في صلبه (قوله وتزوج أمته) أي من أجنبي لأنه اكتسب
 المهر والنفقة أمام من عبده فلا يجوز (قوله وكتابة عبده) لانها كالبيع بل أنفع منه فاذا أجاز البيع فأولى
 أن تجوز الكتابة إذا البيع يزيل المالك بنفسه والكتابة بعد وصول البدل إليه (قوله ولولا أنه أدى الثاني بعد
 عتقه) حديث الولاء لمن اعتق وانما اعتق الثاني بعد تمام المالك للاول في رقبته وهو أهل للولاء حينئذ (قوله
 فليس له) لتعذر اضافته إليه ولا ينتقل الولاء إليه بعد لأن المولى جعل معتقا وهو لا يقبل النقل كالنسيب (قوله
 لا تزوج بغير إذن مولاه) لأنه ليس من الاكساب وفيه ضرر بالمولى بلزوم المهر في رقبته وانما استفاد من
 التصرف بعقد الكتابة ما كان شيئا لا بد له من الكتابة فبقى على الجري غير ما إذا أذن له المولى بذلك زال الحجر وهذا
 في المكاتب والمكاتب فلا يجوز تزوجها وان كان فيه اكتساب المهر والنفقة لأن ملك المولى باق فيها فنعها من
 الاستيلاء بنفسها وفيه تعيينها وربانها بمنزلة فبيقي هذا العيب فيكون على المولى ضرر ولين مقصودها بالتزوج المال
 بل الإحصان والأعفاف (قوله ولا الهبة ولو بعوض) لانها تبرع ابتداء وهو ليس من أهل (قوله لا يسير منها ما)
 في الذخيرة أنه يتصدق ويجب بقدر فلس ورغيف ونفقة أقل من درهم ويتخذ الضيافة اليسيرة بالطعام المهمة
 للأكل بقدر دافق ولو وهب أو أهدى درهمي لا يجوز اه وانما يجوز اليسير لأنه من ضرورات التجارة لأنه لا يجد
 بدلا من اتخاذ عود للجهازين وهم الأغنياء من التجار والاهداء إليهم واعارة مسكن ونحو ذلك استعلا بالقبولهم
 ومن ملك شيئا ملك ثوابه (قوله ولو باذن) أي من المولى قال الحوى في شرحه أي لا تجوز له الكفالة بنفس
 اموال سواء كان بأمر المكفول منه أو بغير أمره وسواء كان باذن المولى أو بغير إذنه لأنه تبرع ابتداء فان أدى فعتق

• (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) •
 (و) صحيح أيضا (من كافر كاتب قنا) كافر
 (مثله على خير) لما كتبه عندهم (معلومة) أي
 مقدره يعلم البدل (وأي) من المولى والعبد
 (أسلم فله قيمة الخمر وعق بقبضها) يتعلق
 عتقه بأداء الخمر لكن مع ذلك يسبي في قيمته كما مر
 (و) صحيح أيضا على (خدمته شهر له) أي للمولى
 (أو غيره أو خمر يرفع النزاع) لحصول الركن
 الممول والشرط (لا تفسد الكتابة بشرط) لشبهها
 بالذكاح ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو
 التصرف (الأن يكون الشرط في صلب
 العقد) فتفسد لشبهها بالبيع انتهى لأنه
 في البدل هذا هو الأصل والله أعلم
 • (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) •
 (و) لا يجوز (للمكاتب البيع والشراء)
 ولو محابة يسيرة (والسفر وإن شرط) المولى
 عدمه وتزوج أمته وكتابة عبده والولاء
 له أن أدى الثاني (بعد عتقه والاباء) بأن أداء
 قبله أو أديا معا (فليس له لا تزوج بغير إذن
 مولاه) لا الهبة ولو بعوض (لا التكفل مطا) ولو باذن
 الاب يسير منها ما
 ينس لأنه تبرع

لزمته الكتابة لوقوعها صحيحة في حقه لانه اهل الاداء الا انه لا يطالب به في الحال لحق المولى كعبد محجور وكفل
فعتق ولو اجاز المولى كفالته أو هبته لم يصح لانه لا ملك له في ماله وانما حقه متعلق به فهو كالغريم اذا اجاز عتق
الوارث وهبته في مال ورثه لا يجوز ولو كفل عن سيده صح لان بدل الكتابة عليه فلم يكن متبرعا اهـ (مختصرا
(قوله ولا اقراض) لانه تبرع وليس من ضرورة التجارة والاكتساب وهو وان كان يستوجب به بدلا لكنه
يخرج عن ملكه للحال ببدل في ذمة المالك لان المستقرض يكون مفلسا غالبا وفي البرجندى ينبغي أن يجوز
بالسير كالهبة بل هذا أولى (قوله ولو بئال) بأن يقول لعبدك أنت حر على ألف درهم فاذا قبل العبد يعتق من
ساعته ويكون البدل واجبا في ذمته وانما لم يملكه المكاتب لان فيه ازالة ملكه عن العبد بدلين في ذمة المالك
فلا يملكه وكذا لا يملك المكاتب تعليق العتق باداء المال بأن قال لعبدك ان أدت الى ألفا فانت حر لان فيه اثبات
الحرية مقصودا ولانه فوق الكتابة لا يرى انه لا يقبل النقض والكتابة تقبله (قوله ويبيع نفسه منه) اي نفس
عبدك من عبده لانه اعتناق على مال في الحقيقة وان أدى المال نقد لا يجوز لانه مفلس عند العقد برجندى
(قوله وتزوج عبده) من أمته أو أمة غيره أو حرّة (قوله فيما ذكر) من التصرفات ثبوتها ونفيها فلم ينكح أمته
وكتابته عنه ولا يملك ان يعتاق عبده ولو بئال ويبيع نفس عبده منه وانكح عبده ولو من أمته قال البدر العيني
لان الاب والوصي يملكان الاكتساب فيمكن ان يملكه المكاتب اهـ (قوله بخلاف مضارب الخ) الاصل أن
من كان تصرفه عاما في التجارة وغيره يملك تزويج الامه والكتابة كالأب والوصي والجد والمكاتب والقاضي
وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والشرىك والمأذون لا يملك تزويج الامه ولا الكتابة
عندهما وقال أبو يوسف يملكون تزويج الامه لان فيه منفعة وجوابه أنه ليس من باب التجارة فلا يكون (قوله
على الاشبه) اي بقواعد الفقه وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب (قوله تكتاب عليه) اي دخل في
كتابه تبعا وانما لم يقل صار مكاتباً لانه لو كان مكاتباً بالبيع مكاتبته بعد عجز المكاتب الاصلى وليس كذلك
حتى اذا عجز المكاتب تبعا له لان المكاتب من أهل أن يكتاب وان لم يكن أهلا للعتق لعدم ملك ارقية (قوله
والمراد قرابة الولاد) واقواهم دخول الولاد المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الوالدان وعن هذا يفتاؤون
في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة يكون حكمه كحكم امه حتى اذا مات ابو له ولم يترك وقاير حتى على نجوم
امه والولد المشتري يؤدي بدل الكتابة حالا والارد في الرق والوالدان بردان في الرق كالمات ولا يؤيدان حالا
ولا مؤجلا والتوجيه مذکور في التبيين (قوله خلافا لهما) حيث فلا يكتاب عليه اعتبارا بقرابة
الولاد اذ وجوب الصلة ينظمها ولهذا لا يفتقران في حق الحرية وله أن للمكاتب كسب الا لا يكتاب عليه اعتبارا بقرابة
يكتفى للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يحاط بصفة الوالد والولد ولا يكتفى بغيرها حتى لا تجب
نفقة الاخ الاعلى المورس اهـ حلي عن الهداية (قوله ولو اشترى ام ولده مع ولدها) قيد بشراء الولد لان الولد
في ملكه لم يجز بيعه اسوا من ولدها باقيا ام ميتا حوى (قوله وكذا لو شرى ام شرى) ومثله ما لو شرى ام شرى
اهـ حلي بجناز ذكر ابن الملك في شرح الجمع ما يحصله أنه ان اشتراه أولا ثم اشتراه احرم بيعه لان الولد تكتاب
عليه أولا وبواسطته تكتاب امه اذا اشتراه وان اشتراه اولا لا يحرم بيعه لان انتهاء مقتضى وهو تكتاب الولد
ثم اذا اشترى الوالد احرم بيعه عند شراء الولد لوجود مقتضى قال أبو السعود ومن هنا ظهر أن المدا على
اجتماعهما في ملكه اعم من أن يكون قد اشتراه معا أو متعاقبا اهـ (قوله لتبعيتهها الولد) لان الولد لا يدخل
في كتابته امتنع به لانها تتبع له قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها (قوله لانه لم يملكها) علة لقوله ولا تدخل
في كتابته ولقوله ولا ينفس نكاحه (قوله وكذا المكاتبه اذا اشترى بعلها) اي لا ينفس النكاح وله أن يطلها
بذلك النكاح (قوله مطلقا) الظاهر أن معنى الاطلاق ولو اشترى اولادها معه (قوله لان الحرية لم تثبت من
جهتها) اي بخلاف ما اذا اشترى ام ولده مع الولد فانها تابعة للولد ولا يجوز بيعه لان الحرية لم تثبت
من جهة بواسطة الابن (قوله خلافا لهما) وجه قوله لانه ام ولده وله أن القياس جواز بيعه وان كان معها
ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعاقب به ما لا يحتمل النسخ وهو امومية الولد الا انه ثبت هذا الحق فيما اذا كان
معها ولد اثبوت في الولد وبدون الولد لو ثبت ابتداء القياس يفتيه زبلي اي ينفي امتناع البيع أبو السعود
عن العلامة نوح والصحيح قول الامام وعليه منى الامام المحبوبي اهـ سري الدين (قوله وان ولده من امته ولد)

(و) لا (الاقراض واعتناق عبده ولو بئال
وبيع نفسه منه وتزوج عبده) لنقصه بالمهر
والنفقة (واب ووصي وقاض وأمينه في
وقيق صغير) تحت حجرهم (مكاتب) فيما ذكر
(بخلاف مضارب ومأذون وشرىك)
ولو مفاوضة على الاشبه لا يختصص
تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى اباه او ابنة
تكتاب عليه) تبعا والمراد قرابة الولاد لا غير
(ولو اشترى محرم) غير الولاد (كالاخ
والام لا) يكتاب عليه خلافا لهما (وكذا لو شرى
اشترى ام ولده مع ولده منها) وكذا لو شرى
ثم شرى امه جوهرة (لم يجز بيعها) لتبعيتهها ولولدها
(و) لكن (لا تدخل في كتابته) ثم تزوج عليه
يقوله (فلا تعتق بعته ولا ينفس نكاحه) لانه
لم يملكها (بخلافه ان يطلها بطلان النكاح
وكذا المكاتبه اذا اشترى بعلها غير أن لها
بيعه مطلقا) لان الحرية لم تثبت من جهتها
(ولو ملكها ابدا) اي بدون الولد (جازه
بيعها) خلافا لهما (وان ولده من امته ولد
فاذماه) فمكاتب عليه تبعا له

اعترض بأن المكاتب لا يملك وطء أمته وأجيب بأن النسب لا يتوقف على الحل كافي وطء أمته أمته أو أمة مشتركة
 فاذا ثبت النسب من الأب فغن المولى أولى (قوله لأنه كسب كسبه) أى أن الولد كسب الأب فيكون كسبه كسب
 الكسب (قوله زوج المكاتب أمته من عبده) استشكله الشرنبلالي بما تقدم من أن المكاتب لا يزوج عبده
 قال وقد يقال لا منافاة لأن تزويج المكاتب أمته من عبده ليس مفيداً صحة عقده وملكوته إياه فالعقد غير صحيح
 ومع ذلك ثبت النسب كافي النكاح الفاسد وكما أن المكاتب لا يملك التمسرى ومع ذلك لو وطئ أمته فادعى
 ولده ثابت النسب وليس تزويج المكاتب عبده كتزويجه بنفسه يكون موقوفاً لا يجزئه حال صدوره وتزويجه
 هو له مجزئ وهو المولى الحر اهـ وجعل الجوى الضمير في تزويج للمولى أى الذى لم يكتب أو لأمه كاتب بعد وكذا هو
 المتبادر من التبيين وعليه ما فلا اشكال (قوله لأن تبيته أريج) من إضافة المصدر إلى مفعوله وإنما كانت أريج
 لأن المولى ليس له الصفة الشرعية الثابتة في الأم كالتدبير والاستيلاء والحزبة والملك وأقارب ذكر التبعية
 أنهم ما لو قبلوا الكتابة عن أنفسهم ما ومن ولده ما صغر غير قتل الولد حيث يكون قيمته بينهم ما ولا تكون آدم أحق
 به إلا أن دخوله في الكتابة هنا بالقبول وقد وجد منهم ما فبقيهم ما ولا يكون أحدهما أولى به من الآخر (قوله باذن
 مولاه) أفرد الضمير لأن العطف بأو (قوله خلافاً لمحمد) أى فانه قال يأخذه بالقيمة وعقله ما ذكره بقوله لأنه ولد
 المغرور والمذكور في المبسوط وهو ظاهر الرواية عن محمد أن القيمة تلمزمه حالا وفي شرح الجامع أن قيمة الأولاد
 عنده متأخر أدائها إلى ما بعد الفتق أفاده الاكمل في العناية (قوله وخصاً للمغرور بالخز) قال في الهداية له أنه
 مولود بين رقيقين فيكون رقيقاً وهذا لأن الأصل أن الولد يتبع الأم في الرق والحزبة خالفنا هذا الأصل في الحرز
 بأجماع الصحابة وهذا ليس في معناه لأن حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة وصحة بقيمة متأخرة إلى ما بعد
 الاعتراف فيبقى على الأصل ولا يلحق به اهـ حلي وهو الزام لمحمد بما يقوله من أن القيمة لازمة للمغرور بعد عقده
 وهو ما صرح به في شروح الجامع الصغير اهـ مكى وقد علمت أنه مخالف لما في المبسوط الذى هو ظاهر الرواية
 عنه من أنها حالة فلا فرق عند محمد بينهما (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا مشكل جداً فان دين العبد
 إذا لم يمسبب أذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطلب به للعالم والموضوع هنا مفروض فيما إذا كان
 باذن المولى وانما يمسبب تقيم هذا إذا كان التزويج بغير اذن المولى لأنه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر
 ولا قيمة الولد في الحال اهـ حلي وأجاب الرازي بأن المولى إنما اذنه بالنكاح وما يتعلق به من المهر والنفقة فيظهر
 في حقه أما المغرور فليس باذنه فلا يكون راضياً به أنه أخر إلى ما بعد عقده اهـ وقال العلامة الوائى إن الأذن بالشئ
 إنما يكون إذا بناه على ما إذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك اهـ (قوله شراء فاسداً) بأن عقد الشراء بخمر
 أو خنزير اهـ مكى عن السمرقندى (قوله فوطئها) باذن أو بغير اذن من المولى أفاده أبو السعود (قوله أو شرها
 شرها صحبها) اعترض بأن الاستحقاق يمنع صحة الشراء وأجيب بأنه وصف بالصحة باعتبار الظاهر (قوله لدخوله
 في الكتابة) أى الشراء مطلقاً قال السيد الجوى في الشرح وإنما وجب للعالم لأن هذا دين لزمه بسبب هو من
 توابع التجارة فان التصرف يقع صحباً وفاسداً والكتابة تنظم البيع والشراء بنوعيهما فكان المكاتب مأذون
 فيها اهـ (قوله لأن الأذن بالشراء الخ) لو قال لأن الأذن بالشراء أسقط الحد فوجب العقر لكان أولى لما يأتي
 (قوله اذن بالوطء) أى والعقرو يجب به قال صدر الشريعة لقائل أن يقول العقر يثبت بالوطء لا بالشراء
 والأذن بالشراء ليس اذناً بالوطء والوطء ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتاً في حق المولى وأجيب
 ما أجيب به عن هذا الاشكال ما ذكره الاكمل من أن الكتابة أوجب الشراء والشراء أوجب سقوط الحد
 وسقوط الحد أوجب العقر فالكتابة أوجب العقر أفاده أبو السعود (قوله بلا اذن) أما بلا اذن فيظهر في حق
 المولى ويطلب المكاتب به حالا اهـ شلي (قوله أخذ بالعقر من ذعتى) هذا إذا كانت الأمة ثيباً أما إذا كانت
 بكرًا فاقضه إياها أخذ به في الحال لأنه ضمنه ان جنابة اهـ اتقانى (قوله عدم دخوله) أى النكاح بلا اذن اهـ حلي
 (قوله كما ترى) أى أول الباب من أن المكاتب ليس له التزويج بلا اذن اهـ حلي (قوله والمأذون كالمكاتب فيها ما)
 لأن التزويج ليس من الأكساب ولا من باب التجارة فلا ينظمه الأذن بالتجارة اهـ مخ بخلاف الوطء شراء لأنه
 من توابع التجارة فتتناوله الأذن اهـ جوى (قوله في الفصلين) أى فصل الشراء بقسميه وفصل النكاح (قوله
 وتأخذ العقر منه) لتستعين به في بدل الكتابة إن كان العلق حال الكتابة بأن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر

(و) كان (كسبه له) لأنه كسب كسبه
 (زوج) المكاتب (أمته من عبده) فكاتبها
 فولدت دخل في كتابتها (وكسبه) وقيته
 لو قتل (لها) لأن تبيته أريج (مكاتب
 أو مأذون تكسر أمته زعمت أنها حرة باذن
 مولاه) متعلق بتكسر (فولدت منه ثم استنققت
 فالولد رقيق فليس له أخذها بالقيمة) خلافاً
 لمحمد لأنه ولد المغرور وخصاً للمغرور بالخز
 بأجماع الصحابة واستشكله الزيلعي (ولو اشترى
 المكاتب أمته شراء فاسداً فوطئها ثم ردها
 للفاسد) لشرائها (أو) شرها ثم ردها (صحبا
 فاستنققت وجب عليه العقر في حالة الكتابة) لأن الأذن
 قبل عقده لدخوله في الكتابة لأن الأذن
 بالشراء اذن بالوطء (ولو) وطئها (بنكاح
 بلا اذن) (أخذ به) بالعقر (من ذعتى) أى
 بعد عقده لعدم دخوله فيها كما ترى (والمأذون
 كالمكاتب فيها ما) في الفصلين (وإذا ولدت
 مكاتبه من سيدها) فله الخيار إن شاءت
 (مضت على كتابتها) وتأخذ العقر منه

مذ كانتا وان جاءت به لاقن فلا عقر عليه أفاده الاثنان وغيره اه مكي (قوله عجزت نفسها) أي اعترفت بالعجز
 عن أداء بدل الكتابة وانما أخبرت لانه تلقاها جعتها حرة عاجلة بيدل وأجله بغير بدل وفي كل منهما فائدة وهو
 تعجيل الحرة بيدل وحصول الحرية بلا بدل فختار أيها ما شاءت واذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها
 مال الكتابة لانها ما التزمت البدل الا تسلم لها نفسها بماذا بتمت بجهة الكتابة فاذا سلمت لها بجهة أخرى لم ترض
 بتسليمه له أو لورثته بماذا فلا يجب عليها (قوله وبنت نسبه بلا تصديقهما) وان ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه منه
 من غير دعوة لحرة ومات عليه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن المولى بعد التعجيل يثبت نسبه
 من غير دعوة الا اذا انفاه صريحاً كسائر أمهات الاولاد ولو لم يدع الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد
 في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطأت عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو
 ولدها فبها اه مخ ثم حكمها أي المكاتبه مع سيدها بخلاف حكم جارية بها مع السيد فانه لا يثبت
 النسب من المولى الا تصديق المكاتبه لانه انما له حق الملك فيها لا حقيقة فيحتاج فيه الى تصديقه اه (قوله
 صح) أي عقد الكتابة لعدم المناقاة بينهما حتى لو أديا بدل الكتابة قبل موت المولى عتق البقاء الرق فيه ما وان
 كانت أم الولد غير متقومة عنده حوى (قوله وعتقت أم الولد بحجها بموتها) قبل أداء بدل الكتابة والباء في
 بعونه للمصاحبة وفي قوله بالاستيلاء لبب أي عتقت من غير شيء بسبب أنها مستولدة وحكم الاستيلاء بعد
 الكتابة باق فانما لا تنافيه فلا تطالب بيدل الكتابة لانها انما التزمت المال فيها تسلم لها رقبته ايجها والحال
 انهم لم تسلم به من جهة فلا يجب البدل (قوله وسعى المدبر في ثلثي قيمته الخ) لانه سلم بالتدبير السابق على الكتابة
 الثلث فيكون البدل بمقابلته الثلثين لتجزئ الاعناق عنده فعنده لما كان متجزئاً في ما وراء الثلث عبد او بقيت
 الكتابة فيه فتوجه لعنقه جهتان كذاتية مؤجلة وسعاية مججلة فيخير لكون أحد البدين مؤجلاً وفي التخيير فائدة
 بل وازان يكون أكثر البدين أيسر باعتبار الاجل وأقلهما أعسر أداء لكونه حالاً فكان في التخيير فائدة وان كان
 يفتن المال متحد اه زيلعي وعند أبي يوسف يسعي في الأقل منهم ما وعند محمد يسعي في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي
 بدل الكتابة (قوله ولودير مكاتبه صح) هذه المسئلة عكس المسئلة التي قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة اه حوى
 (قوله صح) أي التدبير لانه يملك تعجيل العتق فيه فيملك التعاقب بشرط الموت (قوله بق مدبراً) ابقاء تدبيره (قوله
 والا) أي بأن لم يعجز نفسه ومضى على الكتابة فان أدى بدلها قبل موت سيده عتق وان مات المولى قبل الاداء
 فحكمه ما ذكره المصنف (قوله أو ثلثي القيمة) لان الثالث يستحق بالتدبير المتأخر فسقط به ثلث بدل الكتابة
 وهذا قول الامام وهما عينا الأقل للسعاية وهو الاظهر كما في المواهب حوى (قوله فانه يعتق بحجها) لحصول
 مقصود العبد وهو الحرية بدون بدل الكتابة والكتابة تفسخ بالتراضي اجماعاً وقد وجد من السيد باقاً دامه على
 العتق ومن العبد لحصول غرضه بلا عوض وسلامة أسكابه له (قوله صح) أي عند الامام ومحمد استحساناً
 والقياس أر لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل بنصف بدل الكتابة وهو ليس بمال الدين مال فكان ربا وجه
 الاستحسان انما يجعل ذلك الصلح فسخاً منهم مال الكتابة السابقة وتجديد للعقد منهم ما على خمسة مائة حالا اه حوى
 وبالقياض أخذ أبو يوسف (قوله ولم يترك غيره) أما اذا ترك ما لا غيره يخرج هذا البدل من ثلثه صح التأجيل فيه
 لان الوصية تصح بعينه فلا ن تصح بتأجيله أولى كذا ظهر وحرقه (قوله ادى المكاتب ثلثي البدل) أي ثلثي
 الالفين حالا لان التأجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعاً من المال بسبب التأجيل كما يصير
 ممنوعاً بنفس التبرع وتبرع المريض بعينه من ثلث المال وجب مع المسمى هنا بدل الرقبة بدليل أنه يثبت فيه
 أحكام الابدال اه (قوله ثلثي القيمة) وهي ألف والباقي الى أجله لانه أن يترك الزيادة بأن يكاتبه على قيمته
 فكان له أن يؤخر الزيادة وهي ألف درهم بالطريق الاولى فعنده الاجل فيما زاد على القيمة يصح من رأس المال
 ويعتبر في قدر القيمة من الثلث (قوله اقيام البدل مقام الرقبة) تعليل لقوله ادى ثلثي البدل (قوله قنفذ في ثلثه)
 أي المحاباة في التأجيل قال في التبيين ولهما أن جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالابدال
 والتأجيل اسقاط معين فيه تبرع من ثلث الجميع اه مختصر (قوله وسقط الباقي) لانه قد ادى المكاتب أكثر مما
 كوتب عليه ولنفاذ تصرف المريض في الثلث والمراد انه سقط الباقي من الالفين وسقط أجله بسقوطه (قوله
 لوقوع المحاباة في القدر والتأخر) أي وهو لا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجيله لان حق الورثة تعلق

(أو) ان شاءت (عجزت) نفسها (وهي ام
 ولده) وبنت نسبه بلا تصديقه لانها لم
 رقبه (ولو) كاتب شخص أم ولده أو مدبره
 صح وعتقت (أم الولد) (بما باموتها) بالاستيلاء
 (وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) سعى
 (في كل البدل) موت سيده فتبرأ لم يترك غيره
 (ولودير مكاتبه صح) فان عجز في مدبراً
 (والا سعى في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) في ثلثي
 (البدل بموتها) أي المولى (معسراً) لم يترك غيره
 (وان) سكان مات (موسراً) بحيث يخرج
 المدبر (من الثلث عتق) بالتدبير (وسقط عنه
 بدل الكتابة) كما لو اعتق المولى مكاتبه (فانه
 يمتنع بحجها نال قيام ملكه) (كاتبه على ألف
 مؤجلة) ثم صالحه على نصفه حالاً (صح)
 استحساناً (مريض كاتب عبده على ألفين
 الى سنة فمات) المريض (و) الحال أن (قيمة
 المكاتب ألف) درهم (ولم تجز الورثة
 التأجيل) ولم يترك غيره (أدى) المكاتب
 (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا
 والباقي الى أجله) أو رد رقبتها لقيام البدل
 مقام الرقبة قنفذ في ثلثه (وان) كاتبه على
 ألف الى سنة (و) الحال أن (قيمة) ألفان
 ولم يجزوا (أدى ثلثي القيمة حالا) وسقط
 الباقي (أو رد رقبتها) انما قال لوقوع المحاباة
 في القدر والتأخر قنفذ بالثلث

جميعه وهذا بخلاف الاولى فان الزيادة على القيمة كانت حق المريض حتى يملك اسقاطها بالملك بانه يبيعه بغيره
فتأخيرها أولى لانه أهون من الاسقاط وهذا إشارة الى الفرق بين هذه وما قبلها على خلاف قول محمد (قوله
الغائب) لا حاجة الى ذكره اذ لا يختلف الحكم في هذه المسئلة في الحاضر والغائب (قوله وقيل المولى) الذى
في عبارة التبيين وقيل الرجل وهو الذى في عبارة من لا يسكن وقال السيد الحموى في حاشيته هذا صريح في أن
الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة **السبع** فليجوز انتهى (قوله ثم أذى الحر الفاسق) محله ما اذا لم يرده العبد
الكتابة قال في التبيين ولو قال العبد لا أقبله فأذى عنه الرجل الذى كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد برده
ولو ضمن الرجل لا يلزمه شئ لان الكفالة تبدل الكتابة لا تجوز انتهى (قوله بحكم الشرط) أى بحكم وجوده
كما اذا علمته بغيره من الشرط (قوله يعق استحضانا) والقياس أن لا يعق لان العقد موقوف والموقوف
لا حكم له ولم يوجد التعليق اه تبيين (قوله في كل ماليس بشر) عبارة التبيين لان الكتابة صحيحة نافذة فيما
ينفع العبد وهو أن يعق عند أداء المشرط موقوفة فيما يرجع الى وجوب البذل عليه نظر للعبد وتجهيها
للعقد بقدر الامكان (قوله ولا يرجع) أى الامر على العبد لانه متبرع وحصل مقصوده وهو عتق العبد وقيل
ان ضمنه يرجع على المولى بما اذا اذاه اليه لبطان الضمان بيد لها كما في الصحة وان أذى بغير ضمان لا ومحله
اذا أذى **ك**ل البذل فان أذى بعضه فله أن يرجع على المولى سواء أذى بضمن أو غيره لانه لم يحصل غرضه
وهو العتق (قوله واذا بلغ العبد) أى قبل الاداء سواء كان بعد تحقق ر **ك**فى العقد أو بعده ايجاب (قوله
صار مكاتباً) لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته في الانتهاء كقبوله في الابتداء ولو قبله في الابتداء أو وكما به
نفذ فكذا اذا أجازه اه (قوله صح العقد استحضانا) والقياس أن يجوز عن نفسه خاصة لولائه عليه لا عن
غيره لعدمها (قوله في الحاضر أصالة والغائب تبعاً) هذا وجه الاستحضار يعنى أن المولى خاطب الحاضر
قصد اوجبه الغائب تبعاً له والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا **ك**وتبت دخل في كتابتها
ولدها المولى في الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها في العقد تبعاً لها حتى يعتقوا بأدائها وليس عليهم شئ من
البذل ولان هذا التعليق العتق بأداء الحاضر والمولى يتفرده في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من
الغائب اه تبيين (قوله وأيهما أذى بدل الكتابة عتقا) لوجود شرط عتقه ما هو أداء بدل الكتابة ويجبر المولى
على القبول أما اذا دفع الحاضر فلان البذل عليه وهو أصل فيه وأما اذا دفع الغائب فلان له شئ به شرف
الحرية فيجبر المولى على القبول لكونه مضطراً اليه كما اذا أذى ولد المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البذل
عليه اه زيلعي (قوله بلار جوع) أى لا حده ما على الآخر أما الحاضر فلانه قضى ديناً عليه فلا يرجع به على
غيره وان عتقه بكالو أذى المكاتب البذل وعنده ولأده وأبأوه فانه لا يرجع عليهم بشئ وان عتقوا معه لكونهم
أتباعاً وأما الغائب فلانه أذى بغير أمره وليس مضطراً فيه من جهة بل يطلب فنعاً مبتدأ اه (قوله ولا يطالب
العبد الغائب بشئ) ولولا كتب شيئاً ليس للمولى أن يأخذه من يده وليس له أن يبيعه من غيره لانه مكاتب تبعاً
انتهى (قوله لغو لا يعتبر كرده) لان الكتابة قد نفذت وعت من غير قبوله فلا يعتبر بعد ذلك قبول ولا يتغير برده (قوله
سقط عن الحاضر حصته) لان الغائب دخل في العقد مقصوداً أى وان لم يكن مقصوداً بالخطاب فكان البذل
منقسماً عليهم ما وان لم يكن مطالباً به (قوله أذى الغائب حصته حالاً والاردقنا) لانه دخل مقصوداً بخلاف
المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ اقامت كذا في الدرر فان قلت هذا ينافي ما تقدم من أنه داخل
في العقد تبعاً قلت هو أصل باعتبار اضافة العقد اليه تبعاً باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود في الكتابة فانه
تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية اه حاشي (قوله ولو أبرأ الحاضر) أى من كل
البذل وكذا يقال فيما بعده وان أبرأ أو وهب له بعضا طال به الباقي اذ لا مطالبة له على الغائب ولا عتق له ما لم تبرأ
ذمة الحاضر من الجميع فليست مثل (قوله لما ستر) أى من التبعية والقياس أن لا يجوز في الجوى عن الاكل ثبوت
الجواز هنا قياساً واستحضار لان الولد تابع لها بخلاف الابن وأرى أنه الحق اه (قوله من ذكر) ولو أحدى
الابنين فان قيل اذا أذى أحدهما ينبغي أن لا يعق الابن الآخر لانه لا أصالة بينهما ولا تبعية فالجواب أن أحدهما
ان أذى كان ادأوه كاتمه لانه تابع لها من كل وجه ولو أدت عتقوا فكذا اذا أذى أحدهما اه جوى (قوله
الى آخر ما ستر) قال في التبيين وقبول الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعتق الاتم بقى عليهم من بدل الكتابة بحكمهم

(قوله قال المولى عبيد كاتب عبيدك فلانا)
الغائب (على ألف درهم على أنى ان أدت
اليك ألفاً فهو حر فكتابه المولى على هذا
الشرط وقيل) المولى (ثم أذى) الحر (ألفاً)
الغائب (عبد بحكم الشرط وكذا لو لم يتل ان أدت
تتق) العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يتل ان أدت
فأذى يعق استحضانا بالنفوذ نص في الفضولي
في كل ماليس بشر ولا يرجع الحر على
العبد لانه متبرع (واذا بلغ العبد) هذا الامر
(فقبل صار مكاتباً) انما يحتاج لقبوله لاجل
زوم البذل عليه (قال عبد حاضر لبيده
ككاتبني عن نفسي وعن فلان الغائب
فكتابه ما قبل) العبد (الحاضر صح) العقد
استحضانا في الحاضر أصالة والغائب تبعاً
(وأيهما أذى بدل الكتابة عتقا جميعاً)
بلار جوع (ويجبر المولى على القبول) البذل
من أحدهما (ولا يطالب) العبد (الغائب
بشئ) لعدم التزامه (وقوله) الكتابة (لغو)
لا يعتبر كرده) أباهما ولو حرره سقط عن
الحاضر حصته ولو حرر الحاضر أو مات
أذى الغائب حصته حالاً والاردقنا ولو أبرأ
الحاضر أو وهب له عتقاً جميعاً (وان كاتب
الامة عن نفسه) اه وعن ابني صغيرين اه
وقيات (صح) استحضار لما ستر (وأى أذى)
من ذكر (لم يرجع) على الآخر لانه متبرع
ويجبر على القبول الى آخر ما ستر

يؤدونها في الحال ويطالب المولى بالبدل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نحوها
ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولأنه أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبه لهم لا يبيع ولا يبيع
فتمتق ويعتقون معها اهـ فهذه المسئلة تطيرة ما قبلها في جميع الاحكام (قوله عتق نصفه وسعى في بقية قيمته)
قال في خزانة المفتين رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصير ليس
للمولى منه وان أراد أن يخدمه يوماً ويخليه يوماً له ذلك قياساً والاستحسان أن لا يتعرض له في شيء حتى يؤدى
أو يهجز اهـ وهذا مذهب الامام فان الكتابة عنده تجزأ كالاتفاق تقتصر الكتابة على الجزء الذي هيته وبه
في باقيه وهو على مملوكيته وقال العبد كاهـ مكاتب لان غير متجزئة عندها وكتابة البهض كتابة الكل فكأنه
كاتب جميعه على هذا التقدير والله تعالى أعلم وأسأله العظم

• (باب كتابة العبد المشترك) •

لما فرغ من كتابة عبد غير مشترك شرع في كتابة عبد مشترك وقدم الاول لان الاصل عدم الاشتراك ولان الاكثر
من واحد ينحصر بعد الواحد واطلق كتابة العبد المشترك ولم يقيد بكتابة أحد الشريكين أو بكتابة ما حتى يشعل
الاصري لان الساب لبيان ما جميعه اهـ جوى (قوله لصاحبه) أي شريكه (قوله خطه) أي حظ المساذون له
في الكتابة (قوله وبقيض) قال في التبيين وفائدة الاذن بالكتابة أن لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذالم يأذن
وفائدة اذنه بالقبض أن ينقطع حقه فيما قبض بل يختص به القابض لان اذنه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه
منه فيكون متبرعاً بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به فاذا قضى به دينه اختص به القابض وسلم له
كاهـ الا اذ انهم قبل الاداء فيصير فيه لانه تبرع لم يتم به اهـ ملخصاً (قوله لتجزئ الكتابة عنده) لا فادته الحزبة
يذا فصارت كالاتفاق من هذا الوجه وهما جعل القابض بينهما وان لم يهجز لانها لا تجزأ عندهما فيكون الاذن
بكتابة نصيبه اذ بكتابة الكل فاذا مكاتبه يكون مكاتباً بنصيبه بمحكم الملك ونصيب شريكه بمحكم التوكيل
فيكون مكاتباً بهما ويكون بدل الكتابة بينهما فيرجع لوموسر والافعل العبد اهـ جوى (قوله فيكون متبرعاً)
أي على العبد وظاهر كلام الدرر بما اظهره اذ اذ لا يتقاني أن التبرع على القابض (قوله عتق حظ القابض)
ولا يضمن لشريكه ولكن يهي العبد في نصيب الساكت اهـ مسكين (قوله خلافاً لهـ ما) فقال لاهي أم ولد للاول
تكميلاً للاستيلاد لان الكتابة تفسخ فيما لا يتخرب به المكاتب كما اذا أعتقه عن كفارة واذا صارت كلها أم ولده
فوطه الثاني صادف أم ولده الغير فلا يثبت نسب اولاد منه ولا يكون حرّاً بالقيمة ولزمه كل المهر لان الوطه في دار
الاسلام لا يخلو عن النعمان الجابر والحد الزاجر وقد تعذر ايجاب الحد لاشبهه فيجب العقر اهـ تبين (قوله بعد
ذلك) أي بعد الوطين والدعوتين (قوله وحيث تدفع في الحقنة أم ولد للاول) قال في التبيين فاذا هجزت بعد
ذلك جعل كائن الكتابة لم تكن وتبين أن الامة كلها أم ولد للاول لان مقتضى التملك قائم والمنافع من التكميل
الكتابة وقد زالت فيعمل مقتضى علمه من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار لبايع اذا سقط الخيار ثبت الملك
من وقت وجوده اهـ (قوله ووطه سابق) جواب عما عساه يقال ان كلاله ملك فيها وقد وطئ كل واحد في المريج
لاختصاص الاول بكونها أم ولده (قوله وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها) أي حال كونها مكاتبه وقيمة المكاتب
نصف قيمته قسلاً لا حرّاً وبقيت الرقبة اهـ جوى وشربلالية عن الفتح (قوله وضمن شريكه عقرها الخ) قال
في غاية البيان وأما الشريك الثاني فقد أقر بوطه أمة كلها ملك الاول على اعتبار العجز فيغرم عقرها كله لا وعلى
اعتبار الكتابة فيغرم عقرها كاملاً أيضاً لانها ساكنة بينهما ووطه الرجل مكاتبته يوجب العقر كوطه مكاتبه الغير
اهـ (قوله لانه بمنزلة المفرور) لانه ووطه على ظن أنها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة أنه لا ملك له فيها
ولله المفرور ثابت النسب منه حرّاً بالقيمة لكنه وطئ أم الولد فزله كمال العقر اهـ (قوله ترد العقر لانه
ظهر اختصاصه بها أفاده الزيلعي) (قوله والمسئلة بحالها) أي وقد كانتاها ووطئ الاول فولدت فادعاه (قوله
بطل التدبير) أي بالاجماع أماعندهما فلاق المستول عليه كها قبل العجز وأماعنده فلاق بالعجز يظهر أن كلها أم
ولد للاول فلم يكن له فيها ملك والمالك شرط لعمدة التدبير قوله نصف قيمتها أي كتابة على ماهر لانه تملك نصيبه
بالاستيلاد (قوله ونصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة بينهما فيجب عليه العقر بحسب ايه (قوله وهي أم
ولده) لانه تملك نصيب شريكه ركس الاستيلاد (قوله فحجزت) أما قبل العجز فليس له أن يضمن المعتق عنده الامام

• فرع • كاتب نصف عبده فادى الكتابة عتق
نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله
مكاتب على ذلك المال وبه تأخذ حاوي
القدح

(باب كتابة العبد المشترك)

(عبد اشترى من شركتين اذن أحدهما لصاحبه
أن يكاتب خطه بألف ويقبض بدل الكتابة
فكاتب الشريك المأذون له فخطه
فقط عند الامام تجزئ الكتابة عنده وليس
لشريكه فسخه لانه (و) اذا قبض بعضه
بعض الالف ففجز فالقبض (و) (قبض بعضه)
(للقابض) لانه له بالقبض فيكون متبرعاً
ولو قبض الالف عتق حظ القابض (أمة بين
شريكين كتاباها فوطتها أحدهما فولدت
فادعاه) الواطئ (ثم ووطتها) الشريك (الآخر
فولدت فادعاه) الواطئ الثاني محتمد عنه
اقتسام ملكه ظاهراً خلافاً لهما (فان هجزت)
بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحيث
(فوى) في الحقنة (أم ولد للاول) لزال
المانع من الانتقال ووطه سابق (وضمن)
الاول لشريكه عقرها كاملاً لوطه أم ولد
وضمن شريكه عقرها (أيضا) وهو ابنه
الغير حقيقة (وقية الولد) أي من الشريكين
لانه بمنزلة المفرور (وأي) من الشريكين
(دفع المقر الى المكاتبه صح) أي قبل العجز
لاختصاصها بمنافعها فاذا هجزت ترد للمولى
(وان دبر الثاني ولم يطأها) والمسئلة بحالها
(فحجزت بدل التدبير وضمن) الاول (لشريكه
نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول)
وهي أم ولده (وان) كتاباها فوطتها
أحدهما ووسر فحجزت

(وحكم بعقبة في آخر جزء من أجزاء حياته)
 كما يحكم بعقبة أولاده المولودين في كتابته
 لا قبلها (والباقي من ماله ميراث لورثته ولو)
 لم يترك مالا (ترك ولدا في كتابته ولا)
 وفاء بعقبة كتابته (ويسمى الابن في كتابته أبيه
 على نجومة) المقسطة (فإذا أدى حكم بعقبة
 أبيه قبل موته وبهتقه) تبعا (ولو ترك ولدا
 اشتراه في كتابته (أدى البدل حالا ورثه)
 إلى حاله (وقفا) وسقيا بينهما وأما الابوان
 فيردان للرق كالمات وفالان إذا جالعا عتقا
 والألا (المشتري) المكاتب (أبنة حر كالمتر
 وفاء ورثته أبنة) لو أنه حر أعان ابن حر كالمتر
 (وكذا) برثه (لو كان هو) أي المكاتب
 (وأبنة) الكبير (مكاتبين كتابته واحدة)
 أصبر ورثتهما كمن خص واحد ضرورا فمهاد
 العقد

المولى لم حاجته إلى الولاء وغيره جاز أن يبقى بعد موت العبد لم حاجته إلى مقصوده وهو شرف الحرية اه (قوله
 وحكم بعقبة في آخر جزء من أجزاء حياته) هذا عند الجاهل واما الآن بسبب الاداء موجود قبل الموت فيستند
 الاداء إليه فيكون أداؤه خلفه كأدائه بنفسه واما بأن يقام التركة الموجودة منه في آخر جزء من أجزاء حياته مقام
 التغطية بين المالك وبين المولى وهو الاداء المستحق عليه وقال البهني انه يعتق بعد الموت بأن يقتدر حيا فابالاعتق
 كما يقتدر المولى حيا مال كامعا بقاؤه ولهذا يقتدر الميت حيا في حق ما يحتاج إليه في أحواله كتهنئة وقضاء
 دينه وتنفيذ وصاياه قاله الزبلي (قوله كما يحكم بعقبة أولاده) هذا يقتضي أنه لا يحكم بعقبة أصوله وفروع
 الذين اشتراه م في كتابته مع أنه يحكم بعقبتهم فاصواب أن يقال كما يحكم بعقبة من دخل في كتابته اه حلي
 وفي الفرع وحكم بعقبة بنسبه سواء ولد أو في كتابته أو شرأهم حال كتابته أو كوثب هو أبنة صغير أو كبير بامرة أي
 بكتابة واحدة فان كانوا منهم يهتقه في الكتابة وبهتقه عتقوا اه (قوله لورثته) فان كان له ورثة من القرابة أخذوه
 وان لم يكن له منهم فالباقي إليه بطريق الارث اه حوى (قوله ولو لم يترك مالا) لاحاجة إليه مع قول المصنف
 ولا وفاء اه حلي (قوله وترك ولدا في كتابته) قال في الجوهر صورة مكاتب اشتري جارية فوطئها فحلفت
 بولدا فاعترف به في الرق ثم مات عنه فان ترك نفسه أبويه ولدا آخر مشترى في الكتابة فهو موقوف على أدا بدل
 الكتابة من ولده المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم وله أن يبتاعهم فإذا أدى المولود فبها لهما عتق وعتقا
 جميعا وان عجز ورث في الرق ردها لهما مع الأبن فتولوا نحن فوذي المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء
 القاضي بعجز الولد المولود في الكتابة اه مكى وعدم جواز التمتع لا ينافي ثبوت النسب اذا وطئ فولدت أفاده
 أبو العود (قوله على نجومة المقسطة) لأن الولد المولود في الكتابة يتكاتب تبعا لآبائه وكان التأجيل ثابتا
 لآبائه فيثبت له فلا بد قط التأجيل بعون الأب بخلاف الحر اذا مات وعليه دين مؤجل يحل لأن حق التأجيل
 لم يثبت للوارث ثم إذا أدى الابن حكم بعقبة الابن والوالد جميعا لوجود سبب العتق وهو الاداء بطريق الاستناد
 إلى آخر جزء من أجزاء حياته اه ثم انما يظهر هذا اذا كان الولد كبيرا يعقل التصديق فان كان صغيرا
 وحل نجم من غير وفاء يجري فيه حكم أبيه فيعجز الحاكم ويضخ الكتابة ولو رهب له مال وهو صغير لا يعقل هل يقيم
 القاضي عنه من يدفع البدل على اليوم يحتر كل ذلك وبعد في هذا رأيت الشرنبلالي قال وينظر الحكم
 فيم لو كان الولد صغيرا ارضيعا ولم يصل القدرة الكسب فيه وبما من حاشيته أجاب رحمه الله تعالى عن
 هذا التأمل بأن القاضي نصب له شخصا وصاف جميع له مالا وتنكح رقبته مثل الصغير المقعد والزمن والمجنون اه
 (قوله وسقيا بينهما) اختيار للمشتري فيما بالمولود فيه وله أن لا يجلت شرط في العقد فيثبت في حق من دخل
 تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف المقد إليه ولم يسر حكمه إليه لا تفصا له بخلاف المولود في الكتابة لأنه
 متصل وقتما يفسر حكمه إليه واذا دخل في حكمه يسمي على نجومه اه درر (قوله وأما الابوان) أي اللذان
 اشتراه في كتابته (قوله ويردان للرق) لأنهم لم يدخلا عنده استحصانا وابتد خلا من عندهما قيدا أفاده القهستاني
 (قوله كالمات) أي بمجزة موته ولا يقبل منهم بدل حال ولا مؤجل عند الامام اه حلي (قوله وفالان إذا جالعا
 عتقا والألا) المصريح به في شرح الجمع والشرنبلالية أن الأصول كالفرع عندهما في السمي على التجويم فليست
 من أين أخذ الشارح هذا الكلام اه حلي وعبرة الشرنبلالية قوله ترك ولدا اشتراه فيها الخ إشارة إلى أن
 الوالدين ليسا كالولد فيما عان كاشرا كسأبه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا مات المكاتب وترك ولدا مشترى
 أو أباً أو أمّاً يسمي على تجويم المكاتب كالولد المولود في الكتابة كذا في مختصر الظهيرية ويدل عليه قول القهستاني
 قياسا فان القياس على الفرع يقتضي السمي على التجويم مثل الفرع وقوله حالا بالتخصيف أي حال الموت والمراد
 بعده وهو باتشديد بعيد (قوله لو أنه حر أعان ابن حر كالمتر) قال في التبيين لأنه لما أدى بدل الكتابة حكم بعقبة في آخر
 جزء من أجزاء حياته فبقي له ولده في ذلك الوقت فيكونان حزين فظهر أنه مات حر أعان ابن حر اه (قوله وأبنة
 الكبير) التقييد بالكبير خفا عن مخالف لغيره في الفرع حيث قال أو كوثب هو أبنة صغير أو كبير بامرة
 اه حلي وقد يقال انما ذكر الكبير لانه مهم متفلا به بسبب كبره (قوله ضرورة فمهاد العقد) أما اذا كان الابن
 مكاتباً فقد على حدة لم يرث الابن منه شياً لأنه لا يعتق بعقبة أبيه بل يعتق بادائه فيستأخر عتقه عن عتق أبيه
 فلا يرث لأن الرق مانع من الارث كما فرحوى عن غاية البيان وقوله فيستأخر عتقه الخ يشير إلى أنه اذا أدى الابن

قبل أبيه لا مانع من ارثه اه أبو السعود (قوله أى معققة) فسر الحرة هنا بذلك لان حرة الاصل لا ولاء لا حد على ولدها اه عزى زاده وبذل على هذا التفسير قوله ولو قضى بالولاء اقوم أمته (قوله بغير الولد) أى جنسية خطأ مكي عن المعدن لان العاقلة لاتعتل العمد وهذا فى البالغ أما له غير فعمده خطأ (قوله ضرورة أن الاب لم يعنى بعد) لان العتق انما هو بالاداء بالفعل قال فى التبيين لان المكاتب وان ترك ما لا وهو المدين لا يحكم بعقده الا عند اداء بدل الكتابة اه قال الحلبي وهو علة للقضاء بالجنسية على عاقلة الأم (قوله لعدم المناقاة) بل هو تقرير لها لان من قضية قيام الكتابة أن يكون موجب جنسية على موالى الأم فاذا قضى بها القاضى عليهم كان القضاء تقرير للكتابة فتبقى الكتابة على حالها فاذا أدى بدل الكتابة عتق المكاتب وظهور لابن ولاه فى جانب الاب فيخرج اليه ولاؤه لان الولاء كالنسيب والندب لا يثبت من قوم الأم الا عند تعذر اثباته من قوم الاب اه تبيين مختصرا (قوله ولا رجوع) أى لعاقلة الأم على موالى الاب لانهم حين عقولوا كان الولاء ثابتا لهم وانما يثبت اقوم الاب معقدا على زمان اعتاقه لان سببه وهو العتق يقتصر فلا يرجعون به كذا علة الزيلعي فى كتاب الولاء وفى تكملة الدبرى مانعه ثم فى مسألة الارش اذا ظهر للولد ولاه من قبل الاب عند اداء البدل فوالى الام لا يرجعون بما عقولوا من جنسية الولد فى حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بعقده فى آخر جزئين أجزاء حياته فلا يستند بعقده الى أول عقد الكتابة أما لو عقولوا عن جنسيته بعد موت الاب قبل اداء البدل رجعو الى الاب عتق الاب استند الى حال حياته فتبين أن ولاه كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الأم كانوا مجبورين على الاداء فخرجون بما أدوا اه أبو السعود بزيادة من سرى الدين عن النهاية (قوله لان فى العين الخ) حذف اسم ان وهو ضمير الشأن والمراد بالعين ما يميم النفود الموجودة فى التركة (قوله لا مكان الوفاء فى الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاء من الدين فى الحال بأن يكون المدين حاضرا ساعة موت المكاتب فيطالب بعلمه فيسدق حالا قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد وقول المصنف فهو تعجيز لان هذا اختلاف فى الولاء مقصود وذلك يبنى على بقاء الكتابة وانتفاضها فانها اذا فسخت مات عبده او استقرت الولاء لموالى الأم واذا بقيت واتصل به الاداء مات - تراوتت للولاء الى موالى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فينفذ ما يرد فيه من القضاء فلهذا كان تعجيزا اه حموى قال فى التبيين والحكم بالارث من الولد لموالى الأم كالحكم بالولاء لهم حتى تنفسح به الكتابة ولا يجوز نقضه اه قال ادقاني وأما اذا مات الاب بعد موت المكاتب فاختصم موالى الاب وموالى الأم فى ميراثه فقضى القاضى بالولاء لموالى الأم كان ذلك القضاء فسحا للكتابة لان خصومتهم وقعت فى بقاء الكتابة وانتفاضها ولا يستقر الولاء لاحد الوليين الا بناء على ذلك ان بقيت وأدبت الكتابة وعتق الاب كان الولاء لموالى اليه وان انتقضت كان لموالى الأم فوالى الأم يقولون انتقضت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات عبدا وهو مذهب بعض الصحابة اذا مات المكاتب عن وفاءه موالى الاب يقولون بقيت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات حرا كما هو مذهب بعض الصحابة واتت للولاء ايضا بجزئيه ثم اذا قضى القاضى بالولاء لموالى الأم وقع ذلك فى فصل مجتهد فيه فننفذ فكان القضاء تعجيزا ثم اذا خرج الدين كان للمولى لانه كسب عبده اه (قوله لانه فى فصل مجتهد فيه) علة لما ننفذه قول المصنف فهو تعجيز من النفاذ لانه لا يكون تعجيزا الا اذا كان نافذا وانما كان نافذا صيانة له عن البطالان وهو وان لم منه بطالان الكتابة مع انها حق المكاتب وهو واجب الرعاية اولى بالصيانة عن البطالان من صيانة حق المكاتب لما ذكر من أن القضاء وقع فى فصل مجتهد فيه وهو نافذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولى من صيانة كتابة اختلف الصحابة فى بقائها (قوله وطاب) أى حل - فهنا فى (قوله فجزئ لتبذل الملك) وهذا بالاجماع لانه بتبذل الملك صار كمين آخر ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب فى الصحيح وهذا عند محمد ظاهر لانه بعجزه يملك المولى أ كسابه ملكا مبتدأ عنده واهذا واجب نقض اجارة المكاتب أمته طئرا اذا عجز وكذا عند أبي يوسف فانه وان تقتر ملك المولى فى كسبه عنده بعجزه فله نوع ملك فيه وبالعجز يتأ كذا ذلك الحق وليس الخبط فى نفس الصدقة اذ لو كان فيها المافرقها انما هو فى فعل الاخذ لكونه اذلالا له وهو لا يجوز للفقى بلا حاجته ولا لهما شئ زيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى اه حموى (قوله وأصله حديث بريرة) قال فى التبيين وتبذل الملك كسبتل العين فصار كمين آخر واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله فى حديث بريرة هى لها صدقة ولما هدية قال ذلك حين اهدت اليه وكانت مكتوبة اه قال قارئ الهداية بل كانت حرة اه وبه علم أن الاولى للمولى أن يأتى بضمير القاتبة (قوله

(فان ترك) المكاتب (ولدا من حرة) أى معققة (و) ترك (دنيا يبنى بيدها بغير الولد) (على عاقلة أمه) ضرورة (قضى به) بما جنى (لم يكن ذلك) القضاء (أن الاب لم يعنى بعد) لعدم المناقاة ولا رجوع قيد (تعجيزا اليه) لانه لا يتأتى القضاء بالاحكام بالدين لان فى العين لا يتأتى القضاء بالاحكام بالام لا يمكن الوفاء فى الحال (ولو قضى به) بالولاء (لقوم أمه به) بد خصومتهم مع قوم الاب فى ولاه فهو (أى القضاء بما ذكر) (تعجيزا) لانه فى فصل مجتهد فيه (وطاب لسيده وان لم يكن) صرفا للصدقة (ما أدى اليه من الصدقات فجزئ) لتبذل الملك وأصله حديث بريرة هى لك صدقة ولما هدية

فانها تطيب له) لان المحترم على الغنى ابتداء الاخذ لما فيه من الذل فلا يرخص له من غير ضرورة أى وقد وجدت
 فاذا أخذ في حالة الفقر فبعد ذلك ليس فيه الا الاستدامة فيطيب له اه زبلي (قوله لان الملك لم يتبدل) لان
 المباح له يتناول على ملك المبيع اه اتفاقى (قوله جاهلا بجنانيته) قيد به لانه لو كان عالما به عند الكتابة يصير بها
 مختارا للقاء حوى عن مسكين (قوله بجاني) أى بوجهه (قوله فبحر) راجع الى صورتين (قوله لزوال المانع)
 أى من الدفع وهو الكتابة (قوله وان قضى به عليه) هذا مما يخص المكاتب (قوله يسع فيه لا تنقل الحق من
 رقبته الى قيمته بالنضاء) يشير الى أن الواجب هو القيمة لا الأقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية
 الكرخي والبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة أقل من أرش الجنابة اه حلي عن العناية
 (قوله فى كسبه) أى لان موجب الجنابة عند دفعه يدفع على من يملكه المكسب الا في الجنابة المدبر وأم
 الولد فوجر من ارى ادل من قيمته ومن الارش لما أنه أحق بكسبهما اه تبين (قوله ويلزمه الأقل من قيمته
 ومن الارش) لان دفعه منه مذرب بسبب الكتابة (قوله قبل القضاء) أى الحكم بأرث الجنابات السابقة يعنى
 اذا أنت أقل من الارش والا فالواجب الأقل من القيمة ومن الارش كما فى شرح المجموع والشرع لا يسهل والمراد
 بالارش الارش لانه قد تكرر فالمعنى يجب عليه الأقل من قيمة واحدة ومن جلة الارش ومعلوم أن هذه القيمة
 اذا واحدة اذا كانت لا يرباب الارش تقسم عليهم بالحصص ويدل عليه ما فى عزى زاده حيث قال لزمته قيمة
 واحدة فسمى للاولياء فى الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة لان دفع نفسه معتذر لكونه مكاتبا كذا فى شرح
 المجموع (قوله يطل على الأقل من قيمته) (قوله ولو بعد فقير) قال فى البسوط واذا جنى
 المكاتب جنابة خالفاً فانه يسهى فى الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة فاذا جنى جنابة أخرى بعد ما حكم
 عليه بالأقل فى الجنابة الاولى يلزمه بالجنابة الثانية أيضا الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة وان كانت الجنابة
 الثانية قبل أن يحكم عليه بوجوب الجنابة الاولى فليس عليه الا قيمة واحدة عندنا اه هندية (قوله بطلت)
 كفى حق المولى ويؤاخذ به بعد العتق عند الامام خلافاً لما نص شارح المجموع لو قتل خطأ صالح على مال
 أو اقتربه فقتل عليه بالقيمة ثم عجز أو اقترى بقتل عمد ثم صالح ولم يؤد حتى عجز فهو مطالب بعد العتق عند أبى حنيفة
 وقال مطلقاً أى يطالب به فى الحل ويساع فيه بعده اه ومثله فى البرهان شربلية هذا وفى الهندية عن
 البسوط وان أقترى المكاتب بجنابة خطأ أو عمد فلا قصاص فيه واقتراره جائز مادام مكاتبا وان عجز ورد فى الرق
 بطلت عنه قضى عليه به أو لم يقض وهذا أقول الامام وذكر فى كتاب الجنابات أن أبى يوسف ومحمد ارحمهما الله فلا
 يؤخذ بهما قضى عليه منها خاصة وما إذا جلى العجز لم يرد عندهم جميعا اه وفيما عن الكافى وان صالح
 المكاتب عن دم عمد أقتر به ولم يؤد قبل الص حتى عجز ورد فى الرق فالصالح فى حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد
 العتق عند الامام وعندهما يؤخذ به فى الحان اه (قوله لم تنسخ الكتابة) لانها حق العبد قال فى الدرر لانها
 سبب الجزية وسبب حق المرحقه اه مكى (قوله ويؤدى المال الى ورثة) أى وارثه الكبير وصى الصغير
 فهستافى وذلك لانهم قاموا مقام الميت ولودفع المكاتب الى وصى الميت عتق مائة كان على الميت دين أو لآل
 الوصى قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه الى من
 لا يستحق القبض منه فصار كالدفع الى أجنبي وان لم يكن عليه دين لم يعتق أيضا حتى يؤدى الى كل واحد من
 الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصته الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يقع الى المستحق مكى عن الجوهره
 (قوله بخلاف موت المملوك) فانه يطل الاجل لان ذمته قد خربت وانتقل الثمن الى التركة وهى عين اه زبلي
 (قوله لا يصح تأجيله الا من الثلث) الاولى فى الثلث قال فى الشرع لا يسهى فاكاتبه وهو مريض لا يصح تأجيله
 الا فى الثلث فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه اه (قوله وان حرروا) هذا الاعتاق من جهة الميت
 حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبته دون الاناث اه جوهره (قوله استحسانا) والاعتاق من جهة المالك
 لم يملكوه لان المكاتب لا يقبل الذل بسائر الاسباب فكذا بالارث ولهذا لا يكون للاناث منهم الولاء ولو ملكوه
 لمكان لهم وجه الاستحسان أن هذا يجعل ابراء عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعتاق
 ابراء اقتضا أو اقرار بالاستيفاء منه فغيراً ذمته لانه لم يبق عليه دين فيعتق لبراءة ذمته كما اذا أبرأ المولى عن بدل
 الكتابة كله اه حلي عن التبيين (قوله لم ينفذ عتقه) لانه لم ينفذ ابراءهم بالارث وانما ينفذ ابراءهم مافى ذمته ولان

(كسبه ما فى وارث) شخص (فقير مات
 عن صدقة أخذها) وارثه الغنى (و) كفى
 (ابن سبيل) أخذها ثم وصل الى ماله وهى
 (يده) أى الزكاة وكفقر استغنى وهى
 فى يده فانه تطيب له بخلاف فقير باع لغنى
 أو هاشمى عين زكاة أخذها لا يحمل لان الملك
 لم يتبدل (فان جنى عتق وكاتبه سيده جاهلا)
 بجنانيته (أو) يسهى (مكاتب فلم يقض به)
 بما جنى (فبحر) فان شاء المولى (دفع) العبد
 (أو فدى) لزوال المانع بالهجر (وان قضى به
 عليه) حال كونه (مكاتباً فبحر يسع فيه)
 لا تنقل الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قبل
 بالهجر لان جنابات المكاتب عليه فى كسبه
 ويلزمه الأقل من قيمته ومن الارش وان
 تكرر قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو
 بعده فقير ولو أقتر بجنابة خطأ زنته فى
 كسبه بعد الحكم به ولو لم يحكم عليه حتى
 عجز بطلت (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة
 كاتد بيروا ومية الولد) وكذا جلى الدين
 اذا مات الطالب (ويؤدى المال الى ورثته
 على نجومه) كذا جلى الدين بخلاف موت
 المملوك لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو
 صحيح ولو فى مرضه لا يصح تأجيله الا من
 الثلث (وان حرروه) أى كل الورثة فى مجلس
 واحد (عتق جنانا) استحسانا ويجعل ابراء
 اقتضا (فان حرره بفسه) فى مجلس
 والاخرى آخر (لم ينفذ عتقه)

اعتناق البعض ابراء عما يصادف حسسته لا غير ولو برئ منها بالاداء لم يعتق فكذلك بالابراء جوهرية ولا يبرأ من الدين أيضا لان البراءة لم تثبت الاقتضاء فاذا بطل المقتضى للابراء أى وهو الاعتناق بطل المقتضى أيضا أى وهو الابراء لانه لم يثبت الاباء وكذا لو قبض نصيب المصكل بغير أمرهم لا يعتق الا اذا أجاز واقبضه او قبضه بأمرهم لانه اذا قبضه بغير أمرهم لم يبرأ عن نصيب غير القابض ولهذا كان لهم أن يطالبوا به المكاتب زباني مختصرا (قوله على الصحيح) وقيل يعتق اذا اعتقه الباؤون ما لم يرجع الاوّل اهـ وجرم به الله تعالى فان قلت حيث جعلوه ابراء اقتضاء أو اقرارا فالمانع من أن يجعل الاعتناق من واحد كذلك لانه يملك الابراء في نصيبه والاقرار باستيفائه قلنا لا يصح لا نأخذ به ابراء اقتضاء نصيبا لعتقه والعتق لا يثبت في المكاتب ببراء بعض البديل أو أدائه لا في بعضه ولا في كله لان عتقه معلق بسقوط جميع البديل ولهذا الوأبر المورث عن بعض البديل لم يعتق منه شيء واذا لم يمكن اثبات المقتضى لا يثبت المقتضى فلا وجه لبراء البعض أفاده الاكل في العناية (قوله طلقها ننتين) كذا في الغرر لان اعتبارها بالتساوي في بعض نسخ المتن طلقها ثلاثا لا وجه له فانه بطلاقها الا ننتين حصلت الحرمة القاطنة (قوله وكذا الحر) أى اذا طلق أمة طلقته ثم ملكها الا نحل حتى تنكح زوجا غيره ومثل الحر القن والمذبر وابن أم الولد والمستحى ولذا قال الحلبي هذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء (قوله كتابا عبدا كتابة واحدة الخ) قيد بالعبد الواحد احترازا عن عبيدين لرجلين كتاباهما كتابة واحدة ثم عجز أحدهما كان مولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائبا فدينه عن المحيط (قوله لانهما) أى السيدين كسيد واحد وهو لا يقبل التجزى (قوله يعجز بطلب أحدهم) أى بطلب العبد لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي (قوله بمزة) أى بعقد واحد (قوله ولم يعلم) أى القاضي لم يصرح بفهمه فيجزم أن يقال ان القاضي اذا كان عالما وقضى يعجزه صريح ويحتمل أن المراد أن القضاء به ليس له وجه الا عند عدم العلم ومع ذلك لا ينفذ فاذا كان عالما فعدم النفاذ بالاولى ويجزى وقال الحلبي ورأيت به امتس المجتبي على قوله ولم يعلم القاضي مانعه وفيه نظراته لكن اذا حملناه على الوجه الثاني لا ننظر (قوله فليس لا) خرّده في الرق (الذي في الهندية عن المحيط فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الآخر واستعاه المولى في نجح أو عجزه من فيجزم فأراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك اهـ (قوله فالقول للمكاتب عندنا) لانه ينكر الزيادة وينفي النقصان عن نفسه (قوله وفيما سوى دين الكتابة) كدين استهلاك أو دين اخذ من سيده حال اذنه ثم كاتبه أو قرض أو غن ما باعه له (قوله قولان) ظاهره انهما على حد سواء (قوله وفي غير جنس الحق الخ) قال العلامة عبد البر الحبس لغة المنع وسيد المفعول يحبس والفاعل مكاتبه والضمير فيه للسيد وفيها للكتابة وفي البيت ثلاث مسائل الاولى لو كان المولى استولى على مال لمكاتبه من غير جنس بدل الكتابة لمطالبة المولى به ويحبسه الحاكم عليه الثانية من مفهوم ذلك أنه لو كان من جنس بدل الكتابة فاصصه به وكانت مسئلة الظرف فليس له المطالبة الثالثة المشار اليها بقوله والعبد فيها مخير أى لا يجبر على قبولها وله فسحها بغير رضا المولى لانها عقد لازم في حق المولى فقط اهـ وافاد أن هذا حكم الكتابة مطلقا وانما أتى به تيمنا لانظم (قوله لا ولاد) متعلق بولاه ولزوجين متعلق باستقرار صفة لا ولاد والضمير في حررا للزوجين ولولى أيهم متعلق بولاه والحاصل أن المعققة اما أن تزوج نفسها من عبدا أو مكاتب فولاه المولى اليها الا اذا اعتق الاب بعد فانه يجزى بولاه الولد الى مواليه فقوله ليس للام أى المواليد دخول في الولاء فغير مصدر مسمى بمعنى الدخول وان تزوجت به تيق قوم فكذلك لانه استوى الجانبان اذ في كل ولا عتاقة والاب هو الاصل في الولاء كالنسب فكان اثبات الولاء من جانبه أولى وان زوجت نفسها من عربي فكذلك لانه اجتمع شرفان في جهتين ففي جانب الام شرف العتاقة وفي جانب الاب شرف نسب العرب وهو فوق ولاد العتاقة فيكون الاثبات من جانبه أولى وان زوجت نفسها من رجل أسلم من أهل الحرب فولاه الولد المولى الام عندهما سواء والى الاب أو لم يوال وقال أبو يوسف ان كان للاب مولى فلهم ولوزوجت نفسها من عجمي له آباء في الاسلام فعندهما الولاء للاب وعند أبي يوسف لقوم الام أفاده العلامة عبد البر (قوله توفي) ضمير كالضمير الذي بعده للمكاتب (قوله فأما لميت) أى فأما ولد المكاتب الذي قد مات ولدها (قوله من الولد) باسكان اللام متعلق بمحذوف صفة لميت (قوله بيع) أى لاجل ابراء بدل الكتابة ولو قالت أودى بدل الكتابة كلها في الحال لم يقبل ذلك منها وتباع في قول الامام كذا رواه أبو سليمان عنه ذكره عبد البر (قوله والحى) بالجره عطفا على ميت أى اذا كان معها ولده حتى ولد

على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادره (مكاتب تحته أمة طلقها ننتين فلكها لا يجعل له) أن يطأها (حتى تنكح زوجا غيره) وكذا الحر كاتبة في محله (كتابا عبدا كتابة واحدة) أى بعقد واحد (وعجز المكاتب لا يعجزه القاضي حتى يجتعا) لانها ما كواحد لا يعجزه القاضي فان القاضي يعجزه بطلب أحدهم مجتبي وفيه كاتب عبدا يعجزه بطلب أحدهم فآفرد المولى في الرق والقاضي ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس لا خرّده في الرق بفرع اختلاف المولى والمكاتب في قدر البديل فالتقوى للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة فقولان سراجية قلت وفي عتاق الوهبانية وفي غير جنس الحق يحبس سيديا مكاتبه والاميد فيها مخير ولاد لا ولاد زوجين حررا لمولى أيهم لا لأمه

توفي وما توفي فاما لميت من الولد بيع والحى تسمى وتخصر

في كتابه أو اشتراها معها تسمى على نجوم المكاتب وقوله وتخصر من أخصر أي تخصر النجوم التي كانت على المكاتب والضمير في تسمى وتخصر لأم الولد (قوله أي وإن لم يكن) الأولى حذف الواو كما هو في نسخ كذلك (قوله على نجومه) أي المكاتب (قوله مطلقا) سواء كان معها ولد أم لا ولا تباع هذا ما في مختصر الكافي وفي اجناس الناطقي أن أبابوس يرجع إلى قول الامام والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

*(كتاب الولاء) *

أورد كتاب الولاء عقب المكاتب لانه من آثار زوال ملك الرقبة ١٥ منع ولم يذكر عقب كتاب العتق ليكون واقعا عقب سائر أنواع العتق فإن الكتابة من أنواعه أبو السعود (قوله مشتق من الولي) هو بفتح الواو وسكون اللام مصدر ولبه بلبه بالكسر فيهما وهو شاذ كذا في جامع اللغة ١٥ حلي (قوله وهو القرب) والقرب في الولاء حاصل لأن حكمه وهو الارث بقرب ويحصل عند وجود شرطه من غير فصل يقال ولي الشيء الشيء إذا حصل الثاني بعد الأول من غير فصل ومنه قوله عليه السلام ليليني منكم أولو الاحلام والنهي (قوله عبارة عن التناصر) قال الملا على وهو في الشرع عبارة عن عصوبة تراخية عن عصوبة النسب يرث به المعتق وبلي أمر النكاح والصلاة عليه ١٥ وهو أولى لأن التناصر من آثاره وما قاله الملا يرجع إلى قول المؤلف بعد بل قرابة حكمية ونحوه في الحدود (قوله بولاء العتاقة) الباء فيه وفيما بعده للسببية فالتناصر يحصل بالاعتاق ولهذا يعقل عن المعتقد مولاه لأن عاقلة الرجل أهل نصرته ولهذا لو كان قوم يتناصرون بالحرفة كان عاقلتهم أهل الحرفة ومن لا قرابة له ينتصر بولاه وبعبصبة مولاه فيكون مولاه مولاه وعصبته الاقرب فالقرب ١٥ اتفاق (قوله ومن آثاره الارث) وذلك لأن الرقيق مالك حكام لا يرى أنه لا يثبت في حقه كثير من الاحكام التي تخص بالاحياء ونحو القضاء والشهادة والملك في الاموال وكثير من العبادات فكان الاعتاق احياءه لثبوت أحكام الاحياء كالاحياء بالاولاد فيرث به كايث الاب من ولده ولهذا يسمى ولا نعمه لانه أنعم عليه حيث أحياه حكما قال الله تعالى وإذا قول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أي أنعم الله عليه بالهدى وأنعمت عليه بالاعتاق ولانه يقل منه فوجب أن يرثه لان الغنم بالغرم ١٥ تبين وقال الاتفاق ان الاعتاق احياء معنوي لانه ازاله الرق الذي هو جزاء الكفر الذي هو الموت المعنوي فيكون الاعتاق احياء معنويا والنسب احياء حقيقي لأن من لا نسب له كولد الزنا لا يبقى حيا غالبا لعدم من يرثه اذ لا بل ينسب اليه وليس للام قوة التريسة اضعف بنيتها فكان النسب احياء حقيقيا ثم بالنسب الذي هو كالا حياء الحقيقي كالولاد يثبت استحقاق أهلية الارث فجاز أن يثبت بالاحياء المعنوي الذي هو الاعتاق لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجة كلممة النسب الآن الارث انما يثبت الاعلى دون الاسفل لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعترق ١٥ واللحمة بالضم في النسب وبه وبالفتح في الثوب وقيل فيه ما بالفتح وأما بالضم فبإصابه الصيد ومعنى الحديث الخاططة في الولاء وانما تجرى مجرى النسب في الارث كما تتخاطط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة جوى عن نهاية ابن الاثير وفسر في الجهرة وديوان الادب اللحمة بالقرابة وقال في الغرب أي تشابك ووصلة كوصلة النسب ١٥ (قوله وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث) أي بقول المصنف ومن آثاره وهو تريض بصدور الشريعة حيث فسره بالميراث قال القهستاني وهو تفسير بالحكم وذاعير عزيزا ١٥ حلي (قوله تصلح سببا للارث) الأولى حذف تصلح أو يقول تحصل الارث لانه لا يلزم من الصلاحية وجود السببية بالفعل بل يكفي فيها الامكان والمقصود الاول وانما يستثنى بعض الصور كعتق الذي عبده المالم (قوله لا الاعتاق) قال شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي وأكثرا محبا يتابعون سبب هذا الولاء الاعتاق ولكنه ضعيف فان من ورث قريبه فعتق عليه كان مولاه ولا اعتاق هنا والاصح أن سببه العتق على ملكه لان الحكم بكم يضاف الى سببه يقال ولوا العتاقة ولا يقال ولوا الاعتاق ١٥ (قوله لان بالاستيلاد) اسم ان ضمير الشأن محذوف والمراد به أن تكون الجارية أم ولد فانما تعتق عليه بمرته لا باعتاقه (قوله تجرى على الغالب) قال العلامة المقدمي أو القصر اضافي أي لا لمن شرطه من باع ونحوه (تنبيه) قال في البدائع شرط ثبوت الارث بولاء العتاقة أن لا يكون للعبد المعتقد أو لولده عصبة نسبية فان كان لا يرثه المعتقد وشرط الولاء في ولد المعتقد أن تكون الأم معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء على الولد وأن لا تكون حرة أصلية ولو كان الاب معتقا فان كانا معتقين فالولد يتبع الاب

أي وإن لم يكن معها ولديعت وإن كان
استعيت على نجومه صغيرا كان ولدها
أو كبيرا وعند هذا تسمى مطلقا
*(كتاب الولاء) *

(هو) لغة النصر والمجبة مشتق من الولي
وهو القرب وشرعا عبارة عن التناصرولا
العتاقة أو بولاء الموالاة (زبلي) (ومن آثاره
الارث والعقل) وولاية الانكاح وبهذا علم
أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية
تصلح سببا للارث (وسببه العتق على ملكه)
لا الاعتاق لأن بالاستيلاد وارث القريب
يحصل العتق بالاعتاق وأما حديث الولاء
لمن أعترق فخرى على الغالب

في الولاء وأن لا يكون الابن حر يبا ولا يولد ولا يكون الولد معتقاً ولا افولاً ومن أعقته اه وأن يكون
 المعتق أهلاً للارث بأن يكون حراً مسلماً اه محطاً فلا يعتق ذمي مسلماً فلولاً وله الا أنه لا يرثه افقد شرطه ويجوز
 ثبوت الولاء ولا يرث لعدم شرطه حتى لو أسلم الذمي ثم مات المعتق يرثه وكذلك لو كان لهذا الذمي عصبة مسلم يرث
 المعتق بالولاء ويجعل الذمي كالميت وإن لم يكن له عصبة مسلم يرثه المال حوى (قوله ولو من وصيه) فان
 الولاء يكون للوصي قال في التبيين وكذا العبد الموصى بعقده أو بشرائه واعاقته فاعقده الوصي بعد موت
 الموصى لا يتقال فعل الوصي اليه اه (قوله أو بفرع له) أي للاعتاق (قوله ككتابية) ولو أذى المكاتب بعد موت
 المولى فعقته فولاً وله مولى فيكون له بته الذكور لما ذكرناه لا لاعتاق بالارث اه تبين (قوله وتدين واستيلاء) قال
 في الدرر وأرد بأن الولاء بالتدين والاستيلاء كيف يكون للمولى وأتم الولد والمدرى المطلق اغنا يعتقان بعد موت
 المولى وأجيب بأن صورته أن يرتد المولى ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعقته مدره وأتم ولده ثم اذا جاء مسلمات
 مدره وأتم ولده فان الولاء يكون له والاحسن أن يقال ان ثبوت الولاء لعصبة المولى فيها اغنا يكون بسبب ثبوت
 للمولى فانه المستحق له أو لا صدور سبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبة اه وانما كان الاخير احسن لأن
 الجواب الاول لا يتأني الا نادى عليه عليه الحلبي والى الجواب الاخير أشار المؤلف بقوله أو ميتاً الخ (قوله
 ولو امرأة) اقول صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء شيء الا ما اعتق الحديث وروى أن ابنة جزة أعققت
 عبد الهامات عن بنت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه الاخر لبنت جزة ولانها احبته
 حكما فتره كالرجل اه زيلعي وقال الحوري في شرحه وكذا أي يثبت الولاء للمعتق ولو كان العتق عن واجب
 كفارة القتل والافطار والظهار والنذور والايان وغيرها واجب وكذلك اذا أمر غيره باعتاق عبده في حال
 حياته أو بعد وفاته يكون عن الامر والولاء والقياس أن يكون عن المأمور به قال زفر اه (قوله ولو بشرط
 عدمه) وكذا اذا جعله لغيره برهان (قوله الموجود عند العتق) أشار به الى علة عدم الاعتقال وذلك أن الجنين
 عتق بعقته أمه وعقته أمه مقصودا فكذا هو يعتق مقصودا لانه جزء الام والمولى أوقع الاعتاق على جميع
 أجزائها مقصودا فيكون للجنين والولاء لا ينتقل عن المعتق (قوله أبدا) أي ولو عتق أبوه حتى لو جنى الولد حكم
 بجنايته على مولى الام اه حوى (قوله ضرورة كونهم مأمورين) قال في التبيين لانهما مأموران أن الاول كان موجودا
 وقت العتق وثبنا أنهم مأموران ما حملت به ما جعله لعدم تحال مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاول الاعتاق تناول
 الاخر الاعتاق أيضا ضرورة فصار معتقاً له ما والولاء لا ينتقل من المعتق اه (قوله لاكثر من نصف حول)
 لو قال لستة أشهر أو أكثر منها كما أفاده الشرح لا لكان أولى (قوله فولاً وله مولى الى الام أيضا) كافي المسئلة
 الاولى لان الولد جزءها فيبقيها في الصفات الشرعية ألا ترى أنه يتبعها في الرق والحزبة فكذا في الولاء (قوله
 لا بعده) أما اذا عتق الولد بعد موت الابن لا ينتقل ولا الابن الى مولى الاب لا لان مولى الام استحقه واولاد الولد
 زمان مونه وتقرر ذلك فلا ينتقل عنهم حوى (قوله جزؤا ابنة الى مواليه لزوال المانع) وذلك لأن مولى الام
 لم يعتق الولد هنا لجدونه بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولد تبعاً للام لتعذر نسبته الى الاب فاذا اعتق الاب أمكن
 نسبته اليه فجعله تبعاً له أولى من جعله تبعاً للام لان الولاء كالنسب والنسب الى الاباء فكذا الولاء والاصل في جز
 الولاء ان الزبير ابصر قتيبة لعساء بخيرة فأعجبه طرفهم وأتهم مولاه رافع بن خديج وأبوهم عبد الله بن الحرقه من
 جهينة فاشتري الزبيراً بأههم فاعقته ثم قال اتسبوا الى قال رافع بل هم موالى فاختصما الى عثمان فقتل بالولاء
 للزبير وفي هذا دليل على أن الولد ينسب الى قوم الام ما لم يظهر له ولا من قبل أبيه فاذا ظهر له ولا بالعق جزؤا
 الولد اليه اه زيلعي واللعس كون الشفة تضرب الى السواد قليلا وهو مما يستعمل يقال شفة اعساء وقتية ونسوة
 اعس والطرف أي بالفتح الكياسة وقد طرف طرفا بالضم فهو طرف وبف وقوم طرف وطرف والكيس بوزن
 الكيل ضد الحق وخديج بفتح الخاء المججمة وكسر الدال والحزبة بضم الحاء المهملة وفتح الراء والتاف لقب لبطن
 من جهينة أبو السعد بخصر (قوله هذا الخ) أي تقييد الولاء بحدودها قبل نصف الحول مدعنت (قوله
 لا ينتقل لمولى الاب) لانه كان موجودا عند عتق الام لثبوت نسبة العلوق الى ما قبل العتق بل قبل الفراق ولهذا
 ثبت نسبته من الزوج فصار فاعقته ضرورة فلا ينتقل الى مولى الاب (قوله عجمي) له مولى موالاة) صورته
 أن يكون الابن كافراً أسلم فترجع بعقته ثم الى رجلا (قوله أو لم يكن له ذلك) انما فرضه المصنف في مولى

(من عتق) أي حصل له عتق (باعتاق)
 ولومن وصيه (أو بفرع له) ككتابية وتدين
 واستيلاء (أو بفرع له) ككتابية وتدين
 ولو أمراً أو ذمياً أو ميتاً حتى تنفذ وصاياه
 وتدين ديونه منه (ولو بشرط عدمه) لها فقه
 للشرع في بطل (ومن أعقق أمته) والحال
 ان (زوجها فتن) الغير (فولدت) لا قبل من
 نصف حول مدعنت (لا ينتقل ولا الحمل)
 الموجود عند العتق (عن مولى الام أبداً)
 وكذا الولد ولدين أحدهما أقل من ستة
 أشهر والاخر لا كثر منه وبينهما أقل من
 نصف حول (ضرورة كونهم مأمورين) فاذا
 ولدت بعد عتقها لاكثر من نصف حول فلولاً
 لمولى الام) أيضا تعذر نسبته للاب لرقه
 فان عتق العتق وهو الاب (قبل موت الولد
 لا بعده) جزؤا ابنة الى مواليه (لزوال المانع
 هذا) اذا لم تكن معتقة فلولاً وتدين
 لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حواين
 من الفراق لا ينتقل لمولى الاب (عجمي) له
 مولى موالاة) أو لم يكن له ذلك

قيد به لانه لو كان في دار الاسلام صح أبو السعود (قوله عبد احريبا) قيد به لانه لو كان مسلماً أو ذمياً صح اعتناقه
بالاجماع والولاء لانه لا يسترق حموى عن البدائع (قوله لا يعتق بمجر دعتاقه) أي باعتناقه المجرى عن التخلية
كما اذا قال له وهو آخذيده أنت حر فانه لا يعتق عند الامام خلافاً لما حتى لو أسلم الحربى والعبد عنده
فهو ملكه عند أبي حنيفة اه شاي وقوله والعبد عنده يقيد بأن الاخذ بيده ليس بشرط (قوله وكان له أن يوالى
من شاء) عند الامام لانه ما عتق بالقول والعتق وان صح بالتخلية فهو وانما صح في حق زوال الملك ولا يتم في حق
زوال الرق لان كون الحربى في داره سبب لرقه ولو دى به بعد ملك لقبوله للملك أفاده أبو السعود عن الحموى
والطورى (قوله عتق بالتخلية) ينافية ما ذكره الشرنبلالى عن البدائع (قوله في دار الاسلام) مثله ما اذا كان في
دار الحرب والمولى مسلم لان عتقه جائز بالاجماع كذا في الهندية ونقله الحموى عن البدائع ولو شترى حربى مستأمن
عبد فأعتقه ورجع الى دار الحرب فسي فاشترى عبده المعتق فأعتقه به ومن كل منهما مولى للآخر حموى
(قوله ادعيا ولا ميت) أي ادعى كل ولأه استقلاً لا (قوله يقضى بالولاء والميراث لهما) ولو كانت التركة في يد
أحدهما اذا المقصود من هذه الدعوى الولاء وهما سببان ولم يرجح صاحب البدائع سبب الولاء وهو العتق لاني أكد
بالقبض بخلاف الشراء شرنبلالية عن مختصر الظاهرية وهذا ما لم يوقفنا وقتاً فافاسابنى أدلى لانه أثبت
العتق في وقت لا يازعه صاحبه ولو كان هذا في ولا الموالاة كان صاحب الوقت الاسترأولى لان ولا الموالاة
يحتمل النقص فكان عقد الثاني نفصلاً لا قول الأول أن يشهد بشهود صاحب الوقت الأول أنه قد عقل عنه لانه حينئذ
لا يحتمل النقص فأشبهه ولا العتاقه هندية (قوله المولى) أي المعتق ولو كان عتقه بكتابة أو تدبير أو استبلاذ
(قوله الكفاة منه تبرق ولا العتاقه) قيد به لانها تعبر في ولا الموالاة كما سبق قريباً (قوله عتقة التاجر)
الذى يتجر في البروضوه (قوله دون الدباغ) فلو نكحت عتقة التاجر عتق الدباغ فلو لاها حق الفسخ ما لم تلد
أو تحبل على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن الملقى بها أنه لا يعتق أصلاً قياساً على ولا النسب هذا والانسب
أن يقول فعتق التاجر كنزاً معتقة العطار لا يكون كنزاً لها معتق الدباغ لان الكفاة معتقة لهما لانه فليست أصل
وقد وجد في نسخ كذلك على الانسب (قوله بمعنى عدم الرق في أم لها) أي ولا فيها وانما فسر مبدان لان حر
الاصل يطلق أيضاً على من لم يجز عليه في نفسه رق سواء جرى على أصله رق أو لا وليس مجرد كما حذقه في الدرر اه
حاجي (قوله فلا ولا على ولها) أحامن جهة الام فظاها فانه لا دخل للولا فيها أو أمان من جهة الاب فلان الولاء
مبنى على زوال الملك وزواله فرع ثبوته وثبوته على الولاء يكون من قبل الام لما تقر بأن الولد يتبع الام في الرق
والحرية ولا يسرى ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الام من قبل معتق الام فاذا لم يكن في جانب الام
رق لا يتصور على الولد اه (قوله والاب اذا كان كذا) أي حر الأصل أي والام معتقة أو لا كما قاله الفاضل عزى
زاده (قوله فلو عربياً) أو مولى لعربى فان حكمه حكمه أقول النبي صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم شرنبلالية
عن البدائع (قوله مطلنا) أي لا لقوم الاب ولا لقوم الام لان الولاء لجهة الاب ولا رق في جهته اه حاجي (قوله
خلافاً للثاني) فانه يقول الولد يتبع الاب في الولاء كما في العربى لان النسب للابا وما نضع ولهما أنه لانه رة
ولا نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتناصرون بالقبائل اه شرنبلالية قال في الدرر فالخامس أن
الابوين اذا كانا حريين أصليين بمعنى عدم دخول رق فيهما ولا في أصولهما فلا ولا على الولدان كانا معتقين
أو في أصلهما معتق فالولا لقوم الاب واذا كان الاب معتقاً أو في أصله معتق والام حر الأصل بذلك المعنى سواء
كانت عربية أو لا فلا ولا على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حر الأصل بذلك المعنى فان كان
عربياً فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير عربى يكون الولاء لقوم الام عند الامام ومحمد خلافاً للثاني وقال
الشرنبلالى في رسالته المؤلفة في الولاء والحاصل أنه في هذا الباب ثبت أصلاً ان يجب العمل بكل منهما بقدر
الامكان أحدهما أن الولد يتبع الام في الرق والحرية والثاني أن الولاء لجهة الاب لجهة النسب فان لم يكن في جانب
الام رق يتبعها الولد فلا يثبت عليه الولاء لانه من آثار الرق وان كان في الجانبين رق يعتبر قوة النسب وثبت الولاء
لجانب الاب وهذا ما قاله في الهداية ولو كان الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لانها استويا والترجيح لجانبه
لشبهه بالنسب أولان النصرة به أكثر حتى لو كان نسب الاب ضعيفاً بأن يكون عجمياً حر الأصل والام معتقة كان
الولا لقوم الاب عندهما خلافاً للثاني اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

عبد احريبا لا يعتق بمجر دعتاقه (الآن
يخلى سبيله فاذا خلا عتق) حينئذ (ولا ولا
له) حتى لو شترى العبد من لبن لا يبرئه خلافاً
للثاني (و) كان له أن يوالى من شاء (لانه لا ولا
لا حد عليه) (ولو دخل مسلم في دار الحرب
فاشترى عبداً فاعتقه فأعتقه بالعتق) بلا
تخلية (ولو كان العبد مسلماً فأعتقه مسلم أو
حربى في دار الاسلام فلا قوله) أي لمعتقه
مفروع ادعيا ولا ميت وبرهن كل أنه
أعتقه يقضى بالولاء والميراث لهما المولى
يستحق الولاء أو لا حتى تنفذ منه وصاياه
وقضى منه ديونه الكفاة تعبر في ولا
العتاقه معتقة التاجر كنزاً معتق العطار دون
الدباغ الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم
الرق في أصلها فلا ولا على ولها والاب اذا
كان كذلك فلو عربياً الا ولا عليه مطابقاً ولو
عجمياً الا ولا عليه لقوم الاب ويرث معتق
الام وعنه بته خلافاً للثاني

* (فصل في ولاء الموالاة) *

من والاه موالاة وولاء من باب قاتل تابعه هذا معناه لغة ومعناه شريعة كما في شرح كافي الحاكم الاسيحي ان
يقول رجل غريب أنا ليس لي عشيرة ولا ناصر فانضم اليك والى عشيرتك حتى أعدم من جماعتك فتصرفني وتدفع
عني فواتي وان كنت كان ميراثي لك فينعتد بيننا ما عقد موالاة ويكون بمنزلة الموصى له بجمع الميراث بقدر ايصاؤه
اذا لم يكن له وارث وقدم المصنف ولا العتاقة على ولاء الموالاة لان ولاء العتاقة أقوى لانه غير قابل للتحويل
والا فتقال في جميع الاحوال بخلاف ولاء الموالاة فان للمولى أن ينتقل فيه قبل العقل ولان ولاء العتاقة متفق
عليه في أنه سبب الارث وقال مالك والشافعي رضي الله عنهم - ما لا اعتبار لهذا الولاء أصلاً وقال ابن
سعد من أسلم على يد رجل كان الولاء له والادلة في المطولات (قوله أسلم رجل مكلف) أي عاقل بالغ فلو أسلم الصبي
العاقل ووالى لم يجوز ان أذن له أبوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم
اذه بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز ان يعقده باذنه كالبيع ونحوه هندية (قوله كونه عجمياً) فلو والى عربي رجلاً
من غير قبيلته لم تكن موالاة ولكن ينسب الى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا حكم المرأة هندية (قوله لا مسلماً)
قال في الهندية وأما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد وكذلك كونه قسراً بشرط فتجوز ولاء الرجل امرأة
وعكسه وكذا دار الاسلام حتى لو أسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب أو في دار الاسلام فهو موالاة بدائع اه
(قوله على أن يرثه اذا مات الخ) تبع فيه صاحب الهداية والاكثرين قال الاقناني عن الشهيد في الكافي
قال ابراهيم النخعي اذا أسلم الرجل على يد رجل ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وهذا قول علماء الثلاثة اه
وهو يدل على أن صحة الموالاة لا تتوقف على شرط الارث والعقل بل العقد كاف بأن يقول واليتك ويقول الآخر
قبلت لان الحاكم لم يذكر الارث والعقل شرطاً لصحة الموالاة بل جعلها محكماً بعد صحتها وبؤيده تفسير صاحب
التحفة عقد الموالاة بقوله ان من أسلم على يد رجل وقال له أنت مولاي ترثني اذا مات وتعقل عني اذا جئت
وقال الآخر قبلت فينعتد بينهما عقد الموالاة وكذلك اذا قال واليتك وقال الآخر قبلت اه قال الشربلاني
ورده قاضي زاده بأنه ليس في شيء مما ذكر ما يدل على عدم اشتراط الارث والعقل اه وفيه تأمل وقد بنى قاضي زاده
رده على الجواز والسكان لا على التحقيق بالبرهان (قوله ويعقل عنه) قال في المصباح عتقت البعير عتقاً من باب
شرب وعتقت القتيل عتقاً أيضاً أدبت ديتة قال الاصمعي سميت الدية عتلاً تسمية بالمصدر لان الابل كانت
تعقل بنساءه ولي التمثيل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ابلاً كانت أو نقداً اه مكي (قوله وكذا الوشرط
الارث من الجانبين) ذكره من غير خلاف وهو كذلك في كثير من الكتب ونقل العلامة المقدسي عن ابن الضياء أنه
قوله لا إمكان الجمع بين الولاءتين اذ يجوز أن يكون شخصان كل منهما يرث من الآخر ويعقل عنه كلاهما
وابني العم فلا يتضمن صحة أحدهما انتقاض الآخر وقال الامام بصير الثاني - ولي الاول ويطل ولا الاول لان
المولى الاسفل تابع للاعلى كالمعتق تابع للمعتق ولذا يرث الاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يكون اتبع متبوعاً
والمتبوع تبعاً فلم يجوز الجمع وتضمن صحة الثاني انتقاض الاول اه وفرع عليه أبو السعود بطلان الارث فيما اذا وقع
اشتراط الارث بينهما بكلام واحد بأن قال واليتك عني أن يكون التوارث بيني وبينك من الجانبين فقبل عند الامام
فلي تأمل (قوله عاقل) قيد به لانه اذا لم يعقل لا يثبت تصرفه أصلاً اه درر (قوله صح) وارثه له وعقله عليه اه درر
(قوله لعدم المانع) قال في الدرر لانه أهل للارث والتزام المال ولانه أهل لان يثبت له ولاء العتاقة بأن ملك قريبه
ذا الرحم المحرم منه أو كاتب أبوه عبد الله فجاز أن يثبت له ولاء الموالاة اذا صدر عنه عقد هابا لاذن اه بتصرف
(قوله ويكون وكيلاً عن سيده) لانه ليس بأهل للارث والتزام المال بل هو وكيل عن الأهل أفاده صاحب الدرر
(قوله لضعفه) فان الموالاة عقد هاهما فلا تلزم غيرهما وذا الرحم وارث شرعاً فلا يمكن إبطاله اه وهذا
بخلاف الزوجين فانه يرث هاهما لانهم ما بعد الموت كلاهما ولذا لا رد عليهم ما إذا أخذ أحدهم ما صار الباقي
خالياً عن الوارث فيكون للمولى الموالاة وان مات الاعلى فميراث الاسفل لا يقرب عصبات الاعلى كما في ولاء العتاقة
انتهى حموي (قوله وله النقل عنه بمحضه الخ) وكذا اللاعلى التبرع عنه بمحضه لانه العقد غير لازم فلكل منهما
أن ينقر بفسخه بعلم صاحبه وان كان الآخر غائباً لا يملك فسخه وان كان غير لازم لان العقد قد تم بهما ولا يعبر
عن ضرره وهذا بخلاف ما اذا عقد الاسفل الموالاة مع غير الاول بغير محضه منه حيث يصبح الثاني وينفسخ

* (فصل في ولاء الموالاة) *
(أسلم رجل) مكلف (على يد آخر ووالاه أو)
والى (غيره) الشرط كونه عجمياً لا مسلماً على
قوله (على أن يرثه) اذا مات (ويعقل
قوله) (على أن يرثه) هذا العقد (وعقله
عنه) اذا جئني (صح) هذا الوشرط الارث من
عليه وارثه له) وكذا الوشرط أبوه أو
الجانبين (ولو والى صبي عاقل باذن أبيه أو
وصيه صح) لعدم المانع (كما لو والى العبد باذن
سيده آخر) فانه يصح ويكون وكيلاً عن سيده
بعقد الموالاة (وأخر) ارثه (عن ذي الرحم)
لضعفه (وله النقل عنه بمحضه الى غيره ان لم
يعقل عنه أو من ولده

المحبي وغير المحبي فالمحبي هو الكامل وهو أن يكرهه بأمر يحافه على نفسه أو على عضو من أعضائه يعدم الرضا ويوجب الإلجام وقد الاختيار وغير المحبي القاصر وهو أن يكرهه بما لا يحاف على نفسه أو على عضو من أعضائه من الإكراه بالضرب الشديد أو القيد أو الحبس فإنه يعدم الرضا ولا يوجب الإلجام ولا يفسد الاختيار وهذا النوع من الإكراه لا يؤثر إلا في تصرف يحتاج فيه إلى الرضا كالبيع والأجارة والأقارب والأول يؤثر في الكل اه فضاف فعله إلى المكره فيصير كأنه فعله والمكره آله فله فيما يصلح أن يكون آله كاتلاف النفس والمال وإن يصلح أن يكون آله اقتصر الفعل على المكره فيصير كأنه فعله باختباره من غير إكراه وذلك مثل الأقوال والأكل لأن الإنسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بضم غيره فلا يكون مضافاً إلى غير المتكلم والأكل إذا كان فيه اتلاف فيضاف إليه من حيث الاتلاف لا من حيث الإكراه آله فله فيه حتى إذا أكرهه على العتق يقع كأنه أوقعه باختباره حتى يكون الولاء له ويضاف إلى المكره من حيث الاتلاف فيرجع عليه بغيره اه قال في الدرر تصرفات المكره قولاً سواء كان بالمحبي أو بغيره تنعقد عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ ينسخ وما فلا الأول وهو ما يحتمل الفسخ كبيع وشرائه وأجارته وصلحه وأبرائه مدونه أو كقبوله وهبته فإنه إذا أكرهه على واحد منها بأحد نوعي الإكراه خبر الفاعل بعد زوال الإكراه أن شاء أمضاه وإن شاء فسخه والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ كتنكاحه وطلاقه زاد مثلاً على التدبير والاستيلاء والنذر وصاحب الجوهره الربعة والعفو عن دم العمد واليمين والظهار والايلاء والتي فبها والاسلام (قوله أو ضرب مبرح) فصل صاحب اليدائع في الضرب بأنه إن كان يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو من المحبي قل أو كثر وإن كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص فيحمل الضرب المبرح في كلامه على المتلف ولذا قال الاتقاني والمحبي كالتخويف بقتل النفس وقطع العضو والضرب المبرح المتوالي الذي يخاف منه التلف وغير المحبي كالتخويف بالحبس والقيد والضرب البسيط انتهى والمبرح الشديد قال في القاموس البرح الشدة والشرب رجاء المحبي وغيره ما شدة الأذى وتباريح الشوق توجهه وبرح كسحاب المتسع من الأرض لازرعهم ولا شجر ولا راح أي لا ريب وبرح الخفاء كسمع ونزع اه قوله سلطاناً أو لساناً هذا قولهما وقار الامام الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان وهذا الاختلاف عدس وزمان لا اختلاف حجة وبرهان والقوى على قواهما حوى عن الخيانة واللص الأرق ويثبث قاموس (قوله أو فحوه) كالزوج زوجته وقافاعلى ما فهمه البرزازی أو على إحدى روايتين كما في شرح النظم الوهبى في العلامة عبد البروقامة في المنع ولو كان صبي لم يحتمل وهو مطلق يجوز إكراهه وبطاع أو كان رجلاً مجنوناً مختلط العقل وهو مطلق يجوز إكراهه فلو أكره رجلاً بقتل أو بتلف عضو على قتل رجل فقتله فإنه لا قود على التنازل ولا دية فلا يحرم الميراث إن كان وارثاً والدية على عاقلة الذي أكرهه في ثلاث سنين اه مكى (قوله في الحال) فإن غاب المكره عن بصر المكره يزول الإكراه هندية (قوله بغلبة ظنه) فإن غلب على ظنه أن لا يفعله لم يكن مكرهاً حوى (قوله ليصير محباً) فاصر على أحد قسمي الإكراه (قوله متلفاً نفساً) الأولى أن يقول تلف نفس أو عضو ولأنه هو المكره به (قوله أو عضواً) كذا بعض العضو كاتلاف أعز شربة لالية (قوله أو موجبا لعدم الرضا) أي بدون فساد اختياره قال في شرح الوقاية ثم الإكراه نوعان أحدهما أن يكون مدفوعاً بالرضا وهو أن يكون بالحبس أو بالضرب والثاني أن يكون فسداً للاختيار وهو أن يكون بالقتل أو قطع العضو وفوت الرضا أعم من فساد الاختيار ففي الحبس أو الضرب يفوت الرضى ولكن الاختيار لصحيح باقي وفي القتل لا رضا ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد اه وموجب القم قد يكون حبساً وقد يكون ضرباً قال في التبيين وقد رما يكون من الحبس إكراه ما يجزى به الاعتقالم البين ومن الضرب ما يحدث منه الألم الشديد وليس في ذلك حد لا يزداد عليه ولا ينتص منه لأن نصب المقدار بالرأى ممنوع بل يكون ذلك مدفوعاً إلى رأى الامام لأنه يختلف باختلاف أحوال الناس فتنهم من لا يتضرر إلا بضرب شديد وحبس مديد ومنهم من يتضرر بأذى شئ كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط أو بدهرك أو أنه لا سيما في ملا من الناس أو بحضرة لسلطان فيثبت في حقه الإكراه بمثل له لأن فيه هو أفاو ذلاً أعظم من الألم اه قوله ما لحقه) فلا إكراه واقع به بشئ بغير وجه شرعى فلو كان بحق لا يعدم الاختيار شرعاً كالعنين إذا أكرهه القاضي بالفرقة بعد مضي المدة ألا ترى أن المدعيون إذا أكرهه القاضي على بيع ماله فقد يبيع والذي إذا أجبر على بيع عبده المسلم نفذ بيعه أفاده المصنف (قوله كبيع ماله) وبأنى الإكراه في ذلك بغير

تمام وهو المحبي بتلف نفس أو عضو أو ضرب مبرح والاقفانص وهو غير المحبي (وشروطه) أربعة أمور (قوله المكره على إيقاع ما تهدبه سلطاناً أو لساناً) أو فحوه (و) الثاني (خوف المكره) بالفتح (بناؤه) أي إيقاع ما تهدبه في الحال بقلة ظنه ليصير محباً (و) الثالث (كون الشئ المكره به متلماً نفساً أو عضواً) أو موجبا لعدم الرضا وهذا أدنى مراتبه وهو يختلف باختلاف خشن والارذل والاشراف بغيره ون بكلام خشن والارذل (و) رابعاً لا ينعون إلا بالضرب المبرح ابن كمال (و) الرابع (كون المكره ممنوعاً عما أكره عليه قبله) اما (لحقه) كبيع ماله

المطبخ (قوله كاتلاف مال الغير) ولا يكون الا كراه فيه الا باحد نوعيه وهو المطبخ كذا في بعده (قوله متلف) تقدم
انه مفقوض الى رأى الامام وأنه لا حذفيه وأن التصرفات المذكورة من البيع ونحوه تكون بغير المطبخ والضرب
المتلف من المطبخ (قوله الاعلى المذاكرو العين) أى فيرجع الى المتلف (قوله أو حبس أو قيد مديدين) وسددهما
ما يجيى الاغتمام البين به وفي البرازية الا كراه بالمحبس المؤبد والقيد المؤبد لا يوجب الا كراه اذا لم يمنع الطعام
والشراب لعدم الاضواء الى تلف نفس أو مال وانما يوجب غمًا وتناول المحرم لزاله الغم لا يجل وبه علم أن كلامه
فيما يترط له المطبخ ثم قال ومن المشايخ من قال لوذا انه يقع في قلبه أنه بالمحبس المذكور وبالجلس في بيت
مظلم يخاف عليه التلف غمًا أو على عضو من أعضائه أو عينه لظلمة المكان يجل ومحمد لم يجعل الحبس الذي في زمانه
وهو المكث الجردا كراهها أما الحبس الذي أحدثوه اليوم فهو كراه لانه تعذيب لا حبس مجرد اه (قوله
بجلاف حبس يوم أو قيد) فيه إشارة الى أن الحبس المديد ما زاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزبلي
(قوله الا الذي جاء) يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرهًا بمنزلة لان ضرره أشد من الضرب الشديد فيفوت به الرضا
انتهى حكى (قوله فسحق) أى بعد زوال الاكراه والفسخ في الاقرار بقوله كنت كاذبًا فيه وامضائه بقوله كنت
صادقًا فيه فاستأنى (قوله بجوت أحدهما) أى المكره والمكره بل يقوم وارث المكره بالفسخ وقامه في الفسخ
ويقوم وارث المكره قامه في الرجوع عليه من التركة (قوله ولا بالزيادة المنفصلة) كالولد والخمرة ومن باب أولى
عدم البطالة بالمنفصلة (قوله فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) مستغنى عنه على أنه لا يصلح علمه لما قبله فان
شرط الصحة اذا عدم كان العقد فاسداً وهو واجب الفسخ وسأنى ان عقد المكره تلحقه الاجازة فليس كالفاسد
من كل وجه وتقدم عن الدرر ان تصرفات المكره القولية تنعقد كالبيع الفاسد وما يحتمل الفسخ يفسخ وسأنى
عن الهندية ما يفيد الفساد أيضا فقول به بعد ثم ان تلك العقود نافذة ان حل على أن فاسدة قابلة للتفاد فمقدمة
للمالك بالامضاء ما ذكرنا والافنى كلامه منافاة وقول القهستاني ان عقود المكره لم تكن باطلة لا ينافي
أنها فاسدة وقول صاحب الايضاح انها نافذة معناه أنها تنفذ للمالك بالامضاء والاكيف بعدم شرط الصحة وتكون
صححة ووقع في كلام المصنف تناقض في محلات عديدة وقد علمت ما هو الواقع من أنه فاسد غير أنه يخالف العقود
النافذة في أحكام (قوله ثم ان تلك العقود) أى التي تحتل الفسخ نافذة أى تنفذ للمالك لانها لازمة لثبوت الخيار
فيها للمكره بين الفسخ والامضاء وفي القهستاني وفيه إشارة الى أن عقود المكره لم تكن باطلة والى انه يلزم
تصرفات المكره قولا وفعلًا اذا اجتمعت الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه اه وفي الايضاح
ثم ان تلك العقود نافذة عند اثبتنا الثلاثة وبما كره المشتري ان قبض وعند زفر موقوف بقبول الاجازة لا يفيد الملك
في قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سواء السداد اه (قوله وحينئذ) أى حين اذ حكمنا بالنفاذ (قوله
بما كره المشتري) عند أهل المذهب الا زفر فانه لا يثبت الملك فيه (قوله فيصح اعتاقه) قال القهستاني باع مكرها
والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض وأما في العكس فينفذ اعتاق كل منهما قبله وان اعتنقا معا قبله
فاعتاق البائع أولى اه وعزاه الى الظهيرية (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتدبير والاستيلاء والطلاق
فهستأنى (قوله نقض) أى لوجود الرضا (قوله يعنى لزوم) أى انقلب صحيحا وزم بحيث لا يكون خيار المكره
وقوله لما صرح الخ قد علمت ما فيه (قوله والمعلق على الرضا والاجازة لزومه) فيه أنه تقدم أن الرضا شرط صححة
فاذا وجد الرضا انقلب صحيحا وزم (قوله كما حققه ابن الكمال) حيث نقل عن شرح الطحاوى أن عقود كلها
نافذة الا أنه كان له حق الفسخ لعدم الرضا اه والظاهر أن المراد بنفاذها افادتها للملك لانها صححة فقد ذكر ما هو
صريح في الفساد وعبارته فان قبض غنمه أو سلم طوعا لم تفرع على ما فهم من التفسير السابق وهو أن تمام
البيع بانقضاء لايه صحيحا وموقوف على رضا البائع واجازته فقبضه المثلن أو تسليمه المبيع طوعا انقلب صحيحا
لذاته ما على الرضا والاجازة وفي البحر من كتاب البيوع محذور شروط البيع مانعه ومنها الرضا ففسد بيع
المكره وشراؤه وفي المنار وشرحه في ذكر بيع المكره مانعه الا انه يفسد أى يتعقد فاسدا لعدم الرضا الذي هو
شرط النفاذ فلو اجاز به بعد زوال الاكراه صرح بما أودلناه من تمام رضا والفساد كان لمعنى وقد زال انتهى
والله تعالى الهادى الى الموابه له الحمد (قوله ان ما لا يصح مع الهزل) كالمبيع والشراء والاجازة
(قوله وما يصح) كالعتق والتدبير والطلاق (قوله يصح قبض من الحامل) هو المكره قال في الهندية عن الهبط

(أولحن) شخص (آخر) كاتلاف مال الغير
(أولحن الشرع) كشراب الخمر والزنا
(أولحن بقتل أو ضرب شديد) متلف لا يوط
(أوسوطين الاعلى المذاكرو العين) برزاقية
(أوحبس) أو قيد مديدين بجلاف حبس
يوم أو قيد أو ضرب غير شديد الا الذي جاء
درر (حتى باع أو اشترى أو أقر أو أفسخ)
ما عقد ولا يبطل حتى الفسخ بعت أحدهما
ولا بعت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة ونضمن
بالتعدي وسجي لان الاكراه المطبخ وغير
الايدي (أو امضى) الرضا بشرط الصحة
المطبخ بعد ما ان الرضا والعقد نافذة
هذه العقود وكذا الصحة ان تلف العقود نافذة
حق الفسخ والامضاء ثم ان تلف العقود نافذة
عندنا (و) حينئذ (بما كره المشتري ان قبض
فيصح اعتاقه) وكذا كل تصرف لا يمكن
نقضه (ولزومه قبضه) وقت الاعتاق ولو معسر
زاهدى لا تلافه بعقد فاسد (فان قبض غنمه
أو سلم المبيع طوعا) قيد لا مذكورين
(نقض) به يفسخ لما تراضى عقود المكره نافذة
عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه
لانفاذه اذا لزوم أمس وراه النفاذ كما حققه
ابن الكمال قلت والناسيط أن ما لا يصح
مع الهزل يتعقد فاسداً أقله ابطله وما يصح
بعضه فيمن الحامل كما سجي

مضى حصل الاكراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من المكره الى المكره فيما يصلح أن يكون المكره آلة
للمكره فصارت كائن المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان واتلاف ماله ومضى كان الاكراه بوعيد
تلف على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوى فيه الجسد والهزل ويتعلق بثبوت القول كالطلاق والعناق
فحكمه أن يعتبر المكره آلة للمكره في حق الاتلاف لانه يصلح آلة للمكره وفي حق التلفظ الذي لا يصلح آلة فيه يعتبر
مقصودا على المكره وان كان قول لا يستوى فيه الجسد والهزل كالبيع والابارة والافرار فحكم ذلك الاكراه فساد
ذلك القول وكذلك اذا كان قول لا يستوى فيه الجسد والهزل الا أنه لا يتعلق بثبوت القول فحكم الاكراه فساد
كل ردة فانه يستوى فيها الهزل والجسد ولا يتعلق بثبوت التلفظ حتى ان من قصد أن يكفر يكون كافرا قبل أن
يتلفظ فلا تصح ردة المكره اه بتصرف (قوله ان بقى) وان كان هالكالم ينمخ لان الثمن كان أمانة في يد المكره لانه
أخذه باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان اه (قوله يجوز بالاجازة والقولية والفعالية) الاولى
التعبير بالزوم والافهون نافذ كما سبق الآن يقال المراد أنها تنفي الحرمة بالاجازة أما الفاسدة غيرها كما اذا باع
درهما بدرهمين لا يجوز أصلا أى وأما البيع الفاسد فلا يجوز ولا يتقلب صحيحا بالاجازة وعلى ما قدمنا ففى
جواز انقلابه صحيحا بالاجازة (قوله وان تداولته الايدي) بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد
ثم خلق الشريعة وهذا الحق العبد أى المكره وهو مقدم لحاجته وغنى الرب تعالى كرماني (قوله منه) أى من البائع
المكره بالفتح (قوله تعتبر القيمة) أى اذا أعتقه المشتري ولم يرض البائع بعد بأن لم يجزه (قوله دون وقت القبض)
بخلاف الفاسد فتعتبر القيمة فيه وقت القبض (قوله والرابع الثمن) أى اذا اكراه البائع والمضى اذا اكراه المشتري
(قوله لا خذمه باذن المشتري) أى أو البائع (قوله بخلافها) أى الصور الاربع (قوله وان لم يتوعدة) فاذا توعدة
يكون اكراهها بالاولى قال فى الهندية السلطان اذا هد رجا ولا وقال لا تقتلك واقترب من هذا الخبر
اولنا كلن هذه الميتة او لنا كلن لحم هذا الخنزير كان فى سعة من تناوله بل يفترض عليه تناول اذا كان فى غالب
رأيه أنه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آتيا فى ظاهر الرواية عن أصحابنا واذ كر شيع الاسلام أنه آثم
ما خوذ به الا أن يكون جاهلا بالاباحة حال الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يرجح أن يكون فى سعة من ذلك
فأما اذا كان عالما بالاباحة كان مؤاخذا كذا قال محمد بن رحمه الله تعالى فأما اذا كان فى غالب رأيه أنه عازمه
بذلك ويهدده ولا يقتله لو لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم رأيه فى ذلك وكذا لو وعده بتلف عضو من أعضائه
بأن قال لا قطع يدك وما أشبهه وكذا لو وعده بضرب مائة وطوما أشبه ذلك مما يخاف منه تلف نفسه أو عضو
من أعضائه السلطان اذا اكراه رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم خاصمه
فى ذلك فعل المكره القود ولو اكراهه بالقتل على أن يقتل نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاشئ على
المكره ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك فى هذه النار والاقتل ان كان النار قد نجس منها وقد لا نجس وسعه
أن يلقى نفسه فيها فان ألقى ومات فعلى الأمر القصاص فى قول الطرفين وان كان بحيث لا ينجس منها الاكن له فى القائه
قابل راحة كان له الالتقاء فان هلك كان على الأمر القصاص عند الطرفين وعند أبي يوسف تجب الدية فى مال
الأمر ولا يفسل هذا الميت وان لم يكن فيه قليل راحة لا يسعه أن يلقى نفسه فان فعل فهلك فهو هدر فى قوله
وشله لو قال ألقى نفسك فى هذا الماء أو قال له لتلقن نفسك من شاطئ جبل والاقتلك غير أنه ان وجد أدنى
راحة وسعه أن يلقى نفسه فان فعل وهلك فدية على العاقلة عند الامام وفى قول صاحبيه لا يسعه أن يلقى نفسه
فان فعل وهلك فعلى الأمر القصاص وهى فرع القتل بالمثل اه مختصر اوفى الملتقى وشرحه ولو اكراهه بقتل على
ترد من جبل أو اقتحام أى دخول نار أو ما يهلكه وكل من هذه الثلاثة مهلك فله الخيار فى الاقدام والعبر عنه
وقالا يلزم الصبر وأبو يوسف مع الامام فى رواية وكذا الخلاف لو وقعت نار فى سفينة فى البحر ان صبرا حترق فله
الخيار عند الامام وهو رواية عن أبي يوسف وعند محمد الثبات رواية واحدة اه (قوله يقتله الخ) هذا فى الاكراه
المجبى وهو الكامل (قوله أو تلف عضوه) الاولى حذف تلف ويحتمل أن يقرأ بالنصب عطفا على محل الجرور (قوله
فيحقق منه الاكراه) أى ان قدر على الايقاع كما سألنى اه حلى وهذا احدى روايتين عن الامام وقال أبو يوسف
اذا هذها بجبل به الام فهو اكراه معتبر وقال محمد اذا خلاه فى موضع لا يمنع عنه فهو كالسلطان اه من شرح
العلامة عبد البر ومثله للشرى لالى (قوله اكراه المحرم) أى بالقتل بقربة ما بعده ومثله غيره من المجتبى فان قتل الصبي

(وان قبض) الثمن (مكره الا) يلزم (ورده)
ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة ورر (ان
يقضى) فى يده افساد العقد (لكنه يخالف البيع
الفساد فى أربع صور) يجوز بالاجازة
القولية والفعالية (و) الثمن أنه (بقض
تصرف المشتري منه) وان تداولته الايدي
(و) الثالث (تعتبر القيمة وقت الاتفاق
دون) وقت (القبض و) الرابع (الثمن والثمن
امانة فى يد المكره) لا خذمه باذن المشتري
فلا ضمان بل لا يخلو فى الفاسد بزيادة
(أمر السلطان اكراه وان لم يتوعدة وأمر
غيره لان لم يعلم) الماء ور (بدلالة الحال انه
للمشتري) أمره يقتل أو يقطع يده أو يضربه
للمشتري أو يقطع يده أو يقطع يده أو يقطع يده
ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه (منية
الماتى وبه يفتى وفى البرانية الزوج سلطان
الزوجة فيحقق منه الاكراه (أكراه المحرم
على قتل صبي فأبى حتى قتل كان أجورا)
عند الله تعالى اشباه

فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أما لا حرف فلا شيء عليه وإن كانا
محرمين جميعاً فعلى كل واحد منهما كفارة اهـ (قوله لا المشتري) فلو كان مكرهاً وهلك المبيع في يده من غير اعتد
لا يضمن وبهلك أمانة حموى عن الصغرى (قوله ضمن قيمته) ولو كان قبض البائع الثمن وفأنته أنه لو كانت القيمة
أزيد منه رجع البائع بالزائد (قوله ضمن قيمته للبائع) الأولى حذفه والاقتصار على وله أن يضمن أياً شاء (قوله
لتضمنه به فقد فاسد) أي لضمنه قبض ثمنه باختياره منه بعد فاسد اهـ مكى (قوله من المكره بالكسر) لأن
المكره آلة له فكان المكره بالكسر دفع مال المكره بالفتح إلى المشتري (قوله رجع على المشتري بقيته) لأنه بأداء
الضمان ملكه فتمام. قام المالك المكره فيكون مال الكاهل من وقت وجود السبب بالاستناد (قوله نفذ أي جاز لما مر)
الذي رتبه سيرة بلزم وعلمه بأن عقود المكره نافذة غير لازمة والحكمة السابقة لا تنفي بالضمان بعد الهلاك بل
بالنوبة وبعبارة الزيلعي ولو ضمن المشتري ثمن ملكه فيه فلا يرجع على المكره كالأمر بجمع غاصب الغاصب
إذا ضمن ولأنه ملكه بالشراء والقبض لأنه اشتراه وهو مبيع حقيقة من كل وجه غير أنه توقف نفوذه على سقوط
حق المكره في الفسخ فإذا ضمن قيمته نفذ ملكه فيه كسائر البياعات اهـ ولو عبر الزيلعي بالثبوت بدل النفاذ لمكان
أوضح ولو وافق صدره بآرائه (قوله كل شراء بعده) الأولى أن يجعل هذه مسألة مستقلة موضوعها عند تداول
الأيدي وما قبله موضوعه في مشتروا واحد والكلام في ثبوت ملكه (قوله لو ضمن المشتري الثمن) أما لو ضمن
الأول فينفذ الكل (قوله فيجوز ما بعده لا ما قبله) لأنه إذا ضمنه لم يسطر -هـ- لأن أخذ القيمة كاسترداد العين
فتبطل البياعات التي قبله ويكون أخذ الثمن استرداد المبيع (قوله بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد البياعات)
ولو كان الجاز هو العقد الأخير أبو السعود (قوله لزوال المانع بالاجازة) بخلاف الكل اهـ (قوله أو ضرب) أي غير
متلف إلا أن يقول لا ضربت على عينك أو ذكر كنهية (قوله إذا لا ضرورة في إكراه غير ملجئ) قال في المنع لأن هذه
المحرزات انما تناسخ عند الضرورة كإحدى المخصصة لقيام المحرم فيما وراءها ولا ضرورة عند عدم الخوف على النفس
أو العضو اهـ وفي الفقه متأنى قال بعض أئمة بلخ أن الحبس في زمانه لا تعذيب فيباح تناول عند تهديده كإحدى
الكشف وينبغي أن يباح عند التهديد بأخذ كل المال اهـ (قوله بل فرض) مسائل الإكراه ثلاثة أقسام قسم
العزيمة فيه الأقدام على ما أكره عليه ولو امتنع حتى قتل يأثم وهو ضرب الحر وتناول الميتة وما يجري مجراه وقسم
العزيمة الامتناع والأقدام رخصة وهو إكراه كلف الكفر وسب النبي عليه الصلاة والسلام وما هو ككفر
أو استخفاف بالدين وقسم العزيمة الامتناع ولا رخصة في الأقدام عليه بهجاء وهو قتل نفس معصوم محترم أو قطع
عضومه اهـ اتفاقاً (قوله أنتم) لأنها في هذه الحالة مباحة وأهلاً بالنفس أو العضو بالامتناع من المباح
حرام اهـ زيائعي (قوله خلفائه) قال في التبيين لأنه وضع الخلفاء وقد دخله اختلاف العلماء وقصده في زعمه
الاحتراز عن المعصية وكان معذوراً فلا يأثم اهـ (قوله بالخطاب) أي بالاحكام التكليفية (قوله في أول الإسلام)
أي إسلام الخطاب (قوله كما في المحصة) أي الجماعة الشديدة فإنه يأثم إذا لم يتناول ما ذكر لأن الله تعالى استثنى
حال الضرورة بقوله تعالى انما احترم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد
فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم والمتمنى يكون حكمه أبداً خلاف حكم المستثنى منه ولم يفصل بين أن تكون
الضرورة بسبب المحصة أو الإكراه (قوله وقد وري) مراده به الإمام أبو الحسن على القدوري (قوله وقلبه مطمئن
بالإيمان) أي ثابت لم تتغير عقيدته اهـ (قوله ثم إن وري لا يكفر) بأن قصد بقوله كفرت بالله إخباراً كاذباً ولم يقصد
الإنشاء حموى وكذا إذا شتم نبياً أمر بشتمه وقال انما خطر بيالى رجل من النصارى فإنه يكفر قضاء لادبانه فقه متأنى
(قوله لادبانه) لأنه أتى بتفسير ما أكره عليه حموى (قوله كفر وبانت ديانة وقضاء) لأنه لما خطر له هذا أمكنه
الخروج عما طلب منه وانعدمت الضرورة فكان طائعاً اهـ حموى وبقي صورة ثالثة وهو أن يقول لم يخطر بيالى
شيء ولكن كفرت وقلبي مطمئن بالإيمان لا تبين منه استحساناً لأنه لما لم يخطر بياله سوى ما أكره عليه تحقق
الضرورة وبه رخص وكذلك لو أكره على وجود أصليب فإن لم يخطر بياله شيء لم تبين وإن خطر بياله أن يصلّي لله
مستقبلاً وغيره ينبغي أن يقصد ذلك لأن الصلاة بدون استقبال تجوز عند الضرورة فإن تركه وقصد الصلاة
للأصليب كفر وبانت أمره أنه تركه المخرج اهـ وقد علم من هذا أن التورية انما تلزم عند خطورها (قوله وبور)
أجر الشهاد لأن خبيثاً صبر حتى صلب وسجاء صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء (قوله لتركه الإجراء المحترم)

(ولو أكره البائع) على المبيع (لا المشتري)
وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع (قوله
بعده فاسد) (و) البائع المكره له أن يضمن
أياً شاء (من المكره بالكسر والمشتري
فإن ضمن المكره رجع على المشتري بقيته
وإن ضمن المشتري نفذ) أي جاز لما مر
(كل شراء بعده ولا ينفذ ما قبله) (لو ضمن
المشتري الثاني مثلاً أصبر ورته ملكه فيجوز
ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن
بالثمن على بائعه بخلاف ما إذا أجاز المالك
أحد البياعات حيث يجوز الجميع وبأخذ
الثمن من المشتري الأول لزوال المانع
بالاجازة (فإن أكره على كل منية أو دم
أو لحم خنزير أو شرب خمر) بأكره غير ملجئ
(يجب أن يضرب أو قتل ملجئ) إذا لا ضرورة
في إكراه غير ملجئ نعم لا يجزى للشرب للتهمة
(و) أن أكره على كل (على الفعل)
عضو أو ضرب مبرح ابن كمال (على الفعل)
بل فرض (فإن صبر فقتل إثم) إذا أراد به
مغايرة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم
الإباحة بالإكراه لا يأثم لخلفائه فيعذر
بالجهل كالجعل بالخطاب في أول الإسلام
أو في دار الحرب (كما في المحصة) كما قدمناه
في الحج (و) أن أكره (على الكفر) بالله
أو بسبب النبي صلى الله عليه وسلم مجمع
وقد وري (وقطع أو قتل رخص له أن يظهر
ما أمر به) على لسانه ويورى (وقوله مطمئن
بالإيمان) ثم إن وري لا يكفر وبانت أمر أنه
قضاء لادبانه وإن خطر بياله التورية ولم يور
كفر وبانت ديانة وقضاء نازل وجلابية
(ويؤجر لو صبر) لتركه الإجراء المحترم

وقوله تعالى الامن اكره استثناء من قوله تعالى فعليه غضب من الله واهم عذاب عظيم وفي الآية تقديم وتأخير
وتقدير ذلك والله أعلم من كفر بالله بعد ايمانه وشرح بالكفر صدق افعالهم غضب من الله واهم عذاب عظيم الامن
اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاقه تعالى ما أباح كلمة الكفر على لسانهم حالة الاكراه وانما وضع عنهم العذاب والغضب
وليس من ضرورة نفي الغضب عدم الحرمة وأما صاحب التبيين أنه انما يباح الاجراء حالة الاكراه دون غيرها
من الاحوال حتى لو خطر بباله انه لو اكرهه العدو على كلمة الكفر لا يجرأ على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل
من ساعته لانه رضى باجراء كلمة الكفر على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل
اتمى وفيه أنه عبر بالخطور وهو غيره وأخذ بالخاطر وقوله فصار نظيره قياس مع الفارق ثم بعد خطور ذلك عندي
رأيت سرى الدين في حاشيته قال عن المحقق سعدى في حواشي الهداية بعد نقل هذا الكلام عن الشارح وفيه
بحث أقول وجه البحث ظاهر اذ على قوله رضى باجراء كلمة الكفر من غير اكراه منع ظاهر وتظهر بهما اذ نوى الكفر
في المستقبل غير متجه اه (قوله كفاة صوم) محله ما لم يكن مسافرا قال في المبسوط لو كان مسافرا فصام في شهر
رمضان فقبل له لا تقتلنك أو تفطرن فأبى أن يفطر حتى قتل كان آثما اه وكذا لو كان مريضا يخاف على نفسه
فأبى كل ولم يشرب حتى مات وقد علم أن ذلك يسهه يكون آثما وحل المصنف المسئلة الاولى بأن الله تعالى أباح
الفطر في هذه الحالة (قوله وقتل صيد حرم) بإضافة صيد الى الحرم وقوله أوفى احرام عطف على حرم (قوله وكل
ما ثبتت فرضيته بالكتاب) قال في التبيين وكذلك كل ما ثبتت حرمة برخص له عند الاكراه الكامل وهو المجهن
وذلك مثل اتلاف مال الغير وفساد الصوم والمسلاتة والحناية على الاحرام لان حرمة الكفر لا تحتل السقوط
فلا تصور الاباحه فيه أصلا وغيره وان أحمله عقلا لسكن لم يوجد سهو فالتحقق بما لم يحتمل السقوط فثبتت بالاكراه
المجهن وخسة الاباحه مطلقة ولا يثبت بغير المجهن كالضرب والحبس اه (قوله يعنى بغير المجهن) أشار به
العناية الى أن القتل والقطع لا ينفك عن ما كان له من حكمه كما كلف الضرب على العين والذكر وحبس هذا
الزمان كما قاله بعض أهل بلخ والتهديد بأخذ كل المال كما يحسنه القهستاني فليست اقل (قوله اذ التسكيم بكلمة الكفر
لا يصل أبدا) هذا انما يصلح عليه لقوله سابقا لذكره الاجراء المحترم فالاولى ذكر ذلك بلفظه (قوله ورخص له
اتلاف مال مسلم الخ) هو في حكم الكفر وقد جده ما حافظ الدين في حكم واحد (قوله ويؤجر لوصبر) قالوا ان
المضطر الى طهامة غيره اذا امتنع صاحبه من بذله يجوز له أخذه من غير رضاه وبعضه فان صبر حتى مات لم يأثم
مكي (قوله لان المكروه بالفتح كالألة) وذلك لان فعل المكروه فيما يصلح أن يكون فيه آلة للمكروه ينقل الى المكروه فصار
كأن المكروه مباشرة بنفسه فلزمه الضمان بخلاف ما لا يصلح فيه آلة حيث لا ينقل كالأكل والوطء والتكلم لانه
لا يمكنه أن يأكل بغير غيره ولا أن يوطأ بآلة غيره ولا أن يتكلم بلسان غيره سمى والا اتلاف من الاقل لان المكروه
يمكنه أن يأخذ المكروه بآلية على المال فينتقله أفاده المصنف (قوله أوسبه) قال القهستاني فاقا لعن المضمرات
فبرخص به أى بالمجهن شتم مسلم وعن الظهيرية لو أكره على الاقتراء على مسلم برخصه أن يسهه اه (قوله وما لا يستباح
بها) كسقي وفحurin نفس والقاتل في ماء لتفرق والزنا (قوله خلافا لما في النهاية) قال في المنع اعلم أن صاحب
العناية قال سواء كان الاثم بالغا أو غلاما غير بالغ أو عاقلا أو معتوها فالقعود على الاثم وهزاه الى النهاية وذكر
أن صاحبها عزاه الى المبسوط قال ونسبه شيخ شيخى علاء الدين بن عبد العزيز الى السهو وقال الرواية في المبسوط
بفتح الراء دون كسر ها ونقل عن أبي اليسرى مبسوطه ولو كان الاثم صيبا أو مجنونا لم يجب القصاص على أحد
لان العامل في الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس بأهل للجواب اه وتقدم أن الدية تكون على عاقلة
الصبي أو المعتوه الذي أكره في ثلاث سنين (قوله لان القاتل كالألة) وهذا قول الامام ومحمد قال في التبيين اه
انه محمول على القتل بطبعه أشار الحياطة فيصير آلة للمكروه فيما يصلح أن يكون آلة له وهو الاتلاف دون الاثم وهذا
لان الآلة هي التي تعمل بطبعها كالسيوف فان طبعه القطع عند الاستعمال في محله وكالتار فان طبعها الاحراق
وكالماء فان طبعه الاغراق وباستعمال الآلة يجب القصاص على المستعمل فكذلك اه (قوله لاشبهة) أى
شبهة العدم في حق كل واحد منهما وقال زفر يجب على المكروه لان الفعل وجد منه حقيقة وحكا في حق
الاثم فيجب القصاص عليه اه (قوله ولو اكره على الزنا) أى بالاكراه المجهن وأما بغيره فيجوز بالاخلاف
كما بان في القسمين بالاخلاف اه درمشتي (قوله لان فيه قتل النفس بضاعتها) لان ولها زناها لك حكما لعدم

ومثله ما رخصه تعالى كفاة صوم وصلاة
وقتل صيد حرم أوفى اجرام وكل ما ثبتت
فرضيته بالكتاب اختيار (ولم يرض)
الاجراء (بغيرهما) بغير القطع والقتل يعنى
بغير المجهن انما اذ التسكيم بكلمة الكفر
لا يصل أبدا (ورخص له اتلاف مال مسلم)
أوفى اختيار (بقتل أو قطع) ويؤجر لوصبر
ابن مالك (ويعنى) ربه المال (المكروه) بالكسر
لان المكروه بالفتح كالألة (لا) برخص (قوله)
أوسبه أو قطع صومه وما لا يستباح بحال
اختيار (ويقضى) القتل (العمد المكروه)
بالكسر لو مكفاه على ما في المبسوط خلافا
لما في النهاية (فقط) لان القاتل كالألة
لما في النهاية (فقط) عليه ما رخصه
وأوجبته الشافعي عليه ما رخصه (قوله)
عنهم ما لاشبهة (ولو اكره على الزنا لا يرضى له)
لان فيه قتل النفس بضاعتها لا يجوز
استهـ انا

من يريه فلا يستباح لضرورة ما كافتل اه دور (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع عما نحن على المكروه لان منفعة الزنا حصلت للزاني اه شرح الوهبانية (قوله لكنه يقطع الحد في زناها) للشبهة وهل تأثم ذكر شيخ الاسلام اه تأثم بالتحسين فان لم تمكن من الزنا وزنى بها الا اثم عليها وقيل لا تأثم ولو مكنت هندية (قوله ظاهر تعليلهم) أى منع الرخصة للرجل في الزنا بالاكرام الملبى من أن فيه قتل النفس بضيا عها وتعليلهم الترخص لها بان نسب الولد لم ينقطع عنها (قوله ان حكم اللواطة) أى من الفاعل والمفعول أى ولو برجل (قوله فترخص بالملبى) في باب الاكرام من التنف لو اكره على الزنا واللواطة لاسبغ وان قتل اه فنع اللواطة مع انها لا تؤذى الى اهلاك الولد ولا تفسد الفرائض اه سرى الدين وظاهر اطلاق انتفى بهم الفاعل والمفعول (قوله لانها لم تبح بطريق ما) بخلاف الزنا فانه رخص لها بالاكرام الملبى (قوله ولكون قبجها عقليا) لان فيها اذلالا للمفعول ويأبى العقل ذلك وقد انضم قبجها العقلى الى قبجها طبعها فانه محل نجاسة وفرت واخراج لا محل حرث وادخال وطهارة والى قبجها شرعا (قوله وصح نكاحه) لكن ما زاد على مهر مثله الا يلزمه قهستانى (قوله لا بالفعل كشرائه) ظاهره أنه لا يفتق عليه بالشرا فله أن يفسخه وله أن يعضيه ويخالفه ما في الجوهره من أنه اذا اكرهه على شراؤى رحم محرم منه عتق ولا ضمان على المكروه لانه أهـ رحمه على الشراء دون العتق اه وهو الذى نقله ابن الكمال عن البدائع وعلى عدم ضمان المكروه بأنه وصل للمعتق عوض وهو له الرحم (قوله ورجع بقيمة العبد) أى على المكروه لان الاكرام منسوب اليه والمكروه آله فيرجع بقيمة العبد عليه موسرا كان أو معسرا لانه ضمان اتلاف وهو لا يختلف به ما ولا يرجع المكروه على العبد عما نحن لان الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره لكنه يقتصر على الأمور من حيث التلفظ حتى كان الولاء له أبو السعد ثم محل الرجوع على المكروه اذ لم يقن المعتق خطريالى الاخبار بالحزبة فيما مضى كذا وقد أردت ذلك لانشاء الحزبة في الحال فانه يتق العبد في القضاء ولا يصدق لانه خلاف الظاهر ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكروه له شيأ زعمه انه لم يقع العتق أما اذا قال خطريالى ذلك ولم أرد به بل أردت الانشاء في الحال أو لم أرد به شيأ أو لم يخطريالى شئ يعتق قضاء وديانة ويرجع بقيته على المكروه وعلى هذه التفاصيل الطلاق أفاده صاحب التبيين (قوله ونصف المسمى ان لم يبطأ) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بعصية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المكروه والتقرير كالايجاب فكان مثله آله فيرجع عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة وقد سبق له ان لم يبطأ لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تنقزرها بالدخول لا بالطلاق زباني والمراد بالوطء ما يعم الخلوة أفاده القهستاني (قوله ونذره) قال في التبيين ولو اكره على التذر صرح ولزم لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الاكرام وهو من الاثني هزاه من جد ولا يرجع على المكروه بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يطالب هو به فيها اذ لو كان له الطلب فيها الجبس فيكون أكثر مما أوجب وكذلك العين والظهار لا يعمل فيها الاكرام لانها لا يحتمل ان الفسخ فيستوى فيها ما لزمه والاهزل وسواء كان العين على الطاعة أو على المعصية اه (قوله ورجعته وابلاؤه وفيه في) قال الزيلعي وكذا الرجعة والابلاؤه والنفي فيه باللسان لان الرجعة استدامة النكاح فكذلك الرجعة به والابلاؤه يمين في الحال وطلاق في المال والاكرام لا يمنع كل واحد منهما ما والنفي فيه كالرجعة في الاستدامة ولو بان يضى أربعة أشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف المهر وليس له أن يرجع به على المكروه لانه كان متمكنا من النفي في المدة اه (قوله يقول أو فعل) فهو في الدراية النفي وهو مخاف لما في التبيين والدر من التقييد باللسان وفي الشرب لالبية هو مثل الرجعة انشاء واقرا والظهار أن هذا من ممانص على المتوهم لانه لو اكرهه على قربانها فقرها كان فينا لان الفعل الذى مثل هذا لا يقبل الفسخ وحزرها نقلا (قوله وما في الحائنة من التفصيل) بين الحزبي فيصح اسلامه كرها بخلاف الذمى (قوله والاستحصان محتمة مطلقا) قال العلامة عبد البر وهو نظير القياس والاستحصان في الولد الذى ولدته المرتدة بين المسلمين اذا بلغ مرتدا والمسلم في صفه اذا بلغ مرتدا حيث يجبران على الاسلام ولا يقتلان استحصانا اه قال في شرح الملتقى وقد علمت أن العمل على الاستحصان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون المعقول على الاستحصان اه وفي الحموى وهو الشارح بخلاف ما لو اكرهه على الاسلام يصبر من الما لوجود أحد الركنين وفي وجود الآخر احقل فرج جانب الوجود احتياطا فرجنا الاسلام لانه يعلم ولا يعلم عليه في الحكم

بل يغرم المهر ولو طاعة لانها لا ينسقطان جميعا شرح وهبانية (وفي جانب المرأة برخص) لها الزنا بالاكرام الملبى لان نسب الولد لا يقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل (لا يغيره لكنه يقطع الحد في زناها لانها) لانه لما لم يكن الملبى رخصة لم يكن غير الملبى شبهة له فروع ظاهر تعليلهم أن حكم اللواطة كحكم المرأة اعدم الولد فترخص بالملبى الا أن يفرق بكونها أئمة حرمة من الزنا لانها لم تبح بطريق ما وليكون قبجها عقليا واذا لا تكون في الجنة وعلى الصحيح قاله المصنف (وصح نكاحه وطلاقه وعنته) لو بالقول لا بالافعال كشرائه قريه ابن كمال (ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يبطأ ونذره) ويمينه وظهاره ورجعته وابلاؤه وفيه فيه (أى في الابلاؤه يقول أو فعل) واسلامه ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما في الحائنة من التفصيل فقياس والاستحصان محتمة مطلقا فليحفظ (بلا قتل لورجس)

وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان لم يعتقد فليس علم اه (قوله للشبهة) المتكثرة فندركنا القتل لاحتمال عدم الردة
جوى ولو قال لاحتمال عدم اسلامه حقيقة أو لا كان أولى وبعبارة المنبع ولو أكره الكافر على الاسلام فأسلم
فان كان حريصا يصح بالاجماع وان كان ذميا يصح اسلامه عندنا وهو استحسان والقياس أن لا يصح وهو قول
الشافعي رحمه الله تعالى اه سري الدين (قوله ولو كره بطلاق وعناق) فينفذ نصرت الوكيل ويرجع الموكل
على المكره بما أناب عليه استحسانا والقياس أن لا يرجع لأن الاكراه وقع على التوكيل به وبه لا يثبت الاتفاق
وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك باختباره وقد لا يفعله أصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل وجه الاستحسان
أن غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى الزالة فيضمن
ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه الاكراه زياهي (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق
الوكيل وعناقه (قوله فقياس) وجه القياس أن الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وأمثاله وجه
الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يجب فساد فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط
القاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات اه (قوله وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه) من حيث
منع الصفة لأن الاكراه يفوت الرضا وفوات الرضا يؤثر في عدم اللزوم وعدم اللزوم يمكن المكره من الفسخ
فالاكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق فلا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه مخ (قوله ثمانية عشر) هي
طلاق ونكاح ورجعة وحلف بطلاق أو عناق أوظهار أو ايلاء أو عتق عبدا وإيجاب حج أو صدقة على نفسه وعفو
عن دم عديم وجبه وقبول طلاق على مال لو أكرهت واسلام نسرا في والتدبير والاستيلاء والرضاع واليمين
والنذر (قوله نظما) هو صاحب النهر ونظم السكك بعضهما فقال

يصح مع الاكراه عتق ورجعة • نكاح وإيلاء طلاق مفارق
وفيظهار واليمين ونذره • وعفو لقتل شاب منه مفارق

قلت وما عدا هذه المذكورات يرجع اليها (قوله لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونه) لانه اقرار بفراغ الذمة انتهى
فله الخيار عند زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخه (قوله لأن البراءة لا تنصع مع الهزل) أي فيؤثر فيه
الاكراه (قوله على طلب الشفعة) الاولى عن وبه عبر في الخاتمة وهو في نسخ كذا (قوله لا تبطل شفعته)
أي اذا طلب عند التمكن قال في الهندية ولو أكره على تسليم الشفعة بعد طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع
حين علم به أراد أن يتكلم بها فأكراه على أن لا يخطب بالطلب يوما أو أكثر كان على شفعته اذا خلى عنه فان طلب
عند ذلك والابطال شفعته كذا في الظهيرية اه (قوله ولا رفته بلسانه) لانه لا يكفر به من غير تبديل الاعتقاد
(قوله فلا تبين زوجته) لأن اللفظة غيرة وضوءة للفرقة والاكراه دليل على عدم تغير الاعتقاد (قوله والقول
له استحسانا) وجهه ما تقدم والقياس أن يكون القول لها حتى يفرق بينهما لأن كلمة الكفر يجب لحصول اليقونة
بما فيه مستوى في المعانع والمكروه مخ (قوله وقد مناهن التوازل خلافه) الذي تقدم عنها وعن الجلالية
التفصيل وهو أنه اذا ورى تبين قضاء لادبانه وان لم يقصد التورية مع خطورة رهاين قضاء وديانة وقد أفاد ذلك
الزبلي وذكر الرقة هنا مع اغناء قوله سابقا وعلى الكفر بالله عنه ليفترع عليه قوله فلا تبين زوجته (قوله فقطعت
يده أو قتل على ما ذكر) أي الاقرار وعلى معنى لام التعليل ولا يجوز فعل ذلك به وقد ذكر صاحب المحيط ذلك بحكم
يعم القاضي وعبارته ولو أكره على أن يفترع على نفسه بقصاص أو حد فأنزل لم يلزمه شيء فان أقيم عليه باقراره وهو
معروف بما أقربه الأبه لا يثبت عليه لم يقتص من المكره استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا
بذلك اقتص من المكره فيما فيه قصاص وضمن مالا قصاص فيه اه (قوله للشبهة) أي شبهة أنه فعل ما أقربه (قوله
فهو اكره) سواء كان أكرهه على البيع بالقيمة أو أقل أو أكثر والمعنى أنه اذا باع في هذه أو فيما ذكره الشارح يكون
مكرها فيضرب بعد زوال الاكراه بين الفسخ والامضاء (قوله ان كان شرابا لا يحل) وان كان يحل فلا اكراه فيه الا أن
يكون لغیره وقوله وكذا الزنا وسائر المحرمات (قال في الهندية ولو أكره على أن يقتل مسلما أو يزني ليس له أن يفعل
أحدهما الا لا يقتل المسلم ولا زنا لا يباح عند الضرورة فان زنى حدة قياسا ولا يحل استحسانا وعليه مهرها وان
قتل المسلم يقتل الا حرمه ولو كان الاكراه في هذه المسائل بحسب أوقيد أو حلق لحية لا يكون اكرها فان قتل المسلم
يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الا حرمه لعدم الاكراه ولو أكره الرجل على أن يقتل فلانا المسلم أو يتلف مال الغير

للشبهة كما في باب المرتد (وتوكيله بطلاق
وعناقه) وما في الاشياء من خلافه فقياس
والاستحسان وقوعه والاصل عندنا أن شكل
ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان
ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ وكل مالا
يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه وعندها
ما باللب في خزانة الفقه ثمانية عشر وعندها ما
في باب الطلاق نظما عشرين (لا) يصح مع
الاكراه (ابرأؤه مديونه أو) ابرأؤه (كذبه)
بنفس أو مال لأن البراءة لا تنصع مع الهزل
وكذا لو أكره الشفيع على أن يكت على
طالب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته (ولا
رفته) بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان (ولا
تبين زوجته) لانه لا يكفر به والتوكيله
استحسانا ذات وقد مناهن التوازل خلافه
فعله قياسا فأناله (اكره القاضى رجلا
ليقتل بسرة أو قتل رجل بعد أو) ليقرب (يقطع
يد رجل بعد فاقرب ذلك فقطعت يده أو قتل)
على ما ذكر ان كان المقترن موصوفا بالصلاح
اقتص من القاضي وان منه ما بالسرقة
معروف فاقرب بالقتل (لا) يقتص من القاضي
استحسانا للشبهة خاتمة (قبل له ما أن تشرب
هذا الشراب أو تبسج كرمك فهو اكره ان
كأن شرابا لا يحل) كذا في (والافلا) قسبة قال
وكذا الزنا وسائر المحرمات (صادره السلطان
ولم يعين بيع ماله

كان له أن يأخذ مال الغير ولا يقتله سواء كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لأن تلف مال الغير مخصص وليس بجراح فان قتل ذلك المسلم ولم يترك مال الغير يقتل القاتل لأن تلف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان أتلف مال الغير بغير قصد أو في قتال أو في قضاى خان وان أبي عنه ما حتى قتل فهو أفضل اهـ قوله فبما صح لعدم تعيينه لأنه طائع في البيع لأن أداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والاستقراض والاستقراض من غير بيع الجارية مثلاً هندية (قوله بيع كذا) ظاهر كلامهم أنه لا يكون إكراهها إلا بتعيين المبيع أما إذا أمره بطلاق البيع لا يكون إكراهها (قوله فقد صار مكرهاً فيه) أي ويبيع المكره فاسد ولو إكراهه على بيع الجارية بألف درهم فبما صح ما قبل قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول عامة من رجعهم الله تعالى هندية (قوله بالضرب) ظاهر إطلاقه بهم الضرب غير المبرح فالمراد الإكراه ولو غير ملجئ فالهبة بمنزلة البيع يؤثر فيه الإكراه غير الملجئ وفي قناوى قاضى خان قيد بالضرب المتلف وعبارته كفى الهندية إذا كره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدق أو تبرئه كان إكراهها لا يصح صلحها ولا إبراؤها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله فليس بإكراه) لأن كل فعل من هذه الأفعال جائز شرعاً والأفعال الشرعية لا توصف بالإكراه (قوله منع امرأته المريضة) الظاهر أن المراد به المرض الذي يحتاج في مثله إلى والدتها فأما المرض الخفيف فلا أن يمنعها عن الخروج فيه شرعاً كما إذا كانت صحيحة بمثل الإبرين أحدهما فيمضي ويحترق (قوله فوهبت بعض المهر) وهبة الكل كهبة البعض (قوله الزفاف) أي الذهاب إلى بيت الزوج (قوله أنه استوفت منه ميراث أمها) هو مال فثله إكراهها على أنها قبضت دينها منه (قوله لأنها في معنى المكرهه) هذه العلة تظهر فيما إذا أراد التزوج عليها أو التسترى فان ذلك مما يسبب صبرها ونظم ذلك صاحب الفتاوى الخيرية فقال

ومانع زوجته عن أهلها * انتهب المهر بكون مكرها

كذلك منعه والد بنته * خروجها لبعولها من بيته

قال المصنف في تحفة الأقران ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو تزوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت الخروج إلى بيت زوجها منعه الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها فالحكم فيه عدم حصة الأقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع والحماية بغلب في الإكراه وبه أفق أبو السعود العمادى اهـ وأنت تعلم أن البيع والشراء والأجارة كالأقرار والهبة وأن كل من يتدبر على المنع من الأولياء كالأب للعله الشاء له فليس قيدا وكذلك البكارة ليس قيداً كما هو مشاهد في ديارنا من أخذهم وهرن كرها عليهم حتى من ابن ابن العم وإن بعدوان منعت أضرارها وأقتلها اهـ (قوله المكرهه بأخذ المال) الأولى التعبير على (قوله لا يضمن ما أخذه الخ) قال في المبسوط لو أن أصاً كره رجلاً بوعيد نافذ حتى أعطى رجلاً ماله وأكرهه الآخر بذلك حتى قبضه منه ودفعه فذلك المال عنده فاضمان على الذي أكرههما دون القابض وكذلك لو أكرهه القابض على قبضه لم يدفعه إلى الذي أكرهه فقبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه إليه فلا ضمان على القابض إذا حلف بالله ما أخذه لم يدفعه إليه طامساً أو ما أخذه إلا بصدقة على صاحبه إلا أن يكرهه على دفعه اهـ هندية (قوله فالتقول للمكرهه مع عينه) لأنه يثنى الضمان عن نفسه وعنده قرينة على صدقه وهي إكراهه (قوله والدفع) أي إذا أكرهه على دفع ما عنده من نحو الودعة للشخص (قوله انما يبيع ما دام حاضر عنده المكرهه) قال في الهندية ولو أكرهه بوعيد نافذ على أن يأخذ مال فلان يدفعه إليه رجوت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه إليه والضممان فيه على الآخر وانما يبيع ما دام حاضر عنده المكرهه لان يكون رسول الآخر معه يخاف أن يقتله ان ظفريه ان لم يفعل أو يفعل ما هتد به لم يحمل الاقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الآخر معه على أن يرده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكرهه هتد به بالمبس أو القيد لم يسهه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط اهـ (قوله أكرهه على أكل طعام نفسه ان جاءه لارجوع) فان قلت بشكل بما إذا أكل طعام غيره مكرهاً بما يجب يضمن المكرهه لا المكرهه وان حصل النفع للمكرهه قلت المكرهه هنا أكل طعام المكرهه لا طعام الغير لان الإكراه على الأكل إكراهه على القبض لعدم إمكان الأكل بلا قبض وكما قبض المكرهه صار قبضه منقولاً إلى المكرهه فصار كأنه قبضه وقال له كل ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا في طعام نفسه لا يمكن جعل المكرهه خاصاً قبل الاكل لأن ضمان الغصب يجب بإزالة اليد ولا تنص وترا لا زالة مادام

فبما صح (قوله) لعدم تعيينه والحيلة أن يقول من ابن أعطى ولا مال لي فإذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرهاً فيه بزازية (قوله في الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح) الهبة بالضرر حتى وهبته مهرها لم تصح (قوله وان هتد بها ان قدر الزوج على الضرب) وان هتد بها بطلاق أو تزوج عليها أو تستر فليس بإكراه خاتية وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير إلى أبيها إلا أن تهب مهرها فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لأنها كالمكرهه قلت ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي تزوج بنته البكر من رجل فلما أرادت الزفاف منعه الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ميراث أمها فأقرت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح أقرارها إلا أن يشهد عليها المكرهه وبه أفق أبو السعود مفتى الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الأقران في بحث الهبة (المكرهه بأخذ المال لا يضمن ما أخذه) (إذا نوى) الأخذ (وقت الأخذ) أنه يرده على صاحبه ولا يضمن وإذا اختلفا أي المال والمكرهه (في النية) فالتقول للمكرهه مع عينه ولا يضمن مجتبي وفيه المكرهه على الأخذ والدفع انما يبيع ما دام حاضر عنده المكرهه والالم يجل زوال القدرة والألواء بالبعور منه وبهذا بين أنه لا عذر لأعوان الظلمة في الأخذ عند غيبة الأمير أو رسوله فلا يحنطه فروع * أكرهه على أكل طعام نفسه ان جاءه لارجوع

في يده أو في نفسه فتعذر ما يجب ضمان الغصب قبل الاكل في طعام المكره فصار آكلًا طعام نفسه لا طعام المكره
 إلا أنه إذا كان شعبان لم تحصل منفعة فقد أكرهه على اتلاف ماله ومن أكرهه على اتلاف ماله وأتلف ضمن
 المكره اه مخ (قوله وان شعبان) الأولى عدم صرفه لزيادة الاتلاف والتون (قوله لا يسعه قول ذلك) ان كان هذا
 اخبارا بالواقع للعصاة فظاهر وان أريد الحكم على النبي بذلك فلا يظهر لأن الحكم يعلم من النبي لا من غيره
 عليه قد بر (قوله وسعه) لأنه كذب وقول غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك يسعه اظهار ذلك عند الاكراه
 اه مخ (قوله لا تمنع الكذب) أنه لقوله لا يسعه قول ذلك (قوله لم يحل) أي دفع الجارية لأن هذا ليس اكرها
 لها حتى يرضى لها الزنا ولم يذكره على الدفع وأما الاسارى فالتعذر على تحليصهم أو تصبيرهم على بيعهم (قوله
 أقر بعقوبه مكرها) هو حال من فاعل أقر وهذه المسئلة من جزئيات قول المصنف سابقا وأول الكتاب وأقر
 فالمكره بعد زوال الاكراه مخبر بين الفسخ والامضاء (قوله ظاهر القنية نعم) قال في البنايع قال النقيب أبو الياث
 ان هذا السلطان وصي يتيم يقتل أو اتلاف عضوا يدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو حدثه بجبس أو قيد ضمن
 ولو حدثه بأخذ مال نفسه ان لم يسلم اليه مال التيم ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يمكنه
 لا يسعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي أن يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع اليه
 المال وان أخذ السلطان مال التيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها اه ولو قيل لرجل دلتا على
 مالان أولتهما تملك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وان داهم حتى أخذوه فغزوه ميسر (قوله اني مرافع)
 أي ارفع أمرك للحاكم ليستخلص ما عندك من مال فلان (قوله لتبرئ) الاوضح أن يقول ليبرئ أي ليبرئ الدائن
 المديون عن الدين (قوله معنى) منه وب على التمييز ومصور خبر المبتدأ قال التبرئ لئلا قال المديون لداث ارفع
 الى القبالة أي الوثيقة وأقرانه لا شيء لك على والاقول ان في يدك ذهب شمس الملك فدفع اليه القبالة وأقرانه
 لا شيء له عليه أجاب فبحم الاتمة ان هذا في معنى الاكراه وله أن يدعي دينه عليه وهذا جواب نعيم الاتمة البخاري وكان
 جوابه هذا عقب. صادرة شمس الملك وقتله وكان قد خبا أمواله عند الناس فكل من غزى عليه أخذوا واذى وطالب
 ذلك بمجرّد الاخبار فكان زمن الخوف قال مصنف القنية فعلى هذا تخويفهم بالغزوة قيد زمان القنية ونهني أن
 يقيد بما إذا كان السلطان يقبل مثل ذلك ويتسلط ببيعه اه بتصرف (قوله وصح في الاستصحاب ان الخ) تقدم
 حافيه فهو تكرر ارفع قوله واصلامه (خاتمة) لوقيل له لتشرين هذا الخبر أولاً كل هذه الآية أمران تعلقان بآبك
 أولهما يقتضي عبدة هذا ألف درهم فباع فالبائع جائز قياسا ما يمكن استصناع فقال البيع باطل وكذا التهديد
 يقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتجسس رآبك في السجن أو لتدين من هذا الرجل عبداً بألف درهم فباعه
 فالبائع جائز قياسا وهذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستصناع ذلك كله اكرام ولا يفتد شي من هذه
 التصرفات كذا في المبسوط والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الحجر) •

أورد الحجر بعد الاكراه لما أن فيه ما سلب الاختيار الا أن الاكراه أقوى لأن فيه سلبه عن الاختيار صحيح ولا بد
 كماله بخلاف الحجر فكان أحق بالتقديم وحكي في القاموس تثلينه وفي المصباح حجر عليه حجران باب قتل
 منعه من التصرف فهو محجور عليه والنفقة يحذفون الهمزة تخفيفا ويقولون محجور وهو شائع والحجر بالكسر
 ائتمل والحجر حطيم كذا اه ومحاسن الحجر النظر والنفقة على المحجورين وقد يكون النظر والنفقة لغيره كحجر
 المديون والسفيه على قوله ما وجهر المريض عن التصرف في الرهن وجهر العبد حتى المولى اه كذا (قوله مطلقا)
 ولو عن الذل أو عما هو مطلوب (قوله منع من نفاذ تصرف قولي) أي على وجه يقوم الغير فيه مقام المحجور
 عليه جوهره قال الاتقاني في اصطلاح النفقة عبارة عن حجر محجور وهو الحجر الحكمي الذي يصير تصرف
 المحجور عليه غير مفيد حتى اذا باع وحصل القبض لا يفيد الملك وهو الفرق بين الحجر والنهي فان النهي يفيد الملك
 بعد القبض كما في البيع الفاسد اه والمراد من النفاذ الزوم فان عقد المحجور موقوف بالتصرف تصرف شخص
 محجور فأنشأ منع النافذ اقرار المكره والأولى التعبير بالزوم بدل النفاذ لأن النفاذ أعم من الزوم
 فأفاده انفسه ستاتي والمراد من التصرف القولي ما فيه ضرر ما القول الذي هو نفع محض فالصبي فيه كالبالغ
 وله ان يصح منه قول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك المعنوية لأن حكمه بعد البلوغ حكم

وان شعبان ارفع بغيره على المكره لمصول
 منفعة الاكل له في الأول لا الثاني قال أهل
 الحرب لنبي اخذوه ان قلت لست بنبي تركك
 والاقتل لك لا يسعه قول ذلك وان قيل ان غير
 نبي ان قلت هذا ليس بنبي تركك بيبك وان
 قلت نبي قتلناه وبه لا تمنع الكذب على
 الانبياء قال سري لرجل ان دفعت جاريك
 لازني بها دفعت لك ألف أسير لم يحل أقر بعقوبه
 عليه مكرها لم يعتق في الاصح وهل الاكراه
 بأخذ المال معتبر في ظاهر القنية نعم وفي
 الوهبانية قال وان يقل المديون اني مرافع
 تبرئ قال الاكراه معنى مصور
 وصرح في الاستصناع ان اسلام مكره
 ولا قتل ان يرتد بعد ويجب
 (كتاب الحجر)
 (هوامة) المنع مطلقا ونوعا (منع من نفاذ
 تصرف قولي) لا فعلي

الشيء العاقل والمخاض أن الشيء العاقل له عبارة صحيحة فهو موضع محض كقبول الهبة والاستلام وفيما هو متردد بين الضرر والنفع فانه صحيح العبارة في حق الاعتقاد حتى تنعقد بغيره موقوف على اجازة الولي وفيما هو ضرر محض كالطلاق والعناق فاسد العبارة أيضا في حق الاعتقاد والنفاد جميعا اه جوى (قوله لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده) حتى ان طفلا يوم ولدوا انقلب على حال انسان فان تلقفه يلزمه الضمان وكذا الجنون الذي لا يفيق اذا مرق نوب انسان يلزمه العفة لان الافعال لا تقف على القصد الصحيح لان ما يوجد حسا ومشاهدة ولا إمكان لرد ما هو ثابت حاسا بخلاف الافعال التي نسبة بالشيء كالحمد ودواقصا من فان الصبا والجنون يؤثران في الان الحدود والقصاص عقوبة والصبي والجنون ليسا من أهل العقوبة فحقت عنهم ماله قصور في فعله ما لعدم القصد الصحيح اه غاية وقال في الدرر ان أثر التصرف القولي لا يوجد في الخارج بل أمر يعتبره الشرع كالبيع وهو فاذ لم يوجد في الخارج جاز أن يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجودا خارجا لم يجر اعتبار عدمه كقتل والاف مال والا كان سقط اه (قوله يشكل عليه الرقيق) أي على قوله لا نفلي (قوله لم نفع فاذ فعله في الحال) كما اذا استقرض مالا واستمكه فانه لا يؤاخذ به في الحال ويؤاخذ به بعد العتق لانه وان كان من أهل الاتزام الا أنه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه أفاذ ما لم ينف فيه انه لا اشكال لانه ظهر في حقه الا أنه تأخر للمال ولا يتنقض الاشكال الا اذا لم يؤاخذ به أصلا كالقولي فتأمل وفي شرح الجوى فرع نفيس يحفظ ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق أن العبد اذا تزوج بغير إذن مولاه ودخل به بالبريل يطالب به بعد الحرية لعدم صدور الاذن من المولى كما اذا لزمه الدين بأقراره بخلاف مالزمه بالانكاح لكونه غير مجبور عليه في حق الفعل فيظهر في الحال اه فليتأمل وفي تنكملة الذي يرى أن العبد والجنون اذا اتلفا شيئا لزمهما ما ضمنانه في الحال وكذا في تنكملة الطوري ومعه في رومه الحال أن المولى يلزم بأحد أمرين اما الدفع أو القداء اه أبو الهود (قوله الاصل فيه ذلك) أي في العبد أن يؤاخذ بأضاله حالا (قوله لعتقه) أي لو قت منه فهو كالكلام في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس واللام في قوله لقيام المانع للعله والانع عو حق المولى لانه لو عمل به هذا الفعل حال البيع فيه وفيه ابطال حقه (قوله وسببه صغر وجنون) اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكامل حكمته متفوتين فيما يمتازون به عن الانعام وهو العقل فيه بعد من بعد وقد ركب الله في البشر العقل والهوى وجعل في الملائكة العقل دون الهوى وجعل في البهائم الهوى دون العقل فمن غلب من البشر عقله على هواءه كان أفضل خلقه لما يقاسى من مخالفة الهوى ومكابدة النفس ومن غلب هواءه على عقله كان أردأ من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم اضل وجعل بعضهم مبغى بأسباب الردى كالرقيق والجنون العديم العقل والمعنوه الناقص العقل والصبي فثبت الخبر على هؤلاء وكل ذلك رحمة منه ولطف اذ لو لا ذلك لكانت معاملتهم ضررا عليهم بأن يستجيز من يعاملهم هم ما لهم باختياره والرقا يسر بسبب للحج في الحقيقة لانه محتاج كامل الرأى كما لا يخفى أنه وما في يده ملك المولى فلا يصحونه أن يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منعه عن التصرف في ملك الغير لا يكون مجبورا عليه كالخمر لا يقال انه مجبور عليه مع أنه ممنوع من التصرف في ملك غيره والرق مجز حكمتي يتبها به الشخص اقبول ملك الغير عليه والجنون داه يحصل الدماغ باعنا على الاقدام على ما يضاد مقتضى العقل من غير ضعف الاعضاء وفي التلويح الجنون اختلال القوة المعية بين الامور الحسنة والقبضة المدركة للمواقف بأن لا يظهر آثارها وتتعطل أفعالها اما نقصان جيل عليه دماغه في أصل الخلقة واما الخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما استيلاء الشيطان عليه والقوا الخيالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اه والصبر وصف الانسان من أن ولادته الى أن يبلغ الحلم بسبب عدم تكامل قوى بشرته الا أنه غير لازم لوجود الانسان بدون كآدم وحواه ولادته في مفهومه تصور الانسان بدون ولادته وان كان وصفه أو لولاه ولازم الغالب أمراده والله سبحانه يوجب خلاف العقل بصير من قام به مختلط الكلام في بعض كلامه كالعقلاء وفي بعضه كالجهانين (قوله يعظم اقوى) هو من كان جنونه مطبعا والضعيف هو من يجن ويفيق (قوله كافي المعنوه) اختلفت في تفسيره اختلافا كثيرا وحسن ما قيل فيه هو من كان قایل اللههم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون اه تبين (قوله وحكمه كميز) في نصرت فاته وفي رفع التكليف عنه اه زيلعي

لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يغير
الجنون قلت يشكل عليه الرقيق اتبع فاذ
فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في
المدائع اللهم الا أن يقال الاصل فيه ذلك
لكنه أخر لعتقه لقيام المانع فتأمل (وسببه
صغر وجنون) يعظم اقوى والضعيف كافي
المعنوه وحكمه كميز كما سيجي في (الأدوية) وري

فلا يبيع طلاقاً مبيعاً ويجنون بخلوب) أي
لا يبيع بغير بخل أو ما الذي يجتن ويبيع
الحكمه كمن يهابة (و) لا اعتاقهما
(و) لا قرارهما) نظر اللهما (ومع طلاق
مبد) واقتراده في حق نفسه فقط) لا سنده
نألو أقرعاً أن امرأته عتقه) لو غريم ولاه وتوله
هدر) ويجزؤ وقد أقيم في الحال) لبقائه على
أصل الحرية في عتقهما (ومن عقد عتقاً
يلدور بين تفع وضد كسبي) (وهو يعقله)
(منهم) من هؤلاء المحجورين (والشراء جالب
يعتق أن البيع سالب للملك والشراء جالب
(أجاز عليه أو ترك) وإن لم يعقله فبإبطال نهابة
(وإن أنافهوا) أي هؤلاء المحجورون سواء
(وعتقوا ولا درر) (شياً) مقومان مالاً وأنفس
معتقاً) (أذبح في الله) (أكرضه) (أعبد
بعد العتق على ما مروى في الأشباه والنظائر) (أي
المحجور مؤخذ بأفعاله فيضمن ما أنافه من
المال للعمال وإذا قبل فالدية على عاقلته
إلا في مسائل لو أنف ما اقترضه

في نسخ أبي حفص وفي نسخ أبي سليمان أنه قوله ما قال أبو يوسف هو ضامن وهو الصحيح اه يرى من الذخيرة
ولو أنف مال غيره بلاسحق ايداع أو اقراض ضمن بالاجماع اه شرح تنوير الاذهان (قوله وما أودع عنده
بلاذن وابه قيد بعدم الاذن لانه لو أذن له ولية في أخذ الوديعة يضمن انما قال كما في المصنف والاولى حذف قوله
بلاذن وابه ويكون قوله به بلاذن راجع الى المسائل الاربع واحترز به عما اذا أنف ما أودع عنده ابيه فانه
يضمنه وأطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى الرقبي أما هو اذا أودعه واستهلكه يضمن اجماعا يرى
عن البدائع (قوله وما أعير له وما يبيع منه) لانه ضمان عقد عندهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان وعند
أبي يوسف ضمان فعل وانه من أهل التزام الفعل قنية (قوله ما اذا أودع مبي محجور مثله) قال في جامع القصولين
وهي من مشكلات ايداع الصبي قات لا إشكال لانه انما يضمنها الصبي أي في الصور المستثناة للتسليط من
مالكه او ههنا يوجد اه أشباه (قوله وهي ملك غيرهما) أي وقد أودعه بغير إذن المالك وفي البيه عن منية المفتي
لو أودع عبد محجورا مالا ودفعه الى مثله لم يضمن الا قول ما لم يمتنع وليس له نسبين الثاني اه (قوله ولا يحجر على
حرم مكاف بسفه) وفي نسخة بحذف على وهذا عند الامام قال الاتقاني وجه قول أبي حنيفة الكتاب والاجماع
والله قول ثم قال وأما الاجماع فهو ألسفيه اذا أطلق أو أعتق أو تزوج يصح منه هذه التصرفات بالاتفاق
وكذا اذا أقر على نفسه بالحدود والقصاص صح بالاتفاق فلو كان محجورا عليه لم يصح تصرفه فانه أصل السلب
ولا يثبت فاذ صح تصرفه في النفس وهي الأصل وجب أن يصح تصرفه في المال وهو التبع بالطريق الاولى بدلالة
الاجماع (قوله هو تذيير المال الخ) قال القهستاني السفه بتقنين في اللغة الخفة وفي التريعة تذيير المال وان لافه
على خلاف مقتضى العقل والشرع فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح
في شئ اه وفي شرح الحوى السفه العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجا والسفه
من عاداته التبذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفا لا لغرض أو لغرض لا بهمة العقل من أهل الديانة
غرض مثل دفع المال الى المغنين واللعاين وشراء الجمادات الطيارة بمن غال والغبن في التجارة من غير محجة اه
ونحوه للزبلي والمراد أنه كان رشيدا ثم سفهه أما اذا بلغ سفيه فقد ذكر في الذخيرة انه يمنع عنه ماله ما يبلغ حسنا
وعشرين سنة عنده وقال لا يمنع عنه ماله مادام السفه ذات العقل أو السعود قال في الاشباه ولم أر حكما شهادة
السفيه ولا شك أنه ان كان مضيعا لماله في الترفه وفاسق لا يقبل له ههنا وان كان في الخير تقبل شهادته وعند
الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يحجر في وجوه الخير واختلف في المفلس فقال الامام لا يحجر بالفلاس بل يحبس الى ان
لا يظهر له مال فيخرج ولا يحول بينه وبين غرمائه وقال اذا أفلس حيل بينه وبينهم الا أن يبرهنوا أن له مالا اه
وفي الهداية وقال اذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقراض حتى
لا يضرب الغرماء وباع ماله ان امتنع المفلس من بيعه وقسمه بين الغرماء بالحلص عندهما (قوله فيحجر عليه عندهما)
مستدرك مع ما يأتي مع عدم صحة التفرع أيضا اه حلي (قوله وفسق) أي من غير تبذير مال فان الفاسق أهل
لولاية على نفسه وأولاده عند جميع أصحابنا وان لم يكن حافظا لماله قهستاني وهذا يفيد أن الفاسق غير محجور
عليه اتفاقا وهو الذي تفيد عبارة الزبلي والبرهان والدرر قال فيها والرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ
مصلحة الماله لا يحجر عليه ولو فاسقا عندنا وعند الشافعي وفي الدين أيضا اه (قوله ودين) قال في الهنذية الحجر
بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله وتزيد على أمواله وطلب الغرماء من القاضي أن يحجر عليه
حتى لا يهب ماله ولا يصدق به ولا يقربه اغريم آخره القاضي يحجر عليه عندهما ما يعمل حجره حتى لا تصح هبته
ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل حجره حتى تصح منه هذه التصرفات
اتمى وفيها ثم لا خلاف عندهما أن الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحجر بسبب الفساد
والسفه قال أبو يوسف فوجه الله انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف
على القضاء اه محيط وفي ذكر الفساد الذي هو الفسق نظر لما مر وأما القهستاني أن المشايخ اختلفوا في الحجر
بالدين هل هو خلاف مبتدأ أم مبني على القضاء بالفلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالفلاس ثم الحجر بنا عليه
عنده لان القضاء بالفلاس لا يقتضي حال الحياة خلافا لها فاشتراط صحة القضاء بالحجر عندهما القضاء بالفلاس
ثم الحجر بناء عليه والحجر بالسفه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث

وما أودع عنده بلاذن وابه وما أعير له وما يبيع
منه بلاذن وبسنة من ايداعه ما اذا أودع
مبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فالاصل
تضمن الدافع أو الاخذ ولا يحجر على حرم
مكلف بسفه) هو تذيير المال ونضيه على
خلاف مقتضى الشرع أو العقل وروا في
الخير كان يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك
فيحجر عليه عندهما ونماه في فو اندشتي من
الاشباه (وفسق ودين)

قوله

لما في

بعده بالكسب اه (قوله وغفلة) قال في الكافي واما الجرب بسبب الغفلة وهو ان لا يكون مفسدا ولكنه سليم القلب
لا يهتدي الى التصرفات الراجحة ويغفل في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضي يحجر على هذا المكلف اه وفي المغرب
رجل مغفل على صيغة اسم المفعول من التغفل وهو الذي لا فطنة له اه ولا تقبل شهادته والظاهر ان المغفل في
الجربة في الشهادة وهو انه في الجرب لا يهتدي الى التصرف الراجح وفي الشهادات من لا يذكر ما يراه او يسمعه
ولا قدرته على ضبط المشهود به اه اشياء (قوله بل يمنع مفت ماجن) من المجون والاسم المجانة بالضم فمما
وفي الجربة يحسن الشيء بمن يجوز اذا صلب وغلظ وقوله من رجل ماجن كانه اخذ من غلط الوجه وقوله الحياه
وايس بعري محض اه وانما عبر بالمنع وغيره لاسلوب اشارة الى انه ليس به حقيقة كما يأتي التنبه عليه (قوله
يعلم الحبل الباطلة) ولا ياتي بما يفعل من تحليل الحرام او تحريم الحلال زبلي (قوله وطبيب جاهل) وهو الذي
يسقي المريض دواء مهلكا عليه أولا واذ اقوى عليه الدواء لا يقدر على ازالته ضرره اه مخ بزاد من الزبلي
(قوله ومكارم فليس) وهو الذي يتقبل الكرا وبزجر الجال وايس له جال ولا يظهر يعمل عليه ولا له مال يشتري به
الدواب والباس يعتمدون عليه ويدفعون الكرا اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه او ان الخروج
يحتج منه ذهب اموال الناس وتفتون حاجاتهم من الغزو والحج لان دفع الضرر العام واجب وان كان فيه الحاق
الضرر الخاص اه مخ قال السيد الخوئي في شرحه واسباب الجرب ثلاثة وهي ما ذكر من الضر والرق والجنون
وقه الحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخرى وهي المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد روى ذلك عن الامام
كافي البيهقي والحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخرى المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد روى ذلك عن الامام
ومالوا سلم عبدلدي وامتنع من بيعه باعه القاضي ذكره ابن قريشه في شرح الجمع في الجرب وراى على قوله ما السفيه
والمغفل والمديون قال الشيخ ابن الضياع في شرح الجمع وما روى عن الامام انه كان لا يرى الجرب الا على ثلاثة
المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد فليس المراد حقيقة الجرب وهو المفتي الذي يمنع نفوذ
التدبير الا ترى ان المفتي لو اتى بعد الجرب واصاب في الفتوى جاز ولو اتى بعد الجرب واخطأ لا يجوز وكذا الطبيب
لو باع الادوية بعد الجرب نفذ بيعه فدل انه ما اراد به حقيقة الجرب وانما اراد المنع الحسي بان يمتنع عن عملهم حسا
لان المفتي الماجن يفسد اديان المسلمين والطبيب الجاهل يفسد اموالهم والمكاري يفسد اموالهم فانه انما جاز الابل وليس
له ابل ولا يظهر يعمل عليه ولا مال له (قوله) رابن الناس يعتمدون عليه ويدفعون اموالهم لاجل الكرا
ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه او ان الخروج يحتج فيضيع اموال المسلمين ففساد هذا الشخص متعلق
الى العامة ايضا كتحريمه والحق الضرر الخاص لدفع الضرر العام جاز فكان منهم من ذلك من باب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر لان باب الجربة لا يلزمه التناقض كذا في البدائع اه (قوله به اي بقوله ما يفتي)
وفي التوضيح والفتاوى قوله ما يفتي سنانى ووجد بعض الهوامش عن الشربلالي كيف يفتي بقوله ما في الجرب وقد
اختلفنا فيه محمد بن محمد بن محمد بن يوسف بقضاء القاضي اه قلت اذا جري سنان على القاعدة التي قدمها المصنف
اول كتاب القضاء من عمل القاضي والمفتي على قول الامام ثم ابي يوسف يكون الاعتماد على قول ابي يوسف
واعتمد قول الامام المحبوبي وصدر الشريعة والنسفي وغيرهم (قوله كنه غير) اي كطفل لم يبلغ اوبالغ وهو متوه
اه تنوير الاذهان (قوله الا في نكاح وطلاق) ويلزمه مهر المثل لا الزائد عليه ولو طلقها قبل استنول وجب نصف
المسمى كذا في شرح الوهبانية (قوله وعقاق) ويسمى العقيق لوانعته في العضة ولوعن كفاية ولا يجوزنه عن
تكفيره والسعاية قول ابي يوسف وقال محمد لا سعاية عليه كذا في الهداية وحكي صاحب الميسر
الخلاف على غير هذا الوجه (قوله واستبدال) اي اذا استولد امته صارت ام ولد له فتعتق بموته من كل ماله
وقدمه في شرح الشربلالي للوهبانية بكون الولد موجودا وان اقرب بالاسية لا ولد معها ولدتعتق بموته
من كل ماله وتسمى في قيمته بامه بدمونه اه (قوله وتدير) فان مات المولى قبل ان يؤنس منه الرشد سمي في قيمته
مدير لانه يموت المولى عتق فكانه اعنته حال حياته فعليه السعاية في قيمته وهذا الغائب في قول من اوجب
السعاية وهو محمد واما على قول من لا يوجبها فيحتاج الى بيان قاله العلامة عبد البر واستبدل الشربلالي
على عدم وجوب السعاية بأشياء ذكرها في شرحه فراجع ان شئت (قوله وجوب زكاة) ويدفعها القاضي
اليه لانه لا يترتب له لكونها عبادة لا يمكن بيعها امين السبيل لا يصرفها في غير وجهها (قوله وج)

وغفلة (يا) يمنع (مفت ماجن) يعلم الحبل
الباطل لانه كنه الرقة لتبني من زوجها
او سقط عنها الزكاة (وطبيب جاهل ومكار
مفسد وعنده ما يحجره على الخزانة) صيانة
والغفلة (ب) اي بقوله ما (يفيكون)
ماله وعلى قوله ما (المفتي به) (فيكون)
في أحكامه كنه (ب) ثم هذا الخلاف في
تصرفات فتعمل الفسخ ويطلبها الهزل واما
ما لا يحتمله ولا يطلعه الهزل ولا يحجر عليه
باجتماع ذلك اقل (الاف في نكاح وطلاق
وعتاق) واستبدال روى وجوب زكاة
وقطرة (وج)

نصرف مولى (لا يفتي)
المراد بغيره

أى إذا كان قادراً على الزاد والراحلة وإذا أراد عمرة لم يمنع من ذلك ولو أراد أن يقرن ويسوق الهدى لم يمنع من ذلك ولكن القاضى يضع مقدار النفقة والكراء والهدى على يد أمين يتفق عليه في الطريق وفي الميسر
 التصريح بعدم التمكين من غير حجة الاسلام وعمرة واحدة وهو في العمرة استحسان أخذ بالاحتياط في الدين
 باختلاف العلماء في فرضيتها أه من شرح عبد البر (قوله وعبادات) المراد بها ما كان بدنيا كالصوم والصلاة
 لا ما هو أعم من البدن والمالي والمركب منهم ما عطفها على ما قبلها من عطف المبين لأن عطف الامام وذكر
 السبكي في دياجته شرحه لتخصيص المفتاح أنه في كل موضع يدعى فيه أنه من عطف العام على الخاص يصح أن
 يراد بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق وصرح بذلك سعدى افندى فيما
 علقه على العناية أه أبو السعود (قوله وزوال ولاية أبيه وجده) أى فتكون ولاية ما تقدم للقاضى وهذا بخلاف
 الصغير فان ولاية ما عليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعقوبات) كالأقر على نفسه بوجود القصاص في النفس
 أو في مادونها أه جرى (قوله وفي الاتفاق) أى على نفسه وزوجه ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه من
 ماله ذكره عبد البر وغيره وأما وقفه فقال في الاشياء باطل واختلافه فيما لو كان باذن القاضى فصحة البلخي
 وابطال أبو القاسم أه (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب من الثالث) انما جازت لانها موافقة للحق يتقرب بها إلى
 الله تعالى وليس فيه سرف ولا ما يستحقه المسلمون فينفذ من الثالث لأن الحجر نظره حتى لا ينفذ ماله فيبطل
 بالفقر الذى هو الموت الاحمر وهذا المعنى لا يوجد في الوصايا لأن وجوبها بعده وأنه قد استغنى عن المال في أمر
 دينه وفي اتنا ذها نظر لامر آخرته واكتساب لثنا الجليل بعده أه من شرح عبد البر (قوله كالأخ) أى
 غير محجور ولا ذهابه وبأن أه حلي (قوله وفي كفارة كعبه) قال العلامة عبد البر لو نذر صدقة أو هدياً أو طاهر
 أو حلف لا يدعه القاضى أن يكفر بالمال بل يصوم لكل عين ثلاثة أيام وكذا صوم في كفارة الظهار والقتل
 ولو أعتق عبده في كفارة ظهار رسمي في قيمته ولم يجز عن تكفيره ولا يجوز الا صومه كذا في خزائنه الا كمل وغيره
 (قوله والحاصل) مستغنى عنه بما قدمه قريبا (قوله ينفذ من المحجور) أى اجماعاً (قوله وما لا) بيحه وشرائه
 وهبته واقراره بالمال واجارته وما أشبه ذلك من التصرفات التى يلحقها الفسخ والنفق رر ذلك من المحجور
 عليه كما لا يجوز من غير البالغ ومن العتوه أه عبد البر (قوله فان بلغ غير رشيد) ذكر الا كمل في خزائنه ادرك
 اليتم لم يجز الوصى يدفع المال اليه بل يتأني ويجز به بالشئ بعد الشئ فان وجدته مصلحاً دفع اليه ماله وان كان
 ما جنى مفسداً تأني بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع لا بأس
 للولى أن يدفع اليه شيئاً من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختبار فان آنس منه رشداً دفع اليه الباقي أبو السعود
 عن البيهقي (قوله فصع نصرته قبله) لا وجه للتفريع وعبارة الدرر ولو صح نصرته قبله أه فعبر بالواو التى
 للاستئناف أو العطف وانما صح نصرته لأن البالغ العاقل لا يجز عليه عند الامام وهذا منع للتأني لا يجز
 أه حلي من زيد (قوله وقال لا يدفع) ولو صار هرماً كافى الدر المنتنى وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا دفع اليه المال
 بعد ما بلغ هذه المدة ففسد الا يضمن الوصى بالدفع اليه عنده خلافاً له أه أبو السعود (قوله فان آنس) أى عرفتم
 أو أبصرتم ذكره البكرى في تفسيره (قوله هو كونه مصلحاً في ماله) هو بمعنى قول صاحب التنف معنى الرشد أن
 ينفق فيما يجز ويملك عما يحرم ولا يملك فيه بالتبذير والاسراف أه (قوله فقط) أى لا في دينه وقال الامام
 الشافعى رضى الله تعالى عنه الرشد بالصلاح فيها (قوله ولو فاسقاً) تفسير لما استفيد من التقييد بقوله فقط
 (قوله لا يبيع ماله) ولو عقاراً يفسد قليل حوى عن الفقيه وانما كان له حصة لأن قضاء الدين واجب عليه
 والماملة ظلم فيحبسه الحاكم دفعاً للظلم وإبالة الحق لمستحقه ولا يكون ذلك اكراهاً على البيع أه مخ (قوله
 وقضى دراهم دينه من دراهمه) لأن لادائن أن يأخذ بيده اذا ظفر بجنس حقه بغير رضا المدين فكان للقاضى
 أن يبعينه أه مخ (قوله استحساناً) والقياس أن لا يجوز للقاضى بيعه لأن هذا الطريق غير معين لقضاء الدين
 فصار كالعروض وقوله لاتحادهما في التنية أشار به الى وجه الاستحسان قال في المنع وجه الاستحسان انه ما
 متحدان جنساً في التنية والمالية ولهذا يضمن أحدهما الى الآخر في الزكاة مختلفان في الصورة حقيقة وكما
 اما حقيقة فظاهر وأما كمالاً لأنه لا يجز بينهما بالفضل لاختلافهما فبالنظر لاتحادهما في التنية للقاضى ولاية
 التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدائن ولاية لاخذ عملاً بالشبهين بخلاف العروض لأن الاعراض

(وعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي
 صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة
 وصاياه بالقرب من الثالث فهو) في هذه
 (كالأخ) وفي كفارة كعبه اشياء والحاصل
 أن كل ما يستوى فيه الهزل والجد يتبع من
 المحجور وما لا فلا الا باذن القاضى خاصة
 (فان بالغ) العبي (غير رشيد لم يملك اليه ماله
 حتى بالغ خساً وعشرون سنة فصع نصرته
 قبله) أى قبل المقدار المذكور من المدة
 (وبعد يملك اليه) وجوباً حتى لو نفعه منه
 بعد طلبه ضمنه وقبل طلبه لا ضمان كما يفيد
 كلام القاضى وغيره فله شقياً وان لم يكن
 رشيداً) وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده ولا
 يجوز نصرته فيه (والرشد) المذكور
 في قوله تعالى فان آنس منه رشداً (هو
 كونه مصلحاً في ماله فقط) ولو فاسقاً قال ابن
 عباس (والقاضى يجز الحزم المدينون
 لا يبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من
 دراهمه) يعنى بلا أمره وكذا لو كان ذاهباً
 (وباع نانيه لدراهم دينه) وبالعكس
 (استحساناً) لاتحادهما في التنية (لا) يبيع
 القاضى (عرضه) (لا) عقاره للدين
 (خلافاً له ما وبه) أى بقوله ما يبيعهما
 للدين (بغض) اختبار وجهه في تصحيح
 القدورى

تعلق بصورها وأعيانها اه (تنبيه) قال الحموي في شرحه نقلا عن العلامة المقدسي عن جده الأشقر عن شرح القدوري للأخصب أن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاعهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان لاسيما في بارئ المداوئهم العقوق قال الشاعر

عفاء على هذا الزمان فانه • زمان عقوق لازمان حقوق
وكل رفيق فيه غير موافق • وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال) قال في الهندية ويبيع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالأسير فلا يسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه وقيل دستان هداية والدست البدلة ثلثي وإذا كان له ثياب يمكنه أن يجتري بدونهما يبع واشترى له ثوب بلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا إذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه ويبيع ما لا يحتاج إليه في الحال فيبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء والعهد على المطلوب إذا استحق لأعلى القاضي ويبيع الكافون من الحديد ويخذه من الطين اه بتصرف (قوله يلزمه بعد الديون) لأنه تعلق بهذا المال حق الاقتراض فلا يمكن من إبطال حقهم بالاقرار غيرهم (قوله ما لم يكن ثابتا بينه) بأن يشهد وعلى الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة هندية (قوله أو علم قاض) المعتمد عدم جواز القضاء بعلمه (قوله كمال استهلكه) أي قبل قضاء الدين فإن مال كذا يكون أسوة للقضاء هندية (قوله إذا لا يجزى الفعل) وهو شاهد فيشاركهم لا لتمام التهمة منح (قوله فبأنه أسوة للغرماء) ويجب عليه أن ينظره ياتي دينه لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره وفي رواية أحمد من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به المراد به المغصوب والعواري والمودائع والأجارة والرهن فذلك ماله بعينه وأما المبيع فليس يباع بالمائع ولا متاعه بل هو مال المشتري نظروجه عن ملك المائع وضمائه بالمبيع والقبض (قوله فان أفلس) قال في المصباح أفلس الرجل كأنه صار إلى حال ليس له فلو كان يقال أقهر الرجل إذا صار بحال يقهرها وبمعنىهم يقول صار ذا فلو كان بعد أن كان ذا دراهم فهو مفلس والجع فالفلس حقيقة الانتقال من حال اليسر إلى حالة العسر وفلسه القاضي تفليسا نادى عليه وشهره بين الناس بأنه صار مفلسا اه (قوله لكن بغير إذن بائعه) لأنه ليس له أن يقبضه فهو ظالم بذلك القبض فلا يعتبر شرعا (قوله كان له استرداده وجبهه بالثمن) أي فلا يكون أسوة للغرماء (قوله وأجاز ما صنع المحجور) فشرط مع الإطلاق لا يشترط بلانية وأنت خير بأنه حيث كان قضاء الأول فتوى لا يتوقف على إجازته (قوله وبعده) ليس هذا بمتوهم حتى يحتاج إلى نص عليه (قوله لأن حجر الأول محجور عليه) قال ابن الصياغ في شرح الجمع إذا حجر قاض ثم أطلق فخرقنا القضاء من الحجر الأول فتوى لا قضاء وهذا على قول محمد ظاهره لأنه لم يثبت بهذا القضاء ما ليس بثابت بل تبين ما كان ثابتا فانه كان محجورا عليه قبل وهو حد الفتوى وأيضا ما وجد شرط القضاء من المقضي له وعليه والدعوى والانكار فيكون فتوى وعقد أبي يوسف وإن كان يحتاج إلى القضاء لكنه قضاء من وجه فتوى من وجه لأنه لم يوجد شرطه حتى لو وجد يصير متفقا عليه مثل أن توجد ممة بين المحجور ومن عاقده فيقضى عليه بإبطال التصرف ويصح الحجر أما لو رفع إلى الحاكم ما يبيع فأبطل ما ليس لقاض آخر بإبطال قضاء الأول ولا إجازة ما صنع لا قضاء الأول حصل في موضع الاجتهاد فلهذا ذلك وكان ذلك قضاء تاما لوجود المقضي له والمقضي عليه وهو ناقد بالاتفاق والإبطال من الثاني حصل بخلاف الإجماع لأنه أبطل قضاء أجمع المسلمون على نفاذه اه وأقاد الاتفاق عن إشارات الأسرار أن السفيه عند محمد يصير محجورا بدون القضاء لأن له الحجر السفيه وهي حقيقة بخلاف المديون وقال أبو يوسف يتوقف الحجر على السفيه على انضمام القضاء وقد سلف وانما ذكرناه ثانيا لإلزام الفرق والفرق لمحمد بن حجر السفيه حيث لا يتوقف على قضاء وبين حجر المديون حيث يتوقف هو أن حجر السفيه المعنى فيه وهو سوء اختياره لالحق الغير فأشبه الجنون والمجنون بنفس الجنون ولا يتوقف على قضاء فكذا ما كان بمنزلة أما الحجر على المديون فليس المعنى فيه بل لحق الغرماء حتى لا ينافى حقهم بتصرفه فيوقف على القضاء لأن له ولاية عليه فيه بل حجره اه (قوله ما لم يعلم) أي أن القاضي حجر عليه وهذا في السفيه انما يظهر

ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو أقرب مال
يلزمه بعد الديون ما لم يكن ثابتا بينه أو علم
قاض فبأنه كمال استهلكه إذا لا يجزى
في الفعل كماله (أفلس ومعه عرض شره
فتقبضه بالاذن) من بائعه ولم يؤد عنه (فبأنه
أسوة للغرماء) في ثمنه (فان) أفلس قبل
قبضه أو بعده (لكن) بغير إذن بائعه كان له
استرداده وجبهه بالثمن (وقال الشافعي
لأبائع الفسخ) حجر القاضى عليه ثم رفع إلى
قاض (آخر فأطلقه) وأجاز ما صنع المحجور
كذا في الثانية وهو ساقط من الدرر والمنع
(أجاز إطلاقه) وما صنع المحجور في ماله من
سواء أو بغيره بل إطلاق الثاني وبعده كان
بغيره (قوله لا يشترط بلانية) ممتد فيه فيتوقف
جائز الأول حجر الأول
على أمضا قاض آخره فروع يصح
على القاض لكن لا يصح رمال يعلم الثانية

على قول أبي يوسف أما على قول محمد فيخبر من غير قضاء كما سبق وفي الهندية عن الخانية وإن بلغ التيم سفيها
غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي لا يصير محجورا عليه عند أبي يوسف وتنفذ تصرفاته وعند محمد يكون محجورا
من غير حجر اهـ (قوله بل باطلاق القاضي) هذا مذهب أبي يوسف وعند محمد يرتفع بالرشد من غير اطلاق أفاده
في الاشياء (قوله ينبغي تقديم بينة بقضاء السفة) قال في الظهيرية ولو أن رجلا كان صالحا ثم فسده بعد ذلك فحجر
عليه القاضي وقد كان انسان اشترى منه شيئا فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشترى به منك حال
ملاحك وقال المحجور بل اشتريته في حال الحجر فالتول للمحجور عليه وإن أقام جميعا البينة فالبينه بينة الذي
يدعى الصحة ولو أطلق عنه القاضي فقال المشتري اشتريته بعدما أطلق عنك وقال المحجور بل اشتريته في حال
الحجر فالتول قول المحجور عليه نقل في الهندية فأفاد أن القول للمحجور عليه في صورتين ومن القواعد أنه عند
تعارض بينتي الصحة والفساد تقدم بينة الصحة وعند الانفراد تقدم بينة المثبت على قول الاخر فبحث مصنف
الاشياء لم يوافق المذوقول وأفاد الشيخ صالح محشي الاشياء بحثا تفصيلا في المقام حمله أن الخلاف بين الخصمين
إذا كان بعد الحجر ينبغي تقديم بينة الرشد لاسيما ثبت خلاف الظاهر إذا الظاهر بقاء ما كان على ما عليه كان
فكانت بينة الرشد كثر اثباتا والبيانات شرعت للاثبات وأما إذا كان قبل الحجر فالظاهر الرشد وبينه السفة
ثبت خلافه والبينه بينة من ثبت خلاف الظاهر وفي ذخيرة المناظر ادعى زوال السفة وأقام البينة وادعى
خصمه بقاء السفة وأقام البينة تقدم بينة زوال السفة لانها أثبت أمر الم يكن ثابتا اهـ (قوله وفي الوهبانية)
البيت الاول ليس لفظ الوهبانية وهو

ولم يطمع ما لا يلح تنقل * ومن يدعى اقراره قبل يحجر

أو البيع والمحجور قال بوقته * فن يدعى التأخير ليس يؤخر

فغيره الى ما ترى وهو حسن الا أنه كان ينبغي التنبيه عليه ومعناه كما قال شارحها الوفا بعد ما صلح اني كنت
أقررر وانما محجور على اني استهلك لك دراهم وقال وب المال أقررر بذلك حال اصلاحك أو قال أقررر به
حال افسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك - فافا القول قول المقر لانه أضاف الاقرار الى حالة معودة تنافي
صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكر الامتزا فيجعل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال
بعد ما صلح قد كنت أقررر لك بذلك في حال الفساد وكان ذلك حقا فإنه يقتضى عليه بذلك وألحق المصنف به البيع
أما لو وقفه على نقل أولانه فاسه عليه اهـ (قوله قبل يحجر) الطرف مضاف الى الجملة (قوله ولو باع) أي المحجور
(قوله وقال) أي القاضي للمشتري لا تؤذ أي الثمن الى المحجور واحتراز به عما إذا أجاز البيع ولم ينه عن أداء الثمن
اليه فان دفعه اليه جائزا لان في اجازته البيع اجازة دفع الثمن كالوكيل في البيع فإنه وكيل في قبض الثمن (قوله
يحجر) ضميره كضمير أذى المدعي تبرير رجوع الى المشتري ووجهه أنه لما نساء صار حق القبض للقاضي فإذا دفعه
للمحجور عليه بعد ذلك كأنه دفعه الى الاجنبي ولا خيار له المشتري في ذلك لانه ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما نساء
القاضي فلا يستحق به منه تخفيفا ولا خيارا اهـ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل بلوغ الغلام) •

البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء مدة الصغر ولما كان الصغر أحد أسباب الحجر أي وكان له نهاية
وجب بيان انتهائه وهذا الفصل لبيان مخ قال القاضي عياض وغيره الغلام يقع على الصبي من حين يولد في
جميع حالاته الى أن يبلغ ويطلق على الرجل باعتبار ما كان كما يطلق عليه شيخ باعبار ما يؤل اليه وفي القاموس
الغلام الطائر الشارب والكهل ضد أو من حين يولد الى حين يشب اهـ (قوله بالاحتلام) قال في المعدين الاحتلام
جعل اسم المراهقة النائم من الجماع فيحدث معه انزال المني غالبا فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع
النائم لكثرة استعماله اهـ (قوله والانزال) أي بوطء أو بجملة عميرة (قوله والاصل هو الانزال) لان الاحتلام
لا يعتبر الا معه والاحبال لا يتأتى الا به (قوله والجمارية) أي البنت وهي أنثى الغلام (قوله ولم يذكروا الانزال
صريحا) أي فيها مع أنه لا بد منه في الاحتلام والاحبال (قوله فان لم يوجد منها شيء) أي عما ذكر ولم يعتبر بسلت
العلنة وروى عن أبي يوسف في غير رواية الاصول أنه اعتبر بسلت العانة وأما من روى في الندي فلا يحكم بالبلوغ فيه
في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم به وقال في الكشف في تفسير سورة النور وعن علي أنه كان يعتبر القائمة

ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي
ولو ادعى الرشد وادعى خصمه بقاء السفة
السفة وبرهانها ينبغي تقديم بينة بقاء السفة
أشياء وفي الوهبانية
ومن يدعى اقراره قبل يحجر
فن يدعى بوقته فهو أجدر
لأنه لو باع والقاضي أجاز وقال لا
تؤذ فما إذا من بعد يحجر

(فصل)
(بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال
والانزال) والاصل هو الانزال (والجمارية
بالاحتلام والحيض والحبل) ولم يذكر الانزال
صريحا لانه قد يوجد منها (فان لم يوجد
منها شيء)

معظم الباب في مسائل العبد زاد في التعريف واسقاط الحق أي حق المولى الثابت له في رقبته اه جوى وهذا يقتضى أن اسقاط الحق لا يكون الا من المولى فيكون قاصرا على اذن العبد وليس كذلك كما يأتي وجهه القهستاني أيضا لما قبله (قوله أي في التجارة) أي التصرف في أنواعها (قوله لان الجبر لا يتفق عن العبد المأذون في غير باب التجارة) فليس له أن يتبرع ولا أن يعيق ولا أن يكفر بالمال (قوله واسقاط الحق) أي حق المنع لاحق المولى لانه يكون قاصرا على العبد ومع ذلك لا يسقط حق المولى لانه أن يأخذ من كسبه جبرا عليه اه ابر كمال (قوله وعند زفر والشافعي هو وكيل وانابة) ثمرة الخلاف تظهر في صحة التقييد عندهما حتى لا يجوز للعبد أن يجاوز ذلك عندهما كولو وكيل لانه يتصرف للموكل فلا يملك الا ما أطلق له وعندنا يتصرف بأهلية نفسه وانما يخلفه المولى في الملك فقط لتعذر ثبوته وفيما عدا ذلك هو كالحر لان المنافع حق المولى وقد أسقطه والاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعناق اه زياحي (قوله ثم يتصرف العبد لنفسه بأهليته) عطف على متصيد من المعنى فان قوله الاذن فك الجبر معناه اذا اذن المولى يتفق الجبر فعطف على قوله يتفق قوله ثم يتصرف أقاد ما لم يصنف وقال في التبيين العبد أهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر بشرع عايد ووه عن تميز وجه التصرف في صحة صلاحه لالتزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهم من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج من أن يكون بشرا الا أنه جبر عن التصرف لحق المولى كيلا يطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا اذن له المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفا بأهليته الاصلية اه (قوله فلا يوقت بوقت) كيوم ويلة وشهرو عام ولا مكان قهستاني (قوله تبرع على كونه اسقاطا) فان الاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعناق (قوله ولا يرجع بالعهد) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره والعهد مقوله يعنى مفعول من عهده لقيه وهو تبرع على كونه تصرفه لنفسه أقاده القهستاني قال في التبيين لا يقال هو ليس بأهل لحكم التصرف وهو الملك فكيف يكون أهلا لسيبه وهو التصرف والسبب غير مشروع لذاته بل لحكمه فاذا لم يترتب عليه حكمه لا يكون مشروعا كطلاق الصبي وعناقه لا نقول حكمه ملك اليد وهو أهل له كالمكاتب ولذا يقدم فيه حاجته من قضاء دينه ونفقة وليس للمولى أن يأخذ الا ما فضل منه بخلاف المستنهد به فانه لا يثبت فيه حكم ما في حق الصبي فلا يكون مشروعا ولا يقال لو كان اسقاطا لما ملك منبه لا نقول ليس باسقاطي حتى ما لم يوجد فيكون النهي امتناعا عن الاسقاط فيما لم يوجد اه (قوله تبرع على فك الجبر) هذا ينافي سابقه وهو قوله تبرع على كونه اسقاطا لانه مفترق على المنزوع عليه وهو قوله فلا يوقت ولا حقه وهو التعليل (قوله علم اذنه في الانواع كلها) حتى لو أذنه بشراء البحر ونهى عن شراء البركان اذنا بشراء البر وغيره وان لم يكن العبد مهتديا الى التصرف في غير البحر والسيد عالم به قهستاني ثم كون الاذن لا يخصص اذا صلب الاذن عبد المحجور أم اذا صلب عبد أسوأ ولا يخصص حتى ان المولى اذا أذن عبده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به رقيقا فانه يصير مشتريا لنفسه دون مال مولاه ولو نقد مال مولاه ليس للمولى أن يبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه به هندية عن الذخيرة (قوله لانه فك الجبر) أي والعبد يتصرف بأهلية نفسه وهي عامة (قوله لا فوكيل) مستغنى عنه بما تقدم (تنبيه) بشرط الاذن أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والا اذن عن يملك التصرف به عا وها واجارة ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مالك للرقبة حتى جازا الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشرىك مفاوضة وعنا نا والاب والجد والقاضي والمولى وحكمه ملك المأذون ما كان من قبيل التجارة وتوابعها وضرورتها وعدم ملكه ما لم يكن كذلك اه جوى (قوله ثم اعلم الخ) قال في الهندية والفاصل أنه اذا اذن له بالعقد المذكورة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الربح يجعل ذلك اذا اذن له بعقد واحد يعلم منه أنه ليس مراده الربح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استعداده ما عرفه عادة حتى لو قال اشترى فابو به يصير مأذونا في التجارة ولو قال بيع فوبى هذا واشترى بفضه كذا يصير مأذونا أيضا ولو قال اذهب الى فلان وأبر نفسك منه في عمل كذا لا يصير مأذونا له في التجارة لانه امره بعقد واحد ولو قال أبر نفسك من الناس في عمل كذا صار مأذونا له في التجارة لانه لم يهين من يعامل منه فكان امره بالمعاملة مع الناس فيكون امره باعتداده بخلافه اه وقال الاتقاني في توجيه كون الاذن في العمل الخاص يقتصر ولا يعم وجه الاستحسان الضرورة والضيق على الناس لان العبد لو جعل مأذونا له به لكان القدر راضيا الامر على الناس

أي في التجارة لان الجبر لا يتفق عن العبد المأذون في غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والمولى لو صديقا وعند زفر والشافعي هو وكيل وانابة (ثم يتصرف) العبد لنفسه بأهليته فلا يوقت بوقت ولا يتجسس بنوع تبرع على كونه اسقاطا (ولا يرجع بالعهد) على سيده (لنكح الجبر) (فأذن له) (تبرع على فك الجبر) (يوما) أو شهرا (صار مأذونا مطلقا حتى يجبر عليه) لان الاسقاطات لا توقيت (ولم يتجسس بنوع فاذا اذن في نوع علم اذنه في الانواع كلها) لانه فك الجبر لا فوكيل ثم اعلم أن الاذن بالتصرف النوع اذن بالتجارة

ووقعوا في حرج لانه لو ثبت كونه مأذونا بالاذن في شراء جرد أو بئيل بفاس لصح اقراره حينئذ على نفسه مال عظيم
حتى يفوت بذلك رقبته وكسبه فلا يتجاسر أحد بعد ذلك على استخدام المملوك خوفا من ذلك فتنهطل مصالحهم
فلهذه الضرورة لم يجعل الاذن في كل شيء اذنا عاما بل جعل ذلك استخداما موقفا (قوله وبالشخصي استخدام)
أي اذا صلح له أما اذا لم يصلح له فانه يكون اذنا كما اذا غضب العبد متاعا وأمره السيد أن يبيعه فانه يصير مأذونا
لانه لا يمكن أن يجعل استخداما للسيد وهو ظاهر ولا للمالك لانه لم يعمل له وفهم ان الاذن يكون عاما وخاصة فالعام
كأن يقول أذن لك في التجارة أو في التجارات أو في البيع المتعام أو اقطع في الخرازة أو في المصاغة أو أذن لك
شهراملا أو اتجر في البر ولا تجر في الخنزير فهذه من المعام اما في الانواع كلها أو نوع مخصوص غير أن تخصيص
لا يفيد على ما سبق وسواء انتهى عن غير ذلك النوع صريحا أو سكوت عنه والخاص أن يقول لعبد اشتري درهم
لجاء أو اشتري كسوة لنفسك أو لفلان فعلى فانه يكون مأذونا في ذلك خاصة (قوله فعبد رآه سيده) أو أذن في التبيين
أنه اذا رأى أجنبيا يبيع ماله وسكت فإن سكونه لا يكون اذنا له وكذا لو أظلم مال غيره وصاحبه يتظر وهو ساكت
لا يكون اذنا له حتى كان له أن يطالبه بالضممان وعبد مبتدأ أخبره قوله الا في مأذون وساغ الابتداء به لو وقوعه
موصوفاه مخ (قوله لم يجوز) أي لم يكن اذنا في حق ذلك التصرف الذي صادفه السكوت كما ذكره عزيم زاده
لا في سائر التصرفات كما فهمه في الشرع لانه حتى قال المحفوظ تقديم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى اه
أبو الهود (قوله حتى يأذن بالنطق) أي في ذلك التصرف الذي يراه يفعله (قوله لكن سوى بينهم ما الزبلي) حيث
قال ولا فرق في ذلك أي في ثبوت الاذن بالسكوت بين أن يبيع مينا مملوكا للمولى أو لغيره اذنه أو لا يبيع
صحيحا أو فاسدا اهكذا ذكره صاحب الهداية وغيره اه وهذا الاستدلال ليس في محله لأن كلام الزبلي
في ضرورته مأذونا بعد هذا الفعل وهذا غير ما في البرازية والدرر لان موضوعه في نفس الفعل المسكوت عليه
وهذا يقتضي فرقا في الفعل الاول فان كان لأجنبي يكون مأذونا فيه وفيما بعده دور ان كان للمالك يصير مأذونا فيها
بعده لافيه وكلام السراج يقتضي أنه لا فرق في الحكم فيما فانه قال ولورأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه
صار مأذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهد للمولى الا أن يجيزه بالقول سواء كان يبيع ما يباعه له مولى أو لغيره ويصير
مأذونا فيما يتصرف به هذا اه وقال في الدرر بعد قوله ولا يكون مأذونا في ذلك الشيء بقوله اه فيقول بعد ذلك
انما يصير مأذونا اذا صدر رأى الاذن عند البيع والشراء في حق مال الاجنبي وفيما اذا كان يبيع ويشترى من ماله
ملكه لغيره بوضار مأذونا لم أن يصير مأذونا قبل أن يصير مأذونا وهو ظاهر للزور والبرهان اه (قوله وجزم
بالتسوية ابن كمال وصاحب الملتقى) الذي فهم ما أنه يصير مأذونا اذا رآه سيده يبيع ويشترى وسكت من غير تعرض لنفاذ
ما في التمهات في فانه يكون عبده (قوله لا يكتم الله ولا ينطق له) اه في حق النساء بين مال الاجنبي والسيد ولكنه
مستند في مادة وفان لم ينطق له في حق السيد بل في حق الاجنبي اه في حق النساء بين مال الاجنبي والسيد ولكنه
ذكر بعد أن انما يصير مأذونا في المستقبل لا في هذا الشيء ويحصل أنه لا فرق في الحكم بين الفعل الاول فلا يصير
مأذونا فيه وبين ما بعده فانه يصير مأذونا فيه سواء كان ذلك في مال الاجنبي أم السيد وهو الذي يحفظ وكتب
سرى الدين على قوله وذكر قاضي خان في فتاواه اذا رأى عبده يبيع مينا من ايمان المالك فسكت لم يكن اذنا
مانصه بوجه المخالفة بينه وبين الهداية وليس كذلك فان مراد قاضي خان أن سكوت المولى لا يصير اذنا في حق
التصرف الذي صادفه السكوت لا في حق سائر تصرفاته في باب التجارة وليس في كلام صاحب الهداية دلالة
على كون السكوت اذنا في حق التصرف الذي صادفه السكوت فيما اذا باع عينا للمولى اه (قوله ويشترى ما اراد)
الواو بمعنى أو بقرينة قول الشارح بعد أو شرائه ولعل المراد بالتعميم أن المراد بالشراء ما يبيع أنواع المشري ولو
بحر ما ولذلك قال التمهات في ويشترى ولو كان خيرا (قوله الا اذا كان المولى قاضيا) فانه لا يصير مأذونا والتصرف
الذي يباشره لا ينفذ كما في الظهيرة قال في الرمز وظهر لي في توجيهه أن القاضي ممن لا يباشر الاعمال بنفسه فلا
يدل تكرار الاعمال من عبده على اذنه لقوة احتمال التوكيل اه سوى (قوله لا يكون مأذونا في ذلك الشيء) هذا
ظاهرا بالنسبة لما اراد المولى يبيع ماله أو يشتري وأما اذا رآه في مال الاجنبي فلا يتصور أن يكون سكوت المولى
اذنا في ذلك الشيء حتى ينفي وقد علمت أن كلام المصنف فرضه في مال الاجنبي فلو قال المصنف وكذا لورأه يبيع
ماله فسكت يكون مأذونا لا في بيع ذلك الشيء لكان أوضح وفي التبيين لو أن رجلا دفع الى عبده رجلا متاعا لبيعه
فباعه بغير اذن المولى فآثام المولى ولم ينهه كان مأذونا في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكاموا

وبالشخصي استخدام (ويثبت) الاذن
لانه فعبد رآه سيده يبيع مالا أجنبيا (قوله)
لأن مولا لم يجز حتى يأذن بالطلاق بازنية
نور عن الحامية لكن سوى بينهم ما الزبلي
سيرة وجزم بالتسوية ابن كمال وصاحب
الملتقى ورجحه في الشرح بلا لينة بان
افى المتون والشروح أولى بما في كتب
فتاوى فليحفظ (ويشترى) ما اراد
السيد (مأذون) خبر المبتدأ
سكت (السيد) ما ذونا (لا)
اذا كان المولى قاضيا أشباه ولكن (لا)
نما ذونا (في) يبيع (ذلك الشيء) أو ثمراته
ينفسد على المولى يبيع ذلك المتاع لانه
أذونا قبل أن يصير مأذونا
انني معزبا
قوله بل يبيعه
يبرم أن يصير
وهو باطل قلت لكن قبله التمهات
للذخيرة بالبيع دون الشراء من مال مولا

في العهدة قبل ترجع الى الامر وقيل الى العبد اه (قوله فيصح فيه أيضا) قال في التبيين ولو رأى المولى عبده
 يشتري شيئا بدهم المولى او ذنبا بدهم منه بصره ما ذنبا له فان نفذ الثمن من مال المولى كان للمولى أن يسهل
 ولا يبطل البيع بالاسترداد اه فقد صار ما ذنبا في نفس ذلك العقد وقيد بكون مال المولى أحد النقيدين لانه لو كان
 ماله مكبلا أو موزونا فاسترد المولى يبطل البيع ان كان معينا واذا لم يكن معينا واسترد المولى لا يبطل البيع ذكره
 القاضي خان (قوله وعليه) أي على ما في الذخيرة (قوله فيفتقر) الاولى حذف الفاء (قوله الى الفرق) أي بين المبيع
 الاول حيث لا يكون ما ذنبا فيه بخلاف المشتري الاول فانه يكون ما ذنبا فيه أي ويكون للمولى ان لم يسترد
 الثمن قال المحوى وجه الفرق أنه في الشراء يدخل المبيع في ملكه فلا يتضرر بخلاف البيع فان المبيع يزول
 عن ملكه فلا يجمل سكوته اذ نافي ذلك البيع وعزاه الى ابن ملك والمبدائع وفيه أن في كل ادخال واخراج أو ما اذا
 استرد الثمن فقلوا لا يبطل البيع أي ويكون هذا الشراء ما ذنبا فيه ويحتاج الى الفرق أيضا قال الحلبي واصل
 الفرق ما ذكره في باب الفضولي من أن الشراء أسرع نفاذا اه وجعل سري الدين المقدم وقوفا على اجازة المولى
 أي فان اجازة بالقول نفذ وان ابطاله بطل فليست اتم (قوله بلا قيد) بيان لما قبله وذلك بأن يقول أذنت في التجارات
 أرقى التجار قول يقيده بشرائه بعينه أو بنوع من أنواعها اه مخ (قوله فيبيع ويشتري ولو بعين فاحش) قال الامام
 الاسيحي في شرح الكافي شراء العبد المأذون وبه بما يتغابن الناس فيه حالا أو أجلا أو سلبا جزئي قوله هم
 جميعا وكذلك بما يتغابن الناس فيه في قول الامام كان عليه دين أو لم يكن ولا يجوز في قوله ما اه مختصر الاق
 الغبن الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصى والقاضي من
 مال الصغير والتبرع غير داخل فيه فلا يجوز وللامام أنه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في
 ضمن الشيء له حكم ذلك الشيء اطلعه في المختصر فمثل ما اذا نهى عن البيع بالغبن الفاحش أو أطلق لما في البرازية
 قال له لا تبع بغبن فاحش فباع بغبن فاحش صح لانه لا يقبل التخصيص اه مخ وسوى هنا بين البيع والشراء في
 الغبن الفاحش وفرق بينهما في تصرف الوكيل أي بخارجه البيع مطلقا وتعين شراؤه بمثل القيمة أو بما يتغابن
 الناس فيه لان الوكيل يرجع على الامر بما يلحقه فكان الوكيل في الشراء متما في أنه اشتراه لنفسه فلما ظهر له الغبن
 أراد أن يلزم الامر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لانه لا يرجع عما يلحقه من العهدة على أحد فكان البيع
 والشراء في حقه سواء اه أبو السعود (قوله ويوكل بهما) أي بالبيع والشراء لانه من أنواع التجارة ولعله لا يتمكن
 من مباشرة الكل فيحتاج الى المعين اه مخ (قوله ويرهن ويرهن) لانها من أنواع التجارة اذ هما ابقاء واستيفاء
 ويتقرر ذلك بالهالك مخ (قوله لانه من عادة التجار) جعله في المنع له للاخير ويحتمل رجوعه الى الكل ويدل عليه
 اقتصار الشارح (قوله وجب على عبده) لانه كانه اشترايا يسهل الصلح وله الشراء (قوله ويبيع من مولاه بمثل
 القيمة) وجوازها لا أكثر منها أولوى (قوله فلا) كانه لانه تبرع وهو ليس من أهله (قوله ويطل الثمن) واذا بطل
 الثمن صار كانه باع بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراعاة بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع
 كذا في الجوهرية التبرع (قوله خلافا لمصحه شارح الجمع) عزى بالمعبط حيث قال ولا يبطل الثمن وان سلم المبيع أولا
 لانه يجوز أن يسهل البيع وتراخي وجوب الثمن دينا كما تأخر في المبيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب
 المعبط هذا القول هو الصحيح اه حلبي (قوله فخرج مجانا) قد علمت من كلام الجوهرية أن للمولى استرداد المبيع وفي
 العيني وعن أبي يوسف أن للمولى استرداد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويحبسه حتى يستوفي الثمن وأما اذا باع
 العبد من سيده ولم اليه المبيع قبل قبض الثمن فانه لا يسقط الثمن لانه يجوز أن يثبت للعبد المأذون المديون على
 مولاه ألا ترى أنه لو استهلك المولى شيئا من أكباد عبده المديون ضمن للعبده مخ (قوله والا لم يجز بينهما بيع) لان
 المولى حينئذ يكون بائعا أو مشتريا من نفسه اه أبو السعود (قوله فيما كان من التجارة) لم أر مفهوم التقييد به واهله
 يحترزه عن المبيع اذا كان لا ذكرا أو للباس فانه لا فسخ فيه وحترزه (قوله بحق ما) كغصب غصبه ووديعة استهلكها
 أو شهد واهلى اقرار بذلك أو شهد واهله يبيع أو اجارة أو شراء مخ (قوله يعنى لا تقبل على مولاه) حتى لا يخاطب
 ببيع العبد اه مخ (قوله ولو حضر) أي المولى وعبده المحجور (قوله قضى على المولى) فيخاطب ببيع العبد لانه
 اتلاف وتعد ولا يجزئهما (قوله على المحجور) لا حاجة لذكره لان الموضوع فيه (قوله تسع على العبد) فيؤاخذ
 بعد عتقه (قوله وقبل على المولى) جعل في المنع قول قولها ما والقبل قول أبي يوسف (قوله ولو شهد واهلى اقرار

أي فيصح فيه أيضا وعليه فيفتقر الى الفرق
 واهله الموقوف (و) ثبت (صحيحا) واذن
 مطلقا) بلا قيد (صح) من تجارة منه اجاعا
 أما لو قيد ففقد ما يعم خلافا للشافعي (فيبيع
 ويشتري ولو بعين فاحش) خلافا لهما
 (ويوكل بهما ويرهن ويرهن ويعبر الثوب
 والداية) لانه من عادة التجار (ويصلح عن
 قصص وجب على عبده ويبيع من مولاه
 بمثل القيمة) وأما بأقل منها (فلا) يبيع
 (مولاه منه بمثل القيمة أو أقل) ولله ولي حسن
 المبيع لقبض ثمنه (من العبد) ويطل الثمن
 خلافا لمصحه شارح الجمع (عزى بالمعبط
 (قوله قبضه) لانه لا يجب له على
 (لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجب له على
 عبده دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضا
 لم يبطل ثمنه بالعقد وهذا كله لو المأذون
 مديونا والا لم يجز بينهما بيع (ولو باع
 المولى منه بأكثر من الزائد أفسح العقد)
 أي يؤمر المولى بأن يفعل واحدا منهما
 لحق الثمن (فما كان من التجارة) وتقبل
 الشهادة عليه (أي على العبد المأذون بحق ما
 (وان لم يحضر مولاه) ولو محجورا لا تقبل
 يعنى لا تقبل على مولاه بل عليه فيؤاخذ به
 بعد العتق ولو حضر معا فان الدعوى
 باستهلاك مال أو غصبه قضى على المولى وان
 باستهلاك ودية أو بضاعة على المحجور تسع
 على العبد وقبل على المولى ولو شهد واهلى اقرار

لجاجة دعوة العبد التاجر واعارة ثوبه ودابته خلاصة ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شئ من ذلك عنده سواء كان على العبد دين أو لا مبسوط (قوله بعيب) قيد به لانه لا يحيط بدونه اذ هو تبرع بمحض (قوله قدر ما يحيط التصار) ولا يملك أن يحيط من الثمن أكثر من العادة لانه تبرع بمحض بعد تمام العقد وهو ليس من صنيع التجار فلا ضرورة اليه (قوله ويحاي) في القاموس حاباة فلا ناعطاء بلا جزاء ولا من اوعام وحاباه محاباة وحباء نصره واختصه ومال اليه اه وليس كل مراد انما المراد ان يبيع السلامة بأقل من غنها قال الزبلي لانه قد يحتاج اليه التجار اه وكذا التأجيل من عادتهم وانما قلنا ليس كل مراد الا ان الثاني لاشبهة في عدم ارادته وأما الاول فقد تقدم ما يفيد من فهو قول المصنف ويهدى طعاما يسيرا فاقبل (قوله ولا يتزوج) لانه ليس من باب التجارة ولان فيه ضررا على المولى بوجوب المهر والنفقة في رقبته (قوله ولا يتسرى) لانه سبق على ملك الرقبة أي وهو لا يملك شيئا سوا تلك مديونا أم لا (قوله يزوج الامه) دون العبد لان فيه تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبهه اجازتهم ولهما أن الاذن يتناول التجارة والتزويج ليس بتجارة وعلى هذا الخلاف الصي والمعتوه المأذون لهما والمضارب والشريك عننا ومما وضعت أم المالكات والاب والوصي فيكون تزويج الامه لان المالكات يملك الاكساب ولا يختص بالتجارة وتصرف من ذكر بعده مقيد بالا نظر للصغير وتزويج الامه منه (قوله ولا يكتسه) لانه ليس من التجارة اذ هي مبادلة مال بمال وهذا مبادلة مال بفك الجور ولان الكتابة توجب حرية اليد في الحال وحرية الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشئ لا يتضمن ما فوقه اه (قوله الا أن يجيزه المولى) لان الامتناع لحقه فاذا اجازته زال المانع فينفذ لما عرف أن كل عقد موقوف وله مجيز حال العقد يجوز باجازه فكذا الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة وان ادى المالكات البذل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لا يعتق وسد المقبوض للمولى لانه كسب عبده (قوله ولا دين عليه) فان كان عليه دين ن كان مستغرا لا تصح الاجازة لانه يمنع من الدخول في ملك المولى وعندهما لا يمنع وان لم يكن مستغرا فالرقبة ولما في يده لا يمنع من الدخول في ملك المولى باجاء اصحابنا حتى جاز للمولى عتق ما في يده هكذا يفاد من التبيين أي فيجوز اذنه بالكتابة (قوله ولا ولاية القبض للمولى) وليس للعبد ذلك لانه نائب عن المولى كوكيل فكان قبض البذل لمن نفذ العقد من جهته (قوله ولا يعتق) لان العتق فوق الكتابة وقد منعت قاوولي هو (قوله الى آخر ما مر) أي ولا دين عليه أما اذا كان عليه دين فان مستغرا لا ينفذ عنده ونفذ عندهما على ما مر (قوله ولا يغيره) الاولى حذفه لعلمه بالاولى (قوله ولا يقترض) لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه (قوله ولو بعوض) لانه تبرع ابتداء وانتهاء ابتداء فقط فليس يبر ولا يبرئ لانه كالهبة درر (قوله ولا يكفل) لانها ضرر بمحض اه درر (قوله ولا يصلح عن قصاص وجب عليه) لانه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الاذن (قوله ولا يغفر عن القصاص) لانه تبرع (قوله ولا يصلح عن قصاص وجب على عبده) نه كشرائه وقد سلف (قوله وأمانة) كعارية ومضاربة (قوله بجددهما) ظاهره انه لو أقر بهم ما لا يلزمه وعبارة الاصل اذا أقر العبد المأذون بغصب او دية بجددها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية بجددها أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أجر أجرا ومهر جارية اشتراها ووطئها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤخذ به للعالم اه وقد تقدم ذلك وهذا يفيد أن الغصب لا يشترط فيه الجور بل اذا أقر به لزمه حاله كالقرار بما ذكره من الوديعة ونحوها بعد الجور فلوقد تم المصنف ذكر الغصب على الوديعة ويكون ضمير التنبيه راجعا الى الوديعة والامانة لكان حسنا (قوله بعد الاستحقاق) متعلق بوجوب لا بوط (قوله كدين الاستهلاك) أي كدين ترتب بذمته بسبب استهلاكه شيئا آخر (قوله يباع فيه) أي يبيعه القاضي قال في التبيين ولا يعجل القاضي ببيعه بل يتلوم لاحتمال أن يكون له مال يقدّم عليه أو دين يقتضيه فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر له وجه بابه لان القاضي نصب ناظر للمسلمين وقد تقرر للمولى بالتلوم فوجب النظر للفرما بالبيع وهو مجمع عليه بن أصحابنا غير زفر اه ويتلوم بقدر ما يرى وعن أبي بكر البخني فقد يمدته بثلاثة أيام (قوله ولهم استسعاؤه) بأن يكتب ويأخذوا ديونهم من كسبه قال الحوي في شرحه ويبيعه ليس بحتم فان لهم استسعاؤه المأذون كما في الذخيرة وأيضا لا يباع اذا قضى السيد دونه كافي الهداية اه (قوله ومفاده) أي مفاد ثبوت الاستسعاؤه للفرما (قوله أيضا) لاجاجة اليه (قوله لاحتمال أن يفسده) ولان المولى هو الخصم في رقبة العبد كما اذا ادعى رقبته انسان ولا يكون العبد خصما اه حوي (قوله لان العبد خصم فيه) ألا ترى انه لو ادعى كسبه كان هو الخصم فيه

(ويحيط من الثمن بعيب قدر ما يحيط التصار)
 ويحاي ويوجب مجبى (ولا يتزوج) الا باذن
 (ولا يتسرى وان اذن له) المولى (ولا يزوج
 رقبته) وقال أبو يوسف تزوج الامه
 (ولا يكتسه) الا أن يجيزه المولى ولا دين عليه
 ولاية القبض للمولى (ولا يعتق بمال)
 الا أن يجيزه المولى الى آخر ما مر (ولا يغيره
 ولا يقترض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل
 مطلقا) بنفس أو مال (ولا يصلح عن قصاص
 وجب عليه ولا يغفر عن القصاص) ويصلح
 عن قصاص وجب على عبده خزانة الفقه
 (وكل دين وجب عليه بجدده او عماره
 في مفعناها) أمثلة الاول (كبيع وشراء
 واجارة واستجاره) أمثلة الثاني (غرم
 وديعة وغصب وأمانة بجددها) عبارة الدرر
 وغيرها بجددها بلا ضم قننه (وعقر وجب بوط
 مشريه بعد الاستحقاق) كل ذلك (يتعلق
 برقبته) كدين الاستهلاك والمهر ونفقة
 الزوجة (يباع فيه) ولهم استسعاؤه أيضا
 زبلي ومفاده أن زوجته لو اختارت
 استسعاؤه لنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك
 أيضا يجوز من النفقة (بمضرة مولاه) أو نائبه
 لاحتمال أن يفديه بخلاف بيع الكسب
 فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم
 فيه (ويقسم غمه بالخصم)

(و) يتعلق (بكسب حصل قبل الدين أو بعده
(و) يتعلق (بما وهبه وان لم يحضر) - ولاء
هذا قيد للكسب والالتحاق بالكر يشترط
حضور العبد لانه انحصر في كسبه ثم انما
يبدأ بالكسب وعند عدمه يستوفى من
الرقبة قلت وأما الكسب الحاصل قبل
الاذن فحق المولى فله أخذه مطلقاً قال شيخنا
ومعاده أنه لو اكتسب المجرور شيئاً وأودعه
عند آخره وملك في يد المودع للمولى تضمينه
لانه كودع الغاصب فتأمله (لا) يتعلق الدين
(بما أخذه) - ولاء منه قبل الدين وطواب
المأذون (عابق) من الدين زائداً عن كسبه
ورثته (بعد عتقه) ولا يباع ثانياً (ولو لا أخذ
غله مثله بوجوده وما زاد للفرما) يعني
لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة
درهم مثلاً قبل لحوق الدين كان له أن
يأخذها بعد سقوطه استحساناً لانه لو منع
منها يجبر عليه فينسب باب الاكساب
ويجبر بجزءه ان علم هو نفسه لدفع الضرر
عنه (وأكثر أهل سوقه ان كان الاذن شاذاً
أما اذا لم يعلم به) أي بالاذن (الا العبد)
وحده (كفى في حجره غله به فقط) ولا يشترط
مع ذلك علم أكثر أهل سوقه لانتفاء الضرر
وفي البرازية يباع عبده المأذون ان لم يكن
عليه دين صار محجوراً عليه علم أهل سوقه
يبيعه أم لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال
يقبضه المشتري فساد البيع وحل للفرما
فسخه ان دونه حاله نعم الا اذا كان بالثمن
وقالوا برؤا العبد أو أدى المولى وغنامه
في السراجية (وبوت سيده وجنونه
مطبقاً وطوقه) وكذا يجنون المأذون
ولحوقه أيضاً (بدار الحروب مرتداً وان
لم يعلم أحد به) لانه موت حكم (و) يجبر حكم
(باباقه) وان لم يعلم أحد بجنونه (ولو عاد
منه) أو أفاق من جنونه (لم يعد الاذن) في
الصحيح زيلعي وقهستاني (وباستلادها)
بأن ولدت منه فأعاده كان حراً دالة

(قوله هذا) أي قوله وان لم يحضر مولاه وقوله قيد الاولي أن يقول تعميم في الكسب والالتحاق (قوله لانه انحصر
في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريباً (قوله ثم انما يبدأ بالكسب) لا مكان توفير حق الفرما مع تحصيل
مقصود المولى اهـ كافي (قوله وعند عدمه) أي أصلاً أو عدم ايافته (قوله فله أخذه مطلقاً) سواء كان عليه دين
أم لا (قوله ومفاده) أي مفاد كونه حق المولى (قوله وأودعه عند آخر) ظاهره ولو صدر الايداع بعد الاذن وفيه
تأمل (قوله للمولى تضمينه) قد تقدم ما يقيد أن السيد ليس له أن يأخذ وديعة عبده لا حقاً لانه مال الغير
الا اذا ثبت انها له أو هي من كسبه (قوله لانه كودع الغاصب) يفاد من هذا التعليل أن للمودع أن يرجع على
العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) لاخذ خالص حقه فأعاده في الدرر وظاهره تعلق الدين بما أخذه
منه بعد لحوق الدين وليس كذلك الا اذا أخذ منه أكثر مما كان يأخذ قبل لحوق الدين فغيره الفضل (قوله وطوب
لأنه دون عابق) لتقرر الدين بذمته وعدم وفاء رقبته وكسبه (قوله ولا يباع ثانياً) لأن المشتري حينئذ يتنعم عن
شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الفرما اهـ درر وكذا لو اشترى سيده بعد بيع الفرما لا يباع
ثانياً من يده لأن هذا ملك جديد يسبب جديد وتبدل الملك كتبدل العين حكماً فصار ككأنه عبد آخر وفي نفقة
الزوجة يباع مراراً لأن النفقة تجدد ساعة فساعة فيكون ديناً حادثاً بعد البيع اهـ أبو السعود (قوله ولو لا
أخذ غله مثله) ولو لم يكن يأخذ أولاً فأعاده التهمستاني عن الكرماني والقلة كل ما يحصل من أجرة القلام أو ربح
الارض أو كرايتها ونحو ذلك وقيد بقوله بوجوده لانه قبل وجود الدين له أن يأخذ أكثر من غله مثله ذكره
التهمستاني (قوله يعني لو كان المولى يأخذ) قد علمت أن أخذه قبل امس يقيد (قوله استحساناً) والقياس أن
لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى (قوله فينسب باب الاكساب) أي فيه ود الضرر على الفرما (قوله ان علم
هو نفسه) لانه لو انجبر من غير علمه لتضرر بتضرره بعد الجبر وبالزوم قضاء ما زمه به بعد الجزية من خالص ماله
ولا يجبر بدون علمه ولو علم أكثر أهل سوقه لان الاصل في الاذن والجبر هو العبد وانما ثبت في حق غيره تبطل
ثبت حكمه في حقه لعدم العلم فكذا في حق غيره فاذا باع بعد ذلك أمر سوقه أو غيرهم فهو جائز لان حكم الاذن
قائم اهـ (قوله وأكثر أهل سوقه) القياس أن لا يكتفى بالبيع دفعاً للضرر عنهم وجه الاستحسان أن اعلام
الكل متعذر أو متعسر وفيه حرج وهو مدفوع فيكتفى بالاكثر لان الاشتهار وهو المقصود يحصل بذلك ولو جبر
عليه بمحضرة الاقل لم يصح محجوراً عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما صار مأذوناً له في حق
من لم يعلم صار مأذوناً له في حق من علم أيضاً لان الجبر لا يتسبب التخصيص ولا يتجزأ كالاذن وفي المغني وان كان
الاذن خاصاً غير متميز فيما بين أهل سوقه بأن اذن للعبد بمحضرة رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فإذا جبره بمحضرة من
هو لا علم العبد جبره انجبر اهـ (قوله كفى في حجره غله به فقط) فلو لم يده لم به أحد غيره ثم حجر عليه والعبد لا يده لم به
فاشترى وباع كان مأذوناً والجبر باطل لان حكم الجبر لا يلزمه الا بلاء اهـ اتقاني (قوله وفي البرازية يباع عبده المأذون
الح) قال الاتقاني اذا ثبت الجبر ضمناً كما اذا باع المولى المأذون أو وهبه من رجل فقبضه الموهوب له يجبر حكم
ولا يشترط علم أحدها فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كافي المحيط (قوله وان عليه دين لا)
أي لا يصح محجوراً عليه (قوله لم يقبضه المشتري) فان المشتري يملك المبيع في القاء بقبضه (قوله لفساد البيع)
عله لقوله لا يأتى ما يفيد صحته وأن للفرما الخيار بين ثلاثة أشياء (قوله ان دونه حاله نعم) فان كان دين العبد
ووجلا لا يجبر المولى عن بيعه اهـ خاتمة (قوله الا اذا كان بالثمن وقاه) أي دين المأذون (قوله وجنونه مطبقاً)
أفاد مفهوماً انه اذا كان منقطعاً لا يجبر العبد (قوله وكذا يجنون المأذون) أي مطبقاً وان كان يجن ويغيب لم
يجبر قال محمد آخر الجنون المطبق السنة وما فوقه ما دون ذلك ليس مطبق (قوله وان لم يده لم أحد به) لان
الاذن غير لازم وما لا يكون لازماً ان التصرف يعطى له وانه حكم الابتداء كانه باذن له ابتداء كل ساعة لتكفنه
من الجبر كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الحالة كما يشترط
في الابتداء وقد زالت الاهلية بالموت والجنون وكذا باللعاق لانه موت حكمه حتى يمتق مدبر والمتر الا لاحق
وأتمات أولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار محجوراً عليه فلا يشترط فيه علمه ولا علم أهل سوقه لان الجبر حكمي
اهـ (قوله ويجبر حكم باباقه) لان المولى لا يرضى بتصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعة عادة فكان حجر عليه
دلالة والجبر عما ثبت دالة كالاذن (قوله كان حراً دالة) لان العادة جرت بتخصيص أمتهات الاولاد وأنه لا يرضى

يخرجونها واختلاطها بالرجال في المعاملة ودليل الجرح كصريحه (قوله ما لم يصرح بخلافه) بأن بأذن لها لان
الصريح يفوق الدلالة فكان أولى بالاخذ به وتطهيره اذا قدم مائدة لانسان يكون اذ نامته بالا ~~كل~~ حتى حل
له تناول ثم اذ انها صريحة عن الأكل لاعتبار الدلالة كذا في التبيين (قوله لا تنجر بالتدبير) ولو اتى لان العادة
لم تنجر بتحصين المدبرة فلم يوجد دليل الجرح بقيت على ما كانت (قوله وضمن به ما قيمتها) لانه أتلف بالتدبير
والاستيلاء محل لا يتعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بيعهما وباليبيع يقضى حقهم اه (قوله فقط) أي ويتعلق
ما بقي من ديونهم به ما بعد العتق (قوله اقراره بعد جرحه) أي وقبل بيع سيده له أما اذا أقر بعد ما باعه سيده لغيره
فلا يصح لانه بال دخول في ملك غيره صار كعين آخر لا يعرف أن تبدل الملك كبتدل العين فصار اقراره كالقرار بعد آخر
فلا يقبل فيما في يده كما لا يقبل فيما أخرجه من يده اه تبيين (قوله أو دين عليه) أي ولم يكن عليه دين مستغرق
أما اذا كان عليه دين مستغرق فأقر بعد الجرح دين آخر فلا يقبل اقراره لان حق أصحاب الديون يتعلق بما في يده
فلا يقبل اقراره في حقهم فيقتضون على المشتري كالمريض يقر بدين وعليه دين الهبة ثم ان الدين لا يقبل اقراره به
الا اذا كان له كسب قبل الجرح أما اذا حصل الاكساب بعده بنحو احتطاب فلا يقبل اقراره والدين لا يتعلق به لان
حق الغرماء لم يتعلق بكسب المحجور عليه اه والاوولى أن يقول أو دين (قوله صحيح) استحسانا عند الامام لان
المصحح للاقرار قبل الجرح عليه هو البطلان ولهذا لا يصح اقراره قبل الجرح عليه فيما أخذه المولى والبطلان حقيقة
وشرط بطلانها بالجرح كجاء فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراره دليل على تحققها اه (قوله لا يملك سيده
ما معه) لان ملك المولى انما يثبت في كسب العبد التاجر خلافة عنه عند فراغه عن حاجته كالوارث والمحيط به
الدين مشغول بحاجته فلا يحلف فيه ولا يدخل في ملكه اه (قوله فلم يعتق عبدا من كسبه بتقرير مولاه) لانه
لاعتق فيما لا يملك ابن آدم (قوله ولو اشترى الخ) وهو ما به مفرغ على عدم ملك السيد كسب المأذون المستغرق
بالدين (قوله ضمن ولو ملكه لم يضمن) ضمان المتلف من الرقيق يجمع عليه لكن عندهما يضمن حال لانه ملكه وانما
ضمنه لانه حق الغير به وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جنائية لعدم ملكه كذا في التبيين (قوله مع تحريره
اجماعا) أي عندهما وهو ظاهر وعنده في قوله الاخير لان الشرط هو الفراغ وبهذه فراغ وبهذه مشغول فلا
يجوز أن يمنع المالك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز أن يمنع بقدره لان البعض ليس بأولى
من البعض فنبت المالك في الكل اه مخ (قوله وصح اعتاقه) أي اجماعا انما الخلاف في الاكساب عند الاستغراق
(قوله الاقل من دينه وقيمته) اذ يتعلق حقهم بالرقعة وهو قد أنفها ولا حق لهم الا في قدر الدين فاذا أوفاهم قدره
حصل متصودهم (قوله وباتباع أحدهما لا يبرأ الآخر) بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان الضمان
في هذا على أحدهما فاذا اختار تضمين أحدهما برأ الآخر وهذا قد وجب على كل واحد منهم ما دين على حدة
مخ (قوله وصح تدبيره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به آتفك ليرتب عليه مجزها (قوله ويجزى
الغرماء) ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم
على العبد حتى يعتق ويبقى العبد ما ذونا على حاله وان استسعوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكسبها وبقي
العبد ما ذونا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء (قوله لم يضمن قيمتها) أي اذا اعتقه همام ديونين (قوله
ولو أعتقه المولى الخ) هذا امر تباه بقوله وصح اعتاقه لا بمسئلة المدبر قال الزيلعي ولو أعتقه المولى بأذن الغرماء
فلهم أن يضموا مولا القيمة وليس هذا كاعتاق الرهن بعبد الرهن بأذن المرحن وهو معسر لانه قد خرج عن
الرهن بأذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين بأذن الغريم اه أي في عتقه أما المذبر فلا ضمان باعتاقه مطلقا
لما ذكره المؤلف من التعليل قد بر (قوله بأقل من الديون) أما اذا كان بقدر الديون أو أزيد فلا فائدة في رد البيع
وأفاد المحوى عن الرمز أن التضمين محلله اذا باع بأقل من قيمته أمالو باعه بقيته أو بأكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة
في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم كذا في شرح الجامع الصغير لابي الليث اه (قوله وفيه المشتري) بالغين المجبة
كذا في الدر المنثور (قوله لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع) هذا اذا كان قبل قضاء القاضى
اهم بالقيمة أما اذا كان بعده فقيمة تفصيل ذكره في التبيين ونصه ولو ظهر العبد بعد ما اختاروا تضمين أحدهما ليس
لهم عليه سبيل ان كان القاضى قضى لهم بالقيمة بينة أو يمين لان حقهم يتحول بالقضاء الى القيمة وان قضى بالقيمة
بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر منه فهم بالخيار فيه ان شاءوا رضوا بالقيمة وان شاءوا ردوها وأخذوا

ما لم يصرح بخلافه (لا) تنجر (بالدبير)
وضمن به ما قيمتها (فقط) (لغرماء) لو طابها
دين محبط (اقراره) مبتدأ (بعد جرحه) أن
ما معه أمانة أو غصب أو دين عليه) لا تنجر
(صحيح) خبر (فيقتضيه منه) وقال لا يصح
(أحاط دينه بماله ورقبته لا يملك سيده ما معه
فلم يعتق عبدا من كسبه بتقرير مولاه) وقال لا
يملكه فيعتق وعليه قيمة موصرا ولو معسرا
فلهم أن يضمنوا العبد الملتق خبر جمع على
المولى ابن كمال (ولو اشترى دار حم محرم من
المولى لم يعتق) ولو ملكه لعتق (ولو أنفك
المولى ما في يده من الرقيق ضمن) ولو ملكه
لم يضمن خلافا لاهل ابناء على ثبوت الملك وعنده
(وان لم يحبط) دينه بماله ورقبته (صح
تحريره) اجماعا (وصح اعتاقه) حال كون
المأذون (مدبونا) ولو عبط (وضمن المولى
لغرماء الاقل من دينه وقيمته) وان شأوا
اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع أحدهما
لا يبرأ الآخر فهما ككفيل مع مكفول عنه
(وطواب بما بقي) من دينهم اذ لم تنف به قيمته
(بعد عتقه) لتقرر في ذمته وصح تدبيره
ولا ينجر ويخبر الغرماء كعتقه الآن من
اختار أحد الشئتين ليس له الرجوع شرح
تكملة وفي الهداية ولو كان المأذون مدبرا
أو أم ولد لم يضمن قيمتها لان حق الغرماء
لم يتعلق برقبتهما لانهم لا يباعان بالدين
ولو أعتقه المولى بأذن الغرماء فلهم قضاء
مولا زيلعي (و) (المأذون) (ان باعه سيده)
بأقل من الديون (وغيبه المشتري) قيديه
لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم
فسخ البيع كما مر

العبد فباع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم وبحث الزبلي بأن هذا الغاي يظهر اذا ظهر العبد وقيته أكثر مما ضمن
 أما اذا كانت مثل ماضين أو أقل فلا يثبت لهم الخيار فيه قال السيد الجوى وبما شبه بخط العلامة فارى
 الهداية مانصة لقائل أن يقول لا يشترط في ثبوت الخيار له م أن تكون قيمته أكثر مما ضمن بل لهم أن
 يردوا ما أخذوا وان كانت قيمته مثل ماضين أو أقل لأن لهم فيه فائدة وهو حق استسعا به بجميع دينه اه (قوله
 لتعديه) يبيعه أى وتسليمه الى المشتري مخ (قوله فان رد الخ) لا يحسن تفريره على ما قبله فان ما قبله مفروض في
 أن المشتري قبضه وغيبه وهذا مفروض في الرد على البائع قبل قبض المشتري به عليه الشرع لا لى (قوله مطلقا)
 سواء كان بقضاء أو رضاه اه حلى (قوله أو بخيار رؤية أو شرط) أى مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضاه
 فكان عليه تأخير قبض الاطلاق الى هنا اه حلى (قوله لزوال المانع) قال في المنع لأن سبب الضمان قد زال وهو
 البيع والتسليم اه (قوله فلا سبيل لهم على العبد) برديعه واستسعا به (قوله وللالمولى على القيمة) التي دفعها
 للغرماء فلا يستردوها (قوله وهى يبيع في حق غيرهما) وهو العبد فكأنه باعه لغريمه فانتقل الحق الى الغير
 فليس له الرجوع بالقيمة التي دفعها اليهم وليس لهم الرجوع في العبد (قوله أو ضمنوا مشترية) أى قيمته لانه متعذر
 بالشراء والقبض والتغيب أفاده الزبلي ومحل تضمين الغرماء المشتري القيمة اذا لم تكن أكثر مما اذا كانت أكثر
 فينبغي أن لا يضمن المشتري الا قدر الدين أفاده الحلبي فان كان الثمن قدر ماضين من القيمة رجع به وان كان
 المضمون أكثر من الثمن فلا وجه لرجوع المشتري على البائع بازاءة فليتأمل (قوله عطف على البائع) الاولى أن
 يقول عطف على ضمن الغرماء (قوله أو أجازوا البيع الخ) قال في التبيين حاصله أن الغرماء يخبرون بين ثلاثة
 أشياء اجازة البيع وتضمن أيهما شاؤا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع لأن أخذ القيمة منه
 كأخذ الدين وان ضمنوا البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأيهما اختاروا تضمنه برئ الآخر
 حتى لا يرجعوا عليه لأن المخبرين شئتين اذا اختارا أحدهما تعين حقه وليس له أن يختار الآخر اه (قوله وان باعه
 السيد معلما بدينه) أى حال كون السيد معلما المشتري بأن العبد مديون وفائدة هذا القيد ما ذكره الشارح بقوله
 ويسقط خيار المشتري اه حلى وهذا مفروض فيما اذا كان العبد حاضر التباين قوله سابقا وان باعه سيده وغيبه
 المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضرا فلم يفسخ بحضرته مال كان أخصروا وضع (قوله يعنى مقترابه)
 لا يصلح تفسيرا لما قبله فالاولى أن يقول وأقر المشتري به ليحترزه عما اذا انكر المشتري الدين وقد غاب البائع فانه
 لا يكون خصما وأما اذا أقر به يكون خصما فافائدة تطهر في قوله وان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم لهم فانه
 مفروض في صورة انكاره الدين ككاتبه عليه الشارح (قوله لتحقق الخاصة) لتحقيق فعل مضارع حذف منه
 احدى التامين يعنى انما اشتطنا اقرار المشتري بالدين لتحقيق الخاصة الغرماء معه (قوله فالغرماء رد البيع) لأن
 حقهم تعالى به وهو الاستعانة والاستعانة من رقبته وفى كل منها فائدة فالاول تام مؤخر والثانى ناقص مجمل
 وبالبيع نفوت هذه الخيرة فكأن لهم رده (قوله لأن قبضهم) لتعليل لمفهوم قوله ان لم يصل ثمنه اليهم والتفكير فان
 وصل ثمنه اليهم ليس لهم الرد لأن الخ والاولى أن يقول بالبائع (قوله الا اذا كان فيه محاباة) أى فان للغرماء رد
 البيع ولو قبضوا الثمن لأن لهم أن يقولوا انما قبضنا الثمن لا اعتقاد أنه تمام القيمة وعمله ما لم يف الثمن بحقه م فان
 وفى نقد عليهم وان كان فيه محاباة لان الحسرة حينئذ انما هو على السيد وقد أفاده الشارح آخر العبارة (قوله
 وقال المصنف) أى تبع الالاهل المذهب (قوله هذا) أى ثبوت رد البيع للغرماء (قوله اذا كان الدين حالا) فاما اذا
 كان الدين مؤجلا فالبيع جائز لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لأن حق الغرماء متأخر
 اه (قوله بلا طلب الغرماء) أما اذا كان بطلبهم فلا يتقض لانه وقع لاجلهم واذنهم في البيع عزلة يبيعهم بأنفسهم
 اه ومحل ادباعه من غير محاباة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم (قوله لزوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله
 ليس بخصم) لأن الدعوى من الغرماء تتضمن فسخ العقد وفى الفسخ قضاء على الغائب (قوله خلافا للثانى) فجعله
 خصما او يقضى للغريم بدينه لانه يدعى الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يازعه (قوله ولو لم يترخصم) لأن
 اقراره حجة عليه فيفسخ بيعه اذا لم يف الثمن بدينهم حوى (قوله لاختصاصه اجماعا) أن المال واليد للمشتري
 ولا يمكن ابطالهما وهو غائب واذا لم يطل ملكه لا تكون الرقبة محل الحثهم (قوله لكن اهم تضمين البائع قيمته)
 لانه صار موقوتا حقه بالبيع والتسليم فاذ ضمنوا القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع (قوله أو اجازة البيع)

(ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فان رد
 العبد) (فانه يبيع قبل القبض) مطلقا
 أو بخيار رؤية أو شرط (أو بعده بقضاء رجم)
 السيد (بقيته على الغرماء) (و) عاد (حقهم
 في العبد) (لزال المانع) (وان رد بعد القبض
 لا بقضاء فلا سبيل لهم على الغرماء) (وهى يبيع
 على القيمة) (لأن الرد بالتراضي آفالة وهى يبيع
 في حق غيرهما) (وان فصل من دينهم شئ
 وجهه) (وبه على العبد بعد الحثية) (كم
 أو ضمنوا مشترية) (عطف على البائع أى
 ان شاؤوا ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن
 على البائع) (أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن
 لا قيمة العبد) (وان باعه) (السيد) (معلما بدينه
 يعنى مقترابه لا منكر كما سيجي لتحقيق الخاصة
 ويسقط خيار المشتري لا الغرماء) (فلا غرماء رد
 البيع) (ان لم يصل ثمنه اليهم لأن قبضهم الثمن
 دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة
 قائما أن ترفع أو ينقض البيع ابن كمال وقال
 المصنف هذا اذا كان الدين لا يبنى بدينهم والا
 بلا طلب الغرماء والثمن لا يبنى بدينهم والا
 فالبيع نافذ لزوال المانع (وان غاب البائع)
 وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخصم
 لهم) (لو تنكرادينه خلافا للثانى ولو مقرا
 نفسه كاتر) (ولو قبله) (بأن غاب المشتري
 والبائع حاضر) (فالمحكم) (ذلك) (أى
 لا خصومة اجماعا) (حتى يحضر المشتري
 لكن لهم تضمين البائع قيمته أو اجازة البيع
 وأخذ الثمن)

وتكون الاجازة اللاحقة بنزلة الاذن السابق ولم يذ كر تفهيم المشتري اذا صك ان مقتراب يومهم والظاهر ان
اهم ذلك ويجرى فيه الخيارات التي حوت في المسئلة السابقة (قوله وقال اما بعد فلان) أي وعينه بحيث يعرف
جوى (قوله فهو مأذون) استصفاً لان هذا خبر في المعاملات وخبر الواحد في المعاملات مقبول ألا ترى أن
واحد اذا قال أنا وكيل فلان أو مضارب فلان وليس أحد ثمة يكذبه يقبل قوله لان الظاهر منه الصدق فكذا
هذا ولان في التجارة منفعة لولاها فالظاهر أنه مأذون مالم يمين الجرو ولا للناس حاجة الى قبول قول الواحد
في هذا الباب لان الانسان يبعث عبده الى لا فاق لي تجرأ ويبيع مضاربه أو وكيله فلو قلنا ان قولهم لا يقبل
لضاق الامر على الناس لان العبد حينئذ يحتاج الى أن يسهب مولاة آتاه الليل وأطراف النهار وشاهدين
عند اربشهم ان على الاذن وكذلك الوكيل والمضارب وما ضاق أمر الاتسع حكمه وما عمت بليته سقطت
قضيته وفي شرح الطحاوي الخبر ثلاثة خبر في الديانة تشترط له العدل دون العدد وخبر في الشهادة فالعدل
والعدل وخبر في المعاملة فلا يشترط واحد لئلا يضيق الامر (قوله لضرورة التعامل) قال في التبيين لان الظاهر
أنه مأذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حمل أمور المسلمين على الصلاح
ما أمكن والعمل بالدلائل الظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن العباد فلا يشترط فيه الاخبار أنه
مأذون بل يكفي بظاهرا اه (قوله ومفاده) أي قوله وأمر المسلم بحمل على الصلاح وهو ظاهر من عمل
صاحب التبيين وبه جزم ابن الكبار (قوله بالمسلم) أي بالعبد المسلم (قوله ولكن لا يباع الخ) لانه لا يلزم من وجوب
الدين عليه أن يباع رقبته ألا ترى أن المدبر وأتم الولد لا يباعان به (قوله وأؤنسه الغريم بالبينة) قال الاتفاق
لو برهن الغرماء أنه مأذون له ويحده المولى غائب لا تقبل البينة لان العبد ليس بخمض في رقبته ولو أقر العبد بدين
فباع القاضى أكسبه وقضى دين الغرماء فجاء المولى وانكر الاذن يسلك الغرماء البينة عليه فان برهنوا والا
ردوا جميع ما أخذوا من ثمن أكسبه ولا تنقض البيوع الجارية من القاضى لان له ولاية بيع مال الغائب ويؤخر
حق الغرماء لما بعد العتق اه (قوله الذى يعقل البيوع والشراء) صفة لكل من الصبي والمعتوه جوى (قوله
وان ضاراً) أي ضرراً دنيوياً وان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض (قوله كالببيع) لا يقال قد يقع بيعه
نفعاً محضاً بان يكون بضعه قيمته فيذبحى أن يشذبل اجازة لانا قول العبرة بأصل وضعه دون ما عرض له باتفاق
الحال والببيع بأصله متردد بخلاف الهبة له وقبولها أفاده الزبلى قال في المنع وتحقيق هذا المقام أن الصبي
العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز يشبه طفلاً لا عقل له من حيث انه لم توجه عليه الخطاب وفي عقله
قصور ولهذا ثبتت له غير عليه ولاية فألحق بالبالغ في النافع المحض وبالنقل في الضار المحض وفي الدارين بينهما بالطفل
عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن وقبل الاذن يكون منعه قد
موقوفاً على اجازة الولي لانه فيه منفعة لصبر ورته مهتدياً الى وجوه التجارات اه (قوله حتى لو بلغ فأجازته)
الاولى الواو اذ لا وجه للتفريع (قوله في كل أحكامه) التي منها أن اذنه لا يتقيد بنوع ولا يخص بوقت ويصح
بكونه عند ما يراه ويشتري ويصح اقراره بما في يده من كسبه ويبيع بغبن فاحش (قوله سأل الملك) أي الملك
المبيع جالباً للثمن وفي الشراء عكسه والمراد كما في الهندية انه يعرف معنى البيع والشراء لانفس العبارة اه أي فانما
لا تكفى معرفتها (قوله وان يقصد) أي كل واحد من الصبي والمعتوه والاول الاثبات بخبر التثنية ليوافق بقوله
الا أن الموجود في عبارة الزبلى ما ذكره لك تغيير للنظر مع المحافظة على المعنى جائز في الحديث فكيف في غيره
وقال الجوى في تفسيره يعنى يعلم أن يبيع ما يسهل أو مائة بنصفها غبن فاحش لا يتسعين مثلاً اه وفي الحلبي عن
شيخه أن هذا الفرق محتص بمذاق التجار فيذبحى أن لا يعتبر اه قلت لك مذكور في الهندية منقولاً وفي
القهستاني وغيرهما (قوله ثم الوالى بالطريق الاولى) ذكر ذلك بعد قوله ثم القاضى والمراد بالوالى الذى في ولايته
التضاء أما الذى لم يول القضاء لا يجوز اذنه كما في الهندية عن المغنى (قوله أيهما تصرف يصح) والوالى في رتبتهما
كما أفاده القهستاني فإنه قال وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعاراً بوجوه ولاية كل من الوالى والقاضى
ووصيه بعد وصى وصى الجذاه (قوله دون الام أو وصيه) وكذا المم والنخ ووالى الشرط بالسكون والحركة
والمراد به أمير البلدة كما يبر بخارى مغرب والوالى الذى لم يول القضاء والاخت والعمة وانخاله أفاده في الهندية
وفها عن المغنى الاب والوصى على كان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اتخاذ الصبيبة والصدقة

(عبد قدم مصر او قال أنا عبد فلان مأذون)
في التجارة فباع واشتري) فهو مأذون
وحينئذ (لزمه كل شئ من التجارة وكذا)
الحكم (لو اشتري) العبد (وباع ساكتاً عن
اذه وحجره) كان مأذوناً لنفسه بالضرورة
التعامل وأمر المسلم بحمل على الصلاح
فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده
تقيد المسلم بمسئلة المسلم ابن كمال (و) لكن
(لا يباع لدينه) اذ لم يف كسبه (الا اذا أقر
مولا به) أي بالاذن أو أقره الغريم بالبينة
(وتصرف الصبي والمعتوه) الذى يعقل
البيع والشراء (ان صك ان مقتراب يومهم)
(كلا سلام والاتهاب مع بلاذن وان ضاراً)
كالطلاق والعتاق (والصدقة والقرض
(كلا وان أذن به ولم يما وما تردد من العقود
(بين نفع وضرر كالبيع والشراء) توقف على
الاذن) حتى لو بلغ فأجازته (فان أذن له ما
الولى فهمه في شراءه وبيع كعبد مأذون)
في كل أحكامه (والشرط) لجهة الاذن (أن
بعقلا البيع سأل الملك) عن البائع (والشراء
جالبه) زاد الزبلى وأن يقصد البيع
ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر
(ووليه أبوه ثم وصيه) بعد موته ثم وصى
وصيه كافي القهستاني عن العمادية (ثم
بعدهم (جده) الصحيح وان علا (ثم وصيه)
ثم وصى وصيه قهستاني زاد القهستاني
والزبلى ثم الوالى بالطريق الاولى (ثم القاضى
أو وصيه) أيهما تصرف يصح فلذا لم يقل
ثم (دون الام أو وصيه) هذا في الباب بخلاف
النكاح كما ترى بابه

(قوله رأى القاضى العبي) أو المعتوه) بخلاف الولي كما تقدم قريبا (قوله أو عبيد نفسه) قد سبق توجيهاه (قوله إذا كان الخ) هذا تركيب محتمل - والاولى أن يقول أو يدل إذا قال في الهندية وإن كان للصغير أو له معتوه أب أو وصي أو جده أو أب أو يأن للقاضي أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة فأذن له وأبي أبوه فأذنه جائز أن كان ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الأب والوصي كذا في المحيط ويحجرهما عليه لا يصح في حياة القاضي كذا في المغني وإن مات القاضي أو عزل ثم حجر عليه أحد من هؤلاء فحجره باطل وكذا لو حجر عليه ذلك القاضي بعد عزله وولاية الحجر عليه إلى القاضي الذي يمتد في يده موت الأول أو عزله وإذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وأبوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغني ومثل الأب الوصي كما في التتارخانية عن نوادر إبراهيم عن حمزة بن محمد اه وقد وقع التعبير بأذن المخ أيضا (قوله عند طلب ذلك منه) ليس بقيد كما يفيد قول صاحب المحيط فرأى القاضي أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة وكما يفيد بيت الوهبانية الآتي (قوله أو وارث) يعني أن ما ورثاه من أبيه هما أفلان دور (قوله صرح على الظاهر) لأنه بانضمام رأي الولي التحق بالبالغ وكل من المالكين أي الكسب والارث ملكه فيصح إقراره فيهما ومقابل الظاهر ما روى عن الإمام أنه لا يصح فيما ورثه لأن صحة إقراره في كسبه لحاجته إلى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث (قوله لا يكون مأذونا قبل العلم به) فلو قال أذنت لعبدى في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كالمالك الهندي (قوله صار مأذونا) أي في إحدى الروايتين لأنه ضمنى - والرواية الأخرى لا يصير مأذونا في ضمنى إلا بالعلم كالتصدي (قوله بخلاف قوله يابوعوا بنى الخ) قد علمت أن العبد على إحدى الروايتين لا يصير مأذونا بذلك فكان حكمه - ما على هذه الرواية واحدا وكذا الروايتان منقولتان في الصغير إذا قيل في حقه ذلك كما يعلم من شرح تنوير الأذهان (قوله ولا يئنه) أما إذا كان للمالك يئنه تشهد له به يصح أذنه لأنه لو باعه في هذا الوجه جاز يئنه فصيح أذنه ومثل ذلك ما لو كان الغاصب مقرا كما ذكره البيهقي (قوله على الصحيح) وقيل يصير محجورا وهو الذي اقتصر المصنف عليه حيث قال وبإباحته (قوله ولو أذن القاضي) مستغنى عنه بما تقدم قريبا في المصنف (قوله الصغير) أي المحجور عليه بالاستقلال ولا يئنه عندهما وإن هلك فلا ضمان إجماعا أما أن كان مأذونا له في قبض الوديعة أو التجارة أو كان كاتبها فاستدل بها فله ضمانه اه (قوله وتحليفه) أي إذا ادعى على صبي - مأذون شيا فأفانكر اختلافه في تحليفه ذكر في كتاب الأقرار يحلف وعليه الفتوى اه من شرح العلامة عبد البر (قوله ولورهن المحجور) سواء كان عبدا أو صبياء يعقل نيه عليه عبد البر (قوله قال) لم يقدم مرجع الصغير ثم رأيت في شرح الشرنبلالي لمنظومة ابن وهبان ذكر ما نصه قال المصنف وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء اه (قوله قلت الخ) البحث للشرنبلالي بعد أن ذكر أن من جملة التصرفات الموقوفة فرضه وحاصل مجته أن القرض من الضار المحض فلا يئنه ولو أجبر قلت وهو الذي قدمه المؤلف قال الحلبي - وهو اعتراض على غير مذكور في الوهبانية ولا ملوم منها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (كتاب الغصب) *

وجه المناسبة بين الكتابين أن المأذون يتصرف في الشيء بالأذن الشرعية والغاصب يتصرف فيه لا بأذن شرعية فكان بينهما مناسبة المماثلة إلا أنه قد تم كتاب المأذون لأنه مشروع والغصب ليس بمشروع والغصب على ضربين أحدهما ما يتعلق به الاثم وهو ما وقع بالعلم والشأن لا يتعلق به الاثم وهو ما وقع بالجهل كمن ألتف مال غيره وهو يظن أنه له والاضمان يتعلق بهما جميعا فأسابب الضمان تتعلق بمافيه اثم وبما لا اثم فيه وأما الاثم فلا يحصل الا مع التقصد لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ أي اثمه أفاده الاتفاق - وحرمة الغصب ثابتة بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع بمكة يوم النحر فأنتم كم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم أهلا بل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم من غصب شيئا من أرض يترقه من سبع أرضين متفق عليه (قوله هو لغة أخذ الشيء) قال في المصباح غصب غصب ما من باب ضرب فهو غاصب ويجمع على غصاب ككافرو وكفار ويتعدى إلى مفعولين يقال غصبته ماله ويطلق على حل الإنسان على فعل ما لا يرضاه يقال غصبني فلان على فعل كذا أبو السعد عن الديري والطوري وفي الشئني وقد يسمى المغصوب غصبا تسعيه بالمصدر اه مكي (قوله إزالة المحقة) أي بفعل في العين كما ذكره ابن الكمال ليخرج الجلوهر على البساط فان

(رأى القاضى العبي أو المعتوه أو عبيدهما) أو عبيد نفسه كما تر (بييع ويشتري فسكت لا يكون) كونه (أذنا في التجارة) القاضى له أن يأذن للتبسيم والمعتوه إذا لم يكن له ولي وله عبيدهما إذا كان لكل واحد منهما (ولى من الصبي والمعتوه) (ولى وامتنع) لولى (من الأذن عند طلب ذلك منه) أى من القاضى زباني قلت وفي البرجندى عن الخزانة لأبي أبوه أو وصيه صرح أذن القاضى زاد شارح الوهبانية ولا يجبر بعد ذلك أصلا لأنه حكم الأب جبر قاض آخر قد بره فروع • لو أقر الإنسان ببيعها من كسب وارث صرح على الظاهر كما ذون دور • المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به إلا في مسألة ما إذا قال يابوعوا عبدى فأنى أذنت له فباعوه وهو لا يعلم بذلك صار مأذونا بخلاف قوله يابوعوا ابني الصغير لا يصح الأذن لآبى والمغصوب المحجور ولا يئنه ولا يصير محجورا بهما على الصحيح أشباه وفي الوهبانية ولو أذن القاضي لطفل وقداى أبوه يصح الأذن منه فيتجبر ومن يعقوب الصغير وديعة وتحليفه يفتى به حيث يتكر ولورهن المحجور أو باع أو شترى وجوزة المولى في تغيير

(هو) لغة أخذ الشيء مالا أو غيره كخسر على وجه التغلب وشراء (إزالة المحقة)

فإن الإزالة موجودة فيه لكن لا يفعل في العين اه حلي (قوله ولو حكي) فإن يد المودع يد المودع قبل الجحد
وبعد ازلة يد المودع حكي ولو أخره بعد قوله باثبات يد مبطله لكان أولى فإن في ذلك اثبات يد مبطله حكي
فيكون راجعاً إليهما (قوله كيجوده) وكتصر يد المالك عنه كما إذا استخدم عبد اليس في يد مالكه وكضربه
على يد رجل عليهما طائراً وفيها درة فطار أو وقعت في البحر بضربه فانه يضمن اه درممتي (قوله قبل أن يحوله)
انما يقيد به اعتبار الإزالة فقط كما سيظهر (قوله باثبات يد مبطله) أي مع اثبات يد مسكين قال القهستاني
الاصل إزالة اليد المحقة لا اثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان درة فغضب على يده فوقع في البحر ضمن
وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمرستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم إزالة اليد اه وهذا صريح
في أن الغصب هو الإزالة فقط وكلام غيره صريح في أنه لا بد فيه من الإزالة والاثبات جميعاً ونقل القهستاني
عن الزاهد ي ما به يحصل التوفيق في كلامهم حيث قال انه على ضربين ما هو موجب للضمنان فيشترط له الإزالة
وما هو موجب للرد فيشترط له الاثبات أفاده أبو السعود (قوله لا يضمن) أي بالهالك لعدم إزالة اليد وتضمن
عند الشافعي لا اثبات اليد ولو طلبت الزوائد فغصبها بالاجماع اتفاقاً وكذا لا يضمن ما صار مع المغصوب
بغير صناعته كما إذا غصب دابة فغصبها أخرى أو ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع منه وكذا لو جسد المالك
عن مواسيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكر اه تبين وعند محمد الغصب ذويت يد المالك لا غير فيضمن العقار
لتحقق الغصب فيه فان تفويت يد المالك موجود فيه (قوله فلا يتحقق في مية وحز) وكف من تراب
وقطرة ماء ومنفعة اه قهستاني (قوله متقوم) أي مباح الانتفاع شرعاً قهستاني وهو غير ظاهر في خبر الذي
(قوله فلا يتحقق في خبر مسلم) ومثله الخنزير والماعز فغصبهما قهستاني ولو كانت الخمر لم يضمنها فان الغصب
يجري في مال الكافر لا محالة أفاده أبو السعود عن عزمي زاده قال في المجتبى غصب من مسلم خراف عليه ضمان
الردوان لم يكن عليه ضمان القيمة اه فتدوله فلا يتحقق أي غصب الضمان لا غصب الرد فقامل (قوله قابل للنقل)
هو معنى قول بعضهم إزالة اليد بفعل في العين فاستغنى به عنه أفاده الحلبي قلت قد يوجد الفعل في غير القابل
كما إذا هدم الدار وركب الارض (قوله فلا يتحقق في العقار خلافاً لمحمد) لعدم إزالة اليد لانه محله لا نقل
والتصرف في المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد لا الضمان حتى لو هلك العقار بأن
غلب عليه الماء أو انقطع شربه أو ذهب به السبل في يد الغاصب لا يضمن عندهما ويضمن عند محمد والصحيح
الاول في غير الوقف والثاني في الوقف (قوله بغير اذن مالكه) يغني عنه قوله باثبات اليد المبطله اذ لا تكون مبطله
الا إذا كانت بغير اذن المالك (قوله عن الوديعه) أي والعارية فان فيه إزالة يد محقة عن مال متقوم محترم
قابل للنقل لكنه باذن المالك وليس فيه اثبات يد مبطله (قوله بالاتلاف) الاولى أن يقول بالتلف لأن الاتلاف
يوجب الضمان مطلقاً ملكاً ووقفاً (قوله وفيه لابر الكمال كلام) حاصله أن دخول السرقة في الحدود لا ينافي
دخولها في الغصب فهي داخله فيه باعتبار أصلها وفي الحدود باعتبار بعض خصوصيات أدخلتها فيها ونظيرها
بيع الفضولي فانه غصب مع أنه مذكور في البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صار من مسائل البيوع
قال ومن ذهب عنه هذه الدقة تصدى لآخر اجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا على سبيل الخفية اه
وفي حاشية مسكين العلامة أبي السعود مانعه فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم يتحقق العلم المذكور
كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل أزال يد الغاصب والمتنط اذ لم يشهد مع القدرة على
الاشهاد مع أنه لم يزل يد وتضمن الاموال بالاتلاف تسبباً كغير البئر في غير الملك وليس ثمة إزالة يد أحد ولا اثباتها
فالجواب أن الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي كافي العناية وقال
الديري في التكملة وقد دخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان ساواه في حكمه كجوده الوديعه لانه لم يوجد
الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا ظهر سقوط ما أورده الشلبي معزياً للغانية من أنه اذا قتل انساناً في مفازة
وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصباً مع عدم أخذ شيء وما اذا غصب بخلافه لم يملكه حتى يبرأ من أمته يضمن قيمة
الجهل ونقصان الآم وان لم يفعل في الآم شيئاً لماعلمت من أن وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من
حيث وجود التعدي اه وبه يظهر ما في قول الشرح سابقاً كجوده لما أخذه قبل أن يحوله فان الضمان فيه
من حيث التعدي لا من حيث الغصب (قوله فاستخدام العبد) أي عبد الغير وان لم يعلم أنه عبد الغير كما إذا أخبره

ولو حكي كيجوده لما أخذه قبل أن يحوله
(باثبات يد مبطله) واعتبر الشافعي اثبات
اليد فقط والثمره في الزوائد فغصب بستان
مغصوب لا يضمن عندهما خلافاً لدر
(في مال) فلا يتحقق في مية وحز (متقوم)
(في مال) فلا يتحقق في خبر مسلم (محترم) فلا يتحقق
في مال حربي (قابل للنقل) فلا يتحقق في
العقار خلافاً لمحمد (بغير اذن مالكه) احتراز
به عن الوديعه واعلم أن الموقوف مضمون
للبالاتلاف مع أنه ليس بملك أصلاً صرح به
في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما
فعل ابن الكمال لكان أولى (لا يخفى) احتراز
به عن السرقة وفيه لابر الكمال كلام
(فاستخدام العبد)

وتحميل الدابة غصب) لازالة يد المالك
 (لاجلوسه على بساط) اعدم ازالتها فلا يضمن
 مالم يملك به له وصلا وكذا لو دخل دار انسان
 واخذ متاعا وجده فهو ضامن وان لم يجده
 ولم يجده لم يضمن مالم يملك به له او يخرج
 من الدار خائفة (وحكمه الاثم ان علم انه مال
 الغير ورد العين فاقطعه والقرم هالكة وهو سرفوع
 علم الاخير ان) فلا اثم لانه خطأ وهو سرفوع
 بالحديث (المغصوب منه مخير بين تصديقه
 الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في
 الوقت المغصوب بأن غصبه وقيمه اكثر
 وكان الثاني أملا من الاول فان الضمان على
 الثاني) كذا في وقف الخيرية وفي غصبها
 غصب عجز لا فاسد له ويسبب ابن أمه منه
 قيمة العجز ونقصان الاثم في كراهيتهما من هدم
 حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤمر به ما رآه
 حائط المسجد وفي القسبة تصرف
 الا في حائط المسجد في مال اذنه فالتقول
 في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالتقول
 للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فالتقول
 وادعى انه كان باذنها وانكر الخوارق فالتقول
 للزوج (ويجب رد عين المغصوب

بأنه حر هندية اذا استعمل في امر نفسه لا في امر غيره فانه لا يكون غصبا ولو استخدم عبدا مشتركا بينه وبين
 غيره بغير اذن الغير ففيه خلاف والراجح الضمان على ما اشار اليه القهستاني أما ركوب الدابة المشتركة بغير اذن
 الشريك فوجب للضمان بالانفاق على ما يفهم من سياق كلام القهستاني اه أبو السعود (قوله وتحميل الدابة)
 أي وضع الحمل عليها اه مخ (قوله لازالة يد المالك) أي واثبات اليد المبطلة فيها ما مخ (قوله لاجلوسه على بساط)
 أي بساط الغير أو فراشه أو سريره أو ركوب دابته ولم يزل من مكانه اه شلبي عن الكاكي لأن الجلوس عليه أي
 ونحوه ليس بتصرف فيه ولهذا لا يرجع على المتعلق به عند التنازع فلم يصرف في يده والبسط فعل المالك فتبني يد
 المالك فيه ما بقي أثر فعله لعدم ما يزيله بالقتل والتحويل اه تبين (قوله وان لم يجده) الاولي جعله موصولا بآخيه
 ويقول بعده وان لم يجده الخ وعبارة الجوى وكذا من أخذ متاع انسان في داره فجده ضمن وان لم يخرج
 منها فان لم يجده فلا ضمان عليه الا اذا هلك بقله أو أخرجه وهذا الاستحسان اه (قوله ورد العين فاقطعه) قال
 ابن فرشته رحمه الله تعالى اذا رد المغصوب الى المغصوب منه فلم يقبل فله الى منزله فضاء عنده لا يضمن لانه
 يكون أمنا اه سرى الدين (قوله المغصوب منه مخير بين تصديق الغاصب وغاصب الغاصب) فان ضمن المالك
 الغاصب الاول يرجع على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين
 أحدهما فليس له تضمين الآخر عندهما وقال أبو يوسف له ذلك مالم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي
 ولو استهلك الثاني العين فأدى القيمة الى الاول يبرأ عن الضمان الا في رواية عن الثاني ولورد العين عليه برئ عند
 الكل ولو هلك عنده فأدى قيمته الى الاول برئ وليس للمالك أن يضمن الثاني بعد اقيام القيمة مقام العين هذا
 اذا كان قبض الاول معروفا باقامة البيئة أو تصديق المالك فأمّا اذا أقر الغاصب الاول بالقبض فانه لا يصدق
 في حق المالك ويصدق في تضمين نفسه ويخبر المالك في تضمين أيهما شاء اه هندية وله أن يضمن الغاصب وغاصب
 الغاصب كل واحد منهما قيمة المغصوب كذا في فوائد طاهر بن محمود وهذا الحكم يجري فيما اذا رهن الغاصب
 الغصب أو آجره أو أعاره فله في كل ما في شرح الطحاوي (قوله بان غصبه وقيمه اكثر) عبارة موهمة ونص عبارة
 الخيرية رجل غصب أرضا وقوفة قيمتها ألف ثم غصبت من الغاصب بعد ما زادت قيمتها واصارت تساوي
 ألفي درهم فان التولى يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل العقار مضعوبا بالغصب لان تضمين
 الثاني أنفع للوقف وان كان الاول أملا من الثاني يتبع القيم أحدهما وباتباع أحدهما يبرأ الآخر من
 الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الاول أو الثاني يبرأ الآخر كذا في شرح تنوير الاذهان (قوله ضمن قيمة العجز)
 بالاستهلاك ومثله الهلاك (قوله ونقصان الاثم) لا رد غصب الولد أو جب نقصان الاثم وان لم يفعل الغاصب في الاثم
 فعلا كذا في غصب الخيرية أي فهو من ضمان العدوان وقد سبق قريبا (قوله من هدم حائط غيره الخ) قال
 في القسبة هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون الجدران فيضمن فضل ما بينهما اه أمّا الوقف
 فقد قال في الذخيرة واذا غصب الدار الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار كان لقيمته قيمة الاشجار
 والنخل والبناء ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة النخل مبنيا لا يرض لان الغصب ورد هكذا وفي البرازية هدم
 حائط غيره خبر مالكة بين تضمين الحائط وتسليم النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له
 الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان كان الحائط جديدا أمر باعادته والا لا اه (قوله ضمن
 نقصانه) هذا هو الصحيح مجتبي (قوله الا في حائط المسجد) قال السعيد الجوى لم يظهر له وجه الفرق بين حائط
 المسجد وحائط غيره فانهم علموا عدم الجبر على البناء كما كان فيما لو هدم حائط غيره بأن الحائط ليس من ذوات
 الامثال وهذه العلة بعينها جارية في حائط المسجد اه (قوله فالتقول للمالك) فان السبب الموجب للضمان موجود
 حيث لم يثبت الاذن (قوله فالتقول للزوج) لان الظاهر شاهد له لان الزوج لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال
 امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع وعبارة القسبة رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة
 ثم ماتت فادعى ورثتها انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فالتقول
 قول الزوج لان الظاهر شاهد له اه ولو أنفقت من مالها وادعى التبرع وطالبه الورثة فالتقول له ذكره البيهقي
 (قوله ويجب رد عين المغصوب) اقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تردّه وقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يحل لاحدكم أن يأخذ مالا أخيه لاعبا ولا جادا وان أخذه فليردّه ولانه لا أخذ فقت عليه اليد وهي مقصودة

لأن المالك يتوصل به إلى تحصيل غرات المالك من الانتفاع فيجب نسخ فعله دفعا للضرر عنه زيلعي وقوله في الحديث الأول على اليد ما أخذت أي على صاحب اليد رد عين ما أخذ وقوله في الحديث الثاني لا عبا ولا جادا في رواية الفائق والمصانيع لا عبا جادا بدون حرف العطف وحرف النفي ومعناه أن لا يريد بأخذه سرقة ولكن ادخال الغبط على أخيه فهو لاعب في مذهب السرقة جاذ في ادخال الأذى عليه أو فاصدا لعب وهو يريد أن يجد في ذلك ليغبطه كذا في العناية اه أبو السعود (قوله ما لم يتغير تغيرا فاحشا) فإذا تغيرت أي العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب ونفها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية ولو نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان وورده على المغصوب منه مع ضمان النقصان الآن يكون النقصان بجناية فقير الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان إن شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وإن شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب في يد الغاصب فاصحابه أن يستردوه مع الزيادة كذا في الهداية عن الخلاصة (قوله لتفاوت القيم باختلاف الأماكن) أما إذا اختلفت فالأمر ظاهر وفي المهستانى عن العمادى لو كانت القيمة في بلدة الخصومة أقل مما في بلدة الغصب فينقل له مغصوب منه أن ينظر أو يرضى ويأخذ القيمة يوم الخصومة اه (قوله أو شراء) بأن ياعه للمالك وسأله مكي (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه راجع إلى مسئلة الطعام قال في التبيين وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يبرأ الغاصب بأكل المالك الطعام المغصوب منه من غير عمله لأن هذا ليس برذيل هو خدعة وهذا لأن الإنسان يرغب في أكل مال غيره ما لا يرغب في أكل مال نفسه ولو علم لما أكل فلم يكن ردًا بقدمه له للكل قلنا هذه العادة مذمومة شرعا فلا تعتبر ولا يمنع وقوعه عن الواجب اه (قوله أي وقت القضاء) لأن حقه لا ينتفع من العين إلى القيمة بالابتضاء ولهذا الوصل إلى أن يعود المثل كان له ذلك وانما ينتقل إلى القيمة بالقضاء حتى لا يعود إلى المثل بوجوده بعد ذلك (قوله وعند أبي يوسف يوم الغصب) لأن سبب الوجوب هو الغصب فتعتبر قيمته يومه (قوله وعند محمد يوم الانتطاع) لأن المثل هو الواجب بغصب ذات المثل فلا ينتقل إلى القيمة إلا بالعجز عنه والعجز عنه يحصل بالانتطاع فتعتبر قيمته يومئذ قال السمرقندي ولو حضر الغاصب المثل يوم الانتطاع أجبر المالك على أخذه اه (قوله وربما قهستانى) أي قول الثاني والثالث كما أن قول الامام مرجح وعبارة القهستانى فقيمه عند أبي حنيفة يوم يخضعان أي بقضى بينهما وهو الأسح كما في الخزائن وهو الصحيح كما في التحفة وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو أعدل الأقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانتطاع وعليه الشوى كما في ذخيرة الفتاوى وبه أفق كثير من المشايخ كما في الكفاية اه حطبي وفي الهداية وبهض مشايخنا فتوا بوقول أبي يوسف كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف اه (قوله يوم غصبه أجماعا) بالاضافة وعدمها جوى وهذا إذا كانت هالكه أما إذا استملكك فكذلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك قهستانى عن الخلافات وفي المكي عن البحر الزاخر رجل استهلك ثوب رجل آخر ثم جاء بقيته فقال المغصوب منه لا يريد ها ولا ابعده في حل يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على القبول لأن في ذلك حتى المستهلك وهو براءة ذمته فان لم يرفع لكن وضعه في حجر صاحبه أو يديه برى وإن وضعه بين يديه لا يبرأ وفي الودعية وعين الغصب يبرأ إذا وضعه بين يديه اه زاد في الذخيرة والفرق أن الواجب في قبض الدين حقيقة القبض لتحقق المعاوضة وفي الودعية والغصب يتحقق الرذبا تخليعة لعدم المعاوضة اه (قوله وشريح مخلوط بزيت) في فتاوى رشيد الدين كل موزونين إذا اختلط بحيث لا يمكن بينهما التمييز يخرج بذلك من أن يكون مثليا ويكون من ذوات القيم لأنه ربما يكون أحدهما أكثر ولا آخر أقل حتى لو كانا على السواء بأن اتخذ العاين من جنس واحد ضمن مثله اه بالمعنى (قوله وكذا كل موزون يختلف بالصنعة) قال في العناية أن الصنعة غير متقومة في جميع الأموال لأنه لا قيمة لها عند المقابلة بجنسها وانما تقوم عند المقابلة بخلاف الجنس كمن استهلك قلب فضة فعليه قيمته من الذهب مصنوعا عندنا لا نألوأ وجبنا عليه مثل القيمة من جنسه أدى إلى الربا ولو أوجبتنا مثل وزنه كان فيه ابطال حق المغصوب منه في الجودعة والصنعة فمراعاة حق المالك والتحرز عن الربا قلنا يضمن قيمته من الذهب مصنوعا وإن رضى به صاحبه لم يكن له فضل ما بين المكسور والصحيح لأنه عاد إليه عين ماله فبقيت الصنعة منفردة عن الأصل ولا قيمة لها في الأموال الربوية اه والقلب من السوار

ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبي (في مكان غصبه) لتفاوت القيم باختلاف الأماكن (وغير بردها ولو بقي علم المالك) في البرازية غصب دراهم إنسان من كيسه ثم ردها فيه بلا علمه برى وكذا الوصلة إليه بجهة أخرى كهيئة أو ابداع أو شراء وكذا الوأطاعه فأكله خذلا فالشافعي زيلعي (أو يجبر رد مثله إن هلك وهو منى) وإن انتطع المثل بأن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وإن كان يوجد في البيوت ابن كمال (فقيمه يوم الخصومة) أي وقت القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانتطاع وربما قهستانى (وتجيب القيمة في القمي يوم غصبه) أجماعا (والمثل المخلوط بخلاف جنسه) كبر مخلوط بشعر وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس (قبي) فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصنعة كشمعة وقد ردر وديس زكر في الجواهر

ما كان مقصودا من طاقين اه أبو السعود عن المختار (قوله زاد المصنف الخ) قال في المنح عن الوفاية ويحب المثل
في المثل كالمكيل والموزون والغددي المتقارب قال تاج الشريعة اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع
أن كثيرا من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقمة والقدر ونحوهما قال فأقول ليس المراد بالمثلي
مثل ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبنية على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصفة فانه
إذا قيل هذا الشيء قدير منه بدرهم ومن بدرهم أو عشرة بدرهم انما يقال إذا لم يكن فيه تفاوت فكان مثليا وانما قلنا
لا يختلف بالصفة لانه لو اختلف كالقمة والقدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصفة انما غير مصنف نوع واما
مصنف نوع لا يختلف كالدرهم والدينار والفلس وكل ذلك مثلي وإذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات فكل
ما يقال يباع من هذا الذوب ذراع بكذا ولا يقال الا فيما لا تفاوت فيه وهو ما يجوز فيه السلم فانه يعرف ببيان
طوله وعرضه ورقعته فهو مثلي وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك بل الضابط أن
ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك من ذوات القيم فاذكر من المكيل
وأخويه مبني على هذا اه أقول فيؤخذ من هذا أن الدبس قيمي وكذا الرب والقطر لان كلامهما يتفاوت بالصفة
وباعتبار القيمة فيضمن بالقيمة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دين في الزمة وقد صرح بذلك في الدبس صاحب جواهر
الفتاوى اه بتصرف ما وفي القاموس الرب بالنفس سلافة كل مرة بعد اعتصارها والقطر ما قطر الواحدة قطرة
وبالكسر الخماس الذائب أو ضرب منه وضرب من البرود والضم الناحية اه والقطر في عرف مصر ما يقطرون
السكر وقال فيه الدبس بالكسر وبكسر تين عمل التمر وعسل النحل والفتح الاسود من كل شيء وبالكسر الجمع
الكثير من الناس ويفتح والضم جمع الادب من الطير الذي لونه بين السواد والحمر اه (قوله والجبن قيمي في
الضممان) لانه يتفاوت تناوفا حشا هندية وهو بالضم وبضمين وكعتل اه قاموس (قوله السوق) البر والشمع
المقلى (قوله الفهم) جعله في الهندية مثليا والتراب قيمي وكذا الماء عند الشجين (قوله واللمع) هذا في اللمع
الملبوخ بالاجماع وفي النى اختلاف والصحيح أنه قيمي وفي التهمة عن الاسيحياني انه اختار أن اللمع من ذوات
الامثال وانما يضمن بالقيمة عند الانقطاع وكذا انحر الاسلام البزدوى (قوله والاجر) قال في الهندية وفي كون
الاجر واثنتين مثليا روايتان عن الامام (قوله وفيما يجب التيسير) نطف على هنا اه حلي (قوله والورق) أى ورق
الاشجار اما الكاغذ فثلي كما في الهندية (قوله والابر) لتفاوتها (قوله والصرم) هو بالفتح الجلد معرب وبالكسر
الضرب والجماعة أفاده صاحب القاموس واعلم ان ارا لا هاب قبل دفعه وبالجملة ما دبلغ (قوله والدهن المتحس)
مستغنى عنه بما سبق والخبر من ذوات القيم في ظاهر الرواية هندية (قوله وكذا الحنطة) أى بما يكال من المثليات
لانها لا تسكال وأخذ من التعليل أن المراد بها ما دون نصف صاع وبه صرح (قوله وكل مكيل) مبني (قوله
كسفية الخ) المقصود من التمثيل المكيل والموزون الطارو حان (قوله لانه غصبه وهو مثلي) هذا يعني أن النقل
قبل البيل لانهم ابعده من القيمي (قوله والاجر قيمي) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في حق المسلم) أى إذا ائلفه وكان
لذي أما اذ كان لمسلم فلا ضمان وان وجب رده وحذف الخبر من العبارة تقديره قيمي وقد وجد في بعض النسخ
فانه قال فيما يأتي وضمن المتكلم المسلم قيمة ما لان الخرفي حقا قيمي حكما لو كان لذي والمتكلم غير الامام أو مأوره
يرى ذلك عقوبة فلا يضمن اه (قوله بوجوب رد العين) أى في المثلي والقيمي (قوله لانه الموجب الاصل) لانه
أعدل وأكمل في رد الصورة والمعنى ورد القيمة أو المثل مخلص بصار اليه عند تعذر رد العين ولهذا يطالب برد العين
قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة أو المثل لا يعذر به لكونه قاصرا وكذا أمير القاصب برد العين من غير علم المالك ولو لم يكن
هو الموجب الاصل لما برى بارذا الا اذا علم وقيل الموجب الاصل هو المثل أو القيمة ورد العين مخلص ولهذا
لو أبراه عن الضمان حال قيام العين يصح مع أنه لا تصح بالعين وغام تحقيقه في التبيين وفي التهمة في وفي التقديم
اشعار بأن رد العين أهم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور ذهبوا
الى أن الموجب الاصل هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي (قوله حبس حتى يعلم الحاكم الخ) لان حق صاحبها
متعلق بالعين والاصل بقاؤها وهو يريد أن يسقط حقه من العين الى القيمة فلا يصدق اه جوهره وهذا اذا لم يرض
المالك بالتقضاء بالقيمة أما اذا رضى فانه يقتضى ولا يلزم كذا في مسكين وتقديره مدة الحبس مفقوض الى رأى الحاكم
وايس له حقه معلوم كحبس الغريم في الدين اه منح (قوله وقيمة) الاولى أو (قوله فبرهان الغاصب أولى)

زاد المصنف ورب وقطر لان كلامهما
يتفاوت بالصفة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت
دين في الزمة قلت وفي الذخيرة والجبن قيمي
دين في الضمان مثلي في غيره كالمسلم وفي المجتبى
السوق قيمي لتفاوتيه بالثمن وقيل مثلي
وفي الاشياء الفهم واللمع ولو نأى والاجر
قيمي وفي حاشيته الا ابن المصنف هنا وفيما
يجب التيسير من الفصولين وغيره وكذا
الصوابون والسرقي والورق والابر والعصفر
والصرم والجلد والدهن المتحس وكذا
الحنطة وكل مكيل وموزون مشرف على
الهلاك مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفية
موقوفة أخذت في الفرق وألقى الملاح ما فيها
من مكيل وموزون يضمن قيمته ما في حنطة
سكان المجتبى وفي الصيرفة صلب ما ساعته
فأقدها وزاد في كيلها ضمن قيمته قبل صبه
للجام لا مثلهما هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها لمكان
ينهم المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو
صب الماء في الموضع الذي فيه الحنطة بغير
تقلاته هي والآجر قيمي وسيجي أن الخمر
في حق المسلم قيمي حكما والحاصل كما في الدرر
وغيرها أن كل ما يوجد له مثل في الاسواق
بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك
قيمي فلا يضمن (فان ادعى هلاكه) مرتبط
بوجوب رد العين لانه الموجب الاصل حتى
المثل والقيمة مخلص على الراجح (حبس حتى
يعلم الحاكم) أنه لو بقي لظهر (أى لا تظهر
نم قيمي) الحاكم عليه بالبدل من مكيل
وقيمي (ولو ادعى الغاصب الهلاك عند
صاحبه بعد الرد وعكس المالك) أى ادعى
الهلاك عند الغاصب (وأما البرهان
في برهان الغاصب) انه رده وهلك عند المالك
(أولا)

فيقدم وهذا عند محمد لانها تثبت الرد وهو عارض اه مخ (قوله خلافاً لثاني) فقال بينة المالك اولاً لانها
تثبت وجوب الضمان والاخر ينكر والبيانات للاثبات مخ وظاهره اعتماد قول محمد وهو خلاف ما قدمه في
القضاء (قوله وبرهنا) والقول للغاصب مع عينه ان لم يمتحج الزيادة فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر
قول الغاصب وان أقام الغاصب حجة القلة لم يقبل في الصحيح كما في النهاية فان ظهر ولو قيمته مساوية أو أقل وقد
ضمن الغاصب بقوله أخذه المالك ورد بده أو أفضى وان ضمنه بشكوله أو بقول المالك أو بينة فهو للغاصب
ولو قيمته أكثر فأده صاحب النقاية وشارحها التهمة تاني والنقاية بضم النون بمعنى المتيقن كما ضبطه السيوطي
في نقايته وفي المخ عن البحر معزيا الى المحيط ذكر محمد في الاستقلال لو قال المغموص منه كانت قيمة ثوبه مائة وقال
الغاصب ما أدري ما قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع عينه ويجبر على البان لانه
أقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي المغموص منه من الزيادة فان حلف يحلف المغموص منه أيضاً أن
قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم
القيمة وان شاء رد الثوب وأخذ القيمة اه (قوله ولو في نفس المغموص) بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذي
غصبته وقال المغموص بل هو هذا (قوله فالقول للغاصب) لانه القابض (قوله فلو أخذ عقار الخ) العقار الضبعة
وقيل كل ما كان له أصل فالدار مغرب وفي المصباح العقار كسلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل اه (قوله
بأفة سماوية كغلبة سبل) فبقية تحت الماء وأزال بناء الدار أو تهدمت بأفة كذا في رخص المقدسي (قوله
لم يضمن) أي عنده ما لان الغصب تصرف في المغموص باثبات يده وازالة اليد المالك ولا يكون ذلك الا بالنقل
والعقار ولا يمكن نقله وأقصى ما يمكن فيه اخراج المالك عنه وذلك تصرف في المالك لافي العقار فلا يوجب
الضمان كما اذا بعد المالك عن المواشي بخلاف المنقول كذا في التبيين (قوله خلافاً لمحمد) لان الغصب يتحقق
بوصفين باثبات اليد العادية وازالة اليد المحقة وذلك ممكن في العقار لان اثبات اليدين المتدافعتين على شيء واحد
غير ممكن لتعذر اجتماعهما فاذا ثبتت اليد العادية زالت المحقة ضرورة واليد عبارة عن القدرة في التصرف
وعدمها عدمه وهي في يد الغاصب ضرورة فانتفت يد المالك فيضمن (قوله الموقوفة) راجع الى كل من العقار
والدور (قوله وأن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان) اذا استوفاهما وفي الشريعة لا يمتنع ان يمتنع
هل تلزم الاجرة كالسكن اه (قوله فكذا في استحقاق الاجرة) فاذا بذلك انه اذا سكن العقار وجبت أجرته وان
لم يكن وقفا ولا معدلاً لا استغلال ولا إتيان وسياً في أن منافعها لا تضمن الا في هذه الثلاثة (قوله انه أي العقار) ولو
غير وقف (قوله في العقار والوديعة) لا حاجة الى زيادة العقار والوديعة تنتم حكمها وانما الكلام في العقار اذا
كان وديعة ولذا قال في المخ يعني أن العقار اذا كان وديعة عنده فحده كان ضامناً بالاتفاق انتهى وفي التبيين
ومسألة الوديعة على اختلاف في الاصح (قوله يضمن بالبيع والتسليم) لان البيع والتسليم استهلاك خاتمة (قوله
وبالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا اه مخ قال في التبيين والشهود
انما يضمنونه بالرجوع لكونه ضمان اتلاف لاضمان غصب حتى لو أقام الشاهد بينة أن العقار له لا تقبل بينته
ولو كان غصباً لكانت العقار يضمن بالاتلاف اه (قوله وعدة هذه الثلاثة) الضمان فيها من حيث كونه اتلافاً
لا من حيث كونه غصباً كما أفاد ما قبلهم (قوله ضمن النقصان بالاجماع) اختلفوا في تفسير النقصان قال نصير بن
يحيى انه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان وقال محمد
ابن سلة يعتبر ذلك بالشراء يعني أنه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فنقصانها متفاوت من ذلك
فيضمنه وهو الاقسط قال شمس الأئمة الخلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه يفتي كافي الكبرى لان العبرة بقيمة
العين لا بالمنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق
بالفضل عند الامام ومحمد لانه حصل بسبب خبيث وهو التصرف في ملك الغير فيكون سبيله التصديق اذا الفرع
يحصل على وصف الاصل فلو غصب ارضاً فزرعها كثرين فاخرجت ثمانية اكرار ولو حقه من المونة قدر كثر ونقصها
قدر كثر فانه يأخذ أربعة اكرار ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشيء لان الزيادة حصلت في ضمانه
وملكه لان ما ضمن من الفاتت يملك باداء الضمان والمضمرات تملك بأداء الضمان عندنا مستند الى وقت وجوب
السبب وهو الغصب هنا فبين أنه حدث في ملكه اذا اخرج بالضمان اه تبيين من يدا (قوله فيعطى ما زاد البذر)

خداً لالاناني ملتي ولواختل في القيمة
وبرهنا فالبيعة للمالك وسبب ولو في نفس
المغموص فالقول للغاصب (والغصب) انما
يتحقق (فيما ينقل فلو أخذ عقاراً وملك
في يده) بأفة سماوية كغلبة سبل (لم يضمن)
خلافاً لمحمد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتي
في الوقف ذكره العمري وذكر طهري الدين
في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور
الموقوفة بالضمان وأن الفتوى في غصب
منافع الوقف بالضمان وفي فوائد صاحب
المحيط اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها واقف
أو كانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة لمال
الوقف والصغير وفي اجارة الفرض انما
لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم
الضمان أما فيما وراء ذلك فيتحقق ألا ترى أنه
يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة
اتمى فليحفظ (قيل) فأنه الاسترواف
وعمد الدين في فصولهم ما (والاصح انه) أي
العقار يضمن بالبيع والتسليم و (بالرجوع
عن الشهادة) العقار و (الوديعة وبالرجوع
عن الشهادة) بعد انقضاء وفي الاشياء
العقار لا يضمن الا في مسائل وعدة هذه
الثلاثة (واذا نقص) العقار (بالاجماع فيعطى
وما زاد البذر ومحمد في المجتبى

هذه مسألة مستقلة لا ارتباط لها بما قبلها وان اودعه كلامه وعبارته الختبي كافي المتخزوع أرض غيره ونبت
فلازم الا أن يأمر الزارع بقلعه فان أبي بقلعه بنفسه وقبل النبات يخبر صاحب الارض ان شاء تركها حتى ينبت
فيأمر بقلعه وان شاء أعطاها ما زاد البذر فتقوم مبدورة يذره له حق القلع وتقوم غيره مبدورة فيعطى فضل
ما بينهما وعن أبي يوسف أنه يعطيه مثل بذره والاول أصح اه (قوله هو المختار) أي قول الثاني فهو حقولان
مصححان (قوله وتعامه في الختبي) هو ما نقلناه عنه وفيه ولو زرعهما أحد الشرين يكن بغير إذن صاحبه وقد دفع اليه
صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعد يجوز وان أراد قلع الزرع من نصيبه يتسلمه
الارض خقله من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع قال استاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره
القدوري في شرحه اه وانظر ما رجه هذا الصواب فان الظاهر الاول لان الزرع في نصيب الشرين بغير حق
(قوله ما نقص بفعله) قال مسكين كما يضمن النقصان في النقل المانصوب اذا انتقص عند الغاصب سواء كان
بفعله أو بغير فعله كالغور والثلل وذهب السمع والبصر اه فالتقييد بفعله ليس على ما ينبغي (قوله كافي قطع
الاشجار) فانه يضمنها اتفاقا (قوله ولو قطعها رجل آخر الخ) قال في الهندية أما اذا كان المغصوب غير منقول
كالدور والعقار والحوادث قائم بما آفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار وأغلب سيل على الارض
فتفتت وبقيت تحت الماء فلا ضمان عليه عند الامام وأبي يوسف كذا في شرح الطحاوي وان حدثت هذه
الاشياء بفعل أحد من الناس فضمنه على المتلف عندهما وان بفعل الغاصب وسكاه الضمان عليه بالاجماع
اه ونقل عن الخلاصة لو نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرده على المغصوب منه مع
ضمان النقصان الا أن يكون النقصان بجناية غير الغاصب فالملك بالبناء ان شاء ضمن الغاصب ويرجع عن
الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع اه (تنبيه) قال العلامة مسكين النقصات أنواع أربعة يراجع السمع
وبقوات أجراء العين وبقوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصاغة في الذهب
والليس في الخنطة وبقوات معنى مرغوب فيه فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذ اراد العين في مكان
الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان في غير مال الربا نحو أن يغصب
حنطة ففشت عنده أو انا فضة ففشت في يده فصاحبه بالخيار ان شاء أخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه
وضمنه مثله فتاديان الربا والرابع وهو قوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذ انسى الحرفة في يد
الغاصب أو كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا اذا كان النقصان قليلا أما اذا كان كثيرا فيخير
المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل بينهما من مسألة الخرق اليسير والفا حش
اه (قوله كالمغصوب عند الخ) أي فانه يضمن نقصانه (قوله لا دخوله الخ) لا يظهر لان التصديق بالغلة غير
ضمان النقصان (قوله ضمن النقصان) محله اذا كان النقصان في العين وكان غير ربوي فان كان لتراجع السعر
فلا ضمان بعده رده في مكان الغصب لان ذلك لقله الرغبات فيه لالنقصان في العين بقوات جزء وان كان ربويا
لا يمكن أن يضمن النقصان أي نقصان الاوصاف مع استرداد العين لانه يؤدي الى الربا اذا الجوده لا قيمة لها
في الاموال الربوية وان كان يخرجه بين أن يأخذه ولا شيء له وبين أن يتركه على الغاصب ويضمنه مثله من جنسه
أو قيمته من خلاف جنسه أفاده الزبلي مع ايضاح (قوله وتصديق عاقي من الغلة والاجرة) الذي زاده المؤلف
وهو قوله بما بقي بخلاف بل هو المأذون ولما ذكره حافظ الدين وغيره من أن التصديق بالغلة جميعها قال الزبلي وكان
ينبغي أن يصدق بما زاد على ما ضمن عندهما لا بالغلة كلها اه فقد ذكر ذلك على وجه البحث ولا متابعة عليه
ثم قوله تصديق يفيد أن الغاصب ملك الاجرة وهو كذلك لان وجوبه ابعده اذ المنافع لا تقوم الا بالعقد
والعاقده هو الغاصب وقد صارت ما لا بد منه فهي له (قوله لكن نقل المصنف الخ) لا وجه لهذا الاستدراك فانه
قبل هلاك عين المغصوب تصديق بكل الغلة وكذا بعده غير أنه بعد الهلاك عنده ليس له أن يستعين بالغلة في أداء
الضمان اذا كان غنيا وله أن يستعين بها اذا كان فقيرا ويتصدق بالباقي هذا ما في البرازية وفي القهستاني وفيه
اشعار بأن كلام من الاجر والربح صار ملكا له ما ملكا خبيثا وحراما لخبث السبب وهو التصرف في ملك الغير
والى أنهم ما لا يصرفان في حاجتهما الا اذا كانا فقيرين فالغنى منهما لو تصرف تصديق بمثله اه لمخصا وظاهر كلام
الزبلي أنه اذا هلك عنده وضمنه كان له أن يستعين مطلقا لان الخبث كان لاجل المال فاذا أخذه لا يظهر والخبث

وعن الثاني مثل بذره وفي الصبر قضية هو
المختار ولو ثبت له قلعه وتعامه في الختبي (كما)
يضمن انفسا (في النقل) ما نقص بفعله كافي
قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر اودعه
البناء ضمنه هو لا الغاصب (كما لو غصب
عبد أو آجره فنقص في مائة الاجارة)
بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح
لدخوله تحت قوله (وان استعمله) فنقصه
الاستعمال أو آجر المستعار ونقص ضمن
التضمن (وتصدق به) ما بقي من (الغلة)
والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى
لكن نقل المصنف عن البرازية أن الغنى
يتصدق بكل الغلة في الصحيح

في حقه أما إذا هلك عند المشتري من الغاصب وقد استغله الغاصب قبل ثم إن المالك ضمن المشتري قيمته ورجع به على الغاصب بالثمن فليس للغاصب أن يهتدين بالغلة في أداء الثمن إلى المشتري لأن الخيب كان لحق المالك والمشتري ليس عاقل فلا يزول الخيب بالأداء إليه فلا يؤديه إليه إلا إذا كان لا يجسد غيره فبرج هو على غيره من الفقراء باعتبار أنه ملكه وهو محتاج إليه اه وهو الذي ينبغي التعويل عليه لظهور وجهه وعلى ما في البرازي جرى ابن الشيعة وتعلم في ذلك بيتا فقال

ويدفعها في قيمة قبل مطلقا • وتصحيح منع في الغنى مقرر

(قوله والوديعة) أي بغير إذن المالك (قوله إذا كان ذلك متعينا بالاشارة) وذلك كالعرض فانه لا يحل له تناول الربح قبل ضمان القيمة وبعده ويتصدق به لأن العقدية تعلق بعينه حتى ينسخ العقد بالهلاك قبل القبض فتفك الخيب فيه (قوله أو بالشراء بدراهم الوديعة إلى آخره) الاخصر الاوضح أن يقول أو غير متعين ونقده (قوله يعني يتصدق بربح حصل الخ) وله أن يؤديه إلى المالك ويحل له التنازل والخيب اه ههنا (قوله فكذلك يتصدق) فانه وإن لم يتعين بالاشارة إلا أن ضم التقديرات الخيب ههنا (قوله قبل وبه يفتي) في القهستان في الذخيرة وعليه الفتوى دفعا للربح في هذا الزمان وإذا جرت هذه الأربعة في الربح تجرى في تنازل المشتري فان الربح تابع للأصل فليست له (قوله واختار أنه لا يحل مطلقا) في الصور الأربع ووجهه كما في التبيين أنه بالنقد منه استفاد سلامة المشتري وبالأشارة استفاد جواز العقد لعلقه به في حق القدر والوصف فيثبت فيه شبهة الحرمة للملك بسبب خيب اه وفي الجوى عن صدر الاسلام لو شري بألف غصب طعاما مباح له الأكل ولو شري أمة قبل ليحاح له الوطء الصحيح انه لا يحل له الاكل ولا الوطء لأن في السبب نوع خيب واهذا المعنى ترى بعض الظلمة الذين فيهم قليل تقوى بشئون الاشياء بمن وبصرفونها إلى حوائجهم ثم يقضون الاغان وفي جامع المحبوبي عن نوادر ابن سماعة ولو غصب ثوبا فشرى به طعاما لا يسهه أن يأكله حتى يؤدى قيمة الثوب ولو غصب دراهم فاشترى بها طعاما وسعه أكله لأن الثوب إذا استحق يقترض البيع وإذا استحققت الدراهم لا يقترض البيع ولو غصب كبر أو ثوبا فشرى به أمة لا يحل وطؤها ولو غصب ثوبا فترج به أمة وسعه وطؤها لانه لو استحق ما جعل مهرالم ينفق النكاح اه مختصرا وهذا يفيد انه إذا اشترى بدراهم الغصب المعينة ونقدها لا يحرم التنازل لعدم تعلق العقد بأعيانها وهذا أوسع على الناس وظاهر كلام الصدوق أن الصحيح خلافه (قوله واختار بعضهم الفتوى) لا حاجة إليه مع المصنف (قوله وعند أبي يوسف) لا حاجة إليه لأن خلافه معلوم في جنس المسائل جميعا وقد ذكره آتفا بقوله خلافا لأبي يوسف (قوله كالواختلاف الجلس ذكره الزيلعي) عبارته وهذا الاختلاف بينهم فيما إذا صار الربح بالتقلب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم وإن كان من بدله خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام أو عرض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لأن الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس وما لم يصير بالتقلب من جنس ما ضمن لا يظهر الربح اه وقال القهستاني لو تزوج بأحداهما امرأة واشترى ثوبا وأمة أو طعاما أي وقد ضمنه حل له الانتفاع ولم يتصدق في قولهم لأن الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منهما مخالف للدراهم أو الدنانير أي التي ضمنها انتهى موضحا (قوله وغير الغصوب) قيد بتغيير الغاصب لانه لو تغير بنفسه كأن صار الغصب زبيبا فان المالك بالخيار أن شاء أخذه وإن شاء ضمن الغاصب ومثله إذا صار الرطب تمرا كافي الدرر (قوله فزال اسمه) قيد به لأن من غصب ثاة وذبحها قال كهبها بالخيار أن شاء ضمن الغاصب قيمته أو سألها وإن شاء ضمنه نقصا عن اسم الشاة لم يزل عنها إذا يقال شاة مذبوحة وانما خيرا المالك لأن ذبحها استلزم من وجه دون وجه اه (قوله وأعظم منافعه) كالو غصب الحنطة ولحمها فان المقاصد المتعلقة بعين الحنطة كجعلها ريسة ونحوها تزول بالطن اه منح (قوله بلا ضرب) كذا قيد به في السراج فلو صاغ الدراهم بعد سبكها دراهم لا يقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم الاولى أم لا وحتره (قوله لكن يبقى أعظم منافعه) من جعلها غنما أو تزيين بها (قوله كذا ظنه ملاحسرو) حيث ذكر أنه لا حاجة إلى ذكر أعظم المنافع لأن قوله زال اسمه مفعول عنه لانه يلزمه اه (قوله ضمنه وملكه) أما الضمان فلكونه متعديا وأما الملك فلا أنه أحدث صنعة متفوقة لأن قيمة الشاة تزداد بطبخها وشبهها وكذا قيمة الحنطة تزداد بطبخها واحدا منها صير حق المالك هالك من وجه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق

(كالو تصرف في الغصوب والوديعة) بان باعه (وربح) فيه (إذا كان) ذلك (متعينا بالاشارة أو بالشراء بدراهم الوديعة أو الغصب ونقدها) يعني يتصدق بربح حصل فيها إذا كانا متعينا بالاشارة وإن كانا متعينا بغير فعل أربعة أوجه فان اشار إليها ونقدها فسذلك يتصدق (وان اشار إليها ونقدها أو اشار (إلى غيرها) ونقدها (أو أطلق) ولم يشر (ونقدها لا) يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قبل (وبه يفتي) واختار أنه لا يحل مطلقا كذا في المتن ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قواهما وعند أبي يوسف لا يتصدق بشئ منه كالواختلاف الجلس ذكره الزيلعي فليحفظ (فان غصب وغيره) الغصوب (فزال اسمه وأعظم منافعه) أي كذا مقاصده اختار عن دراهم سبكه بلا ضرب فانه وإن زال اسمه لكن يبقى أعظم منافعه ولذا لا يقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن أعظم منافعه كما ظنه ملاحسرو وغيره (أو اختلط) الغصوب (على الغاصب بحيث يمنع امتياز) كاختلاف بينه (أو يمكن بخرج) كبر بشعبه (ضمنه وملكه بالأجل انتفاع) قبل أداء ضمانه (أي رضامال ككه بأداء أو أبراه

المبتاع ولم يدع ما لا يشق بطنه لودرة وعليه الفتوى لأن الدرة تفسد فيه فلا يفيد الحق والدنانير لا تفسد اه
 وافاد البيرى أن هذا الخلاف في الدرة ولا خلاف في الدنانير ومنها الدراهم اذا كانت عشرة دراهم كقيده
 البيرى وذكر صاحب تنوير البصائر أن الشق في اللؤلؤة أصح وتحصل أن في الشق للؤلؤة قولين مضمين
 وأن الفتوى على تفصيل محمد فليست أمثل (قوله فان اصطلمها على شئ) أي من تضمين أحدهما للآخر أو ييهما
 وقسمه فتم ما بينهما (قوله لياع البناء) أي مع الساجدة اه حلي (قوله لا يحل) أي النقص وان نقص لا يستطبع
 رد الساجدة ذكره في التبريلالية عن الذخيرة (قوله لتضييع المال بلا فائدة) هذا تعليل لا قول بعدم حل النقص
 فلو قال وقوله قولان قبل يحل وقيل لا لتضييع المال بلا فائدة لكان أوضح (قوله وهو مال كما يجاننا) عند الامام
 لأن الحاصل بصدقه الجوده وهي غير متقوية في مال الربا (قوله خلافا لهما) فخلافا لهما وعليه المثل
 لأن التركيب بهذا الصفة ملكه اه (قوله مما يؤكل) احتزبه عما لا يؤكل فانه لو ذبحه بضمين جميع فبمته للمالك
 وليس له أن يضمن النقصان عند الامام وخبره محمد بن أن يضمنه النقصان وبأخذ المذبح وأن يضمنه كل القيمة
 ولا يملك المذبح ظهريه (قوله أو قطع طرف دابة غير مأكولة) قال في الهداية ولو كانت الدابة غير مأكولة
 اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك أو يضمنه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف
 المملوك حيث يأخذ مع أرض المقطوع لأن الأذى يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف انتهى وفي الهداية وان شاء
 أمسك الدابة ولا يرجع على الغاصب بشئ قال في العيون قال أبو حنيفة اذا استهلك رجل حمار غيره وأبعده بقطع
 يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه وعليه الفتوى انتهى فإني الملقى
 من تضمين النقصان في غير المأكولة غير المفتى به بل ان اختار أخذ فلا شئ له (قوله غير سديد هنا) أي لأن تضمين
 النقصان وأخذ العين انما هو في المأكولة والرقيق (قوله لكن اذا اختار ربهما) أي رب الدابة غير المأكولة
 والحاصل أن الخيار للمالك مختار في المأكولة وغيره فإني المأكولة وهو مخير بين أن يأخذها ويرجع بنقصانها
 وبين أن يدها وبأخذ قيمتها أو في غير المأكولة هو مخير بين أخذها ولا شئ له على ما عليه الفتوى وبين دفعها
 وأخذ قيمتها وليس له أن يأخذها ويرجع بالنقصان كما في المأكولة وقد علمت أن كلام المصنف ككلام صاحب
 الملقى في الامساك والرجوع بالنقصان ولا شك أن هذا الخاص بالمأكولة فذكر غيرهما غير صواب فتأمل (قوله
 فان فيه الارش) أي لا غير (قوله أو خرق ثوبا) ضبط بالتشديد والتخفيف والنوب يطلق على ما يلبس كالثوب
 وعلى ما يلبس كالنكراس (قوله وهو ما قوت بعض العين وبعض نفقه) هذا هو الصحيح وقيل الفاحش ما يوجب
 نقصان ربع القيمة وما دونه يسير وقيل الفاحش ما ينقص به نصف القيمة لاستواء المالك والفقير وقيل يرجع
 الى عرف الخياطين (قوله كلها) أي كل القيمة (قوله ولم يفتقر شيئا من الفخ) قال في التبيين الاستهلاك المطابق
 من كل وجه عبارة عن اطلاق جميع المنفعة والاستهلاك من وجه عبارة عن تفويت بعض المنافع والنقصان
 عبارة عن تعيب المنافع مع بقائها وهو تفويت الجوده لا غير (قوله ما لم يجد فيه صنعة) أما اذا جدد فيه
 صنعة بأن خاطه قيصا من لافانه ينقطع به حق المالك عنه عند ناذ كره في المنع عن النهاية (قوله كما بسطه الزيلعي)
 حيث قال عن شمس الأئمة السرخسي الحكم الذي ذكرنا في الخرق في النوب من تخيير المالك اذا كان الخرق
 فاحشا هو الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان التعيب هناك فاحشا كان أو يسيرا
 يثبت لصاحبها الخيار بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلم العين ويضمنه منه أو قيمته
 لأن تضمين النقصان منه عذر لانه يؤدي الى الربا اه (قوله ومنه) أي من قوله أو يكون ربويا (قوله بين تضمينها
 بموثة) أي تضمين القيمة من غير الخس على الظاهر (قوله لانه تابع مستهلك) التضمين يرجع الى التمويه ولانه يلزم
 منه الربا (قوله ولو كان مكان الغصب شراء) وقبضه المشتري وزال التمويه وهي في يده ثم وجد هاهنا عيبه بأن
 وجد هاهنا عيبه (قوله فلا رد له عيبها) أي بعيب حدث عند المشتري فهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع
 بالنقصان) أي بقص ان العيب القديم (قوله أمر بالقلع والرد) وليس له أي للمالك أن يأخذ الاشياء ويضمن قيمته
 للغاصب وناله ذلك اذا فسدت الارض بقلعها فاستأنى عن المحيط وغيره وانما أمر بالقلع لقوله صلى الله عليه
 وسلم ليس لعرق ظالم حق أي ليس لعرق ظالم صاحبه وصف العرق بصفة صاحبه مجازا وفي العناية عن
 المغرب انه يتنوين عرق وهو الذي يغرس في الارض على وجه الاغتصاب وقد روي بالاضافة أي ليس لعرق

بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء مساوية فان
 اصطلمها على شئ بازوان تنازعا لياع البناء
 عليها ما يقسم الفين بينهما على قدر مالهما
 شربلاية عن البرازية بقى لو أراد الغاصب
 نقص البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى
 عليه بالقيمة لا يحل وقبيله قولان لتضييع
 المال بلا فائدة وقامه في المجتبى (وان ضرب
 الحجرين درهما أو ديناراً أو نال لم يملكه وهو
 للمالك مجاننا) خلافا لهما (فان ذبح شاة غيره)
 ونحوهما مما يؤكل (طرحها للمالك عليه
 وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها
 وكذا) الحكم (لو) قطع يدها وقطع طرف
 دابة غير مأكولة كذا في الملقى قبل ولفظ
 غير غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير
 سديد لثبوت الخيار في غير المأكولة
 أيضا لكن اذا اختار ربهما أخذها ولا يضمنه
 شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية
 فليحفظ بخلاف طرف المبدفان فيه الارش
 أو (خرق ثوبا) خرقا (فاحشا) هو ما قوت
 بعض العين وبعض نفقه لا كله فلو كله ضمن
 كلها (وفي خرق يسير) نقصه (ولم يفتقر شيئا)
 من النفع (ضمن النقصان مع أخذ عينه ليس
 غير) اقسام العين من كل وجه ما لم يجد فيه
 صنعة أو يكون ربويا كما بسطه الزيلعي قلت
 ومنه يعلم جواب جاذنة وهي غصب حياصة
 فضة عقوقه بالذهب فزال تمويهها بخير
 ما لكها بين تضمينها بموثة أو أخذها بلا شئ
 لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب
 شراء بوزن فاضة فلا رد لتضمينها ولا رجوع
 بالنقصان للزوم الربا فاختتمه فقل من صرح
 به قاله شيخنا (ومن بجى أو غرس في أرض
 غيره) بغير إذنه (أمر بالقلع والرد)

غاصب ثبوت بل يؤمر بقلعه اه قال في الدراستق هذا اذ لم يكن أى البنا من تراب تلك الارض والاغالبية
 لرب الارض لانه لو امر بنقصه يصير ترابها كما كان وقيل ان لم يكن للتراب قيمة فالتراب لهم او الاقل بالقيمة وعليه قيمة
 التراب كما في الخانية (قوله لو قيمة الساحة أكثر) بالحاء المهملة شر بلائية وفي التقاية وشرحها للقه تانى أمر
 بالقطع والرداى ردا الارض فارغة الى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الارض وقال الكرخى انه لا يؤمر به
 حينئذ ويضم القيمة وهذا اوفق مسائل الباب كما في النهاية وبه اتفق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه أحسن
 ونحن نفى بجواب الكتاب اتباعا لاشيائنا كما في العمادى انتهى (قوله وللمالك الخ) أى وان رضى
 بالحاق الضرر به أمره بالقطع (قوله أى مستحق القطع) قال في المنع وطريق هذا الضمان أن تقوم الارض بدون
 البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق القطع فيضمن الفضل فان قيمة البناء والشجر المستحق للقطع أقل
 من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت منها أجرة القطع فالباقي قيمة الشجر المستحق للقطع فان كانت قيمة الارض
 مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجرة القطع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة
 دراهم فيضمن المالك التسعة اه (قوله فتجب الحصة) أى الحصة والرابع أى ان جرى العرف بها او الاجراى
 للارض والخارج للزراع اه (قوله بكل حال) أى - وارضى الناظر ببقاء الزرع أو طلب قلعه أما المالك
 فلا تجب الحصة او الاجراى اذ ارضى ببقائه فيها كذا استظهره الحلبي وينبغي أن يقيد بالمالك الذى لم يجر العرف
 فيه بزراعة بالحصة والا ففى مسئلة المؤلف (قوله فصولين) الذى فى الفصولين غصب ارضا فزرعها فمقتبت
 فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك
 تضمين نقصان أرضه اه هذا الذى فى الدراستق وأما مسئلة الزرع فتقدم أن له قلعه أو يعطيه ما زاد البذر
 أو مثل بذره فليحفظ وقدمه فى شرح قول الملقى وما نقص منه بقلعه كسكاه وزرعه ضمنه وقدمه المواقف هنا
 أيضا فأتت ترى عبارة جامع الفصولين وعادته فى شرح الملقى وفى الهندية غصب من آخر دار أو ارضا فبنى
 فيها بناء أو زرع فيها زرعاً فمقتبض صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر خشب الغاصب
 ولا آجره ونحو ذلك كذا فى حاوى الفتاوى وقد ذكر فيما اذا زرع أرض الوقف بغير إذن جوايا بالقارى
 وقال بعده بوقال بعضهم ينبغي أن يجب الثلث والرابع على عرف ذلك الموضع اه وفى حاشية الشافى من الاجازة
 عن المحيط أنه فى حق البناء والغرس الجواب التحدى فى الصور الثلاث وهى الاجارة أى اذا انتقض مدتها والعارية
 والغصب حتى يجب عليهما القطع والتسليم وفى الزرع اختلف الجواب فى الغصب يلزم القطع على الغاصب
 فى الحال لانه متعذرى الزراعة وفى الاجارة يتبرأ الى وقت الادراك استعصا فابا بجر المثل وفى العارية المؤقتة وغير
 المؤقتة لا يأخذها صاحبها الى أن يستحصل الزرع استعصا لانه ما كان متهذبا فى الزراعة بمجهة العارية ولا دارك
 الزرع نهائية معلومة فمترك وقالوا ينبغى أن يترك لأبجر المثل كما فى الاجارة نظر اللجانين اه ثم رأيت بعدى الهندية
 مانعه مثل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن زرع أرض انسان يذرع نفسه بغير إذن صاحب الارض هل لصاحب
 الارض أن يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف فى تلك القرية انهم يزرعون الارض بثلاث الخارج أو
 ربه او نصفه أو شئ مقدر شائع يجب ذلك القدر الذى جرى به العرف قيل له هل فيه رواية قال نعم فى آخر المزارعة
 اه ويمكن التوفيق بأن هذا محمول على ما اذا جرى العرف بزراعة الارض بما ذكره ولو لم يجره من غير إذن صاحبها
 وما ذكره أولا أى من الفصولين على ما اذا لم يجر عرف به والله تعالى اعلم ثم رأيت ما يفيد ذلك وسأذكره عند ذكر
 المعتدلاستغلال ورأيت فى الهندية من كتاب المزارعة عن قاضيان انه انما ينظر الى العادة اذ لم يعلم انه زرعها
 غصبا بأن اقترأ زرع عند الزرع انه انما يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل ممن لا يأخذ الارض مزارعة
 ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض اه (قوله غصب ثوبا فصبغه) قيد بالصنيع
 لانه لو صبغ بغير فعله بالقصار لم يجر فلا يخير المالك بل يؤمر بدفع قيمة الصبغ لانه لا جناية من ربه اه حوى (قوله
 لا عبرة للالوان) وما ذكر بعضهم من أن السواد نقصان عنده لا عندهما بخلاف غيره فذلك لا اختلاف الزمان فان
 بنى أمية فى زمانه ككانوا يمتنعون عن لبس السواد وبشر العباس فى زمانهم كانوا يلبسونه وقد شاور الرشيد
 أبابوسف فى لون اللباس فقال له أحسن الالوان ما كتب به القرآن فاستحسنه هرون وتبعه من بعده (قوله
 فالملالك بخير) انما خبره هو دون الغاصب لانه رب أصل ولذا تروى وصف قائم بالأصل بخير لتعذر التمييز (قوله انغيره

لو قيمة الساحة أكثر كما مر (وللمالك أن
 يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه) أى مستحق
 القطع فتقوم بدونه ما ومع احدهما مستحق
 القطع فيضمن الفضل (ان نقصت الارض به)
 أى بالقطع ولو زرعها يعتبر العرف بالافلا خارج
 الفلحة أنصافا أو أرباعا اعتبر بالافلا خارج
 لا زرع وعليه أجر مثل أو الاجر بكل حال
 الوقف فتجب الحصة (لا عبرة للالوان بل
 فصولين) غصب ثوبا فصبغه (أو سويقا فقلته
 ملحققة الزيادة والنقصان) (أو سويقا فقلته
 بسجن فالملالك بخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه
 أبيض ومثل السويق) (عبرى الميسوط بالشجر
 لتغيره بالقلى فلم يبق مثله)

بأقلى) الاوضح اتفاقه (قوله وسماه) أى القيمة بمعنى البدل اه حلى وانما يحتاج لهذا بالنظر اقول من جعله قيبا
 (قوله وغرم ما زاد الصبغ) لان الصبغ مال متقوم ويجوز ان لا يثبت تقويمه له فيجب صون حقه ماما أمكن
 ولم يذكر حكم ما اذا نقص الثوب بالصبغ وقد ذكره الجوى وغيره فقال الاول ولو صبغه فنقص كان كانت قيمته
 ثلاثين فصارت عشرين فعنه محمد بن نظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوبه وخسة
 لانه وجب له عشرة وعليه للغاصب خمسة قيمة صبغه فالحسنة بالخسة ويرجع الباقي من النقص ونعامة فيه وفيه
 رجل عنده وديعة انسان وهى ثياب فجعل المودع ثوبه فيها ثم طلبها صاحب الوديعة فضاع ثوب المودع ضمن
 صاحب الثياب ذكره العمادى فى الثانى والثلاثين واذا رد الغاصب المغصوب فى موضع يخاف عليه لا يجبر
 المغصوب منه على القبول ولو تبين الثوب الذى فى يد دلال انه مسروق فقال ردته على الذى أخذته منه يبرأ
 اذا ثبت الرد بالجملة ذكره العمادى (قوله قبل اتصاله) الاوضح وقت اتصاله كسابقه (قوله يبرأ من ضمانه) اذا ثبت
 ذلك بالينة اما بمجرد قوله فلا اه حوى عن العمادى فلو حذف المصنف القيمة من قوله اذا كان قبضه القيمة
 معروفة فاجتمع الى المستلزم لكان انصب (قوله لقيام القيمة مقام العين) وفي رد العين يبرأ من الضمان حتى
 لا يكون للمالك تضمينه فكذلك الحكم فى القيمة افاده الجوى (قوله او يئنه) أى اظلمها غاصب الغاصب (قوله
 لا باقرار الغاصب) أى الاول (قوله الا فى حق نفسه) فليس له أن يطالب الشافى اما المالك فله مطالبة لقصور
 حجة الاقرار (قوله وغاصبه) لاجابة اليه فيما يظهر لان معناه انه لا تتوجه عليه مطالبة من الغاصب الاول
 وهو معنى ما قبله ويحتمل ان يكون المراد أن المالك اذا رجع عليه يرجع على الاول فلذلك فائدة (قوله واذا اختار
 تضمين أحدهما) أى جميع البدل او بعضه فليس له بعد أن ضمن البعض لاحدهما أن يضمن ذلك البعض للاخر
 (قوله وقيل بملك) قال فى المنع نقلا عن العمادى أما اذا اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ الاخر من الضمان حتى
 لو توى المال على الذى اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان هكذا رأيت بخط صدر الاسلام صاحب المغنى
 الاستروشنى اه (قوله فلو أن تلف مال غيره الخ) نحو ما اذا اتخذ أحد الورثة حال غيبة الباقي ضماقة من التركة
 لجماعة ثم قدم الباقيون واجازوا ما صنع ثم أرادوا تضمينه لهم ذلك لان الاتلاف لا يتوقف حتى تدفعه الاجازة
 أبو السعود عن البيهري (قوله وعليه فتلحق الاتلاف) قال الشيخ صالح ابن المصنف الآن يقال المراد بالافعال
 غير الاتلاف مما لا يتناول المشايخ كالمع مع امكان الحمل اه قال الجوى يعنى ان الافعال منها ما يكون اعداما
 ومنها ما يكون إيجادا فيعمل قول المشايخ على الفعل الذى لا يكون اعداما اه (قوله لا يملكه) وان زادت قيمته
 بالكسر حوى عن القضية (قوله وردها بجرها) سواء كانت قد ردت بجر المثل ام لا افاده أبو السعود فى حاشية الاشياء
 (قوله شرح وهبانية) للشيخ عبد البر ذكره فيما اذا خرق رجل طيلسان رجل ثم رفاه قال صاحب ذخيرة أقومه
 ههنا ما هو فوافأضمنه فضل ما بينهما يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يرمونه اذا أصلحه (قوله لان
 ضرر الحرب عام) فهو كما اذا حمل العدو على المسلمين فدفع رجل عنهم ذلك العدو بأكفه غيره حتى تلفت فانه لا يضمن
 من قيمته شيئا افاده المصنف (قوله الا فى الغزو) يحتمل أن يكون معناه ان الغارزى لم يدخل بيت أهل الحرب مثلا
 بغير اذنهم ويحتمل أن يكون معناه ان الجهاد اذا تعين وتختلف عنه بعض الناس يفتى الامام من يدخل عليهم
 يوتهم ليخرجهم اليه وعليك بالمرجحة فاقى ضعيف الفكر والقلب والقلب مع كثرة الهجوم والاحزان (قوله
 وفيما اذا سقط ثوبه الخ) مثله ما لو أخذ ثوب شخص مثلا وهرب ثوبه حتى دخل داره فانه لا بأس ان يدخل عليه
 داره حتى يأخذ حقه لانه موضع ضرورة وموضع الضرورة مستثناة حوى عن التجنيس ويجوز له دخول بيت
 المودع بغير اذنه لاجل أخذ الوديعة اذا انكرها افاده صاحب الاشياء ومثل ذلك الهجوم على بيت المقدسين
 كمنعة فى التعزير (قوله فله نبش) أى واخراجه (قوله وله تسوية) أى بالارض والزراعة فوقه اشياء (قوله
 وان وقفنا كذلك) هذا اذا كانت وقفا من الموقى اما اذا كانت وقفا على نحو مسجد ففى كاملوكه أبو السعود
 عن حاشية المقدسى (تنبيه) لا يجوز اخراج الميت بعد دفنه من غير عذر طال مدة دفنه أو قصرت ويجوز ان يعذر
 كأن يظهر أن أرضه مفسورة أو أخذها الشقيع بالشفعة لان كثيرا من الصباية دفنوا بأرض الحرب ولم يخرجوا
 ليحولوا افاده صاحب شرح تنوير الازدهان (قوله ولا يكره لو الارض متسعة) قال فى اللؤلؤ الجنية رجل حفر
 قبرافى مقبرة وقت فأراد الاخر أن يدفن فيها ميتة ان كان فى المكان سعة لا يراحم الاول وان لم يكن فله أن

وسماه هناما مثلا لقيام القيمة مقامه كذا
 فى الاختيار وقد مناقولين عن الجنبى (وان
 شاء أخذ المصوب أو الملتوت وغرم ما زاده
 الصبغ) غرم (السمن) لانه مثل وقت اتصاله
 بملكه والصبغ لم يبق له ليا قبل اتصاله بملكه
 لا متراجحه بالماء يجتبى (ودغاصب الغاصب
 المغصوب على الغاصب الاول يبرأ من ضمانه
 كالمالك المغصوب فى يد غاصب الغاصب
 فأدى القيمة الى الغاصب) فانه يبرأ ايضا لقيام
 القيمة مقام العين (اذا كان قبضه القيمة
 معروفة) بقضاء أو يئنه أو تصديق المالك
 لا باقرار الغاصب الا فى حق نفسه وغاصبه
 عمادية (غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فأراد
 المالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول
 وبعضه من الثانى له ذلك) سراجية والمالك
 بالخيار فى تضمين أيهما شاء واذا اختار تضمين
 أحدهما لم يملك تركه وتضمين الاخره بل يملك
 التمسك به (الاجازة تلحق الاتلاف فلو تلف
 مال غيره تعديا فقال المالك اجرت أو رخصت
 لم يبرأ من الضمان) اشياء معزى بالبرازية لكن
 نقل المصنف عن العمادية أن الاجازة تلحق
 الافعال هو الصحيح قال وعليه قسطنطين
 الاتلاف لانه من جعله الافعال فليحفظ
 (كسر) الغاصب (الخشب) كسرا (فاحشا
 لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حتى
 الرجوع) اشياء وفيها أبرها الغاصب ورد
 اجرتها الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة
 اجازة فروع استعار منشارا فانقطع فى
 النشر فوصله بلا اذن مالكه انقطع حقه وعلى
 المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب
 دار غيره لاطعام حريق وقع فى البلد فأنه دم
 شئ يركوبه لم يضمن لان ضرر الحرب عام
 فكان لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول
 بيت انسان الا باذنه الا فى الغزو وفيما اذا سقط
 ثوبه فى بيت غيره وخاف لو أعله أخذه حفر
 قبرافه فى فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه
 ان الارض للعارف له نبشه وله تسوية وان
 مباحة فله قيمة حفره وان وقفنا كذلك

بزوجه ولودفن في الوجه الاول لا يكره هكذا قال الفقيه أبو الليث لان الذي حفر لنفسه لا يدري بأي أرض يموت
 اه (قوله لو الارض متسعة) نص على المتوهم ولو قال ولو متسعة لكان أولى (قوله الا في مسائل مذكورة
 في الاشياء) حيث قال يجوز للولد والوالد الشراء من مال أحدهما المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه قال
 في الايضاح شرح الخبر يد قال أبو يوسف اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج اليه المريض
 جاز استحصانا ولا يجوز في المتاع لان الاذن ثابت باعتبار العادة فيما يحتاج اليه من الطعام والدواء فصار
 كما صرح به وكذا اذا كان في سفر فاشترى رفقة له لأنه بمنزلة أهله في السفر اه الثانية اذا اتفق المودع على أبوي
 المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى لا يضمن استحصانا واطلق في الكثرة الضمان وهو
 محمول على ما اذا تمكن استطلاع رأي القاضى ولم يطالع به الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فاعوا أقامه وعدته
 وجهزوه ببقته وردوا البقية الى الورثة فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحصانا وهي واقعة أصحاب محمد ذكره
 الزيلعي وفي خزانة الاكل فان جاء ورثته فوجدوا المتاع ان شاؤوا اجازوا وان شاؤوا أخذوا ولا يتفقون على
 رقبته ولكن ان كان معه طعام أخذه العبد من غير دفع اليه وكذلك ان يشتري من دراهم سيده ما يحتاج اليه
 يعني من الطعام اه من شرح البيهقي روى ان جماعة من أصحاب محمد جواهرات واحد منهم فباعها ما كان
 معه فلما وصلوا الى محمد سألهم فذكروا له ذلك فقال لولم تفعلوا ذلك لم تكونوا فقها والله يعلم المقصد من المصلح
 كذا في حاشية الشيخ صالح (تتمة) مثل ما ذكرنا اذا كان للمسيح أو قاف ولم يكن له متول فقام واحد من أهل المحلة
 وأنفق على المسجد بعض من غلة أو قافه ما يحتاج اليه من الحصر والحشيش لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى
 وما كان على قياس هذا لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى أما في الحكم فهو ضامن وكذا الورثة الكبار اذا أنفقوا
 على الصغار ولم يكن هناك وصي فانهم متطوعون في الحكم لا فيما بينهم وبين الله تعالى وتظهر الوصي اذا عرف
 الدين على الميت فقضاء بدون معرفة القاضى والورثة لم يأثم اه وتظهر ما سبق لودع ما تصاب ان شذها للذبح
 فانه لا يضمن والا ضمن نقصان تفاوت ما بين كونه حية ومذبوحة وكذا الراعي اذا ذبح شاة قريب موتها فان
 اختلف في كونها قربت منه أو لا فانه قول للمالك واختلف التصحيح فيما لودع اجنبى شاة شخص قرب موتها
 والمختار للفتوى الضمان ومن التظاهر لوضع قدرا على كونه فيه لحم ووضع الحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا
 لو طعن بزوجه في زورق وربط الجمار فاقه حتى طحنه ومنها اذا سقط حمل انسان عن دابته في الطريق فجاء
 انسان وحمله بغير اذن المالك فهلك الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة قال أبو السعود غنبي تقييد عدم
 الضمان بما اذا لم يكن تلف الدابة مضافا الى تحصيله بأن كان عن له خسارة بالتعدي لم يلحق حتى لو لم يكن كذلك
 يضمن لكون التلف حينئذ نشأ عن فعله ومنها زرع ارض يذره فلم يثبت حتى سقاء بها بلا أمره فان الخارج
 بينهم ما لانه لما هيأ للسقي صار مستعينا بكل من قام به فكان مأذونا لدلالة وكذا لو سقاها اجنبى والمسئلة
 بمجالها حموى (قوله قتبها بحشها الخ) في الهندية عن وجيز الكردي ساق حمار غيره بغير اذنه وكل الذئب
 بحشها أو ضاع الجحش ورد الحماران كان ساق الجحش مع الحمار يضمن وان ذهب الجحش معه بلا سوقه وضاع
 لا يضمن الجحش انتهى وقد نقل هذا التفصيل بعينه العلامة عبد البر في شرحه عن الخاصي وحمل البيت على
 ما اذا ساقه مع الاثان لانه باشر السوق فكان تعديا (قوله بما يتغير) أي المقتضوب به وقد علمت وجه الضمان
 (قوله وغاصب نهر هل له منه شربة) الجواب ان كان حوله من موضعه ككره الشرب منه والتوضؤ لظاهر
 أثر الغصب بالتحويل والاجاز ذلك لان حق كل واحد في التوضؤ والشرب ثابت فيه ذكره العلامة عبد البر
 (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب نعم ويوجد بحر أيضا كذلك والمراد به الفرس السريع فانه يسمى نهر
 وبحرا واستدل لذلك بقول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي أي الخليل وقوله صلى الله عليه
 وسلم في فرس أبي طلحة انا وجدناه لبحرا انتهى ذكره عبد البر واقعة تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل غيب)

عبر غيب المبنى للعلوم ليفيد أن هذا الحكم يجري فيما اذا غاب المقتضوب بنفسه بالاولى بخلاف ما لو غيب بغير
 فانه رجاء توهم ان الحكم في تعيينه بخلافه افاده الحموى والظاهر العكس (قوله مضمن قيمته لما لكان) أي ان شاء المالك
 التضمن والا فله ان يصير الى ان يوجد حلبي عن العناية (قوله ملكه عندنا ملكا مستند الى وقت الغصب) لان

ولا يصح كره لو الارض متسعة لان الحمار
 لا يدري بأي أرض يموت ولا يجوز التصرف
 في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا في مسائل
 مذكورة في الاشياء غصب حماره قتبها
 بحشها فاكله الذئب ضمنه كما في معاملة
 الوهبانية
 وغاصب شيء كيف يضمن غيره
 وليس له فعل بما يتغير
 وغاصب نهر هل له منه شربة
 وهل ثم نهر طاهر لا مطهر
 (فصل)
 (غيب) بمجبة (ما غصبه ونحن قيمته) لما لكان
 (ملكه) عندنا ملكا مستند الى وقت
 (الغصب) قد علم له الا كساب لا الا لادملتي

فالمالك يبدل المقصوب يدورقة فوجب أن يزول ملكه عن المبدل إذا كان يقبله دفعا للضرر عن الغاصب
وتحقيقا للعدل أو ضرورة حتى لا يجمع البديل والمبدل في ملك رجل واحد ورضا المالك قد وجد بطلب القيمة من
الغاصب ونحن لا نجعل الغصب القبيح سببا للملك بل الغصب وجب لذات العين عند القدرة ورذال القيمة عند العجز
بطريق الجبران والحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبت الملك به للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لاحكامنا بالتأجيل
مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لأنه تبع إذا الكسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة
بخلاف البيع الموقوف والذي فيه اختيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة أيضا لأنه سبب ووضع للملك فيستند
من كل وجه وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يملكه والأدلة في المطولات (قوله والقول له بيمينه) لأنه منكر
للزيادة التي يذهب المالك (قوله فلامالك) لأنها مثبتة للزيادة (قوله ولا تقبل بينة الغاصب) بل يحلف على دعواه
جوى (قوله هو الصحيح) وقال بعضهم ينبغي أن تقبل لاسقاط اليمين كودع ادعى رذال الودعة ويدل للدلالة ما في
منفردات الغصب من الخلاصة أراد الغاصب إقامة البينة على قيمته فقال المالك احلفه ولا أريد البينة له ذلك
اه وتام تحقيق المسئلة في شرح الجوى (قوله عن الجوى) لم يذكره المصنف وقد انتهى تأليف الجوى إلى الاجارة
ولهذا ذكره في الاستحلاف (قوله فالتقول للغاصب) اقتصر عليه لأن المودع يعتديه صار غاصبا اه حلبي والذي
في المنع عن الجواهر فانه يحلف على دعوى المدعى فان لم يحلف يكون حكمه حكم النكول بحكم عليه بعد
العرض ثلاثا ما اه على نفي دعوى المدعى (قوله ويجبر على البيان) تقدم من المنع نقلا عن الجرمع زالي المحيط
ذكر محمد في الاستحلاف لو قال المقصوب منه كانت قيمة ثوب مائة وقال الغاصب ما أدري ما قيمته وإمكن
علم أن قيمته لم تكن مائة فالتقول قول الغاصب مع يمينه ويجبر على البيان لأنه أقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين
يحلف على ما يدعى المقصوب منه من الزيادة فان حلف يحلف المقصوب منه أيضا إن قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من
الغاصب ما مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار إن شاء مرضى بالنوب وسلم القيمة وإن شاء رذال النوب
وأخذ القيمة اه (قوله على الأصح) راجع إلى قوله أو مثله أو دونه ومقابل قول الكرخي أنه لا خيار له في استرداد
المقصوب لأنه يوفر عليه بدل ملكه بكافة وجه الأصح وهو ظاهر الرواية أنه لم يتم رضا بزوال العين عن ملكه
حيث لم يعط ما يدعيه من القيمة وما لم يتم الرضا لا يسقط الخيار اه (قوله وقد ضمنه بقوله) أي مع يمينه (قوله
أخذه المالك) وللغاصب حبه حتى يأخذ القيمة التي دفعها لأنها مقابلة به جوى (قوله ولا خيار للغاصب) يؤخذ
من ذكره هنا بطريق الإشارة أنه لا خيار فيما إذا ضمن بقول المالك وأخويه (قوله ولو قيمته أقل) مكرز مع قوله
أو دونه وانما ذكره ليستدل به (قوله فله خيار عيب ورؤية) لأن ضمان الغصب ضمان معاوضة (قوله أو نكول
الغاصب) أي عن البين بان القيمة ليست كما يدعى المالك جوى (قوله لأن تحرير) تعليل للتفسير المفهوم من
أي اه حلبي (قوله نافذ في الأصح) هو قوله ما لأنه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه موضوع له فينفذ
العتق بنفوذ السبب وقال محمد وزفر لا يصح (قوله لأن الملك الناقص) أي ملك الغاصب الناقص وانما كان كذلك
لأنه ثبت مستندا أو ضرورة وكل ذلك ثابت من وجهه دون وجه ولذا ظهر في حق الاكساب لا الأولاد والمالك
الناقص كما قال يكتفي لنفوذ البيع دون العتق ألا ترى أن البيع يتخذ من المكاتب والمأذون دون العتق (قوله أمانة
لا تضمن إلا بالتعدي) فلو قلنا الغاصب ضمنه مع الزيادة ذكره ابن مالك وانما كانت أمانة لعدم وجود حد الغصب
فيها إذ لم توجد فيها إزالة اليد المحقة إذ انما حصلت في يد الغاصب بإيجاد الله تعالى ولا صنع للغاصب في أحداث
الولد فصار كما ذهبت الرية على ثوب انسان فالتفت في حجر غيره فانه لا يكون مضمونا عليه لأنه لم يوجد الصنع
من جهته ولكنه يكون واجب الرذال مالكا الأصل واذا قوت الرذال تعدي والاكل والبيع ونحو ذلك أو بالمنع
بعد الطلب يكون ضامنا اه (قوله لأنها أمانة) جعل الدعوى دليلا ولو قال لعدم تحقق الغصب فيها لكان
أوضح وسقط هذا التعليل من بعض التسخ (قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن) لأن دفعها مستقلا لا غير يمكن فلا
يكون مانعا فاداه الحلبي (قوله وما نقصته الجارية بالولادة مضمون) على الغاصب لأن الجارية دخلت في ضمانه
بجميع اجزائها والجزء معتبر بالكل هذا إذا حدث الحبل من غير المولى والزواج أما إذا كان الحبل من أحدهما
لا يجب عليه الضمان لأن النقصان ولا في الملاك اه جوى (قوله بقيته) أي أن نزل حيا وقوله أو بقرته أي أن
ضرب رجل بطنها فالت الجنين ميتا وجب عليه غزته ويجبر بها نقصها (قوله ولا يفسق بمسأبه) أي أن كانت

(والقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان
لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن أو برهنا
فلامالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على
نفي الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف
عن الجواهر لو قال الغاصب أو المودع
عن العتق لا اعرف قيمته لكن علمت أنه أقل مما
يقوله فالتقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان
فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته
ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها ثم ان
ظهر المقصوب فلامالك أخذها ودفع القيمة
أوردته وأخذ القيمة وهي من خواص كتابنا
فليحفظ (فان ظهر) المقصوب (وهي) أي
قيمتها (أكثر مما ضمن) أو مثله أو دونه على
الأصح غناية فالأولى ترك قوله وهي أكثر
(وقد ضمنه بقوله) أخذه المالك ورذعه
أو أمضى الضمان) ولا خيار للغاصب ولو
قيمتها أقل للزومه باقراره ذكر الوافي نعم من
ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية مجتبي
(ولو ضمن بقول المالك أو بقره أنه أو نكول
الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) لرضاه
حيث ادعى هذا المقدار فقط (وان باع)
الغاصب (المقصوب فضمنه المالك) فذيعه
وان حرر (أي الغاصب لأن تحرير الممتري
من الغاصب نافذ في الأصح غناية) ثم ضمنه
(لأن الملك الناقص يكتفي لنفوذ البيع
لا العتق) وزوائد المقصوب مطلقا (متصلة
كسمن وحسن أو منفصلة كدور وغر) أمانة
لا تضمن إلا بالتعدي أو المنع بعد طلب المالك
لأنها أمانة ولو طلب المتصلة لا يضمن (وما
نقصته الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها
بقيته أو بقرته ان وفيه ولا يفسق بمسأبه)

قيمة الولد أقل من نقصان بسقط من نقصان الولادة قدر قيمة الولد وغرم ما فضل من النقصان بموجب قيمة الولد
 ١٥ وانما جبر النقص به لأن سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة لأنها أوجب فوات جرم من مائة الأتم
 وحدوث مائة الولد لأن الولد انما صار مالا بالنقصان وقوله لا يعتد به والسبب الواحد لما أثر في الزيادة والنقصان
 كانت الزيادة خلفا عن النقصان ومثله اذا قطع قوائم شجر انسان او جرم صوف شاة غيره ثم ثبت مكانها بأخرى
 او خصى عبد غيره فازدادت قيمته بسبب الخصاء ١٥ (قوله كفى هو الصحيح) قال الحصري في خير مطلوب
 ولومات وبالولد وفاء بقيمتها فالاصح انه لا شيء عليه لانه لما ضمن قيمتها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فبين ان
 النقص على ملكه حصل ١٥ وفي التبيين اذا ماتت وفي الولد وفاء بقيمتها برئ الغاصب برده عليه وفي رواية عنه
 انه يجب بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الأم وفي ظاهر الرواية عليه قيمتها يوم الغصب
 (قوله زنى) أى الغاصب ومثله غير الغاصب حوى (قوله أى غصبها) لاحاجة اليه (قوله فانت بالولادة) يعنى
 مات بسبب الولادة ولذا حال في النهاية قيد بالموت في نفسها ليكون الموت في أثر الولادة ١٥ وقال قاضيان
 وماتت في الولادة أو في النفاس فانه على قول الامام ان كان ظهر الحمل عند المولى لأقل من ستة أشهر من وقت رد
 الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب ١٥ شربلاية (قوله ضمن قيمتها يوم غلبت) لانه أخذها لم ينهقد فيها سبب التلف
 وردتها وفيها ذلك فلم يصح الرد فصار كما اذا جنت في يد الغاصب جناية فقتلت بها بعد الرد ودفعت بها فانه يرجع
 بقيمتها على الغاصب وهذا قول الامام وقال لا يضمن الانقصان الحمل (قوله لا يضمن) لأن الموت فيها يحصل
 بزوال القوى وانه ليس في يد الغاصب فيجب عليه ضمان قدر ما كان عنده دون الزيادة ١٥ تبيين (قوله فجلدت
 فانت به) أى فانه لا يضمنها لأن الجلد غير متلف شرعا ١٥ درمنقى أى فلم يصف اليه الموت ويضمن الغاصب
 نقصان عيب الزنا ١٥ زيلعى (قوله يثبت النسب) بعد ارضاء المال لأن التضمن عن له حق التضمن أو رث شبهة
 والنسب يثبت بها كالمولود اليه غير امرأته ١٥ درر (قوله والولد رقيق) لأن الحرية لا تثبت بالشبهة انتهى درر
 (قوله استوفاهما) وعطلها صورة الاقضاء ان يستعمل العبد مثلا في الخدمة مثلا بصورة التعطيل أن يعمل
 العبد مثلا شهرا فانه يصير غاصبا لمنافعه فانه الشلبي (قوله فانه لا تضمن عندها) لعدم قضاء عرو على بضمها
 في الجارية اذا وطئها المغرور فانه مالم يحكم بوجوب اجر منافع الجارية مع علمه مالان المستحق بطلب جميع حقه
 ولأن المنافع حدثت بفعله وكسبه والكسب للكاسب ولأن الغصب ازالة اليد المالك بالثبات اليد العادية
 ولا يتصور ذلك فيها لانها اعراض لا تبقى زمانين (قوله لكن لا يلائمه ما يأتي من عطف خرم المسم) أقول بل يلائمه
 بعطفه عليه بالرفع فيفيد أنه غير مضمون والفاسل بين المعاطيف حاصل على كل (قوله ان يكون المغصوب وقفا)
 وان لم يكن معدا للاستقلال وكما تضمن منافعه بالغصب تضمن ذاته قال في الولو الجية القنوى في غصب العقار
 الموقوف بالضمن نظر الموقوف متى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيعة أخرى تكون على سبيل
 الوقف الاول ذكره صاحب شرح تنوير الاذهان (قوله ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم) صورته دار بين قيم
 وبائع فسكنم البالغ سنة لا تثنى عليه كذا في القنية (قوله وكذا الاجنبى بلا عقد) أى اذا سكن دار اليتيم (قوله
 وقيل دار اليتيم كالوقف) هذا هو المعتمد فلا استثناء أبو السعود (قوله قلت يمكن حل كلا الفرعين) أى فرع
 أم اليتيم وفرع سكنى شريكه (قوله وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة) أما لو كانت دار اليتيم وحدها
 فلا أجر عليها فقد نقل البري سئل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار
 ولدها الصغير فقال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لأن سكناها
 واجبة على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وان سكنت بغير أمر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب
 عليها اجر المثل قال ينظر ان كان الصغير يد فاقعة بحيث يقدر على المنع بأن كان ابن عشرين سنين أو أكثر لا تثنى عليها
 وان لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يجب عليها اجر المثل وهو جواب المشايخ ١٥ مختصرا (قوله وما في الصبرية
 من التفصيل) عبارتها سكنت مع زوجها بيت ابنا الصغير قال ان كان بهمال لا يقدر على المنع بأن كان ابن
 سبع سنين أو ست فعليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بهمال يقدر على المنع فلا أجر
 عليها وفيه بعض مخالفة لمسألة صاحب المحيط فانه يفيد أن أقل سن يتمكن فيه من المنع عشرين سنين به عليه
 أبو السعود (قوله ولا فعليها ما) هذا غير المذكور فيها كما علت وهذا ما في بعض النسخ من ضمير التنية وفي بعضها

ولومات وبالولد وفاء كفى هو الصحيح
 اختيار (زنى بامة مغصوبة) أى غصبها
 (قوله ما جلا فانت بالولادة ضمن قيمتها) يوم
 علق (بجلاف الحرة) لانها لا تضمن بالغصب
 لسبق ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها
 محمولة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده
 قردها فجلدت فانت به ملتي ولو زنى بها
 واستولدها يثبت النسب والولد رقيق درر
 (و) بجلاف (منافع الغصب استوفاهما
 أو عطلها) فانها لا تضمن عندنا بوجود
 في بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة
 الخ لكن لا يلائمه ما يأتي من عطف خرم المسم
 الخ مع انه اخبر بقدر (الا) في ثلاث فيجب
 أجزا المثل على اختيار المتأخرين (أن يكون
 المغصوب وقفا) للسكنى أو للاستقلال
 (أو مال يتيم) الا في مسألة سكنت أمه مع
 زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر
 عليها كذا في الاشياء من الوصايا القنية
 قلت ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم فقد
 نقل المصنف وغيره من القنية انه لا تثنى عليه
 وكذا الاجنبى بلا عقد وقيل دار اليتيم
 كالوقف انتهى قلت ويمكن حل كلا الفرعين
 على قول المدة تمين بعدم أجرته وأما على
 القول المعتمد أنها كالوقف فحب الاجرة
 على الشريك والزوج اكون سكنى المرأة واجبة
 عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة
 وبه أقف ابن نجيم وما في الصبرية من التفصيل
 لواليتيم بقدره على المنع فلا أجر ولا فعليها ما

بعض الموثقة في الموضوعين فيوافق ما في الصيرفة (قوله غير ظاهر) لعله اعدم اعتبار منع غير المكلف وعدم منعه
 (قوله وعليه) أي على المعتقد فهو عليه قال في تنوير الابصار وأما على القول الآخر من أنها كالوقف فحب
 الاجرة بسببها فيجب الاجر على الزوج ليكون سكنى الزوجة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فحب الاجرة
 كما في غيره انتهى (قوله كسيلة الارض) نقل فيها عن العمادية الفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينفع الارض
 ولا ينقصها فله أن يزرع كما في افاضل القاصد أنه أن ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لأن رضا المالك في مثل
 ذلك ثابت دلالة وان علم أن زرعها ينقصها ليس للمحاضر أن يزرع فيها لأن الرضا غير ثابت هنا اهـ (قوله
 لا تصير الدار معدة له باجارتها) هذا باطلا لا يقتضي أنها ولو اجرت ثلاث سنين فأكثر لا تكون معدة وظاهر
 كلامهم اعتمادهم فلو استأجر دارا شهرين لا يلزمه أجر الثاني كما في البرازية ووجهه بعض بأن سكنى
 الثاني ليس على وجه الاجارة الا أن تكون الدار معدة للاستغلال ولو دفع أجره الشهر الثاني أو السنة الثانية
 مثلا بعد سكناه ليس له الاسترداد والتفريق على الاصول يقتضي أن له ذلك حيث لم تكن معدة له كونه دفع
 ما ليس واجبا عليه الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه المؤجر أفاده صاحب الاشياء والتقدير بالدار
 للاحتراز عن الارض قال في الذخيرة قالوا ان كانت الارض في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض الفسح وكان
 صاحبها يزرع بنفسه بل يدفعها من أجرة فذلك على المزارعة ولصاحب الارض أن يطالب المزارع بحصة
 الارض على ما تعارفه أهل القرية من النصف أو الربع أو ما أشبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي اهـ وهذا
 يؤيد ما جعناه سابقا في زراعة الارض (قوله وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب) فان شهره فلا أجر عليه
 وان كان معدا ووجهه في المسئتين أنه لم يسكن ما تزمه الاجرة (قوله جاز) وفي نسخة صار وهو الذي ذكره المصنف
 (قوله فتنبه) أي ولا تغفل عن كونه مبنيا على مذهب المتقدمين اهـ حلي (قوله ثم بان للغير) أي ظهر أن البيت
 لغير الرهن حال كونه معدا للاجارة اهـ حلي (قوله فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل) قال في القنية غصب دارا
 معدة للاستغلال أو موقوفة لغيره أو آجره معدة معلومة بأجر مسمى ولكنها المستأجر يلزمه المسمى لا أجر المثل
 ثم سئل هل المسمى يلزم للمالك أم لا لعاقده فقال لا لعاقده ولا يطيب له بل رده على المالك وعن أبي يوسف يصح اهـ
 (قوله ولا يلزم الغاصب الاجر) ذكر العلامة الميرى ما حصله أن ما ذكره المصنف من أن الغاصب لا يلزمه أجر
 المثل انما يرد ما قبضه مفرغ على ظاهر الرواية من عدم الضمان بالغصب مطلقا أما على ما عليه المتأخرون فعليه
 أجر المثل اهـ (قوله وينظر مالو عطل المنفعة) أي الذي له تأويل ولا وعبارتها الا اذا سكن بتأويله لك أو عقد
 ككسيت سكنه أحد الشريكين كافي الاشياء والنظائر اهـ وينظر مالو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كالوسكن
 اهـ (قوله بأن أسلم وهما في يده) وكذا لو حصلهما وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسينا
 للظن بالمسلم وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم لم يخرأهل يجب على الغاصب أداء الخراج اليه حتى لو لم يرد
 يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعا أنه يسترد ما لعله لا يقضي برده اليه وان علم أنه يسترد ما لعله لا يقضي برده
 الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل فجاءه ما لعله لا يأخذه منه ان علم صاحب البيت أنه انما يأخذه ليقبل به
 مسلما لم يكن عليه أن يرد به بل يسكه الى أن يعلم أنه تركه هذا الرأي وانه انما يسترد ما لعله لا يقضي به في مباح اهـ (قوله وضمن
 المثل للمسلم قيمتهما الخ) لانه أنف مالا متقوما في حق المثل عليه فوجب أن يضمن كالمثل فله لان الخسر
 متقومة في حق الذي له قيمتهما في شرع من قبلنا وفي أول شرعنا ثم أفسد الشرع فتقومها بخطاب خاص بالمؤمنين
 وهو آية المائدة فتبقى من لم يدخل تحت هذا الخطاب على ما كان قبيل (قوله لان الخمر في حقنا قبيح حكمنا)
 وان كانت مثلية لان المسلم منع من عليها وتلكها لانه اعزألها حوى أما في حق الغاصب الذي من الذي
 قبيح مثلية على ما كانت لتقومها عندهم فلا يمنعون عنها بخلاف الربا فانه يتعرض لهم في ابطاله لحديث
 الامن اربى فليس بيننا وبينه عهد لان ذلك فسق في الاعتقاد لادانة قبيح بالنص حرمة الربا في اعتقادهم قال
 تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وبخلاف خلاف عبد ذي اذا ارتد فقتله لانالم فنحن لهم ترك التعرض في ذلك لما
 فيه من الاستخفاف بالدين اهـ (قوله لو كانا ذمي) يعني وقد اتخذها لنفسه ولم يظهرها لبيعها للمسلمين برهان
 وقيد به لانه لو أظهرها لايمن اهمكى (قوله يرى ذلك عقوبة) أي على اظهرها لبيعها قال في المنع ذمي أظهر
 بيع الخمر والخنزير في دار الاسلام يمنع منه فان أرافه رجل أو قتل خنزيره ضمن الآن يكون اما باري

غير ظاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما أفاده
 في تنوير البصائر ثم نقل عن الخامسة أن
 مسئلة الدار كسيلة الارض وأن المحاضر
 اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فالتأجيل أن
 يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى
 (أومعنا) أي أعده صاحبه (للاستغلال)
 بأن بناءه لذلك أو اشتراؤه لذلك قبل أو آجره
 ثلاث سنين على الولاء وفي الاشياء لا يصير
 الدار معدة له باجارتها بل ببنائها أو شرائها
 له ولا باعداد البائع بالنسبة للمشتري ويشترط
 علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر
 وأن لا يكون المستعمل يعلم وعدمه فالقول له
 قلت ولوا اختلغا في العلم وعدمه فالقول له
 بيمينه لانه منكر والاخر مدع قال شيخنا
 وموت رب الدار ويحرم بطل الاعداد ولو
 بنى لنفسه ثم أراد أن يعده فان قال بلسانه
 ويخبر الناس جاز ذكره المصنف (الافى)
 المعد للاستغلال فلا ضمان فيه (اذا سكن
 بتأويل ملك) ككسيت سكنه أحد الشريكين
 الملك ولوليتيم كما مر عن القنية فتنبه أما في
 الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بلاذن
 لزم الاجر (أو عقد) ككسيت الرهن اذا سكنه
 المرتهن ثم بان للغير معدة للاجارة فلائى عليه
 بقى لو أجر الغاصب أحدهما فعلى المستأجر
 المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر
 بل يرد ما قبضه للمالك أشياء وقنية وفي
 الشرية لا يرد وينظر مالو عطل المنفعة هل
 يضمن الاجرة كالوسكن (و) بخلاف (خ)
 المسلم وخنزيره) بأن أسلم وهما في يده (اذا
 أنفهما) مسلم أو ذمي (فلا) ضمان (ضمن)
 المثل للمسلم قيمتهما لان الخمر في حقنا قبيح
 حكمنا (لو كانا ذمي) والمثل غير الامام
 أو ما وره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا
 الرق خلافا لمحمد مجتبي

ذلك فلا يضمن الزق ولا الخنزير ولا الخمر اه (قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلا) اذ لا يدين قوله ما أحسن أهل
 الاديان اه هداية وقوله أصلا أي مطلقا سواء كانت اسلم أو ذمي وهذا في الميتة التي ماتت حنفيا فأنما
 ذبيحة الجحوش ومخزوقه وموقوذه مال يجوز بيعها عند أبي يوسف خلافا لمحمد فعلى قول أبي يوسف فيجب
 أن يوجب الضمان اه شاي (قوله لانه فعليه تسلط بانه) أي وقد بطل العقد قال في المنع انه مخالف للقاعدة
 المشهورة وهي أن المتضمن يظل يطلان المتضمن وهذا الباطل البيع في الخمر وجب أن يظل ما في ضمانه من
 تسلط البائع المتضمن عليها الا أن يذمي خروج هذا الفرع عن القاعدة ببيان وجهه أو أن القاعدة ككثيرة
 لا كلية اه (قوله وفيه الخ) الذي في التبيين لو أسلم الطالب بعد ما قضى له بماله فلا شيء له على المطلوب لان الخمر
 في حقه ليست بمقتونة فكان بائلا لاه ببرئانه عما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم لان في اسلامه اسلام
 الطالب ولو أسلم الطالب وحده أو أسلم المطلوب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية
 عن أبي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة اه وقدين وجه الروايتين فيه فليس
 خلاف فيما إذا أسلم الطالب وحده أو أسلم الا أن يحمل على ما إذا أسلم الطالب ثم الطالب ويحمل قوله
 أو أحدهما على المطلوب فقط تدبر (قوله أخذها المالك مجانا) لان ذلك تطهير له بفعله الفصل فيمن على ملكه
 اذ لا تثبت المالكية به هذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدين جلدتها فأما اذا ألقاها وبها في الطريق فأخذ
 رجل جلدتها فدينه فلا سبيل له عليه لانه ألقاها باحة كالنوى اذا ألقاها (قوله ولكن لو ألقاها الخ) أي ألقف
 الغاصب الخلل والجلد ولا وجه للاستدراك اه حلي (قوله ضمن) أي ضمن مثل الخلل وقيمة الجلد اه حلي
 (قوله يضمن قيمته مدبوغا) أي في صورة الاتلاف (قوله واعتمد في الملتقى) حيث قال فلو ألقاها الغاصب ضمن
 قيمته مدبوغا وقيل ظاهره مدبوغ والاول أصح لان وصف الدباغة تابع للجلد اه (قوله ملكه ولا شيء له) لان
 الخمر لم يكن متقوما والمخ مال متقوم فخرج جانب الغاصب فيكون له بغير شيء اه من (قوله خلافا لهما) فقالا
 يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن المخ والخل اه در منق (قوله ورد ما زاد الدين) بأن يقوم مدبوغا وذا
 غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما اه ملتقى (قوله وللغاصب به) كمن الحسب في المبيع باليمن واليمن
 بالدين والعبد لا يبق بالجعل اه زيلعي (قوله ولو ألقاها لا يضمن) أي عند الامام ولا يضمن قيمة جلد ذكينة
 مدبوغ ويحيط عنه ما زاد الدباغة فيه ويعطى المالك قيمة جلد غير مدبوغ اه ذكر العلامة عبد البر (قوله ولا ضمان
 الخ) كمن ترك مع ما تقدم (قوله ولو ان بيحه) أي ولو كان مملوكا كشافتي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي فقد
 ثبت بالنفس أنه حرام ليس بمال ويبحث الاكمل فيه بأنه لما أمرنا أن نترك أهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل
 وجب علينا أن نترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه ومع افعال العصاة بالطريق الاولى فيقتضي وجب أن نقول
 بموجب الضمان على من ألقاها متروك التسمية عند الله مال متقوم في اعتقاد الشافعي ونعاصه في الجوى (قوله
 ضمن بكسر المعرف بكسر الميم) من عزف كعرب لهب بالمازف الواحد عزف كفلس على غير قياس حوى وذلك
 كيربط وضمار ودف وطبل وطنبور اه من (قوله ويربط كجعفر من ملاهي العجم) وهذا قيل انه معرب اه (قوله
 ولو ككافر) وقيل لان ضمن اذا كانت ذمي بالاتفاق مكي عن الممدن (قوله صالحا لغير اللهو) فقي الدف يضمن
 قيمته دقا يوضع فيه النطن وفي الربط يضمن قيمته قصعة يجعل فيها التريد ونحو ذلك ذكره قاضي خان (قوله
 لا المثل) لمنع المسلم عن تملكه حوى (قوله سيجي يسانه) أي ما ذكره في الهداية هنا الكرام التي من ما
 الرطب اذا اشتد والمزف مذهب نصفه بالطبخ اه (قوله وصح بيعها كلها) الممازف وما بعدها أفاده الجوى
 (تنبيه) الامر بالمعروف فرض ان كان يفل على ظنه أنه يقبل منه فلا يبعه تركه ولو علم أنه يهان بذلك أو يضرب
 وهو لا يصبر على ذلك أو توقع به الفتن تركه أفضل ولو علم أنه يصبر على الضرب والضرر ولم يصل الى غيره بذلك ضرر
 فلا بأس به وه وجهه بذلك ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضرر بالولاشة فهو بالخيار والامر
 أفضل اه تبين (قوله حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي (قوله
 فهلك) حبره لا يفيد أنه لو حصل ذلك بفعلة ثبت موجهه من غير خلاف وحزره (قوله لتقوم المدبر) أي يثلى قيمة
 القن وقيل بل نصفها أفاده العيني ولا يملكه أدا الضمان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك والمدبر والمدبرة
 في الحكم سواء (قوله لتقومها) وقيمتها ثلث قيمة القن اه حوى (قوله حل قيد عدي غيره) قال السرخسي هذا

ولا ضمان في ميتة ودم أصلا (بجدا لا يضمن الزق ولا الخنزير ولا الخمر اه) (قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلا) اذ لا يدين قوله ما أحسن أهل
 الاديان اه هداية وقوله أصلا أي مطلقا سواء كانت اسلم أو ذمي وهذا في الميتة التي ماتت حنفيا فأنما
 ذبيحة الجحوش ومخزوقه وموقوذه مال يجوز بيعها عند أبي يوسف خلافا لمحمد فعلى قول أبي يوسف فيجب
 أن يوجب الضمان اه شاي (قوله لانه فعليه تسلط بانه) أي وقد بطل العقد قال في المنع انه مخالف للقاعدة
 المشهورة وهي أن المتضمن يظل يطلان المتضمن وهذا الباطل البيع في الخمر وجب أن يظل ما في ضمانه من
 تسلط البائع المتضمن عليها الا أن يذمي خروج هذا الفرع عن القاعدة ببيان وجهه أو أن القاعدة ككثيرة
 لا كلية اه (قوله وفيه الخ) الذي في التبيين لو أسلم الطالب بعد ما قضى له بماله فلا شيء له على المطلوب لان الخمر
 في حقه ليست بمقتونة فكان بائلا لاه ببرئانه عما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم لان في اسلامه اسلام
 الطالب ولو أسلم الطالب وحده أو أسلم المطلوب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية
 عن أبي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة اه وقدين وجه الروايتين فيه فليس
 خلاف فيما إذا أسلم الطالب وحده أو أسلم الا أن يحمل على ما إذا أسلم الطالب ثم الطالب ويحمل قوله
 أو أحدهما على المطلوب فقط تدبر (قوله أخذها المالك مجانا) لان ذلك تطهير له بفعله الفصل فيمن على ملكه
 اذ لا تثبت المالكية به هذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدين جلدتها فأما اذا ألقاها وبها في الطريق فأخذ
 رجل جلدتها فدينه فلا سبيل له عليه لانه ألقاها باحة كالنوى اذا ألقاها (قوله ولكن لو ألقاها الخ) أي ألقف
 الغاصب الخلل والجلد ولا وجه للاستدراك اه حلي (قوله ضمن) أي ضمن مثل الخلل وقيمة الجلد اه حلي
 (قوله يضمن قيمته مدبوغا) أي في صورة الاتلاف (قوله واعتمد في الملتقى) حيث قال فلو ألقاها الغاصب ضمن
 قيمته مدبوغا وقيل ظاهره مدبوغ والاول أصح لان وصف الدباغة تابع للجلد اه (قوله ملكه ولا شيء له) لان
 الخمر لم يكن متقوما والمخ مال متقوم فخرج جانب الغاصب فيكون له بغير شيء اه من (قوله خلافا لهما) فقالا
 يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن المخ والخل اه در منق (قوله ورد ما زاد الدين) بأن يقوم مدبوغا وذا
 غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما اه ملتقى (قوله وللغاصب به) كمن الحسب في المبيع باليمن واليمن
 بالدين والعبد لا يبق بالجعل اه زيلعي (قوله ولو ألقاها لا يضمن) أي عند الامام ولا يضمن قيمة جلد ذكينة
 مدبوغ ويحيط عنه ما زاد الدباغة فيه ويعطى المالك قيمة جلد غير مدبوغ اه ذكر العلامة عبد البر (قوله ولا ضمان
 الخ) كمن ترك مع ما تقدم (قوله ولو ان بيحه) أي ولو كان مملوكا كشافتي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي فقد
 ثبت بالنفس أنه حرام ليس بمال ويبحث الاكمل فيه بأنه لما أمرنا أن نترك أهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل
 وجب علينا أن نترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه ومع افعال العصاة بالطريق الاولى فيقتضي وجب أن نقول
 بموجب الضمان على من ألقاها متروك التسمية عند الله مال متقوم في اعتقاد الشافعي ونعاصه في الجوى (قوله
 ضمن بكسر المعرف بكسر الميم) من عزف كعرب لهب بالمازف الواحد عزف كفلس على غير قياس حوى وذلك
 كيربط وضمار ودف وطبل وطنبور اه من (قوله ويربط كجعفر من ملاهي العجم) وهذا قيل انه معرب اه (قوله
 ولو ككافر) وقيل لان ضمن اذا كانت ذمي بالاتفاق مكي عن الممدن (قوله صالحا لغير اللهو) فقي الدف يضمن
 قيمته دقا يوضع فيه النطن وفي الربط يضمن قيمته قصعة يجعل فيها التريد ونحو ذلك ذكره قاضي خان (قوله
 لا المثل) لمنع المسلم عن تملكه حوى (قوله سيجي يسانه) أي ما ذكره في الهداية هنا الكرام التي من ما
 الرطب اذا اشتد والمزف مذهب نصفه بالطبخ اه (قوله وصح بيعها كلها) الممازف وما بعدها أفاده الجوى
 (تنبيه) الامر بالمعروف فرض ان كان يفل على ظنه أنه يقبل منه فلا يبعه تركه ولو علم أنه يهان بذلك أو يضرب
 وهو لا يصبر على ذلك أو توقع به الفتن تركه أفضل ولو علم أنه يصبر على الضرب والضرر ولم يصل الى غيره بذلك ضرر
 فلا بأس به وه وجهه بذلك ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضرر بالولاشة فهو بالخيار والامر
 أفضل اه تبين (قوله حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي (قوله
 فهلك) حبره لا يفيد أنه لو حصل ذلك بفعلة ثبت موجهه من غير خلاف وحزره (قوله لتقوم المدبر) أي يثلى قيمة
 القن وقيل بل نصفها أفاده العيني ولا يملكه أدا الضمان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك والمدبر والمدبرة
 في الحكم سواء (قوله لتقومها) وقيمتها ثلث قيمة القن اه حوى (قوله حل قيد عدي غيره) قال السرخسي هذا

إذا كان العبد مجنوناً فإن كان عاقلاً لا يضمن اتفاقاً شريفاً لئلا يهتدى عن البرازية (قوله فذهب هذه المذكورات) عدم
 الضمان قوله ما خلافاً لمحمد في الدابة والطير وظاهر القصة ثانياً والبرجندى أن الخلاف في الكل وأن المودع
 لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ اهـ وثالثاً وفي الشربلية قال في النظم لو زاد على ما قبل بأن فتح
 القفص وقال لا طير كثر كثر أبواب اصطبل فقال للبدن قمر هن هن أو للعداء هر هر يضمن اتفاقاً وأجروا أنه
 لوشق الزق والدهن سائل أو قطع الجبل حتى سقط القنديل يضمن اهـ (قوله أوسى إلى سلطان الخ) الساعى
 يقال له المثلث قال كعب الأحبار مرأيتني ما المثلث فقال ثمر الناس المثلث يعنى الساعى بأخيه إلى السلطان
 يملك ثلاثة نفسه وأخاه وأمامه بالسعى البسه (الطيفة) سعى وأش إلى خليفة بأن فلا نابات عن ولد صغير ومال
 فقال الخليفة الولد أبنته الله والمال أكرمته الله والساعى دمره الله فقال السامعون الخليفة يرحمه الله (قوله
 أوسى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسئلة والتي بعد هالاضمان فيها اتفاقاً لازماً الضرر (قوله قد يفرم وقد
 لا يفرم) قال في القاية وشرهما ومن سوي ومن إلى سلطان ولو غير جاري فريض يضمن الساعى مطلقاً وعليه الفتوى كما في
 الجواهر اهـ وفي المنع عن نص البردوى وأما إذا سعى إنسان إلى سلطان في حق حتى غزوه السلطان ما لا روى عن
 بعض علماء فقهائهم كانوا يفتون أن الساعى يضمن وبعضهم فرق بين سلطان وسلطان فقال إن كان السلطان معروفاً
 بالدجارة وتفرغ من سعى به إليه يضمن وإن لم يكن السلطان معروفاً بذلك لا يضمن قال ولا تنفى به فإن هذا
 خلاف أصول أصحابنا فإن السعى بسبب محض لاهلال المال فإن السلطان يفرمه اختياراً لا طبعاً انتهى المقصود
 منه ثم قال المصنف بعد أن نقل التفصيل في السلطان عن بعض أهل المذهب ما نصه قلت لأجابه إلى هذا
 التقييد في هذا الزمان واشتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقاً انتهى وقال أيضاً وسواء أخبر الساعى
 ضد السلطان أو غيره إذا كان ذلك الغير بحال بقدر على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه فإن الساعى يضمن اهـ
 وفي فتاوى خير الدين أنه يعزر وقد جوز السيد أبو شجاع قتله فإنه عن يده في الأرض بالقادوس يثاب قاتلهم
 وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجوزوا القتل لا يدل على الكفر كافي قطاع
 الطريق والاعونة من المحاربين الله ورسوله فإنه في البرازية ومثله في مسئلة الاحكام وجمع الفتاوى وفي الفتنة
 راقبناهم الأئمة البخاري أخبر الطلبة أن افلان حنطة في مطبوعة فأخذوها منه فله أن يرجع بها على الخبز وكذا
 إذا عملها الطالم لكن أمره الساعى بالأخذ يضمن وقال راقبنا للبرهان صاحب الهيوط قال انما لفلان فرس جيد
 فأخذه منه فهو ضامن وقال راقبنا للاول اشترى جارية بغية النحاس ومضت مدة فأخبر به هذا الإنسان فأخذ
 النحاسية يضمن قال مصنف الفتية وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فإن الغلبة بأخذون الدامغان من جميع
 السلع فنأخبرهم ببائع أو ثمره حتى أخذوا الدامغان أو الجبابية منه يضمن ولا حظ لهم أن يرجع عليه اهـ (قوله
 انه وجد كزاً) ظاهراً ولو كان وجد حقيقته (قوله عند محمد زجراله) قال خير الدين ما أقرب به إلى الصواب
 لما نشأه من عدم التلصق من أخذ المال لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال اهـ قلت وفي زماننا الحال
 أعجب وسئل أيضاً بما نصه طعام البسيط

يا أيها العالم المرضى سبرته • ماذا الجواب عن الساعى الشقى الخلق
 يسعى بشخص لذي ظلم ليهلكه • فيأخذ المال قسراً منه بالرجح
 (فأجاب من بحره)

أفتى بتضمينه حذاق مذهبنا • لما راوا وجهه أضواء من الوضع
 لأنه منسل من التي بصاحبه • حمداً ليهلك في أسوأ السرح
 كما يشاهد في الاقطار أجمعها • وفيه من أبلغ الاضرار والترح
 قد قاله العبد خير الدين معترفاً • بالذنب لكن سبي الختم بالفرح

اهـ والخلق يكسر اللام لا يفقهوا ولعله يعنى الجالح قال في القاموس الجالحمة المكحلة والجاهرة بالامر والمكاشفة
 بالعداوة والمكبرة وأما الجالح المحتركة فهو المسار الشمر من جاني الرأس والرجح بالتحريل والابل تجاب
 للبيوع اهـ واركتب فيه التجريد عن بعض المعنى وأراد مطلق الخليل والابل والباء للاستئانة وفي القاموس أيضاً
 الوضع بالتحريك يراض الصبح والقمرو البرج الشدة والشر والترحم والمهبط (قوله ونقل المصنف) أي عن

أوفى باب اصطبله أو فقص طائر فذهب
 هذه المذكورات (أوسى إلى سلطان بن
 يوزيهو) الحال انه (لا يدفع بالرفع) إلى
 السلطان (أو) سعى (عن يشار الله في
 ولا يمنع به) أو قال السلطان قد يفرم
 وقد لا يفرم (فقال انه وجد كزاً ففرمه)
 السلطان (شياً لا يضمن) في هذه المذكورات
 (ولو غرم) السلطان (البينة) بمنزل هذه
 السعاية (ضمن وكذا) يضمن (لو سعى بغير حق
 عند محمد زجراله) أي للساعى (وبه يفتى)
 وعزر ولو الساعى عبداً طواب بعد عتقه
 (ولو مات الساعى فلم يمسح به أن يأخذ قدر
 الخسران من تركه) هو الصحيح جواهر
 الفتاوى ونقل المصنف

أنه لومات المشكوك عليه به توطه من سطح
(بعد غيره بالاباق أو قال) له (اقل نفسك
فعله) ذلك (وجب عليه قيمته) ولو قال له
أنت مال مولانا فأنت لا يضمن الأمر
والسرقة أن يأمره بالاباق والقتل صار
خاصبالا لأنه استعمله في ذلك الفعل وبأمره
بالا تلاف لا يصير خاصبالمال بل للعبد وهو
قائم لم يلف وانما التلاف بفعل العبد واعلم
أن الأمر لا ضمان عليه بالأمر الا في سنة
إذا كان الأمر سلطانا أو أبا أو سيدا
أو المأمورا صيبا أو عبدا أمره بالتلاف
مال غير سيده وإذا أمره بغير باب في حائط
الغير غرم الحائط ورجع على الأمر أشياء
(استعمل عبد الغير لنفسه) بأن أرسله
في حاجته (وإن لم يعلم أنه عبد أو قال ذلك
العبد) الذي استعمله (أني حزن قيمته
إن هلك) العبد عمادية وفيها جاز رجل إلى
آخر وقال أني حزن فاستعملني في عمل فاستعمله
فهلك ثم ظهر أنه عبد ضمنه علم أو لم يعلم هذا
إذا استعمله في عمل نفسه (ولو استعمله لغيره)
أي في عمل غيره (لا) ضمان عليه لأنه لا يصير به
خاصا كقوله لعبد ارق هذه الشجرة وانثر
المشمس لتأكله أنت فسقط لم يضمن الأمر
ولو قال لتأكله أنت وأنا ضمن قيمته لأنه
استعمله كله في نفعه (غلام جاء إلى فساد فقال
افسدني ففسده ففسد امعتادا) فقبره
بالا وني (فأت من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة
الفساد وكذا) الحكم في (الصبي تجب دية
على عاقلة الفصاد) عمادية و فرع : غصب
عبد أو ماله مال المولى صار غاصبا للمال أيضا
بل قالوا يضمن ثيابه تبع الضمان عينه بخلاف
الحز عمادية وفي الوهبانية
ولونسي الحرفات يضمن نفعها
ولونسي القرآن أو شاخ يذكر
ولو علم الدلال قيمة سلعة
فقوم للسلطان أن ينقص بخسر
ومتلف احدى فردتين يسلم
مقنة والمجموع منه يحضر
قلت وعن أبي يوسف لا يضمن الا الخلف التي
أنتلها راق الزانية هو المختار وأقره الشريفة إلى
وذ كرمافة أن السلطان ليس بشيء وأنه ينبغي
أنقول بضمين القاضي أيضا

العمادية (قوله غرم الشاكي دية) أي والغرامة أن كانت أفاده المصنف (قوله لندوره) فمعانيه لا تنقض اليه
غالبا اه مخ ورقم في الفينة للجم الامنة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأتى بقائد فضرب المشكوك
عليه فكسر سبعة أيده ضمن الشاكي ارشه كالمال اه (فرج) رجل له هدف في داره فرمى إلى الهدف فجاوز
سهمه داره فأفسد شيئا في دار رجل وقتل نفسا كان ضامنا للمسال في حاله ودية القتل على عاقته ظهريه
(تنبيه) لو كتب عامل أسامى أهل بلد بأمر سلطان ودفع إلى أعوان فأخذوا منهم دراهم فالتظلمة على كل من
الثلاثة في الدنيا والآخرة ولو أمرنا أساميا بأخذ مال الغير فالضمان على الاخذ وكذا في كل موضع لم يصح الأمر
اه در منق (قوله ولو قال أنت مال مولانا الخ) ولو أمره بالتلاف مال رجل آخر فمولا ثم رجع على أمره
وعلمه بأن الأمر صار مستعملا للفق فصار غاصبا ذكره في الشر بلاية عن جامع الفصولين فليست (قوله)
واعلم أن الأمر لا ضمان عليه) فلو أمره بأخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الأمر لا لم يصح وفي كل موضع
لا يصح الأمر لا يضمن الأمر شرح تنوير الاذهان (قوله إذا كان الأمر سلطانا) إذا أمر السلطان اكراه
إذا المأمور يعلم أنه لم يمتثل أمره بعاقبه بخلاف غير السلطان فيكون الضمان على السلطان لاعلى . أموره
أبو السعود (قوله أو أبا) صورته أمر الاب ابنه البالغ ليو قد نارا في أرضه ففعل وتعدت إلى أرض جاره فأثقلت
شيئا يضمن الاب لأن الأمر صح فالتلف الفعل اليه كالمال بآمره الاب بخلاف ما لو استأجر نجارا البسط جداره على
قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فإن الضمان على النجار اعدم صحة الأمر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر
هذا التصدير أنه ليس المراد كل أمر من الاب لا بالغ حتى لو أمره بالتلاف مال أو قتل نفس يكون ضمانه على الابن
انفساد الأمر (قوله أو سيدا) بأن كان الأمر مولى العبد المأمور فإن السيد الأمر هو الضامن (قوله أو المأمور
صيبا) قال في العمادية لو قال لصبي محجورا صعد هذه الشجرة فانقض لي ثمارها فصعد وسقط فجب دية على
عاقلة الأمر جوى (قوله أو عبدا أمره بالتلاف مال غير سيده) قد تقدم حكمه أقريبا ومثله إذا أمره بالاباق أو
بقتل نفسه (قوله وإذا أمره بغير باب الخ) قال في جامع الفصولين لو قال احفر لي فانه يرجع على الأمر وان لم يقل
لي لا يرجع على الأمر جوى وفي عمدة المتأخرى قال رجل لا تخزني بياقي هذا الحائط فثقب والحائط لغيره
يضمن ويرجع بيري وفي المحيط لو قال له احفر في هذا الحائط بابا ولم يقل في حائطي لم يرجع عليه بالضمان فان كان
ساكنا فيه واستأجره للغير فرجع بالضمان عليه اه (قوله بأن أرسله في حاجته) قال في الخانية رجل بعث غلاما
صغيرا في حاجة له بغير إذن أحد فرأى الغلام غلاما نابليعبون فأتته بهم وارتنى سطح بيت فوق فأت ضمن الذي
بعثه في حاجته لأنه صار غاصبا بالاستعمال (قوله وفيها جاز رجل الخ) مكث مع المتن اه حلي (قوله أي في عمل
غيره) أي ولو كان ذلك الغير نفس الغلام (قوله لأنه استعمله كله في نفعه) كذا في المخ وفيه نظر (قوله ضمن قيمة
العبد عاقلة الفصاد) لأن أذنه لا يعتبر وظاهره ولو لم أذونا لأن ذلك ليس من التجارة ومثله العي (قوله صار غاصبا
للمال) حتى لو أتى العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من (قوله بخلاف الحز) فانه لا يضمن ولا ثيابه تبعه
(قوله ولونسي الحرفات) يعني إذا غصب عبدا محترقا فقتل الحرفة في يد الغاصب يضمن النقصان وكذا إذا نسى
القرآن (قوله أو شاخ) أي إذا غصب شاة فصارت محجورا عنده يضمن النقصان وكذا إذا كانت ناهية فأنكسر
نديها عنده وكذا الغلام إذا غصبه شاب بالقوات قوة الشباب والعلة الشاة له لكل قوات وصف مقصود منه يزيد
في ماليتها كالنور إذا عقر وافرغ عند الغاصب أفاده عبد البر (قوله فقوم للسلطان) أي أولوا أحد من أمرائه وفتح
على ذلك الطرسوسى تنفعها منه تقوم شهود القيمة املا لبيت المال وأموال الايتام والاوقاف الخراب للامراء
والنواب كما هو المعتاد في بلادنا ويظهر بعد ذلك أنه أنقص من قيمته العادلة بغير فاحش لا يتعاقب في مثله أي
فانهم يضمنون وقواء العلامة عبد البر (قوله ومتلف احدى فردتين) المراد أحد شيئين لا ينفع صاحبهما
الاتفاق المقصود اليهما معا كصراحي باب وزوجي خف أو مكعب والمصنف ابن وهبان خرج على ذلك اتلاف
أحد أجزاء الكتاب أو كراهيه إذا كان الكتاب غير موجود اه (قوله يسلم) أي يسلم له المال إن شاء
ولم يشترط الفقيه تسليم الباقي لأنه يغصب أحدهما صار غاصبا لهما جميعا (قوله والمجموع) أي بدل المجموع (قوله)
هو المختار) كالمالك سر حلقه خاتم فيها نص فانه لا يضمن الا الحلقه (قوله أن السلطان) أي في قول ابن وهبان
فقوم للسلطان (قوله وأنه ينبغي الخ) عبارته وخرج على هذا تقوم شهود لقيمة والقسمه وشيخ الصفاين ونحوهم

لاموال الايتام والاولاف الخراب للامراء والنواب والحكام كما هو المعتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضي حالهم لاسباب في الاستبدال من جهة التسوق والقيمة وحينئذ ينبغي القول بتعيين القاضي أيضا اه (قوله ومال اليتيم) لو أخره عن كلام الشربلاني وقاسه على الوقف لسلم من المواخذة فان الشربلاني لم يذكره (خاتمة) مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به يوم القيامة ان كان دين نجاسة يرجح أن لا يؤاخذ به وان كان من جهة الغصب يؤاخذ به رجل مات أبوه وعليه دين قد نسيه والابن يعلم به فانه يؤذيه فان نسي الابن حتى مات هو أيضا لا يؤاخذ به في الآخرة سرق شيئا من أبيه ثم مات أبوه لا يؤاخذ به في الآخرة لان الدين وضمان المات

انتقل اليه وان لم يسرق شيئا منها لوسق المسلم من ذنبي أو غصب منه يعاقب يوم القيامة يومها أشد لان الكافر من أهل النار يبدأ ويقع له التخفيف في النار أي من عذاب غير التكفير حيث لقي به قبل الناس فلا يرجح منه أن يتركها والمسلم يرجح منه العفو واذا خصم الكافر لا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمن ولا وجه أن يوضع على المؤمن وبال كفره فتعبر العقوبة وخصوصة الدابة على الآدمي أشد من خصوصة الآدمي على الآدمي وقوله لا وجه أن يوضع على المؤمن وبال كفره ظاهر الا أنه لا مانع من وضع وبال غير الكافر عليه فيه مذنب به عنه اذا مرض في الدار أو خصوصية لا يعاد فيها في المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب رجل أرضا وبناها حوائت وحماما ومسجدا فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد فأما الحمام فلا يدخل ولا يستأجر الحوائت قال ولا بأس بأن يدخل الحوائت لشراء المتاع قال هشام وانا أكره الصلاة فيه حتى تطيب أربابه وكره شراء المتاع من أرض وحوائت غصب ولا أرى قبول شهادة من يبيع فيها اذا علم أنه غصب والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الشفعة) •

(قوله مناسبة الخ) كان القياس تقديمها على الغصب لشرعيتها ولكن قدم الغصب لكثرة الحاجة الى معرفته لانه يقع كثيرا في المعاملات كالببيعات والاجارات والشركات والمضاربات والمزارعات وغيرها لاسباب هذا الزمان فانه زمان الظلم والحيف والتعدي وما أحسن قول المنبى الظلم في خلق الذنوس فان تجد ذاعة فله لا يظلم قال الشربلاني الجوى لما اقتضت مناسبات الكتب السابقة تقديم الغصب لم يحجج الى هذا الاعتذار (قوله هي لغة الضم) قال الامام الزيلعي هي مأخوذة من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعاة النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم اليه الى القاضين يقال شفع لرجل شفعنا اذا كان فردا فصار له ثلثان والشفيع فيما نحن فيه يضم المأخوذ الى ملكه فلذلك سمى شفعة اه قال المطرزي لم يسمع من الشفعة فعل وأما قولهم الدار التي يشفع بها نحن استعمال الفعل وانتهى الثاني لم يجعلها لغة الضم وانما قال هي لغة فعله بالضم جمع في مفعول الى ان قال فهي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك اه وأفاد في المصباح انها تستعمل في المعنوية وكذلك كذا في المغرب (قوله وشرعا تعليق) الاولى تلك كما وقع في الكتز وغيره لانها من أوصاف الشفيع وهو ملك لا ملك قال الاتقاني هي عبارة عن حق الملك في العقار وتبعه الجوى ويدل على تقدير هذا المضاف قوله هم وتستقر بالشهادة اذا لا يشهد لم يثبت الملك وقوله هم حكمها جواز الطلب لان حكم الشيء بعينه أو يقارنه أبو السعود فليست اقل (قوله جبراً على المشتري) قال العلامة المقدسي فان دفعها المشتري أي برضا لم تسم شفعة مع أن الضم موجود فيها وقال الجوى الظاهر أن الجبر بناء على الغالب وقوله على المشتري يعني تركه قال في الايضاح الاصلاح ولم يقل على مشتريه لانها قد تكون على البائع اذا أقز البائع بالبائع وأنكر المشتري اه حلي قال في التبيين وركبتها أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين عند وجود بينهما اه وسيد كره المصنف واحتز بالمشتري عاملا بلعوض كمال الهبة والارث والصدقة أو عوض غير عين كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عمد فانه لا شفعة في شيء منها ودخل فيه ما وهب به عوض فانه اشتراء انتهى اه الثاني (قوله وسببها الخ) قال الزيلعي لانها تجب لدفع ضرر الدخيل عنه على الدوام بسبب سوء المعاملة من حيث اعلاء الجدار وابتعاد النار ومنع ضوء النار واثابة الغبار وبقايف الدواب والصغار لاسبابها اذا كان بضاده كما قيل لأضيقي السجون معايشة الاضداد اه (قوله بشركة) شمل الشركة في البقعة والشركة في الحقوق كما يأتي وشمل قلب الشركة وكثيرها كالخوارب عليه قوام الدين الاتقاني (قوله وشرطها ان يكون المثل عقارا) فلا تجب في غيره الا بماله

سما في استبدال الوقف ومال اليتيم فليصفنا
والله أعلم (كتاب الشفعة)
مناسبة تلك مال الغير بغير رضاه (هي لغة)
الضم وشرعا (تعليق) البقعة جبراً على المشتري (وسببها)
بأنه علم عليه (بشرطها) ان يكون المثل عقارا

قال في شرح المجمع وفي البدائع لوباع العقار مع التبعية والدواب ثبت في الكل اه واطاق في العقار وهو مقيد بغير
 الارض التي حيزت لبيت المال كانه عليه في الهندية وقال في الفتاوى الخيرية سئل في الاراضي التي حازها
 السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالحصة للمزارعين من الخارج من زرع أو غرس وتوارثوها هل تباع
 وتؤخذ بالشفعة ام لا واذا بيع البناء والسبيل يجوز ان لا يجوز اذ لا اجاب بيعها باطل وباطل لا يتصور فيه شفعة واذا
 بيع البناء أو السبيل وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيها حق اه وفي الدر المنثور والمراد بالعقار هنا غير
 المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج البناء والا شجار فانه لا شفعة فيها
 الا بقية العقار وان يبيع بحق القرار خلافا لابن الكمال (قوله او علوان) اي بالباقي اذا يبيع العلوان العقار كان كانا
 شريكين في علوانه فباع أحدهما حصته في العلوان طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بطريقه على انه خياط
 في الحق وان لم يكن بأن كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة اه والقياس عدم وجوب الشفعة
 في العلوان لا يبيح على وجه الدوام وانما استحسنوا لان حق الوضع متأبده وكالعروة قاله الدرر ولوبيح
 السفلى والعلوان من عدم فعلى قياس قول أبي يوسف لا شفعة لصاحب العلوان على أن حق الشفعة عنده بسبب
 البناء وعند محمد له حق الشفعة لان حق الشفعة عنده بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلوان
 كذا في الذخيرة وان كان السفلى لرجل والعلوان لآخر فبعت دار بينهما فالشفعة لهما هندية (قوله اذا يبيع مع
 حق القرار) كالبنا الذي أحدث في الارض الموقوفة الممتكرة وشروط بقاؤه (قوله فردة شيخنا) قال الحلبي تعليلهم
 الحاق العلوان بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الصك مال اه وقال أبو السعود وهذا مما يفتى بقبول
 حق الشفعة فيما اذا يبيع البناء بالارض الممتكرة خلافا لما في فتاوى الطوري اه اذ لا سند له في فتواه سوى
 قول المتن ولا في بناء ونخل يما بالاعرصة وقد علمت انه ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن له حق القرار فوفقا
 بين كلامهم ويدل على ذلك ما ذكره ابن مالك في شرح المجمع بعد قول المتن ولا تجب شفعة في غير العقار حيث
 قال حتى لو يبيع النخل وحده أو البناء وحده فلا شفعة لانها لا قرار لها بدون العرصة فهذا التعليل كالتصريح
 بقبول حق الشفعة فيما اذا يبيع البناء بالارض الممتكرة لما له من حق القرار اقول قوله اذ لا سند له في فتواه الخ
 غيره سلم بل وجد التصريح به في الفقيه والسراجية والمنية والبرازية وما أخذ أبو السعود أخذ من مفهوم
 هذا التعليل والتصريح مقدم عليه وسيتم ذلك (قوله وغيرها) قال في الهندية عن السراجية رجل له دار
 في أرض وقف فلا شفعة له ولوباع هو عمارته فلا شفعة لطاره أيضا اه وفي الفقيه لا شفعة في بيع البناء في الارض
 المسبلة (قوله وشرطها) وهو أن يكون العدة ماضية وكون المبيع عقارا أو نحو وزوال ملك البائع عن
 المبيع فلا شفعة في بيع بخيار لهما أو للبائع أو للشفيع وان جاز وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء فاسد
 وملك الشفيع وقت شراء الدار التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بدرايس كنه بالاجارة والاعارة ولا بدرايسها
 قبل الشراء ولا بدرايسها مسجد ارضه وملك الشفيع عند انكار بيئته أو تصديق وعدم الرضا من الشفيع
 بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة وقامه في الهندية (قوله وحكمها) أي الشفعة بمعنى حق التملك في المشفوع
 (قوله ولو بعد سنين) مرتبط بقوله جواز أي اذ لم يعلم بها زاد صاحب النهاية من أحكامها تأكد كدها بد
 الطاب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضا اه (قوله تجب له عليه) أشار به الى أن الوجوب بمعنى الثبوت
 لا الوجوب المصطلح عليه فلا يأنم بتركها أما اذا كان المشتري فاسقا وغلب على الظن تطلعه على حريم الشفيع
 وكان دفعه بالشفعة فلا مانع من الوجوب الا أنه عارض نادر (قوله انقطع فيه حق المالك) بان وقفه
 المشتري أو رهنه أو وصى به وذكر المصنف في الباب الا أن الطلب في البيع الفاسد وقت انقطاع حق البائع
 بالاتفاق (قوله أو بخيار للمشتري) أما اذا كان للبائع أو لهما أو للشفيع فلا شفعة (تنبيه) لو كان الخيار لبائع
 الدار بيعت دار يجنب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقضا للبيع واذا كان
 الخيار للمشتري فبيعت دار يجنب هذه الدار كان له الشفعة فاذا أخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا
 جاء الشفيع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل الا أن يكون له دار الى جاتيه أو الدار
 الثانية سالمة للمشتري واذا اشترى دارا لم يكن رآها ثم بيعت دار يجنبها فأخذها بالشفعة لم يطل خياره

سفلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه
 في السفلى لانه التعلق بالعقار بما له من حق
 الاراد در وقت وأما ما جزم به ابن الكمال في
 قول باب ما هي فيه من أن البناء اذا يبيع مع
 حق القرار يتحقق بالاعرصة فردة شيخنا الزملي
 وافق بعدم مهابتها للبرازية وغيرها فليحفظ
 (وركنهم) أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين
 عند وجود سببها وشرطها (وحكمها) جواز
 الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين
 (وصدتها) أن لا يذهب باعتزلة شراء مبتدأ
 فثبتت بها ما ثبت بالشراء كالردي بخيار روية
 وعيب (تجب) له لا عليه (بعد البيع) ولو
 فاسدا انقطع فيه حق المالك كما يأتي
 أو بخيار للمشتري

في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يطل بالرضا دلالة اه (قوله وتستقر بالاشهاد) أي اشهاد الشفيع بعد طلب الموائمة وهو طلب التقرير لانها حق ضعيف يطل بالاعراض لحديث الشفعة لمن واثبها الشفعة كحل لعقال فلا بد من اثبات طلبه عند القاضي ولا يصح كنهه الا بالاشهاد حوى أي الاشهاد على المشتري مطلقا وعلى البائع لو اعشار في يده (قوله في مجمله أي طلب الموائمة) الاولى زيادة ولو بأن يقول ولو في مجمله فانه قال فيما يأتي ولو اشهد في طلب الموائمة عند أحد هؤلاء كفساه وقام مقام الظلمين (قوله فلا يطل بعده) أي بعد الرفع للقاضي على ظاهر المذهب المنقبي به وقيل يفنى بقول محمد ان آخرها شهر ابلاد عذر بطلت (قوله وتحلل بالاخذ الخ) لان ملك المشتري ثم فلا ينتقل عنه الا بأحدهما كالرجوع في الهبة وفائده فيما لو مات شفيع بعد طلب الموائمة والتقرير أو باع داره المستحق بها أو بيعت دار يجنب المشفوعة قبل الاخذ أو الحكم لا يورث عنه في الاولى وتبطل شفيعته في الثانية ولا يستحقها في الثالثة ولو كان كرمافا كل المشتري ثمانية سنين لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من الثمن عقابا لما اكل اذا حدثت بعد قبضه (قوله عطف على الاخذ) لو قدمه عليه صكما في الفرار سلم من الایام (قوله بتدريس الشفعاء) لانهم استروا في سبب الاستحقاق لوجوده استحقاق الكل في حق كل منهم حتى لو انفرد واحد أخذ الكل والا تواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم اه مخ (قوله في حق المبيع) متعلق بالضمير لعوده الى الخليط ولو قال ثم ان لم يكن أو كان وسلم تجب له في حق المبيع اكلا أولى اه حلي (قوله كالشرب) بكسر الشين النصيب من الماء (قوله والطريق) عاقبة المشايخ فرقوا بين النهر والسكة حيث جعلوا الشركة في النهر اذا كان بين قوم يحصون خاصة وان كان للنهر منفسذ الى مفارز هي لجماعة من المسلمين ولم يجعلوا الشركة في الطريق الذي له منفذ الى طريق العامة شركة خاصة وان كان أهل السكة يحصون حوى عن النهاية وقوله خاصين الخصوص في الشرب بالنظر الى خصوص النهر (قوله كشراب نهر) الاضافة على معنى من (قوله لا تجرى فيه السفن) بيان للمغیر والمراد أصغر السفن كذا قيل اه سرى الدين عن الكافي وقيل اذا كان أهله لا يحصون فهو كبير وان كانوا يحصون فهو صغير وعليه عاقبة المشايخ وقد رتبهم مالا يحصى بخمس مائة وقيل بأربعين وقيل بتقدير التمييز بينهما منقوض الى رأى المجتهدين في كل عصر (قوله يسانه) اقتصر في البيان فلم يقيده بالنهر بالصغير ولم يبين الطريق والمقام ظاهر (قوله فذلك أهل) أي من ذلك النهر الخاص ومنه الطريق فتشكون الشفعة لمن كان داخله وان كان خارجا لثبوت الشركة فيه اه سم كلهم ويدل عليه ما يأتي في آخر قوله حيث قال فلا هل الدرب جميعا (قوله ثم لجار ملاصق) لقوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بسقبة ما كان رواه أحمد والذائي وابن ماجه قال في المغرب السقب القرب والصادقة واما مصدرا ان السقب الدار وصقبت والصاقب القرب اه وفي القاموس الصقب بالتحريك القرب والبعد ضدان صقب كشرح والجار أحق بسقبة أي بجانبه ويقرب منه وقوله صلى الله عليه وسلم ما كان معناه من كان فان ما نذكر معنى من يدل على أن الشفعة للذ كروالاتي والحز والعباد والصغير والكبير والمسلم والذمي ويحتمل أن المراد به ما يحتمل الشفعة وما لا يحتمل لها سرى الدين عن المبطوط وأطلق في الجار فشمع المتعدد ولو كان أحدهما ملاصقا من جانب واحد والا تتر ملاصقا من ثلاثة جوانب فهما سواء اه شلي عن شرح المغني للقا آني (قوله ولو ذميا الخ) قال في البدائع واسلام الشفيع ليس بشرط لوجوب الشفعة فتثبت لاهل الامة فيما بينهم وللمذمي على المسلم وذكر الخليفة والذكورة والعقل والبلوغ والعدالة ليست بشرط فتجب الشفعة للمأذون والمكاتب ومعتق البعض والتسوان والصبيان والمجانين وأهل البني الا أن الخصم فيما يجب للصبي أو فيما عليه ولله الذي تصرف في ماله من الاب أو وصيه والجد الأب أو وصيه والقاضي ووصي القاضي اه هندية وينبغي للجار أن يطلب اذا لم مع الشريك فان سلم الشريك فصح من الاخذ فان لم يطلب حتى سلم يأخذ اه حوى (قوله فلولا بابه في تلك السكة) أي وهي غير نافذة كما سبق (قوله فهو خليط) ولو كان مقابلا لهذه الدار المبيعة ووجه الترتيب المذكور حديث الشريك أحق من الخليط والخليط أحق من الشفيع فالشريك في نفسه المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار وصورته منزل مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة باع أحدهما حظه من المنزل فشرى بركه فيه أحق فان سلم فشرى كآؤه في الدار أحق فان سلموا فشرى برك الطريق فان سلم فلجار الملاصق ولا يجب ما بعد الشريك به في ظاهر الرواية لثبوت السبب في الكل الا أن الشريك

(وتستقر بالاشهاد في مجمله أي طلب الموائمة فلا يطل بعده) (وتلك بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي) عطف على الاخذ بثبوت ملك الشفيع بمجرد اكتمالهم قبل الاخذ كما حرره ملا خسر (بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك) خلافا للشافعي (الخليط) متعلق بعب (في نفس المبيع ثم) ان لم يكن أو سلم (في حق المبيع) وهو الذي قام به وبقيت له شركة في حق العقار (كالشرب نهر) صغير ثم فسرد ان بقوله (كشراب نهر) فلو (لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ) فلو عامين لشفعة بهم ما يسانه شرب نهر مشترك بين قوم ذمي أو أراهم منه بيت أرض منها فلكل أهل الشرب الشفعة ولو النهر عتوا والملك لا يجازي الشفعة للجار الملاصق فقط (ثم لجار ملاصق) ولو ذميا أو أذونا أو مكاتبا (باب في سكة أخرى) وظهور داره اظهرها فلولا بابه في تلك السكة فهو خليط كما مر

مقدم فان سلم كان لمن يملكه اه وفي البرازية ذكر المحبري ترتيبها وله الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في
الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجدار الملازق وهو الذي له حائط ولا تخرائط وليس بين الحائطين
عزل ميق أو لا تصاق الحائطين حتى لو كان بينهما حائطين فله حائط ولا تخرائط وليس بين الحائطين
على حائط) قال ملامسكين تأويله اذا كان له حق وضع الجذوع من غير أن يملك شيئا من رتبة الحائط لانه اذا كان
هكذا فله حق الشغل لا غير فكان جارا لا شريكا اه (تنق) لو بيع عقار ولا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة
فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى ذكره القهستاني ونقل
البرجندى أن الطريق أولى وتثبت الشفعة لاهل الجدار ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم تنق ولو كانت
سكة غير نافذة فاتخذها اهلها في أقصاها بابا إلى الطريق العام لا يصير بذلك نافذة لاهل السكة ان منعوا
العام من استطراده وهذا حيث لا مسجد في أسفل السكة فان كان وهو مسجد خطه أي الذي اختطه
الامام حين قسم للأغنياء فهو درب نافذ لو بيع فيه دار لا شفعة إلا للجاري لا للحق اه ولو كان في الاثناء في
أول الدرب إلى موضع المسجد نافذ لا شفعة فيه إلا بالجوار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ ولو لم يكن مسجد
خطه بأن اتخذ اهل السكة في أقصاها سوا ما جعلوا بابا إلى الطريق الأعظم أم لا فلاهل الدرب الشفعة بالشركة
اه أي في الحق (قوله قلت لكن قال المصنف الخ) وفق المؤلف في الدر المنثور يحمل ما في الملتقى على ما اذا كان
البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا اه حاشي قلت وهو الذي في شرح الحموي حيث قال وكذا لو كان جارا
شريكا في جدار لم يقدم على غيره من الجيران لانه شركة بناء مجزأة لا شفعة به إلا أن يكون مع مكانه ككان بين
شريكان في مشتركة فيقسمان الأرض غير محل البناء فلو بيع كان أولى أنافي المثل فظاهرا وأما الباقي فكذا عند
محمد وهو رواية عن أبي يوسف صحها في النهاية لأن الضرر أخص به حيث كان شريكا في البعض وفي رواية
يساوي الجار إلى في محل الجدار لأن استحقاقه فيه بالجوار وغير يساويه فيه اه وعلى هذا لو كان بعض
الجيران شريكا في منزل من الدار أو بيت فبيعت كان هو حق في المنزل واستوفى في القيمة لانهم جيران أو كانت دار
بينهم ما ولا حدهما فيها بئر مشترك بينهما وبين غير شريك في الدار فباعها كل شريك الدار أولى بشفعة الدار لانه
شريك فيها سوا الآخر جارا وشريك البئر أولى به لانه شريك فيها والبئر والحائط لا يشبه الطريق والشرب لأن
الشريك بينهما شريك في الحقوق وهي من التوابع فحصلت الشركة في نفس المبيع إلا أن الشريك في نفس
الدار مقدم عليه لأن الأصل أقوى من التبعية والثر والحائط ليسا من حقوق الدار فكان مجاورا والشريك
في الحقوق مقدم عليه اه قوله وكذا الجار المتبادل) دفع به ما يوههم من قوله وظهر داره لظهوره أنه قيد (قوله
فلن يني أخذ الكل) أي بقدر الرأس (قوله لزوال المزاحمة) قال في التبيين لأن السبب لاستحقاق الكل قد
وجد وتقرر في حق كل واحد منهم والتشقيص للمزاحمة وقد زالت اه (تنبيه) قوم وروادار فيها سنازل
واقسموها فأصاب كل واحد منهم منزلا فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع من صار له منزلا منزله وسلم الذين لهم
المنازل في الدار الشفعة كان الجار الشفعة اذا كان لربق المنزل الذي يبيع وإن كان لربق الطريق الذي بينهم
وليس بلربق المنزل كان له أن يأخذ المنزل بمارقه بالشفعة فهذا دليل على أن الشفعة كما تجب لجيران المبيع تجب
لجيران حق المبيع أيضا هندية عن الذخيرة (قوله ليس لمن بقي أخذ نصيب التارك) ولا يصح هذا الإسقاط
بعد القضاء لما فيه من إبطال القضاء وقد تقرر لمكة فيه به فالصنف نص على أنه ليس له تركها قال العلامة
المكي فعمله إن عدم أخذ الباقي نصيب التارك لعدم صحة التركة تقرر ما ذكره بالقضاء لا لانتفاء حقهم به مع
صحة التركة منه (قوله فطلب الحاضر الخ) هو أعم من الشريك فهو أعم مما قبله ولذا فصل فيه بعد (قوله فلو مثل
الاول) أي ينظر إن كان الشفيع الثاني مثل الشفيع الاول بأن كانا شريكين مثلا فيعني له بنصف الشفعة وإن
كان الثاني أولى من الاول لما أن الاول جاوره وخاطب فأنقض يطل شفعته ويقضي بجميع الدار للثاني وإن
كان دون الاول لا ينقض بالشفعة (قوله لانتفاء شرطه وهو البيع) قال في المنع فان قلت هذا يفيد أن سبيها هو
البيع إذ لو كان سبيها اتصال ملك الشفيع بالشري لا يصح إسقاطها قبل الشراء لانه إسقاط بعد وجود السبب
قلت جوابه انما لم يصح الإسقاط قبله لانتفاء شرطه وهو البيع لأن السبب لا يكون سببا إلا عند وجود الشرط
كما في الإطلاق المعلق مفع فليستأمل (قوله إذ شرط صحتها بلاب الكل) لأن حقه في الكل وانما قدم للزحام فإذا

(وواضع جذوع على حائط وشريك في حصة
عليه جار) ولو في نفس الجدار فشرطه يلتقي
قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران
شريكا في الجدار لا يتقدم على غيره من
الجيران لأن الشركة في البناء المجزأة لا يجمع
الأرض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع
وكذا الجار المتبادل في السكة الغير النافذة
الشفعة بخلاف النافذة (استنبط بعضهم حقه)
من الشفعة بعد القضاء) فلو لم يكن في
أخذ السكة لزوال المزاحمة (ليس لمن بقي
أخذ نصيب التارك) لانه بالقضاء قطع حق
كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلعي (ولو
كان بعضهم غائبا يقضي بالشفعة بين الحاضرين
في الجميع) لا يحتل عدم طلبه فلا يفر
بالشك (وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب
الحاضر يقضي له بالشفعة) كما هي ثم اذا حضر
الغائب وقضى له بالشفعة الأولى وقضى له
وطالب قضي له بها) فلو مثل الاول منه خلاصة
بنصفه ولو فوقعه فبكله ولو دونه منه خلاصة
(اسقط) الشفيع (الشفعة قبل الشراء لم
يصح) لانتفاء شرطه وهو البيع (أراد الشفيع
أخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جيرا
على المشتري) الضرر فربق الشفعة (ولو جرد
بعض الشفعة فأنصبه لبعض لم يصح وسقط
حتمه) لا عراضه ويقسم بين الشفيعين بل
لو طلب أحد الشريكين النصف بناء أنه
يستحقه فقط بطلت شفعته إذ شرط صحتها أن
يطلب الكل كما يفسره الزيلعي فليصنف

ثلاثاً منه فتدأ عرض كحاضر بن طلب كل النصف بطالت ونقل الحموى عن الظهيرية والخانية إذا قال
 الشفيع سلم نصفها بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليمياً
 للباقي اهـ (قوله فتجب الشفعة فيها) وعليه الفتوى وفي الملتقطات لاشفعة في دور مكة وبه يبقى فتدأ اختلاف
 الفتوى أبو السعود وفي شرح الوهبانية عن التجنيس والمزيد قال شري دار ابكة هل يصح فتجب الشفعة فيها
 عن الامام رويان وذكر في الجامع الصغير أن يسع الارض لا يجوز وإنما يجوز يسع البناء فلا تجب للشفيع
 الشفعة وروي الحسن عن الامام أنه يجب للشفيع الشفعة وهو قولها ما وعليه الفتوى لأنه باع المملوك اهـ قال
 العلامة عبد البر أن قولها ما بناء على أن أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها يوجب حق الشفعة اهـ وهذا يقيد
 أن لاشفعة في البناء ولوله حق القرار في المنية رجل له دار في أرض وقف لاشفعة له وفي البرازية والاراضي التي
 حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من ارضه الى الناس بالنصف فصار لهم كدار كالبنا والاشجار والكبس
 اذا كبس التراب حتى صار لهم كدار فبيع هذه الاراضي باطل وان يسع الكردار وكان معلوماً يجوز لاشفعة
 فيه اهـ (قوله وسنجد في الحظر) نقل فيه عن اجارة الوهبانية والتمتارخانية قال أبو حنيفة اكره اجارة بيوت
 مكة ايام الموسم وكان يفتي لهم أن ينزلوا عليهم في بيوتهم اقله تعالى سواء اعكاف فيه والبادور خص
 فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق أي الفرق بين ايام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرة
 الاجلوة وبين من تفاها (قوله ويصح الطلب) أي طلب الشفيع (قوله من وكيل الشراء) هو وكيل المشتري (قوله
 وبطلت هو المختار) قال في الهنديّة هكذا في خزائن المفتين والفتاوى الكبرى وهكذا في المتون اهـ كانه لانه طلب
 الشفعة من حقوق العدة التي يطالب بها الوكيل وقد فات ذلك بالتسليم وفي الغرر والدرر الوكيل بالشراء خصم
 للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العدة ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم
 اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم الموكل فلم يذكر بطلان الشفعة بالتسليم وكذا لم يذكر في التبيين في شرح قول
 المصنف والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل اهـ وكلام المصنف موهم فانه يحتل ان المراد به ان
 الوكيل اذا كان شفيعاً اصح طلبه قبل ان يسلم الى الموكل وان لم يطل لانه يدل على اعراضه (قوله ولا شفعة
 في الوقف) قال في الخلاصة ما لا يجوز بيعه من العتار كالاقواق لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز
 البيع في الوقف هندية (قوله ولاه) أي اذا بيعت دار يجنب دار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها المتولي
 ولا الموقوف عليه أقدم في الهندية (قوله ولا بجواره) هو عين قوله ولاه فالاولى الاقتصار على المصنف كما فعل
 المصنف في شرحه (قوله خلافاً للخلاصة والبرازية) نقل المصنف عنه ما انصه وكذا ثبتت الشفعة بجوار الوقف
 (قوله ولعل لاساقطة) فالاصح لا تثبت الشفعة بجوار الوقف (قوله الاول) وهو عدم الشفعة بجواره (قوله
 على الاخذ به) أي اذا بيعت دار معلومة بجواره (قوله والثاني) وهو ما في الخلاصة والبرازية من الثبوت
 (قوله على اخذ نفسه اذا بيع) بأن كان هذا الموقوف لبيعته شرعاً فبيع فلن كان بجواره اخذ بالشفعة (قوله
 ففاده الخ) وجه الافادة أن الشفعة في الوقف الذي جاز بيعه لما ثبتت لجواره لصيرورته حينئذ لم يكمل جواره
 ثبت فيه بأن مكان هناك وقف على ولدين بالمناصفة وجعل لكل الاستبدال في نصيبه فباع أحدهما نصيبه
 يقتضي ماله من الشرط ثم باع الآخر نصيبه كذلك فمشتري الاول الاخذ بالشفعة في الثاني (قوله وأما اذا بيع
 بجواره الخ) لا حاجة اليه مع قوله وحمل شيخنا الرمي الاول على الاخذ بالشفعة في الثاني (قوله وأما اذا بيع
 فليأتمل ولم يذكر ذلك الرمي في فتاواه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب طلب الشفعة)

لما كان ثبوت الشفعة متوقفاً على الطلب شرع في بيانها وكيفيةه وتنظيمه اهـ مخ (قوله من مشتري) متعلق بعمله
 ولو كان فاسقاً أو عبداً قال الرامي لانه خصم والعدالة غير معتبرة في الخصوم اهـ وهذه الامة تطهر في البائع (قوله
 أو عدل أو عدد) في شرط العدد اذا لم يكن المخبر عدلاً اهـ اقول الامام وعندهما يطلبها بغير واحد ولو عبداً
 وصغيراً اذا كان الخبر حقيقاً اهـ حموي (قوله وان امتد المجلس) ما لم يوجد ما يدل على الاعراض على هذه الرواية
 (قوله انه على الفور) يفتقر عليه ما ذكره الاتصافي عن النوازل اذ سلم على المشتري تبطل شفيعته وما في الجوهرة
 وان قال في فيما اشترت شفعة بطالت اهـ وما في التبيين ولو اخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه فقرأ

(وسمى يسع دور مكة فتجب الشفعة فيها)
 وعليه الفتوى أشباه قلت ومفاده صحة
 اجارتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره
 وسنجد في الحظر وفيها (ويصح الطلب من
 وكيل الشراء ان لم يسلم الى وكيله وان لم يسل
 وبطلت هو المختار) (ولا شفعة في الوقف)
 ولاه نوازل (ولا بجواره) شرح مجمع وخانية
 خلافاً للخلاصة والبرازية ولعل لاساقطة
 قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرمي الاول
 على الاخذ به والثاني على اخذ نفسه اهـ اذا
 يسع في الفسخ حق الشفعة ينبغي على صحة
 البيع انتهى ففاده أن ما لا يملك من الوقف
 بجوار لاشفعة فيه وما يملك بجوار نفسه الشفعة
 وأما اذا بيع بجواره أو كان بعض المبيع ملكاً
 وبعضه وقفاً أو بيع الملك فلا شفعة للواقف
 والله أعلم

(باب طلب الشفعة)

(ويطلبها الشفيع في مجلس علم) من مشتري
 أو رسول أو عدل أو عدد (بالبيع) وان امتد
 المجلس كغيره هو الاصح وروى عليه المتون
 خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على الفور

المكتاب الخ بطلت شفعته اذا كان ذلك بعد علم المشتري والتمس لان السكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بها
 اه ولا بد من طلبه باللسان ولا يكفي الطلب القلبي الا في قول الحسن بن زياد اذ لم يكن عنده أحد (قوله وعليه
 الفتوى) من كلام الجواهر افاده المصنف في طلبها عليه كاعلم الابعذر كما خذتم أو كون في صلاة مكي عن الكشف
 اه وانظر ما وجه هذه المخالفة وقد ذيل ما في الجواهر بأن الفتوى عليه (قوله كطلبت الشفعة الخ) لان هذه
 الالفاظ في العرف يراد بها الطلب في الحال لا الاخبار عن ماض أو مستقبل وقيل يقول أطلب الشفعة
 وأخذها ولا يقال طلبتها وأخذتها فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب محض والجواب ما قدمنا (قوله
 وهو يسمى طلب الموائبة) سمي به تبركا باللفظ صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واشتها أي طلبها على وجه السرعة
 والمبادرة مفاعلة من الوئوب على الاستمارة لان من يئب هو الذي يسرع في طي الارض بمشيئة اه اتقاني
 (قوله والاشهاد فيه ليس بلازم) أي ان لم يكن هناك شهود والاشهاد في المنع ثم اذا أخبر بمحضرة الشهود
 يشهدهم عليه وان لم يكن بمحضرة واحد يطلب من غير شاهد لكن سيأتي عن الشرية لاني أن الاشهاد هنا ليس
 بشرط وبأني ما فيه في الباب الا في الاشهاد لخفاة الجود لان هذا الطلب صحيح من غير اشهاد والطلب منه
 لا بد منه كدلالة سقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى ولم يكن له المالك اذا حلف ولا يكون معرضا عنها وراضيا
 بجوار الدخيل اه (قوله لو العتقاري يده) ذكر شيخ الاسلام أنه يصح الاشهاد عليه وان لم يكن العتقاري يده
 استحسانا كذا في التبيين وغيره وهذا بخلاف مالو كان خصما فانه لا يكون خصم له الا اذا كانت الدار في يده
 كما يأتي وانما يصح الاشهاد على هؤلاء الثلاثة لان المشتري والبائع خصم فيه بالمالك وباليد وأما عند العتقاري فلتعلق
 الحق به ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمسك من الاشهاد مع القدرة على أحد هؤلاء الثلاثة حتى لو تمسك ولم يطلب
 أي طلب الاشهاد بطلت شفعته وان قصد الابعد من هذه الثلاثة وترك الاقرب فان كانا جميعا في مصر
 واحد جازا استحضارنا لان نواحي مصر جعلت كاحدية واحدة حكما كما أنهم في مكان واحد قال في البرازية الا أن
 يختار الابعد ويترك الاقرب بعد ذهبه الى الاقرب فينبذ بطل اه وان كان بعضهم في مصر والبعض في مصر
 آخر وفي الرستاق فقصد الابعد وترك الذي في مصر بطلت شفعته قياسا واستحسانا تابا في المكانين حقيقة وحكما
 (قوله ويسمى طلب تقرير) وطلب استحقاق وبعضهم يسمى الطلب الاول طلب استحقاق (قوله ولو بكتاب أو رسول)
 قال في المنع عن الذخيرة اذا كان الشفيع في طريق مكة فطلب الموائبة ويجوز عن طلب الاشهاد عند الدار
 أو عند صاحب اليد يوكل وكذا لان وجد فان لم يجد يرسل رسولا أو كتابا فان لم يجد فهو على شفعته فاذا حضر طلب
 وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته اه وفي خلاصة الفتاوى الشفيع اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج
 والاشهاد فان شهد حين أصبح سمح اه اتقاني (قوله في نفس المبيع) أي أوحدة (قوله هذا الخ) ليس بلازم لانه
 قد يمكن أنه في يد غيره بأن كان في يد وكيله أو البائع فيؤمر أن يأمره بالتسليم الى المشتري (قوله ان أخره شهرا
 بلا عذر بطلت) قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم انه اذا أخر شهرا سقطت الشفعة لتغير أحوال الناس في قصد
 الاضرار أو افاذ في البرهان تصح صاحب الذخيرة والمغني وقاضيان في جامعه الصغير من تقدير القوط
 بشهر أصبح من تصحيح صاحب الهداية والكافي عدم سقوطها بالتأخير ابدأ اه وفي التبيين ولو كان التأخير بعذر
 من مرض أو حبس أو قاض لا يرى الشفعة بالجوار في بلد لا يسهل طابا لاجاع وان طالت المدة لكونه لا يتمكن من
 الخصومة في مصره (قوله يعني دفعا للضرر) بيان لدليل محمدا قال في التبيين لانه لو لم يسقط بتأخير الحق المشتري
 ضرر من جهته لانه يمنع عن التصرف فيه خشية أن ينقض نصرفه وهو مدفوع قال عليه الصلاة والسلام
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام اه (قوله دفعه) أي الضرر دفعه أي رفع الطالب له ما هو من اضافة المصدر
 الى مفعوله وهو تأييد منه لظاهر الرواية وقد تقدم أنه اذا أتى بظاهر الرواية وأفتى بغيره قدّم ظاهر الرواية (قوله
 واذا اطلب الشفيع الخ) قال في التبيين من ذكر سؤال القاضي للمدعي عليه عن ملك الشفيع عقب طلب الشفيع
 وليس كذلك بل القاضي يسأل أولا المدعي قبل أن يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار من مصر ومحلة
 وحدودها لانه ادعى فيها حقا فلا بد أن تكون معلومة لان دعوى الجهول لا تصح فاذا بين سأله هل قبض
 المشتري الدار ام لا لانه اذ لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأله عن سبب
 شفعته وحدود ما شفع بها لان الناس مختلفون فيه فلهذا ادعاه بسبب غير صالح أو يكون هو محجوب بغيره فاذا

وعليه الفتوى (بأنه ينفذ في طلبها نصابت
 الشفعة وهو) كما ناطا لها وأطلبها (وهو)
 يسمى (طالب الموائبة) أي المبادرة
 والاشهاد فيه ليس بلازم بل لخفاة الجود
 (ثم يشهد) على البائع (لو العتقاري) في يده
 أو على المشتري وان لم يكن ذائدا لانه مالك
 أو عند العتقاري (فيقول اشتري فلان هذه
 الدار وأنا شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة
 وأطلبها الآن فاشهدوا عليه وهو طالب
 اشهاد) ويسمى طلب تقرير (ولو بكتاب أو رسول
 لا بد منه حتى لو تمسك) ولو بكتاب أو رسول
 (ولم يشهد) لم تستشعته وان لم يكن منه
 (لا) تبطل ولو أشهد في طلب الموائبة عنده
 أحده هؤلاء كناه وقام مقام الطلبين (ثم
 بعد) هذين الطلبين (يطلب عند قاض
 فيقول اشتري فلان دارك ذائدا أنا شفعيها
 بدارك ذائدا) لو قال بسبب كذا كافي للمتنق
 اشعل الشريك في نفس المبيع (قوله يسلم)
 الدار (الى) هذا الوقف عليه (وهو) يسمى (طلب
 الخصومة لا يتوقف عليه) وهو مطالباتا بعذر
 غائب وخصومة وبأخيرها (تبطل الشفعة)
 وبقية شهر أو أكثر (لا تبطل الشفعة)
 حتى يسقطها بالسانه (به ينفي) وهو ظاهر
 المذهب وقيل ينفي بقوله محمدا ان أخره
 شهرا بلا عذر بطلت كذا في المتنق يعني
 دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليامره
 بالآخذ أو ترك (واذا اطلب) الشفيع

بين سببا صالحا ولم يكن محجوبا بغيره - سألته أنه متى علم وكيف صنع حين علم لانها تبطل بطول الزمان وبالأعراض
وعما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سألته عن طلب التبرير كيف كان وعند من أشهد وعلى الذي
أشهد عنده كان أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي بيناه فاذا بين ذلك كما. ولم يحل بشئ من شروطه ثم دعواه
وأقبل على المدعى عليه فـ أله عن الدار التي يشفع بها اه (قوله الخصم) ففسره الزيلعي بالمشتري (قوله أو نكل
عن الحلف) الأولى تأخيرها بعبءه لان هذا التكرار بعد العجز عن إقامة البرهان وقوله على العلم هو قول أبي
يوسف وقال محمد يحلف على البينات (قوله على الحاصل) بأن يقول بالله تعالى ما استحق هذا الشفع الشفعة
عليك اه حلي (قوله أو على السبب) بأن يقول بالله ما اشتريت هذه الدار اه حلي (قوله هذا اذا لم ينكر) أى
القضاء بها بعد الاقرار بالشراء انما يكون اذا لم يقل المشتري انه لم يطلب الشفعة وظاهره أنه اذا أنكر طلبه الشفعة
وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان به أو عجز عنه فطلب بمينه فنهك أن يكون القول وقوله ولا بعد متناقضا
ويحترز (قوله وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى) هو ظاهر رواية الأصل لان الثمن قبل القضاء غير واجب عليه
ولا يطلب بأدائه والاحضار للتسليم ولا يجب التسليم قبل الوجوب انتهى (قوله لم تبطل شفعته) لنا كذا
بالقضاء (قوله مطلقا) قبل التسليم وبعد (قوله لانه المالك) قال في التبيين لان الشفع مقصوده أن يستحق
المالك واليد في قضى القاضى به ما في شرط حضور البائع والمشتري للقضاء عليهم ما لا لا حدهما ايدى ولا لا
ما كما انتهى (قوله وينسخ بحضوره) وصورة الفسخ أن يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لئلا
يبطل حق الشفعة لانها بناء على البيع فتتحول الصفقة الى الشفع وبصير كانه المشتري انتهى أفاده صاحب
الجوهرة فلم ينسخ أصله وانما انسخت اضافته الى المشتري (قوله لزوال الملك والبدعنه) لان العقد قد انتهى
بالنسليم فصار البائع أجنبيا عنهم (قوله والعهد) أى عهدة الشفع على البائع بالثمن فيرجع الشفع على
البائع بالثمن اذا كان قد قدمه اه حلي عن الكرخى وفي المتن وشرحه للمؤلف ويجعل العهدة أى حقوق العقد
كصمان الدرك وتسليم العقار والاصل القديم عليه أى على البائع اه (قوله والعهد) أى ويقضى بالعهد أى
عهدة الشفع على المشتري وذلك لان المبيع انتقل من ملك المشتري فلم يجب بذلك فسخ بيعه (قوله للماء) من
قوله لزوال الملك والبدعنه (قوله لا شفع خيار الرؤية والعيب) لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان
الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشرائه من البائع لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار كما اذا اشتراه منهم ما ولا يقطع
خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة من العيب لان المشتري ليس يائب عن الشفع فلا يعمل برؤيته وشروطه
في حقه اه حلي (قوله دون خيار الشرط) فلا يثبت للشفع وان كان مشروطا باللعقد لعدم اشتراط منه
(قوله والاجل) أى ودون الاجل في الثمن فان اشترط المشتري على البائع تأجيل الثمن لا يثبت في حق الشفع
(قوله بيع في كل الاحكام) فنثبت بها أحكام الشراء بينه وبين المأخوذ منه بانها كان أو مشتريا كرجوع العهدة
وخيار العيب والرؤية (قوله الاضمان لغرور الجبر) صورته أخذ الشفع الارض بالشفعة فبنى فيها أو غرس
ثم استحق فكلف المستحق الشفع بالقلع فقلع البناء والغرس رجع الشفع على المشتري بالثمن لانه تبين أن
المشتري أخذ الثمن من الشفع بغير حق لان الارض لم تكن في ملكه ولا يرجع عما نقص من قيمة البناء
والغرس لاعلى البائع ان كان أخذه هاتمه ولا على المشتري ان كان كذلك وهو أبى يوسف أنه يرجع به كالمشتري
وجه الظاهر الفرق بين الشفع والمشتري اذا المشتري صار مغرورا من جهة البائع لان البائع لما وجب له
في الدار ارجاء له والمغرور يرجع على الغار بما يلحقه من الضمان والخسران اما الشفع ما صار مغرورا من
جهة المشتري لانه تلك الدار على كره منه فلا رجوع عليه (قوله وان اختلف الشفع الخ) قال في الهندية
الاختلاف الواقع بين الشفع والمشتري اما أن يرجع الى الثمن فلا يخلو اما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن واما
أن يقع في قدره واما أن يقع في صفته فان وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريته بمائة دينار وقال الشفع بأن
درهم فالقول قول المشتري ولا يتحالان ولو أقاما البينة فالبينة بينة الشفع عند الامام ومحمد وبينة المشتري
منده النافى واذا ادعى المشتري ثما وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفع بما قال البائع وكان ذلك
حطاعا عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر مما كان ويتراذان وأبهم انكسك ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر أخذ
الشفع بذلك وان حملنا بفسخ القاضى البيع بينهم وأبأخذها الشفع بقول البائع وان كان قبض الثمن أخذها

(سأل القاضي الخصم عن مالكية الشفع
لا يشفع به فان أقتربا) أى بملكته ما يشفع
به (أو نكل عن الحلف على العلم أو برهن
الشفع) أنتم اسألكم (سألته عن الشراء هل
اشتريت أم لا) فان أقتربه أو نكل عن البين
على الحاصل في شفعة الجوار خلاف الشافى
(السبب) في شفعة الجوار خلاف الشافى
كما مر في كتاب الدعوى (أو برهن الشفع
قضى له بها) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب
الشفع الشفعة فان أنكره فالقول له بمينه
ابن كمال (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى
واذا قضى لزمه احضاره والمشتري حجب
الدار ليقبض ثمنه فلو قيل لا شفع) أى
ومد القضاء وأما قوله فبطل عند محمد لعدم
التأكد كره الزيلعي (اذا الثمن فأنكر
لم تبطل) شفعته (والخصم) للشفع المشتري
مطلقا (البائع قبل التسليم) الاول بملكه
والثاني بيده ابن كمال (و) لكن لا شفع
البينة عليه حتى يحضر المشتري) لانه
المالك (وينسخ بحضوره) ولو سلم للمشتري
لا يلزم حضور البائع لزوال الملك والبدعنه
ابن كمال (ويقضى) القاضى (بالشفعة
والعهدة) لئمان الثمن عند الاستحقاق
(على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري
والعهدة) على المشتري لو بعده (لما مر
للشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط
المشتري البراءة منه) دون خيار الشرط
والاجل اختيارا وفي الاشياء الشفعة بيع في
كل الاحكام لانه ان المشتري في الثمن
(وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن)

بما حال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع وان اختلفا في صفة الثمن بأن قال المشتري اشترت بمن مجمل
وقال الشفيع لابل اشترته بمن. وجعل فالتقول قول المشتري وأما اذا كان الاختلاف في البيع كما اذا اشترى
دارا فقال المشتري اشترت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشترتها جميعا بالثمن فالتقول قول
الشفيع وأيهما أقام البينة قبلت فان أقامها جميعا ولم يوقت أو قاتا فالبينة للمشتري عند الثاني وبينة الشفيع عند
محمد اه بتصرف (قوله والد ارمقبوضة والثمن منقود) أي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه للبائع وهذا ان
القيدين لم يذكرا في الزيلعي ولا في الدرر والهندية وقد يقال ان الثمن اذا كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ
بقوله ان كان أقل مما يذمه المشتري ويكون حطا كما في المسئلة الآية وعلى هذا فالدار على كون الثمن منقودا
فقط (قوله لانه منكر) أي وجوب تسليم المبيع بالثمن الاول اه مسكين (قوله ولا يتحالفان) لأن التحالف عرف
بالنص فيما اذا وجد الانكار من الجانبين والدعوى من الجانبين والمشتري لا يذم على الشفيع شيئا فلا يكون
الشفيع منكر او لا يكون في معنى ما ورد به النص فامتنع القياس اه زيلعي (قوله لان بينه ملازمة) أي
للمشتري وبينة المشتري ليست بملازمة للشفيع لتخبره بين الاخذ والترك (قوله فالتقول له أي للبائع) أي فيأخذها
الشفيع بما قال البائع لان الامران كان كما قال البائع فالتشفيع يأخذ به وان كان كما قال المشتري يكون
حطا عن المشتري بدعواه الأقل وحط البعض يظهر في حق الشفيع (قوله ومع قبضه للمشتري) أي ويأخذها
الشفيع بقوله ولا يعتبر قول البائع لانه بعد قبض الثمن صار اجنيا (قوله اعتبر قول صاحبه) فيأخذها
الشفيع بذلك لان النكول كالاقرار بما يذمه خصمه (قوله ويأخذها الشفيع بما قال البائع) لأن قسح البيع
لا يوجب بطلان حق الشفيع لان حقه يثبت بالبيع فلا يقدر ان على ابطاله بالنسخ الا ترى ان الدار اذا ردت
على البائع يعيب لا يميل حقه وان كان الرذبة قضاء زيلعي * فرع القاضى اذا قضى بالشفعة للشفيع باكثر
من الثمن الذي اشترى به المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز كما في صلح قاضخان جوى (قوله وحط البعض
يظهر في حق الشفيع) أي الحط من البائع اما اذا حط وكبل البائع عن المشتري بعض الثمن مع حطه ويضمن
قدره للبائع ولا يكون ذلك حطا عن الشفيع لان حط الوكيل لا يلحق بأصل العقد اه شلبي عن الحامية
(قوله وكذا ذهب البعض) فانه يظهر في حق الشفيع اذا كان قبل نقد الثمن لانها حط البعض وهو يلحق
بأصل العقد (قوله الا اذا كانت بعد القبض) لانها امانة متداة فكانت وحيه مالا آخر فلا يظهر في حق الشفيع
والصدقة مثل الهبة في صورتين كما في الجوى وحط البعض يظهر في حق الشفيع ولو كان بعد اخذ الشفيع
فيرجع على المشتري بالزيادة ان كان أو فاء الثمن تبين (قوله والزيادة لا) قال في المنع وكذا الزيادة تلحق بأصل
العقد وانما لا تظهر في حق الشفيع لانه استحق اخذها بالاسم قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت له
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديده ما لا يملكه بذلك من الضرر ويلحق به في حق نفسه لان له ولاية
على نفسه دون الشفيع كذا في تبين الكراه (قوله ولو حط النصف الخ) النصف ليس بقيد قال في الجوهر
هذا أي عدم الالتحاق اذا حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات يأخذ بالآخر اه (قوله فله
الشفعة) هذه من جزئيات ظهور الحط في حق الشفيع كالمسئلة التي بعد تدبر (قوله ولو حكا كالنجر) اقتضى
كلامه أن النجر مثلي حكما وليس كذلك بل هو قبيح حكما في حق المسلم واقتضى أن المسلم يأخذ بمثل النجر وليس
كذلك حلي (قوله ابن كمال) عبارة ابن الكمال لا غبار عليها حيث قال في المتن وفي الشراء بمن مثلي قال
في الشرح حقة وحكا لان من المثل ما التحق بغير المثل كالنجر في حق المسلم ثم قال في المتن بمثله اه حلي (قوله
أي يوم الشراء) أي لا وقت الاخذ بالشفعة اه در منتي (قوله يأخذ الشفيع) أي شفيع كل من العقارين (قوله
وفي الشراء بمن مؤجل) أي بأجل معلوم فلو جهل كالحصاد وقال الشفيع أنا أجعل الثمن وأخذها ليس له ذلك
لان الشراء بأجل مجهول فاسد وحق الشفيع لا يثبت في الشراء الفاسد اه جوى عن الذخيرة قوله لو أخذ
بجمال الضمير في اخذ يرجع الى الشفيع وذلك لان الاجل في حق المشتري فلا يمل بتجديد الشفيع (قوله بطلت
شفعته) لان حقه قد ثبت ولهذا كان له أن يأخذ بمن حال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يمل الشفعة
اه (قوله خلا فالابي يوسف) فقال لا يمل بالتأخير الى حلول الاجل لان الطلب ليس بقصود لذاته بل للاخذ
وهو لا يمكن منه في الحال بمن مؤجل فلا فائدة في طلب في الحال اه (قوله ويأخذ بمثل النجر وقية النجر الخ)

والدار مقبوضة والثمن منقود (صدقي
المشتري) بینه لانه منكر ولا يتحالفان
(وان برهنا قال الشفيع أحق) لان بينه ملازمة
(اذمى المشتري غناو) اذمى (بأنه أقل
منه بلا قبضه فالتقول له) أي للبائع (ومع
قبضه للمشتري) ولو عكس فبعد
قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان
وأي تنكّل اعتبر قول صاحبه وان حط
فسح البيع ويأخذ الشفيع بما قال البائع
ملتقى (وحط البعض يظهر في حق الشفيع
فيأخذ بالباقي وكذا ذهب البعض الا اذا كانت
بعد القبض اشياء) (وحط الكل والزيادة لا)
فيأخذ به بكل المسمى ولو حط النصف ثم
النصف يأخذ بالنصف الاخير ولو علم أنه شراء
بألف فسلم ثم حط البائع مائة ناله الشفعة
كما لو باعه بألف فسلم ثم زاد البائع له جاري
أو متاعا قتيبة (وفي الشراء بمن مثلي) ولو حكا
كالنجر في حق المسلم ابن كمال (بأخذ بمثله وفي)
الشراء بمن القبي بالقيمة (الشفيع) (كلا)
(ففي بيع عقارين) بقيمة الآخر (وفي الشراء
من العقارين) بقيمة الآخر أو طلب الشفعة
(بمن مؤجل يأخذ بعد الاجل) ولا يتجمل ما
في الحال وأخذ بعد الاجل (ولو سكت عنه)
على المشتري لو أخذ بمثل (ولو سكت عنه)
فلم يطلب في الحال (وصبر حتى يطلب عند
حلول) (الاجل بطلت شفيعته) خلا فالابي
يوسف (و) يأخذ (بمثل النجر وقية النجر الخ)

ان كان البائع والمشتري (الشفيع ذميا) لا بد ان يكون البائع أيضا ذميا ولا يفسد البيع فلا تثبت الذمة ابن كمال عز بالدبسوط (و) ياخذ رقبتهما لما تر
(لو) كان الشفيع (مسما) لمنعه عن غلبتهما وتلكهما ثم قيمة الخنزير هنا فاقعة تمام الدلالة ان الخنزير ولا يجوز عليه بخله المروء على العاشر (وطريق
معرفة قيمة الخنزير والخنزير بالرجوع الى ذمى أسلم أو فاسق تاب) ولو اختلف فيه فالقول للمشتري غناية (١٢٥) (و) ياخذ الشفيع (بالغن وقيمة البناء والغرس)

مسحق القلع كما روى الغصب قلت وأما
لودهنها بالوان كثيرة أو طلاءها ببعض كثير
خير الشفيع بين تركها أو أخذها وأما
ما زاد الصغ فيها التعذر نقضه ولا قيمة لنقضه
بخلاف البناء حاوى الراهدى وشيخى (لوبي)
المشتري أو غرس أو كاد (الشفيع) المشتري
قاعهما (الا اذا كان في القلع نقصان
الارض فان الشفيع له ان يأخذها مع
قيمة البناء والغرس من مملووعة غير ثابتة
فهو متاى وعن الثانى ان شاء أخذ بالثمن
وقيمة البناء والغرس أو ترك وبه قال الشافعى
ومالك قلنا بى فيما غيره فيه حق أقوى
ولا نقضه عليه فينقضه (كاتبه) الشفيع
الشفيع (جميع نصرة فاته) أى المشتري
(حتى الوقت والمجد والمقبرة) والهبة
زبلى وزاهدى وأما الزرع فلا يطلع
استصا لان له نهاية معلومة ويحق بالاجر
(ورجع الشفيع بالثمن فقط ان أخذ بالشفعة
ثم غرس ثم استحق) ولا يرجع بقيمة
البناء والغرس على أحد لانه ليس بغير
بخلاف المشتري (و) يأخذ (بكل الثمن ان
خرت أو جف النهر) بلا فدل أحد
والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف
(و) هذا اذا (لم يبق شيء من نقض أو خشب)
فلو بى وأخذ المشتري لانفصاله من
الارض حيث لم يكن تبعا للارض فقط
حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الار
يوم العقود وعلى قيمة النقض يوم الاخذ
زبلى قلت فلو لم يأخذ المشتري أن
ذلك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن ادم
حبه اذ هو من التوايع والتوايع لا يقابلها
شيء من الثمن وبالاخذ بذات الشفعة صحوات
المفصلة الى الشفيع فقد دخل ما دخل مما
قبل التبرير ولا يسقط بمثل شيء من الثمن فاه
شجنا بخلاف ما اذا اتف بعض الارض
بفريق حيث يسقط من الثمن بحصته) لان
القائ بعض الاصل زبلى (و) يأخذ
(بحصة العرصة) من الثمن (ان نقض
المشتري البناء) لانه قصد الاتلاف وفى
القول الا فقهما وبه ويقسم الثمن على

أما اذا كان الثمن مينة أو دما فالبيع باطل ولا شفعة فيها وان سكت عن ذكر الثمن وجبت الشفعة لانه بيع فاسد فاذا
نصرف فيها وجبت الشفعة اه مكي (قوله ان كان الشفيع ذميا) لان هذا البيع يقضى بحصته فيما بينهم فاذا
صح ترتب عليه أحكام البيع ومن جله أحكام وجوب الشفعة (قوله والشفيع ذميا) والمشتري كذا
في جميع ما ذكرنا من الاحكام لا التزامه أحكاما مائة مقاسه في دارنا صار كذا في تلك المدة اه زبلى (قوله
والايفسد البيع فلا تثبت الشفعة) قدم المصنف أن البيع فاسد اذا انقطع فيه حق البائع تثبت الشفعة
(قوله لما تر) من قوله ولو حكما كخنزير في حق المسلم (قوله ثم قيمة الخنزير هنا الخ) قال في المنع فان قلت قيمة الخنزير
تقوم مقام مينة لا تقتر من أن أخذ قيمة القمى كأخذ عينه فوجب أن يحرم على المسلم غلبتهما بخلاف قيمة الخنزير
فانه لا يكون مثله لا بعد أخذ قيمته كأخذ عينه قلت انه انما يحرم على غلبتهما اذا كانت القيمة بدل عن الخنزير وأما
اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم وهنا قيمة الخنزير بدل عن الدابة لانه الخنزير وانما يقدر بقيمته بدل الدابة فلا
يحرم عليه كذا طالع الزبلى وأجاب الاكل بأن مراعاة حق الشفيع واجبة بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك دفع
قيمة الخنزير اه بتصرف (قوله بخلاف المروء على العاشر) أى أن الذمى اذا مر بضم أو خنزير على العاشر فانه
لا يأخذ منه شيئا أما الخنزير فانه لا يأخذ قيمته كخذه منه ولا يجوز له أن يأخذ العين فكذا ما قام
مقامها وهنالك القيمة بدل عن غيرها (قوله بالرجوع) الاولى حذف البناء فان الطريق هو الرجوع
نفسه (قوله ولو اختلف فيه) أى اختلف الشفيع والمشتري فيما ذكر من قيمة الخنزير (قوله فالقول
للمشتري) مثل ما اذا اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن اه من (قوله كما تر في الغصب) من أن قيمتهما
مسحق القلع أقل من قيمتهما مقلوعين بقدر أجر القلع (قوله لتعذر نقضه) لانه لم يحدف تقديره ولا يكلف
المشتري النقض لتعذر نقضه أى على وجه يكون له قيمة (قوله ولا قيمة لنقضه) يحتمل كسر النون ونقصها مصدر
بمعنى اسم المفعول أى وان كان لا قيمة لنقضه فلا يتأق الزام الشفيع بقيمته مسحق القلع (قوله الا اذا كان
في القلع الخ) هذا استثناء من محذوف تقديره ولا يبيع المشتري على البيع الا (قوله لانه أن يأخذها مع قيمة البناء
والغرس) أى جبر على المشتري بخلاف الاولى (قوله مملووعة) أى مسخقة القلع ويدل عليه قوله غير ثابتة
والاولى مقلوعين غير ثابتين (قوله وعن الثانى الخ) أى فى مسئلة المصنف فلا يكلف المشتري القلع لانه ليس
بمتعدى البناء والغرس لثبوت حكمه فيه بالشراء فلا يعمل بأحكام الهدوان أى الذى هو القلع (قوله فيما
اخره) وهو الشفيع حق أقوى أى من حق المشتري (قوله والمجد) عطف خاص وذكر في النظم انه
لا ينقض المسجد وطلت شفيعته كالأبدش الموقى فهو متاى (قوله لان له نهاية) قال في التبيين وقتنا لا يتابع لان له
نهاية معلومة كبلا يتضرر والمشتري بالقلع من غير عوض وليس على الشفيع كثير ضرر بالتأخير لانه يتوكل بأجر
اه (قوله ورجع الشفيع الخ) هى مسئلة الغرور المتشاك من كون الشفعة كالبيع وتقدم نتائجها عن الاشياء
(قوله على أحد) أى سواء سلمها من البائع أو من المشتري (قوله ان خربت) خرب كفرح قاموس (قوله أو جف
النهر) أى جف البستان مكي عن السمرقندى (قوله بلا فعل أحد) بأنى محترزة في قول المصنف وبأخذ حصصة
العرصة ان نقض المشتري البناء (قوله لا الوصف) الاولى أرى يقول لا التبعية لان البناء والشجر ليسا وصفة لدار
والدكان ثم الجذاف وصف قال في التبيين لانه ما تابعدا للارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر فلا
يقابلها شيء من الثمن وهذا يذهبها ما راجحة في هذه الصورة من غير بيان اه (قوله من نقض أو خشب) لى
ونشر مرتب (قوله حيث لم يكن تبعا للارض) لانه انما يسقط حصته من الثمن (قوله تسقط حصته من الثمن)
لانه عين مال قائم في حصة عذ المشتري (قوله ادم حبه اذ هو من التوايع) الاولى أن يقول اذ هو من
التوايع ولم يحبه (قوله فقد هلك الخ) الاولى هلكه هلك الخ لانه لم يهلك عند البائع الذى تحققت صفته الى
الشفيع والمشتري لا ينزل بالبائع الى الشفيع حتى يصح ما ذكره فأنل (قوله لانه قصد الاتلاف) أى والتبعية
اذا صار مقصودا به فقط ما يقابل من الثمن (قوله ويقسم الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها البناء وتقوم بغيره
فقدرا متفاوتا يسقط من الثمن (قوله بخلاف انهدامه) حيث تعتبر قيمة المأخوذ يوم أخذه (قوله والنقض
بالكسر) قال المكي قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوض لقان ضم النون وكسرها فلا زهرى
وأما صاحب المحكم اقتصرا على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو التباس كالبيع والرعى والكتبة

قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف (٣٢) انهدامه كما مر (ط) لتقومه بالمس (ح) (ونيز لم يبق) كذا (و) أى المشتري (والنقض) بالكسر
المنقوض (له) أى له مشتري وليس للشفيع أخذه لوال التبعية بانفصاله

(و) يأخذ (بقرها) استحسانا لاتصاله (ان ابتاع أرضا ونخلًا وغرا أو ثمر) بعد النمر (في يده وان جذه المشتري) فليس للشفيع أخذه لما مر (أو هلك بأفة حموية وقد اشتراها بقرها سقط حصته من الثمن في الأول) أي شراها بقرها (وبكل الثمن في الثاني) لحدوثه بعد القبض (قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها) شرح وهبانية لتحويل الصفقة إليه بخلاف ما قبل (١٢٦) القضاء (الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط ولا شوبوع فيها ما

المذبح والمرعى والمنكوث (قوله ويأخذ بقرها) الباء بمعنى مع (قوله استحسانا) والقياس أن لا يكون له أخذ النمرة لعدم التبعية كالشعاع الموضوع فيها (قوله وغرا) بأن شرطه في البيع لأن الثمن لا يدخل في البيع إلا بالشرط لأنه ليس ببيع اه زيلعي (قوله وان جذه) بالذال المجبة المشددة قال الزيلعي في باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام في قطع الثمار وبالمهمة خاص بالنخل اه معوي (قوله فليس للشفيع أخذه) جعله جوابا للشرط مع أن جوابه يأتي في قوله سقط حصته من الثمن في الأول ثم هذا يفيد أنه ليس للشفيع أخذه في صورة بيعه بالثمن مع أن الشراء وقع عليه قصد اوله لأنه أحدث فيه فلا تغريبه عما كان فليست له (قوله لما مر) أي من زوال التبعية بالاتصال ~~الصفقة~~ قد علمت أنه انما يدخل الثمن بالشرط (قوله وقد اشتراها بقرها) الاولى حذفه لئلا يفتنى التفصيل الذي بعد (قوله سقط حصته من الثمن في الأول) لأنه لما دخل بالشفعة صار أصلا فيسقط بحصته من الثمن بغواته اه تبين (قوله لحدوثه بعد القبض) أي فلا يدخل عند الأخذ في المبيع فلا يقابله شيء من الثمن (قوله لتحويل الصفقة إليه) أي ولا يجوز له ابطالها من فردا من غير مقتض شرعا (قوله مشروط) أما لهية بلا عوض مشروط فلا شفعة فيه ان رقت في العقار لأنها تخرج من الجانبين (قوله ولا شوبوع فيها ما) أي في البدلين أما اذا كانت في شائع فان كانت فيما يقسم فهي فاسدة والافهى صحيحة وتجري فيها ما للشفعة وهذا قياس ما تقدم في الهبة (قوله وقت التقابض) هذه رواية وفي رواية وقت العقد هندية (قوله وقت البيع عند الثاني) مقتضى ما تقدم في القضاء من تقديم قول أبي يوسف على قول محمد أن يكون هذا هو المعتقد (قوله يشترط له هل تفتد وجوبا) هو أحد أقوال ثلاثة وانما اقتصر المصنف عليه لأنه أحسن الأقوال كما قاله الحلواني الثاني لا يقضى له لأنه يزعم بطلان دعواه الثالث يقضى له لأن الخاص ~~م~~ يرى وجوبها وهو المشهور أفاده المصنف (قوله ايجاب الطلب) أي عند القاضي الا وضع حذف ايجاب (قوله وكذا لو طلب من القاضي احضاره) أي المشتري سواء كان سلطانا أم لا كما يشاء من البيرى وفيه أن اطلب عند القاضي على التراخي في ظاهر الرواية المخفية فهو مخترج على القول الآخر كما مثله التي قبلها (قوله ما شئ) أي القاضي أو من وجبت عليه الشفعة أفاده أبو العود (قوله بخلاف سبب اليهودي) أي فلا يكون عذرا في تأخير الطلب ومثله أحد النصرا في حوى (قوله أخذا بجميس) كذا في الهندية عن ابن الفضل (قوله لأن الخ) التعليق لا يظهر الا اذا كانت قيمتها سواء عند العقد (قوله اذا قبض السكك) الاوضح كل من العوضين وذلك لأن الهبة بشرط العوض تعطى بحكم الهبة ابتداء حتى لا تتم إلا بالقبض وقد سبق أنه أحد روايتين وقيل ثبتت الشفعة بالعقد (قوله كأنه أن يأخذ الدار بالشفعة) لأنه وقت انعقاد المعاوضة ولذا عبر المصنف بالتقاضي الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقابض والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب ما ثبتت هي فيه أولا)

(قوله لا تثبت قصد الخ) أما الشفعة الغير القصدية فتثبت في غيرها عقار كالشجر والثرى بخلاف الشفعة تبعا للدار حوى وكذا الرعي تبعا للبيتها وكذا في النهر تبعا للاراضي (قوله ملك) بالضم صيف والتشديد واقتصر المحوى على الثاني (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها الدار وهذه المحبة تترزات في المصنف بعد قالوا في حذفها (قوله هو مال) ولو هو ريان بأعها العقار بغير مثلها أو بالمسمى عند العقد أو بعده فانه تثبت فيه الشفعة لأنه مبادلة مال بمال لأن ما أعطاه من العقار يدل عما في ذمته من المهر أفاده الزيلعي (قوله خلافا للشافعي) ينه على أن الشفعة تجب لدفع أجرة القسام وعند نالدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدة والنص مقرر تشهد للمذهب لأنها مطلقة (قوله ونهر) أراد به محل جريان الماء الذي لا يقبل القسمة (قوله بالسكون) قال في الصحاح العرض بالسكون المتاع وكل شيء هو عرض سوى الدنانير والدراهم وبفتحين حطام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مراد (قوله وفلان) لأن الأخذ بالشفعة على خلاف القياس في العقار فلا يجوز الخاق المنقول به لأنه ليس في معنى العار (قوله خلافا للمالك) وجه قوله أنها تسكن ~~ك~~ للعقار (قوله ولو مع حق التبرار) تقدم ما فيه والاعتماد على عدم الوجوب (قوله ولا في ارث الخ) لأن الشارع لم يشرع التملك بالشفعة إلا بما تملك به المشتري صورة ومعنى أو بمعنى بلا صورة ولا يمكن ذلك اذا ملك العقار بهذه الاشياء لأنها ليست بأموال ولا مثلها حتى يأخذها الشفيع بثلثها (قوله ودار فتمت) لأن في القسمة

(وقت التقابض) وفي بيع فضولي أو بخيار ياتع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار من تروقت البيع اتفاقا يجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) كالشافعي مثلا طلبها عند الحاكم يراه يقول له هل تفتد وجوبها ان قال نعم) أعتقد ذلك (حكم لها بالاولا) بقوله (لا) يحكم منية و بزارية فروع. أخر الشفيع ايجاب الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع بخلاف سبب اليهودي كما يأتي. شري أرضا بانه ترفع ترابها وابعاعه عما ثم أخذها للشفيع بالشفعة أخذها بجميس لأن عنها ينقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبها كما كانت فالخواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دار الى الحصاد فليس للشفيع أن يحمل الثمن ويأخذها بالشفعة لأنه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجي أنه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض اثبات ثبت الملك للموهوب له اذا قبض النخل فلو وهب دارا على عرض ألف درهم فتبض أحد العرضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر ~~ك~~ كان له أن يأخذ الدار بالشفعة

(باب ما ثبتت هي فيه أولا) تثبت

(لا تثبت قصد الاق عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن) (يشتم) خلافا للشافعي (كرمي) أي بيت الرمي مع الرمي نهاية (وحام وبئر) ونهر (وبيت صغير) ديمك قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وفلان) خلافا للمالك (وبناء ونخل) اذا بيعا قصدا (ولو مع حق القرار خلافا لما فهمه ابن الكمال لمصلحة المنقول كما أفاده تعيضا الرمي) (و) لاني (ارث وصدقة

وهبة لا بعوض) مشروطا (ودار فتمت) أوجعت أجرة أو بدل خلع أو عتق

أو صلح عن دم عداؤه مهر وان قبول
 بيعتها أي الدار (مال) لأن معنى البيع
 تابع فيه وأوجبها في حصة المال (أو)
 دار (بيعت بخيار البائع ولم يقط خياره
 فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط
 الخيار) في الصحيح وقيل عند البيع وصح
 (أو بيعت) الدار بيعا (فاسدا ولم يقط
 فسخته فان سقط) حق فسخته كأن
 بنى المشتري فيها (ثبتت) الشفعة كما مر
 (أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بشيء)
 متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف
 تبع للدور (بعد ماسات) أي اذا بيع
 وسلت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية
 أو شرط كيفما كان أو عيب بقضاء ولا
 شفعة لانه فسح لا يبيع (بخلاف ارد)
 يعيب بعد القبض (بلا قضاء أو بأقالة)
 فان له الشفعة لأن الرد يعيب بلا قضاء
 والأقالة بمنزلة بيع مبتدأ (وثبتت) الشفعة
 (للعبد المأذون المستغرق بالدين) احاطة
 الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال
 (في مبيع سيده) ثبت (لبيده في مبيع)
 بناء على أن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء
 وشراء أحدهما من الآخر يجوز (و)
 ثبت (لمن شري) اسالة أو وكالة (أو اشتري
 له) بالوكالة وفائدته أنه لو كان المشتري
 أو الموكل بالشراء شريكا وللدائر شريك
 آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدائر
 جاره فلا شفعة للجار مع وجوده (لا شفعة
 لمن باع) اسالة أو وكالة (أو يبيع له) أي
 وكل بالبيع (أو ضمن الدور) والاصل أن
 الشفعة تبطل باظهار الرغمة عنها لا فيها
 • (باب ما يطلها) •
 • يطلها ترك طلب الموائبة (تركه بأن لا يطلب
 في شئ من أخير فيه بالبيع ابن كمال وتقدم
 ترجحه (أو) ترك طلب (الاشهاد) عند
 عذار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموائبة
 لانه غير لازم (مع التسوية) كما مر (و)
 يطلها (تسليمها بعد البيع) علم بالمشروط
 أولا (فقط) لا قبله كما مر (ولو) تسليمها
 (من أب ووصي) خلافا لمحمد في مبيع
 بقبته أو أقل ملحق

معنى الإفراز ولا يجزى فيها الجبر والشفعة لم تشرع الا في المبادلة والمطابقة وهي المبادلة من كل وجه (قوله أو مهر)
 الاولى أو مهر بالانصب عطا على أبرءا ماذا كانت الدار بدل المهر بأن دفع لها الدار بما عليه من الثمن فان
 الشفعة ثبتت فيها كما تقدم (قوله وان قبول بيعتها مال) موردته تزوجه على دار على أن ترد عليه ألف درهم
 (قوله أو دار يبيع بخيار البائع) لأن خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه وبقاء ملكه يمنع الشفعة (قوله
 وجبت) لوجوب السبب وزوال المانع (قوله أو بيعت الدار بيعا فاسدا) سواء كان قبل القبض أو بعده أما قبل
 القبض فلا لانه لا يفيد الملك للمشتري فيكون ملك البائع باقيا على حاله فلا يثبت حق الشفع فيه وأما بعد
 القبض فهو وان كان يفيد لكن حق البائع باق فيها لا ترى أنه واجب الرفع لرفع الفاسد ولهذا يحرم على
 المشتري التصرف فيه (قوله كأن بنى) أو وهب أو جعلها مهر افان يفتن ذلك وبأخذه الشفع بقبته اه تبين
 (قوله خلافا لما زعمه المصنف) أي من أنه متعلق برؤية المائل الثلاث وكلام التبيين صريح في مخالفتهم
 (قوله لانه فسح) علم لكل المسائل أي فلا يمكن أن يجعل عقدا جديدا فاسدا الى قديم ملك البائع والشفعة
 تجب في الانشاء لا في الاستمرار والبقاء على ما كان (قوله بعد القبض) هذا التقيد لما صاحب الهداية لأن الرد
 قبل القبض فسح من الاصل وان كان بغير قضاء قال في التبيين وانما يستقيم هذا على قول محمد لأن بيع العقار
 عنده قبل القبض لا يجوز كافي المقول فلا يمكن حله على البيع وأما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض فاما المانع
 من حله على البيع أي بالنظر الى الشفع أي فكان المشتري باعه من الباق قبل قبضه منه بالنظر الى الشفع
 ونعماه فيه (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل أي الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصفة اسم المفعول
 أي الذي استغرقه الدين والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يطلها)

تأخير البطلان عن الثبوت لا يحتاج الى بيان وجه العلم أن تأخير الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده يصح علم
 الشفع بوجوب الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم لأن تسليم الشفعة اسقاط حق ولوذا يصح
 من غير قبول ولا يرتد بالرد واسقاط الحق بغير وجوب الحق دون علم المسقط والمقط اليه كالطلاق والعناق اه
 من (قوله ترك الخ) مستغنى عنه (قوله وتقدم ترجحه) أي على القول بعدم امتداده الى آخر المجلس (قوله أو ذي
 يد) الاولى أن يقول أرأى أحد العاقلين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار في يده وكذا على
 البائع وان لم تكن الدار في يده استحسانا كما ذكره شيخ الاسلام (قوله لانه غير لازم) قال في القرويه طلب
 الموائبة أو ترك الاشهاد عليه قال في الدرر وأما الثاني فبأن يترك الاشهاد على طالبها - ين علم بالبيع فاد راعليه
 بأن كان عنده رجلان أو رجل وامرأتان فسكت ولم يشهدهما على طلبه فانه أيضا دليل الاعراض انتهى ونقله
 المكي عنه وأقره واعتزله الشرنبلالي بأنه سهل لأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه كما سيذكر اه وقال
 في الهندية وأما طلب الاشهاد وهو أن يشهد على طلب الموائبة حتى تأكد الوجوب بالطلب على لقور وليس
 الاشهاد شرطا للصحة الطلب لكن لتوثق حق الشفعة اذا أنكر المشتري طلب الشفعة فلا بد من الاشهاد وقت
 الطلب وثيقا اه المراد منه وقد ظهر في طريق الجمع بين هذا الكلام المتناسق أنه ان كل وقت طلب الموائبة
 أحد العاقلين أو كان عند الدار وتتمكن من الاشهاد ولم يشهد عنه طلب الموائبة بطلت لاعراضه والا فلا بشرط
 الاشهاد الا لاسقاط البين كافي جامع الفصولين بل يجعل به طلب الموائبة بالاشهاد حتى اذا تراخى بطلت
 الشفعة فتأمل (قوله مع القدرة) بأن لم يقد أحدقه أو يكون في الصلاة اه من (قوله كما مر) أي من أنه يقول
 شري فلان هذه الدار أو أنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا عليه (قوله علم بالسقوط
 أولا) قال في المنع لانه لا يعذر الجهل بالاحكام في دار الاسلام انتهى والا وضح أن يذكره فيما اذا سكت
 لانه هو الذي ينوهم كون الجهل فيه عذرا ما عذر التسليم منه فلا وجه له (قوله وتو تسليها من أب ووصي) لانه
 ترك التجارة فصح من ذلك التجارة اه درر (قوله أو أقل) أي بغبن كثير قال الجوزي وذكر في الحصر والمختلف اذا
 لم الاب شفعة الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فمن الامم أنه يجوز لانه امتناع عن ادخله في ملكه لا ازالة
 عن ملكه فلم يكن تبرعا عن محمد أنه لا يجوز لانه بمنزلة التبرع بالله ولا رواية عن أبي يوسف اه وان بيعت بأكثر
 من قيمته بغبن فاحتر قبل يصح التسليم انفسا فالتعوضه نظرا لاصحى وقيل لا يصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك

(الوكيل بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو أقر
على الموكل بتسليمه) الشفعة (صح) لو كان
التسليم أو الاقرار (عند القاضي) والألم
يصح لكنه يخرج من الخصومة وسكوت
من يملك التسليم تسليم (و) يطلها (ص)
منها على عوض) أي غير المشفوع لما يأتي
(ومليه رده) لانه رشوة (و) يطلها (بيع
شفعة بمال) ولا يلزم المال وكذا الكفالة
بجلاف القود ولو صالح على أخذ نصف
الدار يبيع النصف صح ولو صالح على أخذ
يبيعه من النصف للجوهالة النصف عند
الأخذ ولا تقطع شفعة (و) يطلها (موت
الشفيع قبل الأخذ بهد الطلب أو قبله)
ولا تورث خلافاً للشافعي ولو مات بعد
القضاء لا تبطل (لا) يطلها (موت المشتري)
لقضاء المستحق (و) يطلها (بيع ما يشفع
به قبل لقضاء الشفعة مطلقاً علم ببيعها
أم لا وكذا الوجه ما يشفع به مسجداً
أو مقبرة أو وصفاً مسجداً درر (ولو باع
بشرط الخيار لنفسه (لا) تبطل لبقاء
السبب (و) يطلها (شراء الشفيع من
المشتري) قل دونه أو دونه أخذها منه
بثمنه فانه قد اتفق ولذا في جلاف
مالو شراها ابتداء حيث لا شفعة لمن
دونه (وكذا) يطلها (ان استأجرها
أو ساومها) يباع أو اجارة ملق (أو طلب
منه أن يوليها) عقد الشراء (أو ضمن الدرك)
مستدول بما مر آنفاً فبطل في الكل دليل
الاعراض زيلعي (قل للشفيع انها بيعت
بألف فلم تعلم ثم علم أنها بيعت بأقل أو بغير
أو غير) أو عددي متقارب (قيمة ألف
أو أكثر فله الشفعة ولو بان انها بيعت
بثلاثين) أو درر (قيمة ألف ولا شفعة)
والذوق بينهما أن حدافني "وذالمثلي"
فرا ليسهل عليه وان كثر (ولو علم أن
المشتري زيد فسلم ثم بان أنه بكر فله الشفعة
ولم يعلم أن المشتري هومع غيره كان له أخذ
نصيب غيره) لعدم التسليم في عقد (ولو بلغه
شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله
الشفعة في الكل

التسليم كالأجنبي وهو الأصح وفي الدر المنق عن شرح الجمع ولو لم يكن له أي أب أو وصي توقف على بلوغه
خلافاً لفرأه موصفاً (قوله والألم بمع) هذا عندهما وقال أبو يوسف آخر ابيع التسليم مطلقاً (قوله وسكوت
من يملك التسليم) كالأب والوصي (قوله لما يأتي) هو بدس طرو نصف وهو قوله ولو صالح على أخذ نصف الدار الخ
(قوله وعليه رده) لأنها مجزأة حتى القفل بلاماً فلا يصح الاعتياض عنه (قوله ويبيع شفعة بمال) لأن البيع
تعلق بمال بمال وحق الشفعة لا يمتنع القديم فكان عبارة عن الاسقاط فقط مجازاً كباع الزوج زوجته من
نفسها بخلاف الاعتياض عن القصاص وملك الذكاح واسقاط الرق لأن ملكه في هذه الاشياء تنقضي بالمحل
ولهذا يستوفيه وينفرد به حلي عن المنع (قوله وكذا الكفالة) قال في التبيين والكفالة بالتفرض في هذا بمنزلة
الشفعة في رواية وفي رواية أخرى لا تبطل لكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب المال
ولا تبطل الشفعة والأصح أن الكفالة والشفعة بسقطان ولا يجب المال اه ملخصاً (قوله ولو صالح على
أخذ نصف الدار الخ) وهذا بخلاف ما لو طالب النصف فانها تبطل شفعة كانت قد تم (قوله ويطلها موت الشفيع)
لأن الشفيع يزول ملكه بالموت عن داره التي يشفع بها وثبت المال فيها للوارث بعد البيع وقيام ملك الشفيع
في التي يشفع بها من وقت البيع إلى الأخذ بالشفعة شرطاً ولم يوجد في حق الميت وقت الأخذ ولا في حق الوارث
وقت البيع فبطلت لأنها لا تستحق بالملك الحادث بعد البيع ولا بالملك الزائل وقت الأخذ (قوله ولو مات بعد
القضاء لا تبطل) ولو قبل نقد النصف لتقرر بالقضاء اه درر (قوله لا يطلها موت المشتري) ولو باعها القاضي بعد
موته أو وصيه كان له نقضه اه تبيين (قوله علم ببيعها) أي يبيع الدار التي يأخذها بالشفعة أم لا قال في المنع
بياناً للاطلاق يعني لا فرق بين أن يكون عالماً وقت بيع داره بشراء المشفوعة أو لم يكن عالماً (قوله ولو باع
ما يرفع به مسجداً) أي قبل القضاء بالشفعة فان هذه الاشياء بمنزلة الأزالة عن ملكه (قوله ولو باع
قوله لبقاء السبب) أي سبب استحقاق الشفعة وهو ملكه فيما يشفع به المتصل بالشفوعة (قوله ويطلها شراء
الشفيع من المشتري) لانه بالاقدم على الشراء من المشتري أعرض عن الطلب وبه تبطل الشفعة (قوله بخلاف
مالو شراها ابتداء) قال العلامة مسكين في شرح قول الكثر من ابتاع أو ابتاع له فله الشفعة أي يجب الشفعة
امشتري مطلقاً سواء اشترى أصالة أو وكالة وكذا يجب الشفعة ان وكل آخر بشراء فاشترى لأجل الموكل والموكل
نصفه كان له الشفعة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شركاً بالدار وشرك آخر فلهما الشفعة
ولو كان هوشريكاً وللدراجار فلا شفعة للبر مع وجوده اه (قوله وكذا يطلها ان استأجرها أو ساومها) أي
الشفيع بعد علمه بالبيع (قوله أو طلب منه أن يوليها) مثل التولية المراجعة وليس المراد أنه يجعله متولياً بالشفعة
بطريق أو وكالة فان الشفعة لا تبطل به إذا لم يكن قبل العقد قد بر (قوله أو ضمن الدرك) يقتضي وبالكون أي
النصف عند الاستحقاق قهستاني (قوله مستدول بما مر آنفاً) يعزى في هذا الباب المعهود للطلان وقد قيل هذا
الباب وعمل السقوط في التبيين بقوله لأن تمام البيع انما كان من جهته لأن المشتري لم يرض بالبيع الا من
جهته فلما ضمن ثم انعقد به فلا يكون له نقض مائة من جهته (قوله فله الشفعة) لأن التسليم كان لاستئثار النصف
أو لتعذر الجذر ظاهر اذا تبين له خلاف ذلك كان له الأخذ بالتيسير وعدم الرضا على تقدير أن يكون النصف غيره
لأن الرغبة تختلف باختلاف النصف قدره واذا سلم على بعض وجوهه لا يلزم منه التسليم في الوجوه كلها اه
زيلعي (قوله فلا شفعة) أي في المسئلة الاولى استصفاً لانها جنس واحد في الثنية ولذا يضم أحدهما إلى الآخر
في الركعة وهو قول الثاني والقياس أن تثبت له الشفعة وهو قول الامام وزفر لأن الجنس مختلف حقيقة وحكما
ولذا جاز التماثل بينهما في البيع وأما في المسئلة الثانية فلأن الواجب فيه القيمة وهي دراهم أو دنانير فلا يظهر
فيه التيسير فلا يكون له الأخذ (تنبيه) اذا أخبر أن النصف عروض كالثياب والعبيد ثم ظهر أنه مكبل أو موزون
أو أخبر أن النصف مكبل أو موزون فظهر من خلاف جنسه من المكبل أو الموزون فهو على شفعته وان ظهر أنه
جنس آخر من العروض قيمته مثل قيمة الذي بلغه أو ظهر أنه فضة أو ذهب قدره مثل قيمة ذلك فلا شفعة لعدم
الفائدة (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين البر والشمير والعددي المتقارب (قوله فله الشفعة) اتفاوت
الناس في الأخذ لاقترانهم من يرغب في معاشرة ومنهم من يمتنع بمخاطبة شره فالتسليم في حق البعض لا يكون
تسليماً في حق غيره (قوله ولو علم أن المشتري هومع غيره) الانسب ولو ظهر أنه الحاي (قوله فله الشفعة في الكل

وفي عكسه) بأن أخبر بشراء الكل فلم يظهر شراء النصف (لا شفعة له على الظاهر لأن التسليم في الكل تسليم في كل أبعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحل
قال (وان باع) رجل (عقارا لأذراعاً) مثلاً (في جانب) - قد (الشفيع فلا شفعة) لعدم الاتصال ١٢٩ والقول بأن نصب ذراعاً سهو وسهو (وكذا)

لأنه سلم النصف وصحت حقه في أخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون إسقاطه إسقاطاً للكل (قوله
على الظاهر) وقيل له الشفعة لأنه قد لا يتمكن من تخصيص ثمن الجبيع وقد يكون حاجته إلى النصف التي تم به
مرافق ملكة فلا يحتاج إلى الجبيع واليه مال شيخ الإسلام (قوله لأذراعاً مثلاً) المراد به شيء يمنع الاتصال
ولو قليلاً كما يدل عليه التعليل وقال في الدرر لا مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار
الشفيع اه (قوله والقول بأن نصب ذراعاً سهو) ظهر بصاحب الدرر فانه قال وما وقع في الوقاية من قوله
الأذراعاً بالنصب كأنه سهو من قلم الناصح اه حلي بل يتعين النصب فان الاستثناء من كلام تام موجب (قوله
وكذا لشفعة لو وهب هذا القدر للمشتري) سواء كان قبل البيع أو بعده (قوله وان ابتاع سهواً منه) كالعشر
(قوله لأنه شريك) أي والشفيع جارٍ والشرى مقدم ثم شرع في وقت العقد الثاني قبل الأخذ بالشفعة
والمراد أن الشفيع ليس له الخبر إلا بعد عقد سهو وليس للشفيع أن يطلب الشفعة فيه ما لوجود من هو أقرب
منه في الثاني وفي لبرهان واستحقاق الشفيع الجزء الأول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة
لأنه في ملكه بعده (قوله وحيلة كله) أي منع الشفعة في كله (قوله أن يشتري الذراع) أي في المسئلة الأولى
ومثل ذلك إذا بيع الحائط الذي بينه وبين الجار مع ما تحته من العرصه بمن كثير اه مكى (قوله ما كان لخبنة) هو
أن يظهر اعتداده بما لا يريد أن يلبأ به من طرف عدوه وليس يبيع في الحقيقة بل هو الهزل اه لمبى وإنما كان
له تخلفه لأنه ادعى عليه معنى لو أقرب به يلزمه فكان له أن يخلقه على هذا الوجه فانه ان كان لخبنة بقي على ملك
البائع واتصل الجوار فثبت الشفعة (قوله فالشفعة بالثمن لا بالنوب) لأنه عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار
اه مكى (قوله فالأولى بيع دراهم الثمن) وهي مائة مثلاً بشفعة المشتري فيبيعها منه بدينار مثلاً فإذا ظهر المستحق
فسد الصرف اتين أن المشتري لا شيء بذمته فيرجع ما دفع وهو الدينار (قوله ليبطل الصرف إذا استحق)
فيجب رد الدينار فقط إذا ظهر أن الدراهم لم تكن عليه فصار كمن اشترى من آخر ديناراً بعشرة ثم تصادقا
أن لا دين عليه فانه رد الدينار اه مكى (قوله وكذا لو اشترى الخ) نظير ما ذكر أن يجعل الثمن أو بعضه صبرة - حنطة
أو شعير أو نحوهما فيحاطها في صبرة أخرى قبل أن تصير معلومة من عن المضمرات (قوله مع قبضة فلو) الأولى
نصبه والأوضح أن يقول مع فلو اشترى الجاهل قدرها وقد قبضت ومثل الفلوس الخاتم إذا كان معلوم
العين مجهول المقدار وفي بعض النسخ مع قبضة بالتاء وهو بضم القاف وقسمها والاعراب ظاهر حيث نذ (قوله
في المجلس) لا يظهر تعلقه بضع لان المدار على عدم الوقوف على مقدارها ولو تلفت ولا يظهر تعلقه بالقبض
أي لانه لو قبضها بعد المجلس وقد تعذر الوقوف عليها فكذلك ولم يذكروا المجلس في المنع ولا في الدرر (قوله
ثم نقل عن مقطعات الظهيرية) الذي في المنع لكن رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري عقاراً بدراهم جزافاً وانفق
المتبايعان على انه - ما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فالشفيع كيف يفعل قال
الامام ع ابن أبي بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا أثبت المشتري زيادة عليه اه (قوله
وما في المتون) هو الأول وهو مبتدأ خبره قوله مقدم والذي فيها يبعد لأنه لا يقبل قول الشفيع أدل وقيل قوله لما
كان لهذه الحيلة فائدة الا اذا سكت (قوله فعند أبي يوسف لا تكره) قال في شرح النقاية ونشفيع المصنف وغيره
في ذلك على الامام أبي يوسف في غاية الشناعة فانه أعلى مكاناً وأرفع شأناً أن يطعن عليه - أحد وقد أيد ما صرح
عندنا انه افضل العلماء في زمانه واكن العرفاء في أوانه زين الله والدين وقد رأى بعضهم في المنام أن شافعي المذهب
قال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم ان أبا يوسف جوز حيلة في إسقاط الزكاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان ما جوزه أبو يوسف حق او صدق اه يتصرف (قوله بما اذا كان الجار غير محتاج) الظاهر ان الشريك مثله
(قوله واستحسنه محشى الاشياء) العلامة شرف الدين الغزالي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتقاد هذا
القول لحسنه اه (قوله في الزكاة) كأن يجب ما وجبت فيه الزكاة لانه الصغير قبل الحول او يتصدق قبله بما
يقص النصاب ولو بشئ قليل (قوله والحج) كأن يقصد الا - فاقى دخول محل داخل المواقيت ثم يدخل مكة بلا
أحرام كذا ذكره في حيل الاشياء وهذه حيلة لإسقاط أحد التكبير الحج على الخصوص (قوله وآية
السجدة) بأن يتلى قراءتهم مع قراءة ما قبلها وما بعدها من الوجوب اه قات وأقرأ أمر به حيث لا يجمع
نفسه على المشهور (قوله فلا شفعة) أن يأخذ منه يبيع بعضهم) قال في المنع الا ان الشفيع لا يمكنه ان يأخذ نصيب

لا شفعة (لو وهب هذا القدر للمشتري) وقبضه
(وان ابتاع سهواً منه) بمن ثم ابتاع بيمينها
فالشفعة للجاري في السهم الأول فقط) والباقي
للمشتري لأنه شريك وحيلة كله ان يشتري
الذراع أو السهم بكل الثمن الادوية ثم لا ياتي
بالباقي وليس له تخليفه ما لله ما أردت به بطلان
شفعة ولا تخلفه بالله ان البيع الأول ما كان
نقطة مؤيداً زاده من الوجيز (وان ابتاعه
بمن) كثير (ثم دفع ثوباً عنه) فالشفعة بالثمن
لا بالنوب) فلا يرغب فيه وهذه حيلة تعتم
الشرى بك والجار لكنتها تضر بالبائع اذ يلزمه
كل الثمن اذا استحق المنزل فالأولى بيع دراهم
الثمن بدينار ليبطل الصرف اذا استحق وحيلة
أخرى أحسن وأسهل وهي المتعارفة في
الامصار ذكرها بقوله (وكذا لو اشترى بدراهم
معلومة) بوزن أو أمانة (مع قبضة فلو) س
أشربها وجعل قدرها وضع الفلوس بهد
القض) في المجلس لان جهالة الثمن تمنع
الشفعة درر قلت ونحوه في المنعرات وينبغي
أن الشفيع لو قال أنا أعلم قيمة الفلوس وهي
كذا أن يأخذها بالدراهم وقتها كالمشتري
داراً بعرض أو عقاراً للشفيع أخذها بقيمة كما
مرقاه المصنف ثم نقل عن مقطعات الظهيرية
ما يوافقه قلت ووافقه في تنوير البصائر وأقره
شيخنا الكنته بقبضه ابنه في زواجر الجواهر
بأنه يخالف للأول وما في المتون والشروح
مقدم على الفتاوى كما مراراً انتهى وقد منا
أنه لشفعة فيما يبيع فاسد ولو بعد القبض
لاحتمال الفسخ ثم اذا سقط الفسخ بالبناء
ونحوه وجبت والله أعلم (تكره الحيلة لإسقاط
الشفعة بعد ثبوتها رفاقاً) كقول الشفيع
اشترى مني ذكره البرازي (وأما الحيلة لدفع
ثبوتها ابتداء فعند أبي يوسف لا تكره وعند
محمد تكره ويقضى بقول أبي يوسف في الشفعة)
قيد في السراجية بما اذا كان الجار غير
محتاج اليه واستحسنه محشى الاشياء
(وبضده) وهو السكران (في الزكاة) والحج
وآية السجدة جوهرية (ولاحية) موجودة
في كلامهم (لا إسقاط الحيلة) بزازية قال
وطبناها كثيراً فلم نجد لها (اذا اشترى جماعة
فلا شفعة) أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

المشتري جلاى الاول لتقسيم الشفعة مقام
أحدهم فلم تفرق الصفقة بلافق بين كونه
قبل القبض أو بعده متى اكل بعض غنما أو
سمى الكل جله لان العبرة هنا لاتحاد الصفقة
لا لاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو
على شفعته ولو اشتري دارين أو قريتين
بصرين صفقة أخذهما ماشية معهما معا أو
تركهما للاحداهما ولو احداهما بالمشرق
والاخرى بالمغرب شرح مجمع ويأتى (والمعتبر
في هذا) أى العدد والاتحاد (العائد) لتعلق
حقوق العقدين (دون المالك) فلو وكل واحد
جماعة فلتشفع أحدهما نصيب بعضهم (اشترى
نصف دار غير مشوم فقامم) المشتري
(البائع) أخذ الشفع نصيب المشتري الذى
حصل له بالقسمه) وان وقع في غير جانبه على
الاصح (وليس له) أى لا تشفع (نقصها مطلقا)
موا قسم يحكم أو وضاع على الاصح لانها من
تمام القبض حتى لو قامم الشريك كان
للاشفيع النقص كما ذكره بقوله (بخلاف ما إذا
باع أحد الشريكين نصيبه من دار مشتركة
وقامم المشتري الشريك الذى لم يبيع حيث
يكون للاشفيع نقصه) كنقص يبعه وبسته
(كما واشترى اثنان دارا وهما شفعان ثم جاء
شذيع ثالث بعد ما قسمهما قضاء أو غيره فله)
أى لا تشفع (أن ينقص القسمه) ضرورة
ضرورة النصف لثنا شرح وهبانية (اختلف
الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن
فيها) الشفع الذى هو الجار (فالقول
للمشتري) لانه يتكرر استحقاق الشفعة (وللجار
فحليفه) أى تحليف المشتري (على العلم عند
أبي يوسف وبه يفتى كما لو أنكر المشتري طلب
المواثبة) فانه يحلف على العلم (وان أنكر)
المشتري (طلب الاشهاد عند لقائه حلف)
المشتري (على البتات) لانه محيط به علما
دون الاول حاوى الزايدى ولو برهنا فبينة
الشفيع أحق وقال أبو يوسف بينة المشتري
فروع. باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان
أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطل
الاجارة وان ردها. شري لطفه والاب
شفيع له الشفعة والوصى كالاب قلت لكن في

أحدهم اذا انعقد حصته من الثمن حتى يتعدد الجميع ثلاثا يؤول الى تفرق البدل على البائع (قوله اوصى الكل جله)
لا يفرق باعتبار الانباء (قوله لان العبرة لاتحاد الصفقة) تقدم أن المدار على تعدد المشتري وظاهره
ولو تعددت الصفقة (قوله فهو على شفيعه) في الباقي وقبل بطلت اه دره شتى وصورته فيما اذا اشترى جماعة
دارا وطلب الشفعة في حصة أحدهم فانها لا تنقطع شفيعته عن الباقي ويحزر وقد تقدم أن طلب
البعض يسقط الشفعة (قوله بصريين) نص على المتوهم فالحكم فيما اذا كان بصرا واحدا كذلك بالاولى (قوله
أخذهما شفيعهما الخ) أما اذا كان شفيعا للاحداهما دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة فليس له أن يأخذ
الا الذى يجاوره بالحصة وكذلك قال محمد في الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفع مع جار للاحداهما وروى الحسن
عن الامام أن لا تشفع أن يأخذ الكل بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن الامام رجع عن الرواية
السابقة أفاده في الهنديه (قوله فلو وكل واحد جماعة) أى بالشراء ولو وكل جماعة واحدا ذلك فليس له
الاخذ (قوله فلتشفع) أخذ نصيب بعضهم) هذا اذا وكل كلا في نصيب وأما اذا وكل كلا في شراء الجميع فلا شفعة
الا في الجميع فليست مثل (قوله) أخذ الشفع نصيب المشتري الذى حصل له بالقسمه) لان القسمه من تمام القبض
لما فيه من تكميل الانتفاع والشفيع لا ينقص القبض وان كان له نفع فيه بعد العهدة على البائع فكذلك لا ينقص
ما هو من تمامه اه حلى عن الهداية (قوله وان وقع في غير جانبه على الاصح) مقابله ما ذكره القدرى أن
الشفيع انما يأخذ النصف الذى أصاب المشتري اذا وقع في جانب الدار المشفوعة لانه اذا وقع في غير جانبه
ليس له نقص القسمه فلا يكون جارا فلا يشفع الشفعة ذكره العلامة عبد البر (قوله سوا قسم يحكم أو رضا
على الاصح) مقابله أن لا تشفع أن ينقص القسمه اذا كانت بغير قضاء ذكره في العيون (قوله حتى لو قامم
الشريك الخ) تفرع على تعليل عدم نقص القسمه بأن من تمام القبض يعنى لو لم تكن القسمه من تمام القبض
بأن صدورت بين المشتري وبين الشريك الآخر الذى لم يصدور العهدة معه فانما ينقص لان العقد لم يقع مع الذى
قامم فلم تكن القسمه من تمام القبض الذى هو حكم العقد بل تصرفه بحكم الملك فينقصه الشفع أفاده العلامة
عبد البر (قوله كما لو اشترى اثنان دارا) تشبيه في القبض وصورته دارا جداران ثلاثة متلاصقون اشترى
اثنان منهم واقسمها بينهم لما مناصفة فطلب الجار الثالث الشفعة فانما ينقص قسمتهم ضرورة أن كلا يشفع
ثلاثها وما في يد كل من المشتريين النصف وهو لا يلقى كذلك (قوله وللجار تحليفه على العلم) لانه تحليف على فعل
غيره مخ (قوله وان أنكر المشتري طلب الاشهاد عند لقائه) أى وقد أذاع الشفع ولم يثبت (قوله فبينة الشفع
أحق) لانه ثبتت الاخذ والبيانات للاثبات (قوله وهو شفيعها) أى المستأجر (قوله أخذها بالشفعة) وبطلت
الاجارة (قوله والا) أى وان لم يجز البيع أى وقد طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان
الاجارة (قوله وان ردها) الذى في الاشياء بدون واور قد نقل المسئلة فيهما عن الوالدية وهى خالية عن هذه
المبارة ونصها رجل أجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفيعها فالبيع جائز بين البائع
والمشتري موقوف في حق المستأجر اقيام الاجارة فان أجاز المستأجر نفذ في حقه وقد رالبا مع على التسليم لانه
بطلت الاجارة وكان للمستأجر الشفعة لوجود سببها ولو لم يجز البيع وان كان طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه
لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه ونحوه في القضية وأفاده هذا أن له الاخذ بالشفعة لنفاذ البيع بين
المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين أن يجزى بطلب أو يطلب الشفعة فقط والعبارة لا تخلو عن ركاز قوله شري
اطفه الى آخره) توضيحه في الوالدية حيث قال رجل شري دار لابنه الصغير ولا بشفيعها فأراد أن يأخذها
بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه يجوز له كذا هنا وسق أخذ يقول اشترت فأخذت بالشفعة
ولو كان مكان الاب وصى يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصى مال اليتيم على قول من يقول
بملك يقول هو كالاب وعلى قول من يقول لا يملك أى الشراء له الشفعة أيضا لكن يقول اشترت وطلبت الشفعة
ثم رفع الامر الى القاضي حتى نصب قبا من الصغرى يأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو سلم
لثمن الى الوصى اه (قوله لا يمكن في شرع الجمع ما يخالفه) حيث قال وقيد بالاب لان الوصى لا يملك
أخذها لنفسه انما قال لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصى أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمنزلة الشفعة اه أى
وبؤخرها للبلوغ كما يأتى في بيت الوهبانية ورأيت به امشيه أن قوله انما قال لان الوالدية والتجسس

وقاضى خان اه حلي (قوله ملاصقة لبعض المبيع) كان بيع داران والشفيع له دار يجور احدهما والجار
 الملاصق هو الذي اكل منه ما حاط على حدة وليس بين الحائطين منزلة بين المكنان ولا لتصاق الحائطين بحوى
 (قوله الابراء العام من الشفع الخ) صورته دار بيعت فقال البائع والمشتري للشفيع ابرأ من كل خصومة
 لأن قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه وجبت له قبلها شفعة لاشفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى لانه
 لو علم بذلك لم يبرئهما أما الاول فلانه ابطال وأما الثاني فلانه لم يرخص بهذا الا بطلان وتطير هذا ما قالوا وقال رجل
 آخر ابرأه لى في حل ولم يبرئ ما له قبله فجعله في حل يصير في حل ولا يبقى له قبله شئ في القضاء ويبقى فيما بينه وبين الله
 تعالى اذا كان بجبال لو علم بذلك الحق لم يبرئه كذا في شرح تنوير الاذهان عن الولا الحبية (قوله لاديانة) ان لم يعلم
 بها قال في زراهر الجواهر هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيبرأ قضاء وديانة في البراءة من المجهول وعليه
 القوي كما في شرح المنظومة والملاصقة وقد قدمت عن خزنة الفتاوى أن الفتوى على قول أبي يوسف أنه يبرأ
 قضاء وديانة اه حلي (قوله اذا صبح المشتري) مستدرك هو ما بعده بما قدم ذكره (قوله آخر الجار الطالب)
 سبق ما فيه من البحت وقد رأيت السيد الحوى وافق ما بحثه فله الحمد (قوله قاله المصنف) أى قبيل باب
 ما ثبت في فيه أولا اه حلي (قوله وسند كره) أى كلام الوهبانية قريبا اه حلي (قوله لأن ابن المصنف الخ)
 الظاهر أنه عليه الصلاة والسلام لا عادة المفهومة من قوله وسند كره فانما تقتضى العنايه والتأكد (قوله أيده) حيث قال أقول
 ما ذهب اليه ابن وهبان أولى من جهة الفقه لانه قال كل موضع لو أقر به لا يلزمه شئ لو أنكره لا يخالف ونا
 لو أقر بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شئ فلا يخالف وقال قاضى خان بعد ذكر حيلة من الحيل المبطله للشفعة
 ففي هذه الصور اذا أراد الشفع أن يحلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فزارا عن الشفعة لم يكن له
 ذلك لانه يدعى شأ لو أقر به لا يلزمه اه أقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن وهبان وأقاده العلامة فقهيه
 النفس نحر الدين قاضى خان أميل أقول وفي الولا الحلي ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الحيل وقال
 يستخلف المشتري بالله ما فعلت هذا فزارا من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعى عليه معنى لو أقر به لا يلزمه شئ
 فكيف يستخلف اه كلام ابن المصنف في الزواهر اه حلي (قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز) قال
 في منية المقتى تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو قال سلت الشفعة ان كنت اشتريت نفسك فاد
 اشتراها لغيره كان على شفيعته ومثله في المجتبى مع زيادة التعديل بأنه اسقاط محض (قوله له دعوى في رقية الخ)
 المستثله في الظهيرية وعبارته اولي بيعت دار يجوب داره وشفيعها وهو يزعم أن رقية الدار المبيعه له فخراف
 أنه اذا ادعى رقيتها تبطل شفيعته وان ادعى الشفعة فيها تبطل دعواه في الرقية فيقول هذه الدار دارى وأنا ادعى
 رقيتها فان وصلت الى والى أنا على شفيعتى لأن الجملة كلام واحد فلا يتحقق السكوت عن طلب الشفعة اه
 حوى (قوله استولى الشفع الخ) قال الشيخ صالح ولى في هذه المسئلة تطرقتم قالوا لا يثبت الملك للشفيع
 الا بعد الاخذ بالتراضى أو بعد قضاء القاضى قال في الدرر والغروى ملك العقار وما فى حكمه بالقضاء أو الاخذ
 بالرضا وقد صرح جواباً على قبل وجود اه اه لا يثبت له فيها شئ من أحكام الملك حتى لا تورث عنه اذا مات
 في هذه الحالة وتبطل شفيعته اذا باع داره التى يشفع بها ولو بيعت دار يجنبها في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم
 ملكه فيها واذا كان الملك لا يثبت الا بأحدهما فاستبلاؤه عليها بمجرد قول العالم استبلاؤه على غير ملكه فيكون
 ظاهراً كما لا يخفى واذا اعتبرتم مجرد استقرارها فهو موجود بلا شاهد كما ستر حوايه فلا يوقف على قول العالم
 ولا على القضاء ولا على الاخذ بالرضا اه (قوله والا كان ظاهراً) أى فيعزز اه حلي (قوله العقل) هو الدية
 مما يهين قول ابن نباتة في اطلاق العقل على الدية وعلى القرية

وأصوب الى السهر الذى في جنونه • وان كنت أدري انه جالب قتلى

وأرضى بأن أمضى قتيله كما مضى • بلا قود مجنون ليسلى ولا عقل

وسبب كونهم على العقاقلة أنهم تركوا الفوٹ والمفظ وبعد تنسبىا في حق النفس دون المال والعضو وبه تبرقه
 الملك فاذا وجد قتيل في مكان مملوك قسمت دية ان كان سراً وقيمة ان كان عبداً على عدد الملاك دون قدر المال
 ثم النسبة الخاصة كما اذا وجد قتيل في محلة أو مسجد قبحت الدية على من نسبت اليه المحلة أو المسجد بعدد
 القيايل لا الروس لأن هذا الضمان بسبب ترك الفوٹ والحفظ يكون بحكم التدبير والقيام بمصالح الموضع وكل

• لو كانت دار الشفع ملاصقة لبعض المبيع
 • ثمن له الشفعة فيما لا زقه فقط ولو فيه تعريق
 • الصفة • الابراء العام من الشفع يطلبها
 • قضاء مطلقاً لاديانة ان لم يعلم بها • اذا صبح
 • المشتري البناء في الشفع خير ان شاء
 • أعطاه ما زاد الصبح أو تركه • آخر الجار الطالب
 • تكون القاضى لا يراه فله معذوره • يهودى
 • سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا
 • قلت يؤخذ منه أن اليهودى اذا طلب خصمه
 • من القاضى احضاره يوم سبته فانه يكفاه
 • الحضور ولا يكون سبته عذرا • وهى واقعة
 • الفتوى قاله المصنف قلت وهى في واقعات
 • الحسنى • ادعى الشفع على المشتري انه
 • احتال لا بطلانها • وفى المصنف فى حادثة
 • قلت وسند كره لان ابن المصنف فى حادثة
 • للاشياء أيده بما لا مزيد عليه فليحفظه تعليق
 • ابطالها بالشرط جائز • له دعوى في رقية الدار
 • وشفيعته فيما يقول هذه الدار دارى وأنا
 • ادعى بان وصلت الى والى أنا على شفيعتى
 • فيه استولى الشفع عليها بالقضاء ان اعتمد
 • على قول عالم لا يكون ظاهراً والا كان ظاهراً
 • أنباء على عدد الروس العقل

واحد يوازي الآخر في ذلك اذا كان في الاختطاط سواء من غير اعتبار قلمهم وكثرتهم (قوله والشفعة) تقدم
 ما فيه وفي فتاوى خير الدين ومن لا يطلب عدده ما فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب
 بالغائب ليس له نائب واذا حضر وطالب مستوفيا بشرط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط انتهى
 (قوله وأجرة القسام) أي في العقار عند الامام لأن عمل القسام لصاحب القابل والكثير سواء فيكون الاجر
 عليهم ما وعدهم على قدر الانصاف لانه مؤنة لحقتهم بسبب الملك فتقدره قدر الملك وقيدنا بالعقار لما في خزنة
 الاكل استأجر ا على قسمة طعام بينهم ما كايلا فأجرة الصكيل والنقل على قدر الانصاف اه وفيها أهل بلدة
 استأجر وارجل اذهب الى السلطان فرفعوا أمرهم ووقفوا لاجرة عليهم على قدر منافعتهم انتهى
 (قوله والطريق اذا اختلفوا فيه) المراد به ما يكون في سكة غير نافذة لأن العام غير ملوك لا أحد ومثل الطريق
 ساحة الدار اذا اختلف فيها ذوو البيوت لاستوائهم في الانتفاع بها كرو ورو ووضو وكسر حطب ووضع أمتعة
 بخلاف الشرب فانه على قدر الارض لانه محتاج اليه لسقي الارض فعند كثرة الاراضي تكون الحاجة اليه ومثل
 ما ذكر في قسمة على الرأس الضيافة التي جرت العادة بها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف
 والحلوان الذي جرت به العادة في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس بناء على انه من ربح الوقف لا على قدر الوظائف
 ولا يختص به الناظر وصيد الحرم اذا قلته جماعة فقيمة على عدد رؤسهم ولا نظر الى تفاوت جنسيتهم بجرح
 أو جرحين أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله لاشفعة لمرقة) انظر ما لو عاد الى الاسلام هل ثبت له وهل
 اذا ثبت بشرط الطلبان عند العقد أو بعد الاسلام والطاهر الاول ويجوز (قوله لا تبطل شفعة) فله أن يطلبها
 اذا بلغ (قوله ان الاشجار وقت القبض مخرمة) سواء كانت مخرمة عند العقد أو أغرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده
 المصنف سابقا (قوله فيما يشترى) بابنا للفاعل وأب تنازع ما أخذ ويشترى فيعمل أحدهما ويحذف من الآخر
 نظيره (قوله ووصي) مبتدأ وواو للاستئناف وجهه يؤخر خبره وللبلوغ مطلق به أي يؤخر الخامسة للبلوغ ولكنه
 يطلب ويشترى يوم الشراء كما في خزنة الاكل وقيد صاحب النهاية أخذ الأب بما اذالم يكن في الاخذ ضرر ظاهر
 أي بالصغير كشرائه الأب مال صغير لنفسه ومثله الوصي بما اذالم يكن فيه منفعة كشرائه الشيء بشفعة بخلاف
 شرائه بغير ولو يبيع أي اذا اشتراه الوصي للصغير بذلك فله الاخذ بالشفعة (قوله وايس له) أي للشفيع
 (قوله فترق دارين ببعثا) أي صفقة واحدة وهو شفيعهما (قوله ولو غير جار) أي لاحدهما وانما هو شفيع
 لاحدهما فقط واشترى المشتري صفقة واحدة (قوله فالتزق أجدر) أي أحق قال العلامة عبد البر برفعه
 اشارة الى ترجيح القول بالتفرق ونقله الزوزني في شرح المنظومة عن صاحبين ونقل أن عليه الفتوى
 وفي نسخة والتفرق بالواو وتكون لو وصلية (قوله وما ضر استقاط التحيل) أي لا بأس باستقاط الشفعة بالحيلة
 والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة ومفعول ضر محذوف تقديره المسقط
 أو نزل منزلة الا لازم أي ما حصل منه ضرر والمراد بالضرر الكراهة ولو كان مسقط بالرفع كان المعنى أن الحيلة
 لا مسقط لها وقوله مسقط أي قاصد للاسقاط يعني انه لا بأس به وان تعده وقد سبق ما فيه (قوله وتحلفه) أي
 أحد العاقلين قال قاضي خان بعد ذكر حله من الحيل المبطله للشفعة ففي هذه الصور اذا أراد الشفيع أن يحلف
 المشتري أو البائع باقعه ما فعل هذا فرار عن الشفعة لم يكن لذلك لانه يدعي عليه شيئا أو اقربه لا يلزمه اه عبد
 البر (قوله في النكح) أي انكار أحد العاقلين التحيل (قوله لا شك أنكرك) أي انه منكرك شرعا وأفعلي التفضيل
 على غير بابه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الشفعة)

هي مشروعة بالكتاب العزيز قال تعالى ونبتهم أن الماء قسمة بينهم وقال تعالى واذا حضر القسمة وبالسننة
 الشريفة لانه صلى الله عليه وسلم لم يشرها في الغنائم والمواثيق وعلى جوازها انعقد الاجماع ولأن فيها
 انصاف الشركاء واظهار العدل بإبصال الملقى الى مسخه (قوله مناسبة الخ) الاقرب في المناسبة أن الشفيعين
 مثلا يقتسمان ما أخذاه بشفعة الملك أو الجوار (قوله اسم للاقسام) كذا في المغرب أو اسم من التقسيم
 كما في القاموس والانصب بالفظ القاسم الا أن يكون مصدر قسم بالفتح فهو ستاني (قوله فالتدوة) مثله الا قول
 مكى عن القاموس (قوله في مكان معين) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) فان كلاما من الشركاء منقطع

والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا
 اختلفوا فيه الكل في الاشياء لاشفعة لمرقة
 عنانية وصي شفيع لاولى له لا تبطل شفعة
 وان نصب القاضي فيما يطلبها جازجواهر
 شري كرها وله شفيع غائب فأغرت الاشجار
 فأكلها المشتري ثم أتى الشفيع وأخذته ان
 الانصاف وقت القبض مخرمة مسقط بقدره
 والا لانه لا حصه له من الثمن حيث سده وقيد
 زاده معزى بالوقعات الحسام وفي الوهبانية
 وبأخذ فيما يشترى لصغيره
 أب ووصي للبلوغ يؤخر
 وايس له فترق دارين ببعثا
 ولو غير جار فالتزق أجدر
 وما ضر استقاط التحيل مسقطا
 وتحلفه في النكح لا شك أنكرك
 (كتاب الشفعة)
 مناسبة أن أحد الشركاء اذا أراد الاقتراف
 باع فوجب الشفعة أو قسم (هي) لفظة اسم
 للاقسام كالتدوة للاقتداء وشرعا جمع
 نصيب شائع له في مكان معين وسببها طلب
 الشركاء أو بعضهم لانه لا تنفع عليك على وجه
 الخصوص فلو لم يوجد طلبهم لانصح القسمة

بصيب غيره فالطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع به فيجب على الحاكم أن يجيبه اليه اه تبين (قوله ككيل وذرع) بحث فيه المقدسي بأن أجرة الكيل والوزن على الانصاف اتفاقا واختلفوا في اجر القسام قبل على الرأس وهو قوله أو الانصاف وهو قوله ما ومقتضى ذلك أن تكون أجرة الكيل والوزن مختلفا فيها وأجاب أبو السعود بأن الكيل والوزن ان كانا للقسمة قبل على الخلاف أفاده الزاوي اه (قوله وشروطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) أي شرط الجبر عليها فإذا كانت تفوت بها المنفعة لا يقسم لأن الغرض المقصود منها توفير المنفعة فإذا أدت إلى فواتها لم يجبر الحاكم عليها اه (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام) (وحكمها تعيين نصيب كل) من الشر كاه (على حدة وتشمل) مطلقا (على) معنى (الافراز) وهو أخذ عين حقه (و) على معنى (المبادلة) وهو أخذ عوض حقه (و) (الافراز) (هو الغالب في المثل) (وما في حكمه كالعددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه أيضا ابن كمال عن الكافي) (والمبادلة) (غالبية) (في غيره) (أي غير المثل) (وهو القيمي) (إذا تقرر) (هذا الأصل) (في أخذ الشر يك حصته بغية صاحبه في الأول) (أي المثل) (عدم التفاوت) (لا الثاني) (أي القيمي) (لتفاوته في الخالية مكيل أو دوزون بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراع أمره الدهقان بقسمهما ان ذهب بما أفرزه لدهقان أو لا فهل الباقي عليهما وان يحظ نفسه أو لا فهل لا على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا) (وان أجزر عليهما) (أي على قسمة غير المثل) (في متحد الجنس) (منه فقط) (سوى رقيق غير المغنم) (عند طلب الخصم) (فيجبر لما فيها من معنى الافراز على أن المبادلة قد يجبر فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة ويبيع ملك المدين لو فاء دينه) (وينصب قاسم رزق من بيت المال لقسمة بلا) (أخذ) (أجر) (منهم) (وهو أحب) (وما في بعض النسخ واجب غلط) (وان نصب بأجر) (المثل) (صح) (لأنها ليست بقضاء حتمية تجازله أخذ الأجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره أخى زاده) (وهو على هذا الرأس)

بصيب غيره فالطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع به فيجب على الحاكم أن يجيبه اليه اه تبين (قوله ككيل وذرع) بحث فيه المقدسي بأن أجرة الكيل والوزن على الانصاف اتفاقا واختلفوا في اجر القسام قبل على الرأس وهو قوله أو الانصاف وهو قوله ما ومقتضى ذلك أن تكون أجرة الكيل والوزن مختلفا فيها وأجاب أبو السعود بأن الكيل والوزن ان كانا للقسمة قبل على الخلاف أفاده الزاوي اه (قوله وشروطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) أي شرط الجبر عليها فإذا كانت تفوت بها المنفعة لا يقسم لأن الغرض المقصود منها توفير المنفعة فإذا أدت إلى فواتها لم يجبر الحاكم عليها اه (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام) (وحكمها تعيين نصيب كل) من الشر كاه (على حدة وتشمل) مطلقا (على) معنى (الافراز) وهو أخذ عين حقه (و) على معنى (المبادلة) وهو أخذ عوض حقه (و) (الافراز) (هو الغالب في المثل) (وما في حكمه كالعددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه أيضا ابن كمال عن الكافي) (والمبادلة) (غالبية) (في غيره) (أي غير المثل) (وهو القيمي) (إذا تقرر) (هذا الأصل) (في أخذ الشر يك حصته بغية صاحبه في الأول) (أي المثل) (عدم التفاوت) (لا الثاني) (أي القيمي) (لتفاوته في الخالية مكيل أو دوزون بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراع أمره الدهقان بقسمهما ان ذهب بما أفرزه لدهقان أو لا فهل الباقي عليهما وان يحظ نفسه أو لا فهل لا على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا) (وان أجزر عليهما) (أي على قسمة غير المثل) (في متحد الجنس) (منه فقط) (سوى رقيق غير المغنم) (عند طلب الخصم) (فيجبر لما فيها من معنى الافراز على أن المبادلة قد يجبر فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة ويبيع ملك المدين لو فاء دينه) (وينصب قاسم رزق من بيت المال لقسمة بلا) (أخذ) (أجر) (منهم) (وهو أحب) (وما في بعض النسخ واجب غلط) (وان نصب بأجر) (المثل) (صح) (لأنها ليست بقضاء حتمية تجازله أخذ الأجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره أخى زاده) (وهو على هذا الرأس)

القضاء فرض عليه اه تبين وفي الفرعان باشر القاضي بنفسه فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له أخذ الأجر وعلى رواية عدم كونه مأمنا جازوا لاول أصح لنظام قطع المنازعة اه (قوله مطلقا) سواء طلبوا جميعا أو طلب أحدهم وروى الحسن عن الامام أن الأجر على الطالب لفعله وشره الممتنع (قوله خلافا لهما) فجعلناه على الانصبا لانه مؤنة الملك وله أن الأجر مقابل بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل وقد ينعكس فتعذر اعتباره فاعتبر أصل التميز (قوله زاد في المتن) مرتبط بقوله لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصبا اجماعا اه (قوله ان لم يكن للقسمة) بأن اشترياه كميلا أو موزونا وأمر الانسانا بكيله ليعا قدره فلا اجرة بقدر السهام اه در متن (قوله ونظامه فيما علقته عليه) حيث قال فيه وعلى الاطلاق أى ان الأجر في الكيل والوزان يتدر الانصبا وان كان للقسمة فالعذر له أى للامام تفاوت عمله والأجر بقدر العمل بخلاف القسام كما في البرهان اه موضحا (قوله يجب كونه عدلا الخ) قال السمرقندي فيه اشارة الى أنه لا يجوز كونه فاسقا خائنا جاحلا اه كى وعلى الوجوب بأنه من عمل القضاء قال التهستاني وفي التعديل اشعار بأن هذين الامرين أى العدالة والعلم غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين في القضاء كما ذكرتم فأريد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه الاختيار ونزاهة المقتنين اه والاول هو الظاهر لان تولية القاضي والحاصل القضاء حرام فكذا القسام اه ولو اقتصر المصنف على ذكر العدالة لاختصاصه عن ذكر الامانة لان العدل التستلزمها أفاده أبو السعود (قوله لئلا يتحكم بالزيادة) أى على أجر المثل (قوله القسام) جمع قاسم (قوله خوف نواطهم) أى اثلاث نواط على مغالاة الأجر فيؤدى الى الاضرار بالناس اه وقال في المخ لانهم اذا اشتروا كوايتا كوايتا أى بكل بعض الامر الى بعض وعند عدم الشركة يتبادرون اليها خوفا الموت فيخرج الأجر بسبب ذلك اه موضحا (قوله الا اذا كان فيهم صغير) استثناء منقطع كما يفهمه قوله بعد لعدم لزومها حينئذ الخ واستثناء من محذوف أى ولزمت وفي شرح الجوى عن الكافي واذا قسم الورثة ربعهم غائب فالقسمة موقوفة على اجازة الغائب فان مات قبل أن يجيز فيجاز وصحت استحسانا وهو قول الامام وأبي يوسف اه (قوله ولو شركا الخ) قال في الهندية ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا البيعة على الشراء حتى يحضر الغائب اه (قوله وقسم نقلي الخ) لان النقل معترض للتلقي في القسمة ففظمه وايصال الحق الى مستحقة (قوله أو ملكه مطلقا) أى من غير بيان سبب (قوله أو شرأه) الاولى أن يقول أو بسبب بيع نحو الهبة فالوجه في هذه المسائل أن البديل ليس الملك لانه في أيديهم والاقرار دليل الصدق فلا منازع لهم وفي الملك المطلق ليس في القسمة قضاء على الغير اذ لم يعترفوا بالملك لغيرهم فيكون مقتصر عليهم فيجوز (قوله لم تبدل المنفعة بالقسمة) قال في المبسوط لو كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنيا باذنه ثم اراد قسمه البناء وصاحب الارض غائب فلهما ذلك بالتراضي وان امتنع أحدهما لم يجبر عليه وان أراد اهدم البناء ففي هذه القسمة اتلاف الملك فالقاضي لا يفعل ذلك ولكن اذا اراد فعله لم ينعهما من ذلك وان أخرجهما صاحب الارض هدماهم ثم النقض ان احتمل القسمة بينهما ينصله لقاضي عند طلب بعض الشركاء اه وقد أخل الشارح بهذا الاختصار (قوله حتى يبرهنوا على موته وعدد) ورثته لان ملك المورث باق بعد موته حتى تقضى منه ديونه وغير ذلك فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البيعة (قوله وقال يقسم باعترا فهم) لدلالة البعد على الملك وعدم المنازع ويذكر القاضي في صك القسمة أنه قسمها باعترا فهم قال في الجوهر وفائدة أن حكم القسمة يختلف بين ما اذا كانت بالبيعة أو بالاقرار ففي كانت بالبيعة يمتد الى الميت وبالأقرار يقتصر عليهم حتى لا تبين امر أنه ولا يعتق مدبروه وأمهات أولاده ولا يحل الدين الذي على الميت لان لم تعلم موته بالبيعة وانما علمناه باقرارهم واقرارهم لا بعدوهم اه (قوله كما في الصور الاخر) هي صورة الشراء والملك المطلق (قوله ولان برهننا) أى ولا يقسم ان برهننا الخ (قوله معهما) أى في أيديهما (قوله انه لهما) أى ملك لهما (قوله اتنا فاني الاصح) وقيل انه قول الامام وقال تقسم بينهما للبد وأفاد ان يلى أن هذه هي مسئلة المطلق في العقار وما ذكر أول من قسمته رواية التندوري وما ذكرهنا رواية الجامع الصغير (قوله معهما) أى بتمامه (قوله وفيهم صغير) أى حائز قال الجوى في شرحه وهذا مسئلة لا بد من معرفتها وهي أن القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو ما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف كبير الغائب على قول أبي يوسف فانه ينصب عنه وصيا وتسمع البيعة عليه

مطلقا لا الانصبا خلافا لهما اقيدنا بالقاسم لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر المون كاجرة الراعي والحل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد في المتن ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكره في الهداية بالنقل ونظامه فيما علقته عليه (و) القاسم (يجب كونه عدلا اميناعا لهما ولا يتعين واحد لهما) لئلا يتحكم بالزيادة (ولا يترك القسام) خوف نواطهم (م) وصحت برضى الشركاء الا اذا كان فيهم صغير أو مجنون (لانائب عنه) أو غائب لا وكيل عنه اقدم لزومها حينئذ لا باجازه القاضي أو الغائب أو الصبي اذا بلغ أو وليه هذا الورثة ولو شركا بطلت منية المفسى وغيرها (وقسم نقلي يدعون ارثه بينهم) أو ملكه مطلقا أو شرأه صدر شرعية فلا فرق في النقل بين شرأ وارث وملك مطلق قلت ومن النقل البناء والاشجار حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جـ برقاله شيخنا (وعقار يتبعون شرأه أو ملكه مطلقا فان ادعوا أنه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) وقال لا يقسم باعترا فهم كما في الصور الاخر (لان برهننا أن العقار معهما حتى يبرهننا انه لهما) اتنا فاني الاصح لانه يحتمل انه معهما باجارة أو عارة فتكون قسمة حفظ والعقار محذوط بنفسه (ولو برهننا على الموت وعدد الورثة وهو) أى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى معهما وفيهم صغير أو غائب قسم بينهم ونصب قابض لهما) نظر الغائب والصغير ولا بد من البيعة

وتقسم الدار كذا في المفتاح اه وفي الهندية الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو أن الصغير إذا كان حاضرا ينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لأن الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا لأنه يجوز من الجواب فينصب عنه وصيا الجيب خصمه وأما إذا كان غائبا فلا تصح الدعوى عليه فلا يتوجه الجواب عليه فلا تنفع ضرورة لنصب الوصي كذا في النهاية اه (قوله على أصل الميراث) أي أنها ميراث لهم معا والدماء مثلا (قوله أيضا) أي كافي للمثلة السابقة بل هذه أولى بذلك لأن فيها قضاء على الغائب والصغير أفاده الزيلعي (قوله خلافا لهما) قال في الفرر وعندهما يقسم بينهما بأقرارهما وبإعزل حتى الصغير والغائب ويشهد أنه قسمهما بأقرار الكبار الحضور وأن الغائب أو الصغير على حجة (قوله لا يقسم) لأنه لا يصلح مقاسمة ومقاسمة ومخاضا ومخاضا لانه ان كان خصما عن نفسه فليس يخصم عن الميت أو الغائب وعكسه وعن أبي يوسف يتصب خصما عن الغائب حوى (قوله ولو أحدهما صغيرا) فينصب القاضي وصيا عن الصغير ويقسم اه هندية (قوله أو موسى له) فانه منزل منزلة أحد الورثة هندية وقال في التبيين ولو كان الحاضر صغيرا وكبرا نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم إذا أقيمت البينة لأن الدعوى على الصغير الحاضر صحيحة إلا أنه يجوز من الجواب فينصب عنه وصيا الجيب عنه بخلاف ما إذا كان الصغير غائبا فلا ينصب عنه لعدم صحة الدعوى عليه وكذا إذا حضر وارث كصغير وموصى له بالثلث في الدار وطلب القسمة وأقاما البينة على الميراث والوصية تقسم لأن الموصى له شريك في الدار فصار كواحد من الورثة فانتصب هو خصما عن نفسه والوارث عن الميت وعن بقية الورثة فصار كالوارثان (قوله بخلاف الارث) لأن الارث يتصب أحد الورثة خصما عن الباقي فيه قال في التبيين بخلاف الارث لأن الملك الثابت به ملك خلافة حتى يرتب بالغيب فيما اشتراه الوارث ويرد عليه فيما باعه هو ويصير مغرورا بشراء المورث فانتصب أحدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بمحضرة المتخاصمين وصح القضاء لقيام البينة على خصم حاضر وفي الشراء قامت على خصم غائب فلا يقبل ولا يقضى عليه ثم قال ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البينة وعدمها في الصحيح (قوله أو بعضه) مكرر مع قول المتن أو شيء منه اه حابي (قوله مع الوارث الطنل) أو كان في يدهم الصغير اه هندية (قوله أو الغائب) مثله مودعه لأن المودع أمين أو دعه فلا يصح كون خصما عنه فيما عليه فلا يجوز للقاضي أن يقضى على الغائب بحضور أمينه اه مكي عن الشعبي (قوله وقسم المال المشترك) يستثنى منه الحيوان إذا أرادوا أن يلافيه بالقسمة (قوله وبطلب ذي الكثير) أي وإن أبي صاحب القليل لانه بابا يريده أن يتفقد ملك غيره فلا يكثر من ذلك مكي عن السمرقندي ولو طلب صاحب القليل مع أنه لا يتفقد به لا يجيبه لانه معتت في طلب الضرر على نفسه اه تبيين (قوله يقسم بطلب كل) وهو اجتهاد شيخ الاسلام خواهر زاده لانه ان طلب صاحب القليل القسمة فقد رضى بضر نفسه وان طلبها صاحب الكثير فقد طلب أن يتفقد به نصيبه فيجيب كل واحد منهما اه وقبل يقسم بطلب ذي القليل لا الكثير لأن صاحب الكثير يريد الاضرار بغيره وصاحب القليل راض بضر نفسه (قوله لكن المتون على الاول) أي أنه لا يقسم بطلب ذي القليل ولكن تحب المهاياة بينهما اه جوهرية (قوله الارضاءهم) فإذا تراخوا قعدوا بينهم لأن الحق لهم وهم أعرف بما بينهم ولكن القاضي لا يباشر ذلك وان طلبوا منه لأن القاضي لا يشغل بالافتدة فيه ولا سيما إذا كان فيه اضرار أو اضرار مع مال لأن ذلك حرام ولا ينعهم من ذلك لأن القاضي لا يمنع من أقدم على اتلاف ماله في الحكم وهذا من جملة زيالي (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعني أن موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مذهبنا اه حابي (قوله طلب أحدهما القسمة) أي وأبي الاخر هندية (قوله وقسم عروضا) أي جبريا بطلب أحد الشركاء قسمة جمع بان يجعل البعض لواحد والبعض الآخر لا يخلو اتحاد القصد فيتنوع تغيير ذلك القاضي الجبر فيها فيقسم كل مكبل وموزون كثيرا وتلزم معدود متقارب وتبرو ذهب وقضة وحديد ونحاس ولا يقسم النوب الواحد لانه لا بد فيه من القطع وفيه اضرارهما ولا ثوبان اختلفت قيمتهما للعاجلة الى زيادة دراهم مع الاوكس (قوله بعضهما في بعض) كان يعطى أحدهما بغيره والآخر شاتين جاء لبعض هذا في مقابلته ذلك لا اختلاطين الجنسين فلا تنفع القسمة تمييزا بل تقع معاوضة فيعقد التراخي دون الجبر لأن ولاية الاجبار للقاضي تثبت به في التمييز المعاوضة اه درر (قوله وحده) احترز به عما إذا كان مع الرقيق شيئا آخر مما يقسم فان القسمة تجوز في

على أصل الميراث عنده أيضا خلافا لهما كما
متر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم
لا بد من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا
أو موصى له (أو كانوا) أي الشركة (مشتريين)
أي شركاء من غير الارث (وطلب أحدهم)
لأن في الشراء لا يصلح الحاضر خصما عن
الغائب بخلاف الارث (أو كان) في صورة
الارث العتار أو بعضه (مع الوارث الطنل)
أو الغائب أو كان (شيء منه لا) يقسم للزوم
القضاء على الطنل أو الغائب (بطلب أحدهم)
عنهما (وقسم) المال المشترك (بعد القسمة وبطلب
أن تنتج كل) بحصته (لا يخلو لقله حصته)
ذو الكثيران لم يتنوع الاخر لقله حصته
وفي الثانية يقسم بطلب كل وعليه النوى
لكن المتون على الاول فعليه الما قول (وان
تضرر الكل لم يقسم الارضاءهم) لئلا يعود
على موضوعه بالنقض في الجتهى حانوت لهما
بهم لأن فيه طلب أحدهما القسمة ما كان يعمل
لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل
فيه قوله اقسام والا لا (وقسم عروضا) في بعض
جنبها لا الجنسان (بعضهما في بعض)
لوقوعها معا وقضة لا عميرا فيعقد التراخي
دون جبر التراخي (و) لا (الرقيق) وحده
لنقض التداوت في الادنى

وقال لا يتقسم لو ذكر كورافقط وانما فاقط كاتبة
 الاب والابن ورقيق انهم (و) لا (الجواهر)
 انهم تنافوا (و) لا (الجواهر) والابن والرحى
 والكتب وكل مافي قسمته ضرر (الابراهيم)
 لما زولو أراد أحدهما البيع وأبى الآخر
 لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما في
 الجواهر ولا يتقسم الكتب بين الورثة ولكن
 ينقسم مع كل مال بالبيعة ولا يتقسم بالوراثة ولو
 برضاهم وكذا لو كان كتابا باجملة ان كثيرة
 ولورثا ضامان ان تقوم الكتب وبأخذ كل
 بعضها بالقيمة لو كان بالتراضي جاز والالاخية
 دارا وحائوت بين اثنين لا يمكن قسمتها اشاجرا
 فيه فقال أحدهما الا ترى لا اتفق وقال
 الآخر اريد ذلك امر القاضى بالمال بالبيعة ثم يقال
 ان لا يريد الاتفاق ان شئت فاتفق وان شئت
 فأتفق الباب (دور مشتركة) ودار ووضعية
 أودار وحائوت قسم كل واحد (مفرد)
 مطلقا ولو متلازمة وفي محلتين أو مصرين
 مسكين (اذا كانت كلها في مصر واحد أو لا)
 وقال ان السك في مصر واحد فالأى فيه
 لقاضى وان في مصرين فقولها ما قسمته
 (و بصور القاسم ما يتقسم على قرطاس)
 ليرفعه للقاضى (و بعدله على سهام القسمة)
 ويذكره ويقوم البناء ويغرز كل نصيب
 بطريقه وشربه ويلقب الانصباء بالاول
 والثاني والثالث وهلم جرا (ويكتب أسماؤهم
 ويترج) لطبيب القلوب (فن خرج اسمه أولا
 فله الاول ومن خرج ثانيا فله السهم
 الثاني الى أن ينتهى الى الاخير) اعلم ان
 (الابراهيم) فلا تداخل في القسمة (للعقار
 قسم بالقيمة عند الثاني

الرقيق تبعها بالاجماع وقال ابو بكر الرازى هذا محمول على تراضى الملائكة لذلك لانه لا خلاف بين اصحابنا ان القاضى
 لا يقسم الاجناس المختلفة بعضها في بعض الا بالتراضى فيكون ذلك بيعا لا قسمة تستحق بالملك فلا يجبر القاضى
 عليهم ا ه حلى عن المنع قال الكاكي والاطهر ان قسمة الجبر تجري هنا عنده ببيعة باران الجنس الآخر الذى هو
 مع الرقيق يجعل أصلا في القسمة وحكم القسمة جبرا يثبت فيه فيثبت في الرقيق أيضا تبعها وقد ثبت الحكم تبعها
 وان كان لا يجوز قصد الشرب والطريق والمنقول في الوقف ا ه حوى وتامه فيه (قوله ذكر كورافقط وانما فاقط)
 الواو عني أو قال في المنع وأما اذا كانوا مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكور والاناث من
 بنى آدم جنسان لا اختلاف المقاصد على ما عرف ولا يقسم الجنسان ا ه (قوله ولا الجواهر) لان جهالة الجواهر
 أخفى من جهالة الرقيق ولهذا التوزيع على الاولوة وباقوته أو خال عليها الانصاع التسمية ولتوزيع أو خال على عبد
 يصح فأولى أن لا يجبر على القسمة ا ه درر وقيل تقسم المغار دون الذكور وقيل تقسم ان كانت متحدة الجنس
 لان كانت مختلفة (قوله وكل مافي قسمته ضرر) عطف عام وأشار الى الله في عدم القسمة وهو الحاق الضرر
 بالكل (قوله قسم كل وحدها) لان المقصود من الدور مختلف باختلاف المحال والجبران والقرب الى المسجد
 والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دارا بالتراضى
 وأما الدار والضيعة والدار والحائوت فلا خلاف الجنس ا ه زبلى وفي الكاكي ثلاثة هي فصول عنده الدور
 والبيوت والمنازل فالدور لا تقسم عنده قسمة واحدة الا برضى الشركاء سواء كانت متباينة أو متلازمة
 والبيوت تقسم مطلعا لانها لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تؤجر بأجرة واحدة في كل محلة والمنازل
 المتلازمة كالبيوت تقسم قسمة واحدة والمتباينة كالدور فلا تقسم قسمة واحدة لان المنزل فوق البيوت ودون
 الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدور اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى
 الى أعدل الوجوه فيقسم القسمة على ذلك ا ه (قوله أو مصرين) كترجع قول المصنف في مصر واحد أو لا ا ه
 حلى (قوله اذا كانت كلها في مصر واحد أو لا) لو قال وفي مصر كان أخصر وأظهر ا ه حلى (قوله نقولها ما
 كقوله) الاولى حذف نقولها ما عني أن عدم قسمة الجميع فيما اذا كان الداران في مصرين محل اتفاق وذكر الاتفاق
 رواية هلال وروى غيره عن محمد أنها تقسم قسمة جمع أبو السعود وظاهر كلام الكاكي المتقدم قريبا أن الراى
 للقاضى عندهما في كل الفصول (قوله وبصور القاسم ما يقسمه الخ) قال في البرهان أى يكتب على قرطاس
 ن فلان نصيبه كذا وفلان كذا ليكنه منظره ا ه ويرفع ذلك القرطاس الى القاضى حتى يتولى الاقراع بينهم
 نفسه جوهرية (قوله وبعدله على سهام القسمة) بالدال المهمة بأن ينظر الى أقل السهام فيجزئه عليه حتى ان
 كان الأقل ثلثا جعله أثلاثا وان كان سدسا جعله أسداسا قاله الشئى وروى يعزله بازاي المجمة أى يقطعه
 بالقسمة عن غيره قاله العيني (قوله ويذره) لان قدر المساحة يعرف بالذرع ا ه منخ (قوله ويقوم البناء) لحاجته
 اليه اذا البناء يقسم على حدة فيقوم حتى اذا قسمت الارض بالمساحة ووقع البناء في نصيب أحدهم يعرف
 قيمته ليعطى الآخر مثل ذلك ا ه مكى عن النهاية (قوله ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه) ان أمكن برهان وهذا
 بيان الافضل فان لم يفزره ولم يمكن جازا ه تبين ا ه مكى وقبه أنهم قالوا اذا قسم واحد منهم مسيل أو طريق
 في ملك الآخر صرف عنه ان أمكن والافسخت واعلم أن في طريق الدار والارض يكفى مرور رجل وفور
 ولا يشترط مرور الجمل والمجمله ه ه تانى ا ه أبو السعود (قوله ويلقب الانصباء بالاول) أى من أى جانب شاء
 ليتمكن من الزام كل واحد منهم عند خروج قرعته أفاده الزاوى (قوله ويكتب أسماؤهم) ويجعل في كل بطاقة
 اسماء ويجمعها في قطعة من طين أو شمع ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة كالبنسدة (قوله لطبيب القلوب)
 قال في الجوهرية والقرعة ليست بواجبة وانما هي لطبيب النفس وسكون القلب ولتفى تهمة الميل حتى ان
 القاضى لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراع جاز لانه في معنى القضاء فملك الازام ا ه (قوله فن خرج اسمه
 ولا فله السهم الاول الخ) وليس لأحد أن يرجع سواء كان بالتراضى أو بالحكم مكى عن السراج (قوله واعلم أن
 لدراهم) ولو كانت من التركة ومن مال الشركة فلا تداخل الا برضاهم أفاده الشرنبلالى وعلة الزاوى بأن
 بعضهم يصل الى عين المال المشترك ودراهم الآخر في الذمة ولان الجنسيتين المشتركين لا يقسمان فاطنة عند
 عدم الاشتراك (قوله قسم بالقيمة عند الثاني) لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعدل البناء

لا يكون بالمساحة اثنين (قوله من العرصة) بسكون الراء كافي المختار وهي كافي القاموس كل بقعة من الدار واسعة ليس فيها بناء والجمع عراض وعرصات وأعراس (قوله بقاها البناء) أى بما يساويه من العرصة (قوله ولا يمكن التسوية) بأن لم تنف العرصة بقيمة البناء أه زيلعي (قوله للضرورة) أى وهي في هذا القدر فلا يترك الأصل وهو القسمة بالمساحة إلا بالضرورة وهو موافق رواية الأصل اثنين (قوله والحال أنه لم يشترط في القسمة) جعل الواو للحال وفي شرح العلامة كبير أن قوله لم تشترط صفة كل واحد من المسيل والطريق أه قالوا السوق الصفة بموصوفها أجوى والمآل واحد قال والمسيل محل اسالة ماء المار وقيد بقوله ولم يشترط لأنه إذا اشترط تركهم ما على حالها فلا تقسم ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره (قوله واستوفت) على وجه يمكن كل منهما أن يجعل المسألة لاوطر يقال أن المقصود لا يتم باستطراق الغربة في أرضه وتبيله ما في أرض غيره أبو السعود (قوله أبقينا الخ) هذا يفيد أن الاختلاف بينهم في أن الطريق مثلا أدخل أولا وأن ذلك في الزيلعي وليس كذلك بل الذي فيه أنهم إذا اختلفوا حين القسمة فقال بعضهم ينبغي كما كانت وقال بعضهم نقسمها وعبارته كافي الحلبي ولو اختلفوا في إدخال الطريق في القسمة بأن قال بعضهم لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة نظر فيه الحاكم فان كان يستقيم أن يفتح كل في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق لجماعتهم تسكيلا للمنفعة وتحتية للأفراد من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم لتحقيق تسكيلا للمنفعة فيما وراء الطريق أه أى قسم لكل طريق في الأول ورفع الطريق من القسمة في الثاني فالأولى أن يقول بدل أبقينا نصيبه (قوله بطوله) على قدر ما يكتفي في الباب لاستمراره إلى السماء هذا وفي الوجهانية وان جهلوا قدر السهام بطرقهم على عدد الملاك لا الملاك يحجزه وفي شريم فيها على قدر ملكهم وليس على الاملاك فيه. يقدره بمعنى أن للطريق إذا جهلت الانصباء فيه يقسم على عدد الرؤوس لا بقدر مساحة الاملاك فلوزعوا أخصبارا أو حدثت منفعة فانها تكون على رؤوسهم وأما الشرب إذا جهلت فيه الانصباء فانه يقسم على قدر الاملاك ومعنى ما ذكره المصنف أنهم إذا اقتسموا الدار واختلفوا في قدر طريق كل نصيب يجعل طريق كل نصيب على قدر عرض باب الدار بطوله وقال في التبيين لأن باب الدار متفق عليه واختلف فيه مرقا إلى المتفق عليه ولأن في ذلك القدر كدائية في الدخول فكذلك في السلوك فيبقى ملكهم في الطريق على قدر سهامهم من الدار لأن القسمة وقعت فيما وراءه ولم تقع فيه فبقى بهذه الشركة كما كان أه فليأقل ومن صور ما ذكرهنا ما إذا كانت الدارين رجلين وفيها طريق لغيرهم ما فأراد قسمة الدار وأراد صاحب الطريق أن يجمعها عن القسمة لم يكن له ذلك وبترك الطريق عرضه عرض باب الدار الأعظم وطوله من باب الدار إلى باب الدار التي لها الطريق ويقسم بقيمة لدار على حقوقهما والمسيل بمنزلة الطريق نقله المصنف عن الخانية (قوله حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب) فيه تأمل لأن روشن ونحوه لا يجوز احداثه في الطريق الخاص بالارض الكل فنامعني تجوز هذا الاحداث فوق قدر الباب فان قلتم هذا في الزقاق من خارج وما ذكره من هاتفي داخل الدارات لا فرق فان داخل الدار طريق لكل من له منزل أو بيت فيها فيترقب على رضاهم اللهم إلا أن يقال وان كان عدم رضاهم مانعا لكنه مانع آخر فتأمل أه حوى ويحتمل أن يقال المراد بالباب باب الدار الذي قسم الطريق على قدره فنفس الباب مشترك فلا يبنى فيما دونه وما فوقه ان وقع في نصيب أحدهم له البناء فيه (قوله لأن قدر طول الباب من الهواء مشترك) فيه أن قدر طول الباب وعرضه حتى المقاسم وانما المشترك ما زاد عليه إلى السماء فليحتر الصواب (قوله لجواز قسمة التبن بالأكرار) أى وهي لا تسلم من الزيادة في بعضها فيجوز للتراضي (قوله بالسريجة) وعاء يضفر ويجعل فيه العنب فهو ككاس ال (قوله لأنه وزني) أى وقد وقعت المعاوضة بالقسمة فلا بد فيه من التساوي والادخلة الربا (قوله سهل) بضم السين وكسرهما (قوله قوم كل واحد الخ) لأن السفل يصلح لما لا يصلح له العلو كالبر والسرداب والاصطبل وغيرهما فلا كالجنيين فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة أه زيلعي وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يقسم بالذراع ثم اختلاف في الكيفية فقال الامام ذراع من سهل بذراعين من علو وقيل ذراع بذراع وتعام أيضا حقه في التبيين (قوله وشهدنا ما سمعنا) سواء كاتاقامي القاضي أم لا (قوله تقبل) لانهم ما شهدا بالقض وهو فعل غيرهما فهو لا يجوز ان لا تقسمهم ما مضى لا اتفاق الخ وموعى ابناء ما استوجرا عليه (قوله

وعند الثالث يريد من العرصة بقاها البناء فان بقي فضل ولا يمكن اتمه موية رذا الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار (قسم واحد من مسيل ماء أو طريق في ملك الآخر) الحال أنه (لم يشترط في القسمة صرف عنه ان يمكن والا فبطلت القسمة) اجاعا واستوفت ولو اختلفوا فقال بعضهم أبقينا مشتركا كما كان ان يمكن افراد كل فعل كتابه الزيلعي (اختلافه في مقدار عرض الطريق جعل) مرضها (قدر عرض باب الدار) وأما في الارض فيقدر عرض الدور زيلعي (بطوله) أى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا يفيدونه لأن قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الا برضا الناصر كما جلاية (ولو شرطوا أن يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت جازدان) وصلى (القسمة على التفاوت متساوية) لأن لأن الربية جازن (لجواز التراضي في غير الاموال الربية جازن) بخار قسم التبن بالأكرار لأنه ليس بوزني ولا العنب بالسريجة على الصحيح بل بالقان أو المهران لأنه وزني (سهل له) أى فوقه (علو) مشترك (وسهل مجزئ) مشترك والعلو لا (قديم كل مجزئ) مشترك (على حدة وقسم القيمة) واحد من ذلك (أكثر بعض النسخ) عند محمد مروي يعني (أن أكثر بعض النسخ) بعد السريجة استيفاء نصيبه وشهدنا ما سمعنا بالاشتفاء (تقبل)

تعد افا وفخت وكذا لو اختلفا في الحدود
(وان استحق بعض مدين من نصيبه لا تفسخ
القسمه اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض
شئ في الكل تفسخ) اتفاقا (وفي استحقاق
(بعض شائع من نصيبه لا تفسخ) جبرا
خلاف الثاني (بل) المستحق منه (يرجع)
بخصوص ذلك (في نصيب شريك) ان شاء أو تنقض
القسمه دفعا لغيره لا تقبل قص قلت قد بقي
ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض
من نصيب كل واحد فان كان شائعا فتمت
وان كان عينيا فان تساوا باقيا فهو الاقارب
لذلك الزائد كما مر فلذا لم ينزدها بالذكر (ظهور
دين في التركة المقتسمة وتفسخ) القسمه (الا
اذا قسوه) أي الدين (أو أبرا الترمه ذم
الورثه أو يتي منها) أي من التركة (ما بقي به)
لرول المانع (ولو ظهر رغب فاحش) لا يدخل
تحت التقويم (في القسمه) فان كانت بقضاء
(طلت) انما اقلان يعرف القاضى مقيد
بالمعدل ولم يوجب (ولو وقعت بالتراعى)
تبطل أيضا (في الاصح) لأن شرط جوازها
المعادلة ولم يوجب نقضها خلافا
لتصحيح الخلاصة قلت فلو كان كالكثره تفسخ
انكار أولى (وقد دعوا ذلك) أي ما ذكر
من الغبن الفاحش (ان لم يقر بالاستيفاء وان
أقر به لا) تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض
الا اذا ادعى الغصب تسمع دعواه وتماسه
في الخايمه (ادعى أحد المتقامين) للتركة
(دينا في التركة سمع) دعواه لانه لا تناقض
اتعلق الدين بالمعنى والقسمه بالصورة
(ولو ادعى عينيا) بأي سبب كان (لا) تسمع
للتناقض اذا اقدام على القسمه اعتراف
بالشركة وفي الخايمه اقتسموا دارا وأرضا
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو بخلا
زعم انه بناء أو غرسه لم تقبل بينته (وقعت
شجرة في نصيب أحد هما أغدأه استبدلية
في نصيب الآخر ليس له ان يجبره على
قطعه ما به يفتى) لانه استحق الشجرة بأغصانها

نصيبا مدعى وبهم على قدر حصة كل واحد
لانه اعتمد على فعل الامين) أي فأنزلت تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند
ظهور الحق اه درر (قوله لانه منكسر) أي وهو يدعى عليه الغصب والقول للمنكر مع بينته (قوله وان قال قبل
اقراره بالاستيفاء) المراد أنه لم يحصل منه اقرار أصلا انتهى شر بنبلانية (قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا)
عبارة الغرض أصابني من كذا الى كذا وهي أولى لتصریح بن جبر في المبدأ افتقار الى في المنتهى فالأولى أن يقدم
ذلك على من والاشارة الى نصيبه (قوله تحاشا وتفسخ) لان الاختلاف وقع في مقدار ما حصل له بالقسمه اه
(قوله فادعى أحدهم الخ) هذه تغنى عن قوله سابقا ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شئ فان فيها ما فيها وزيادة
تفصيل فتدبر (قوله وكذا لو اختلفا في الحدود) التنبه ليس من ككل وجه لانهم ما اذا أقاما البينة أي عند
الاختلاف فيها بقضى لكل واحد منهم بالجزء الذي في يد صاحبه لانه خارج وبينه الخارج أولى وان أقام
أحدهم ابينة قضى له وان لم يتم واحد منهما ابينة فحاشا اذا كذا في المنع فتدبر (قوله اتفاقا) بين الامام وأبي
يوسف ومقابل الصحيح ما حكاه القدوري من الخلاف في الامين كما هو في الشائع وجه الاتفاق أن ما وراء المستحق
ينبغي مفرزا على حاله ليس للغير فيه حق (قوله تفسخ اتفاقا) لانه بالاستحقة قظهر شريك آخر والقسمه بدونه لا تصح
(قوله تفسخ جبرا) لان القصد وبالقسمه التمييز والانراولا يستعمل باستحقاق جزء شائع من نصيب الواحد
(قوله خلافا للثاني) فنال بفسخ القسمه (قوله بل المستحق منه) في الشائع والامين (قوله قلت قد) ذكره
المصنف في المنع (قوله فان كان شائعا) بأن استحق بعض شائع في كل نصيب وهذا غير استحقاق شائع في كل
المقسوم الكه في حكمه فليست أم (قوله والا) أي وان كان زائدا الخ بأن استحق أربعة من نصيب أحدهما وستة
من نصيب الآخر فان يرجع الثاني على الأول بذراع (قوله فلذا لم يفردها بالذكر) لان حكم الشائع في كل
نصيب في حكم الشائع في الجميع وحكم الزائد مفعول من قوله ولو اقتسم دارا وأصاب كلا طائفة الخ وحكم
المساوى ظاهر (قوله تفسخ القسمه) لان الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع الملك لهم فيها (قوله وأبرا الغرماء
ذم الورثه) فيه أن الدين يملق بعين التركة بعد تعلقه بذمة الميت (قوله ولو ظهر رغب فاحش) يقيد به لانه ان كان
يسيرا بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (قوله خلافا لتصحيح الخلاصة) في انها
لا تنقض اذا وقعت بالرضا كالبيع قال الجوى ولئن لم انما كالبيع فعلى ما اختاره بعض المتأخرين
من الرضا حصل غرور في البيع ينبغي هنا كذلك لان التراضي انما يحصل بناء على انها اقسام متساوية اه
ملخصا (قوله قلت فلما كان كالكثره) ارا بذلك التورك على المصنف في تطويل العبارة لانه لم يأت بصدد عبارة
حافظ الدين الذي ينشد التورك وهو ولو ظهر رغب فاحش في القسمه تفسخ اه فان اطلاقه بيم الصورتين (قوله
لا تسمع دعوى الغلط) أي الابينة وقد قدم أنها تسمع فيه ما أوجب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر
ذلك المصنف عن الخايمه حيث قال عنها وماتت تنقض به القسمه الغلط فاذا ادعى أحد الشركاء غلط في القسمه
لا تعداد القسمه مجزئ دعواه ولا مساحته ولا كيد ولا وزنه الابجعة لان الظاهر وقوع القسمه على وجه المعادلة
ولا تنقض القسمه الا اذا أقام البينة على ذلك وان لم يكن له بينة وطلب استخلاص الشرة فانه يستحق
لرجاء الشكرول اه ثم قسم الغلط الى وجوه تنظر فيه ومقتضى ما قبل في الغلط أن يقال في الغبن (قوله لتعلق الدين
بما عني) وهو مالبة التركة حتى كان للورثه أن يقضوه ويستقروا بها (قوله اقتسموا دارا وأرضا) مثلها
ما في المنع عن الخايمه قورم اقتسموا دارا ميراثا من رجل والمرأة مقر بذل وأصحابها الثمن فعزلها عنهم على
حدة ثم ادعت أن زوجها أصدقها اياها وأشترتها منه بصد اقلها لم يقبل ذلك منها لانها المساعدهتهم على القسمه
فقد أقرت انها كانت زوجا عند موته فلا تسمع دعواها اه (قوله على قطعهها) أي قطع الاغصان (قوله به يفتى)
مقابل ما عني ابن رستم عن محمد أنه يجبره (قوله لانه استحق الشجرة بأغصانها) أي على هذه الحالة (قوله
والاهدم) أي وأرضاه بدفع قيمته فندبه عن محيط السرخى (قوله لان قسمه التراضي الخ) ظاهره أن هذا
الحكم لا يجري في قسمه الجبر وكلام المصنف عام (قوله ومبادلها) الاولى واعادة الشركة (قوله ويضمنه الق

اختيار (بني أحدهما) أي أحد الشريكين (بغير إذن الآخر) في عقار مشترك بينهما (فطلب شريكه رفع بيانه قسمه) العقار
الباقى فيها) ونعمت (والاهدم) البناء وسكنكم الغرس كذلك برأيه (للقسمه تقبل النقص) فله اقل
كذلك في عقار أو غيره لان قسمه التراضي مبادلة ويصح فضؤها

النائب العارضة (قوله فانه قواعلي القاء أمتعة) فلو لم يتفقوا على حنطة غيره مثلا بغير اذنه ضمن قيمته في هذه الحالة أفاده الزاهدي وذكر بعض الفضلاء ما منه يفهم أنه لا ينشئ على الغائب الذي له مال فيها ولم يأذن بالالقاء فلو أذن به بأن قال اذا تحققت هذه الحالة فاقوا اعتبر اذنه ويجب أن يقيد كلام قارئ الهداية وهو ما ذكره المؤلف بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من تعليقه أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط اذ لم يمتنع على النفس وخشى على الامتعة بأن كان الموضع لا تفرق فيه النفس وتلف فيه الامتعة فهي على قدر الاموال لا على النفس واذا خشى على النفس والاموال فالتقوا بعد الاتفاق لحفظهما فهي على قدر الاموال والنفس فمن كان غائبا وأذن بالالقاء اذ وقع ذلك اعتبر ماله ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التحرير لغيري ولكن أخذته من التعليل اهوى وقوله اعتبر ماله ونفسه فيه نظر اذ نفسه لم تترك في السبينة ثم نقل عن كتب الشافعية يجوز عند هيجان البحر وخوف الضرر ابقاء بعض متاع السبينة في البحر لئلا يضيع المتاع ان تعين لدفع الفرق ويحرم القاء العبيد والدواب لا الماروح له واذا قصر في الاقاء حتى حصل الفرق عصي ولم يضمن ويحرم القاء المال بالخوف التلف فان كان مال غيره باذنه لم يضمن والا ضمن اه قال بعض الفضلاء وقواعدا لا تأباه اه (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى منه جدارين يتبين خيف سقوطه وعلم أن في تركه ضررا عليهما ولهما وصيار فأي أحدهما العمارة فانه يجبر الا على البناء مع صاحبه وليس هذا كتابا أحدهما المالكين لان الا في منعهما رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما هنا فقد أراد الوصي ادخال الضرر على الصغير فيجبر على أن يرتفع صاحبه قال العلامة تنريف الدين ويجب أن يكون الوقت كمال اليتيم (قوله والا ينفى) أي ولا اجبار وخلفه اذا صار صحرأ أما اذا بقي منه شيء أما اذا انهدم الكل وصار صحرأ لا يجبر وان كان الشريك معصرا يقال الشريك العماره يجبر هذا اذا بقي منه شيء أما اذا انهدم الكل وصار صحرأ لا يجبر وان كان الشريك معصرا يقال له أنفق ويكون دينه على الشريك أما الزرع اذا كان بين الشريكين فأي أحدهما أن ينفقه يجبر وفي أدب القاضي لا يجبر ولكن يقال أسقه وأنفق ثم ارجع في حصته بنصف ما أنفق (قوله وله التصرف في ملكه) أن أريد بالملك ما يعم ملك الامتعة مثل الوقف للسكنى أو الاستغلال (قوله وان تضر رجاره) ترك القول الفصل وهو ان كان الضرر بينا يمنع والا لا وبه يفتى نقله في شرح الوهبانية وفي الفصول العمدية اتخذ طاحونة في داره لطن ينسج لم يكن لجاره منعه لانه يكون أحبا فالا يتضرر به الجيران وان اتخذها لاجرة يمنع لانه يكون على الدرام ويؤخذ منه انه اذا اتخذها لنفسه وكان كبير العيال لطن دائما يمنع والمراد بالدار ما أن يكون الطن فيها على هيئة المتاجر للطن وان جعل في داره اصطبلان جعل حافر الدابة الى حائط داره يمنع وان جعل رأسه الدابة لا ولو تأذى الجيران بسريقته ليس لهم منعه وقال أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ وبخارى وصحح القول المفصل النسقي وقال في العمادية وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه وان منع هو الاستحسان قاله الشيخ صالح (قوله وفي الوهبانية وشرحها) الثلاثة الاول من الوهبانية وهو على غير ترتيب المنظومة والرابع والخامس من تصليح العلامة عبد البر والسادس من زيادة المؤلف (قوله وزرع الانسان أوزا) الارز كفعل وقد تضمن رأوه وتشددا الزاى وبعضهم يفتح الهمزة وبعضهم يحذفها اه من شرح العلامة عبد البر (قوله لو يضرر) هر على أحد الأقوال المتقدمة وابن وهبان فرق بين الارز والشجر بان مدة الاقل قصيرة بخلاف الشجر وبفتقر في القصيرة ما لا ينفق في الطويلة وورده العلامة عبد البر بان الضرر الحاصل من الشجر وان طالت مدته دون بعض الحاصل بالارز وان قصرت مدته لكثرة الماس في ذلك الوقت وفي الشجر اه (قوله وحيط) مجرور وبها وروى والاولى جعله مرفوعا مبتدأ وجعله ليس بغير خبره والضمير في له للعائط والمراد بالاهل الشريك كما وقوله لحمل واحد أي وضع على الحائط أحد الشركاء جذوعا والحال أنه لا حل عليه أي لم يكن محملا من قبل وفي من قوله فيه بمعنى على وقوله ليس بغير أي ليس للشريك الا أن يرفع ما وضع من الجذوع بل يقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت وهذا بخلاف ما اذا أراد أحدهما أن يزيد خشبا على خشب صاحبه أو يتخذ عليه سقرا أو يفتح كوة أو بابا حيث لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه والفرق أنهم استحسنوا اجواز وضع الخشب لانه لو منع عن وضعه بغير إذن شريكه تعطلت منفعة الحائط وربما لا يأذن له شريكه وهذا معدوم في زيادة الخشب وفتح الباب والمكوة أفاده العلامة في شرحه (قوله وما الشريك الخ) هو نص محمد وأشار الى ترجيحه بتقديمه (قوله أن يعلى حيطه)

ولو خيف الفرق فانه قواعلي القاء أمتعة
فالقرم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس
المشترك اذا انهدم فأي أحدهما العمارة
ان احتل القصة لا يجبر وقسم والا ينفى ثم
آجره ليرجع بما أنفق لو بأمر القاضي ولا فبقية
البناء وقت البناء وله التصرف في الكل في
وان تضر رجاره في ظاهر الرواية الكلي في
الاشباه وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية
الفتوى على المتع قال المصنف فقد اختلف
الاقفاء وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية
انتهى قلت وترقى من فترات القضاة وفي
الوهبانية وشرحها
ولو زرع الانسان أوزا بداره
فليس لجاره منعه لو يضرر
وحيط له أهل حمل واحد
ولا حل فيه قبل ليس بغير
وما الشريك أن يعلى حيطه

أي الحيط المشترك بينهما (قوله وقيل التعليل جائز) أي مطلقا وقيل ليس له منه إلا أن يكون شيئا خارجا عن الرسم قال العلامة عبد البر يفتي أن يكون ذلك هو المعقد والاطلاق في القولين محمول على هذا التنصيص (قوله ومنع قسم) أي ما لا يمكن قسمته كالجمام اهـ حلي (قوله من الرثم) متعلق بمنع أي عند امتناع الشريك من الترميم اهـ حلي (قوله قاض موبح) مبتدأ وخبر والجمله خبر بمنع وحذف العائد والتقدير موبح يعني أن القاضي يقره ويؤيده مرة بالجرة وقد علم أن الضمير في قوله فيعمره إلى القاضي اهـ حلي مزيدا (قوله وينفق في المختار) أي في القول المختار وأقادهما هذا البيت أن هذا هو المعقد لما قبله (قوله راض) فاعل ينفق والضمير في باذنه راجع إلى القاضي يعني أن الراضى بالعمارة ينفق باذن القاضي اهـ حلي (قوله وينفق نفعاً من أبي) يعني أن من أبي العمارة يمنع من الانتفاع قبل أن يخصر اهـ حلي (قوله وخذ منقفاً) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زيادة المؤلف طالع الحلي (قوله بالاذن منه) أي بالاعلام منه لما كرم بالحادثة والاولى بالاذن له من حاكم لأن اعلام الحاكم لا يقتضي الاذن منه لكنه هو المراد يعني أنه إذا اتفق باذن الحاكم أخذ من شريكه ما أنفق وان اتفق بغير اذنه أخذ منه قيمة البناء انتهى (قوله ان لا) بكسر هـ زنة ان الشرطية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب المزارعة) •

وتسمى المزارعة والمحاقلة ويسمى أهل العراق القراح (قوله مناسبتها ظاهرة) قال السيد الجوى المناسبة بين المزارعين أن المزارعة شرعت لتحصيل منفعة الملك وهي النماء كما أن القسمة شرعت لذلك لأن القسمة أعم لأنهم يجزئون في العقار وغيره والمزارعة تقتضي بالاراضي فلذا أخرها عن القسمة أو أن خارجها تقع فيه القسمة أو أنها بعد القسمة لا لارض يحتاج اليها اهـ (قوله هي لغة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع أن المفاعلة هنا على بابم لان الفعل هامن اثنين لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والانبات المفعول من العبد هو التسبب في حصول النبات وفعل التسبب وجد من كل واحد منهم الا أن التسبب من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالتسكين من العمل باعطاء الآلات التي لا يحصل العمل بدونها وإعادة فمكان كل واحد منهما من ازارع حقيقة لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبب الا أنه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كالدابة اهـ أي في اطلاقها على ذوات الاربع أو يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الفعل فيه الا من واحد كالدابة والمحاقلة وقال السيد الجوى يتم المفاعلة في الغالب تجري بين اثنين كالمحاقلة والمناظرة وهذه صفة لفعل يوجد من واحد ففعل أن المراد بها العقد فانه يجري بين اثنين وهي كالمضاربة فانه يراد به العقد الذي يجري بين رب المال والعامل لاحقيقة الضرب فان الضرب يوجد من المضارب لا منهما اهـ (قوله وأركانها أربعة الخ) وحكمها في الحال ملك منفعة الارض والزرع وصفتها أنها لازمة من قبل من لا بذله فلا يملك الفسخ الا بعد زرع غير لازمة من قبل الآخر قبل القاء البذر وتلزم به (قوله ولا تصح عند الامام) يعني أنهما فاسدة قال في الهداية وإذا فسدت عنده فان سقى الارض وكسرها لم يخرج شيء فلا أجر له لانه في معنى اجارة فاسدة وهذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض وان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الارض والخارج في الوجهين اصحاب البذر لانه غنم مملوكه ولا آخر الاجر كما فصلنا اهـ حلي وانما حكم الامام بفسادها الحديث رافع بن خديج أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وهي مزارعة الارض على الثلث أو الربع من الخبز وهو الاكثار لمخالفتها الخبز وهو الارض الرخوة اهـ درر ولانه استجار ببعض ما يخرج من عذله فكان في معنى قسمة الطمان زيالي والتقسيم بالثلث أو الربع لبيان محل النزاع لانه لو لم يعين أصلاً أو عين دراهم مسمومة كانت فاسدة بالاجماع عنابة وخبر يروى من صدق وخبر كسهاب اهـ عزى زاده (قوله للمحاجة) قال في الدرر والفتوى على قوله - ما لانه عليه السلام دفع فضيل خيبر إلى أهلها معاملة وأرضها مزارعة على نصف ما يخرج من غرور زرع وعليه عمل المحاجة والتسليم إلى يومنا هذا وبشله خبر الواحد والقياس اهـ والجواب من الامام أن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق المن والصلح دليل أنه عليه الصلاة والسلام لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة ليينا وفزع الامام مسائل المزارعة على قول من يجوزها لعله أن الناس لا يأخذون بقوله خاتمة (قوله صلاحية الارض للزرع) حتى لو كانت صفة أو نزة لا يجوز العقد وأما اذا كانت صالحة للزراعة في المدة لكن لا يجوز نزعها وقت العقد به ارض

وقيل التعليل جائز فيعمر
ومنع قسم عند منع مشاركة
من الرثم قاض موبح فيعمر
وينفق في المختار راض باذنه
وينفق نفعاً من أبي خيل يخص
ويخذ منقفاً بالاذن منه لما كرم
وخذ قيمة ان لا وهذا الموزر
• (كتاب المزارعة) •

مناسبتها ظاهرة (هي) لغة مفاعلة من الزرع
وشرعا (عقد على الزرع ببعض الخارج)
وأركانها أربعة أرض وبذر وعمل وقصر (ولا
تصح عند الامام) لانها كقسمة الطمان
(وعندهما تصح وبه يفتي) للمحاجة وقياساً
على المضاربة (بشرط) ثمانية (صلاحية
الارض للزرع)

من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز من ارضها ولا بد
 أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدى الى المنازعة فلودفع الارض من ارضه على أن
 ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزارع فيه مجهول وكذا لو قال على
 أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير الآن التنصيص على التبعيض تنصيص على التجهيل هندية (قوله وأهلية
 العقادين) بأن يكون عاقلا فلا تصح من ارضه المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة وأما البلوغ والحزنية فليس
 بشرط فيها تصح من ارضه الصبي المأدون والعبد كذلك وأما الاسلام فليس بشرط فزارعة المرتد نافذة للعالم
 عندهما (قوله وذكر المدة) بمعنى أنها لا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت انتهاء الزراعة حتى لو كان
 في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وتكون على أول زرع يخرج كذا في البدائع وفي الزيلعي لانها عقد
 على منافع الارض أو العامل وهي تعرف بالمدة وبشرط أن تكون المدة قدرا يمكن فيه من الزراعة أو أكثر
 وعن محمد بن سلة لا يشترط بيان المدة ويقع على سنة واحدة (قوله وقيل في بلادنا الخ) ظاهر البدائع أنه ليس
 قولنا متقلا وانما هو تنصيص في بيان المدة (قوله وذكر رب البذر) لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض
 كانت المزارعة استئجار للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استئجار للارض
 فكان الماء قدود عليه مجهولا بعدم ذكره وأحكامها تختلف أيضا فان العقد في حق من لا يذرمه يكون لازما
 في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر (قوله وقيل يحكم العرف) هو قول أبي
 بكر البلخي فانه قال يحكم العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض
 يعتبر عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستقرا وان كان مشتركا لا تصح المزارعة اه
 (قوله وذكر جنسه) لان الاجرة منه ولا بد من بيان جنس الاجرة زيلعي أي ان كان البذر من قبل العامل وان
 كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان حق المزارعة لا يتأكد عليه قبل القاء البذر وعند القائه يصير الاجرة
 معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد به من لا
 يذرم من جهته لانه اجرة عمله وأرضه فلا بد أن يكون معلوما زيلعي وعبرة الهندية ومنها بيان التنصيص على وجه
 لا يقطع الشركة في الخارج هكذا في محيط السرخسي فان ينصيب أحدهما ينظر ان ينصيب من لا يذرم
 جهته جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان ينصيب من كان من جهته جازت المزارعة استحسانا اه
 خلاصة (قوله وبشرط التولية بين الارض) وهو أن يوجد من صاحب الارض التولية بين الارض والعامل
 حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لانعدام التولية وكذا اذا شرط عملها جها بدائع والتولية
 أن يقول رب الارض للعامل سلطت عليك الارض ومن شروط التولية أن تكون الارض خالية عند العقد فان
 كان فيها زرع قد ثبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة وان كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز
 لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيه عذر تجوزها معاملة كذا في الخبائصة (قوله ولومع البذر)
 أي من رب الارض وليس في ذكره كبير فائدة (قوله وبشرط الشركة في الخارج) قال في الهندية وأما ما يرجع
 الى الخارج عن المزارعة أي من الشروط فانواع منها أن يكون مذكورا في العقد فلو سكت عنه فسد العقد
 ومنها أن يكون لها حتى لو شرط أن يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها أن تكون حصة كل واحد
 من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط أن تكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد
 وكل شرط يكون قاطعا للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر
 من النصف والثلث والربع ونحوه ومنها أن يكون جزاها تعاضدا من الجلة حتى لو شرط لاحدهما اقتزان معلومة
 لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزاها معا بشرط زيادة أفضرة معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لاحدهما
 البذر لنفسه وأن يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة بل جواز أن لا يخرج الارض الا قدر البذر اه (قوله
 لاحدهما) بأن شرط له عشر وما بقي بينهما (قوله أو رفع رب البذر) بصيغة المصدر مفعول فاعل محذوف تقديره
 شرط (قوله وتنصيف) راجع الى المسائل الاربع وانما بطلت في هذه الصور لانها قد تؤدى الى قطع الشركة
 في الخارج فانه يحتمل أن لا يخرج الارض الا ما ذكر (قوله بعد دفعه) الاولى حذفه ليم (قوله كما هو مقتضى
 العقد) لانه نفاذ ملكه منح (قوله أو يتعرض للتبن) قال الشيخ عبد البر عن البدائع وجملة ان هذا لا يخلو من

وأهلية العقادين وذكر المدة أي مدة
 متعارفة ففسد بها لا يتمكن فيها منها وما
 لا يعين اليها أحدهما غالبا وقيل في بلادنا
 تصح ببيان مدة ويقع على أول زرع واحد
 وعليه التوى مجتبي وبزازية وأقوى المصنف
 (و) ذكر (رب البذر) وقيل يحكم العرف
 (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعله بالاعلام
 (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعله بالاعلام
 الارض وبشرطه في الاختيار (و) ذكر (قسط)
 العامل (الآخر) ولو يناظر رب البذر وسكتا
 عن حفظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط
 (التولية بين الارض) ولومع البذر (والعامل
 و) بشرط (الشركة في الخارج) ثم قرع
 على الاخبار بقوله (فتبطل ان شرط لاحدهما
 قدران مسجاة أو ما يخرج من موضع معين أو
 رفع رب البذر بذر أو رفع الخراج الموقوف
 وتنصيف الباقي) بعد دفعه (بجلاف) بشرط
 دفع (خراج المقاسمة) كنش أو ربع (أو شرط
 دفع (الشركة) للارض أو لاحدهما لانه مشاع
 فلا يؤدى الى قطع الشركة (أو شرط التبن
 لاحدهما أو الحب للآخر) أي تبطل اقطع
 الشركة فيما هو المقصود (أو شرط
 تنصيف الحب والتبن لغير رب البذر) لانه
 خلاف مقتضى العقد (أو شرط تنصيف
 التبن والحب لاحدهما) اقطع الشركة في
 المقصود (وان شرط تنصيف الحب والتبن
 لصاحب البذر) كما هو مقتضى العقد (أو لم
 يتراض للتبن حجت) وحجتنا التبن رب البذر
 وقيل بينهما ما للحب كذا قاله المصنف تبعا
 للمصدر وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني
 حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل لرب
 البذر

ثلاثة أوجه إما أن يشترط أن يكون التبن بينهما أو يستكافئه أو يشترط أن يكون لاحدهما دون الآخر فان
 شرطاً أن يكون بينهما فلا شك أنه يجوز لأنه شرط يقترنه معنى العقد لأن الشركة في الخارج من معنى العقد
 وان استكافئه يفسد عند أبي يوسف ولا يفسد عند محمد ويكون بينهما وان شرط لصاحب البذر جاز ويكون له
 لأن صاحب البذر يستحقه من غير شرط لكونه غنماً له فالتشرط لا يزيده إلا تأكيداً كيداً وان شرطاً مان لا يذر من
 قبله فهو بمنزلة شرط كون الحب له وذافضه كذا هذا (قوله قلت وفي شرح الوهبانية) أقول الذي يقتضيه
 الفقه أن يكون التبن بينهما على حسب نصيب كل منهما إلا إذا كان العرف جارياً بشئ ولم يشترط خلافه لأن
 الشركة في الخارج تتم التبن والحب فكأن التبن بينهما كالحب أعيدل بمافي شرح الوهبانية عن الغنية بلا شرط
 أو عرف وبنيده هذا مافي العناية من قوله اعتبار العرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان فان العرف عندهم
 أن الحب والتبن يكون بينهما نصفين وتحكيم العرف عند الاشتباه واجب اه وعلى هذا يعمل مافي شرح الوهبانية
 عن الغنية في صورة المزارع بالربع انما يستحق من التبن شيئاً عند شرط أو عرف وفي صورة المزارع بالثلث انما
 يستحق النصف من التبن عند شرط أو عرف وبهذا التقرير زال الاشكال والحمد لله على كل حال كذا حققه السيد
 المرشدي اه حلي ويدل عليه قول البدائع المختار في زمامها جواب نجيم الاثمة البخاري أنه لا شيء لله زارع
 بالربع من التبن لمكان العرف اه (قوله وكذا صححت لو كان الأرض والبذر للبذر والبقر والعمل للآخر) وجه
 العصاة أن البقرة آلة العمل فصار كالواستأجر خياط الخياط (قوله أو الأرض له والباقي للآخر) علة
 الجواز أنه استجار الأرض ببعض معلوم من الخارج وهو جازع عندهما (قوله أو العمل له والباقي للآخر) وجه
 الجواز أن رب الأرض استأجر المزارع للعمل بالآلة رب الأرض فصار كالواستأجر خياط الخياط بآلته (قوله
 لو كان الأرض والبقر للبذر) بطلانها في هذه الصورة ظاهر الرواية وعن أبي يوسف الجواز والفتوى على ظاهر
 الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض لأن منفعة الأرض للنبات ومنفعة البقر للشق فلا يكون
 البقر تبعاً فكذا صاحب البذر استأجر الأرض واشترط البقر على صاحب الأرض مفسد للآجرة (قوله
 أو البقر والبذر له) لأنه لا يجوز اشتراط أحدهما على واحد فكذلك عند الاجتماع ولأن الأرض لا يمكن جعلها
 تبعاً للعمل لاختلاف المنافع ففسدت المزارعة (قوله أو البقر) قال ابن وهبان لا رواية فيها والقياس فسادها
 (قوله أو البذر له والباقي للآخر) وجه البطلان فيها أن العامل أجبر لا يمكن أن يحمل الأرض تبعاً له لاختلاف
 منفعتيها فصار نظير البقر والأرض من واحد (قوله فهي ثلاثة) لأن الأرض إما أن تكون معها البذر
 أو البقر أو العمل والباقيان من الآخر قال المصنف والاول جائز دون الآخرين إذا لمنااسبة بين الأرض
 والعمل وكذا بين البقر والأرض وانما لم يرددها أربعة بزيادة صورة البذر والبقر من واحد والآخران من
 الآخر لتكررها مع صورة ما إذا كان الأرض والعمل لواحد فانه لا محالة يكون البذر والبقر من الآخر ولو
 اشترك أربعة على أن كل واحد منهم يقوم بواحد لا يجوز وقد منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الوهبانية
 وشرحها (قوله فالخارج على الشرط) عصاة الالتزام اه منع (قوله ولا شيء للعامل أن يخرج شئ) لأن
 استحقاق الشركة في الخارج ولا خارج (قوله في العصاة) مفهومه بآتي قريبا (قوله فلا يجبر قبل التسانه) لأنه
 لا يمكنه المضي إلا بتلاف ما له وهو القاء البذر على الأرض ولا يدري هل يخرج أم لا فصار نظير ما لو استأجره ليهدم
 داره ثم استعاض (قوله أجبر مثل عمله) أي أن كان البذر من رب الأرض (قوله أو أرضه) أي أن كان البذر من
 العامل (قوله ولا يزداد على الشرط) لأرضه (قوله ولو امتنع رب الأرض) أي وكل البذر من جهته ولا فيجبر
 على المضي كما تقدم (قوله إذ لا قيمة للمنافع) قال في المنع لأن عمله انما يقوم بالعمد وقد قومه يجوز من الخارج
 ولا خارج اه (قوله ويسترضى ديانته) أي يلزمه ما ذكر في بيانه وبين الله تعالى منع (قوله لغرضه) أي لأنه صار
 مغروراً في عمله من جهة رب الأرض بالعقد (قوله وتفسخ المزارعة بدین مروج الى بيعها) بأن كان الدين
 فلهذا لقضاء له الامن ثمن هذه الأرض فانما تفسخ إذا أمكن التفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعدها إذا أغر الزرع
 وبلغ مبلغ الحصاد فيبيع القاضى الأرض بدینه أو لا ثم يفسخ المزارعة ولا تفسخ بنفس العذر وان لم يفسخ
 الفسخ بأن كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا تباع في الدين ولا تفسخ الى أن يدرك ويطلق من السجن ان
 كان محبوساً الى غاية الادراك لأن الحبس جزء الماطل وانه غير ماطل قبل الادراك لكونه موعداً يبيع الأرض

قلت وفي شرح الوهبانية عن الغنية المزارع
 بالربع لا يستحق من التبن شيئاً بالثلث يستحق
 النصف (و) كذا صححت (لو كان الأرض والبذر
 للبذر والبقر والعمل للآخر) وجه
 والباقي للآخر والعمل له والباقي للآخر
 وهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في أربعة أوجه
 (لو كان الأرض والبذر للبذر والبقر والبذر
 له والآخران للآخر) وجه بالتقسيم العقلي سبعة
 والباقي للآخر (قوله) فهي بالتقسيم العقلي سبعة
 أوجه لأنه إذا كان من أحدهما واحد
 والثلاثة من الآخر فهي أربعة وإذا كان من
 أحدهما اثنان واثنان من الآخر فهي ثلاثة
 ومتى دخل ثالث فأكثر فصحت (وإذا
 صححت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل
 لن لم يخرج شئ) في العصاة (ويجبر من أبي
 على المضي الرب البذر ولا يجبر قبل التسانه)
 وبعده يجبر درر (ومتى فسدت فالخارج الرب
 البذر) لأنه غنماً ملكه (و) يكون (الآخر
 أجبر مثل عمله أو أرضه ولا يزداد على الشرط)
 ما غاماً بلغ عند محمد (وان لم يخرج شئ) في
 الفاسدة (فان كان البذر من قبل العامل فعليه
 أجبر مثل الأرض والبقر وان كان من قبل رب
 الأرض فعليه أجبر مثل العامل) حاوي (ولو
 امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب
 العامل) في الأرض (فلا شيء له) لكرابه
 (حكما) أي في القضاء إذ لا قيمة للمنافع
 (ويسترضى ديانته) فينتى بأن يوفيه أجراً مثله
 لغرضه (وتفسخ المزارعة بدین مروج الى بيعها
 إذ لم يثبت الزرع لكن يجب أن يسترضى
 المزارع ديانته إذا عمل) كما تر

شرها والممنوع وهذا إذا أدرك الزرع برز في الحبس ثانياً لبيع أرضه وبوذي دينه بنفسه والافبيع عليه
القاضي وتنسخ بمرض العامل لانه يجهز من العمل وتفسخ بالتفسخ الصريح كالفسخ والاقالة وبامتناع رب
البذر عن المضي في العقد وبالجزر على المأذون اذا دفع الارض والبذر مزارعة وبانقضاء مدة المزارعة وموت
صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعد ها أدرك الزرع أم لا وبموت المزارع قبل الزراعة أو بعد ها بلغ
الزرع حد الحصاد أو لم يبلغ هندية عن البدائع وهذا لا يشاقق أنها تبقى يد الموارث بعد موت المورث الذي هو
أحد العاقدين وفهم منه أن فسحها بعد الدارين في صورتين الأولى قبل الزراعة الثانية إذا أغمر وبلغ مبلغ الحصاد
أما بعد الزرع وهو القاء الحب قبل مبلغ الحصاد فلا تباع إلى آخر ما ذكره وقول المصنف إذا لم يثبت الزرع
هو إحدى روايتين ووجهها أنه ليس لصاحب البذر عين مال قائم لأن القاء البذر استهلاك والمستهلك ليس بمال
فاذا لم يكن له عين مال فيها تباع في الحال للدين وقيل لا تباع حتى يستحصل لأن التبذر ليس باستهلاك وانما هو
استئصال فليقتل (تنبيه) ذكر في فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الارض مزارعة ثم باعها قبل أن يزرع
المزارع فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه لا يشتري أن يمنع المزارع
من الزراعة ثم أن لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئاً من أعمال المزارعة لاشي في له في الحصة والديانة
وان كان عمل بعض الاعمال فهو حفر الانهار واصلاح المسناة فكذلك حكم ولكن يبقى رب الارض بأن يرضى
المزارع ديانة الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع وحققنا ليس للمشتري أن يمنع المزارع عن العمل اه
ملخصاً (قوله فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الارض) فان كان له الثلث من الخارج فعليه ثلث أجر مثل الارض
والنقطة عليه ما في هذه الصورة كما في الدرر (قوله بخلاف ما لو مات أحدهما قبل ادراك الزرع) الحاصل أنه
أما أن يموت أحدهما قبل انقضاء المدة وحينئذ يترك الزرع إلى أن يستحصل ولا يجب على المزارع شيء لا تشا
أبقينا عقد الاجارة هنا استحساناً لبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل أو وارثه على ما كان من العمل
وأما أن يكون بعد انقضاء المدة فينتقل إلى كمن استمرار العامل أو وارثه على ما كان لا نقضاء المدة فتعين
أبجواب أجر المثل بقا وكان العمل ونقطة الزرع وموتة الحفظ وكري الانه اعلم انما كانت على العامل
لبقاء العقد لانه مستأجر في المدة فإذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليه موته على قدر ملكهما لانه مال
مشترك بينهما (قوله حيث يكون الكل) أي من العمل ونقطة الزرع وموتة الحفظ وكري الانه ارأفاده صاحب
التبيين وهذا موضوع آخر سيأتي الكلام عليه (قوله بنفسه وبشره) الظاهر ان إلى المزارع (قوله لشركته
فيه) أي في الخارج قال في المنع لانه عمل في شيء هو فيه شريك (قوله لا شراطة الاعارة في المزارعة) أي أحد
المتعاقدين وهو رب الارض لانه اشترط على العامل اعارة بقره (قوله مطلقاً) أي سواء احتج البها قبل
اتهاء الزرع أو بعده اه (قوله كنفقة بذر) أي بذره في الارض ووجه الى موضع القائه (قوله فاذا اتهاى بقي
مالا مشتركا) قال في المنع وأما وجوب نفقة الحصاد والرافع والديانة والتدبير عليها مطلقاً لان عقد المزارعة
يوجب على العامل عمل لا يحتاج إلى اتهاء الزرع ليزداد الزرع بذلك فينتهي وجوب العمل عليه بقاء الزرع
لحصول المقصود فيبقى بعد ذلك مالا مشتركاً بينهما فوجب موته عليه ما اه (قوله وحمل عليه) أي على ما قبل
مضي المدة (قوله أصل صدر الشريعة) هو كل عمل قبل الادراك فهو على العامل قال المصنف انه محمول على
مالا إذا كان قبل مضي مدة الزراعة لينصو بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد
ولا استحقاق اه (قوله فان شرطاه) أي العمل والمراد بالعامل المزارع ولو قال فان شرطاه العمل بعد الانتهاء
على المزارع فسدت لكان أوسع وعلة الفساد انه شرط لا يقتضيه العقد (قوله بخلاف ما لو مات رب الارض
والزرع بقل) والبذر من قبل المزارع قبل أن يستحصل فلا استحسان أن يبقى العقد إلى أن يستحصل الزرع وكان
لو دونه رب الارض خبارات ثلاثان شأوا فلعوا الزرع ويحكمون المقلوع بينهم وان شأوا أنفقوا على الزرع
بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وان شأوا غرموا حصة المزارع من الزرع
والزرع لهم وان مات رب الارض قبل الزراعة انتقضت المزارعة واذا مات بعد ها قبل التبنات ففيه اختلاف
المشايع ولو مات المزارع والبذر منه قبل أن يستحصل الزرع فقتل ورثته نحن فعمل فيها على حالها فلهم ذلك
لانهم قائمون مقام الميت ولا أجر لهم في العمل أي ولا أجر عليهم أي للارض فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويقال

أما اذا ثبت ولم يستحصل لم تباع الارض لتعلق
بني المزارع حتى لو أجاز جاز (فان مضت
المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر
مثل نصيبه من الارض إلى ادراكه) أي
الزرع ~~كما في الاجارة بخلاف ما لو مات~~
أحدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل
على العامل أو وارثه لبقاء العقد استحساناً كما
سيجي (دفع) رجل (أرضه إلى آخره) أن
يزرعها بنفسه وبشره والبذر بينهما نصفان
والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فالمزارعة
فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس
للعامل على رب الارض أجر (لشركته فيه
قوله) العامل (يجب عليه نصف أجر الارض
لصاحبها) الفساد للعقد (وكذا لو كان البذر
لثلاثة من أحدهما وثلاثة من الآخر والزرع
بشركتهما) نصفين أو (على قدر بذرهما) فهو فاسدة
أي لا شراطة الاعارة في المزارعة عادية
(و) اعلم أن (نفقة الزرع) مطلقاً بعد مضي
مدة المزارعة (عليها بقدر الحصة) وأما
قبل مضيها فيكمل عمل قبل اتهاء الزرع كنفقة
بذره وموتة الحفظ وكري انما مشتركا بينهما
بلا شرط فاذا انتهى بقي مالا مشتركاً بينهما
فوجب عليه ما موته كحصاد وديان كذا شرطه
انحصر وحمل عليه أصل صدر الشريعة
فاجتهد (فان شرطاه على العامل فسدت)
كما لو شرطاه على رب الارض (بخلاف ما لو
مات رب الارض والزرع قبل فان العمل
فيه جميعاً على العامل أو وارثه)

له صاحب الارض اقلع الزرع ليكون بينك وبينهم نصفين أو أعطهم قيمة حصتهم من الزرع أو أنفق على حصتهم
وتكون نفقتك في حصتهم يخرج الارض اهندية مختصرا قال الحلبي قوله بخلاف شرط بقوله ونفقة الزرع
عليهم ما بالحبس (قوله كما ترى) أي من قوله بخلاف ما لومات أحدهما (قوله ونفق) أي تذريره طاله عبد البر
وقيل الذئف الحل الى منزل رب الارض (قوله على العامل) أما شرطه على رب المال ففسد اتفاقا أهملتي اعدم
التعارف درستني وفي المخ عن الخمانية مانصه وعن أبي يوسف رحمه الله في النوازل لا يفسد أي اشتراط العمل
على العامل لكن اذا لم يشترط يكون عليهما وان شرط ازم المزارع بحكم العرف وهو كالأشترى حطباً في المصر
لا يجب على البائع أن يجعله الى منزل المشتري وان شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الحداد على العامل
في العمل لا يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلة انهما قالوا هذا كانه يكون
للعامل شرط عليه أم لا بحكم العرف قال السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا أيضاً اهـ (قوله بلاصنعه) بيان
لأنه لا ينعى في عباراتهم لا يكون الا بغير الصنع (قوله فلا تصح به الكفالة) سواء كان البذر من صاحب الارض
او من العامل (قوله نعم لو كذله) أي لو كذل له رجل عن صاحبه بجمسته (قوله صححت المزارعة والكفالة) لان الكفالة
اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك (قوله والافسدت المزارعة) لانه لا يلائم عقد هالان دين
الاستهلاك لادين لا يجب بعقد المزارعة اهـ (قوله كارتك الخ) بيان لكيفية الضمان عند ترك السقي (قوله آخر الاكار
السقي) أي فليس الزرع وهذه من جزئيات التقصير في السقي الذي ذكره المصنف (قوله شرط عليه الحصاد الخ)
هذا بناء على ما اختاره أئمة بلخ من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع محيط (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا
اذ لم يدرك الزرع فأما اذا ادرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ هندية عن الذخيرة وسأني آخر الكتاب أنه
على العامل لا عرف (قوله حتى أكله كاه) التقييد بكاه امتناعاً فيما يظهر ويحتمل انه امتناعاً قيديه لانه لم يأكله
كله يعط رب الارض نصيبه من الباقي ويحسب الهالك من نصيب العامل (قوله وجب ذلك) وشملها لو دفعها
له سنة فزرعها سنة أخرى قالوا ان كانت العادة في تلك القرية أنهم يزرعون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد
جاز وكان للخارج بينهم ما على ما شرط في العقد فقامضي قال الزاهد اسمعيل وعندي ان كانت الارض معدة
لدفعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند أهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها جاز استحصاناً
وان لم تكن الارض معدة فله دفعها مزارعة أو لم يكن نصيب العامل من الخارج واحداً عند أهل ذلك الموضع بل
كان مختلفاً فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصباً وانما ينظر الى العادة اذ لم يعلم أنه زرعه اغصاباً أن أخبر المزارع
عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل من لا يأخذ الارض مزارعة ويألف من ذلك يكون
غاصباً ويكون الخارج له وعليه نفقة ان الارض وكذا لو أخبر بعد مزارع وقال زرعتها اغصاباً كان القول قوله
لانه يتكرر استحقاق شيء من الخارج اقبيره هندية عن الخمانية (قوله حرث) أي زرع والتظاهر أن موضوع هذه في
زرع مشترك لا بالمزارعة فان حكمها ذكره المصنف بقوله واذا قصر الخ وذكره المؤلف بقوله آخر الاكار السقي وعليه
ينظر ما وجه ضمانه ولما اذ لم يؤمر الشريك أن يسقي معه على قدر حصته أو يقتسمه من أبي السقي فقد رضى بادخال
الضرر على نفسه فلتحذر (قوله ثم زرعهما رب الارض) أي يذر من قبله قال محمد في الاصل اذا تولى رب الارض
الزراعة بنفسه فاما أن يتولى بأمر المزارع فان كان على وجه الاستعانة يكون الخارج على ما شرطوا واطلق
في الجواب فتعمل ما اذا قال رب الارض وقت المزارعة أزرعهما لنفسي أو لم يقله قال شيخ الاسلام الجواب
على ما اطلق محمد صحيح وان كان المزارع استأجر رب الارض بدراهم معلومة ليعمل عن المزارعة فلا جارة باطلة
والمزارعة على حالها وان كان المزارع دفعها الربم باطلة من الزرع فالمزارعة الثانية باطلة والمزارعة الاولى
على حالها واذا تولى الارض بغير امر المزارع والبذر من جهة رب الارض فانه يصير ناقصاً للمزارعة وقسمه في
الهندية (قوله جازان البذر من المستأجر) وان كان من جانب الآخر لا يجوز قال بعضهم هذا قول محمد الاول
أما على قوله الا تخر لا يجوز دفع الارض الى الآخر مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المؤجر
هندية مختصراً عن الذخيرة ونقل المصنف أن الاصح القول الثاني ولم يبين العلة لعدم الجواز على القول الاول
فيما اذا كان البذر من الآخر وكأنه لان الارض ملكه والبذر ما قد عمل وانتفع بها فيكون الخارج له وقد عملت
أن الاصح عدم الجواز مطلقاً كالعامل فاحمدكم هانم بعد رقي ذلك رأيت المحشي الحلبي قال اذ لو كان من

والعقد وجب على العامل ثم لا يحتاج اليه
الى انتهاء الزرع كما تؤولومات قبل البذر
بطلت ولا شيء لتكراره كما تروى كذا الوضعت
بدين بموجب مجتبي (وصح اشتراط العمل)
كما دوديان ونصف على العامل (عند
الثاني للعامل وهو الاصح) وعليه القوي
ملتقى (القلة في المزارعة معاقلة) ولو فاسدة
(أمانة في يد المزارع) ثم فرع عليه بقوله
(قوله ضمان عليه لو هلك) القلة في يده بلا
صنعه فلا تصح به الكفالة نعم لو كذله بجمسته
ان استكملها صححت المزارعة والكفالة ان لم
تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة
خاتمة (ومثله) في الحسك (المعامله) أي
المساواة فان حصه الدهقان في يد العامل
أمانة واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى
هلك الزرع (بهم ذلك) (لم يضمن) المزارع
(في) المزارعة (القاسدة ويضمن في الصيغة)
فوجب العمل عليه فيها كما تروى في يده
أمانة فيضمن بالتقصير في السراجية كما تروى
السقي عمد حتى ييس ضمن وقت ما ترك السقي
قيته فابتنى في الارض وان لم يكن للزرع قيمة
قومت الارض مزارعة وغير مزارعة
فيضمن فضل ما بينهما فروع آخر الاكار
السقي ان تأخيرها معناد الا يضمن والاضمن
شرط عليه الحصاد فتعاقل حتى ذلك ضمن
الا أن يؤخر تأخيراً معناداً ترك حفظ الزرع
حتى أكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد
حتى أكله كله ان أمه من طرده ضمن
والالا بزارية زرع ارض رجل بلا أمره
طاله بجمسته الارض فان كان العرف جرى
في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب
ذلك حرث بين رجلين أي أحدهما أن يبقية
أجبر ولو فسد قبل رفعه للمالك لا ضمان عليه
وان رفع الى القاضي وأمره بذلك ثم امتنع
ضمن جواهر الفتاوى شرط البذر على
المزارع ثم زرعهما رب الارض ان على وجه
الاعانة فمزارعة والافسدت لها دفع الارض
المستأجر من الآخر مزارعة جازان البذر
من المستأجر ومعامله لم يجز

المؤجر مع أن الأرض والعمل منه لم يبق من المستأجر شيء فبنتي مفهوم المزارعة وعلى عدم الجواز في المساقاة بذلك اهـ (قوله ثم استأجر صاحب العمل فيها) أي عمل كان غير المعاملة فإن حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله ومعاملة لم يجز (قوله يستأجر) أي معاملة في بستان (قوله يضمن الكروم) لأن حفظها واجب عليه لانه من عمله دون الحيطان كذا ظهري ثم رأيت الحلبي قال نحوه (قوله أنفق بلاذن الآخر) صورته غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بأمر القاضي ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب ذلك الزرع أو يبق وكذا لو كان العامل معسر ليس له مال فالجواب ما ذكرنا ولو أنفق من غير إذن القاضي كان متبرعا وإذا انقضت مدة الاجارة وغاب رب الأرض والزرع بقل فالقاضي لا يأمر المزارع بالانفاق الا اذا أقام البينة أن الزرع بينه وبين الغائب وسماح هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي لان المدة لا يجاب الحفظ على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب عليه وقبل إقامة البينة ان شاء امره بالانفاق مقيد بأن يقول له أنفق ان كان الامر كما ذكرت وان خاف انقاضي الهلاك على الزرع قبل إقامة البينة فانه يأمره بالانفاق مقيد ولو أنفق بغير امر القاضي كان متبرعا هندية مختصرا (قوله كرمه دار مشتركة) وكذا امره غير قابل القسمة فان القاضي يأمر الشريك غير الآبي بالانفاق ثم يمنع صاحبه من الاتفاق به حتى يؤذى حصته على ما عليه الفتوى والامر من القاضي في غير قابل القسمة شرط الرجوع بما أنفق فلو لم يأمره بجمع بقية البناء يوم البناء كما سبق (قوله فله ذلك) لبقاء العقد نظرا للوارث ولو أبا لا يجبر اهـ أي لبقائه حكمه بالانفاق انفسخ بالموت كما تقدم درمتمقي مزيدا (قوله ماهو) مانافية وخمير هو لليتيم وحاصله أنه ان كان البذر من جهة الوصي يجوز ان كان من جهة البيت لا يجوز وعليه الفتوى قال ابن وهبان وينبغي أن تكون الغبطة فيما يشترط لليتيم على ماهو المعروف في سائر التصرفات التي لليتيم وعلى هذا ينبغي أن يجوز للوصي المعاملة في استيجار البيت اهـ (قوله مزارع) فاعل قال وصورته مزارع أرض غيره فلما قصد الزرع قال صاحبها كنت أجبري وزرعته ابي ذري وقال المزارع كنت اكارا وزرعته ابي ذري فالقول قول المزارع لانها اتفقا على أن البذر كان في يده فيكون القول قول ذي اليد اهـ (قوله بعد الحصد) هذا القيد لابن وهبان لان المقصود الثمرة ولا يتحقق الابعاد الحصاد لاحتمال عدم النسيب وبجث الطرسوسى أنه لا فائدة في هذا القيد بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد الزرع قبل الحصاد رد على ابن وهبان في قوله لان المقصود الثمرة أي ولا فائدة قبلها وذكروا صاحب السراجية هذه المسئلة عازيا الى الفتاوى خالية عن هذا القيد ومنع العلامة عبد البر عدم حصول الفائدة قبل الحصاد فقد تحصل فيما لو لحق رب الأرض دين لا وفاء له الا من ثمنها وقد ثبت البذر بها فباعها وتنازعا كما تقدم فان القول للمزارع وينع البع فالوجه أنه انما ذكر هذا القيد لكونه الاغلب في مثل ذلك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المساقاة)

(قوله لا يخفى مناسبتها) أي للمزارعة لان كلامهم ما عقد شرعى لتحصيل منفعة المالك وحقه التقديم على المزارعة لسكونه من يقول بجواز المساقاة ولورود الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير ولكن قدمت المزارعة لشدة الحاجة الى معرفة أحكامها وكثرة تنافرها ومساثلها وهذا أولى من قول من قال حق المساقاة التقديم لسكونها جازة بخلاف وان كان يمكن تأويله بأن المراد في الخلاف عند أهل المذاهب الثلاثة أما بين أهل المذهب فقد وقع الخلاف فيها فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يقول بجوازها لكونها في معنى قفيز الطعان (قوله هي المعاملة بلغة أهل المدينة) ولا أهل المدينة لغات يختصون بها فيقولون للمزارعة مخاضرة وللأجرة بيعا وللعضارية مقارضة وللصلاة صدقة اهـ شلبي عن الاتفاق قال القهستاني وانما أوتر على المعاملة لانها أوفق بحسب الاشتقاق اهـ أي لما فيها من السقي والمعاملة على غير ما يباع على ما ترفى المزارعة (قوله فهي لغة وشراعا معقدة) فلا فرق بين الميعنين وهو الذي في النهاية وظاهر كلام الزبلي والعيق ومسكين المغيرة قال الزبلي وهي مفاعلة من السقي لغة ثم ذكر تعريف المصنف بأنها معقدة دفع الانشجار الخ (قوله كالخمر) هو شجر لا ثمر له وفي القاموس الحور بالضم الهلاك والنقص وجمع احود وحورا اهـ والصفا صاف هو شجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام على صيغة ضد الوفاق (قوله لم أره) فيه أن التعريف مضرح بالمرأ الا أن يقال ذكره بناء على الغالب انتهى الحلبي وفي الهندية عند ذكر الشروط ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة ما يزيد ثمرته

استأجر أرضا ثم استأجر صاحبها بها العمل
فيما جاز الكل من منح المصنف قات وفيه
في آداب جنسية البهيمية معزلة لاصلة
يستأجر ضيعة أمه البستان وغفل حتى
دخل الماء وتلفت الحيطان ولو فيه حصر
يفقد الكروم لا الحيطان لأنها فصار حفظه
ضمن الحصر لا الغيب لأنها في عرفنا
عليها ما قلت قال ق ويضمن الغيب في عرفنا
انتهى أنفق بلاذن الآخر ولا أمر قاض
فهو تبرع كرمه دار مشتركة مات العامل
فقال وارثه أنا ما عمل إلى أن يستحصل ذلك
وان أبي رب الأرض ملتي وفي الوهبانية
ويأخذ أرضا لليتيم وصيه
مزارعة ان كان ماهو يبدى
ولو قال يبدى الأرض في مزارع
له القول بعد الحصد والخصم يترك
(كتاب المساقاة)
لا يخفى مناسبتها (هي) المعاملة بلغة أهل
المدينة فهي لغة وشراعا معقدة (دفع الشجر)
والكروم وهل المراد بالشجر ما يثمر غير الثمر
كالخمر والصفا صاف لم أر

بالعمل فان كان المدفوع بخلافه طلع أو بسر قد احترأ واخضر الا أنه لم يتناء عظمه جازت المعاملة وان كان قد
تناهى عظمه الا أنه لم يربط فالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب النخل ومنها أن يكون الخارج لهما
فلو شرط أن يكون الخارج لاحدهما فسد اه (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواقي والسقي والتلطيح
والحراسة وغيرها بأن يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلاً مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت ففيه اشعار بأن ركنها
الايجاب والقبول قهستاني ملخصاً (قوله يجوز معلوم) شائع هندية (قوله من غيره) المراد بالثمر ما يتولد منه فيتناول
الرطوبة وغيرها قهستاني وهذا يفيد أنه يشترط أن يكون الشجر المساقى عليه يتولد منه شيء (قوله حكماً) وهو
الصحة على الفتح به (قوله وكذا شروطاً) كاهلية المتعاقدين وبينان نصيب العامل والنخلة بين الاشجار والعامل
والشركة في الخارج (قوله يخرج بيان البذر) قال القهستاني البذر بالزراعي أخص اذ هو ما كان للبقول من الحب
كافي النهاية والبذر بالمال ما عزل للزراعة من الحبوب قهستاني ويخط السبد على اسكندر البذر بالكسر على
الافصح والفتح لغة والجمع بزور اسم لحبات الحشيش كالخردل كما أن البذر بالذال المجعومة اسم لحبات الغلة كالخنطة
ونقله عن عزى زاده والمصباح (قوله ونحوه) كبيان جنسه وقدره (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث
قال الا في أربعة أشياء استثناء من قوله وشروطاً اه والأولى أن يجعل مستثنى من قوله وهي كالزراعة فإن
المستثنيات ليست كلها شروطاً في الزراعة فتدبر (قوله بخلاف الزراعة) حيث لا يجبر بالبذر اذا امتنع (قوله
ترك بلا أجر) قال في التبيين واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر أخضر فهو كالزراعة اذا انقضت مدتها
فلا عامل أن يقوم عليها الى أن تنتهي الثمار كما كان ذلك للمزارع لكن هنا لا يجب على العامل أجر حصته الى أن يدرك
لان الشجر لا يجوز استيجارها بخلاف الزراعة حيث يجب على المزارع أجر مثل الأرض الى أن يدرك الزرع لان
الأرض يجوز استيجارها (قوله واذا استحق النخل يرجع العامل بأجر مثله) مقيد بما اذا كان فيه ثمر والا فلا أجر له
قال في التتارخانية لو خرج الثمر في النخل ثم استحق الأرض فالكل للمستحق ويرجع العامل على المدافع بأجره مثل
عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب شيء للعامل (قوله للعامل بوقته عادة) قال في التبيين لان وقت ادراك الثمر معلوم
وقاية تفادى فيه فدخل فيه ما هو المتيقن به اه (قوله وحينئذ يقع على اول ثم يخرج) واول المدة وقت العمل
في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم قهستاني (قوله في اول السنة) عبارة ابن ملك وتقع على اول ثم يخرج
في تلك السنة لانه متيقن وما بعده مشكوك اه وهي أولى (قوله وفي الرطبة) بالفتح بوزن كناية القضب مادام رطباً
والجمع رطاب بوزن كلاب وأهل مصر يسمونها البرسيم وباسم المدرس وقبل جمع البقول انتهى جوى ملخصاً
وعلى الثاني اقتصر المؤلف فيما يأتي (قوله اذ الرغبة الخ) في نسخ اذ وفي نسخ بان الشرطية وهو الظاهر لانه
اراد دفعها من غير بيان مدة وكان المقصود الرطبة يقع على أول جزم منها كما يأتي قريباً فعمل ذلك اذ دفعها وقد
انتهى جذاها (قوله فان لم يخرج في تلك السنة عرفت) نقله المصنف عن الخانية وهذا اذ لم يسم مدة واذا سمى
مدة فمأتى بيانه (قوله لعدم التيقن بفوات المقصود) بل هو متوهم والتوهم موجود في كل معاملة ومزارعة
بحدوث آفة اه جوى (قوله فلخرج في الوقت المسمى فعل الشرط) هذا مقيد بما اذا خرج ما يرغب في مثله
في المعاملة فان اخرجت ما لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه سواء
هندية عن الخلاصة (قوله والافسد) أي ان اخرجت بعد الوقت المعلوم في تلك السنة قال في الهندية عن
الخلاصة وان لم يخرج النخل شيئاً في المدة المضروبة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة
فاسدة وان لم تخرج في تلك السنة لعل حدث بها فامعاملة جائزة انتهى ومنه في التبيين زيادة ولا شيء لكل واحد
منهما على صاحبه اه (قوله فلعامل أجر المثل) أي فيما عمل مخ عن الخانية (قوله ليدوم عمله) أي اذا علم أن له أجر
المثل دام على عمله (قوله ولو دفع غراس الخ) قال في التبيين بخلاف ما اذا دفع اليه غراساً قد نبت ولم يثمر بعد معاملة
حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتقارب بقوة الاراضي وضعفها تقاوتاً فاحشاً فلا يمكن صرفه الى اول ثمرة
تخرج منه وبخلاف ما اذا دفع نخيلاً أو أصول رطبة على أن يقوم عليها حتى تذهب أصولها ونبت لانه لا يعرف
مضى بقطع النخل أو الرطبات لان الرطبة تنمو مادامت منكب في الأرض فتكون المدة مجهولة فتفسد المساقاة اه
(قوله بخلاف الرطبة فانه يجوز) هذا محمول على ما اذا عرف وقت جزمها قال في التبيين وكذا اذا اطلق في الرطبة
أي بأن دفعها على أن يقوم عليها ولم يقل حتى يذهب أصولها أي فانها تفسد المساقاة قال بخلاف ما اذا اطلق

(الى من يصلحه يجوز) معلوم (من غيره وهي
كالزراعة حكماً وخلافاً) كذا (شروطاً) يمكن
هذا يخرج بيان البذر ونحوه (الا في أربعة
اشياء) فلا تشترط هنا (اذا امتنع أحدهما
يجبر عليه) اذ لا ضرر (بخلاف المزارعة) كما مر
(واذا انقضت المدة ترك بلا أجر) وبه عمل بلا
(واذا استحق النخل
أجره في المزارعة بأجر) (واذا استحق النخل
يرجع العامل بأجر مثله وفي المزارعة بقيمة
الزرع) (الرابع) بيان المدة ليس بشرط هنا
استحساناً لانه لم يوقت عادة (و) حينئذ يقع على
اول ثم يخرج (في اول السنة وفي الرطبة
على ادراك البذر اذ الرغبة فيه وحده فان لم
يخرج في تلك السنة عرفت) (ولو ذكر مدة
لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو لم يخرج
(أولاً) تبلغ (مخ) لعدم التيقن بفوات
المقصود (فلخرج في الوقت المسمى فعله على
الشرط) لعل العتد (والافسدت فلعامل
أجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر (ولو
دفع غراساً في أرض لم تبلغ الثمرة على أن
يصلحها فخرج كان بينهما فسد) هذه
(المساقاة ان لم يذكر أعواماً معلومة) وان
ذكر ذلك صح (وكذا لو دفع أصول رطبة
في أرض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة
فانه يجوز) وان لم يسم المدة

(ويقع على أول جزية كون ولودفع رطبة انتهى جدا إذا على أن يقوم عليها حتى يخرج بدرعاً ودون يده ١٠٠ من عبيد جارية ربيها مدور رطباً وسريراً
الشركة فيها) أي في الرطبة (فسدت) شرطهما الشركة فيما لا ينعو بعده (وتنع في الكرم والشجر والرطاب) المراد منها جميع البقول (واصول الباذنجان
والنخل) وخصها الشافعي بالكرم والنخل (لوفيها) (١٤٨) أي الشجر المذكور (ثمرة غير مدركة) يعني تزيد بالعمل (وإن مدركة) قد انتهت (لا) تمنع

ذكر في الهندية أصلاً حتماً فقال الأصل ما ترمز أن كل موضع اجتمعت انشاء العقد احتمل الزيادة والافلا
والحط جائز في الموضعين فإذا دفع بخلافه بالنصف معاملة له فخرج الثمران لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما ما أهما
كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الأرض ولا تجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئاً
فإن حمل ما ذكرهنا على ما إذا تناهى العظم حصل التوفيق أما قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وإنشأه حينئذ
من الطرفين جائز كما يشير إليه أصل الهندية فتدبر (قوله لم يجز) والخارج بقدر ملكهما اه مخ (قوله فيقع العمل
لنفسه) أي أصالة وغيره تبعاً (قوله وما للمساقي أن يساقى غيره) لأن الدفع إلى غيره أثبات للسرقة في مال غيره
بغير إذن ولا يصح اه عبد البر (قوله وإن أذن المولى) أي المالك لو أتى بالنظر أطلق مكان أذن لكان أولى لما توهمه
النفقة الأذن من خصوص أذنك في دفعها لمن شئت معاملته أي وهو لا يشترط بل لو قال عمل برأيك ملك ذلك
كما يفاد من شرح العلامة عبد البر والهندية (قوله دون ذبح) أي من غير ذبح (قوله يحلها) أي أحلها الشارع
وجوابه الشياء الثلاثة أي الفارة في الصحراء ولا يقدر عليها صاحبها أن يذبحها يكتفي فيها العتري أي مكان أمكن
(قوله وأي المساقى والمزارع يكفر) الجواب أن المراد بالكفر المستوسمى الزارع كافر لأنه يستتر الحطب فكل زارع
وساق إذا يذر يكفر والظاهر أنه استنهى عن أحدهما وجوابه أن الكافر هو المزارع لأنه الذي يتأق منه السر
(خاتمة) قال المصنف في المنع مأنه في فتاوى محمد بن الفضل في قوله تعالى يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً
طيباً قال الحلال معلوم وأما الطيب فنأخذ أراضاً من أربعة أو عاملة أو زرع أرضه يحفظها على الصلوات
في مواقيتها بجماعة أي فقد حصل الطيب لكنه إذا أخر صلاة واحدة عن وقتها لا يشغاله بالمزراعة لا يكون زرع
طيباً وكذا الزرع أو غرس بغير طهارة أو منع الأجرة عن الأجير أو أخر بعد ما جف عرقه وكذا إذا أخر الثمن بعد
حلول الأجل أو أدامه متفرقاً دون رضا البائع قال فلا يكون زرع طيباً ويستحب أن يذر على طهارة ثم يقوم
في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم إني عبد ضعيف وسات هذا اليك فسلم لي وبارك لي فيه ثم يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم فإنه تعالى يحفظ هذا الزرع من آفاته ويبارك فيه وإذا أدرك الزرع يجب أي يتدب مؤكداً
أن يكون الكمال على طهارة فيستقبل القبلة ولا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كبليه صلى ركعتين ثم يقول
يا ربني ألقيت بذرا قليلاً وأعطيتني شيئاً كثيراً فاجعلها اقوت طاعة ولا تجعلها اقوت معصية واجعلني من الشاكرين
وكذا في غرس الأشجار والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الذبايح)

(قوله مناسبتها للمزراعة الخ) فيه نظر إذا المطلوب المناسبة بين الذبايح والمساواة الذبايح مذكورة بعد المساواة
لا بعد المزراعة فالصواب أن يقال في المناسبة أن في كل من المساواة والذبايح تهيئة ما يأتى كل الإنسان من فاكهة
وغرة ثم حيوان حموى وشرائط الذبح العامة في الاختيارية والاضطرارية تكون الذبايح عاقلاً فلا تؤكل
ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل فإن كان الصبي يعقل الذبح ويقدر عليه تؤكل ذبيحته وكذلك السكران
ومنها أن يكون مسلماً أو كافياً فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك ولا المرتد ولو غلاماً من أهقاع عند الإمام والكاتب
الذي تحل ذبيحته لا فرق فيه بين كونه حريصاً أو من بني تغلب والمعتبر اعتقاده وقت ذبحه دون ما سواه وإنما
تؤكل ذبيحة الكافي إذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء أو شوهده وسمع منه تسمية الله تعالى وحده وإذا
لم يسمع منه شيء يحمل على أنه قد سمى الله تعالى تحسباً للظن كما بالمسلم ولو سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني
بالله تعالى المسبح قالوا بئس كل إذا نض فتال بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة فلا يحل ومن شروط التسمية حالة
الذبح عند ناذ كراسم الله تعالى أي اسم كان وسواه قرن باسم الله الصفة بأن قال الله أكبر أو أجل أو أعظم
أو الرحمن أو الرحيم أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم ويصح الذبح بالتلليل والتسبيح جهل التسمية أولاً
ولا تشترط العربية بل يصح بأي لسان كان ولو يحسن العربية ولا بد من كونه من الذبايح حتى لو سمى غيره
لا تحل وأن يريد به التسمية على الذبيحة فإن أراد افتتاح العمل أو أراد بالجد الشكر أو سجع أو هلال وأراد وصفه
بالوحدة والتزم عن صفات المحدثات أو أراد بالجد العباس فلا يحل وأن يكون اسم الله مجزئاً عن غيره ولو
النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يشوبه معنى الدعاء فلو قال اللهم اغفر لي لم يكن تسمية لأنه دعاء والدعاء لا يتصد به
تعظيم محض وأن تكون عند الذبح فلا يجوز تسميته عليه الأبر من قليل لا يمكن التحرز عنه وقتها في الاضطرار

وان زاد العامل جازلانه اسقاطه دفع
التبراشير به مساقاة لم يجز فلا أجر له لأنه
شبه يك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية
وما للمساقي أن يساقى غيره
وان أذن المولى له ليس يتكر
وفي معانيها
وأي شياء دون ذبح يحلها
وأي المساقى والمزارع يكفر
(كتاب الذبايح)
مناسبتها للمزراعة كونه ما لا فاق في المال
لا تشترط بالنبات واللحم في المال الذبيحة
اسم ما يذبح كالذبح بالكسبر وأما بالفتح
فقطع الأوداج

وقت الرمي أو الارسال وأن يكون الذابح حلالا وهذا شرط في الاضطرارية لا الاختيارية وأن يكون المسمى عليه ذبيحة معينة فلو ذبح أخرى بعد الاولى متيقنا أن تسمية واحدة تكفي لهما لا لتحل الثانية ومن الشروط قيام أصل الحياة وقت الذبح قلت أو كثرت فالمتريية والنطيحة والموقوذة والمريضة ومشقة البطن اذا ذبحت ينظر ان كان فيها حياة مستقرة تحل بالذبح سواء كانت تعيش أم لا وخروج الدم لا روية فيه عن أصحابنا ولكن ذكر بعض أهل الفتاوى أنه لا بد من أحد شيئين إما التحرك وإما خروج الدم فان لم يوجد الايحل هندية ملخصا وحكمها حل المذبوح وسبب حاجته العبد شربة لامية (قوله حرم حيوان من شأنه الذبح) أي شرعا وانما قلنا ذلك لان السمك والجراد يمكن ذبحهما والمراد حرم أكله (قوله ودخل المتريية والنطيحة) أي ونحوهما مما تقدم من كل ما فيه حياة مستقرة (قوله وكل ما لم يذبح) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه يدا في التعريف وهو صنيع فاسد اه حلي (قوله وذكاة الضرورة جرح الخ) وذلك في الصيد وكذا ما تقدم من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانه يعني الصيد وان كان متأنسا وسواء ذك البعير والبقر في الصحراء أو في المصر فذكاتها العقر كذا روي عن محمد وأما الشاة ان نذت في الصحراء فذكاتها العقر وان نذت في المصر لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قليب فلم يقدر على اخراجها ولا يذبح ولا ينحر هندية أي فانه يذبح ذكاة الضرورة كما في الدرر قال في التبيين لفظ الذكاة ينفي عن الطهارة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ذكاة الارض يسها وأصل تركيب الذكاة تبدل على التمام ومنه ذكاة النخلة نهاية الشباب وذكاة الدار بالقصر لقام اشتعالها قال الاتقاني المصريح به في الفتاوى أن هذا الاثر من كلام ابن الحنفية ومعناه اذا نبتت من رطوبة التماسه فذلك تطهيرها كما أن الذكاة تطهر المسذكة وتطهيرها وقيل الذكاة الحياة من ذكاة النار اذا حيت فكانت الارض اذا اقتضت ماتت واذا ظهرت حيت (قوله وطعن) هو لا يخرج عن كونه جرحا (قوله وانما ردم) فيه أن الانهار يكون بالجرح فلو اقتصر على الجرح كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الحلق واللثة) اللثة بالفتح المخرو والحلق في الاصل الحلقوم كما في القاموس والكرمانى استعمل في بعض العنق بعلاقة الجزية اه والاوضح قول الزيلعي الجرح بين اللثة واللجين وقال الاتقاني اللثة رأس الصدر واللجين الذقن وفي المصباح لبة البعير موضع نحره وقال الفسارابي اللثة المخرو وقال ابن قتيبة انها النقرة في الحلق وقد غلط والمخرو موضع الحرق من الحلق وموضع القلادة من الصدر اه (قوله وعروقه الحلقوم) هو الحلق وميمه زائدة والجمع حلاقيم بالياء ومنهها تخفف فقا اه مكى عن المصباح (قوله كله وسطه أو أعلاه أو أسفله) الاولى التعبير بالواو فان ما بعد كل بدل كل منه ويدل عليه عبارة الزيلعي فانها بالواو قال صاحب المواهب يتعين الذبح بين الحلق واللثة تحت العقدة وقبل مطلقا وكذا قال ابن كمال باشا لم يميز فوق العقدة وأفتى بعضهم بالجواز وما لال زيلعي الى تعيين الذبح تحتها حتى قال وأصحابنا رجعهم الله وان اشترطوا قطع الاكثر فلا بد من قطع أحدهما أي الحلقوم والمرى عند الكل واذا لم يبق شيء من عقدة الحلقوم بما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤول كل بالاجماع وكذلك الشئى قال وعروقه الذبح الحلقوم في وسطه أرى أعلاه أو أسفله بعد أن يكون فيه حتى لو ذبح أعلى الحلقوم أو أسفل منه يحرم لانه ذبح في غير المذبح اه وذكر نحوه ملا على وذكره الشرنبلالى عن الزيلعي وأقره وقال الاتقاني عن الرستغنى ويجوز أكلها سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو مما يلي الصدر وانما المعتبر عندنا قطع أكثر الادراج قال وهذا صحيح لانه لا اعتبار ان يكون العقدة من فوق أو من تحت ألا ترى الى قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق أو وسطه أو أعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد أن تبقى العقدة من تحت ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللثة واللجين بالحديث وقد حصلت لاسماعيل مذهب الامام رضى الله تعالى عنه فانه يكتفى بالثلاث من الاربع أى ثلاث كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا فبالاى الحلق اذا بقيت العقدة الى أسفل الحلقوم وشنع على من أفتى بالحرمه في ذلك اه مختصرا قال الشلبى وهو صريح في مخالفة ما ذهب اليه الشارح الزيلعي اه ونقل صاحب الهندية والتجسس والمزيد ما قاله الزيلعي عن الوقعات ولم يذكر خلافه ذكره الشرنبلالى وهذا الرذ لا ينهض على الزيلعي فانه قال وهذا أى الحلق اذا بقيت العقدة مما يلي الصدر ومشكل فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرى انتهى فأتت ترى أنه بهذا الفعل لم يحصل قطع شيء من الاربعة الا قطع الحلقوم وحده وأما كلام محمد في الجامع لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق

(حرم حيوان من شأنه الذبح) يخرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتريية والنطيحة وكل (ما لم يذبح) ذكاة شرعية اختياريا كان أو اضطراريا (وذكاة الضرورة جرح) وطعن وانما ردم (في أى موضع وقع من البدن) ذكاة الاختيارية (وعروقه واللثة) بالفتح المخرو الصدر (وعروقه الحلقوم) كله وسطه أو أعلاه أو أسفله

أوسطه أو أعلاه اه فيتعين فهمه على ما قاله الشنخي وملا على لانه عبرا ولا بقوله لا بأس بالذبح في الخلق كله ولا يكون فيه الا اذا كانت العقدة بما يلي الرأس والا كان خارجا والذي ظهر لي أن الحق قول الزيلعي ومن معه وأما قوله ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله فممنوع لان الله تعالى قال الاما ذكيت وبين رسوله صلى الله عليه وسلم محل الذكاة فبعث مناديا ينادي في لجج منى ألا ان الذكاة في الخلق الحديث رواه الدارقطني ومحمد رحمه الله تعالى انما قال ما ذكره فعلا ما يتوهم أن الذبح لا يكون الا في وسط الخلق وعلى كل فالاستباط في المتنق عليه والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وهو مجرى النفس) قال محمد بن زكريا في أقصى الفم منذ ان أحدهم امتنق النفس الى الرئة وهو قصبتها والثاني من هذا الطعام والشراب الى المعدة وهو المريء اه (قوله والمريء) بفتح الميم وكسر الراء شمنخي (قوله والودجان) هما عرقان من جانبي الحلقوم والمريء وانما كانت عروق الذبح هذه الاربعة لان قطع الودجين لا يهر الدماء والمريء هو الحلقوم للتجيب عليه اه شمنخي والدال من وديج تفتح وتكسر ويقال في الجسد عرق حيث ما قطع مات صاحبه له في كل موضع اسم فهو هنا الودج والوريد وفي الظهر النياط والا بهر وهو عرق مستبطن الصلب متصل بالقلب وفي البطن الوتين وفي الفخذ النسا وفي الرجل الابطال وفي اليد الاكل وفي الساق الصافن اه (قوله خلاف) قال الشنخي في الحاشية والحاصل أنه عند أبي حنيفة اذا قطع الثلاثة منها أى ثلاث كانت حل وعن أبي يوسف ثلاث روايات احداها هذه والثانية اشتراط قطع الحلقوم مع آخرين والثالثة اشتراط قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين وعند محمد لا بد من قطع أكثر كل واحد من هذه الاربعة (قوله وأكثروا) أي الاكثر من كل من الودجين قال في المنح عنها قال شامخنا أصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقوم والمريء والاكثر من كل وديج تؤكل وما لا فلا اه (قوله قدر ما يبقى في المذبوح) قال المصنف في شرحه وفي الجوهرة عن الشايع الشاة اذا مرضت أو شق الذئب بطنها ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار ما يعيش المذبوح فعند أبي يوسف ومحمد لا تحل الذكاة والخيار أن كل شيء ذبح وهو حي حل أكله ولا توقيت فيه وعليه الفتوى اه (قوله بكل ما أفرى الاوداج) الفرق بين الافراء والافرى أن الافراء قطع للافساد وشق كما فرى الذابح والفرى قطع للاصلاح كما فرى الجزار الاديم وقد جاء معنى افرى أيضا الا أنه لم يسمع به في الحديث اه قاله أبو عبيدة اه مكى (قوله أراد بالاداج الخ) لاحابة الى ذلك لان المراد أن ما قطع الاوداج جازبه الذبح الذي لا يتحقق الا بقطع الاربعة أو الاكثر منها كما سبق فتدبر وقد نفع المنح في ذلك على أنه لم يتقدم في الاقوال اشتراط قطع كل الاربعة (قوله ولولونار) ذكر الشنخي في الحاشية مانعه فرع غريب ذكر الاتشافي رحمه الله تعالى في كتاب الجنائيات عند قوله في الهداية وشبهه العمد الخ أن النار تقع بها الذكاة لوجعلت على موضع الذبح فقطعت الحلقوم والودجين حل الا كل ذكره القندوري في شرحه اه وعلى الهامش حاشية منقولة من خطه نصها وهذه الرواية خلاف ما ذكر في أصول خمس الاثمة وأصول ثغرا الاسلام أن الذكاة لا تقع بالنار ذكره في باب دلاله النص اه (قوله وبليطة) بكسر اللام وسكون الياء آخر الحروف وهي قشر القصب اللازق والجمع ليط اه حوى (قوله ولولو كانتا منزعين حل عند فامع الكراهة) قال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يذبح الشاة بظفر منزع أو بقرن أو بظم أو سن منزع فينهر الدم ويفرى الاوداج قال أكره هذا وان فعل فلا بأس بأكله اه غاية والظاهر أن الكراهة للتعريض ويدل عليه التعليق (قوله كذبحه بشفرة كلية) الشفرة مفتوحة الشين اه حلى عن جامع اللغة وفي التماموس الشفرة السكين العظيم وما عرض من الحديد وحد وجهه شفار اه (قوله ونذب احدا شفرته) اقوله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته اه (قوله قبل الاضجاع) يروى أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا أتبع شاة وهو يحث شفرته فقال أردت أن تميتها وماتت هلا حددتها قبل ان تنجعه كذا في الهداية وقال في المبسوط ضرب عمر رضى الله تعالى عنه من رآه يفعل ذلك حتى هرب وشردت الشاة شربلاية قال القهستاني وهذا لا يخلو عن اشعار بأن ضرب الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه اه (قوله كل من يربطها الى المذبح) لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد أخذ شاة وهو يجزئها الى المذبح فقال قد هال الموت قودا رفيقا وفي رواية قال خذها فتمها فاحمها رحم الله من عباده الزمها والمعنى أنهم لا تعرف ما يربطها كالحياض في الخبر أهممت اليها ثم الاعن أربعة خالقتها ورازقها وخنفها وفسادها

وهو مجرى النفس على الصحيح (والمريء)
وهو مجرى الطعام والشراب (والودجان)
مجري الدم (وحمل) المذبح (يقطع أى
ثلاث منها) اذ لا أكثر حكم البكل وهل يكفي
قطع أكثر كل منها خلاف وجه البرزى قطع
كل حلقوم ومريء وأكثروا ويصحب
بشمنخي من الحاشية قدر ما يبقى في المذبح
يكتفى من الحاشية ما أفرى الاوداج أراد
(و) حل الذبح (بكل ما أفرى الاوداج) وأنهر الدم
فلا اوداج كل الاربعة تغلبا (وأنهر الدم)
أى أساله (ولو) بنار أو (بليطة) أى قشر
قصب (أو صرة) شى جبر أبيض كالسكين
يذبح به (الاستاوطندراتا من ولو صرنا
منزعين حل) عندنا (مع الكراهة) لما فيه
من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة كلية
(ونذب احدا شفرته قبل الاضجاع) ذكره بعد

كل من يربطها الى المذبح

كذا في مبدوء السرخسي رحمه الله تعالى شربة ليلية (قوله من قفاها) القفا مقصور بذكر وبؤث صحاح واغا
 كره لغة السنة (قوله بلوغ السكين الخناج) المناسب ابلاغ السكين اه حلي والخناج بالكسر والفتح والضم
 لغة فيها اه وقيل الخناج ان يندراسها حتى يظهر مذهبها وقيل ان يكسر رقبته اقبل ان تسكن من الاضطراب
 وكل ذلك مكروه لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة اه تبين (قوله وكره كل تعذيب بلا فائدة) منه ذبح
 واحدة بمحضرة أخرى (قوله قبل ان تبرد) بضم الراء من باب حسن من البرودة قال الفهستاني وفيه اشعار بأنه
 لو أبان عضو اقبل كره وقال بعضهم ان السليخ قبله لم يكره كما في التحفة (قوله وهو تفسير باللازم) فيلزم من بردها
 سكونها من غير عكس فانها قد تسكن عن الاضطراب ويتأخر بردها (قوله وترك التوجه الى القبلة) قال
 في الامل ارايت الرجل يذبح ويسعى ويوجه ذبيحته الى غير القبلة متعمدا او غير متعمد قال لا بأس بأكله اقال
 خواهر زاده في شرح المبدوء اما الحل فلان الاباحة شرعا متعلقة بقطع الاوداج والتسمية وقد وجدوا توجيه
 القبلة سنة مؤكدة وترك السنة لا يوجب الحرمة ولكن يكره تركه من غير عذر اتقاني (قوله ان كان صيدا)
 راجع الى قوله حللا والى قوله خارج الحرم فان كان محرما وذبح غير الصيد فانه حل لا نفع له فيه شروع
 بخلاف الصيد وان كان داخل الحرم لا تحل الذكاة سواء كان الذابح محرما وحللا ولو كذا لانه منهي عنه
 فلا يكون مشروعا وهذا معنى الاطلاق المذكور (قوله لا تحل الذكاة في الحرم) ظاهر تقييده بالحرم انه اذا
 أخرجه الى الحل وذبحه حل والظاهر خلافه ويراجع (قوله ولو الذابح مجنون) كذا في النفاية وتقدم عن الهندية
 خلافه لان من شرطه العقل وجعل الفهستاني التقييد بالعاقل والذين هم عاقل ويضبط المفسر بالقدرة على
 قطع الاوداج راجع الى كل المعطوفات التي من جملتها المجنون فالمراد انه ذبح حال افاقته وهو ظاهر وقد افاد
 ذلك المصنف في شرحه حيث قال حتى لو كان الصبي والمجنون بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا تحل ذبيحتهما
 (قوله او امرأة) حائضا او نفساء او جنبا فهما في عن التثنية (قوله يعقل التسمية والذبح) او يعقل كون الحل
 بهما او كون الحل بقطع الاوداج اقوال افادها الفهستاني (قوله وبه قد روي) أي على قطع الاوداج فهما في
 (قوله او آخرس) وهو عاجز عن الذكرك فيكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالناسي بل أولى لانه أزم اه مخ (قوله
 من وثني) لانه مشرك وهو الذي يعبد الوثن وهو الصنم (قوله ومجوسى) اقله عليه الصلاة والسلام - نحو ابيهم
 سنة اهل الكتاب غير ناكح نسائهم ولا اكلى ذبايحهم (قوله ومردة) وان انتقل الى ملة اهل الكتاب لانه لا يتر
 على ما انتقل اليه (قوله وجنى) لما في الملقط من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبايح الجن اه اشياء والظاهر
 ان ذلك محله ما لم يتصور بصورة الادنى وبذبح والاقبال نظر الى ظاهر الصورة ويجوز (قوله وجبرى) لو أبوه
 سنيا الخ) قال المصنف في مضحه وفي الفوائد الزينة لا تجوز ذبيحة الجبرى ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت
 قلت والظاهر ان صاحب الفوائد أخذ من القيمة ونص عبارته بعد ان رقم لبعض المشايخ وعن أبي علي أنه
 تحل ذبيحة الجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان آباؤهم من اهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة
 المرتدين اه قلت ومما راد به أبي علي أبو علي الجبائي رئيس اهل الاعتزال وبالمجبرة اهل السنة والجماعة فانهم
 يسمون اهل السنة بذلك كما يوضح عنه كلام البيهقي الجبائي منهم في تفسيره والمراد بأهل العدل أنفسهم كما علم ذلك
 في علم الكلام فقد غير صاحب الفوائد المجبرة بالجبرية والله تعالى أعلم اه قال ابن المصنف في زواهر الجواهر بعد
 ان ذكره ما تقدم لا يسه والظاهر ان المصنف لم يلتفت الى الفرق بين الجبرية والمجبرة وقد علمت المجبرة وأما الجبرية
 فهم من اهل الاهواء والبدع والجبرية اصناف ومدارك كلام الجبرية على تنوع الاستطاعة والقدرة عن العباد أصلا
 ويرون الخلق مجبورين في أفعالهم اه قال في تبين المحارم وأما الجبرية يقولون لا كسب للعباد بل كل أفعالهم
 مخلوقة له تعالى وهم ثلاث فرق الجهمية والتجارية والضرارية اه وقال ايضا قال كثير من المفسرين ان المراد
 من الذين فرقوا دينهم اهل البدع والشبهات من هذه الامة وروى عمر رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لعائشة رضى الله تعالى عنها ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا أصحاب البدع وأصحاب
 الاهواء من هذه الامة قال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم أى الطرق
 المختلفة التي هي ما عدا طريقه مثل اليهودية والنصرانية وسائر الملل والاهواء والبدع فتدعو الى الضلالة وقال
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال بعض المفسرين المراد من حبل الله الجماعة لانه عقبه بقوله

ووجهان من قفاها) ان بقيت حية حتى
 تقطع العروق والالم تحل موتها بلا ذكاة
 (والخنخ) يفتح فكون بلوغ السكين الخناج
 وهو ورق أبيض في جوف عظم الرقبة (و) كره
 كل تعذيب بلا فائدة مثل (قطع الرأس والسليخ
 قبل ان تبرد) أي تسكن (و) كره (ترك
 تنسيرا باللازم) كذا لا يخفى (و) كره (ترك
 التوجه الى القبلة) لفظة السنة (و) كره
 كون الذابح مسلما حللا خارج الحرم ان كان
 صيدا (فصيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم
 مطلقا) او كذا اذ تم أو حريرا (الاذا جمع
 منه عند الذبح ذكر المسبح) فحل ذبيحتهما
 ولو (الذابح) مجنونا أو امرأة أو صديقه
 التسمية والذبح) وبقدرة (أو ألق أو آخرى
 لا تحل ذبيحة) غير كتابي من (وثني
 ومجوسى ومردة) وجنى وجبرى لو
 أبوه سنيا

ولا تفرقوا والمراد من الجماعة عند أهل العلم أهل الفقه والعلم ومن فارقهم قد رتب بروجع في الضلالة وخرج عن نصرته الله تعالى ودخل في النار لأن أهل الفقه والعلم هم المهتدون المتمسكون بسنة محمد عليه الصلاة والسلام وسنة خلفاء الراشدين بعده ومن شذ عن جمهور أهل الفقه والعلم والسواد الأعظم فقد شذ في ما يدخله في النار فعليكم معاشر المؤمنين باتباع الفرقة الناجية المسماة بأهل السنة والجماعة فإن نصرته الله وحفظه وتوقيفه في موافقتهم وخذلانه وسخطه ومقتة في مخالفتهم وهذه الطائفة الناجية قد اجتمعت اليوم في مذاهب أربعة وهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ورجعهم الله ومن كان خارجا عن هذه الأربعة في هذا الزمان فهو من أهل البدعة والنار اه قال فان قلت ما قوفك على انك على صراط مستقيم وكل واحد من هذه الفرق يدعي أنه عليه قلت ليس ذلك بالادعاء والتشبث باستعمالهم الوهم القاصر والقول الزاعم بل بالنقل عن جهالة هذه الصنعة وعلماء أهل الحديث الذين جمعوا اصحاب الاحاديث في أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحواله وأفعاله وحر كاته وسكانه وأحوال الصحابة والمهاجرين والانصار والذين اتبعهم باحسان مثل الامام البخاري ومسلم وغيرهما من الثقات المشهورين الذين اتفق أهل المشرق والمغرب على صحة ما أورده في كتبهم من أمور النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ثم بعد النقل ينظر الى الذي عمل به يدعيهم واقتفى أثرهم واهتدى بسيرهم في الأصول والفروع فيحكم بأنه من الذين هم هم وهذا هو الفارق بين الحق والباطل والمميزين من هو على صراط مستقيم وبين من هو على السبيل الذي على عينه وشماله قال واختلف العلماء من السلف والخلف في تكفير أهل الأهواء والبدع ولا شك أن من كان مذهبه وبدعته مؤديا الى الكفر وهو غير متأول فيه فهو كافر بالاجماع وأما من كان منهم في مذهبه وبدعته على طريق التأويل والاجتهاد والخطا المنضى الى الهوى والبدعة من تشبيهه او نعت بجارحة أو نفي صفات كمال عمالا يلق به سبحانه وتعالى اختلف السلف والخلف في تكفيره فقال بعضهم أهل الأهواء كلهم كفار وهذا قول كثير من السلف والفقهاء والمتكلمين من الخلف ومنهم من صوب التكفير الذي قالوا به ومنهم من أبى اخراجهم من سواد المسلمين وهو أكثر الفقهاء والمتكلمين فقالوا هم فساق عصاة ضلال وورثهم من المسلمين ويحكم لهم بأحكامهم قال ابن الهمام في شرح الهداية نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام ان بني اسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة كلهم في النار الا واحدة هي ما أنا عليه واصحابي قال التوربشتي في شرح المصابيح المراد من الامة ههنا من يجهلهم دائرة الدعوة من أهل القبلة لأنه أضافهم الى نفسه فقال أمي وأكثر ما ورد من الحديث على هذا الاسلوب المراد منه أهل القبلة والمعنى أنهم تفرقوا فرقتين كل واحدة منها بخلاف ما تدين به الاخرى وقوله كلهم في النار الا واحدة يعني كلهم يفسدون ويعتدون ما هو موجب دخول النار فان كان كفرا وما نوا عليه دخول النار لا يخرجون منها أبدا وان لم يكن كفرا فهو الى الله تعالى ان شاء عفا عنهم وان شاء عذبهم ثم يخرجهم من النار ويؤيد خلفهم الجنة واستشكل ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام كلهم في النار بأنه ان أريد التأنيدي فيها لا يصح لأن من مات من أهل البدع على الايمان فلا بد من دخول الجنة وان أريد أن دخولهم محتم وان كانوا يخرجون لا يصح لأن المؤمن العاصي في مشيئة الله تعالى وان أريد أنهم مستحقون لدخولها وهم في المشيئة فعصاة أهل السنة كذلك فواجبه التخصيص وأوجب بأن التخصيص لشدة موافقتهم بالاعذاب فان عذابهم في النار يكون أشد عذابا من عصاة الفرق الناجية اسوة باعتقادهم في طريقة نبيهم وبأن الكل مجموع لا يجبي أي مجموع هذه الفرق في النار ومجموع هذه الفرق في الجنة ولا يلزم أن يكون كل الفرق في النار ولا كل الفرق في الجنة من غير سابقة عذاب اه بتصرف واعلم أنه قد ظهر لك مما نقلناه أن الجبرية مؤمنون ناجون ومن حكم الايمان حل الذي يجهل سواه كان أبوه سنيا أو جبريا وأما المجبرة الذين هم أهل السنة فالحل في حقهم أظهر من أن يذكر فنقول بعضهم ان صاحب الفوائد يمكن أنه اطلع على نص بذلك لا يصح وما كان ينبغي للمؤلف أن يذكر هذه المسئلة ويقرها مع انه امينية على عقيدة فاسدة وانما اطلعنا في هذا المقام لم يسر الاحتياج في العقيدة وبيان الحديث (قوله لأنه صار كرتن) علة من الزا هدى لقوله وجبري لو أبوه سنيا (قوله لأنه يقر على ما اتفق اليه عندنا) لأن الكفر كله ملة واحدة وقال بعض أهل

ولو أبوه جبريا حلت أنسابه لأنه صار كرتن
ففيه بخلاف يهودي أو مجوسي تنصر
لأنه يقر على ما اتفق اليه عندنا فبغير ذلك
عند الذبح في لو تجس يهودي لا يحل
ذلك

المذهب يقتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه (قوله لانه أخف) أي لأن الكتابي أقل شر من المشرك
 فيحكم بتسمية الولد في أحكامه (قوله وتارك تسمية عمدا) لقوله تعالى ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وعلى
 حرمة انعقد الاجماع قبل الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أبو يوسف والمشافع ان متروك التسمية عمدا
 لا يسوغ فيه الاجتهاد حتى لو قضى القاضي بجواز بيعه لا يتخذ قضاؤه لكونه مخالفا لاجماع اهل (قوله حل)
 لأن الشارع جعل الناس ذكرا للعدو وهو النسيان فقد أقام الله مقام الذكر كما أقام الأصل كما أقام مقام
 الامسالك في الصوم لذلك (قوله وان ذكر مع اسمه تعالى غيره) أي كلاما بغير عطف بقرينة ما بعده وفي الجوهرة
 وان قال بسم الله صلى الله عليه وعلى محمد وآله (قوله فيكون مبتدئا) بصيغة اسم الفاعل
 (قوله حرم درر) عن غاية البيان وفي الجوى عن النوازل أنه يحرم بالجزء والمنقول في الهندية عن النهاية الحل
 في الاوجه الثلاثة وعلمه بأن رسول مذكور على غير سبيل العطف (قوله قبل هذا اذا عرف النحو) هذا الخلاف
 انما هو في صورة العطف كما ذكره في الشريعة لانية وكذا كلام المؤلف بعد (قوله بل يحرم مطلقا بالعطف
 لعدم العرف زيلعي) عبارة والاوجه أن لا يعتبر الا عراب مطلقا بالعطف لأن كلام الناس
 اليوم لا يجري عليه قال الشيخ الشافعي في حاشيته هذا وفي جميع ما وقفت عليه من التسخ وهو غير
 ظاهر لأن الكلام فيما ذكره يمكن هناك عطف والظاهر أن يقال بل لا يحرم مطلقا دون العطف اهـ ويؤيده
 ما نقلناه عن الهندية عن النهاية (قوله لانه أهل به لغیر الله) الاولى قول التهستاني لأن تجريد التسمية فريضة
 اهـ (قوله لا أذكر فيهما) يؤخذ من المقام أن هذا انتهى للتصريح فانه يذكره على الذبيحة تحرم وتسمى ميتة على
 ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس أو يكون ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاولى
 يحرم (قوله فان فصل صورة) أي حيا بالسماع ومعنى أي حقيقة واذا وجد الوصل حيا وعدم حقيقة كان
 وصل من غير عطف فانه لا يحرم أيضا (قوله لا بأس به) بل هو مطلوب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 اذا أراد أن يذبح يقول اللهم هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحبياتي وعبادتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
 امرت وأنايمان المسلمين بسم الله والله اكبر ثم يذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه (قوله عن شوب الدعاء)
 أي خلطه بالدعاء (قوله لانه دعاء وسؤال) فلم يجز ذلك لله تعالى (قوله فقال الحمد لله) أي لأجل العطاس لانه
 يريد الحمد على النعمة دون التسمية (قوله قلت في حله) هذا الحل بعيد من المقام لكنه هو الذي في الخاتمة (قوله
 وبين ما ترفى الجمعة) حيث قال المصنف فلو جحد العطاس لم ينب عنها على المذهب اهـ قلت الذي ينبغي فهمه
 أن المصنف هنا جرى على غير المذهب في الخطبة وقال الولوالجي ولوقال مقام التسمية الحمد لله أو سبحان الله
 يريد به التسمية أجزاء وان أراد التمسيد ولم يرد التسمية لم يحل وكذلك لو قال الله اكبر لأن هذه الالفاظ ليست
 صريحة في باب التسمية انما الصريح بسم الله فكان هذه الالفاظ كناية والسكابة انما تقوم مقام الصريح
 بالنية كما في باب الطلاق انتهى (قوله لانه يقطع فور التسمية) فيه أن ذلك يقتضي كون الذبيحة ميتة وهو
 يقتضي وجوب الحذف لاستحبابه الا أن يحمل على الفور المقارب على أن زيادة واو لا تقطع الفورية وقد تقدم
 عن الهندية مانعه أن وقتها في الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه الا بزمان قليل لا يمكن التصرز
 كذا في البدائع اهـ (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) وكذلك نقل عن علي وابن عباس قال البقال
 والمسهب أن يقول بسم الله والله اكبر اهـ (قوله صح) أي عند العاقبة وهو الصحيح لانه أفى بالأمور به الصريح
 (قوله فلا تحل) لانه نوى غير ما أمر به خائفة (تنبيه) لو قال بسم الله ولم يظهر الهاء ان قصد ذكر الله تعالى حل
 وان لم يقصد وترك الهاء قصد الإيجال لأن الوجه الاول قصد فيه التسمية والعرب قد تحذف حرفا زائدا
 وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية على الذبح واستشكله صاحب الذخيرة بأن المنقول عن أئمة اللغة أن الترخيم
 لا يجوز الا في النداء خاصة اهـ وفيه أن المقصود وجود تعبير للفظه (قوله وأراد به متابعة المؤذن) أي لا الدخول
 في الصلاة وهذا نظير في الشق الثاني فقط والا فلا بد من النية حتى يكون شارعا فتدبر (قوله من الذابح) فلو
 من غيره لا تحل كما سلف (قوله حال الذبح) يأتي مفهومه في كلام المؤلف (قوله اذ لم يقصد عن طلبه) قال
 في المنع فان قلت ذكر وانه اذا وضع منجلا يصيده جارا للوحش ثم وجد الحمار ميتة لا يحل قلت قال في البرازية
 والتوفيق أنه محمول على ما اذا قد عن طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اهـ ومجمله اذا غاب عن بصره حاملا

والمؤذن بين مشرك وكتابي ككتابي لانه أخف
 (وتارك تسمية عمدا) خلافا لشافعي (فان
 تركها فاستباح) خلافا لمالك (وان ذكر
 مع اسمه) تعالى (غيره فان وصل) بلا عطف
 (كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان)
 أو مني ومنه بسم الله محمداً ولأقرب
 لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره للوصل
 صورة ولو بالجزء أو بالنصب حرم دور قبل هذا
 اذا عرف النحو والاوجه أن لا يعتبر الا عراب
 بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي
 كما أقاده بقوله (وان عطف حرمت نحو بسم
 الله واسم فلان أو وفلان) لانه أهل به لغیر الله
 قال عليه الصلاة والسلام موطن لا أذكر
 فيها عند العطاس وعند الذبح (فان فصل
 صورة ومعنى كالدعاء قبل الاجماع) والدعاء
 (قبل التسمية أو بعد الذبح لا بأس به) لعدم
 القرآن أصلا والشرط في التسمية هو الذبح
 الخالص عن شوب الدعاء (وغيره فلا يحل
 بقوله اللهم اغفر لي) لانه دعاء وسؤال
 بخلاف الحمد لله أو سبحان الله مرديا به
 (بالتسمية) فانه يحل (ولو عطس عند الذبح
 فقال الحمد لله لا يحل في الاصح) لعدم قصد
 التسمية (بخلاف الخطبة) حيث يجزئ قلت
 ينبغي حله على ما إذا نوى والا لا يوفى بينه
 وبين ما ترفى الجمعة فتأمل (والمنصب أن
 يقول بسم الله الله اكبر بلا وادكره بها) لانه
 يقطع فور التسمية كما عراه الزيلعي لله لو نوى
 وقال قبله والمتداول المتقول عن النبي صلى
 الله عليه وسلم بالواو ولو سمي ولم تحضره النية
 صح بخلاف ما لو قصد بها التبرك في التسمية
 الفحل) أو نوى بها أصلا آخر فانه لا يصح
 فلا تحل (كما لو قال الله اكبر وأراد به متابعة
 المؤذن فانه لا يصح شارعا في الصلاة) بزازية
 وفيها (وتشترط) التسمية من الذابح (حال
 الذبح) أو الرمي أصلا والارسال أو حال
 وضع الحد يد الجار للوحش اذ لم يقصد عن
 طلبه كما سبق

(والمعتبر الذي يجمع بين التسمية قبل تبدل
الجلس) حتى لو اجمع شاتين احدهما فوق
الآخرى فذبحهما ذبحة واحدة بتسمية
واحدة خلافا لما لو ذبحهما على التعاقب
لان الفعل بعد دفنهما التسمية ذكره الزبي
في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل بأكل
أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم
والالا وحده الطول ما يستكره الناظر اذا
حدد الشفرة يقطع الفور برازية (وحب)
بالهاء (نحر الابل) في أسفل العنق (وكره)
ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه) فذهب
ذبحها وكره نحرها ترك السنة ومنعه ماله
(ولا يذبح من ذبح صبيد مستأنس) لان ذكاة
الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن
ذكاة الاختيار (وكنى جرح نم) كيقرب وغم
(نوحش) فيجرح كصيد (أو تعذر ذبحه)
كان تردى في بئر أو نداء وصال حتى لو قتل
أصول عليه صبيد اذ كانه حل وفي النهاية
بقرة تمسرت ولادتها فادخل ربه اياه وذبح
الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم
يقدر على ذبحه حل وان قدر لا قتل ونقل
المصنف ان من التعذر ما لو ادرك صبيد حيا
أو شرف نوره على الهلاك وضاق الوقت
على الذبح أو لم يجد آلة الذبح فجرحه حل
في رواية وفي منظومة النسفي

ان الجنين مفرد بحكمه

لم يذبح ذكاة أمه
فحذف المصنف ان وقال ان تم خلقه أكل
أقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه
رحله الامام على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل
انه روى بالنصب وليس في ذبح الام ضاعة
الولد لعدم اليقين بعونه (ولا يذبح ذوناب
يصيد بنابه) فخرج نحو البعير (أو مخذب)
يصيد بمخذه أي نظره فخرج نحو الحمامة
(من سبع) بيان لذي ناب والسبع كل
مخطف من ذبح جارح قاتل عادة (أو طير)
بيان لذي مخذب (ولا المشرات)

لهم أما اذا وجد ميتا في الحديد أو وجده وفيه جناية مثل حياة الذبوح فهو ميت حكمه فيل اجماعا كما أفاده
القهستاني من الهداية (قوله قبل تبدل المجلس) ظاهره أن المجلس اذا طال لا يقطع الفورية وهو خلاف ما تقدم
عن الهندية وعليه الاعتماد (قوله يقطع الفور) نقله في الهندية عن أصحاب الزعفراني عن المبطوق قال من غير
فصل بينهما اذا قتل أو كثر ولم يميز الفرق بين هذه والمسائل المذكورة قبلها (قوله وحسب بالحاء الخ) قال في التبيين
التمرقطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق أعلى العنق تحت اللعين اه وعبر المصنف
بقوله وحسب تعال صاحب الهداية وقوله قال في الكنزوس نحر الابل اه ولعل مراد صاحب الهداية السنية
لا المستحب الاصطلاح يؤوله قوله أما الاستصحاب فلو وافقة السنة المتواترة اه فلا مخالفة أفاده الشرياني
(قوله والحكم في غنم وبقر عكسه) الظاهر أن الغزال وبقر الوحش ونحوهما كذلك وانظر حكم الاوز والذجاج
والارنب ونحوها وذكر في الهندية عن خزائن المفتين لو ذبح فيما يجب فيه النحر أو غير فيما يجب فيه الذبح جاز وترك
السنة في شرح الكنز لا يبارى النعام والاوز كالابل بنحر والضابط لكل ماله عنق طويل أي فانه ينحرف في
القهستاني عن التت أن أدب الذبح أن يضع بالرقق وعلى اليسار ويتوجه الى القبلة ويشد ثلاث قوائم فقط
ويذبح باليمين ويحدد الشفرة ويسرع في الذبح واجراء الشفرة على الحلقوم (قوله كان تردى في بئر) فانه يجرح
ويؤكل اذا علم موته من الجرح والالوان أشكل ذلك أكل لان الظاهر أن الموت منه منع (قوله صبيد اذ كانه)
ظاهره أن الذكاة يشترط فيها النية ولم تقدم ذكر ذلك في الشروط وان كان هذا الحكم يخص هذه المسئلة فليست
وجهه (قوله فجرحه حل في رواية) الاولى أن يقول في قول لانه عزاء الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر
لا يذبح أكله الا اذا قطع العروق (تنبيه) في الهندية دجاجة تطلعت بشجرة وصاحب الابل اليها فان كان لا يخاف
عليه القوات والموت وربما لا تؤكل وان خاف القوات تؤكل والحمامة اذا طارت من صاحبها فربما صاحبها
أو غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل أكلها سواء أصاب السهم المذبح أو موضع آخر لانه يجوز عن الذكاة
الاختيارية وان كانت تهدي الى المنزل فان أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضع آخر اختلفوا فيه
والصحيح أنها لا تهل اه (قوله ان الجنين مفرد بحكمه) أي ان ذكي حل والاول لا يتبع أمه فالنظر الثاني فسر
للاول (قوله وقال ان تم خلقه) مما يتفرع على قولهما كافي الهداية أن الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت
مقدار ما يقدر على ذبحه فذبحه يؤكل وظاهر تقييده بقام الخلق انه اذا لم يتم لا يذبح اتفاقا ويحتمل أن يقال كجزء منها
فيحل ويحترق (قوله وحله الامام الخ) قال الاكمل في شرح الهداية انما يجب المصنف عن هذا الحديث لانه لا يصلح
للاستدلال لانه روى ذكاة أمه بالرفع والنصب فان كان منصوبا فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا كذلك
لانه أقوى في التشبيه من الاول كقوله وعينك عيناها وجيدك جيدها (قوله وليس في ذبح الام ضاعة
الولد) ظاهره أنه لا كراهة وفي الهندية عن الخاتمة بقرة أو شاة أشرف على الولادة قالوا يكره ذبحها لانه فيه تضییع
للولد وهذا قول الامام لانه يقول الجنين لا يذبح كذكاة أمه اه (قوله ولا يذبح ذوناب) لما فرغ من الذبائح عقبها
بيان ما يحل منها وما لا يحل والوسيلة الى الشيء مقدم عليه في الذكر (قوله يصيد بنابه) قال الجوزي في شرحه
والمراد من ذي ناب السبع الذي يفترس بنابه ومن ذي مخذب هو الذي يصطاد بمخذه وهو المراد بالاجماع لان
كل صبيد لا يخلو عن مخذب وكل جديوان غير الطير لا يخلو عن ناب اه والدليل على النهي أنه صلى الله عليه وسلم نهى
عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخذب من الطير رواه مسلم وأبو داود وجاعة والسر في النهي أن طبيعة
هذه الاشياء مذمومة شرعا فيضى أن يتولد من لحمها شيء من طبايعها فيجرح كراما لبني آدم كانه أحل ما أحل
اكرامه (قوله أو مخذب) مفعول من الخلب وهو منق الجلد زيلعي (قوله كل مخطف منهيب) قال في الجوهرة
الخطاطفة ما مخطف في الهوام مثل البازي والحدأة والمنتهبة هي ما تنهب من الارض مثل الذئب ونحوه اه
وفي الغاية الاختطاف والاتهاب بمعنى الخطف والنهب قبل في الفرق بينهما ان الاختطاف من فعل الطير
والاتهاب من فعل سباع الهائم ولما كان السبع شاملا لهذين النوعين فسر السبع بهذين الوصفين اه (قوله)
عادة) أي وقد يضاف ذلك (قوله ولا الحشرات) وكذلك الهوام بتشديد الميم قال الاتفاقية جمع الهامة وهي الدابة
من دواب الارض وجميع الهوام نحو البرقع وابن عرس والقنفذ مما يكون سكناه الارض والجدد ومكروه أكله
لان الهوام مستخسنة وقد قال تعالى ويحرم عليهم الحيات ولانها تتناول النجاسات في الغالب وذلك من

أسباب الكراهة وكذا جميع ما لا دمه فأكله مكروه لانه كاه - فثبت فيه دخل تحت قوله عز وجل ويحرم عليهم الخبثات الا الجراد فانه مخصوص بالحديث اه (قوله صفار دواب الارض) في الجوهره والحشرات يعني المائي البري منها كالفندع وغيرها (قوله والحمر الاهلية) ولو توحشت هندية (قوله بخلاف الوحشية) ولو صارت أهلية ووضع عليه الاكاف هندية عن شرح الطحاوي (قوله الذي أمه حجارة) الجاريم المذكور والاشي والنساء للوحدة وحكي شذوذ اه والاثنان خصوص الاثنى فلو عبر به لكان أولى (قوله فكاهم) فيكون على الخلاف الاثنى لان المعبر في الحل والحرمه الاثم فيما تولد من مأكول وغيره كقول (قوله والخيل) أي عنده لقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها فتاها من تركوبها دون أكلها ألا ترى أن الابل لما كانت تركب وتؤكل جميع بينهما فقال تعالى فتها تركوبهم ومنها يأكلون والاكل من أعلى المنافع والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويمتن بآذائها وفي الهداية ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاخر أصح اه لانه روى أن أبا يوسف سأل الامام رضى الله تعالى عنهم اذ قلت في شيء أكرهه فأرأيت فيه قال التحريم ومبني اختلاف المشايخ في قول الامام رحمه الله تعالى على اختلاف اللفظ المروى عنه فانه روى عنه رخص بعض العلماء في لحم الخيل فأما ما فلا يجزئ أكله وهذا يلحق الى التنزيه وروى عنه أنه قال أكرهه وهو يدل على التحريم تنزيه لآلية عن العناية وعلى في الدرر كراهة التنزيه بأن الكراهة بمعنى الكرامة كبل يحصل بإباحته تقليل آله الجهاد ولهذا كان مؤثره طاهرا وهو غير ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره غير الاسلام وأبو المعين في جامع ما انتهى قال أبو السعد قلت فعلى ما في الدرر من ترجيح كون الكراهة للتنزيه يرتفع الخلاف بين الامام وصاحبيه لانه ما وان قال بالحل لكن مع كراهة التنزيه على ما يستفاد من قول الشارح وعندهما وعند الشافعي لا بأس بأكله وبه صرح في الشرب لآلية عن البرهان اه (قوله وعندهما وعند الشافعي يحل) لما روى جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ما كنا نلحم القرم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال أحمد وقول الامام قال الامام مالك رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله ولا بأس بلبنها على الاوجه) لانه ليس في شربه تقليل آله الجهاد بخلاف اللحم منح عن الجنبى وأجرى بهضم الخلاف بين الامام وصاحبيه فيه كاللحم وذكروا القولين في كراهة التحريم والتنزيه فيه وحكى عن عبد الرحيم الكرمي أنه رأى الامام في المنام وقال له فيها أي الخيل كراهة تحريم يا عبد الرحيم اه والخلاف في خيل البر أم الخيل الجبر فلا تؤكل اتصافا (قوله والضيع) بضم الباء وسكونها قه - تنافى اسم للآثى ويقال للذكر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ومن عجب أمره أنه يحض ويكون ذكر اسنة وأنثى أخرى كذا في شرح السكت لا يسارى وما روى من إباحته فهو قبل التحريم لانه لم يحرم ابتداء الامام في قوله تعالى قل لا أجد فيما أوصى الى محرم ما الآية (قوله والسلفاء) هي من أخبت الحشرات حموى وهي بكسر السين وفتح اللام ينفع دمهها ومرارتها المصروع والتلطيح بدمها ينفع المفاصل اه (قوله والغراب لا يبيع) هو الذي فيه سواد وبياض اه مكى عن الكشف وذكر في الظهيرية أن الغراب الاسود والابقع ثلاثة أنواع نوع يلقط الحب ولا يأكل الحب وهو غير مكروه ونوع يأكل الحب ولا يبيع وهو مكروه ونوع آخر يأكل الحب مزه والحيث أخرى وانه غير مكروه وعند الامام خلافا لابي يوسف اه مكى (قوله لانه ملحق بالخبثات) فان لم يثبت من الحرام - يفي وأكل (قوله والحيث) أي المأخوذ من قوله ويحرم عليهم الخبثات (قوله السليمة) لعل المراد السليمة من الشره والمرض (قوله النسر) هو خلاف ما قاله مسكين انه العقق وعن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل النجاسة فقال انه يخلط النجاسة بشئ آخر ثم يأكله فلا اصل عنده أن ما يخلط كالذي لا بأس به وقال ابو يوسف يكبره العقق كما تكبره الدجاجة اه هندية وفي حاشية المكي العقق وزان جمع طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان يتشابه به ويعقق بصوت يشبه العين والقاف (قوله على الابتداء) أي ابتداء الاسلام (قوله واليربوع) بوزن يعقول دويبة نحو الفأرة لكن ذنبه وأذناه أطول منها ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة والجمع زربوع والعامة تقول يربوع اه أبو السعد (قوله هو طائر) لكنه طيء الطير من شرار الطير (قوله وقيل الخفاش) أي يحرم وهو كرمات في أوله ومجبة في آخره الوطواط - هي به لصغر عينيه وضعف بصره من الخفاش بالتحريك وهو ضعف العين وضعف البصر خلقة أو فساد في الجفون بلا وجه اه مكى وقد حكى القولين بالحل والحرمه في الهندية (قوله لانه ذناب) فيه نظر لان كل ذي

هي صفار دواب الارض واحدها حشرة (والحمر الاهلية) بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلال (والبغل) الذي أمه حجارة فلو أمه بقرة أو كل اتصافا ولو فرسا فسكاه (والخيل) وعندهما وعند الشافعي يحل وقيل مؤنه ان أبا حنيفة رجع عن حرمة قبل مؤنه بلأنه أيام وعليه الفتوى عادية ولا بأس بلبنها على الاوجه (والضيع والنعال) لانها ما نابا وعند الثلاثة يحل (والسلفاء) بربية وبجرية (والغراب الابقع) الذي يأكل الحيف لانه ملحق بالخبثات قاله المصنف ثم قال والحيث ما تستخفه الطباع السليمة (والغداد) بوزن غراب النسر جمع غداد (والفيل) والنسب وما روى من قاموس (والفيل) والنسب وما روى من أكله محمول على الابتداء (واليربوع) وابن عرس والرخم والبغاث) هو طائر في الهمة يشبه الرخم وكلها من سبع البهائم وقيل الخفاش لانه ذناب

ناب ليس بعنق منه اذا كان لا يصطاد بنبابه اه اتقاني (تنبيه) الذي يعيش في البر انواع ثلاثة ما ليس له دم أصلا
 وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لدم له مثل الجراد والازنيور والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب
 والبغاة ونحوها لا يحل أكله الا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجميع
 الحيوانات الحشرات وهوام الارض من الفأر والقنفذ والضب واليربوع وابن هرص ونحوها ولا خلاف في
 حرمة هذه الاشياء الا الضب فانه حلال عند الشافعي رضي الله تعالى عنه وما له دم سائل مستأنس ومستوحش
 فالمستأنس من البهائم الابل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما المستوحش نحو الظباء وبقر الوحش وحجر الوحش
 وابل الوحش فحلال بالاجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور والاهلي فلا يحل
 وكذا المستوحش المسهي بسباع الوحش والطير فسباع الوحش مثل السبع والذئب والضبع والفهد والسنور والفهد
 والنهاب والسنور البري والسجباب والسمور والذئب والقرود ونحوها وسباع الطير البازي والباشق
 والصقرو والشاهين والحدأة والبغاث والنسر والعقاب وما أشبه ذلك وتحل الفاختة وهي واحدة القواخت من
 ذوات الاطواق زعموا ان الحيات تمرب من صوته وفيها فصاحة وحسن صوت وفي طبعها الانس بالناس تعيش
 في الدور وتعرف فقد وجد منها ما عاش خسا وعشرين سنة ومنها ما عاش أربعين سنة يحل أكلها ويبيعها انتفاعا
 ذكره الدميري ويؤكل القسري والسوادين والزرزور والاصل والهدهد واليوم والطاوس والديسي بضم
 الدال طائر صغير منسوب الى ديس الرطب في لونه غيرة بين السواد والجرعة وهو نوع من الحمام البري وهو أصناف
 مصري وحجازي وعراقي متقاربة أغفرها المصري دميري وأما البريكسر الباء كما في الصحاح قال أبو يوسف
 لا أحفظ فيه شيئا عن أبي حنيفة وهو عندي مثل الأرنب وهو يختلف القول والنبات وهو دوية أصغر من
 السنور وكلا العين لا ذنب لها تدخل البيوت اه عيني وحل الابل في المغرب الابل بضم الهمزة وكسرها وتشديد
 الياء المذكور من الاوعال اه وفي القاموس الوعل بالفتح وككتف ودئل وهذا نادريس الجبل اه والذكر
 والانتان والمثانة والعصان اللذان في العنق والمرارة تحل مع الكراهة وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد
 والطحال دون الدم المسفوح وهل الكراهة تحريمية أو تنزيهية قولان (قوله مائي) هو الذي يكون مأواه ومعاشه
 في الماء اه منع (قوله ولومته ولداني ماء نجس) في البرازية أو أرسلت السمكة في الماء النجس فكثرت فيه لابس
 بأكله الحال اه قال الثوري لا يـ ينظر الفرق بينهما وبين الجلالة انتهى وفي الهمدية ويكره أكل لحوم الابل
 الجلالة وهي التي الاغلب من أكلها النجاسة تغير لحما وتنه كما يكره أكل الطعام الممتن وفي شرح الطحاوي أنه
 لا يحل الانتفاع بها من العمل وغيره الا أن نجس أيا ما وتعلق وليس طبعها تقدير في ظاهر الرواية وروى ابن
 رستم عن محمد في الناقة والشاة والبقرة انما تكون جلالة اذا تغير لحما ووجد منه ريح منتنة فلا يشرب لبنها
 ولا يؤكل لحما وجازيها وهبتها اه اذا كانت لا تختلط ولا تأكل الا العذرة غابا فان خلطت فليست جلالة
 لانها لا تتن اه بتصرف (قوله ولوطافه بجر وحة وهانية) لم يوجد ذلك في الوهبانية ولا في شرحها وانما قال
 العلامة عبد البر الاصل في اباحة السمك أن مامات بآفة يؤكل ومامات بغير آفة لا يؤكل اه فان حمل على أن ذلك
 الط في مامات بالجرح حل (قوله غير الطافي) هو اسم فاعل من طفا الشيء فوق الماء بطفة وطفوا اذا علا اه مكى
 (قوله حنف أنه) الحنف الموت والجمع حنوف ومات فلان حنف أنه اذا مات من غير شرب ولا قتل ولا يبي
 منه فعل وخص الانف بالاضافة لأن روحه يخرج من أنفه يتتابع نفسه أو لانهم كانوا يخبئون ان المرض
 يخرج روحه من أنفه والجرم من جراحته مختار وقاموس (قوله كما يؤكل مافي بطن الطافي) لأن مافي بطنه
 مات بآفة وهي ضيق المكان اه عبد البر في المنع ولو أن سمكة ابتلعت سمكة أكلت جميعا لان البلوعة ماتت
 بسبب حادث وأما اذا خرجت من دبر السمكة لا تؤكل لانها قد استخاضت عذرة اه ولو وجدت جرادة في بطن
 سمكة أو في بطن جرادة حلت مكى عن البحر الاخر (قوله ومامات بجر الماء أو برده) هو الذي عليه الفتوى وقيل
 لا يحل لأن السمك لا يموت بجر الماء ولا برده (قوله وبربطه فيه) كما اذا مات في الشبكة وهو لا يقدر على التخلص
 منها وكذا يحل ما لدغته حية أو أصابه حديد (قوله أو القاء شيء) وكان يعلم أنها تموت منه قال في المنع أو أكلت
 شيئا أو القاء في الماء لمأكله فمات منه وذلك معلوم فلا بأس بأكلها فان مات بآفة اه (قوله فوته بآفة) أي
 لأن موته بآفة ويؤخذ من الاصل السابق (قوله والا لجرث) بوزن سكيت قاموس وقوله سم الجترث من

(ولا يحل) (حيوان مائي الا السمك) الذي
 مات بآفة ولومته ولداني ماء نجس ولوطافه
 بجر وحة وهانية (غير الطافي) على وجه الماء
 الذي مات حنف أنه وهو ما بطنه من فوق
 فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل كل كما
 يؤكل مافي بطن الطافي ومامات بجر الماء
 أو برده وبربطه فيه أو القاء شيء فوته بآفة
 سمك (و) (الا لجرث) سمك أسود
 (والمارماهي) سمك في صورة الحية

هو أفردهما بالذكور للنفاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وان مات حنف أنه بخلاف السمك (وأشياء السمك بلا ذكاة) الحديث أحلت لنا ميتتان السمك والجراد
قد مات النكد والطحال بكسر الطاء (و حل ١٥٨) (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والارب والعق) هو غراب يجمع بين كل جيف وحب والاصح

حلله (معها) أى مع الذكاة (و ذبح ما لا يؤكل
يطهر لحمه وشحمه وجلده) تقدم في الطهارة
ترجيح خلافه (الا لا أدى والخنزير) كما مر
(ذبح شاة) مريضة (فخرج الدم
حلت والا لان لم تدر حيايته) عند الذبح
(وان علم) حيايته (حلت) مطلقا (وان لم
تحرل لم يخرج الدم) وهذا يتأق في مختنقة
ومتردية ونطيخة والتي بشر الذب بطنها فذكاة
هذه الاشياء تحلل وان كانت حيايتها خفية
وعليه الفتوى لقوله تعالى الاماد كيت من
غير فصل وسيجي في الصيد (ذبح شاة لم تدر
حيايتها وقت الذبح) ولم تحرل ولم يخرج الدم
(ان قبضت فاهالا تؤكل وان فضمت أكلت وان
قبضت عينها لا تؤكل وان نمتها أكلت وان
مذت رجلها لا تؤكل وان قبضتها أكلت وان
قام نحرها لا تؤكل وان قام أكلت) لان
الحيوان يسترخى بالموت ففحق فم وعين ومذ
وجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخت
ومقابلها حركات تختص بالحى فدل على
حيايته وهذا كاه اذ لم تعلم الحياية (وان علمت
حيايتها) وان قلت (وقت الذبح أكلت مطلقا)
بكل حال زيلعي (سمكة في سمكة فان كانت
المظروفة صحيحة حلتا) يعنى المظروفة
والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا)
تكن صحيحة (حل الظرف لا المظروفة)
بكالو خرجت من دبرها لاستحالتها بعد ذكاة
جوهرة وقد غير المصنف عبارة منه الى
فاسمعه ولو وجد فيها ذكاة ملكها حلالا
ولو خافا أو دبنا راضيا وبالا وهو لقطعة
(ذبح لقوم الامير ونحوه) كواحد من
العظام (يحرم) لانه اهل به لغير الله (ولو)
وصلية (ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للضيف
لا يحرم لانه سنة الخليل واكرام الضيف
اكرام الله تعالى والفارق انه ان قدمها المأكل
منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف وأولوية
أول الرعي وان لم يقدمها المأكل منها بل يدفعها
لفيره كان لتعظيم غير الله فيحرم

المسوخات باطل لا أصل له لان ما مسح لانسئل له ولا يبق بعد ثلاثة أيام اه وفي أبى السهود عن العنق الحزيت
بكسر الجيم والراء وتشديد هاء نوع من السمك مدور كالترس اه (قوله للنفاء) أى خلفاء دخولهم ما في السمك (قوله
وخلاف محمد) قال في الدرر وما نقل عن محمد أن جميع السمك حلال غير الخنزير والمارماهى ضعيف اه (فرع)
قال في الحاشية لأبأس بدود الزيتون قبل أن ينفتح فيه الروح . ثم ما لا روح له لا يسمى ميتة اه ويؤخذ أن أكل
الجن بدوده أو الخلل كذلك أو الثمار كالنبت بدوده لا يجوز ان تنفتح فيه الروح (قوله بخلاف السمك) مراده
الطافى فقط وهذه العبارة لصاحب الدرر وفيها سائل على رضى الله تعالى عنه عن الجراد يأخذ الرجل وفيها
الميت وغيره فقال كله كاه وعدها من فصاحتها اه (قوله والاصح حله) الاولى أن يقول على الاصح وهو قول
الامام وقال أبو يوسف يكره (قوله معها) الاولى بها وأطلقها فعم الذكاة الاختيارية والاضطرارية فان الارنب
بالذبح وذكاته اختيارية وغيره بالجرح أى موضع كان وذكاته ضرورية (قوله يطهر لحمه وشحمه وجلده) أى
لا يجس ما وقع فيه من المائعات لانه ~~الذباغ~~ في ازالة الرطوبة النجسة وكذا لا تبطل صلاة حامله وهل يجوز
الانتفاع بشحمه في غير الاكل قبل لا يجوز اعتبار ابالاكل وقيل يجوز كلزيت اذا خالطه شحم الميتة والزيت
غالب فانه ينفع به في غير الاكل اه منصرف (قوله تقدم في الطهارة ترجيح خلافه) وهو أن اللحم لا يطهر
بالذكاة والجلد يطهر بها اه حلي (قوله الا لا أدى) هذا استثناء من زعم المصنف فانه يؤخذ منه جواز
الاستعمال فالأدى وان طهر لا يجوز استعماله كرامة والخنزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل أجزائه
نجسة (فرع) قال في الخلاصة وتشرط التسمية في ذبح الحمار للطهارة وفي الدراية واختلفوا في أن الموجب
لطهارة ما لا يؤكل لحمه مجرد الذبح أو الذبح مع التسمية قيل مجرد الذبح لانه مؤثر في ازالة الدم المسفوح وقيل
الذبح مع التسمية لان الطهر هو الذكاة ولا ذكاة بدون التسمية (قوله مريضة) الاولى حذفه لانه يقتضى
تحقق الحياة فلا يتأق التفصيل الا فى (قوله وأخرج الدم) في شرح الطحاوى خروج الدم لا يدل على الحياية
الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحى اه (قوله حلت) لان الحركة وخروج الدم لا يكونان الا من الحى لان الميت
لا يتحرك ولا يخرج منه الدم فيكون وجودهما أو وجود أحدهما علامة الحياة فيحل وعدمهما علامة الموت
فلا يحل اه حوى (قوله ان لم تدر حيايته) ذكر التفسير باعتبار كون الشاة مذبوحا (قوله فذكاة هذه الاشياء تحلل)
أى مطلقا في ظاهر المذهب حوى وسيأتى (قوله وعليه الفتوى) وعن الامام انما تحلل اذا كانت بحال تعيش يوما
لولا الذكاة عن محمد اذا بنى أكثر من حياية المقطوع أو داجه تحلل والا لا اه (قوله وهذا كاه اذ لم تعلم الحياية)
مستغنى عنه بقول المصنف لم تدر حيايتها وانما ذكره ليرتب عليه قوله وان علمت حيايتها (قوله مطلقا) سواء
وجدت هذه الاشياء أو مقابلتها (قوله لا المظروف) لانها مستفطرة فكانت كالفاسط أفاده المصنف (قوله
وقد غير المصنف عبارة منه الى ما سمعته) أفاد المصنف أنه غير عبارة منه عن عبارة الاشياء واقطعها بسمكة
في سمكة فان كانت صحيحة حلالا والا لا اه فانها موهمة وان أمكن تصحيحها بأن المعنى لا يحل ان جميعا بل يحل
الظرف فقط (قوله ولو وجد فيها ذكاة ملكها حلالا) المسئلة فيها تفصيل قال في الوالوجية وجد في بطنها الولوة ن
كانت في الصدف فهي لا تخدوان باعها من غيره فوجدناها في المشتري لان الولوة متى كانت في الصدف
فالظاهر أنها لم تصل اليها من يد الصياد فتكون باقية على الاباحة الاصلية فتكون ملكا للصياد فاذا باعها
تصير ملكا للمشتري لانها ان خلقت في بطنها فهي جزء من أجزائها فيملكها المشتري وان لم تخلق في بطنها لكن
ابتاعها بعد الخلق كانت بمنزلة العلف فتكون للمشتري فاذا لم تكن في الصدف فهي لا تخد وتكون لقطعة
لان الظاهر أنها وصلت اليها من يد الصياد كذا في شرح تنوير الاذهان (قوله وهو لقطعة) له أن يصرفها الى نفسه
ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان غنيا من (قوله لانه اهل به لغير الله) الاهلال رفع الصوت بالذكاة كروى ميتة
ولو ذكر الله تعالى خالصا فالاولى أن يقول لانه عظيم به غير الله تعالى (قوله ولو ذبح للضيف لا يحرم) قال في المنع
ومن يظن أنه لا يحل لعله أنه ذبح لاكرام ابن آدم فيكون كأنه اهل لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث
والعقل فانه لا شك أن القصاب يذبح للربح ولو علم أنه يخسر لا يذبح فيلزم على هذا الجاهل أن لا يأكل كل ما ذبحه
القصاب ولا ما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة اه (قوله والفارق الخ) قال الحوى وحاصل الكلام في هذه
المسئلة أن الذبح المنتز بذكر اسم الله تعالى اذا كان قبل قدوم قادم للتهنئة والضيافة أو بعد قدومه ببرهة لذلك أى

لاجل التهيؤ لاضافته فلا شبهة في جوازها وأما إذا كان عند القدر وم فإن كان التصديق فكذلك وان كان لمجرد التعظيم فخرام والمذبح مبيته ثم ذكر نحو الفرق المذكور هنا قال وأما الذبح عند وضع الجدار أو عروض مرض أو شفاء من مرض فلا شك في أن القصد هو التصديق اه وفي فتاوى الشلبي ركب الجرف فذكر على نفسه ان وصل الى البرسالم ان يقرب قربا يلزمه الوفاء ولا يأكل منه بل يتصدق به على الفقراء لا لا غنى اه ثم ان هذا الفارق لا يظهر لانه قد يقصد به التعظيم وبأكل منه هو أوعى له فالأولى إفاطته بقصد التعظيم وعدمه (قوله وهل يكفر قولان) يعين على القاضي والمفتي العمل بعدم التكثير لوقوع الخلاف كما تقدم في المرتبة (قوله وفي صيد المنية أنه يكفر) أي يحرم (قوله لا نال أنسى الظن) فيه أن الكلام عند التيقن (قوله وفضل) هو الامام الفضلي (قوله - حقيقة وحكم) أي يخرج المنفصل من المذبح قبل موته فانه منفصل من حي - صورة لاحكاما وحقيقة فلا حاجة للاستثناء الا في كماله الشيخ صالح (قوله التعميم) أي سواء كان حيا حقيقة وحكم أو حقيقة فقط أي صورة ثم يستثنى منه ما ذكره المصنف فالكلام في المراد بالحي وان كان الحكم لا يختلف على الوجهين وهذا في غير الصيد أما الصيد فمفصل قال في الهندية عن وجيز الكردى قطع الدب من ألية الشاة قطعة لا يؤكل الملبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان كان الصيد يعيش بدون الملبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بغيره كالرأس يؤكل اه ونحوه في البرازية والمراد العضو المنفصل من العظم واللحم وان كان متصلا بالجدار أما المتعلق باللحم يؤكل كاذ كره البيروني ولو روى صيد افقطع يده أو رجله ولم ينفصل ثم مات ان كان يتوهم التثامه وانده ما له حل أكله لانه بمنزلة سائر أجزائه وان كان لا يتوهم بأن بقي متعلقا بجداره حل ما سواه ودونه لوجود الابانة معنى والمعتبر المعاني والكلام في غير السمك لان ميتة السمك حلال وكذا الجراد (قوله والسنة الساقطة) تقدم في الطهارة أن المذهب طهارة السنة اه حلي (قوله كما مر) أي في قوله وقطع الرأس والسلم قبل أن تبردها حلي (قوله وحزرتاني الطهارة) أي قبيل التيمم والذي حرره هنالك أنه لا عبرة لغلبة الشبه بتصريحهم بحل ذبح ولده شاة اعتبارا باللام اه حلي (قوله والكرامة تذكر) أي في البغل الذي أمته من الخيل عندهما ثم يحتمل أن تكون تحريمية وأن تكون تنزيهية وهو الذي فهمه الطرسوسي ونازعه المصنف بنص محمد كل مكره حرام وعندهما الى الحرام أقرب ذكره عبد البر (قوله وان ينزك) يقال نزك الفعل اذا وثب على الاثني فواقعها (قوله تناج) بكسر النون (قوله وان أكلت تبنا) بتقديم التاء على الموحدة ويجوز أن تكون بنون ثم موحدة ثم مشاة فوقية (قوله ليت) من التبرع على القطع يعني لا يؤكل (قوله والصبح يحجر) فان نبح لا يؤكل وان تغار يرمى برأسه بعد الذبح ويؤكل وان أشكلت بأن صاح كالكلب وكاعتر (قوله فعن) لكنه يرمى برأسه (قوله فيطمر) الطمر الدفن في الارض (قوله يحلها) أي الشارع (قوله ومن ذا الذي ضحى) أي أقام في بيته الى ان دخل وقت الضحى واعلم أن هذا البيت ملحق من يتيين وهما قوله وأي شياه دون ذبح يحلها * وأي المساق والمزارع يكفر * وذو الحية صلي ويفسد دونها * ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهر * والبيت الاول تقدم ذكره قبيل الذباح ومعنى الشطر الاقل من البيت الثاني أي متصل لحية كبيرة صحت صلاته وان صلي بدونها لا تصح الجواب صلي وجبته محلول ولحيته كبيرة تستعرونه عن عينه فصلاته صحيحة واذا حلقتها أو وضعها بخرق لم تجز صلاته لا تكشف عورته وهذا على رواية والاصح أنه يجوز صلاته لان الستراغاب يجب عن الغير من الجوانب لافي حق نفسه حتى جازمها ونظرها اليها اه حلي (خاتمة) ثمانية أشياء من الميتة يجوز الاتفاغها القرن والظف والعصب والصوف والوبر والشعر والريش والعظم سواء كانت من مأكول اللحم أو غيره كذا في زواهر الجواهر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (كتاب الاضحية) *

المناسبة بين الذباح والاضحية أن الاضحية من جنس الذباح الا أن الاول أعم والثاني أخص وانما أفرد بها بكتاب على حدة لانها واجبة تثبت بشرائط وأحكام وأسباب خاصة كذا في مكين اه وفيها ثمان لغات ضم الهزة مع تشديد اليا و تخفيفها وكسر الهزة معها وضحية بفتح الصاد وكسر ها وأضحية بفتح الهزة وكسر ها وأصل أضحية أضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالساكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الحاء تناسب الياء وتجمع على أضاحي بتشديد الياء (قوله من نسمة الشيء باسم وقته) أي

وهل يكفر قولان بزازية ونسرح وهبانية
قلت وفي صيد المنية أنه يكفر ولا يكفر لانا
لأنسي الظن بالمسلم أنه يقرب الى الأدي
بم هذا التصريح ونحوه في شرح الوهبانية عن
الذبيحة ونظمه فقال

وفاعله جهوهرهم قال كافر
وفضلي واسمعيلى ليس يكفر

(العضو) يعني الجزء (المنفصل من الحي)
حقيقة وحكم لانه مطلق فينصرف للكمال
كما حقه في تنوير البصائر فقلت لكان
ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثناء فأتاه
(كبيته) كالاذن المقطوعة والسنة الساقطة
الافى حق صاحبها فظاهر وان كثر أشياء
من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر
(الامن مذبح قبل موته فيحل أكله لو من)
الحيوان (المأكول) لان ما بقي من الحياة
غير معتبرا أصلا بزازية قلت لكن يكفر كما مر

وحزرتاني الطهارة قول الوهبانية
وقد - لالحلم البغال وأنها
من الخيل قطعها والكرامة تذكر
وان ينزك بوق عزفها ها

فان أكلت لحما فكلب جميعها
وان أكلت تبنا فذا الرأس يبتز
ويؤكل باقيها وان أكلت لدا
وذا فاضربها والصبح يحجر
وان أشكلت فاذبح فان كرسها يابا
فعضوا لافه وكلب فيطمر

وفي معانيها
وأي شياه دون ذبح يحلها
ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهر
* (كتاب الاضحية) *

من ذكر الخصاص بعد العام (هي) لغة اسم
ما يذبح أيام الاضحية من نسمة الشيء باسم وقته

باسم مأخوذ من اسم وقته اه حلي قال الفراء وضعي نضجة اذا ذبح الاضحية وقت الضحى هذا أصله ثم كثر حتى
 قيل لما يضحى أى وقت شام من أيام التشريق اه وقال البرجندى هي منسوب الى الاضحية بفتح الهمزة وهو الضحى
 والضم والضم من تغييرات النسب وانما سمي يوم الضحى بالاضحية لانه يضحى فيه بالقداد فان السنة فيه
 أن لا يأكل شيئا حتى ترتفع الشمس ويصلى اه وهذا لا يظهر أن كان هذا الاسم متحققا قبل هذه المشروعية
 قال في التبيين القرب المسالية نوعان نوع بالتفصيل كالصدقة ونوع بالانلاف كالاعتاق وفي الاضحية اجتمع المعنيين
 فانما تقرب باراقة الدم وهو انلاف ثم بالتصريف بالجمع يكون غلبا كما وباحية اه قال في الوقفات شراء اضحية
 بعشرة دراهم أولى من التصديق بالف درهم لان القرية التي تحصل باراقة الدم لا تحصل بالصدقة (قوله
 مخصوص) أى نوعا وسنا (قوله بنية القرية) فلا يكون عنها الا بالنية حتى لو ذبح أيامها من الحيوان المخصوص
 ولم تحضره النية لا يقطع عنه الواجب (قوله وشراؤها الاسلام) لكنه لا يشترط في جميع الوقت من أوله الى آخره
 حتى لو كان كافرا أول الوقت ثم أسلم في آخره يجب عليه اه هندية ومثله الحزبية (قوله والاقامة) هي مثل الاسلام
 فمما تقدم فالسافر لا يجب عليه الاضحية وان طوق عيها أجزائه عنها وهذا اذا سافر قبل أن يشتري اضحية
 فان اشد ترى شاة لها ثم سافر ذكر في المتن أنه يبيعها ولا يضحى بها أى لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد ومن
 المشايخ من فصل فقال ان كان موسرا لا يجب عليه وان كان معسرا ينبغي أن يجب عليه ولا نكتف بسفره وان
 سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغي أن يكون الجواب كذلك اه هندية (قوله واليسار الذي يتعلق به وجوب
 صدقة الفطر) قال في الهندية والموسر في ظاهر الرواية من له ما تنادى بهم أو عشرة دنانير أو ثوبين يبلغ ذلك سوى
 مسكنه ومتاع مسكته ومركوبه وخادمه في حاجته التي لا يستغنى عنها أو ما عدا ذلك من ساعة أو رقيق
 أو خيل أو متاع للتجارة أو غير هافانه يمتد به من يساره وان كان له عقار ومسته فلا ملك اختلاف فيه المتأخرون
 بجماعة منهم اعتبروا الداخل فقل ان كان يدخل من الربع قوت سنة فعليه الاضحية ومنهم من اعتبر قوت شهر ففى
 فضل عن ذلك قدر ما تقي درهم فصاعدا فعليه الاضحية وان كانت هذه المستغلات وقفا ان كان وجب له في أيام
 الاضحية قدر ما تقي درهم فصاعدا فعليه الاضحية والا فلا ولو عليه دين لو فرق ما يده لقضائه نقص الباقي عن
 النصاب أوله مال غائب لا يصل اليه أيامها لا تجب عليه والمرأة تعتبر بموسر بالمهر اذا كان الزوج ماليا عندهما
 لا عنده قبل الخلاف في المجل وأما المؤجل فلا تعتبر بموسر اجماعا وان كان له معصوف يساوى نصابا وهو ممن
 يحسن أن يقرأ فيه فلا اضحية عليه سواء قرأ فيه بالفضل أو لا وان كان لا يحسن من القراءة فيه وجبت وان أمسه
 لاجل ولده الصغير حتى يتعلم القرآن وجبت وفي الصغير بالكتب لا بعد غيبه الا أن يكون من كل نوع كتابان
 برواية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخين كرواية أبي حفص وأبي سليمان عن محمد لا يجب ولا بعد غيبه بالكتب
 الاحاديث والتفصيل وان كان له من كل نوع كتابان وصاحب كتب الطب والعلوم والادب بعد غيبها اذا بلغ قيمتها
 نصابا اه بتصريف (قوله وسببها الوقت) لان السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقه به اذا اصل في اضافة
 الشيء الى الشيء أن يكون سببا وكذا اذا لازمه فيكثر بذكره كما عرف في الاصول ثم ان الاضحية تكثر بتكرار
 الوقت وهو ظاهر ومما يدل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كاستماع تقديم الصلاة على وقتها وانما لم تجب
 على الفقير وان وجد الوقت في حقه لفوات شرط الوجوب وهو انفق (قوله ما يجوز ذبحه) أى في الاضحية بنية
 الاضحية في أيامها لان ركن الشيء ما يتقوم به ذلك الشيء والاضحية غنائم تقبى به هذا الفعل هندية ويدل عليه
 التعريف السابق وان شئت اعتبرت في الركن ذبح النعم خاصة واعتبرت ما تبقى شرطا (قوله فيكره ذبح دجاجة
 وديك) أى بنية الاضحية والكره تحريمية كما يدل عليه التعليل (قوله بفضل الله) أى لا يطريق الوجوب عليه
 تعالى (قوله فحبب التضحية) اسناد الوجوب الى الفعل أولى من اسناده الى العين كالاضحية كما فعله القدوري
 (قوله أى اراقة الدم) الدليل على وجوب اراقة أنها لو تصدق بها حية لا يخرج عن الواجب أما التصديق بلعنها
 بعد الذبح فيحب حتى لو لم يتصدق به جاز اه والوجوب هو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنها سنة وعن
 الطرقيين فريضة كما في فاضل خان وذكر الاسيحي أنها واجبة عنده سنة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين
 النيسابورى كما في الاختيار والصحيح أنها واجبة كما في المضمرات الا أن وجوبها دون وجوب كفارة اليدين
 وقد سبق أن وجوبها دون وجوب صدقة الفطر فهاتان وجه القول بالسنة قوله عليه الصلاة والسلام

وشرا (ذبح حيوان مخصوص بنية القرية
 في وقت مخصوص وشراؤها الاسلام
 والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب
 صدقة الفطر) كما مر (الاذا كورة فحبب على
 الاضحية) خاتمة (وسببها الوقت) وهو أيام الضحى
 وقيل الرأى وقدمه في التواريخ (وركرم)
 ذبح (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير كركبه
 ذبح دجاجة وديك لانه تشبه بالجنس
 بزازية (ووجه) (والوصول الى الثواب)
 (الواجب) في الدنيا (والوصول الى الثواب)
 بفضل الله (في العقب) مع جهة النية اذا لا
 ثواب بدونها (فحبب التضحية) أى اراقة
 الدم من النعم

اذ ارأيت هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يفصح فليمسك عن شعره وأظفاره والتعلق بالارادة يشافي الوجوب
 ووجه الوجوب قوله عليه الصلاة والسلام من وجد سعة ولم يفصح فلا يقربن مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق
 الا بترك الواجب وأمر عليه الصلاة والسلام بقوله من ضحى قبل الصلاة فليعد والامر للوجوب فلا ولا أنه واجبة
 ما وجبت أعادتها والمراد بالارادة في الحديث ما هو ضد السهولة لا التحير لانه غير مخير باجتماعه لان التحير لا يقع
 الا في المباح فلم يدل ذكر الارادة في الحديث على نفي الوجوب ومثله ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من
 اراد أن يحج فليتهجل (قوله علا لا اعتقادا) أي فلا يكفر جاحده كافي المخ وهذا منه يفيد أن الواجب اعتقادا
 يكفر جاحده وليس كذلك فان التور واجب اعتقادا ولا يكفر جاحده ويمكن أن يراد بالواجب في كلامه الفرض
 فتسلم تلك الافادة أفاده الحلبي وفيه انهم سترحوا أن التور لا يجب اعتقاده حتى قال بعضهم بنوى التور لا التور
 الواجب مراعاة لقول الصالحين وقوله ولا يكفر جاحده ان كان المراد لا يكفر من جحد وجوبه لا مشروعيته
 فسلم وان اراد أن من أنكر مشروعيته أصلا لا يكفر ففيه نظر (قوله ممكنة) بصيغة اسم الفاعل من التمكن (قوله
 هي ما يجب) الاوضح ان يقول الواجب بهذه القدرة ما يجب الخ قال في الهندية وأما كيفية الوجوب فتجب
 في وقتها وجوباً موسعاً في جمل الوقت من غير عمن في أي وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤتيه سواء كان
 في أول الوقت أو في وسطه أو في آخره وعلى هذا يتخرج ما إذا لم يكن أهلاً للوجوب في أول الوقت ثم صار أهلاً
 في آخره بأن كان كافراً أو عبداً أو فقيراً أو مسافراً في أول الوقت ثم صار أهلاً في آخره فانه يجب عليه ولو كان أهلاً
 في أوله ثم لم يبق أهلاً في آخره بأن ارتد أو أعسر أو سافر لا يجب ولو ضحى في أول الوقت وهو فقير ثم صار غنياً فعليه
 أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسراً في جميع الوقت ثم صار فقيراً بعد صارت قيمة شاة صالحة ديناً في ذنته
 يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في أيام النحر قبل أن يفصح سقطت عنه الاضحية انتهى واعترض بأنها
 لو وجبت بقدرة ممكنة لما اعتبر في النحر والغنى آخر الوقت بل كانت تجب عليه بالتسكن أول الوقت فيسألزم من
 القول بسقوطها بافتقاره آخر الوقت أن وجوبها بقدرة ميسرة واجب بأن المراد بالتسكن التمكن الكائن آخر
 وقتها اذ هو يتعلق به الوجوب مضيقاً وعنده يظهر عدم اشتراط دوام القدرة وليس المراد ما هو أعم الشامل
 للتمكن أول وقتها لانها وان وجبت بأول الوقت لكن وجوباً موسعاً (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من
 الفعل المجزئ عن اشتراط دوام القدرة (قوله لانها شرط محض) أي وليس فيه معنى العلة والشرط يكتفي بمطلق
 وجوده لتحقيق المشروط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح أن يقول الواجب بالقدرة الميسرة ما يجب الخ (قوله
 بصفة اليسر) الباطن للمصاحبة (قوله فقيرته من العسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة
 اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه التسمية بميسرة وليس المراد أنه كان معسراً ثم يسر بل وجوده ميسراً من
 أول مشروعيته (قوله في معنى العلة) ويشترط دوام العلة لدوام المعلول (قوله بدليل) مر تبطل بقوله بقدرة ممكنة
 يعني انما كان وجوبها بقدرة ممكنة لا ميسرة لدليل هو وجوب تصدقه الخ (قوله وقيل لا تلزم المحرم) أي وان كان
 من أهل مكة وهو الذي في شرح الطحاوي (قوله لا عن طفله) أي من مال الاب (قوله على الظاهر) أي من الرواية
 والنسوي عليه وفي رواية الحسن عن الامام انه يجب أن يفصح عن ولده الصغير وولد ولده الذي لأب له ويستحب
 أن يفصح عن ماله كما في التيسار ثانية وليس عليه أن يفصح عن اولاده الكبار وزوجته الاباذن (قوله بدل
 من ضمير يجب أوفاعله) الذي في نسخ المصنف وشرح عليه وفي نسخ المؤلفات فتجب الاضحية فانما عمل مصرح به
 ولا يصح أن يكون شاة بدله لامنه أوفاعله وهو خبر لم يثبت محذوف تقديره والمضحي به ولو زاد باء وعاقها بالتثنية
 لكان أظهر وقد تبع في ذلك المصنف في شرحه (قوله أو سبع بدنة) لما روى جابر رضي الله تعالى عنه أنه قال لحمرنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة وأما الشاة فلانص فيها بقيت على القياس
 من أن الاراقة قريبة وهي لا تجزأ (قوله لم يجز عن أحد) لانه يخرج البعض عن القرية يخرج الكل اه حوى
 (قوله وتجزئ عما دون سبعة) أي بشرط أن يكون لكل سبع أو أكثر اه حلبي (قوله فجر يوم النحر) هذا بيان لا قول
 وقتها في الجمل فلا ينافي أن ابتداء وقت بعض أفرادها بعد الصلاة حلبي قلت ذكر المصنف في شرحه أن أول وقت
 الوجوب طلوع الفجر وكون الذي يصح بعد الصلاة أي في حق المصري شرط (قوله نصب على الظرفية) أي ظرفية
 الوجوب (قوله أفضلها أولها) لنص الحديث عليه وللمبادرة الى أدائها القرية وهو الأصل الا لما روى كاسفر

عمل لا اعتقاداً بقدرة ممكنة هي ما يجب بمجرد
 التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بالبقاء
 الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي
 ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فقيرته من
 العسر الى اليسر فيشرط بقاؤها لانها شرط
 في معنى العلة كما مر في الفطرة بدليل وجوب
 تصدقه بعينها أو بغيرها أو بادية عيني فلا
 حزم لم يثبت (بمصر أو قرية أو بادية عيني) فلا
 تجب على حاج مسافراً ما أهل مكة قلزمهم
 لأن حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج (موسر)
 يسار الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على
 الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من
 ضمير يجب أوفاعله (أو سبع بدنة) هي الابل
 والبدنة سميت به افتخامتها ولولا احدهم أو
 من سمع لم يجز عن أحد وتجزئ عما دون
 سبعة مالا ولد (فجر) نصب على الظرفية (يوم
 النحر الى آخرها) وهي ثلاثة أفضلها أولها

وتجوز في إياها إلا أنه اتبع للإيام ويكره لحرف الغلط في الظلمة اهـ حوى (قوله وقيل لا) قال في الهندية وعلى الرواية
التي لا توجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعل ذلك فإن فعل الاب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف وعلمه الفتوى وإن فعل الوصى يضمن في قول محمد واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة قال بعضهم
لا يضمن كالأب يضمن الاب وقال بعضهم إن كان المصبي يأكل لا يضمن والاشتم والامتور والجهنم في هذا بمنزلة
المصبي وأما الذي يجنب ويقتضي فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان اهـ (قوله وعزاه للمبسوط) والطرسوسى
رجح الصحيح المبسوط لأن القواعد تشهد له ولأن الاضحية عبادة وليس القول بوجوبها أولى من القول بوجوب
الزكاة في ماله وقال العلامة عبد البر إن صاحب الهداية لم يصحح في المسئلة شيئا بل مقتضى صنيعه
في ذكر الدليل ترجيح عدم الوجوب في حقها فهو مع السرخسى في تصحيحه وإن لم يصرح به اهـ (قوله يبدل
بما يتبعه بعينه) ظاهره أنه لا يجوز بيعه بدهام ثم يشتري بها ما ذكر (قوله كنوب وخف) وغربال ومخل مخ (قوله
كخبز) أى إذا ادعت إليه الضرورة كما لا يخفى (قوله وصح اشترى الستة) مصدر الرابعى وعبارة الدرر والغرر
وصح لواحد اشترى الستة أى جعلهم شركاء اهـ حلى قال في الشربة لاية هذا محمول على الغنى لأنهم لم يبيعوا
لوجوب التضحية بها ومع ذلك يكره لمافيه من خلاف الوعد وقد قالوا في الغنى إذا اشترى بعد ما اشتراها للاضحية
أنه ينبغي له أن يتصدق بالثمن فأما إذا كان فقيرا فلا يجوز له أن يشترك فيها لأنه أوجبها على نفسه بالاشترى للاضحية
فتمت للوجوب فلا يسهط عنه ما أوجبته على نفسه كذا في البدائع وضوء في الهندية عن محيط السرخسى
(قوله إن نوى وقت الشراء الاشرار الخ) قد علمت أن موضوع المسئلة فيما إذا اشتراها لنفسه ثم اشترك فيها
وعبارة الهندية ولو اشترى يريد أن يضحى ثم اشترك فيها ستة يكره وتجزيم لانها بمنزلة سبع شياه كما الآن يريد
حين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وإن فعل ذلك قبل أن يشتريها كان أحسن اهـ وفي التبيين ولو اشترى بقرة
يريد أن يضحى بها عن نفسه ثم اشترك ستة معها أجزأه استحسانا والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لأنه أعدها
للشربة فيجتمع عن بيعها وتولا وجه الاستحسان أنه قد يجد بقرة مميصة وقد لا يظفر بالشركاء وقت الشراء فيشتريها ثم
يطلب الشركاء ولولم يجز ذلك لم يجز وأوجه الاستحسان أنه قد يجد بقرة مميصة وقد لا يظفر بالشركاء وقت الشراء فيشتريها ثم
المؤان مانته وسياق كلامه يفيد أنه اشترى البقرة على نية الشركة وليس كذلك بل صورة المسئلة أنه اشتراها
بالنية الشركة ثم وجد الشريك لأنه إذا اشتراها على نية الشركة لا يكون مخالفا للقياس كما ذكره الوافى ثم قال
ويخالفه ما قد مناه في باب الهدى معزيا للجزم من قوله اشتراها للهدى من غير نية الشرك ليس له الاشرار فيها لأنه
يصير بيعا لأنها كلها صارت واجبة بعضها بالاجاب الشرع وما زاد بالاجاب اهـ فان حل على أن الاضحية تخالف
الهدى في ذلك أو أن ذلك في الفقه زال التناهي والله تعالى أعلم وفي مناسك الكرمات وإذا اشترى شاة يريد أضحية
في ضميره ففي ظاهر الرواية لا تصير أضحية حتى يوجهها بالسانة لكن المذهب والفتوى على أنه يتظران كان المشتري
غنيا لا يصير واجبا في الروايات كما لا يخفى واجبة في ذمته فلا تخفى ج إلى التعيين وإن كان فقيرا ففي ظاهر الرواية
يجب أن يتعين بالعقد فان وهب له أو تصدق عليه فنوى بقلبه لا تصير أضحية بالأجاعة لأن العقد لا يصلح للتعيين في
الاجاب وكذا لو كانت الشاة عنده نأشترى بقلبه الاضحية لا تصير أضحية بالأجاعة اهـ (قوله ويسمى اللحم) انظر
هل هذه التسمية متعينة ولا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الكاربنة ولم يسموها تجزيم أولا والظاهر
أنه لا يشترط لأن المتصور منها الأراقة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والفيض تعليق التسمية على إرادتهم وهو
يؤيد ما سبق غير أنه إذا كان فهم فقيرا وبالي أغنياء يتعين عليه أخذ نفسه به لمتصدق به (قوله إذا ذبح مع من
الأكراع أو الجلد) قال في الدرر رأى يكون في كل جانب شئ من اللحم ومن الأكراع أو يكون في كل جانب شئ من
اللحم وبهض الجلد أو يكون في جانب لحم وأكراع وفي آخر لحم وجلد فحينئذ يجوز صرف اللحم إلى خلاف الجنس
اهـ (قوله أى بعد أسبق صلاة) فلو ضحى بعد صلاة أهل المدر قبل صلاة الجبانة أو على العكس أجزأه استحسانا
لأنه صلاة معتبرة ولو ضحى بعد ما قد عاد الامام قدر التشهد قبل السلام لا يجوز في قياس قول الامام خلافا لهما
انتهى أى بناء على أن الخروج بمنعته فرض ام لا (قوله ولو قبل الخطبة) ويكون ميثا اهـ حلى ووقت صلاتها من
حل النافله إلى قبل الزوال (قوله وبعد منى وقتها) مطلق على بعد الصلاة (قوله لعذر) أى غير الفتنة المذكورة
بعد قوله زيلعى وغيره وهو الذى ذكره صاحب المحيط عن شرح القدورى وذكره قولا آخر هو أنه لا تجزيم

(ويضحى عن ولده الصغير من ماله) صححه
في الهداية (وقيل لا) صححه في السكافى قال
وليس للاب أن يذبح ماله من مال طفله ورجحه
ابن النخعة قال وهو المأثم لئلا يفتن
مواهب الرحمن من أنه أصبح ما يفتن به وعلاه
في البرهان بأنه إن كان المقصود الاتلاف
فلا باب لا يملكه في مال ولده كالمعتق أو انصدق
باللحم مال الصبي لا يحتمل صدقة التطوع
وعزاه للمبسوط فليحفظ ثم فرع على القول
الأول بقوله (وأكل منه الطفل) وأذخر له
قدر حاجته (وما بقي يبدل بتاتبعه) الصغير
(وبينه) كنوب وخف لا يحد الوصى (وصح
وضوء ابن كمال وكذا الجلد والوصى) (وصح
اشترى الستة في بذنة شربة لا تضحية) أى
إن نوى وقت الشراء الاشرار الخ أى الاشرار إذا
والالا (استحسانا وإذا) أى الاشرار إذا
الشراء أحب ويسمى اللحم وزنا لاجزأه فالا إذا
ضم مع من الأكراع أو الجلد) صرف الجنس
تلافاً جنسه (واقول وقتها بعد الصلاة أن
ذبح في مصر) أى بعد أسبق صلاة عبيد
ولو قبل الخطبة لكن بعده أهـ أحب وبعد
مضى وقتها ولم يصلوا العذر ويجوز في الغد
وبعد قبل الصلاة لأن الصلاة في الغد تقع
قضاء لا ادعاء بلعى وغيره

التخصية في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصلي الامام (قوله وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) الاصل فيه قوله عليه السلام ان أول ذلك في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية قال ذلك في حق من عليه صلاة العيد كيلا يشغل عنها فلامعنى للتأخير عن القروى اذ لا صلاة عليه اه زيلعي (قوله وآخره قبيل غروب يوم الثالث) قال في التبيين أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والسكل يحصى بأربعة أيام أولها منحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان منحر وتثنية اه وأيام النحر هي المعدادات وأيام التشريق هي المعلومات (قوله والمعتبر مكان الاضحية) حتى لو كانت في السواد والمغضي في المصر يجوز كما انشق الفجر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وهذا بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر فيها مكان الفاعل لانها تتعلق بالذمة والمال ليس محلها لها (قوله ان يخرجها من خارج المصر) قال في التبيين وحيلة المصري اذا أراد التجمل أن يبعثهم الى خارج المصر في موضع يجوز له سافر أن يقصر فيه فينهي كما طلع الفجر لان وقتها من طلوع الفجر وانما أخرت الى ما بعد الصلاة في المصر لما ذكرناه (قوله ان يخرجها أي بأمر باخراجهما اذا لو خرج معهما لا يظهر اعتبار مكانها فقط كما به عليه الحلبي) (قوله والولادة) أي على القول بأنه ينهي عن الصغيرين ماله ان لم يكن له مال أو من مال الصغيران كان له مال على قول أيضا وتقدم مستوفى (قوله لا يعيد الصلاة الا الامام وحده) أي وصلاة الجماعة غيره اسقط الواجب قال الزيلعي فجعلناه عذرا في جواز التخصية تحريما للجواز وصيانة لاضاحيهم عن الفساد اه بنى الكلام في الامام الذي وجبت عليه الاعادة هل يعيد الاضحية وسأني قول باعادته (قوله وفي المجتبى انما تعاد) أي الصلاة الخ قال هذا تنقيح الاطلاق المتن وهو وجوبه لما في الاعادة بعد التفرق من المشقة قال في وجوب الكردى صلى الامام وضحي ثم علم انه كان صلى بالوضوء مجازات التخصية ولو تذكر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى بالناس ايعيدوا وان ذبح قبل العلم جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذ ذبح قبل الزوال وبعد يجرز اه (قوله فلم يصلوا) لعدم وال يصلوا بهم زيلعي (قوله جاز في المختار) لان البلدة في هذا الحكم كالسواد اه تبيين قال الحلبي وهذا يعارض ما تقدم نقله عن الزيلعي وغيره اه قلت ذكرنا في الفتوى على الجواز أي بعد طلوع الفجر (قوله لكن في السبايع الخ) لا وجه لهذا التمسك والى لان ما قبله ترك العذر وهذا الغيرة (قوله ولو ندم) أي الامام وقوله فمن أي في سنة الاضحية وهو الذبح (قوله حتى تزول الشمس) انما لم يجز قبل الزوال لاحتمال أن يصلي الامام اه حاشي (قوله رقب الخ) الحكاية بقبيل منصرفه الى قوله ويجوز في بقية الايام وتقدم أنه أحد قولين وأن ذلك في الترك اعذر فلا وجه لادخاله في ترك التعمد الذي هو عن غير عذر قد بر (قوله كالمشهدوا انه يوم العيد الخ) بخلاف ما اذا صلى بغير شهادة لانه لا يعذر التحرز عن مثله اه تبيين وذكر المسئلة في الذخيرة مفصلة (قوله لجميع المسلمين) الذي في نسخة الزيلعي التي يدي صيانة لجميع المسلمين وهو كذلك في نسخ اي الذين صلوا العيد بهذه الشهادة أي عن افساد صلاتهم وتخصيتهم (قوله وكره تنزيها) قال المصنف في شرحه اظهار أن هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلاف الاولى اذا حتم الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه (قوله ولو تنزيها) وانفى لا يجب عليه أكثر مما تزمه الا اذا عين به غير الواجب في ذمته فحينئذ يجب عليه أن يتصدق بالتمذ ورسم الواجب الذي في ذمته وهي الشاة التي وجبت بسبب اليسار وكذا اذا أطلق النذر ولم يرد به الواجب في ذمته يجب عليه غيره معه وان أراد به الواجب بسبب الغنى لا يلزمه غيره لان النذر ايجاب والايجاب ينصرف الى غير الواجب ظاهر ولكن يحتمل الصرف الى الواجب تاكيدا ونظيره النذر بالحج وعليه حجة الاسلام فانه يلزمه حجة اخرى الا اذا عني به ما هو الواجب عليه اه تبيين ولو قال ذلك قبل أيام التحريم يلزمه شاةان بلا خلاف لان الصيغة لا تحتمل الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو عسر في أيام النحر ثم أسبر فيها فاعليه شاةان شربة لاية عن البدائع (قوله ولو تنقصها) أي بالتهيب تصدق بقيمة ما كل لان سيدها التصديق وليس له تصدق أن ياكل كل من صدقته منح (قوله وقبيل شرهاهاها) ولو اشتراها غنى وافتقر بعد مضي أيام النحر عليه أن يتصدق بعينها أو بقيتها فان افتقر بعد الشراء قبل مضي أيام النحر سقطت عنه شربة لاية عن الخاتبة (تنبيه) قال في الهندية لو اشترى اضحية ثم باعها فهو على ثلاثة أوجه الاول اشتراها نارياها الاضحية

(وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) .
 وآخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزته
 الشافعي في الرابع والمعتبر بمكان الاضحية
 لا مكان من عليه فحيلة مصري أراد
 التجمل أن يخرجها من خارج المصر فينهي بها
 اذا طلع الفجر مجتبى (والمعتبر آخر وقت الفجر
 وضدته والولادة والموت فلو كان غنيا في
 اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان
 ولد في اليوم الاخر تجب عليه وان مات فيه
 لا تجب عليه (تبيين ان الامام صلى بغير طهارة
 تعاد الصلاة دون الاضحية) لان من العلماء من
 قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان
 للاجتهاد فيه مسانعة زيلعي وفي المجتبى انما
 تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة
 فحينئذ قلتم يصلوا وضوءا وبعد طلوع الفجر
 جاز في المختار لكون في السبايع مع ولو ندم
 الترك فستن أول وقتها لا يجوز قبل الزوال
 تزول الشمس انتهى وقيل لا يجوز قبل الزوال
 في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت
 وقد نسبنا أنه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم
 في المواهب فتنبه (كالمشهدوا انه يوم العيد
 عند الامام فصلوا) ثم ضحوا (ثم بان انه يوم
 عرفة أجزأ عنهم الصلاة والتخصية) لانه لا يمكن
 التحرز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز
 صيانة لجميع المسلمين زيلعي (وكره تنزيها
 (الذبح ليللا) لاحتمال الغلط (ولو تركت
 التخصية وضعت ايها انصدق بها حاجة ناذر)
 فاعل تصدق (لمعنة) ولو فقيرا ولو ذبحها
 تصدق بلحمها ولو تنقصها تصدق بقيمة
 النسيان أيضا ولا ياكل كل الناذر منها
 فان أكل تصدق بقيمة ما كل (وقبيل عطف
 عليه) شرهاهاها (لو جوبها عليه بذلك حتى
 يتمتع عليه بجمها

الثاني اشتراها غيرناو ثم فوى الثالث اشترى غيرناو ثم أوجها بالسانه للاضحية بأن يقول لله علي أن اضحي بها عا
هذا في الوجه الأول لا تصير أضحية مالم يوجها بالسانه في ظاهر الرواية وعنه ما تصير أضحية كالواو وجها بالسانه
والثاني لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام انه لا تصير أضحية حتى لو باعها بجوزيهما
وبه تأخذ الثالث تصير أضحية في قولهم خاتبة بتصرف (قوله وتصديق بيمينها غني شراها أولا) أما التصديق
بالقيمة فقط عند عدم الشراء فظاهر وأما اذا اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة أو التصديق بها حية ابو الهود
عن الزياحي قال الشربلاني اذا فات وقت التقرب بالاراقة والحقوق مستحق وجب التصديق بالعين أو القيمة
اخر اجاله عن العهدة اه (قوله ذو ستة اشهر) وذكر الزعفراني انه ابن سبعة اشهر زيلعي وهذا ذهب الفقهاء
وأما عند أهل اللغة الجذع من الضأن ما غت له ستة أشهر وسواء كان ذكرا أو أنثى والدليل على الجواز به قوله
عليه الصلاة والسلام يجوز الجذع من الضأن أضحية رواء أحمد وابن ماجه وفي الاثناني وان كان صغيرا الخنة
لا يجوز الا أن يتم لها سنة وطعنت في الثانية (قوله من الضأن) بالهـ مـ ويجوز تخفيفه بالاسكان حوى
والضأن ما تكون له ألبية منح ويجمع على أضون كـ أفلس وجمع السكرة مثنى بوزن كرم (قوله والثني
هو ابن خمس الخ) تقدير هذه الاسنان بما ذكره كمنع النقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحي بـ أقل من ذلك
لا يجوز ولو ضحي بـ أكثر من ذلك يجوز ويكون أفضل هندية قال في المنع وقد جمع ذلك بعض الفضلاء في أربعة
ايات فقال

صح الثني من الانواع أجمعها • ولم يجوز جذع الامن الضان
أما الثني فاعتت له سنة • وذلك في بقدر ما حال حـ ولان
وذلك في الابل ابن الخمس ثم اذا • عرفت ذلك فاعرف حـ جذعان
فذلك في غنم نصف وفي بقدر • حول وأربعة في حـ بـ عـ ران

(قوله والمعز) من عطف الخاص على العام (قوله بـع الام) أي انه ان جازت الاضحية بها تتبعها في ذلك الحكم
والافلا (قوله أفضل من سبع البقرة) وهل هي أفضل من البدنة بقوامها عن واحد اعتبر بعضهم زيادة القيمة
ولم يعتبر اللحم وجعل السبع من البدنة فرضا وبقاها فافلا وقال الفضلي البدنة أفضل لانها أكثر لحما وجعل
البدنة كلها فرضا اذا نحر عن واحد وشبهها بالقرأ في الصلاة لولا اقتصر على ما تجوز به الصلاة صح ولو زاد عليها
يكون الكل فرضا (قوله اذا استويا في القيمة واللحم) الحاصل في هذا انهما اذا استويا في اللحم والقيمة فأطيبهما
لحمنا أفضل واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالفاضل الاولى فالفضل الذي يساوي عشرين أفضل من خصي
بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفعل أكثر لحما فالفضل أفضل وأفضل الشياه وأن يكون كبشا ملح أقرون
موجودا (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت النجعة أكثر قيمة أو لحما فهي أفضل ذخيرة (قوله والاني من المعز أفضل
من النيس) ومشي ابن وهبان على أن الذكري الضأن والمعز أفضل لكنه متعدي بما اذا كان موجودا أي
مروض الاثنين أي مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومفهوما انه اذا لم يكن موجودا لا يكون أفضل (قوله
ان الانثى أفضل من الذكر) أي في نوعي البدن الابل والبقرة لان لحم الانثى فيهما أطيب (قوله يذبح الولد
معها) وقال بعض اصحابنا هذا في المعسر الذي وجب بإيجابه أما الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحي فان
ذبح الولد يوم الاضحي قبل الاتم أو بعدهما جاز ولو لم يذبحه وتصديق به حيا جاز في أيام الاضحي (قوله وعند بعضهم
يتصدق به بلا ذبح) محله فيما اذا مضت أيام النحر قال في الهندية فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر فعليه
أن يتصدق بالولد حيا اه أما اذا خرج من بطن الاضحية ولد حتى فالعامه انه يفعل بالولد ما يفعله بالام فان
لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمة خاتبة (قوله ذبحهما) أي
وجوب ولذا قال في الخاتمة ولو كان معسرا فاشترى شاة وأوجها ثم ضاعت فاشترى أخرى وأوجها ثم وجد الاولى
قالوا عليه أن يضحي بهما اه قوله ويضحي بالجماء) وهي التي لا قرن لها الا القرن لا يتعلق به مقصود وكذا
مكسورة القرن بل هي أولى منح (قوله والخصى) وعن الامام انه أدلى لأن لحمه أطيب وقد سمع أنه عليه الصلاة
والسلام ضحي بكبشين أملحين موجودين الا ملح الذي فيه ملح وهو البياض الذي يتبعه شعرات سود والموجود
الخصى منح (قوله والنولاء) بالشاء الثلاثة (قوله أي الجمنونة) قال في المصباح انه داء يشبه الجنون وقال ابن

(و) تصديق (بيمينها غني شراها أولا) ثم هل لها
بذنته شراها أولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة
تجزى فيها (وصح الجذع) ذو ستة أشهر
(من الضأن) ان كان بحيث لو خلط بالنسبا
لا يمكن التميز من بعد (و) صح (الثني فصاعدا
من الثلاثة) (الثني) هو ابن خمس من
وحولين من البقرة والجماء مـ وس وحول
الشاة) والمعز والمتولد من الاهلي والوحشي
يتبع الام قاله المصنف * فروع * الشاة أفضل
من سبع البقرة اذا استويا في القيمة
واللحم والكبش أفضل من النجعة اذا استويا
فيهما والاثنى من المعز أفضل من التيس
اذا استويا بقيمة والاثنى من الابل واليتسر
أفضل حوى وفي الوهـ هـ نسبة أن اللحم
أفضل من الذكر اذا استويا بقيمة والله أعلم *
ولدت الاضحية ولد اقبل الذبح يذبح الولد
معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح
أو سرق فاشترى أخرى ثم وجدها فافلا
ذبحهما وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية
لو قيمتها كالأولى أو أكثر وان أقل ضمن الزائد
ويتصدق به بلا فرق بين غني وفقير وقال بعضهم
ان وجبت عن يسار فكذلك الجواب وان عن
اعسار ذبحهما يساوي (ويضحي بالجماء
والخصي والنولاء) أي الجمنونة (اذا لم يذبحها
من السوم والرعى وان منعها لا) تجوز
التضحية بها

فارس الثول دام بصيب الشاة فتستريحى اعناؤها وانما جازيها لان العقل غير مقصود في اليها ثم وقوله والرعى
عطف تفسير (قوله والجرباء) لان الجرب في الجلد ولا نقصان في اللحم (قوله لم يجز) لانه دلائل على أن الجرب وصل
الى اللحم (قوله التي لا تخ في عظامها) وذلك انما يكون في الهزيلة جدا وهذا في الموسر اما اذا كان معسرا اجزاء
لانه لا واجب في الذمة بل يثبت الحق في العين فيتاذى بالعين على أى خلقه كانت هندية عن المبسوط (قوله الى
المنسلك) بفتح الميم وسكون النون وكسر السين والقياس فيه الفتح وفي البرازية ولا تجوز العرجاء التي غشي بثلاث
قوائم ولا تضع الرابعة على الارض وان كانت تضعها اوضعا خفيها الا انها تنمى بل مع ذلك يجوز اهر (قوله ومقطوع
أكثر الاذن الخ) هو اختيار أبي الليث وعليه الفتوى منع عن المجتبى وفي الشمر نبلاية عن قاضي خان الصحيح
أن الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كغيره وعليه الفتوى اه فقد اختلف الافناء (قوله فأطلق القطع على
الذهاب) من اطلاق السبب وارادة السبب (قوله وانما يعرف بتقريب العلف) قال في المنخ ثم معرفة مقدار
الذهاب والباقي يسير في غير العين وفي العين فالواشدة العين المعيبة فيقرب اليها العلف اذا كانت جائعة
فينظر اليها من أى مكان رأت العلف ثم تشد العين الصحيحة ويقرب العلف اليها فينظر اليها من أى مكان رأت
العلف فينظر الى تناوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث اه أى ويعلم الاكثر والاقل منه (قوله او اكثر
الاية) بفتح الهمزة كسجدة وجعه بوزن جعه (قوله وقيل ما تعطف به) وان كان دون النصف وهما روايتان عن
ابي يوسف (قوله التي لا اذن لها خلقة) أى وان كان لها صماخ (قوله فلولها اذن صغيرة) أى اذنان صغيرتان اى
وتسمى عرفا اذا نكأ في الخالية أ ما التي لها اذن واحدة خلقة لا تجوز كما في الهندية (قوله مقطوعة رؤس ضرعها)
فان بقى أكثرها جاز شمر نبلاية اه قال فيها ولا الحذاء وهى مقطوعة الضرع ولا المصرة وهى التي لا تستطيع
أن ترضع فصليها ولا الحذاء وهى التي ليس ضرعها كذا في التبيين ولا تجزى الجسداء وهى مقطوعة
الالباء وهى رؤس ضرعها فان بقى أكثرها جاز كذا في منية المنقى اه (قوله وتما فيه) حيث قال نقلا
عن مصنفها وعندي في عدم الجواز نظر فانها في نفس الامر لا تخلو ما ان تكون ذكرا أو أنثى وعلى كل
حال تجوز الاضحية بها قلت ويمكن أن لا يكون واحدا منهما وهو المشكل ثم ما ذكره لم ينظر اليه القائل بالمنع
وانما نظر الى شئ غيره وهو عدم النضج قال وعليه بما ذكر غير سديد والله تعالى أعلم اه (قوله ولانأ كل غيرها)
أفاد أنها اذا كانت تحلحط تجزى (تقته) قال في الشمر نبلاية ويجوز مشقوقة الاذن من قبل وجهها وهى
المقابلة وكذا المدبرة وهى التي على العكس وكذا الشرفاء وهى التي قطع من وسط أذنها فنفذ الخرق الى الجانب
الآخر وكذا الحولاء وهى التي في عينها حول والمجزوزة التي جزصوها قاله فاضى خان وما روى أنه صلى الله
عليه وسلم نهى أن يضخ بالشرفاء والخرفاء والمقابلة والمدبرة قالتهى في غير الخرفاء محمول على النذب وفي الخرفاء
على الكثير على اختلاف الاقوال بل في حد الكثير اه وقد تقدم فيه قولنا منفق بهم ما قال في الهندية وتجوز
بالجبوب العاجز عن الجماع والتي بهما سعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنهما والتي بهما كى والتي لا ينزل اليها لبن من
غير علة والتي لها ألية صغيرة تشبه النذب ومقطوعة اللسان ان كان لا يخل بالاعتلاف كذا أجاب أبو الحسن
المرغينانى وقال عمر بن الحافظ ان اقتطع بعض اللسان وهو أكثر من الثلث لا تجوز الاضحية والشاة والمعز
اذا لم يكن لها احدى حلماتها خلقة أو ذهبت بأفة وبقية واحدة لم يجز في الابل والبقران ذهبت واحدة يجوز
وان ذهبت اثنتان لا يجوز اه قال في المحيط من المشايخ من يذ كر لهذا الفصل أصلا وقول كل عيب ينقص
المنفعة على الكمال أو الجلال على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع اه ونحوه في الظهيرة اه
ملخصا (قوله كما مر) أى كما وانع التي مررت (قوله أجزاء ذلك) أمالوا واجب الفقير أضحية على نفسه من غير تعيين
فاشترى أضحية صحيحة ثم تعبد عنده فضضى بها لا يسقط عنه الواجب لانه وجب عليه أضحية كماله أفاده
المصنف (قوله ولا يضرب نعيمها من اضطرارها عند الذبح) لان حالة الذبح ومقدماته تلحق بالذبح فصارت كأنه تعبد
بالذبح كما وكذا لو تعبدت في هذه الحالة فأنفلت ثم أخذت من فورها وكذا بعد فورها في قول محمد وهو
رواية بشر عن أبي يوسف (قوله ولولضات أو سرفت) مستدرل بما قدمه قريبا (قوله لتصدق القرية من الكل) غير
أن بعضهم ضضى عن بعض قال المصنف والتضحية عن الغير عرفت قربة لانه عليه الصلاة والسلام ضضى عن
أخته اه (قوله لان بعضها لم يقع قربة) فلم يقع الكل قربة ضرورة عدم التجزى هندية عن السكاكي (قوله وان

(والجرباء السمينة) فلو مهزولة لم يجز لان
الجرب في اللحم تنقص (لا بالعمى والعوراء
والعرجاء) المهزولة التي لا تخ في عظامها
(والعرجاء التي لا تنفى الى المنسلك) أى المذبح
والمرضة البين مرضها (ومقطوع أكثر الاذن
م والنذب أو العين) أى التي ذهب أكثر نور عينها
فاطلق القطع على الذهاب مجازا وانما يعرف
بتقريب العلف (أو) أكثر (الاية) لان لا أكثر
حكم الكل بقاء وذاها بما يكفي بقاء الاكثر وعليه
الفتوى مجتبى (ولا بالهتاء) التي لا أسنان لها
ويكفى بقاء الاكثر وقيل ما تعطف به (والسكاك)
التي لا اذن لها خلقة فلولها اذن صغيرة خلقة
أجزأت زيلعى (والجسداء) مقطوعة رؤس
ضرعها أو يابسها ولا الجسداء مقطوعة الانف
ولا المصرة أطباؤها وهى التي عولجت حتى
لا تنطع لبنها ولا التي لا ألية لها خلقة مجتبى
ولا بالخنى لان لحها لا ينضج شرح وهما نية
وتما فيه (و) لا (الجلالة) التي تأكل
العذرة ولانها كل غيرها (ولو اشترها سلمية
ثم تعبدت بعيب مانع) كما مر (فعلمها إقامة
غيرها) فقامها ان كان غنيا وان كان فقيرا
أجزاء ذلك) وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء
لعدم وجوبها عليه بخلاف الغنى ولا ينشر
نعيها من اضطرارها عند الذبح وكذا
لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضات
أو سرفت فشري أخرى فظهرت فعلى الغنى
أحداها وعلى الفقير كلاهما ثمنى (وان مات
أحد السبعة) المشتركين في البدنة (وقال
الورثة اذ يجوعونه وعظمكم سحق) عن الكل
استحسانا لتصدق القرية من الكل ولو ذبحوها
بلا اذن الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع قربة

كان شر يك الستة نصرانيا) ولو نوى الاضحية لانتبه غيره معتبرة لانه قد شرطها هو الاسلام قال في الهندية
ولا يشارك المضحى فيما يحتمل الشركه من لا يريد القرية رأسا فان شارك لم تجز عن الاضحية وكذا هذا في سائر القرب
اذا شارك المتقرب من لا يريد القرية لم تجز عن القرية ولو أرادوا القرية الاضحية أو غيرهما من القرب اجزأهم
سواء كانت القرية واجبة أو تطوعا أو وجب على البعض دون البعض وسواء انتفعت جهة القرية أو اختلفت
بأن أراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزء الصيد وبعضهم هدى الاحصار وبعضهم كنارة عن شيء أصابه في احرامه
وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم المتعة أو القران وهذا قول أصحابنا وكذلك ان أراد بعضهم العقيقة عن ولد
ولده من قبله كذا ذكره محمد في فوائد النجاشي ولم يذكر ما إذا أراد احداهم وليمة العرس وينبغي أن يجوز اه وذكر
قبل هذا آخر الباب الاول أن وجوب الاضحية ناسخ كل ذبح قبلها من العقيقة والوجيبة والغيرة اه ونص محمد
السابق بقوله ان النسخ انما هو للوجوب والافاقية قرينة وهذا خلاف ما يحتمل الشرع بل لا بد أن يفسر قوله (قوله
فروع) ما ذكر مسائل متعددة نظر الماذكر بعد هذه المسئلة والاولى حذف الواو من ولو (قوله اشترى كل واحد
منهم شاة الخ) ظاهره يعلم الغنى والفقر والامر في الفتيان ظاهر لاعتينها عليه بالنسبة وأما الغنى فهي وان كانت
غير متعينة عليه الا أنه يشبه الخلف في الوعد ولم يتصدق وليس من علامة المؤمن كذا ظهر لي (قوله وقية
كل واحدة مثل غيرها) فان كانت أن يتصدق باعتبارها فيما يظهر ثم اذا كانت قيمة كل واحدة مثل غيرها فعدم التمييز
بينها والحالة هذه بعيد فليتأمل (قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين) لاحتمال أنه ذبح ما شريت بعشرة
وظاهر تعبيره أن هذا التصديق واجب وكذا يقال في صاحب العشرين (قوله ولا يتصدق صاحب
العشرة بشيء) لانه ان كان ذبح الاقل تخافه في التي له (قوله كالوضي أضحية غيره) بأن ان شاء الله قريبا
(قوله وبأكل من لحم الاضحية) قال في البدائع ويستحب أن يأكل من أضحيته ويطعم منه غيره والافضل أن
يتصدق بالثالث ويتخذ الثالث ضيافة لاقاربه وأصدقائه ويذبح الثالث ويطعم الغنى والفقير جميعا انتهى ويحب منها
ما شاء الغنى والفقير ولمسلم وذى اه ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله أن يذبح الكل لنفسه فوق
ثلاثة أيام الا أن اطعمها أو تصدق بها أفضل الا أن يكون الرجل ذاعبال أو غيره وسع الحال فان الافضل له
حينئذ أن يذبحه لعيله ويوسع عليهم به اه هذا في غير المندورة أما ان أوجبها بالانذار فليس اصاحبا أن يأكل منها
شيئا ولا أن يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنيا أو فقيرا لان مبيها التصديق وليس للمتصدق أن يأكل
صدقة ولا أن يطعم الاغنياء اه هندية (قوله وأن يذبح بيده) لان الاولى في القرب أن يتولاها الانسان بنفسه
(قوله يشهد هان نفسه) لحديث فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قري فاشهدى أضحيته فكانه يغفر لك
بأول فطرة منها كل ذنب وقولي ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له أمانه يجاء بلحمها
ودمها فيوضع في ميزانك وسبعون ضعفا وقال أبو سعيد الخدري ياتي الله هذا ل محمد خاصة فانهم أهل لما
خصوصا به من خير أم لا ل محمد والمسلمين عامة قال ل محمد خاصة والمسلمين عامة اه (قوله كيلا يجعلها ميتة)
عليه لقوله يشهدا أي انه اذا لم يعلم الذبح وذبح رعا يصيرها ميتة (قوله ذكره ذبح الكافي) يعني اذا لم يأمره دل
عليه قوله في الكافي ولو أمر المسلم كذا يابان يذبح أضحيته جاز وكره أن يذبحها بدون أمره اه والذي في الهندية
عن الميسوط ولو أمرهم وديا أن نصرانيا بذلك اجزأه لانهم من أهل الذبح ولكنه مكره لان هذا من عمل القرية
وقوله ليس بقرية (قوله لانه ليس من أهل) فهو افساد لانقرت لان ذبيحة المجوسي لا تؤكل اه (قوله ويتصدق
بجلدها وكذا يجلاها ولائها وسحب أن يربط الاضحية قبل ايام النحر وأن يجلدها ويجلدها ويسوقها الى
المنسل سوفا يجلاها في الهندية ولحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيع به الا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولا يحل
بيع شحمها وأطرافها ورأسها وصفوها وشعرها وبرها ولبنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشيء لا يمكن الانتفاع
به الا باستهلاكه من الدراهم والدينار والما ككولات والمشروبات هندية (قوله ومفاد صحة البيع) جعله
في البدائع قول الامام والبطان قول أبي يوسف لا رواية عنه (قوله لانه كبير) أي من الجزار بأجرة ولقوله عليه
الصلاة والسلام لعلي رضي الله تعالى عنه تصدق بجلدها وخطامها ولا تعط الجزار منها شيئا اه (قوله واستفدت)
أي استفدت حكم مسألة الجزار ووجه الاستفادة أن في كل بيع جزء منها أو المعنى انه لا أضحية له كاملة (قوله فان جزءه
تصدق به) ولو أخذ له علامة عليه ولو شيئا قبل لا ينتفع به (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع أجزائها) قال

(وان كان شر يك الستة نصرانيا أو مريدا
اللحم لم يجز عن واحد) منهم لان الاراقة
لا تجزأ هدية لما مر (فروع) ولو أن ثلاثة
نذر اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية أحدهم
بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين
وقيمة كل واحدة مثل غيرها فاختلفت حتى
لا يعرف كل واحد شأنه ببعضها واصطلموا على
أن يأخذ كل واحد منهم شاة يضحي بها
أجزأهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين
وصاحب العشرة بشيء وان أذن كل واحد
صاحب العشرة بشيء أجزأته ولا شيء عليه كما
لو ضحي أضحية غيره بغير أمره يتابع (وبأكل
من لحم الاضحية ويؤكل كل غنما ويذبح وندب
أن لا يتقص التصديق عن الثالث) وندب تركه
لذي عيال توسعة عليهم (وأن يذبح بيده ان علم
ذلك والا) يعلمه (يشهدا) بنفسه ويأمر غيره
بالذبح كيلا يجعلها ميتة (وكره ذبح الكافي)
وأما المجوسي فيجوز لانه ليس من أهل درر
(ويتصدق بجلدها أو يعمل منه نحو غريال
وجراب) وقرية وسفرد ولو (أوبدها بما ينتفع
به باقيا) كما مر (لا يستهلك كحل ولحم ونحوه)
كدراهم (فان يبيع اللحم أو الجلد به) أي
بستهلك (أو يذراه) تصدق بغيره (ومفاده
صحة البيع مع الكراهة وعن الجزار منها)
كالوقوف مجتبي (ولا يباع بالجزار الصلاة
فانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة
هداية (وكره جز صوفه اقبل الذبح) لا ينتفع به
فان جزءه تصدق به ولا يربكه ولا يحمل عليها شيئا
ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوي
الغناوى لانه التزم اقامة القرية بجميع أجزائها

المصنف وفيه كلام لانه قد تقرر في عامة كتب الاصول والفروع أن القربة تتأذى بالاراقة فهي تقوم بها
لا يغيرها فكيف يكره اه والذي في الهنديه عن الغياثية لانه عينها للقربة فلا يحل له الانتفاع بجزء من أجزائها
قبل اقامته القربة فيها والصحيح أن المومر والمعسر في جزوفها واحكامها سواء اه وهو أولى ولا يراد عليه (قوله
لحصول المقصود) قال في المحيط وان ذبحها في وقتها جازله أن يحل لبنيها أو يحجز صوفها ويمنع به لان القربة
أقيمت بالذبح والانتفاع بعد اقامته القربة مطلق اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) أي شاة الاضحية فلو لم تكن
للاضحية تكون مستعينة عليه شربا لاية (قوله فيكون كل واحد وكيل لآخر دلالة) أي في المسئلةين
والقياس وهو قول زفر أنه يضمن له قيمته لانه ذبح شاة بغير اذنه والاستحسان الاجزاء ووجهه انها تعينت للذبح
لعيونها للاضحية حتى وجب عليه أن ينحى بعينها أي اذا كان فقيرا ويكره أن يبدلها بغيرها ان كان غنيا فصار
المالك مستعينا بكل من يكون أهلا للذبح آذناه دلالة لانها اتفقت بمعنى هذه الايام وعساه يجوز عن اقامتها
بعوارض فان قيل يفوت أمر مستحب وهو الذبح بنفسه أو منه رده فلم يكن راضيا قلنا يحصل له مستحبان آخران
صيرورته مستعينا لعينه وكونه مجبلا في نفسه وحامله أن من ذبح أضحية غيره تارة يذبحها عن ذلك الغير وتارة
يذبحها عن نفسه فان ذبحها عن مال كها بغير أمره صريحا يقع على المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا كذا
أطلقوا ولم يقيدها بما اذا أضحيها المالك للأضحية وقيد به في الاجناس والمختار الأول ذكره صاحب الغياثية وأما
اذا ذبحها عن نفسه فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهر أن الاراقة حصلت على ملكه
وان أخذها مذبوحة تجزئ عن المالك لانه قد نواها فلا يضره ذبح غيره ذكره صاحب المحيط وهذا هو الذي
في الاشياء الا (قوله قاله ابن السكال) ظاهره أن ابن السكال نقله عن الهداية وليس كذلك وانما ذكر كل منهما
وجه الاستحسان في مسئلة الغلط (قوله وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه) لوجه لهذا
الكلام فان أهل المذهب الاقر أجعلوا على أنها تقع عن المالك لا لأن دلالة (قوله ولو أكل) الأولى حذف الواو
وتأخير قوله هداية بعد قوله ونصدق بها وبعبارة الهداية فان كانا قد أكلنا ثم علمنا فليحل كل واحد منهما صاحبه
ويجزيهما لانه لو أكلهما في الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذلك أن يحلله في الانتهاء وان نشأ فحل كل واحد منهما
أن يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يصدق بتلك القيمة لانه يبادل عن اللحم وهذا لأن الاضحية لما وقعت عن صاحبه كان
اللحم له ومن أكل لحم أضحية غيره كان الحكم كما ذكرناه ملخصا والمراد نشأ أي بعد ما أكل اللحم وأما قبله فيأخذ
كل لحم شاته ان شاء لما تقدم قريبا (قوله لو شرها الخ) تقدم بسبب ما علا وظاهره أن هذا الحكم فيه خلاف
حيث ذكر قوله سابقا ولم يقطعا وجعل الحكم عدم الغرم استحسانا ثم ذكر هذه العبارة (قوله كما يصح لو ضحى بشاة
الغصب) يستفاد منه حل الذبيحة بال ضمان وعدم الكفر بالتسمية على الحرام القطعي بل لا يكفر الا بالاستحلال
(قوله حبة) حال من الضمير في قيمته لانه ملكها بال ضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد لكنه يأثم لان ابتداء
فعله وقع محظورا فلزمه التوبة والاستغفار اه شلي وأما اذا أخذها المالك مذبوحة وضمنه النقصان لا يجوز
عن أضحية عنه ما فلي كل واحد منهما أن ينحى بأخرى وفي التبيين أنها تجزئ المالك لانه نواها فلا يضره ذبح
غيره وهو الذي قدمناه عن صاحب المحيط (قوله كما اذا باعها) أي وضمنه المالك القيمة فانه يصح البيع لو وقع
مستندا (قوله وكذا لو ألقاها الخ) لا وجود لهذه العبارة في الهداية في هذا المحل ولا وجه لذكرها هنا وحكمها
ضروري (قوله اظهروا) هله القول كما يصح (قوله ويظهر أن العارية كالوديعة) قال في البدائع وكل جواب عرقته
في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجابة بأن استعار راقعة أو ثوبا أو برة أو أسنأجر أي ما ذكره ففتحى به
أنه لا يجوز له عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة هندية (قوله والمرهونة كالغصوبة) هذا خلاف ما في
الطائفة والخلاصة انها لا تجزئ عن الاضحية اذا ضمنها نقله في الهنديه فحين المصير اليه (قوله وكذا المشتركة) قال
في الخزانة شتان بين رجلين ذبحا معا عن نسكهما اجزاهما اه وأما اذا ذبح أحدا لشره يكره فعلى ما ذكره
الشربلاني عن الفيض من أن المراد بالوديعة كل شاة كانت أمانة أنها لا تجزئ والله أعلم بالصواب والمؤلف
نظر أكونها حادثة بنزلة المصوبة وجعله الحلبي نظيرا لآمانته (قوله سوداء) له وقع له في بعض السنين والافتد
تقدم أنه ضحى بكبشين أقرنين أملحين موجودين وأنه نظرا الى المضايقات اليه (قوله لزمه شتان لحي الاثرهما)
وهو ما قدمناه في القولة التي قبل هذه قال العلامة عبد البر عن شرح مصنف الوهبانية وذكر المسئلة في

(بخلاف ما بعده) لحصول المنفعة ونحوه
(ويكره الانتفاع بغيرها قبله) كما في الصوف
ومنهم من أجازها للغير لوجوبها في الذمة
فلا تدين زيلعي (ولو غلط اثنان وذبح كل
شاة صاحبه) يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله
غلطا ولم يغلطا فيكون كل واحد وكيل لآخر
الاخر دلالة هداية قاله ابن السكال وظاهر كلام
صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه
(صح) استحسانا (بلا غرم) ويقال ان ولو
أكلوا لم يعرفا ثم عرفا هداية وان نشأ حاشين
كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها باقت وفي
أوائل القاعدة الأولى من الاشياء لو شرها
بذبة الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان
أخذها مذبوحة ولم يضمنه أجزائه وان
ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما
اذا ذبحها عن مال كها فلا ضمان عليه انتهى
فراجع (كما) يصح (لو ضحى بشاة الغصب)
ان ضمنه قيمتها حبة كما اذا باعها وكذا لو ألقاها
ضمن احداهما قيمتها هداية اظهروا أنه ملكها
بال ضمان من وقت الغصب (لا الوديعة وان
ضمنها) لان سبب ضمانه هنا الذبح والملك
ثبت بعد تمام السبب وهو الذبح ففتح في غير
ملكه قلت ويظهر أن العارية كالوديعة والمرهونة
كالغصوبة لكونها مضمونة بالدين وكذا
المشركة فليراجع (فروع) لكون أضحية عليه
الصلاة والسلام سوداء يندر عشر أضحيات
لزمه شتان لحي الاثرهما ما حاشية والاصح
وجوب الكل لا يجابه ماله من جنسه ايجاب
شرح وهبانية

بها أخرى وينبغي ويتصدق ولا يأكل لو أيام
الخبر باقية والا تصدق بغيره على الفقراء
خاتمة وفيها أراد التسمية فوضع يده مع يد
النصاب في الذبح واعانته على الذبح سعى كل
وجوباً فلو زكها أحدهما وأظن أن تسمية
أحدهما تكفي حرمت وهي تصلح لغزافه قال
أى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد أن يسمى
عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الحبر الرمي فقال
أى ذبح لا بد للجل فيه

لانراہنڈا ولا نرتضہ

خذ جواباً نظماً كما ينبغي

هي شاة في ذبحها اشركنا

نفتكرار الذکر شرط کمازویه

ذالذبحقصاهوضعه اليد

دمع صاحب الذی برنجیه

فعلى كل واحد منهم أن

يذكر الله جل عن تشييه

(وفي الوصاية وشرحها قال

ولوز بمشاشه معاً نم واحد

أَخْلِي بِبِسْمِ اللَّهِ فَالْهَامَةُ تَهْدِي

وان يشتري منها اثلاثا ثلاثة

واشکل فالتوکل بالذبح بحسب

وكل شراء الشاة للعزبان شري

بسمه خلاف العكم والتوتو مخيم

ولو قال سوداء فغير صحيح

ان كان في قمرنا عناء فغير

سِتِّينَ عُمْرَ نَذْرَ الْعَشْرِ الزَّمَا

وَنَصَحَ أَهْلَ الْبَيْتِ عَزَّ وَجَلَّ

وعن صلت بالامر ألزم تصدقا

والانكا منها وهذا الخمر

و. مال طهارة والصحة سقيا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

وواہ شاعرانہ بعد از صفا

فہرست نوی منہج علیہ اور دوسرے

(مسألة في الإباحة)

(—باب—)

• (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) كتاب الحظر والاماحة •

ای حفر الشارع الشیء واما حة آخر والمذکور هنا المحذور والمباح وبلزهما الحظر والاماحة و ذکر المباح فیه

لرفع توهم كونه مكروها ويذكر الفرض فيه ليعلم أن تركه حرام وبعضهم ترجمه بكتاب الكراهية وبعضهم ترجمه بكتاب الزهد والورع وبعضهم بالاستحسان أما تسميته بالكراهية فلما فيه من بيان ما يكره من الأفعال وما لا يكره وبيان المكروه أهم لوجوب الاحتراز عنه فلذا اقتصر في الترجمة على ما يفيد وأما ترجمته بكتاب الزهد والورع فلأن فيه كثيرا من المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها وأما ترجمته بالاستحسان فلما فيه من بيان ما حسنه الشرع وقبحه ولفظ الاستحسان أحسن لأن كثيرا من مسائله استحسان لا محال للقياس فيها والاستحسان اخرج المسائل الحسان وأشبه ما قبل فيه أنه ترك القياس والاخذ بما هو أرفق للناس وأوطب السهولة في الأحكام فيما يتلى به الخاص والعام ويحى الاستعمال بمعنى الأفعال فكان الاستحسان هنا احسان المسائل واتقان الدلائل وأما القياس والاستحسان اللذان يذكرا كثيرا في مسائل الفقه فبيانهم ما في أصوله (قوله مناسبتهم ظاهرة) وهو أن الأضحية تشتمل على كثير من المحظورات والمباحات وهذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب والاولى تذكر الضمير وقد وجد في بعض نسخ وفي بعضها بضمير التثنية (قوله والمظرفة المنع والحبس) قال تعالى وما كان عطاء ربك محظورا أى ما كان رزق ربك محبوبا عن البر والفاجر اه منح (قوله وشرب الخمر) هذا تعريف للمحظور وشرب الخمر (قوله والمحظور ضد المباح) تعريف بالاعم لان الفرض والحرام والمكروه ضدله والتعريف الخاص له هو ما ثبت حظره بدليل قطعي من كتاب أو سنة أو إجماع أو ما يرجع اليها (قوله بالاستحسان ثواب وعقاب) الاولى بالترتيب لانه لا يقال في العقاب انه حق العاقب وهذا اذا لم تصرفه التوبة الى العبادة أو المعصية والاعراض له مقتضاه (قوله حسا بيا سيرا) أى من غير عذاب والعذاب يترتب على مناقشة الحساب (قوله كل مكروه) أى كل فعل أطلق عليه من هذه المائدة شئ قهسته (قوله في العقوبة بالنار) المراد أنه يعذب حر تكبهم بها وان كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي كالا يحنى (قوله عند محمد) وهو رواية عن الشيخين فالحرمان ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشره الخمر والمكروه ما منع بظني وتركه واجب ككل الضب واللعاب بالشرطي قهسته انى فاذا استعمل محمد الكراهية في كتبه أراد به الحرام درر ولم يطلق عليه الحرام لعدم القاطع الدال على الحرمة فهو يسمى ما ثبت حرمة به غير قطعي من خبر آحاد أو نحو قول يحيى بن مكرهها جوى (قوله فالى الحل أقرب اتفاقا) يعنى أنه لا يعاقب فاعله أصلا لكن يشاب تاركه أدنى ثواب اه جوى (قوله الى الحرام أقرب) من الحلال لتعارض الأدلة وتغليب جانب الحرمة فيه قال القهسته انى فحرمه تحريما وتنزيها عنده ما تنزيه عنده كفى التلويح وغيره اه فكلاهما من الحلال والأصل النازل بين كراهية التحريم والتنزيه أن ينظر الى حكم الأصل فان كان الحرمة ولكنهما سقطت اعراض ينظر الى ذلك العارض فان عمت به البلوى كانت الكراهية كراهية تنزيه كسور الهرة فانه من غير ما كول العم ومقتضاه التجاسة ~~لعمري~~ عن عرض عارض عموم البلوى فحكم بكراهية التنزيه وان لم تعم به البلوى تكون الكراهية للتحريم ويقرب به الى أصله كائن الاثان وان كان حكم الأصل هو الاباحة ولكن عرض عارض أخرجه عنها فان غلب على الظن وجود المحرم فالكراهية للتحريم كسور البقرة الجلالة وان لم يغلب على الظن وجوده فهي للتنزيه كسور سباع الطير (قوله كنسبة الواجب الى الفرض) أى بالنظر لادلة كبرى تدل على التفريع (قوله يعنى بظني الثبوت) أى قطعي الدلالة واعلم أن الأدلة أربعة أنواع الاول قطعي الثبوت والدلالة كآيات القرآنية والأحاديث المتواترة الصريحة انى لا تحتمل التأويل من وجه الثاني قطعي الثبوت وظنى الدلالة كآيات والأحاديث المؤكدة الثالث ظنى الثبوت قطعي الدلالة كآخبار الآحاد الصريحة الرابع ظنى الثبوت والدلالة معاك كآخبار الآحاد المحتملة معانى فالقول يفيد التقاضى والثاني يفيد التقاضى أى وهو الفرض العملى والثالث يفيد الواجب والمكروه تحريما والاربع يفيد السنية والاستحباب وقد يطاق الفرض ويراد به ما يشتمل القطعي والعملى ويطبق الواجب ويراد به الفرض العملى اه (قوله ويأثم بارتكابه) أى انما دون اثم الحرام الظهى كالا يحنى (قوله ومثله السنة المؤكدة) تقدم في الطهارة أن في تركها أقوال ثلاثة قبل لا يأنم به مطلقا وقيل بأثم مطلقا وقيل ان اعتماد التركا اثم والا (قوله القريب من الحرام الخ) أقا المعد في التلويح أن ما ~~كان~~ تركه أول دفع المنع عن العمل بدليل قطعي حرام وبدليل ظنى مكروه كراهية التحريم وبدن المع من الزهل مكروه كراهية التنزيه وهذا على رأى الامام محمد رضى الله تعالى عنه وعلى رأى الشيخين ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدنه مكروه كراهية التنزيه ان

منها بتم ظاهرة والمظرفة المنع والحبس وشرب الخمر ما منع من استعماله شرعا والمحظور ضد المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بالاستحسان ثواب وعقاب اثم بحسب علمه حسا بيا سيرا اختيار (كل مكروه) أى كراهية تحريم حرام) أى كالحرام فى العقوبة بالنار (عند محمد) وأما المكروه كراهية تنزيه فالى الحل أقرب اتفاقا (وعندهما) وهو الصحيح المحذور ومثله البدعة والشبهة (نسبته الى الحرام أقرب) فالحكماء تحريمها (نسبته الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض) فثبت بها كنسبة الواجب يعنى بظني الثبوت ويأثم بارتكابه كى يأثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفى الزيلعى فى بحث حرمة الخيل المقر بيب من الحرام ما تعلق به محمد وذو دون استحقاق العتوبة بالنار بل العقاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبى الخمار صلى الله عليه وسلم لحديث من تركه نفى لم ينل شفاعتى قبل السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بجرام انتهى

الاكل البسمة اوله والحمد له آخره) فان نسي البسمة في اوله فليقل بسم الله على اوله وآخره اه اختصارا واذا قلت بسم الله فارفع صوتك حتى تلقى من معك تتارخانية وانما يسئل اذا كان الطعام حلالا ويحمد في آخره كيف ما كان قنية ولا يرفع صوته بالحمد الا ان يكون جلساؤه فرغوا من الاكل تتارخانية (قوله وغسل اليدين قبله وبعده) وغسل اليد الواحدة وأصابع اليد لا يكفي في السنة لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ ولا يمسح اليدين قبل الطعام بالماء بل يكون أثر الغسل باقيا وقت الاكل ويحسبها بعدة ليزول أثر الطعام بالكلمة وغسل القدم قبل الاكل ليس بسنة ولا بأس بغسل اليدين والراس بالخالة ان لم يكن فيها شيء من الدقيق وكذا احراقها وفي نوادره شام سألت محمد ارحمه الله عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لم ير بأسا بذلك وأبو يوسف كذلك وهو قولي ذخيرة ويكره للجنب رجلا كل أو امرأة أن يأكل طعاما أو يشرب شرابا قبل غسل اليدين والقدم ولا يكره ذلك للمعتاض والمستحب تطهير القدم في جميع المواضع خاتمة وينبغي أن يصب الماء من الأمانة على يده بنفسه ولا يستعين قال بعض المشايخ هو كالوضوء ونحن لانستعين بغيرنا في وضوئنا محبط (قوله ويبدأ) أي استحبابا (قوله بالشباب) أي والصبيان تتارخانية لان الشباب أكثرأكلأوأشد طلبا (قوله وبالشيوخ بعده) لحديث ليس منا من لم يوقر كبيرنا وهذا من التوقير (تقمة) ينتقى على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ولا يتكلف لهم كل ما يشتهونه ولا يمنعهم جميعه ليكون بين ذلك قوما ولا يستديم الشبع لحديث التخييل أجوع يوما وأشبع يوما وله أن يطعم كسبيات السفرة لا حاجة وبقرة لا أن ياقية في نهر أو طريق الا لياكله النمل ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان التمر فانه يأكل من حيث شاء بكل ذلك وردت الآثار ويحكي به الطبق الذي فيه ألوان الاطعمة لانه وضع ليتناول مما فيه لا يقتصر على لون واحد كما لا يخفى وقال صلى الله عليه وسلم من أكل من قصعة ثم لحسها فتناول القصعة اعتكأه من النار كما اعتكأتني من الشيطان وفي رواية أجداستغفرت له القصعة ومن السنة البدء بالملح والختم به بل فيه شفاء من سبعين ألف داء انتهى درم منقوي ويجوز للشباب الذي يخاف الشبق أن يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يهزمه عن أداء العبادات اختيار واذا أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر لمصلحة بدنه لا بأس به حاوي الفتاوى ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تجبر الا أن يكون غيره يتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رقيقا اه اختار ومن الاسراف ترك اللقمة الساقة من اليد بل يرفعها ولا يأكلها قبل غيرها اه وجيز قال صلى الله عليه وسلم أكرموا الخبز فانه من ركات السموات والارض وقال عليه الصلاة والسلام ما استخف قوم بالخبز الا أبلاهم الله بالجوع ومن أكرامه أن لا ينظر الا دام اذا حضر ولا يكره نفع الطعام الا بماله صوت كاف وهو تفسير انتهى كذا روى عن أبي يوسف ولا يأكل الطعام حارا ولا يشمه ومن السنة لعقه أصابعه والاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل كشوف الرأس ولا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن تكبرا وهو المختار ولو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفقة ماء جازله أن يشاقق معه يدون السلاح ويأخذ من الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان صاحب الماء يخاف الموت يأخذ منه بعضه ويترك البعض خلاصة ولو اضطر ومنعه المالك وسعه الاخذ ولا يقاتله ولو ترك حتى مات كان في سعة وحكي عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يحوزه فان المضطر يقاتله بما دون السلاح وأما في البر وما أشبه ذلك يقاتله بالسلاح وغيره محبط ويشرب من الخمر بقدر ما يدفع عطشه ولا يسهه أن يقطع من بدن غيره ولو أذنه ولا من بدن نفسه للضرورة قال محمد يفترض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يهجز عن الخروج والطلب اه يفترض على كل من يعلم حاله أن يطعمه ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادة واذا كان قادرا على الخروج فنيات ولم يطعمه أحد ممن يعلم بحاله اشترى كواجبه في الاثم واذا كان المحتاج قادرا على الخروج ولكن لا يتقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه نهي من الواجبات فليؤده اليه حقا وان كان المحتاج يتقدر على الكسب فعليه أن يكسب ولا يحل له أن يسأل الكل من الهنديه (قوله وكره لحم الانان) ولا يقال انانته والكرامة للمريض وغيره وكذلك يكره الدواي بكل حرام خاتمة بخلاف الجوار الوحشي فانه ولينه حلال اه مكى (قوله وابنه) لانه متولد من اللحم فصاير مثله (قوله وابن الجلالة) قال

وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملق (وكره لحم الانان) أي الحمار الأهلته خلافا للمالك (ولينهار) ابن الجلالة) التي تأكل العذرة

في التبيين لانه عليه السلام نهى عن أكلها وشرب ابنها وفي المغرب الخلة بالفتح البعرة وقد كنى به ساعن العذرة
فتقبل لا كما حاجة وجلالة اه (قوله وابن الزكاة) وجعل في الهداية ثمر به حلالا عند أبي حنيفة كما سبأ في
الاشربة من هذا النسخ اه شاي (قوله وأجاز أبو يوسف للتداوى) في الهندية وقال لا بأس بأبوال ابل ولحم
الفرس للتداوى كذا في الجامع المغير اه (قوله حتى يذهب تنلجها) ولم يقدر لذلك مدة في الاصل زيلبي (قوله
وقدر الخ) هذرواية الزوادر (قوله وعشرة لابل وبقر على الاظهر) وقيل بأربعين يوما في الابل وبعشرين يوما
في البقر وعشرة أيام في الشاة وثلاثة أيام في الدجاجة (قوله حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يحاط
ولا يتغير لحمه وروى أنه عليه السلام كان يأكل الدجاج وما روى ان الدجاج تحبس ثلاثة أيام ثم تذبح فذلك على
سبيل التتمه اه زيلبي (قوله غذى بين خنزير) وكذا زرع سقيت بالتجاسات فانها لا تحرم ولا يكره أكلها وروى
عن ابن المبارك ان الجدي اذا ربي بين الانان يكره أكله (قوله ويكره) قد علمت أن الكراهة اذا اطلقت لا سيما
في كتاب الحظر تنصرف الى التحريم (قوله لا تطلق الحديث) وهو ما روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تفسدوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة
ولا تأكلوا في صحافها فانهم اهتم في الدنيا وليكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم فاذا ثبت ذلك في الاكل والشرب
فكذا في التطيب وغيره لانه مثله اه مخ (قوله ككلمة) وخوان ذهب أو فضة والوضوء من طست منها أو ابريق
والاستجمار بججر الذهب والفضة وكل ما يعود الانتفاع به الى البدن وفي البرازية واحراق العود في مجمر منها
لا يجوز للرجال والنساء انتهى (قوله ومرة) وكذلك حلقتهن ولا بأس بهن اذا كانت مفضضة عند الامام وأصلها
من حديد أو صقر اه سراج (قوله الى موضع آخر) مباح فأكل منه فانه لا يحرم لاتقاء ابتداء الاستعمال منها
اه درروا ما اذا أكل منها باليد أو بالمعلقة فانه يحرم لان الانا آت الكبرية فانما وضعت لاجل ابتداء الاكل منها
باليد أو بالمعلقة (قوله أو صب الماء) أي ماء اللورد مثلاً قال في الدرر وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل
الدهان ونحوه انما يحرم الاستعمال اذا أخذت وصب منها الدهن على الرأس لانها المصنوعة لاجل الادھان
منها بذلك الوجه وأما اذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن وصب على الرأس من اليد فلا يكره لاتقاء ابتداء
الاستعمال منها اه أما نحو القمقم فيستعمل للصب على الوجه واليد فالظاهر الحرمة فيه مطلقا اذا كان منها
(قوله وهو ما حرره في الدرر) قال العلامة الواني ان ما ذكره لا طائل تحته فان المنهى عنه استعمال الذهب
والفضة اذا اطلق في هذا الباب قوله عليه السلام هذان حرامان على ذكورنا حتى حل لانا ثم ولما بين أن المراد
من قوله حل لانا ثم ما يكون حلنا بهن في ما عداه على حرمة سواء استعمل بالذات أو بالواسطة ولو كان الامر
كما قال لما وقعت هذه المسئلة في عبارة المشايخ بدون كلمة من مع انها واقعة اه وأقره العلامة نوح وأيده
باطلاق الاحاديث الواردة في هذا الباب اه أبو السعود ومنه تلم حرمة استعمال ظروف فسادين القهوة
والساعات من الذهب والفضة ونقل في الهندية عن المحيط ما يوافق في الدرر حيث قال قالوا وهذا اذا كان
يصب الدهن من الآنية على رأسه أو يده أو اذا أدخل يده في الاناء وأخرج منه الدهن ثم استعمله فلا بأس به
وكذلك اذا أخذ الطعام من القصعة ووضع على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكله لا بأس به كذا في المحيط (قوله
استعمال البيضة) يقال ابتاض لبس البيضة في القماموس البيضة واحدة بيض الطائر والحديد والخسبية
وحوزة كل شيء وساحة القوم وموضع النعمان وبيض النهار وهو بيضة البلد واحد الذي يجمع اليه ويقتبل قوله
ضد وبيضة العقر يبيضها الديك مرة واحدة ثم لا يعود وبيضة الخدر جاريته اه والمراد ما يلبس على الرأس اتقاء
معاطب الحرب (قوله والجوشن) هو الدرع اه حلي (قوله والساعدان منها) أي من الذهب والفضة وأنى
باللق حالة الجتر في المني على لقمة من أزمه اياها في أحواله ثم الجوشن يدخل فيه الساعدان ولذا لم يذكر في عبارة
القهستاني في النسخة التي بيدي (قوله وهذا) أي التحريم فيما يقع أي يرجع الى البدن (قوله ويكره الاكل
في فخاس أو صفر) مثالبه بقوله والافضل الخ تنفي أن الكراهة خفيفة وان كانت عند الاطلاق تنصرف الى
الكراهة الغائظة قال في الصباح الصفة رمث قفل وكسر اله ادلة الفخاس وقيل أجوده اه (قوله من اتخذ أو انى
بيته خزانة الملائكة) يحتمل أن المراد أنه تنزل عليه الرحمة لان الملائكة تتبعهم الرحمة أو هو على حقيقته
ويدل ذلك على ما شأن ذلك الشخص وانظر هل ذلك فيمن استعمل الخرف مع القدرة على غيره أو ولو كان

(و) ابن (الزكاة) أي الفرس وبول الابل
وأجاز أبو يوسف للتداوى (و) كره (لجها)
أي لحم الخلة والرمكة وتحبس الخلة حتى
يذهب تنلجها وقد بثلاثة أيام لا حاجة
وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الافاهر
ولو أكلت التجاسة وغيرها بحيث لم يتنلجها
حات كما حل أكل كل جدي غذى بين
خنزير لان لحمه لا يتغير وما غذى به يصير
مستهلكا لا يبقى له أثر (ولو سقى ما يؤكل كل
لحمه خرا فذبح من ساعته حل أكله ويكره)
زيلبي وصيد شرح وهبانية (و) كره الاكل
والشرب والادھان والتطيب من اناء ذهب
وفضة للرجل والمرأة لا تطلق الحديث
(وكذا) يكره (الاكل) لجملة الفضة
والذهب والاكتحال عليهما) وما أشبه ذلك
من الاستعمال ككلمة ومرة أو قلم ودواة
وقنوقها يعني اذا استعملت ابتداء فيها
صنعت له بحسب معارف الناس والافلا
زاحة حتى لو نقل الطعام من اناء الذهب الى
موضع آخر أو صب الماء أو الدهن في كفه
لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به
مجتبى وغيره وهو ما حرره في الدرر في حفظ
واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة
والجوشن والساعدان منها في الحرب
لأن ضرورة وهذا فيما يقع الى البدن وأما غيره
تجمل بالادان متخذة من ذهب وفضة وسرير
كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا
بأس به بل فعل السلف خلاصة حتى أباح
أبو حنيفة توسد الديساج النوم عليه كما يأتي
ويكره الاكل وفخاس أو صفر والافضل
الخرف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ
أو انى بيته خزانة زينة الملائكة اختيار

مع العجز وفضل الله تعالى واسع (قوله رصاص) يفتح الراء والعامة تكسر هاصحاح (قوله وزجاج) مئذ الزاى
 صحاح (قوله وبأور) حجر معروف وأحسنه ما يجاب من جزائر النج وفيه لغتان كسر الباء مع فتح اللام مثل
 سنور وفتح الباء مع ضم اللام مثل تنور واللام مشددة في اللغتين أفاده صاحب المصباح (قوله وعقبي)
 يفتح العين خرز أحر اه ضياء الخلوم أو ضرب من الفصوص صحاح (قوله خلافا لشافعي) فقال بالكراهة
 لأنه في معنى الذهب والفضة بالتناخيه والدليل لنا في المطولات (قوله منفض أي مزوق بالفضة) مخ وفسره
 الشنقي بالمرصع بهاء فسر القهستاني بالميزن بالفضة وهو التزويق بالطلاء وفيه خلاف أبي يوسف فإنه منعه
 قال الزيلعي وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التوقيه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع لأنه من تهلك فلا عبرة
 ببقائه لو ناوله أي ومن التزويق سلسلة من فضة لما روى عن أنس رضي الله عنه أن قدح أبي حنيفة صلى الله
 عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواء البخاري وفي القاموس الشعب كل نوع الصدع اه
 (قوله بضم) بحيث يضع فيه على الشعب وان كان يضع يده على الفضة حال التناول (قوله قيل ويد)
 وفي القهستاني متعباً أي شغوباً بالقم واليد وغيره من الأعضاء قال في الشربة لالبسة القول بحمرة تلقى باليد
 ضعيف لما قال في الاختيار يجوز الشرب في الأناة المنفض إذا كان يتقي فيه موضع الفضة وقيل يتقي أخذه
 باليد اه ومثله في الجرهرة والهداية وإذا كان القول باتقاء اليد ضعيفاً فكذلك غير اليد من الأعضاء فإذا راعى
 القم فقد علمت أن موضع هذا الخلاف في المنفض لا في الأناة فضة استعمل كالجمره وكالظرف للفتجان القهوة فإنه
 يحرم لأنه استعمل فيما عدله عادة ولم يرد دليل على الجواز بخلاف المنفض وقد تجزأ جماعة على الشرع فلو
 باباحة استعمال نحو الظرف أخذ من هذا الخلاف زاعمين أنه اتقاء بضمه ومس اليد بأشبهه وهذا جهل
 عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان الخوان والأناة الطعام الفضة والذهب لا يمسهما أي يده وقد حرما
 ومن الجرأة قول أبي السعود عن شيخه والتم أنه ينبغي على ما هو الأرجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الأخذ محل
 شرب القهوة ومن الفتجان في تيس الفضة اه فان المقام مختلف فليتدبر حق التدبر وانظر ما لو كان الأناة لا يوضع
 على القم بأن لا يستعمل الا باليد كالجمره الضبية هل يتقي وضع اليد عليه وتره ومقتضى ما ذكره في السيف
 من اشتراط تجرد محل اليد من الذهب والفضة أنه لا يضع يده على ضبة الفضة في الجبرة ونحوها (قوله ونحوه)
 كسر يروكسي (قوله وكذا الأناة المضيب بذهب أو فضة) أي المشدود بهما يقال باب مضيب أي مشدود بالضبات
 جمع ضبة وهي حديدية العارضة التي يضيب بها اه قال في المغرب ومنه مضيب منه إذا شدتها بالفضة وفي
 المصباح والضبة من حديد أو صفر أو نحوه يشعب بها الأناة وجهها ضبات مثل حبة وحبات وضبته بالتثنية
 عملت له ضبة اه وفي القهستاني المضيب المزين بالذهب والفضة المشدود بالضبة أي العريض - نه - ما اه فيشمل
 ما جعل عليه صفاً منهما (قوله والكروسي المضيب بهما الخ) قال في الهندية ويكره الجلوس على كروسي الذهب
 والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء ويكره النظر في المرأة المتخذة من الذهب والفضة ويكره أن يكتب بالقلم
 المتخذ من ذهب أو فضة ثم قال ولا بأس بالاكل والشرب من الأناة مذهب أو منفض إذا لم يضع قامه على الذهب
 أو الفضة وكذا المضيب من الاواني والكروسي والسرير إذا لم يقعد على الذهب أو الفضة وكذا حافة المرأة من
 الذهب أو الفضة وكذا الجمر واللبام والسرير والنور والركاب إذا لم يقعد عليه (قوله أي التفضيض) مراده ما يعم
 التضييب (قوله ولم يضع يده موضع الفضة) بأن كانت الفضة أو الذهب في طرف التضيض أو في أسفله عند الفصل قال
 في النهاية وشرحها وحل استعمال المنفض أي المزين بالفضة من الأناة والسكين والسرير والكروسي وأطراف
 المرأة والمكحلة والركاب وفي الكافي إذا كان في نصل السكين أو في قبضة السيف فضة قال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى إن أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا لا اه (قوله وعن الثاني يكره الكل) قال في السراج نقلا عن
 الكروني ولا بأس بالشرب في الأنية المنفضة إذا وضع قامه على العود عند أبي حنيفة وكره أبو يوسف ذلك وقال
 الفضة صارت كأنها بعض الأناة أو أكره الشرب منه وكذلك الاكل والادهان وكذلك باب الدار والمداهن
 والجوامر والمرأة ولورخصت في هذه لخصت في السرير المضيب بالفضة أن يقعد عليه وكذلك السرير والركاب
 والنظر وكذلك السقف ولا جبر أن يفضض شيء من ذلك ولا يذهب وكذلك المحف ولورخصت في شيء من ذلك
 لكان المحف أولى من هذا كله اه مكي ولا يحنيفة ما روى عن أنس أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر

(لا يكره ما ذكره) (ن) (أنا) (رصاص وزجاج
 وبأور وعقبي) (ن) (أنا) (رصاص وزجاج
 الشرب من الأناة منفض) (أي مزوق بالفضة
 والركوب على سرج منفض) (أي بشرط أن (يتقي)
 كروسي (منفض) (لكن بشرط أن (يتقي)
 أي يجنب (موضع الفضة) (بضم قيل ويد
 وجهه) (سرج ونحوه) (كذا الأناة المضيب
 بذهب أو فضة) (الكروسي المضيب بهما وحلية
 امرأة ومنحرف بهما) (كروسي) (أي
 التفضيض (في نصل سيف وسكين أو في
 تفضيها أو لبام أو ركاب) (كذا كتابة الثوب
 موضع الفضة والذهب) (وفي المجتبى لا بأس بالسكين
 بذهب أو فضة) (وفي المجتبى لا بأس بالسكين
 المنفض والمخارير والركاب) (عن الثاني
 يكره الكل

فاتخذ مكان الشعب سلة من فضة ورواه البخاري ولا حد عن عاصم عن الاحول قال رأيت عند أنس قديم النبي
صلى الله عليه وسلم فيه ضبة فضة ولان الاستعمال قصد الجزاء الذي يلاقيه العضو وما سواه تسع له في الاستعمال
فلا يكره كالحبة المكشوفة بالحرير والعلم في الثوب وسماها الذهب في فص الخاتم وكلامه مائة المعلة بالذهب اه قبيح
(قوله والخلاف في المفضض الخ) عبارة العيني وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التوبة الذي لا يخلص فلا بأس به
بالاجماع لانه مستأنف فلا عبرة ببقائه لو اءاه (قوله ولا يرده بقول الواحد) أي لا يرده على بائعه ولو شراه بنفسه
ولو كان الخبر مسلماً ثقة ذكر ابن قاضي سماوية ما نصه شري مسلم لما فأنخبره ثقة انه ذبيحة مجوسى ينبغي له أن لا يأكله
ولا يزول ملكه لان خبره يستلزم شيئين احدهما الحرمة فيقبل فيها فلا يؤكل والاخر زوال ملكه فلا يقبل فيه اه
فلهذا لا يملك رده اه أبو السوءد (قوله وأصله ان خبر الكافر الخ) قال الاتقاني وأصله أن خبر الواحد في المعاملات
حجة لاجماع المسلمين على ذلك بالكتاب والسنة فان الله تعالى جعل خبر الواحد حجة في كتابه قال تعالى وجاء من
أقصى المدينة رجل يسعى الآية وقال تعالى فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة وقد ثارت السنة من الصحابة
والتابعين بذلك اه فانه كان لا صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد من العلوج كانوا يستعملونهم
ويصدقونهم على مقالهم ذكره أبو الليث وفي الهندي يقبل قول الواحد في المعاملات عدلاً كان أو فاسقاً حراً كان
أو عبداً ذكره كان أو أوثق مسلماً كان أو كافراً فالحرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات
والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات كذا في الكافي واذا صح قول الواحد في اخبار المعاملات عدلاً كان
أو غير عدل فلا بد في ذلك من تغليب رأيه فيه ان خبره صادق فان غلب على رأيه ذلك على عليه والا فلا كذا
في السراج اه (قوله وعليه) أي على قبول خبر الكافر في المعاملات (قوله يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات) يدل
عليه ما ذكره حاقط الدين في كتابه حيث قال يقبل قول الكافر في الحل والحرمة حتى لو كان له أجبر مجوسى
أو خادم مجوسى فأرسله ليشتري له لحماً فاشترى وقال اشترته من يهودى أو نصرانى أو مسلم وسعه أكله وان كان
غير ذلك لم يسعه أكله ثم قال وأصله أن خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من
الكذب ومساس الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملات وكونه من أهل الشهادة في الجملة اه قال في التبيين فينفذ
تدخل الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة وكمن شئ يصح ضمناً وان لم يصح قصد الأثر
أن يصح الشرب وحده لا يجوز وتبعه بالارض يجوز اه (قوله كما توهمه الزيلعي) وحكم على حاقط الدين بالسهو
وقال لان الحل والحرمة من الديانات ولا يقبل قول الكافر فيها (قوله أو بدخول الدار مثلاً) قال في السراج
ولو أذن في دخول الدار عبداً وجعل أو ابنه الصغير فالقياس أن يتحرى الا انه جرت العادة بين الناس انهم
لا يمتنعون من ذلك فيجوز لاجل ذلك اه (قوله وقيد في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقه) قال محمد رحمه الله
تعالى وانما يصدق الصغير في ما يخبر به ما تحرى ووقع تحريه انه صادق اذا قال هو ماننا وقد أذن لنا أو بان تنصت به عليك
أو نهيه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك اه ذخيرة وفي الجوى قالوا ويجب العمل بغلبة الظن من صفات الخبرة فلورأى
العبد يبيع شيئاً لم يشتره حتى يسأل فان أخبر أن مولاه أذن له فيه وهو ثقة فلا بأس بشرائه منه وكذا في الهدية
فان كان أكبر رأيه كذبه أو شك لم يتعرض له لان الأصل بحره والاذن طارئ فلا يحل اثباته بالشك وانما قبلناه
في الاذن لانه من المعاملات وهي أضعف من الديانات وقد قبل فيها الحديث قبول شهادة اعرابي وحده في هلال
رمضان اه (قوله ولو نحو زيب وحلوى) أي عما يأكله الصبيان (قوله لان الظاهر كذبه) هذا يقتضى حرمة
بيع ذلك منه قال في المنع لان الظاهر كذبه وقد عثر على فلوس آتية فأخذها ليشتري بها حاجة نفسه اه وهذا
لا يظهر في كل الصبيان بل يران عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطاهم ما يشربون به شهوة انفسهم
وكذلك غالب الفقراء (قوله لكثرة وقوعها) أصله أن المعاملات يقبل فيها خبر كل ميمحزاً كان أو عبداً مسلماً
أو كافراً صغيراً أو كبيراً العموم والضرورة الداعية الى عدم اشتراط العدالة فان الانسان قلما يجد المستجمع لشرائط
العدالة ليعامله أو يستخذه ويضعه الى وكالته ونحو ذلك ولادليل مع السامع يعمل به سوى الخبر فلو لم يقبل
خبره لامتنع باب المعاملات ووقعوا في حرج عظيم وباب مفتوح ولان المعاملات أكثر وقوعها فاشترط
العدالة فيها يؤدى الى الحرج فيشترط فيها التمييز اه زيلعي (قوله وشرط العدالة في الديانات) لانها

والخلاف في المنصف أما المطلق فلا بأس به
فالاجماع يلافرق بين الجاهل وركاب وغيرهما
لان الظاهر مستأنف لا يخلص فلا عبرة للونه
عيني وغيره (ويقبل قول كافر) ولو مجوسياً
(قال اشترى اللحم من كتابي فجعل أو قال)
اشترته (من مجوسى) فيجوز ولا يرده بقول
الواحد وأصله أن خبر الكافر في المعاملات
فالاجماع في المعاملات لا في الديانات وعليه
يجعل قول الكافر يقبل قول الكافر في الحل
والحرمة يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات
لا مطلق الحل والحرمة كما توهمه الزيلعي
(و) يقبل قول (المملوك) ولو أثنى (والصبي في
الهدية) سواء أخبر براءة المولى غير الخفية
(والاذن) سواء كان بالتجارة أو بدخول
الدار مثلاً وقيد في السراج بما اذا غلب على
رأيه صدقه ثم فوضرى صفه بنحو صوابون
وأشنان لا بأس ببيعه ولو نحو زيب وحلوى
لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وتعامه فيه
(و) يقبل قول (الفاق) والكافر والعبد في
المعاملات (لكثرة وقوعها) كما اذا أخبر أنه
وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه
ان غلب على رأى صدقه كما تزويجى آخر
الخطار وشرط العدالة في الديانات هي التي
بين العبد والرب (كأن خبر من بحاجة الماء
فتبيح) ولا يتوضأ

لا يكثر وقوعها كالمهمات فلا حرج في اشتراط العدالة ولا حاجة الى قبول قول الفاسق لانه منهم فيها وكذا
الكافر والصغير فثمان ولا نهي ما يلتزم ان الحكم فليس لهما ان يلزما غيرهما اه (قوله ان اخبرهم باسم عدل)
ولا حاجة الى الارقاة لان خبره لا يحتمل الكذب زيادى وفي شرح المؤلف للماتنى ومع العدالة بسقط احتمال
الكذب فلا معنى للاحتياط بالارقاة اما التحرى فمجرد دقان فيؤكده بالارقاة ثم يعمل بغالب ظنه فان غلب على
ظنه انه صادق يتيم ولا يتوضأ به وان كان أكبر رآه انه كاذب يتوضأ به ولا يتيم اترج جانب الكذب وهذا جواب
الحكم واما الاحتياط فانه يتيم لان التحرى مجرد دقان فلا يمنع احتمال ضده اه (قوله وفي الجوهره الخ) اشار به
الى انه لو قدم التيم على الوضوء كان محتاطا وان كان الاحوط في تأخير خبره (قوله واما الكافر اذا غلب صدقه)
أى فى اخباره بنجاسة الماء قال فى الثانية ولو كان المخبر بنجاسة الماء مبيها أو معنوها بغيره فلا يوجب
فالاصح أن خبرهما فى هذا كخبر الذى لانه ليس لهما ولاية الا لزام اه (قوله فاراقته أحب) فلو توضأ به وصلى
جازت ماله اه (قوله قلت لكن لو تيم قبل اراقته) أى وقد غلب على رأيه صدقه فى اخباره بنجاسة
لم يجز تيممه لانه اخباره ليس يلزم والحاصل أنه يتوضأ عند غلبة صدق الكافر وارقاه أفضل من الوضوء
فبكون عاد ماله اه فينتقل للتيم وهذا بخلاف الفاسق اذا غلب صدقه فانه يتيم وارقاه الماء مع التيم أفضل
ولا يجوز له أن يتوضأ به (قوله بخلاف خبر الفاسق) أى اذا غلب على رأيه صدقه فى التجاسة (قوله لصلاحيته
ملزم فى الجمله) فان القاضي اذا قبل شهادته وقضى بها نفذ قضاءه وان حرم عليه قبولها (قوله حكم بطهارته)
انها تر الخبرين والرجوع الى الاصل (قوله بخلاف الذبيحة) هذا أحد قولين وقال أبو جعفر تزول الكراهة (قوله
فى أو ان طاهرة) اختلطت اختلاط مجاورة (قوله تحرى) أى للطهارة والشرب والاكل (قوله الاعطش) راجع
الى الاوائى وبعبارة الشرع لا لى فى نور الايضاح الا للشرب وظاهره أنه لا يجوز له الاكل عند غلبة الميتات
أو تساويها أما اذا دعت ضرورة جاز تناول منها لانها تنبئ أكل الميتة (قوله مطلقا) سواء كان أكثرها طاهرا
أو نجسا لانه لا خلف للثوب فى ستر العورة والماء يختلفه التراب فان تحرى طهارة ثوب تعين عليه الملاءمة ولو تبدل
اجتهاده وتحرى طهارة غيره لان الاجتهاد لا ينقض بمثله الا فى القبلة لانها تحتمل الانتقال الى جهة أخرى
بالتحرى لانه أمر شرعى والنسبة فى الثوب أمر حسى لا يصير الثوب طاهرا بالتحرى وعقابه فى مرقى الفلاح
(قوله دعى الى ولاية) هى طعام العرس وقيل الوليمة اسم اكل طعام والعرس فى الاصل اسم من الاعراس
ثم سمي به الوليمة اه جرى عن المغرب وولاية العرس تكون بعد الدخول وقيل عند العقد وقيل عندهما ابن
ملك فى شرح المشاور عند قوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة أبو العود وفى الهندية عن التمر ناشى اختلاف
فى اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسهه تركها وقال العامة هى سنة والافضل أن يجيب اذا كان ولاية
والافه ومخير والاجابة أفضل لان فيها ادخال السرور فى قلب المؤمن اه ولا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلم
أنك غير راض بفسقه وكذا دعوة من غالب ماله من حرام مالم يجتزأ به حلال وبالعكس يجيب مالم يتبين انه حرام
وآكل الربا وكسب الحرام لو اهدى اليه أو اضافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل مالم يجتزأ به ذلك المال أصله
حلال ورثه أو استقرضه وان كان غالب ماله حلالا فلا بأس بقبول هديته والاكل اه ولا ينفى الخلف عن
اجابة دعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا أجاب فقد فعل ما عليه أكل أولم يأكل فلا بأس
بعدم الاكل والافضل أن يأكل لو غير ما ثم هندية وفى البناية اجابة الدعوة سنة سواء كانت وليمة أو غيرها وبه قال
أحمد ومالك فى رواية وقال الشافعى اجابة ولاية العرس وغيرها مستحبة وبه قال مالك فى رواية ثم غير الوليمة من
الدعوات تسحب اجابته عندنا أو مادعوة يقصد بها قصد ادم وما من التطاول وانشاء الحمد والشكر وما أشبه
ذلك فلا ينبغى اجابته لاسيما أهل العلم لان فى الاجابة اذلال أنفسهم قيل ما وضع أحديده فى قصعة غيره الا ذل له
اه مكى وفى الوهبانية ودعوة دعى يحمل جوابها لانها ضريان البتة فشر (تنبيه) بكرة السكوت حالة الاكل
لانه تشبه بالمجوس سراجية ولكن يسكلم بالمعروف وحكايات الصالحين اه غرائب وفى المجتبى الوضوء بالدقيق
والذوق والتخالة جائز عن إزالة الاثنان عندهم (قوله وغفلة) بكسر العين وسكونها مكى (قوله أو غناء) بالكسر
والمد السماع وبالكسر والقصر اليسار ويعد فى الشعر وفى البيانية والغنى بالكسر والقصر ضد الفقر يكتب بالياء
وبالذ السماع يكتب بالالف ومنه قول ابن دريد فى المقصور والمدود وأرى الفقى يدعو الفقى الى الملاهى والغناء

(ان اخبرهم باسم عدل) منزجر عما يعتقد
حرمته (ولو عبدا) أو أمة (وتحرى فى) خبر
(الفاسق) بنجاسة الماء (و) خبر (المستور)
ثم يعمل بغالب ظنه ولو أراق الماء فتيمم بها
اذا غلب على رأيه صدقه وتوضأ وتيمم بها اذا
غلب على رأيه (كذبه) كان أحوط (وفى
الجوهره وتيممه) بعد الوضوء كذبه فاراقته
الكافر اذا غلب صدقه على كذبه قلت لكن
لأحب قهستاني وخلاصة وخاتمة خبر
لوتيمم قبل اراقته لم يجز تيممه بخلاف
الفاسق ولو اخبر عدل بطهارته وعادل
بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر
الغلبة فى أو ان طاهرة ونجاسة وذكية وميتة
فان الاغلب طاهر التحرى وبالعكس والرواء
لا الاعطش وفى الباب تحرى مطلقا (دعى
الى ولاية وغفلة أذهب أو غناء)

وبالفتح والمذنب (قوله قعدوا كل) الاولى حذف هاتين الجملتين اي ان التفصيل المذكور بعد (قوله لا ينبغي أن يتعد) أي وجوباً وكذا اذا كان على المائدة قوم يغتالبون لأن الغيبة أشد من الله عليه وسلم الغيبة أشد من الزنا اهـ مكي عن البناية (قوله فلا تتعد بعد المذكور) أي به تدكر النهي كذا في تفسير الملامة أبي السعدي (قوله فعل) أي وجوباً بالالف المذكر (قوله صبر) أي مع الاتكاف بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان اهـ أي أضعف أحواله في ذاته أي انما يكفون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجرد الناهي أعواناً على ازالة المنكر (قوله لأن فيه شين الدين) وفتح المعصية على المسلمين فانهم يتعدون به (قوله والمحكى عن الامام) حيث قال ابتليت بهذا مرة قصيرت اهـ ايضاح (قوله لأن حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور) فيه نظراً والوضح ما ذكره في التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرو روى صاحب السنن باسناده الى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى فلم يجب فقد عصي الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغترباً اهـ وفي الاتفاق فان علم قبل الدخول ان كان محترماً يعلم أنه لو دخل عليهم بترك كون ذلك احتراماً له ان يذهب لأن فيه ترك المعصية والنهي عن المنكر وان علم انه لو دخل عليهم لا يترك كون لا يدخل عليهم اهـ (قوله ان الملاهي كاه احرام) الا الثلاث المتنبئات في الحديث وهي ملاعبة الرجل أهله وتأديب فرسه ورميه بوسه ونبله اهـ سري الدين عن الغاية حميداً (قوله ويدخل عليهم بلا اذنهم) قال بشر سمعت أبا يوسف قال في دار سمع فيها صوت من امرئ ومعاذ ف قال ادخل عليهم بغير اذنهم لانكار المنكر لان المنع عن هذا واجب فلو لم يجز الدخول الا باذنهم لم يمكن المنع منه ولا نهم أسقطوا حرمتهم بفعل المنكر بخلاف ما حكاه كما جاز للشهود أن ينظروا الى الزاني ليشهدوا عليه حين هتك حرمة نفسه اهـ صغ (قوله صوت الماهو) أي سماعه (قوله يثبت النفاق) أي العملي (قوله والجلوس عليها فسق) أي خروج عن طاعة الله تعالى والتعبير به بعيد أنه أشد انما من اثم الاستماع من غير جلوس وهو ظاهر (قوله فصرف) ساقه تعليلاً لبيان صحة الطلاق الكفر على كفران النعمة (قوله قالوا يجب) تفريع على قوله استماع الملاهي معصية (قوله أن يجتنب) أي يتباعد ويصير في جانب آخر (قوله وأشعار العرب) قال في التبيين ولو كان في الشعر حكم أو عبر أو فقه لا يكره وكذا لو كان فيه ذكر امرأة غير معينة وكذا لو كانت معينة وهي ميتة وان كانت حية يكره اهـ والظاهر ان هذا محمول في الميتة على ما اذا علم من عاداتها حية عدم كراهة ذلك والافهو غيبة للميت وهي أشد من غيبة الحي (قوله أول تغليظ الذنب) عطف على قوله أي بالنعمة يعني انما أطلق عليه لفظ الكفر تغليظاً اهـ حاجي (قوله ومن ذلك) أي من الملاهي (قوله ثلاث نفخات السور) هو طريقة لبعضهم والمشهور أنهم ما نفختان نفخة الصعق ونفخة البعث (قوله الى نفخة الموت) والمناسبة للوقت ظاهرة فانه وقت نوم وهو الموت الاصغر والثالثة للبعث وهذا الوقت وقت البعث من الموت الاصغر والاولى للفرج فان الناس يزعمون من الاسواق الى منازلهم (قوله وقامه فيما علمته على الماتقي) قال فيه وعن الحسن لا بأس بالدخول في العرس ليشتهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلال ولا يضرب على هيئة التطرب (نفخة) أقول من تغنى ابليس كما في القهستاني وأقول من أحدث الرقص والتواجد أحجاب السامري لما اتخذهم بجلا جسداله خوار قاموا يرقصون عليه ويتواجدون فهو دين الكفار وعباد العجل وأقول من أحدث التضييب الزنادقة لثقلوا به المسلمين عن كتاب الله تعالى كذا في تفسير القرطبي وفي الطريقة المحمدية وقد نص القرآن على النهي عن الرقص فقال تعالى ولا تمس في الارض مراماً وذم الختان والرقص أشد المرح والبطور وفي الذخيرة الرقص كبيرة وفي الرازي حرمة بالاجماع وأفتى جلال الله والدين المكياني بأن مستحله كافر ومن الفقهاء من لم يمنع الرقص حيث وجد لذة الله هو دغلب عليه الوجدان وامتدوا بما وقع لغير فردي الجناسين لما قال صلى الله عليه وسلم أشبهت خلقي وخلقني فخلق أي مني على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة الوجدان في مجلس الذكر والسماع وفي انتماؤ خاتمة ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حركته كركات المرتعش وبهذا أفتى البلقيني وبرهان الدين الابناسي وبمثله أجاب بعض الحنفية والمالكية ومحل ذلك اذا خلصت النية وكانوا صادقين

قعدوا كل) ولو المتكبر في المنزل فلو صلى المائدة لا ينبغي أن يتعد بل يجتنب مع القوم الظالمين (فان فلا تتعد بعد المذكور) أي به تدكر النهي كذا في تفسير الملامة أبي السعدي (قوله فعل) أي وجوباً بالالف المذكر (قوله صبر) أي مع الاتكاف بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان اهـ أي أضعف أحواله في ذاته أي انما يكفون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجرد الناهي أعواناً على ازالة المنكر (قوله لأن فيه شين الدين) وفتح المعصية على المسلمين فانهم يتعدون به (قوله والمحكى عن الامام) حيث قال ابتليت بهذا مرة قصيرت اهـ ايضاح (قوله لأن حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور) فيه نظراً والوضح ما ذكره في التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرو روى صاحب السنن باسناده الى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى فلم يجب فقد عصي الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغترباً اهـ وفي الاتفاق فان علم قبل الدخول ان كان محترماً يعلم أنه لو دخل عليهم بترك كون ذلك احتراماً له ان يذهب لأن فيه ترك المعصية والنهي عن المنكر وان علم انه لو دخل عليهم لا يترك كون لا يدخل عليهم اهـ (قوله ان الملاهي كاه احرام) الا الثلاث المتنبئات في الحديث وهي ملاعبة الرجل أهله وتأديب فرسه ورميه بوسه ونبله اهـ سري الدين عن الغاية حميداً (قوله ويدخل عليهم بلا اذنهم) قال بشر سمعت أبا يوسف قال في دار سمع فيها صوت من امرئ ومعاذ ف قال ادخل عليهم بغير اذنهم لانكار المنكر لان المنع عن هذا واجب فلو لم يجز الدخول الا باذنهم لم يمكن المنع منه ولا نهم أسقطوا حرمتهم بفعل المنكر بخلاف ما حكاه كما جاز للشهود أن ينظروا الى الزاني ليشهدوا عليه حين هتك حرمة نفسه اهـ صغ (قوله صوت الماهو) أي سماعه (قوله يثبت النفاق) أي العملي (قوله والجلوس عليها فسق) أي خروج عن طاعة الله تعالى والتعبير به بعيد أنه أشد انما من اثم الاستماع من غير جلوس وهو ظاهر (قوله فصرف) ساقه تعليلاً لبيان صحة الطلاق الكفر على كفران النعمة (قوله قالوا يجب) تفريع على قوله استماع الملاهي معصية (قوله أن يجتنب) أي يتباعد ويصير في جانب آخر (قوله وأشعار العرب) قال في التبيين ولو كان في الشعر حكم أو عبر أو فقه لا يكره وكذا لو كان فيه ذكر امرأة غير معينة وكذا لو كانت معينة وهي ميتة وان كانت حية يكره اهـ والظاهر ان هذا محمول في الميتة على ما اذا علم من عاداتها حية عدم كراهة ذلك والافهو غيبة للميت وهي أشد من غيبة الحي (قوله أول تغليظ الذنب) عطف على قوله أي بالنعمة يعني انما أطلق عليه لفظ الكفر تغليظاً اهـ حاجي (قوله ومن ذلك) أي من الملاهي (قوله ثلاث نفخات السور) هو طريقة لبعضهم والمشهور أنهم ما نفختان نفخة الصعق ونفخة البعث (قوله الى نفخة الموت) والمناسبة للوقت ظاهرة فانه وقت نوم وهو الموت الاصغر والثالثة للبعث وهذا الوقت وقت البعث من الموت الاصغر والاولى للفرج فان الناس يزعمون من الاسواق الى منازلهم (قوله وقامه فيما علمته على الماتقي) قال فيه وعن الحسن لا بأس بالدخول في العرس ليشتهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلال ولا يضرب على هيئة التطرب (نفخة) أقول من تغنى ابليس كما في القهستاني وأقول من أحدث الرقص والتواجد أحجاب السامري لما اتخذهم بجلا جسداله خوار قاموا يرقصون عليه ويتواجدون فهو دين الكفار وعباد العجل وأقول من أحدث التضييب الزنادقة لثقلوا به المسلمين عن كتاب الله تعالى كذا في تفسير القرطبي وفي الطريقة المحمدية وقد نص القرآن على النهي عن الرقص فقال تعالى ولا تمس في الارض مراماً وذم الختان والرقص أشد المرح والبطور وفي الذخيرة الرقص كبيرة وفي الرازي حرمة بالاجماع وأفتى جلال الله والدين المكياني بأن مستحله كافر ومن الفقهاء من لم يمنع الرقص حيث وجد لذة الله هو دغلب عليه الوجدان وامتدوا بما وقع لغير فردي الجناسين لما قال صلى الله عليه وسلم أشبهت خلقي وخلقني فخلق أي مني على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة الوجدان في مجلس الذكر والسماع وفي انتماؤ خاتمة ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حركته كركات المرتعش وبهذا أفتى البلقيني وبرهان الدين الابناسي وبمثله أجاب بعض الحنفية والمالكية ومحل ذلك اذا خلصت النية وكانوا صادقين

في الوجد من الغيبين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشئ يتصف بالحلال نارة وبالحرمان أخرى لاختلاف المقاصد أبو السعود ملخصاً وفي شرح المتن وما بعده متصوفة زماناً أي من رفع الصوت عند السماع حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل ذلك وما نقل أنه عليه الصلاة والسلام سمع الشعر لا يدل على إباحة الغناء ويجوز جله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث فواجده عليه الصلاة والسلام لا يصح وقال السري شرط الواجد في رغبته أن يبلغ إلى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اه ملخصاً

(فصل في اللبس)

قدم المصنف الاكل لشدة الحاجة اليه ثم اللبس لذلك بالنسبة لما بعده والفرض من اللباس ما يستتر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن أو الكتان أو الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله نصف ساقه وكه لرؤس أصابعه وفيه قدر شبر كما في التنف بين الفيس والخيس اذ خيرا الامور وأوساطها والنفث عن الشهرين وهو ما كان في نهاية النفاسة والخساسة ومسحب وهو الرائد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى ومباح وهو الثوب الجليل للترين في الاعياد والجمع ومجامع الناس لجميع الاوقات ومكرمه وهو اللبس للتكبر والخصب الايض وكذلك الاسود اه ملتنى وشرحه ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوعة والمذكاة وما غهاذ كانه محيط ولا بأس بجلود الفرو والسباع كلها اذ ادبغت أن يجعل منها مصلى أو منبر السرج وأما الفضة في المكعب لا تكرر عندها وتكره في رواية عن أبي يوسف واتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصفار الخلف الاجر خرف فرعون والايض خف هامان والاسود خف العلماء ولقد اقيمت عشرين من كبار فقهاء بلخ فزارايت لاحدهم خفاً ابيض ولا أحمر ولا سمعت أنه أسك قال الامام السرخسي في كتاب اللبس ينبغي أن يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعمة الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لأن ذلك يؤدي المحتاجين خلاصة ولا ينبغي للانسان أن يظهر بين جبين أو ثلاث اذا كان يكتفيه لدفع البرد جبهة واحدة لأن ذلك يؤدي المحتاجين وهو منهي عن اكتساب اذى الغير محيط وتقصير الثياب سنة وارسال الازرار والقمص بدعة ينبغي أن يكون الازرار فوق الكعبين الى نصف الساق وهذا في حق الرجال وأما النساء فازارهن من أسفل ازار الرجال ليستترهن وقد سمعت (قوله يحرم لبس الحرير) الحرير الابريسم المطبوخ ثم سمى المتخذ منه حريراً يعني مجازاً حموى وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقاً قهراً في عن المحيط (قوله وعن الامام الخ) ذكره صاحب المحيط قال البدیع طلبت هذا القول عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا أي ما ذكره صاحب المحيط ونسبه الامام الحلواني الى بعض المشايخ ثم قال الا أن الصحيح ما ذكرنا أن السك حرام (قوله قال في القنية) أي عن شيخه البدیع (قوله على الرجل) ومن الناس من أباح لبس الحرير والدياج للرجال والنساء ومنهم من منعه عليهم جميعاً ولنا حديث على وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج وبأبي يد يديه حريراً وبالأخرى ذهب فقال هذان حرامان على ذكورا متقى حلال لانا هم (قوله الا قدر أربع أصابع) جمع اصبع وهي مؤنثة وكذلك سائر اسمائها مثل الخنصر والبنصر وفي كلام ابن فارس ما يدل على جواز تعدد اصبع فانه قال الاجود في اصبع الانسان التانيث حموى (قوله كعلام الثوب) الاولى حذفه استغناء عنه بما يأتي له قريباً (قوله مضهومة الخ) الحاصل أنه وقع خلاف في اعتبار الاصابع والتعز عن مقدار المنشورة أولى كما قاله بعض أهل المذهب قال نجم الأئمة البضاري المعتبر في الرخصة أربع أصابع لا مضهومة كل الضم ولا منشورة كل النثر قال ظهير الدين القرطبي المتعبر أربع أصابع كما هي على هيئتها الا أصابع الساق (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عامة) أطلقه وهو قيد بما يأتي له قريباً وذكره في الهندي عن القنية حيث قال ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كماه قزاً فلا يجوز كذا ذكره في جمع التفاريق بل لبقالي وأما اذا كان كل واحد مستمياً كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع اه وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك يحرم والاولى الاقتصار على ما يأتي له الذي أقره شيخه (قوله وفيها عمامة الخ) قد علمت أنه أحد أقوال لاهل المذهب وأن الاولى الاحتراز عن قدر المنشورة فالاولى عدم ذكر هذه العبارة (قوله والا لا يحل للرجل زياح)

(فصل في اللبس)

(يحرم لبس الحرير ولو بهاتل) ينه وبين بدنه (على المذهب) الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا منس الجلب قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع يتم به البلوى (أوفي للحرب) فانه يحرم أيضاً عنده وقال لا يحل في الحرب (على الرجل لا المرأة الا قدر أربع اصابع) كعلام الثوب (مضمومة) وقيل منشورة وقيل بين وبين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عامة كلب طفي القنية وفيها عمامة طرزها قدر أربع أصابع من ابريسم من أصابع حررضي الله عنه وذلك قيس شبرنايخص فيه (وكذا المنسوج) بذهب يحل اذا كان هذا المقدار (أربع أصابع والا لا) يحل للرجل زياح

عبارة الزايحي مطلقه عن التقيد بالجل وفي الهندية لا بأس بالعلم المذبح بالذهب للنساء فأما للرجال فقه سدر
أربع أصابع وما فوقه يكره كذا في القنينة اه فقد فرق بين الرجال والنساء في استعمال الذهب في غير الخلي وفيه
نظر بل الظاهر أن حكم النساء في ذلك حكم الرجال (قوله وفي المجتبى العلم الخ) هذا أحد أقواله ويذهب في اعتماد
ظاهر المذهب المتقدم في عدم جمع المتفرق (قوله تذكره الجبة المكشوفة بحرير) هذا غير ما عليه العامة فانه نقل
في الهندية عن الذخيرة أن لبس المكشوف بالحرير مطلق عند عامة العلماء الفقهاء وفي التبيين عن أسماء أنها
أخرجت جبة طبايسة عليها البنت شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكشوف فان به فقات هذه جبة رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله عنها فلما قبضت عائشة قبضت اليها فقنن نفسها
للمريض فيستشفى بها رواه أحمد ومسلم ولا يذكران في الشبراه وفي المنع وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
لبس جبة مكمشوفة بالحرير (قوله قلت) هو المصنف (قوله وهو مخالف لما مر من التقيد بأربع أصابع)
روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم من الحرير في الثياب اذا كان أربع أصابع أو دونها
ولم يحل فيه خلافا ذكره شمس الأئمة المصنف حتى رحمه الله في السير أنه لا بأس بالعلم لانه جمع ولم يقدّر كذا
في فتاوى قاضي خان فتدبر لانه تبع يدل على أن المراد علم الثوب لأن الراية لو جعلت كلها حريرا لجاز لانه ليس من
اللبس قال في المنع عن السراج وري أنه صلى الله عليه وسلم لبس قروة أطرافها من الديباج وكان المعنى
في ذلك أنه تبع وأما الراية فهي كثر الحرير وقد قالوا لا بأس بستر الحرير وتعليقه على الباب فالظاهر أن الخلاف
في علم الثوب في العلم الراية (قوله وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا) انتهى
في معنى ستر الحرير حلال العلم مطلقا فيبدل السجاف وعدم كراهته اه (قوله وأطلق أنه الراية) قد علمت أن
التعليل بالتبعية بغيره أنه في علم الثوب الملبوس (قوله ولا بأس بكثرة الديباج) اختلف في الباس من ديباج فقبل
زائدة ووزنه فيقال وقيل هي أصل والأصل ديباج فأبدلوا أحدي المضامين بيا ويجمع على ديباج بثلاث ياءت
وديباج عوحدتين ثم ياء منداة تحسية (قوله وهو مسداه) بفتح السين ماسد من الثوب (قوله ولحمته) بالضم مادخل
بين السدي قهستاني وفي الجوى بضم اللام وقبحها وقال ابن الأعرابي لحمته القرابة والثوب مفتوح والهم
بالضم ما يصاد به الصيد قال الأزهرى وجهور الناس أي أهل اللغة يقولون لحمته بالضم في الثلاثة اه (قوله
ابريسم) بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وقبحها وسكرات السين المهملة عربي أو عرب كافي الصحاح
والقاموس قهستاني (قوله البشخانه) قال في المنع عن القاموس الكلمة بالكسر الحاله والستر الرقيق وغشاء
رقيق يتوق به من البعوض اه وهي المسمى بالبشخانه تعلق على السرير لينام فيها ويتقي فيها البعوض (قوله وتكره
التسكة) واحدة التسكة رباط السرير قال ابن الأنباري وأحسبها معربة (قوله وهو الصحيح) لانها مستقلة
وانما جاز منه ما كان تعالى أن اللبس لا يكون مضاعفا له (قوله وكذا تذكره القنينة) قال في الهندية يكره
أن يلبس الذكور قلنسوة من الحرير أو الذهب أو الفضة أو الكرياس الذي يخط عليه ابريسم كشيرواني
من الذهب أو الفضة أكثر من أربعة أصابع اه وذكره ملا مسكين عند قول المصنف في مسائل شتى
آخر الكتاب ولا بأس بلبس الثلاثس فقط لجمع يشمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكرياس والسواد والحجرة
وقلنسوة تحت العمامة اه والظاهر أن المعتمد ما هنا ذكره في محله صريحا لا أخذ من العموم (قوله والكيس
الذي يعاق) أي اذا كان من حرير لانه اذا كان معلقا به أشبه اللبس وظاهره أنه اذا كان من حرير ولا يعلق
عدم الكراهة فيه (قوله واختلف في عصب الجراحة به) والصحيح الكراهة كما هو في التسكة وفي الهندية وعلى
الخلاف لبس التسكة من الحرير وقيل يكره بالانفاق وكذا عصابة المفتحة وان كانت أقل من أربع أصابع لانه
أصل نفسه كذا في القنينة اه (قوله ان عمامة طويلة) اعلمهم تعارفوها كذلك فان كان عرف بلاد آخر
أنها تعظم بغير الطول يفعل لظاهر مقام العلم ولاجل أن يعرفوا فيسألوا عن أمور الدين (قوله وليس ثياب
واسعة) ذكر الاتساع ولم يذكر الطول الذي به الوقار في أعين الناس والظاهر أنه مثل الاتساع (قوله لا بأس
بشد خمار أسود) قال في الهندية من بضره النظر الدائم الى الثلج وهو يمشي فيه لا بأس بأن يشد على عينيه خمارا
أسود من ابريسم قلت في العين الرمدة أو كذا في القنينة اه (قوله لا بأس بأزار الديباج والذهب) قال
في المنتقى عن محمد لا بأس أن تكون عروة القميص وزر حريرا وهو كالم يكون في الثوب ومعه غيره فلا بأس به

وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعهين
أو أكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن أبي حنيفة
رحمته الله تعالى عمامة عليها علم من قصب
فضة قدر ثلاث أصابع لا بأس ومن ذهب
يكره وقيل لا يكره وفيه تذكره الجبة المكشوفة
يجوز رقت وبهذا ثبت كراهة ما اعتاده أهل
زماننا من القدم من البصرية وفيه المرخص
العلم في عرض الثوب قلت ومفاده أن القليل
في طوله يكره انتهى قال المصنف وبه جزم
من لا خسر وروى الشريعة لكن الإطلاق
المهداية وغيره ما يخالفه وفي السراج عن
السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان أو
كبيرا قال المصنف رحمه الله تعالى وهو
مخالف لما مر من التقيد بأربع أصابع وفيه
رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا انتهى
قلت قال شيخنا وأطلق أنه الراية وما تقدم على
الريح فانه حلال ولو كبر لانه ليس بالآية
يحصل التوفيق (ولا بأس بكثرة الديباج) ر
ماسداه ولحمته ابريسم شرح وهو بائنة
(للرجال) الكلمة بالضم البشخانه
وانما وسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح
الوهاية فقال

وفي كلمة الديباج فالنوم جائز
وفي قنينة المنتقى دامطر
(وتكره التسكة منه) أي من الديباج وهو
الصحيح وقيل لا بأس بها (وكذا) تذكره
(القلنسوة) وان كانت تحت العمامة والكيس
الذي يعلق (قنينة) واختلف في عصب
الجراحة به أي بالحرير كذا في المجتبى وفيه
أنه أن يزين بيبته بالديباج ويتجمل بأواني
ذهب وفضة بلا تفاخر وفي القنينة يحسن
ذهب وفضة بلا تفاخر وفي القنينة يحسن
للفقهاء ألف عمامة طويلة وليس ثياب واسعة
وفيها لا بأس بشد خمار أسود على عينيه من
ابريسم لانه يستر لا بأس بعروة القميص
الوهانية عن المنتقى لا بأس في التناخية
وزر من الحرير لانه يسبح وفي التناخية
عن السير الكبير لا بأس بأزار الديباج
والذهب

وان كان وحده كرهه اه وفي المنية لا بأس بلبس الصبي الاول وكذا البالغ وقاس عليه الطرسوسى بقية الاجزاء
 المضية كالجلوس والباقيات والزهد وغيرها وقامه في شرح العلامة عبد البر (قوله ويكره من الذهب) نقل
 في القنية بعلامة صحح حرج علم من الذهب كالتسويج يجوز فيه قدر أربع أصابع للرجال وكذا في القانسوة
 في ظاهر المذهب يجوز قدر أربع أصابع ورواية محمد لا يجوز كمالو كانت من حرير اه (قوله فقد رخص الشرع
 في الكفاف) في القاموس كفاف الشيء كصاحب مثله ومن الرزق ما كف عن الناس وأغنى وأما الذي بمعنى
 الخياطة فهو الكف قال فيه والثوب أى وكف الثوب كفا خاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل اه ولعله هو
 مراده بقوله بعد والكف كفاف قد يكون من الذهب اه وفيه أن الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم انه لبس
 الجبة المكشوفة بحريه فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليست اقل ويجوز أن لا كذا والاحزان غالبه ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم (تقسة) استعمال الحفاف من الحرير لا يجوز لانه نوع ايس ولا بأس بملاحة حرير
 توضع على مهاد الصبي لانه ليس بلبس ولبس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه آية
 التواضع وأقول من لبسها سليمان النبي عليه السلام وفي الحديث توروا قلوبكم بلباس الصوف فانه مذلة في الدنيا
 ونور في الآخرة واياكم أن تفسدوا دينكم بعماد الناس وبما بهم كذا في الغرائب قلت وهذا في صوف فيه مذلة
 للنفس فليس كالصوف الرقيق المألوف بالوان فانه لباس العظاماء من ابناء الدنيا وعن بعضهم من سنة الاسلام
 لبس المرقع والخشن من الثياب وليس السراويل سنة وهو من استرا الثياب للرجال والنساء يرخن للمرأة كشف
 الرأس في منزلها وحدها فأول أن يجوز لها لبس قماش رقيق يصف ما تحتها عند محارمها وينبغي أن يقيدها
 اذا كان يصف ما يحل للمحارم نظره فقط ولو صلى على سجادة من الابرسم لا يكره فان الحرام هو اللبس أما
 الانتفاع بسائر الوجوه فليس بمحرام قهستانى عن صلاة الجواهر وفي الجوى عن شرح النظم الهاملى للعتادى
 أنه يكره الصلاة على الثوب الحرير للرجال قال وظاهر هذا أن السجادة الحرير لغير الصلاة لا يكره الجلوس عليها
 اه قلت هي من أفراد اقتراح الحرير وفي شرح المتن وفيه اشارة الى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج
 وهو منقش بالحرير وكذلك الجلوس على بساط الحرير والصلاة على سجادة من الابرسم لان الحرام هو اللبس
 أما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بمحرام كافي صلاة الجواهر ومنه علم حكم ما كثر السؤال عنه من نبد السجدة
 فليحفظ اه ملخصا أى الموضوعات في أثلاث السجدة وهذا ظاهر اذا كانت من حرير لانه ليس من اللبس وأما اذا
 كانت من أحد النعدين فان أجزاها حكم الازار علم احوال والا لا ينعقز العمامة كفافها ولا يلقها ادفعة واحدة
 على الارض كذا في خزائنه المقتنين (قوله ويحل توسده) الوسادة المتخذة من مخ وتسمى مرفقة وانما حل لما روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس مرفقة حرير وروى أن انس رضى الله
 عنه حضر رايمة فجلس على وسادة حرير ولان الجلوس على الحرير استخفاف وليس بتعظيم بخرى مجرى الجلوس
 على بساط فيه تصدير اه (قوله وقالوا الشافعى ومالك حرام) أى للرجال لا النساء قال في فتاوى الهندي ويحل
 قلنا لبس الحرير وتوسده لا للرجال الا الله لم في الثوب نقله المكي (قوله لكنه خلاف المشهور) قال
 في الشريعة لامية قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه المتون المعتبرة المشهورة والشروح وقد ذكره بعضهم أبانوسف
 مع الامام (قوله وأما جعله دثارا) الدثار الثوب الذى لم يلبس الجسم والشعار ما وليه (قوله بالاجماع) قد تقدم عن
 بعض المشايخ أنه انما يحرم ما من الخلد فاعلم به بغيره لضعفه (قوله فحرام بالاجماع) لانه استعمال تام في حقه
 اذ هو لا يلبس ان فلا يكون غموز جالان عين الشيء لا يكون غموز جابل الغموزج الشيء اليسير منه اه أى بخلاف علم
 الثوب وقد روى أصابع من نسج الذهب والحرير والغموزج بالغموزج بالضم تعريب غموزه وهو أن يه لم
 بهذا المنفذ اولد ما وعد به في الآخرة منه ويرغب في سبب يوصله اليه اه وفي القاموس الغموزج بفتح النون
 مثال الشيء معرب والغموزج لحن اه فالغموزج العينة والله تعالى جعل لكل شئ خلقه في الجنة علامة وعينة
 في الدنيا في القليل منه (قوله وخز) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاى اسم دابة في البحر تسمى به الثوب المتخذ
 من وبرها (قوله لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج) أو نقول الثوب لا يصير ثوبا الا به ما فتكون العدة
 ذات وجهين فيعتبر آخرهما وهو العينة اه تبين (قوله يكره ماسداه ظاهر الخ) قال في القنية وما كان من الثياب
 لا يخلب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس به ويكره ما كان ظاهره القز وكذا ما كان منه خط خز وخط قز

وفيه ما من مختصر الطحاوى لا يكره علم
 الثوب من النضة ويكره من الذهب قالوا
 وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف
 والكفاف قد يكون من الذهب انتهى (ويحل
 توسده واقتراحه) والنوم عليه وفالا
 والشافعى ومالك حرام وهو الصحيح كما في
 المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه خلاف
 المشهور وأما جعله دثارا وأزارافانه يكره
 بالاجماع سراج وأما الجلوس على الفضة
 فحرام بالاجماع شرح مجمع (و) يحل (لبس)
 ماسداه ابرسم ولحمته غيره ككتان وقطن
 وخز لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج
 بالهجمة فكانت هي المعتبرة دون السدى قلت
 وفي الشريعة لامية عن المواهب يكره ماسداه
 ظاهر كالعنابي وقيل لا يكره

وهو ظاهر لا خفيه اه وفي المصباح القزمعرب قال الليث هو ما يعمل منه الابريس مثل المنطة والدقيق اه
 (قوله ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدا ظاهرا كالعنابي قبل يكره لان لا بد في منظر العين لابن
 حرير وفيه خبلا وقيل لا يكره اعتبارا باللحمة (قوله اعتبار اللحمة) أي في الحل والحرم ولا عبرة بالسدى
 ولو ظاهرا قال في الملتقى وشرحه ولا بأس أن يلبس ماسداه ابريس ولحمته غيره سواء كان مغلوبا أو غالبا أو مساويا
 للحرير كالأقطن والكتان والصوف والخز وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللحمة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط
 وأقزم القهستاني وغيره اه بتصرف (قوله أقتوا بخلافه) أي بخلاف القول بالكرهية أو بالسعود أي كراهة
 ماسداه ظاهر (قوله وهذا) أي اطلاق الخبز على صوف غنم البحر قال في الملتقى الخبز في زمانهم كان من أوجار ذلك
 الحيوان المسمى الذي يسمى بالعربية خرا وبالتركية قندرو اليوم يتخذ من الحرير الغض فيجب أن يكون كالقز اه
 (قوله وحصل عكسه في الحرب فقط) انظر هل المراد خصوص وقت الاشتغال بها فقط أو ما هو أعم والظاهر
 الاول وسطره (قوله حرم بالاجماع) في حكاية الاجماع نظريه علم بما يأتي (قوله خلافا لهما) هذا اذا كان صفيقا
 يحصل به اتفاق العدة في الحرب أما اذا كان رقيقا لا يحصل به الاتفاق لا يحل لبسه بالاجماع لعدم الفائدة كذا
 في الجوهرية ولكن ظاهر الهداية يفيد غير ذلك فانه قال ولا بأس بلبس الحرير والدياج في الحرب عندهما لما روى
 الشعبي أنه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والدياج في الحرب ولأن فيه ضرورة فإن الخالص منه
 ادفع لمعزة السلاح أي أذنيه وأهيب في عين العدو بريقه اه شرب الالية وعليه فالحرير مطلقا عندهما يجوز
 لبسه في الحرب فكيف ماسداه غير حرير ولحمته منه فلا يصح حكاية الاجماع السابقة فتدبر (قوله ولم أرمأ لو خلطت
 اللحمة بالبريس وغيره) في الحوى بقي الكلام فيما سداه ولحمته مخلوط بعضهما غير حرير فليست كذا في الرمز اه
 والظاهر اعتبار الغالب كما ذكره المؤلف وقال في الاشبيه في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وينبغي أن
 يطبق على الاواني الثوب المتزوج لحمته من حرير وغيره فيحل ان كان الحرير أقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا
 زاد وزنا ولم أره الا أن اه قال البيهقي يعلم حكمه عما في القضية حيث قال وما كان من الثياب الغالب عليه غير
 القز كالخز ونحوه لا بأس به اه ملخصا (فرع) قال أبو يوسف اكره ثوب القز يكون بين الظهارة والبطانة ولا أرى
 يحشو القز بأسا لان الحشو غير ملبوس فلا يكون ثوبا اه زيلعي (قوله والمزعر الاحمر والاصفر) يعني أن المزعر
 يقسمه مكره وأما الاصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه ولا بأس بساتر الالوان من اليبض والازرق والاشقر
 اه مخ (قوله لا بأس بلبس الثوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كما في الملتقى (قوله ومفاد ان الكراهة تنزيهية
 لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه أولى اه مخ (قوله في التحفة) أي تحفة الملوك مخ (قوله قلت وللشربلية
 فيها) أي في الحرة أي في لبس الملقون بها وفي نسخة فيه أي الاجروهي أظهر قال في حاشيته ثم بعد ثلاثين سنة قلت
 والكرهية تنزيهية محمولة على ارادة التشبه بالنساء وانكبر وقتي باتفاقهما القول الاثمة الثلاثة يحل لبس الاحمر
 وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحلة الحمراء وتأويلها
 بذات الخطوط مردود والدليل القطعي أثبت حله وهو قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد لان الأمور
 يأخذ عام وحكم العام اجرؤه على عمومهما مقرر ولنا رسالة تحفة الاكل المصنوع لبيان جواز لبس الاحمر
 اه وفيه أن ارادة التشبه بالنساء أو التكبر مكره تنزيها (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيرها (قوله
 الابحاث) بفتح التاء وكسر هاء ويقال خاتم وخيتام ذكره المعارف النور في شرح مسلم (قوله ومنطقة) بكسر
 الميم اسم لما تسجيه الناس بالحياصة شبي عن المصباح بأن يكون طرفاها من الفضة وفي القضية عن أبي الفضل
 الكرماني لا بأس باستعمال منطقة حلقها فضة وقال الشافعي أما المنطقة فلما في عبون الاثر لابي الفتح البعري
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له منطقة من آدم مبشور ثلاث حلقها وأربعها وطرفها فضة اه والمبشور
 الذي أخذت بشرته الى ظاهره اه وقد وقع السؤال عن فضة المنطقة هل هي مقدرة أم لا ثم رأيت القهستاني
 قال وقيل ان كان كثيرا يكره وفيه اشعار بأنه لو كان الكل رأيا كثره منها يكره كما في الظهيرية اه أبو السعود
 بتصرف (قوله وحلته سيف منها) بشرط أن لا يضع يده على موضعها من الفضة عني على الصفة وحاصل
 السيف من حلقه حاشيته شربلية عن البرازية أبو السعود (قوله منها أي الفضة) قد لا يذكو رجميعه اه
 شافعي (قوله اذا لم يرد به التزين) ولا التبر ولا يجوز من الذهب ان خلص منه شيء والا فلا بأس به

ونحوه في الاختيار قلت ولا ينبغي أن المرجح
 اعتبار اللحمة كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى
 أن أكثر المشايخ أقتوا بخلافه وفي شرح الجمع
 الخز صوف غنم البحر انتهى قلت وهذا كان
 في زمانهم وأما الآن فن الحرير وحيد
 فيهم برجندي وتاريخية فليحفظ (د) حل
 (عكسه في الحرب فقط) لو صفيقا يحصل به
 اتفاق العدة ولو رقيقا حرم بالاجماع لعدم
 الفائدة سراج وأما خالصه فتدبر فيها عنده
 الشافعية سراج وأما خالصه فتدبر فيها عنده
 خلافا لهما ما دلت على ذلك والظاهر اعتبار
 اللحمة بالبريس وغيره والظاهر اعتبار
 الغالب وفي حاوي الزاهد يكره ما كان ظاهره
 قز وخط منه خز وخط منه قز وخط منه قز وخط
 عدم جمع المتن في الا اذا كان خط منه قز وخط
 منه غير مجتبى يرى كراهة قزافا ما اذا كان كل
 واحد منهما متينا كالطراز في العمامة فظاهر
 المذهب انه لا يجمع انتهى وأقزم شيخنا قلت
 وقد علمت أن العبرة باللحمة لا للظاهر على
 الظاهر فانهم (وكره لبس المعصر والمزعر
 الاحمر والاصفر للرجال) مفاد انه لا يكره
 للنساء (ولا بأس بساتر الالوان) وفي المجتبى
 والقهستاني وشرح النفاية لابي المكارم
 لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاد
 أن الكراهة تنزيهية لكن صرح في التحفة
 بالحرمة فأشار أنها تنزيهية وهي المحمل عند
 الاطلاق قاله المصنف قلت وللشربلية فيها
 رسالة فيها عمالية أقوال منها أنه مستحب
 (ولا يتصل الرجل بذهب وفضة) مطلقا
 (الابحاث ومنطقة وحلته سيف منها) أي
 الفضة اذا لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل
 استعمال منطقة وسطها من دياج وقيل
 يحل اذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع وفيه
 بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقه
 حديد ونحاس وعظم وسجي حكي لبس الاول

عند الكل لان الطلاء مستهلك درم متقى (قوله ولا يتختم الابالغضة) قد وردت آثار في جواز التختيم بها وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده حتى توفي ثم كان في يدي أي بكر إلى أن توفي ثم في يدي عمر إلى أن توفي ثم في يدي عثمان إلى أن وقع من يده في بئر أبي ريس فأثقف ما لا عظم في طلبه فلم يجده فوق الخلاف والتشويش بينهم من ذلك الوقت إلى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (قوله جواز الشب) بالبا أو الفاء أو الميم وفتح أوله وسكون ثانيه وتحرى بكة خطأ طال في الدر المتقى وقيل انه ليس بجهر فلا بأس به وهو الأصح وبه تثنى أيضا العقيق وهو الأصح ذكره العقيق وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام من تختم بالعقيق لم يزل في بركة وسرور اه ومن الناس من أباح التختيم بالذهب والحديد والحجر فهستانى من التمر تثنى (قوله وعم ملاخسرو) أي جواز التختيم بسائر الاجناس حيث قال فالخامس ان التختيم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالحجر حلال على اختيار شمس الأئمة وقاضيان أخذان قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لأن حل العقيق لما ثبت به ما ثبت حل سائر الاجناس لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي أخذان عبارة الجامع الصغير المحتملة لأن يكون الصفر فيها بالإضافة إلى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من اتفاوت اه (قوله وحديد) الا اذ لوى عليه فضة أو لبس فضة حتى لا يرى هندية عن المحيط (قوله وصفر) بالضم النحاس يعمل منه الا وى قال أبو عبيد والعامية تقول بالكسر حوى (قوله لما سمر) أي من قوله لحصول الاستغناء بها وهو غير ظاهر فان هذا دليل للاقتصار على الفضة دون الذهب والدليل على حرمة هذه الاشياء أنه عليه الصلاة والسلام رأى على رجل خاتم صفر فقال ما لي أجد عليك راحة الاصنام ورأى على آخر خاتم حديد فقال ما لي أرى عليك حلية أهل النار وروى عن ابن عمر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم ذهب فأمره من عنده (قوله ثبت كراهة بيعها) أي مصوغة قال الحلواني لا يكره بيع الثوب الذي فيه تصاوير قال الجوى وبفهم منه أن نسيج القشاعات الحرير التي لا يلبسها الا الرجال كذلك اه وهذا يفيد عدم كراهة البيع لها قال العلامة ابن الشبلي تخصصه البائع بعدم الكراهة يفيد أن الكراهة تنبت على المشترى والفرق أن البائع اخراج له اعم من ملكه ويده ففيه اعراض بخلاف الشراء كما فرقوا بين التسعة على المحرم من الطعام والحد بعد الفراغ اه حوى (قوله وصفيها) صوابه وصوغها أي لأن المادة واوية العين قال في القاموس صاغ الماء يصوغ رصب في الارض وكذلك الدم في الطعام واه فلا تصيغه حسنة خلقه والنهي عنها على مثال مستقيم فانصاغ وهو صوغ وصانع وصباغ والصياغة بالكسر حرفته (قوله وغيرها) أي من الاجناس مثلا وظاهره نعم العظم وفي الهندية عن القرائب التختيم بالعظم جائز ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم حل المسامير فيه يقتضى حرمة غيره وفي حاشية المكي عن البناءية وأما الاسنان المتخذة من الذهب على حوالى الخاتم فانهم يجوزونهم من غير تكبر ويلدون تلك الخواتيم اه وقولهم والعبرة بالخ لا يقتضى حل الدائرة التي هي محل النقص من الذهب بل لما وقع الخلاف في التختيم بالاجناس فادبهذه العبارة أن هذا الاختلاف محله اذا جعلت الحلقة منها أو أما الفص فلا يلى به من أي نوع منها جعل وليجزر الجواز ينص (قوله في حجر الفص) في المغرب وكان أبو حنيفة لا يرى بأسا بالفص يكون فيه الحجر فيه مسمار ذهب وفي نسخة أخرى بمسمار الذهب يجعل في حجر الفص أي في ثقبه وهذا غلط لأن الحجر حجر الذهب أو الحبة أو البرقع وهو غير لائق هنا وإنما الصواب الحجر كما في الرواية الأخرى اه وتعامه في المكي وفي شرح الجوى وإنما حل المسامير من الذهب لانه تابع للفضة كالعلم فلا يبعد لاس للذهب اه (قوله ويجعله لطن كفه) أي الرجل وأما المرأة فتجعل الفص إلى ظاهر الكف لحاجتها إلى التزين فأداه المكي (قوله قلت ولعله كان وبان) أي انفصل وانقضى اذ لم يمتد ذلك في هذا الزمان قال في شرح الملتقى ولا شعور لنا بما ذا الشعار في هذه الاعصار فتنسب أمر المختار وثبت الخيارات كما جزم به في بعض الاخبار اه وفي شرح العلامة عبد البر وقد أملا في شيخ الاسلام القوادى سنة سبع وسبعين أن الامام الكبير أبابكر السرخسي الشهير بنسب الأئمة صحح اطلاق التختيم بالشب كالعقيق وقال انه ليس له نقل الحجارة وأنشد بقوله فيما يجوز التختيم به وما لا يجوز في أي أصبح يكون

تختيم كيف شئت ولا تنال • يقتصر على العين أو الثمال
سوى حجر وصفر أو حديد • أو الذهب الحرام على الرجال

ولا يتختم (الابالغضة لحصول الاستغناء
بها فصرم) (غيرها كحجر) وصح السرخسي
جواز الشب والعقيق وعم ملاخسرو
(وذهب وحديد وصفر) ورماس وزجاج
وغيرها لما ثبت كراهة لبسها التختيم
ثبت كراهة بيعها وصفيها للمنفعة من الاعانة
على ما لا يجوز وكل ما أدى إلى ما لا يجوز
لا يجوز وتعامه في شرح الوهبانية (والعبرة
بالحلقه) من الفضة (لا بالنص) فيجوز من
حجر وعقيق وباقوت وغيرها وحل بمسار
الذهب في حجر الفص ويجعله لطن كفه
في يده اليسرى وقيل البني الا أنه من شعار
الروافض فيجب التختيم به فهستانى وغيره
قلت ولعله كان وبان قسبه

وان احبب باسمك فانتسنة • وباسم الله ربك ذي الجلال

قلت ومنه يعلم كراهة جعله في غير المختصر كجعل زائد عليه من دله في المختصر أو في غيره من ذهب أو فضة أو صفر
(قوله أو اسم الله تعالى) ويجهل في كنه أو يمينه إذا دخل الخلاء أو استنحب أو درم حتى أي ان كان موضوعا
في الشمال (قوله طبر) حرمة تميز رذی الروح لكن سبق في مكروهات الصلاة أن نقش غير المستنحب الذي لا يصبر
من به لا يصبر وقد نقش في خاتم دانيال لبوة بين يديها صغير ترصه وكان في خاتم بعض السلف ذباثن فليراجع
(قوله ولا محمد رسول الله) الجملة في محل نصب - فعول المحذوف تقديره ينقش لأنه نقش خاتمه عليه الصلاة والسلام
وكان ثلاثة أسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم أبي بكر ثم القادراقة وعمر كني بالموت واعظا وعثمان تصبرن أو لتندمن
وعلى الصلاة الله وأبي حنيفة قل الخير والافاضت وأبي يوسف من عمل برأيه فقد قدم ومحمد من صبر ففره • در
منقش عن البستان (قوله ولا يزيد على مثقال) وقيل لا يباع به المثلقال • تنبيه • انما يجوز التخصم بالفضة اذا كان
على هيئة خاتم الرجال وأما اذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال
خلاصة (قوله وذی حاجة اليه) من عطف العام وظاهر كلام الفقيه أن هذا قول غير الصائفة وعبارة
كافي الهندية كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الذي لا سلطان وأجازة عامة العلماء (قوله ولا بد تسنه المتحرك)
فقد بالمتحرك لأنه لو سقطت سنه يكره أن يعيدها ريشة بافضة أو ذهب ولكن يأخذ سن شاة ذكية ويشدها
كانها عندهما وقال أبو يوسف لا بأس أن يعيدها من نفسه ويشدها وان كان من غيره يكره ولو قطعت أذنه قال
أبو يوسف لا بأس أن يعيدها الى مكانها وعلى قياس قوله لما لا يجوز • مكى عن البحر الآخر وفي الهندية عن
الترمذاني قطعت أغلته يجوز أن يتخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطعت يده أو أصبعه • (قوله وجوزها
محمد) أي الذهب والفضة لأن الذهب والفضة من جنس واحد والاصل الحرمة فيه - ما فإذا حل التضييب
بأحدهما حل بالآخر ووجه المذهب • كوفي المصنف أن استعماله احرام الا للضرورة وقد زالت بالادنى
وهو الفضة فلا حاجة الى الاعلى فبقى على الحرمة (قوله وكراه الباس المبي ذهابا وحيرا) لأن النقص حرم
الذهب والحريز على ذلك ووراقة بلا قيد بالبلوغ والحريزة والانم على من ألبسهم لأننا أمرنا بحفظهم ذكره
الترمذاني وفي البحر الآخر ويكره للانسان أن يحضب يديه ورجليه وكذا المبي أي الحاجة بتأية ولا بأس به
لأنه • (قوله أو يحاط) بضم الميم مكى (قوله أو عرق) هذا هو العصع وفي الجامع الصغير يكره حمل الخرقه
التي يمسح بها العرق لأنها بدعة محدثة وتشبه برى الاعاجم ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ولا أحد
من الصحابة والتابعين وانما • كانوا يمسحون باطراف أديتهم قال أبو بصير أي الترمذى لم يصح في هذا
السبب شيء وقد رخص قوم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ومن بعدهم التمدل بعد الوضوء ومن كرهه انما
هو لأن الوضوء يوزن ورواه الزهري وفيه أن المسح لا يمنع الوزن وأجيب بأن الوزن معلق بترك مسحه فتأمل
• سوى عن الرخص وفي الجواب نظر لأن برده عن يمينه ولا بد له هذا الأمن الشارع (قوله والحاجة) كالترجيع
والانكاء فأنه لا يكره أن يحاط به ويكره أن يبردها من غير ما زيل (قوله ولا الرتبة) روى أنه عليه الصلاة والسلام
أمر به من أصحابه بها وذهلقهم اغرض صحيح فلا يكره (قوله لتذكر الشئ) قال الشاعر

إذا لم تنكس حاجتنا في نفوسكم • فليس يحسن عندك الزمانم

والرغم بمعناها وفي بعض الهوامش عن الدرر المنشورة ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أشفق من
الحاجة أن ينساها ربطا أصبعه خيطا ليدكرها قال أبو حاتم أنه باطل وقال ابن شاهين منكر لا يصح قال
السيوطي • قلت وأخرجه ابن عدي من حديث واسله بن الامقع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد
حاجة أو تنق خاتمه خيطا فقال في المنع انما ذكر هذا لأن من عادة بعض الناس شد الخيط على بعض الاعضاء
وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكرره لأنه محض عبث فقال إن الرثم ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوفاة فلم
منه كراهة الدمج الذي يضعه بعض الرجال في العضد (قوله الرتبة) أي بالكتابة أما القيمة بنص الخط فهي مكرهه
قال في التبيين ثم الرتبة قد تشبه بالقيمة على بعض الناس وهي خيط • مكان يربط في العنق أو في اليد
في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الإيمان أنه كفر والرتبة مباح
لأنه يربط لتذكير عند النسب • وفي الشئ عن ابن الأثير القام جمع نجمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها

وربقة اسمه أو اسم الله تعالى لا تغال طبر
أو انسان ولا يجوز ول الله ولا يزيد على
منقال (وترك التخصم لغير السلطان
والقاضى) وذی حاجة اليه استولى
(فضل ولا بد تسنه) المتحرك (ذهب بل
فضة) وجوزها محمد (ويقتض أنفا منه)
لأن الفضة تسنه (وكراه الباس المبي ذهابا
أو حيرا) فان ما حرم البسه وشربه حرم
الباسه واشترابه (لا يكره خرقه لوضوء)
بالمقعضية بله (أو يحاط) أو عرق للحاجة
ولو لا تكبر تذكر (و) لا (الرتبة) هي خيط
يربط بأصبع أو خاتم لتذكره والذى
والحاصل أن كل ما فعل تغييرا كره وما فعل
الحاجة لا عناية • فرع • في الجنبى التسمية
المكرهه

على أولادهم يتقون بها العين في ذمهم فأبطله الاسلام والحديث الاخر من علق نجمة فلا آثم الله له لانهم
يعتقدون انها آثم الله واما الشذوذ بل جعلوا شرا كالآثم ثم أرادوا ما دفع المقارير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع
الاذى من غير الله تعالى الذي هو دافعه اه (قوله بفقر العربية) كالسريانية اه حلي واظهر كل كتابة القرآن
في نحو التمام حروفاً مقطعة بيجوز اتم لانه غير ما وردت به كتابته ورتبه ثم رأيت في الهندية ما يفيد المنع حيث
قال قالوا لا يجوز ان يتخذ قطعة بساط مكتوباً عليها اسم الله تعالى علامة فيما بين الاوراق لما فيه من انزال
اسم الله تعالى أو قطع الحرف عن الحرف أو ضبط على بعض الحروف في البساط أو المصلى حتى لم يبق الكلمة
متصلة لم تقط الكرامة فان الظاهر ان ذلك في حروف القرآن أو أسماء الله تعالى ويحتمل أن الكرامة لاحترام
الحروف لادائها واظهر كتابة الاسماء السريانية مما لا يوقف على معناه من عارف ذكره أو نطق بها أما هي فجاز
ذكر ما ركتبتها كالتي في دائرة العارف الشاذلي وفي الهندية لا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزع عند الخلاء
والقربان اه غرائب اذا ارادت المرأة أن تصنع التعويذ ليجب ازواجه ما كان يفضها ذكر في الجامع
الاصغر أن ذلك حرام لا يحل كذا في الحاوي للقناري والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في النظر) والمسلم •

زاده المواقف لتسليم المصنف عليه وعدم الذكري الترجمة لا يذهبها وان كان الذكر أو ولي له لم يحله فراجع عند
الحاجة (قوله ومن غلام يبلغ حد الشهوة) أي بأن صار مرافقه والمراد حد الشهوة الكاشفة منه وليس المراد
أن يشتهي الفعل فان ذلك بعيد الاعتبار (قوله ولو أمر صبيح الوجه) قال في الهندية والفصلام اذا بلغ بلغ
الرجال ولم يكن صبيحاً حكمه حكم الرجال وان كان صبيحاً حكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه
لا يحل النظر اليه من شهوة فأما الخلوة والنظر اليه لاعتناء شهوة فلا بأس به ولذا لم يوجب بالثياب كذا في الملتقط
ولم يذكر حد الشهوة التي أوجب التحريم هل هي ميل القلب أو الانتشار ويحزر (قوله ثلثون يوم) أن الأول عين
الثاني) لان الثاني معرفة كالأول وهذه القاعدة ليست كلية قال تعالى وأزنا البك السكاب بالحق مصداقاً
لما بين يديه من الكتاب ويمكن أن يقال أن الأول والثاني جنسية والعرف في حكم النكرة (قوله وكذا
الكلام فيما بعد فها تاتي) وهو هنا قوله وتنظر المرأة المسلمة من المرأة (قوله تكفي) أي في ارادة المغيرة (قوله وهي
غير يادية) قال في الهندية عن المحيط فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها لان نظره الى ثيابها
لا الى جسدها فهو كالوصف في بيت فنظر الى جداره هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ما تحتها
فان كانت كذلك ينبغي له أن يفض بصره لان هذا النوب من حيث انه لا يسترها بمنزلة ثيابه عليه وهذا
اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا تشتهي فلا بأس بالنظر اليها وبمسماها لانه ليس بسدها حكم العورة
ولا في النظر والمسلم معنى خوف افضته اه وفي التبيين ولا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن نوب
بين جسمها فيه فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه السلام من تأمل خلق امرأة ورأى ثيابها حتى تبيهر له حجم
عظامها لم يرح رائحة الجنة اه وفي النهاية لابن الاثير في حديث من قتل نفسه بمعاهدة لم يرح رائحة الجنة
أي لم يشم ريحها يقال راح يريح وراح يراح وراح يريح اذا وجد رائحة الشيء والثلاث قد روي في الحديث
(قوله فالركبة عورة لا السرّة) الحديث عمر بن شعيب عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته وكان ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما اذا اتزرا بدي عن سرته والتعامل بين الناس اذا اتزروا في المحامات أبدوا عن السرّة بلا نكير اه
حوى ومادون السرّة في منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ
وفي الفخذ أخف منه في السرّة حتى أن من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يثأر عليه وان لم يركب
مكشوف الفخذ انكر عليه به ف ولا يضربه ان لم يركب واذا رآه مكشوف السواة أمره بترك العورة وأذبه على ذلك ان
لم يركب في الكافي اه هندية (قوله فخرج الجوسية) قال في النهاية وما اذا كانت لا تحل له كآمنه الجوسية والمشرقة
كان حكمها في النظر كآمنة الغير اه (قوله أو مصاهرة) بأن كانت أم موطوءة أو بنتها (قوله فحكمها كالاجنبية)
أي من الاما لان المهر امر كما يدل عليه قول النهاية السابق كآمنة الغير اه (قوله ويشكل بالمقضاة فانه لا يحل له
وطؤها وتنظر اليها) فيه نظر فانه يحل له اذا علم أنه في المأوى قال في الهندية عن الغرائب المرأة اذا انقطع حجابها
الذي بين القبل والبر لا يجوز للزوج أن يطأها الا أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر

ما كان بفقر العربية

• (فصل في النظر) والمسلم •

(وينظر الرجل من الرجل) ومن غلام يبلغ حد
الشهوة يجتبي ولو أمر صبيح الوجه وقد
مضى في الصلاة والاولى تشكك الرجل للا
يؤمن أن الأول عن الثاني وكذا الكلام
فيما بعد فها تاتي فها تاتي فها تاتي
تكفي فها تاتي فها تاتي فها تاتي
اعورة غير يادية لم يأتى فها تاتي فها تاتي
بل لفظ الزاهدي فها تاتي فها تاتي فها تاتي
يادية لم يأتى فها تاتي فها تاتي فها تاتي
الى تحت ركبته) فالركبة عورة لا السرّة
(ومن مره وأمنه الحلال) له وطؤها
تخرج الجوسية والمكاتب والمشرقة برباع
ومنك وكوحه الغير والمشرقة برباع
أو مصاهرة فحكمها كالاجنبية يجتبي
ويشكل بالمقضاة فانه لا يحل له وطؤها وتنظر
اليها فها تاتي

فإن شك فليس له أن يطأها اه ولا شك أن أمته المفضاة كالزوجة وهذه خلاف المتقدمات فإنه لا يجوز له وما مؤمن
بجمال (قوله وقد يجاب بأنه أغلبي) أي تقييد حل النظر للامة بكونها حلاله الوطء (قوله والاولى تركه) أي لكل
من المصلين قال في التبيين الآن الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه السلام إذا أتى
أحدكم أهله فليست تترما استطاع ولا يتجردان تجرد العيولان النظر الى العورة يورث النسيان قال على رضي
الله تعالى عنه من أكثر النظر الى سوانه عوقب بالنسيان وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى أن
ينظر الى فرج امرأته وقت الوقاع ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة وعن أبي يوسف في الامالي أنه قال سألت
أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته أو عرس هي فرجه فيتحرك عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن
يعظم الاجر اه (قوله لانه يورث النسيان) ويضعف البصر (قوله ولوزنا) وقيل إذا كانت المصاهرة بالزنا
لا يجوز له أن ينظر الا الى وجهها وكفها كالأجنبية والا قول أصح اعتبار الحقيقة لأنها محترمة عليه على التأيد
زيلي ملحضا (قوله فن قصره) أي الكلام على الاول فيه إشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله ولا يسدين
زينتهن) لم يرد نفس الزينة لأن النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة فالرأس موضع التاج
والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعضد موضع الدمع والوجع والساعد
موضع السوار والكف موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع الخضاب اه تبيين
والشعرين بين يدين مختلفا والدلو وجوزن عصفور والدملج موصوفين مصباح (قوله وحكم أمة غيره الخ) قال
ابو الجهم رحمه الله تعالى والحكم في النظر والمس والجل والانزال مع أمة غيره كالحكم في النظر والمس مع
المحارم لأن للاماء ضرورة في ابداء موضع زينتها لباطنة من الاجانب لان الامه انما تشتري لاجل خدمة داخل
البيت وخارجه قد تكون مشغورة للاعمال متجردة داخل البيت وخارجه فلو حرم عليها ابداء هذه المواضع من
الاجانب وحرم على الاجانب النظر اليها لضايق الامر على الناس وما ضاق امره اتسع حكمه كما في المحارم وكذا
في المس ضرورة لان الامه تحتاج أن تخدم زوج مولاهم وتغمر زجله وكذا أمة الابن تحتاج أن تخدم أبا الابن
فست الضرورة الى الاباحة ولا ينبغي أن يمس شيئا لا يحل النظر اليه لا مكشوقا ولا غير مكشوف الا أن ينظر
الى حملها والنزول بها فلا بأس حينئذ بأن يأخذ بطنها أو ظهرها كما في المحارم اه شلي وفي التبيين وكان عمر
رضي الله تعالى عنه إذا رأى أمة متفحمة عراها بالدرة وقال ألق عنك الحار يا دارا فتشبهين بالحرا ثم أرى ضرب
أعلاها وهو الرأس اه غايه (قوله كان يقبل رأس فاطمة) ويقول أجد من هارج الجنة وكان إذا قدم من
سفر يداها فقبلها وعانقها اه تبيين (قوله وان لم يأمن ذلك أو شك الخ) قال في التبيين وان احتاجت الى الاركاب
والانزال فلا بأس بأن يمسها من وراء ثيابها أو يأخذ بطنها أو بطنها دون ما تحتها إذا أمن الشهوة وإذا خافها
عليها أو على نفسه أو نكاحا أو شكها فليجنب ذلك بجهده ثم أن أمكنه الركوب بنفسه ما يمنع عن ذلك أصلا
وان لم يمكنه تلف بنياها كيلا يسل حرارة عضوها الى عضوه وان لم يجد الثياب فليدفع الشهوة عن نفسه
بقدر الامكان اه (قوله فلا يحل من وجهها) وان جاز النظر اليه مع الكراهة كما في السراجية (قوله ولذا
يثبت به حرمة المصاهرة) هذا التعليل يشمل المحارم والاماء حتى لو مس عمة أو أمته بشهوة حرمت بنتها (قوله
وأما المجوز التي لا تشتهى) قال في الهندية ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا
إذا كانت شابة تشتهى وان كانت لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها كذا في الذخيرة وكذلك إذا كان
شجيا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس أن يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجنب ثم ان محمد ارضى
الله تعالى عنه أباح المس للرجل إذا كانت المرأة مجوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما إذا كان
الماس هي المرأة قال إذا كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فتلا عند الفتوى كذا
في المحيط (قوله ومضى جاز المس) أي ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر محمد الخلوة والمسافرة بماه الغير وقد
اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان معصمان (قوله الخلوة بالأجنبية حرام) الذي في الحاوي والفتية
التعبير بالكراهة (قوله أو يجازل) بينهما وهما في بيت أشباه (قوله والمصاهرة الشابة) وللجيران أن يمسحوا مناه إذا
خافوا عليها الفتنة كذا في شرح تنوير الاذهان وأصهاره كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد وقامه
في حاشية أبي السعود على الاشباه (قوله المجوز اعطيت أو سلمت الخ) وإذا سلمت المرأة الأجنبية على رجل

قلت وقد يجاب بأنه أغلبي (الى فرجها)
النسيان (ومن محرمه) هي من لا يحل له
نكاحها أبدا ينسب أو سبب ولوزنا (الى
الرأس والوجه والصدر والساق والعضد
ان أمر شهوته) وشهوته أيضا ذكره
في الهداية فن قصره على الاول فقد قصر
ابن كمال (والالا لا الى الظهر والبطن)
خلافا للشافعي (والفخذ) وأصله قوله تعالى
ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الاية وذلك
المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر
وفجوه (وحكم أمة غيره) ولو مدبرة أو أم
ولد (كذلك) فينظر اليها كغيره (وما حل
نظره) مما مر من ذكر أو أتى (حل لسه)
إذا آمن الشهوة على نفسه وعليها لانه
صلى الله عليه وسلم كان يقبل رأس فاطمة
وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل
أمة فكأنما قبل عتبة الجنة وان لم يأمن
ذلك أو شك فلا يحل له النظر والمس كشف
الطهارة لابن سلطان والجنتي (الامن
أجنبية) فلا يحل من وجهها وكفها
وان آمن الشهوة لانه أغلظ ولذا ثبت به
حرمة المصاهرة وهذا في الشابة وأما المجوز
التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها
إذا آمن وعلى جاز المس جاز سفره به ويجوز
إذا آمن عليه وعليها والالا وفي الاشباه
الخلوة بالأجنبية حرام الا للزوجة مدبونة
هربت ودخلت خربة أو مسكت مجوزا
شوها أو مجازل والخلوة بالمهرم مباحة
الا لاخت رضاعا والصورة الشابة وفي
الشريعة لاجل عجز الجوهرة ولا يكتم
الأجنبية المجوز اعطيت أو سلمت فيشتمها
ويرد الامام عليه والالا اه

ان كانت يجوز ازالة الرجل عليها السلام بلسانه به وتسمعه وان كانت شابة رذ عليها السلام في نفسه والرجل
 ذاسم على امرأة اجنبية فاجاب فيه على العكس اه خاتمة امرأة عطفت ان كانت يجوز ازالة عليها وان كانت
 شابة رذ عليها في نفسه خلاصة واصل المراد التسميت واذا عطس الرجل فشمته المرأة فان كانت يجوز ازالة
 الرجل عليها وان كانت شابة رذ في نفسه ذخيرة شابة جميلة عطفت لا يرد عليها غير المحرم جهرا كذا في القرائب
 هندية (قوله زائدة) عبارة المجتبى تفيد عدم زيادتها ونقصها بعد أن رقبه يس وفي الحديث دليل على أنه لا بأس
 بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا يعنيه انما ذلك في كلامه فيه ام اه (قوله
 وله من ذلك الخ) لان المعرفة به أي بالمرء فوق المعرفة بالنظر لانه يعرف به لين بشرته اليه في شرائها (قوله
 لان ظهرها وبطنها عورة) قال في البرهان فلوستر الظهر والبطن والركبتين كفي اه (قوله قبل والقصد) أقول
 قد تقدم عن الكوفي أول باب شروط الصلاة استثناء القدم من العورة قال في البحر لا يتلوا خصوصا الفقبات
 وفيه اختلاف الرواية عن الامام والمشايع وصح في الهداية وشرح الجامع الصغير ايضا في أن ليس بعورة
 واختاره في المحيط وصحح الاقطع وقاضيهان في فتاويه أنه عورة واختاره الاسيحي في والمرغني في وصحح
 صاحب الاختيار أنه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجها ورجح في شرح المنية كونه عورة مطلقا باحاديث
 اه مكى (قوله اذا تجرت نفسه الخبز) الذي في الحوى وعن أبي يوسف حل النظر للساعة لانه يد وعادة في خبز
 وطبخ وغسل ثياب اذا استوحرت لهما اه وعبارته كالمؤلف تفيد تقييد الحل بالمستأجرة لهذه الاشياء
 وهل ذلك خاص بوقت الاشتغال بهذه الاشياء أولا والمتبادر الاول اقتصارا على موضع الضرورة وفي الهندية
 ما لفظه وفي جامع رامة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز النظر الى ذراعها أيضا عند الغسل والطبخ اه
 والظاهر أن لازمة وعليه فالحل مقيد بوقت الاشغال الآن هذه العبارة غير مقيدة بالمستأجرة (قوله
 وأما في زماننا فمع من الشابة) أي فنع نظر الوجه من الشابة ولوم من غير شهوة (قوله الا النظر والمسلح حاجة
 كقاض وشاهد) ويجب عليها أن يقصد أداء الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة فخرج عن القبح بغير قدر الامكان
 اه زيلعي (قوله وكذا امرئ ينكحها) لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه حين خطب امرأة انظر اليها فانه
 أخرى أن يؤدم ينكحها رواه الترمذي والنسائي وغيرهما والادام بالفتح يقال آدم الله بينهم أي أصلح وألف
 اه اختير وفي غاية البيان الادام الايدام أي الاصلاح والتوفيق من آدم الطعام وهو اصله بالادام وجعله
 موافقا للطعام وأن يؤدم أصله بأن يؤدم وحذفها مع أن وأن كثير اه وفي التبيين ولا يجوز له أن يمس وجهها
 ولا كفها اه (قوله وشرائها) أي يجوز له النظر والمسلح بشهوة لكل موضع جاز أن ينظر اليه كالمصدر والساق
 والذراع والرأس وتقليب الشعر (قوله ومدادواتها) الاولى وللمداد والليم الذكروا ان كان يعلم منه روى عن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى أنه كان به هزال فاحش فقه له ان الحقنة تزيل ما يلبس من الهزال فلا بأس أن تبدى ذلك
 الموضع للحقنة وهذا صحيح لان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره البق والسل وذكر شمس الاعنة
 الحلواني في شرح كتاب الصوم أن الحقنة انما تجوز عند الضرورة وان لم يكن غنة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة
 بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يجل عندنا وإذا كان به هزال يخشى منه التلف يحل وما لا فلا ذخيرة (قوله
 وكذا انظر قابله وختان) وبغض البصر ما استطاع سراجية (قوله وينبغي) أي وجوبا كما يستفاد من عبارة
 الخاتمة وهي امرأة أصاب اقرب في موضع لا يحل للرجل أن ينظر اليه تعلم امرأة تداء بها فان لم يجد والمرأة
 تداء بها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجع أو الهلاك فانه يستمر منها كل شيء الاموضع
 تلك القرحة ثم يدأوها الرجل وبغض بصره ما استطاع الا من ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم
 وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية اه (قوله كالرجل من الرجل) لوجود الجماسة وانعدام
 الشهوة غالباً لان المرأة لا تشتهى المرأة كما لا تشتهى الرجل والرجل لان الضرورة داعية الى الانكشاف بينهما
 اه منع ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى بطن امرأة بشهوة سراجية (قوله حرم استحصانا) وفي التبيين يستحب لهما
 أن تغض بصرهما اه (قوله هو الصحيح) قال في الهندية نظر المرأة الى الرجل كنظر الرجل الى الرجل تنظر جميع
 جسده الا ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وما ذكرناه من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعها وقبيلتها
 لو نظرت الى بعض ما ذكرناه من الرجل لا يقع في قلبها شهوة فأما اذا علمت أنه يقع في قلبها شهوة أو شككت فأحب

وبه بان أن الفتنة لا في نقل الفهستان في بكاهما
 بما لا يحتاج اليه زائدة فتدبر (وله من ذلك)
 أي ما حصل نظره (اذا اراد الشراء وان
 خاف شهوته) للضرورة وقيل لا في زماننا
 وبه جزم في الاختيار (وأما بلغت حد
 الشهوة لا تعرض) على البسيع (في ازار
 واحد) بسير ما بين السرة والركبة لان
 ظهرها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية)
 ولو كافتة مجتبى (الى وجهها وكفها فقط)
 للضرورة قبل والقدم والذراع اذا تجرت
 نفسها الخبز متارخانية (وعندها كالأجنبية
 معها) فينظر لوجهها وكفها فقط ثم يدخل
 عليها الا اذا انما الجماع ولا يسافرهم اجماعا
 خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كحرمه
 (فان خاف الشهوة) أو شك (امتنع نظره
 الى وجهها) فحل النظر مقيد بدم الشهوة
 والافحام وهذا في زمانهم وأما في زماننا
 فمع من الشابة فهستان في وغيره (الا النظر
 والمسلح) الحاجة كقاض وشاهد يحكم
 ويشهد عليها (لف ونشر مرتب لا تتصل
 الشهادة في الاصح) (وكذا امرئ ينكحها)
 ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة
 (وشرائها ومدادواتها ينظر) الطبيب (الى
 موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا ضرورت
 فتقدر بقدرها وكذا انظر قابله وختان وينبغي
 أن يعلم امرأة تداء بها لان نظر الجنس الى
 الجنس أخف (وتنظر المرأة المسلمة من المرأة
 كالرجل من الرجل) وقيل كالرجل المحرم
 والاول أصح سراج (وكذا) تنظر المرأة
 (من الرجل) كنظر الرجل للرجل (ان
 أمنت شهوتها) فلو لم تأمن أو خافت أو شككت
 حرم استحسانها كالرجل هو الصحيح
 في الفصاين تارخانية معزى بالمضمورات

الى أن نقض بصرها ذكره محمد في الأصل فقد ذكر الاستحباب في هذه وأما إذا كان النظر الى المرأة الأجنبية هو الرجل قال فيجتنبه وهذا دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعاً اه قال في الشرع بلاية والفرق أن الشهوة لم يمتنع غالباً وهو كالتحقق اعتباراً إذا اشتبه الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين ولا كذلك إذا اشتهت المرأة لأن الشهوة غير موجودة في جانب حقيقة واعتباراً فكانت من جانب واحد والتحقق من الجانبين في الإفضاء الى المحرم أقوى من التحقق من جانب واحد اه (قوله والذميمة كالرجل الأجنبي) قال في السراج ولا ينبغي للمرأة العالقة أن تنظر اليها المرأة الفاجرة لأنها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها عندها ولا يحل أيضاً لامرأة مؤمنة أن تكشف عورتها عند مشرك أو كاذبة إلا أن تكون أمة لها اه (قوله وقلامه ظفر رجلها) لعله اعتبر قول من جعل القدمين عورة وأما من لم يجبه لهما من العورة فيكون حكمه كحكم ظفر اليد (قوله النظر الى ملاءة الأجنبية بشهوة حرام) ظاهره وإن لم تكن فيها ولكن مقتضى قولهم أن النظر الى ثيابها التي لم تحد عورتها كالنظر الى الخفية كما في الزانية أو الى جواربها هي فيه كما في الهندية أن لا يحرم ولو كانت المرأة فيها (قوله كان شعرها أو شعر غيرها) لعله في شعر الغير ظاهرة فإن فيه استهزاء جزئياً من آدمي وهو حرام وقد يراد من يجوز له رؤية شعرها بطن أنه شعرها فتكون كل من الواصلة والمستوصلة سبباً في الحرمة وأما الوصل بشعرها فإن فيه غرر الزوج بأن شعرها طويل أصالة فقد ثبت الكراهة على بعد وأما إذا لم يكن فيه ذلك لم يظهر له وجهه وفي بعض شرائع الجامع الصغير للسيوطي الواصلة التي تصل شعرها بشعر أجنبي ولو أتت مثلها أو شعر نجس اه وفي الهندية لا تتعاضد بأجزاء الأدمى لا يجوز قبل للنجاسة وقيل للكراهة وهو الصحيح اه جواهر (قوله لعن الله الواصلة والمستوصلة) فيه جواز لعن على غير المعين لو صف فيه قبيح كقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق والمراد البعد عن منازل الأبرار لعن رحمة الله تعالى فإن ذلك لا يكون إلا الكافر (قوله والواشمة) من وشم يده كوعده غرضاً بآية ثم ذم عليها اه حلي (قوله والواشمة) من الوشم والمراد به هنا تحديد المرأة أسنانها بآية أو زينة أو غيرها التي تسأل أن يفعل بها ذلك إن همزت كانت من الأشرار من الوشم وإن لم تمز فوجه الكلام المتشربة والمستوشرة اه قاموس (قوله والنامصة والمتنخصة) النماص إزالة الشعر الوجه بالناقش ويقال له المياص وهو حديدة يؤخذ بها الشعر قال بعض شرائع الجامع الصغير للسيوطي يقال إن النماص محتص بآلة الشعر الحاسجين بآية أو وسوياً وهو حرام وفي حديث لعن الله القاشرة والمقشورة التي تقشر وجهها أو وجه غيرها بالحجارة أو المستعملة في وجهها أحسن وسوف يصغر قولها والمقشورة التي يفعل بها ذلك كأنها تقشر على الجلد قال بعض من كتب عليه ويجوز الحلف والتعمير والناقش والتطريف بأذن الزوج لأنه من الزينة ويجوز الوصل بشعر غير آدمي بأذن الزوج اه وظاهر هذا التقيد أن الحرمة مختصة بما إذا كان بفراذن الزوج ويمكن حمل المذهب عليه لأنه لا ينكر أن النماص وهو التصفيف من الزينة والزينة من المرأة أمور بهما شرعاً ويجوز زينة في الجانبين وبأخذ من حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبهه وجهه المختصين انتهى (قوله والنمشت) أي في الردى من الفعال وهو أن يمكن غيره من نفسه لأنه كغيره من الرجال بل هو من الفساد فيبعد عن النساء وأما إذا كان تخنثه لتكسر ولين في أعضائه ولسانه ولا يشتهى النماص فقد رخص له بعض مشايخنا في الاختلاط بالنساء وانما هم بطنه وهو شيخ كبير وفي المآزر الأربعة الحاجة والمراد بالتابعين غير أولى الأربعة هم الذين يتبعون القوم ليصيبوا من فضل طعامهم لأهمية لهم لذلك ولا حاجة لهم في النساء وقيل هو العنيز وقيل هو الشيخ الهرم الذي ذهبت شهوته وقيل هو الخنث اه قال في التبيين والأصح أن الآية من التشابه وقوله يفضوا من أبصارهم محكم فيؤخذ به (قوله كالفعل) أقوله تعالى قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم وهم ذكور مؤمنون فيدخلون تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص العساة وقالت عائشة النماص مثله فلا يبيع ما كان حراماً قبله وهذا لأن الخصى ذكر يشتهى ويجماع وقيل هو أشد جاعلاً أن آله لا تفتقر فصار كالفعل وكذا المحبوب لأنه يشتهى ويستحق وينزل وحكمه كحكم الرجال في كل شيء وقطع تلك الآلة كقطع عضو آخر منه فلا يبيع شيئاً كان حراماً اه زياحي (قوله وقيل لأبأس بمحبوب جف ماؤه) لو وقع الأمن من الفضة والأصح أنه

(والذميمة كالرجل الأجنبي في الأصح فلا تنظر الى بدن المسلة) محبوبي (وكل عضو لا يجوز يجوز النظر اليه قبل الانصاف لا يجوز بعده) ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر رأسه ولو عظم ذراع حرة مبيته وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يدها محبوبي وفي الاختيار ملاءة الأجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الأدمى حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشمة التي تنف والنماصة والمتنخصة النماصة التي يفعل بها ينشعر من الوجه والمتنخصة التي تنف ذلك (والنمشت) والمحبوب والخنث في النظر الى الأجنبية كالفعل) وقيل لأبأس بمحبوب جف ماؤه

لا يحل له موم النص اه تدين (قوله والديانة) عطف على التجربة (قوله وجازعته عن آمنه الخ) لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن العزل عن الحرة الا باذن مولى أمة امزل منها ان شئت اه (قوله به) ظاهر المصنف أنه يعتبر اذن العرس حرة كانت أو أمة وهو باتفاق في الحرة وقوله ما في الامة لانه تكميل لحقتها والوطح حق الزوجة وعند الامام الاذن الى مولاهما ووجهه أن الولد حق المولى لانه يملكه فكان الاذن في العزل اليه وحكي بعضهم الاتفاق عليه (قوله او مولى أمة) الاولى ومولى أمة بالواو وهو اتفاق أو قول الامام وهذا الحل من المؤلف حل من ادخلاف ما عليه ظاهره وقد جعل المصنف في شرحه مسئلة الامة المزرعة مسئلة غير داخله في المتن (قوله وقيل يجوز بذهاب لفساد الزمان) قال في الهندية رجل عزل عن امرأته بغير اذن المايخاف من الولد الوه في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب أن لا يبرهه وذكر هنا به لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز لا كدرى اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاستبراء وغيره)

يقال استبرا الجارية أي طلب براءة رجمها من الحمل هذا معناه ام طلاقا أو أماء معناه لغة فهو طلب البراءة مطلقا وهو مهموز والمتصرف منه مهموزا وهو واجب لو أنكره كغيره عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو أنكر المعروفين من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكره ثبوته بخبر الواحد قهستانى ومن أبى يوسف أنه اذا تيقن بفرار رجمها من ما البالغ فليس عليه الاستبراء لانه تيقن فرار الرحم وهو حاصل في هذه الصورة كالمطابقة قبل الدخول مكي عن البرهان وله سبب وعلة وحكم أما وجوبه فمحدث سببا أو طاس ألا لا توطأ الحياى حتى يضعن ولا الحياى حتى يستبرأن بحضة ووجه الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستمتاع بأبغ نهى مع وجود الملك المطلق له واليد المكنة منه وذلك لا يكون الا للزوج وهذا في المسبية ثم تعدى الحكم الى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة وأما سببه فهو استحداث الملك لانه الموجد في مورد النص وأما علة فهو ارادة الوطه فانه لا يحل الا في محل فارغ فيوجب معرفة فراغه لكن الارادة أمر باطى لا يطلع عليه وبهض من يستحدث الملك قد لا يريد ذلك فأدير الحكم على دليل الارادة وهو التمكن من الوطه فان صحح المزاج اذا تمكك منه أرادته والتمكن انما يثبت بالملك واليد فانه يصح سببا أو أدير الحكم عليه ما وجدنا وعدم ما يتبرأ وأما حكمه فهو التعريف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة من الاختلاط والانساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهمه بما يحترم بأن لا يكون من بقى اه منح ينصرف (قوله وغيره) أراد بغيره مسئلة المعانقة والمصاحفة والقبلة مكي عن البناء (قوله استمتاع أمة) أي الانتفاع بها ووطأ وغيره (قوله ونحوها) كهبة ورجوع عنها أو صلح أو كتابة أو عتق عبداً بأن تكون الامة بدلا في هذه الاشياء أو صدقة أو وصية أو بدل اجارة (قوله وقيدت بالاستمتاع) قال القهستانى بعد قول الزناية واذا حدث للمالك ملك أمة واحترز محدث الملك عما اذا رجعت الابنة أو ردت المصوبة أو فككت المهرونة أو عجزت المكاتب أو انتقضت الاجارة أو نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حيث تبدل بخلاف كافى المحيط (قوله ولو بكر الخ) لانه اعتبر السبب وهو حدوث الملك والبدل الحكمة وهي تعترف براءة الرحم لانها لا تلغ سببا لعدم اضافة الحكم اليها لآخرها عنه ولحقاء الشغل (قوله أو مستبرئة) قياسه أو مشتراة بقلب الياء انما التعرّكها وانفتاح ما قبلها (قوله ككاتبه) فان سببه لا يملك ككاتبه فيصح بيع جاريته لبيده (قوله لو مستقر فبالدين) عند الامام لان المولى حينئذ لا يملك ككاتبه عنده وعند هذا لا يجب استبراء الى السيد المكاتب ككاتبه (قوله أو من محررها غير رجمها) كالشتراة من اختار رضاها والمنقطة من ابن واطنها شربا ليلية عن العناية (قوله أو من مال صبي) تأمل لما اذا باع أبو الصغير أو وصية أمة فان المشتري منهما يجب عليه الاستبراء ولما اذا كان الاب هو المشتري من مال ولده وهو الذى صرح به المؤلف (قوله وكذا دواعيه) فصل بكذا الوقوع الخلاف فيه دون ما قبله (قوله في الاصح) وقال بعضهم لا تحرم الدواهي لان الوطه انما حرم للابتهاط الماء ويشبهه السبب وهذا معدوم في الدواهي ورد بأن الوطه حرم لاحتمال وقوعه في ملك الغير أيضا بأن كانت حاملا عند البيع ويدعى البائع الولد فيردّها فيظهر أن وطأه صادق ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواهي اه درر قال في الهداية لم يذكر الدواهي في المسبية بمعنى في ظاهر الرواية وعن محمد أنها لا تحرم لانه لا يحتل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهرهم احبل لاتصع دعوى الحربى

لكن في الكبرى أن من حوزته في قوله التجربة والديانة (وجازعته عن آمنه بغير اذن) وعن عرسه به (أي باذن حرة أو مولى أمة وقيل يجوز بذهاب لفساد الزمان ذكره ابن سلطان

(باب الاستبراء وغيره)

(من ملك) استمتاع (أمة) نوع من أنواع الملك كشراء وارث وصبي ودفع جنابة ونسخ بيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة كسبي (ولو بكر) أو مستبرئة من عبدا وامرأة ولو عبده ككاتبه وما أدونه لو مستقر فبالدين والا لا استبراء (أو) من (محررها) غير رجمها كبدل نهى عليه (أو من مال صبي) ولو طافه (حرم عليه وطؤها) كذا (دواعيه) في الاصح

لا احتمال وقوعها في غير ملك بظهورها
 حبل (حتى يستبرأ بحبضة فيمن تحبض
 وبشر في ذات أشهر) وهي صغيرة وآيسة
 ومنقطة حبض ولو حاضت فيه بطل
 الاستبراء بالأيام ولو ارتفع حبضها بأن صارت
 ممتدة الطهر وهي ممن تحبض استبرأها
 بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه يفتي
 والمستحاضة يدعيها من أول الشهر عشرة
 أيام برجدي وغيره فليصط (وبوضع الحمل
 في الحامل ولا يعتد بحبضة ملكها فيها
 ولا التي) بعد الملك (قبل قبضها ولا بولادة
 حصلت كذلك) أي بعد ملكها قبل قبضها
 (كما لا يعتد بالحاصل من ذلك) أي من حبضة
 وغرها بعد البيع (قبل إجازة بيع فضولي
 وإن كانت في يد المشتري ولا) يعتد أيضا
 (بالاصل بعد القبض في الشراء الفاسد
 قبل أن يشتريها) شراء (صحيجا) لا تنفاه الملك
 (وبجب بشرائه نصيب شريكه من أمة مشتركة
 بينهما) تمام ملكه الآن (ويجوز بحبضة
 حاضتها وهي محسوبة أو مكتوبة بأن) اشترى
 أمة محسوبة أو مكتوبة (وكاتبها بعد الشراء)
 قبل الاستبراء فحاضت (ثم أسلمت المحسوبة
 أو عجزت المكتوبة) لوجودها بعد الملك (ولا
 يجب عندهم ودالاته) أي في دار الاسلام
 خاتمة (وردة المصوبة) أي إذا لم يصحبها
 الغاصب خاتمة (والمستأجرة وفك المهرونة)
 لعدم استحداث الملك ولو أقال البيع قبل
 القبض لا استبراء على البائع كالباعه بخيار
 وقبضت ثم أبطله بخياره لعدم خروجها عن
 ملكه وكذا الوبايع مدبرته أو أم ولد وقبضت
 إن لم يباها المشتري وكذا المطلقة الزوج
 قبل الدخول إن كان زوجها بعد الاستبراء
 وإن قبله فافتتار وجوبه زيلعي قلت وفي
 الخلاصة شري ممتدة الغير وقبضها ثم مضت
 عندها لم يستبرأ لعدم حل وطئها للبائع
 وقت وجود السبب (ولا بأس بحيلة اسقاط
 الاستبراء إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها
 ذلك والا لا) بفعلها به يفتي

بخلاف المشتراة اه شرب لالبية (قوله بظهورها حبل) أي ويذعي البائع الولد إلى آخر ما قد مناه من الدور وقد
 علمت أن هذا لا يظهر في المسببة (قوله ومنقطة حبض) أراد به من لم تحض أصلا اه حلو (قوله بطل الاستبراء
 بالأيام) لأن القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل تبطل حكم البدل كالمعتدة بالشهر إذا حاضت فيها
 (قوله ولو ارتفع حبضها) قال في الكافي وإذا ارتفع حبضها بأن صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحبض تركها
 حتى إذا تبين أنها البت بحامل وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية إلا أن مشايخنا قالوا تبين ذلك بشهرين
 أو ثلاثة أشهر وكان محمد يقول يستبرأ أربعة أشهر وعشرة أيام اعتبارا بأكثر ممتدة العدة وهي عدة الوفاة
 في الحرة ثم رجع وقال يستبرأ بشهرين وخمسة أيام وعليه الفتوى اه ملخصه الآن هذه المدة صلت للتصرف عن
 شغل يوهم بالنكاح في الأما فلان تصلح للتعرف عن شغل يتوهم ملك العيين وهو دونه أولى (قوله والمستحاضة
 يدعيها الخ) هذا ما يظهر فبين علمت عاداتها أول الشهر وخمسة عشر يوما كونه مدة الحبض عشر أو يظهر أيضا فبين
 نزل عليها الدم أول البلوغ عزة الشهر ثم استبرأ الدم فان حبضها عشرة وطهرها عشرون ويظهر رجل كلامه عليها
 ولا يظهر في المبرة فليحذر وعبارة الفهستاني عن المحيط فلا تشتري مستحاضة لا يعلم حبضها يدعيها من أول الشهر
 عشرة أيام فبعد عدم العلم (قوله وفحواها) كضى شهر وولادة (قوله لا تنفاه الملك) أي الكامل المستند إلى عقد
 صحيح والا فالشراء الفاسد يفيد الملك باقضب كما علم في محله اه حلي ولذا يجب الاستبراء على البائع قال المحمدي
 ويجب بفسخ بيع فاسد بعد القبض (قوله ويجب بشرائه نصيب شريكه) ولو كان جزأ من مائة جزء بأن كان ذلك
 الجزء كله لملك في جميع الأمة أما لو ملك أحد الجزأ من أمة لا يجب الاستبراء قبل ذلك الجزء أو كثيره لأن
 السبب لم يتم حينئذ اه شاي (قوله ويجوز بحبضة) أي وفحواها (قوله وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء
 فحاضت) سيأتي أن الكتابة من مسقطات الاستبراء فلا يشترط الحبض حينئذ فليست أم (قوله فحاضت) أي مثلا
 لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك والبدل والحرة مانع اه تبين (قوله ولا يجب عندهم ودالاته) أي في دار
 الاسلام (قال الاتقاني وفي الآية تفصيل لا بد منه قال في شرح الطحاوي ولو أبقت في دار الحرب ثم عادت إلى
 صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليها في قول أبي حنيفة لأنهم لم يملكوا وعندهما عليها الاستبراء لأنهم
 ملكوها ولو أخذوها في دار الاسلام وهي آفة وأحرزوها في دارهم ملكوها في قولهم جميعا فإذا عادت إلى
 صاحبها فعليها الاستبراء في قولهم جميعا اه فعلى هذا يكون المراد من الآية التي أبقت في دار الحرب ولم يحرزها
 العدو ثم رجعت إلى ولاها اه وبهذا تعلم ما في كلام المؤلف (قوله أي إذا لم يصحبها الغاصب) صوابه إذا لم يبيعها
 الغاصب يدل عليه ما قال بعضهم فان باعها وسلمها للمشتري ثم استردّها المقصوب منه بقضاء أو رضافان كان
 المشتري حله بالغصب لا يجب الاستبراء على الملك وطئها المشتري من الغاصب أول يباها وان لم يعلم
 المشتري وقت الشراء أنها غصب ان لم يطل لا يجب الاستبراء وان وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب
 اه ذكره أبو السعود وأما إذا أصابها الغاصب فوطئها زنا ولا استبراء به كما إذا وطئها المشتري منه وقد علم أنها
 غصب ويوجب في بعض النسخ إذا لم يبيعها (قوله لا استبراء على البائع) لأن الآية لا تنسخ من الأصل فكان البيع
 لم يكن ولو بعد القبض يجب حوى (قوله كالباعه بخيار) أي بخيار شرط البائع ويجب الرد بخيار روية أو عيب اه
 حوى (قوله وكذا الوبايع مدبرته أو أم ولد) أي ورد البيع لعدم استحداث الملك فان البيع فيهما لا يجوز وبغنى
 تقييد المدبرة بالمخالفة (قوله ان لم يباها المشتري) حينئذ زنا لا استبراء له فليحذر (قوله وإن قبله فافتتار وجوبه) انظر ما لو
 تحقق ما به الاستبراء بعد التزويج والمسئلة بجهاها والظاهر هدمه وظاهر عبارته وجوبه (قوله شري معتدة الغير)
 أي من باعها في هذه الحالة (قوله اهدم حل وطئها للبائع) هذا منقوض بالمشتراة من محرما كاسلف وقال
 الاتقاني اشترى جارية وهي معتدة من زوج عتده وفاة أو طلاق وقد بقي من عتده يوم أو بعض يوم وانقضت
 عتدها بعد قبض المشتري فلا استبراء عليها فان انقضت عتدها قبل القبض فلا تلحق له إلا بالاستبراء كذا في شرح
 الطحاوي ثم رأيت هذا النقض ذكر العلامة أبو السعود ثم استظهر أن الصواب أن يبطل قوله للبائع بقوله
 للمشتري (قوله وقت وجود السبب) وهو ملك المشتري ويده (قوله ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء) اعلم أن أبا
 يوسف قال لا بأس به مطلقا لأنه يمنع من التزام حكم خوفه من أن لا يتمكن من الوفاة به لولم يكرهه محمد مطلقا

لانه قرار من الاحكام الشرعية وليس هذا من اخلاق المؤمنين والمأخوذه قول أبي يوسف ان علم أن البائع لم يقربها وقول محمد اذا قربها وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فاذا لم يقربها البائع في هذا الماهر لم يتحقق هذا انتهى قال أبو السعود فاذا لم يعلم شيئا فالظاهر الافتاء بقول محمد انهم الشغل ورأيت في حاشية العلامة نوح ما يفيد اه (قوله ويقبضها) انما اشترط القبض قبل الشراء لانه لو قبض بعد الشراء لا يقطع الاستبراء لانه به يفسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وأجاب بعض المتأخرين بأن هذا قول بعض المشايخ وصاحب الهداية اختار خلافاً وأيده بما في الذخيرة والهيوط من الاطلاق وفي الكافي على ما يفيد العموم قال العلامة المقدسي وتلخص أن الاقوال ثلاثة قول بالاشتراط تقدم القبض والدخول كما في الظهيرية وقول بالاشتراط القبض دون الدخول كقول المشايخ المذكورين وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا أوسع والثاني أعديل بخلاف الاول فليتأمل اه حوى والاقول بالاطلاق قول السرخسي والاقول بالاشتراط القبض قول الحلواني قال القهستاني وعاد ذكرنا أي من قوله اولاً لانه بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعاً على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملك الرقبة ظهر أن المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو قول الامام فلا عليه بترك قول الحلواني اه (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها وطؤها ثم اشتراها لانه حينئذ يملكها وهي في عذته أمالوا اشتراها قبل أن يطأها فكما لو اشتراها قبل النكاح اذ لا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقق سببه وهو استحداث حل الوطء بملك اليقين وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن اه الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه كلام الدرر اه حلي (قوله وان كان تحت حرة) أي أو أربع اماء (قوله فيسقط الاستبراء) لانه عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذ لم يكن فرجها حلالاً لا يجب عليه الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر وقت وجود السبب اه تبين (قوله يشتري نصفها ويوجب له نصفها) فصدق انه لم يشتري جارية أي كاملة ولم يوجب له كذلك وهذا يفيد أن السبب والنساء في يستوجب زائدان والاولى كانتا للطلب ووجب له امة كاملة من غير طلبه لم يحدث فليتأمل أي ويجب الاستبراء لاستحداث الملك والميد (قوله والنكاح) الاولى الانكاح اه حلي (قوله وقد نقله) أي المفقود المصنف حيث قال ولعل وجهه أي الفرق أنه بالكاتب خرجت عن يد السيد حيث صارت حرة قد اوصارت أحق باكسابها فصار كأن الملك قد زال بالنكابة ثم تجدد بالتعجيل ولكن لم يحدث فيها ملك الرقبة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء وأيده بقول النهاية وحاصل ذلك أن الامة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت عن يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اه والدليل على خروجها عن يده أن المولى لو وطئ المكاتبه لزمه العقر اه وقد أوسع المكي الكلام على هذه الحيلة (قوله التصريح بتقييد النكابة بكونها قبل القبض) حيث قال وهي أن يكتاتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهي أسهل الحل خصوصاً اذا كانت على مال كثيراً ومتحججاً بقرينة فتجوز نفسها اه (قوله فلم أر القيد المذكور) قد يقال ان الشرع لا يُلزم لم يقتصر في النقل على المواهب بل قال وغيرها فعبارة مجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم يصرح بالقيد يمكن أن غيره صرح به (قوله لا يجتمعان نكاحاً) اشار به الى أن المراد ذلك فذكر الاختين تمثيل لتقييد وظاهره يشعل الام وبنته او عليه نص القهستاني مع أنه اذا قبلها ما بشهوة وجبت حرمة المصاهرة فيحرمان عليه جميعاً (فرع) لو تزوج أمة ولم يطأها فشري اختها ليس له أن يستمتع بالمشترأة لان الفراش ثبت بالنكاح فلو وطئها صار جاهاً في الفراش اه حوى عن الغاية (قوله الشهوة في القبلة لا تعتبر) فيه أن القبلة مس وفيه تشترط الشهوة وقد عبر بالشهوة في جانب القبلة حافظ الدين في الككنز (قوله بل في المس والنظر) أخذوا المواف بالمفهوم ولم يصرح ابن كمال بهما وعبارته مع منته ومن فعل بشهوة احدى دواحي الوطء هي القبلة والمس بشهوة بل لا وجه له لانه غير معتبر في القبلة (قوله حرم متاعليه) قال الاتقاني والجمع بين الاختين نكاحاً لا يجوز بالاجماع أما الجمع بين الاختين وطأ بملك اليقين فلا يجوز على ما عليه به عامة الصحابة وهو المروي عن علي رضي الله تعالى عنه وعند عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يجوز لانهما احلتهما آية وحرمتهما آية والاصل في الابضاء الحل بعد وجود السبب وقد وجد وهو ملك اليقين وأراد

وهي اذ لم تكن تحت حرة) أو أربع اماء (أن ينكحها) ويقبضها (ثم يشتريها) فحله له لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشتري زوجته لا يجب أيضاً ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحت حرة) فالحيلة (أن ينكحها البائع) أي تزوجها بمشقة به كما سيجي (قبل الشراء أو) أن ينكحها (المشتري قبل قبضه) له انما لو بعده لم يسقط (من موقوف به) ليس تحت حرة (أو يزوجه) بشرط أن يكون امرأته (أو يبيده بطلاقها) متى شاء ان خاف أن لا يطلاقها (ثم يشتري) الامة (ويقبض أو يقبض فيطلق الزوج) قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي أخذ أبو يوسف عليها ما انف درهم أن زينة حلفت الرشيد أن لا يشتري عليها جارية ولا يستوجبها فقال يشتري نصفها ويوجب له نصفها ملقط (أو يكتاتبها) المشتري (بعد الشراء) والقبض كما يفيد اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه بمنح كما سندر كما كن في الشرع بلالية عن المصنف التبرع بتقييد الكتابة عن المصنف ما قبل القبض فليحترق ثم رقت يكونه ما قبل القبض شرح مواهب الرحمن فلم أر القيد المذكور قد دبر (ثم يفسخ برضاها) فيجوز له الوطء بالاستبراء لزال ملكه بالكتابة ثم يجزئه بالتعجيل لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه أسهل الحل تناسخاً (له أمتان) لا يجتمعان نكاحاً (اختان) أم لا (قبليهما) فلو قبيل أو وطئ احدهما لم يحل له وطؤها وتقبيلها دون الاخرى (بشهوة) الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال (حرمتا عليه

بآية الاحلال قوله تعالى الاعلى ازواجهم أو مملكت ايمانهم وأراد بآية التحريم قوله تعالى وأن تجتمعوا بين الاثنين والصحيح قول العامة لأن المحرم مع المبيح إذا اجتمعا كان المحرم أولى لأن الحرام يجب تركه والمباح لا يجب فعله اه قال في التبيين وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي لأن الدواعي إلى الوطء بمنزلة الوطء اه قوله ولو بغبر ففعله (أفاد به أن قول المصنف حتى يحرم من الحرمة لأن التحريم وقوله بملك أنظر ما لو استعادهها للملكة نائبا هل يحرم عليه من بقيت في ملكه حتى يخرج الاخرى عن ملكه نائبا والمانع (قوله لا فاسد الا بالدخول) انما اشترط الدخول لأن فرجها لم يصير حراما عليه بهذا العقد بمجرد ذلك الا اذا دخل بها الزوج اه زياني (قوله كما بسطته في شرح الملتقى) انه سكن المستحب أن لا يعمد حتى يفضى حصة على المحرمة بالانحراج عن الملكات وهذا أحد أنواع الاستبراء المستحب ومنها اذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم تحبل فلو حبلت لا يبطأ حتى تضع الحمل ومنها اذا زنى بأختها امرأته أو بعمتها أو بنحاتها أو ببنت أخيها أو اختها بلا شبهة فإن الأفضل أن لا يماها امرأته حتى تستبرأ المزنية فلوزني بها بلا شبهة وجب عليها العدة فلا يبطأ امرأته حتى تنقضي عدة المزنية ومنها اذا رأى امرأة تزني ثم تزوجها فإن الأفضل أن يستبرأ وهذا عندنا وأما عند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فيمن تزوج أمة الغيب أو مدبرته أو أم ولده قبل العتق وكذا المولاها كما في القهستاني عن النظم فليحفظ اه حلي (قوله وكذا تحريمها قهستاني) الذي في القهستاني تفسير كره بحرم (قوله كقبيل وجهه فقيهه) حتى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني انه قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها أو عالما أو زاهدا يريد بذلك اعزاز الذين هندية (قوله وكذا معانقته في ازار واحد) لأن ذلك يفضي إلى الشهوة بشاية والمراد أن كلا عليه ازار وليس المراد ازار واحد ايجمعهما فان ذلك حرام لمس العورة بلا حائل والدليل على الكراهة ما روى عن أنس انه قال قلنا الرسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي بعضنا لبعض قال لا قلنا ايعانق بعضنا بعضا قال لا قلنا ايفاض بعضنا بعضا قال نعم وأخذ من الحديث كراهة الاغتناء عند السلام (قوله لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد) ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل ما بين عينيه وذلك عند فتح خيبر وقال لا أدري بماذا أسرف ففتح خيبر أم بقدم جعفر وعانق زيد بن حارثة وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يملكون ذلك وفي الكافي كان الاعراب يقولون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم وعن عطاء رجه الله تعالى مثل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الممانعة فقال أول من عانق ابراهيم خليل الرحمن كان بحكمة فأقبل اليها ذو القرنين فلما كان بالبطح قبل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال ذو القرنين ما ينبغي لي أن اركب في بلدة فيها خليل الرحمن فنزل ذو القرنين ومشى إلى ابراهيم عليه السلام فسلم عليه ابراهيم واعتنقه فساكن هو أول من عانق اه تبين وأول من اضاف الضيفان وأول من قص الشارب وقص الاظفار واختنق بدوم بالتخفيف قرية من قرى الشام وقبل القدوم بالتشديد والتخفيف قدوم التجار اه نوح افندي وفيه أن هذا لا يفيد الاجواز الممانعة أما كونه بازار أو قص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس بالتقبيل ان كان التقبيل بشهوة فهو حرام اجماعا وان كان بغبر شهوة فقد نقل عن الخاتمة وعن الحقائق لا خفاء انه يجوز له مرة مع أمن الشهوة اتفاقا فهو رد هذا الخلاف والذي تحصل أخذنا بما يأتي أن تقبيل يد العالم ونحوه للتبرك جائز وأن الخلاف في يد غيره فليحرم (قوله ولو كان عليه قص أو جبة) أي على كل منهما وفيه انه اذا كان على أحدهما القميص وعلى الآخر الازار تنقضي الكراهة لوجود الحائل وعبارة المسكي عن الشئى واذا كان عليهما قميص أو جبة جازى مع الازار اه (قوله وفي الحقائق) يغنى عنه ما قدمه قريبا عن الخاتمة (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام) ولقوله أيضا صلى الله عليه وسلم من صافح مسلما وقال عند مصاحفته اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لم يبق من ذنوبه شيء ولقوله عليه السلام من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه كما تناسرت الورق اليابس من الشجرة ونزلت عليه مائة درجة وتسعون لاسية فمما رواه واحدة اصاحبه (قوله كما فاده النووى) الذي ذكره النووى انها مستحبة وعبارته اعلم أن المصاحفة مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس بعد صلاة الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فان أصل المصاحفة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال وقسطوا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونها من المصاحفة التي ورد الشرع بأمرها اه قال أبو الحسن البكري وأهل هذه العادة كانت في زمنه فاده

وكذلك (يحرم عليه) (الدواعي) كأنه نظر والتقبيل حتى يحرم فرج أحدهما (عليه) (بلان) ولو بغبر ففعله كذا روى ابن كمال (قوله لا فاسد الا بالدخول) (أو عتق) ولو صبيح لا فاسد الا بالدخول (أو عتق) ولو ابغضها أو كذبها لانها تحرم فرجها بخلاف تدبير ورهن واجارة قلت والمستحب أن لا يعمد حتى يفضى حصة على المحرمة كما بسطته في شرح الملتقى (وكرهه) تحريمها قهستاني (تقبيل الرجل) فهم الرجل أو يده أو شيا من ذنوبه وكذا تقبيل المرأة عند لقاء أو وداع فنية وهذا هو عن شهوة وأما على وجه البر فجاز عند الكل خاتمة وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البر وأمن الشهوة كقبيل وجهه فقيهه ففوضوه (و) كذا (معانقته في ازار واحد) وظل أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والممانعة في ازار واحد (ولو كان عليه قميص أو جبة جاز) بتركها بالاجماع وضعه في الهداية وعليه المتون وفي الحقائق لو القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز بالاجماع (كما صالحة) أي كما يجوز المصاحفة لانها سنة قديمة متواترة لقوله عليه الصلاة والسلام من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه واطلاق المصنف تبعا للدرو الكثر والوقاية والنقابة والجمع والملتقى وغيرها يفيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولهم انه بدعة أي مباحة حسنة كما فاده النووى في اذكاره وغيره في غيره

الشرنبلالي في رسالة المصاحفة (قوله عنه) أي الزوى (قوله ليس بشئ) لواقع في عبارته فلا أصل له في الشرع
ولكن حذف بحذف العبارة وهو قوله ولكن لا بأس به فان أصل المصاحفة سنة إلى آخر ما قد مناه وهو المقصود
بالإفادة (قوله بكتا يديه وأن تكون بغير حائل من ثوب له أو غيره خزانة وعند اللقاء بعد السلام كما في الشريعة وأن
يأخذ الأبهام قال عليه الصلاة والسلام إذا صاغت فخذوا الأبهام فان فيه عرقا يشبه منه المحبة من رسالة
الشرنبلالي (قوله وتعامه فيما علقته) ذكر فيه ما نقلناه عن الشرنبلالي قال وهي الصاق صفحة الكف بالكف
واقبال الوجه بالوجه فأخذ الأصابع ليس بسنة خلافا لروافض اه (قوله مضاجعة الرجل) أي في ثوب واحد
لاحاجر بينهما أبو السعود بأن يكون كل منهما متجردا والاولى زيادة المرأة كما هو في الحديث (قوله وبين أخيه
الخ) الاولى وبين الأخ والاخت ليسن رجوعه الى كل من الأخ والاخت وهو منصوص عليه لاما لكبة فقد قالوا
يكفي في التقرب ثوب واحد وكما زيد فهو حسن وفي شرح الولي الشرنبلالي على أبي شجاع ويحرم اضطجاع رجلين
أو امرأتين في ثوب واحد اذا كانا عاريين وان كان كل منهما في جانب من الفراش ثم ذكر حديث مسلم لا يفض
الرجل الى الرجل ذكره في كتاب النكاح (قوله في المضعف) لعل المراد ما ذكره من المضاجعة مع التجرد والاضطجاع
في ثوب واحد والوجوب يجاطب به البالغ والافاضة اجتماع جماعة في محل وهم نائمون متجاورون كل انسان مستقل
بنيابه لا يشكر جوارزه وفي الاشياء من أحكام الصبيان وادس كالبالغ في النظر الى الاجنبية والخلوة بها فيجوز له
الدخول على النساء الى خمس عشرة سنة كما في المتن ثم قال والحيية التي لا تشتهى يجوز ان يفرسها من غير
محرم اه (قوله كالنفل) عبارة الهندية عن العنابية كالبالغ وهي أولى أي أنه يعامل معاملة البالغ في النظر
الى العورة (قوله والكافرة) في حكم النظر الى عورتها وان كانت المسلمة لا تبدى للكافرة من بدنها الا الوجه
والكفين والقدمين كالأجنبي وقد سلف وفي العنابية روى أنه لا بأس بالنظر الى شعر الكافرة (قوله عن أبي
حنيفة لصاحب الحمام) في التواريخ كان أبو حنيفة لا يرى بأسا بنظر الجاهل الى عورة الرجل وفي المحيط
لا بأس أن يتولى صاحب الحمام عورة انسان يده عند التنوير اذا كان يفض بصره وقال الفقيه أبو الليث هذا
في حالة الضرورة لا غير وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه يده اذا تنويراه هندية فان كان المراد بالجاهل في عبارة
التواريخ المتنور ترجع الى عبارة المحيط وتقييد الفقيه مقبول يتعين العمل به وان كان المراد به المكس فلا
ترجع اليه الا انه ينظر الفرق بين المتنور والمكس وفي شرح العلامة عبد البر وينبغي أن يتولى طلي عورته يده
دون الخادم لان النبي صلى الله عليه وسلم نزل طلي عورته يده اذا تنويره ولا في كل موضع لا يجوز لغيره
النظر اليه لا يجوز من الافوق الشيايب ذكره الفقيه أبو الليث ونقله عن التجنيس والمزيد ونقلهم ذلك
فقال

وللجنب التنوير بذكره عندنا * وبالنفس بطلبه وبالعجز يحظر

اه وقد استفيد منه أن المسئلة خلافية وأن الصحيح عدم الجواز (قوله وقيل في ختان الكبير الخ) افاد أن له
مقابلا وهو ختن غيره مطلقا وهو ما افاده بقوله والظاهر وفي الهندية الشيخ الضعيف اذا أسلم ولا يطبق الختان
ان قال أهل البصر لا يطبق بترك لأن الواجب بالعذر تركه جاز فترك السنة أولى اه خلاصة (قوله الآن لا يمكنه)
الصواب حذف لا وفي الهندية والالم يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة تحتنه اه وقوله ختانة
تنارعه يتزوج ويشتري (قوله ويكفي) أي في حصول السنة قطع أكثر الجادة وفي الهندية عن المحيط اختن
الصبي ثم طالت جلده الى أن صارت بحال تسترخسه والا فلا اه (قوله ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم) بل
تقبيل الاحاديث سنيتها أو يده أخرجه بالرجل المرأة فلا يجوز تقبيل يدها وأخرج العالم الجاهل قال الشرنبلالي
في رسالة المصاحفة بعد ما ذكر كلاما في التقبيل فقد استفيد من هذا نسخة اقوال في قبله التحية * أحدها
كرامة التقبيل مطلقا وهو قول الامام * الثاني قول صاحبين أنه لا بأس به اي مطلقا * والثالث التفصيل
ان كانت القبلة للتبرك كتنقبيل يد العالم والمتورع والسلطان العادل فقد رخصه به بعض المتأخرين وعلت
أن مضاد الاحاديث سنيتها أو يدها كما أشار اليه العيني رحمه الله تعالى * والرابع تقبيل من لا يتبرك به وانما
أراد فاعلم اعرض الدنيا وهو مكروه * والخامس ان أراد فاعلمها تعظيم المسلم وأكرامه فلا بأس بها
اه (قوله ونقل المصنف الخ) لا حاجة اليه لانه داخل في قول المصنف بعدد السلطان اذ هو من له

وعليه يجعل ما نقله عنه شارح المجمع من انها
بعد التبرك والصلوة ليس بشئ فوفقا قائله
وفي القضية السنة في المصاحفة بكتا يديه
وتعامه فيما علقته على المتن (ولا يجوز للرجل
مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما
في جانب من الفراش) قال عليه الصلاة
والسلام لا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب
واحد ولا يفضي المرأة الى المرأة في الثوب
الواحد واذا باسغ العبي - أو العبيبة عشر
سنتين يجب التبريق بينهما وبين أخيه وأخته
ولمسه وأبيه في المضعف اتوله عليه الصلاة
والسلام وقد روي بينهم في المضاجع وهم بنياء
عشر وفي التنقيب اذا بلغ حد الشهوة كالفعل
وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالفعل
والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة صاحب
الحمام أن ينظر الى العورة ويحسنت الختان
وقيل في ختان الكبير اذا أمانه أن يختن
نفسه فعل والالم يفعل إلا أن لا يمكنه التلاح
أو شراه الجارية والظاهر في الكبير أنه يختن
ويكفي قطع الاكبر ولا بأس بتقبيل يد
الرجل (العالم) والمتورع على سبيل التبرك
درر ونقل المصنف عن الجامع أنه لا بأس
بتقبيل يد الحاكم المدين (والسلطان العادل)

وقبل سنة مجتبي (وتقبيل رأسه) أي العالم (أجود) كما في البراذية (ولا رخصة فيه) أي في تقبيل اليد (غيرهما) أي غير عالم وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيط أن تعظم به اسلامه وأكرامه جازوان أنبل الدنيا كره (طلب من عالم أو زاهد أن يدفع اليه قدمه) (وتكسبه من قدمه ليقبله أجابه وقبيل لا) برخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خذها عند اللنا أو الوداع كما في القنية مقتد ما للقبيل قال (و) ما يفعله الجاهل من (تقبيل نفسه إذا التقي غيره) فهو (مكروه) فلا رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه أجماعا (وكذا) ما يفعله من (تقبيل الأرض بين يدي العلماء) والعظماء محرام والفاعل والراضي به آثم لأنه يشبه عبادة الموث وهل يكفران على وجه العبادة والتعظيم كشر وان على وجه التحية لا وصار آثما من تكاليف الكبيرة وفي الملتقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيلام تعظيما للنادم كما يجوز القيام ولو للقاء بين ربي العالم وسجى نظاما فائدة قبل التقبيل على خمسة أوجه قبله المودة للولد على الخدة وقبله الرحمة لو ادبه على الرأس وقبله الشفقة لأخيه على الجبهة وقبله الشهوة لأمراته وأولاده على النعم وقبله التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبله الديانة للعبير الامود جوهر قلقت وقتلت في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قبل بدعة السكن روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصحف كل غداة وقبله ويقول عهد ربى ومنشور ربى هو زوجى وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويضعه على وجهه وأما تقبيل الخبز فجوز الشافعية أنه بدعة مباحة وقبله حسنة وقالوا يكره دوسه لا يوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الولية قوا عدينا لا نأبوا وجاء لا نقطه هو الخبز السكين وأكرموا فان الله أكرمه

(فصل في البيع)

سلطنة وولاية (قوله وقبل سنة) لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان في سرية من سرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة قال فدفنونا من النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يديه وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قامت اليه فتقبله وتجلسه مجلسا لها وأخرج أبو داود عن الزارع بن عامر قال فجلسنا لتقبيل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله وأخرج الترمذي أن قوما من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الشرنبلالي فعلم من مجموع ما ذكرنا إباحة تقبيل اليد والرجل والرأس والكشح كما علم من الأحاديث المتقدمة إباحة على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين إذا كان على وجه المبرة والاكرام فأما إذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز إلا في حق الحليل والحليلة اه (قوله أي العالم) ظاهره أن الأجود في السلطان اليد حفظ الابهة الامارة والجزير (قوله أجود) أصل معناه أكرم أو أكره (قوله أجابه) فدل على أنه لا يكره تقبيل المرأة فم أخرى أي بشهوة والاولى حذفه فانه نقله سابقا عنها (قوله مقتد ما للقبيل) أي الواقع في عبارة المصنف (قوله فهو مكروه) أي تحريمه ويدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه (قوله وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء) هو لا يخرج من الاقوال المتقدمة فلا وجه لحكاية الاجماع عليه (قوله محرام) أي فهو حرام (قوله لأنه يشبه عبادة الموث) من حيث أن فيه صورة السجود لغير الله تعالى (قوله التواضع لغير الله حرام) المراد التواضع التحصيل أغراض الدنيا أو شهوة حرام كما توضع المحب لمحبوبه فأما تواضعه لغيره فكبير في السن ولم يعلم فيرجع الى الله تعالى (قوله يجوز بل يندب) قال الشرنبلالي اختلفوا فيه أي القيام فنهى من منسح ذلك لما روى أبو داود بإسناد إلى أبي أمامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكئا على عصا فقاموا اليه فقال لا تقوموا كما تقوموا الا عجم بعضهم لم لبعض ومنهم من أباحه استندلا لا بقيام النبي صلى الله عليه وسلم انما طمعه رضي الله تعالى عنها ومنهم من فصل على ما قاله قاضي خان قوم يقرؤون القرآن أو واحد قد دخل عليه واحد من الاشراف قالوا ان دخل عليه عالم أو أبوه أو أستاذه جاز أن يقوم لاجله وفيما سوي ذلك لا يجوز اه وفي مجمع الفتاوى للانطاكى قيام القارئ جازا إذا جاءه أعلم منه أو أستاذه الذي علمه القرآن والعلم أو أبوه أو أمه ولا يجوز القيام لغيرهم وان كان الجاني من الاجل ولا اشراف ونقل الشرنبلالي عن ابن وهبان مانعه أقول وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك أي القيام لما يورث تركه من الحق والفضاء والعداوة لاسيما إذا كان ذلك في مكان اعتد فيه القيام وما ورد من التوعد عليه انما هو في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم وهدم ورود عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة ولم يفعلوه أي القيام للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهته لأنه لم يكن من عادتهم وقد ورد قوموا السيدكم اه أي حين قدم عليهم سعد الطاهر أنه أحد السعدين اما سعد بن معاذ واما سعد بن عباد سيدا الأوس والحزرج (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة (قوله قبل بدعة) هذا الصنيع يقتضي الضعف (قوله ويقول عهد ربى) أي ما عهد الله النسا وأوصانا بالعمل بما فيه فاعلمه الوصية ذكره في القساموس في جملة معاني آخره (قوله ومنشور ربى) قال في القساموس المنشور والرجل المنشور الآخر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربى ففيه تجريد عن بعض المعنى (قوله وقبل حسنة) كانه لأنه من تعظيم النعمة (قوله لا تخطعوا الخبز بالسكين) انظر هل النهى للتنزيه أو للتحريم ثم رأيت في المجتبى لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اه (قوله وأكرموا) من أكرامه بوسه والمحافظة على ما يقع منه وعدم الاسراف فيه حتى تبقى منه بشايا تضييع هملاد رمية في نواحي الدور (قوله فان الله أكرمه) أي يجعله قوتا لكرمه من أنواع الحيوان وهو ابن آدم ولا يختار للكرام الا كريم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في البيع)

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم احكام البيع والشرا ما يجوز ومنه وما لا يجوز وسئل عما يبيعه الاتراك في الاسواق وغالب ما لهم الحرام ويجوز بينهم الربا والعقود الفاسدة واجب بأنه على ثلاثة أوجه الأول ان علم أن العين التي يقبل على الظن أنهم أخذوها من الغير بالظلم فائمه وباعوه في الاسواق فانه لا ينبغي شراؤه منهم وان تداولته الايدي الثاني أن يعلم أن العين فائمه الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز فعلى أصل أبي حنيفة بالخلط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع العوض فان اشتراه يدخل

في ملكه مع الكراهة **الثالث** اذا لم يبق العين المغصوبة أو المأخوذة بالربا أو غيره فان المالم بعدم بقائها يجوز له
 أن يشتري والا لولى أن لا يشتري فأقامه في الهندية وفي رسالة الشرنبلالي المؤلفة في الرد على من نسب الى مذهب
 أبي حنيفة أن الحرام لا يعتدى الى ذمتين مانعه وقال نصير رحمه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر
 شيء لانه حرام ملك الغير ولا يبيع منهم شيء بالدرهم لانهم خلطوا الدراهم واطلاقه عدم الحل بالشراء والبيع
 بتلك الدراهم ظاهر على قول مشايخنا قبل أداء الضمان اه (قوله كره يبيع العذرة) أي وبطل قهستاني
 وفي البرجندي عن الخزانة يبيع الرجيع الآدمي باطل الا اذا غلب عليه تراب اه درمنتي ويقال عاذرة وعاذرة
 كما في القاموس والعذرة وزن كلمة ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم يلقونها فيه وهو مجاز
 من باب تسمية الطرف باسم الظروف وقيل بالعكس وجعلها صاحب القاموس من باب المشتراك اه أفاده
 العلامة نوح وفي القهستاني وكذا يبيع كل ما انفصل من الآدمي كالشعر والظفر ولذا وجب دفنه (قوله بل يبيع
 يبيع السرقين) أي من غير خلاف والسرقيين يفتح السين وكسرهما وبالجميم والقاف قال في المصباح السرقين
 كلمة أعجمية وأصلها سرقين بالكاف فعزبت الى الجسيم والقاف قال الاصمعي انما كسر أوله لموافقة الانية
 العربية ولا يجوز الفتح انقد فعلين بالفتح وهو الروث والبعر والخثي كما في حاشية الحوى من أول النسخ الثاني
 وأفاده أبو السعود (قوله أي الزبل) بالكسر وكما مير السرقين قاموس (قوله وصح يبيعها لمخلوطة) بأن يحمل اليها
 نحو التراب أو الرماد دون العكس فان حمل النجس ممنوع قهستاني (قوله في الصحيح) مقابلة ما في الهندية والمحيط
 والاختيار من صحة يبيع المخلوط مطلقا من غير تقييد بالغلبة قال القهستاني قاما أن يحمل المطلق على المقيد
 أو يحمل على الرويتين أو على الرخصة والاستحسان اه فالطلاق على الرخصة والمقيد على الاستحسان (قوله بل
 بها خالصة) قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير روى عن أبي حنيفة في الانتفاع بالعذرة روايتان
 في إحدى الرويتين بكره وفي الثانية لا بكره فعلى قياس الرواية بعدم الكراهة ينبغي أن يجوز بيعه اه اتقاني (قوله
 أي في الحكم) فيصح الانتفاع بها لمخلوطة بغالب أو مطلقا على ما تقدم لا بغير المخلوطة على إحدى روايتين (قوله
 لصحة بيعه) لانه حال متقوم في حق الكافر فذلك البائع فيحل الاخذ منه (قوله لبط لانه) لان الخمر ليس بحال
 متقوم في حق المسلم فبقي الثمن على ملك المشتري فلا يحل له أخذه من البائع (قوله باعه مسلم) ولو بطريق الوكالة
 (قوله كما بطله الزبلي) حيث قال وعلى هذا قالوا مات رجل وكسبه من بيع الباذق أو الظلم أو أخذ الرشوة
 يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو أولي بهم ويردونها على أربابها ان عرفوهم والاتصقوا بها لا تسبيل
 الكسب الخبيث التصديق اذا عذر الرد على صاحبه اه (تبينه) في المستحق عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة ناختة
 أو صاحب طبل أو حمارا كتب ما لا ان كان على شرط رده على أصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط أنهم
 شرطوا في أوله ما لا بازا الناحية وأبازاء الغنا وهذا لانه حينئذ يكون المال بقابله المعصية فأخذه معصية
 والسبيل أن يرده ان عرف صاحبه والتصديق به ان لم يعرف ليصل اليه نفع ماله ان لم يصل اليه عين ماله
 أما اذا كان الاخذ غير معصية بأن لا يكون على شرط والدفع حصل من المالك برضا فيكون له ويكون
 حلالا لانه يبتصرف (قوله الا للوارث) الذي في البرازية أنه ان علم المال الحرام بعينه لا يحل له أخذه
 وان لم يعلم بعينه أخذه **كما** وأما في الديانة فانه تصديق به بنية الخصم فأقامه الحوى (قوله لانا أخذناه
 الرواية) ذكر في المحيط عن التواريخ حل المال للوارث وان علم بجرمته ورواية غيره أخوذها
 وفي فتاوى أهل سمرقند واسنانا أخذنا هذه الرواية بل هو حرام على الورثة اه (قوله فتنبه) أشار به
 الى ضعف ما في الاشياء (قوله وجاز تحلية المعصية) قال في الخمانية لا بأس أن يجرد المعصية مذهب
 أو مفضاوعن أبي يوسف أنه يكره جميع ذلك واختلاف في قول محمد اه حنيفة وفي العيني وجاز أيضا
 تحلية أي تحلية المعصية بالذهب والفضة واللازورد ونحوها لان ذلك تعظيم اه وظاهر هذا ولو غير قوله
 بأن يتخلص منه شيء من أحد الفقهاء وجاز شراؤه وقال محمد لا يجوز بيعه ولا شراؤه كي عن السمرقندي (قوله
 كما في نفس المسجد) هي مسألة خلافية قال في الهندية لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب
 والصرف الى الفقهاء أفضل اه سراجية وعالية الفتوى مضمرات **كره** بعض مشايخنا النقوش على
 الحراب وحائط القبلة لان ذلك يشغل قلب المصلح وذكر الفقيه أبو جعفر أن نقش الحيطان مكروه قل ذلك أو كثر

(كره يبيع العذرة) رجيع الآدمي (خالصة لا)
 بكره بل يبيع يبيع (السرقين) أي الزبل
 خلافا للشافعي (وصح) يبيعها (مخلوطة)
 بتراب أو رماد غلب عليها (في الصحيح) كما صح
 الانتفاع بمخلوطها (أي العذرة بل بها خالصة)
 على ما صححه الزبلي وغيره خلافا لـ
 الهداية فقد اختلف التصحيح وفي الملتقى أن
 الانتفاع كالبيع أي في الحكم فافهم (وجاز
 أخذ دين على كافر من ثمن خمر) لصحة بيعه
 (بخلاف) دين على (المسلم) لبط لانه اذا
 وكل ذميا يبيعه فيجوز عنده خلافا لما وعلى
 هذه الروايات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم
 لا ين لو رثته كما بطله الزبلي وفي الاشياء
 الحرمه تنقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم
 ربه قلت ومترى البيع القاسم ليس في المجتبى
 مات وكسبه حرام فالمراتب حلال ثم رث
 وقال لانا أخذنا هذه الرواية وهو حرام مطلقا
 على الورثة فتنبه (و) جاز (تحلية المعصية)
 لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد

فأما نقش السقف فالليل يرخس فيه والكثير مكرهه اه (تنبيه) غرس الشجر في المسجد كان ينفع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لأبأس به وإن كان انفع نفسه بورق أو ثمر أو بفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والمسجد بكره اه هندية ولم أر حكمها إذا احتاج المسجد الذي جعل فيه الواقف محل الوضوء لحذر بئر ماء يستنبط منها للطهارة والظاهر جوازها أن كان لا يضرب بالمسجد لأن هذا أولى من غرس الشجر ثم رأيت في الهندية في آخر الباب الأول من احياء الموات نقل عن الكبري أراد أن يحضر بئر في مسجد من المساجد إذ لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فلهذا ذلك كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة أنه لا يحفر في المسجد بئر ومن حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المذكور هنا (قوله وتعييره) هو أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن الكريم علامة (قوله أي اظهر اعرابه) قال في التماموس نقط الحرف أعجمه ومعجمه أن الاعجم لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالشكل فكان المراد به ما يعمه قال في البرهان وأصل الرواية أنه بكره التعشير والنقط في المصحف لأن فيه امر ترك التجريد وقد قال ابن مسعود جردوا القرآن ولا تخطوا به ما ليس منه اه والتجريد يحتمل معنيين الأول تجريده في التلاوة فلا تخطوا به غيره والثاني جردوه في الخط من النقط والتعشير اه مكى (قوله وعلى هذا) أي على اعتبار حصول الفرق (قوله ونحوها) ك السجدة علامة على آيات السجود (قوله لأبأس بكواغدا أخبار ونحوها) قال في الهندية مثل أبو حامد رحمه الله تعالى عن الكواغدا من الاخبار ومن المتعلقةات يستعملها الوراقون في الخلاف فقال إن كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به وإن كان في كتب الادب والنجوم بكره لهم ذلك كذا في الغرائب ولم يبين المراد بالاخبار هل المراد الاحاديث أو التواريخ (قوله وبكره تصغير مصحف الخ) في المنع عن القنية ينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأبينه على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بأخف قلم وأبرق مداد ويفترج السطور ويفغم الحروف ويضخم المصحف اه (قوله ونحوها) الذي في المنع ونحوه في الهندية ولا يجوز أن يثبت في كتابه مكتوب من الفقه وفي الكلام الأولى أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي يجوز محو ما فيه شيء ونحو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو ك اسم الله تعالى أو كغيره (قوله وجاز دخول الذي مسجد) ولو جنبنا كما في الاشياء وفي الهندية عن الثقة بكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق في الدخول اه تنازعنا في نكر المسجد ليم شكل مسجد وانظر هل المستأمن ورسول أهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف في المسجد جوارزه ويجز (قوله النهي تكوي) قال في الهداية والآية محمولة على الحضور استدلاء واستعلاء وطائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية وقال الاتقاني والآية عند أحمد أنها محمولة على أن ينعوا من تولى المسجد الحرام لقيام بمصالحه ويعزلون عن ذلك أو على طوافهم هم عراة كما كانوا يفعلون كذلك في الجاهلية فأمر الله تعالى بتزيه المسجد الحرام عن ذلك لأن نفس الدخول ممنوع يدل على هذا ما حدث به البخاري في جامعه الصحيح باسناده إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة أخبره أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أدهم في الحجة التي أمره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس ألا لا يجن بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان اه فهذا النهي اما منصرف للمؤمنين أن ينعواهم عن ذلك أولهم وللكنفاري بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة وليس هذا نهيا تكوينا فنيا لأنه ما لا يخلف مدلوله عنه عقلا وهنا ليس كذلك فتدبر وقال الحلبي تكوي نسبة إلى التكوين الذي هو وصفة قديمة ترجع إليها صفات الافعال عند المتأخرين فنعني لا يقربوا لايخلق الله تعالى فيهم القربان ومثال الامر التكويني اتبوا طوعا أو كرها ومثال الامر التكويني ويقال له التدوين أقيموا الصلاة والفرق أن الامتناع لا يختلف عن الأول علة لا بخلاف الثاني اه (قوله وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنباً) هذا انما يستحسن لو ذكر دليل الشافعي الذي من جلته ولأن الكافر لا يخلو عن الجنابة فوجب تنزيه المسجد عنه وحامل كلامه أن هذا الدليل لا يثبت لانه قد جوز الخ وفيه تأمل لأن الحل عنده مقيد بالعبور من المسلم والكلام فيها هو أعم من العبور (قوله فمضى لا يقربوا) تدبر على قوله تكوي وفي هذا التدبر بع نظر بعلم بالنظر اذ يتوقف على

(وتعشير ونقطه) أي اظهر اعرابه و
يحصل الفرق جدا خصوصا للجمع فيستحسن
وهي هذا لأبأس بكتابة أسامي السور وعدة
الآتي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة
مسندة درر رقيقة وفيها لأبأس بكواغدا
اخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفقه
وتكره في كتب نجوم وأدب وبكره تصغير
مصحف وكاتبه بقلم دقيق يعني تزيينها ولا يجوز
ان يثبت في كتابه فقه ونحوه وفي كتب الطب
يجوز (و) جاز (دخول الذي مسجد) اه
مناظر كرهه مالك مطلقا ك كرهه محمد
والشافعي وأحمد في المسجد الحرام قلنا
النهي تكوي لا تكوي وقد جوزوا عبور
عابر السبيل جنباً وحديثه في لا يقربوا
لا يجوزوا ولا يعمر عراة

استقرأتم بأنه لم يقع ذلك والاول ما جرى عليه غيره من أهل المذهب (قوله عام تسع) بالترديد من عامهم
 (قوله ونادى على بعيره) المنادى على البعير بأربعين آية من أول سورة براءة هو على كرم الله تعالى وجهه وقد
 أيسره عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلقه والحكمة في ذلك ليكون الأمر بذلك من أجل بيته عليه السلام
 (قوله ولا تنس ما مر في فصل الجزية) حيث قال وأما دخول المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع
 الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال اهـ وذكر
 قبل هذا ويعنون من استيطان مكة والمدينة لأنهم من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في أرض
 العرب دينان ولو دخل لتجارة جاز ولا يطيل اهـ (قوله وجاز عبادته) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي وجاز عبادة
 الم الم الذي هو الله كان هو دياراً ونصراً ليا مكي عن السمرقندي قال في المصباح عدت المريض عبادة زرنه والمذكر
 عائد وجهه عواد والانتى عائد وجهها عود بلا ألف وانما جاز لما روي أن بهود يارض بجوار النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال قوموا بنا نعدو جازنا اليه ودي فعدا وقعد عند رأسه وقال قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر المريض
 إلى أبيه فقال أبوه أجبه فأجبه وشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ثم مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 الحمد لله الذي أنقذني نسمة من النار ولأن العبادة نوع بر وقال الله لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم
 يخرجوكم من دياركم أن تبوههم (قوله وفي عبادة الجوسي قولان) قال الاتقاني ونص محمد في الجوسي على أنه
 لا بأس بعبادته وإنك المشايخ اختلفوا فيه (تنبيه) من العبادة المذكورة اذ اختلفت أئمة تنقل على المريض فلا
 تعدد فقد قيل مجالسة التثليل حتى الروح ولا تنقل على المريض ولا تحرك رأسك ولا تقل ما علمت أنك على هذه الحال
 الشديدة بل حوز عليه المرض وطيب قلبه وقل له أريد الجبريت أو يل وأذكر له ما يزيد رجاءه في رحمة الله تعالى بشئ
 من التحويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طلبه وقل له اذا دخلت عليه كيف تجدك كذا جاء عن
 السلف ولا تقل له أوس أو سبل على المسجد كذا أو صدق على المساكين لا تنس نفسك فانه من أعمال الجهالة اهـ
 مجتبي (قوله وجاز عبادة فاسق) وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب المتقط بكرة المشهور والمقتدى به الاختلاط
 برجل من أهل الباطل والشرك الا بقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين الناس ولو كان رجلاً لا يعرف يد اربه
 ليدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به اهـ (قوله وجاز خصاء البهائم) بالمد وهو نزغ الخصية ويقال خصى
 ومخصى فيجوز استعماله في فعل وفعل كذا في المصباح (قوله حتى الهرة) والظاهر أن الدجاج كذلك وقد قيل
 ان البهيمة كل حي لا يميز قال في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في الماء أو كل حي لا يميز اهـ وعمومه
 للدجاج ونحوه على التفسير الثاني ظاهر (قوله قيل والفرس) ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه لا بأس به عند أصحابنا
 وذكر شيخ الاسلام أنه حرام (قوله وقيدوه بالمنفعة) أي اودع المضرة قال في الهندي بعد ذكر خصاء الخيل وأما
 في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة وأما اذا لم يكن منفعة أو دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة
 وعلاو اجواز الخصاء بأن فيه تطيباً للحم وترك الذكاح والنزوة (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامه ولا بأس بكى
 الصبيان اذا كان لداء أصابهم لأن ذلك مدد اواة وكذا لا بأس بدمج الهرة اذا كانت مؤذية ويكره ضربها
 ونعريك أذنهما ولا بأس بنقب أذن البنات الاطفال لأنهم كانوا يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولانه ايلام لمنفعة الزينة اهـ سري الدين عن المحيط (قوله على الخيل) الاحسن الرميكة لأن الخيل اسم جمع
 يستوى فيه الذكر والانثى اهـ (قوله للتداوى) أي لا جمل نفع (قوله وجوز في النهاية الخ) قال في الهندي ولو أن
 مريضاً أشار إليه الطبيب بشرب الخمر روي عن جماعة من أئمة بلخ أنه ينظر ان كان يعلم بيقيناً أنه يصح حل التناول
 وقال الفقيه عبد الملك عن أسناده لا يحل تناول ذخيرة ونقل عن التمرناشي يجوز له ليل شرب الدم والبول
 وأصل الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم أن شفاءه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال
 الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان اهـ وفي خزائن الفتاوى وأكل خراف الحمام للدواء لا بأس به اهـ (قوله وجاز
 رزق القاضى) لانه حبس نفسه لمصلحة المسلمين والحبس من أسباب النفقة وعلى هذا كانت الخصامة
 والتابعون وقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض عماله (قوله والالم يحل) لانه مال الغير فيجب رده على
 صاحبه اهـ زباني وظاهره ولو اختلط بعضه ببعض وجهلت أربابه ومنه يعلم قول من يقول المجموع من حرام
 ميسر وغيره اذا اختلط وجهلت أربابه يحل تناوله ان هو مصرف بيت المال (قوله وهل يجري فيه كلام

بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق
 ونادى على بعيره بـ برة براءة وقال ألا لا يبيع
 بعد عامنا هذا مشرك ولا يعطوف عربان
 رواه الشيخان وغيرهما ما خلاصة قلت
 ولا تنس ما مر في فصل الجزية (و) جاز
 (عبادته) بالاجماع وفي عبادة الجوسي
 قولان (و) جاز (عبادة فاسق) على الاصح
 لانه مسلم والعبادة من تقوى المسلمين
 (و) جاز (خصاء البهائم) حتى الهرة وأما
 خصاء الا دعى فخرام قبل والفرس وقيدوه
 بالمنفعة والاخترام (واثره الحبر على الخيل)
 كعبه قه تنافى (والحقنة) للتداوى ولو
 لأرجل بطاهر لا نجس وكذا كل تداءى يجوز
 الا بطاهر وجوز في النهاية يحرم اذا أخبره
 طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد ما يحل
 مقامه قلت وفي البرازية ومعه في قوله صلى الله
 عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم
 عليكم نبي الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه
 جواز اساغة اللقمة بالخمر وجواز شربه لازالة
 العطش انتهى وقد قدمناه (و) جاز (رزق
 القاضى) من بيت المال لو بيت المال حلال
 جمع حتى والالم يحل وعبر بالرزق اي قيد
 بقدره بقدر ما يكتفيه وأهله في كل زمان
 ولو غلبا في الاصح وهذا هو الشرط ولو به
 كالأجرة فخرام لأن القضاء طاعة فلم تجز
 كسائر الطاعات قلت وهل يجري فيه كلام

التأخير

في غاية الفقر ولورضى به ويجب هدمه ولا يعاد لو انهم دم ويضعن مائتف به قبله ويهدم وان لم يلاصق بنيان المسلم
بحيث يطلق عليه اسم الجار قرب أو بعد لأن الاسلام به ولو لا يعلى ولا في فيه ترفعا على المسلمين فيمنعون منه ولو كان
البناء مشتركا بينه وبين مسلم لأن ما لا يتم اجتناب محرم الا باجتنابه فهو محترم أى يجتنب قاله الشيخ تقي
الدين وسائر العلماء أئمة الدين اه (تبيينه) قال الشربلاني في رسالته المولفة في هدم دير الجوانية حكى ابن حبان
بسند الى عبد الرحمن بن غنم أنه كتب الى عمر بن الخطاب حين صالح نصارى الشام بسم الله الرحمن الرحيم هذا
كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى الشام لما قدمتم علينا سألناكم الامان لانفسنا وذراري بنا وأموالنا
وأهل ملتنا وشمر طنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث في مدائننا ولا فيما حواها دبر أو لا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة
راهب ولا نجذد ما خرب منها ولا نخفي ما كان منها في حفظ المسلمين ولا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين
في ابل أو نمر أو نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل وأن ينزل من مرسنا من المسلمين ثلاثة أيام نطعمهم ولا نؤوى
في كنائسنا ولا منازلنا جاسوسا ولا نكتم غشا للمسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن ولا نظهر شر كاولدنا عوله أحدنا
ولا نمنع أحدنا من أثار بنا الدخول في الاسلام أن أرادته وأن نوفر المسلمين وأن نقوم لهم من مجالسنا أن أرادوا
جلوسا ولا تشبههم في شئ من ملابهم من قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا نكلم بكلامهم ولا نكفي
بكنيتهم ولا نركب السروج ولا نقتل السيف ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نمنعهم من التمسك بخواتمنا بالعربية
ولا نبيع الخمر وأن نجزم مقدم رؤسنا وأن نلزم زينا حينا كما وأن نشد الزنا نير على أو ساطنا وأن لا نظهر
صلبا ولا كتبنا في شئ من طريق المسلمين ولا أسواقهم وأن لا نظهر الصليب في كنائسنا وأن لا نضرب
بنا قوس في كنائسنا بحضرة المسلمين وأن لا نخرج شعاينا ولا باعونا ولا نرفع أصواتنا مع أمواتنا ولا نظهر النيران
معهم في شئ من طريق المسلمين وأن نشد المسلمين ولا نطلع عليهم في منازلهم فلما أتيت عمر بن الخطاب بالكتاب
زاد فيه وأن لا نضرب بأحد من المسلمين شرطنا ذلك لهم على أنفسنا وأهل ملتنا وقبائنا منهم الامان فان نحن
خالفنا ما شرطنا له حكم على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا ما حل لأهل المعاهدة والشقاق زاد الخلال
ولا نضرب بنا قوس الاضرب اخشيفا في جوف كنائسنا ولا نرفع في ديننا زاد بعد قوله ولا فرق شعر ولا في
مراكبهم وأن نوفر المسلمين في مجالسهم ولا نشارك أحدنا المسلم في تجارة الا أن يكون الى المسلم أمر التجارة
وزاد في كتب لهم سمح أن امض لهم ما سألوه وألحق فيه حرفين اشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم
أن لا يشتروا شيئا من سبايانا ومن ضرب مسلما عمدا فقد خاع عهده اه ما كتبه الشيخ قاسم وقد نقلته من خطه
رحمه الله تعالى اه (قوله وحل خردى) ويطلب له أجره عند الامام وكرهه للعن عشرة في الحرم احاطها
وللامان ان عين فله غير معصية ولا سبب لها وانما يحصل بفعل فاعل مختار وليس من ضرورة الجمل كونها
معصية لانه يكون للاراقة أو للتخليل والجل أى الملعون فاعله في الحديث ما قرن بقصد المعصية قال غفر الاسلام
قول الامام قياس وقوله المستحسن اه جرى (قوله لقيام المعصية بعينه) فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لأن
المعصية لا تقوم بعينه وعمله في المنع بأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصم (قوله بسواد الكوفة) سمي بذلك
لكثرة ما فيه من زرع الاخنر وغرسه حتى ترى من كثرة سواد اوقرب من هذا المعنى قوله تعالى مداهنتان
(قوله وأما المصار) الانسب في التعبير كالامصار الخ (قوله لظهور وشعار الاسلام) فلا تعارض باظهار شعار
الكفر (قوله لانه اعانة على المعصية) وله أن الاجارة تقع على منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم
ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فيه فقطع نسبتة عنه (قوله وجاز بيع بناء بيوت مكة)
بالاجماع مسكين لانه ملك لمن بناء كمن في أرض وقف (قوله وأرضها) هو قولها ما واحد روايتين عن الامام
لأن أرضها عمالوك لاهلها لظهور أنار الملك وهو الاختصاص بها شرعا وقوله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل
من ربيع دليل على أن أرضها تلك وتقبل الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس ببيع أرضها والدور
التي فيها من غير تكبر وهو من أقوى الحجج وقال أبو حنيفة لا يجوز بيع أرضها لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال
من أكل أجرة أرض مكة فكأنما أكل الربا منق وبقولها ما يفتى وجرم في البزازية بقول الامام وهو الكراهة وأخر
دليله في الهداية فدل على اختياره وأما اجارته فتذكره كافي التبيين والهداية وقال في مختارات النوازل لصاحب
الهداية لا بأس باجارتها اه (قوله وقد مر في الشفعة) قال في المنع وقد مر في الشفعة أن الفتوى على صحة بيع

(و) (حل خردى) بنفسه أو دابة (أجر)
لا عصره (القيام المعصية بعينه) (و) (أجر)
(اجارة بيت بسواد الكوفة) (و) (أجر)
(لا يغيرها على الاصح) (و) (أجر)
غير الكوفة فلا يكون لظهور وشعار الاسلام
فيها وخص - واد الكوفة لأن غالب أهلها
أهل النجدة (لنجدت نارا وكنيسة أو بيعة
أو يباع فيه الخمر) وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة
على المعصية وبه قالت الدلائل (و) (أجر)
(بيع بناء بيوت مكة وأرضها) (و) (أجر)
وبه قال الشافعي وبه يفتى عيني وقد مر في
الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره
بيع أرضها كبنائها وبه يعمل وفي مختارات
النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها
واجارتها لكن في الزباني وغيره يكره اجارتها

دور مسكة وجوب الشفعة فيها اه (قوله قال) أي صاحب السكابين (قوله وبهذا يظهر الفرق) أي بين أيام
الموسم وغيرها (قوله والتوفيق) فن قال **بكر** راحة الاجارة جل على أيام الموسم ومن نقاه اجل على غيرها
(قوله وهكذا) أي كما كان الامام يفتي (قوله تحترز عن التزدد والابق) أفاد بذلك أن الجواز لهذا الفصل لم
يكن نهي من ذلك بكرة ما فيه من الايداء للعبوان المحترم ومثل العبد الامة اذ لا فرق (قوله وقبول هديته تاجرا)
أي غير الكسوة والتعدي لما يأتي قال السكرخي في كتاب المأذون من مختصره لو اهدى المأذون هدية أو دعا
رجلا الى منزله فغداه أو أعار رجلا دابة ليركبها أو ثوبا يلبسه فذلك جائز لا بأس به ولا ضمان على الرجل الحز
في شيء من ذلك ان عطيت الدابة تحتته أو تحترق الثوب من لبسه ولا بأس أن يقبل من العبد صدقته باليسير اه
مخلصا من حاشية الشلبي (قوله وكسره كسوته) بفتح الكاف مصدر كسوته جوى وفي القاموس كسوة
بالضم بلدة معروفة بدمشق والثوب ويكسر وفي المختار **كسونه** ثوبا كسوة بالكسر فاكسبه اه وظاهره
أن المصدر يأتي بالكسر (قوله أي قبول هدية العبد) أشار به الى أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله
قد بر قال في التبيين والقياس أن لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد ليس من أهله لكن يجوز للضرورة استحسانا
لانه لا يجذب اذ منه كالضيق ليجتمع اليه المجاهزون أو يجلب قلوب المعاملين فكان من ضرورات التجارة
ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان الفارسي قبل
أن يعتي وقبل هدية بريرة وقال هولاء صدقة ولنا هدية وكان عليه الصلاة والسلام يجيب دعوة المملوك
اه والمجاهزون بالراي جمع مجاهزون وهو الغني من التجار وكأنه أريد به المجهز وهو الذي يبع التجار بالجهاز
وهو فخر المتاع أو يسافر به لحرف الى الجاهز اه عزى زاده (قوله واستخدم الخصى) لان فيه تحريض
الناس على الخصال الذي هو مثله وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فيحرم اه منخ (قوله وقيل بل
دخوله) الاولى بل في دخوله وعلى التيل اقتصر القهستاني ونقله السكرماني والعله تفيد الاطلاق فكان هو
المعتمد (قوله ولولم يشترط) الاولى ولم يشترط لانه امتداد الحكم في الصورتين ويكون عطف على قوله يشترط
قال في الشريعة لانه وجعل المسئلة في التجنيس والمز يد على ثلاثة أوجه اما أن يشترط عليه في القرض أن
يأخذها تبرعا أو شراء ولم يشترط ولكن يعلم أنها يدفع لهذا أو قال قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني لا يجوز
لانه قرض جزم منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا أخذ بتول في كل وقت يأخذ هو على
ما قاطعتك عليه اه (قوله وهو بقاء ماله) وكفايته للعاجات ولو كان في يده لمخرج من ساعته ولم يبق (قوله وكره
تحريم اللعب) بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكسر العين وسكونهم امصدر رعب بالكسر واللام
الاعبة بالضم ما يلعب به قاموس واللعب مالا فائدة فيه أصلا كشف (قوله بالتدبر) هو اسم معرب ويقال له
التدبير أيضا بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له التردد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير
معناه الخلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات شياور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مستقط
للعدالة بالاجماع اه قهستاني (قوله والشرطيخ) معرب شديرخ وانما كره لان من اشتغل به ذهب
عناؤه الدينوى وجاء العنا الاخرى فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها عانة الشيطان على الاسلام والمسلمين
كافي (قوله قاضي الشرق والغرب) هو الامام الثاني أبو يوسف لان ولايته شملت المشرق والمغرب اه عبد البر
(قوله ولم يحل بواجب) ولم يكثر عليه الخلف بالكذب في أدب القاضى لانه مستقط عدالة اللاعب بالشرطيخ
الا اذا قام عليه أو شغل ذلك عن الصلوات أو أكثر الخلف بالكذب فأما بدون هذه المعاني فلا تسقط
عدالته لاختلاف العلماء في حرمة لعبه اه عبد البر (فرع) اللاعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب
تحذف فيها ثلاثة اسطر ويجعل في تلك الحفر حصى صغير يلعب بها اه منخ (قوله وكره كل هو) أي لعب وعبث
قاله لا تجمعي واحد كما في شرح التأويلات والاطلاق شامل لنفس الفاعل واستماعه الرقص والسخرية
والتعديق وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق فانها كلها مكرهه
لانها تزي الكفار واسماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك حرام وان سمع بغتة يكون معذورا ويجب
أن يجتهد أن لا يسمع اه قهستاني (قوله اتوله صلى الله عليه وسلم الخ) وقال صلى الله عليه وسلم لا تحضر الاثنية
شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان أي المسابقة بالرمي والفرس والابل والارجل قهستاني (قوله

وفي آخر الفصل الخامس من التتارخانية
واجارة يوت مسكة في أيام الموسم وكان يفتي
اهم أن يتولوا عليهم في دورهم اتوله زمالى سواء
العا كف فيه والبادور من فم في غير أيام
الموسم انتهى فليحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق
والتوفيق وهكذا كان ينادى عرين الخطاب
رضي الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة
لا تتخذوا البيوت منكم أبوابا ينزل البادي حيث
شاء ثم تلهوا الآية فليحفظ (و) جاز (قيل
العبد) تحترز عن التزدد والابق وهو سنة
المسلمين في النفاق (وقبول هديته تاجرا
واجابة دعونه واستعاره دابته) استحسانا
(وكره كسونه) أي قبول هدية العبد (ثوبا
واهداؤه النقادين) لعدم الضرورة
(واستخدام الخصى) نظايره الاطلاق وقيل
بل دخوله على الحریم لوسنة خمسة عشر
(و) كره (اقراض) أي اعطاء (بقال)
كخباز وغيره (دراهم) أو بر الخوف هللكه
لوبي يده يشترط (لأخذ) متفرقا منه
بذلك (ماشاء) ولولم يشترط حال العقد لكن
يعلم أنه يدفع لذلك شربة لانه قرض جزم
نفعاً وهو بقاء ماله فلو أودعه لم يكره لانه
لو هلك لا يضمن **وكذا** الوشرط ذلك قبل
الاقراض ثم أقرضه لم يكره انفا قهستاني
وشربة لانه (و) كره تحريم (اللعب
بالتدرو) كذا (الشرطيخ) بكسر أوله ويومل
ولا يفتح الا نادرا وأباحه الشافعي وأبو
يوسف في رواية ونظمها شارح الوهبانية فقال
ولا بأس بالشرطيخ وهي رواية
عن الخبر قاضي الشرق والغرب أتوتر
وهذا اذ لم يقام ولم يبدأ ولم يحل بواجب
والا فحرام بالاجماع (و) كره (كل هو) اتوله
صلى الله عليه وسلم كل هو المسلم حرام الاثنية

ومناضلته بقومسه) قال في مختصر النهاية يقال انتضل القوم وتناضلوا أي رموا بالسبق وناضله إذا راماه
 اه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتجصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه اه والظاهر
 أن يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس (قوله وسكره جعل الغل) بضم الغين المجهمة وطاق
 على العطش أو شدته أو حرارة الجوف وبكسرهما الحقد كالغلب (قوله طوق له راية) فسره القهس متأنى بالطوق
 من حديد جامع لليد الى العنق مانع عن تحريك الرأس يجعل في عنق العبد اه وكلام المؤلف يفيد المغيرة بين
 الطوق والراية وهو خلاف ما في الزيلعي والجوى وعبارة الاخير بعد قول الكنز وجعل الراية في عنق العبد الراية
 العلامة التي تجعل في عنق الغلام ليعلم أنه أتى وهو طوق مسمر بسماع عظيم ينعمة من تحريك رأسه اه وهذا
 يفيد الاتحاد قد بر (قوله يعلم) من أعلم ونعيمه لا طوق وهو وجه تسميته بالراية شلي (قوله بعقد العز) من العقد
 وهو بكسر القاف كما في الجوى ووجه التكرار في هذا أنه يؤهم أن عزه متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق
 بالحادث حادث وعزه قديم لانه وصفاته قديم اه جوى وهكذا عبارة أكثر المشايخ قال قاضي زاده الظاهر أن
 ما هو بوامنه هنا ليس ايهام مطلق تعاقب عزه تعالى بالمحدث إذ قد تنزرت في علم أصول الدين أن ظهور المحدثات
 كلها وبروزها من كنه العدم الى دائرة الوجود بحسب تعاقب ارادة الله تعالى وقدرته بذلك والحادث انما هو
 في العلاقات دون الصفات ولا نقصان في ذلك بل هو كمال محض فكذا الحال في صفة عزه تعالى وانما امر ادهم
 بما هو بوامنه ايهام تعاقب عزه تعالى بالمحدث تعللنا خاصا وهو أن يكون ذلك المحدث مبدءا ومنشأ لعزته تعالى
 كما توهمه كلمة من في قوله من عرشك اذا الظاهر المتبادر منها ابتداء الغاية حتى قال بعضهم ان جميع معاني من
 ترجع الى معنى ابتداء الغاية ولا شك أن التعلق بالمحدث على هذا الوجه غير متصور في عزه تعالى ولا في صفة من
 صفاته اه وفيه أن العلاقات لا توصف بالحادث لانها لم ترق الى مرتبة الوجود عند من يجعلها أحوالا وعند
 المتزیدی ترجع الى صفة التكوين وهي مسئلة صفات الافعال (قوله للآخر) وهو ما روى أنه كان من دعائه
 صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك بعقد العز من عرشك ونسنتي الرحمة من كتابك وباسم الاعظم وجدك الاعلى
 وكلما نك التمامات في دعائه لتقضي حاجته فان الله تعالى يقضيها ثم قال عليه الصلاة والسلام لا تعلوها السفهاء
 فانها دعوة مستجابة (قوله فيما يخالف القطعي) وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله (قوله اذا المتشابه) الاولى أن يقول
 والمتشابه أي الذي هو كذا الدعاء (قوله اغما شيت بالقطعي) أي ثم يجري فيه طريقة السلف والخلف في
 التنويز والتأويل أي وهذا اخبر أحاد وقوله فيما يخالف القطعي ليس في عبارة الهداية وفي شرح الجوى
 ولو جعل المزمعة للعرش كان جائزا لانه وصف بالكرم والمجد فكذا بالعز ولا يشك أحد أنه موضع الهيبة واظهار
 كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه قال العلامة المقدسي وعلى هذا تكون من بيانية أي بعقد العز
 الذي هو عرشك وهذا وجه وجبه لما اختاره النقيب اه (قوله الاب) أي بذاته وصفاته واسمائه والافضل
 في الدعاء أن يسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت ولا يضع احدها على الاخرى وأن يكونا بجذاه الصدر
 ويمسح بهما وجهه على الصحيح واذا كان لا يمكنه أن يدعو الا وهوسا فالدعاء افضل ويكره الدعاء عند ختم القرآن
 جماعة لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكذا لا يصلي أحد على أحد) أي استقلا لا قال في الخاتمة
 ويكره أن يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده فيقول اللهم صل على فلان ولو جمع في الصلاة بين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جازاه والمراد غير الملائكة أما هم فيجوز
 عليهم استقلا لا قال في الغرائب والسلام يجوز في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله الاعلى النبي)
 ال للجنس والمناسب زيادة الملائكة (قوله لانه لاحق للخلق) قديقال انه لاحق لهم وجوب على الله لكن الله
 سبحانه جعل لهم حقا من فضله أو اربا لاحق الحزمة والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال تعالى وابتغوا اليه
 الوسيلة وقد عدت من آداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجاء في رواية اللهم اني أسألك بحق السائلين عليك
 وبحق ممشاى البك فاني لم أخرج أشرا ولا بطرا الحديث اه ملا على في شرح التتابة (قوله وان كان الاولى فله)
 لما في صحيح البخارى من حديث البراء قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بالتباعد
 الجنائز عيادة المريض واجابة الدعاء ونصر المظلوم وابرار التسم ورد السلام وتسميت العاطس الحديث (قوله
 سأل) أي الخلق من صدقاتهم (قوله يعجبني أن لا يهمل شيئا) محمول على ما اذا لم يعلم ضرورته (قوله يناب على قراءته)

ملاعبة أهله وتأديبه بنورسه ومناضلته
 بقومسه (و) كره (جعل الغل) طوق له راية
 (في عنق العبد) يعلم بأياقه في زمانا لأبأس به
 الغلبة الاباق خصوصا في السودان وهو
 المختار كما شرح الجمع للعيني (بخلاف القدير)
 فانه حلال كما مر (و) كره (قوله في دعائه)
 بعقد العز من عرشك) بتقديم العز من
 أبي يوسف لأبأس به وبه أخذ أبو الالب
 لا لثروا لحوط الامتناع لكونه خبر واحد
 فيما يخالف القطعي اذا المتشابه اغما شيت
 بالقطعي هداية وفي التتارخانية مع زيا
 لا يتفق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 لا يفي لاحد أن يدعو الله الاب والدة
 المأذون فيه المأمور به المستفيد من قوله
 تعالى والله الاعلى الحسن فادعوه به قال
 وكذا لا يصلي أحد على أحد الاعلى النبي
 صلى الله عليه وسلم (و) كره قوله (بحق رسلك
 وأنبيائك وأوليائك) أو بحق البيت لانه
 لاحق للخلق على الخلق تعالى ولو قال لا آخر
 بحق الله أو بالله أن تفعل كذا لا يلزم ذلك
 وان كان الاولى فله فعله درروفي المختارات قال
 ابن المبارك سأل لوجه الله أو لمحق الله يعجبني
 أن لا يعطيه شيئا لانه عظيم ما حقر الله وفيها
 قرأ القرآن ولا يعمل بوجبه يناب على قراءته
 كن يصلي ويعصى

وان كان يأثم بترك العمل فالثواب من جهة والاثم من أخرى (قوله قيل نعم) ظاهره ضعفه وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية وورد خير الذكر ما خفي والظاهر كما جعبه بعضهم في الذكر أنه يختلف باختلاف الاحوال من استحضار وغيره ورياء وغيره (تنبيه) يستحب قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا رداً وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز رجل سمع اسماء الله تعالى يحب عليه تعظيمه فيقول سبحانه ان الله أو ما أشبهه ذلك ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو بشر لا يجب عليه أن يصلي وأن فعل ذلك بعد فراغه من القرآن لحسن شايئ ولو قرأ القرآن فز على اسم نبي فقرأه القرآن على تأليفه ونظمه أفضل من الصلاة في ذلك الوقت وان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه ملقط وعند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن هندية (قوله وكراهة احتكار قوت البشر) الاحتكار حبس الطعام للغلاء اقله من حكر اذا ظلم ونقص وحكر بالشئ اذا استبقه وحبسه عن غيره وتقيده بقوت البهائم والبشر قول أبي حنيفة وعليه الفتوى وقال أبو يوسف كل ما أنشأ بالعامة حبه فهو احتكار وان كان ذهباً أو فضة أو ثوباً كذا في الكافي اهـ شربة ليلية وقال في التبيين ثم المدة اذا قصرت لا تكون احتكار لعدم الضرر واذا طالت المدة يكون احتكاراً مكرهاً والتحقيق للضرر ثم قيل هي مقدرة بأربعين ليلة لقوله عليه السلام من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقيل بالشهر لأن مادونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير آجل ويقع التفاوت في الاثم بين أن يترى بص العزة الظاهر أنه بالعين المهسلة والزاى المجمة أى قلة الاقوات أى الغلاء وبين أن يترى بص القحط والعياذ بالله تعالى وقيل المدة للمعاينة في الدنيا أى بنحو التعزير وأما الاثم فيحصل وان قلت المدة اهـ ببعض تصرف قال ملامسكين والاصل أن التجارة في الطعام غير محمودة اذا كانت على قصد الاحتكار وترى بص الغلاء وقصد الاضرار بالناس أما اذا لم يكن شئ من ذلك فهو محمود اهـ قال هشام عن محمد الحكرة في الحنطة والشعير والتمر الذي هو قوت الناس والقت الذي هو قوت البهائم وليس في الثياب حكرة ولا في الارز ولا في العسل ولا في السمك ولا في الزيت وقال أبو يوسف في الزيت حكرة اهـ وجه قول أبي يوسف عموم النهي عن الحكرة بلا فصل لأن الضرر يلحق بحكرة هذه الاشياء كالحنطة وقول محمد ان الادهان والعسل ليس بهم اقوام الابدان فلا يضر عدمها كافي وسواها وهذا لان الحاجة اللازمة الدائمة في الاقوات دون غيرها فلا يكره حبس غير الاقوات قال القدوري في شرح مختصر الكرخي قول محمد ان حبس الارز ليس باحتكار محمول على البلاد التي لا يتقوتونه أما في الموضع الذي هو قوتهم مثل طبرستان فهو احتكار وأما الثياب فلا تنقوت الابدان وبقاء الحياة لا يتوقف عليها اهـ من حاشية الشلبي (قوله وقت) بالقاف والتاء المثناة من فوق النصفه بكسر الفاء من وهي الرطب من علف الدواب اهـ حلي وفي المكي عن المغرب اليابس من الاسفست اهـ (قوله في بلد يضر بأهله) بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بأن كان المصر كبيراً لأنه حابس ملكه من غير اضرار بغيره اهـ تبيين (قوله) لحديث الجالب مرزوق والمتكرم ملعون (قال الفقيه انما أراد بالجالب الذي يشتري الطعام للبيع فيجلبه الى بلده فيبيعه فهو مرزوق لأن الناس ينفقون به فيله بركة دعاء المسلمين والمتكرم يشتري الطعام للمنع ويضر بالناس لأن في ذلك تضيقاً على المسلمين فلم يجوز واهذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وعن تلقى الركب ان اهـ ثم اللعن على قسمين أحدهما المارد من رجة الله وذلك لا يكون الا للكافر والثاني الابعاد عن درجة البرار ومقام الصالحين وهو المراد بقوله المتكرم ملعون ونظائره لأن المؤمن عند أهل السنة لا يخرج عن الايمان بارتكاب كبيرة كذا في الكفاية اهـ شايئ بنوع تصرف وفي القهستان في وشرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء ينظر زيادته كذا في الاختيار فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكره كافي في القرنائين (قوله ومثله تلقى الجلب) أى في التفصيل يترك كونه يضر أهل البلد أولاً وصورته كافي ملامسكين أن يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يريد حبسه ويمتنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لم يلبس المتلقي سعر البلد على التجار فان لبس فهو محتكر اهـ (قوله بيع ما فضل من قوته وقوت أهله) الى زمن يعتبر فيه الدعة كافي الهداية والتبيين شربة ليلية (قوله وفافاً على الصحيح) لأن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه يرى الحجر دفع ضرر عام وقيل لا يبيع عند أبي حنيفة لأنه لا يرى الحجر على الحجر العاقل البالغ

• فروع • هل يكره رفع الصوت بالذكروا الدعاء
قيل نعم وقامه قبيل جنابات البرازية (و) كره
(احتكار قوت البشر) كتب وعذب ولوز
(والبهائم) كتب وقت (في بلد يضر بأهله)
لحديث الجالب مرزوق والمتكرم ملعون
فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجالب
(و) يجب أن (بأمره القاضي يبيع ما فضل
عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع) بل خالف
أما القاضي (عززه) بما رواه رادعاه (وباع)
المقاضي (عليه) طعامه (وفافاً) على الصحيح

غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزياهي عن الاختيار وأقره (ولا يكون محسرا بحبس غله أرضه) بلا خلاف (ومجلوبه من بلد آخر) خلافا للثاني وعند محمدان كان يجب منه عادة كره وهو المختار (ولا يسه رحاكم) أقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق (الا اذا تعدي الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشورة أهل الرأي) وقال مالك على الوالي التسعير عام الغلاء ٢٠١ وفي الاختيار ثم اذ سهر وخاف البائع ضرب الامام

لونه لا يجعل للمشتري وحيلته أن يقول له يعني بمحب ولو اوسط طوعا وعلى سعر المختار واللحم ووزن ناقصا رجع المشتري بالنقصان في المختار اللحم لشهره عادة بخلاف اللحم قلت وأفاد أن التسعير في القوتين لا غير وبه صرح العتابي وغيره لكنه اذا تعدي أرباب غير القوتين وظلوا على العامة فيسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال أبو يوسف ينبغي أنه يجوز ذكره القهستاني فإن أبا يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما تنزهه قدس بر (يكره امالة الحمامات) ولو في برجهما (ان كان يضرب بالناس) بنظر أو جلب والا حياط أن يتصدق بهما بنسبتيهما أو يوجهه لمجتبى (فان كان بطبرها فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميته تلك الحمامات عزرو منع أشد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها) أي الحمامات (المختبى) وصريح في الوهبانية بوجوب التعزير وذبح الحمامات ولم يقده بماز ولعله اعتمد عاداتهم وان للاستئناس قبائح كثيره عاصف ريعته هله ان قال من أخذها فقهى له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل بكرهه لانه تضيق المال جامع الفتاوى وفي المختارات سبب دأبه وقال هو ان أخذها لم يأخذها من أخذها ورى الخج وجازر كوب الثور وتحمه به والكراب على الحبر بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة أشد من ظلم الذي وظلم الذي أشد من ظلم المسلم (ولا يأس بالمسابقة في الرمي والفرس) والبغل والحمار كذا في الملتقى والمجمع وأقره المصنف هنا خلافا لما ذكر في مسائل شتى فتنبه (والابل و) على (الاقدام) لانه من أسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام أي بالجله لأمه بدونه فيباح في كل الملاعب كما يأتي (حل الجعل) وطاب لأنه يصير مستحقا ذكره اليرجندى وغيره وعلمه الجزاوى بانه لا يفتق بالشرط شئ اعدم العتد والقبض انتهى ومفاده من عدم العتد كما يقول الشافعية فتبصر (ان شرط المال) في المسابقة (من جانب واحد وحرم لشرط) فيها (من الجانبين) لانه بدير قمارا (الا اذا خلا ثلثا) محذرا

وهو ما يريانه (قوله أخذ الطعام من المحتكرين) أي ويبقى لهم قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى (قوله ولا يكون محسرا الخ) الظاهر أن المراد أنه لا يأثم ان المحتكر وان كان عليه اثم بانتظار الغلاء أو القطع لذية الدواب للمسلمين (قوله وهو المختار) ذكره في الملتقى وأخره في الهـ داية بتدليله فدل على اختياره (قوله ولا يسه رحاكم) أي يكره ذلك كما في البرازية والشمي (قوله لتوله عليه الصلاة والسلام) لما غللا السعري المدينة فقالوا يا رسول الله لو سمرت فذكره وعناه كما في المقاصد الحسنة وانى لا رجوان ألقى الله وليس أحدكم بطالبى تظلمة في دم ولا مال قال واسناده على شرط مسلم ثم أسنده الى جماعة من الصحابة بلطف غللا السعري المدينة قال فذهب الصحابة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا غللا السعري لانا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المعطي ان الله ملك كاسه عماره على فرس من حجارة الباقوت طوله متبصره يدور في الامصار ويقت في الاسواق فينادى ألا يغفلوكذا وكذا ألا يرخص كذا وهو صحيح ولم يصب ابن الجوزي في عدمه في الموضوعات (قوله تعديا فاحشا) بينه الزياهي وغيره بالبيع بضعف القيمة (قوله على الوالي) فالفرق بين المذهب وبين مذهبه الازام وعندهم أقامه أبو السعود (قوله لو نقص) صوابه لو زاد (قوله لا يجعل للمشتري) أي أن يأخذ بما قدر الحاكم (قوله رجع المشتري بالنقصان في المختار اللحم) جعل الزياهي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد وعلمه بأن سعر المختار يظهر عادة في البلد ان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا فيكون شارطا في المختار مقدار ما يعتبرا باعتبار العادة دون اللحم وقال قبله ولو اوسط لم يهل بلدة على سعر المختار واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبز ابرهـم أو لحما فأعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع عليه بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالمشروط وان كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في المختار دون اللحم اهـ (تنبيه) اذا باع بغير ما سأل كما اجازه القاضي أي لا يفسخه وليس المراد أنه متوقف على اجازه القاضي كما فهمه أبو السعود قال في التبيين وينبغي للقاضي أو السلطان أن لا يجعل بعقوبته اذ ارفع اليه هذا الامر ولا بالتسعير بل بأمره بأن يبيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويذكره عنه فاذا ارفع اليه ثانيا فاعل به كذلك وهذا قد ورد في رفع اليه ثالثا بحسبه وعززه حتى يتسرع ويؤثر عن الناس اهـ (قوله فيسعر عليهم الحاكم) عبارة القهستاني فدهر وهي الانسب (قوله على ما قال أبو يوسف) من كراهة الاحتكار مطلقا وفيه أن هذا في الاحتكار لا في التسعير الا أن يكون اعتبر ذلك في التسعير أيضا وقوله ينبغي جواب اذا قد علم أن التسعير انما هو عند التعدي في القوتين وغيرهما (قوله والا حياط) أي فيما اذا جلب ما ما يجاماه ولم يدبر صاحبا اهـ حلبي (قوله ولم يقده بماز) أي من الاطلاع على العورات وكسر الزجاج بالرمي وفي المنع قال شيخ شيخنا سري الدين بن الشحنة في شرحه ولم أر اطلاق التعزير في غير النظم الوهباني لاحد من المتقدمين (قوله ولعله اعتمد عاداتهم) فكان لا يعانى ذلك في زمانهم الا من يطلع ويرى ويتجاسر به (قوله وان للاستئناس) أي حسبها للأناس بأصواتها (قوله ولا تخرج عن ملكه باعتاقه) حتى اذا وجدها قبل أن يأخذها الغير أخذها لان قبضها غير ملصق بها (قوله أشد من ظلم الذي) لانه لا ناصر له الا الله وورد اشند غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى (قوله أشد من ظلم المسلم) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفرة على ظالمه فيعذب بها بله ذكره بعضهم (قوله خلافا لما ذكر في مسائل شتى) حيث جعل حل المدا بة بالجعل قاصرا على الفرس والابل والارجل والرمي (قوله فكان مندوبا) انما يكون ذلك بالنقد أما اذا قصد التلوي أو الفخر أو الترى شبعته فاعطاه الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية (قوله أمه بدونه الخ) ظاهره انه مرتبط بكلام الآية الثلاثة وما يأتي له يفيد أن هذا اهل المذهب وحديثه بين الاقتصار على الاتي (قوله لزومه بالعقد) أي أو بالقبض بحيث يستحقه ويتقضى له به ولا يرجع عليه فليس بمنزلة الهبة وفي المجتبى مانعه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وان أبي يجبر عليه اهـ وفي الهندية عن الخلاصة والمرار بالجواز الحل لا الاستحسان (قوله لانه يصير قمارا) من القمار الذي يزداد تارة وينقص أخرى ومعنى القمار قمار الان كل واحد من المتسارعين يجوز أن يذهب ماله الى صاحبه وأن يستقدم مال صاحبه فيجوز الا زيدا والانتقاس في كل واحد منهم وهو حرام بالاصـ اهـ (قوله والا لا يجوز) قال محمد في الكتاب ادخال

الثالث انما يكون حيلة للبر اذا كان الثالث يهودهم منه ان يكون سابقا ومسبقا فاما اذا كان يتيقن انه
يسبقهما الاحتمال او يتيقن انه يصبر مسبقا فلا يجوز هندية وفيه الا اذا دخل محلا بينهم فقال كل واحد منهما
ان سبقتي فلان كذا وان سبقتك في كذا وان سبق الثالث فلا شيء له ونقله عن الخلاصة ثم ذكر بعد ما نفسه فادخلا
بينهما ثالثا وقال الثالث ان سبقتنا فالسالم لك وان سبقتنا فلا شيء لنا يجوز استحسانا اهـ وهذا يفيد ان ادخال
الثالث له صورتان فليست بروفي التبيين صورته بالثانية فقط قال وانما جاز لان الثالث لا يفرم شيئا على التقادير
كلها قطعاً وبقينا وانما يحتمل ان يأخذ وأن لا يأخذ فخرج بذلك عن أن يكون قراراً فصار كما اذا شرط من جانب
واحد لان القمار هو الذي يستوى فيه الجانبان في احتمال الغرامة اهـ (قوله اخذ منهما) أي جازله ذلك كما سبق
ومحل اخذ منهما ان ذكر له ذلك أما اذا ذكر له شيء معين فانما ظهر قصر المحل عليه (قوله وكذا الحكم في المتفقهة)
فيحل اذا ادخلا ثالثا كما اذا كانت المسئلة ذات أوجه ثلاثة وجعلنا الجعل للثالث ان ظهر الصواب معه وان كان
مع احدهما فلا شيء عليه (قوله فاذا شرط لمن معه الصواب صح) هذه صورة القمار لا احتمال الزيادة والنقص
في كل والحلال أن يجعل الجعل لزيد مثلاً ان ظهر صوابه وان ظهر مع الآخر فلا شيء له (قوله والمصارعة الخ) قال
في جواهر الفتاوى ليست بيدعة وقد جاء الاثر فيها الا انه ينظر ان اراد التلهي بكرهه ذلك وينسج عنه وان اراد
تحصيل القوة لا قدر على المقاتلة مع الكفرة فانه يجوز ويناب عليه اهـ (قوله فيحل في كل شيء) طاهره يم الطير
والبقرة والسفن والسباحة وأما الصولجان وهو الكرة فالقواعد تنبغي بأنه لو كاذب بعده (قوله كذا ياتي) أي
في مسائل شتى وقد ذكره المصنف والزمي هناك (قوله المسابقة بالاقدام) مبتدأ وخبر ولا أدري وجه ذكر هذه
العبارة غير أنها أوهمت أن القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضي أن غالب هذه من اللهو
المحرم والله أعلم (قوله والبندق) أي المتخذ من الطين (قوله واشاتته باليد) ليعلم الاقوى منهما (قوله والشباك)
أهل امراده الشباك بالاصابع لينظر من ينقلب من غيره (قوله بل وما يتيقن كذبه) قال الفقيه رحمه الله
نعم على السمر على ثلاثة أوجه احدها أن يكون في مذاكرة العلم فهو أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر
في أساطير الاحاديث المكاذبة والسجروا الخلق فهو مكروه والثالث أن يتكلموا بالأمور وانسة ويحتملوا الكذب
وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه أفضل واذا فعلوا ذلك ينبغي أن يكون رجوعهم الى ذكر الله عز وجل
والتمسيع والاسنة فغدا حتى يكون ختمه بالخبر والسؤال عن الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار أنه
لا بأس بالاستخبار والاخبار خلاصة اهـ وهذا يفيد عدم حل سماع الكاذب اهـ ويأتي له في القروع كراهة
النقص بما ليس له أصل معروف وظاهر قوله اساطير الاحاديث المكاذبة يعم ما لو كان معه بقصد ضرب المثل الى
آخر ما في المؤلف (قوله وتعليم نحو الشجاعة) عطف على ضرب (قوله أوحى وانات) ككتاب كليله ودمنة (قوله
ويحب قلم اطافيره) وقطعه بالاسنان مكروه يورث البرص فاذا قلم أطفاره وأجر شعره ينبغي أن يذوق ذلك
الطفر والشعر الممزق وفان ربحه فلا بأس وان ألفاه في الكتيف أو في المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا
في الخساية يذوق أربعة الطفر والشعر وحرقة الحوض والدم كذا في العنابية هندية (قوله فيسحب توفير شاربه
وأطافاره) الانسب في التعبير فيوفير أطافاره وكذا شاربه وفي المنع ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
كتب اليانوفروا الاطافير في أرض العدو فانما سلاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو ومنه ربما تمكن
من دفعه بأطافيره وهو نظير قص الشارب فانه سنة وتوفيره في دار الحزب للغازی منه وبليكون أهيب في عين
العدو اهـ (قوله يوم الجمعة) ورد في بعض الآثار النهي عن قص الاطافير يوم الاربعاء فانه يورث البرص
وعن ابن الحاج صاحب المدخل انه همتم بتقص أطفاره يوم الاربعاء فقد كره ذلك فترك ثم رأى أن قص الاطافار
سنة حاشية قول يصح عنده النهي فقصرها فطافه أي أصابه البرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم
تسمع نهي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال يكفيك أن تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم على
بدنه فزال البرص جميعا قال ابن الحاج رحمه الله فجذدت مع الله توبة الى لا تخالف ما سمعت عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أبدا وجاء في حديث آخر أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما مر فوعا وأخرجه
الحاكم من طريقين آخرين لا يبد وجذام ولا برص الا يوم الاربعاء ذكره بعضهم عيادة المريض يوم الاربعاء وفي
منهاج الحليمي وشب الايمان للبيهقي ان الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله

ثم اذا سبقه اخذ منه او ان سبقه لم يملكه
وفيما بينهم ما أتتهم مسبقا اخذ من صاحبه
(و) كذا الحكم (في المتفقهة) فاذا شرط لمن
معه الصواب صح وان شرط لكل على
صاحبه لا درويجي والمصارعة ليست
بيدعة الا التلهي فتكره بر جندى وأما السباق
بلا جعل فيحل في كل شيء كما يأتي وعند
الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقرة
والسفن والسباحة والصولجان والبندق
ورى الجرو واشاتته باليد والشباك والوقوف
على رجل ومعرفة ما يبدى كل لعب خطر
والعب بالخاتم وكذا يحمل رام ومصيد الخلية
ملباذق تغلب سلامة كرمي رام ومصيد الخلية
ويحل النتزج عليهم حينئذ وحديث عجيب
عن بني اسرائيل يفيد حل سماع كذبه بتسلسل
والغرائب من سئل ما لا يتيقن كذبه بتسلسل
الفرجة لالجنة بل وما يتيقن كذبه لكن بتسلسل
ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة
على السنة آدميين أو حيوانات ذكره
ابن حجر (ويستحب قلم اطافيره) الاجماد
في دار الحرب فيسحب توفير شاربه وأطافاره
(يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة أفضل
الا اذا أخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان
من كان فادسه طويلا كان رزقه ضيقا

عليه وسلم استحسب له على الاحزاب في ذلك اليوم ذلك الوقت وكان جابر يحض في ذلك في مهماته وذكر أنه ما بدى
شي يوم الاربعاء الا تم فينبغي البداية بنحو التدريس فيه وسئل صلى الله عليه وسلم عن يوم الخميس فقال يوم
قضاء الحوائج لان ابراهيم الخليل عليه السلام دخل فيه على ملك مصر فقضى حاجته وأعطاه هاجر ومن ثم زيد
في رواية والدخول على السلطان اه (قوله أعاده الله من البلايا) وورد أنه يخرج منه داء ويدخل فيه شفاء (قوله
يعنى كقول على رضى الله تعالى عنه) مشير بكل حرف الى اسم أصبع من اليمنى واليسرى وسيأتى أنه باطل
عنه (قوله قلوا الخ) هما بيتان من مجزى الرجز يكسر الباء الموحدة فيهما (قوله وجهها وجها) وفيه البداية
بالمسجة التي ترفع عند الشهادتين والختم باليمن (قوله ولم يثبت في أصابع الرجل نقل) في الهندية عن الغرائب
وينبغي أن يكون ابتداء قص الاطافير من اليد اليمنى وكذا الاتهام بها في يد اليسرى ويختم باليسار اه
وفي الرجل يخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى اه (قوله انه يستحب كيفما احتاج اليه) قال في المناسبات
رجل وقت ان لم أطافيره وحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخره في يومها
تأخير افا حشا كان كبروها لان من كان طافره طويلا كان رزقة ضيقة فان لم يجاوز الحد وأخره تبركا بالاجابة فهو
مستحب اه وحكى ان هرون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله عن قص أطافير في الليل فقال ينبغي فقال
ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر اه (قوله وما يعزى الخ) كلام مستأنف مبتدأ خبره قال
شيخنا (قوله يستحب حلق عاتقه) قال في الهندية ويبدئ في حلق العانة من تحت السرقة ولو عالج بالنورة
في العانة يجوز كذا في الغرائب وفي جمع الجوامع حلق عاتقه بيده وحلق الحجام جائز ان غض بصره تارخانية
(قوله وتنظيف بدنه) بنحو إزالة الشعر من ابطنه ويجوز فيه الحلق والتفأولى وفي المجتبى عن بعضهم كراهة
حسن ولا يخلق شعره لقه وعن أبي يوسف لا بأس به (قوله وكره تركه) أى تحريرا كما تقدم عبارة المجتبى وهى بعد
ما رقم بعض المشايخ المستحب أن يقلم أطافره ويحلق شاربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه بالاغتسال في كل
اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة فان لم يفعل في كل خمسة عشر فان لم يفعل فلا عذر في ترك ذلك فيما وراء
الاربعين ويستحق الوعيد اه (قوله حلق الشارب بدعة) وقع في بعض عبارات التعبير بالقصر وفي بعضها التعبير
بالحلق ففي الهندية ذكر الطحاوى في شرح الامار أن قص الشارب حسن وتفسيره أن يؤخذ منه - حتى ينقص
من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والحلق سنة وهو أحسن من القص هذا قوله رحمه الله
تعالى وصاحبه رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى اه وعبارة المجتبى - وحلق الشارب بدعة والسنة
فيه القص جمع حلقه سنة نسبة الى ابي حنيفة وصاحبه والنقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشفة
العليا ثم بالاجماع (تنبيه) تنف الفن كين بدعة وهم اجانب المنة وهى شعر الشفة السفلى كذا
في الغرائب ولا ينتف انفسه لان ذلك يورث الاكلة وفي - حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في التفتة اه
(قوله ولا بأس بنف الشيب) الظاهر حلقه على القليل والتعبير بلا بأس يشهد أن الاول ترككم لما انه فوراً
كما ورد (قوله والسنة فيها القبضة) والقص فيها سنة وهو أن يقبض الرجل لحينه فما زاد منها على قبضة قطعه
كذا ذكره في كتاب الامار عن الامام رضى الله تعالى عنه قال وبنا حدها محيط السرخسى (قوله أغت)
محول الى ما اذا قدت التشبه بالرجال وان كان لوجع أصابعه فلا بأس به كذا في الهندية عن الكبرى ويدل على
هذا التقية المعنى الذى ذكره (قوله وأما حلق رأسه) وروضة الزندوبى أن السنة في شعر الرأس اما الفرق
واما الحلق وذكر الطحاوى أن الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة تارخانية ولا بأس للرجل أن يحلق وسط
رأسه ويرسل شعره من غير أن يفتله وان قتلته ذلك مكروه لانه يصير مشابها بعض الكدرة والجوس في ديار ناريج. ز
حلق الرأس وترك الغودين أن أرسلهما وان شذهما على الرأس فلا قنية بكمه القزع وهو أن يحلق البعض ويترك
البعض قطامعة. اثنان أصابع كذا في الغرائب ونها كان بعض السلف يتركها اليه وهما اطراف
الذوارب اه (قوله وروى هذا ذكره العلم) أى مع التنية الحسنة قال في الهندية طلب العلم والفقه فريضة اذا صحت
التنية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت التنية لانه أعم لكن بشرط أن لا يدخل
النقصان في فرائضه وصحة التنية أن يتصدق وجهه الله تعالى والاخرة فلا طالب الدنيا والجماء ولو أراد الخروج
من الجهل ومنفعة الخلق وأحياء العلم لم يقل تصح تنية أيضا كذا في الذخيرة لا كدرى فان لم يقدر

وفي الحديث من قلم أطافيره يوم الجمعة أعاده
الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة
أيام درر وعنه صلى الله عليه وسلم من قلم
أطافيره بخالفه ترمذ عنه أبا يعنى كقول
على رضى الله تعالى عنه
قلوا أنظفواكم * بسنة وأدب
بمنها خاوباس * يسارها وأخشب
وبسائه وتغاسه في مفناح العادة وفي شرح
الغز نوية وروى أنه صلى الله عليه وسلم بدأ
بمسجته اليمنى الى الخنصر ثم بخنصره
اليسرى الى الابهام وختمه باليهام اليمنى وذكره
الغز زالى في الاحياء ورجها ووجها ولم يثبت
في أصابع الرجل نقل والاولى تنظفها
كتخليلها اقلت وفي المواهب اللدنية قال الحافظ
ابن حجر انه يستحب كيفما احتاج اليه
ولم يثبت في كنيسته شيء ولا في تعبين يوم له
عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى
من النظف في ذلك للامام على ثم لابن حجر قال
شيخنا باطل (و) يستحب (حلق عاتقه
وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة)
والافضل يوم الجمعة ويجزى في كل خمسة عشر
وكره تركه وراء الاربعين مجتبى وفيه حلق
الشارب بدعة وقيل سنة ولا بأس بنف
الشيب وأخذ اطراف اللحية والسنة فيها
القبضة وفيه قطعت شعر رأسها أغت
زاد في البرازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة
له لوق في معصية الخالق ولذا يحرم على الرجل
قطع لحية والمعنى المؤثر التشبه بالرجال
انتهى قلت وأما حلق رأسه ففي الوهابية قال
وقد قبل حلق الرأس في كل جمعة
يجب وبعض بالجواز غير
(رجل لم علم الصلاة أو نحوه يعلم الناس
وأمره عمل بدنا لا قول افضل) لانه معتد
وروى مذاكرة العلم ساعة خير من احبائه ليلة

على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه (١) (تنبيه) ينبغي للرجل أن يراعى حقوق استاذاه وآدابه لا يضيع
 بشئ من ماله ولا يهتدي به في سهوه ويقدم حق معلمه على حق أبيه وسائر المسلمين وقد قال علي - كرم الله تعالى
 وجهه الحسن - قم بين يدي مولاي يعني استاذي ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا ولا ينبغي أن يجذله ولا يستأثر
 عليه أحد فان فعل ذلك فقد قسم عروة من عرى الاسلام ومن اجلاله أن لا يقرب بابا بل ينظر خروجه ولا يعلم
 إلا أهله ولا يكتم عن أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعته ومنعه عن أهله ظلم وجور عن ابن مقاتل الظاهر
 في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة تارخانية العلم على أنواع وكل ذلك عند الله حسن
 وليس كالنقش وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره واذا أخذ الانسان خطا وافرأ في الفقه ينبغي
 أن يتطرق في علم الزهد وفي كلام الحكماء وشماثل الصالحين وطالب العلم فريضة بقدر ما يحتاج اليه لا يمر
 لا بد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولا مرمعاه وما رآه ذلك فليس بشرط فان تعلمها
 فهو أفضل وان تركها فلا تهم عليه العلوم ثلاثة نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وبه ذلك العلم
 بالحلل والحرام والامر والنهي وما بهت الانبياء به وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة
 والطلسمات وعلم النجوم الا علم قدر ما يحتاج اليه من معرفة الاوقات وطلوع النجوم والتوجه الى القبلة والهداية
 في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدول والمناظرات فيكون الاشتغال به تضييع عمر
 في شئ لا ينفعه في الآخرة وانما يشتغلون به لقهر الخصوم لا لظهار الحق والوقوف على الفرق بين المسائل
 واخراج التناقض من بين الاحكام فلا يشتغل بغيره مما تنفعه في الدنيا والآخرة ولا تضيع لاهل معرفته أولى
 ولا ينبغي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام والشاب العالم يتقدم على الشيخ
 الغير العالم ولو قرئوا على العالم على الجاهل وحق الاستاذة على التلميذ واحد على الآخر وهو أن لا يفتخ قلبه
 ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا
 وتطيعه في كل مباح يأمرها به وتتقدم ماله عليها (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وان كان أمرد فلا يه أن ينعته
 من الخروج ومرادهم بالعلم العلم الشرعي وما ينتفع به فيه دون علم الكلام وأمثاله ما روى عن الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا الكبار خير من أن ياتاهم بعلم الكلام فاذا كان حال علم الكلام
 المتداول بينهم في زمانهم هكذا ظنك بالكلام المخلوط به ذيان الفلاسفة المعطرين بأباطيلهم غير المرخص فيه (٢)
 (قوله فذكره بما فيه ليس بغيبة) مستدأ وخبر والمراد ذكره بما فيه على من الاضرار لانه متجاهر به لا ذكر غيره مما ستره
 (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم
 انهم يسمعون (٣) نقله عن الخسائية والذي في نقل المصنف بدل الرجلين الزوجان (تق) ذكر النقيب في كتاب
 البيان أن الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بأكبر رايه انه لو أمر بالمعروف يتبعون ذلك منه ويمتنعون عن
 المنكر فالامر واجب عليه ولا يسهه تركه ولو علم بأكبر رايه انه لو أمرهم بذلك قد فوه وشقوه فتركه أفضل وكذا
 لو علم أنهم يضربونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم العداوة ويبيع القتال ولو علم أنهم لو ضربوه صبر على ذلك ولا يشكو
 على أحد فلا بأس بأن ينهي عن ذلك ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف ضربا ولا شقاقا وبالنسبة والامر أفضل
 كذا في الملتقط والمحيط واذا استقبل الامر بالمعروف وخشى أنه لو قدم عليه قتل فان قدم عليه وقتل يكون شهيدا
 تارخانية ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقاب اعوام الناس وهو اختصار
 الزندويقي - ظهيرة الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة اشياء - أولها العلم لان الجاهل لا يحسن الامر بالمعروف
 والثاني أن يقصد وجه الله تعالى واعلاء الكلمة العليا والثالث الشفقة على المأمور فبأمره باللين والشفقة
 والرابع أن يكون صورا حليما والخامس أن يكون عاملا بما أمر به كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون
 ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام أن يأمر بالمعروف والنهي في العالم الذي اشتبه لانه اساءة
 في الادب ولا ندر بما كان ضرره في ذلك والعامي لا يفهم ذلك كذا في الغرائب رجل رأى منكرا وهذا الرأي
 عن تركه هذا المنكر يلزمه أن ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فتركه احداهما لا يسقط عنه
 الاخر اخراته المقتين قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس للرجل أن يحمل وحده على المنكرين وان كان غالب رأيه
 انه يقتل اذا كان غالب رأيه أن يشكي فيهم نكابة يقتل أو جرح أو هزعة وان كان غالب رأيه انه لا يشكي فيهم أصلا

وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا إذن
 والديه لوم متحدا وتعامه في الدرر (٤) واذا كان
 الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بسببه
 ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو أخبر
 السلطان بذلك انجزه لا تهم عليه (٥) وقالوا ان
 علم ثمن آباءه بقدر على منعه أعلمه ولو بكاتبه والا
 لا كيد لا تقع العداوة وتعامه في الدرر

لا يقتل ولا جرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له أن يحمل وحده والقياس أن يباح له ذلك في الاحوال كلها
وان علم أنه يقتل كذا في المحيط انتهى من الهندية (قوله على وجه الاهتمام) أي لا على وجه اظهار المعايير وانظر
لواجع القصد ان هل العبرة للغالب وظاهر الحصر المذكور به أنه لا يحرم (قوله ولو اغتاب أهل قرية الخ)
عبارة السراجية من اغتاب أهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوما معروفين اه وانظر هل التقيد بما
ذكره احترازي أو المدار على جهالة المغتاب وهو الذي يفيد آخر الكلام (قوله ومتظاهر ببيع) أي باظهاره
لانه لا يتأذى به حيث أظهره وينبغي أن لا يقصد تشفيامنه بل ليبلغه فيسكنف أو يتحذر منه والامور عاصدها
وفي شرح العلامة عبد البر والمتظاهر بالبيع الذي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قبل عنه أنه يفعل كذا وكذا اه
(قوله ولما هرة ولسوء اعتقاد) قال في حاشية مراقي الفلاح وعند تحذير المسكين من الشر ككبيان جرح
المجر وحين من الرواة والشيوخ وكلاخبار عن العيب عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملة أو المسافرة
معه وكلاخبار بعيب ما يشتره وهو لا يعلم به بل يؤثر اه (قوله ولشكوى ظلامته) أي لم له قدرة على انصافه
وللاستعانة بالخارجكم على تغيير منكر ورد العاصي الى السواب ولللاستغناء بأن يقال للمفتي ظلمي فلان بكذا
وزوجي يفعل كذا وللتعريف بما اشتهر من اللقب كالأعشى والأعرج (تنبيه) مدح الرجل في وجهه منهي عنه
وكذا اذا كان غائبا ويعلم أنه يبلغه أما اذا كان في غيبته وهو لا يبالى أن يبلغه ويدحه بما هو فيه فلا بأس به
هندية عن الغرائب واهل محمول على ما اذا كان المدح مطلب شيء أو كان المدح عما يغتر به والافتقار اذا مدح
المؤمن في وجهه رب الأيمان في قلبه (قوله بالفعل) كالحكاية الآتية (قوله وبالتعريض) كأنه نالست بطنبلي
(قوله وبالكناية) ظاهره وان لم تصل اليه والظاهر أن مثلها الكناية كفلان يتردد على الأكبر وهو يريد أن يسأل
منهم (قوله وبالرمز) بسكون الميم ويضم ويحذف الإشارة أو الأيما بالسفتين أو العينين أو الحاجبين أو القم أو اليد
أو اللسان اه قاموس وعلى كل فهو من عطف الخاص لكونه يخص بغير غرض العين وإشارة اليد ليحسن العطف
(قوله أي قصيرة) تفيد لا ومات (قوله اغتبتها) بياء الاشباع (قوله ومن ذلك المحاكاة) بيان لبعض افراد الفعل
(قوله أو كناية) أي وان كان بغير عرج (قوله بل أقبح) يعني أن الغيبة بالفعل أشد انما من غيبة القول (قوله
مفهومه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تفهيمه وهو الذي في المنع وهو المتعين والضمير يرجع الى الشخص (قوله
وأما اذا لم يفهم عينه) كتر مع ماسبق (قوله وتعامه في شرح الوهابية) في نسخ الشريعة (قوله أن تصف) صريحا
أو غير قول أو فعلا وان كان حقيقة الوصف لا تكون الابا قول (قوله حال كونه غائبا) هذا أخذه من المتبادر
من اللفظ وقد صار حقيقة شرعية في كل ما يؤذى وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره ذكره فيه
أن لو كان عاقلا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الأقارب (قوله ذكر كذا حاله) قد تقدم عن النهر أن التقيد بالآخ
في الآية ليس احترازا فاحرم غيبة الذي ثم كل حكم ورد في الرجال فهو في النساء الا ما استثنى وكما يحرم ذكرها
باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها (قوله قبل أفرأيت) في نسخ قال أي أبوهريرة (قوله فقد جهته)
بالتخفيف قال في القوس جهته كمنه بهتاويه تاويه تا قال عليه ما لم يفعل والبهتة الباطل الذي يخبر من بطلانه
والكذب كالبهت بالضم اه والمراد والله تعالى أعلم انه زاد على الكذب بايقاعه في حيرة حيث شافهم هذا الباطل
قال الخازن وهو أشد انما من الغيبة وقد علم من هذا انها لا تسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها ولو مرضية بالبصر
لكنه يستتر بها فانه قد يتوب مما وقع منه وأحكام الاله لا تتقيد ولا اطلاع الساعلي ما أحدثه في قلب الساعلي به
(قوله واذا لم يبلغه بكفيه الندم) المراد به التوبة بشروطها وانظر هل الانتم متفاوت في البلوغ وعدمه (قوله شرط
بيان كل ما اغتابه به) ظاهره أنه لا تنفي البراءة العامة لكن ينبغي أن يستثنى منه ما اذا كان يترتب على البيان
اذا لا يطاق وحرره (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة قيدا واحدة في التماسر والظهار
على كل من سواهم في اظهار الحق اه والصله انما تطلب اذا لم يكن القريب مخافا للشرع والافيجوز هجره لمحق
الشرع كما تبين عليه بعض العلماء والوجه فيه ظاهر وفي تعيين المحارم للعارف سنان أفندي اختلاف في الرحم
التي يجب صلتها قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون هي قرابة كل قريب محرما كان أو غيره
فان كان عند قرابته قالوا يجب أن يصلهم بالهدية وبالزيارة فان لم يقدر على الصلة بالمال في الزيارة والاعانة
في أعمالهم ان احتاجوا وان عاداه واحد منهم لا يقطع صلتهم بسبب العداوة بل يزيد في احسانه وان كان

(وكذا) لا انتم عليه (لو ذكر مساوي أخيه
على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة أن
يذكر على وجه الغضب يريد السب) ولو اغتاب
أهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل
بعضهم وهو مجهول خائفة فتباح غيبة مجهول
ومتظاهر ببيع وامسا هرة ولسوء اعتقاد
تحذير برامته ولشكوى ظلامته للعاكم شرح
وهابية (وكما تكون الغيبة باللسان) صريحا
(تكون) أيضا بالفعل وبالتعريض وبالكناية
وبالحركة وبالرمز (بضم العين والإشارة
باليد) وكل ما به هم منه المقصود فهو داخل
في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة
رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت
أومات يدي أي قصيرة فقال صلى الله عليه
وسلم اغتبتها ومن ذلك المحاكاة كأنه يشي
من عار جارا أو كناية فهو غيبة بل أقبح لانه
اعتداهم في التصوير والتفهيم ومن الغيبة
أن يقول بعض من مرتبنا اليوم أو بعض من
رأيناها اذا كان مخاطب يفهم شخصا معينا
لان الهدور مفهومة دون ما به التفهيم وأما
اذا لم يفهم عنه جاز وتعامه في شرح الوهابية
وفهم الغيبة أن تصف أخاك حال كونه غائبا
بوصف يكرهه اذا معه عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم أتدرون
ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر كذا أخاك
بما يكره قيل أفرأيت ان كان في أخى ما أقول
قال ان كان فيه ما تقول اغتبه وان لم يكن
فيه فقد جهته واذا لم يبلغه بكفيه الندم
والا شرط بيان كل ما اغتابه به (وصلة الرحم
واجبة ولو) كانت (بسلام وتحية وهدية)
ومعانة ومجالسة ومكالمة ولطف واحسان
وزيورهم غيبا ليزيد حبا بل يزور اقرباه كل
جمعة أو شهر ولا يرتد حاجتهم لانه من الطبيعة
في الحديث ان الله يصل من وصل وصله رحمه
ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم
تزيد في العمر وتعامه في الدرر

غائب عنهم يصلهم بالمكتوب أو السير اليهم أفضل ان أمكنه والاخ الكبير مثل الاب بعد الاب وكذا الجد وان علا
والاخذت الكبيرة وانما لمثل الام بعد ها والعم مثل الاب في الصلة على قول وماعدا الوالدين وان علما والاخ
والخاله يكتفى بالمكتوب أو بالهدية والسير اليهم أفضل ان قدر وليس فيه مقدار من الزمن معين بل لا يقطع الصلة
بينهم في كل زمان كان وعد في الصلة عشر خصال رضى الله تعالى وادخال السرور وافتراح الملائكة وحسن
الثناء وادخال النعم على ابليس والزيادة في العمر والبركة في الرزق وسرور الاموات وزيادة المودة وزيادة الاجر
بعد موته لانهم يدعون له كلما ذكروا احسانه واختلف في تأويل زيادة العمر بها فقال بعض هو على حقيقة وقيل
زيادة بان يكتب له ثواب بعد موته وقيل بان يكون له لقاء طوله في اللوح المحفوظ على ملتهم وعناهم فيه (قوله
وبسلم المسلم على أهل الذمة) في الهندية قال مجاهد اذا كتب الى اليهودى أو النصراني في الحاجة يكتب السلام
على من اتبع الهدى اه (قوله كما كره للمسلم مصافحة الذمى) هو في غير الجار أو الجار فقال في الفتية ولا بأس
بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة وتأذى بترك المصافحة اه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الا كل
مع الجوسى ومع غيره من أهل الشرك أنه هل يحرم أم لا وحكى عن الامام عبد الرحمن السكاك أنه ان ابتلى به
المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه بكرة كذا في المحيط وفي أضحية النوازل الجوسى أو النصراني اذا
دعا رجلا الى طعامه تكلمه الاجابة وان قال اشتريت اللحم من السوق فان كان الداعى نصرانيا فلا بأس به
وما ذكره في النوازل في حق النصراني مخالف رواية محمد رحمه الله على ما تقدم هندية عن الذخيرة (قوله فأولتها
هكذا) أى بالتقيد بقوله لوله حاجة (قوله المتن) أى تنوير الابصار وأما المصنف أن في كراهة بداهته بالسلام
قولين والصحيح الكراهة وذكر في الهندية أقوالا ثلاثة بالتفصيل بين الحاجة فلا يكره وعدمها فيكره (قوله
وهو الاحسن) لان الحكم الاصلى هو الكراهة وعدم الكراهة لعارضى الحاجة وفي التبيين ولا بأس برّد السلام
على الذمى ولا يزيد على قوله وعليكم فانه عليه السلام لم يرد حين رده على اليهودى ولا يد بالسلام لان فيه تعظيحه
وتكريمه وان كان له حاجة اليه فلا بأس بيده انه ولا يدعوله بالمغفرة ولودعاله بالهدى جاز لانه عليه السلام قال
للهم اهد قومي فانهم لا يعلمون ولودعاله بطول العمر قبل لا يجوز لان فيه القادى على الكفر وقيل يجوز لان
في طول عمره نفعا للمسلمين بأداء الجزية فيكون دعاءهم أى للمسلمين (قوله أى الاسلام خير) أى خصال الاسلام
(قوله وتقرأ) من القراءة لاس الاقراء (قوله فاضطروه الى اضيقته) هذا عند الامكان وعدم خشية الضرر وهم
الآن يتقصدون المروءة على عين اكابر المسلمين من العلماء والاشراف ويجعلونه قربة (قوله وكذا يخص منه
الفاستق) أى المتجاهر باللامستور وفي الهندية وبقي الكافر والمبتدع بوجه مكفه رأى عبوس وفي المجتبى قال محمد
يكره السلام على الفاستق اذا كان معتلنا والافلا ومجمله اذا لم يخف من المعلى أو لم تدعه ضرورة (قوله وأما من شك
فيه) أى هل هو مسلم أو غيره وأما الشك بين كونه فاسقا أو صالحا فلا اعتبار له بل ينظر بالمسلمين خيرا (قوله على
العموم) أى المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرف ومن لم تعرف (قوله ان الحديث المذكور) وهو
قوله صلى الله عليه وسلم وتقرأ السلام على من عرف ومن لم تعرف أى أنه باق على عومه لا يخص منه أحد ولكن
كان حكمه في ابتداء الاسلام حيث كان غريبا لا قوة له (قوله فلا بأس) ابتداء رمنه أن الاولى عدم الرد (قوله
ولا يزيد على قوله وعليك) لانه قد يقول السام أى الموت أو السلام بكسر السين أى المجاورة (قوله تبجيلا) أى
اكونه كافرا أما تعظيحه لالهذا القصد فالظاهر أنه لا يكتفرون ان كان يكره ويعتذر (قوله ان نوى بقلبه) وأما اذا لم ينو
شيئا يكره كما في المحيط وذكر البيرى أخذ من ظاهرها أنه لا يكره وليس بعد النص الرجوع اليه والظاهر أن
الذمى ليس بقيد (قوله ولا يجب رد سلام السائل) ولو أتى الباب كما لا يجب رد السلام على الفاستق في الحكمة كذا
في الخاتمة (قوله ولا من يسلم وقت الخطبة) لان السلام تحية الزمير وليس هذا وقت زيارة كالجاس في المسجد
للقرامة والتبج ولا انتظار الصلاة ريسهم أن لا يجيبوا كما في الفتية كالسلام عندهم مذاكرة العلم وعند الاذان
والاقامة والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع كذا في العناية وصحح بعضهم الوجوب حال التلاوة (تبنيه) يسلم
الراكب على الماشى والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير خلاصة وسلم الذى بأيتك من
خلفك وذلك لان وضع السلام انما هو لازالة الخوف من المتلاقيين أو من أحدهما في الغالب أو لتواضع المناسب
لحال المؤمن أو لتعظيمه فالسلام يقصده أمران اما اكتساب وذا واستدفاع كبره قال اكب يسلم على الماشى

(وبسلم) المسلم (على أهل الذمة) لوله حاجة
اليه والاكره وهو الصحيح كما كرهه المسلم مصافحة
الذمى كذا في نسخ الشرح وأكثرا المتون
بلفظ وبسلم فأولتها هكذا ولا بأس
المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فافهم
وفي نسخ البخارى للعيني في حديث أى
الاسلام خير قال نظم الطعام وتقرأ السلام
على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا
التعميم مخصوص بالمسلمين ولا يسلم ابتداء
على كافر لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا
لا تذبوا اليهود ولا النصراني بالسلام فاذا
تسبم أحدهم في طريق فاضطروه الى اضيقته
رواه البخارى وكذا يخص منه الاسلام في
بدايل آخر وأما من شك فيه فالاصول
البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص
ويكمن أن يقال ان الحديث المذكور كان
في ابتداء الاسلام لمصلحة الأناس ثم ورد
التمى انتهى فليحفظ ولو سلم بهم رد (و) لكن
أو ويجوز على قوله وعليك كما في الخاتمة
(لا يزيد على قوله تبجيلا بكرة) لان تبجيلا
(ولو سلم على الذى تبجيلا بكرة) لان تبجيلا
الكافر كثر ولو قال الجوسى يا سائلا تبجيلا
كفر كما في الاشياء وفيه الوفا لذى أطال
الله بقاءه ان نوى بتبليه اه لا يسلم أو يؤذى
الجزية ذل لا فلا بأس به (ولا يجب رد سلام
السائل) لانه ليس للتحية ولا من يسلم وقت
الخطبة خاتمة

والقائم على القاعد لازالة الخوف والقليل على الكثير للتواضع والصغير على الكبير للتوقير وهذا في غير الوارد
 أما هو فيبدأ بكل حال سواء كان صغيراً أو كبيراً أو قديلاً أو كثيراً ذكره العارف سنان ونسبه الى النووي
 والقواعد توافقه واختلفوا في أيهما أفضل أجرا قيل الراد رقيب الملم محيط (قوله ولو قال يا فلان) أي بهذا
 اللفظ وعبارة العارف سنان في تبين المحارم تفيد أن المراد التعيين بالاسم وجعل فيه خلافاً وعبارته رجل كان
 جالساً في قوم فلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه بعض القوم سقط السلام عن المسلم عليه وقيل
 إن معنى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو ولا يقط (قوله سقط) لأن قصده التسليم على الكل
 ويجوز أن يشار للجماعة بخطاب الواحد خذبة وفي تبين المحارم ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد
 عنهم اهـ (قوله وشروط في الرد وجواب العاطس اسماعه) كما لا يجب الرد إلا باستماعه غيباً (قوله فلو أسمع
 به تحريك شففيه) وهل يشترط الجهر بحيث لو كان يسمع لسمع (قوله جليل حل ذبيحته) هذا لا يتم
 إلا إذا كان المذبح فرضاً ولا يحضرني اقتراضه وسياً في تضعيفه وهل وجهه أنه إذا كان ذا كرا تفرض التسمية
 فإذا أتى بها كما هو فتاب ذكره عن الفرض (قوله والصبي) أي الذي يعقل واختلف في التسليم على الصبيان
 فقيل لا يسلم عليهم وقيل التسليم عليهم أفضل وبه أخذ النقيب (قوله ويسلم على الواحد بلفظ الجمع) قال في الهندية
 ينبغي أن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب سراجية وهل الانباء للاستئذان في السلام
 وللوجوب في الرد والاستئذان فيهما يجوز والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحجب
 كذلك يرد ويأتي بواو العطف في قوله وعليكم السلام وإن حذفها أجزأ ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو السلام
 عليكم فلا يجب أن يقول في العورتين سلام عليكم والسلام عليكم وبالألف واللام أولى تارخانية
 (قوله ولا يزيد على وبركاته) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم إن كل شيء منتهى ومنتهى السلام البركات اهـ
 محط (قوله على الفور) ظاهره أنه إذا أخره لم يعذر ذكره تحريماً ولا يرتفع الإنه بالرد بل التوبة (قوله ويجب رد
 كتاب التسمية) لأن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر مجتبي والناس عنه غافلون (فرع) إن سلم ثانياً
 في مجلس واحد لا يجب رد الثاني تارخانية (قوله يجب عليه ذلك) لأنه من إيصال الأمانة لمصلحة ما رزق محمد
 رحمه الله في باب الجحافل من السير حديثاً يدل على أن من بلغ انساناً سلاماً من غائب كان عليه أن يرد الجواب
 على المبلغ أو لا ثم كذلك على الغائب انتهى هندية عن الذخيرة وكان الأول طلب لكونه أحسن إليه بالإلغاه
 السلام وهل جزاء الاحسان الا الاحسان وهل الرد على المبلغ واجب ظاهر عبارة الامام محمد بن (قوله لومعنا)
 يعني عنه ما سبق وفي الهندية له جبران لو سلمهم بتركون الشرع حياً منه وإن أظهر خشونة يزيدون
 الفواحي يعذرون في هذه المسألة ظاهراً انتهى (قوله كأكمل) ظاهره أن ذلك مخصوص بجمال وضع اللقمة
 في الفم والمنع أم قابل وبعد فلا يكره لعدم التجزؤ به صريح الشافعية وفي وجيز الكردري مرقع على قوم
 يأكلون إن كان محتاجاً وعرف أنهم يدعون سلم والافلا انتهى وهذا يقضي بـ كراهة السلام على الأكمل
 مطلقاً إلا فيما ذكره (قوله كأكمل) الأولى حذف الباء (قوله وقارئ) وروى عن محمد بن مسعود الخليفة يرد وفي الذخيرة
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ
 من الخطبة على قول محمد يرد على قول أبي يوسف لا انتهى (قوله وأنه لا يجب رد سلام عليكم بجزم الميم)
 كأنه لخالفه السنة التي جاءت بالتركيب العربي ومنه فيما يظهر الجمع بين آل والتسوية وأما إذا أتى به مجزواً
 عنهم أقال ظاهر وجوب الرد لأنه على حذف تقديره سلامي أو سلام الله كما ذكره ابن هشام في المغني (قوله بقول
 السلام علينا الخ) ويسلم في كل دخلة تارخانية (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلماً على الملاكة
 الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا إن الجن مكلفون بما كلفناه ومقتضاه أنه يجب عليهم الرد
 ولا يخرجون عنه إلا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال أنهم أمر وأبالاستئذان عن أعين الناس لعدم الانس
 والجمانة وبذلك يظهر من قبيل الاعلان قد بر (قوله إلا إذا لم ينخط) فالكرهية للخطى الذي يلزمه غالباً إلا إذا
 وإذا كانت هناك فرجة يرميها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مذهبه (قوله في الصلاة) أي وهي كانت
 في المسجد فتم الدليل أو أنه إذا كان ذلك جائزاً في الصلاة وهي أفضل الأعمال والصلاة فلا يجوز في المسجد
 وهو دونها أولى (قوله أحب الاسماء) أي أحسنهنها فلو أبا (قوله عبد الله وعبد الرحمن) لما رواه

وفيها وإذا أتى دار انسان يجب أن يستأذن
 قبل السلام ثم إذا دخل يسلم أولاً ثم يتكلم
 ولو في قضاء يسلم أولاً ثم يتكلم ولو قال السلام
 عليك يا زيد لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان
 أو أشار لمع من سقط وشروط في الرد وجواب
 العاطس اسماعه فلو أسمع به تحريك شففيه
 انتهى قلت وفي المبتني ويسقط عن الباقي
 برده صبي يعقل لأنه من أهل إقامة الفرض
 في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبي
 ويسقط برده العجز وفي رد الشابة والصبي
 والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح
 والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح
 عدم السقوط ويسلم على وبركاته ورد السلام
 وكذا الرد ولا يزيد على وبركاته ورد السلام
 وتنص على العاطس على الفور ويجب رد كتاب
 التسمية كذا السلام ولو قال لا أخر أقرئ
 فلاناً السلام يجب عليه ذلك بكرهه على عاجز
 عن الفاسق لو علمنا والا كما بكرهه على عاجز
 عن الرد حقيقة كما سئل أو شرعاً كصلى
 وقارئ ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقدمنا
 في باب ما يفسد الصلاة كراهية في نيف
 وعشرين موضعاً وأنه لا يجب رد سلام عليكم
 بجزم الميم ولو دخل ولم ير أحداً يقول السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فرع بكره
 اعطائهم سائل المسجد إلا إذا لم ينخط رقاب
 الناس في المختار كفي الاختيار ومن مواهب
 الرحمن لأن عليه تصديق بخاتمته في الصلاة فدعهم
 الله بقوله ويرتدون الزكاة وهم راکعون
 (أحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد

الرحمن)

مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر أحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن قال المناوي وعبد
الله أفضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وأفضلها بعد هما محمد ثم أحمد ثم إبراهيم انتهى وفي حديث آخر رواه الطبراني
عن ابن مسعود أحب الاسماء الى الله ما تعبد به وهو يوم جميع الاسماء المعبدية وهذا لا يشاق أفضلية الاسمين
السابقين لكنه يدل على أنهما أفضل من محمد وما بعدهما وانما كان أفضل الاسماء عبد الله لأن لفظ الخلافة جامع لجميع
الاسماء ثم عبد الرحمن لأن الرحمة لها تعلق بغالب الاسماء والرحمن أبلغ من الرحيم على المشهور وفي الحديث ما ستر
أحدكم لو كان في بيته محمد ومحمدان وثلاثة وورد اذا سميت فعبدا واما ما يذكر على الا السنة خير الاسماء ما جرد
وما عبد قال السجاني لا أعلمه (قوله وجاز التسمية بعلي ورشيد) انظر ما لو عزقنا بال (قوله غير ما يراد في حق الله
تعالى) فالعالي في حقه تعالى رتبة عن كل ما لا يليق وعلى كل أحد وكل أحد بالنسبة اليه دون ورشيد الذي
يوصيهم الى الهدى وكل خير ونحو ذلك وأما في حقنا فان لاحظ المسمى معنى يلاحظ أنه سيصير على الرتبة بين
اقرانه وفي التقرب اليه تعالى وأنه يكون رائدا أو مرشدا الغير بالتعليم والتعلم ونحوه (قوله لأن العوام
يعفرونها) هذا يفيد كراهة التسمية بخير محمد وأحمد لذلك (قوله ولا تكتبوا) يفتح النون المشددة ماضى تكتبى وهو
على حذف إحدى التامين وسبب الكراهة أن اليهود كانوا ينادون يا أبا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم
قالوا الانعيتك (تنبيه) الولد الميت لا يسمى عند الامام وقال محمد يسمى ولا بأس بتسمية الصغير تفضيلا لأنه يصير
كذا في ثاني الحال لا التحقيق في الحال انتهى خزانه المفتين (قوله ويكره أن يدعى الخ) بل لا بد من لفظ يفيد
التعظيم كياسمى أو يا مالك أمرى ونحوه وذلك لما زيد حقهما على الولد والزوج وقال صلى الله عليه وسلم لو كنت
أمرا أحد أن يسجد لأحد لامرت الزوجة أن تسجد لزوجها وقبل ما تنجمن نجا منهن الا ببر الا زواج وما هلك
من هلك منهن الا بهن في الزواج (قوله وفيها يكره الكلام في المسجد) ورد أنه يأكل الحسنة كذا كل النار
الخطاب وسماه بعضهم على ما اذا قعد فيه لاجله وقد سبق وهذا كله في المباح لا في المحرم فانه فيه أعظم وزرا
(قوله وخاف الجنائز) لأن المطلوب في هذا الاعتبار لا الاعتذار (قوله وفي الخلاه) لانه يورث المقت من الله
تعالى (قوله وفي حالة الجماع) لانه حال مبني على الستر وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالادب (قوله وعند
التدكير) أي الوعظ لانه يشغل المستمع (قوله عند الغناء) الاولى أن يقول فإظنك بالغناء عنده والضمير
للتدكير ومنه القراءه بالاوى وفي الهندية عن التتارخانية ولا يتكلم بعد القبر الى الصلاة الا بخير وقبل
بعد ما الى طلوع الشمس قلت وهو الذي وردت به السنة (قوله فضل) من حيث الثواب اذا قصد بتكلمه موافقة
كلام الله وكلام رسوله (قوله أحب العرب) ظاهره انه مزارع مستند للمتكلم وأمر للمفرد من أحب والذي
في الجامع الصغير أحبوا أمر للمكثفين قال الحاكم بعد تحريجه انه صحيح ورواه أيضا بلنظ احفظوني في العرب
لثلاث ذكره السيوطي وفي حب العرب أحاديث كثيرة أفرد ما بالتأليف العراقي منها كما في الافراد
للدارقطني عن ابن عمر رفعه حب العرب ايمان وبغضهم ففاق انتهى وأخرج أبو الشيخ عن عطاء بن أبي ميمونة عن
أبي هريرة مرفوعا أحبوا العرب وبقاءهم فان بقاءهم نور في الاسلام وان فناءهم ظلمة في الاسلام (قوله تطيبين
القبور الخ) أما تطيبها بالبايض الشفاف وتدهنها باماء الذهب ووضع الرخام لهما فلا شك في كراهته لانه من
التفاخر خصوصا اذا كان بمال حرام وهو الغالب في هذا الزمان (تنبيه) لا بأس بزيارة القبور للرجال والنساء
وكيفيتهما كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كما في خزانه الفناوى واذا أراد الزيارة يستحب له
أن يصلى في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة والا خلاص ثلاثة ويجعل ثواب الميت
فانه يبعث للميت في قبره نور ويكتب للمصلى ثواب كثير ثم لا يستغل بما لا يفيده في الطريق فاذا بلغ المقبرة
يخلع عليه ثم يقف مستدبرا القبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لئنا ولكم
أنتم لناسلف ونحن على الانتر انتهى غرائب ويقوم عند الدعاء مستقبلا القبلة انتهى خزانه وأفضل أيام الزيارة
أربعة يوم الاثنين ويوم الخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلاة حسنة ويوم السبت الى طلوع
الشمس ويوم الخميس أوله وقبل آخره وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة
سورة الاخلاص سبعا فانه يلقى أن من قرأها سبعا ان كان ذلك الميت غير مغفور له غفر له وان كان
مغفورا له غفر له هذا القارئ وهب ثوابه للميت انتهى ذخيرة وان قرأها عشرة اضعافها وحسن ومن أراد غاية

وتجاز التسمية بعلي ورشيد وغيرهما من
الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد في
حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك في زحمتنا
أولى لأن العوام يصغرونه عند النداء كذا
في السراجية وفيها (ومن كان اسمه محمدا
في السراجية وفيها) لأن قوله صلى
لا بأس بأن يلقى أبا القاسم (لأن قوله صلى
الله عليه وسلم هو أباسي ولا تكتبوا بكنيتي
قد نسخ لأن عليا رضي الله عنه كفى ابنه محمد
ابن الحنفية أبا القاسم) ويكره أن يدعى الرجل
أباه وأن تدعى المرأة زوجها باسمه (انتهى
بالفظه) وفيها يكره (الكلام في الجماع)
وخلف الجنائز وفي الخلاه وفي حالة الجماع
وزاد أبو اللب في البستان وعند
القرآن وزاد في الملتقى تبعا للمختار وذكره
التدكير فإظنك به عند الغناء الذي يسمونه
وجدا (للعربية فضل على سائر اللسان وهو
لسان أهل الجنة من تعلمها أو علم غيره فهو
مأجور) وفي الحديث أحب العرب لثلاث
لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل
الجنة في الجنة عربي وفيها (تطيبين القبور
لا يكره في المختار) وقبل يكره وقال البرزوي
لو استبحر الكتاب كذا يذهب الاثر ولا يمتن
لا بأس به ذكره المصنف في آخر باب الوصية
للا فارب وقد ضناه في الجنائز

(يكبره في الموت) الغضب أو ضيق عيش (الانحطاط في الوقوع في معصية) أي في كبره لخوف الدنيا لا الدين لحديث قبطن الأرض خير لكم من ظهريها خلاصة (لا بأس بلبس العجيء اللؤلؤ وكذا البائع) كذا في شرح الوهبانية معز بالعلمية وقاس عليه الطرسوسي بقية الاجار كياقوت وزر زرد ونازعه ابن وهبان بأنه يحتاج الى نقل صريح وجزم في الجوهرية بحمرة اللؤلؤ وقت وحل المصنف ما في المانية على قوله وما في الجوهرية على قولها ما قال وقد رجع واقولها ما في الكافي قولها ما أقرب الى عرف ديارنا فذنتي به ثم قال المصنف وعليه فاعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لانه من حلي النساء (ويكره) للولي الباس (الخلخال أو السوار للعجيء) ولا بأس بشعب أذن البنت والطفل استعمالا ما في الخبر وهل يجوز الخزام في المنى لم أره (ويكره) للزوجة الاثني الكتابة بالقلم المتخذ من الذهب والفضة أو من دواة كذلك (سراجية) ثم قال لا بأس بقوة السلاح بذهب وفضة ولا بأس بخرج وبنام وثفر من الذهب عند أبي حنيفة خلافا لا في يوسف (جارية زيد) قال بكر وكفى زيد ببيعها حل لعمر وشرائها ووطؤها (القبول قول بكر) ان أكبر رأيه صدقه كما رواه أكبر رأيه كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه ولو لم يجزه أن ذلك الشيء غيره فلا بأس بشراءه منه (كما حل ووطء من زفت اليه وقال النساء هي امرأتك و) حل (نكاح من قالت طالق في زوجي وانقضت عدتي أو كنت أمة فلا تنق) ان وقع في قلبه مدقها وقامه في الخانية قلت وحاصله أنه متى أخبرت بأمر محتمل فان شئت أروقه في قلبه صدقه لا بأس بزوجها وان بأمر مستنكر لا مالم يستفسرها فروع كتب ما قول الشافعي يكتب جواب أبي حنيفة وإذا كتب المتقيدين يكتب ولا يصديق قضاء ليتنقى القاتني بحمته * الترجيع بالقرآن والإذان بالصوت الطيب طيب ان لم يرد فيه الحروف وان زاد كراهه ولم يمتنع

الكمال فليزد علمه بالتضرع والابتثال سورا أخرى من قرأ على قبره سم الله وعلى مله رسول الله رفع الله العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة اه غرائب قال أبو يوسف التبرجاني لا تعرف وضع اليد على المذابح سنة ولا مصحبا ولا ترى به بأسا وقال عبيد الله الكرايسي هكذا وجدناه من غير تكبير من السلف وقال شمس الأئمة المكي بدعة فنية ولا بأس بتقبيل قبر والديه غرائب وفيها موضع الورد والريحان على القبر ولا بأس به وان تصدق بخيمة الورد كان أحسن واخراج المشعوع الى المقابر بدعة اه الكل من الهندية (قوله الغضب أو ضيق عيش) أو خلف ذهاب ماله هندية (قوله ونازعه ابن وهبان الخ) وردته العلامة عبد البر بأنه استعساف من القول لا نالنا تعلم دليل لا ورد في النهي عن لبس شيء منها اه (قوله الخلخال) كبلبال ويسمى خلخالا وبضم هاموس (قوله للعجيء) أي الذكر لانه من فنية النساء (قوله والطفل) ظاهره يعي الذكر بل هو المصنف ودبال عطف والذي في الهندية عن التكبري ولا بأس أن يشعب آذان الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير انكار انتهى فجعل ذلك قاصرا على الاناث (قوله لم أره) قلت اذا كان مما يتزين النساء به كخوف في بعض البلاد فهو فيها كقرب القرب (قوله ويكره للذكر والاثني) قال في التهذيب لا تجوز تحلية السكين والقلم والمقراض والمقلعة والدواة والمرآة بالذهب وهل يجوز بافضة فيه وجهان وتحلية السيف الذي هو للحرب ويكره الفضة في المكاتب في رواية أبي يوسف خلافا له ما ترمثي ولا بأس بلبسها بذهب وفضة انتهى هندية مختصرا (قوله وثفر) بالثاء المثناة والفاء ما موضع خاف كفل الدابة وفي القاموس الثفر بالضمريك السير في مؤخر السرج وقد يسكن (قوله ان أكبر رأيه صدقه) أكبره من كان المحذوفة وصدقه خبرها والوفاء اختصر العبارة وحل ما ذكره فيما اذا كان غير ثقة قال في التبيين حل له أن يشتريها ويطأها لانه أخبر بخبر صحيح لا منازع فيه وقول الواحد في المعاملات مقبول بشرط ألا يكون مجزوا كذا اذا قال اشترتها منه أو اتهمته أو تصدق بها على الماذكرنا ولا فرق بين ما اذا كان يعلم أنه لم يعلم لان خبره هو المعتمد عليه اذا خبر دليل شرعي لا ترى أنه يقبل فيها هو أعظم منه وهو الذرورج بأن زفت اليه امرأتك وقال النساء هي امرأتك حل له وما رواه ولو كان الخبر غير ثقة فيما اذا ادعى الملك أو غيره فان كان أكبر رأيه أنه صادق وسعه لان عدالة الخبر في المعاملات لا تشترط للحاجة وان كان أكبر رأيه أنه كاذب لا يترتب شيء من ذلك لان أكبر رأيه يقوم مقام البين وان لم يجزه صاحب البديهي من الوكالة أو انتقال المال اليه فان كان عرفها أنها غيره لا يشتريها حتى يعلم أن الملك انتقل اليه أو وكاله لا يتبدل ولا دليل الملك وان كان لا يعرف أنها الأول وسعه أن يشتريها وان كان ذوا اليد فاسقة لان الدليل الملك ولا يعتبر بأكثر من دليل ظاهر الا أن يكون مثله لا يملك مثل ذلك فحينئذ يشعب له أن يتزوجه ولو اشترها مع ذلك صح لاعتقاده الدليل الشرعي وان كان الذي أنامها عبدا أو أمة لم يقبلها ولم يشتريها حتى يسألها لان المملوك لا يملك له وان أخبره أن مولاه اذن له وهو ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة اعتبر فيه غالب الرأي وان لم يكن رأى لم يشتريها لقيام المانع فلا بد من دليل انتهى (قوله وان بأمر مستنكر) كما اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر مكان نكاحي فاسد أو كان الزوج على غير الاسلام لا يصح الثاني أن يقبل قوله ولا أن يتزوجها لانها أخبرت بأمر مستنكر انتهى هندية وكذا اذا قالت المطلقة ثلاثا لزوجها الا قول حلت لك فانه لا يحل له أن يتزوجها مالم يستفسرها فان العلماء اختلفوا في حالها لم يجز نكاح الثاني قبل بعضهم فحل لغيره فلعلها اعتقدت هذا القول فلا بد من الاستفسار (قوله كتب الخ) مثل الكتابة السؤال باقول ومثل الشافعي غيره من أصحاب المذاهب (قوله يكتب جواب أبي حنيفة) هذا بناء على ما قلناه ان يجب اعتقاد أن مذهبه هو جواب يستعمل الخلفاء ومذهب غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على أنه لا يجوز تقايد المفضول مع وجود الأفضل والحق جوازه وهذا الاعتقاد انما هو في حق المجتهد لا في حق التابع المقلد فان المقلد بنحو بتقاييد واحد منهم في الفروع ولا يجب عليه الترجيع (قوله يدين) أي يعمل بدينه فيما بينه وبين الله تعالى (قوله يكتب ولا يصديق قضاء) لعل هذا على دليل الاولوية والافاضة لا يتوقف في قضائه على كتابة هذه المقالة الا اذا كان مجهول الاحكام ويعتمد على افتاء المفتي وقوله يحتمله أي مثلا (قوله لم يرد فيه الحروف) نقل في المنع أن هذا هو الاصح وفي الهندية وقال أكبر المشايخ يكبره ولا يحل لانه فيه شبهة بحال الفسدة حال فسقهم ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المذكور اللعن لان اللعن حرام بلا خلاف

وقوله أحسن ان اسكونه فمن وان لتلك

القراءة يخشى عليه الكفر * المناظرة في العلم
لنصرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر
مسلم واطهار علم ونيل دنيا أو مال أو قبول *
التذكير على المنابر للوعظ والاعتناظ سنة
الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة
من ضلالة اليهود والنصارى * قراءة القرآن
بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه
كما في الحواوي القدسي * يستحب للرجل
خضاب شعره ولبسته ولو في غير حرب في الاصح
والاصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله
ريكره بالسواد وقيل لا يجمع الفتاوى والكل
من نوح المصنف * الكتب التي لا يتفنع بها
يعني عنها اسم الله وملائكته ورسوله وبحرق
الباقى ولا بأس بأن تلقى في ما جارك كما في أو
تدفن وهو أحسن كما في الانبياء * القصص
المكروه أن يحدثهم باليس له أصل معروف
أو عظمهم بما لا يعظ به أو يزيد وينقص يعني
في أصله أما التزين بالامارات اللطيفة
والشرح لقوائده فذل الحسن والافضل
مشاركة أهل محله في اعطاء النائبة لكن
في زماننا أكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن
نفسه فحسن وان أعطى فليعط من عجزه ليس
لذي الحق أن يأخذ غير جنس حقه وجوزره
لشافعي وهو الاوسع * معلم طلب من الصبيان
أعنان الحصر فحدها فشرى بيعها وأخذ
مضاه ذلك لأنه تملكه من الآباء * لا بأس
بوطء المنكوحه بعابنة الامة دون عكسه *
وجسد ما لا قيمة له لا بأس بالاتساع به ولوله
قيمة وهو غنى تصدق به * لا بأس بالجماع في
بيت فيه مصحف للبلوى * لا تركب مسلمة على
السرج للعديت هذا للوللتاهي ولو لحاجة غزو
أو حج أو مقصد ديني أو دينوي لا بد لها منه
فلا بأس به * تغنى بالقرآن ولم يخرج بألفائه
عن قدره وصح في العربية مستحسن *
ذكر الله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس
أولى من قراءة القرآن ونسحب القراءة عند
الطلوع أو الغروب * لا بأس للإمام عقب
الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة
البقرة والاخفاء أفضل * قراءة الفاتحة بعد
الصلاة بهر اللهم مات بعده قال أسعدنا
لكم استحسنه للعادة والاثبات

واذا قرأ باليمن وسبحه انسان علم أنه ان لقنه الصواب لا يدخله الوحشة لقنه وان دخله الوحشة فهو في سعة
أن لا يلقنه فان كل معروف يتضمن منكرا يسقط وجوبه كذا في وجيز الكردي (قوله وقوله أحسن) أي
لمن زاد (قوله يخشى عليه الكفر) لأنه جعل الحرام المجمع عليه حسنا (قوله ونيل دنيا أو مال أو قبول) هذا
هو الثالث وقد غير عبارة المنع وهي ونيل شيء من الدنيا من نحو مال وقبول (تتمة) القوية في المناظرة والحيثية فيها
ان كان يكلمه من علم مسترشدا وغيره على الانصاف بلا تعنت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التعنت ويريد
أن يبارحه يحل أن يجادل كل حيلة لدفعه عن نفسه لأن دفع التعنت مشروع بأي طريق يمكن به الدفع هندية عن
المحيط (قوله التذكير على المنابر) أي ولو في غير يوم الجمعة (قوله للوعظ) لغيره والاعتناظ لنفسه (قوله من ضلالة
اليهود والنصارى) بالاضافة والله يشير قوله تعالى فخلف من بعدهم خلف وثروا الكتاب بأخذون عرض هذا
الادنى ويقولون سيغفر لنا وان يأثم عرض من مثله بأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله
الا لحق ودرسا ما فيه (قوله وشاذة) هي ما فوق العشرة (قوله دفعة) وأولى بالكرامة الاقتصار على الشاذة
وتقدم أنه لا يجوز في الصلاة ولا يفدها (قوله خضاب شعره ولبسته) لا يديه ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء
(قوله في الاصح) ولولا جل التزين للنساء والحواوي وقد روى جوازها عن أبي يوسف فقال كما يحبني أن تتزين لي
امرأتى يحبها أن أتزين لها انتهى (قوله ويكره بالسواد) وعليه عامة المناهي (قوله كما هي) أي من غير محو شيء
منها وكذا يقال في الدفن (قوله وهو أحسن) لأنه يفعل بالانبياء والاولياء اذا ما توافكذ اجمع الكتب اذا بليت
وخرجت عن الاتساع بها انتهى مجتبي (قوله القصص) يقتضين مصدر قصص (قوله أو يزيد وينقص) أي بما يغير
المعنى أما بالتحسين فلا كذا كره بعد (قوله فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن) هذا مقيد بما اذا كان لا تحمل
ظلامته على غيره قال في الهندية عن القنية توجه عليه جنانية بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل
حصته عن الباقي والاولى أن لا يدفعها عن نفسه انتهى وظاهر تعديره بقوله والاولى الخ أن الاحسن الدفع
مهم (قوله من عجز) أي عن الدفع من الذين توجهت عليهم (قوله أن يأخذ غير جنس حقه) والدرهم والدنانير
جنس واحد فله أن يأخذ من أحدهما ما يدل الآخر أفاده في المجتبي (قوله وهو الاوسع) لتعنيته طريفا لاسيما
حقه فينتقل حقه من الصورة الى المالمية كما في الغصب والالتاف انتهى مجتبي وقد تقدم نقله عن بعض
مشايخ المذهب (قوله فشرى بيعها) أي حصر فبسطه في المصنف ثم في بيته مجتبي (قوله لأنه تملكه
من الآباء) فيه نظر فانه بمنزلة التوكيل عنهم في المشرية (قوله لا بأس بوطء المنكوحه الخ) تنسله في المجتبي عن بعض
المشايخ ونقل قبله ما فيه وكره محمد الجمع بين الامتين والمرأتين في فراش واحد وبطء أحدهما بغيري الأخرى وقال
أبو يوسف به انتهى وفي الهندية كرو بوطء زوجته بغير ضرر لها أو أمته وأمتها يكره عند محمد رحمه الله تعالى
اتهم في المسئلة خلاف (قوله تصدق به) عبارة المجتبي فلا حب أن يتصدق به انتهى وظاهره أن هذا فيما اذا علم
أنه لا بأس عنه والافه ولفظة (قوله لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى) هذا أطلق في المجتبي
وقيد في القنية بكونه مستورا وان حل ما فيه على الاولوية زال التناقض (تنبيه) المصحف اذا ما رخصا وتبذر
القراءة فيه لا تخرقه بالنار وبه أخذ ذخيرة ولا يجوز أن يجاد بالمصحف الخلق القرآن هندية (قوله للحديث)
وهو لعن الله الفروج على السروج انتهى وذلك لما فيه من التشبه (قوله أو مقصد ديني) فله أن يركب
(قوله تغنى بالقرآن) أكثر مع ما قبله وبه علم حكم من يقرأ باللسان المويستي من تركه وعشاق ونحوهما (قوله
أولى من قراءة القرآن) أساعا للوارد (قوله ونسحب القراءة عند الطلوع أو الغروب) هذا غير ما قدمه في كتاب
الصلاة وفي الهندية سئل الباقي عن قراءة القرآن أي أفضل أم الصلاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال
أما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فافعله صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفيها والدعاء
والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يصحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في القرائب
فله على الصواب زيادة لا أو باء ال الترتيب بالذكر (قوله لا بأس للإمام الخ) وكذا الغير الإمام قال في القنية
امام معتاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله وكذا وما جبهه لا بأس به والاخفاء
أفضل انتهى (قوله قال أسعدنا) هو البديع شيخ صاحب المجتبي واختار الإمام جلال الدين ان كانت الصلاة
بعد هاسنة يكره والا فلا انتهى هندية وهو الاقرب لأنه لا يفصل بين السنة والقرض الا بنحو اللهم أنت السلام

لخ وظاهر قوله وللا ناروروده فهو رد على قوله بدعة (قوله لا تملك بالقبض) فله الرجوع بها وذكر في المجتبى
 بعد هذا ولودفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له أن يرجع قضاء ويجب على المرتضى رد ما وكد هذا العالم
 إذا أهدى إليه يشفع أو يدفع ظلما فهي رشوة ثم قال بعد هذا معى له عند السلطان وأتم أمره لا بأس بقبول هديته
 بعد وقبله بطلبه سحت وبدونه مختلف فيه ومشايخنا على أنه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف
 المشايخ (قوله إذا خاف على دينه) أو لا استخراج حقه فليس برشوة يعني في حق الدافع مجتبى قال القاضي
 الامام أبو علي النسفي على هذا إذا كان الرجل في قرية وفيها ظالم وكان الرجل يهدي الى الظالم شيئا من القواكه
 أو من المطعومات لا دفع ظلمه عن نفسه لا بأس كذا في المحيط البرهاني (قوله من الصدقات) أي المدفوع منها
 وهو تأييد من صاحب المجتبى لما قبله (قوله جمع أهل المحلة) أي شيئا من القوت أو من الدراهم ونحوها
 (قوله ومن السحت الخ) وكد منه ما يأخذ الهرم من الختن بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه
 يرجع الختن به مجتبى قوله وما يأخذ غازلغزو من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على الدافع (قوله وشاعر
 لشعر) أي خوف من الهجاء فهو حرام عليه لا على الدافع وظاهر تعبيره باللام أنه إذا أخذ على شعر مدح به
 يكون كذلك (قوله ومضرة وحكواتي) عبارة المجتبى أو المختل للناس أو يستخفونهم أو يحدث الناس بغفاري
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لاسيما بأحاديث العجم (قوله ومن الناس من يشتري لهو الحديث) أي
 ما يلهي عما يعنى كالأحاديث التي لا أصل لها والأساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك وقصول الكلام
 والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحرث بن كادة كان يتجرف بأني الحيرة ويشترى أخبار العجم
 ويحدث بها قريشا ويقول إن محمد يتحدثكم بحديث عاذر عود وأنا قد شككم بحديث رسمه وأخبارنا كدرة
 فيستملحون حديثه ويتركون استماع القرآن فأرسل الله تعالى هذه الآية انتهى (قوله وأصحاب معازف) قد
 سبق أن ما يأخذونه من غير اشتراط جائز (قوله وفروعه كثيرة) منها الواشمة والتوسط لعقد المنكاح والمسلح ببر
 المتشاكخين وغن الخمر والكروعب التيس ونحو جميع جلود الممته والسباع قبل الدباغ وهو البني وأجر الحجام
 بشرط اه (قوله حتى أظفر) منقول القول (قوله فانه اتفاق) أي من عمل المنافقين أي لظهور أنه يخفى عمله
 (قوله وأصح) أي جهالة والاولى أن يقول ان كان صائغا ثم قال الصوم لا يدخله الربا وهو أحد ما حمل
 عليه الحديث القدسي الصوم لي وأنا أجزي به (قوله لا يوصى بنفسه) أما إذا كان عليه صلوات وكفارات
 نذبه أي طلب الحاضر منه بالطريق الحسن إليها الا إذا كان عالما ورعا وقوله صلى الله عليه وسلم مروا مرضاكم
 فليوصوا بمعناه أن يجمع العليل أولاده وعياله وأحياء فيحصد الله ويشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده
 ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية وشرائط الايمان ثم يقول لهم ما تعبدون من بعدى
 فيوصيهم بالايمان ويقول لهم لا تؤمنوا الا وأنتم مسلمون كذا ما أوصى به ابراهيم ويعقوب بنبيه عليه السلام
 ثم يوصي بما يريد انتهى مجتبى (قوله وعمه الزاهد للزوافل) الاولى أن يقول وخصه الزاهد بالزوافل
 وعبارته في المجتبى ولكن نص في الواقعات أن الربا لا يدخل في الفرائض فتعين الزوافل انتهى وعلى هذا
 فالتعليل ظاهر ولا يظهر على التعميم قد بر (قوله يكره) لما فيه من التشبه وقد لعن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المتشبهين والمتشبهات (قوله يكره للمرأة) والمراد بالرجل أي شرب بنية الماء الذي شرب منه ومحل في غير
 الحلية وهذا عند التأخذ ما عند عدمه فلا على الظاهر وحزره (قوله وله ضرب زوجته) أي وولده (قوله على
 الاظهر) وفي رواية ليس له ذلك وله أن يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده انتهى مجتبى (قوله لا يجب على الزوج
 تطليق الفاجرة) ولا علم انتم مرجع الفاجر الا اذا خاف أن لا يقيما حدود الله فلا بأس أن يفترقا اه مجتبى والفقير
 يم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم إن من زوجته لا ترزق لاس ولا مس وقد قال اني أحبها استمتع بها (قوله لا يجوز
 لوضوء من الحياض المعدة للشرب) ويجوز الشرب من المعدة للوضوء كما تقدم في الطهارة وظاهره ولو شرب
 البهاثم (قوله وينع من الوضوء منه وفيه) انما أتى به لدفع توهم أنه لو وضأ فيه يجوز لانه غير مضيع ولكن كان
 يكفيه أن يقول ولو فيه وتقدم لنا أنه يجوز التيمم مع وجوده (قوله وحله) مبتدأ أخبره الجمله الشرطية (قوله
 الكذب مباح الخ) قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكذوب لا محالة الا ثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده
 أو الرجل يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعة انتهى مجتبى (قوله والمراد التغريض) عبارة المجتبى والطحاوي

الرشوة لا تملك بالقبض * لا بأس بالرشوة إذا
 خاف على دينه والذي صلى الله عليه وسلم كان
 يعطى الشعراء ولم يخاف لسانه وكفى بسهم
 الموانسة من الصدقات دليلا على أمثاله جمع
 أهل المحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ
 على كل مباح كالحل وكلاهما ومعادن وما
 يأخذ غازلغزو وشاعر لشعر ومضرة
 وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشتري
 لهو الحديث وأصحاب معازف وقواد وكاهن
 ومقامر وواشمة وفروعه كثيرة * قبل له
 ياخييت ونحوه جازله الرذلي كل شئمة لا توجب
 الخمر تركه أفضل * كره قول الصائم المتطوع
 اني ابتل أصائم حتى أنظر فانه اتفاق أو حتى
 من له أظنال ومال قليل لا يوصى بنفسه *
 من صلى أو تصدق برأى به الناس لا يعاقب
 تلك الصلاة ولا يثاب به قبل هذا في الفرائض
 وعمه الزاهد للزوافل له ولهم الربا لا يدخل
 وعمه الزاهد للزوافل على هيئة غزل المرأة
 الفرائض * غزل الرجل على سورته أو
 بكره * بكره للمرأة سور الرجل الاظهر
 وله ضرب زوجته على ترك الصلاة على الاظهر
 * لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة * لا يجوز
 الوضوء من الحياض المعدة للشرب في الصحيح
 وينع من الوضوء منه وفيه * الكذب مباح لأحياء
 ما دونها بجاز والا * الكذب مباح لأحياء
 حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التغريض

وغيره هو أي الحديث محمول على المعارض لأن الكذب حرام اه وظاهره أن التعريض لا يساح الا في هذه
 الصور (قوله قال تعالى قتل الخراصون) وقال عليه الصلاة والسلام الكذب مع النجور وهما في النار ولم يبين
 عين الكذب طريق النجاة وتفصيل المرام انتهى مجتبي وفي تفسير البكري الخراصون الكذابون وهل هم الكهنة
 أو قسما واعتاب مكة لبصر فوالناس عن الاسلام قولان واللفظ معهم مؤيد أصحاب القول المختار اه (قوله
 جاز الكذب) بوزن علي مختار قال الشارح ونقل في البرازية أنه أراد به المعارض لا الكذب الخالص اه (قوله
 وأهل الترنى) أي تجوز به عن الوحشة والخصومة وهل المراد بالاهل ما يعم الامم (قوله ويكره في الحمام تغميز خادم)
 التغميز التكسيس وانما كره لان الخادم وعيانه بل ذلك للشهوة وهذا لا يظهر في نحو الهرمين والخادم أعم والحمام
 ليس بقيد فيما يظهر وهذا اذا كان لغير ضرورة وأما للضرورة فلا بأس به وهذا اذا كان فوق الارض اما من
 مات تحت الارض على ما يعتاده الجهلة في الحمام حرام قاله الشارح (قوله ومن شاء تنويرا) أي طلبا بالنور أي وهو
 غير جنب أما الجنب فيكره له التنوير لما روى خالد بن معدان رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من تنور قبل أن يغتسل جاءته كل شجرة تنزل بارب سله لم يضعني ولم يغسلني (قوله فقالوا ينور) أي بنفسه
 لا بغيره على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولى طلي عورته بيده اذا تنور ولان كل موضع لا يجوز
 لغيره النظر اليه لا يجوز مسسه الا فوق الثياب ذكره الفقيه أبو الليث انتهى من الشارح (قوله ويفسق معتاد
 المرور) فلا تقبل له شهادة اذا كان مشهورا به (قوله ومن علم الاطفال فيه) المذكور أنه بأنهم بذلك ولا يلزم منه
 الفسق ولم ينقل عن أحد القول به ويحتمل أن يشاء على أنه بالاصرار على ذلك يفسق قاله الشارح (قوله ومن قام)
 ولو في مسجد قال في مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بركوه لعينه انما المذكور بحجة القيام من الذي يقام له فان لم
 يجب القيام وقاموا له لا بركوه انتهى من الشارح وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا (قوله وفي غير أهل العلم) هذا
 مفروض في القيام بين المسلمين فالبعض خاص الجواز بأهل العلم لم قال في الفقيه وقيل له أن يقوم بين يدي العالم
 تعظيما له أما في حق غيره فلا يجوز انتهى (قوله وجوز نقل الميت) بتشديد الميت (قوله مطلقا) ميلين أو أكثر
 والعامة وسى ذكر أنه يكره النقل قبل الدفن فيما زاد على الميلين ولم يشر الى خلاف وذكر أنه يحرم النقل بعد الدفن
 بلا خلاف والمصنف ابن وهبان ذكر أنه اختلف في جواز نقل الميت فيما زاد على الميلين قال بعضهم يجوز النقل
 مطلقا قبل الدفن وبعد الدفن المسافة أو قصرت أوصى بذلك أولم يوص قال العلامة عبد البر وما ذكره المصنف
 من الخلاف لم تنف عليه من كلام العلماء والظاهر أن الصواب مع الطرسوسى (قوله وللزوجة التسعين) عـ مه
 في الخيانة فقال امرأتنا كل الفتيت واشبه بذلك لأجل التسعين قال أبو طيع لا بأس به اذا لم تأكل فوق
 شعبها قال الطرسوسى في الزوجة ينبغي أن يشهد لها ذلك وتكون مأجورة قال الشارح ولا يعجزني إطلاق
 اياحة ذلك فضلا عن نديه واهل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج يحب السنين أما اذا كان بكره ذلك لها في أن
 تمنع عنه وتكون مؤجرة في ذهابها اه (قوله لافوق شعبها) بكسر الميم والمجدة واسكان الموحدة (قوله ومن ذكرها)
 متعلق بخطروا وتعويذ مفهول الذكر وللعب متعلق به والذكر يكون باللسان والمراد ما هو أعم منه ومن الحمل
 قال في الخالية امرأة تصنع آيات التعويذ ليجها زوجها بعد ما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك
 حرام ولا يحل انتهى وذكر ابن وهبان في توجيهه أنه ضرب من السحر والسحر حرام اه وقد ورد أن التولية حرام
 والتولية بوزن عتبة وهي ما ذكر (قوله ويكره أن تسقى لاسقاط حملها) قال في الذخيرة واذا أرادت المرأة انقاء
 الماء بعد ما وصل رحمها هل يساح لها ذلك قالوا ان أرادت انقاء بعد دفتى مدة ينفخ فيها الروح لا يساح لانها تصير
 قاتلة لانه اعتبر برحها على ما عليه الظاهر رواه أن أرادت قبلها اختلط المشايخ فيه منهم من قال لا بأس به
 لانه اذا كان قبلها فالقاء ما في رحمها وعزل الماء سواء والعزل مباح فكذلك هذا وكان الفقيه على بن
 موسى يكره له فان مآل الماء بعد ما وقع في الرحم الحياة ولا يحتاج الى صنع أحد واذا كان مآله الحياة كان له
 حكم الحياة كافي ببعض صيد الحرم لما كان مآله أن يصيد أعطى له حكم الصيد فكذلك هنا بخلاف العزل
 فان الماء لا ينفخ فيه الروح الا بعد احداث صنع آخر وهو الاقاء في الرحم فلم يكن مآله الحياة انتهى قال
 قاضى خان الا أنهم لا تأثم انهم القتل وتجب الغرة بناء على ما قطع بعد استبانة شاقه (قوله وجاز اعز) كالمارضة
 اذا ظهر بها حبل وانقطع ابنها وليس لابي الهى ما يتأجر به الطر ويخاف هلاك الولد فانه يساح لها أن تعالج

لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال
 تعالى قتل الخراصون الكذب من المتجنى
 وفي الوهبانية قال
 ولا صلح جاز الكذب أو دفع ظالم
 وأهل الترنى والقتال لبقا روا
 ويكره في الحمام تغميز خادم
 ومن شاء تنويرا فله انور
 ويقف من متاد البرور بجامع
 ومن علم الاطفال فيه ويوزر
 ومن قام اجلا لا شخص بخان
 وفي غير أهل العلم لم بعض يكر
 ويجوز نقل الميت البعض مطلقا
 وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر
 وللزوجة التسعين لافوق شعبها
 ومن ذكرها التعويذ للعب تحظر
 ويكره أن تسقى لاسقاط حملها
 وجاز اعز حيث لا يتحور

كالفنائم وأخذ الطحاوي في مختصره بقول الامام وهو المختار فان قاضي خان قدمه وقد تكرر في أول كتابه أنه
 يقدم المختار قهستان في الهدية عن الخاتمة في آخر كتاب الزكاة ذكر الناطقي أن القاضي في ولايته بمنزلة
 الامام في ذلك اه (قوله وقال لا يملكها بلا اذنه) مما يفتقر على الخلاف ما لو أمر الامام رجلاً أن يعمّر أرضاً مبنية على
 أن يتنفع بها ولا يكون له الملك فاحياها لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند الامام وعندهما يملكها ولا اعتبار
 لهذا الشرط اه ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلاً لا ما اذا تركتها وانما الامام كان له أن يستردّها جزاً
 أقاده المكي أي اتفاقاً (قوله في الاصح) لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك وقيل الثاني أحق بها
 لان الاول ملك استغلا لها دون رقبته فالخلاف مبنى على أن الحي الاول ملك الرقبة أو الاستغلال (قوله من
 أربعة نفر) أمالو كان الاحياء جملته لو اختلف أن يتطرق الى أرضه من أي جانب (قوله على التعاقب) أما اذا
 أحبوها معاً كان له أن يتطرق الى أرضه من أي أرض شاء هندية (قوله ومن حجر أرضاً) بالتشديد ويجوز فيه
 التخفيف لان المراد منع الغير من الاحياء وفي الميسر اشتقاق الحكمة من الحجر وهو المنع لانه اذا علم في موضع
 الموات علامة فكانه منع من احياء ذلك الموضع فسمى فعله تحجير انتهى شاذي عن المجتبى (قوله أو غيره) من حصاد
 ما فيه من الخيش والشوك وتنقية عشبها وجعله حواشياً وبأحراق ما فيه من الشوك وغيره انتهى تبين (قوله
 دفعت الى غيره) أي دفعها الى الامام لانه انما كان دفعها اليه ممرها فيحصل للمسلمين منفعة العشر وأخراجها اذا
 لم يحصل المقصود فلا فائدة في تركها في يده (قوله وقبلها) أي الثلاث سنين فلا ينبغي لاحد أن يجي ذلك الموضع
 حتى يمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فاذا أحياها غيره قبل ضمها لملكها التحق سبب الملك
 منه دون الاول وانما قدر بثلاث سنين لقول عمر رضي الله تعالى عنه ليس التحجير بعد ثلاث سنين حق وقال شيخ
 الاسلام ان التحجير يفيد ملكاً وقنا بثلاث سنين (قوله ولو كرهها) أي حرّمها (قوله المسناة) ما تبقى للسبل لتردّ الماء
 اه شاذي عن الغاية وفي أبي الورد هي بضم الميم وتشديد النون الطريق قاله في الجوهر وقيل هي البئر بغنا
 ونقل عن المغرب ما ذكرناه عن الغاية وفي المصباح هي حائط تبني في وجه الماء وتسمى السدّ انتهى (قوله أو شق
 لها نهراً) كذا أطلق الزيلعي وقيل صاحب المحيط بأجراء الماء فيه ويمكن جعل ما هنا عليه وفي الزيلعي عن الهداية
 ولو كره استأها فمن محمد احيا ولو فعل أحد هذه ما يكون تحجيراً ولو سقاها مع حفر الانهار كان احياً ولو جود
 النعين وان حوطها وسفها بحيث يهضم الماء يكون احياً لانه من جلة البناء اه (تنبيه) لو بني في أرض
 موات أو زرع زرعاً أو جعل للارض مسناة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره وقال أبو يوسف
 رحمه الله ان عمر أكثر من النصف يكون احياً لها وما بقي وان عمر نصفها لمعمر دون ما بقي فقد اعتبر الاكثر
 انتهى من محيط السرخسي وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الموات في وسط ما أحيا يكون احياً للكل
 وان كان الموات في ناحية لا يكون احياً لما بقي كذا في التتارخانية اه هندية (قوله ولا يجوز احياء ما قرب
 من العامر) أي عند أبي يوسف ومحمد اعتبار انقطاع ارتفاق أهل القرية عنها حقيقة وان كان قريباً من القرية
 أقاده في الهندية ومصر (قوله في جواهر الارض) الاوضح بقاء الارض (قوله وفي المستنبط) أي المستخرج بالخفر
 والوضح أن يقول أما المستنبط (قوله كالماء المحرز) تنظير لا تمثيل (قوله يعني التي لم تملك) مستغنى عنه بما قبله
 قريباً (قوله وكان لما أخذ مالكا) الضمير في كان يرجع الى المنطع المانع (قوله لا بالأخذ) لانه فيه كغيره (قوله
 وكف بالبناء للمجهول كصرف والكاف الامام أو جماعة المسلمين (قوله المستقرة) أي الثابتة في ملكه سابقاً
 (قوله وحريم بئر الناضح) الاضافة فيه وفي بئر العطن لادنى مالايسة قهستان في قال في المصباح حريم الشيء
 ما حوله من حقوقه وموافقه سمي به لانه حرم على غير مالكة أي يستند بالانتفاع به اه وفيه نضح البعير المأمن
 نهراً أو بئراً في الزرع فهو ناضح والاشي ناضحة بالها اسمى ناضحة لانه ينفع العطن أي يسد بالماء الذي يحمله
 هذا أصلاً ثم استعمل الناضح في كل بعير وان لم يحمل الماء اه والمراد الاول وفي المنع عن شرح الوقاية
 بئر العطن البئر التي تتأخّر الابل حولها وتبقى وبئر الناضح التي يتخرج ماؤها بغير الابل ونحوه اه (قوله
 كبر العطن) قال في المغرب العطن والمطن مناخ الابل وبركها حول الماء والجمع أعطان ومعاطن انتهى (قوله
 أربعون ذراعاً من كل جانب) هو الصحيح وقيل الأربعون مقسمة على الجوانب الأربعة كل جانب عشرة (قوله
 وقالان للناضح فتون) أي وان للعطن أربعون ذراعاً من كل جانب ودون ذلك ولان استحقاق الحريم باعتبار الحاجة

وقال لا يملكها بلا اذنه وهذا هو مسأله في الدنيا
 شرط الاذن اتفاقاً ولو مستأمناً لم يملكها
 أصلاً اتفاقاً قهستان (ولو تركها
 بعد الاحياء وزرعها غيره فالقول أحق بها)
 في الاصح (ولو أحيا أرضاً مبنية ثم أحاط
 الاحياء بجوانبها الأربعة من أربعة
 نفر على التعاقب بعين طريق الاول في الارض
 الرابعة ومن حجر أرضاً) أي منع غيره منها
 بوضع علامة من حجر أو غيره (ثم أهلها ثلاث
 سنين دفعت الى غيره وقبلها هو أحق بها
 وان لم يملكها) لانه انما يملكها بالاحياء
 والتعمير لا بمجرد التحجير (ولو كرهها أو ضرب
 عليها المسناة أو شق لها نهراً أو بذر هاهنا هو
 احيا) بمسوط ولا يجوز احياء ما قرب من
 العامر بل يترك ممر على لهم ومطر حاصداً ثم
 لتعلق قهتهم به فلم يكن مواتاً وكذا لو كان
 محتطاً (واعلم أنه) ليس للإمام أن يقطع
 مالاً للتلصص عنه (من الماعدان الظاهرة
 وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله
 في جواهر الارض بارزاً كعادن الملح
 والتمل والمقار والنفط والابار التي لم تملك
 بالاستنباط والسعي وفي المستنبط بالسعي
 كالماء المحرز في الطرف فلا للحريز ما استنبط
 وقناه في شرح المصباح في حديث المسلمون
 شركاء في ثلاث في الماء والكلا والذار (التي
 يستقي منها الناس) زيلعي يعني التي لم تملك
 بالاستنباط والسعي فلو أقطع هذه الماعدان
 الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المقتطع
 وغيره سواء فلو منعهم المقتطع كان بمنع
 متعدياً وكان لما أخذ مالكا لانه متعدياً بالمنع
 لا بالأخذ وكف عن التسع صرف عن
 مداومة العمل للثابتة اقطاعاً بالصحة
 أو بصيرته في حكم الاملاك المستقرة ذكره
 العلامة قاسم في رسالته أحكام اجارة اقطاع
 الجندی (وحريم بئر الناضح) وهي التي ينزع
 الماء منها بالبعير (كبير العطن) وهي التي ينزع
 الماء منها باليد والعطن مناخ الابل حول
 البئر (أربعون ذراعاً من كل جانب) وقالان
 للناضح فتون

وفي الشريعة لا يثبت عن شرح المجمع لو عرق البربر في ارضهم لم يرد عليهم لصلابتها وفي اراضيها خاوة فيزاد لانه لا ينقل الماء الى الثاني وعزاء الهداية وعزاء البربر في الكافي فيلخصه
اذا حفرها في موات باذن الامام) فلونى (٢١٦) غير موات وفيه بلاذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وعبارة الفقه ستان

وحاجة بر الناضح أكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح وهو البعير وقد يطول الرشاء وفي بر العطن يستقي يده فلا بد من التفاوت بينهما وله قوله عليه الصلاة والسلام من حفر بئرًا فله ما حوله أربعون ذراعًا قال في استرخائية وفي الكبرى وبقولها ما يقتضى انتهى (قوله لو عرق البئر الخ) ونقله الاتفاق عن الطحاوى الا ان يكون الحبل يتجاوز الستين فيكون له الى منتهى حبلها وفي شرح الحوى ولا حاجة الى الزيادة ومضى احتياج الى أكثر من ذلك يزيد عليه واذا كان الاعتبار للحاجة لا للتقدير لا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اه (قوله ويقتضى بقول الامام) قد تقدم الاقتناء بقوله ما فها قولان مفتى بهما (قوله وعزاء البربر الخ) وكذا ذكره الولوالجي جازما به (قوله وفيه بلاذن الامام) عنده وبغير اذنه عندهما سوى (قوله فلونى غير موات) بان كان في أرض يستحقها الغير (قوله وفيه بلاذن الامام) أى عنده فلا ملك له أصلا لا في البر ولا في الحرم (قوله وفيه ومن) أى فى قول النفاية ومن حفر بئرًا فى أرض موات فلا حريمها (قوله لو حفر فى ملك الغير) أى باذنه فلا حريم له أى الا أن يشترطه والظاهر أن له الاستقامة ما يد لانه لا يفتنع به الا بالاستفتاء ويجوز ثم رأيت فى الهندية بئر لرجل فى دار غيره لم يكن اصحاب البئر حتى القاء الطين فى داره اذا حفر البئر خائفة فالتنع عن الالتقاء لاعتنا الاستفتاء فتدبر (قوله لم يجز احياؤها) قال فى الهندية والاراضى المملوكة اذا انقضى أهلها فهي كالكالطة وقيل كالماوات كذا فى الذخيرة (قوله فلونى كمال الماء) لا حاجة الى نقله للاستغناء عنه بما يأتى من المصنف (قوله كافي الحديث) وهو قوله عليه السلام حريم العين خمسة مائة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعًا وحريم بئر الاضح ستون ذراعًا انتهى ولا مدخل للرأى فى المقادير فاقتصر على ما وقيل الخمسة مائة من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعًا (قوله وتعامه فى الدرر) قال فيها فان حفر فلا أول أن يسده ولا يضمنه النقصان وان يأخذه به كس ما احتقره لان ازالة جناية حفره به كفى كفاية بلقيها فى دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمنه النقصان ثم يكسبه بنفسه كما اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح اه (قوله وفيه لو هدم الخ) اعلم ان عدم المؤاخذه بينا المدار مختلف فيه فذهب بعضهم الى أن يجب عليه الاعادة وأطلق ومنهم من قال ان كان جديداً يعيده وان كان قد عفا يضمن النقصان لانه لو أعاده يكون أفضل وضمان العدو ان مقيد بالمثل وهذا كله بالنسبة لغير حائط المسجد أما فيه فمؤاخذه بالاعادة اتفاقا على ما يفهم من كلام الشافعى اه أبو السعود (قوله وللصافر الثاني) قال العلامة المقدسى ينفى أنه لو حفر ثالث أن يبقى له حريم من الجانبين فليأتمل (قوله تحت الارض) مفهومة قوله بدم ولو ظهر الماء فكالمعين (قوله وعن محمد كابر) هو قولهما كفى الغاية (قوله فكالمعين) فيقتدر حريمها بمائة ذراع اه زيلعى (قوله فوزه لرى الامام) لانه لا نص من الشارع فيه (قوله أى لو باذنه) أى على قوله (تنبيه) اذا حفر بئرًا فى أفضل جبل ملكه الى أعلاه عتابة وللوالى أن يقطع من طريق الجادة ان لم يضر بالمسلمين قال وليس ذلك الا للنفقة وان ولاء محيط هندية ومن بنى قصرًا أرض مفارعة فلا حريم له وان كان يحتاجه لالقاء الكفاية لانه يفتنع بالقصر دون الحرم ولا يقاس على البئر لان حاجة صاحب البئر الى الحرم (قوله يغرس فى الارض الموات) باذن الامام اتفاقاً وبغير اذن عندهما هندية (قوله عود دجلة والفرات) أى مثلاً فيدخل فيه النيل وظاهره ولو أخذ من أرض الغير فى الناحية التى جرى فيها فليس له أن يأخذ من المنزول عنه بمثل ما أخذ من أرضه (قوله بالموات) فيجوز احياؤه على الخلاف (تنبيه) نقل فى الهندية عن الثنية أرض غرقت وصارت بحراً ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قبل هى لاما لك القديم وقيل لمن احياها اه وفى القول الثانى نظر فان ملك الأول لم يزل شرعاً عن الارض (قوله والنهر فى ملك الغير) نقل انقضاء ستانى مانصه وذكر فى الاختيار وغيره أنه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان فى ملك الغير الا يسيته وكذا اذا حفر فى موات خلافاً لهما الصحن المحققين من مشايخنا أن له الحرم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه وهو الصحيح كفى التهمة اه فجعل الخلاف فى النهر فى المملوكة والموات وفى التبيين ثم اذا كان الحرم لاحدهما أيا كان لا يمنع الآخر من الانتفاع به على وجه لا يطل حق مالكه فيه والقاء الطين ونحو ذلك بذلك جرت العادة ولا يغرس فيه الا المالك قال الفقيه أبو جعفر أخذ بقوله فى الغرس وبقولها ما فى القاء الطين اه (قوله بقدر عرض النهر) الذى فى التبيين بطن النهر قال وهو اختيار الكرخى (قوله بنصف بطن النهر) أى من كل جانب هندية وجعل فى الهندية هذا الخلاف فى الموات ثم قال آخر الباب من كان له نهر فى أرض غيره فليس له حريم

وفيه رمز الى أنه لو حفر فى ملك الغير لا يستحق الحرم فلو حفر فى ملكه فله من الحرم ما شاء والى أن الماء لو غلب على أرض تركها الملاك أو ماؤها أو انقضى لم يجز احياؤها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها لم يكن حريماً عاماً نجاز احياؤها وعزاء للمضمرة (وحريم العين خمسة مائة) ذراع (من كل جانب) كما فى الحديث والذراع هو المكسرة وهوت قبضات وكان ذراع الملك أى ملك الكسرة سبع قبضات فكسرة منه قبضة (ويمنع غيره من الحفر) وغيره (فيه) لانه ملكه فلو حفر فلا أول ردمه أو تضييعه وتعامه فى الدرر (ولو حفر الثانى بئرًا فى منتهى حريم البئر الاولى باذن الامام فذهب ماء البئر الاولى وتحويل الى الثانية فلا شئ عليه) لانه غير متهمة والماء تحت الارض لا يملك فلا يخافه (كن بنى حانوتا مجنب حانوت غيره فكسدت الحانوت (الاولى بيبه) فانه لا يملكه دروزى رأى وفيه لو هدم جدار غيره فاصحبه أن يؤاخذه بقيته لا ببناء الجدار هـ والصحيح (وللصافر الثانى الحرم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى) لسبق ملك الاول فيه (وللقناسة) هى مجرى الماء تحت الارض (حريم بقدر ما يصلح لالقاء الطين ونحوه) وعن محمد كابر ولو ظهر الماء فكالمعين وفى الاختيار فوزه لرى الامام أى لو باذنه والا فلا شئ له ذكره البرجستى (وحريم تجر يغرس فى الارض الموات خمسة أذرع من كل جانب) فليس لغيره أن يغرس فيه (ويطلق ما شئ عود دجلة والفرات اليه بالموات اذا لم يكن ذلك) حريماً عاماً (فان) كان حريماً أو جاز عوده لم يجز احياؤه لانه ليس موات (والنهر فى ملك الغير لا حريم له الا ببرهان) وقال له مسنة النهر لشيء والقاء طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو أرفق ملتقى

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يقيم بينة وقال أبو يوسف ومحمد له مسنة يثني عليها ويلي عليها طينه كذا
في شرح التدوير (قوله والحوض على هذا الاختلاف) فلا حريم له عندده وعنددهما له بقدر ما يلزمه (قوله
وفيه معزى بالكافي) وهو في التبيين عن كشف الغوامض (قوله وفيه معزى للكروماني) وهو كذلك في التبيين فإنه
قال وفي الجامع الصغير من رجل إلى مسنة وأرض لا تحرف المسنة ليس في يد أحدهما بأن لم يكن لأحدهما
عليه غرس ولا طين ملق لصاحب النهر فادعى صاحب الأرض المسنة وادعاهما صاحب النهر - رفهي لصاحب
الأرض عند الامام وقال له صاحب النهر حريم ملق طينه وغير ذلك فينبغي كشف هذا اللفظ موضع الخلاف وهو
أن يكون الحريم مواز بالأرض لا فاصل بينهما - ما وأن لا يكون الحريم مشغولا بحق أحدهما معيناهما لوما
وان كان فيه اشجار ولا يدرى من غرسها فهو على هذا الاختلاف اه (قوله فارغة) أما إذا كان لأحدهما
عليها غرس أو طين فصاحب الشغل أولى لأنه صاحب يده انتهى دور (قوله وفيه معزى للثقة) هو ما نقله عنه سابقا
عن السكافي (قوله وعن نقل الاتفاق الشرب لابي) حيث قال عن الجمع وقيل هذا أي المسنة له بالاتفاق وعلاه
الشارح بما نصه قال المحققون للنهر حريم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لضرورة الاحتياج اه ومثله في شرح
المختار انتهى (خاتمة) نهران اقربتين في مكان واحد وقسم الاختلاف في حريمهما فكان مشغولا بتراب
أحد النهرين فهو في يد أهل ذلك النهر فالقول في ذلك لهم ولا يصدق الآخرون بدعواهم فيه الا بينة وما كان
بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب أحدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين القريتين نصفان
الا أن يقيم أحدهما البينة بالخصوص هندية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل الشرب) *

هو بالكسر اسم مصدر (قوله هو لغة نصيب الماء) أي الحظ المعين من الماء الجاري أو الراكد للحيوان أو الجراد
وذكر المصنف المعنى اللغوي دون الشرعي لتلايتهم أنه مراد في هذا المقام نبيه عليه القهستاني (قوله وشرعا
نوبة الانتفاع) قال القهستاني وشرعة زمان الانتفاع بالماء سقيا للمزارع والدواب اه (قوله والشفة)
بفتحين والاصل شفة أو شفو فأبدلت الهمزة تخفيفا قهستاني (قوله شرب بن آدم والبهائم) الشرب بالضم
والفتح مصدر من باب بعلم قهستاني (قوله بالشفاه) هذا أصله والمراد استعمال بن آدم لدفع العطش أو الطبخ
أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب ونحوها كافي المبسوط والمراد به في حق البهائم الاستعمال للعطش ونحوه
بما يناسب ما أفاده القهستاني (قوله واسكل) أي من بن آدم والبهائم قهستاني (قوله حقهما) أي حق الشفة
وأشار بالتعبير بالحق إلى أنه لم يكن ملكا لأحد لعدم الاحراز (قوله لم يجرز باناء) الاولى في اناء فلو أحرزه في جرة
أو حب أو حوض مسجود من نحاس أو صخر أو حب وانقطع جريان الماء فإنه يملكه وانما عبر بالاحراز إلى لا الاخذ
إشارة إلى أنه لو ملا الدول من البر ولم يبعده من رأسه لم يملكه عند الشيخين إذا احراز جعل الشيء في موضع
حصين وإلى أنه لو اغترف الماء من حوض الحمام باناء الحمام فإنه يبقى على ملك الحامي لكنه أحق به من غيره
كافي المنية وغيره انتهى قهستاني (قوله أو حب) لا حاجة اليه فإن الاناء يعمه على ما يلزم عليه من عطف الخاص
على العام بأو (قوله واسكل سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم) قال في خزانة المفتين المياه أنواع الاول ماء البحر
وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفة وسقى الأرض وشق الاناء حتى أن من أراد أن يكرى نهرها من اناء إلى أرضه
لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء البحر كالاقتناع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه
شاء والثاني ماء الودية العظام كيجون وسيجون ودجلة والفرات والنيل للناس فيحق الشفة على الإطلاق
وحق سقى الأرض بأحيا واحد أرضا ممتدة وكري نهره نبال سقيها ان كان لا يضرب بالعام ولا يكون النهر
في ملك أحد أو هم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضرب بالعام وان كان يضربهم فليس لذلك وذلك بأن
يميل الماء إلى هذا الجانب إذا انكسر ضغفه فتغرق القرى والأراضي لأن دفع الضرر عنهم واجب وكذا سقى
الساقية والدالية والثالث ماء يجري على نهر خاص لقريته لغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقى
الدواب اه (قوله كدجلة) بكسر الدال كافي البناية وهو نهر بغداد برهان والفرات نهر الكوفة (قوله
ونحوهما) كسجون ونهر التل ونحوهما ونهر ترمذ ونحوهما (قوله ولا سقى أرضه الخ) اضطر إلى ذلك
أولا ولا ضمان عليه ان سقى أرضه أو زرعه من غير إذن وان أخذ من ترعة بعد ترعة يؤذيه السلطان بالضرب والحبس

* (فصل) *

(التي هي لغة نصيب الماء) وشرعا نوبة
الانتفاع بالماء سقيا للمزارع والدواب
(والشفة شرب بن آدم والبهائم) بالشفاه
(واكل حقهما) سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم
(واسكل سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم
لأن الملك
بالاحراز ولا احراز لأن قهر الماء يمنع قهر
غيره (واسكل سقى نهره في أرضه منها
أو لنصب الرمي ان لم يضرب بالدالية) لأن
الانتفاع بالمباح انما يجوز إذا لم يضرب بأحد
سكالات انتفاع بالشمس وقمره وهواء (لا سقى دوابه
ان شرب نهره نبال سقيها ان كان لا يضرب بالعام ولا يكون النهر
في ملك أحد أو هم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضرب بالعام وان كان يضربهم فليس لذلك وذلك بأن
يميل الماء إلى هذا الجانب إذا انكسر ضغفه فتغرق القرى والأراضي لأن دفع الضرر عنهم واجب وكذا سقى
الساقية والدالية والثالث ماء يجري على نهر خاص لقريته لغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقى
الدواب اه (قوله كدجلة) بكسر الدال كافي البناية وهو نهر بغداد برهان والفرات نهر الكوفة (قوله
ونحوهما) كسجون ونهر التل ونحوهما ونهر ترمذ ونحوهما (قوله ولا سقى أرضه الخ) اضطر إلى ذلك
أولا ولا ضمان عليه ان سقى أرضه أو زرعه من غير إذن وان أخذ من ترعة بعد ترعة يؤذيه السلطان بالضرب والحبس

ان رأى ذلك خاتمة (قوله بجراره) بكسر الجيم جمع جرّة وهو ما يعمل من الخرف ويجمع أبضاً على جزر قاموس
 (قوله وقيل لا الأباذنه) قال في الخاتمة والوجيز وهو الأصح فهو ما قولان مصححان (فرع) العين أو الحوض
 الذي دخل فيه الماء بغير احرار واحتمال فهو بمنزلة النهر الخاص (قوله اذا كان يجد ما به تربة) ليس في ملك
 أحد هندية وانما جازله المنع والحالة هذه لهدم الضرر (قوله بشرط أن لا يكسر ضفته) الضفة بالفتح والكسر
 جانب النهر مغرب وفي الديوان بالكسر جانب النهر وبالفتح جماعة الناس اه ويجمع المفتوح على صفات كنية
 وحبات والمكسور على ضفت كعدة وعدد (قوله ونحوه) كالخوض والبئر (قوله لأن له حيثن) أي حين اذ لم يجد
 ما مباحا بقربه يحصل به مقصوده (قوله المسلمون شركاء في ثلاث) شركة باحة لا شركة ملك فمن سبق الى شئ
 من ذلك في وعاء أو غيره وأحرزه فهو أحق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له قلبه بجميع وجوه التملك وهو
 موروث عنه ويجوز فيه وصاياه انتهى شاي عن الاتفاق (قوله في الماء) وذلك لوجوده في محله بايجاداً متعالياً ففي
 مباحا حتى يجزر حوى (قوله والكلال) أي الحشيش النبات بنفسه فلا يملكه من نبت بأرضه فن قطعه وأحرزه
 ملكه بخلاف الشجر اذا نبت بأرض انسان ملكه لانه من أجزاء أرضه والنص ورد في الكلال بخلاف القياس
 (قوله والنار) يعني اذا أوقدنا ناراً في مفازة فانها تكون شركة بينه وبين الناس أجمع حتى لو جاء انسان وأراد أن
 يستضيء بضوء هذه النار وأراد أن يحيط ثوبه حول النار ويصطلي بها من البرد أو يتخذ منها سراجاً
 لا يكون لصاحب النار منعه أما اذا أوقد النار في موضع يملو له فان له منعه من الانتفاع بملكه فاما اذا أراد
 أن يأخذ من قتيلة تراجعه أو شيئاً من الجرفان لصاحب النار أن يمنعه من ذلك لانه ملكه اتفاقاً عن شيخ
 الاسلام والكلال ما انبسط وانتشر على وجه الارض ولا يكون له ساق وما كان له ساق فهو شجر والشوك كالكلال
 والقيرو والزرنج والقيروزج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن اه خزانة المفتين والحطب في ملك رجل ليس
 لاحد أن يحط به بغير اذنه وان كان في غيره ملك فلا بأس به ولا يضر تيممه الى قرية أو جماعة ما لم يعلم أن ذلك
 ملك لهم و كذلك الزرنج والكبريت والنار في المروج والادوية منضرات ويملك المحتطب الحطب بمجرد
 الاحتطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو أخذ الماء من أرض الغير التي جعلت ملحمة فلا شيء عليه وان صار الماء ملحاً
 فليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في سلا انسان لا يجوز له أخذه ومن أن أخذ به الاذن (قوله فيقال
 للمالك الخ) أي ان لم يجد كلاً في أرض مباحا قريبان تلك الارض هندية (قوله وهو يخاف على نفسه ودابته
 العفش) أي الهلاك به (قوله اذا كان فيه فضل عن حاجته) أما اذا كان لا يكتفي بالأحد هما فانه يتركه للمالك
 نهايه (قوله فصار نظير الطعام) لا حاجة اليه لانها ماله من قوله كطعام عند المحمصة (تنبيه) السنة اذا كانت
 تأتي على كل الماء بأن كان جده ولا صغيراً وفي الواورد عليه كثره قال بعضهم لا يمنع والا كثره أن يمنع لانه يلحقه
 ضرر بذلك كفي الاراضي اه (قوله الاولى أن يقاتله بغير سلاح) هذا يشير الى أنه يجوز أن يقاتله بالسلاح حيث
 جعل الاولى أن لا يقاتله به اه زيلعي (تنبيه) في الذخيرة والمنية عبد أو مربي أو أمة ملائكة الكوز من ماء الحوض
 وأوراق بعضه فيه لا يحل لاحد أن يشرب من ذلك الحوض لأن الماء الذي في الكوز يصير ملكاً لاخذ فاذا
 اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو أمر صبياً بؤه وأمه باتيان الماء من الروادى أو الحوض في كوز
 فباعه لا يحل لا بؤه أن يشرباً من ذلك الماء اذ لم يكونا فقيرين لأن الماء صار ملكه ولا يحل لهما الا كل أي
 والشرب من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنمين للعرف والعادة حوى عن الدراية وفي هذين الفرعين
 حرج عظيم (قوله أي حفره) واخراج الطين منه (قوله من بيت المال) أي مال الطراج والجزية دون العشر
 والصدقات لانهم مملوكون وذلك لأن بيت المال المجموع منهما مملوك للمسلمين وذلك منها (قوله يجبر الناس
 على كربة) لأن في تركه ضرراً على الناس وقل أن يتفق العوام على المالح باختيارهم فيجبرهم الامام فيخرج له من
 بطيئة ويجعل المائة على الميسير الذين لا يطيقونه كتجهيز الجيش اه حوى (قوله ويجبر من أبي منهم على ذلك)
 دفعا للضرر العام وهو ضرر الشركاء بالضرر الخاص مع أن في مقابله عوضاً لأن الله يحصهم (قوله وقيل
 في الخاص لا يجبر) ويجبر في العام لأن فيه دفع ضرر عام عن بقية الشركاء فيجوز بالزام ضرر خاص بل يحصل له
 دفع مضابله بخلاف الخاص فانه ليس فيه ضرر عام بل خاص والفرق بين النهر الخاص والعام أن ما يجب فيه
 الشفعة خاص وما لا يجب فيه عام واختلف المشايخ في تحديد ذلك ولكن أحسن ما قيل فيه من التحديد هو أن

(قوله سقي شجراً أو خضر زرع في داره بخلافه)
 بجراره) وأوانيه (في الاصح) وقيل لا الا
 باذنه (والبحر في كس وزوج) به حمله
 منقومة الخايسة (لا يتنفع به الا باذن
 صاحبه) الملكة باحراره (ولو كانت البئر
 أو الحوض أو النهر في ملكه اذا كان
 صيد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان
 يجدهما بقربه فان لم يجد يقال له أي ادع
 البئر ونحوه (أما أن يخرج الماء اليه أو تتركه
 له أخذ الماء) بشرط أن لا يكسر ضفته أي
 بجانب النهر ونحوه (لأن له حيثن حق الشفة)
 لحديث أحمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء
 والكل والنار (وحكم الكلال بحكم الماء
 فيقال للمالك أما أن تقطع وتدفع اليه والا
 تتركه لأخذ قدر ما يريد) زيلعي (قوله منعه)
 الماء وهو يخاف على نفسه ودابته
 كنه له أن يقاتله بالسلاح) لا ترع رضى الله
 عنه (وان كان محمداً في الارض اذا
 بغير السلاح) كطعام عند المحمصة درر (اذا
 كان فيه فضل عن حاجته) للملك بالاحراز فصار
 نظير الطعام وقيل في البئر ونحوها الاولى
 أن يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية
 فكان كالتعزير كفي (وكرى نهر) أي حفره
 أي في بيت المال (شئ يجبر الناس على كربة)
 ان اتمتعوا عنه دفعا للضرر (وكرى) النهر
 (المملوك على اهله ويجبر من أبي منهم على
 ذلك) وقيل في الخاص لا يجبر

القديم وان لم يعلم قالوا يسفل بقدر ما يكرى مثل هذا النهر عادة وان زاد منسج قاله لثقبه أبو جعفر وان أراد رفع
 الكوى ليقل ماء أرضه قل ذلك لان الرفع كبس بعض النهر وله كبس نهر مكه فضلاء من بعضه ولو كان لكل كوى
 مسماة أى معدودة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد كوة وان لم يضر بهم لانها خاصة بخلاف النهر الاعظم
 لان له شق نهر ابتداء فالكوى بالاولى اه جوى ملخص الكنة نقل بعد ما نفعه لو أراد الاعلى في نهر خاص به كوى
 سده بعضا دفعا فيض الماء عن أرضه ليس له ذلك للاضرار بالآخر اه فان حمل الازل على ما اذا كانت الكوى في
 النهر العام زال التنافي وحزبه (قوله أبو يوسف نصيبه الى أرض له أخرى الخ) لانه اذا فعل ذلك يحشى أن يدهى
 حق الشرب لهما من هذا النهر اذا انتادم العهد ويستدل على ذلك بالحفود لاجراء الماء فيه اليها وكذا لو أراد أن
 يسوق شربة في أرضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه (قوله ليس له) أى للارض
 وذلك ان الشربة باعتبار المكان (قوله ولهم) تقضه بعد الاجازة الخ لان كل واحد منهم يكون معبر نصيبه
 اصاحبه فيرجع فيهما هو وورثته أى وقت شاء لان العارية غير لازمة وليس هذا بيعا ولا اجارة لان مبادلة
 لشرب بالشرب باطله وكذا اجارة الشرب لا تجوز اقاده الزيلعي (قوله وليس للاعلى سده النهر الخ) قال الجوى
 في شربه وليس لاحد أن يسكر النهر أو يسده على الاسفل بل يشرب بحصته لان فيه احداث شئ في وسط النهر
 ورقبته مشتركة فلا يجوز لبعثهم بغير اذن الباقي فان تراصرا على سكر الاعلى حتى يتم حظه أو كل في نوبته جاز
 ولكن ان أمكنه ياب ونحوه فلا يدهى الى الطين والحجر لا يضر بشر كانه الا أن يرضوا ولو لم يرضوا لم يضر
 أراضهم الا بالسكر بدأ بالاسفل ثم ينزل عليه ولا يعكس يقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمراء
 على أهل الاعلى حتى يرووا اه والماء الذى ينحدر من الجبل والوادي اختلف فيه قيل لاهل الاعلى السكر والمنع
 عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل بجمع الماء فوق الحاجة واختاره المرخشي وقيل انه
 لما دخل الوادي كان كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب فيه الا أن يكون السيل المنحدر واتشعر على
 وجه الارض فيكون لمن سبقته يده اليه هندية عن الوجيز (قوله ساكنها غير ساكن هذه الدار) مبتدأ وخبر
 (قوله لان المارة لاتزداد) وله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع اه زيلعي وفيه أنه قد يطول
 الزمان ويبسح التي لا تمزجها فيدعى المشتري أن له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق (قوله وبورث
 الشرب) كارت المال لان الورثة خلفاء الميت في حقوقه وأسلاكه فية ومون مقامه فيما لا يجوز تقليده بوض
 وتبرع كدين وقود وخرجوى (قوله ويوصى بالانتفاع به) لان الوصية أخت الميراث فيجوز حكمه فيها وتعتبر
 الوصية من الثلث قال بعضهم يسأل من المقومين من أهل ذلك الموضع فإذا قالوا يشتري بائة مثله لا يعتبر بوجه
 من الثلث واكثرهم على أنه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض من أقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر
 بكم يشتري بالشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث وهذا
 اذا كانت الوصية لا تؤدى الى البيع كالوصية للفقراء وأما اذا أوصى بثلاث شر بدغير أرضه في سبيل الله أو الحج
 أو الرقاب كانت هذه وصية يبيع الشرب لانه لا يتمكن أن يحج أو يعاون الرقاب بعين الشرب وانما يتكر بتمته
 والوصية يبيع الشرب بالارض باطله اقاده في الهندية (قوله أما الايصاء ببيعه فباطل) مستغنى عنه بقول
 المصنف بعد ولا يوصى بذلك (قوله لانه ليس بمال متقوم) ولا غرو فيه وجلهاته ولعدم الملك فيه الحال (قوله
 وأخويه) وهما ما ذكرهما المصنف (قوله بدل خلع) فعليه ارضا ما أخذته من مهر (قوله وصلح عن دم عمد) وعلى
 القاتل الدية وليس للمدعى الرجوع الى دعواه لصحة الصلح بالنظر الى اسقاط القود (قوله ومهر نسكاح) وعلى
 الزوج مهر المثل (قوله لانه لا تبطل بالشرط الفاسد) ليس هنا شرط ولو اقتصر على قوله لان الشرب الخ لكان
 أنسب (قوله وقيل ينظر الامام) أى أو نائبه وقيل ينظر الى قيمة الارض بدون شرب ومع الشرب فيصرف تفاوت
 ما بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت وقيل يشتري على التركة أرض بلا شرب فيبيعهامعه وبصرف الفضل
 للدين وأسهلها ماثلها وجعله في الهندية الاصح (قوله لانه متسبب غير معتد) بشرط وجوب الضمان في التسبب
 أن يكون معتدا بالآثرى أن من حفر بئر في أرضه لا يضمن ما عطب فيها ما قلنا وان حفر في الطريق يضمن انتهى
 زيلعي (قوله تصهله أرضه عادة) بيان لما قبله (قوله وأما اذا سقى في غير نوبته) أى ولو سبقا بمعتادا (قوله وأزاد على
 -ته) أى وان كان النسيء متادا وقد علمت ما به الفتوى وهو أن الاعتبار لا معتاد وغيره (قوله يضمن) أى لوجود

(أبو يوسف نصيبه الى أرض له أخرى ليس له
 منه) أى من النهر (شرب بلا رضاهم) يتعلق
 بالجميع ولهم تقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من
 بعدهم وليس للاعلى سده النهر بلا رضاهم وان
 لم تشرب أرضه بدونه ملقى (كفار يقى مشترك
 اراد أحدهم أن يفتح فيه بابا الى دار أخرى
 ساكنها غير ساكن هذه الدار التي فتحها في
 هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن
 الدارين واحدا حيث لا ينسج) لان المارة
 لاتزداد (وبورث الشرب ويوصى بالانتفاع
 به) أما الايصاء ببيعه فباطل (ولا يباع)
 الشرب (ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به)
 لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه
 الفتوى كما يحى (ولا يوصى بذلك) أى ببيعه
 وأخويه (ولا يصلح) الماء (بدل خلع) الخ
 دم عمد وهو نسكاح وان حجت هذه الفتوى
 لانها لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرب
 لا يملك بيب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع
 الشرب بلا رضاهم ولو لم يكن له أرض قبل يجمع
 الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى أن
 يتقضى دينه وقيل ينظر الامام لارض لا شرب
 فيها فيضها اليها فيبيعها برضى ربه فينظر لقيمة
 الارض بلا شرب ولقيمتها معه فيصرف تفاوت
 ما بينهما ما لدين الميت وعامه في الزيلعي
 (ولا يضمن من ملأ أرضه ما قنرت ارض جاره)
 أو غرقت لانه متسبب غير معتد وهذا اذا
 سقاها سقيا معتادا تكمله لارضه عادة والا
 قضى عليه الفتوى في الذخيرة وهذا اذا
 سقى في نوبته مقدار -ته وأما اذا سقى في غير
 نوبته أو زاد على حقه يضمن

التعدي باقتساب زيلجي (قوله على ما قال السمعيل الزاهدي) هذا يقتضي انفراد بما ذكره وأن الجهور على الأول (قوله ولا يضمن من سقى أرضه) لأن من سقى أرضه لا يضمن ما لا يشي بجهة كالثقة لا يضمن إذا استهلكه بأخرى ولأن الماء قبل الاضرار بالواني لا يصير مملوكا ولا يملك ما ليس مملوكا فيه لا يضمن قال أبو الليث في العميون انه لا يفعل وان اضطر إليه لأن المرخص في أخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد انتهى وقوله في أخذ مال الغير المراد ما للغير فيه حق (قوله ولو تصدق بنزله) قال في القاموس والنزل بضمين المنزل وماهي للضعيف أن ينزل عليه كالنزل والجمع انزال والطعام ذو البركة كالنزيل والفضل والعطاء والبركة والقوم النازلون وربيع ما يزرع وزكاؤه وغناؤه كالنزل بالضم وبالتحريك ١١ والمراد الاخير (قوله انعدم وصار شيئا آخر) أي دما وفرنا وأولجا وفهومه فلا يطلب منه التصديق بها (قوله فان تكرر ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية عن الخبانية وان فعله مرة بعد مرة ١٢ (قوله وقامه في شرح الوهبانية) لم يذكر فيه حكما زائدا عما ذكره هنا (قوله وقال وجوز) ظاهره أن الضمير في قال يرجع الى شارح الوهبانية ولم يذكر في شرح عبد البر والشرب لئلا يوافق وانما ذكره المصنف في شرحه فلو قال قال المصنف مكان أوضح (قوله وأفتى الناصحي بضمائه) هذا اقتضاء تفرد به فلا يعارض الأول وهو الاصح كما في الظاهرية (قوله وينفذ الحكم بجمعه) لمصادقته فصلا مجتهدا فيه وقد علم أن الثاني لا يقتضي بغير معتد مذهبه فهو معزول بالنسبة لغيره (قوله فافهم) كانه يشربه الى أنه جرم في غير هذا المحل بما يوافق الجهور (قوله فتنبه) أشار به الى أن مراده ما أفتى به الجهور لا ما أفتى به الناصحي (قوله وساق الخ) لاحاجة اليه (قوله دون اذن يقرر) لم يذكر الاذن في هذه المسئلة وانما ذكره اوقاف أقوالا لانه قيل لمن وضع في جانبه فله أخذ الا أن يضرب وقيل انه مشترك بين أهل النهر وقيل انه مباح لكل من أخذه وهو الاظهر وهو جواب فحجم الأئمة البخاري حيث لم يضرب بأهل النهر ولا يعتد الحافرون مستويا عليه بالحفر لأن الاستيلاء انما يكون ميبلا لملك اذا كان على قصد القتل والحافرون لا يقصدون به القتل لكن احتش حشيش النهر ليزول المانع من جري الماء فكل أحد أن يأخذ ذلك الحشيش قال صاحب الفتية وهذا حسن جدا (قوله ولو حفروا نهر الخ) هذا البيت وفي الوهبانية بيتان هما

ولو حفروا نهر أو اقواترا به * بأرض لشخص وهي للأمام معبر
فليس عليهم نقل ما في حريمه * وفي الغير رب الأرض بالنقل يؤمر

وصورة مسئلتهم ما نهر لقوم يجري في أرض رجل حفره والنهر أو اقواترا به في أرضه ان كان التراب في حريم النهر لا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ أصحاب النهر برفع التراب لأنهم حق القاء التراب في حريم النهر فان اقواترا به في غير حريم النهر كان له أن يأخذهم بنقل التراب وقد ذكر الشارح مسئلة أخرى وقال انها أولى بالنظم من هذه المسئلة وصورتها نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين ويجتمع مع تراب كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لا يكون لأهل السكة تكليف أرباب النهر بنقل التراب وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك ١٣ فإراد الشارح بذلك التصليح أن يذكر حكم المسئلتين في بيت واحد وقد أجاب عنه أنه لم يصب في عزوه للوهبانية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الاشربة)

ذكر الاشربة بعد الشرب لانهم شاعروا عرق واحد انظروا ومعنى وقدم الشرب لما سبقه لاحكام الموت ومن محاسبته بيان حرمتها الاشربة في حريم ما يزيل العقل الذي هو ملاك معرفة الله تعالى وشكر انعامه فان قلت ما باله حل للأمام السابقة مع احتياجهم الى ذلك قلت أجيب بأن السكر حرام في جميع الاديان وحرمة شرب القليل علينا من الخمر كرامة لنا من الله تعالى لثلاثة في المخطوطين ونحن مشهود لنا بالخيرية واعلم أن الاصل في الاشياء انكها سوى الفروج الاباحة قال الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقال تعالى كلوا مما في الارض حلالا طيبا وانما ثبتت الحرمة بعارض نص مطلق أو خبر مروي ظالم يوجد شيء من الدلائل المحرمة فهي على الاباحة ما منع قال القهستاني وأصول الاشربة الثمار كالعنب والتين والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلاوات كالسكر والفانيذ والعسل والابان كلبن الابل والرمال والمخدر من العنب خمسة أنواع أوستة ومن القردة لثة ومن الزبيب اثنتان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في موماء بوجاه (قوله كل مانع يشرب)

على ما قال السمعيل الزاهدي قهستاني (ولا يضمن من سقى أرضه) أو زرعته (من شرب غيره بغير اذنه) في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال من الخلاصة لما مر أنه غير ممتنع قوم ولو تصدق بنزله فحين لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المخصص فان الدابة إذا شربت به انعدم وصار شيئا آخر قهستاني (فان تكرر ذلك منه) لا ضمان (وأذبه الامام بالضرب والجلبس ان رأى الامام ذلك) غايته وغنامه في شرح الوهبانية وقال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل أهل بلخ والقياس بترك التعامل ولو نقص بأنه تعامل أهل بلدة واحدة ولحق الناصحي بضمائه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بجمعه

فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه من البيع الفاسد أنه يضمن بالاتلاف فلو سقى أرض نفسه بما غيره ضمنه وفي حريم في النقاية هذا فافهم قلت وقدم ترما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن وضعه بعض ومما مر أظهر وما جوزوا أخذ التراب الذي على جوانب نهر دون اذن يقرر ولو حفر نهر أو اقواترا به فلو في حريم ليس بالنقل يؤمر

(كتاب الاشربة)

هي جمع شراب و (الشراب) لغة كل مانع يشرب

ماء كان أو غيره حلالا كان أو حراما فهو ساقى (قوله ما يسكر) بضم الياء من الاسكار انتهى مكي (قوله الخمر وهي التي) الخمر تذكر وتؤنث فيقال هو الخمر وهي الخمر وفي الرمز الخمر مؤنثة معا وقد تذكر نظر اللفظ وقال انه صهي الخمر أنثى وأنكر التذكير قال ابن الاعرابي سميت خمر الانهار تركت فاخمرت واختارها تعبير بها ويقال سميت بذلك لخفاصتها العقل أي ستره انتهى قلت والاول أليق بهذه والنائي أليق بالمذهب الثلاثة فانه عندهم كل مسكر خمر واستدل لذلك بأحاديث تشيد ذلك الاطلاق والدليل لنا اتفاق أهل اللغة على تعريف الخمر بما ذكرنا وغيرها يسمى باذقا أو مثلنا وغير ذلك وتسمية غير خمرها خمر مجاز وعلمه يحمل الحديث أو على بيان الحكم لانه صلى الله عليه وسلم بعث له لايبان الحقائق وتعامه في التبيين (قوله بكسر النون فتشديد الياء) قال ابن الاثير ينهى عن أكل اللحم التي هو الذي لم يطبخ أو طبخ أدنى طبخ ولم ينفخ يقال ماء اللحم يخبز بوزن ناع ينفع به عافوني بالكسر كنيع وهذا هو الاصل وقد تركنا الهمزة بقلب ياء فيقال في تشديد انتهى فما اقتصر عليه خلاف الاصل وقال عزى زاده الابدال والادغام غير مشهور قال أبو السعود ورأيت بخط الجوى أنه يعطى بالهمزة فيقال أناء صاحبه اذا لم ينسجه اه (قوله اذا غلى) أي غليانا كما لا يأن صار أسفله أعلامه السمر قندي وقوله واشتد أي صار قويا وكثر غليانه وحصل فيه قوة الاسكار وقيل صار بحال يمنع حواس شارب من الفهم والدرك وقيل صلاحته للاسكار اه مكي عن البناية (قوله بالزبد) بفتحين وهو من البحر وغيره كالزغوة مصباح (قوله ولم يشترط اذغله) قال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب الشرب التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وصار أعلاه أسفله فهو خمر بخلاف بين علمائنا وأما اذا غلى واشتد ولم يقذف بالزبد فعلى قول أبي حنيفة ليس بخمر ويحل شربه ويحرمه وعلى قوله ما هو خمر لا يحل شربه اه قال صاحب الغاية وأنا أخذ بقوله ما دفعنا للتجسس على الحرام لانهم اذا علموا ذلك يفتون في الفساد اه مكي الدين وعلى صاحب التبيين قوله سما بأن الالذة المطربة والقوة المسكرة تحصل بالاشتداد وهو المؤثر في ايقاع العداوة والصدقة عن الصلاة وأما القذف بالزبد فهو وصف لاثاره في احداث صفة السكر وله أن الغليان بداية الشدة وكما بهذف الزبد لانه يتميز به العاصي عن الكدرو أحكام الشرع المتعاقبة بقطعها كالحدوا وكفار مستحلها ونحو ذلك فيناط بانها به وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطاً اه (قوله ويأتى ما يفيد) أي في قوله وهو أي في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد اه حلي فانه لم يذكر القذف في الثلاثة المذكورة بعد أي فأولى الخمر وهو جار على قوله ما في ترك القذف فيها كما يأتي (قوله ثم شرع في أحكامها العشرة) المختصر مجموعها والافصاح الانتفاع بغيرها ولا يجوز زبها التدوى ويجوز تحليلها (قوله وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع) ولا اعتداد بن خائف قال في التبيين ومن الناس من يقول غير المسكر من الماء ليس بحرام كغيرها من الاشربة فان حرمتها متوقفة على السكر والقليل لا يصلح به الفساد وهذا كثر لانه يخالف الكتاب والسنة والاجماع ولان قليلها يذو الى كثيرها وذلك من خواص الخمر لان الالذة تزداد بامتسكتها بخلاف سائر المشروبات وجزا أن تحرم لذاتها أيضا بل هو الظاهر لما في التلذذ بها من الاشتغال عن الخيرات والتشبه بالمترفين وقال عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب اه بتصرف والمراد من المصنف حرمة شرب القليل لان ذكر التدوى والانتفاع يأتي بعد (قوله لعينها) هو المقصود والافرة القليل والكثير ثابتة في الثلاثة الباقية (قوله عشر دلائل) هي نظمها في سلك المبدء ومواعظ عليه وتسميتها رجسا وعدها من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعاقب الفلاح باجتنابها واردة الشيطان ايقاع العداوة بها وايقاع البغضاء والصدقة عن ذكر الله وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد اه حلي (قوله وهي نجاسة نجاسة مغلظة) لثبوت حرمتها بدليل مقطوع به اه زيلعي (قوله ويكفر مستحلها) لانكاره الدليل القطعي زيلعي (قوله وسقط تقومها في حق المسلم) حتى لا يفتن غاصبها وتلذذها انتهى تبيين لان الله تعالى أهانها بجعلها رجسا والتقوم يشترط بالهزة فأداه المصنف ونقل عن الامام محمد الدين السرخسي الصحيح أنه لا يساح الاتلاف الا لمرض صريح كما اذا كانت عند فاسق يشربها غالبا لو تركت عنده حتى لو كانت عند صالح لا يساح الاتلاف فانها مملوكة له وفي بقائها فائدة وهي التحليل فانه لا يتقانى وقوله في حق المسلم يفيد بنفسه وماله أنها متقومة عند أهل الكفر (قوله لا ماليتها في الاصح) قال في الهداية اختلفو في سقوط ماليتها والاصح أنها مال لان الطباع تفتل اليها وتنقض بها اه منح

واصطلاحاً ما يسكر والمعتزم منها أربعة أنواع الاول (الخمر وهي التي) بكسر النون فتشديد الياء (من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف) أي رمي (بالزبد) أي الزغوة ولم يشترط اذغله وبه قالت الثلاثة وبه أخذ أبو حنيفة والكبير وهو الاظهر كما في الشرب بلاية من المواهب ويأتى ما يفيد وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازاً ثم شرع في أحكامها على غير ما ذكر قليلها او كثيرها العشرة فقال (لعينها) أي لذاتها وفي قوله تعالى بالاجماع (لعينها) الآية عشرة دلائل مكي انما الخمر والسكر في المجتبى وغيره (وهي نجاسة مغلظة) كالبول ويكفر مستحلها وسقطت قيمتها في حق المسلم (لا ماليتها) في الاصح

(قوله ولو لسقى دواب) قال بعض المشايخ لو قاد الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا
 فيمن أراد تحليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر ولو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في
 الوجهين لأن حمل الخمر إنما يكره لأجل الشرب أما غيره فلا يكره ألا ترى أنه إذا نقل الخمر من الطل الى الشمس
 أو عكسه لا يكره والصحيح هو الأول ذخيرة (قوله أو لطيف) أي لبل طين (قوله للتلهي) أي لعب واستحسانا وأما
 إذا كان استقباحا وكرامة فلا على ما يؤخذ من مفهومه (قوله أو في دواء) في بدنه ولو باحتقان أو في دبر دابة
 هندية ولا يجوز الامتشاط بها كما هو عادة بعض النساء رغبة في بريق الشعر (قوله أو دهن) أو ريحان حتى إذا
 طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي أن يدهن أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وإن تغيرت
 رائحتها بما أتى فيها لأنهم لم يصر خلا والخمر لم يصر خلا لا يجوز الانتفاع بها اه هندية (قوله أو خلوف عطش)
 أي شدة يذوقها الأولى التمييز بالزلة (قوله ولو زاد فسكرك حتى) الحد لا يشترط فيه السكر لأن شربها يوجب الحد من غير
 سكر وفي الهندية رجل خاف على نفسه من العطش يساح له أن يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندئذ إن
 كان الخمر يذوق العطش كما يساح للمضطر تناول الميتة والخنزير وكذا الغوص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد
 ما ينزله به إلا الخمر يساح له شربها اه خاية وفي الفتاوى المضطر لو شرب قدر ما يرويه فـ ~~سكر~~ لا حد عليه لأن
 السكر مباح أي للضرورة في هذه الحالة ولو قدر ما يرويه ويزيد ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كالوشرب هذا
 التقدير حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز اه وصاحب المجتبى لم يقتصر على ما ذكره بل قال بعده وكذا الوروى
 ثم شرب حتى (قوله ولا يجوز بيعها) أفاد أن بيع الباقي يجوز وإن ~~سكر~~ وبيعاً (قوله ويحذر شربها
 وإن لم يسكر منها) فحرمتها لعينها فإنها أتم الخبائث بالنص قال في المبسوط قال صلى الله عليه وسلم إذا وضع
 الرجل قدحاً من خمر على يديه لم يمهله ملائكة السموات والأرض فإن شربها لم تقبل صلواته أو بعين ليله وإن داوم
 عليها فهو كعابدوث قهستاني (قوله ويحذر شارب غيرها أن يسكر) وحكم الحرمة سبأ في أن شاء الله تعالى وفي
 الهندية والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحد من سكر من الأشرية المتخذة من الحبوب
 والعسل واللبن والبن لأن الفساق يجتمعون على هذه الأشرية في زماننا وصدق الله والسكر يشربها
 انتهى وفي المجتبى قال النبي صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها أقليلها وكثيرها والسكر من كل شراب (قوله
 ولا يؤثر فيها الطبخ) لأن الطبخ في الشرع للمنع من ثبوت الحرمة لا لإبطالها بعد ثبوتها وبعد ما صار خمر لا يؤثر
 فيها (قوله إلا أنه لا يحد فيها ما لم يسكر منه) هذا أحد قولين وقال شمس الأئمة السرخسي يحد من شرب منه
 قليلاً أو كثيراً هندية عن الكافي ونحوه في قاضي خان والبدائع ذكره عبد البر (قوله وضعف ما في القنينة
 والمجتبى) من أن الخمر إذا طبخت وزالت مرارتها حلت اه (قوله وفيه كلام لابن الشحنة) أي في تضعيف ما في
 القنينة فإنه قال مراد صاحب القنينة أنها نحل إذا زالت عنها أوصاف الخمرية وهي المرارة والاسكار لتحقق
 انقلاب العين كما لو انقلبت خلا ومراد المبسوط أنها لا تنحل بالطبخ حيث كانت على أوصاف الخمرية لأنه لم يوجد
 ما يقتضي الإباحة من الانقلاب والاستحالة وكون السائر لا تأثير لها في إثبات الحلال لا يشافيه لأن المؤثر هو
 الانقلاب ولا خصوصية للنارية اه (قوله ولا يجوزها التداوى) هو داخل في الانتفاع كما أفاده في حله ولكن
 المصنف أفاده أنه لا يساح لضرورة التداوى بقريته قوله على المعقد أدولم تكن ضرورة لكان حراماً بالاجماع
 وقد تقدمت مسألة التداوى بالمحرم (قوله ولو باحتقان أو قطار في إحليل) واكتحال وجعل في سعو طمغ ومنه
 يعلم حرمة بعض النشوق المجلوب من بعض بلاد الروم المعمول فيه الخمر (قوله ويجوز تحليلها) قد يقال إن
 تحليلها واجب لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه فإن الخمر مال في الجلة حتى يصح توكيله لم يذم ما يبيعها
 وإن لم تكن مضمونة بالاتلاف شرباً لا ببيعاً ثم إذا صارت خلا يظهر ما يؤزر بها من الإناء وأما علاه وهو الذي
 انتقص عنه الخمر فقد قيل بطهر تعاو قبل لا يظهر لأنه تنجس باصابة الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارته ولو غسل
 بالخل فخل من ساعته طهر للاستحالة وكذا إذا صب منه الخمر ثم ملئ خلا يظهر في الحال زيلهي قال شيخنا وقوله
 قبل بطهر تعاو المقتضى به اه أبو السعد (قوله بالكسر) والمثـ ~~سكر~~ (قوله يسمى الباذق) بكسر الذال
 وقصها كما في القاموس معرب باده قهستاني وفي شرح مسكين وأما قيد بقوله أقل لأنه إذا ذهب ثلثا فادام حلوا
 محل شربه عند الكل وإذا غلى واشتد بيل شربه عندها ما لم يسكر خلا فالحمد اه (قوله يعني في التسمية) يعني

(وحرم الانتفاع بها) ولو سقى دواب أو لطيف
 أو قطر للتلهي أو في دواء أو دهن أو طعام أو
 غير ذلك لا تحليل أو خلوف عطش بقدر
 الضرورة ولو زاد فسكرك حتى مجتبى (ولا يجوز
 بيعها) الحديث مسلم إن الذي حرم شربها
 حرم بيعها (ويحذر شاربها وإن لم يسكر منها)
 (و) يحذر شارب غيرها أن يسكر منها
 الطبخ (الأنه لا يحد فيها ما لم يسكر منه)
 لا خصاص الحد بالتي ذكره الزيلعي
 واستظهره المصنف وضعف ما في القنينة
 والمجتبى ثم نقل عن ابن رهبان أنه لا يثبت
 الحد لصاحب القنينة بخلافه للتدواعد ما لم
 يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن
 الشحنة (ولا يجوزها التداوى) على المعتمد
 قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو قطار في
 إحليل نهاية (ويجوز تحليلها ولو بطرح شيء
 فيها) خلافاً لشافعي (و) الثاني (الطلاء)
 بالكسر (وهو العسر بطبخ حتى يذهب أقل
 من ثلثه) ويصير مسكراً ومثوب المصنف أن
 هذا يسمى الباذق وأما الطلاء فيذكره بقوله
 (وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه
 وبقي ثلثه) وصار مسكراً (وهو الصواب) كما
 جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني
 في التسمية

لا في الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلاء
على ما في المحيط ثابت بشرط كبر الصعابة
رضي الله عنهم كما في الترتيب لاية قال وسمى
بالطلاء لقول عمر رضي الله تعالى عنه ما أشبه
هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به
البعير الجربان (ونجاسته) أي الطلاء على
التفسير الأول كذا قاله المصنف (كأنه) **(و)**
بفتح الهمزة أي الثالث (السكر) بفتح السين وهو
الذي من ماء الرطب إذا اشتد وقذف بالزبد
الذي من ماء الزبيب وهو الذي من ماء
(و) الرابع (تقريب الزبيب) بفتح التاء وهو
الزبيب بشرط أن يقذف بالزبد بعد الغليان
(و) الكل أي الثلاثة المذكورة (حرام إذا
غلي واشتد) واللام يحرم اتفاقا وقذف
نحو أن اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتن أنه
اختاره هنا قوله ما قاله البرجدي ثم قال
القهيستاني وترك القيد هنا لأنه لا يصح على
السابق اه قننه ولم يبين حكم نجاسة السكر
والنقيع ومفاد كلامه أنها خفيفة وهو مختار
والنقيع واختار في الهداية أنها غليظة
السكر حتى واختار في حرمة السكر فلا يكثر
(و) حرمة تهادون حرمة الخمر فلا يكثر
مستحلهما لأن حرمة تهادون بالاجتماع والاحلال
منها أربعة أنواع الأول (نبذ الخمر والزبيب
ان طبخ أدنى طبخة) بفتح الطاء (وان اشتد)
وهذا إذا شرب منه (بلالهم وطرب) نون
شرب لله وقوله وكثيره حرام (وما لم يسكر)
فإن شرب ما يغلب على طعمه أنه مسكر فيجوز

أن الذي يسمى بالطلاء هو المثلث لا ما ذهب أقل من ثلثه فانه يسمى باذقا والطلاء حلال ببقيدته والباذق حرام
وفي الهندية والثاني الباذق وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث
أو النصف ويطبخ أدنى طبخة بعد ما صار مسكرا ويسكن عند الغليان اه (قوله لا في الحكم) فان حكم الأول
وهو الباذق الحرمة وحكم الثاني أي عند عدم الاسكار الحلال فلا يجوز منه الا القدر المسكر (قوله قال وسمى
بالطلاء) قال ابن الأثير رحمه الله تعالى الطلاء بالكسر والمذاق الشراب المطبوخ من عصير العنب وهو الرب وأصله
القطران الخاثر الذي يطلى به الابل اه وقال في المغرب والطلاء كل ما يطلى به من قطران أو نحوه ومنه حديث عمر
ما أشبه هذا بطلاء الابل ويقال كل ما خثر من الاشربة طلاء على التشبيه حتى سمي به المثلث اه شلي وقال في
البرهان والثاني العصير العنب إذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثه ويسمى الطلاء على ما ذكر في الجامع الصغير
ويسمى المنصف على ما فسره أبو الليث في شرح الجامع الصغير والباذق أيضا أو المنصف المذهب النصف
والباذق اسم لما دونه أي المذهب ما دون النصف (قوله على التفسير الأول) أما على الثاني ولو بعد اسكاره فهو
ظاهر لما قاله من الحل لشرب أكبر الصعابة لأن النجس لا يحصل تساوله وأما على قول محمد فهي نجاسة لحكمه
بحرمة التساول وسأني (قوله به بفتح) واختار الامام السرخسي أن نجاسته خفيفة قهستاني وفي المتوسط
والباذق وهو ما طبخ أدنى طبخة وكان دون النصف فأظهر الروايتين عن أبي حنيفة أنه بمنزلة المنصف في حكم
البيع والحد وعنه في رواية أخرى أنه ألحقه بالخمر في أنه لا يجوز بيعه والتقييد بالطبخ في كلام المتن باعتبار
الغالب لأنه لا فرق بين أن يذهب ما ذهب بجزء الشمس أو النار كذا في المكي عن الفتاوى (قوله وهو الذي من ماء
الرطب) لا يمتنع بيع السر والتمر والحكم فيهما حكم السكر والمختص بعصير البسر الفضيخ باضاد والخاء
المجتمعة من الفضيخ وهو كسر الشيء المجوف ويحرم من ذلك القليل أفاده القهستاني أي وإن كان الحد لا يجب
الابالسكر منها ومحله عند عدم الطبخ أما إذا طبخ نبذ الخمر فهو من الاربعة (قوله إذا اشتد) أي صار قويا وغلي
غليا ناشدا وحصل فيه قوة الاسكار كما تقدم فلو كان حلا وحل اتفاقا ذكره القهستاني (قوله وقذف بالزبد)
أي على قول الامام ولا يشترطان في الحرمة القذف أفاده الجوزي وفي المكي وقوله أي قبل القذف والاشتداد
حلال عند الكل أما إذا اشتد ولم يقذف فهو على الخلاف عند أبي حنيفة لا يحرم وعندهما يحرم اه وقد تقدم
اعتماد قولهما (قوله بشرط أن يقذف) أي عنده فيحرم قليله وإن كان الحد لا يجب الابالسكر وعندهما لا يشترط
القذف (قوله حرمة اتفاقا) أي ولو القليل منه والحرمة غير وجوب الحد (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يذكر القذف
(قوله وترك القيد هنا) أي ترك صدر الشرعة في الوفاة قيد القذف حيث قال إذا غلت واشتد (قوله لأنه اعتمد
على السابق) وهو ذكره في الخمر أي فيقال هنا في كلام المصنف مثله وهو الذي يفيد كلامه في شرحه حيث قال
وشترط حرمة أن يقذف بالزبد بعد الغليان قاله في السكر فيجوز في نقيع الزبيب لأن الخلاف فيها واحد (قوله
ومفاد كلامه) حيث تكلم على الباذق فانه قال فيه ونجاسته كأنه وأهله هنا (قوله واختار في الهداية أنها
غليظة) قال في البحر من باب الانجاس وينبغي ترجيح التغليظ للأصل المتقدم فلا فرق بين الخمر وغيرها وكون
الحرمة فيه ليست قطعية لا يوجب التخفيف لأن دأبل التغليظ لا يشترط أن يكون قطعا ونقل عن البدائع
رواية بالطهارة (قوله فلا يكفر مستحلهما) الفاء للنتيجة أي فلا ينسب إلى الكفر مستحلهما هذه الأنواع الثلاثة
قال في الكشف وجهه من الاكفار أولى من جعله من التكفير لما أن الأول خاص في معنى النسبة إلى الكفر
والثاني مشترك والخاص أولى في الدلالة على المراد من المشترك اه مكي لمخصا (قوله ان طبخ أدنى طبخة)
وهو أن يطبخ حتى ينضج تبين وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر أحاديث وفي حله أحاديث فاذا حل المحرم على
التي هو الحلال على المطبوخ فقد حصل التوافق وان دفع التعارض عني (قوله وان اشتد) أي وقذف بالزبد قال
في الرمز ولم يذكر القذف كتهاهما سبق اه (قوله بلالهم وطرب) قال في المختار الطرب خفة تصيب الانسان
لشدته حزن وأسروراته قال في الدرر وهذا التقييد غير مختص بهذه الاشربة بل إذا شرب الماء وغيره من
المباحات بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه (قوله فلو شرب ما يغلب على طعمه) أي القدر الذي يغلب على
طعمه أنه يسكر منه فيجوز أي هذا القدر لا المشروب بتمامه قال في الدرر وإذا أسكر واحد منهم ما كان القدر الأخير
حراما لأنه المفسد اه وفي البحر الزخار ومن شرب تسعة أقداح من هذه الاشربة غير الخمر ولم يسكر ثم شرب

العاشر فسكر الحرام هو العاشرون ما تقدم وقال أبو يوسف ان قعد يطلب السكر فالتدح الا قول حرام
 والمتد عليه حرام والمشي اليه حرام اه (قوله والثاني الخليلان) لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها
 قالت كانت نبيذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء فبأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحهما فيه
 ثم يطرح عليه الماء فننبذه غدوة فيشرب به عشية ونبذه عشية فيشرب به غدوة ورواه ابن ماجه وماروى من النهي
 عن الخليلين فعمول على حالة القنط والعوز لئلا يجمع بين النعمتين وجاره محتاج بل يؤثر احدهما جاره
 والاماحة كانت في حال السعة وهذا الحل مأثور عن ابراهيم النخعي رضي الله تعالى عنه (قوله اذا قصد به استمراء
 الطعام) فان قصد به استمراء الطعام والتقوى في الدنيا على القيام اوفى الايام على الصيام أو القتل لاعداء
 الاسلام أو التداءى لدفع الآلام فهو المحل للخلاف بين علماء الانام فهتاني قال في القاموس مرأ الطعام منلثة
 الزامه مرأه وهو مرعى حتى مجيد المغبة بين المرأة كتمرة اه (قوله وسبع غير النحر) أى من الاشربة المحرمة قال
 القهستاني فلا يكثر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شاربهما ولا يكره بطل ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها
 ويضمن متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن أبي يوسف يجوز بيعها اذا طبخ فذهب
 أكثر من النصف وأقل من الثلث والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف الحسبة
 وأما اذا قصد ما هو يعرف بالقرائن فافتوى على قوله ما الكل في المنعرات اه وصحة البيع لا تنافي الكراهة
 لأن المعصية تقوم بعينها (قوله ومفاده) أى مفاد المصنف حيث عبر بقوله غير النحر وقوله انه قيده بقوله مما مر
 والذي مر الاشربة السبعة والحشيشة لم تعد منها فلو حذف قوله مما مر لكان أولى (قوله عدم الحل) ويؤدب
 بانعها كما ذكره العلامة عبد البر (قوله عن غلبه عينه) أى المثل أى وعن غلبه (قوله وان جاز فله) أى التملك
 والمراد الصحة والثبوت وعبارة الزبلي في القصب ثم يضمن قيمتها سالحة غير اللهو وكفى الامة المغنية والكيش
 النطوح والجسامة الطيارة والديك المتقاتل والعبد الخصى ويجب قيمة السكر والمصنف لا المثل لأن المسلم ممنوع
 عن تملك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب منع ونحوه في الهداية وانظر هل يضمن قيمته غير مسكر والقياس على
 ما قبله يقتضى بأنه يضمن قيمته غير مسكر (قوله ونحوهما) كالتفاح والرمثان (قوله وبه يفتى) قال القهستاني
 وحاصله أن شرب نبيذ الحبوب والحلاوات بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحد السكران منه ولا يقع طلاقه
 وحرام عند محمد ويقع كافي الكافي وعليه الفتوى كافي الكفاية وغيرها وقال الحوى واعلم أن الاصع المختار في
 زماننا أن كل ما أسكر من الاشربة المذكورة بجموعها كثيرة فقليله حرام وهو قول محمد لحديث كل مسكر حرام
 اه وقال العيني وقال محمد والثلاثة كل ما أسكر كثيرة فقليله حرام من أى نوع كان لقوله عليه الصلاة والسلام
 كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم من رواية ابن عمر عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال ما أسكر
 ككثيره فقليله حرام رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه والفتوى على قول محمد وهذا الاختلاف
 فيما اذا قصد به التقوى دون التلهي وان قصد به التلهي فهو حرام بالاجماع اه وفي البرازية وقال محمد فقليله
 وكثيره حرام قالوا بيقول محمد نأخذ ومذهب محمد أنه حرام نجس كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وداود
 واذا كان شربه لله وفقليله وكثيره حرام اتفقا وقال فيها والاشربة المتخذة من الشعير والذرة والتفاح والعسل
 اذا اشتد وهو مطبوخ أو لا يجوز شرب ما دون المسكر عند الامامين وقال محمد يحرم قليله وكثيره قالوا به نأخذ
 اه وهذا في الاشربة الاربعة الحلال عندهما أما الاشربة المحرمة فقليله حرام اتفقا وان لم يسكر وان كان الحذ
 لا يتعلق الا بالسكر فتأمل وفي شرح الملتقى (تنبيه) قدمنا أن السكر حرام مطلقا لكن الطريق المنضى اليه قد
 يكون حراما أيضا كافي الاربعة السابقة أو مباحا كافي الاربعة اللاحقة اه (قوله وذكر) أى في كتاب الحدود
 (قوله انه مروي) أى الحد اذا واجب ثبت الحرمة ونصه وفي العمادية حكى عن صدر الاسلام أبي اليسر
 البزدوى انه وجد رواية عن أصحابنا جميعا انه يجب الحد فان الحد انما يجب في سائر الاثمة عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمهما الله تعالى بالسكر وان حلالا شره في الاثمة لأن ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب
 الحد لينجز راعن شره فيرفع الفساد عن وجهه الارض وهذا المعنى موجود في سائر الاشربة اه (قوله
 لمن من مسكر الحب يسكر) من الاولى موصولة والثانية سببية أو ابتدائية وهو الاولى قال الشارح ووجهكم
 ما كان من أصل غير النحر وهو الزبيب والعنب والتمر كذلك اه (قوله وقامه فيما علقته عليه) منه ما ذكره بقوله

(و) الثاني (الخليلان) من الزبيب والتمر
 اذا طبخ أدنى طبخة وان اشتد يحل بلالاه و
 الثالث (نبيذ العسل والتين والبر والشعير
 والذرة) يحل سواء (طبخ أو لا) بلالاه ووطرب
 الرابع (المثلث العنبى) وان اشتد وهو
 ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى
 ثلثه اذا قصد به استمراء الطعام والتداوى
 والتقوى على طاعة الله تعالى ولواله ولا يحل
 اجماعا حثائق (ومع بيع غير النحر) مما مر
 ومفاده صحة بيع الحشيشة والافيون قلت
 وقد مثل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز
 فكتب لا يجوز فيجمل على أن مراده بعدم
 الجواز عدم الحل قال المصنف (وتضمن)
 هذه الاشربة (بالقيمة لا بالمثل) لئلا ينعان
 غلبا عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب
 مستغن بغيره قيمته صليبا لانه مال متقوم في
 حقه وقد مرنا بتركهم وما يدينون زبليته
 (وحزمها محمد) أى الاشربة المتخذة من
 العسل والتين ونحوهما قال المصنف (مطلبا)
 قلبها وكثيرها (وبه يفتى) ذكره الزبلي
 وغيره واختاره شارح الوهبانية وذكر أنه
 مروي عن الكل ونظمه فقال
 وفي عصرنا فاختبر حدرا وقعوا
 طلاقا لمن من مسكر الحب يسكر
 وعن كاهم يروى وأفتى محمد
 بقصره ما قد قل وهو المحذور
 قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد ما أسكر
 ككثيره فقليله حرام وهو نجس أيضا ولو سكر منها
 المختار في زماننا أنه يجب الحد زائد في الملتقى
 ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة
 والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف
 انما هو عند قصد التقوى أما عند قصد التلهي
 فحرام اجماعا انتهى وقامه فيما علقته عليه

وصحح غير واحد قولهما وعلمه في المضمرات بأن الحزم وجوده في العقبي فينبغي أن يحل من جنسه في الدنيا
 انموج ترغيبا اه (قوله والطلاق على الخلاف) أي لا يقع عنده ما يقع عند محمد (قوله وكذا ابن الرمال) قال
 العلامة عبد البر وأما ابن الرمال ففيه خلاف والصحيح من مذهب الصالحين جواز شربه ولا يحتار به اذا سكر
 منه على الصحيح اللهم الا أن يجمع عليه كما علم في الذي قدمناه فقياسه حرمة أيضا اه (قوله حله) أي عند الامام
 والمراد ما دون المسكر وفي التبيين والاصح أنه يحل عنده على ما ذكره صاحب الهداية لأن كراهة لحمه
 لاحترامه أو لئلا يؤدي إلى قطع مادة الجهاد فلا يتعدى إلى ابنه اه وهذا يقيد أن الخلاف في شرب لبن الرمكة
 من حيث هو لا يقيد الاسكارا لئلا يمتل (قوله في الدباء) بالتشديد والمتجمع دباءة (قوله والحنتم) جمع حنتمة بفتح
 الحاء المهملة وسكون النون وفتح التاء المنناة من فوق الجرار الجر وقيل الخضري يوثق به من نواحي اليمن كانت
 تحمل إلى المدينة فيها الخمر وانما ينفذ فيه بعد تطهيره عن الخمر لو كان به فان كان عتيقا غسل ثلاثا ولو جسد يدا
 لا يطهر عند محمد وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويحذف كل مرة وقيل عنده ثلاثا مرة بعد أخرى حتى اذا خرج الماء
 صافيا غير متغير طعما أو لونا أو ريحا طهر (قوله جزة خضراء) المراد الجنس أو تفسيره المأمور المأخوذ من انظر الجمع
 (قوله المطلي بالزفت) أي المطلي بوجوه (قوله الخشبة المنقورة) فهو فاعيل بمعنى مفعول وانما خص هذه الاوعية
 بالذكر لان الانبذة تشبه في هذه الظروف أكثر مما تشبه في غيرها فربما يتوهم عدم جواز الاتيان فيها (قوله وما ورد
 من النهي نسخ) فقد ورد نهيتكم عن ثلاث من زيارة القبور فزوروها فقد أذن للمجدي في زيارة قبور أمه ولا تقولوا هجرنا
 وعن لحم الاضاحي أن تمسكوه فوق ثلاثة أيام فأمسكوه ما بد لكم وتزودوا فانما نهيتكم لينسخ به ما سركم على
 معسركم وعن النبيذ في الدباء والحنتم والزفت فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شربا ولا يحترمه
 ولا تشربوا مسكرا اه (قوله أي عكره) بفتح عين وتسكن المكاف دردي كل شيء أفاده في القاموس وهو ما يفي
 في أسنفلها حوى (قوله ويحرم كل البنج) هو أحد نوعي شجر العنب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف
 نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان احتل العقل به لكنه لا يزيل وعليه يحمل ما في الهداية وغيره من
 اباحة البنج كما في شرح اللباب فهستاني وفي القاموس البنج بالفتح بنت مسبت غير حشيش الخرافيش محبب
 للعقل مسخن مسكن الاوجاع والاورام والبشور ووجع الاذن وأخيشه الاحمر ثم الاسود وأسلبه الابيض انتهى
 (قوله لانه) أي ما ذكر من الثلاثة (قوله بل يعزربعدون الحد) كما اذا شرب بولا أو كل غائطا (قوله فانه
 المصنف) أي نقل عن الشافعية وأقره ففكان القواعد تقتضيه وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوزة
 الطيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمته ومن صرح بذلك منهم ابن حجر نزول مكة في فتاواه والشيخ
 أكل الدين بن أبي شريف في رساله وضعها في ذلك وأفتى بحرمته الا قصر رأي من أصحابنا واقفت على ذلك بخطه
 الشريف لكن قال حرمة متها دون حرمة الحشيش والله تعالى أعلم قلت ومثلهما الزعفران فيما يظهر فان تعاطى
 الكثير منه يذهب العقل حتى يبيت الانسان ضحكا وعلى قياس قول محمد يحرم القليل من ذلك ثم ان هذا محل في
 غير المسهل في طعام وأدوية وفهوه أما هو فله لا حرج فيه ويحذر (قوله ونقل عن الجامع) أي جامع الفتاوى
 عبارة المصنف ذكر مولانا حافظ الدين في شرح التمرناشي سنل خمس الأئمة السرخسي عن حلال البنج وحرمة
 وهو الحشيش فقال ما نقل عن أبي حنيفة شيء اذ لم يشتهر اكله في زمانه فبقي على الاباحة ولم يرو عن السلف فيه
 أيضا شيء إلى زمان المزي تلميذ الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان الامام أسد بن عمر أي صاحب
 أبي حنيفة بعراق الحجاز فقال انه مباح فلما سمع بآيته وثمات الاماكن فتنه وغلبت السفاهة على العقل ابيد
 اكله اختار أئمة ما وراء النهر بأسرهم حرمة وأقربا أفتى به المزي وحكموا بوجوبه وبتأديب بائعه وتشديد
 اكله قالان فتوى المذهب على حرمة حتى قبل من قال بحله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوجوب طلاقه زجره
 كما في السكران اه (قوله والحشيشة) العطفا للتفسير كما يستفاد من عبارة الجامع السابقة (قوله بالجامع
 الأئمة) لعله لم يعتبر الخالف والا فالعبارة السابقة تفيد أن البعض لم يفت به فتدبر (قوله يدعى شاربها انه لا يسكر)
 من الثلاث والرابع (قوله فانه مفتقر) قال في الصحاح الفترة الاتكسار والضعف وقد فتر الحز وغيره يفترق وراوقره
 الله فتفيرا اه من باب نصر أبو السعود (قوله وهو حرام) مخالف لما نقل عن أئمة الشافعية فانهم أوجبوا على
 الزوج كفاية زوجته منه اه أبو السعود والمراد أنه حرام صغير لما يأتي وقد سألنا الثقات من الشافعية فذكروا

زاد الله ستاني أن ابن الابل اذا اشتد لم يحل
 عند محمد خلافا لهما والسكر منه حرام بلا
 خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا
 ابن الرمال أي الفرس اذا اشتد لم يحل وصحح
 في الهداية حله وفي الخزائنه أنه يسكره فتحررنا
 عند عامة المشايخ على قوله (وحل الاتيان)
 اتخذنا التيميد (في الدباء) جمع دباءة وهو القروع
 (والحنتم) جزة خضراء (والمزفت) المطلي
 بالزفت أي القبر (والنقيب) الخشبة المنقورة
 وما ورد من النهي نسخ (وكره شرب دردي
 الخمر) أي عكره (والامشاط) بالدردي لان
 فيه أجزاء الخمر وقيل ككثيره كما مر (و لكن
 لا يحتار به) عندنا (بلا سكر) وبه يحل
 اجماعا (ويحرم أكل البنج والحشيشة) هي
 ورق القنب (والافيون) لانه مفسد للعقل
 ويصدق ذكر الله وعن الصلاة (الكر) دون
 جرمة الخمر فان أكل شيئا من ذلك لا يحترمه
 وان سكر منه (بل يعزربعدون الحد) كذا
 في الجوهرة وكذا تحرم جوزة الطيب لكن
 دون حرمة الحشيشة فانه المصنف ونقل عن
 الجامع وغيره أن من قال بحل البنج
 والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال بنجوم
 الدين الزاهد أي انه يكفر ويباح قتله قلت
 وقتل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه
 على منقومة أبيه البدر المتعلقة بالكبائر
 والصغار عن ابن حجر المكي انه صرح بحريم
 جوزة الطيب بالجامع الأئمة الاربعة وانما
 مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتين الذي
 حدث وكان حديثه بدمشق في سنة خمسة
 عشر بعد الالف يدعى شاربها انه لا يسكر
 وان سلم فانه مفتروه وحرام لحديث أحمد
 عن أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن كل مسكر ومفتري قال وليس
 من الكبائر تناول المزة والمزتين

أن ما ذهب إليه ابن حجر ضعيف والمذهب كراهة الذنبة الاعراض وذكره وأنه انما يجب للزوجة على الزوج إذا كان لها اعتياد ولا يضمر هاتركه فيكون من قبيل التفكه أما إذا كانت تضمر بتركه فيكون من قبيل التداوى وهو لا يلزمه (قوله ومعنى ولي الأمر الخ) قواعد فلا تأباه (قوله على أن استعماله ربما أضرب بالبدن) الواقع أنه يختلف باختلاف المستعملين (قوله قلت فيهم منه حكم النبات) وهو الاباحة على ما تقدم من الأصل أول هذا الكتاب أو التوقف (قوله وقد كرهه شيخنا العمادى) لا يخفى أن الكراهة تنزيهية بدليل الإطلاق بالثبوت والبصل والمكره تنزيهاً يجامع الجواز انتهى أبو السعود بتصرف (قوله الحاقه بالثبوت والبصل) يؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهي الوارد فيها وهو ملحق بهم والظاهر أن حكم تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الإخلال بتعظيم كلام الله تعالى (قوله ونظمه فقال الخ) وأنشد بعضهم ذاتاً تشاؤماً
قل لمن يستلذ كل الحشيشه * عثت فيما أتيت شره عيشه
دية العقل بدرة فلماذا * يامصا باقدهم باجشيشه
حوى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الصيد)

هو مصدر صاد كف ضرب وعلم إذا أخذ فهو صائد والصيد يسمى المصيد صيداً وهو على ما قال المطرزي حيوان ممنوع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة تخرج بالممنوع مثل الدجاج والبطة المراد منه أن يكون له قوائمه وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهم أو بالمتموحش مثل الحمام اذ معناه أن لا يألف الناس لئلا يوثقوا أو يوطأ عاماً متوحش من الأهليات فإنه لا تحل بالاصطيد وتحل بكافة الضرورة ودخل به متوحش يألف كطير لا يمكن أخذه إلا بحيلة انتهى قهستانى (قوله أن كلامهم ما يورث السرور) إلا أن السرور في الاثربة المباحة أكثر لأنه باهر يدخل في الباطن وفي الصيد ما يورث السرور والافقوى بالتقديم أولى فكان آخر كتاب الاثربة مناسباً للصيد باعتبار وصف الاباحة واحداث السرور وقيل المناسبة بينهما ما أن كلا يورث الغفلة ففي الحديث من اتبع الصيد فقد غفل وفي المنع الا أنه قد تم الاثربة لحرمته اعتساباً بالاعتزاز ومحاسنه محاسن الكتاب وسببه يختلف باختلاف حال المائد فقد يكون الحاجة اليه وقد يكون اظهار الجلالة وقد يكون التذرع انتهى وفي الغاية والاصطيد مباح فيما يحل أكله وما لا يحل فبيده لا كل وما لا يحل أكله فبيده لغرض آخر أما للاقتناع بجملته أو بشعره أو لدفع أذيته اهـ (قوله بخمسة عشر شرطاً) خمسة في الصائد كونه أهلاً لذلك وارساله وأن لا يشاركه في الارسال غير أهل الذكوة وعدم ترك التسمية عهداً وأن لا يتغل بين الارسال وأخذ الصيد بعمل آخر وخسة في الكتاب كونه معلماً وذهابه على سنن الارسال وعدم مشاركته كتاب من لا يحل صيده وأن يقتله بجرحا وأن لا يأكل كل منه وخسة في الصيد أن يكون عتدياً بآنيابه ومخالبه وفيه أن هذا الشرط في آلة الصيد لأن الصيد قد يكون لصوغزال ولا نابله ولا مخلب وأن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون ما يباع غير السمك وأن يملك نفسه بجناحيه أو قوائمه وأن يموت بالاصطيد قبل أن يوصل الى ذبحه اهـ مكي مزيد وهذه الشروط فيما اذا مات قبل ادراكه أما اذا أدرك ما تحل ذكاته فذكاه حل بالذكاة وقوله وأن لا يكون من الحشرات هذا شرط في حل الاكل كالذي بهـ وفي المنع وهو مشروع بالكتاب فقد قال تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً وهو الغاية من قبيل الإشارة الى المفهوم فصع الاستدلال به وقال صاحب التلويح مفهوم الغاية متفق عليه وبالسنة فقد قال عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا كراهم الله عليه فإن أمسك عليك فأدر كمتة حياً فاذا بجه وان أرد كمتة فقد قتل ولم يأكل منه فكلته فإن أخذ الكتاب ذكاه ورواه مسلم والبخارى وأحمد وبالإجماع فإنه لم يرد خلاف لأحد في إباحته وبالعقل فإنه نوع اكتساب والاكتساب مباح لا عتاب به بتصرف (قوله في غير الحرم) الأولى أن يقول أوفى الحرم ليشمل الصيد الثلاثة صيد الحرم في الحلال والحرم وصيد الحلال في الحرم اهـ (قوله وانما زنته تبعاله) هذا من متابعة التليذ لشيخه وإن كان في ضعيف وهو دليل زيادة الودة والاتصال بينهما فأين هذا ممن به ترضى بشيخه على شيخه أو يحرف كلامه ويستشكله (قوله ملك ما تعلق بها) لثبوت يده عليه ومن أخذه بعده رده عليه ولو كان مشياً أو طارياً بالشبكة لي وجه لا يقدر على الاتساع فهو

ومعنى ولي الأمر عنه حرم قطعاً على أن استعماله ربما أضرب بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغيرة انتهى بحرفه وفي الاشياء في قاعدة الأصل الاباحة أو التوقف ويظهر أن زنته فيما أشكل حاله كالحبوان المشكل أمره والنباتات المجهول سميتها انتهى قلت فيهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتبن قننه وقد كرهه شيخنا العمادى في هديته الحاقه بالثبوت والبصل بالأولى فتدبر ومن جزم بحرمته الحشيشة شاح الوهبانية في الحظر ونظمه نقالم وأقوا بتحريم الحشيش وحرقه وتطبيق محقق زجر وقترروا لبائنه التأديب والفسق أبقوا وزندقة المستحل وحرروا

(كتاب الصيد)

لعل مناسبة ان كلامهم ما يورث السرور (هو مباح) بخمسة عشر شرطاً وبسطة في العناية وسنقتل زرها في انشاء المسائل (الا) للحرم في غير الحرام أو (ولللهي) كما هو ظاهر (أو حرفه) على ما في الاشياء قال المصنف وانما زنته تبعاله والا فالعقوبة عندي اباحة اتخاذ حرفه لأنه نوع من الاكتساب وكل أنواع اكتساب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في السبازية وغيره ان نصب شبكة الصيد ملك ما تعلق بها بخلاف ما اذا نصبها للجناسف) فإنه لا يعلق ما تعلق بها

أصا حها ولو قدر على الامتناع لم يملكه رب الشبكة ولو اضطرب صيد فقطع الشبكة وانفلت فاخذه آخر انفلت
 بعد ما دارب الشبكة لأخذه وقد صار بحال يقدر على أخذه فهو للناصب اه حوى ملخصا قوله وان وجد
 القلش الخ) هو عرفا المنتدش في الارض ايعثر على بعض المتفرقات وفي القاموس القلش كصحاب الصغير
 المنقبض والقلشة كصحابه الصغير والقصر والقلش اسم أجمعى وكذا القلش اه المراد منه (قوله بضرب
 الاسلام) أما المضروب بضرب الجاهلية فهو ركا كازيخمس وتقدم أنه اذا اشتبه الضرب بجعل جاهليا
 وانظر لو كان الضرب غير أهل الاسلام ولكن تعامله أهل الاسلام كالبندي والريال ضرب الفرنسيس (قوله
 ويجب تعريفه) الى أن يعلم أنه لا يطلب ثم تصدق به أو يفتقه على نفسه ان كان مصرفا (قوله ناقل) من مالك
 الى مالك وقوله وخلافة أى ذ وخلافة وكذا يقال فيما بعده (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله ولم يحل
 للمقاتل) أى أخذه لنفسه بلا تعريف فان عرف ووجد صاحبه تعين دفعه اليه والا فهو على ما تقدم (قوله
 وتعام التعريف) أى تعريف الصيد قد تقدم ما فيه عن القهستاني (قوله تقدم ما في الذبايح) أراد انه ليس المراد
 كل ناب وكل مخالب فان البعير له ناب ولكن لا يصيده والحمام له مخالب ولكن لا يصيده أيضا (قوله وبان)
 يستعمل تاما وتظهر حركته على الزاى ومعتلا بالياء المخففة والمشددة كذا يفهم من المكي وغيره (قوله
 بدب) بضم الدال سبع معلوم قاموس (قوله اعدم قابلية التعلين) لان التعلين بترك الاكل وهما لا يأكلان
 الصيد في الحال فاشتبه امرهما حوى (قوله وألحق بعضهم بالدب الحدأة) وذلك كبر بعضهم بدله الذئب
 وفي الاختيار ذكر الثلاثة (قوله وعليه فلا يجوز بالكاب) هو بحث للمصنف وكذا جوابه (قوله وبه) أى بهذا
 الجواب (قوله يدفع قول القهستاني) كلام القهستاني لا يحتاج الى دفع فانه قال والخبر عند أبي حنيفة
 رحمه الله ليس بنجس العين على ما في التجريد وغيره على أن الكاب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده
 بالاتفاق اه (قوله وذ) أى العلم والباء في بترك للتصوير (قوله بترك الاكل) مع الجوع لا الشبع حوى
 بأن لا يأكل من جلد أو عظم أو جناح أو ظفر أو غيرها كما في قاضي خان وغيره (قوله من الصيد) أى من دم الصيد
 (قوله ثلاثا) أى متواليات قهستاني في كل مرة يقتل الصيد ولا يأكل منه اتفاني عن مختصر الكرخي واشترط
 الثلاث قوله ماوروية عن الامام لان علمه يعرف بترك التجارب والامتحان والثلاث مدة ضربت لذلك كما في
 قصة موسى مع الخضر عليهم السلام وخيار الشرط والمرتب في الحديث اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له
 فليرجع وفي الحديث أيضا من لم يرجع في تجارة ثلاث مرات فليتحول الى غيرها ولم يوقت الامام رضي الله تعالى
 عنه وفوضه الى ربه فيعتدأ كبرأيه على أصله وعلى تلك الرواية يؤكل الصيد الثلاث غده أى اذا ظهر له تعلمه
 لا غده هما لان الحكم بكونه معلما عند ارساله وامساك الثالث على ربه فكان كبا معلما وفي الخلاصة
 وفي الثالث روايتان والاصح أنه يحل في الثالث اختاره الفقيه في مختلف الرواية اه حوى ملخصا (قوله ونحوه)
 مثل الفهد وهو مخالف لما في الدرر حيث قال والفهد ونحوه ما يعنى أن الفهد ونحوه يحل الضرب وعادته
 الافتراس والنفور فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا اه اختيار داعميا ومرسلا جميعا قهستاني (قوله
 وبالرجوع اذا دعوته) أى الجراح من البازي ونحوه وانما كان التعلين في الكاب بترك الاكل وفي البازي
 بالرجوع لان بدن الكاب يحل الضرب فيضرب حتى يترك الاكل وبدن الجراح من الطيور لا يحل فاكنتي
 بغيره ولان آية التعلين ترك ما لو فسه عادة وعادة الكاب الاتهاب والجراح من الطيور والتنفر والذهاب فاذا ترك
 كل منهما ما يعرفه دل على تعلمه وتعامه في التبيين وفيه ولم يذكر في البازي بكم اجابة يصير معلما وينبغي أن يكون
 على الاختلاف الذي في الكاب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف يفره بخلاف الكاب
 انتهى وفي البرازية في لفظه انفلت البازي المعلم ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده حتى يجيبه ثلاثا اذا دعاه ويقع
 في قلبه انه معلم لانه ترك التعلم حين انفلت منه اه وسواء كان الرجوع بطعم اللحم أم لا وقيل لورجع بلا طعم اللحم
 فهو معلم والا فلا قاله ملاسكين ولا يضرك كل البازي من الصيد لما روى محمد في الاصل عن سعيد بن جبير عن
 ابن عباس أنه قال في البازي يقتل الصيد فبأكل منه فتقال كل وقال الشافعي في الجديد لا يحل مأكل منه
 البازي (قوله وشرط جرحهما) أى السبعين جزأ من الصيد لتحقيق ذكاة الاضطراب فلو خنقا أو جفأ أى جلسا
 على صدره حتى قتل لم يحل قبل هذا عند محمد وأما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى منه

(وان وجد) المقاتل أو غيره (خاتما) ودينارا
 مضروبا بضرب الاسلام (لا) يملكه ويجب
 تعريفه اعلم أن أسباب الملك ثلاثة ناقل كبيع
 وهبة وخلافة كارت وأصله وهو الاستيلاء
 حقيقة بوضع اليد وحكما بالتمشية كنصب
 شبكة لصيد لا لجناف على المباح الخالى
 عن مالك فلا يستولى في مفازة على حطب
 غيره لم يملكه ولم يحل له قاتل (ويحل
 تعريف وتعام التعريف في الماتولات (ويحل
 الصيد بكل ذى ناب ومخالب) تقدم ما في الذبايح
 من كلب وباز ونحوه ما بشرط قابلية التعلين
 وبشرط (كونه ليس بنجس العين) ثم فرغ
 على ما مهد من الاصل بقوله (فلا يجوز)
 الصيد (بدب وأسد) لعدم قابلية التعلين
 فانهم ما لا يعلمون الفهر الاسلام له أهلية
 والدب تلحس أسنانه وألحق بعضهم بالدب
 الحدأة تلحس أسنانه (ولا يخبر) لجناسه عينه
 وعليه فلا يجوز بالكاب على القول بجناسه
 عنه الآن يقال ان النص ورد فيه فتنبه به
 يدفع قول القهستاني أن الكاب نجس
 العين عند بعضهم والخبر ليس بنجس العين
 عند أبي حنيفة على ما في التجريد وغيره
 فتأمل (بشرط علمهما) علم ذى ناب ومخالب
 (وذا بترك الاكل) أما الشرب من الصيد
 فلا يضركه قهستاني ويأتى (ثلاثا في الكاب)
 ونحوه (وبالرجوع اذا دعوته في البازي)
 ونحوه (و) شرط (جرحهما) أى موضع
 منه على الظاهر وبه يفتى وعن الثاني يحل
 لاجرح وبه قال الشافعي

البازي والصقرفانما ولو قتلاه جثما أو خنقا حل - بالاتفاق كما في النظم قهستاني قال والادماء ليس بشرط
وممنهم من شرطه ومنهم من اشترطه ان كانت الجراحة صغيرة كما في المحيط (قوله وبشرط ارسال مسلم أو كلابي)
فان انبعث الكلب أو البازي على اثر الصيد بغية يرار سال فأخذه وقتله لم يحل - اه مخ كالمقتل بارسال من غير
تعل قهستاني (قوله عند ارسال) فأدبه اشتراط اقتران التسمية والارسال فلو تركها عند ارسال
ثم زجره معها فانزجر وأخذه وقتله لم يؤكل قهستاني (قوله ولو حكما) راجع الى التسمية وقصده ادخال الناس
في حكم المسمى (قوله على حيوان الخ) قد أحال تمام تعريف الصيد فيما سبق على المطولات ثم ذكر بعضه هنا
(قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور) أي حل الصيد بالارسال والجرح بل ما وقع في الشبكة وما استأنس يذبح
فذكاته اختيارية وما وقع في البر أو ما كان ذبحه كذلك والافعل سبق وراجع (قوله ولذا قال) لم يظهر
توجيه هذا التعليل (قوله لان الكلام الخ) الاوضح الاخصر أن يقول قيد به لان الكلام في صيد الاكل
وان حل اصطباذ غيره لغرض آخر (قوله المعلم) بفتح اللام المشددة قهستاني (قوله أولم يرسل) أي أو شاركه كلب
لم يرسل أولم يرسم عليه أي عدم الانه اجتمع الهرم والمبج فتغلب جهة الحرم احتياطا لان الحرام واجب الترك
والحلل جائز الترك فالاحتياط في الترك (قوله بخلاف ما إذا كن) هذا بمنزلة الاستثناء أي اذا وقف كما مننا
وفي النفاية وبشرحه الله قهستاني وبشرط أن لا تطول للاستراحة وقته أي المعلم عند ارسال فلو كن واستغنى
الفهد في ارساله حتى أخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو أرسل البازي فحك ساعة للكم
ثم اتبع الصيد فلا بأس بأكله ولو اكل خبز بعد ارسال أو بال لم يؤكل كما في المحيط (قوله كالبسطه المصنف) حيث
قال قال شمس الأئمة السرخسي ناقلا عن شيخه شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى للفهد خصال ينبغي اكل
عاقل أن يأخذ ذلك منه منها انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل أن لا يجاهر
عدوه بالخلاف وان كان يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب
ولكن يضرب الكلب بزيديه اذا اكل من الصيد فبذلك يعلم بذلك وهكذا للعاقل فينبغي أن يعط بغيره كما قيل السعيد
من وعظ بغيره ومنها أن لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا فينبغي للعاقل أن
لا يتناول الا الطيب ومنها أن يثب ثلاثا أو خسا فان تمكن من الصيد والترك ويقول لا اقل نفسي فيما اعمل
اغري وهكذا فينبغي اكل عاقل (قوله لا يؤكل مطلقا عندنا) سواء كان نادرا أو معتادا وللشافعي رضي الله تعالى
عنه قولان فيما اذا اكل نادرا في قول يحل - وبه قال مالك وفي قول يحرم وهذا الاطلاق انما يتحقق بعد ثبوت تعلمه
فالاولى ذكره فيما بعد (قوله أي كالبازي كل الصيد الذي اكل الكلب منه) لان اكله علامة جهله زيلعي
(قوله بعد تركه لا اكل) اللام زائدة فانه يتهدى بنفسه (قوله بترك الاكل ثلاثا) أي عندهما وبرأي الصائد
عنده (قوله أو ما صاده قبله لوبقي في ملكه) الحاصل انه اما أن يكون فائتا بأن كان مأكولا وقد بينه المؤلف واما
أن يكون باقيا والثاني اما أن لا يكون في ملكه بأن كان في المنازعة وفيه تنبأ الحرمة اتفاقا واما أن يكون في ملكه
وفي خلاف فيحرم عند الامام ولا يحرم عندهما سواء طال المدة وقصرت على الصحيح (قوله فان ما تلقه
من الصيد) مفهوم قوله لو بقي في ملكه واتلافه بنحو الاكل (قوله وفيه اشكال) حاصله أن الحكم بالشئ
لا يقتضي الوجود الا ترى انما حكم بحرية الامة المدينة عند دعوى الولد اه ومحصل الاشكال أن انعدام المحل
غير مانع من الحكم بحرمة الاكل وينبغي أن تظهر ثمرة الحرمة فيما اذا كان مبيعا فان المشتري يرجع
بالثمن على البائع لظهور أن المبيع ميت اه أبو السعود وتظهر في التوبة ولو قلنا ان الحكم يقتضي الوجود قلنا
ان من اكل مال غيره غصباً أو سرقة تسقط الحرمة عنه بفوات المحل (قوله كصقر فتر من صاحبه) ظاهره
ولو من غير عانه والتعليل ببغده انه دعاه فتر (قوله اكل ما بقي) أما الاولى فلانه امسك على صاحبه وسلم له واكله
بعد ذلك مما أتى اليه صاحبه لا يضركه لأنه لم يأكل من الصيد وهو عادة الصيادين فصار كما اذا أتى طاهما آخر
وأما الثانية فلانه لم يأكل من الصيد اذ لم يبق صيد في هذه الحالة والشرط ترك الاكل من الصيد وقد وجد
(قوله لانه من غاية عمله) حيث شرب ما لا يصلح اصاحبه وامسك عليه ما يصلح له اه مخ (قوله ولو نهش الصيد)
قال في الصحاح في باب السين الموهلة نهش اللحم أخذه بقدم الاسنان يقال نهست اللحم واتنهسته بمعنى ونهس
الحية أيضا نهشته وقال في باب السين المجعولة نهشته الحية لسعته والنهش التمس وهو أخذ اللحم بقدم الاسنان

(و) بشرط (ارسال مسلم أو كلابي) بشرط
(التسمية عند ارسال) ولو حكما فالشرط
عدم تركها عند (على حيوان مجتمع) أي فاد
على الامتناع بقوائمه أو بجناحيه (متوحش)
فالذي وقع في الشبكة أو سقط في البئر
أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا
قال (يؤكل) لان الكلام في صيد الاكل وان
حل صيد غيره كما سيجي أو أعم لحل الامتناع
بالجلاء مثلا كما يأتي قتال (و) بشرط (أن
لا يشترك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده
ككلاب) غير معلم وكلب (مجموع) أو لم يرسل
أو لم يرسم عليه (و) بشرط أن لا يطول وقته
بعد ارساله (ليكون الاصطباذ مضافا لارسال
بخلاف ما إذا كن واستغنى كالفهد) أي
كما يمكن للفهد على وجه الحيلة لا الاستراحة
ويشترط المصنف (فان اكل منه البازي
أو كلب) لان تعلبه ليس بترك اكله (وان اكل
الكلب) ونحوه (لا) يؤكل مطلقا عندنا
(كأكله منه) أي كالبازي كل الصيد الذي اكل
الكلب منه (بعد تركه) لا اكل (ثلاث مرات)
لانه علامة الجهل (وكذا) لا يؤكل (ما صاده
بعده حتى يعلم) نائما بترك الاكل ثلاثا (أو)
ما صاده (قبله لوبقي في ملكه) فان ما تلقه
من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا فالفوات
الحل وفيه اشكال ذكره القهستاني (كصقر
فتر من صاحبه فكذلك حينئذ يرجع اليه فأرسله
فصاد) لم يؤكل لتركه ما صار به معلما فيكون
كالكلب اذا اكل (ولو أخذ) الصياد (الصيد
من الكلب وقطع منه بضعة وألقاها اليه
فأكلاها أو خطف الكلب منه واكلاها اكل
ما بقي كما وشرب الكلب من دمه) لانه من
غاية عمله (ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة
فأكلاها)

ولا ارسال الجوسى بزجر المسلم فبقى كل واحد منهما على ما كان عليه وكل من لا يجوز ذكاته كالحرم والمرئى
والوثقى وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة الجوسى غير أن الحرم يجب عليه الجزاء بالزجر لانه فوق الدلالة التي
أوجبه انتهى بصرف (قوله أو قتله معراض) بوزن مفتاح (قوله وهو سهم لا ريش له) في القاموس المعراض
لجرب سهم بل لا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده انتهى (قوله ولولوا رأسه الخ) مذهبهم
قول المصنف بعرضه (قوله أو بندقة) بضم الباء وسكون النون قال في المغرب هي طينة مدقورة يرمى بها ويقتل
لها الجلاهي اهـ (قوله ولو كانت خفيفة لها حدة) قال قاضي خان لا يحل صيد البندقة والجزر والمعارض
والعصا وما أشبه ذلك وان جرح لانه لا يخزق إلا أن يكون ثقي من ذلك قد حده وطوله كالسهم وأمكن أن
يرى به فان كان كذلك وخزقة بحده حل كله فأما الجرح الذي يدق في البساط ولا يخزق في الظاهر لا يحل لانه
لا يحصل به انهم بالدم شربا لية والخزق بالخاء والزاي المجعوتين وهو بالراء تصحيف يقدح خرق المعراض أى
بازاى نفذ وبالراء المهملة في الثوب انتهى مغرب والحاصل أنه ان كان القتل بالقتل لا يحل وان وجد الادماء
كما اشار اليه في الدرر وهو محل ما اجاب به الشيخ زين حين سئل عن يضطاد الطيور بالبندق الرصاص والطين هل
يحل اكلها أم لا اجاب لا يحل اكلها انتهى أبو السعود قال في التبيين والاصل في جنس هذه المسائل أن الموت اذا
حصل بالجرح يتيقن حل وان حصل بالقتل أو شوك فيه فلا يحل حتماً واحتياطاً اهـ قلت فالاحتياط في صيد
الرصاص أن لا يؤكل لانه انما يقتل بواسطة اندفاعه العنيف لا بحده والله أعلم بالصواب (قوله لا يؤكل مطلقاً)
سواء كانت ثقيلة أو خفيفة (قوله وتغامة فيما علمته عليه) أى الملقى حيث قال ونقل أى البرجندى أن اختيار
بعض المتأخرين أن الادماء ليس بشرط مطلقاً لاطلاق الجرح وظاهر ما مر عن القيسى أنى عن الهبط انه المعقد
انتهى (قوله فوقه فيه) الظاهر أنه قيد اتفاق فله اذا رماه فيه (قوله حرم) لاحتمال موته بالماء هندية (قوله
والاحل) لانه لا يحتمل موته بسبب الماء وهذا كله اذا جرحه جرحاً تخرج حياته منه فان كان جرحاً لا تخرج حياته
منه يحل لانعدام هذا الاحتمال هندية (قوله على سطح أو جبل) أى أو شجر أو حائط أو وقع على ربح نصب
أو حرف شجر اهـ جوى (قوله فتردى منه الى الأرض) ولو بقى على ما وقع عليه أو وقع على نحو آجرة وجرح حل لانه
كالارض جوى (قوله لان الاحتراز الخ) وفي الهندية فان التردى عما يتلف عنه الاصطداد فوجب اعتباره اهـ
(قوله اذا احتراز عنه غير ممكن) أى فسقط اعتباره والالاستدباب الصيد (قوله كنسخ الحديث) فلا ينسخ
الصحيح الا بصحى أو أضع لا بضعيف (قوله أو اخذ غير من ارسل اليه) انظر ما لورى فأصاب غير مقصده بارى
ثم رأيت في الدرر مانعه وان ارسله فقتل صيدا ثم اخرا كلاهما لورى سهما الى صيد فأصابه وأصاب آخر (قوله
لان غرضه الخ) في هذا التعليق نظر لانه كثيرا ما يرسله على معين وقال في المنخ لان الشرط ما بقدر علمه المكاف
ولا يكاف بما لا يتدبر عليه والذي في وسعه ايجاد الارسال دون التعيين لانه لا يمكنه أن يعلم البسارى والكلب
على وجه لا يأخذ الا ما يعينه له ولان التعيين غير مفيد في حقه ولا في حق الكلب فان الصيد كلها فيما يرجع الى
مقصوده سواء وكذا في حق الكلب لان قصده أخذ كل صيد يتصالح من أخذه اهـ (قوله اكل السكل) لان
الذكر يقع على الارسال الى الجملة (قوله فقطع عضومه) أى ومات اهـ مكى (قوله فانه يؤكل) لانه مذكى (قوله
لا العضو) ولو كان متعلقا بالجلد لانه كالمجان ولو كان متعلقا بالسم اكل الجميع مكى عن الجوزاخر (قوله ما بين
من الحى فهو ميتة) وجه الاستدلال أنه ذكر الحى مطلقا فينصرف الى الحى حقيقة وحكما والعضو مبان منه
وهو بهذا الصفة لان المبان منه حتى حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا احكاما لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة
وتغامة في التبيين اهـ مكى قال الشريف الجوى في شرحه هذا ان أبان ما سبق المبان منه حيا بعده ~~مك~~ جرح
ونخذ وثله مما يلى القوائم والاقل من نصف رأسه اهـ (قوله ولو قطعه فلم يبينه) قال في التبيين ولو ضرب صيدا
فقطعه يد أو رجله ولم ينفل ثم مات ان كان يتوهم التثامه وأندامه حل كله لانه بمنزلة ما جرحه وان كان
لا يتوهم بأن بقى متعلقا بجلده حل ما سواه ودونه لوجود الابانة معنى والعبرة للمعانى اهـ مكى (قوله واحتل
التثامه) ضميرا حقل فاعله يرجع الى العضو (قوله واكثره مع عجزه) بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس
والثلث في طرف العجز لا مكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبح اهـ منع (قوله فلم يتناول الحديث المذكور)
لانه لم يكن المبان منه حيا حكما اذا لا تتوهم سلامته وبقاؤه حيا بعده هذه الجراحة فوقع ذكاته في الحال فحل

أرقتله معراض بعرضه (وهو سهم لا ريش له)
بحدته لا صابته بعرضه ولولوا رأسه حذفا صاب
بحدته حل (أو بندقة ثقيلة ذات حدة) لقتلها
بالمقتل لا بالحد (ولو كانت خفيفة لها حدة
حل) لقتلها بالجرح حيث ذكروا ولم يجزحه
لا يؤكل مطلقا وشرط في الجرح الادماء وقبل
لا ملقى وتغامة فيما علمته عليه (أو روى صيدا
فوقع في ماء) لاحتمال قتله بالماء فيجرح ولو
الطير ما ثاب فوقه فيه فان انغمس جرحه فيه
حرم والا حل ملقى (أو) وقع (على سطح أو
جبل فتردى منه الى الارض حرم) في المسائل
كلها لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن (فان
وقع على الارض ابتداء) اذا لا احتراز عنه غير
ممكن (أو أرسل مسل عليه فزجر) أى
اغراه بصياحه (بجوسى فأنزجر) اذا لا احتراز عنه
اذا رسل والنعل يرفع عما هو فوقه أو من له
كنسخ الحديث (أو لم يرسله أحد فزجره مسلم
فأنزجر) اذا لا احتراز عنه (أو أخذ غير
ما أرسل اليه) لان غرضه أخذ كل صيد
بتمكينه منه حتى لو أرسله على صيد كثيرة
بتسمية واحدة فقتل السكل اكل السكل (اكل)
في الوجوه المذكورة لما ذكرنا (كم يدرى
فقطعه عضومه فانه يؤكل لا العضو) خلافا
للتأني ولما قوله عليه الصلاة والسلام
ما بين من الحى فهو ميتة ولو قطعه فلم يبينه
واحتل التثامه اكل العضو أيضا والا لا ملقى
(وان قطعه) الراى (اذا ثاب أو أكثره مع عجزه
أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قتله نصفين
اكل كله) لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق
حياة المذبح فلم يتناول الحديث المذكور

بجلاف ما لو كان أكثره مع رأسه لا مسكان
المذكور (وحرم صيد مجوسى ووثنى ومرتد
ومحرم) لانهم ليسوا من أهل الذكاة بخلاف
كتابى لان ذكاة لا يضطر اركذ كذا الاختيار
(وان رى صيد اقل يفخه فر ماء آخر فقتله
فهو للثانى وحل وان انفسه الاول) بأن
اخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة
ما يعيش (ف) الصيد (للاول وحرم) لقد رنه
على ذكاة الاختيار فصار قاتله فيحرم
(وضمن الثانى للاول قيمته) كاه وقت اتلافه
غير ما نقصته جراحته وحل اصطليد ما يؤكل
لحمه وما لا يؤكل لحمه (لمنفعة جلده أو شعره
أو بريشه أو لدفع شره وكاه مشروع لاطلاق
النص وفي القنينة يجوز ذبح الهرة والكلب
لنفع ما والاوى ذبح الكلب اذا أخذته حراوة
الموت) وبه يطهر لحم غير نجس العين) كخنزير
فلا يطهر اصلا (وجلده) وقبل يطهر جلده
لالحمه وهذا اصح ما يفتى به كفى الكثير من
عن المواهب هنا ومنزى الطهارة (أخذ
الصيد ليلا مباح والاوى عدم فعله) خاتمة
(وبكره تعليم البازى بالطير الحى) لتعذيبه
(سميح) الصائد (حسن انسان أو غيره من
الاهليات) ككفرس وشاة (فرى) اليه
(فاصاب صيد الم يحل بجلاف ما اذا سمع
حسن اسد) أو خنزير (فرى اليه) أو أرسل
كلبه (فاذا هو صيد حلال الاكل حل) ولولم
يعلم أن الحس حس صيد أو غيره لم يحل
جوهره لانه اذا أجمع المبيع والمحرّم غلب المحرّم
(رى طبيبا فاصاب قرنه أو ظفاه فأت ان ادماء
اكل) لوجود الجرح والا لا والعبرة بحالة
الرى فحل الصيد بر ذته اذا رى مسلما
(لا بأسلامه ووجب الجزاء بحله) اذا رى
محرم (لا بأسلامه) وسيجى قبيل كتاب
الديات «فرغ» * لو أن بازيا معلما أخذ صيدا فقتله
ولا يدرى ارسله انسان أو لا لا يؤكل لوقوع
الشك فى الارسل ولا اباحه بدونه وان
كان مرسله فهو مال الغير فلا يجوز تناوله
الا باذن صاحبه زيلعى قلت وقد وقع
فى عصرنا حادثة الشورى وهى أن رجلا وجد
شاة مذبوحة يدعى أن هل يحل له اكلها ام لا

اكله (قوله بجلاف ما لو كان أكثره مع رأسه) أى فانه يؤكل الا كثيرا الاقل وهو مفهوم قول المصنف واكثره مع
بجزءه وقد تقدم (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أى وهو من أهل ذكاة الاختيار كذا ذكاة الاضطرار (قوله فلم
يفخه) أى يضعفه ويوهنه ولم يخرج من حيز الامتناع اه حوى قال فى القاموس ان شئ فى الصيد وقبالع
الجراحة فهم وفلاناً وذهنه وحى اذا انخسته وهم أى غلبتهم واكثرهم فهم الجرح اه (قوله فهو للثانى) لانه هو
الذى أخذه واخرجه عن حيز الامتناع وقال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وذكاة الاضطرار كافية
(قوله وفيه من الحياة ما يعيش) أى وهو يحال به لم من الاول أما اذا كان لا يعيش من الاول بأن قطع رأسه فانه
يحل للعالم بأنه لا تنضاف الى الثانى ولو كان يعيش يوما ودونه فعند أبى يوسف لا يحرم بالرمة الثانية لان هذا
المقدور من الحياة لا يعتبر عنده وعند محمد يحرم لان هذا المقدور من الحياة معتبر عنده افاده الزياهى والحموى
فالمرمة باتفاق انما تحقق اذا كان نجس من رى الاول وقد اختصر المؤلف هذه العبارة فأوهمت (قوله لقد رنه
على ذكاة الاختيار) قال فى التبيين لانه لما انفسه الاول فقد نزع من حيز الامتناع وصار قادرا على ذكاة
الاختيارية فوجب عليه ذكاة ولم يذكه وصار الثانى قاتله فيحرم وهو لو ترك ذكاة مع القدرة عليه يحرم
فالقتل أولى أن يحرم انتهى (قوله وضمن الثانى للاول قيمته الخ) لانه اتلف صيدا لمال كالفقر لانه ملكه بالانحان
فيلزمه قيمة ما اتلف وقيمه وقت اتلافه كانت ناقصة بجراحته الا ان كان له مال فانه ان الرأى الاول اذا رى
صيدا يساوى عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثانى فنقصه درهمين ثم مات يضمن الثانى غنائه ويسقط عنه من
قيمه درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول ونظامه فى المنع (قوله أو لدفع شره) كالذئب من الغنم والخنازير عن
الزرع انتهى مجتبى (قوله لاطلاق النص) وهو قوله تعالى واذا ملتم فاصطادوا فانه مطلق لم يقيد بان ذكاة
(قوله يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما) أى نفع ولو قليلا ولو كانت مؤذية تضرب ولا تترك اذ نهى ابل تذبح
يسكن اه وجيز ولو كان الكلب عقورا جاز قتله ولا يضمن صاحبه الا اذا تقدم عليه فلم يقتله فيضمن ولو فى القرية
كلاب كثيرة يضربها اهلها يؤمر ارباب الكلاب بقتلها فان أبوا رفع الامر الى القاضى حتى يلزمهم ذلك
ولا ينبغي ان يتخذ الكلب الا أن يخاف من اللصوص وغيرهم أو لحفظ الزرع أو الماشية أو الصيد اه هندية (قوله
والاوى ذبح الكلب) التقييد بالكلب ليس له مفهوم (قوله وبه) أى الصيد من (قوله أخذ الصيد ليلا مباح) أى
صيده ويحتمل أن المعنى أخذه من عشه (قوله والاوى عدم فعله) كانه لعدم الاهتداء الى الصيد ولم يعرض
عليه ما يحترمه وهو لا يشتر (قوله سمع حسن انسان الخ) قال فى الهندية ولو سمع حسا فظنه صيدا فأرسل كلبه
فأصاب صيدا ثم تبين أن المسموع حسه كان آدميا أو بقرة أو شاة لم يؤكل وكذا لو سمع حسا ولم يعلم انه حس
صيد أو غيره لانه وقع الشك فى صحة الارسل فلا تثبت الصحة بالمشك ولو ظن أن المسموع حسه صيدا كولا
أو غيرهما كقول فاصاب صيدا آخر يؤكل كذا فى محيط الدرخشى ولو أصاب المسموع حسه وقد ظنه آدميا
فتبين أنه صيد حل لانه لا يعتبر بظنه مع تعيينه صيدا كذا فى الهداية وقال فى المنتقى اذا سمع حسا بالليل فظن أنه
انسان أو دابة أو حية فرماه فاذا ذلك الذى سمع حسه صيدا فاصاب حسه ذلك الصيد الذى سمع حسه أو أصاب
صيدا آخر فقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يرماه وهو يريد الصيد
وأن يكون الذى اراده وسمع حسه ورى اليه صيدا سواء كان يؤكل ام لا وهذا يناقض ما ذكره فى الهداية وهذا
أوجه لان الرى الى الادنى ونحوه ليس باصطاد فلا يمكن باعتباره ولو أصاب صيدا كذا فى التبيين اه وذكر فى
الهندية قبل هذا فى باب شرائط الصيد ما نصه رجل أرسل كلبه وهو يظن أنه انسان وسعى فاذا هو صيد يؤكل
هو المختار لانه تبين أنه أرسل على صيد كذا فى الظهيرية وهذا يدل على اختيار ما فى الهداية وذكر فى المجتبى
خلافه ونفسه لا يرجع اليه ان شئت وجرى فى المتن على ما فى الهداية (قوله لوجود الجرح) أى فانه يستدل
بوجود الدم على وجود الجرح وان كان لا يشترط الادماء فى غيرهما على ما تقدم (قوله والعبرة بحالة الرى) قال فى
الهندية عن العناية الاسلام وقت الرى ووقت الارسل شرط حتى لورى أو أرسل وهو لم ثم ارادة تحل وعلى
عكسه لا يحل انتهى (قوله ووجب الجزاء بحله) أى يحلله من احرامه وان اشتترك الحلال والمحرّم فى رى الصيد
لا يحل اكله كالأشتر لم ويجوسى فى قتل الصيد انتهى بسوط (قوله لو أن بازيا) مثله الكلب وقوله فقتله
مثله ما لو ذكاه بعد الصيد فان الاحتمال الثانى موجود (قوله وجد شاة) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخة

شاة وهي لاتعين أنها مملوكة له فحمل عليها وإنه فحرم ولو تعين الذابح وهي لكونها غير مملوكة له والذي في المنع
 وجد شاة مذبوحة بيسمائه اه وهي واقعة حال والافستائه ايس قيداً (قوله ومقتضى ما ذكرناه الخ) أي من
 وقوع الشاة لكن الشاة هنا ليس على الوجه المتقدم وقد بينه بعد ولو قيل باعتبار غالب من يسكن البلد فان كان
 الغالب مسلماً وكذا يباحل وان كان مجوسياً ونحوه لا يباحل لكان له وجهه وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي
 حام حوله (قوله لكن في الخلاصة الخ) استند الى قوله انه لا يباحل فان ما فيه الحل حيث قال لا بأس بالاختذ
 والاكل (قوله ان لم يكن ذلك قرياً من الماء) قد يقال العبرة لظن الاباحة بالافرق بين قرب الماء وبعده وقد يقال
 انما قيد به لانه اذا كان قرياً من الماء يحمّل انه مات بوقوعه فيه وقد شجرة ما فيه ثم انظر الماء (قوله ووقع
 في قلبه) الطاهر ان المراد الظن الغالب لا يجرّد الخطور فانه لا يترتب عليه حكم (قوله اباحة للناس) قد شاهدنا
 في طريق الحج من يفعله لذلك (قوله لان الثابت بالدلالة) انظر ما المراد به فان في ذلك اعتبار غلبة الظن ولا نص
 يدل صريحاً ودلالة وقد رددت بالدلالة العرف (قوله بالشروط المذكور) مراده جنس الشرط فانها الشان الاول
 عدم قربيه من الماء والثاني ان يقع في قلبه الخ (قوله فعلم الخ) قد يقال ان اناطة الحل بكون الذابح أهلاً من
 القواعد المقررة في الدين فتركه اعلمه (قوله وفي الثاني يحمّل) هذا لا يجدي نفعا لانه بتقدير كون الذابح هو المالك
 لا يدري أخو من فعل ذبيحته أولاً وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي تبه عليه (قوله سرق شاة الخ) هذه غير
 ما تقدم من مسئلة الشاة فان الذابح هنا معلوم هو وتسميته والحكمة جاءت من الوجه الذي ذكره (قوله
 لكفره بتسميته على الحرام القطعي) المعتقد انه لا يكفر بذلك الا اذا استحل ولا يلزم من تسميته على الحرام اعتقاد
 الحسل ويؤيده قوله سم تصح التضحية بشاة الغصب قال في المجتبى ومن غصب شاة فضحى بها ضمن قيمتها واجازت عن
 التضحية لانه ملكها بالغصب السابق بخلاف مالها ودع شاة فضحى بها لا يضمنها الا بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد
 الذبح فلا تجزئه عن الاضحية من قبل تجزئه لانه ضمنها بالاخصاع والشاة اه وظاهره ان الحل يثبت في شاة
 الوديعه وليكن لا تجزئه عن الاضحية فليست حل (قوله لا تطعمه كلباً) أي لا تحملها الى الكلب ولا الى الهرة أما حمل
 الكلب اليه فيكمل الهرة جائز شرعياً وظاهر المصنف الحرمة مطلقاً وهو الذي تدل عليه عبارة الفقيه
 حيث قال فيها وقال أصحابنا لا يجوز الاتباع بالمسقة على وجهه ولا يطعمها الكلاب والحواريح لانه تعالى حرم
 المسقة فحرم ما مطلقاً معلقاً بعينها كذا ذكره الرازي في أحكام القرآن انتهى ولعلهم اقوالان (قوله وتلك
 عصفور ولو اجدته أجز) أي تلك على وجه الاباحة عند الارسال وفي التجنيس والمزيد رجل سبب دابة وأخذها
 انسان فأصلها نجاسة صاحبها فهذا على وجهين اما ان يكون قال عند التسبب جعلت من أخذها أولم يقل
 ذلك في الوجه الاول لاسبيل لصاحبها عليه لانه أباح التملك وفي الثاني انه ان يأخذها لعدم الاباحة كذا
 اختيارنا فين أرسل صيداً فان اختلفا فالقول قول صاحبها مع عينه انه لم يقل هي لمن أخذها لانه يشكر اباحة
 التملك ونحوه في مختصر المحيط وعزاه الى أبي الليث وقال انه المختار عند بعض مشايخنا وظاهره ان التملك
 هنا ليس هبة والا كان له الرجوع بالتقاضي أو الرضى وهل يشترط أن تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف
 وجعل في الذخيرة عدم التملك عند عدم الاباحة استحساناً والقياس أن لا يملك في الوجهين وجه الاستحسان
 أما لو جوزنا ذلك في الحيوان أي من غير قول المالك هي لمن أخذها لجواز ذلك في الجارية والعبد بتركه مريضاً
 في أرض مملوكة فبأخذ رجل فينفق عليه فيصير مملوكاً له وبطأ الجارية وبعث العبد بالشراء ولا هبة
 ولا ارث ولا صدقة وهذا امر قبيح انتهى واذا علمت ذلك فامتنع من حمل على ما اذا أباح العصفور ان يأخذ
 وقت ارساله (قوله واعتاقه) بالنصب مفعول يشكر وبالرفع مبتدأ وجعله يشكر خبره أي ارساله من غير اباحة
 للواجد قال الشارح ومدهومه انه يجوز أكله لا لأنه بل الظاهر ان المذهب الحرمة اه (قوله
 وان يلقه مع غيره جازاً أخذه) يحمل على ما اذا لم يجهل لا أخذه عند ارساله كما تقدم عن التجنيس والمزيد ومع
 باسكان العين وهي لغة (قوله كتشتر لثمان الخ) قال في البرازية قال أبو حنيفة لا بأس أن يلقط الرجل النوى
 وقشور الرمان اذا ابتذله صاحبه وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال وانما يجوز اذا كان شيئاً يسيراً لا الثمن له
 وان كان كثيراً لم يلقط قال والسير وان جاز التقاطه كان صاحبه أن يأخذ ذلك منه بعد الالتقاط فان الالتقاء
 على الطريق وإن دل على الاباحة لا يسقط ملك الغير اه من شرح العلامة عبد البر (قوله وأي حلال) أي ليس

ومقتضى ما ذكرناه أنه لا يباحل لوقوع الشاة
 في أن الذابح من فعل ذكاته أم لا وهل يسمى
 الله تعالى عليه أم لا يمكن في الخلاصة من
 اللاتعة قوم أصابوا به ما مذبحاً في طريق
 البادية ان لم يكن ذلك قرياً من الماء ووقع
 في قلبه أن صاحبه فعل ذلك اباحة للناس
 لا بأس بالاختذ والا كل لان الثابت بالدلالة
 كالثابت بالصرح انتهى فقد أباح أكلها
 بالشروط المذكور فاعلم أن العلم بكون الذابح
 أهلاً لا يكتفي به كذا ليس بشرط فانه المصنف قل
 قد يفرق بين حادثة الفتوى والنقطة بأن
 الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني
 يحمّل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها
 بتسميته فوجد صاحبها هل تملك الاصح
 لا يثبت بتسميته على الحرام القطعي بلا غائل
 ولا أن شرعي انتهى فيجوز وفي الوهبانية
 قال

وما مات لا تطعمه كلباً فانه
 خبيث حرام نذعه مستعذر
 وتعلمك عصفور ولو اجدته أجز
 واعتاقه بعض الأئمة يشكر
 وان يلقه مع غيره جازاً أخذه
 كتشتر لثمان رماه المقشع

وفي معانيها
 وأي حلال لا يباحل اصطفاً به

بحرم ولا في أرض الحرم لا يحل اصطباؤه صيداً وتلك الصيد وما صيدت غيره ولا هربت منه وجوابه صيد
دخل دار شخص فلما رآه صاحب الدار أغلق باباً وصار الصيد لا يقدر على الخروج وصاحب الدار يقدر على أخذه
من غير اصطباؤه فقد صار صاحب الدار أخذه ما لا يكاد لو أغلق الباب ولم يعلم به لم يصير أخذاً ما لا كاله حتى لو خرج
الصيد بعد ذلك في الفصل الأول وأخذه غيره لا يملكه وفي الثاني يملكه اهـ من شرح عبد البر وقوله وما صيدت
أي حقيقة والافه صيد حكيم (قوله ولا هي تنفس) من التدوير أي والحال أنه لم تكن نافذة هاربة عن صاها
(قوله فغلق عليه) أي قصد اصطباؤه يقدر على أخذه في كلامه اختصار (قوله فلا يملكه غيره) فالمراد
بالحلل غير الذي أغلق الباب وعلمه قوله ولا هي تنفس المراد أنها خرجت للعلف مثلاً ويحتمل أن المراد بالحلل هو
الذي أغلق الباب فإنه مع تمكنه من أخذه من غير اصطباؤه لا يحل له أن يصطادها وقوله هي تنفس واضح على
هذا المعنى أي لم يخرج من داره والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) *

(قوله مناسبة الخ) أو أن الصيد يملك الأبعد أخذه والرهن لا يتم الاقبضه ومناسبة الصيد لما قبله أوجب
تقديمه اهـ جوى وسببه طلب رب الدين الرهن وهو جائز في السفر والحضر وانما يخص بالسفر في الآية لأن
الغالب أن الإنسان لا يتمكن من الكتابة والاستشهاد فيسوثق بالرهن بخلاف الحضر ومن محاسنه النظر
لجانب الدائن والمدين (قوله أي جعل الشيء محبوساً) مطلقاً أي شيء كان بأي سبب كان وفي شرح العلامة
عبد البر هو مصدر رهن المتاع بالدين حبسه به فأما رهن وأخذه مرتين أي والمتاع مرهون والاصل
مرهون بالدين فحذف العلم به وأرهنه به لغية ومنعه به ضم اهـ قال في ابضاح الاصلاح هو جعل الشيء محبوساً
بحق لم يتل حبس الشيء بحق لأن الحبس هو المرتن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوساً اهـ وانما لم يترجم
المرتن في التعريف لأن الكلام في الرهن الذي هو فعل الراهن لا الارتن الذي هو فعل المرتن (قوله أي أخذه
منه) احتريزه عما يفسد كالجد والامانة والمدر وأم الولد والمكاتب لكنه لا يتناول ما كان أقل من الدين وقوله
منه أي من الشيء الذي هو المرهون (قوله كلاً أو بعضاً) تميزان محمولان عن المضاف اليه إذا اصل يمكن
استيفاء كله أو بعضه (قوله كالدين) تمثيل للحق (قوله لأن العين لا يمكن استيفاءها من الرهن) لأن الصورة مطلوبة
فيها ولا يمكن تخليصها من شيء آخر اهـ مكي عن الشمني (قوله كما سيجي) أي في قوله أو حكماً (قوله حقيقة)
حال من الدين كقوله أو حكماً (قوله كمن عبد الخ) أي فإن الرهن صحيح نظر الظاهر ويكون مضموناً إذا هلك عند
البائع فإذا كانت قيمة العبد واخلل عشرة دراهم مثلاً أو أكثر فعلى البائع عشرة دراهم يؤذيها إلى المشتري
وان كانت قيمته ما أقل فعليه الأقل وذكر القدر في شرحه أن الرهن في هذه الصورة إذا هلك بغير شيء
كأنه رهن بالخز أو الخراج أو نص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض يحكم رهن فاسد مضمون بالأقل من
قيمه ومن الدين وهو المختار كما في الاختيار أفاده أبو السعود (قوله كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة) ويقال لها
الأعيان المضمونة بنفسها قال تاج الشريعة المضمون بنفسه ما يجب المثل عنده لا كان كانه مثل أو القيمة
ان لم يكن له مثل وهو كالعصوب فإن الغاصب إذا رهن به يصح مع أنه ليس بدين والمقبوض على سوم الشراء أي
إذا بين منه والمقبوض يحكم البيع الفاسد أما الأعيان المضمونة بغيرها فكمالبيع في يد البائع فإنه مضمون
بالثمن لا بالقيمة قال في الجوهر لأنه غير مضمون ضماناً صحيحاً لا ترى أنه يملكه لا يجب مثله ولا قيمته وانما يطل
البيع به لا كغيره فيصير كماليس مضمون فان أعطى البائع رهنه بالبيع فالرهن باطل فان هلك في يد
المشتري هلك بغير شيء والبيع على حاله اهـ مكي (قوله وقبول) قال في الكافي واختلفوا في القبول فقال بعضهم
أنه شرط وظاهر عبارة المحقق يفيد أنه ركن فانه قال في الايمان الاجارة بدون القبول ليست باجارة وكذا الرهن
حتى لا يحنث من حلف لا يؤجر ولا يرهون بدون القبول اهـ سري الدين (قوله غير لازم) لأنه عقدة تبرع كالهبنة
والصدقة زياعى ولذا لا يجبر الراهن عليه والراهن لو مات قبل أن يقبض المرتن لم يجبر ورثته على القبض فلو
تعلق الاستحقاق بمجرد العقد لا جبر عليه ولزم الورثة كالبائع قاله الاتقاني (قوله وحينئذ) لا حاجة اليه لأن
القائم تحوز به مع عدم مناسبة الجمع بين الواو والفاء (قوله محوزاً) من حاز يحوز كحاز يحوز كسار يسير
عزى زاده عن المصباح وأفاده القهستاني أن اتصاف المرهون بهذه الصفات ليس بال لازم عند العقيد بل عند

صيداً وما صيدت ولا هي تنفس
هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه باباً يملكه
فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى
* (كتاب الرهن) *

مناسبة أن كلام من الرهن والصيد سبب
لتحصيل المال (هو) لغة حبس الشيء ونحوها
(حبس شيء مالى) أي جعل الشيء محبوساً
لأن الحبس هو المرتن (بجنى يمكن
استيفاءه) أي أخذه (منه) كلاً أو بعضاً
فكان كان قيمة المرهون أقل من الدين
(كالدين) كاف الاستقصاء لأن العين لا يمكن
استيفاءه من الرهن إلا إذا صار ديناً حكماً كما
سجى (حقيقة) وهو دين واجب ظاهراً
وباطناً وظاهره فقط كمن عبد أو خل وجد
حرراً أو خيراً (أو حكماً) كالأعيان المضمونة
بالمثل أو القيمة كما سيجي (ويشترط بالبيع
وقبول) حال كونه (غير لازم) وحينئذ
(دلالة رهن تسليمه والرجوع عنه) كافي الهبة
(فإذا سلمه وقبضه المرتن) حال كونه
(محوزاً) لا متفرقاً

القبض فلو اشتغل بغيره أو اتصل كان فاسداً لا باطلا وكذا لو كان شائعاً وقال بعضهم يبطل واختاره الكرخي
فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحاً لازماً كما في الكرمانى وهى أحوال متداخلة أو مترادفة اهـ مكى (قوله
كثير على شجر) وزرع على أرض بدون الشجر والأرض فان القرو والزرع لم يحازا في يد المرتهن بمعنى أن يده
لم تحوهما وتجمعهما لا يمكن حيازة ثمر بدون شجر ولا زرع بدون أرض (قوله كالشجر) أى المتصل بالأرض
المرهونة فانه لا يصح لاستئجار قبض المرهون وحده وعن الامام جواز رهن الأرض بلا شجر (قوله أفاد أن القبض
شرط للزوم) واستدامة القبض واجبة عندنا وقال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لا تجب فللراهن
أن يتنفع بالرهن عنده مكى عن الجوهرية (قوله كما في الهبة) ظاهره أن قبض الهبة لازم لها وليس له
الرجوع وليس كذلك اللهم إلا أن يقال انه يلزم معنى أنه ليس للراهن الرجوع الاقبضاء أو رضا (قوله أنه شرط
الجواز) أى الصحة اهـ حلى وكذا صححه في المحيط ونص محمد في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الاقبضاً فقد أشار
الى أن القبض شرط لجواز الرهن هندية (قوله قبض - كما) يعنى أن حكم القبض يجري في التخلية حتى اذا
وجدت التخلية من الراهن بحضرة المرتهن ولم يأخذه فضاء ضمن المرتهن اهـ أبو السعد فجعل الشارع التخلية
قبضاً حيث رتب عليها أحكامه سرى الدين لأن قبض الرهن قبض واجب يحكم عقده مشروع فكان كقبض
المبيع وثمة يكتفى بالتخلية فكذا هنا انتهى اتفاقى (قوله على الظاهر) الاول أن يقول مطلقاً على الظاهر رأى
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن الرهن في المنقول لا يثبت الا بالقبض كقبضه فقدره تنبيهه * شرط صحة القبض
أن يأذن به الراهن سرى كما قبضه وما جرى مجراه فيجوز قبضه في المجلس وبعده ولورهن ما لا يجوز الا بالقبض ثم
فضله وقبضه فان قبضه بغير إذن الراهن لا يجوز مطلقاً في المجلس وبعده وان يأذنه جاز استصحاباً والقبض تارة
يكون بالاصالة كقبض المرتهن بنفسه وتارة بالنيابة كقبض الاب والوصى عن الصبي وكذا قبض العدل
يقوم مقام المرتهن حتى لو هلك في يده كان الهلاك على المرتهن ولو كان الرهن في يد المرتهن قبل الرهن فالاصل
أن القبضين اذا تجانسا ناب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب الاعلى عن الادنى هندية ملخصاً (قوله وهو
مضمون اذا هلك) يعنى أن ماله مضمونة وأما عينه فأمانة قال في الاختيار وروى لك على ملك الراهن حتى يكفنه
لانه ملكه حقيقة وهو أمانة في يد المرتهن حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه أمانة فلا ينوب
عن قبض الضمان واذا كان ملكه فمات كان كقبضه عليه انتهى حوى واحترز بقوله اذا هلك عما اذا تعدى عليه
وأهلكه فانه يضمن جميعه وفي المحيط ولورهن على أنه لو ضاع ضاع بغير شئ جاز وبطل الشرط لانه تبدل المشروع
وفي القهستانى وضمن المرتهن ولورهن فاسد امره وناهاه الكافى يده ولو فسخ العقد وعند الكرخي المقبوض
بالرهن الفاسد أمانة كالمقبوض بالباطل والاول أسح كما في الذخيرة ولو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك
والموجود مثلاً للورهن داراً قيمته ألف بألف فخرت في يده قسم ألف على قيمة البناء والعرضة يوم القبض
فأصاب البنائى مائة قطوماً أصاب العرضة بقى (قوله بالاقول من قيمته ومن الدين) المراد أنه مضمون بما هو أقل
فان كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون
من البيان تقديره انه مضمون بما هو أقل من الآخر الذى هو القيمة تارة والدين أخرى فتعريف الأقل أصوب
اهـ حوى عن شرح الوقاية (قوله وعند الشافعى رضى الله تعالى عنه) وأمانة) وثمة الخلاف تظهر في مسائل
منها أن الراهن يجوز عن الاسترداد لا انتفاع به عندنا لانه يفوت وجبه وهو الاحتباس وعنده لا يمنع منه
لانه لا ينشأ موجب وهو تعينه للبيع ومنها أن حكم الرهن يسرى الى الولد عندنا فيجس مع الاصل وعنده
لا يسرى ومنها أن رهن المشاع لا يجوز عندنا لأن حكم الرهن وهو الحبس الدائم لا يتصور فيه وعنده يجوز
لا يمكن بيعه والحاصل أن حكم الرهن عندنا صيرورته محتسباً بدينه بأشياء لا استيفاء عليه وعند الشافعى
تعلق الدين بالعين استيداء منه بالبيع فيخرج على الاصاين هذه المسائل وأدلة المذهب ببسوطه في المطولات
وفي المكي والحاصل أن الزائد أمانة متولدة من الرهن أو لا في الثاني لا يسرى حكم الرهن اليه انفاً والاول اما
متصلة أو لا في الاول يسرى حكم الرهن اليه انفاً والشافعى يسرى اليه حكم الرهن عندنا وقال الشافعى رضى
الله تعالى عنه لا (قوله لا يوم الهلاك) هذا اذا لم يتلقه أجنبى عنده أو ما لو تلقه أجنبى فان المرتهن يضمنه قيمته
يوم الاستهلاك وتكون رهناً عنده أفاده المصنف (قوله اذا لم يبين المقدار) أما اذا يبينه يكون مضموناً وفي القنية

كثير على شجر (مفتوحاً) لا مشغولاً
الراهن كمن يردون النمر (مميزاً) لا مشاعاً
ولو حكم بأن اتصل المرهون بغير المرتهن
خالقه كالشجر ويستفح (لزم) أفاد أن القبض
شرط للزوم كفى الهبة وصح في المجتبى أنه
شرط الجواز (والتخلية) بين الرهن والمرتهن
(قبض) حكاه على الظاهر (كأبى) فانما فيه
أيضا قبض (وهو مضمون اذا هلك بالاقول من
قيمة ومن الدين) وعند الشافعى رضى الله
تعالى عنه هو أمانة (والمعتبر قيمة يوم
القبض) لا يوم الهلاك كما نوهه في الاشياء
لخالقه للمنفعة (كما حذره المصنف) المقبوض
على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار) أى
مقدار ما يريد أخذه من الدين (ليس بمضمون
في الاصح) كذا في القنية والاشياء

المقبوض على سوم الرهن اذ المبيع المتدار الذي به رهنه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ماشاء
وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم جوى وروى المعلى عن أبي يوسف أن عليه قيمة الرهن (قوله فان هلك الخ)
الاولى تقديمه على قوله المتقبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله قال الجوى في شرحه وكيفية الضمان
فيما اذا رهن بعين مضمونة بعينها اذا هلك أن يقال لمن هي في يده سلم العين الى المرتهن وخذ منه الاقل من قيمة
الرهن ومن قيمة العين لان الرهن مضمون بالاقل منهما اذا العين المرهون بها ~~سلك~~ الدين المرهون به فاذا وصل
المرتهن الى العين وجب عليه رد قدر المضمون فان هلك المرهون بها قبل القبض فالرهن بحاله بقيمتها وان هلك
الرهن بعد ضمه بالاقل من قيمته وقيمة العين فيرجع المرتهن بالرائد ان كانت قيمة العبد أكثر ولا يرجع الرهن على
المرتهن ان كانت قيمة الرهن أكثر اه (قوله بلا رهن) لافرق عندنا بين ثبوت الهلاك بالبيضاء وبين ثبوته بقوله
مع يمينه ويكون الرهن في صورتين مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين اه شربلاية (قوله ظاهرة) كالحيوان
والعبد والعقار منق (قوله أو باطنة) كالنفق والحلي والعروض اه منع (قوله وله حبسه به) أى حبس الرهن
بالدين منع (قوله ما بقى القبض والدين معا) كذا الوبي القبض بعد الفسخ ووفاء الدين فيسترده منه ما أدى اليه
بخلاف مالو أبرأه من الدين فلا ضمان لعدم استيفاء شيء من الدين اه شربلاية (قوله ولا اجارة) في عقار وغيره
فان أجره بعد اذن الراهن فالاجر للمرتهن يتصدق به وللمرتهن أن يعيد هاهنا الرهن ولو بأمره يخرج من الرهن
والاجر لاراهن ولو استأجره ما المرتهن صح وبطل الرهن وعكسه لا تصح الاجارة ولا يبطل الرهن فلامرتهن
أن يعيدها خاتمة (قوله أو اعارة) مثل ما ذكر سائر الانتفاعات لا تجوز الا بتسليم الرهن فلو فعل بدونه كان
منتهذا ولا يبطل الرهن به وانما منع من الانتفاع لان حقه في الحبس لافى الانتفاع فنبه قال في الوولو الجعية
رهن معصفا وأمره بالقراءة فيه فان قرأه صار عارية وبطل الرهن حتى لو هلك في تلك الحالة لم يهلك بالدين فان
فرغ منه صار رهنه ولو هلك يهلك بالدين لان حكم الرهن هو الحبس فاذا استعمل باذنه فقد تغير حكمه فيبطل الرهن
ويصير عارية فاذا امتنع من الانتفاع عادرهنا اه (قوله سواء كان من مرتته أو راهن) قال في العزيمة أما
كون حكم المرتهن ذلك فذكر كور في عامة المتون وأما كون حكم الرهن ذلك فآخوذ من الجمع ونسبه في غاية
البيان الى الاقطع حيث قال قال أصحابنا لا يجوز للراهن استيفاء منافع الرهن الا باذن المرتهن وكذلك التصرف
فيه اه أبو السعود (قوله وقيل لا يحل للمرتهن) أى وان أذن له الراهن لانه أذن له في الرباقه يستوفى دينه كاملا
فتبقى المنفعة التي استوفى فضلا فتكون ربا وحله المصنف على الديانة وما في سائر المعينات أى من حل الانتفاع
بالاذن على الحكم (قوله لم يضمن) لانه أتلفه باذن المالك (قوله ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتهن الانتفاع
بذلك) أى بالرهن باذن الراهن كذا في أكثر نسخها ووقع في بعض النسخ بلاذن الراهن وفي بعضها الا باذن الراهن
والكل صحيح لما في القسبة عن أبي يوسف المرتهن سكن الدار المرهونة باذن الراهن يكره وذ ~~كر~~ في الصرف
أنه لا يكره والاستباط في الاجتناب عنه لما فيه من شبهة الربا انتهى جوى وفي شرح الملتقى أنه يحرم الانتفاع
بلاذن وبه يكره كما في المفتمرات وغيرها ولا يكره كما في النية فلو أراد استمرار الاذن قال كلامي عن الانتفاع
كان مأذونا في مدة الرهن كما في الخزائنه وأقره القهستاني قلت ويأتى غامه وأنه ان اشترطه كان ربا ولا فلا يكن
التوفيق (قوله وسيجب آخر الرهن) ذكر فيه أن التعليل بأنه ربا فيه يد أن الكراهة تحريمية اه قلت والغالب من
أحوال الناس أنهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما أعطاه الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف
كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى أعلم (قوله ماتت الشاة الخ) لوجود هذه العبارة فيما شرح عليه
المصنف وقد فصحت بين مسألة الانتفاع باذن وبلاذن ولو قال يؤاخذ به المرتهن لكان أولى وذلك عند عدم اذن
الراهن بالانتفاع به قال في الهندية اذا رهن من آخر شاة تساو عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتهن أن يحلب
ابنها ويشرب منه ففعل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل
الراهن ذلك بنفسه لا ضمان عليه فكذا اذا فله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك وقد ماتت الشاة افتكها
بجميع الدين على قيمة الشاة يوم قبضها وعلى قيمة اللبن يوم شربه ففسدت حصة الشاة وبقيت حصة اللبن وكذلك
لو ولدت ولدا فأكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك اذا أكل الاجنبي الولد
أو اللبن باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا أكل المرتهن باذن الراهن وان كان المرتهن أكل اللبن والولد

(فان هلك) (ساوت قيمته الدين صار
مستوفيا) دينه (حكم أو زادت كان الفضل
أمانة) فيضمن بالتعدي (أو نقصت سقط
بقدره ورجع المرتهن بالفضل) لان الاستيفاء
بقدر المالية (وضمن) المرتهن (بدعوى
الهلاك بلا ضمان مطلنا) سواء كان من
أموال ظاهرة أو باطنة وخصه مالك بالباطنة
(وله طلب دينه من راحته وله حبسه به
وان كان الرهن في يده) لان الحبس جزاء مطلق
(وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى
يقبض دينه أو يبرئه) لان الرهن لا يبطل بمجرد
الفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين معا
فاذا فات أحدهما لم يبق رهنا زاي ودر
وغيرهما (لا الانتفاع به مطلنا) لا باستخدام
ولا كفى ولا لبس ولا اجارة أو اعارة سواء كان
من مرتته أو راهن (الا باذن) كل لا يجوز
وقيل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقيل ان شرطه
كان ربا ولا لا وفي الاشياء والجواهر أباح
الراهن للمرتهن أكل الثمار أو سكنى الدار
أو لبن الشاة المرهونة فأكلها لم يضمن وله منعه
ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتهن الانتفاع
بذلك وسيجب آخر الرهن (ماتت الشاة ولبنها
المرتحن قسم الدين على قيمة الشاة بسقط وخط اللبن
الذي شربه فلو فعل) الانتفاع قبل اذنه
بأنه المرتحن فلو فعل (به)
(صار منتهذا ولم يبطل) الرهن (به)

بغير إذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت
بجسمها من الدين وأخذ الراهن الضمان بجسمه من الدين وان اكل الراهن اللبن والولد بغير إذن المرتهن ضمن قيمته
ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن مع الشاة وان هلك هلك هدر الان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن
أو الولد هلك هدر امان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلكت بعد هلاك الولد واللبن كذا في
المهبط اه بالحرف وفيما قبل هذا مانصه نهاء الرهن نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين
ولا يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهها نوع يدخل في الرهن
وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والخمرة والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالارشر
والعقروم معنى دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن أنه يجبر على الاصل فينقسم الدين على الاصل وعلى
النماء على قدر قيمته ما لان الرهن بدون الدين لا يكون فوجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفسك
فاذا بقي الى وقت الفسك تقطرت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط من الدين شيء بمقابله ويجعل كأنه لم يكن
وان الدين كله كان بمقابله الا تم كذا في المهبط وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفسك
وقسمه اذ كانت قيمة الاصل اقل او قيمة الولد اقل او قيمة النماء اقل فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت
الامر هنا بجميع الدين ولو مات الام وبقي الولد فان اقتسكه بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام
ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام اه مختصرا (قوله لا يلزم مستوفيا امرتين) قال
في التبيين لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز أن يقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لانه يؤدي الى تكرار
الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل انتهى (قوله الا اذا كان له حل) علمه في شرح الجمع
بأنه عاجز عنه اه والمتبادر منه أنه مرتبط بما اذا كان في غير بلد العقد نعم عبارة القوس تاني صريحة
فيما ذكره المؤلف لكنه لم يعمد فيه على نقل بل قال ان لم يكن للرهن مؤنة حل بقرينة الاتي وعنى به
ما اذا كان في غير بلد العقد والذي في نقل الشئ والحاصل ان المرتهن اذا طالب الراهن بدينه فلا يحل
اما ان يكون الطالب في البلد الذي وقع الرهن فيه أو في غيرهما فان كان فيه امر المرتهن باحضار الرهن
سواء كان له حل ومؤنة ام لا فاذا احضره امر الراهن بتسليم الدين وان كان في غيرهما فذلك فيما لم يكن له حل
ومؤنة وان كان له حل ومؤنة يأخذ دينه ولا يؤمر بالاحضار انتهى (قوله أو عند العدل) مستغنى
عنه بما يأتي في المصنف (قوله تحقير بالتسوية) أي في تعيين الحق فتمين حق المرتهن في الدين كما تعين
حق الراهن في الرهن وهذه علمه للاحضار وان علمه تسليم الدين أولا أن الرهن محبوس للاستيفاء فالحاصل
لا يؤمر المرتهن بدفع الرهن وهذا كما في تسليم الثمن والمبيع فانه يحضر البائع المبيع ثم يسلم الثمن او
لذلك (قوله انه لو لم يقدر على احضاره أصلا) أي ولو كان في البلد وظاهره ولو كان عدم القدرة تملوف
عليه من الهلاك أو استيلاء ظالم (قوله ولكي للراهن) لا وجه للاستدراك (قوله وكذا الحكم عند كل نجح
حل) قال في الهندية ولو أن رجلا على رجل ألف درهم فنجح فرحنه بالمال كله رهنا يساويه فحل فنجح
فطالبه المرتهن بذلك القدر فأي الراهن اداه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن اذ لا فائدة
فيه فان قال الراهن قد تولى الرهن وصار المرتهن مستوفيا دينه فليس له على قضا شيء من الدين وطالب
من القاضي أن يأمره باحضاره ليس بمعلوم ما فالقياس أن لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان
في المصر الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصر أن لا يكلفه احضار الرهن ويحلفه البتة
بأنه ماضع ولا تولى ويأمر الراهن أن يدفعه ما حل عليه من دينه فعل ذلك كذا في المهبط (قوله كما حزره
ابن الشحنة) الذي حزره العلامة المذكور الفرق بين مسئلة قضاء الدين بقائه وبين دفعه نجح منه فبين على
القاضي أنه لا يأمر الراهن بدفع كمال الدين الى المرتهن من غير أن يحضر الرهن أو يدفعه على بقائه الى الآن
وسواء ادعى الراهن الهلاك أم لا لان القاضي اذا أمره بدفع دينه من غير احضار الرهن مع قيام احتمال الهلاك
لزم منه ترك الاحتياط في القضاء وهو لا يجوز لانه على تقدير الهلاك قبل الامر بالدفع يكون قضاء بالباطل
وهو جور وعلى تقدير القيام يكون قضاء بالحق فلا احتياط في الاحضار هذا ما ذكره الطرسوسي وأما مسئلة
النجم فلا يلزمه احضاره الا اذا ادعى الراهن هلاكه وأما ما لم يتدع فلا حاجة الى احضار الرهن اذ لا فائدة فيه

واذا طالب المرتهن (دينه) أمرا باحضار
رهنه (اللا يصح بمستوفيا امرتين) اذا
كان له حل أو عند العدل لانه لم يأمنه شرح
جمع (فان أحضر سلم) له (كل دينه أو لاسم)
سلم المرتهن (رهنه) تحقير بالتسوية (وان
طلب) دينه (في غير بلد العقد) للرهن
(فكذلك) الحكم (ان لم يكن للرهن مؤنة
وان كان) لعله مؤنة (سلم دينه وان لم
يخضره) لان الواجب عليه التسليم مع
اختياره لا النقل من مكان الى مكان ونقل
القوس تاني من الخبر أنه لو لم يقدر على
احضاره أصلا مع قيامه لم يؤمر به انتهى
فليحفظ (و) ان كان (للاهن) أن يحلفه بالله
ما هلك (وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه
أما اذا لم يتدع فلا فائدة في احضاره وكذا
الحكم عند كل نجح حل كما حزره ابن
الشحنة

لاذنه بذلك ويستند (فأذا قبضه) أي التمن (يكفاه) إقامه البذل مقام المبدل (ولا) يكف (مرتته) معه رهنه فكيف الراهن من يبعه ليقتضى دينه
يشه لأن حكم الراهن الحبس الدائم ٢٢٨ حتى يقضى دينه (ولا) يكف (من قضي بعض دينه) أو أبرأه (تسلم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين)

أو يبرها اعتبارا بحبس المبيع (ويجب) على المرتته (أن يحفظه بنفسه وعياله) كما في الوديعة (وضمن أن يحفظ بغيرهم) كما مر فيها (و) ضمن (بأياديه) وأعارته وأجارته واستخدامه (وتعديه كل قيمته) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن كل قيمته (بجمل خاتم الزهر من خنصره) سواء جعل فسه لباطن كخفه أولا به يفتى برجندي (اليسرى أو ليعنى) على ما اختاره الرضى لكن قد تناه في الحظر عن البرجندي فيها أنه شعار الروافض وأنه يجب التحرز عنه فتنه قالت ولكن حرم العادة في زماننا بله كذلك فينبغي لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية فليحذر لا يجعله في أصبع أخرى إلا إذا كان المرتته امرأة فتضمن لأن النساء يلدن كذلك فيكون استنعاها لا يحفظا ابن كمال معز بالزبلي (و) مثله (تقليد سبقي الراهن لا الثلاثة) فان الشبعان يتقلدون في العادة بسبقيين لا الثلاثة (لكنهم في لبس خاتمه) أي خاتم الراهن (فوق آخر يرجع إلى العادة) فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم إن قضي بها) أي بالقيمة المسد كورة من جنس الدين يلتقيان قصاصا (بجبرده) أي بجبرده القصاص بالقيمة (إذا كان الدين حالا وطالب) المرتته (الراهن بالفضل إن كان) ثمة فضل (وان) كان الدين (موجب) لا يضمن المرتته قيمته وتكون رهنه عنده فإذا حل الأجل أخذه بدنه وان قضي بالقيمة من خلاف جنده كان الضمان رهنه عنده إلى قضاء دينه (لأنه بدل الراهن فأخذ حقه) وأجرة بيت حفظه وحافظه (وماوى الغنم) على المرتته وأجرة راعيه (لوحيا وانا) ونفقة الراهن والخراج والعشر (على الراهن) والأصل فيه أن كل ما يحتاج إليه للمصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلى الراهن لأنه مالكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتته لأن حبسه له واعلم أنه لا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قهستان عن الذخيرة

ووجه عدم الزام القاضي له باحضار الراهن في هذه الصورة الابتطال الراهن لأنه بدفع النجم لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يتوجه الزامه باحضار جميع الراهن لعدم تحقق التسوية بين الراهن والمرتته لبقاء الدين في ذمة الراهن وبقاء الحبس للمرتته ولو قبض النجم المذكور لأن الأصل بقاء الراهن ولكنه بدعى الهلاك فوجه الطلب لأنه يكون مستوفيا للقيم الذي يريد دفعه وكان يدعى البراءة بتقرير الاستيفاء بالهلاك المحقق فيعين الاحضار لذلك وهو هذا ظهر أنه لا اتحاد بين المسئلتين على ما حرره ابن النجدة (قوله ولا دفع) أي للدين تمامه ومثله إذا حضر آخر فنجح منه (قوله ما لم يحضر الراهن) سواء ادعى الراهن هلاكه أم لا (قوله أو يكن بغير مكان العقد) هذا يؤيد ما تقدم من الشلبي من التفصيل (قوله والجل بعسر) بجهة حالية وأما إذا لم بعسر فيحضره كما سبق (قوله كذا النجم) أي حكمه في الدفع كحكم الدين بتمامه فلا يدفعه إلا إذا حضر المرتته الراهن وان لم يدع الراهن هلاكه وهذا ما في الهداية وبعبارة أخرى يكف احضاره لاستيفاء كل الدين يكف لاستيفاء النجم قد حل لا احتمال الهلاك (قوله أولا) أشار بأولى الخلاف ومدخول لا محذور والتقدير ألا يلزم المرتته احضار الراهن إلا إذا ادعى المدين وهو الراهن هلاكه فأشار به إلى تنويع الخلاف الواقع في عبارات صاحب الهداية والنهاية (قوله وهذا) أي التفصيل (قوله في النهاية) قال الشارح وان شئت قلت في زيادات يذكر قال الشارح وفي الزيادات وشرح الجامع والمجيب لا يجبر على احضاره لعدم فائدة الاحضار في القياس وفي الاستقصان يجبر باحضار إذا كان في المصر الذي رهنه فيه انقراغ قلب الراهن عن فهم الهلاك وهذا إذا ادعى الراهن هلاكه أما إذا لم يدع فلا فائدة في الاحضار ومحل ذلك في النجم كما أوضحت عنه عبارة الهندية عن المحيط (قوله ولا يكف مرتته الخ) لأنه لم يؤمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليعه في قدرته وكذا لو وضعه العدل في يد من في عياله وغاب وطالب المرتته دينه والذي في يده يقر بالوديعة من العدل ويقول لا أدري لمن هو جبر الراهن على قضاء الدين لأن احضار الراهن ليس على المرتته لأنه لم يقبضه وكذا إذا غاب العدل ولا يدري أين هو لما قلنا بخلاف ما إذا جهل الذي أودعه العدل الراهن بأن قال هو مالي حيث لا يرجع المرتته على الراهن بشئ حتى يثبت أنه رهن لأنه لما جهل فقد نوى المال والتوى على المرتته فتصق الاستيفاء فلا عليك المطالبة به انتهى بتبيين (قوله لاذنه بذلك) الأولى تقديمه على قوله حتى يقبضه (قوله اعتبارا بحبس المبيع) أي قياسا عليه فان المشتري إذا أحضر بعض الثمن لا يجبر الباقي على دفع المبيع إليه وظاهره ولو كان مثليا يتجزأ تجزئ الثمن لمائيه من تقرير بق الدفعة (قوله كافي الوديعة) قال في البرهان ويحفظه بما يحفظ به ماله من زوجة وول إذا كان في عياله انتهى مكي وكذا أجبر الخصاص الذي استأجره مشاهرة أو مسانحة لا مياومة والعبرة في هذا الباب للمساكنة لا النفقة فلا يضمن بالدفع إلى زوجها وان لم يكن في نفقتها لأنهم يسكنون معا حموي (قوله وضمن أن يحفظ بغيرهم) بأن استأجر رجلا للحفظ حموي (قوله فمالم الغصب لانسان الراهن) (قوله فيسقط الدين بقدره) أي وبطالب الباقي ولو صرح به لكان أنذب (قوله فيها) أي في المعنى (قوله أنه شعار الروافض) قد تقدم أنه كان وبان وثبت كلا الفهامين عن صاحب الشرح صلى الله عليه وسلم (قوله لا يجعله في أصبع أخرى) ينبغي لنا أن نعرف أن المراد بعدم الضمان فيما يده حفظا واستعمالا لأن لا يضمن ضمان الغصب لأنه لا يضمن أصلا لأنه مضمون بالدين فيسقط الدين بهلاكه عاها والاقول من قيمته ومن الدين كالحق إذا جعله في أصبع لا يتخذه في العرف والعادة وكالثوب إذا ألقاه على عاتقه وبه صرح في شرح الجمع انتهى اتقاني (قوله فان الشبعان) بضم الشين وكسرها وظاهره اعتبار عادة الشبعان لا عادة هذا المستعمل وهو مخالف لما في الشريعة لا لاية من قاضي خان حيث قال وفي السبقيين يضمن إذا كان المرتته يتقلد بسبقيين لأنه استعمال فلم يعال بعادة الشبعان بل نظر إلى حال المرتته كافي لبس الخاتم فوق خاتم ان كان مما يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا فلا انتهى أبو السعود (قوله يرجع إلى العادة) أي عادة نفسه وان خالفت الشرع كما يؤخذ مما بعد (قوله من جنس الدين) والدرهم والدنانير جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الحموي أبو السعود وبه صرح في المعدن مكي (قوله وماوى الغنم) وان لم يكن للمعظم (قوله وأجرة راعيه) لأن الراعي اغتارى على لاف وهو تابعيته (قوله والخراج والعشر) بالرفع عطا على أجرة (قوله وتبعيته) أي ما يحتاج إليه في نفس الراهن كالأطعم والشراب واللباس وأجر الظن والراعي والعلف وسقى البستان وكري الاثمار وتلقيح النخل وحذا القرو وغيرها مما يصلح قهستان (قوله واعلم أنه لا يلزم شئ منه)

(وأما وثقة رده) كجمل آبق (أو رده منه)
 كدواوة جريح (أي إلى يد المرتين)
 (تقسم على المضمون والأمانة فالمضمون
 على المرتين والأمانة مضمونة على الراهن)
 لو قبضه أكثر من الدين والأمانة على المرتين
 وكذا ما جلبة أمراض وقروح وفداء خنابة
 (وكل ما وجب على أحدهما فآذاه الآخر
 كان متبرعا بالآخر) فثبت الرجوع عليه ويجوز
 أمرا القاضي بلا نص صريح بجعله ديناً عليه
 لا يرجع كافي الملتقط وعن الإمام لا يرجع
 لو صاحبه حاضر مطلقاً خلافاً لثاني وهي
 مسألة الجرح زيلعي (قال الراهن الرهن غير
 هذا وقال المرتين بل هذا هو الذي ارتبته
 عندي فالقول للمرتين) لأنه القابض
 بخلاف ما لو ادعى المرتين رده على الراهن
 بعد قبضه فان القول للراهن لأنه المنكر فان
 برهنه لغيره (أي أيضاً ويسقط الدين لاثباته
 الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرتين لانكاره
 دخوله في ضمانه وان برهنه للراهن لاثباته
 الضمان برزايه (يجوز له السفر به) بالراهن
 (إذا كان الطريق آمناً) كافي الوديعه
 (وان كان له حمل وموثة) وكذا الانتقال عن
 البلد وكذا العدل الذي الرهن فيه كافي
 العماديه من بالعدته على خلاف ما في فتاوى
 القاضيين ولعل ما في العدة قول الإمام
 وما في الفتاوى قروها ما كما يقيد به كلام القنية
 فائدة في الحديث إذا ادعى الرهن فهو عافيه
 فالوامة إذا اشتهت قيمته بعد هلكه بأن
 قال كل لأدري كم كانت قيمته ضمن بما فيه
 من الدين ~~كذا ذكره المصنف أول~~
 الباب والله أعلم

(باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز)

لا يصح رهن مشاع) لعدم كونه بمنزلة كاهن
 (مطلقاً) مقارناً أو طارئاً من شريكه أو غيره
 يتسم أولاً بالصحة أنه فاسد يضمن بالقبض
 وجوزة الشافعي وفي الاشياء ما قبل البيع
 قبل الرهن الا في أربعة المشاع والمشغول

أي ما يلزم المرتين كدواوة جرح وغن الدوا وأجرة الطبيب وفي القهستاني قال مشايخنا هذا إذا جرح عند
 المرتين والأفعلى الراهن وقبل أنه على المرتين في الحالين اه وفيه أقوال أخر غير ذلك ذكرت في الهندية (قوله
 وكذا ما جلبة أمراض) أي وان لم يكن بدواه (قوله لا يرجع) لأن هذا الأمر ليس للراهن بل للنظر وهو
 متردد بين الأمرين بين الأمر حسبه وبين الأمر يكون ديناً عليه والادنى أولى ما لم ينص على الأعلى قال العلامة
 المقدسي قال ولم يكن في بلد قاض أو كان من قضاة الجوزية فماذا يكون الحكم اه جوى (قوله مطلقاً)
 أي وان كان بأمر القاضي لأنه يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فيما مر صاحبه بذلك اه حلي والفتوى على
 الأول وفي الهندية عن جواهر الاطلاعي والفتوى على أنه إذا كان الراهن حاضر لكن امتنع أن يتفق فأمر
 القاضي المرتين بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن (قوله خلافاً للثاني) حيث قال يرجع في الوجهين اه حلي
 (قوله وهي مسألة الجرح) يعني أن القاضي لا يلبى على الحاضر ولا يتخذ أمره عليه لأنه لو نفذ أمره عليه لصار
 محجوراً عليه وهو لا يملك جرحه عنده وعند أبي يوسف يملك فنفذ أمره عليه اه حلي (قوله لأنه المنكر) أي منكر
 رد العارض أفاده المصنف (قوله ويسقط الدين) أي لا كراهة في الكلام فيه (قوله لا يثبت الزيادة) علة لقوله
 فللراهن أيضاً (قوله ولو قبل قبضه) الأولى أن يقول ولو في هلاكه قبل قبضه أي لو اختلفا في هلاك الرهن أي
 فزعم المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه أي وقال الراهن هلك بعد القبض (قوله برزايه) عبارة زعم
 الراهن هلاكه عند المرتين وسقوط الدين وزعم المرتين أنه رده اليه بعد القبض وحلت في يد الراهن فالقول
 للراهن لأنه يدعى عليه الرد العارض وهو يشكر فان برهنه للراهن أيضاً ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم
 المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتين لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنه للراهن لاثباته
 الضمان اه وهي عبارة واضحة لا غبار عليها (قوله إذا كان الطريق آمناً) أي ولم يقيد بالمصر أما إذا قيد به لا يملكه
 وذكر في غير رواية الأصول أنه إذا كان الطريق آمناً يملك السفر به على كل حال عنده وعلى قول أبي يوسف لا يملك
 إذا كان الرهن شأله حمل وموثة وعند محمد إذا كان السفر له منه بقية فمن على كل حال ذخيرة ونقل خلافاً في المنع
 غير هذا (قوله وكذا الانتقال عن البلد) أي من غير سفر (قوله وكذا العدل) أي أنه أن يسافر به (قوله على خلاف
 ما في فتاوى القاضيين) أي قاضي خان والقاضي ظهير الدين من أنه ليس له السفر به (قوله وما في الفتاوى
 قولهما) لا حاجة إلى هذا التبريح وقد صرح به قاضي خان كما نقله عنه في المنع ونصه وفي الخاتبة وليس للمرتين
 أن يسافرا بالراهن وللا مودع أن يسافر بالوديعه في قول محمد وان فعل ذلك يصير ضماناً وهو قول أبي يوسف
 (قوله إذا ادعى الرهن) لم أقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعميت عليكم بالتخفيف والتشديد والمراد أنه إذا
 خفي حاله ولم تدر قيمته وقد انتقل على هلاكه (قوله فهو عافيه) أي قيمته مقابلته بما هو مرهون فيه يعني أن الدين
 يسقط عن الراهن بهلاكه عند المرتين (قوله ضمن بما فيه من الدين) فيسقط الدين عن الراهن وهذا إذا لم يعلم أنه
 أقل فان علم واشتبهت قيمته برأيه ~~كمه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم~~

• (باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز) •

(قوله لا يصح رهن مشاع) ارتكب الف والشر غير المرتب اهتماماً بالمتن عنه (قوله مقارناً) كما إذا رهنه نصف
 الدار مشاعاً (قوله أو طارئاً) صورته أن يرهن جميع العين ثم يتفادى العقد في النصف والاشاعة انما تؤثر لانها
 تمنع استدامة القبض وهذا المعنى يوجد في الاشاعة الطارئة انتهى وهذا هو الصحيح وذكر ابن جماعة أن أبا يوسف
 رجح عن هذا وقال الشيوخ الطائري لا يمنع بقاء حكم الرهن اه برهان (قوله من شريكه) انما لم يجوز منه لأن
 ثبوت البعد في المشاع لا يتصور ولأنه لو جاز لا مسكه بما يحكم الرهن ويوما يحكم الملك فيصير كسائر رهنه
 يوما يوما لا (قوله ثم الصحيح) أنه فاسد يضمن بالقبض أي لا باطل لأن الباطل لا ينعقد أصلاً فكان كالبيع
 الباطل والفاسد ينعقد فكان كالبيع الفاسد بشرط انعقاد الرهن أن يكون مالاً أو متقابله به مالاً مضموناً
 فإذا وجدت شرائط الجواز ينعقد صحيحاً وإذا افتقد شرط من شرائط جوازه ينعقد فاسداً وفي كل موضع
 لم يكن الرهن مالاً أو لم يكن المتقابل مضموناً لا يكون الرهن منعقداً انتهى شلبي عن السكاكي (قوله
 ما قبل البيع قبل الرهن) أي أي شيء من الاعيان يصح بيعه يصح رهنه (قوله والمشغول)
 أطلق عدم جواز رهن المشغول فشمع ما إذا كان مشغولاً بملك الراهن أو بغيره وليس

الامر كذلك بل المانع الشغل بملك الراهن أما لو كان مشغولاً بملك غيره فلا كافي حاشية الشيخ شرف الدين معزياً فصول العمادى وكذا رهن الشاغل غير جائز لماسأى من أنه لا يجوز رهن البناء بدون الارض أفاده أبو السعود (قوله والمتصل بغيره) كرهن الثمر على الشجر بدونه والزرع في الارض بدونه إلا أن القبض شرط في الرهن ولا يمكن قبض المتصل بغيره وحده فصارت معنى المشاع (قوله والمتعلق عقته بشرط قبض وجوده) كما إذا قال لعبدى إن دخلت هذه الدار فأنه حذر فأنه يصح بيعه لارهنه ولعله لأن حكم الرهن الحبس الدائم إلى الاستيفاء وجب مثل هذا الايدوم لأنه قد يدخل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء (قوله غير المدبر) أى المطلق أى فأنه لا يجوز بيعه أى ولا رهنه أما المقيد كان مت من مرضى هذا أو من سفري هذا فأنه يصح بيعه أبو السعود وهل يصح رهنه يحزروا الظاهر عدم الصحة لأنه من المعلق عقته على شرط (قوله قال المصنف وفيه نظر الخ) عبارة ويمكن أن تكون مفترقة على القول المقابل للصحيح وهو أن الشيوع الطارئ غير مفيد وفيه نظر اهـ فعمل النظر في ذلك الامكان ووجهه ما أبداه المؤلف (قوله لأنه بالخيار الخ) الا وضع لأن المبيع بالخيار أما أن يدخل في ملك المشتري أو يعود إلى ملك البائع وعلى كل الخ وهذا فيما إذا كان الخيار للمشتري ويظهر لا ينقل عبارة اشرف الغزى (قوله كما بسطه في تنوير البصائر) أى للشرع الغزى وعبارة أن تكون هذه الحيلة مفيدة على القول بأن الشيوع الطارئ لا يضر كما لا يخفى قلت بل الظاهر الذى لا يخفى على المتأمل المتجر أن هذه الحيلة لا تفيد على القول بأن الشيوع العارض لا يضر ولا يتأق عليه أيضاً وما ذاك إلا أنه لما بيع منه على أنه بالخيار لم يخرج عن ملك البائع لماعلم من أن خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وحيث لم يخرج عن ملكه فقد رهن بعض ملكه فيكون رهن المشاع ابتداءً فلا تفيد هذه الحيلة والله سبحانه وتعالى اعلم فان قلت هل إذا كان الخيار للمشتري لا للبائع تفيد هذه الحيلة أو لا قلت لا تفيد وان كان للمشتري أماعلى قواه ما فاضل لانها يقولان دخل في ملك المشتري فصارت رهن المشاع من شريكه وهو غير جائز كما نلتزم عن الخلاصة وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يدخل في ملك المشتري في مدة الخيار فبعدمه أما أن يدخل في ملكه أو يعود إلى ملك البائع وعلى كل حال يكون رهن المشاع ابتداءً وهو غير جائز وهذا الحل دقيق حسن يعنى به ويتنبه له اهـ (قوله فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان تلف في يد المشتري سقط الثمن عن صاحب الضعة أو الدار وان أصابه عيب ذهب من الثمن بحسبه اهـ منصرف وظاهره أنه يقطع الثمن مطلقاً سواء كانت قيمته مثل الدين أو أكثر أو أقل (قوله لأن أحدهما ليس بأولى) أى يكون رهنه أو بضاعة (قوله ولا أرض لا النخل) أما إذا لم يصرح بالخراج النخل فأنه يدخل تبعاً قال الجوى في شرحه كما يدخل في رهن أرض نخله أو غيره وزرعها أو غرسها لانه تباع بخلاف البيع بلوازمه بلادخوله اهـ (قوله وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر) لان الشجر ائتم للثابت فيكون استثناءً لا لشجيرة واضعها اهـ تبين (قوله ولو رهن الشجر عواضعها) قال الجوى في شرحه ولو رهن نخلاً لم يحل جاز لانه مجاور ولو كان غرد دخل تصحها اهـ (قوله صح في العرصة) والسقف والحيطان الخاصة اهـ قضية (قوله ولا رهن الخراج الخ) لان وجوب الرهن ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء من هؤلاء مستعذر لا استحقاقهم الجزئية فصاروا كطرازات تبين (قوله ولا بالامانات) لانها ليست مضعونة ولا يمكن استيفائها من الرهن لتعنيها حال بقائها وعدم وجوب النعمان بعد هلاكها (قوله وأمانة) من عطف العام فيشمعل العارية والمضاربة ومال الشركة ولا حاجة اليه لانه هو عين المصنف فالأولى الاقتصار على قوله كودبيعة ليكون مثلاً بالامانات (قوله ولا بالدرك) لان الرهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لأن معنى الدرك ضمان الثمن بعد الاستحقاق حتى يحكم برد الثمن ونفسه الرهن بالدرك أن يبيع رجل سلعة وقبض منها وخاف المشتري الاستحقاق وأخذ بالثمن من البائع رهنه على الدرك فأنه باطل حتى لا يملك الرهن حل الدرك أو لم يحل وأذا هلك كان أمانة عنده حل الدرك أو لا إذا علقه حيث وقع وباطل اهـ در عن الكافى (قوله فالرهن به باطل) فإذا هلك عند المشتري يهلك أمانة لانه لا عقد حيث وقع باطلا (قوله بخلاف الكفالة) أى فانما يصح بالدرك والفرق أن الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب وازدادة الوجوب الى زمان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فهي التزام المطالبة والتزام الافعال يصح اضافاً الى المال كافي الصوم والصلاة وله ذاتها الكفالة بما ذاب له على فلان ولا يصح الرهن اهـ حلبى من الهداية (قوله ذهب بالثمن) فلا يجب على البائع شيئاً وان هلك الرهن ذهب من غير شئ لانه لا اعتبار بالبطل فلا يجب

والتصل بغيره والمتعلق عقته بشرط قبض وجوده غير المدبر فيجوز بيعه الارض او فيها الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر واهـ مفترقة على الضعيف في الشيوع الطارئ قلت بل ولا على الصحيح لانه بالخيار لا يتخلوا ما أن يبقى في ملكه أو يعود للملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداءً كما بسطه في تنوير البصائر فتنبيه قلت والحيلة الصحة ما في حبس منية المقتضى أراد رهن نصف داره مشاعاً يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منها الثمن على أن المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقص البيع بحكم الخيار فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتقده ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في الولو الجلية ولو جاء بشوئين وقال خذ أحدهما رهنًا والآخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما رهنًا بالدين لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر فيبيع الرهن فيهما بالضرة فلا يضر (و) لا رهن (ثمرة على فخل دونه و) لا (زرع أرض رهن أو نخل) أو ثياب (بدونهم أو كذا عكسها) كرهن الشجر لا الثمر ولا الأرض لا النخل والاصل أن المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز امتناع قبض المرهون وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر عواضعها أو الدار عافيتها جاز ملان لانه متصل اتصال مجاورة وفي القضية رهن دار والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لانه يكون تبعاً (و) لا رهن الخبز والمدبر والمساكن وأما الولد والوقف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز رهن به فقال (و) لا (بالامانات) كودبيعة وأمانة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر (و) لا يبيع من مضعونة بغيرها أى بغير مثل أو قيمة مثل (المبيع في يد البائع) فأنه مضعون بالثمن فإذا هلك ذهب بالثمن

(و) لا (بالكفالة بالنفس و) لا (بالقصاص مطلقاً) نفس وما دونها (بخلاف الجناية خطأ) لا (بالشفعة وبأجرة الشفعة والمغنية وبالعبء الجاني أو المدين) وإذا لم يصح الرهن في هذه الصورة للراهن أخذه ولو كان عند المدين قبل الطلب ذلك مجازاً لا يحكم للبطلان في قبض ياذن المالك صدر الشريعة وابن كمال (و) لا (رهن خروارته انهم مسلم أو ذمي لاهـ لم) أي لا يجوز لهـ مسلم أن يرهن خروارته يرهته يمين مسلم أو ذمي (ولا يضمن له) أي لاهـ لم (مرتهنهما) حال كونه (ذمي أو يمينه) الضمان لتقومها عندهم لا عندنا (وسم) الرهن (بعين مضعونة) بنفسها أي (بالمثل أو بالقيمة كالغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الأصل عن دم عدا) اعلم أن الاعيان ثلاثة من غير شحنة أصلها كالامانات وعين غير مضعونة ولكنهما تشبه المضعونة كببيع في يد البائع وعين مضعونة بنفسها كالغصوب ونحوه وتحمسه في الدرر (و) صح (بالدين الموعود بأن رهن بقرضه كذا) كالف مثلاً فلو دفع اليه البعض وامتنع لا جبر انشاء (فإذا ملك) هذا الرهن (في يد المدين كان مضعوناً عليه باوعد) من الدين فيسلم الألف للراهن جبراً (إذا كان الدين مساوياً للقيمة أو أقل) أما إذا كان أكثر فهو ومضمون بالقيمة) هذا إذا سمى قدر الدين فان لم يسمه لم يكن مضموناً في الأصح كما صرح في المقبوض على سوم رهن بأن رهنه على أن يعطيه شيئاً فهلك في يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها والأصح أنه غير مضمون وقد تقدم أن المقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين المقدار غير مضمون في الأصح (و) صح (برأس مال السلم وعين الصرف والمسلم فيه

على المشتري شيء منه مخ مختصراً (قوله ولا بالكفالة بالنفس) صورته كدل بنفس رجل على أنه ان لم يوافق به الى سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهناً الى سنة كان الرهن باطلاً لانه لم يجب المال للمكفيل على الاصيل وكذا لو كان الكفيل قال للطالب ان مات فلان ولم يؤد المال فهو على ثم أعطاه المكفول عنه رهناً لم يجزاه وقيد بالكفالة بالنفس لانه لو كفيل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه المكفول عنه رهناً بذلك جاز الرهن مخ تصرف (قوله ولا بالقصاص) التعداد راساً فانه من الرهن وهو رهن باطل ليكون المرهون به غير مال فإذا ملك الرهن ضاع على صاحبه (قوله بخلاف الجناية خطأ) أي اذا جنى شخص على شخص خطأ فأخذ الجاني عليه أو وليه من الجاني رهناً أي بوجهها فان الرهن صحيح فان وجهها المال فيكون الرهن مقابلاً بمال وظاهره ولو كانت الجناية على النفس فيجوز أخذ الرهن من القاتل أو من عاقلته وحرره (قوله ولا بالشفعة) أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من أجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه (قوله وبأجرة الشفعة والمغنية) حتى لو هلك الرهن لم يكن مضموناً لا لبقاء شيء مضمون اهـ درر (قوله وبالعبء الجاني أو المدين) لانه غير مضمون على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شيء درر (قوله قبل الطلب) مفهومه انه اذا منعه بعد الطلب ثم هلك يكون ضامناً التعدي به بحسبه (قوله ولا رهن خروارته انهم الخ) وذلك لتعذر الايقاف والاستيفاء في حق المسلم انتهى درر اذ هو ممنوع عن تملكها وتعليقها وفي الهندية واذا ارتهن الكافر من الكافر خروار وضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز والحربي المستامن في الرهن والارثان كالذمي انتهى (قوله وتقامه في الدرر) قال فيها اعلم أن الاعيان ثلاثة أقسام من غير مضعونة أصلاً كالامانات فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثلياً أو قيمته ان كان قيمياً فالامانة ان هلكت بلا تعذر فلا شيء في مقابلتها أو بتعذر فلا تبقى امانة بل تكون مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه والقوم يسمون الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة في حد ذاتها ووجهه كما عرفت أن الضمان عبارة عن رد مثل الهالك أو قيمته والشئ اذا كان مثلياً أو قيمياً يكون بحيث لو هلك تعين المثل أو القيمة فتكون مضعونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض أي كالابرا ونالها عين ليست بمضمونة ولكن تشبه المضعونة كببيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن أحدهم مثله أو قيمته لكن الشئ يسقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة فيمجرد هذا الاعتبار سموه بالعين المضعونة بغيرها اهـ (قوله وصح بالدين الموعود) لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة بل جعل موجوداً اقتضاً لان الرهن استيفاء والاستيفاء لا يسبق الوجوب بل يتلوه ولا بد من سبق الوجوب ليكون الاستيفاء مبنياً عليه ولانه مقبوض بوجهه الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيه على حكمه اهـ زياهي (قوله فلو دفع اليه البعض) صورته دفع اليه رهناً يدفع له ثمانية دينار فدفع اليه ثمانية وامتنع من دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر اهـ قنية (تنبه) الرهن الموعود لا يلزم الوفاء به في الولوجلية باعده متاعاً الى أجل على أن يعطيه رهناً بالثمن لم يجبر على دفع الرهن لان وعد الرهن لا يمسكون أقوى من حقيقة الرهن ولو وعد الرهن لا يجبر على التسليم لعدم الجبر عند مجرد الوعد يكون بالطريق الاولى والباقي بالخيار في استرداد المبيع لانه انما رضى بتمن موثق بالرهن فإذا مات هذا الوصف ثبت له الخيار وان كان المشتري استهلك المبيع مجبر على دفع غنمه حالاً الا أن يعطيه الرهن لانه ان تعذر الترخ لم يتعذر ابقاء الثمن حالاً فيطالب به أو يعطيه الرهن انتهى من تنوير الاذهان (قوله فهو ومضمون بالقيمة) أي الرهن مضمون على المرتين بقيمة لا بالدين (قوله هذا اذا سمى قدر الدين) الاولى حذف هذه الجملة لعلها من قوله لا يقرضه كذا او ما بعده ويقتصر على قوله فان لم يسمه (قوله لم يكن مضموناً في الأصح) الذي في المنع فان لم يسمه بأن رهنه على أن يعطيه شيئاً فهو ملك في يده يعطى المرتين الرهن ما شاء لانه بالذمة صار مضموناً في يده فيكون يميناً عليه ونحوه في التبيين وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من درهم انتهى برزاية وفسره في الصبر فية نقلاً عن القاضي البديع بقيمة الرهن وجعله قول محمد فلا وجه لقوله لم يكن مضموناً في الأصح فلو اقتصر على قوله هل يضمن خلاف الخ لكان أولى (قوله كما صرح في المقبوض على سوم الرهن) مرهنتاً في قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس مضمون في الأصح انتهى (قوله بأن رهنه) تصوير للرهن بالدين الموعود الذي لم يسم (قوله والأصح أنه غير مضمون) تكرار محض كالذي بعده وهذه عبارة لا تحريف فيها (قوله وصح برأس مال السلم) اغماؤه هذه المذكورات بالذكرة

يؤدى الى الربا وقال أبو يوسف ومحمد بن علي قال الامام اذا لم يكن فيه ضرر بين الراهن والمرتهن أما اذا كان فيه ضرر لا يعتبر الاستيفاء اهـ بتصرف (قوله شيئاً بعينه) قيد به لانه اذا لم يكن الرهن بعينه فلا يحلوا ما أن يتفقا على التعمين في المجلس أولاً فان كان الاول جازاً لبيع وان كان الثاني فان نقد الثمن في المجلس جازاً لبيع والافدأ فاده في التبيين والجوهرة وغيرهما مكي (قوله لما صر أنه غير لازم) أى الرهن أى والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولورهنه لا يلزمه ما لم يسلم فان لا يصير لازماً بالوعد أولى (قوله لقوات الوصف المرغوب) لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فيدونه لا يكون راضياً واذا لم يتم رضاه كان له أن يفسخ أو يرضى بترك الرهن (قوله لحصول المقصود) جواب سؤال حاصله أن المذکور في الشرط الرهن المعين والقيمة خلافه وحاصل الجواب أن يد الاستيفاء انما ثبت على المعنى وهو القيمة لان العورة أمانة فالقصد من الرهن قيمته لا عينه (قوله غير مبيعة) الاولى حذفه ليصح كلام المصنف الا ترى (قوله لثلاثة بما يقصد الرهن) وأما لفظ الرهن وما دونه فليس بشرط كما أفاده في الهندية أول الكتاب (قوله خلافاً للثاني والثلاثة) أى لانه يحتمل الابداع وهو أقلاً ما فية قضى بثبوتيه وهذا بخلاف ما لو قال أمسك هذا دينك أو بالثلاثة فتعين جهة الرهن اتفاقاً (قوله لانه حينئذ يصلح الخ) أى لتعين ملكه فيه حتى لو ملكه على المشتري ولا يفسخ العقد (قوله لانه محبوس بالثمن) أى وضمانه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون مضموناً بضمينين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له أمسك المبيع حتى أعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع اهـ مكي (قوله بقى لو كان المبيع) أى الذى جعله المشتري رهناً قبل قبضه ويحتمل أنها مسألة مستقلة عامة أى سواء جعله رهناً أولاً (قوله وشراؤه) أى ووسع المشتري الشراء اذا علم بواقع الحال (قوله تصدق به) أى الزائد المأخوذ مما قبله (قوله لان فيه شبهة) أى شبهة مال الغير وهو المشتري (قوله رهن رجل عينا عن درجلين الخ) هذا اذا لم ينص على الابعاض فان نص الراهن على الابعاض وقال رهن منكأى من كل واحد نصفها لا يجوز لما فيه من الشيوع ذكره صاحب السراج في الهبة وذكره مالك أيضاً انه لو رهن عينا واحدة عند اثنين لاحدهما الاثنان وللاخر الثالث لم يجز وكذا ذكر في الخلاصة اهـ شلبي في الحاشية (قوله بدين لكل منهما) سواء كان دينهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين بأن كان دين أحدهما دراهم ودين الاخر دينار اهـ معدن عن النهاية اهـ مكي (قوله وكله رهن من كل منهما) لان الرهن أضيف الى كل العين في صنفه واحد وقولاً شيوع في المحل باعتبار تعدد المستحق وموجبه صبرونه محبوساً بدين كل واحد منهما وكان استحقاق الحبس لهما استحقاقاً واحداً من غير انقسام بينهما مكي عن البرهان (قوله كالعديل في حق الاخر) أى وهو اذا هلك عند العدل بسقط دين المرتهن فقط دين من هلك عنده ودين الاخر فمائدة ذلك أن يكون الرهن في ضمان كل واحد منهما حتى لو هلك الرهن عندهما يكون المضمون على كل واحد منهما نصيبه اهـ مكي من هذا (قوله ضمن) أى الدافع أى ضمان الغصب (قوله وأصله مسألة الوديعة) أى اذا أودع عند رجلين شيئاً قبل القسمة فدفع أحدهما كاملاً الى الآخر فان الدافع ضمن عنده خلافاً لهما انتهى زيادى (قوله ضمن كل حصته) صورته كما في البناء أن يكون لاحدهما عشرة على الراهن وللآخر خمسة عليه والرهن ثلاثون درهماً فهلك عشرون من الرهن فتنطبق العشرة في يدهما اثلاثاً بسقط من صاحب العشرة ثلثاه ومن صاحب الخمسة ثلثاه فيكون على الراهن صاحب العشرة ثلث العشرة وهى ثلاثة وثلاثون صاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلثا درهم اهـ مكي (قوله لما صر) أى في قول المصنف وكله رهن من كل منهما (قوله بلا تفرق) أى بلا تجزئ فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقياً (قوله اذا شيوع) أى لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوع من (قوله لحبس الكل بكل الدين) فيكون الجميع محبوساً بكل جزء من أجزاء الدين فحسبه لالمقصود وهو المبالغة في الحل الى اليفاء من (قوله كالبيع) أى فانه يحبس بكل جزء من أجزاء الثمن (قوله لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن الى آخره) قال في المنع لان قبول العقد في أحدهما لا يكون شرطاً لصحة العقد في الآخر فاذا قبل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن واهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع بتضرره بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد جرت بضم الردى الى الحبيد فقلقه الضرر بالنزوى ولا كذلك الرهن لان الراهن لا يتضرر بالتفريق واهذا لا يطل به وهذا رواية هـى الاصح وأما على رواية الاصل فلا فرق بين هذه

بائع عبد اعلى أن يرهن المشتري بالثمن شيئاً بعينه أو يعطى كفيلاً كذلك بعينه (صح ولا يجبر) المشتري (على الوفاء) لما صر أنه غير لازم (ولالبائع قبضه) لقوات الوصف المرغوب (الأن يدفع المشتري الثمن حالاً أو يدفع (قيمة الرهن) المشروط (رهناً) لحصول المقصود (وان قال) المشتري (البائع) وقد أعطاه شيئاً غير مبيعة (أمسك هذا حتى أعطيك الثمن فهو رهن) لثلاثة بما يقصد الرهن والعبرة لاهما في خلافاً للثاني والثلاثة (ولو كان) ذلك الشيء الذى قال له المشتري أمسكه هو (المبيع) الذى اشتراه بعينه لو (بعد قبضه) لانه حينئذ يصلح أن يكون رهناً بجنه (ولو قبله لا) يكون رهناً لانه محبوس بالثمن كما صر بقى لو كان المبيع مما يفيد بكنهه كلهم وخبرنا بطا المشتري وخاف البائع تناقه جائزاً وشراؤه ولو باعه بأزيد تصدق به لان فيه شبهة (رهن) رجل (عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح) وكله رهن من كل منهما ولو غير شر بكنين (فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعديل في حق الاخر) هذا لو عا لا تجزأ وان مما تجزأ فعلى كل حبس نصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافاً لهما وأصله مسألة الوديعة زيادى (ولو هلك شيء من حصته) لتجزئ الاستيفاء (فان قضى دين أحدهما فكذلك رهن الاخر) لما صر أن كل العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلارهننا) واحداً (بدين عليهما صح بكل الدين ويسمى الى استيفاء كل الدين) اذا لا شيوع (ولو رهن عبدان ألف لا يأخذ أحدهما باقضاء حصته) لحبس الكل بكل الدين كما مبيع في يد البائع (فان سمي لكل واحد منهما شيئاً من الدين له أن يقبض أحدهما اذا أدى ما سمي له بخلاف البيع) لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن والبيع هو الاصح

المسئلة والى قبلها لان العقد متحد فلا يتفرق بالتسمية كالبيع وهذا في البيع قول الامام وقال لا تعدد الصفقة
بتفصيل الثمن وان لم يتكرر الايجاب والاولى أن يقول بتفصيل البذل وهو الدين (قوله أى ان كل واحد) صوابه
أى ان هذا الرجل (قوله رهنه) الضمير المستتر للرجل الرهن والضهير الظاهر لكل واحد فان المرتهن الرجلان
والرهن الرجل (قوله ولا يمكن تنصيفه الخ) ولا يمكن انقضاء لاحدهما انعدام الاولوية ولا يمكن أن يقدر كل منهما
ارتضاء معاملة التارخى اه (قوله كان صاحب التارخى الاقدم أولى) لانه أثبت في وقت لا يتأخر فيه أحد
(قوله اقرينة سابقة) قال في التبيين لان تمكنه من القبض دليل على سبقه اه (قوله فان الحكم واحد) حتى لو لم
يكن العبد في أيديهما وأثبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك اه زياهي وهذا ظاهر بالنسبة الى
هذا التفريع أما بالنظر الى ما اذا كان في يد أحدهما فالتقيد للاختراز ولذا قال في الكشف قيد يكون العبد
في أيديهما لانه لو كان في يد أحدهما يقضى لذي اليد خاصة مطلقا انتهى والظاهر أن الاستيفاء في صورة الموت
مقدم كصورة الحياة (قوله كما وصفنا) أى في صورة المسئلة (قوله استحضانا) وفي القياس يطل وهو قول
أبي يوسف لان المقصود من الرهن الخبس للاستيفاء ولا يتأخر للشيوع (قوله لا تقبله بالموت استيفاء) قال
في المنع وجه الاستحسان أن العقد لا يراد لذاته وإنما يراد لحكمه وحكمه في حال الحياة الخبس والشائع لا يقبله
وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشائع يقبله فصار كما اذا دعى رجلان لنكاح امرأة أو ادعى عنه اختان
أو خمس نسوة على رجل فان البنتين تنهاتان حال الحياة وتقبلان بعد الموت لان حكمهما حال الحياة ثبوت
ملك النكاح وهو لا يقبل الانقسام ولا الشراكة وبعد الممات ثبوت ملك المال بالارث وهو يقبلهما اه يتصرف
(قوله قال) أى صاحب الفصول العمادية (قوله وهذا) أى هلاكه هلاك المرهون (قوله ومفاده الخ) تطويل من
غير فائدة ولو قال ومفاده أنه لو لم يرض بذلك هلاك الغصب لكان أوضح (قوله وعليه) أى على ما استفيد من
قوله والا لا وهو أنه يهلك هلاك الغصب (قوله يحتمل اطلاق السراجية) وأنه اذا أخذ عمامة المديون بغير رضاه
تكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا اه ومعلوم أن العمامة ليست قيدا وحاصل ما أشار اليه المؤلف أنه ان
أخذها بغير رضاه ثم رضى وهلكت هلكت هلاك الرهن وان لم يرض تملك هلاك الغصب وقد أفاده المصنف
وفي الهندية عن جواهر الفتاوى رجل له دين على رجل فقاضاه ولم يعطه فرفع العمامة عن رأسه رهنا بدينه
وأعطاه منذ بلا صغيرا بانه على رأسه وقال له أحضر ديني حتى أردّها عليك فذهب الرجل وجا به بدينه بعد أيام
وقد هلكت العمامة فأنه تملك هلاك المرهون لا هلاك الغصب لانه أمسكها رهنا بدينه والغريم يتركها عنده
وبذهابه صار راضيا بأن تكون رهنا اه (قوله لرب المال مسلك الخ) هذا يدل على عدم صحة التوقيع فان القتال
بأنه رهن لا يشترط الرضا مطلقا فلا يهلك هلاك الغصب (قوله وقيل) ليس لفظ قيل في نقل المصنف (قوله فله أخذ
مكان حقه) أى اذا كان قدره (قوله لم يكن واحدا منهما رهنا) فلو ضاعا في يده لا يذهب من الدين شيء كذا
عن محمد وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فذفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرون
درهما فقبضها فضاقت في يده قبل أن يأخذ منها عشرون درهما ضاقت من مال المديون والدين عليه على حاله
هندية (قوله قبل أن يختار أحدهما) مفهومة أنه اذا اختار أحدهما فعين للرهن فيه ملك مضمون وان الرهن
ولو هلك الآخر لا يخبر بذلك بغير شيء (قوله غصب الرهن) أى والغاصب غير المرتهن كهلاكه فيضمن ضمان
الرهن أما لو كان الغاصب المرتن كما اذا ركب المرتن الدابة أو كان عمدا فاستخدمه أو ثوبا فلبسه أو سيفه فقتله
بغير إذن الرهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير إذنه فيكون كالغاصب انتهى هندية فيجب عليه دفع قيمته
تكون رهنا قائما قائمة مقامه (تمة) رجل غصب من آخر عبدا فوهنه بدينه عند رجل فملك العبد عند المرتن
كان له مال اختيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتن فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت
الغصب بإدائه الضمان قصير اراه مال نفسه وان ضمن المالك المرتن كان للمرتن أن يرجع على الرهن بما ضمن
ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متأخر عن العقد اه
(قوله الا اذا غصب الخ) ثم حصل الهلاك فلورهن معفيا وأمره بقراءته منه ان هلك حال قراءته لا يسقط الدين
لان حكم الرهن الخبس فاذا استعمل بأذنه تغير حكمه ويبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين
هندية عن الوجيز (قوله أمره بدفعه) أى أمر الرهن المرتن بدفع الرهن الى الدلال ليبيعه ويأخذ دينه من ثمنه

(ويبطل بدينه كل منهما) أى من رجاين (على
رجل أنه) أى ان كل واحد (رهنه هذا الشيء)
كعبه مثلا (عنده وقبضه) لاستحالة كون كل
رهنا وهذا وكله رهنا لذلك في آن واحد ولا
يمكن تنصيفه لازوم الشيوع فتتأخر توافقه
في ملك أمانة اذا باطل لاحكمه هذا اذا لم
يؤرخا فان أرخا كان صاحب التارخى الاقدم
أولى وكذا اذا كان الرهن (في يد أحدهما
كان) واليد (أحق) لقرينة سابقة (ولو مات
واحدة) أى رهن الرهن (أولا) أى أو
(الرهن معهما) أى في أيديهما (أولا) أى أو
ليس العبد معهما فان الحكم واحد في يد كل
(فغير كل كذلك) كما وصفنا (رهنا بدينه)
واحد منهما منصفه (أى العبد) رهنا بدينه
استحسانا لا تقبله بالموت استيفاء والشائع
يقبله (أخذ عمامة المديون لتكون رهنا عنده
لم تكن رهنا) واذا هلكت تملك هلاك المرهون
قال وهذا ظاهر اذا رضى المالك بتركه
رهنا عمادية ومفاده انه ان رضى بتركه كان
رهنا والا لا وعليه يحمل اطلاق السراجية
وغيرها كما أفاده المصنف وفي الجنبى لرب المال
مسك مال المديون رهنا بلاذنه وقيل اذا
أيس فله أخذ مكان حقه قضاء عن دينه
وأقره المصنف (دفع ثوبين قتال خذ أحدهما
شئت رهنا بكذا فخذ أحدهما) سراجية
منها رهنا قبل أن يختار أحدهما (سراجية
فروع غصب الرهن كهلاك الاداغص
في حال التخليع مرتن من يذن رهن أمره
بدينه للدلال

فدفعه فهلك لم يضمن * نخ امي وضع المحصف
 الرهن في صندوقه ووضع عليه قعدة ماء
 للشرب فانصب الماء على المحصف فهلك
 ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن
 شيئاً قنية * الاجل في الرهن يفسده * سلطه
 بيعه ومات للمرتهن يبعه بلا محضر وارثه
 * غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن
 أمره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي أن يجوز
 ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره
 جازك في مئة زقات يسوع النهر وفي الذخيرة
 ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها
 لانه ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه
 الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه
 الرفع للقاضي أو كان بحال يفسد قبل أن يرفع
 جازله أن يبيعه
 (باب الرهن يوضع على يد عدل) سمى به
 لعدله في زعم الراهن والمرتهن (اذا وضعه
 الرهن على يد عدل سح ويتم قبضه ولا
 يأخذ أحد منهما منه ضمن لو دفع الى
 أحدهما) لتعلق حقه بما به فلو دفعه ففقد
 ضمن اتعديه وأخذ منه قيمته وجعلها عنده
 أو عند غيره وليس للعدل جعلها رهنًا في يده
 لئلا يصير قاضياً ومقتضياً وهل للعدل الرجوع
 مبسوط في المطولات (واذا هلك يهلك من
 ضمان المرتهن فان وكل) الراهن (المرتهن
 أو وكل) العدل أو غيرهما يبيعه عند حلول
 الاجل صح) نو كبله (لو الوكيل) أهلا
 لذلك) أي للبيع (عند التوكيل والا) يكن
 أهلاً لذلك عند التوكيل (لا) تصح الوكالة
 وحينئذ فلو وكل ببيعة صغيراً لا يعقل
 (قباعه بعد بلوغه لم يصح) خلا قالهما (فان
 شرطت) الوكالة (في عقد الرهن لم يعزل
 بمزله و) لا (بعوت الراهن و) لا (المرتهن)
 للزومها بل لزوم العقد فهي تخالف الوكالة
 المفردة من وجوه أحدها هذا (و) الثاني أن
 الوكيل هنا (يجبر على البيع عند الامتناع
 وكذا الوشرط بعد الرهن في الاصح) زباني
 على خلاف ظاهر الرواية وان صحها
 قاضي خان وغيره على ما نقله القهستاني
 وغيره فتدبه

(قوله لم يضمن) اعدم التعدي لانه فعل ما أذن فيه (قوله جاع) الظاهر أنه لا محترز له كما أن كون القعدة للشرب
 كذلك (قوله لا الزيادة) الاولى حذفها لان ضمان الرهن لا تضمن فيه الزيادة بل هي أمانة (قوله والمودع لا يضمن)
 لعدم التعدي أما إذا هرقه أو علم أن بالقعدة كسر ابريق الماء وينفذ الى المحصف فلا أشك أن هذا تعد (قوله
 الاجل في الرهن يفسده) لان حكمه الحبس الدائم الى استيفاء الدين فاذا هلك يهلك مضموناً ضمان الرهن لان
 الفساد منه كالصحيح بخلاف الباطل (قوله سلطه يبيعه) الاولى على رهنه (قوله للمرتهن يبعه) فليس للوارث
 قبض البيع لانه تعلق به حق المرتهن ولا يطل بعوت الراهن فلا يقال انه وكيل ببيعه والوكالة تسقط بالموت قال
 في الهندي ولو باعه في صورة ما اذا سلب الراهن المرتهن على البيع بالنسبة جاز يبيعه كيف ما كان (قوله غيبة
 منقطعة) فيها أقوال متناقضة (قوله يبيعه) في نسخة لبيعه أي لاجل أن يبيعه بدينه (قوله ليس للمرتهن بيع ثمرة
 الرهن) محله ما اذا لم يأذن الراهن له بالامتناع كما لا يخفى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الرهن يوضع على يد عدل)

لما أنهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى نائبه ما هو العدل لان حكم
 النائب يقتضيه حكم الامل والمراد بالعدل هنا من رضى الراهن والمرتهن بوضع الرهن في يده ورضيا ببيعه الرهن
 عند حلول الاجل وهو وكيل الراهن يبيعه لكن يخالف المفرد في مسائل اه مخ سبأني بعضها قرياً مكي
 وقوله يوضع يجوز أن يكون حالاً أو مضافاً بأن تكون الامم زائدة تمكين (قوله ولا يأخذ أحد منهما منه)
 لانه تعلق به حقه ما لان حق الراهن تعلق بالحفظ بيده وأمانته وحق المرتهن في الاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما
 ابطال حق الآخر اه مخ (قوله لتعلق حقه بما به) قال في المخ لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن
 في حق المالية وكل منهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي انتهى (قوله وجعلها
 عنده أو عند غيره) وان تعدد اجتماعهما يرجع أحدهما الامر الى القاضي ليفعل كذلك حلبي عن الهداية
 (قوله لئلا يصير قاضياً ومقتضياً) لان القيمة واجبة عليه فلو جعلها رهنًا في يده يصير قاضياً ومقتضياً وبينهما
 تناف اه مخ (قوله مبسوط في المطولات) قال في التبيين فاذا جعلت القيمة رهنًا بأمر أي القاضى
 عند العدل الاول أو عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة
 للعدل يأخذها ممن عنده ان كانت هي عند غيره أو عنده لو وصل المرهون الى الراهن بالتسليم الاول اليه
 ووصول الدين الى المرتهن يدفع الراهن اليه ولا يلزم منه اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد ولو أخذ
 الراهن لاجتماعه في ملك واحد وان كان العدل ضمن قيمة الرهن بالدفع الى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة
 من العدل ان كانت عنده أو من غيره ان كانت عند غيره لان العين لو كانت قائمة بأخذها ممن هي في يده
 اذا أدى الدين فكذلك يأخذها مقام مقامها ولا جمع فيه بين البدل والمبدل منه في ملك واحد ثم هل للعدل
 أن يرجع على المرتهن بذلك ينظر ان كان دفعه اليه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وهلك في يد
 المرتهن لا يرجع وان استأجره المرتهن رجع عليه لان العدل باء الضمان ملك العين المرهونة وتبين أنه
 اعاراً وأودع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع الا بالتعدي وكذلك اذا دفعه اليه بحقه بأن
 قال له خذ بحقك أو احبسه بدينك لانه دفع اليه على وجه الضمان اه حلبي (قوله صح نو كبله) لانه ملكه فله
 أن يوكل من شاء فيه معلقاً ومنجز اه جوى (قوله لم يصح) أي عند الامام لان أمره وقع باطلا لعدم القدرة وقت
 الامر فلا ينتاب جائزاً (قوله خلا قالهما) فذا لا يصح لقدرته عليه وقت الامتناع انتهى مخ (قوله فان شرطت
 الوكالة في عقد الرهن) بأن يقول الراهن رهنه على أن يكون فلان وكذا لا يبيع الرهن عند حلول الاجل
 جوى (قوله ولا بعوت الراهن) أشار به الى أنه لا فرق بين العزل الحسني والحكمي (قوله ولا المرتهن) الا أن
 يكون المرتهن وكلاً اه جوى وغيره (قوله للزومها بلزوم العقد) فان في التبيين لان الوكالة لما شرطت في عقد
 الرهن صارت وصفاً من أوصافه وحققاً من حقوقه ألا ترى أنه الزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم أصله ولانه تعلق به
 حق المرتهن وفي العزل ابطال حقه فصار للوكالة بالخصوصية بطلب المذمى اه (قوله يجبر على البيع عند
 الامتناع) لتعلق حق المرتهن به فليس له ابطال حقه (قوله زباني) قال فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد
 كما شرطه فيه في جميع ما ذكرنا من الاحكام اه وفي الهنديه وان أبي العدل البيع فان كان أي التوكيل بعد

تمام الرهن فمن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ يجبر كذا في الوكيل كدرى وهو الصحيح كذا في محيط السر حسي
وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الخبر أن يجبس العدل أيا ما كان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع
الحاكم بنفسه قبل هذا أقوله ما بناء على أن للحاكم بيع مال المدين إذا امتنع وقبل هذا قول الكل وهو الصحيح
كذا في وجيز الكردرى ثم إذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الجبار لأن الجبار وقع على قضاء
الدين بأي طريق شاء حتى لو قضاء بغيره صح وانما البيع طريق من طرقه كذا في التبيين اه (قوله بخلاف الوكالة
المفردة) تكرر كالذي بعده مع قوله والثاني والثالث ومع قول المصنف بخلاف المفردة (قوله انه يملك بيع الولد
والارث) لما تقدم من أن حكم الرهن وهو الحبس يتعدى الى ما تولد منه من الاولاد وسبل النخل وفرخ
الشجر لان الاوصاف الثابتة في الاصول تنسرى الى الفروع وصورة بيع الارش ما اذا جنى على الرهن فندفع
الجاني عليه عروضا ورش جنائيه فلو وكل بيعها أو ما لو وكيل يبيع دابة مثلا فلا يملك بيع ولدها التي
ولده قبل البيع اذ لا ينسرى حكم الوكالة اليه (قوله وله يبيع في غيبته وورثته) سواء كانت الورثة قصرا أو بالغين
وأما إذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن فلو صبه البيع وقضاء دين المرتهن لقيامه مقام الموصى فان لم يكن
وصى نصب القاضي من يفعل ذلك إذا كانت الورثة صغارا لانه نصب لصالح المسكين ولان الراهن يحتاج الى قضاء
ما عليه من الديون الحائلة بينه وبين الجنة وأما إذا كانت الورثة كبارا فهم يحتفلون الميت وعليهم قضاء دينه
مسترح به في الاختيار والجوهرة وغيرهما اه مكى وله يبيع في غيبته وورثته المرتهن لان الوكالة لا تبطل بل بموته
كما تقدم (قوله مطلقا) مرتبها كان أو عدلا أو غيرهما لان الوكالة لا تجري فيها الارث والموكل رضى برأيه لا بغيره
(قوله وعن الثاني أن وصيه يخلفه) لو أخره بعد قوله ولو وصى الى آخر يبيعه لم يصح لكان أنسب (قوله لكنه
خلاف جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل به وط الامام محمد وظاهره أن الامام محمد اذكر
في أصله جواب أبي يوسف كقولهما (قوله ولو وصى الى آخر يبيعه لم يصح) قال في الذخيرة إذا كان العدل وكبلا
في بيع الرهن فأوصى الى رجل يبيعه لم يجز يبيعه الا أن يكون الراهن قال أصل الوكيل وكلت يبيع الرهن
وأجرت لك ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز لوصيه يبيعه ولا يجوز لوصيه أن يوصى به لثالث اه حوى وفي
الهندية العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية ولو وكل العدل
وكبلا فباعه بحضرة العدل جاز وان كان غائبا لم يجز الا أن يجيزه اه (قوله ولا يملك الراهن الخ) لتعلق حقه ما به معا
فلا يملك أحدهما ابطال حق صاحبه بغير إذنه (قوله أجبر الوكيل على بيعه) لتعلق حق المرتهن به وقد سبق ما فيه
(قوله وكيفية الجبار) لا توجد في غالب النسخ (قوله فان لم) قال في المصباح لم في الامر للجبان باب ذهب
ولجسا وجاجة فهو ملحوج ولحوجة مباغة اذا ازم الشيء وواظبه ومن باب ضرب لغة قال ابن فارس اللججاج
فما حل الخصمين وهو عقا ديم اه مكى (قوله باع الناضى) قال الزبلى وهذا على أصله ما ظاهره وأما على أصل أبي
حنيفة فكذلك عند البعض لانه تعين قضاء بلهجة الدين ولان بيع الرهن صار مستحقا للمرتهن بخلاف ما راواضع
وقيل لا يبيع هنا كما لا يبيع مال المدين عند قضاء الدين اه مكى (قوله فان باعه العدل) أى الموكل بالبيع (قوله
فالثمن رهن) وان لم يقبضه بعد اقتبائه مقام ما كان مقبوضا بجهة الرهن (قوله فملك كملكه) فملك من مال
المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن اقيامه مقام المبيع الرهن (قوله ومن) بالبناء لا للجوهول لا الناعل لبتا في
التفصيل الا فى (قوله لانه غاصب) حيث أخذ العين وسلبها بغير إذن مالكها (قوله والتبض) أى قبض المرتهن
الثمن من العدل (قوله لملكه بضمائه) أى لان الراهن ملكه بأداء الضمان مستند الى وقت الغصب فتبين أن أمره
بيعه له لنفسه (قوله يضمن الراهن) أى القيمة لانه وكل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة
بالغروور من جهته ونفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه بأداء الضمان فتبين أنه أمره ببيع
ملكه فصح اقتضاء المرتهن فلا يرجع على الراهن يدينه (قوله أو ضمن) أى العدل المرتهن ثمنه الذى أذاه اليه لانه
تبين أن الثمن أخذ بغير حق لان العدل ملك الرهن بأداء الضمان واستقر ملكه فيه ولم ينتقل الى الراهن والحالة هذه
فتنذ يبيعه فيه لانه المباشرة فصار الثمن له لانه بدل ملكه وانما أذاه الى المرتهن على حساب أن المبيع ملك الراهن
فاذا تبين انه ملك العدل لم يكن راضيا به فله أن يرجع (قوله أخذ المستحق من مشتريه) لانه عين ماله (قوله لانه
العائد) فتمت معلق به حقوق العقد وهذا من حقوقه لوجوبه به وانما دفعه المشتري اليه ليس له المبيع ولم يسل

بخلاف الوكالة المفردة (و) الثالث انه يملك
بيع الولد والارث (و) الرابع (اذا باع بخلاف
جنس الدين كان له أن يصرفه الى جنسه) أى
الدين بخلاف الوكالة المفردة (و) الخامس
(اذا كان عبد او قتله عبد خطأ فدفع بالجنانية
كان له يبيعه بخلاف المفردة) متعلق بالبيع
(وله يبيع في غيبته وورثته) أى ورثة الراهن
(كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته) أى
حضرة الراهن (وتبطل) الوكالة (بموت
الوكيل) مطابقة وعن الثاني أن وصيه يخلفه
لكنه خلاف جواب الاصل (ولو وصى الى
آخر يبيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له)
ذلك في الوكالة (ولا يملك الراهن ولا مرتته
بيعه بغير رضى الاخر فان حل الاجل
وغاب الراهن أجبر الوكيل على بيعه كذا هو
الحكم (في الوكيل بالخصومة) اذ يجب
موكلا وأباها فانه يجبر عليها بأن يجسسه
اياها لبيع فان لم يجد ذلك باع القاضي دفعا
لضرر (فان باعه العدل فالثمن رهن) كالمثل
(فذلك كملكه فان أوفى ثمنه) بعد يبيعه
(المرتته فاستحق الرهن) وضمن (فان كان
المبيع هالكا في يد المشتري ضمن المستحق
(الراهن) ان شاء لانه غاصب (و) حينئذ
(صح البيع والتبض) لانه غاصب
(أو ضمن المستحق) (العدل) لتعديه
بالبيع (ثم هو) أى العدل (يضمن الراهن
وصحوا أيضا) (أو ضمن) (المرتته ثمنه) الذى
أذاه اليه (وهو) أى الثمن (له) أى العدل
لانه بدل ملكه (ويرجع المرتهن على رهنه
بدينه) ضرورة بطلان قبضه (وان كان
الرهن قائما) في يده شتره (أخذه المستحق
من مشتريه ورجع هو) أى المشتري (على
العدل بثمنه) لانه العائد

جاء البيع الاول) لخصول الذم بمحول
حقه للمتن على ما تقر روي محله تحزر
(دون غيره من هذه العقود) اذ لا منفعة
للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا
طاعه فزال المانع فينفذ البيع وفي
الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه
من المرتهن انفسح الاول (وصح اعتاقه
وتدبيره واستيلاده) أي نفذ اعتاق الراهن
(رهنه فان) كان (غنيار) كان (دينه) أي
المرتهن (حالا أخذ) المرتهن (دينه من
الرهن وان مؤجلا أخذ قيمته للرهن بدله
الى) زمان (حلوه) فان حل استوفى حقه
لومن جذبه ورد الفضل (وان) كان الراهن
(معسرا فني) امتنع سخي العبد في الاقل من
قيمه ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي
التدبير والاستيلاد سخي (في كل) في كل
الدين (بالرجوع) لان كسب المدبر وأثم الولد
ملك المولى (فاذا تلف) (الراهن) (الرهين
فحكمه حكم ما اذا اعتقه غنيا) كما تر
(و) (الرهن) (ان تلفه أجنبي) أي غير الراهن
(فالمرتهن يضمه) أي المثلف (قيمه يوم
هلاكه وتكرن) القيمة (رهنا عنده) كما تر وأما
ضمه على المرتهن فمعتبر بقيته يوم القبض لانه
مضمون بالقبض السابق زيلعي (وباعارته)
أي المرتهن الرهن (من رهنه يخرج من
ضمائه) تسبته عارية مجاز (فلوه) ملك
الرهن (في يد الراهن هلاك مجانا) حتى لو كان
أعطاه به كفيه لالم يلزم انكفيل شئ لخروجه
من الرهن نعم لو كان الراهن أخذه بغير رضی
المرتهن جاز ضمنا الكفيل فتسارخانية (فان
عاد) قبضه (عاد ضمائه) وللمرتهن استرداده
عنه الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك) أي
قبل الاسترداد (فالمرتهن أحق به من سائر
الغرماء) لبقاء حكم الرهن (ولو عار)
أو وأدعه (أحدهما) اجنبيا باذن الآخر
سقط ضمائه واكمل منهما أن يعيده رهنا) كما
كان (بخلاف الاجارة والبيع والهبة)
والرهن (من المرتهن أو من أجنبي اذا
باشرها أحدهما باذن الآخر)

قلت اذا كان لا عبرة لاجازته ما مع القبض قبل الاولى أن لا يمتد بابدونه وينفذ البيع مطلقا (قوله جازا البيع الاول)
أي السابق على العقود الصادرة بعد (قوله على ما تقر روي محله تحزر) حاصل الكلام هنا أن من تصرف في غير
مملوكة له وقد تعلق به حق الغير فأجاز صاحب الحق تصرفه بنظر ان كان ما وجب من البديل بدلا عما تعلق
به حقه يتعلق حقه بالبديل وان كان ما وجب من البديل بدلا عما تعلق به حقه لا يتعلق حقه بالبديل ا ه اتقاني
واجازة هذه العقود وان كانت لا تفيد لها النفاذ الا أنها كانت سببا في نفاذ عقد البيع فكانه اجازته فيكون
المن رهنه بديل المبيع المرهون (قوله اذ لا منفعة للمرتهن فيها) لان حقه لا ينتقل الى الاجرة لانها بديل المنفعة
وحقه في العين ولا بديل في الرهن والهبة (قوله وفي الاشياء الخ) هذا كالا مستدر على قول المصنف سابقا فالثاني
موقوف كأنه يقول محل بوقف الثاني كالا قول اذا كان البيع الثاني من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف
وانما يطل البيع الاول ووجهه أنه طرأ ملكات على ملك موقوف فأبطله ارشدا الى ذلك أبو السعود في حاشيته
الاشياء وحاشية ملامسكين (قوله وصح اعتاقه) بلا اجازة المرتهن سواء كان موسرا أو معسرا الصدوره من
أهله في محله وهو ملكه ولا ينعنه حتى المرتهن كبيع قبل قبضه أو آبق أو مغصوب أو مؤجر (قوله أي نفذ) اشار به
الى أن التعيين به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعيين يصح بوجهها غير صحيحة وقوله اعتاقه
ذكره مضر لانه عليه لم يبين حال التدبير والاستيلاد حال الغنى وكمهم ما حكم الاعاق كما هو المتبادر من جوهر
عبارة المصنف وبفصل بين الاعتاق وبين التدبير والاستيلاد حال الفقر فيسمى المعتق في الاقل ويرجع ويسميان
في كل الدين بالارجوع (قوله رهنه) بالنصب على أنه مفعول المصدر ا ه منح (قوله ورد الفضل) ان كان فضل
ويرجع بالزيادة ان نقصت عن دينه (قوله في العتق) أي الواقع بغير اذن المرتهن جوى عن الجوهره (قوله
في الاقل من قيمته) أي يوم الرهن والعتق وكيفيه ذلك أن ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم الرهن
والى الدين فيسعى في الاقل منها لانه لما تذر الوصول الى حقه من جهة الرهن يرجع الى من ينتفع بعقده وهو
العبد وانما سعى في الاقل منها لان الدين ان كان أقل فالحاجة تندفع به وان كانت القيمة أقل فهو انما حصل له هذا
القدر فلا تجب عليه الزيادة جوى (قوله ويرجع على سيده غنيا) أي اذا أيسر لانه قضى دينه وهو ضطر يحكم
الشرع فلم يكن متبرعا فيرجع عما تحمّل عنه (قوله سعى أي كل) أي من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين)
أي ولو زائد على القيمة لما ذكره المؤلف (قوله فحكمه حكم ما اذا اعتقه غنيا) أي ان كان الدين حالا أخذ منه
كل الدين وان كان مؤجلا أخذ قيمته لتكون رهنا الى زمان حلول الاجل ا ه منح (قوله فمعتبر بقيته يوم
القبض) أي في هذه الصورة أيضا حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك خمسة مائة ويوم الارتها ان ائقارم خمسة مائة
وكانت رهنا وسقط من الدين خمسة مائة ان كان الدين الفوا وانما اعتبر يوم القبض لانه بالقبض دخل في ضمانه
انه وقبض استيناء الا أنه يتقرر عند الهلاك أفاده المصنف (قوله يخرج من ضمانه) قال في الذخيرة بيد العارية
ينعدم ضمان الرهن ولا يرتفع العقد سواء كان المستعير رهنا أو مرتها أو أجنبيا وكذا بيد الودعة لا يرتفع العقد
وبيد الاجارة والرهن يرتفع العقد ا ه (قوله مجاز) أي مجازا استعارة لوجود المشابهة بين الاعطاء هنا وبين
معناها الحقيقي في عدم الضمان وامكان الاسترداد والقرينة اسنادها الى المرتهن أفاده المصنف وفي شرح الجوى
وانظرا لاعارة استعارة لان حقيقة ان تلك المنافع ولا يكون الامن بملكها والمرتهن لا يملكها فكيف يملكها انتهى
(قوله ملك مجانا) أي من غير سوط شئ من دين المرتهن لا ارتفاع القبض الموجب للضمان (قوله حتى لو كان) أي
الراهن وقوله أعطاه أي أعطى المرتهن وقوله به أي بالرهن المعار (قوله جاز ضمان الكفيل) أي للرهن فيطالب
بدفعه للمرتهن (قوله لبقاء حكم الرهن) قال في الدر المنثور وله الرجوع متى شاء ابقاء العقد الا في حكم الضمان
للمعال ا ه وفي شرح الجوى وبقي عقد الرهن مع اعارته الا في الضمان حتى كان له استرداده ولو مات
الراهن قبل استرداده كان المرتهن أحق به من سائر الغرماء لان العارية غير لازمة ا ه (قوله سقط ضمانه) لان
الضمان باعتبار القبض وقد زال (قوله واكمل منهما أن يعيده رهنا) وانظر مالومات الراهن هل يدته بقرنه المرتهن
أولا والنظر الاول (قوله كما كان) لان اهمافيه حق البقاء العقد (قوله من المرتهن) أي اذا صدرت هذه
التصرفات من الراهن للمرتهن لكن في ذكر الرهن نظر ولم يذكره الزيلعي وفي حاشية الشافعي وهذا صريح في جواز
الاجارة من المرتهن وقد قال الاتقاني تفلا عن الاسيبي ما نصه وكذلك لو استأجره المرتهن صحت الاجارة

وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة الاجارة أو بعد انقضائها ولم يحبس عنه
 الرهن هلك أمانة ولا يذهب به لا كشيء من الدين ولو حبسه عن الرهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصبا اذ
 وقال الولوالجي رحمه الله تعالى ولو أجر الرهن من المرتين بطل الرهن لان الاجارة عقد لازم لا ينعقد على المرتين
 الا بعد انقضاء الرهن وكذلك الرهن اذا أجره من انسان آخر وأجازة المرتين أو أجره المرتين فأجازة الرهن
 يبطل الرهن اه (قوله لانها عقد لازم) أي فأبطلت حكم الرهن لتعلق حق الغير المحترم بالعين المرهونة (قوله
 ويخلاف بيع المرتين من الرهن) ومثل البيع الاجارة والهبة كما في التبيين (قوله لعدم لزومها) أي العارية
 وبيع المرتين من الرهن والاولى التثنية قال الزيلعي لان هذه العقود لا تلزم في حقها لان ملكه باق فيه فيبطل
 هذه العقود اه (قوله بقي لومات الخ) راجع الى قول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله فالمرتين اسوة للغرماء)
 لخروجه بهذه العقود اللازمة عن كونه رهنا كما علم (قوله لبقاء عقد الرهن) قال المحوى في شرحه لبقاء
 العقد واليد والضمائم (قوله أو عارته) في نسخ أو عارته والمعنى عليه أن الرهن أذن للمرتين في استعماله
 من غير طلبه أو عارته فيكون المرتين طلب من الرهن عارته وهو الموافق لما في الدرر (قوله ولو هلك في حالة
 العمل) في صورتي الاذن والاستعارة انتهى درر به تبيين أن لا حاجة الى قول المؤلف والاستعمال (قوله
 اثبت يد العارية) وهي مخالفة ليد الرهن فانتفى الضمان اه (قوله لانه منكسر) أي وهو ينفي الضمان عن نفسه
 ولا حاجة اليه لان التعديل الا في المسئلةين (قوله وقال الرهن مالم يسته فيه ولا تحرق فيه) أي بل يسته
 في غيره وتحرق وأراد تفهيم المرتين النقصان (قوله فالقول للرهن) لانه منكسر ليسه وتحرق فيه (قوله ولكن
 قال تحرق) أي بلبسك أيها المرتين قبل لبسه في ذلك اليوم أو بعده (قوله فالقول للمرتين) أنه تحرق في اللبس
 المأذون فيه لا تنافهما على خروجه من الضمان (قوله في قدر ما عادم الضمان) أي من المضمون ضمان الرهن
 وهو الثوب المتحرق فاذا هلك تعتبر قيمته متحرقا (قوله جاز) لانه يملك ايداعه وهذا أنظره لان قيام المرتين
 بحفظه أبلغ خوف الغرامة وبهلك مضمونا والوديعة أمانة (قوله بخلاف الوصي) هذا ما ذكره القمراشي عن
 اللآلي وظاهر عباراتهم أن الجمهور على اتصوية وقال في النهاية وذكر في الذخيرة والمغنى التسوية بينهما وقال
 الفضل أمانة عند المرتين والاب والوصي الايداع اه (قوله ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين) لان تصرف
 الاب نافذ لازم كتصرفه بنفسه بالغاه اه حوى (قوله ويرجع الابن في مال الاب) يعني لو رهن مال طفله بدين
 عليه فبلغ فقضاء رجع في مال الاب لان الابن مضطر لتخليص ماله فلا يعده متبرعا كما ذاقضى الدين مع الرهن
 فانه يرجع على الرهن لذلك (قوله ثم أقز بالرهن لغيره) أي برهن ذلك الشيء لغيره (قوله لا يصدق في حق المرتين)
 فلا ينزع من يده حتى يتضبه دينه ومع ذلك لا يبطل اقراره لذلك الغير فاذا خلاصه من يد المرتين رده الى المقر له
 (قوله جاز) ويكون بمنزلة مالو أعاره لغيره (قوله أولى) أي من بينة المرتين لانها تثبت زيادة ضمان ولو لم يتقيا
 البينة فالقول قول المرتين كذا ينقاد من الهندية (قوله وزوائد الرهن الخ) ستأتي هذه المسئلة مفصلا
 كالمسئلة التي بعدها ولذا لم توجد في بعض النسخ (قوله كولد وثمرة الخ) قال في الهندية تمام الرهن نوعان نوع
 لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين وذلك مثل المكسب
 والهبة والصدقة وأشباهاها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا عن العين كالولد والثمرة والصوف والوبر
 أو يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين كالارش والعقرو معنى دخول هذا النوع من الثماء تحت الرهن أنه يحبس
 بحبس الاصل ولا يكون مضمونا ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من الثماء قبل الفكالك
 لا يسقط بمقابله شيء من الدين واذا كان هذا النوع من الثماء رهنا مع الاصل على التقدير الذي قلنا يتقسم
 الدين على الاصل وعلى الثماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء الثماء
 الى وقت الفكالك فاذا بقي الى وقت الفكالك تقررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل
 كأنه لم يكن وان الدين كله كان بمقابله الا في المحيط وذكرا الامثال (قوله والرهن الناسك كالصحيح في ضمانه)
 قال في المنح ولو كان رجل أخذ من رجل رهنا فاسد بأن رهن منه نصف داره شائعا ونصف عبده على أن
 يقرضه بهذا الرهن ألف درهم فقبض الرهن وأعطاه الالف فاستهلك الغريم المال ثم نقض الرهن الرهن يحكم
 الفساد فلا مرتين أن يحبس الرهن حتى يستوفي الدين الذي رهن به لان المرتين انما استنادا ليد على الرهن

حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد
 مبتدأ لانها عقد لازم بخلاف العارية
 ويخلاف بيع المرتين من الرهن لعدم
 لزومها بقي لومات الرهن قبل رهنه ثانيا
 فالمرتين اسوة للغرماء (ولو أذن الرهن
 للمرتين في استعماله أو عارته للعمل
 فهلك) الرهن (قيل أن يشرع في العمل
 أو بعد الفراغ منه هلك بالدين) لبقاء عقد
 الرهن (ولو هلك في حالة العمل) والاستعمال
 (هلك أمانة) لثبوت يد العارية حينئذ
 (ولو اختصافي وقته) أي وقت هلاكه
 فقال المرتين هلك في وقت العمل وقال
 الرهن في غيره) فالقول للمرتين) لانه منكسر
 (والبينة للرهن) لانها انقضاء على زوال
 يد الرهن فلا يصدق الرهن في عوده الا بحجة
 برزنية وفيها أذن للمرتين في لبس ثوب
 الرهن يوما فجاء به المرتين متحرقا وقال
 تحرق في لبس ذلك اليوم وقال الرهن
 مالم يسته فيه ولا تحرق فيه فالقول للرهن
 وان أقز الرهن باللبس فليس فيه ولكن قال
 تحرق قبل لبسه أو بعده فالقول للمرتين
 في قدر ما عادم الضمان فروع رهن
 الاب من مال طفله شيئا بدين على نفسه جاز
 فالرهن قيمته أكثر من الدين فهلك ضمن
 الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي
 فانه ضمن قيمته والفرق أن للاب أن ينتفع
 بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي
 ولو أدرك الابن ومات الاب ليس للابن
 أخذه قبل قضاء الدين ويرجع الابن في مال
 الاب ان كان رهنا لنفسه لانه مضطر
 كغير الرهن ولو رهن شيئا ثم أقز بالرهن لغيره
 لا يصدق في حق المرتين ويؤمر بقضاء الدين
 ورده الى المقر له ولو رهن داره لغيره فأجاز
 صاحبها جاز وبينة الرهن على قيمة الرهن أولى
 وزوائد الرهن كولد وثمرته رهن لا غل دار
 وأرض وعبد فلا يصير رهنا والرهن الفاسد
 كالصحيح في ضمانه

بمقابلته الدين الذي أقرضه وكان له حق الحبس لاستيفائه كافي البيع وكافي الرهن الصحيح إذا فاسخ الرهن
فلو هلك الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ هلك بالاقول من قيمته ومن الدين فكذا هذا ولو مات الرهن وعليه ديون
كثيرة فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء حتى يستوفي دينه لأن له على المحل يد مستحقة قال هذا إذا كان
الرهن الفاسد بمقابلته الدين فلو كان الرهن يدين كان على الرهن قبل ذلك والمسئلة بمقابلته لا يكون للمرتهن حق
حبس المرتهن حتى يستوفي الدين كافي الرهن الجائر يدين كان عليه قبله إذا فاسخ الرهن لا يكون للمرتهن
حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما أنه ما استوفى ذلك اليد بمقابلته هذا المال فلا يكون له حق الحبس
لاستيفاء مال وجب بجهة أخرى فان مات الرهن وعليه ديون كثيرة كان أسوة للغرماء لأنه ليس له على المحل يد
مستحقة ولو رهنه بذلك مدبراً أو أم ولد كان للراهن أن يأخذ الرهن في الوجهين جميعاً لأن رهنهم ما بطل بخلاف
ما تقدم فانه فاسد اه (قوله وصح استعارة شيء لغيره) لأن المالك رضى بتملك دين المستعير عليه وهو يملك ذلك
كما يملك تملكه بذمته بالكفالة ولأن الرهن للاستيفاء وللمالك أن يأذن للمستعير في إيداء دينه بماله اه (قوله
الشئ) (قوله فغيره بماله) أي بأي شئ شاء وبأي مقدار شاء وكذا يرهن في أي بلد شاء أفاده ملامسكين (قوله
إذا أطلق) لأن الإطلاق يجب باعتبار خصوصيات الأعراف لأن الجهة فيها غير مفسدة لكونها لا تنفذ إلى
المنازعة انتهى تبين (قوله لتعدي كل منهما) أما تعدي المستعير فظاهر بالخلاف وتعدي المرتهن لأنه قبض ماله
بغير إذنه فصار كغاصب وغاصب منه وقال في التبيين وانما كان كذلك لأن التعدي مفيد وهو ينفى الزيادة لأن
غرضه الاحتباس بما تيسر إذا ورنى النقصان أيضاً لأن غرضه أن يصبر مستوفياً لا كثيراً بقائه عند الهلاك
ليرجع عليه بالكثر ولو نقصان يمنع من ذلك فيكون متعدياً فيضمن اه (قوله فغيره بأقل من ذلك) بمثل قيمته
أو أكثر فانه لا يضمن لأنه خلاف إلى خبر لأن غرضه من الرجوع عليه بالكثر حاصل مع تيسر أدائه لأنه لا يرجع
إلا بقدر القيمة إذا استيفاه لا يقع الإبهام فيه أكثر من قيمته غير مفيد في حقه بل فيه ضرر عليه لعدم أدائه
انتهى تبين فقيده الأقل بكونه مثل القيمة أو أكثر ولكنه أقل مما عينه المعبر (قوله لئلا يكتفوا بالضمائم) فبين أنه رهنه
ملك نفسه اه تبين قال قارئ الهداية وفيه نظر لأن المالك فيه لم يستند إلى وقت القبض إذا قبض بأذن المالك
وانما يستند إلى وقت المخالفة وهو التسلیم إلى المرتهن وعقد الرهن كان قبله فبقية قصر ملكه على وقت التسليم فم
يبين أنه رهن ملكه لأن ملكه بعد عقد الرهن اه شلي (قوله كافي الاستحقاق) أي إذا ضمن المستحق المرتهن بعد
هلاك الرهن عنده فان المرتهن يرجع بماله ويدينه كما سبق (قوله صار المرتهن مستوفياً لدينه) بمعنى أن كانت
قيمه مثل الدين أو أكثر وان كانت أقل صار المرتهن مستوفياً بقدره ويرجع بالفضل على الرهن انتهى مكي عن
مسكين (قوله فيذهب من الدين بحسابه) أي بقدر حصة العيب اه شلي عن الغاية (قوله بخلاف الاجنبى)
أي إذا قضى الدين لأنه متبرع أو لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفرغ ذمته فكان للطالب أن لا يقبله اه زيالي
(قوله فلا جبر) راجع إلى قوله أجبر المرتهن أي لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وعزاء في الدرر إلى تاج الشريعة
وانظر لما ذكره المصنف من وجوبه وقد أوفاه دينه (قوله لكن استشكله الزيالي) أي استشكل كون الزائد تبرعاً بعد ما نقله عن
صاحب النهاية حيث قال وهذا مشكل لأن تخليص الرهن لا يحصل بإيفاء البعض فكان مضطراً وهذا لأن غرضه
تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك إلا بإداء الدين كله اه المرتهن أن يحبس حتى يستوفي الكل اه حلي قال
الحوى واستغربه بعض المحققين بأن صاحب النهاية ذكر حاصل إشكاله بطريق السؤال وأجاب عنه وتبينه
صاحب الكفاية والدراية ولاحظ الجواب قلنا الضمان انما واجب على المستعير باعتباره إيفاء الدين من ملكه
فكان الرجوع بقدر ما يتحقق به الإيفاء اه وقد ذكر الشافعي عن الغاية عن شرح القدوري ونحوه ولا يقال أنه
لا يتوصل إلى خلاص عبده الا بقضاء الجميع فلا يكون متبرعاً في الزيادة لأن استيفاء المرتهن بالهالك كان
كاستيفائه بالباقية فلا يرجع المعبر إذا ورنى بالباقية لا بما يرجع به إذا ورنى من طريق الحبس اه وقد عزا هذا
الجواب صاحب النهاية إلى الإيضاح وقاضى خان وبذلك ظهر اعتماده فالواجب على المصنف التعرُّج عليه
(قوله فلذا) أي لكونه مستشكلاً لم يعرَّج عليه أي المصنف في منته قال في القاموس عرَّج تعريجاً مائلاً وأقام
وحبس المطية على المنزل كتمزيج انتهى والمراد أنه لم يذكره (قوله لم يضمن) لأنه لم يصرف قابضاً دينه وهو الوجه
للضمان (قوله وان استخدمه الخ) لو قال وان استخدمه لكان أخصراً وأقيد (قوله ونحو ذلك) أي نحو ما ذكر من

(وصح استعارة شيء لغيره فغيره بماله) (وان قبضه بقدر)
إذا أطلق ولم يقيد بشئ (وان قبضه بقدر)
أوجس أو مرتته أو بولد تعديبه) (وحينئذ)
(فان خالف) ما قبضه به المعبر (ضمن المعبر)
(المستعير أو المرتهن) (تعدي كل منهما)
(الا إذا خالف إلى خبر) بأن عين له أكثر من
قيمه فغيره بأقل من ذلك) لم يضمن للمخالفته
إلى خبر (فان ضمن) المعبر (المستعير) عقد
الرهن (لأنه يملكه بالضمائم) (وان ضمن المرتهن)
يرجع بماله وبالدن على الرهن) كافي
الاستحقاق (فان وافق وهلك عند المرتهن)
صار المرتهن (مستوفياً لدينه) (وجب)
منه) أي مثل الدين (للمعبر على المستعير)
وهو الرهن لقضاء دينه به (ان كان كله
مضموناً والآخر لا) يكن كله مضموناً (ضمن قدر
المضمون والمباقي أمانة) (وكذا لو تعبر
فيذهب من الدين بحسابه) (وجب مثله للمعبر)
(ولو ائتمركه) أي الرهن (المعبر أجبر المرتهن
على القبول ثم يرجع) المعبر (على الرهن)
لأنه غير تبرع (بما أدى) بأن ساوى الدين القيمة
وان الدين أن زيد فالزائد تبرع وان أقل فلا جبر
درر لكن استشكله الزيالي وغيره وأقره
المصنف فلذا لم يعرَّج عليه في منته مع كمال
منابعه للدرر قد بر ولو هلك الرهن المستعار
مع الرهن قبل رهنه أو بعد ذلك لم يضمن وان
استخدمه أو ركبته) ونحو ذلك (من قبيل)
لأنه أمين خائف ثم عاد إلى الوفاق فلا يضمن
خلافاً لما شاع

الرهن كسب والاستخدام كسب الثوب والحرق على الدابة (قوله اذا خالنا) الاولى افراد الضمير لان العطف
 بأوليها موافق ما بعده (قوله على ما عليه الفتوى) قلت وهو الذي تقدم (قوله بقى لو اختلفا) أى في زمن الهلاك
 فقال المعبر هل كان عند المرتهن وقال المستعبر بل بعد الفلك فالقول للراهن واعتراض بأن الظاهر شاهد للمعبر لان
 سبب الضمان قد وجد بالراهن والراهن يدعى فسخه فوجب أن يكون القول للمعبر وأجيب بأن الرهن لا يوجب
 الضمان وإنما يوجب الإبقاء به ولهذا يتقدم بقدرة ولو كان الرهن يوجب له الضمان كله انتهى وفي المتن ولو قال
 المستعبر هل كان في يده قبل الرهن أو بعده وبعد المسك والواحدى المعبر هلا كه عند المرتهن فالقول للمعبر (قوله
 في قدر ما أمره بالرهن به) وهو الدين كأن ادعى المعبر الاكثر ليكون الرهن مضموفا به عند الهلاك والواحدى المستعبر
 الاقل (قوله فالقول للمعبر) لانه لو أنكر الأصل أى انه لم يرهنه كان القول له فكذلك في انكاره الوصف اه زياي
 (قوله اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك) قال في الهندية لو قال الراهن رهننت بجميع الدين الذى لك وهو
 ألف والرهن يساوى ألفا وقال المرتهن ارتهننت بخمسة مائة والرهن قائم فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 أن القول قول الراهن يتصالحان ويتراذان وان هلك الرهن قبل أن يتصالحا كان كما قال المرتهن وان اتفعا على أن
 الرهن كان بألف واختلفا في قيمته الجارية فالقول قول المرتهن ولو أتما البينة فالبينة بينة الراهن لانه ثابتت
 زيادة ضمان اه (قوله مديونا) زاده لانه لا يلزم من التغليس الدين (قوله باقى على حاله) أى عند المرتهن (قوله يبيع
 بغير رضاه ان كان به وفاء) لان حقه في الاستيفاء وقد حصل من (قوله والا لا الخ) لانه في الحبس منفعة فلعل
 المعبر قد يحتاج الى الرهن فيخلص بالإبقاء أو يزيد قيمته بغيره اه ريفستوفى منه حقه اه من (قوله وان عجز
 أى المستعبر وقد مات المعبر) قوله بعد قضاء دينه (أى دين المرتهن) قوله فان طلب الغرماء) قال في المنع ولو كان
 الفاضل من دين المرتهن لم يف بدين غرماء المعبر لا يباع الا برضاهم وان كان يبيع بغير رضاهم لوصول حقه
 اليهم وكذا الحكم لو مات المعبر والمستعبر اه (قوله مضمونة) لان حق المرتهن لازم محترم وتعلق ملكه بالمالية
 فجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان ونظيره العبد الموصى بخدمة اه اذا ألقه الورثة منه واقبته يشتري به اعيد
 يقوم مقام الاول ثم المرتهن يأخذ الضمان بدينه ان كان من جنس حقه وكنان الدين حالا وان ورجلا
 يحبس بالدين فاذا حل أخذه بدينه ان كان من جنس حقه والا حبسه بدينه حتى يستوفى دينه أهاده المصنف
 (قوله لكن لو أعور عينه) متعد من باب الافعال لا لازم من باب الافعال والا لوجب التأنيث ويدل عليه أيضا
 أن الكلام في جنابة المرتهن على الرهن اه حاجي وهذا في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين فان العين مقدرة
 بنصف المدية ودية العبد قيمته أما اذا كان الرهن دابة فذهب عينها فانه يسقط ربع الدين كما تقدم له ولو كان الدين
 أكثر من القيمة لا يظهر سقوط نصف الدين فلتحذر المسئلة (قوله ههنا تانى) عبارته مع متن النقاية وجنابة
 المرتهن على الرهن يسقط من دينه بقدرها من الاسقاط أى تسقط تلك الجنابة بقدرها من دينه لانه حال هو
 دراهم اودنانير فالإضافة للعهد فان كان الدين غيرهما كالمكيل لم تسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن
 والجنابة على المرتهن لكن لو أعور عينه يسقط نصف دينه عنده كافي الخلاصة (قوله عليهما) أى في النفس وما
 دونها شرح النقاية للملا على وفي الهندية أما جنابته على نفس المرتهن فهذه عند أبي حنيفة وعندهما معتبرة
 في دفع الرهن او يفدى ان رضى المرتهن ويطلق الدين وان قال المرتهن لا اطلب الجنابة لم يفي الدفع أو الفداء
 من سقوط حتى فله ذلك وبطلت الجنابة والعبد رهن على حاله هكذا أطلق الكرخي وفصل القاضي في شرح
 مختصر الطحاوى فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبعضه
 أمانة فجنابته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فادفعه فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين
 كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن بأن كانت قيمته ضعف
 الدين كافي الاصلاح فما كان من حصة المرتهن يطل وما كان من حصة الراهن يفدى والعبد رهن على حاله اد
 وفي حاشية سرى الدين ما محصله أن الجنابة من الرهن سواء كان أصلا أو تبعاً على الراهن لا تعتبر أما على المرتهن
 فانها لا تعتبر بجنابة الأصل أما جنابة الولد المولود بعد رهن أمه على المرتهن فلا بد فيها من الدفع أو الفداء وعزاه
 الى الميسوط (قوله وعلى ما هما مدر) قال في شرح ملا على بن سلطان على النقاية وأما جنابة الرهن على مال
 المرتهن فلا تعتبر بالاتفاق ان كانت قيمته والدين سواء اذا لا فائدة في اعتبارها لانه لا يتكلم بها العبد لانه لا يتكلم

لكن في الشرع بلائية عن العمادية المستأجر
 أو المتهمة به اذا خالفنا عماد الى الوفاق لا يبرأ
 عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقى
 لو اختلفا فالقول للراهن لانه يشكر الإبقاء
 بماله ولو اختلفا في قدر ما أمره بالرهن به
 فالقول للمعبر هداية اختلفا في الدين والقيمة
 بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين
 وقيمة الرهن شرح تكمله (ولو مات مستعبره
 مفلسا) مديونا (فالرهن) باقى على حاله
 فلا يباع الا برضى المعبر) لانه ملكه (ولو أراد
 المعبر بيعه وأبى المرتهن) البيع (بيع بغير
 رضاه ان كان به) أى بالرهن (وفاء والا لا)
 يباع الا برضاه أى المرتهن (ولو مات المعبر
 منك) عليه دين أمر الراهن بقضاء دين
 نفسه بخير (الرهن) ليصل كل ذى حق
 حقه (وان عجز لفقره فالرهن على حاله) كالمو
 كان المعبر حيا (ولو ورثته) أى ورثة المعبر
 (أخذ) أى الرهن (بعد قضاء دينه)
 كموث (فان طلب غرماء المعبر من ورثته
 يبيعهم فان به وفاء يبيع والا فلا يباع الا برضى
 المرتهن) كما تاملت (و) اعلم أن (جنابة
 الراهن على الرهن) كالأوبعضا من جنابة
 الجنابة المرتهن عليه ويسقط من دينه) أى
 دين المرتهن (بقدرها) أى الجنابة لانه
 أناف ملك غيره فله ضمائه واذا ازمه وقد
 حل الدين سقط بقدرة وازمه الباقي بالاتفاق
 لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان
 والا لم يسقط منه شيء والجنابة على المرتهن
 والمرتهن أن يستوفى دينه لكن لو أعور
 عينه يسقط نصف دينه عنه ههنا تانى
 ويرجى (وجنابة الرهن عليهما) أى على
 الراهن أو المرتهن (وعلى ما هما مدر)
 أى باطل

(إذا كانت) الجناية (غير موجبة للقصاص)
 في النفس دون الأطراف إذا قودين طرفي
 مجدد وحتر (وان كانت موجبة للقصاص
 فمعتبرة) فبقتل منه ويبطل الدين خاتمة
 وعبرة القهستاني وشرح المجمع يبطل
 الرهن (كجنايته) أي الرهن (على ابن الرهن
 أو على ابن المرتهن) فانهم معتبرة في التعجيل
 حتى يدفع بها أو يفدى وان كانت على المال
 يباع كالوجعي على الاجنبي اذ هو اجنبي
 لتباين الاملاك زيلعي (ولو رهن عبدا
 يسارى ألفا بألف مؤجل فرجعت قيمته الى
 مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل
 فالمرتهن يقبضها) أي المائة (قضاء لحقه
 ولا يرجع على الرهن بشئ) كونه بالقتل
 والاصل ان تقصان السعر لا يوجب سقوط
 الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين
 باقيا وبطل المرتهن بد الاستيفاء فيصير مستوفيا
 الكل من الابتداء (ولو باعه) أي العبد
 المذكور (بعائة بأمر الرهن فيوجب له المائة
 قضاء لحقه ورجع بتسعة مائة) لانه لما كان الدين
 باقيا وقد اذن ببيع مائة كان الباقي في ذمته
 كانه استرد مائة وباعه بنفسه (ولو قتله عبدا قيمته
 مائة فدفع به افتكه) الراهن وجوبا بكل
 الدين وهو الالف (اقيام الثاني مقام الاول
 لما ودما وقال محمدان شاء افتكه بكل دينه
 أو تركه على المرتهن يدينه وهو المختار
 كما في النمر بن لباسة عن المواهب لكن عامة
 المتون والشروح على الاول (فان جنى) ترك
 التفريع أولى (الرهن خطأ فداء المرتهن)
 لانه ملكه (ولم يرجع) على الراهن بشئ (ولا
 يملك أن يدفعه الى ولي الجناية) لانه لا يملك
 التملك (فان أبي) المرتهن من الفداء (دفعه
 الراهن) ان شاء (أو فداء وسقط الدين) بكل
 منهما (لو أقل من قيمة الرهن أو مساويا ولو
 أكثر بسقطت قيمة العبد) فقط (لا يسقط
 الباقي) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق
 رقبته فداء المرتهن فان أبي باعه الراهن
 أو فداء ولو قتل ولد الرهن انسانا واستهلك
 ما دفعه الراهن وخرج عن الرهن أو فداء
 وبقي رهنه مع أمه وأما جناية الدابة فهدر

بالدين وتلك كما بها هو الفائدة وان كانت قيمته أكثر من الدين فمن أبي حنيفة انما تعتبر بقدر الامانة لان ذلك
 الفضل ليس في ضمانه وعنه انما لا تعتبر لان الفضل وان لم يكن مضمونا فحكم الرهن فيه ثابت وهو الحبس
 بالدين فصار بمنزلة المضمون اه (قوله غير موجبة للقصاص في النفس) أما هي فيستحق بهادمه والمولى من دم
 مملوكه كاجنبي اذ لم يدخل في ملكه الا من حيث المالية انتهى ملا على (قوله دون الأطراف) الاوضح أن يقول
 أما الأطراف فلا قود فيها الخ (قوله اذ لا قودين طرفي عبدا وحتر) لان الأطراف يسلك بها ما لا يملك الا مال
 فتندم المماثلة (قوله ويبطل الدين) اذا حصل القصاص بالفعل لانعدام محل الاستيفاء وانظر ما اذا عفا عنه
 ولي الدم والظاهر انه يبقى على رهنه وفي الحلبي انما يبطل الدين اذا كان العبد مثل الدين أو أكثر ووجهه أن
 التاف حصل في يد المرتهن فيضمن فقد ظهر وجه التعجيل بالدين كما أن التعجيل بالرهن له وجه أيضا اه وعبرة
 القهستاني نصها وفيه اشارة الى أن الرهن لو قتل الراهن أو المرتهن أو الاجنبي يقتص منه لانه حتر في حق الدم
 وبطل الرهن اه والظاهر أنه لا خلاف لانه اذا بطل الدين بطل الرهن (قوله وان كانت على المال يباع) قال
 في الهندية وأما حكم جنايته على سائر الاموال بأن استهلك ما لا يستغرق رقبته فان الدين يتعلق برقبته فيباع
 أو يقضيه الراهن أو المرتهن فاذا قضاه المرتهن يبقى دينه ويبقى العبد رهنا على حاله لانه باقيا فاستغرقت رقبته عن
 الدين فيبقى العبد رهنا بدينه كالمفداه عن الجناية وان أبي المرتهن أن يقضى وقضاء الراهن بطل دين المرتهن فان
 امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين الغريم من ثمنه اه بتصرف وتمامه فيها (قوله اذ هو اجنبي)
 نعامل لقوله بجنايته على ابن الراهن أو على ابن المرتهن (قوله فرجعت قيمته) بنقصان السعر اه جوي (قوله
 لا يوجب سقوط الدين) لانه قود ورغبات الناس وذا غير مضمون كببيع لم يقبض ومغصوب حتى لا يجب
 على الغاصب ضمان ما نقص بالسعر عند رد العين المغصوبة (قوله بخلاف نقصان العين) لانه بنقصان جزء منه
 يتقرر الاستيفاء اذ لا يبدد الاستيفاء (قوله وبطل المرتهن بد الاستيفاء) وبالهلاك يتقرر الاستيفاء وقيمه كانت
 في الابتداء النافيا فيصير مستوفيا للكل من الابتداء (قوله قضاء لحقه) أي لبيعه وعبره حفظ الدين في الكثرين
 (قوله لما ودما) مودة ومعنى أما صورة فظاهر وأما معنى فلان القاتل كالمقتول في الادمية والشرع اعتبره حرا
 من حيث الادمية دون المالية لا ترى الى استوائهم في حق القصاص فكذا في حق الدفع فصار كل من الاول
 قائم وزاجع سعره ولو كان كذلك لم يستطع من الدين فكذا ما قام مقامه (قوله ترك التفريع أولى) لعدم
 ناهوره على ما قبله (قوله لانه ملكه) لا يظهر هذا التعليق ولو قال لان الجناية حصلت في ضمانه لكان أولى
 (قوله ولم يرجع على الراهن بشئ) لان الجناية حصلت في ضمانه فلو أنه رجع على الراهن لرجع الراهن عليه اه
 غاية (قوله دفعه الراهن الخ) عبارة الزيلعي قيل الراهن ادفع العبد أو فداء اه وهي تقتضي اجباره ان أبي
 (قوله وسقط الدين بكل منهما) لان العبد قد هلك بالدفع بسبب كان في يد المرتهن وكذا بالفداء لانه كالحاصل له
 بعوض اه زيلعي (قوله فداء المرتهن) قال الجوي في شرحه ولو أنلف عبيد الراهن ما لا يدم رقبته فان اذاه
 المرتهن فدينه بحاله وان أبي قيل للراهن به في الدين الا أن يختار أن يؤدي عنه فيبطل الدين وان لم يؤدي يسع
 ياخذ بدين العبد دينه فان فضل شئ من دين العبد ودين غيره مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل
 دين المرتهن لان الرقبة استحوذت بمعنى هوى ضمانه وان كان أقل سقط من دين المرتهن قدره وما فضل من دين العبد
 يبقى رهنا فان حل دين المرتهن أخذ منه والا أمسكه للعول ولو كان الثمن لا يبي دين الغريم أخذ الثمن ولم يرجع
 بما بقي حتى يعتق فان أدى العبد لم يرجع لانه لم يفعله وتمامه فيه وضوءه في التبيين وبه يظهر ما في عبارة المؤلف
 من الاجمال (قوله دفعه الراهن الخ) ويحاطب بذلك ابتداء اهدم ضمانه على المرتهن قال الجوي في شرحه
 وجناية ولد الراهن لو قال المرتهن أنا أفدى قبل لانه محبوس بدينه وله غرض صحيح بزيادة الاستيفاء ولا يفسر
 للراهن اه (قوله وأما جناية الدابة) قال في المنع ولورهن حيوانا من غيري آدم جنى البعض على البعض كان
 هدر او بصير كانه هلك باقاة مساوية ولورهن عبيدين كل واحد منهما يباوى ألفا بدين فقتل أحدهما الآخر أو
 جنى أحدهما على الآخر فيمادون النفس قل الارش أو أكثر لا تعتبر الجناية بسقط دين الجاني عليه بقدره ولو كانا
 جميعا رهنا بألف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء وبني القاتل رهنا ببيعة مائة وخمسين ولورهن عبدا أو دابة
 جناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة مفيدة حسب جنسية العبد على عبد آخر كذا في الجناية

وتصير كأنه هلك بأقصة معاوية وغامه في الخاتمة
(مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن من ماله
وقضى دينه) لقيامه مقامه (فإن لم يكن له
وصى نصب القاضي له وصيا وأمره ببيع)
لأن نظره عام وهذا الورثة صفاء ولو كانا
خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه
جوهره فروع • وهن الوصى بعض التركة
لدين على الميت عند غريم من غرماته توقفت
على رضا البقية ولهم رده فان قضى دينهم
قبل الرد نفذ ولو اتحد الغريم بازويغ في دينه
واذا ارتهن - بدين للميت على آخر جاز درر
وفي معنى المقتى له منصف لا يطل الرهن بموت
الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموت ما ربيق
الرهن رهنا عند الورثة

(فصل في مسائل متفرقة)

(رهن عصير قيمته عشرة بعشرة فخصم ثم تخال
وهو رباوى العشرة فهو رهن بعشرة) كما
كان ثم اعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر
لا القيمة على ما أفاده ابن السكال وعليه
القدر لأن انتقص شيء من قدره سقط قدره
والأفلا (ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة)
هذا قيد لا بد منه لأنه لو كان قيمتها أكثر من
الدين يكون الجلد أيضا بعضه أمانة بحسابه
فتمنه (فانت) بلا ذبح (فدفع جلد ها) بما لا
قيمة له فلو لم يمتد بدينه من حق حبسه
بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان
(وهو) أى الجلد يساوى درهم ما فهو رهن به
بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض
فدفع جلد ها) حيث لا يعود البيع بقدره
على المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك
والبيع قبل القبض يفسخ به (ولو أبق عبد
الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود
الدين والرهن) خلافا لفرق (وغامه الرهن كالولد
والفرق اللبن والصوف) والوبر والارث وفقد
ذلك (للاهن) لتولده من ملكه (وهو رهن مع
الاصل) تبعاله (بخلاف ما هو يدل عن المذنبه
كالسب والجره) وكذا الهبة والصدقة
(فإنما غير داخله في الرهن وتكون للراهن)
الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى
إليه حكم الرهن

أه (قوله ويصير كأنه هلك) أى المقتى عليه (قوله لأن نظره عام) قال في المنع لأن القاضي نصب ناظر الحقوق
المسلمين إذا جازوا عن النظر لأنفسهم وقد تعين النظر في نصب الوصى لمؤدى ما عليه لغيره وبسقوط حقوقيه من
غيره أه (قوله توقف على رضا البقية ولهم رده) أى بقية الغرماء لأنه إيتار لبعض الغرماء بالإبقاء الحكيمة
فأشبهه الإيتار بالإبقاء الحقيقي والجامع ما في كل واحد منهما - ما من إبطال حق غيره من الغرماء إلا ترى أن الميت
بنفسه لا يملك ذلك في مرض موته فكذا من قام مقامه من (قوله نفذ) لزوال المانع بوصول حقهم (قوله جاز)
أى الرهن من الوصى - اعتبارا بالإبقاء الحقيقي (قوله وبيع في دينه) لأنه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده من (قوله)
عند الورثة) أى أو الوصى المختار أو المنصوب وورثته الراهن يقومون مقامه كما سبق (خاتمة) إذا ارتهن الوصى
بدين للميت على رجل جاز لأنه استيفاء فعليه أن يبيعه إن وكل والأفلا بأن الراهن وكذا الوارثين الموصى
ومات قام الوصى مقامه لأنه لا يبيعه لأن الوكالة تبطل بموته أه من (قوله وفي الخلاصة للمرتن أن يبيع ما يخاف
عليه الفساد بأذن الحاكم ويكون مختار رهنا عنده أه وإن باع بغير أمر القاضي كان ضامنا أه خاتمة ذكره الشلبي
في الحاشية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في مسائل متفرقة) •

(قوله وهو يساوى العشرة) الأولى حذفه لأنه لم ينقص قدره ولكنه نقصت قيمته لا يسقط من الدين شيء (قوله)
فهو رهن بعشرة كما كان) ولا يبطل عقد الرهن لأن ما صلح لمحال للبيع صلح للرهن إذا لم يمتد بالمالية فيها ما والخبر
لا يصلح لأبداء البيع ويصلح لبقائه فان من باع عصيرا فخصم ربيق البائع في البيع إلا أنه يخبر بغير وصفه
كما لو ذهب فاذا صار خالا زال العارض قبيل تضرره فكان له لم يكن حوى عن الأكمل (قوله ثم اعتبر فيه)
أى في العصير المتخمر ثم المتخلل (قوله القدر لا القيمة) لأن العصير والخمر من المقدرات لأنهما ما مكمل أو موزون
وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين أه تبين أه وفي حاشية الشلبي عن الاتفاقى ولكن هذا أى كونه
رهنا بعشرة مثلا إذا لم ينقص من مقداره بالخمر والغالب النقصان فإذا انتقص سقط من الدين بقدره وأما
قيد بانقصان المقدار لأنه إذا انتقص سعره لا مقداره لا يسقط شيء من الدين لكن الراهن يخبر كما إذا انكسر القالب
إن شاء فأنكسر ناقصا بجميع الدين وإن شاء ضمنه قيمته وبقية رهنا عندهما وعند محمد إن شاء فأنكسر ناقصا وإن شاء
جعله بالدين فكذا في شرح الكافي وإن لم تنتقص قيمته لا يخبر فيه فيبقى رهنا كما كان لأنه لا ضرر في الخبر
على الفسك أه (قوله وعليه) أى على اعتبار القدر زيادة ونقصا وهذا القدر يبيع ذكره ابن السكال ناقله عن
التميين (قوله هذا) أى قوله قيمتها عشرة قيد لا بد منه أى بالنظر لقوله فهو رهن بدرهم فإنه إن زادت القيمة على
العشرة لم يكن رهنا به (قوله لأنه لو كان قيمتها أكثر الخ) كما إذا كان الدين عشرة دراهم والشاة تساوى
عشرين وكان الجلد يساوى درهم ما فالجلد رهن بنصف درهم أفاده في الهندية (قوله بلا ذبح) أما إذا ذبح
كانت بتمامها مضمونة (قوله بما لا قيمة له) بأن ترتبه أو تحسه أه شربلاية (قوله وهل يبطل الرهن قولان) فقبل
يبطل الرهن فيه حتى إذا أذى الراهن ما زاد الدباغ فيه أخذه وليس له أن يحبس بالدين لأنه لما حدث الدين الثاني
وصار به محبوسا حكا خرج من أن يكون رهنا بالاول حكما وقيل لا يبطل لأن الشيء إنما يبطل بما هو فوقه أو مثله
ولا يبطل بما هو دونه والرهن الثاني هناك دون الاول لأنه إنما يستحق حبس الجلد بالمالية التي اتصلت بالجلد
بحكم الدباغ وتلك المالية تتبع للجلد لأنها وصفه والوصف يتبع الاصل دائما والرهن الاول بما هو أصل
بنفسه وهو الدين فيكون أقوى (قوله وهو يساوى درهما) يعنى إذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وأما إذا
كانت قيمته يومئذ درهمين فهو رهن بدرهمين ويعرف ذلك بأن ينظر إلى قيمة الشاة حية ومسلوخة فان كانت قيمتها
حبة عشرة وقيمته مسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الارتهان درهما وإن كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت
درهمين انتهى عناية (قوله على المشهور) وهو قول الجمهور ومن المشايخ من قال يعود البيع (قوله يتقرر
بالهلاك) لأن المرتن صار مستوفيا بالهلاك والاستيفاء كد عقد الرهن فاذا عادت المالية بالدباغ صادفت
عقدًا فأنما ثبتت فيه حكمه بقسطه (قوله وجعل العبد بالبناء للمفعول أى جعل الراهن أو القاضي العبد عقابا
دين المرتن (قوله يعود الدين) أى لا يقدر نقصان عيب الباقي كما بأتى له (قوله خلافا لفرق) جعله كالمفصوب
والوجه للمذهب أن الرهن لا يملك بالدين وإنما يقع بقبضه الاستيفاء من وجهه ويتم بالهلاك فاذا أعاد نظره لم يتم

وإنما لأفلا مجمع الفتاوى (وإذا هلك النماء)
 بالمذكور (هذا مجازاً) لأنه لم يدخل تحت
 العقد مقصوداً (وإذا بقي النماء أى ولو حكيماً
 بأن أكل بالاذن فإنه لا يسقط حصة ما أكل
 منه فيرجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل
 بعد الاكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما
 فهستافى كما ذكره بقوله (بعد هلاك الأصل
 فلك حصته) من الدين لأنه صار مقصوداً
 بالفكالك والتبع يقابله شيء إذا كان مقصوداً
 (وحيثما يقسم الدين على قيمته يوم الفكالك
 وقيمة الأصل يوم القبض ويسقط من الدين
 حصة الأصل وفك النماء حصته) كالموكل كان
 الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة
 وقيمة النماء يوم الفك خمسة فثلثا عشرة
 حصة الأصل فيسقط وثلاث العشرة حصة
 النماء فيفك به (ولو أذن الراهن للمرتهن في
 أكل الزوائد أى أكل زوائد الرهن بأن قال
 له مهما زاد فكله (فأكلها) ظاهره يتم أكل
 منها وبه أنفى المصنف قال الآن يوجد نقل
 يخص حصة حصة الأصل فليتب (فأكلها) بيان
 عليه أى على المرتهن لأنه أنفقه باذن المالك
 والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر
 بخلاف التملك (ولا يسقط شيء من الدين)
 قال في الجواهر رجل رهن داراً وأباح
 السكنى للمرتهن فوقع بسكاه خال وخرب
 البعض لا يسقط شيء من الدين لأنه لما أباح له
 السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أراد منه
 كان له ذلك وفي المصنف رأت ولو رهن شاة
 فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا
 ضمان عليه وكذا لو أذن له في غرة البستان
 فصار أكله كما كل الراهن ثم نقل عن التهذيب
 أنه يكره للمرتهن أن يتفقد بالرهن وإن أذن له
 الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد
 ابن أسلم من أنه لا يهل للمرتهن ذلك ولو بالاذن
 لأنه وباقت وتعليل يفيد أنها فخرية فتأمله
 (وإن لم يفتك) الراهن (الرهن) بل بقي عند
 المرتهن على حاله (حتى هلك) الرهن في يد
 المرتهن (قسم الدين على قيمة النماء) أى
 الزيادة (التي أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل
 فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ
 المرتهن من الراهن) كافي الهداية والسكافي
 والخانية وغيرها

فبقى كما كان والدليل على أنه لا يملك به العين أن كفته على الراهن بخلاف المقصوب (قوله وغناه) هو بالمدة الزيادة
 انتهى مكي عن السمرقندي (قوله وهو رهن مع الأصل) فيجبه حتى يستوفي الدين كافي مسكين يعنى للمرتهن
 حينئذ إن شاء وإن شاء تركه عند الراهن كافي الجوهر اه مكي (قوله لأنه لم يدخل تحت العقد مقصوداً) بل هو
 تابع والتابع لا يسقط له إلا إذا قصد (قوله ولو حكماً الخ) لأجل حاجة إليه لأن المصنف ذكره بعد بقوله ولو أذن الراهن
 للمرتهن الخ (قوله بأن أكل بالاذن) قال في التبيين ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل زوائد الرهن بأن قال مهما
 زاد فكله فأكله فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين لأنه أنفقه باذن المالك وهذه أباحة والاطلاق يجوز
 تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك وإن لم يفتك الرهن حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي
 أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ المرتهن من الراهن لأن الزيادة
 تعلقت على ملك الراهن بفعل المرتهن بتسليم منه فصار كأن الراهن أخذ وأنفقه فيكون مضموناً عليه فكان له
 حصة من الدين فبقى حصته هكذا ذكر في الهداية والكافي فتاوى قاضيان والمحيط وعزاه إلى الجامع اه وفي
 القهستاني وبني النماء ولو حكماً إذا أكل الراهن أو المرتهن أو أجنبي من النماء بلا إذن فإنه لا يسقط حصة
 ما أكل منه فيرجع به على الراهن اه (قوله فيرجع به على الراهن) أى وإن لم يهلك الأصل بقربة ما بعده ولكنه
 يخالف المقام وإذا بقي الأصل فهو المحبوس بالدين (قوله لأنه صار مقصوداً بالفكالك) بفتح الفاء وكسر هاءه دور
 (قوله وحيثما يقسم الدين الخ) قال في التبيين لأن الولد صار له حصة بالفكالك والامت دخلت في الضمان من وقت
 القبض فيعتبر قيمة كل واحد منهما في وقت اعتباره ولهذا هو هلك الولد قبل هلاك أمه قبل الفكالك هلك بغير شيء
 فيعلم بذلك أنه لا يقابله شيء من الدين إلا عند الفكالك اه (قوله الآن يوجد نقل يخص حصة الأصل)
 قلت النقل يفيد التعيين وهو ما ذكره بقدر من الجواهر من أباحة السكنى وأباحة الانتفاع وليس بأى كل حقيقة
 (قوله والاطلاق) أى أباحة اه حلي قال أبو السوء وقد وقع الاختلاف في انتفاع المرتهن بزوائد الرهن باذن
 الراهن ففهم من قال بالكره لأنه ربا منهم من قال بالأباحة كالأباحتى وعزاه في شرح التنوير إلى الجواهر ومثله
 في الفتن والخانية وكثير من الشروح قال الجوى في حاشية الأشباه وعليه الفتوى اه ملخصاً (قوله ما عن محمد
 بن أسلم) كذا وقع في المنع هنا قال الحلبي والذي في المنع أول كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم اه ويمكن أنهما
 شيخان متغايران اتفاقاً على هذه المقالة (قوله إن أجره بلاذن) فيكون بمنزلة الغاصب إذا أجاز المقصوب من
 (قوله وإن باذنه فلا مال) أى فالأجرة لوقوع العقد عنه أفاده المصنف (قوله وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين
 المرتهن به سلاكه عند المستأجر (قوله وتسلم المرتهن) أما إذا لم تسلمه المرتهن فإن الرهن لا يتم ولا يصح على
 الخلاف السابق (قوله فقبض المرتهن الثمن) أى ويكون إجازة البيع لتوقفه على إجازته كما سبق أى وبصرغته
 رهناً لقيامه مقامه (قوله فلا مشترى) لأنه غناه ملكه (قوله فلا رهن) لأنه لم يستلمه المرتهن وهو باق على ملك
 الراهن (قوله ولا يكون رهناً) أى يكون رهناً أى مع من المبيع الذي قبضه قال في المنع عنها بخلاف ما إذا أكله
 المرتهن لأنه أكل ما يبيع له ولا يملك الراهن الرجوع بعد أكله والله تعالى أعلم اه (قوله لا يجب شيء) لما قدمه من أنه
 أخذ حكم العارية حتى كان له منعه (قوله لوم قناتة ملوكة) الأولى أن يقول لو الماء ملوكة أو حارتربه
 هما إذا سقاها من مباح فإنه لا شيء عليه (قوله ولا يطل الرهن) أى إلا في حكم الضمان فإنه إذا هلك في يد الراهن
 هلك بغير شيء قال في شرح الوهبانية عن الهداية إذا أجاز المرتهن الرهن للراهن ليعذمه أو ليعمل له عملاً فقبضه
 خرج عن ضمان المرتهن لما فاة بين العارية والرهن فإن هلك في يد الراهن يهلك بغير شيء لغوات القبض المضمون
 وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده لأن عقد الرهن باق إلا في حكم الضمان للمحال انتهى (قوله ويحس بكل الدين) حتى
 إذا أوفاه الراهن قدر قيمة الباقي وأراد أخذه منه لا يجبر على دفعه لأن في حبه غرضاً صحيحاً إذ قد يضطر
 الراهن إليه في دفعه إليه كل الدين أو يزيد سعره حتى يستوفى تمام دينه منه (قوله فالأجرة باطلة) أما لو استأجرها
 المرتهن فإنها تصح الإجارة ويطل الرهن فالعبرة للعقد الثاني كافي المسئلة الأولى في الموقوف كما ذكره شارح
 الوهبانية عن الخانية ونصه قال قاضيان وإذا أجاز المرتهن الرهن للراهن وقبضها ثم استأجرها
 المرتهن صححت الإجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن (قوله سقط بحساب نفسه) أى سقط
 من دين المرتهن ما أنقصه قيمة الباقي بسبب إبقائه (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي غناه الرهن ومراعاة

بالضميمة ما لم يقع عليه الرهن قصد لا (قوله والزيادة في الرهن تصح) مثل أن يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم زيد
 الرهن ثوبا آخر فيكون مع الأول رهنا بعشرة منخ (قوله وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضا) أي كانت قيمة الأول
 يوم قبضه لأن كل واحد منهما داخل في ضمان المرتهن يوم قبضه فكان هو المعتبر (قوله لا تصح) فلا يكون
 رهنا بالزيادة وأما نفس زيادة الدين على الدين صحيحة لأن الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الأول
 جائزة بالاجماع والفرق بين المستدتين أن الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن لأن الزيادة في الدين تثبت
 ضمان الدين الثاني فيكون بعض الرهن مضمونا به وبعضه مضمونا بالدين الأول وذلك البعض مشاع فلا يجوز
 بخلاف الزيادة في الرهن فانه لا يوجب تحول بعض الدين إلى الرهن الثاني لأن الدين ينقسم عليهم ما فصار الشروع
 في الدين لافي الرهن وذلك غير مانع صحة الرهن ألا ترى أنه لو رهن شيئا بمائة من ألف درهم عليه جاز ولو كان
 الشيوع في الدين يمنع لما جاز (قوله في معقوده) كالثلث (قوله أو عليه) كالبيع (قوله والزيادة في الدين ليست
 منها) بل الدين مطلقا كذلك أما كونه غير معقود عليه فظاهر وأما كونه غير معقود به فلو جوبه بسببه قبل عقد
 الرهن ولهذا يبيح الدين بعد فسخ الرهن (قوله مع أنه نه في شرحه) الضمان إلى المصنف (قوله وقيمة كل من
 العبد بن ألف) قيده لأنه لو كان بخلافه يختلف الحكم قال في الخاتمة رجل رهن عند إنسان عبدا بألف درهم
 ثم جاء الرهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح ذلك إذا قبض والأول رهن مادام في يدهم بالدين
 والثاني أمانة يهلك من غير شيء فإذا قبض الثاني يخرج الأول من أن يكون رهنا رد الأول على الرهن أم لم يرد
 ويكون الثاني رهنا ولو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الأول اه أبو السعود فليست أمثل فانه ليس فيه ما يفيد المخالفة
 والذي في الهندية عن التتار خاتمة إذا رهن عبدا يساوي ألفا بخاتمة بجارية فقال خذها ورد إلى العبد فهو جائز
 ولا يسطر ضمان الأول حتى يردّه والثاني أمانة في يده فإذا فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الأول
 خمسمائة وقيمة الثاني ألفا والدين كذلك فذلك يهلك بالالف وإذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الأول ألفا فذلك
 يهلك بخمسمائة اه فخصه لأنه لا فرق (قوله فالأول رهن الخ) قال في المنع وتحقيقه أن الأول دخل في ضمانه
 بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقي من القبض القبض فإذا كان الأول في ضمانه لا يدخل فيه الثاني لانها راضيا
 بدخول أحدهم فانه إذا زال الأول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض منه لأن يد المرتهن على
 الثاني أمانة ويد المرتهن يد استيفاء وضمان فلا يثوب عنه وقيل لا بشرط لأن الرهن تبرع كالمهبة وعينه أمانة
 وقبض الأمانة يثوب عن قبض الأمانة اه (قوله استحسننا السقوط الدين) قال السيد المحوي في شرحه لأن
 الرهن يضمن بالدين وأوجهه عند فهم الوجود كالدين الموهود ولم يبق الدين ولا جهته لسقوطه (قوله فيصير
 خاصا) فإذا هلك عنده ولم يردّه لزمه كل قيمته (قوله لأنه استيفاء) أي لا إسقاط والضمير يرجع إلى الصلح (قوله هلك
 بالدين) قال في التبيين ووجه الفرق أن الأبرار يسقط به الدين أصلا وبلا استيفاء لا يسقط لقيام الموجب وهو
 السبب الموجب للدين لكن يكون المقبوض مضمونا على القابض فيلتحقان قصاصا ومعناه أن دين كل واحد
 منهما على صاحبه يبي على حاله لعدم الفائدة في المطالبة كل واحد منهما صاحبه لأن كل استيفاء يوجد يعقب
 مطالبة مثله فيؤدي إلى الدور فتترك المطالب لعدم الفائدة فاما الدين نفسه فنثبت في ذمة كل واحد منهما فإذا هلك
 الرهن يتقرر الاستيفاء الأول وهو الاستيفاء بقبض الرهن وينتقض الاستيفاء الثاني الذي هو الحقيقة اه (قوله
 أو شراء أو صلح) هذا يفيد أنهم باطلان وبأن ما يفيد أن الصلح صحيح ومثله الشراء فيما يظهر والاعتماد على ما يأتي
 (قوله لأنه في معنى الأبرار بطريق الاداء) جواب عما يقال أن الدين في الحوالة انتقل من ذمة الرهن إلى ذمة
 المحال عليه وحسبته فلا وجه لهلاك الرهن بالدين وحاصل الجواب أن الحوالة بمنزلة إيقاع المحيل الدين وإدائه
 (قوله ومفاده) أي مفاد التقييد بالبطالان بالحوالة (قوله عدم بطلان الصلح) أي في صورة ما إذا صلح المرتهن
 على شيء عن دينه به ثم هلك الرهن هذا المأذ لا يتم مع قوله سابقا أو صلح فانه استيفاء فإذا أدى بدل الصلح بطل
 الصلح وثبت الدين فإذا هلك الرهن هلك بالدين ولو أبدل الصلح بالشراء كان أولى لكن عبارة القهستاني الآتية
 بعد صريحة في عدم بطلان الصلح وإذا قلنا بصحة الصلح فانه يرجع على المرتهن بالدين وطابت العين له وكذا يقال
 في الشراء (قوله وان الدين الخ) هذا ما يؤخذ من التعليق الذي ذكره القهستاني وعبارته وبطلان الحوالة بالهلاك
 لحصول الاستيفاء كافي النظم وغيره وفيه اشعار بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والافني يبي أن لا تبطل الحوالة

وفي الجواهر الأصل أن الائتلاف باذن
 الراهن كائلاف الراهن بنفسه لتسليطه
 وفيها أباح للمرتهن إيقاعه على المرتهن أن
 يؤجره قال لا قبض فلو أجرة ومضت المدة
 فالأجرة له أم لا الراهن قال له أن أجرة بلا إذن
 وإن باذنه فلا مال له وبطل الرهن وفيها رهن
 كرما وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليس فيه
 ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرما وأباح
 غيره ثم باع الكرم فقبض المرتهن الثمن إن غره
 حصل بعد البيع فلم يشتري وإن قبله فلا رهن
 إن قضى دين المرتهن ولا يكون رهنا ويجعل
 البيع رجوعا عن الإباحة فانه قبل الرجوع
 كما رويها وزرع المرتهن أرض الرهن أن أبيع له
 الانتفاع لا يجب شيء وإن لم يبع لزمه نقصان
 الأرض وضمان الماء لو من قناة ملكه فليحفظ
 زرعها الراهن أو غرسها باذن المرتهن ينبغي
 أن تبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنبه استحق
 الرهن ليس للمرتهن طلب غيره مقامه
 استمر بمحضه إن شاء يبطل الرهن فيما بقي
 وإن مفروضا بقي فيما بقي ويحبس بكل الدين
 لكن هلك بمحضه أو أجزأه لغيره ثم رهنها
 منه صح وبطلت الأجرة ولو رهن ثم أجزأه
 من رهنه فالأجرة باطلة أو بقي الرهن سقط
 الدين كالهلاك فان عاد سقط بحساب نفسه
 لأن الباقي عيب حدث فيه ثم لما فرغ من
 الزيادة الضميمة ذكر الزيادة القصدية فقال
 (والزيادة في الرهن تصح) وتعتبر قيمتها يوم
 القبض أيضا (وفي الدين لا) تصح خلافا
 للثاني والأصل أن الحاق الأصل بالعقد
 انما يصح وإذا كانت الزيادة في معقوده
 أو عليه والزيادة في الدين ليست منها
 (فان رهن) نسخ المتن والشراح بالقامع
 أنه نه في شرحه على أنه انما عطفها بالوار
 لا بالقامع ليفيد أنها مسئلة مشتقة لا فرع
 للأولى فتنبه (عبد بألف فدفعت عبدا آخر رهنا
 مكان الأول وقيمة كل من العبد بن ألف
 فالأول رهن حتى يردّه إلى الراهن والمرتهن في
 الآخر أمين حتى يجعه له مكان الأول) بأن يردّه
 إلى الأول إلى الرهن فينتدب بغير الثاني مضمونا

فيمزاد عليها لأن الاستيفاء التام لم يتحقق وإلى أن الصلح لم يبطل اه (قوله لو تصادق على أن لادين عليه يتم هلك الرهن) هذا أحد قولين والصواب أنه يهلك أمانة قال في التبيين وذكر الاستيفاء أنهما إذا تصادقا قبل الهلاك يتم هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه والصواب أنه لا يهلك مضمونا اه أما إذا تصادقا أن لادين بعد هلاك الرهن يبقى ضمان الرهن لأن الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك وجوب الدين ظاهرا يكتفي لضمان الرهن فيصير مستوفيا فيرجع الرهن على المرتهن بقيمة الرهن ان لم تكن زائدة على الدين (قوله تصادقهما على قيامه) أي بعد تصادقهما على عدمه فتوهم الدين وجود (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق به الضمان أصلا كما في شرح الوهبانية وأفاد أن القول بالضمان هو ظاهر الرواية وهو ما في الثقة وغيرها (قوله كرهن المشاع) أي بدين أخذه بمقابلته فلو كان الرهن بدين كان عايشه قبله والمسئلة بحالها لا يكون للمرتهن حتى حبس المرتهن حتى يستوفي الدين ذكره المصنف وقد قدمناه عنه (قوله لم يكن الرهن كذلك) كما إذا رهنه مدبرا أو أم ولد فان للراهن أن يأخذ الرهن لأن رهنه ما بطل من (قوله ولم يكن الخ) الواو يعني أن كما إذا رهن عينا بخمر مسلم أخذها منه (قوله بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد (قوله رهن الرهن) سواء كان من راهن أو مرتهن (قوله باطل) أي إذا لم يجز المرتهن فانه من جلة التصرفات التي تقبل الفسخ قال في الهندية أما الذي يلحقه الفسخ لا ينفذ بغير رضا المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الدين وبطل حقه في الحبس نفذ التصرفات كلها اه (قوله كما حترناه في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكلو دبعة وقال المصنف في العارية ولا تؤجر ولا ترهن كالودبعة (قوله وأي رهن لا يرام انفكاكه) الجواب أنها النفس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى أن كل نفس رهن بكسبها عند الله تعالى انتهى حلي (قوله ويجنيه لومات بالموت بشرط) يعني أي جان إذا مات من جنى عليه يجب شطر الدية وإن عاش تجب الدية كاملة الجواب ختان قطع الحشفة إن مات العصى وجب عايشه نصف الدية وإن عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب نصف القيمة وتماها لانه حصل التلف بأذن فيه وهو قطع الحشفة وغيره أذن فيه وهو قطع الحشفة اه حلي (قوله ويجنيه الخ) خبر لم يتد المحذوف تقديره أي جان وخبر بشرط يعود إلى الواجب بالجناية (قوله هذا التعبير) الاوضح حذف ال والمعنى هذا تفسيره ويان قوله تعالى كل نفس الآية ويحتمل أن الخبر محذوف تقديره تعبير كل وهذه العبارة توجد في بعض النسخ والله تعالى أعلم وأسئله العظم

(كتاب الجنائيات)

(قوله لصيانة المال) أي شرع لصيانة الدين عن التلوي والتلف بالتوثيق به (قوله وحكم الجناية) وهو القصاص أو الدية والتكفارة وحرمان الارث (قوله لصيانة النفس) أي شرع لصيانتها وما يهبطها يعرف عموم رحمة الله تعالى لعباده حيث شرع لهم ما يبرئ الجاني عن جانيته وما ثبت للمعنى عليه بسبب الجناية ومحاسنها محاسن الحدود وسبب اسبابها ونشرها تكون المحل حيوانا قال العلامة المقتضى وتظهر في المناسبة أن في كتاب الرهن ذكر جنائيات متعددة من الراهن والمرتهن والرهن على الراهن أو المرتهن أو ابنيهما أو عبيدهما وغير ذلك فلما كثرت في ذكروا جنائيات فاسب أن يعقب بها ولو جعلت جنابة الرهن ومما عه في آخر كتاب الرهن كانت المناسبة أتم اه (قوله والمال وصيلة) جواب عما يقال كان الأولى تقديم الجنائيات لاهية بها بعلقها بالنفس (قوله اسم لما يكتسب) فهو مصدر مراد به اسم المفعول وحيث لا حاجة إلى جواب آخر عن جمعه مع أنه مصدر لانه انما يراد السؤال إذا كان باقيا على مصدرته (قوله والجنابة بما حل بنفسه وأطراف) أي في هذا الكتاب والجنائيات الحج لم تتعلق بنفس الآدمي ولا طرفه مع إطلاق الفسقه عليها الجنابة اه شريلا والجنابة على النفس تسمى قتلها وعلى ما دون النفس تسمى قطعها وجرحها واقتل فعل يضاف إلى العبد نزول به الحياة ونزول الحياة بدون فعل العبد يسمى موتا اه تسمى (قوله خسة) هذا تقسيم الشيخ أبي بكر الرازي وتبعه القدوري في مختصره وجعله محذولا لأنه قد أشبهه عمد خطأ وصاحب الشافعي قال القتل على أربعة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ واقتل بالتسبب ولم يذكر ما جرى مجرى الخطأ لان حكمه حكم الخطأ فلم يفرده نوعا فانه لا يتقاضي قلت وأهل محمد ارحمه الله تعالى اقتصر على الثلاثة ولم يذكر النوعين الآخرين وهما القتل بسبب وما جرى مجرى الخطأ لان قصده بيان القتل الذي فيه مباشرة واقتل بسبب ليس فيه مباشرة وأما ما جرى مجرى الخطأ فانه وأن كان

(أبرأ المرتهن الرهن عن الدين أو وهبه منه) يتم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء (استحسانا) فلو طال الدين إذا مضى من صاحبه فيصير غاصبا بالمتع (ولو قبض المرتهن دينه) كله (أو بعضه من رهنه أو غيره) كمتطوع (أو شري) المرتهن (بالدين عينا أو صلح عنه) أي عن دينه (على شيء) لانه استيفاء (أو أحال الرهن من ماله بدينه على آخره هلك رهنه معه) أي في يد المرتهن (هلك بالدين ورد ما قبض إلى من أذى) في صورة أيضا رهن أو ممتطوع أو شري أو صلح (وبطلت الحوالة) وهلك الرهن بالدين لانه في معنى الأبرأ بطريق الاداء هداية ومفاده عدم بطلان الصلح وأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والافيني أن لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة فهو ستاتي (وكذا) أي كما يهلك الرهن بالدين في الصورة المذكورة يهلك به أيضا (لو تصادق على أن لادين عليه) (ثم هلك الرهن) بالدين فتوهم وجوب الدين بتصادقهما على قيامه فتكون المطالبة باقية بخلاف الأبرأ فانه يسقط الدين أصلا (كل حكم) عرف (في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد) كما في العمادية قال وذكر الكرخي أن المقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها أيضا (وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا إلا أنه فقد بعض شرائط الجواز) كرهن المشاع (بغيره الرهن) لوجود شرط الانعقاد لكن (بصفة الفساد) كالفاسد من البيوع (وفي كل موضع لم يكن) الرهن (كذلك) أي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا (لا ينفذ الرهن أصلا) وحيث أنه (فإذا هلك هلك بغير شيء) بخلاف الفاسد فانه يهلك بالأقل من قيمته ومن الدين ومن مات وله غرما فالمرتحن أحق به كافي الرهن الصحيح فرع رهن الرهن باطل كما حترناه في العارية بغيره بالوهبانية وفي معانيها قال وأي رهن لا يرام انفكاكه ويجنيه لومات بالموت بشرط

فيه مباشرة لكن لما كان حكمه حكم الخطأ لم يذكره والله تعالى الموفق اه شلبي في الحاشية (قوله والا فتأولاه
 كثيرة ~~مكره~~ الخ) قال العلامة الوافي هي غير خارجة عن الاقسام الخمسة التي ذكرها الرازي غير أنه لم يرتب
 عليها القود ولا الدية لكونها باذن الشارع اه أبو الوالد (قوله وهو أن يتعمد ضربه) قال في الذخيرة قصد
 أن يضرب يد رجل فاصاب عنقه فهو عمد وفيه القود ولو اصاب عنقه فهو خطأ قال صاحب المجتبى وهذا
 بين أن قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا اه شلبي (قوله بأنه تفرق الاجزاء) انما شرط في الآلة ذلك لأن العمد
 هو القصد ولا يوقف على القصد الابدليل ودليله استعمال القاتل آتاه فاقم الدليل مقام المدلول لأن الدلائل
 تقام مقام مدلولاتها في المعارف الظنية الشرعية اه مخ وفي البرازية حتى تنور أو ألقى فيه انسانا أو ألقاه
 في النار يجب القصاص كالسلاح وكذا كل ما لا يثبت اه أي لا يثبت اذا ضرب بل ينفذ قال المكي ما نصه قال
 الرمي وكل ما لا يثبت عادة الخ صريح في أن القتل بالبنديقة عمد اه وفي حاشية أبي السعود لم يكن فالمقتول
 بالبنديقة يقتصر له اذ هي آلة يقصد بها القتل وتجرح وتفرق الاجزاء قال شيخنا وقد رجح الى هذا من كان
 يشارع في كون القتل بها عمدا موجبا للقصاص اه وفي حاشية الشلبي عن ابن الاثير لا يثبت الا بطاء والتأخر
 (قوله مثل سلاح) قال في المصباح السلاح ما يقاتل به في الحرب ويدافع اه وفي المغرب عن الثبوت السلاح ما يعتد
 للحرب من آلة الحديد والسيف وحده يسمى سلاحا اه (قوله ومن قتل لوم من حديد) قال في شرح الطحاوي العمد
 ما تعمد قتله بالحديد كالسكين والسيف أو ما كان كالخديد سواء كان له دية يضيع بضعاً أو ليس له دية ولكن
 يرض رضا كالعمد وسنجات الميزان أو غيرها أو طعن بالرمح أو الابرة أو الاشقي بعد أن يقع عليه اسم الحديد
 سواء كان الغالب عليه الهلاك أو لم يكن لأن الحديد منصوص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا قود
 الا بالسيف وفي رواية لا قود الا بالسلاح وفي رواية لا قود الا بالحديد والمنصوص عليه لا يعتبر فيه المعنى وكذلك
 ما كان من جنس الحديد مثل الصفر والرصاص والفضة والذهب والنحاس والا تلك سواء قتله بضعاً أو رضا
 وما كان من غير جنس الحديد ان عمل عمل الحديد فهو عمد والا فلا كما اذا احرقه بالنار فهو عمد لانها تعمل عمله
 لانهم اتفقوا بالجلد وكذلك ما كان له سديعمل عمل السيف كالزجاج ولبطة القصب وحجره حذمي يضع بضعاً
 أو دمان كخشب له حذمي جرح فهذا يعمل عمل الحديد فهو عمد اه وقال نحر الدين قاضي خان في فتاواه ظاهر
 الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص وقال في الاجناس ذكر
 في الشروط الكبير أنه لا قصاص في العمود الحديد لأنه لا يجرحه اه اتفاقاً قال شيخنا فاسم في حاشيته
 على شرح الجمع فعلى ظاهر الرواية العبرة للعديد نفسه سواء جرح ام لا وعلى رواية الطحاوي العبرة للجرح نفسه
 حديد اه ان غيره قال في البناءيع وهذه الرواية أصح اه وظاهر صنيع الزيلعي اختيارها اه شلبي
 في حاشيته قلت فعلى ظاهر الرواية لا شك في وجوب القصاص بالقتل بالبنديقة لانها من جنس الحديد وعلى
 الاصح يقتصر أيضاً لجرحها فان نظرنا الى ظاهر الرواية وجب القصاص بالقتل بها وان لم تجرح وعلى الاصح
 يجب اذا جرحت فليست مثل قال في حاشية أبي السعود بعد نقل كلام نحر الدين قاضي خان وهو ظاهر في ترجيح
 عدم اشتراط الجرح في الضرب بالحديد ونحوه لكونه ظاهراً للرواية ومقابل ظاهر الرواية رواية الطحاوي
 عن أبي حنيفة فعلى رواية الطحاوي يعتبر الجرح سواء كان حديد أو عوداً أو حجراً ما دام أن يكون آلة يقصد بها
 الجرح قال الصدوق الشهيد وهو الاصح اذا اعتبر عند أبي حنيفة الجرح كذا في التنزيل لا يسهل عن الخلاصة فقد
 اختلف الترجيح اه (قوله وزجاج) يسلط عليه محدد لانه قد يكون غير محدد لخنه (قوله وابرة في مقتل برهان)
 هذه رواية وفي أخرى لا قصاص بها أصلاً لانه لا يقصد بها القتل عادة فإداه أبو السعود (قوله وابططة) بكسر اللام
 قشر القصب للآلة زق اه جوى (قوله كافي الكفاية) ونحوه في الخزانة والنهاية جوى عن المقدسي (قوله كل ما به
 الذكاة) أي كل آلة يحصل بها الذكاة يترتب على القتل بها القود ولا يعكس كما لان المشتراط في الذكاة فري
 الاوداج وانها ردم وهذا لا يحصل الا بمحدد لا بعمله وابرة قد بر (قوله وفي حديد غير محدد) أي وفي القتل
 بحديد غير محدد لم يجرح (قوله واحياء التنوير الخ) قال في المنخر رجل احى تنورا ورمى عليه انساناً وألقاه في نار
 لا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما لا يثبت عادة كالسلاح اه وظاهر أن التقيد
 بعدم استطاعة الخروج يجري في التنوير أيضاً فاذا استطاعه ولم يخرج فهلاكه باختياره ويراجع حكمه (قوله

• (كتاب الجنائيات) •

مناسبة ان الرهن أصالة المال وحكمكم
 الجنائية أصالة النفس والمال ومصلحة
 لنفسه فقدم ثم الجنائية لانه اسم لما يكتسب
 من الشرع وشرعاً اسم لفعل محترم حل بمال
 أو نفس ونفس الفقهاء الغصب والسرقة بما
 حل بمال والجنائية بما حل بنفس وأطراف
 (القتل) الذي يتعلق به الاحكام الاتية من
 قود ودية وكفارة وانهم وحرمان ارث خمسة
 والا فتأولاه (قوله وهو أن يتعمد ضربه) أي
 الاول (عمداً وهو أن يتعمد ضربه) أي
 ضرب الادمي في أي موضع من جسده
 (بآلة) تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومثقل
 أو من غير آلة (وهو) (ومحتمل من خشب)
 أو من غير (وهو) (وارة في مقتل برهان)
 وزجاج (وحجر) وارة في مقتل برهان
 (وابطة) وقوله (ونار) عطف على محدد لانها
 تشق بالجلد وتعمل عمل الذكاة حتى لو وضعت
 في المذبح فأحرقت العروق أكل يعني ان سال
 به الدم والا لا كافي الذكاة قتلت وفي شرح
 الوهبانية كل ما به الذكاة القود والا فلا
 اتهم وفي البرهان وفي حديد غير محدد
 قاله نعمة روايتان اظهروا انه عمد وفي
 المجتبى واحياء التنوير يكفي للقود وان لم يكن
 فيه نار

وان لم يكن فيه نار) نقل في المجتبى عن بعض أهل المذهب انه الصحيح وفي حاشية أبي السعود عن الحاشية ولا فرق
في كون القتل بها عدا موجباً للقصاص بين أن يكون أحرقه بها أو ألقاه فيها سواء مات في يومه ذلك أم لا إذا استقر
صاحب فراش حتى مات وان كان مجي ومذهب ثم مات لم يقتل اه (قوله وفي معنى المفتي) مستغنى عنه بما نقله
عن البرهان وفي شرح الوهبانية في الابرة القود في ظاهرها رواية اه (قوله بما لا تنطبقه البنية) قال في القاموس
البنية بالكسر والضم ما بني به والبنية كفتية الكعبة شرفها الله تعالى اه والمراد بها هنا جسم الأدمي لانه بناء
الله تعالى (قوله وموجبه الاثم) قال عليه الصلاة والسلام زوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم اه نبين
(قوله فان حرمة الخ) الأولى وحرمة الخ (قوله وموجبه القود عينا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه هو
غيره من بل الولي تخبر بينه وبين أخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد
لانه اوجب في الخطا الدية بقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية وقال عليه الصلاة والسلام العمد قود أي
موجبه قود فان نفس العمد لا يكون قوداً وقد صرح الاكل في العناية بأن الحديث مشهور وفي النهاية ان خبر
الواحد لما صلح مينا لجل الكتاب كما في بيان قدر مسح الرأس فأولى أن تصلح السنة المشهورة التي تلقاها الناس
بالقبول مينا لما سكت عنه الكتاب اه مخ (تنبيه) انما يجب القود في العمد اذا كان القاتل من أهل العقوبة بأن
كان عاقلاً بالغاً مختلطاً مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً والمقتول معصوم الدم عصمة الدية
وليس بينهما شبهة ملك ولا شبهة ولادة أي لا يكون ولده وان سفل وأن لا يكون مملوكه ويقتص بالسيف ولا يقتل
بما يقتل به لان المماثلة في القصاص ليست بشرط عندنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقتل بما يقتل
به اه شلبي عن الاتصافي ومحل القود ان لم يعرف الاولياء أو بعضهم فاذا اغفوا بعضهم ثم قتله العاق في ذكر في البدائع
انما يجب عليه القصاص عند عامة العلماء وقال بعض الناس لا يجب ثم قال ولو عفا أحدهما فقتله الآخر ينظر
ان قتله ولم يعلم بالغفوة أو علم به لكنه لم يعلم بالحرمة لا قصاص عليه عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر عليه القصاص
قال وان علم بالقود والحرمة عليه القصاص لان المانع من الوجوب الشبهة وانما نشأت من الظن ولم يوجد على
المقتول نصف الدية انتهى سرى الدين قال الشلبي في حاشيته تقدم في المستأمن ان من قتل مسلماً لا ولي له
أو حريراً بائناً فأسلم فان كان خطأ فدينه على عاقلته وان كان عمداً يجب عليه القصاص أو الدية ينظر فيهما
الامام فأيهما رأى اصلح فعل ولا يجوز العفو مجحماً اه وفي حاشية المكي عن الشلبي ثم العفو في القصاص لمن له
القصاص وهو عندنا وعند الامام الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم كل وارث وخرج من ذلك الميت والزهرى
والاوزاعي والحداد وقناد وابن شبرمة النساء وعند مالك القصاص للعصبات اه بتصرف وفي حاشية
أبي السعود ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيها الزوج والزوجة وكذا الدية
كما في الحاشية واذا انفردت الزوجة استوفت القصاص لانه يثبت لكل وارث كلاً اه (قوله فبصح صلحاً ولو بعتل
الدية) قال في الجوهرية ثم انه اذا صلح الاولياء على مال جاز قليلاً كان أو كثيراً من جنس الدية أو من غير جنسها
حالا كان أو مؤجلاً اه (قوله لانها كبيرة محضة) انت باعتبار الخبر وفي غاب النسخ لانه قال في المخ وان الكفارة
دائرة بين العباداة والعقوبة فلا بد أن يكون سبباً أيضاً ارباب الخطر والاباحة تتعلق العباداة بالمباح والعقوبة
بالمحظور وقتل العمد كبيرة محضة فلا تنطبق به كسائر الكبائر مثل الزنا والسرقه والربا ولا يمكن قياس العمد على
الخطا لانه دونه في الاثم فشرعيته الدفع الادنى لا يدل على شرعية الدفع الاعلى والكفارة من المقدرات فلا يجوز
اثباتها بالقصاص وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يجب اعتبار الخطا بالاولى لانها شريعت لحو الاثم وهو
في العمد اكبر فكان ادعى الى ايجابها اه بتصرف (قوله والثاني شبهه) بفتح الشين والباء ويجوز أن يكون بكسر
الشين وسكون الباء أي نظيره معي شبهه عمد لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا
باعتبار عدم قصده الى القتل لان الآلة التي استعملها ليست آلة القتل والعاقل انما يقصد الى كل فعل بالآلة
فكان خطأ يشبه العمد اه درر (قوله أي بما لا يفرق الاجزاء) قال في شرح الطحاوي وأما شبهه العمد فهو ان
يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك كملقة القصارين والجر الكبير والعصا الكبير ونحوه فاذا قتله فهو شبه العمد عند
أبي حنيفة وعندهما هو عمد وما اذا تمم قتله بعضاً صغيراً وبجرح صغيراً أو ببلطة وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك
كالسوط ونحوه فهذا شبه العمد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عند أبي حنيفة وعندهما

وفي معنى المفتي للمصنف الابرة اذا اصاب
المقتل فقتله القود والا فلا يخطئ وقال
والثلاثة ضربيه قصد اجمالا تنطبقه البنية
كغيب عظم عمد (وموجبه الاثم) فان
حرمة أشد من حرمة اجراء كلمة الكفر
بل وانه يمكن بخلاف القتل (و) موجبه
(القود عينا) فلا يصح حالاً إلا بالتراضي
فيصح صلحاً ولو بعتل الدية أو أكثر في تمام
عن الحقائق (لا الكفارة) لانها كبيرة محضة
محضة وفي الكفارة معنى العباداة فلا ينطبق
بها قلت لكن في الحاشية لو قتل مملوكه أو ولده
(شبهه) وهو أن يقصد ضربيه بغير ما ذكر
أي بما لا يفرق الاجزاء

في ذلك لعدم ما يوجب (قوله حالة النوم) أي نوم المقتول (قوله ان ابني دما) المراد أنه سال منه الدم حتى مات
 كما في القنية (قوله ينهز) الذي في الوهبانية يقطر وفي القاموس انهر الدم اظهره وأساله (قوله كأنه انقلب) ولكن
 سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده ابنة أو خشيعة وأصاب انسانا وقتله أو كان على دابة فوطئت
 انسانا فندية عن المحيط وفي التبيين وقوله كأنه انقلب على رجل بيان لما جرى مجرى الخطأ لأن هذا ليس بخطأ
 حقيقة لعدم قصد الماتم إلى شيء حتى يصير خطأ مقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما أنفقه كفعل الطفل
 فجعل كأنه لا لأنه معذور كالخطيئة (قوله الكفارة) وهي المذكورة في آية النساء قال في البرهان ولا طعام
 فيها لأنه غير مشروع في كفارة القتل لأن الله جل ذكره لم يذكره واثبات الابدال بالراى لا يجوز (قوله والدية
 على العاقلة) وهي من الابل انما الحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه دية الخطأ انما ساعشرون حقة
 وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض أو ألف دينار وعليه
 الاجماع أو عشرة آلاف درهم حوى ملخصه (قوله والاثم دون اثم القتل) قال في التبيين وبهذا النوع من القتل
 لا يأنم اثم القتل وانما يأنم اثم ترك التحرز والمبالغة في التثبت لأن الافعال المباحة لا تجوز مباشرتها الا بشرط
 أن لا يؤذى أحد فإذا أدى أحد افاد ترك التحرز فيأثم ولفظ الكفارة ينبي عن ذلك لأن ساستارة ولا ستر
 بدون الاثم (قوله وهذا فيما اذا قصد مباحا أو لا فاذا قصد قتل شخص فأصاب غيره فقتله فالظاهر أن اثم هذا اشد
 من قصد مباحا وهل هو اثم قتل يحترق وقته تعالى أعلم (قوله وواضع حجر) أي اذا لم ينجه غيره أما اذا انجاه غيره
 فعطب به انسان فالضمان على الذي نجاه لتسجته فعل الاقل فكان هو المتسبب (قوله في غيره ملكه) قيد للعفو
 والوضع (قوله در روا ما اذا كان في ملكه فلم يحصل منه تعد بالثقل فلا دية ولا كفارة) (قوله من السلطان ابن كمال)
 أي عن شرح الطحاوي والظاهر أن المراد بالامام ما يتم ناسبه ولا بد أن يكون على عز الناس فلو لم يكن على عزهم
 فلا دية عليه كما في مسكين (قوله ونحو ذلك) مما هو سبب الانلاف (قوله در كوضع حجر) (قوله الا اذا مشى الخ) لكونه
 هو الذي جنى على نفسه جوهرية (قوله وموجبه الدية على العاقلة) لأنه سبب التلف وهو متعد فيه فجعل كالدافع
 الملقى فيه فيجب الدية صيانة للافس وتكون على العاقلة لأن القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطأ فيكون
 معذورا فيجب على العاقلة تخفيفا عنه كما في الخطأ بل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا تجب الكفارة فيه
 (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من اقسام القتل غير المأذون فيه (قوله لو الجاني مكافا) أمالو كان صديقا
 أو مجنونا فلا يحرم الميراث كما في شرح السراجية للسيد (قوله لعدم قتله) أي مباشرة لأنها بانصال فعمل من
 القاتل بالمقتول ولم يوجد وانما اتصل بالارض وانما ألحق بالمباشر صونا للدم عن الهدر على خلاف الاصل فبقى
 في الكفارة وحرمان الارث على الاصل (قوله حوى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •

(قوله يجب القود) بالتحريك حوى من افاد القاتل بالقتل فالقود يقاد واسم المصدر القود وقلبه به عزى زاده عن
 القاموس (قوله أي القصاص) قال في النهاية في مادة قصص وفي حديث عمر رضي الله تعالى عنه رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه يقال قصه الحاكيم بقصه اذا مكمنه أخذ القصاص وهو أن يفعل به مثل
 فعله من قتل أو قطع أو ضرب أو جرح والقصاص الاسم (قوله تفسير القود بالقصاص) تفسير بالاعم وقد اطلق حافظ
 الدين القود على ما دون النفس قتال وخير بين القود والارض ان كان القاطع اشل وقال في فصل الشجاج وان اقيد
 فثبت سنه الاوّل يجب الارث أي الارث على المقتص له لا مقتص منه (قوله يقتل كل محقون الدم) أي مصان
 الدم قال في الجوهرية والمحقن يقال حقن دمه أي منعه من أن يفسد والمحقن أيضا الحفظا وهو لا يخرج
 عن المنع (قوله بالنظر لقائله) أي لا مطلقا فانه لو قتل القاتل عمدا اجنبيا عن المقتول فانه يقتص من الاجنبى
 للقاتل قال الوائى والظاهر أن هذا أعم من أن يكون قبل الحكم أو بعده لاحتمال عضو الاولياء بعد الحكم (قوله
 (قوله على التأييد) قال الشريفة الحوى في الشرح واحترز بمحقون الدم عن مباح الدم كالأثر المحسن والحربي
 والمرتب بالتأييد عن المستأنم ولا يشك على هذا الحد لو قتل المسلم ابنه المسلم عمدا حيث لا يجب القصاص
 على الاب مع دخوله في هذا الحد لأن ذلك من العوارض فلا يدخل تحت القواعد (قوله لان القصاص هناك
 كان واجبا في الاصل ثم انقلب ما لا يكون الا بوجه شبهة في دره القصاص فان الابن شهيد بهذا القتل وان وجب

وقا صد شخص حالة النوم ان يموت
 فيقتص ان ابني دما منه ينهز
 (و) الرابع (ما جرى مجراه) مجرى الخطأ
 كأنه انقلب على رجل فقتله (لأنه معذور
 كالقمام) (وهو وجبه) أي موجب هذا النوع
 من القتل وهو الخطأ (والاثم دون اثم
 الكفارة والدية على العاقلة) (والاثم ترك
 القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم ترك
 الامنية) (و) الخدم من (قتل بسبب كفاية
 وواضع حجر في غير ملكه) (ب) برادن من
 السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشيعة على
 قارعة الطريق ومحو ذلك الا اذا مشى على
 البر وقصوه بعد علمه بالعاقلة لا الكفارة
 (وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة)
 ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في غير ملكه
 درر (و) (لذلك يوجب حرمان الارث)
 لو الجاني مكافا ابن كمال (الا هذا) أي
 القتل بسبب عدم قتله والحقة الشافعي
 بالخطأ في احكامه
 • (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •
 (يجب القود) أي القصاص (بقتل كل محقون
 الدم) بالنظر لقائله درر ويستفهم عند قوله
 ولو قتل القاتل اجنبيا (على التأييد عمدا)

وهو المسلم والذي لا المستأمن والحربي
(بشرط أن يكون القتال مكافأ) لما تقرر أنه
ليس له في مجنون عمد في البرازية حكم عليه
بقود مجنون قبل دفعه للولى انقلب دية قتل من
يجن وبقي قتل في افاقته فان جن بعده ان
مطبقا سقط وان غير مطبق قتل قتل عبد
مولاه عمد الارواية فيه وقال أبو جعفر
يقتل قتل عبد الوقف عمد الا قود فيه قتل
ختمه عمد أو بنته في نكاحه سقط القود اه
(و) بشرط (اتقاء الشبهة) كولد أو ملك
أو أمة كقوله اقلني فقتله (بينهما) كما سيجي
(فيقتل الحربي بالحرب والعبد) غير الوقف كما
خلافا لاشاعري ولنا إطلاق قوله تعالى النفس
بالنفس فانه ناسخ اقله تعالى الحرب بالحرب الآية
كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النخاس
عن ابن عباس عني انه يقتل الحر بالحر فلا يني
ماعداء كيف ولودل لوجب أن لا يقتل الذك
بالانثى ولا قاتل به قتل ولا الحر بالعبد ورد
بدخوله بالاولى ولا في الفتح البسقي نظام قوله
خلفني يدي هذا الغزال فانه
رماني بهي مقاليه على عمد
ولا تقتلوه اني أنا عبد
ولم أر حررا قتل يقتل بالعبد
فأجاب بعض الحنفية رادا عليه
خذوا يدي من رام قتل بلطه
ولم يخش بطش الله في قاتل العمد
وقر دوايه جبروا وان كنت عبده
ليعلم ان الحرية تقتل بالعبد
(والمسلم بالذمي) خلافا له (لاهما) المستأمن
بل هو بمنزلة قياسا) لهما وادعاهما
لقيام المبيع هراية ويجتبي ودرر غيرها قال
المصنف ويناخي أن يقول على الاستعانة
لتصريحهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة
ليست هذه منها وقد اقتصر لا خسر وفي منه
على القياس انتهى يعني فتبعه المصنف
رحم الله على عادته قلت وبمضاده عامة
المتون حتى الملتقى (و) يقتل (العاقل
بالمجنون والبائع بالبيعي والعبيد بالاعبي
والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأة)
بالاجماع (والفرع بأصله وان علا لا عكسه)
خلافا للمالك فيما اذا بيع ابنه ذبحا أي لا يقتل

المال وقيل لما انقلب القصاص ما لا يطل شهادته كذا ذكر القرائني وفي المبسوط قال ولو قتل ابنه عمدا كان
الولد شهيدا لا يفسد كذا في المفتاح اه وما يرد على الحد قتل عبد الوقف عمد افاقته لا يجب القود كما في الدرر
والجوهرية والجواب أن الموجب الأصلي القصاص وانقلب ما لا عارض مراعاة نفع الوقف اه مكي (قوله
لا المستأمن) فان دمه انما هو محفون في دارنا ما اذا رجع الى داره صار مباح الدم جوهرية وقال في التبيين وانما
شرط أن يكون محفون الدم على التأييد تنفي شبهة الاباحة عنه لأن القصاص نهاية في العقوبة فتستدعي
الكال في الجنابة فلا يجب مع الشبهة اه (قوله مكلفا) أي بالغاعا قلا منخ (قوله حكم عليه) موضوعها عاقل
قتل فيكم عليه الخ وهذه غير المسئلة المذكورة بعد في مجنون جنونه متقطع (قوله قبل دفعه للولى) ولو جن
بعد الدفع الى الولي لقتله ولا سقط القصاص وعن الامام أنه يقتله في الحالب اه منخ (قوله من يجن) بالبناء
للمفعول ويقين من أفاق (قوله سقط) أي القصاص وتؤخذ منه الدية استصا ناهندية عن التواريخ وفيها
عن المنتقى رجل قتل رجلا ثم عتبه عليه الشهود بان قتل وهو عتوه فاني استحسن أن لا أقوله وأجعل الدية
في ماله كذا في المحيط وقال أبو جعفر يقتل وهو الذي في الجنابة (قوله لا قود فيه) مراعاة لمصلحة الوقف في دفع
القاتل ان كان عبد للوقف أو يفيده سيده بعتقه بشرى بها عبد للوقف يوم مقام الاول كذا ظهر لي ويجوز
ثم رأيت في حاشية أبي السعود عن الشربلالية مانصه ووجهه أي وجه عدم القود اشتباه من له حق القصاص
لأن الوقف حبس العين على ملك الواقف عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى فيلزم القاتل القيمة انتهى
(قوله سقط القود) لانهم اوردت قصاصا على أبيه اه حلي وفي الهندية ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل
أو ولد لولاه وان سقط بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضي خان (قوله أو أمة) أي من الولد والملك
وفي نسخة أو أمة والمراد بالولد قرابة الاصول فقط فاذا قتل لا يقتل منها (قوله كقوله اقلني فقتله) ذكر
في بحث العين من كتاب الدعوى روايتين فيما اذا قاتل له اقلني فقتله في رواية القصاص وفي أخرها الدية اه سري
الدين وفي شرح الجوى عن التعبير بالدية في أصح الروايتين عن الامام وهو قوله ما ولو قال بعثك دى
بألف درهم أو بغلس فقتله يجب القصاص كذا في الخلاصة (قوله يقتل الحر الحر) أي بسبب قتل الحر أو بدل
الحر أو كانا مسلمين أو ذميين بالاجماع مكي عن المحدث (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه فانه يقول
لا يقتل الحر بالعبد بل يضمن قيمته مكي عن الشافعي (قوله على أنه تخصيص بالذكر) قال السيد الجوى على أنه
ليس في مقابلة الحر بالحر نفي مقابله الحر بالحر بل لانه ذكر بعض ما شاع في العموم موافقا لحكمه فلا يوجب
تخصيص ما نفي كما قابل الانثى بالانثى ولم يمنع مقابله الذكر بالانثى انتهى وفي مقابله الانثى بالانثى دليل على
جريان القصاص بين الحر والامة زبلي (قوله قتل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى) هذه عبارة لا تحريفها
وقد أراد نقل ما في المنع ولكن سبق قله ونص المنع فان قلت لولد أي قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد أي على
التخصيص بالمقابلة لوجب أن لا يقتل العبد بالحر عنده قلت لانه يجب عنه بأنه تفاوت الى نقصان فلا يمنع
وهذا ما ذكره أئمة الاصول من أن شرط دلالة مفهوم التخصيص بالذكر أن لا تظهر أولوية المسكوت على
المنطوق ولا شأن أن المسكوت عنه أولى من المنطوق لانه لما كان العبد يقتل بالعبد فالاولى أن يقتل بالحر وبهذا
يندفع ما ذكره بعض الشارحين من أنه ان دل يجب أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد والله تعالى
اعلم انتهى بقيل ايضاح فقول المؤلف قيل أي استسكالا على مذهب سيدنا الشافعي رضى الله تعالى عنه وقوله
ولا الحر بالعبد صوابه ولا العبد بالحر وهو عطف على قوله أن لا يقتل الذكر بالانثى (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه
منافات لقوله أو لا خذوا يدي فان الاخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح أن يحمل على الية لان العبد لا يجب دية
على مولاه (قوله من رام قتل) أي قصده وأوقعه (قوله في قاتل العمد) متعلق بمحذوف صفة بطش (قوله لي علم)
يصح بناؤه للفاعل وللمفعول وهو أعم أي لي علم كل عالم ان الشرع كذلك وقوله ان الحر يقتل بالعبد فيه ان الحر
لا يقتل بعبد نفسه فان أراد بعبد غيره لا يناسب قوله وان كنت عبده اه حلي (قوله والمسلم بالذمي) لا إطلاق
الكتاب والسنة وحديث محمد بن المنكدر انه أتى برجل مسلم قتل معاهدا من أهل الذمة فغضب عنه وقال صلى
الله تعالى عليه وسلم أنا أولى من وفي بدمته وقال على انما بدلو الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا وأموالهم كآوانا
ومعنى حديث لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذم ولا ذم مؤمن ولا ذم بكافر حربى فتقوله ولا ذم

الاصول وان علوا مطلقا ولو انما من قبل الاتم في نفس أو أطراف بفروعهم وان سئلوا قوله عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف محل بالجزئية فيستدعي ان علانهم أسباب في احبائه فلا يكون سببا لانهم وحينئذ فيجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا احمد والعاقلة لاتعمل العمد وقال الشافعي فيجب حالة كبديل الصلح زيلجي وجوهرة وسجى في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص على شريك الاب والمولى أو المخطئ أو الصبي أو الجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما قرر من عدم تجزئ القصاص فلا يقتل العمد عندنا خلافا لشافعي تبرهان (ولاسيما بعد) أي بعد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده) هذا داخل تحت قوله من ومن ملك قصاصا على أبيه سقط كما سيجي (ولا بعد يلا بعضه) لان القصاص لا يتجزأ (ولا بعد الرهن حتى يجتمع العاقدان) وقال محمد رحمه الله لا قود وان اجتمع جوهرة وعليه لم يحل ما في الدرر عزيا للكتاب كما في المنع لكن في الشرع لابلية من الفقه بربية انه أقرب الى الفتنة بقرى لاختلافها القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالتود للمؤجر وأما المبيع اذا قتل في يده بانه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالتود له وان رده قبل البيع القود وقيل القيمة جوهرة (ولا بكتاب) وكذا ابنه وعبده بنزلية (قتل عمدا) لا حاجة لقيده العمد لانه شرط في كل قود (عن وفاء وارث وسيد وان اجتمعا) لاختلاف العصاية في موته حر أو ورقيا فاشتبه الولي فارتفع القود (فان لم يدع وارثا غير سيدة) سواء ترك وفاء أو لا (أو ترك وارثا ولا وفاء) فادس سيدة (لتعينه وفي أولى الصور الاربع خلاف محمد (وسقط قود) قد ورثه على أبيه) أي أصله لان المخرج لا يستوجب العقوبة على أصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب أب امرأته مثلا ولا وارثه غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على أبيه فسقط لما ذكرنا وأما ماله ويرصد الشريعة فثبوت

عطف على من وان ورد الجرح في ذى عهد فعلى الجوار توفيقا بين الروايتين وتماه في التبسين وذو العهد هو الذي (قوله لاهما مستأمن) من أهل الحرب لفقد حق الدم المؤبد ووجود الكفر الباعث على الجواز لانه بصدد الرجوع (قوله للمساواة) أي بين المستأمنين (قوله ويغني أن يعول على الاستحسان) يؤيده ما في الهندية عن المحيط ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية اه (قوله ويعضده عامة المتون) منع لقوله ليست هذه منها اه حلي (قوله والصحيح) أي في عينيه وبدنه (قوله والزمن) هو من طال مرضه جوى (قوله وناقص الاطراف) حتى لو قتل رجل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاثنين والمذاكير ومنه قوله العين فانه يجب القصاص اذا كان عمدا اه مكي عن الخجندی وانما يجب القصاص بالايجاع لعدم موت ولوجود المساواة بين هؤلاء في العصمة والمساواة فيها هي المعتبرة لا فيما وراءها والاسباب القود وظهور الثغاب والدين (قوله وهو وصف) أي لنظر الوالد على أي الحكم فيه بسقوط النصاص بالجزئية أي في جميع الاصول (قوله لانهم أسباب في احبائه الخ) تعليل قاصر على النفس ولا يعم الاطراف (قوله في مال الاب) يعني به الاصل وان كان أختي ولو عبره لكان أو وضع (قوله لان هذا عمد) وان كان القتل خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطأ اه هندية (قوله ولا قصاص على شريك الاب الخ) أي اجنبي شاركه الاب في قتل ابنه أو شارك المولى في قتل عبده أو عامد شارك المخطئ (قوله فلا يقتل العمد عندنا) في مشاركة المخطئ أو مشاركة شبه العمد قال في الهندية اذا اشترك رجلان في قتل رجل أحدهما ابه صا والآخر بمحذرة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهم ما نصفين ثم كل واحد منهما فيما لازم من نصف الدية يجعل كالمدة فيه فنهى الدية في صاحب الحديدة في ماله نصفه على صاحب العاص في عاقلة كذا في شرح المبسوط (قوله ولا سيدة بعد) لانه ماله والانسان لا يجب عليه بالتلاف ماله شيء ولانه هو المستحق للمطالبة بدمه ومحال أن يستحق ذلك على نفسه جوهرة ولكن يعزرمعدن عن الحناية ذكره المكي (قوله ومدبره) لانه ملوك جوهرة (قوله ومكاتبه) لانه رقيق مابق عليه درهم جوهرة (قوله وعبد ولده) لان ولده لا يستوجب عليه القصاص شئ بخلاف ماله وقتل عبداً عليه فانه يقتل به اه جوى (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده (فرع) قال في الجوهرة ويجب الكفارة على المولى بقتل عبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده اه (قوله لان القصاص لا يتجزأ) فاذا سقط في البعض لاجل ملك البعض سقط في الكل (قوله ولا بعد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يلي القصاص والراهن لو تولا لم يطل حتى المرتهن في الرهن فيشترط اجتماعه اليه سقط حتى المرتهن برضا اه دور وفيه ان استيفاء المرتهن قد تمهم لال الرهن فما الداعي لرضاه بعد سقوط حقه وأجيب بأن الاستيفاء غير متقرر لاحتمال عدم القود اما بالصلح أو بدعوى الشبهة بالقتل فيصير خطأ (قوله يحمل ما في الدرر) من أنه لا قود وان اجتمعا فتؤخذ القيمة وتجعل رهنا على هذا القول (قوله لاختلاف) أي فطلب أحدهما القصاص وطلب الآخر الدية (قوله فلهما القيمة) أي وسقط القود (قوله فالتود للمؤجر) لانه ماله العين (قوله فان اجاز المشتري) هذا يفيد أن البيع وقع بخيار للمشتري ويحمل ان المراد أنه لم يرده لان هذا ليس اه لا كالمبيع من كل وجه حتى ينقص به البيع بل يختلف به فيكون بمنزلة العيب الحادث عند البائع (قوله فالتود له) لانه ملكه (قوله فالبائع القود) عند أبي حنيفة لان المشتري اذا رد انفسخ العقد من أصله وكأنه لم يكن (قوله وقيل القيمة) هو قول الثاني (قوله فاشتبه الولي) فعلى انه حر الولي الوارث وعلى انه رقيق الولي المولى (قوله فارتفع القود) قال المصنف في المكاتب واذا مات وله مال لم تفسخ كتابته وتؤدى كتابته من ماله وحكم بعقده في آخر حياته اه ومقتضاه وجوب الدية كاملة على القاتل لا القيمة (قوله لتعينه) أي لتعين السيد ولما لادم (قوله وفي أولى الصور الاربع) أي التي في المكاتب قال الحلبي وصوابه ثمانية الصور الاربع وهي ما اذا لم يتدع وارثا غير سيدة وترك وفاء فان خلاف محمد فيها كما في الهداية اه (قوله وأما تصوير صدور الشريعة) أي من جعله المقتول المرأة والمثلة بحالها اه حلي (قوله لا ارثا) قال في المجتبى لكن له وجه لان المستحق للقصاص أولاهو المقتول ثم يثبت للوارث بطريق الخلافة والوراثه بدليل ان المجرع اذا عفا عن الجناية أو الجرح أو القطع أو ما يحدث منه سقط القصاص ولو لم يثبت له أو لا لم يستطع بعفوه اه (قوله لعفا المجرع) القياس فيه انه لا يصح لان القصاص ثبت ابتداء للورثة ولولا ذلك لم يثبت لهم بعد الموت فكان ابرأوه في حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفوهم لان الحق له وانما يقوم الوارث مقامه

فيه للابن ابتداء لان رثا عند أبي حنيفة وان اجد الحكم كالا يخفى وفي الجوهرة وعفا المجرع أو وارثه

لما مرانه من الخطا وانما افاده ليعين موجهه بقوله (بل القاتل عليه كفارة ودية) قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في صنف المشركين لا يجب شي استقوط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كثروا دقوم فهو منهم قلت فاذا كان مكثروا دهم منهم وان لم يتري بزهم فكيف بين تريا قاله الزاهد ي قال المصنف حتى لو نكل حتى بما يباح قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جفى فلا شيء على القاتل والله أعلم (ولا يشاد الا بالسيف) وان قتله بغيره خلافا لما شافى وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حج المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا لحقنا بالرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف فمافي المراجعة من له قود قاد بالسيف فلو افاه في بئر او قتله بجحر او بنوع آخر عزير ركان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله أعلم (ولابي المعتوه القود) تشفيا المصدر (و) اذا ملكك ملك (الصلح) بالاولى (لا العفو) مجانا (بقطع يده) أي يد المعتوه (وقتل قريته) لانه ابطال حقه ولا يملكه (وتتبدل صلحه بقدر الدية أو أكثر منه وان وقع بأقل منه لم يصح) (الصلح) وتجب الدية كالملة (لانه انظر للمعتوه) (والقاضي كالأب) في جميع ما ذكرنا في الاصح كمن قتل ولاولى له للحاكم قتله والصلح لا العفو لانه ضرر للعامة (والوصي) كالأخ (بصلح) عن القتل (فقط) بقدر الدية وله القود في الاطراف استحسنانا لانه يسلكهم امسلك الاموال (والوصي) كالمعتوه (فيما ذكر) (ولا ككبار القود قبل كبر الصغار) خلافا لهما والاصل ان كل ما لا ينجز اذا وجد سببه كما لايتشكل على الكمال كولاية النكاح وأمان (الا اذا كان الكبر اجنبيا عن الصغير فلا) يملك القود (حتى يبلغ الصغير) اجماعا زيلعي (فليحفظ) ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل (العمد) لانه محقون الدم بالنظر لاقايله كما ذكر (والدية على عاقبته) أي القاتل (في الخطا

في استيفائه واذا أسقط جازو يكون من جميع المال لانه حق ليس بمال كالطلاق اه مخ (قوله لا نفعاد السبب لهما) تعليل للمستثنين والقياس في الاخير أن لا يصح لانه عفا عن حق غيره ألا ترى أن الجروح اذا عفا في هذه الحالة جاز (قوله بل القاتل عليه كفارة ودية) أي على عاقبته (قوله فكيف بين تريا) روى القاضي شهورش حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطور على غير شكاه قدمه هدر فله العلامة البلدي في المقولات (قوله فينبغي الاقدام) الاولى حذف الفاء لانه جواب لو (قوله انا لحقنا بالرمح والخنجر) أي قطع من جرم في القتل (قوله لا قود الا بالسيف) أي وهو نص على نفي استيفاء القود بغيره وقال بعضهم معنى الحديث لا يجب قود الا اذا تحقق القتل بسيف واستدل به لابي حنيفة في نفي النصاص بالقتل بالمثل (قوله أو بنوع آخر) كأن ساق عليه دابته فقتله (قوله ولا بي المعتوه) وهو ناقص العقل من غير جنون وفي التهذيب المعتوه المدعوش من غير مس ولا جنون (قوله تشفيا المصدر) لان الاب لو فور شفته جعل التشفي الحاصل له كالحاصل للابن ولهاذا يعتذر رولده ضررا على نفسه بخلاف الاخ والعمة تبين ورده الاتقاني في غاية البيان بأنه لا فرق بين الاب وغيره من العصبات ويستوفيه الاقرب فالأقرب منهم اه افاده أبو السعود قال عن شيخه لا شتر الغير الاب معه في العلة اه والذي في الهندية وأجمعوا اذا كان كاه للصغير ليس للأخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط وفي حاشية الشايع عن قارئ الهداية ان هذا الردوهم (قوله ملك الصلح بالاولى) لانه انفع له من القود (قوله بقطع يده) متعلق بقوله لا العفو وحذف نظيره من قوله القود والصلح فتدبر (قوله وقيل قريته) كآخيه لانه وكذا أمه وابنه وانظر هل الحديث يقوم مقام الاب وقد قضى مقابلة الاب للأخ والعمة انه كالأب ويأتى ما يفيد ويحترز (قوله لانه ابطال حقه) أي من غير عوض ولا مصلحة وهو لا يجوز وهو تعديل لقوله لا العفو (قوله والصلح) ينبغى على قياس ما تقدم في الاب أن يتقيد صلحه بقدر الدية أو أكثر (قوله والوصي) بصلح فقط (قال غير الاسلام البرازي) وحاصل هذا الفصل ان الروايات اتفقت في الاب أن يستوفى القصاص في النفس ومادونها وأنه يصلح في البابين جميعا ولا يصح عفو وانتدبت الروايات في الوصي انه لا يملك استيفاء النفس وأنه يملك استيفاء ماديها وأنه يملك الصلح في ماديها ولا يملك العفو وانما اختلفت الروايات في الوصي في فصل واحد وهو صلحه في النفس على مال فقال ههنا في الجامع الصغير يصح صلحه وقال في كتاب الصلح لا يصح اه شاي عن الاتقاني (قوله استحسنانا) والقياس أن لا يملك الوصي التصرف في الطرف كالأب يملك في النفس لان المتصور منه وهو انتدب اه تبين (قوله ولا ككبار القود) ولا يستوفونه حتى يجتمعوا الاحتمال عفو الغائب أو صلحه وفي الاختيار لو كان الكل صغارا قبل يستوفى السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمعتوه كالصبي اه أبو السعود (قوله قبل كبر الصغار) قال في المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعجب كبر اوزان عنب ومكبر امثال مسجد فهو كبير وجميعه كبار اه (قوله خلافا لهما) فخلافا لآلية الكبير اعدم الولاية عليهم وابطال حقههم بلا عوض لا يجوز فتعين التأخير كالوهاب كبير فانه لا يقتض لاحتمال عفو أو كان أحد المولدين للامة صغيرا بخلاف عفو الكبير يصح وان بطل حقه في القود لانه يعوض وله ان ابن الملم قتل بعل كرم الله تعالى وجهه وفي ولده صغار ولم ينتظر بلوغهم وذلك بحسنة جمع من العداية رضى الله تعالى عنهم فكان كالأجاع وفي المنع عن الزبهي ولو كان الكبير وليا للصغير عن له التصرف في ماله كالأب والجدي يستوفيه الكبير قبل بلوغ الصغير بالأجاع سواء كانت لهما الولاية بالملك أو بالقرابة وان كان وليا للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعمة فعلى الخلاف اه (قوله أن كل ما لا ينجز) كالتقصاص والنكاح والأمان (قوله اذا وجد سببه كاملا) كالأقربة في القصاص والنكاح والاسلام في الأمان واخرج بقوله كاملا اعطاء الاسر وهو في بلاد الحرب الا مان فانه لا يصح لاحتمال قهره (قوله الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير) كالقاضي والوصي أبو السعود وفيه ان المراد ان الكبير يكون من الورثة فالاولى تصويره بزوجة الاب مع أولاده من غيرها (قوله ولو قال ولي القتل الخ) قال في البرازية وله قتله بنفسه وأمره غيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الأمر فصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالينة ويقنع من القاتل ان لم يبرهن (قوله يعنى الخ) ابداء المصنف (قوله كما هو القاعدة) هي ان من حكى أمرا كالرجعة مثلا فان كان يملك استئنافه للمسال صدق بأن كان في العدة وان كان

ولو قال ولي القتل بعد القتل (أي بعد قتل
الاجنبي) (كنت أمرته بقتله ولا يمينه له)
على مقاتله (لا يصدق) ويقتل الاجنبي درر
بجلاف من حفر بئر في دار رجل فمات
فيها شخص فقال رب الدار كنت أمرته
بالخفر صدق مجتبي يعني لانه يملك استئنافه
للمحال فيصدق بجلاف الاول افوات
الحمل بالقتل كما هو القاعدة ونظايره ان حق
الولي بسقط رأسا كالموات القاتل حتف
انفه (ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن
شياً) وفي الدرر والمجتبي دم بين اثنين فعضا
أحدهما وقتله الآخر ان علم ان عفو بعضهم
يسقط حقه يقاد والا فلا والدية في ماله بخلاف
ممسك رجل ليقول عمدا فقتل ولي القتل
الممسك فعليه القود لانه عمدا لا بشكل على
الناس (جرح انسانا ومات) المجرور (فأقام
أولياء المقتول يمينه انه مات بسبب الجرح
وأقام الضارب يمينه انه برئ) من الجراحة
(ومات بعد مدة فيمينه ولي المقتول أولى)
كذافي معين الحكام معز باللعنات (فأقام
أولياء المقتول اليمينه على انه جرحه زيد وقتله
وأقام زيد اليمينه على أن المقتول قال ان زيدا
لم يجرحه حتى ولم يقتلني فيمينه زيد أولى)
كذافي المشتل معز بالجمع الفتاوى
(قال المجرور لم يجرحه حتى فلان ثم مات)
المجرور (ليس لورثته الدعوى على الجراح
بهذا السبب) مطلقا وقيل ان الجرح معروف
عند القاضي أو الناس قيات فيمينه وفي الدرر
عن المحدثين لو عفا المجرور أو الأولياء بعد
الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا
وفي الوهبانية جريح قال قتلني فلان ومات
فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع لانه
حق المورث وقدأ كذبهم ولو قال جرحني
فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه
جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه
الارث (سقام سمما حتى مات ان دفعه اليه
حتى أكله ولم يعلم بفات لا قصاص ولا دية
لكنه يحبس ويحزر ولو أوجره) السم
(ايجاز التجب الدية) على عاقلة (وان دفعه
له في شربة فشرب ومات منه فكالاول) لانه
شرب باختياره الا ان الدفع خدعة فلا يلزم
لا استعز بولا استغفار خالية (وان قتله بمر)

لا يملك استئنافه كما اذا اذى الرحمة بعد ما فانه لا يصدق الا بيهان (قوله وظاهره) هو المصنف ولم يعلم وجه
ظهوره الا بذكره عنه ويحتمل رجوع الضمير الى التعليل فان الحمل فانت (قوله لم يضمن شيأ) للقاتل وللأباين
ولو صفاراً أفاده الزبلي (قوله ان علم ان عفو بعضهم الخ) عبارة المجتبي فان لم يعلم بعفو شريكه يقتل قياسا
لا استحسانا وان علم بعفوه فان لم يعلم بجرحه ومات فقال ظننت أنه يحل قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحكمة يقتل
سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكت أو لم يقض وهذا كن أمسك رجل احق قتله الاخر عمدا
فقتل ولي القتل المسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المسك أو لم يقض انتهى وقد أجل
المواظ العبارة وقول صاحب المجتبي وهذا كن أمسك رجل لا يعني ان الحكم فيه مطلق سواء قضى القاضي
بسقوط القصاص أم لا كما ذكره وهو كالاطلاق في ما قبله وفهمه من كلام المؤلف بعيد (قوله فيمينه ولي
المقتول أولى) كانه لان يمينه القاتل قامت على نفي معنى فكأنها شهدت بأنه لم يمت من جرحه ويحزر (قوله فيمينه
زيد أولى) لانها قامت على قول صاحب الحق لا على النفي (قوله ليس لورثته الدعوى الخ) مقيد بالقتل العمدا
وأما اذا كان خطأ والمسئلة بحالها فانها تقبل اليمينه ويسقط من الدية ثلثه او بعدة قوله لم يجرح حتى اسقاطا للمال
فلا ينفذ الا من الثلث (قوله لو عفا المجرور الخ) أما اذا اوصى بأن يعني عن قاتله عمدا كان باطلا في قياس قول
الامام اه عزى زاده عن الخانية (قوله جاز العفو) هذا اذا كان المجرور حرأما اذا كان عبدا فانه لا يصح عفو
لان القصاص يجب حقا للمولى لانه شرب لالية عن البدائع (قوله على ابن آخر) يعني غير الذي قال عنه الجريح
انه جرحه قاله العلامة عبد البر (قوله على حرمانه) أي الولد فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وفيه ان هذه
العملة تطهر فيما اذا جرحه عمدا وان العملة السابقة وهي قوله لانه حق المورث تطهر هنا أيضا فليستأمل (قوله سقام
سمما) الاولى أن يقول اطعمه لينا سب قوله بعد حتى أكله وهذا مفروض في مناوله السم منفردا والاخيرة فيما
اذا جرحه بغيره فتدبر (قوله ولم يعلم به) ومن باب أولى اذا علم (قوله لا قصاص ولا دية) ويرث منه هندية (قوله
ولو أوجره السم) كذا اذا ناوله واكرهه على شربه كافي الهندية (قوله الا أن الدفع خدعة) استدراك على قوله
لانه شرب باختياره (قوله فلا يلزم) الانسب في السبب فيلزمه التعزير والاستغفار (قوله ما يعمل به في الطين)
قال في القساموس المترالفتح الحبل والمسحاة ومقبضها اه وباقية أهل مصر اسم لاه فرقة التي يعرف بها من الطين
وهي من جملة آلات الحرب (قوله بل قتله بظاهرة) لم يتكلم على ما اذا قتله بعوده وقال الاتقاني فان أصابه
بالعود فعليه الدية ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولا كنه ان كان عظيم الا بالاثبات كان كالسيف عندهما
وكالسوط عند أبي حنيفة (قوله فلا قود فيه عند أبي حنيفة) أي وعليه الدية وظاهره اعتبار قوده دون
الواقع فان الواقع انه جرح بمعدن ولكن انما قصد الجاني شربه بالعود فليجرح وقال محمد ان كان القدم وحده
قاتلا قتل به اه مني ثم رأيت الجوى نقل عن الوالو الجي تعليله بانه ما قصد ضرب به بالة تجارحة اه وهو يدل لما قلنا
(قوله كالنخق) بكسر النون كما تذهب (قوله والتعزير) قال في الهنديه قد كرسخ الاسلام في شرح الزيارات
الاصل ان من غرق انسانا بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً وترجي منه النجاة بالسباحة في الغالب
فمات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعا وأما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن
كان غير مشدود وهو يحسن السباحة يكون خطأ العمد وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول الامام هو خطأ
العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحيط (قوله ولو أدخله بيتا) أي حبسه
فيه مقيداً هندية (قوله لم يضمن شيأ) على قول الامام وعليه الفتوى هندية (قوله وقال تجب الدية) في الهنديه
وقال محمد أوجه عقوبة والدية على عاقلة اه (قوله عن محمد بقاديه) والفتوى على أن الدية على عاقلة هندية
من المعتبرات (قوله بخلاف قتله بولا ضرب السوط) فانه لا قصاص بذلك عندنا هندية (قوله لو اعتاد الخنق)
أن خنق غير واحد هندية (قوله لو بعد مسكه) أي مسك الامام اياه وان تاب قبل مسكه تقبل مني (قوله أوسع)
من عطف العام (قوله فلا قود فيه ولا دية) وكذا لو أدخله بيتا وأدخل السبع معه وأغلق عليهم الباب فقتل
السبع الرجل وكذا لو نشت حية أو لاسعه بمقرب سواء أدخلها معه أو كانت في البيت ولو فعل ذلك
بصبي فعليه الدية هندية عن خزائن المقتنين (قوله ولو قط صيدا أو الفاء في الشمس) مثله الرجل كافي الهنديه
(قوله أو البرد) قال في الهنديه ولو ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فمات وييس ساعة ألقاه فعليه الدية

وكذا الوجزده فجعل له في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذا الوقطه وجعله في الثلج
 (تنبية) لوقط رجلا ثم اغلى له ماء في قدر ضخمة حتى صار كأنه نار والقاه في الماء فخرج ساعة ألقاه فمات قتل به
 وان كان الماء الحار لا يغلي غدا شديدا فألقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط بدمه أي صار به نقطة
 أو نضجه الماء قتل به وان غمسك حتى يجي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي
 حنيفة اه هندية (قوله فرسب) من باب نصر وكرم رسوباً ذهب سفل في الماء (قوله فعلى عاقلته الدية) أي
 مغلظة هندية (قوله ولو سبع ساعة) سواء كان يحسن السباحة أو لا فإفاده في الهندية ولو لم يدر موته
 ولا خروجه ولا يدري له الشر فلا شيء عليه حتى يعلم أنه مات هندية (قوله لانه في حكم الميت) فلو مات ابنه وهو
 على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة (قوله الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه) وفي الهندية عن
 الخلاصة قتل وان علم انه لا يعيش اه فعلمها قتلان ثم رأيت في الخاتمة ما يوافق ما في الخلاصة وعبارتها رجل
 قتل رجلا وهو في النزاع فانه يقتل به وان كان القاتل يعلم انه لا يعيش منه (قوله قتل قاطع العنق) ان كان عدداً
 وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ الى الجانب الآخر فثلث الدية هندية
 (قوله والاقتل الشاق) أي بأن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة ولا يبقى معه الا اضطراب الموت هذا ان كان
 عدداً وتجب الدية في الخطأ هندية (قوله تجز الرقبة) بالحاء والجيم يعني القطع كما في القاموس (قوله ومضاده)
 أي هذا التعليل (قوله ليصير فعله جنساً آخر) اذ لو كان غير كف له در في الدنيا والآخرة كفعل الاسد
 والحية فيكون على زيد نصف الدية (قوله لو تم دقاته) من بني آدم (قوله ويجب قتل من شهر الخ) قال الاتقاني
 صورته في اصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل شهر على المسلمين سبوا قال حق على
 المسلمين أن يقتلوه ولا شيء عليهم وذلك لانه لما شهر عليهم السيف وقصد قتلهم صار حرباً عليهم فكان كالساعي
 فبطأت عصمة دمه للمحارب قال الله تعالى فتاتلوا التي تبني حتى تقي الى أمر الله وفي قوله عليهم أن يقتلوه إشارة
 الى انه وجب عليهم أن يقتلوه دعماً للشر على انفسهم لان دفع الشر واجب وجاز لغيرهم أن يعينوهم على ذلك
 حتى يدفعوا الشر عنهم اقلوه عليه الصلاة والسلام انصرأ خال ظالمنا وظالمنا يعني اذا كان ظالمنا معاً من الظلم
 واذا كان ظالمنا معاً من الظلم عنه انتهى شلي وفي القاموس شهر سيفه كمنع وشهره اتضاء فرفعه على الناس انتهى
 وفي مختصر الصحاح شهر سيفه أي سلمه من باب قطع اه (قوله على المسلمين) في أبي السعود عن الشيخ عبد الحلي
 بجنا ان أهل الذمة كالسالمين (قوله كما نص عليه) أي على كونه حالاً والاولى أن يقول كما اشار اليه لانه لم ينص
 عليه وانما أخذ بما ربي الإشارة من قوله دفع فان الدفع لا يبطئه فيه (قوله ان لم يصح من دفع ضرره الابن) قال
 القهستاني وفيه رمز الى انه لو ترك المشهور عليه الشاهر مع امكانه كان أغوا وهذا كله اذا لم يمكن لدفعه
 بغير القتل كما تهدد والصباح والا فالقود عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه
 القود قضاء ولم يكن عليه شيء ديانة كما في اقرا والخلاصة اه (قوله ولا شيء بقتله) انما ذكره بعدما ذكر وجوب
 قتله لبيان ان يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كما في الجمل الصائل والمجنون (قوله ولا يقتل من شهر سلاحاً
 على رجل) أي اذا لم يقصد المزاح فان دل الحال على المزاح واللعب لم يجوز قتله ولا يعتبر احوال الجذ واطهار المزاح
 للممكن ولو دل الحال على الجذ جاز قتله دفعاً ذكره الزيلعي في كتاب الطلاق اه جوى وقوله على رجل أفاده مغيرة
 هذه المسئلة اسابقتها فان الاولى موضوعها التي على جمع من المسلمين او قائلهم في طريق رسول عليهم سببهم بقصد
 قتلهم او كان في صف الاعداء كذلك وأفاد الزيلعي انه يجب عليه قتله لانه جعل الله في هذه كلعلة في السابقة
 فانه قال لما سئل عن المنقول والمعتول (قوله فقتله المشهور عليه) قال الجوزي أي فلا شيء عليه لانه لا يلحقه
 الغوث أما اذا شهر عصاها في مصر فقتله المشهور عليه قتل به لان العصا ثابت والغوث غير منقطع في المصير
 فكان بالقتل متعدياً اه زيلعي (قوله لانه لدفع الشر) ولنا أن الفعل من هذه الاشياء غير ممتنع بالحرمة
 فلم يقع فيها فلا تسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح ولهذا لا يجب القصاص على العبي والمجنون بقتلهم
 ولا الشتمان به على الدابة فاذا لم يسقط كان من قضيته أن يجب لنفسه قتل نفسه معصومة الا أنه لا يجب
 القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشر تجب الدية اه تبين (قوله ولو ضربه الشاهر) أي بالسيف ولم يقتل أفاده
 ابن كمال (قوله على وجه لا يريد ضربه ثانياً) كذا في السكافي أما اذا كف وهو يريد ضربه ثانياً فهو في حكم

اجماعاً كما نقله المستفت عن المجتبى (والا) بسبه
 حقه بل قتله بظهوره ولم يجرحه (لا) يقتص
 في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتص
 بلا جرح في حديثه ونحوها
 وعزاه في الدرر النافذة خان لكن نقل المصنف
 عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند
 الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن كمال
 وفي المجتبى ضرب بسيف في غمده ففرق
 السيف القدم وقله فلا قود فيه عند أبي
 حنيفة (كالخنق والتفريق) خلافاً له
 والشافعي ولو ادخله بيتاً فمات فيه جوعاً
 يضمن شيئاً وقال تجب الدية ولو دقته حياً
 فمات عن محمد بن قباديه مجتبى بخلاف قتله بالآلة
 ضرب السوط كما سجي وفيه لو اعتاد الخنق
 ضرب السوط ولا تقبل قوته لو بعد مدة مسكه
 قتل سحر وفيه (قوله رجلاً وطرحه قدام أسد
 كالسحر وفيه) فلا قود فيه ولا دية وبه عز
 أو سبع فقتله فلا قود فيه (زاد في البرازية
 ويضرب ويحبس الى أن يموت) زاد في البرازية
 وعن الامام عليه الدية ولو قط صدياً واقاه
 في الشمس أو البرد حتى مات فعلى عاقلته الدية
 وفي الخاتمة قتل رجلاً واقاه في البصر فرسب
 وغرق كما القاه فعلى عاقلته الدية عند أبي
 حنيفة ولو سبع ساعة ثم غرق فلا دية لانه
 غرق بهجزة وفي الاول غرق بطرحه في الماء
 (قطع عنقه وفي من الخلقوم قلة لا وفيه
 الروح فقتله آخر فلا قود فيه) عليه لانه في حكم
 الميت (ولو قتله وهو في حالة) (انزع قتل به)
 الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخاتمة
 وفي البرازية شق بطنه بمجديدة وقطع آخره
 عنقه ان توهم بقاؤه حياً بعد الشق قتل قاطع
 العنق والاقتل الشاق وعزراً لقاطع

الاول كما لا يخفى (قوله أو غيره الخ) لاحاجة اليه وليس يعمل وهم حتى يقويه بالنقل قدبر (قوله عادت عصمته)
 فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصاً معصوماً وظلوماً فيجب عليه القصاص أه زبلي (قوله فقتل الخ) لا يظهر
 هذا التحريم لانه قد يكون شاهراً له وهو مدبر لا يريد العود (قوله فلا شيء عليه) لانه أن يمنعه بالقتل ابتداءً
 فكذلك أن يسترده به انتهاء أه زبلي (قوله وان أقل قاتله ولا يقتله) وفي النهر ختام باب قطع الطريق مانصه
 ويجوز للانسان أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصاباً يقتل من يقتله عليه خبر من قتل دون ماله فهو شهيد أه
 أبو السعود (قوله وهل يقتل قوله) ليس قاصراً على ما قبله بل عبارة البرازية عامة (قوله لم يقتص استحسن الخ)
 لأن دلالة الحال أو رتبه شبهة في القصاص لافي المال أه زبلي وأقاد الشرط انه اذا لم يكن معروفاً يقتص منه
 (قوله اذا لم يعلم الخ) منطوقه صادق بثلاث صور ما اذا تجرد ذهنه عن كونه بطرح بالصياح او لا وما اذا شك فيها
 وما اذا علم انه لا يطرح به ففي هذه المورأتني علمه بأنه لو صاح عليه طرحه ومنه موهمة صورة واحدة وهي التي
 ذكرها المؤلف بعد (قوله مع ذلك) لاحاجة اليه (قوله ~~صاحب~~ المقصوب منه) ظاهر الزبلي وغيره انه لا يجري
 في الغاصب التفصيل المتقدم ولكن الحديث يعمه فيكون مخصوصاً بالغصب (قوله لقد رتبته على دفعه) انظر
 ما اذا لم يقدر المسلمون والقاضي على الدفع كما هو مشاهد في زماننا وانظر انه يجوز له قتله لعدم الحديث (قوله
 مباح الدم) كزان محصن ثبت عليه الزنا بالهاده وظاهره يوم المرتد (قوله ولم يخرج عنه) بأن يملك فيخرج
 (قوله فيخرج) أي بنفسه (قوله فيقتص منه في الحرم اجماعاً) لأن الاطراف يملك بها مملوك الاموال (قوله
 لا يقتل فيه) ويقتل في الحرم لانشاء القتل فيه (قوله فقتله بسيف) قديده لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتله بمقتل
 فالدية على العاقلة (قوله فلا قصاص) لانه تمكنت في العصمة شبهة العدم لأن الامر وان لم يصح حقيقة
 فصيغة تورث شبهة والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة وقال زفر وجوب القصاص (قوله في الصحيح) لأن
 العصمة قائمة وانما سقط القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال وبه جزم في العمدة وحكي في مختصر
 المحيط الاتفاق عليه أه عبد البر (قوله وسقط القود) كالاستمدرالك على قوله لأن الاباحة لا تجري في النفس فان
 المتبادر منه القصاص (قوله وكذا لو قال اقتل أخى الخ) أي والقاتل ولي دمهم (قوله لو ائنه صغيراً يقتص) مثله
 الاخ كافي الجوى على الاشياء وأقاد في المنع ان هذا محمول على جواب القياس والاستحسان وجوب الدية وصحة
 البرازي وفي المجتبى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في من أمر انساناً أن يقتل ابنه فقتله قبله به ويحتمر أن يكون
 هذا جواب القياس (قوله فقتله يقتص) لانه يسع باطل وهو ليس بأذن بالقتل فليس كقوله اقتلني (قوله لكن
 رده ابن وهبان) قال العلامة عبد البر في شرحه وينبغي أن يكون الاسع هي الاولى وان العصمة قائمة وانما سقط
 القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال أه (قوله كذا لو قال اقتل عدي) انما لم يجب به شيء لانه من
 الاموال ويجري فيها البديل وفيه الاثم كافي الجوى على الاشياء (قوله كقوله اقطع يدي أو رجلي) قال في المنتقى
 قال اقطع يدي فقطعه فلا شيء عليه لأن البديل يجري في الطرف لا التحاقه بالمال حتى اقتص بالنكول فيه
 لافي النفس وفي الواقعات بخلاف ما لو قال اقطع يدي أو رجلي أو اقتل عدي لاشي عليه بالاجماع لأن الاطراف
 يملك بها مملوك الاموال فدفع الامر أه (قوله وان سرى لنفسه ومات) هذه الزيادة ليس لها وجود في البرازية
 ولا في المنع وان اعتبرنا السراية قتل جري فيه الخلاف فيما اذا قال اقتلني (قوله ولو قال اقصه) أي البدو ذكر
 باعتبار ان اطراف أو عضو (قوله وبطل الصلح) الاوضح الشرط (قوله لغبر القاتل) وكذا للقاتل لوجود
 العلة فيه أقاد الجوى في حاشية الاشياء وانظر هل يسقط القصاص في الصورتين (قوله عفو الولي عن القاتل
 أفضل) وعفوه يوجب براءة القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانها مباحة حق الوارث أه يرى قال في الاشياء
 ولا يرأ عن قتله أه أي عن ظلم الاقدام على قتله أه أبو السعود كالوارث اذا أبرأ المدينون برئ ولا يرأ عن
 ظلم المورث ومطله أه اشياء فاعليه وزر عماطلته أه يرى وذكر الكرخي ان العفو عن القاتل أفضل عندى
 من قتله لقوله تعالى فمن تصدق به فهو كفارة له واختلاف أهل العلم في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال
 آخرون هو كفارة للعافي وهو أولى التأويلين عندى أه (تنبيه) لو عفا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل
 ولا ينقلب الباقي مالا أه قنية وفي المنار والقصاص لا يضمن بقتل القاتل قال شارحه يعنى من قتل من عليه
 القصاص لا يضمن لمن له القصاص عندنا ويضمن عند الشافعي قال السراج الهندي ويضمن لولي القاتل الدية

(ومن جرح رجلاً عدافاً زرافراً ومات)
 يقتص (الاذا وحده ما يقطعه كخز الرقبة والبر)
 منه وقد مناه لوهذا الجروح أو الأولياء قبل
 موته صح استحسنانا (فان مات) شخص
 (بفعل نفسه وزيد وأسد وحية ذم زيد
 ثلث الدية في ماله ان كان) القتل (عدو أو لا
 فعل عاقلة) لأن فعل الأسد والحية جنس
 واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر
 في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا والعقبى
 حتى يأثم بالاجماع فصارت ثلاثة اجناس
 ومناده أن يقتل في المقتول التكليف يصير
 فعله جنساً آخر غير جنس فعل الأسد والحية
 وأن لا يزيد على الثلث لو تعدد قاتله لأن فعل
 الكل جنس واحد ابن كمال (ويجب قتل من
 شهراً على المسلمين) يعنى في الحال كاذن
 عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوفاية فقال
 ويجب دفع من شهراً على المسلمين
 ولو بقتله لم يمكن دفع ضرره الاب صرح به
 في الكفاية أي لانه من باب دفع الصائل صرح
 به الشافعي وغيره وبأي ما يؤيده (ولا شيء بقتله)
 بخلاف الجمل الصائل (ولا) بقتل (من شهراً
 سلاحاً على رجل ليلاً أو نهاراً في مصر أو غيره
 أو شهراً عليه عاصلاً في مصر أو نهاراً في غيره
 فقتله الشهرة) عليه وان شهراً المجنون على
 غيره سلاحاً فقتله المشهور (عليه عداً يجب
 الدية) في ماله (ومثله الصبي والدابة) الصائلة
 وقال الشافعي لا ضمان في الكل لانه دفع
 الشر (ولو ضرب به الشاهراً فانسرف) وكف
 عنه على وجه لا يريد ضربه نائياً (فقتله
 الآخر) أي المشهور عليه أو غيره كذا أه
 ابن الكمال تبعاً للشافعي والكفاية (قتل القاتل)
 لانه لا ينصرف عادت عصمته قلت فقتل
 أنه ما دام شاهراً البينة ضربه والا فلا يحد
 (ومن دخل عليه غيره ليلاً فأخرج السرقة)
 من بيته (فاتبعه) رب البيت (فقتله فلا شيء
 عليه)

ان خطأ يقتض منه ان عدا اه شلبي (قوله حتى يسلم نفسه) ويعرف اولياء الدم ان ذلك منه افاده العلامة عبد
البر وغيره (قوله وفترق الفقهاء) أي بين القصاص والحدود فيشرط الامام لاستيفاء الحد ودون القصاص
جوى قال في الهنديه واذا قتل الرجل عدا اوله لى واحده انه يقتله قصاصا قضى القاضي به او لم يقض اه (قوله
يجوز القضاء بعلمه في القصاص) مبنى على ان القاضي يقضى بعلمه في غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز
القضاء بعلمه مطلقا اه جوى (قوله القصاص يورث) وقيل لا افاده الجوى (قوله لا الحد) شمل حد القذف وهو
محمول على ما بعد المرافعة اما قبلها فهو جائز وفي الجوى فاذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط واذا عفا المقتوف عن
القاذف فعفو باطل وله أن يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقذفنى أو كذب شهودى فانه يصح كافي الجرح عن
الشامل والمراد من بطلان العفو أنه اذا عاود طلبه حد لان العفو كان لغوا فكانه لم يخصاص الى الا ان وليس
المراد ان الامام له أن يقيم بعد ذهاب المقتوف وعفو افاده أبو السعود في حاشية الاشباه (قوله بخلاف الحد)
فان التقادم يمنع والتتادم في الشرب يذهب الرمي وفي حد غيره بمعنى شهرو وقد مضى في الحدود (قوله وبشيت
بأشارة آخرس بأن حضر الاخرس عند المقتول وأخذ سيفا وأشار الى نفسه أنه هو الذي أخذ السيف وقتله
(قوله لا الحد) قال النووي في شرح مسلم أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحدود بعد بلوغ الامام وانه يحرم
التشريع فيها فأما قبل بلوغ الامام فأجازه اكثر العلماء اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب شر أو أذى للمسلمين فان
كان لم يشفع فيه وأما المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها بالتشريع سواء
بلغت الامام ام لا ثم الشفاعة فيها مستحبة اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى اه (قوله السابعة الخ) يراد ثمانية
وهو اشتراط الامام لاستيفاء الحدود ودون القصاص وتامه وهو جواز الاعتراض في القصاص بخلاف حد
القذف حتى لو دفع القاذف مالا له تذر فليست حقه فانه يرجع به وبسقط الحدان كان قبل المرافعة لا بعدها
نقله سرى الدين عن فصول العمادى أبو السعود (قوله لا يضمن ان لم يمكنه تحييته الخ) هذا خلاف ما نقله المكي
عن الشمني ونصه نظري في بيت آخر من ثقب أو شرباب فطعنه صاحب الدار بحشبة أو رماه بحصاة فتقتل عنه ضمنه
عندنا ولم يضمنه عند الشافعى لما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ
اطلع عليك بغير اذن فخذته بحصاة فتقتل عنه لم يكن عليه جناح ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل دم امرئ
مسلم الحديث يقتضى عدم سقوط عصمته بهذا الفعل وأن مجرد نظره اليه لا يبيح قلع عينه كما لو نظر من الباب
المفتوح أو دخل بيته ونظر فيه والمراد بما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر انتهى وهذا وان أمكن حمله في النظار
على ما زاد لم يمكن تحييته بغير الفتى مبين لحكم من أدخل رأسه المذكور في الموائف فانه لا تفصيل فيه وفي حاشية
الشلبي ولنا قوله عليه السلام في العين نصف الدية وهو عام ولا يجوز النظر لا يبيع الجنابة عليه كما لو نظر من
الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر فيه ونال من امرأته ما دون الفرج لم يجز قلع عينه انتهى ورأيت في البهجة
أن الطحاوى قال لا نعلم في بيت غيرة فتقتل عنه شيئا منصوصا عن أصحابنا ومذهبهم انه هدر قال
أبو بكر الرازى هذا ليس بشئ ويلزمهم حكم الجنابة ثم ذكر مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه ودليله قال
وعندنا لا احاديث محمولة على ما زاد لم يمكن دفعه الا بقتل العين وثمة هدر بالاجماع قلت وان حمل ما قاله الطحاوى
على ما زاد لم يمكن تحييته الا بالقتل مزال التنافى ثم نقل ما ذكره المؤلف عن أكثر اوس (قوله لا يضمن اجماعا كما لو
قصد أخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن انتهى بغية وفي حكاية الاجماع نظرمع ما قد مناه عن الشمني والشلبي
فامثال والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب ائود فيما دون النفس) •

اما ذكر القصاص في النفس شرع في القصاص فيما دونها لان الجز يتبع الكل اه أى في الحكم (قوله وهو في كل
ما يمكن فيه رعاية حفظ المائتة) الاولى الاقتصار على المصنف فان الرعاية الحفظ فلا تقطع البسنى بالسرى
ولا اليسرى باليسرى ولا الصحيحة بالسلام ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الخزييد العبد ولا
يد العبد بيد الخزييد ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة خاتمة ويجب القصاص
في الاطراف بين المسلم والذمي وبين المرأتين الخريتين والكنايين والمسلمة والكنايين ولا قصاص في شئ من الشعر
ولا قصاص في جلدة الرأس والبدن ولا في لحم الخدين وانفاهر والبطن والذقن ولا بالظلمة والكلمة والوجأة والزقة

لأن الأطراف كالاموال فصح الامر
ولو قال اقطع على أن تعطيني هذا الثوب
أو هذه الدراهم فقاطع يجب اوش اليد لا القود
وبطل الصلح برأية * فروع * هبة القصاص
لغير القتال لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك
عن الولي عن القتال أفضل من الصلح والصلح
أفضل من القصاص وكذا عن الجروح *
لا تصح توبة القتال حتى يسلم نفسه - لقود
وهيانية * الامام شرط استيفاء القصاص
كالحد وعند الاصوليين وفرق الفقهاء اشياء *
وفيها في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات
كالحدود القصاص الا في سبع يجوز القضاء
بعلمه في النصاص دون الحدود * القصاص
يورث والحد لا * يصح عفو القصاص لا الحد
انتقام لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد
سوى حد القذف ويثبت بإشارة اخرس
وكتابه بخلاف الحد * يجوز الشناعة
في القصاص لا الحد * السابعة لا بد في القصاص
من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف
التي وفي القصة نظر في باب دار رجل فمقتا
الرجل عنه لا يضمن ان لم يكنه تنحيته من
غيره فتم وان أمكنه ضمن وقال الشافعي
لا يضمن فيه ما ولو أدخل رأسه فرما بجحر
فقتلها لا يضمن اجماعا لما خلا في نظر
من خارجها والله اعلم

*** (باب القود فيما دون النفس) ***
(وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة)
وحينئذ (في قاتل قاطع اليد عمد من المفضل)
فوالقطع من نصف ساعد أو ساق أو من قصبة
انف لم يقدل امتناع حفظ المماثلة وهي الاصل
في جريان القصاص (وان كانت يده أكبر
منها) لا اتحاد المنفعة (وكذا) الحكم في
(الرجل والمارن والاذن) كذا (عين
ضربت فزال ضوهها وهي قائمة) غير
منقصة (فيجعل على وجهه قطن رطب
وتقابل عينه بمرآة حتى ولو قلت لا) قصاص
لتعذر المماثلة * في الجنبى فتألى يئى ويسرى
الفاقى ذاهبة اقتص منه وترلأعوى ومن
الثانى لا قود فى فنى عىن حولا

هندية وفي المكو عن البناء لا يجب القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ منه أو يموت ولا يجل بل يترقب خلافا
لشافعي رضى الله تعالى عنه ذكره في الاسرار وغيرها وأجمعوا ان الجنى لا تؤخذ بالسرى ولا اليسرى باليمنى
ولا يؤخذ بشئ من الاعضاء الا بمثل من القاطع الا بهام بالا بهام والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى والخنصر
بالخنصر والبصر بالبصر وفي الشئ عن المحيط وكذلك في الاسنان الثنية بالثنية والناصب بالناصب والخنصر
بالخنصر ولا يؤخذ الا سفلا بالاعلى ولا الاعلى بالاسفل للثناوت في المنافع والمرافق اه (قوله - يمتد) لاجابة
اليه (قوله فلو اقطع من نصف ساعد الخ) قال في المبوط كل قطع من مفضل ففيه القصاص في ذلك الموضع فأما
كل قطع لا يكون من مفضل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب فيه القصاص عندنا انتهى فذكر النصف في كلامه
اتفق (قوله أو ساق أو من قصبة انف) الاولى تأخير هذين بعد قوله وكذلك الحكم في الرجل والمارن (قوله لا امتناع
حفظ المماثلة) لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني أو ينزع فيه خمل زائد (قوله وان كانت يده أكبر منها) فلا عبرة
بالدخول والكبر في العضو واعتبر في شجرة الرأس - حتى لو استوعبت من المشجوع رأسه ولا تستوعب رأس الشاج
ثبت الخيار للمشجوع ان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص وأخذ بقدر شجته وذلك لان العبرة في الشجاج
للشين والشجرة المستوعبة لما بين قرنيها كثر شينها من الشجرة التي لا تستوعب بخلاف قطع العضو فان الشين
فيه لا يختلف وكذا منفعته لا تختلف فلم يكن له الا القصاص لوجود المساوات فيه من كل وجه أفاده الزبلي
(قوله والمارن) أى كاهه واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الارنية حكومة عدل على الصحيح خزائنه المقتين وان
كان انف القاطع اصغر خنجر المقطوع فانه الكبير ان شاء قطع وان شاء أخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع
الانف أشخم لا يجرد الرمح أو أخرج الانف أو بانفه نقصان من شئ أصابه فان المقطوع مخير بين القطع وبين أخذ
دية انفه ظهريه واذا قطع بعض قصبة الانف لا يجب القصاص بالاتفاق لانه عظم ذخيرة وقدمه المؤلف (قوله
والاذن) أى كاهها وكذا يقتص ببعضها اذا كان يستطاع ويعرف ذكره الكرخي وكان أبو يوسف يقول للاذن
مفاصل فاذا قطع منها شئ وعلم ان القاطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفضل الى أهل البصر فان
قالوا حصل القطع من مفضل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من اذن القاطع قدر ما قطع
ظهريه ولو كانت اذن القاطع صغيرة أو كانت خرقاء مشقوقة والمقطوعة كبيرة أو سامة خير الجنبى عليه ان شاء
قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل هندية عن الاجناس وان
انترع نعمة اذنه لا قصاص وعليه الارش في ماله محيط (قوله وكذا عين ضربت) ولا عبرة بالكبر والصغر
في العين كما في المحيط ويستثنى من القصاص في العين ما لو كانت العين الجنبى عليها فيها بياض ولكن يصبرها وكذلك
عين الجاني فانه لا قصاص بينهما كما في المحيط وفي الظهريه وان ضرب عين انسان عمدا فابست بحيث لا يصبرها
لا يجب القصاص عند عامة العلماء لتعذر المماثلة وفي كل موضع يجب القصاص لا فرق بينما اذا حصل
الضرب بالراح أو بشئ آخر غير كالا صبع ونحوها هندية (قوله فزال ضوهها) ويعرف ذلك بأن تقابل
عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم ان الضوه باق وان لم تدمع فقد ذهب وذكر الطحاوى انه تلقى بين يديه
حبة فان هرب من الحية علم انه لم يذهب وقال محمد بن نظره أهل البصر وان لم يعلم ذلك به تبر فيه الدعوى واه نكار
والقول قول الجاني مع عيته على النبات ظهريه وفيها فأن عين مبي - عين ولأوبعد أيام فقال انه كان
لم يصبرها وقال لا أعلم أبصرها أم لا فالقول له وعليه ارش حكومة عدل فيما شانه وان كان يعلم انه يصبرها
بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه (تنبيه) قال
في خزائنه المقتين لو ضرب العين ضرباً يؤول الى بعض الناضر وأصابها قرح أو شئ مما يوجب بالعين فنقص من ذلك
لم يكن فيه قصاص انما تجب فيه حكومة عدل اه وفيها اذا ضرب عين رجل قايت من ضربه ثم ذهب
البياض وأبصر لا شئ على الضارب لكن هذا اذا عاد البصر كما كان أما اذا عاد دون الاول ففيه حكومة عدل اه
(قوله فيجعل على وجهه الخ) كذا بين على طريق الاستيفاء في حادثة وقعت في زمن عثمان وقد شاو والعناية
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله ولو قلت لا قصاص) وكذا لو قلت حدقه فرضى بأن تخفف عين
القالع يأخذون - منه ولا تقنع حدقه قال محمد بن ايس له ذلك اه (قوله وعن الثاني لا قود في فنى عىن حولا)
في الهندية عن الخمانية عن الحسن اذا قلع عين رجل وكانت عينه حولا الا ان ذلك لا يضرب بصره ولا ينقص

منه شيئا يقتصر منه وان كان الحول شديد يضره ففيها حكومة عدل ولو كانت عين الفائق شديدة الحول
يضره بغيره ففقا عينه ليس بها حول كان الجهن عليه بالخيار ان شاء اقتصر ورضى بالنقصان وان شاء ضمن نصف
الدية في ماله اه وظاهر عبارة المجتبى أن ما عن الحسن هو المعتمد وغيره ضعيف فانه قال ولو فقا عين أحول
والحول لا يضره بغيره اقتصر منه والافيه حكومة عدل م عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لاقتصاص في العين
الحول لا مطلقا اه فما كان ينبغي للموافاق اقتصار على الضعيف (قوله كوضحة) قال في الدرر لا قود في الشجاج
الافى الموضحة عمدا وهي التي توضع العظم اى تبينه لامكان اعتبار المساواة فيها بأن يسير بالمسبار ثم يتخذ
حديدة بقدر ذلك فيقطع بهامقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها ايضا ذكره محمد في الاصل
وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا ذكره كرمي الموضحة ذكره الزيلعي اه (قوله ولا قود في عظم) لقوله
صلى الله عليه وسلم لاقتصاص في العظم ولتعذر اعتبار المساواة فيه (قوله الا لا سن) استثناء متصل أو منقطع
فان الاطباء اختلفوا في أنه عظم أو طرف عصب يابس فهم من انكراه عظم لانه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة
ويبين بالحدل ومنهم من قال انه عظم فعلى الاول منقطع ومتصل على الثاني وانما جرى فيه القصاص لحصول
المساواة لبرد المبرد (قوله وان تضاعف طول او كبرا) في الهندية عن وجيز الكردري القصاص في السن لا يكون
على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيرا او كبيرا بل بقدر ما كسر من السن ان نصف او ثلثا او ربعا
فكذلك اه وهذا بخلاف عيب السن وقد ذكر حكمه في الظهيرية فقال اذا نزع سن رجل وسن الجاني سودا
أو صفرا أو حمرا أو خضرا خيرا المجتبى عليه ان شاء نزعها بقصاصها وان شاء ضمنه ارش سنه خمسة وان كان
العيب في سن المجتبى عليه ففيه حكومة عدل (فرع) قال في الجوهر لاقتصاص في السن الزائدة وتجب
حكومة عدل اه وفي الخلاصة لو كسر بعضها فاسود الباقي او احمر او اخضر أو دخله عيب بوجه من
الوجوه بالكسر لاقتصاص عليه وتجب الدية اه (قوله موضع اصل السن) بدل مما قبله (قوله اذ ربعا تفسد
لهاته) كذا يحيط الزيلعي وتبعه المصنف والموافق وصوابه لثانته جمع لثا قال ابن الاثير بالكسر والتخفيف عمود
الاسنان وهي مغارزها اه وفي الصحاح هي ما حول الاسنان وأصلها التي والهاء عوض عن الياء ووجه لثا
وانتي انتهت واما اللهاة ففي الصحاح اللهاة الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللهي واللاهوات واللاهيات
انتهت (تبينه) قال محمد رحمه الله تعالى من اراد قلع سنك ظلما في موضع لا يغسل الناس فلقه ومن اراد
أن يبرد سنك بالمبرد ظلما فلا تقله وان كان لا يغسل الناس ظهيرية (قوله ان كسرت) قال في الظهيرية ان كسر
نصف سنه او ثلثها أو ربعها كسر استويا يستطاع مثلها القصاص اقتصره بمردوان كان كسرا مثله ليس
بمستوجب بحث لا يستطاع ان يقتصر منه فعليه ارش اه فماذا كرمحول على كسر يمكن فيه المساواة (قوله
ويؤجل حولا) قال في المتن اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولا فاذا تم الحول ولم يفر
فعليه القصاص يبرد بالمبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له كم ذهب منها فاذا ذهب النصف يبرد من سن
الفاعل النصف ذكره في المحيط وقال في الظهيرية وان ضرب سن رجل فسهقت يتقارح حتى يبرأ موضع
السن ولا ينتظر حولا الا في رواية الجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر (قوله وقيل يؤجل الصبي)
وينبغي له ان يأخذ من الجاني ضميمته هندية (قوله وكذا الخلاف اذا اجل في تحريكه) قال في المحيط عن الاصل اذا
ضرب سن انسان ونحو ذلك بسبب ضرب به ينتظر حولا سواء كان المجتبى عليه بالغاً او صبياً اذا وجب الاستيناء
حولا فان لم يسقط فلا شيء على الضارب وان سقط السن في السنة من تلك الضربة فان كان عمدا يجب القصاص
وان كان خطأ تجب الدية اه وان جاء المضروب قبل تمام السنة فقال سقطت من ضربك وقال الضارب بل
بضرب ضارب آخر قال قول للمضروب وان جاء بعد الحول فالتقول للضارب ظهيرية (قوله حكومة عدل الام)
حكومة العدل بمعنى الارش فكانه قال ارش الام اه (قوله اى اجرة القلاع والطبيب) نقله في فصل الشجاج
بقيل ونصه عن الجوهر وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ
ونقل المصنف هناك أنه يقوم عبداً بالاهذ الاثر ثم معه فقدر التناوت بين القيمتين يكون من الدية ونقل ان عليه
الفتوى (قوله بدليل اختلاف ديتهم) لان دية المرأة وطرفها على النصف من دية الرجل وطرفه ولا فرق بين أن
يكون هو القالع او هي ابوالسود وهذا التعليل بطرفي الحزب والعبد فان دية العبد قيمته (قوله وقيمتهم) راجع

(و) كذا هو ايضا (في كل نسخة يراعى) ويتحقق
(فيها المسألة) كوضحة (ولا قود في عظم الا
السن وان تضاعف طول او كبرا) (موضع أصل
ان قلعت وقيل تبدل الى) اللحم (موضع أصل
السن) وبسقط ما سواه تعذر المعاملة اذ رعا
تفسد لهاته وبه أخذ صاحب الكافي قال
المصنف وفي المجتبى وبه يقتضى (كأن يبرد) الى أن
ينساوا (ان كسرت) وفي المجتبى ويؤجل
حولا فان لم يثبت يقتصر وقيل يؤجل الصبي
لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برئ وقال
ابو يوسف فيه حكومة عدل وكذا الخلاف
اذا اجل في تحريكه فلم يسقط فعند ابي يوسف
تجب حكومة عدل الام اى اجرة القلاع
والطبيب انتهى وسنحقيقه (و) يؤخذ الا على
بالنفية والناب بالناب ولا يؤخذ الا على
بالاسفل ولا الاسفل بالا على (مجتبى والحاصل
أنه لا يؤخذ عضو ولا يمتلئ (و) لا قود عندنا
في (طرفي رجل وامرأة) (و) طرفي (حرو عبد
(عبد بن) تعذر المعاملة بدليل
اختلاف ديتهم وقيمتهم

والاطراف كالاموال قلت هذا هو المذهب ولكن في الوقعات لوقعت امر آت يدرجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالسكامل اذ ارضى صاحب الحق فلا
فرق بين حر وعبد ولا بين عبيد واقره القهستاني ٢٧٠ والبرجندي (وطرف المسلم والكافر سيان) للتساوي في الارش وقال الشافعي كل من يقتل به

يقطع به وما لا فلا (و) لافي (قطع يد من نصف
الساعد) لما ترو (و) لافي (جائفة برئت)
فلا ولم تبرأ فان سارية يقتص والا ينتظر البرء
او السارية ابن كمال (ولسان وذكر) ولومن
اصلا ما به يقتل شرح وهبانية واقره المصنف
لانه يقتص وينبسط قلت لكن جزم قاضيان
ب لزوم القصاص وجعله في المحيط قول
الامام ونصه قال ابو حنيفة ان قطع ذكره
من اصله او من الحشفة اقصر منه اذ لا حد
معلوم واقره في الشربلالية فليحفظ (الا ان
يقطع ككل الحشفة) فيقتص ولو بعضها لا
وسيجي ما لو قطع بعض اللسان (ويجب
القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع)
لا مكان المماثلة (والا) يستقصها (لا) يقتص
مجتمعي وجوهرة وفي لسان آخرس وصبي
لا يتكلم حكومة عدل (وان كان القاطع اشل
او ناقص الاصابع او كان رأس الشاح اكبر)
من المشجوج (خير المجنى عليه بين القود
واخذ الارش) وعلى هذا في السن وسائر
الاطراف التي تفاد اذا كان طرف الضارب
والقاطع معسبا بغير المجنى عليه بين اخذ
المعيب والارش كاملا قال برهان الدين هذا
لو الشلاء ينتفع بها فلولم ينتفع به لم تكن محلا
للقود فلدنية كماله بلاخبار وعليه الفتوى
مجتمعي وفيه لا تقطع الصيغة بالشلاء (ويستقط
القود دعوت القتال) اقوات المهل (وبعدو
الاولياء ويستلهم على مال ولو قليلا ويجب
حالا) عند الاطلاق (وبصلح احدهم وعذوه
ولمن بقي) من الورثة (حصته من الدية)
في ثلاث سنين على القتال هو الصمغ وقيل
على العاقلة ملتي (امر الحز القاتل وسيد)
العبد (القاتل رجلا بالصلح عن دمه ما)
الذي اشتركا فيه (على ألف ففعل المأمور)
الصلح عن دمه ما (فالانف على) الحر والسيد
(الاخرين نصفان) لانه مقابل بالقود وهو
عليه ما سوية فبدله كذلك (وبقتل جمع مفرد
ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) لان زهوق
الروح يتحقق بالاشارة لانه غير تجزى

الى العبد (قوله والاطراف كمال الاموال) فلا بد فيها من المساواة (قوله قلت هذا هو المذهب) يشير الى انه
المعتد (قوله ولا بين عبيد) فلصاحب العبد الاعلى الاستيفاء من الادنى اذ ارضى صاحب الاعلى (قوله وطرف
المسلم والكافر) اي الذي لا الحربي ولو مستأمن (قوله لما ترو) من امتناع رعاية المماثلة (قوله ولا في جائفة)
الجائفة التي تصل الى البطن من الصدر والظهر او البطن فلا تكون في الرقبة ولا الحلق ولا اليدين ولا الرجلين
فان كانت في الاثنين والذرف في جائفة كما ذكره القدوري في شرحه (قوله برئت) قال في المصباح برأ من المرض
يبرأ من باني نفع وتعب ويرؤرأ من باب قرب لغة اه وانما يقتص فيها لان البرء منها نادر فلا يمكن ان يجرح الثاني
جائفة على وجه يبرأ منه فيكون اهلا فلا يجوز اه زيلعي فيجب ثلث الدية في ماله اتقاني (قوله فان سارية)
بان مات منها كما في مسكين (قوله به يقتل شرح وهبانية) عبارة والفتوى على ان لا قصاص في اللسان ونحوه
في قاضيان وكبرى الخاص والهداية لانه مما يقتص وينبسط فلا يمكن اعتبار المماثلة فيه وكذا الخلاف
في الذكر اه وفي الهندية وهو المختار للفتوى كما في خزائن المفتين والظاهرية (قوله قلت لكن جزم قاضيان ب لزوم
القصاص) ونصه كما في حاشية ابي السعود مسكين وفي قطع الذكر من الاصل قصاص وان قطع من وسطه
فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفمل وفي ذكر الخصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك يجب
القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل اه وانظر هذا النقل من الخاتمة
مع مائدة له شارح الوهبانية عنها ونقله المصنف عنه وفي حاشية الشافعي عن الفاية وقد قالوا جيعا لو قطع
بعض اللسان لا يقتص منه لانه ليس هنالك مفصل يقع فيه القصاص فلا تعلم المماثلة (قوله ان استقصاها
بالقطع) ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا قطع شفة الرجل السفلى او العلوان
كان يستطاع ان يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى هندية (قوله وان كان القاطع اشل)
اي حال القطع اما اذا كانت يد القاطع مهيضة ثم شلت بعد القطع فلا حق لامة مقطوع في الارش لان حق المقطوع
كان متقزرا في اليد فقط بقدر هلال المحل جوى عن الولوالجي (قوله او كان رأس الشاح اكبر من المشجوج)
وكذا ثبت الحسار في عكسه ويبدأ أي الجانبين شاء وكذا لو كانت تأخذ في طول الرأس من جهته الى
قفاه ولا تأخذ في قفا الآخر جوى (قوله خير المجنى عليه) لتعذر ارفاء كمال حقه فيتعين ان يتوزد دون
حقه بلا زيادة ارش واخذ الارش كاملا (قوله ولو قليلا) لانه اسقاط حق على مال والحقوق التي يجوز اسقاطها
بعوض لا يتقدر العوض فيها جوى عن البناية (قوله ويجب حاله عند الاطلاق) لانه ثبت به عند الاصل
في مثله الخلول كمن ومهر جوى وأشار بقوله عقد الاطلاق الى انه لا يتأجل الا بالشرط افاده البدر المسمى آخر
فصل الشجاج (قوله وبصلح احدهم وعذوه) انما صرح ذلك من احدهم لتمكين كل من التصرف في حقه استيفاء
واسقاطا بالعفو والصلح ومن ضرورته سقوط حق الباقي لعدم التجزى ثبوتنا فكذلك اسقوطا اه جوى (قوله
وقيل على العاقلة ملتي) ونحوه في شرح المختار وشرح الجمع وما قاله مخالف لسائر الكتب كذا بخط
البدرى عبد الله وفي القاسمية على شرح الجمع ولا اعتماد على ما في شرح المختار وشرح الجمع في الاصل
والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القتال في ماله وهو الثابت رواية
ودراية وروى محمد في الامار ان عبدا قه بن مسعود قال ارى ان تجرح الدية في ماله وترفع عنه حصه الذي عفا
وقال عمر وانا ارى ذلك قال محمد وانا ارى ذلك وهو قول ابي حنيفة قلت ولا يعلم اهما مخالف من العصاة رضى
الله تعالى عنهم ولا بمن بعدهم جوى ملخصا (قوله ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) قال مسرى الدين في حاشية
الزيلعي محله ما اذا ضرب بوجه معصا ما اذا ضرب بوجه على التعاقب فبات يقتص من الضارب الاول فاذا جرح الامر
فالظاهر انه لا يجب القصاص وينظر اه وقوله ان جرح كل واحد اخرج ماله واشترك لرجلان في قتل رجل
احدهما بعصا والاخر بجديد عمد فانه لا قصاص ووجبت الدية عليهما مناصفة قهستاني عن الخاتمة ثم رأيت
في حاشية ابي السعود مانعه ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخ من غير المتخ يقتص من الجميع
لتعذر الوقوف على المتخ وغيره كما في فتاوى ابي السعود وما اذا وقف على المتخ وغيره ولا يكون الا قبل موته
فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية (قوله لان زهوق الروح الخ) قال في التبيين
ولان زهوق الروح لا يتجزأ واشترط الجماعة فيما لا يتجزأ بوجوب التكامل في حق كل واحد منهم كلاكه ليس

بمخلاف الاطراف كما سيحكي (والالا) كما في
تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا
وجد من كل جرح يصلح لهوق الروح فاما اذا
كانوا اطارا او مقرين او معينين بانه الواحد
فلا قود عليهم - والاولى ان يعترف الجميع بالام
العهد فانه لو قتل فردا جميع احدهم - م أبوه
او مجنون سقط القود قهسا - ثانيا (و) يقتل
(فرد بجمع) (كفء) (به للباقيين خلافا للشافعي -
(ان - ضرر عليهم فان - حضر) (ولى) (واحد قتل
له وسقط) (عندنا) (حق البقية كوت القاتل)
حذف لأنه لفوات المحل كما مر (قطع رجلان)
فاكثر (يدرجل) اورجله او قلعاسنه ونحو
ذلك مما دون النفس جوهره (بان أخذ اسكينا
وأمرها على يده حتى انفصلت فلا قصاص)
عندنا (على واحد منهما) او منتهم - لانعدام
المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة
في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط
فيها المساواة في العصمة فقط درر (وخمنا)
او ضمنا (ديتها) على عددهم بالسوية (وان
قطع واحد يعني ورجلين فلهما ما قطع عينه ودينه
يد بينهما) (ان حضر امعا) (وان حضر احدهما
وقطع له فلا خر عليه) اى على القاطع
(نصف) (لما مر أن الاطراف ليست كالنفس
(ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما
قبل استيفاء الدية فلا اثر القود) وعند
محمد له الارش (وبقاد عبد أقر بقتل عمد)
خلافا لفر (ولو أقر بخطا) أو بمال (لم ينقد
اقراره) على مولاه بل يكون في رقبته الى أن
يعتق كما نقله المصنف عن الجوهره قال وظاهر
كلام الز. باهى بطلان اقراره بالخطا اصلا
يعنى لافى حقه ولا فى حق سيده ونحوه فى
احكام العبيد من الاشياء معللا بان موجبه
الدفع والنفاء انتهى فتأمل ~~له~~ ~~كان~~ ~~علاه~~
القهيستانى بانه اقرار بالدية على العاقلة انتهى
قتدبره اذ قد أجمع العلماء على العمل بعقبتنى
قوله عليه الصلا والسلام لا تعقل العواقل
عبدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترا فاحق لو أقر
الحرب بالقتل خطا لم يكن اقراره اقرارا على
العاقلة اى الا ان يصدقوه ~~وكذا~~ اقراره
القهيستانى فى تعليله بانه اقرار بالدية على العاقلة ولكن قد تقدم عنه قريبا ما يفيد أن المراد عاقل السيد أما

معه غيره كولاية الانسكاح فى باب النكاح وهو واضح وقد ذكر الدليل القلى وترك النقلى وهو واجماع الصحابة
رضى الله تعالى عنهم عليه وروى أن سبعة من اهل صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضى الله تعالى عنه وقال
لو تمألا عليه اصحاب صنعاء لقتلتم واصل التماثل المعاونة فى ملء الدلو ثم عم قفيل تماثلا الى تعاونا (قوله بخلاف
الاطراف) فانه لا يقطع الجميع بقطع الواحد بل تجب دية الطرف (قوله والالا) شامل لما اذا جرح البعض جرحا
مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فالقود على من جرح جرحا مهلكا وعلى الباقيين التعزير وهو - ل
يجب عليهم شئ غي - ير التعزير يجوز وشاى لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك ويرجع ~~كم~~ ذلك الى الشجاج
والظاهر أن حكم ما قبلها كذلك (قوله فاما اذا كانوا اطارا) يفتح النون وتشديد الظاء القوم ينظرون الى الشئ
بامسالك واحد الاوى الاتيان بالضمير ويكون راجعا الى الفرد المقتول (قوله فلا قود عليهم) اى ولادية (قوله
لان الشرط فى الاطراف المساواة فى المنفعة والقيمة) قال فى المنع عن الجوهره وتحقق مذهبنا ان كلاهما
قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الآخر ولا يجوز أن يقطع الكل بالبعض ولا التنتان
بالواحدة لانعدام المساواة كما اذا أمر ~~كل~~ واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة
فى العصمة فقط وفى الطرف تعتبر المساواة فى المنفعة والقيمة وعما به فيها (قوله نصف) اى نصف دية النفس
والنصف خمسة آلاف درهم (قوله وعند محمد له الارش) قال فى التبيين وعند محمد له الارش لان الثاني
بالقضاء ثبت الشركة بينهما فعدا حق كل واحد منهما الى البعض فاذا عفا احدهما لم يمكن الآخر من استيفاء
الكل ولهما ان الامضاء من القضاء فى العقوبات فالعفو قبل القضاء اى ولو عفا احدهما قبل
القضاء فلا اثر الاستيفاء وعلى مذهب محمد لا ما فى نصف الارش المشترك بينهما ولا آخر كله نصفه من المشترك
ونصفه من المنقلب لا قال فى البرهان وهو الاستحسان لان قضاء القاضى بالقصاص والارش بينهما ما قد
نفذ من ضرورته صيرورة القصاص مشترك بينهما فاذا ~~قط~~ احدهما نصيبه يبقى حق الآخر فى نصف القصاص
ولا يستور استيفاء نصف البند قصاصا وجعل قوله ما قاسا وجهه ان القضاء هنا بمنزلة الفتوى لانه قضى
بما كان على ما كان واذا افقى الفتى بان القصاص بينهما ثم عفا احدهما كان لا اثر الاستيفاء ~~فكذا~~ هذا
وظاهره أن المعتد قول محمد فانه جعله استحصانا فتدبر (قوله وبقاد عبد أقر بقتل عمد) لان العبد غير متمم
فى مثله للحقوق الضرر به ولان العبد مبقى على اصل الحرية فى حق الدم عملا بالادمية واذا صبح لم منه بطلان
حق المولى ضرورة وذلك لا يضربكم من شئ يصح ضمنا ولا يصح قصدا (قوله خلافا لفر) فانه قال لا يصح
اقراره به (قوله ولو أقر بخطا) قيد بالقتل احترازا عما اذا أقر بالجناية فقال فى الهندية عن الحساوى ولا يجوز
اقرار العبد بالجناية ما دون ما يحجورا عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق اه (قوله يعنى لافى حقه الخ) الاولى حذف لا
فى الموضوعين (قوله ونحوه فى احكام العبيد من الاشياء) عبارته ~~وكذا~~ اقراره بالخطا لا فى حقه الخ الاولى حذف لا
والفداء غير صحيح بخلافه مجتأ وقود اه (قوله معللا) اى الز. باهى وعبارته وكذا اقراره بالقتل خطا لان موجبه
دفع العبد والفداء على المولى ولا يجب على العبد شئ فلا يصح سواء ~~كان~~ العبد محجورا عليه او أذناه
فى التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا اه (قوله فتأمل) أشار به الى أن التعليل من الز. باهى لامن
صاحب الاشياء فانه لم يذكر فيها تعليلا (قوله لكن علمه القهيستانى) لوجه للاستدراك (قوله بانه اقرار بالدية
على العاقلة) اى من غير ايجاب شئ على نفسه والعاقلة لاتعقل الاعتراف وقد فهم المؤلف أن المراد بالعاقلة
السيد وهو كذلك لكن لا ينهض الرد عليه بالحديث فان المراد فيه عاقلة السيد ويدل لهذا كلام القهيستانى
الآتى (قوله اه فتدبر) هو كقوله وفيه نظروا عليه بما ذكره بعده (قوله لاتعقل العواقل عبدا) قال فى النسيابة
وشرحها القهيستانى ولا يتحملون جناية عبد على خطأ فانه على مولاه اه وهو مع قوله ولا اعترافا المتصود من
الرد على القهيستانى (قوله ولا عمدا) فى النفس والاطراف فان العمدا لاوجب التخصيف فتصم العاقلة فوجب
القود به قهيستانى (قوله ولا صلحا) عن دم عمدا فانه على القاتل حالا اذا أجل قهيستانى (قوله ولا اعترافا) اى
بقتل خطأ فانه على المقر فى ثلاث سنين قهيستانى (قوله وكذا قرره القهيستانى) اى قرره بالاستثناء حيث قال وفيه
رضى الى أنهم لو صدقوه يحملون لانه ثبت القتل بصدقهم اه (قوله فتنبه) أشار به الى تأكيد الرد على
القهيستانى فى تعليله بانه اقرار بالدية على العاقلة ولكن قد تقدم عنه قريبا ما يفيد أن المراد عاقل السيد أما

روى رجل لعمد افنخذ السهم منه الى آخره تايقنص للاول) لانه عمد (وللثاني الدية على عاقلته) لانه خطأ (وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقت على ثالث فلسعته) ٢٧٢ اى الثالث فذلك فعلى من الدية هكذا مثل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول

السيد نفسه فهو عاقلة عمده فلا ينهض الرد عليه كما سبق ورجع كلام القهس تاني الى كلام الزيلعي فتأمله (قوله لانه خطأ) اى فى الفعل فكانه روى الى حربى فاصاب مسلما والفعل الواحد يتعدى بتعدد اثره زيلعي وتعامه فى المنع وفى حاشية ابي السعود فالحكم فى الثاني مخالف للاول بخلاف ما لوروى صيدا فخره ونفذ الى آخر فان حكمهما واحد وهو الحال كذا يحط الشيخ عبد الحى اه واستفيد من التعديل انه لم يقصد هما معا والا كان متعمدا فيهما بانه عليه المقدسى (قوله فعلى الدافع الدية) هذا ونحوه لم يكن من أنواع القتل الخمسة وهذه من مناقبه فان فقهاء زمانه اخطوا فيها من (قوله والثاني على الثالث) اى فعمده فاحكمه (قوله فلذعت رجلا) بالعين المهملة كذا فى النسخة التى بيدي وفى بعض النسخ بالذال المهملة والغبن المعجمة وفى القاموس لدفع الحب قلبه ألمه والنار الشئ لثغته ثم قال واللوزي الخفيف الذكى الطريف الذهن الحديد الفؤاد اللسان الفصيح كانه يلذع بالنار من ذكائه وقال فى باب الغبن المعجمة من فصل اللام لدغته العقرب والحية كنع لدغا وتلد اغافه و ملدوغ ولدغ اه واما اللسع فقال فيه اسعت العقرب والحية كنع لدغت وهو ملدوغ وليسع أو اللسع لذوات الابرو والدغ بالقلم فالمتعمد فى العقرب والحية اللدغ بالغبن المعجمة (قوله ضمن) مقتضى جواب ابي حنيفة فى المسئلة السابقة ان تقيده هذه بالدغ فورا اما اذا مكثت ساعة بعد الافشاء ثم اسعته لا يضمن فمدبره (قوله فديته على رب السيف) وان لم يكن ماله كده وهو صريح فى انها لم تكن على العاقلة مع أنه لم يتعمد القتل ولا قصد (قوله لا ضمان) اى مع الاشهاد واعلمها قولان (قوله مع من لا يجب عليه القود) منه ما اذا لم يكن الاخر معه عصا كما سبق (قوله وله منها ولد) اى فان القصاص يسقط عن الوالد لان الولد لا يستوجب قصاصا على ابيه فكذلك ايسقط عن الاجنبى (قوله فلا قود على احدهما) اى الاحد المأثرو وهو يعمه ما ولو قال فلا قود عليهما لم يكن اوضح واعلمها الدية لكن فى مشاركة الاجنبى الاب أو الزوج الدية فى مالهما التعمد هما وفى العامد وما بعده غير الحية والسبع نصف الدية على العامد والعاقل والمبالغ فى ماله ومضنه لا تسرع على عاقلة الاخرين (قوله مع امرأته) او امرأته رجل آخر من اى يزن بها (قوله فقتله حل) ظاهره ولو غير محصن وهو ما مال اليه ابن وهبان وعلمه بان القتل هنا ليس من باب الحدود بل من باب النهى عن المتكبر وهكذا اطلق البرازى وقال الطرسوسى الاحصان شرط فى ذلك كانه نص عليه فاضحيان قال ولا يلتفت الى ما اطلقه فى الفتاوى الصغرى فان الزنا لا يوجب القتل بدون الاحصان اه وفى الجوى عن الزاهدى الاصل فى كل شخص اذا رأى مسلما يزن أنه يحل له قتله وانما يتنعم خوفا من أن لا يصدق انه رأى يزن اه وفى المنع عن الخيانة قيد حل القتل بما اذا صاح به ولم يهرب ولم يتنعم عن الزنا اه وفيها عن شرح النظم الوهبانى وكذا لو رأى فى منزله رجلا مع أهله واجاره يشعر وخاف ان حذره أن يهزمه فهو فى سعة من قتله ولو كانت طاعة له قتلها ما لو اكره رجل امرأته لقتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدسه هدر هذا اذا لم يستطع منه الا بالقتل اه (قوله وكذا لو أعطى صبيعا اسلحا) اى ليس له له ولم يأمره بشئ فعطب الصبي بذلك من أى بان يقطع من يده على بعض يده وعطب به وليس المراد أنه قتل به نفسه فانه لا ضمان على المعطى فى ذلك تشاركية وفى الخلاصة لو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع اه (قوله بلاذن ولية) راجع الى أول المسائل ايضا ومفهومه انه اذا كان باذنه لا ضمان فيها ويحترز (قوله فغات) اى فى هذا العمل وفى الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الحطب او بعمل آخر ضمن ما تولد منه (قوله فتولان) المختار أنه يضمن ايضا هندية عن الخلاصة (قوله ولو قال له وقع فوقه ضمن) وكذا لو قال له ألق نفسك فى الماء وفى النار ففعل ضمن منع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فى الفعلين) •

آخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عديدين) قلولى القطع والقتل اتفاقا اذا تداخل بينهما برء اما اذا لم يتداخل بينهما البرء فلا تداخل ايضا عند الامام خلافا لما فيه قتل ولا يقطع قيد دخل جزء القطع فى جزء القتل وخبر الامام الولي ولا يعتبر اتحاد الجلس ولا تعدد كفاى مسكين وهو الظاهر برهان (قوله فيؤخذ بالامرئين) اى بموجبهما فيخطا الدية وفى العمدة القود قال فى حاشية الشلبي عن قرا حصارى اعلم انه لا يتخلو القطع والقتل من أن يتداخل بينهما برء ولا فان تداخل بينهما برء يعتبر كل فعل ويؤخذ وجوب الفعلين لان موجب الاول قد تنجز بالبرء فلا يدخل احدهما فى الآخر حتى لو كانا عديدين قلولى القطع والقتل وان كانا خطاين تجب دية ونصف

لان الحية لم تضرب الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثرأروا وأما الاخير (فان اسعته مع سقوطها) فورا (من غير مهلة فعلى الدافع الدية) لورثة الهالك (والا) تسعته فورا (لا) يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبه جميعا وهذه من مناقبه رضى الله عنه صريحة وتجمع الفتاوى قال المصنف وجه هذا التفصيل أجبت فى حاشية الفتوى وهى أن كلبا عقورا وقع على آخر فاقامه على الثاني والثاني على الثالث والله اعلم فروع ه التى حية او عقريا فى الطريق فلذعت رجلا ضمن الا اذا تحوالت ثم لدغته ه وضع سيفا فى الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فديته على رب السيف وقتته على العاثره نورطوح سيره للمرى فتنطع نور غيره فمات ان أشهد عليه ضمير والا لا وقال فى البدائع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون فى الحائط لا فى الحيوان ناجية (و) اعلم أنه اذا اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبى شارك الاب فى قتل ابنه وتاجنبى شارك الزوج فى قتل زوجته وله منها ولد وكعامة مع محطى وعاقل مع مجنون وبالع مع صغير وشريك حية وسبع كفى الضمانه (فلا قود على احدهما) اى لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر (دخل رجل بيته فرأى رجلا مع امرأته أو جاريته فقتله حل) لانه ذلك لا قصاص عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت فى نسخ الشرح معزيا لشرح الوهبانية وقد حققناه فى باب التعزير فروع ه صبي متحجور قال له رجل شذوى فأراد شذها فرسسته فمات فديته على عاقلة الامر وكذا لو أعطى صبيعا اسلحا أو أمره بحمل شئ او كسر حطب ونحو ذلك بلاذن ولية فمات ه ولو أعطاه السلاح ولم يقتل امسكه فقولان ه صبي على حائط صاح به رجل فوق فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقه لا يضمن ولو قال وقع فوقه ضمن به يفتى وقبل لا يضمن مطلقا ناجية

(فصل فى الفعلين)

(قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرئين) اى باقطع والقتل (ولو كانا عديدين او) كانا (خطاين او) كانا (مختلطين) اى احدهما عمدا والاخر خطأ (تدخل بينهما برء والا) فيؤخذ بالامرئين فى الكل بلا تداخل

(الافى خطاين لم يتخلل بينهما مائة) فانهم ما
يتداخلان (فوجب فيهما مادية واحدة) وان
تخلل بينهما لم يتداخل كما عرفت فالحاصل ان
القطع اما عمد أو خطأ والقتل كذلك صار
أربعة ثم اما ان يكون بينهما مائة أو لا صار
ثمانية وقد علم حكم كل منها (كن ضربه مائة
سوط فبرئ من تسعين ولم يبق أثرها) أى أثر
الجراحة (ومات من عشرة) ففيه مادية واحدة
لانه لما برئ من تسعين لم يبق معتبرة الا فى حق
التعزير وكذا كل جراحة اندملت ولم يبق
لها أثر عند أبي يوسف
في مثل حكمة عدل وعن محمد بن جعفر
الطبيب وثمن الادوية درودر وصدور الشريعة
وهداية وغيرها (وتجب حكمة) عدل مع
دية النفس (في مائة سوط جرحه وبقي أثرها)
بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار
الأثر هداية وغيرها وفي جواهر البقاوى
رجح جرح رجلا ففججز الجرح عن الكسب
يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل
جاء بعوان الى رجل فضره بعوان فججز عن
الكسب بدواة المضروب ونفقة على الذى
جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه
منزوع على قول محمد رحمه الله قلت وقد سئلت
معزيا مجتبي عن أبي يوسف نحوه وسقطته
في الشجاج (ومن قطع) أى عمدا أو خطأ
بدليل ما بآنى فيه صرح في البرهان كفى
الشرب لامة لكن في القهستاني عن شرح
الطحاوى أن الدية على العاقلة في الخطا ومن
ظن أنها على القاطع في الخطا فقد أخطأ
وكذا الوشيع أو جرح (ففعاف عن قطعه)
أو شجته أو جرحه (فأت منه من قاطعه
الدية) في ماله لا فإلهما قلنا انه عفا عن
القطع وهو غير القتل (ولو عفا عن الجناية
أوعن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن
النفس) فلا يضمن شيئا وحيدمذ (فأخطأ يعتبر
من ثلث ماله) فان خرج من الثلث فيها
والأعلى العاقلة ثلث الدية كفى في شرح الطحاوى

دية وان كان أحدهما عمدا والآخر خطأ والقطع عمد يجب في اليد القود وفي النفس الدية وان كان القطع خطأ
يجب في اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل بينهما مائة فان اختلفا يعتبر كل فعل على حدة ففي الخطا
الدية وفي العمد القود وان كانا مائة فدية واحدة اتفقا وان كانا عدلين عندهما يقتل ولا يقطع وخبر الامام
١١ بتصرف (قوله الا فى خطاين الخ) فوجب دية واحدة للداخل بالجناية وعدم امكان اعطاء كل فعل
حكم نفسه لعدم البرء ففعل القتل متهما وقال السمرقندى البرء بالضم عند أهل البصرة وبالفتح عند أهل الخجاز
وهو الصحة ١٢ مكي (قوله صار ثمانية) وان اعتبرنا كونهم ممن شخص واحد أو من شخصين مارت ستة عشر فان
كانت ممن شخصين بفعل بكل واحد منهم ما موجب فعلة من القصاص وأخذ الارش مطلقا ١٣ (قوله كن ضربه
مائة سوط) أى فى محلين برهان والواضح أن يقول وتجب حكمة عدل فيما اذا بقي أثرها أى التسعين ويكون
مفهوم قوله ولم يبق أثرها وهكذا فعل صاحب التبيين حيث قال ولولم يبق لها أثر بعد البرء يجب موجه مع دية
النفس بالاجماع لان الارش يجب باعتبار الشين في النفس وهو بقاء الاثر ١٤ (قوله فججز الجرح عن الكسب)
أى مدة الجرح وانظر ما لو عجز عن الكسب أصلا والظاهر أنه بعد الحكم بوجبه من الارش أو حكمة العدل
لا يجب شئ (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلمة وأما معناه فله فقال في القاموس العوان كسحاب
من الحروب التى قول فيها مزة ومن البقر والخيل التى تجت بعد بطنها البكر ومن النساء التى كان لها زرج ١٥
والاولى التعبير بالعوان فانه كما فى القاموس الظاهر للواحد والجمع والمؤنث ويكسر أعوانا ١٦ لانه يظهر الظالم
وبعنه قال في البرازية وفساد الملك بسبب السعاة افتوا بأن قتل الاعوان والسعاة في زمان الفتن جائز لكونهم
في مثل هذا الزمان أشد ضررا فيلقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ١٧ (قوله فججز
عن الكسب) الكلام فيه كالقلام في سابقه (قوله والظاهر أنه) أى وجوب النفقة والمداواة على قول محمد
أى وجوب النعمان على الساعي (قوله وقد سئلتنا) أى فى شرح قول المصنف كما تبين اذا كسرت وقال هناك
وسقطته (قوله نحوه) حيث قال فعند أبي يوسف تجب حكمة عدل أى اجر النزاع والطبيب (قوله ومن
قطع) بالبناء للمجهول (قوله بدليل ما بآنى) من التنصيص في مثله العفو عن الجناية أو عن القطع وما يحدث
منه بين الخطا والعمد فذكره هناك مقتصر عليه يدل على أن هذه ملاحظة (قوله وبه صرح في البرهان) حيث
قال والخطا كالمعمد ١٨ كبريكي أن يقال ان ذلك فى صحة العفو لا فى ضمان الدية على القاطع ويدل عليه ما بآنى
عن الزبلى (قوله لكن فى القهستاني) حتى هذا الاستدراك أن يذكر بعد قوله ضمن قاطعه الدية فى ماله كما ذكره
القهستاني (قوله وكذا الوشيع) مستغنى عنه بقول المصنف الآتى والشبهة مثله (قوله خلافا لهما) فإلا هو عفو
عن النفس لانه يراد بالعفو عن القطع مثلا العفو عن موجه لادانته وموجه بقطعه ان اقتصر وقتل ان سرى
فتناول أيهما وجد لان اسم القطع يتناول السارى (قوله وهو غير القتل) فالعفو عنه لا يكون عفا عن القتل
وكان القياس وجوب القصاص عليه فى النفس لانه قتل نفسا مومة بغير حق عمدا إلا أنا استحسننا سقوطة
لان صورة العفو أورثت شبهة وهى دائرة للقود وهذا لانه أضاف العفو الى حقه من حيث الظاهر وذلك يكتفى
لدره القصاص لاسقوط المال لانه يجب مع الشبهة (قوله فهو عفو عن النفس) أما الاولى فلان الجناية اسم
جنس يتناول السارى والمقتصر والقتل ابتداء لا ترى انه لو قال لجناية فى قبل فلان أوجب البراءة عن الكل
وأما الثانية فانه صريح فى العفو عن السراية فلا يضمن شيئا أى اتفقا (قوله فأخطأ يعتبر من ثلث ماله) قال
الزبلى ولو كان القطع خطأ فهو كالمعمد فى هذه الوجوه حتى اذا أطلق بأن قال عفوت عن البدكان عفوا عن دية
النفس عندهما وعن دية اليد فقط عنده ولو قال عفوت عن الجناية أو عن القطع وما يحدث عنه كان عفوا
عن دية النفس بالاجماع حتى اذا مات منه بقط كل الدية غير أنه يعتبر من الثلث لان موجه المال وقد تعلق به
حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر الاموال بخلاف ما اذا كان عمدا حيث يصح من جميع المال لان موجهه
القصاص ولم يعلق حق الورثة به لانه ليس بمال ١٩ ويكون أى العفو عن الدية فى الخطا وصية للعاقلة قال
الصدر الشهيد وغيره وهذا لا يشك عند من لم يجعل القتلى واحدا من العاقلة أما من جعله واحدا من جانيهم
فلا تصح الوصية بقدر حصته من الدية لانه وصية للقاتل فلا تصح قالوا والصحيح أنها تصح فى حق القاتل
وان حصلت للقاتل بقدر حصته لانه لم تصح فى الابتداء صحته فى الانتهاء اذ لو بطلت فى الابتداء كان كلها

وصية للعاقلة لأن من أوصى لمن تصح له الوصية وإن لا تصح له صار كلها ما لم تصح له كمن أوصى لحي وميت كانت الوصية للحي تصحج الوصية فهنا إذا لم تصح للعاقلة تعود إلى العاقلة فتسقط عن العاقلة في الابتداء انحصرا للمساقة اه شلبي عن الغاية (قوله ومفاده) أي مفاد اعتبار العفو من الثلث اذ هو انما يكون في المريض مريض مرتين المرة فاذا كان صحيحا بأن قطع عضوه خطأ ولم يمرض به وسرى فعذا نفذ من كل ماله (قوله والعمد من كله) قال ملا على لا يخفى أن الموجب هنا هو القود وهو ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال اه وقال القهستاني أي العفو في العمد يعتبر من كمال ما يتعلق بالعاقلة في الجملة من مال هو الدية لأنه لم يتعلق حتى الورثة به وانما يمرض له ألا ترى أنه لو لم يقيد القطع بما حدث منه وجبت الدية في ماله عنده لا عندهما فسقط ما ظن أن الواجب قود ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال قال صدر الشريعة فان قلت القود انما يجب بعد الموت تشبها بالصدرا لا ولياء فينبغي أن لا يصح عفو المقتول قلت السبب قد انعقد في حقه فيعتبر اه مكى (قوله لما يأتي) أي من التفصيل وقوله فلو أطلق أي ليصح التفصيل (قوله على يده) أي على أرض قطع يده (قوله فبهرها الارش) وهو خمسة آلاف درهم ولو كان التزوج على القطع وعلى ما يحدث منه لأنه لما برئ تبي أن موجب الارش دون القصاص من (قوله ولو عمدا) لأن القصاص لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة فيجب الارش المذكور وهو يصلح صداقالها (قوله عند أبي حنيفة) وقال اهذه وما اذ تزوجهما على الجناية أو على القطع وما يحدث منه سواء في الجواب (قوله ان نعمدت) لأنه يكون متزوجا لها على القصاص في العارف وليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط أولى فاذا لم يكن مالا لا يصلح مهر افجب لها عليه مهر المثل ثم يجب عليها الدية لأن التزوج تضمن العفو لكن عن القصاص في الاطراف فاذا سري تبي أنه قتل فلا يتناول العفو فجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وذلك في ماله لأنه عمدا والعاقلة لا تتحمل (قوله وتقع المقاصة الخ) يعني اذا وجب له الدية ولها المهر تقاضا ان استويا قدر او وصفا وان كان أحدهما أكثر رجوع صاحبه على الآخر وانما وجب مهر المثل في الخطأ لأنه تزوجهما على أرض السيد فاذا سري إلى النفس تبي أنه لا أرض للسيد وأن المسي معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجهما على ما في يده ولا شيء فيها (قوله لأن الدية على العاقلة في الخطأ) أي والمهر لها فلا يحصل التقاص (قوله لئلا يسهل على اطلاقه الخ) هو لئلا يسهل على في حاشية الدرر (قوله بل في الهمج) سيأتي أنه لا يقتصر عليهم بل ذلك في كل من لا عاقلة له وقوله لاحاله لمحله الاولى على محله والمراد ذكره (قوله وجب لها في العمد مهر المثل) لأن هذا تزوج على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح مهر افجب لها مهر المثل من (قوله لرضاها بالسقوط) أي بسقوط القصاص على أن يكون مهر راو هو لا يصلح مهر افقط أصله فصار كما اذا سقط القصاص بشرط أن يصير مالا فانه يسقط مجبانا اه مخ (قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها الخ) قال في المنع وانما كان كذلك لأن التزوج على السيد وما يحدث منها أو على الجناية تزوج على موجبها وموجبها الدية هنا هي تصلح مهر افصحت التسوية لأن قدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لأنه ليس فيه محاباة والمرضى لا يجبر عليه في التزوج لأنه من الحوائج الأصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لأنه تبرع والدية تجب على عاقلة او قد صارت مهر افقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها الدية أو أكثر ولا ترجع عليهم بشيء لأنهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنائيتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم قدر مهر مثلها المأذ كرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم أيضا لأنه وصية لهم فيصح لأنهم أجنب وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا الزيادة إلى الولي لأن الوصية لا تداء لها الا من الثلث اه وفي جهله وصية للعاقلة تأمل واهله كانه جهله زوجته وصية وهي ليست أهلا لها لانها وارثة فصر قائم عنها إلى عاقلة تصحجها للتصرف وتحققها عنهم فانهم انما تحموا لها وبها (قوله قبل الثاني) احتريزه عما اذا مات الاول بعد الثاني فانه لا قصاص لقوات المحل (قوله لسرايته) قال في المنع لأنه تبي أن الجناية كانت قتلا عمدا وحق المقصص له في القصاص واستيفاء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل لأن من له القصاص في النفس اذا قطع طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شيء إلا أنه مسيء ألا ترى أنه لو أحرقه بالنار لا يجب عليه شيء غير الاساءة فاذا بقي له فيه القصاص فوارثه يقدم مقامه اه (قوله لأنه لما أقدم على القطع) قلنا انما أقدم عليه على ظن أنه حقه لاحق له غيره وبعد السراية تبي أنه حقه فلم يكن مبرا عنه بدون عمله

في ظن انها على التقاطع فقد أخذنا قطعها ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني (والعمد من كله) يتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لأنه ليس بمال (والشبهة مثلا) أي مثل القطع حكمه وخلافه (قطعت امرأته بغير جيل عمدا) أي أو خطأ لما يأتي فلو أطلق كما سبق وكما لفتي وغيره كان أولى فقامل (فتكدها) المقطوع يده (على يده) ثم مات (فلو لم يت من السراية فهو لها الارش ولو عمدا اجابا (يجب) عند أبي حنيفة (مهر مثلها والدية في مالها ان نعمدت) وتقع المقاصة بين المهر والدية ان تساويا ولا تراذالا دخل (وعلى عاقلة ان أخذت) في قطع يده ولا يتقاصان لأن الدية في العاقلة في الخطأ بخلاف العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيقتصاصان في الخطأ صاحب الدرر يعني ان تقع المقاصة على القول أيضا لانها عليها دون العاقلة على اطلاقه بل المختار في الدية لكنه ليس على اطلاقه بل في الهمج وله له طاقه لاحاله لمحله فلا يجزئ في الهمج وله له طاقه لاحاله لمحله فلا يجزئ (وان سلمها على السيد وما يحدث منها أو على الجناية ثم مات) منه (وجب) لها (في العمد) مهر المثل ولا شيء عاها (لرضاها بالسقوط) ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها والدية (وصية لهم) أي للعاقلة (فان خرج من الثلث سقطت والاسقط ثلث المال) فقط (ولو قطعت يده فاقصص له ثلث) المقطوع (الاول قبل) الثاني (قتل) الثاني (به) اسرايته وعن أبي يوسف لا قود له لما أقدم على القطع فقد أبرأه عمدا اه

١٥ (قوله وظاهر اشكال ابن الكمال) حاصله أنهم تمسكوا فيما روي سقوط القصاص أي في مسئلة ما اذا قطع
 فمعا من قطعه فمات ضمن قاطعه الدية بأن صورة العفو تنكفي في سقوط القصاص لانما تورث شبهة ولم يلتفتوا
 الى المقدمة الثالثة انه لا يكون مبرأ عنه بدون العلم به فأوجبوا الدية أي وقد اعتبروها هنا قلت هذا لا يعارض
 ما عليه المتون والشروح لانه بحث (قوله فديته على عاقلة المقتصل له) لان حققة في القطع والموجود قتل فلم
 يمكن مستوفيا حقه بل استوفى غيره فيضمن (قوله خلافا لها) فقالا لا يضمن لانه استوفى حقه وهو
 القطع فسقط للمراية اذا احتراز عن خارج عن وسعه (قوله بلا حكم حاكم) أما اذا استوفاه بحكمه فلا قصاص
 كما تنفاه الحاكم بنفسه (قوله وأما الحاكم) أي اذا استوفى القصاص (قوله والفصا) أي اذا لم يجاوز المعتاد أشباه
 وأما اذا جاوز فانه يضمن أبو السعود (قوله وتما في الدور) قال فيها بخلاف ما ذكر من المسائل أي وهي الامام
 اذا قطع يد السارق وسرى الى النفس ومات وكالبزاع والفصا والحجام والختان اذ يجب الحكم فيها بالقصاص
 على القاضي بتقلده والعمل على البراغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة (قوله والمباح
 يتقيد به) يستثنى منه ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء أخذ
 موجب وهو المهر فلا يجب به آخر أي ضمان آخر اه أشباه (قوله ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا) هذا على قول
 الامام وعندهما لا يضمن الاب ورجع الامام الى قولهما (قوله باذن الاب) أي أو باذن الوصي ولو ضرب بغير
 اذنهما يضمن كما يأتي (قوله تعليميا) راجع الى الثلاثة (قوله ومحل في الضرب المعتاد) أي كوكينا ومحل في الضرب
 على الوجه أو على المذاكير فانه موجب للضمان عند الكل من غير خلاف ولو سوطا واحدا لانه اتلاف أبو السعود
 عن تلخيص الكبرى (قوله وبعد ذلك عفا) أما اذا لم يعف فلا ضمان الا أنه يكون مسئلا كما تقدم (قوله قيل هذا)
 أي قول الامام بعد ضمان المعلم بالاذن من الاب وفيه أن الخلاف في ضرب الادب والمذكور هنا ضرب التعليم
 وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه (قوله رجوع الى قولهما) لانه اذا ارتفع الضمان عن المعلم باذن
 الاب فبالاولى اذا ضرب الاب بنفسه وذكر في التمهيد الاصح ان أباحية رجوع الى قولهما وكذا العلامة البيري
 نقل عن كدابة الجيب ترجيح رجوع الامام الى قولهما أبو السعود (قوله ضربها تأديبا الخ) لانه لنفع نفسه
 بخلاف تعزير القاضي فانه لنفع المضروب وذكر في النهاية أنه انما يضربها بالمنفعة تعود اليه لا بالمنفعة تعود
 الى المرأة ألا ترى أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة اه وقيل يجوز له ذلك (قوله وتما في ثمة) قال فيه ولو ضرب
 ابنه الصغير تأديبا ان ضرب به حيث لا يضرب للتأديب أو فوق ما يضرب للتأديب فعليه الدية والكفارة واذا
 ضرب به حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه وقيل رجوع الى قولهما
 وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والزوج اذا ضرب اليتيم أو زوجته تأديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبي باذن
 الاب أو الوصي لتعليم القرآن أو عمل آخر مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب والوصي بالاجماع وأبو حنيفة
 رحمه الله تعالى أوجب الدية والكفارة على الاب ولم يوجبهما على المعلم اذا كان باذن وقيل هذا رجوع من أبي
 حنيفة الى قولهما ولو ضرب المعلم بدون اذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت ولدها تأديبا لا شك أنها تضمنت على
 قول أبي حنيفة وعلى قولهما اختلاف المشايخ اه (قوله فأفضاها) أي جعل مسكنا بولها وحبيضا أو حبضا
 وغالطها واحدا ذكره العلامة عبد البر (قوله ففقه ثلاث الدية) لانها جاتفة (قوله وان اقضى بـ كرا باننا)
 قال في حاشية الاشياء لابي السعود نقلا عن الزيلعي زنى بكبيرة فأفضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى
 شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضا لمضادها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد
 ولا شيء في الافضا ويجب العقرون كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ودونها ولا مهر لها ثم ينظر
 في الافضا فان لم يستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يستمسك
 بولها حد وضمن ثلاث الدية لان جنائيه جاتفة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يستمسك
 فعليه ثلاث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا
 لمحمد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع
 مثلها فان كان يستمسك بولها ازمنة ثلاث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه لتمكن القصور في معنى الزنا وهو الايلاج
 في قبل مشتهة وللهذا لا يثبت به حرج المصاهرة وان كان لا يستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

وظاهر اشكال ابن الكمال في الدية تقوية قول
 أبي يوسف قال المصنف (ولو مات المقتص
 منه فديته على عاقلة المقتصل له) خلافا لها
 قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم حاكم
 وأما الحاكم والحجام والختان والفصا
 والبزاع فلا يتقيد فعلهم بشرط السلامة
 كالأجير وتما في الدور والاصل ان الواجب
 لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به
 ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا والام
 أو الوصي ومن الاول ضرب الاب أو الوصي
 أو المعلم باذن الاب تعليميا فان لا ضمان فضر
 التأديب عقبيه لانه مباح وضرب التعليم
 لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد وأما
 غيره فوجب للضمان في الكل وتما في الاشياء
 (وان قطع) ولي القتل (يد القاتل و) يبد
 ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية
 اليد) لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص
 للشبهة وقال لا شيء عليه (وضمن الصبي اذا
 مات من ضرب أبيه أو وصيه تأديبا) أي
 للتأديب (عليهما) أي على الاب والوصي
 لان التأديب يحصل بالجزع والتعريب وقال
 لا يضمن لو معتادا أو تأديبا غير المعتاد ففيه
 الضمان اتفاقا كضرب معلم صبي أو عبدا
 بغير اذن أبيه ومولا (ف وضرب مرتب
 فالضمان على المعلم اجماعا) (وان) الضرب
 (بأذنهم الا) ضمان على المعلم اجماعا قيل
 هذا رجوع من أبي حنيفة الى قولهما (وكذا
 يضمن زوج امرأة ضربها تأديبا) لان
 تأديبا الاولى كذا عزم المصنف لشارح
 الجمع للعبى قلت وهو في الاشياء وغيرها
 كما قدمناه وفي ديات المجنبي الزوج والوصي
 كالأب تفصيلا وخلافا فعليه لدية
 والكفارة وقيل رجوع الامام الى قولهما
 وتما في فروع * ضرب امرأته فأفضاها
 فان كانت تستمسك بولها فديته ثلاث الدية والا
 فكل الدية وان اقضى بكر بالزنا فأفضاها

وما يملك الورثة لا بطريق الورثة لا بصير
أحدهم خصما من الباقيين ثم فرع عليه بقوله
(فلو أقام جهة يقتل أبيه عدا مع غيبة أخيه)
يريد القود (لا يقيد) إجماعا حتى يحضر
الغائب لكنه يحبس لأنه صار منهما (فإن
حضر) الغائب (بعبدها) نائبا (لإقتلا)
القاتل وقال لا يعيد (وفي) القتل (الخطأ
والدين) لا يحتاج إلى إعادة البيعة بالإجماع
لما مر (فلو برهن القاتل على عفو الغائب
فال حاضر خصم) لا تقلا به مالا (وسقط القود
وكذا القود عدهما عدا أو خطأ) الحال
ان السيدين (أحدهما غائب) فهو على
التفصيل السابق (ولو أخبر وإما قود بعفو
أخيهما) أي الثالث (فهو) أي إخبارهما
(عفو للقصاص منهما) عملان عدهما وهي
رابعة فالأول (ان صدقهما) أي الخبرين
(القاتل والآخر) الشريك (فلا شيء له) أي
لشريك عدا بصدقه (ولهما ثلثا الدين
و) الثاني (ان كذباهما فلا شيء للخبرين
ولا خيم ثالثا للدين) الثالث (ان صدقهما
القاتل وحده فلكل منهما ثلثا) الرابع (ان
صدقهما الآخر فقط فلا ثلثا) لان إقراره ارتد
بتكذيب القاتل إياه فوجب له ثلث الدين
(و) لكنه (بصرف) ذلك (إلى الخبرين)
استصاحا وهو الأصح زيلاني لأنه صار مقرهما
بما أقربه القاتل (وان شهد أنه ضربه بشيء
جرح فلم يزل صاحب فراس حتى مات يقتص)
لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة ولا يحتاج
الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته
برازية (وان اختلف شاهد اقتل في الزمان أو
في المكان أو في آله أو قال أحدهما قتله
بعضا) قال (الاخر لم أدر عاذا قتله أو شهد
أحدهما على معاينة القتل والاخر على
إقرار القاتل به بطل) لان القتل لا يتكرر
(وكذا) تبطل الشهادة (لو كل النصاب في كلم
واحد منهما) لتيقن القاضي بكذب أحد
الفرقتين ولا أولوية (ولو كل أحد الفرقتين
دون الآخر قبيل الكامل منهما) ثم
المعارض (ولو شهدا بقتله وقالاهما آله
تجب الدية في ماله) في ثلاث ضمن شرعية
استصاحا على الأدنى وهو الدية وكانت
في ماله

من التركة على أحد وأقام بيعة ثبت حق الجميع فلا يحتاج الباقون إلى تجديد الدعوى وكذا إذا ادعى على أحد
الورثة شيئا من التركة وأقام البيعة عليه ثبت على الجميع حتى لا يحتاج الذي إلى أن يدعى على كل واحد
(قوله لا يقيد) بضم الياء من أقام أبو السعد يقال أقام الأمر القاتل بالقتل قتله به قودا وقد اختلف
إلى موضع القتل قودا حملته إليه اه مصباح (قوله إجماعا) أما عند الإمام فلا يفتى أحدهم خصما
عن البقية وأما عندهما فلا يحال عفو الغائب (قوله لما مر) من الأصل وفي التبيين لأن الخطأ والدين موجبهما
المال وطريق ثبوته المبررات اه (قوله فال حاضر خصم) لأنه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص
وانقلابه مالا ولا يمكن من إثباته إلا بإثبات عفو الغائب فالتصحيح خصما عنه فإذا قضى عليه صار الغائب
مقتضيا عليه تبعا اه حوى (قوله وسقط القود) أي ولو جاز الغائب وأنكر العفو وغابت أو هلكت البيعة
ويصرف حقه نصف الدية (قوله فهو على التفصيل السابق) فلا تقبل بيعة أقامها الحاضر من غير إعادة
الغائب ولو أقام القاتل البيعة ان الغائب قد عفا فالتصحيح وسقط القصاص قال في المنع فحاصله ان هذه
المسئلة مثل الأولى في جميع ما ذكرنا إلا انه اذا كان القتل خطأ أو عدا لا يكون الحاضر خصما بالإجماع والفرق
لهما في الكل ولا في حنفية في الخطأ ان أحد الورثة خصم عن الباقيين كما ذكرنا ولا كذلك المولين اه (قوله
ولهما ثلثا الدية) لان نصيبهما صار مالا (قوله فلا شيء للخبرين) لانهما بإخبارهما سقط حقهما في القصاص
فانقلب مالا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك وفي التبيين لانهما بشهادتهما عليه بالعفو أو قرا بطلان
حقهما في القصاص فصح إقرارهما في حق أنفسهما وأدعيتهما انقلابه مالا فلا يصح صدق دعواهما إلا بيعة وللولى
المشهد وعليه ثلث الدية لان دعواهما العفو عليه وهو ~~مكرر~~ بمنزلة العفو منهما في حق المشهد وعليه ثبتت
نصيبه حالا فان قلت إخبارهما شهادة فلا وجه لردّها أجب بأنما لا تكون دون الدعوى والذي هو القاتل
ان وقعت الدعوى وهو مكذب هنا لا مدع (قوله ولا خيم ثالثا للدين) لان حق الخبرين لم يمسقط في القصاص
سقط حق شريكهما فله عدم تجزئه وانتقل إلى المال وسقط حقهما في المال أيضا لما ذكر في حصة شريكهما
وهي ثلث الدية (قوله وحده) أي وكذبهما الشريك (قوله فلكل منهما ثلثا) لانه لما صدقتهما أقراهما بثنائي
الدية فلام وأدعى بطلان حق الثالث بالعفو ولم يصدقته فصول مالا في دفعه اليه (قوله فله ثلثا) وسقط الثلثان
لتكذيب القاتل إياهما فسقط القصاص لعفو الثالث وسقط الثلثان لتكذيب القاتل إياهما فلا يلزم لهما
شيء ولا يبقى إقامة القصاص مع إقرار الثالث بعفوه (قوله لان إقراره الخ) جواب سؤال حاصله كيف يكون له
الثلث وهو قد أقرا أنه لا يستحق على القاتل شيئا لعفوه (قوله استصاحا) والقياس أن لا يكون على القاتل شيء لان
ما ادعاه الخبران من المال على القاتل لم يثبت لانكاره وما أقربه القاتل يبطل بتكذيبه أي بتكذيب المشهود
عليه القاتل في انكار العفو يعني ما صدق الآخر الخبرين صار تصديقه تكذيبا منه للقاتل في انكاره العفو (قوله
لانه صار مقرهما بما أقربه القاتل) هذا بيان لوجه الاستصاحا وهو أن القاتل يتكذبهما أي في إخبارهما بعفو
الثالث أقرا للمشهود عليه بالعفو بثلث الدية لان القود سقط بإخبارهما وصار ذلك كابتداء عفو منهما وانقلب
مالا وسقط ظنهما بتكذيبه إياهما وكان العافي يقول لاحق فيهما أقربت به لي لعفوى بل لا وابين الآخرين
لانقلاب حقهما مالا بعفوى وتظهيره من قال فلان على مائة فقال المقر له ليس لي ولكنها فلان فان المال يكون
للمقر له الثاني فكذا يكون الثلث الذي أقربه القاتل للعافي يكون للآخرين وفي التبيين عن الجامع الصغير كان
هذا الثالث للشاهد لا للمشهود عليه وهو الأصح لان المشهود عليه يزعم انه قد عفا ولا شيء له وللشاهدين على
القاتل ثلثا للدية شافى ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف إليهما
لإقرارهما بهما بذلك ثم ذكر التنظير المذكور فتأمل (قوله فلم يزل صاحب فراس) انظر هل هذا قيد في القصاص
أو المراد تحقق السراية وان لم يكن صاحب فراس (قوله يقتص) فان قيل الضرب بالجراح قد يكون خطأ قلنا
لما شهدوا انه ضربه بسلاح ثبت العمدا لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فأصابه أقامه في النيابة
وفي حاشية سرى الدين سياتى في مسائل شتى انهم لو شهدوا بطلان القتل أو أقرا بطلان القتل وجب القصاص
وان لم يوجد لفظ التعمد اه (قوله برازية) عبارتها وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به ثم قال
ولان إضافة الأحكام إلى السبب السابق لازم لا إلى سبب يتوهم اه (قوله في الزمان أو في المكان) وجه

لأن الأصل في الفعل العمدة (وان أقتر كل واحد منهما) أي من الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا لقتلهما) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمصلحة بجماها (شهادة لفت) الشهادة بان لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يطل شهادته اتفاق المقر لا يطل الاقرار (ولو قال) الولي (في صورة) الاقرار (السابقة) صدقه ليس له ان يقتل واحدا منهما) لأن تصديقه باقراره كل بقتله وحده اقرار بأن الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لأنه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما باقرارهما زباني (ولو أقتر رجل بأنه قتله وقامت البيينة على آخرائه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له) الولي (قتل المقر دون المنمو وعليه) لان فيه تكذيبا لبعض سوجه كما مر (ولو قال) الولي (لا أحد المقرين صدقت أنت قتله وحده) كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لأحد المشهود عليهما) كان له قتله لعدم تكذيبه بشهوده عليه وانما كذب الآخر من وكذا حكم الخطافي كل ما ذكره الزباني (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (في المشهود بقتله) بما ضمن العاقلة الولي (أقبضه الدية بالحق) أو الشهود رجوع (أي الشهود عليه) على الولي لملكهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالخطا) فإذا جاء حيا بخير الورثة بين تضمنين الولي الدية أو الشهود (الافى الرجوع) فلا رجوع للشهود على الولي لأنهم أوجبوا له المقود وهو ليس بمال ولا يربعون كالخطا (ولو شهدا على اقراره) أي اقرارا تناقلا بالخطا أو العمد ثم جاء حيا (أو شهدا على شهادة غيره) في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمن) إذا لم يظهر كذبهما في شهادتهما (ضمن الولي الدية) في صورتين (للعاقلة) إذا ظهر أنه أخذها منهم بغير حق

عدم القصاص ان القتل في مكان أو زمان غير القتل في مكان أو زمان آخر وأيضاً اتفاق الشاهدين بشرط القبول ولم يوجد وقد تبين القاضي بكذب أحدهما لاختلاف الاجتماع (قوله أو في آله) انما لم تقبل لأن الحكم يختلف باختلاف الآلة فكان على كل قتل فرد لم يقبل وفي الخزانة لو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والاخر بالسكين لم يجوز ولو كانت الشهادة بان باقراره جاز اه قال العلامة عزى زاده منه يظهر أن مدار بطلان الشهادة بمجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة أحدهما للعمد وموجب شهادة الآخر الخطأ اه (قوله بماذا قتله) بآثبات ألف ما لا سفيهاية الجبرورة لا مقزها بالاجزى عن معنى المييب والوجه في هذه ان من شهدا بقتله بعضا شهد بشبه العمد والاخر بطلاق القتل والمطلق بغير المقتل لانه يحتمل أن يكون عمدا أو شبه عمدا وخطأ فلم يثبت الاتفاق على المشهود به (قوله أو شهد أحدهما على معانية القتل) على معنى الباء والوجه فيما ذكر اختلاف المشهود به فان أحدهما فعل والاخر قول (قوله لان القتل لا يتكرر) هذا انما يظهر اذا تم نصاب الشهادة على كل والموضوع انها شهادة فرد فالوجه ما نقلناه في العلل (قوله تبين القاضي بكذب أحد الفريقين) لانه فعل واحد لا يتكرر (قوله ولا أولوية) أي لا أحدهما بالقبول (قوله استحضارنا) والقصاص عدم القبول لجهالة القتل بجماة آله (قوله لا على الادنى) أي أدنى موجب القتل المطلق ولا يصح قوله ما لا ندري على الغفلة بل على انهما ساءا بالدرء المندوب اليه في العقوبات فتخصيها للظن بهما (قوله عملا باقرارهما) قال في المنع لان كلامهما أقتر باقراره بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه أيضا لكنه كذب في انفراد بالقتل وتكذيب المقر له المقر في بعض ما أقتر به لا يطل اقراره في الباقي لان في ذلك تفسيقا وفسقا لا يمنع صحة اقراره (قوله لفت) اذا صدق الولي أحدى البينتين كما يأتي (قوله لان التكذيب) أي تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به (قوله ليس له أن يقتل واحدا منهما) وليس له دية أيضا لما ذكره (قوله اقرارا بأن الآخر لم يقتله) فكان مكذبا لهما في اخبارهما بالقتل (قوله بلا تصديق) أي في الانفراد (قوله وقامت البيينة على آخرائه قتله) أهل البيينة هذه من ولي غير الذي ادعى ان كلاهما قتل (قوله لان فيه) أي في قول الولي قتلناه جميعا (قوله لبعض سوجه) أي موجب المشهود به وهو الانفراد أي وهو فسق الخ (قوله بخير الورثة) أي ورثة المشهود عليه بالقتل العمد فقتل وجاء المشهود بقتله حيا بين تضمنين الولي الدية وسقوط المقود لان حكم الحاكم به أورث شبهة قدرى بها (قوله وقضى بالدية على العاقلة) أي في الخطا وبالقصاص في العمد واقص بالفعل (قوله وضمن الولي) بتخفيف ضمن (قوله والمعتبر حالة الرمي) لان الثمنان بالفعل وهو الرمي اذ هو الذي يدخل تحت قدرته دون الاصابة ولا فعل له بعده أصلا فيصير قاتلا بالرمي والرمي اليه موقوف في هذه الحالة (قوله وقال لا شيء عليه) لان التلف في محل لا عصمة له وارتاف غير المصوم هدر (قوله وتجب القيمة) أي لادية الخنز (قوله فرجع شاهده) انما أقتر الشاهد لان رجوع واحد من الاربعة يدرك الحد (قوله أي جان) تقدم مرارا (قوله قطع الحشفة) أي حشفة العصى خطأ أشباه (قوله يجب نصف الدية) أي دية النفس ونصفها خمسة ما تدبى ر كمال الاشياء (قوله نصف عشرها) وهو خمسون ديناراً اشباه ولو قطع اذنه ثم نزل ميتا يجب نصف الدية ولا يتم الاغزاز الا بهذا القطع اذنه وقد نزل حيا (قوله فقتل دية الاسنان) بينه المصنف والموافق بعد قريبات الديان بياناً شافياً فلا حاجة اليه والله تعالى أعلم وأسئلتهم الله العظيم

(كتاب الديان)

ذكر مسائل كتاب الديان بعد كتاب الجنائيات لان الدية احدى موجبي الجناية في الآدمي ولكن لما كان القصاص اعلاهما وأقواهما اقدمه لان موجب الاحياء والميانة فيه أكثر ولان وجوب الدية فيما كان من العوارض كالخطا وما في معناه والأصل عدم العوارض فتقدم القصاص على الدية ما شلى عن الغاية (قوله الدية في الشروع) وأما لغة فهي مصدر ودى القاتل المقتول اذا أعطي وله المال الذي هو بدل النفس ونزكها يدل على الجري والخروج ومنه الوادى اذا لما يدى منه أى يجري وناؤها عوض عن الواوى أوله الكافي عدة فاطلاق الدية على المال حقيقة عرفية عند الفقهاء مجازا أقوى وهذا معنى قوله بعد لانه من المتداولات الشرعية (قوله والارث اسم للواجب في بادون النفس) ظاهره انه لا يطلق الارث على بدل النفس ولا على حكومة العدل وليس كذلك قال القهستاني وقد يطلق الارث على بدل النفس وحكومة العدل اه أبو السعود وفيه أن التعريف للغالب

(والمعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمان
(لا الوصول) وحينئذ فتجب الدية في ماله
وسقط القود للشبهة (بردة المرمى اليه قبل
الوصول) وقال لا شيء عليه (لا يجب دية
المرمى اليه) (بإسلامه) (بالاجماع) (و) (تجب
(القيمة بعقده) (بهد الرمي قبل الاستلام)
(و) (يجب) (الجزاء على محرم رمي صيد الغل)
فوصل لا على جلال رماه فأحرم فوصل
ولا يضمن من رمى مقضيا عليه برجم فرجع
شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجس
فوصل لا يحمل (مارماه مجوسى فألم فوصل)
لما عرفت ان المعتبر حالة الرمي لغيره أى
جان لومات مجنبه فعليه نصف الدية ولو عاش
فأدية فقتل خنثان قطع الحشفة باذن أبيه
أى انسان يقطع أذنه تجب نصف الدية
وبقطع رأسه نصف عشرها فقتل جنين
خرج رأسه فقطعه ففيه الغرة أى تنى يجب
بأنه لافدية وثلاثة أخماسها فقتل دية
الانسان أشباه واقعه تعالى أعلم بالصواب

• (كتاب الديات) •

الدية في الشرع اسم للمال الذى هو بدل
النفس لانتسبه للمفعول بالمصدر لانه من
المنقولات الشرعية والارض اسم للواجب
فيما دون النفس (دية تشبه العمد مائة من
الابل ارباعا من بنت محاض) (وبنت لبون
وحقة (الى جذعة) (بادخال الغاية) (وهى)
الدية (المغلطة لا غيرها) (الدية) (في الخطأ أخاض
نهارا ومن ابن محاض أو ألف دينار من الذهب
أو عشرة آلاف درهم من الورق) وقال
الشافعي اثنا عشر ألفا وقالها ومن البقر
ماتن بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلل مائتا
حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء هو المختار
(وكفارتها) أى الخطا وشبه العمد (فتى)
قن مؤمن فان جرحه صام شهرين ولاء
ولا اطعام فيها) اذ لم يرد به النص والمقابر
توقفية (وصح) اتفاق (رضيع أحد ابني
مسلم) لانه مسلم تبعا (للجنين ودية المرأة
على النصف من دية الرجل في دية النفس
ومادونها

لأنه نادى وأيضاً حكومة العدل واجبة فيما دون النفس وفي البناء وأما الدية فاسم لضمان يجب بمقابلته لا أدى
أو طرف منه سمي به لانها تؤدى عادة لانه قلبا يجرى العفو فيه لعظم حرمة الأذى ولم يسم قيمة لان القيمة اسم
لما يقام مقام الفاتت وفي قيامه مقام الفاتت قصور ادم المائلة بينهما وضمان المال يسمى قيمة ولا يسمى دية
لان معنى القيام فيه أكل لوجود المائلة المطلقة اه (قوله ارباعا) حال من الابل أو تمير أى من حيث الارباع
(قوله لا غير) يعنى ان قضى بالدية من غير الابل لم تغلف حق لا يزداد في القضية على عشرة آلاف ولا في الذهب على
ألف دينار اه جوهره لان المقدرات لا تعرف الاسماء اذ لا مدخل للرأى فيها حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ
قضاؤه لعدم التوقيف في التقدير بغير الابل انتهى والذي قدمه الزيلعي أول الكتاب أن الدية في شبه العمد
لاتكون الا من الابل مغلطة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل اه بخلاف الخطا
فان الخطا فيها لا تقال وكلام الدرر يشير الى أن الواجب أحد الثلاثة وبه صرح في شرح الجمع فيكون الخيار
للقائل في دفع أيها شام ولو في شبه العمد وصرح في الخطا بخلافه ورجحه في الشريعة لانه لو كان الواجب
ما هو أعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتفوت حكمة التغليظ اه أبو السعود (قوله والدية
في الخطا الخ) والخيار في هذه الأنواع للقائل لانه هو الذي يجب عليه كافي كفارة البين وظاهر مذهب الاصحاب
ان الكل أصول واليه رجوع أبو بكر الرازى وصحان قبل يفتى بأن الأصل هو الابل وعليه لا يجوز للمعاذلة
ولا للقائل أن يؤدى الدراهم مع القدرة على الابل ابرضى ولما قبل (قوله ومن البقر) قال في البرهان قيمة
كل بقرة خمسة درهما وقيمة كل حلة كذلك وقيمة كل شاة خمسة دراهم اه ودليل الامام أن التقدير انما
يستقيم بشئ معلوم المالمية وهذه الاشياء مجهولة المالمية ولهذا لا يتقدر بها المتلفات والتقدير بالابل عرف
بالأشياء المشهورة ولم يوجد ذلك في غيرها فلا يعدل عن القياس والآثار التي وردت بما يحتمل القضاء بها بطريق
الصلح فلا يلزمه حجة (قوله والخيار) أى في تقدير الحلة وقبل في زمانها قص وسراويل وفي المجتبى والحلة
رداه ومتر لا تؤخذ الا اليمانية قيمتها خمسة دراهم فصادا اه (قوله لانه مسلم تبعا) اعلم ان شروط هذا الاعتناق
الاسلام وسلامة الاطراف والاقول يحصل بالاسلام أحد الابوين حتى اذا كانا كافرين لم يجز والثاني بالظاهر
وتأويل المسئلة انه اعتق ثم عاش حتى ظهرت سلامة اطرافه وأعضائه حتى لومات قبل ذلك الظهور لم تتأذبه
الكفارة بناء على نفي الاسلام في شرح الجامع الصغير (قوله الابنيتين) لانه لم تعرف حبانته ولا سلامته فلم تجز
ولانه عضو من وجه فلا يدخل تحت مطلق النص زيلعي (قوله ودية المرأة على النصف من دية الرجل) سواء
كانت مسلمة أو زانية لان المرأة جعلت على النصف من الرجل في ميراثها وشهادتها فكذلك في ديتها جوهره
وفي بدائله ما في يد المرأة عنده وعندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة فان قتل الخنثى عمدا ففيه
القصاص مكى عن الجوهره ويجرى التغليظ في دية المرأة اذا كان القتل شبه عمدا بان تؤخذ ارباعا من الابل
فليظر أبو السعود (قوله وصح في الجوهره الخ) لم يبين أنه هل يجب عليه الحكومة والتعزير أو لا خيرة فقط
(قوله وأقره في الشريعة لانه) غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهره المذكور ونقل بعده ما فيه وقال الزيلعي
والمسئله ان دية مثل دية الذمى في الصحيح لما روي شافعا خالف تصحيح اه كلامه أبو السعود (قوله
وفي النفس) في السببية ولا حاجة لذكر النفس اعلم حكمها بما تقدم (قوله والانتف) لانه أزال الجمال على الكمال
وهو مقصود وكذا اذا قطع المارن وهو ما دون قصبة الانتف وهو ما لان منه أو قطع الارنبه وهو طرف
الانتف أو قطع المارن مع القصبة لما ذكرنا من ازالة الجمال ولا يزيد على دية واحد لان الكلى عضو واحد ولان
فيه تفويت المنفعة على الكمال فان منفعة الانتف ان تجتمع الروائح في قصبة الانتف تلحوا الى الدماغ وذلك
يقوت بقطع المارن والاعضاء على خمسة أنواع منها اطفال ومنها ما هو من دوج ومنها ما هو أرباع ومنها
ما هو اثنان ومنها ما يزيد على ذلك في كل واحد من الافراد يجب الدية وفي كل نوع من المزدوج والارباع
والاثنان كذلك ونعامة في التبيين (قوله والذكر) لان فيه تفويت منفعة جهة من الوطو والاستيلاء واستمسك
البول ورسمه والايلاج الذى هو طريق الاعلاق (قوله والحشفة) لانها أصل في منفعة الايلاج والدفق
والقصبة كالتابع (قوله والعقل) اذا ذهب بضر به لقوات منفعة الادراك لان الانسان به يتميز عن غيره
من الحيوانات دية ينفع بنفسه في معاشه ومعاذه (قوله والشم والذوق والسمع والبصر) لان كل واحد منها

روى ذلك عن علي رضي الله عنه سقوفاً
ومرفوعاً (والذي والمستأن والمسلم) في
الدية (سواء) خلافاً للشافعي وصحح في
الجوهرة أنه لا دية في المستأن وأقره في
الشرب لا لدية لكن بالتسوية بجرم في الاختيار
وصححه الزيلعي (وفي النفس) خبر المبتدأ وهو
قوله لا دية (والأنف) ومارنه وأرنبته
وقيل في أرنبته حكومة عدل على الصحيح
(والذكر والخشفة والعقل والشم والذوق
والسمع والبصر واللسان ان منع النطق) أفاد
أن في لسان الاخرس حكومة عدل جوهرة
وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه (أومنع
اداء أكثر الحروف) والاقسمت الدية على عدد
حروف الهجاء الثمانية والعشرين أو حروف
اللسان الستة عشر بعضها نفا أصاب
الفاسات يلزمه وتعامه في شرح الوهبانية
وغبرها (ولحية حلفت فلم تنبت) ويؤجل سنة
فان مات فيها برئ وفي نصفها نصف الدية وفيما
دونه حكومة عدل كشارب وليحية عبد
في الصحيح ولا شيء في لحية كوشج على ذقنه
شعران معدودة ولو على خذأ أيضاً ولكنه
غير متصل بحكومة عدل ولو متصل فلا فكل
الدية (وشعر الرأس كذلك) أي اذا حلق
ولم ينبت كذا روى عن علي رضي الله عنه
وعند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه
لا قصاص في الشعر مطلقاً ولو مات قبل تمام
السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كمن صدر
وساعد وساق (والعينين والشفتين
والحاجبين والرجلين والاذنين والانيبين)
أي الخصبيتين (وئدي المرأة) وحلتهم ما
والاثنين اذا استأصلاهما والا في حكومة
عدل وكذا فرج المرأة من الجانيين (الدية)
وفي ئدي الرجل حكومة عدل (وفي كل
واحد من هذه الاشياء) المزدوجة (نصف
الدية وفي اشفار العين الاربعة) جمع شفرة
بضم الشين وتفتح الجفن أو الهدب (الدية)
اذا قطعها ولم تنبت

منفعة مقصودة وقد روى أن عمر رضي الله تعالى عنه قضى لرجل على رجل باربع ديات بضربة واحدة وقعت
على رأسه ذهب بها عقله وسمعته وبصره وكلامه (قوله أفاد أن في لسان الاخرس حكومة عدل) أي بقوله ان منع
النطق وكذا تجب الحكومة بقطع آلة النطق أو العينين أو اليد الشلاء أو الرجل العرجاء أو العين العوراء أو اللسان
السوداء ولا يجب القصاص في العمى ولا الدية في الخطأ لأنه لم يفوت منفعة ولا فوت جلا على الكمال أبو السعود
عن العناية قال عن شيخه ومفاده أنه لو ضرب معنوها بخن لا دية عليه لأنه لم يزل منفعة على الكمال اه
(قوله وهذا) أي قوله ان منع النطق (قوله أومنع اداء أكثر الحروف) هذا غير الاصح كما يدل عليه عبارة الزيلعي
فانه حكاه بقيل وكما صرح به العلامة عبد البر في شرحه وعبارته وان قصر اللسان عن الكلام ببعضها فغيب
ما قصر عنه اللسان من جميع الدية فان كان النقصان عن نصف الحروف تجب نصف الدية أو عن ثلثها فالثلث
أو عن ربعها فالربع أو عن حرف فيجب بقدرة وهل يجب باعتبار جميع حروف المعجم أو حروف اللسان لأنه
هو المستفيع به فيها فقط اختلاف المتأخرون والاصل في ذلك ما روى ان رجلاً قطع لسان رجل أي بعضه في زمن
على رضي الله تعالى عنه فأمر من قطع لسانه أن يقرأ حروف المعجم فلما قرأ حسب ما أسقط وحكم عليه بقدر ذلك
وهذا محتمل لان يكون على حسابه من حروف اللسان أو من جميع الحروف قلت في مختصر المحيط قال بعضهم
ان كان لا يتكلم بأكثر الحروف تجب دية كاملة وان كان يتكلم بهامة الحروف بحيث يفهم الناس في أكثر الامور
الان في الافهام نوع نقصان تجب حكومة عدل والاصح هو الاول والله تعالى أعلم اه (قوله الستة عشر) وهي
الناس والثنا والجسم والدال والذال والراء والزاى والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون
والياء منع وقيل أربعة عشر (قوله وتعامه في شرح الوهبانية) أفاد فيه انه على اعتبار ستة عشر حرفاً يكون
في كل حرف ستانة وخسة وعشرون درهما ومن اذهب اثنان وستون ونصف وعلى القول الاخر سبع مائة
وأربعة عشر درهما وثلاثة اسباع درهم اه (قوله وليحية حلفت فلم تنبت) لانه ازال الجمال على الكمال وكذا
في شعر الرأس ألا ترى ان الاصل يتكلف في ستره فيلزمه كمال الدية كما لو قطع الاذنين الشاخصتين والدليل على
انه جمال قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملائكة تسيبهم سبحانه من زين الرجال بالحي والتبسم بالقرون
والذوائب وهذا الحكم خاص بليحة الرجل أما لحية المرأة فلا شيء فيها والمرايط لخلق هنا وفيما يأتي في شعر الرأس
مطلق الازالة (قوله وفي نصفها نصف الدية) اذا علم أن الباقي نصف وان لم يعلم فحكومة عدل منع عن البزاية
(قوله كشارب) لانه تابع فصار كطرف من اطراف اللحية (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية لان
المقصود منه الاستخدام دون الجمال وهو لا يفوت بالخلق بخلاف الختان المقصود منه في حق الجمال
فيجب بقواته كمال الدية ومقابل الصحيح وجوب كمال القيمة قال القاضي الفتيوى في قطع اذنه وانفبه وحق
لحيته اذا لم تنبت على لزوم نقصان قيمته كما قال ورواه الحسن عنه لان المعتر فيه المالية اه مكى (قوله
ولا شيء في لحية كوشج الخ) لان وجودها يشينه ولا يشينه (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوشج وفي لحيته
جمال كامل اه زيلعي (قوله أي اذا حلق ولم ينبت) قال في التبيين وهذا كله اذا فسد المنبت فان ثبت حتى استوى
كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق افعل الجاني أثر ولكنه يؤدب على ذلك لارتكاب المحرم اه قال ويستوى فيه
الصغير والكبير والذكر والانثى (قوله مطلقاً) أي ولو عمدا لان القصاص عقوبة فلا يثبت قياساً وانما يثبت نصاً
أو دلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه لانه لم يقابل به ولا يتوهم فيه السراية
بخلاف النفس والجراحات (قوله فلا شيء عليه) أي الا الادب وكذا يقال فيما بعده وهو غير مكتر مع قوله
فان مات فيها برئ لانه في اللحية وما هنا في شعر الرأس (قوله والعينين الخ) اصل ذلك ما روى أنه عليه الصلاة
والسلام قال في العينين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي اليدين الدية وفي احدهما نصف الدية
وفي الرجلين الدية وفي احدهما نصف الدية (قوله والشفتين) لان في تفويتهما نوبت امساك الطعام عند
الاكل ومنفعة الجمال على الكمال (قوله والحاجبين) اتفويت الجمال على الكمال (قوله والانيبين) لتفويت
منفعة الامانة والنسل (قوله وئدي المرأة) لتفويت منفعة الارضاع (قوله وحلتهم ما) اتفوات المنفعة المذكورة
ولفوات امساك اللب لانه اذا لم يكن لتدبها حيلة يتعذر على الصبي الالتقام عند الارضاع (قوله اذا استأصلاهما)
بجيب لم يبق على الوركين شيء منع (قوله وكذا فرج المرأة) أي اذا استأصلا حتى وصل العظم وجبت الدية والا
في حكومة عدل ومقتضى ما تقدم في الاعضاء المفردة والمزدوجة أن يكون في الجانب الواحد نصف الدية وكذا

حكومة عدل لكن المعتد أن في كل دية كاملة جفنا أو شعره (وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها وما فيها أصل في أحد هائلت دية الأصبع ونصفها) أي نصف دية الأصبع (لونها مصلان) كالإبهام (وفي كل سن) يعني من الرجل أذنية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره (خس من الابل) أو خنوعون ديناراً (أو خمسة درهم) لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خس من الابل يعني نصف عشر دية لو حرق أو نصف عشر قيمته لو عبد افان قلت تزيد حينئذ دية الأسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كافي القاية وغيرها وفي العناية وبأس في البدن ما يجب بتقويته أكثر من قدر الدية سوى الأسنان وقد توجد نواجز أربعة فتكون أسنانه ستاً وثلاثين ذكره القهستاني قلت وحينئذ فلكو سيج دية وخمس دية ونصف أمادية ونصف أو ثلاثة أخماس أو أربعة أخماس وعلمت أن المرأة على النصف فتبصر (وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه) بضرب ضارب (كيد شلت وعين ذهب ضوؤها وقلب انقطع ماؤه) وكذا سلس بوله أرأ حده ولوزالت الحدوبة فلا شيء عليه ولو بقي أثر الضربة فخكومة عدل (وتجب حكومة عدل بالانلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد السلاء أو أرشيه كاملاً ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة) هو الطرش وسيجي مالوالدقه فاتهم في أواخر هذا الفصل

• (فصل في الشجايح) •

(وتختص الشجاية بماء يكون (بالوجه والرأس) لغة (وما يكون بغيرها فخرافة) أي تسمى بخرافة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهو) أي الشجايح (عشرة الحارصة) عهلات وهي التي تخرس الجلد أي تحرقه (والدامعة) عهلات التي تظهر الدم كالدمع ولا قسيلة (والدامعة) التي نسيلة (والباضعة) التي تبضع الجلد أي تنقطع

بفادها ذكره المصنف بعد (قوله وفي ثدي الرجل حكومة عدل) لانه ليس فيه تقويت المنفعة ولا الجمال على الكمال زيلعي والمراد ما يميم الشديين (قوله الجفن أو الهدب) أما اطلاقها على الاول فهو حقيقة وأما على الثاني فباز تسمية السال باسم الحمل وهو سائق وأيهما أريد ~~كان مستقيماً~~ لا في كل واحد من الشعر ومنابته دية كاملة لانها يتعلق بها الجمال على الكمال ويتعلق بهادفع الأذى والقذى عن العين وتقويت ذلك ينقص البصر ويورث العمى وفي القاموس الهدب بالضم ويضمتين شعر أشعار العين والجفن غطاء العين من أعلى وأسفل جمعه أجفن وأجفان وجفون ونحوه السيف ويكسر (قوله ولو قطع جفون أشعارها) كذا في المنع والواضع الجفون بأشعارها قال في التبيين ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة لان الأشعار مع الجفون كشي واحد كاللحان مع القصبه والموصفة مع الشعر اه ولو قطع العين بأجفانها تجب ديتان دية العين ودية أجفانها لانها جفان كاليد والرجلين اه جوهره (قوله وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل) نقله أبو الهود عن غاية البيان مقتصر عليه والمحكي عن الجوهره كذلك وفي الهندية عن المحيط وفي قطع الجفون التي لاشعور عليها حكومة عدل وان كان الجفاني على الهداب واحد او على الجفون واحد اكان على الذي جنى على الهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل اه ومعلوم أن جنسية الجفون متأخرة فراجع الى أنه جنى على جفون لا اهداب عليها (قوله لكن المعتد الخ) يتنوين كل (قوله جفنا أو شعره) أي سواء ~~كان جفنا أو شعره~~ الجفن فهو خبر لكان المحذوفة ولم أر من ذكره هذا ويمكن تخصيصه بالجفن الذي عليه الهدب في كلامهم وفي نسخة شعره بالفاء (قوله كالإبهام) الكاف استقصائية (قوله وفي كل سن) أي سن منها هندية وفي الزيلعي والأسنان كلها واه لان الكل في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر فيه التفاوت كالأيدي والأصابع وان كان في بعضها لازيادة منفعة ففي الآخر الجمال فاستويا (قوله نصف دية الرجل) أي نصف دية سنه (قوله خس من الابل) اذا كلن خطأ وان كان عددا ففيه القصاص اه تبيين (قوله تزيد حينئذ الخ) لان الانسان له اثنان وثلاثون سناعنثرون ضرباً وأربعة أياب وأربع شياو أربع ضوا حلك فاذا وجب في الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلاثة أخماس الدية وذلك ستة عشر ألف درهم (قوله فلكو سيج) هو معرب وهو من لحيته على ذقنه لا العارضين وعن الأصمعي هو ناقص الاسنان وهو المحكي عن أبي حنيفة اه مغرب وفي القهستاني أن أسنان الكو سيج ثمانية وعشرون كما قال أبو حنيفة وهذا علامة يعرف بها كافي النهاية فقوله دية وخمس دية ظاهر (قوله ولغيره الخ) عبارة القهستاني وهي أولى فان نزع جميع الاسنان وهي في الاغلب اثنان وثلاثون خطأ فعليه الدية وثلاثة أخماس دية وهي ستة عشر ألفاً من الدراهم فان نزع ثلاثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر ألفاً وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمس دية هي أربعة عشر ألفاً انتهى (قوله أو أربعة أخماس) بالنظر لزيادة النواجز الأربعة وفي حاشية المكي عن البرازية وتجب دية وثلاثة أخماس دية في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاثة وثلاثون ومائتان وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أخماسها وفي الأخيرة الباقي من الدية الكاملة اه وفي الهندية عن المحيط في الاولى ستة آلاف درهم وستة مائة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم (قوله وعلمت) مما ذكر في ثلاث محلات من هذا الفصل (قوله كيد شلت) في المصباح شلت البدن باب تعبت تشل شلالاً ويدغم المصدر وأيضاً فدت عروقها فبطلت سركتها وفسره في القاموس ييس في اليد وأذها بها قال الشافعي في التحليل لان الذي يتعلق به وجوب كل الدية هو تقويت جنس المنفعة وقد وجد والصورة تابعة للمنفعة فلا يكون لها حصص من الارش الا اذا تجردت لا لانلاف بأن ألتف عضو ذهب نفعه فانه يجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيها جمال كاليد السلاء وأرش كامل ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة ولا يلزم من اعتبار الصورة والجمال اذا تجردا عن المنفعة اعتبارهما اذا كانا معاً ألا ترى أن الأعضاء كلها تتبع للنفس فلا يكون لها أرش اذا تلفت معها ولو ~~كانت~~ يكون لها اذا تلفت وحدها اه مكي (قوله أو أحديه) أو فقرته منفعه الجماع هندية قال في التبيين وكذا لو أحديه لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال الأدمى في كونه منتصب القائمة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم اه (قوله فلا شيء عليه) وقال عليه أجرة الطبيب هندية عن خزاعة المفتين (قوله فخكومة عدل) لبقاء الشين يقا أثرها اه زيلعي (قوله هو الطرش) أي النصوص المأخوذ من شاخصة ولم

(والتملاحة) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل الى السمحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظام أي تظهره (والهاشمة) التي تهنم العظم أي تكسره (والمثقلة) التي تنده بعد الكسر (والآمة) التي تصل الى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعد هذا الدماغتين مجة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد لاموت بعد إعادة فتكون قلا لا شجبا فعمل بالاستقراء بحسب الآثار أنها لا تز يد على العشرة) ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) أي لو غير أصلع والأفقيها حكومة لأن جلده انقص فزيته من غيره قهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المثقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة والهاشمة ثلثها فان نفذت الجائفة فثلثاها) لأنما اذا نفذت صارت جائفتين فيجب في كل ثلثها (وفي الحارصة والدائمة والدائمة والمبذعة والتملاحة والسمحاق حكومة عدل) اذ ليس فيه أرض مقدرة من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل (وهي) أي حكومة العدل (أن يتاركم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) قوله الكرخي وصححه شيخ الاسلام (وقيل) قائله الطحاوي (يقوم) المشجوج (عبد الله) هذا الاثر ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمتين) في الحز (من الدية) وفي العبد من القيمة فان نقص الحز عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكومة العدل (به) يعني) كما في الوقاية والنقابة والمثقي والدرروا الحاشية وغيرها وجزميه في الجمع وفي الخلاصة انما يثبت قيم قول الكرخي لو الحاشية في وجهه ورأس الخيفة يفتي به ولو في غيرهما أو تعمس على المفتي يفتي بقول الطحاوي معافا لانه أبسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة أجرة الطبيب والادوية الى أن يسرأ (ولانقص) في جميع الشجاج (الافى الموضحة عمدا)

بذكر هذا المعنى صاحب القاموس (قوله دسجي مالو الصفة) أي العضو كالاذن فالجهم ذكر فيما يأتي أنه اذا ألصق الاذن فالصمت يجب فيه الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه (قوله هذا الفصل) أي الاق ولو قال في الفصل الاق لكان أوضح والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في الشجاج) •

انما ذكره في الديات نظر الغالب فان فيه الارش ولا قصاص الا في الموضحة وقد تقدم ما يفيد أن الدية قد تطلق على الارش وحكومة العدل وانما أفرد بفصل على حدة لكثرة فروعه (قوله بما يكون بالوجه والرأس) ومن الوجه اليسار لا تعالها به حتى لو وجد فيها الموضحة أو الهاشمة أو المثقلة يجب الارش المقدور اه منع قال السيد الجوزي في شرحه ان الشجاج مخصوص بالوجه والرأس هذا هو الحقيقة والحكم مرتب عليها فلا تطلق الجراحة بالشجة اذ ليست في معانها اذ الوجه والرأس يظهران غالباً فالشجين فيها أعظم (قوله أي تحذشه) قال قاضيخان هي الذي تحذش البثرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة اه ذكره عبيد البر وقوله أي تحذشه ظاهر عبارة القاموس أنه بكسر الدال فانه قال في دياجته واداذ كرت آتية لا تقيد فهو على مثال ضرب وقد ذكر الماضي والاقي من غير تقييد (قوله التي تظهر الدم كالدمع) أشار به الى علة التسمية وقيل انما سميت بالدائمة لان عينيه تدمعان بسبب الألم الذي يحصل له منها (قوله أي تقطعه) مأخوذة من البضع وهو الشق ومنه مضع الفصادة منع (قوله التي تأخذ في اللحم) فتقاعه كله ثم تلاحم بعد ذلك أي يلتئم ويلصق سميت بذلك تفاعلاً الى ما يؤول له وقال الازهرى الاوجه أن يقال اللاححة أي الفاطمة اللحم اه منع قال في التبيين والاختلاف الذي وجد في الشجاج راجع الى ما أخذ الاشتقاق الى الحكم (قوله أي جلدة رقيقة) قال في الجوهرة سميت سمها فالتختم رقتها ومنه قيل للغم الرقيق مما حلق هو هي بكسر السين اه مكى (قوله بين اللحم وعظم الرأس) لو قال بين الجلد وعظم الرأس لكان أولى (قوله والموضحة) من الابيضاح والتوضيح (قوله والمثقلة) من التثقل بفعل القاف وكسرها قهستاني (قوله والآمة) في حاشية المكي الآمة بتشديد الميم مع المذم الذم الدماغ أو أم الهام أو أم رأس أو أم الدماغ جلدة رقيقة كخرطة هوفها وجمعه أدمغة ودمغة كدعنه ونصره شجة حتى بلغت الشجة الدماغ (قوله فتكون قلا لا شجبا) أي والكلام في الشجاج وهكذا لم يذكر محمد الحارصة والدائمة لانها لا يقيها ما أثر في الغالب اه زيلعي (قوله نصف عشر الدية) أي ان كانت خطأ أما اذا كانت عمدا فالقصاص كما يأتي وفي الكافي من المتفرقات شجة عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء فيجب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرء فيجب كمال الدية في سنة واحدة اه هندية (قوله أي لو غير أصلع) قال في الهندية رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجبه موضحة انسان متعمدا قال محمد رحمه الله لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت أن يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج أيضا أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي وفي راقعات الناطق موضحة الاصلع أنقص من موضحة غيره فكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمة يستويان وفي المنتقى شيخ رجال أصلع موضحة خطأ عليه الشجة أرض دون الموضحة في ماله وان شجبه هاشمة ففيها أرض دون أرض الهاشمة على عاقلة كذا في المحيط ومستهدة هذا التقدير في هذه الاشياء السمع (قوله والجائفة) هي تكون في الرأس والبطن بخلاف سائر الشجاج حيث لا تكون الا في الرأس والوجه وقيل لا تحقق الجائفة فيما فوق الحلق زيلعي وفي السراج الوهاج والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مغطرا فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في السدين والرجلين والفخذ والقسم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذكر حتى يصل الى الجوف فهي جائفة اه هندية (قوله من الموضحة) قال في المنع وقال في المحيط والاصح أنه ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة لها أرض مقدار فان كان مقداره مثل نصف شجة لها أرض أو ثلثها واجب نصف أو ثلث أرض تلك الشجة وان كان زائدا فزيد ذكره بعد ذكر القوانين أي المذكورين في المصنف فكانت جملته قولاً ثالثاً والاشبه أن يكون هذا تفسير القول الكرخي اه فلم يخصه بالموضحة (قوله) فتقدر التفاوت بين القيمتين في الحز من الدية) الاوضح فتقدر التفاوت بين القيمتين في العبد يؤخذ من الدية في الحز (قوله فان نقص الحز عشر قيمته الخ) به ذار الكرخي قول الطحاوي فقال انه يؤدى الى أنه يجب

وما لا قود فيه يستوى العمد والخطأ فيه
 لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما
 قبل الموضحة أيضا ذكره محمد في الأصل وهو
 الأصح درويجي وابن الكمال وغيرها
 لا مكان المساواة بان يسير غورها بعد ما
 ثم تخذ حذيرة بقدره فيقطع واستثنى في
 الشر بلبالية السمحاق فلا يقاد اجماعا كما
 لا قود فيها بعد ما كالهامة والمنقلة بالاجماع
 وعزاء للجوهرة فليصفت ثم قال في الجهتي ولا
 قود في جلد رأس وبدن ولحم خذ وبطن
 وظهور ولا في لامة ووركة وبآفة وفي سلع جلد
 الوجه كمال الدية (وفي) كل (أصابع اليد
 الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لأنه تبع
 للأصابع (ومع نصف ساعد نصف دية)
 للكف (وكومة عدل) لنصف الساعد
 وكذا الساق (وفي) قطع (كف وفيها أصبع
 أو أصبعان عشرها أو خمسها) لف ونشر
 مرتب (ولاشئ في الكف) عند أبي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه كالأول كان في الكف
 ثلاث أصابع فإنه لا شئ في الكف بالاجماع
 اذ لا كثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى
 ضرب يد رجل وبرئ إلا أنه لا تصل يده إلى
 قفاه فيقدر النقصان يؤخذ من جلد الدية
 ان نقص الذنان فنلتا الدية وهكذا وأقره
 المصنف ولو قطع مفصلا من أصبع فمثل
 الباقي أو قطع الأصابع فمثل الكف لازم دية
 المقطوع فقط ومقط القصاص فانهم
 وان خالف الدرر كذا ذكره الشريفي لا
 وسيجيئ متنا (وفي الأصبع الزائدة وغيره
 العبي) وذكره ولسانه ان لم يعلم محضه ينظر
 في العين (وحركة) في الذكور (وكلام) في
 اللسان (حكمومة عدل) فان علمت المصحة
 فكأن في خطأ أو عدا اذ ثبت بيينة أو باقرار
 الحافي وان أنكر أو قال لا أعرف محضه
 لحكومة العدل جوهرة (ودخل رأس
 موضحة أذهبت عقله أو شعر رأسه في الدية)
 لدخول الجزء في الكل كن قطع أصبعاف مثل
 اليد (وان ذهب سمعه أو بصره أو نطقه لا)
 تدخل لانها كأعضاء مختلفة بخلاف العقل
 لعدم دفعه للكل (ولا قود ان ذهب عيانه بل
 الدية فيها) خلافا لما (ولا يقطع أصبع شل
 ياره) خلافا لما

في هذه الشجاج وهو دون الموضحة أكثر عما أوجبه الشرع في الموضحة وأنه محال (قوله لو الجناية في وجه
 ورأس) لأن الموضحة لا تكون الا فيهما (قوله أو تسرع على المتى) أي ما اعتبره النكرخي (قوله مطلقا)
 أي ولو في الوجه والرأس (قوله وقيل الخ) قد علمت ما به الفتوى (قوله ولا قصاص في جميع الشجاج) أي ما فوق
 الموضحة اجماعا وما دونها على الخلاف الا في (قوله يستوى العمد والخطأ فيه) فيجب فيها اذا كانت حمدا
 ما يجب فيها اذا كانت خطأ محيط (قوله ذكره محمد في الأصل) وبه أخذ عامة المشايخ حندية عن المحيط لظاهر
 قوله والجروح قصاص بناية (قوله بأن يسير غورها) أي يقاس وفي القاموس السرا من غورها الجرح وغيره
 كالاسبار والسيار ككتاب والمساير ما يسير به الجرح اه (قوله واستثنى في الشر بلبالية) قال في البحر الزاخر
 وما فوق الموضحة من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان حمدا كالهامة والمنقلة والامة لأنه لا يمكن
 المماثلة فيه وما قبل الموضحة فيه اختلاف روى عن أبي حنيفة لا قصاص الا في الموضحة لا غير وذكروا محمد
 وهو ظاهر الرواية ان فيه القصاص الا في السمحاق فإنه لا قصاص فيها اجماعا اه (قوله ثم قال) أي الزاهد
 وثم للترتيب الاخباري وليس الضمير راجعا الى الذم بل الى قانه لم يذكرها (قوله ولا قود في جلد رأس)
 لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال في لحم الخذا ويحمل في جلد الرأس على السمحاق وأما جلد البدن ولحم
 البطن والظهر فقال في الهندية والجراحات التي هي في غير الوجه والرأس ففيها حكمومة عدل اذا وضعت
 العظم أو كسرت اذ بقي لها أثر وان لم يبق للجراحة أثر فعندهم لا شئ عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما انفق الى أن يرى
 كذا في محيط السيرخي (قوله ولا في اطمة) الاطم ضرب الخد وصفحة الجسد بالكف مفتوحة قاموس
 (قوله ووركة) الوكة الدفع والطن والضرب يجمع الكف قاموس (قوله ووجأة) قال في القاموس وجاء باليد
 وبالسكين كوضعه ضربه اه والمراد ضربه باليد لان الوج بالسكين داخل في الجراحات فالثلاثة راجعة
 الى الضرب باليد وما ذكره لا ينافي بثبوت التعزير (قوله عند أبي حنيفة) وقال لا ينظر الى أرض الكف
 وإلى أرض ما فيها من الاصابع فيجب أكثرهما ويدخل القليل في الكثير (قوله اذ لا كثر حكم الكل) أي فكأنه
 لا شئ في الكف اذ اقطع خمس الاصابع فكذا اذا قطع ثلاثا منها وليس المراد أنه يجب بقطع أكثر أصابع اليد
 كالهامة بل ليدل على تقدم في المصنف من قوله وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها (قوله فيقدر
 النقصان) من ومولها اذا كانت صحيحة (قوله لازم دية المقطوع) الذي نقله في النهاية عن شرح الطحاوي ونقل
 الاجماع عليه أنه يجب الدية فيما مثل ان كان أصبعاف دية الاصبع وان كان كذا فدية الكف لله الشرية لا الى
 ونقل بعد عن الزيلعي أن محل وجوب الأرض أي أرض الاصبع بتمامه اذ لم ينفع سابق وان كان ينفع به يجب
 دية المقطوع ويجب حكمومة عدل في الباقي بالاجماع وهذا خلاف ما ذكره المؤلف والمصنف فافهمه (قوله
 وفي الأصبع الزائدة) وانما يجب الدية لعدم تعلقي الجمال بها وأما البقية فلا ان المقصود من هذه الاعضاء
 منافعتها فاذا جهل وجود المنفعة لا يجب الدية الكاملة بالشك فيجب حكمومة عدل وعند الثلاثة يجب دية
 كاملة الا اذا عرفت أنها غير صحيحة (قوله وان أنكر) أي ولم تقم بيينة (قوله ودخل رأس موضحة أذهبت عقله)
 لان قوت العقل يطل جميع منفعة الاعضاء اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا أرضه فمات اه منح (قوله أو شعر
 رأسه) أي ولم يثبت وان ثبت ورجع كما كان لا يلزمه شئ وان تناثر بعض الشعر أو شئ يسير منه فعليه أرض
 الموضحة ودخل فيه الشعر حندية (قوله في الدية) قال في الجوهرة لم يدخل أرض الموضحة في غير هذين (قوله
 لدخول الجزء في الكل) قال في المنع وأرض الموضحة يجب بقوات جزء من الشعر وقد تعلقتا جميعا يجب واحد
 وهو قوت الشعر فدخل الجزء في الكل كن قطع أصبعاف مثل اليد كلها اه وبهذا علمت أنه لتعليل للمسئلة
 الثانية فقط (قوله لا تدخل) فعليه أرض الموضحة مع الدية قالوا هذا قوله ما عسى أبي يوسف أن الشجة تدخل
 في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر هدية (قوله لانها كأعضاء مختلفة) لا قصاص كل بمنفعة قال
 في المنع عن الجوهرة هذا اذا لم يهل من الجناية موت أما اذا حصل بطة الارض ويكون على الجاني
 الدية اذا كانت الجناية خطأ فعلى عاقلة وان كانت حمدا ففي ماله وكل ذلك في ثلاث سنين سواء وجبت على
 العاقلة وفي ماله اه (قوله خلافا لما) فتدلى في الموضحة القصاص وفي البصر الدية (قوله ولا يقطع أصبع شل
 جاره) بل يجب أرض كل واحد منهما كاملا منح (قوله خلافا لما) فتدلى يقتصر للأول ويجب أرض الآخر

(و) لا (أصبح قطع من فعله الاصل قتل طابق) من الاصابع (بل دية المفصل والحكومة فيها بقي ولا) قود (بكر نصف من اسود) أو اصفر أو احمر (باقيا) بعد كسرها (بل كل دية السن) اذا فات منفعة المضغ والاغلا عابري حالة التكلم فالدية أيضا والاغلا حكومة عدل زيلني فقول الدرر والاغلا شئ فيه فيه مافيه ثم الاصل أن الجناية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فأرشد أحدهما لا يمنع قود الآخر ومتى وقعت على محل وأتلفت ثبتي فأرشد أحدهما يمنع القود (ويجب الارش على من أفا دسنه) بعد مضى حول (ثم ثبت بعد ذلك التبيين الخطأ حيث سقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأنى في اقتصاص العين والموضحة حول لا وكذا الوضرب سنة فترك لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرعى نباته لا يؤجل به يفتى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ ليرأس السنة لأن نباته نادر (أو قلها فتردت) أي رذها صاحبها (الى) كأنها ثبت عليها اللهم) لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لاشئ عليه كما لو ثبتت (وكذا الاذن) اذا ألصقها فالصحت يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر (الا ان قلت) السن (فتثبت اخرى) فانه يسقط الارش عنده كسن الصغير خلافا لهما ولو ثبتت معوجة فحكومة عدل ولو ثبتت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شئ في ظفر ثبت كما كان (أو التضم شعبة أو) التضم (جرح) حاصل ذلك (بضرب ولم يبق) له (أثر) فانه لاشئ فيه وقال أبو يوسف عليه أرش الالم وهي حكومة عدل وقال محمد قدر ما لحقه من النفقة الى أن يبرأ من أجرة الطبيب وثمان دواء وفي شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف ارش الالم بأجرة الطبيب والمدواة فعليه لا خلاف بينهما قالة المصنف وغيره قلت وقد قد مناهنحوه عن المجتبى وذكرنا عنه

(قوله بل دية المفصل الخ) تبع المصنف فيه الدرر وهو هو مخالف للاجماع كاتبه عليه الشر بنبلال بل الواجب دية مائل أن أصبحا فأصبح وان كفا فكف وقد تقدم نقله (قوله اسود الخ) أو دخلها عيب بوجه ما مكى عن الكافي (قوله أو اصفر) اختلفوا في الاصفر أو اخضر الدية كما في سائر الالوان درر عن الخلاصة وكلام صاحب التبيين صريح في أن المذهب في الاصفر ارش حكومة عدل وقال زفر يجب أرش السن كاملا (قوله اذا فات منفعة المضغ) حكاه الجوهري في شرحه بقبيل وعبارته وقيل في الفرق بين ما لا يرى فتجب حكومة عدل ان لم يفتت المضغ وان فات فالارش وبين ما يرى فالارش مطلقا لقوات الجمال (قوله فقول الدرر والاغلا شئ فيه) كلامه في الا الثانية (قوله فيه مافيه) أجيب عنه بأن المعنى فلا شئ فيه مقدار فلا يثنى وجوب حكومة العدل وعلم أن في المسئلة روايتين كما يفيد كلام الدرر الاولى وجوب الدية ما لم يَدْخُلْ أى عيب فيها وهو المروي عن الطحاوي وعليه صاحب الكافي والثانية التفصيل وهو الذي عليه صاحب الفتاوى الصغرى ونقله صاحب الخلاصة (قوله متباينين حقيقة) كيدور على (قوله على محل) كوضحة أرادت عقلة هذا وفي التبيين والاصل عنده أن الفعل الواحد إذا أوجب ما لا في البعض سقط القصاص سراة كان عضوا واحدا أو عضوين وعندهما في العضوين يجب القصاص مع وجوب المال وان كان عضوا واحدا لا يجب (قوله بعد مضى حول) الاولى ذكر مقتصر اعطيه بعد قوله ثم ثبت ليشمل ما اذا أفا دقبل مضى الحول ثم ثبت بعده (قوله لتبين الخطأ) أي في استيفاء القصاص (قوله للشبهة) أي شبهة وجوب القصاص قبل التثبت (قوله ويستأنى) أي ينتظر ويستعمل من الاستثناء وهو الانتظار من مخ عن الصحاح وهو بسكون الهمزة وتخفيف التثنية وفي القاموس أي كرضى وتأنى واستأنى تثبت (قوله وكذا الوضرب سنة فترك) أي يستأنى حول لا يظهر أثر فعله زيلني (قوله لاسنة) أي لا يؤجل سنة وعليه يحمل ما في الخلاصة ومن قال بالتأجيل يحمل على التأجيل الى البر لكن التعيين بالصحيح يفيد الخلاف في السنة فتدبر قلت وفي الهندية وان ضرب سن رجل فسقطت يتنظر حتى يبرأ موضع السن ولا يتنظر حول الا في رواية المجزوء والصحيح هو الاول (قوله لأن نباته نادر) أفاد به أن تأجيل السنة في الموضحة والمترك مسلم (قوله أو قلها فتردت) أي قبل القود فتثبت (قوله لعدم عود العروق) علة لوجوب الارش (قوله كسن الصغير) أي اجماعا زيلني (قوله خلافا لهما) فالا عليه الارش كاملا لأن الجناية وقعت موجبة له والذي ثبت نعمة مبدأة من الله تعالى (قوله في حكومة عدل) أي عند الامام (قوله ولا شئ في ظفر ثبت كما كان) وأما اذا لم يثبت فحكومة عدل قال في الاختيار وفي قطع الاظفار ثبت حكومة لانه لم يرد فيها أرش مقدرة نقله أبو السعود (قوله أو التضم شعبة) ظاهره أن الموضحة مثلا اذا التصمت لأرشد اها وقد علمت من كلام الملتقى السابق أنه يستأنى بها سنة فلا قود لها ولا أرش قبلها فاذا تم لها سنة طوبى بوجهها الا اذا التصمت وظاهر قوله أوجرح بضرب أنه اذا برى ولم يبق له أثر لاشئ فيه وهو يثنى قوله بعد ولا يقداد جرح الابد برنه فان خص ما هنا بالجرح الناشئ عن الضرب وما يأتى بجرح نشأ عن نحو محمد اندفع التثاني واكنه يحتاج الى نص صريح فليراجع (قوله ولم يبق له أثر) فلو في حكومة عدل أبو السعود (قوله فانه لاشئ فيه) عند الامام لأن الموجب الشين وزوال المنفعة وقد زال ذلك بزوال أثره وبجرد الالم لا يوجب شيئا اذا لا قيمة كن ضرب شخص ضريبا ولم اغبر مبرح فلا شئ عليه من أرش وكذا الوشقة فآلمه (قوله وقال محمد قدر ما لحقه الخ) لأن ذلك لزمه بفعله فكانه أخذ ذلك من ماله وأعطاه للطبيب (قوله من أجرة الطبيب وثمان دواء) بيان للنفقة فليس المراد بالنفقة ما يعم ثمن الطعام ونحوه (قوله نحوه) أي تنسب الطحاوي وعزاه الى أبي يوسف (قوله وذكر) أي صاحب المجتبى هنا أي في شرح هذه المسئلة (قوله روايتين) عن أبي يوسف رواية موافقة لمحمد ورواية أنه يقوم عبداه بصيا ويقيم به هذا الالم (قوله فتنبه) أشار به الى أن تفسير شرح الطحاوي انما يأتى على احدى روايتين عن أبي يوسف (قوله ولا يقداد جرح الابد برنه) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد والدارقطني ولان الجراحات يعتبر بفرم اما لاهل الاحتمال أن تسمى الى النفس فيظهر أنه قتل فلا يعلم أنه جرح الا بالبر فيستقر به اه منح وفي المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم الاسم والجرح جرح والجرحا بالكر مثل الجرح وجهه جراح وجراحات اها أبو السعود (قوله خطأ) فيجب في هذه المال كالمخطا (قوله بخلاف السكران) ظاهر إطلاقه بيم السكران من المباح فان عده عدو ويجزى

(وان ألقته حيا بعد ما ماتت يجب عليه دينان)
 كما إذا ألقته حيا وماتا وما يجب فيه (من غرة
 أودية (يورث عنه وترث) منه (أتمه ولا يرث
 ضاوبه) منها (فلو ضرب بطن امرأته فألقت
 ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها)
 لأنه قاتل (وفي جنين الأمة) الرقيق (الذكر
 نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو أنثى)
 لما تقرر أن دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة
 الأنثى زيادة قيمة الذكر غالبا وفيه إشارة إلى أنه
 إذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا أو أنثى فلا
 شيء عليه كالأولى بل رأس لأنه انما يجب
 القيمة إذا نتج فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس
 ذخيرة (في مال الضارب لأمة حالا) ولو ألقته
 حيا وقد نقصت الولادة فعليه قيمة الجنين
 لانقصانها لو بقيتته وفاء به والافعاله انما
 ذلك محتمل وقال أبو يوسف فيه نقصانها
 كالبهيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الأم
 صدر الشريعة ولا يخفى انها للمولى (فان
 حرره) أي الجنين (سيده بعد ضربه) ضرب
 بطن الأمة (فألقته) حيا (فماتت) قيمته
 حيا (للمولى لأديته وان مات بعد ففقدت
 لأن المتبرع حالة الضرب وعند الثلاثة يجب
 دية وهو رواية عننا (ولا كفارة في الجنين)
 عندنا وجواب بل يذابزيلي (ان وقع ميتا وان
 خرج حياته ففيه الكفارة) كذا صرح
 به في الحامى القدسي وهو مفهوم من
 كلامهم لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ
 فوجب الكفارة فيه كما لا يخفى فيلحظ
 (وما استبان بعض خلفه) كظفر وشعر
 (كأنه فيما ذكر) من الاحكام وعدة ونفاس
 كما مر في باب (وضمن الغرة عاقلة امرأة) حرة
 في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي
 مالها في سنة أيضا صدر الشريعة ولم تأثم
 ما لم يستبين بعض خلقه ومز في الخطر نظاما
 (اسقطته ميتا) عمدا (بدوا أو فعل)
 كضرب بطنها (بالاذن زوجها فان أذن)
 أو لم تعد (لا) غرة لعدم التعدي ولو أمرت
 امرأة ففعلت لاتضمن المأمورة وأما المولود
 إذا فلقته بنفسها حتى أسقطته فلا شيء عليها
 لاستحالة الدين على مملوك

النصر إذا الاحتمال فيه أقل فلا يصح بالشك (قوله وان ألقته حيا) وثبت حياته بكل ما يدل على الحياة حتى
 الاستئلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك أما لو فترت عضومته فإنه لا يدل على حياته لأن ذلك قد يكون
 من الاختلاج أو خروج من ضيق اه مكي عن الشعبي (قوله ولا يرث ضاربها منها) لأنه قاتل مباشرة ظلما ولا ميراث
 للقاتل اه عيني وقوله منها ليس بقيد وانما ذكره بناء على انه لم يترك غيرها (قوله وفي جنين الأمة الرقيق) خرج به
 ما إذا كان من مولاها أو من المفروء فيها فإنه حرج في الغرة ذكر كان أو أنثى أفاده الحموي (قوله لو حيا) بأن
 يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وهيبته لو كان حيا فينظر كم قيمته بهذا المكان شعبي (قوله ولا يلزم زيادة
 الأنثى) أي فيما إذا كانت قيمة الجارية أكثر من قيمة الغلام لأنه فادروا يجب بجواب آخر حاصله أن مبنى الديات
 على الاختلاف كما اختلفت بين الرق والاصبع واليد والنفس فلا مانع منه هنا (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه
 القهستاني والذي في الشعبي ولو لم يعلم ذكره ولا أنوثته يؤخذ بالتسقين كالخشي المشكلى ونقل فقهاء الشافعي
 في الحاشية وسياق في المصنف انه إذا ظهر بعض خلقه يكون كآدم وهو بيم ما إذا لم يعلم ذكره ولا أنوثته
 ولو ضاع الجنين ولا يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيبته لو كان حيا ووقع النزاع في قيمته فالقول للضارب لأنه منكر
 للزيادة اه (قوله لأمة) متعلق بالضارب والمال أولاها كما يأتي وانما كان في ماله لأن العاقلة لا تعقل
 الرقيق هذا حكم الجنين وأما إذا ماتت الأم قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على الضارب قيمة الأم
 في ثلاث سنين اه فليست أم (قوله به) أي بنقصان الولادة (قوله فيه) أي في جنين الأمة وظاهره أنه قوله والذي
 في التبيين وعن أبي يوسف أنه يجب نقصان الأم ان نقصت بذلك اختيارا بجنين البهائم اه (قوله لأن المتبرع حالة
 الضرب) أفاد الزبلي وغيره انما اعتبر بحالة السبب وهو الضرب وحالة التلف فالقيمة باعتبار حالة السبب
 وأوجبنا عليه باعتبار حال التلف جميع القيمة كأنه ضربه في الحال وكان ينبغي أن يجب ما نقص بضره إلى أن
 يوجد العتق كما لو قطع يد عبد أو جرحه فأعتقه المولى ثم مات يجب عليه أرض البد والجرح وما نقص من قيمته
 إلى العتق لأن العتق يمنع السراية لكن اعتبر فيه الحالتان فجعل ~~حالة~~ أن الضرب لم يوجد في حق الجنين لأن
 المقصود بالضرب الأم وأوجبنا القيمة دون الدية لأنه صار قاتلا بالضرب الأول وتما فيه (قوله وهو رواية
 عننا) نقله نغرا لاسلام البردوي في شرح الجامع الصغير عن بعض مشايخ المذهب فقوله هنا أي عن بعض
 مشايخنا (قوله لتصريحهم بوجوب الدية) ولتعليهم في الجنين بأن القتل غير محقق لجواز أن الحياة لم تخل في
 والكفارة انما تجب بمحقق القتل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قضى بالغرة لم يذكر الكفارة ولو وجبت
 الكفارة لذكرها فان ذلك يفيد أنه لو نزل حياته فوجب الدية وجبت الكفارة (قوله ففي مالها في سنة)
 هذا أحد قولين قال في الخلاصة وان لم تكن له عشرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى
 اه حموي (قوله ولم تأثم) الانسب في التعبير وأثمت لأن الكلام عند وجوب الغرة وهي لا تجب إلا باستبانة
 بعض الخلق ثم يقول ولو لم يستبين بعض خلقه فلا ثم وقد مر أنه يأثم ثم في المسئلة الأولى هل يأثم انم القتل
 عند سقوطه ميتا فافظاها أنه إذا ففقت فيه الروح أو نزل حياته فمات ولم يقصد القتل يأثم انم الخطا وان تعمد
 انم انم العمد في الثانية والأولى وان كان انم الأولى أقل ويحجر (قوله اسقطته ميتا بدوا) اشار به إلى قصد
 الاسقاط منها فلو كان الشراب لاصلاح البدن فلا شيء عليها ولا ترث منه حموي عن الولوالجية وقد أفاده المؤلف
 بقوله أولم تعد وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد أبو الهود عن الشربلالية (قوله فان أذن لا) ذكره
 الزبلي وصاحب السكافي قال الشربلالي وهو انما يتمنى على الضعيف لاعلى الصحيح لما ذكر فيما إذا قال لغيره
 اقتلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لأن الإباحة لا تجرى في النفوس ويسقط القصاص للشبهة باعتبار
 الأذن وفي رواية لا يجب شيء لأن نفسه حقه وقد أذن بالتلاف حقه اه فكذا الغرة أودية الجنين حقه غير أن
 الإباحة منتفية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد أمر زوجها بالتلاف الجنين لأن أمره لا ينزل عن فعله وهو
 إذا ضرب بطن امرأته فألقت جنينا لم تقط الغرة ولا يرث منها فلو نظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بضره شيء
 لكن لما صكنا الأدمى لا يملك أحد اهدار آدميته لزمه ما قدره الشارع بالتلاف واستحققه غير الحامى هذا
 ما ظهر لي تحريره بحمد الله تعالى اه ملخصا (قوله لاتضمن المأمورة) قال الشربلالي فيه ما في أمر الزوج وقد
 علمته بل للزوج من نفسه أظهر لعدم أمر الزوج اه (قوله لاستحالة الدين) أي لاستحالة وجوب دين وهو الغرة

لأنه على علمه (قوله مالم يستحق) الأول مالم تستحق بالتأخير كما في بعض النسخ فان ضميره يرجع الى الامة التي اسقطت ولدها قال في الهندية اذا اشترى امة ووطنهم الخملت فضربت بطنها أو شربت دواء لتسقط الجنين فآلته ثم استحققت الجارية فالقاضي يقضى للمستهق بالجارية وبعقرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ويقال للمستهق ان أمتك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المغرور والجنين الحز مضمون بالغرة فادفعها أو أوفدها بالغرة فإذا فعل أحد هما يقال للمشتري قد أخذت الغرة وسلم لك شيء من بدل الولد ولو سلم لك الولد أو ديت به بأن كان - سابقا لمالك القيمة تمامها للمستهق فإذا سلم لك الغرة وجب أن تغرم بحسابها والولد الحردية عشرة آلاف ان كان ذكر أو خمسة آلاف ان كان أنثى فالتسعة مائة ما عشر الدية أو نصف عشرها فتغرم بحسب ذلك والمستحق اذا دفع أو فدى يرجع بالاقول ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور وكذا في شرح الزيادات للعنابي اهـ بقليل تصرف فليست أم (قوله يقتص منه لاجل الزوجة) يجب حله على ما اذا مات الولد الثاني قبل موت الام اذ لو ماتت قبله لورث القصاص على أبيه فيسقط (قوله وتجب غرة الولد) أي على العاقلة (قوله لانه لما ضرب ولم يعلم) جواب سؤال حاصله أنه قد ضرب بسلاح بطن زوجته وقد علم بحملها وقتبسه أن تكون الدية في ماله اتعده وقوله ولم يعلم بالولدين فيقيد أنه اذا علم تجب الدية في ماله مع أنه قد يضرب البطن ولا يصيب الولد ويحور (قوله كان الضرب خطأ) منه ما في الهندية عن الظهري بضر رجل بطن حامل بسكين فأصاب يد الولد في بطنها فقطعه ثم ولدته - ياف نصف الدية على عاقلة لانه خطأ واقعة تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره) كالسجود

(قوله لما ذكر القتل مباشرة) ومنه الضرب على بطن المرأة ذكر القتل تبيا وقد تم القتل مباشرة لانه الاصل ولانه أكثر وقوعا فالجاجة الى معرفته أمس (قوله الى طريق العامة) يأتي محترزه قريبا والكنيف الساتر ومنه سمي الستر كنيها لانه يستر صاحبه وقيل له راحض كنيه لانه يستتر قاضي الجاجة والجمع كنف بضمين أو بالهود (قوله أو متزانا) بهم متزنا كنه وبالياء لغة ويقال متزنا بفتح الميم وتأتيها أبو الهود من وزن الماء يرب وزوايا أو هو فارسي معرب معناه بل الماء فعر بوه بالهمزة ولذا جمعوه على ما زيب حوى عن القاموس (قوله أو جرحنا) بضم الجيم والصاد وسكون الراء وتحقيق النون وهو ليس بعربي الاصل اذ لا يجتمع مع هذه الحروف في كلمة عندهم (قوله وحوض طاعة) قال العيني وقيل هو الذي يعمل قدام الطاعة لتوضع عليه كيزان ونحوها اهـ وجمع المؤلفين الاقاويل اشارة الى اتحاد الحكم فيه وانما الخلاف في التفسير ((قوله أو كاتا) وهو الموضع المرتفع مثل المصطبة اهـ عيني (قوله جازا حدانه) قال في التبيين الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة مواضع الاول حل الاحداث في الطريق والثاني في الخصومة في منعه من الاحداث قبله ورفع بعده والثالث في الجفمان أما الاحداث فقال شمس الاثمة ان كان يضرب بأهل الطريق ليس له وان كان لا يضرب لسمة الطريق جازا الاحداث مالم يمنع منه الحاقاله بالمرور فيه وأما الخصومة فقال الامام لكل احداث يمنع من الوضع وأن يكلفه الرفع بعده وان لم يضرب اذا وضع بغير اذن الامام لا قبضه عليه وأبه لان التدبير في أمور العامة اليه وقال أبو يوسف يمنع من الوضع وان وضع لا يكلف الرفع وقال محمد ليس لاحد منع ولا رفع اذا لم يضرب فصار كالأذن له الامام بل أولى لان اذن الشارع احرى وولايته أقوى اهـ بتصرف والاقنيات الاستبداد بالرأى افعال من الفتوى وهو السابق عناية (قوله فان ضربه لم يحل) عليه أن يقول فان ضربه أو منع لم يحل اهـ حلي وفي الشئ له التصرف في الطريق الناقد باحداث ما ذكر ان لم يضرب بالناس بأن كانت الطريق واسعة بحيث لا يضرب ذلك بالعمارات والمحال وقيل بأن كانت شوارعها غير الجيوش والاحمال بحيث اذا سار فيه الفارس ورعته منصوب لا يبلغه (قوله من أهل الخصومة) هو المسلم البالغ العاقل الحر والذي لان لكل منهم المرور بنفسه وبدوا به فيكون له الخصومة بنقضه بخلاف العبيد واليهان المحجور عليهم لان خدمه والمجور عليه لانه في ماله في غيره أولى (قوله وقيل الخ) فاقله اسمعيل الصفار كما في الزيلعي (قوله والا مكان تعنتا) أي وان كان له مثله كان تعنتا فلا يلتفت اليه لانه لو أراد به ازالة الضرر عن الناس لبد أن نفسه وحب لم يزل ما في قدرته علم أنه متعنت (قوله بغير اذن الامام)

مالم يستحق في نفسه فتجب للمولى الغرة لانه مغرور وفي الواقعات شربت دواء لتسقطه عمدا فان آلته حيا فمات فعليه الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا تراث في الحالين (وتجب في جنين البهيمة ما نقصت الام) ان نقصت (وان لم تنقص) الام (لا) يجب فيه شيء من راجية فروع في البرازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا مجروحاً بالسيف وبه جراحة السيف وماتت أيضا يقتص منه لاجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلة دية الولد الحلي اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

(باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره)
لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تبيا فقال (اخرج الى طريق العامة كنيها) هو بيت الخلاء (أو متزانا أو جرحنا) كبرج وجدع وعمر على وحوض طاعة ونحوها عيني (أو كاتا جازا) احداثه (ان لم يضرب العامة) ولم يمنع منه فان ضربه لم يحل كما سيجي (ولكل أحد من أهل الخصومة) ولو ضربه (منه) ايده (ومطالبة بنقضه) ورفع (بعده) أي بعد البناء - واه كان فيه ضررا ولا وقبل انما ينقض بخصومه اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان تعنتا زيلعي (هذا) كله (اذا جنى لنفسه بغير اذن الامام)

فان اذن فليس لاحد ان يلزمه وان ينزعه لكن لا ينبغي للامام ان ياذن به اذا اضر بالناس بان كان الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جازاه جوى من مسكين وفي الشئى أنه مع الضرر لا يجوز بلا خلاف اذن الامام أو لم ياذن اه (قوله زاد الصغار الخ) هو القيل المتقدم الفصل فواجه لاعدائه وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق لحكايتهم هذا القول منسوبا الى الصغار بعد حكاية الحكم أولا مطلقا فكان قول الجميع والوجه ان انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون الناهى متباعد عن هذا المنكر كما سبق في الخطر (قوله كسجد ونحوه) كلامهم يفيد صريحا جواز بناء المسجد في الطريق حيث لا يضرب بالعمامة (قوله لا ينقض) أى والموضوع أنه لا يضرب أما اذا كان يضرب بالعمامة فيمنع ويرفع كما لا يخفى ويدل عليه قوله وان كان يضرب بالعمامة لا يجوز احداه فان ما لا يجوز لا يقر عليه ولو كان باذن الامام أو كان للمساكين (قوله لا ضرر ولا ضرار) أى لا ضرر ابتداء ولا ضرار جزاء يعنى منتهيا عن مقدار حقه في الاقتصار لان الضرر اربعة معنى المضارة وهو ان تضر من ضررك أفاده الاكل في الدنيا (قوله يجوز ان لم يضرب بأحد) الانسب في التعبير ان يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل وذكر القهستاني القوس مع البيع في حكمه (قوله وهذا في النافذ الخ) نقل الشئى عن جامع نحر الاسلام المراد بغير النافذ المملوك وليس ذلك بعلة الملك فقد تنفذ الطريق وهي مملوكة وقد يستند لها وهي عامة لكن ذلك دليل على الملك غالبا فاقيم مقامه ووجب العمل به حتى يدل دليل على خلافه اه (قوله لا يجوز ان يصرف باحداث) سواء كان في صدر الحلة أو وسطها أو مؤخرها كما يفيد اطلاقه (قوله لانه كالمالك الخاص بهم) تبع فيه الدرر قال في الشرح ليلية وكان ينبغي ان يقول لانها مملوكة لهم كافي عبارة الهداية اه (قوله أن يجعل حديثا) حتى كان للامام نقضه قهستاني (قوله وقد يعالوفى طريق الخاصة) حتى لا يكون لاحد نقضه قهستاني (قوله بسقوطها) أى بسقوط أحد هذه الاشياء المذكورة أولا (قوله فديته على عاقلة) وشرط النقض وضمان الدية والبهمة اذ لم ياذن الامام وذلك لانه لا يكون متعديا بالاذن فان للامام ولاية عامة في الطريق اذ هو نائب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه أفاده القهستاني ومثل اذن الامام اذن أرباب المحلة في غير النافذ فقول المصنف ان لم ياذن الامام راجع الى قوله فان مات الخ (قوله أو زابا) ولومن جمع الكثرة بخلاف ما لو كنس الطريق فقطب بموضع كنسه انسان حيث لا يضمن لانه غير متعديه أفاده المصنف وفي الهداية ولو عمر ما أحده هو رجل فوق على آخر فدينهم ما على عاقلة من أحده لان الواقع كالمذوق على الاتراء أبو السعود (قوله ضمن في ماله) لان العاقلة لا تتحمل ضمان المال زياهي (قوله أو عطشا) انما اقتصر المصنف على الجوع نظرا الى ما هو الغالب من أنه لا يموت في البر عطشا أبو السعود (قوله أو غما) هو الكرب كالغما والغمة بالضم قاموس وانهم يفتح الغين المججمة صحاح والمراد هنا اختناق من هواء البر وانما يضمن في هذه الاشياء لانه مات بعنى في نفسه والضمان انما يجب اذا مات بالوقوع زياهي (قوله خلافا لمحمد) فأوجب الضمان في الكل ووافق أبو يوسف الامام في الجوع لان القلم لا يتحمل الجوع لا يتحمل البر والتم انما هو بسبب الوقوع فيها (قوله أو وسطه برأية) المراد بوسطه وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لان العلة في الضمان التعدي بشغل هواء الطريق كما ذكره الزياهي وهو بهذا المعنى يشبهه لفظ الخارج فلا حاجة اليه واهله أراد بالخارج الطرف الاخير فضع له ذكر الوسط ومحل الضمان فيه وفيه قبله اذ لم ياذن الامام أو أرباب المحلة كما تقدم ويدل عليه التعليق بالتعدي (قوله فالضمان على واضعه) أى على عاقلة وكذا يقال فيما بعده لانه يجب (قوله كالبسطه الزياهي) عبارة ولو أشرع جناحا الى الطريق ثم باع الكل فأصاب الجناح رجلا لاقته له أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وتركتها المشتري حتى عاب بها انسان فالضمان على البائع لان فعله لم يتسبب بوزال ملكه وهو الموجب بخلاف الحائط المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه ثم سقط في ملك المشتري على انسان حيث لا يضمن البائع ولا المشتري لان المشتري لم يشهد عليه وهو شرط في الحائط المائل وفي حق البائع قد بطل الاشهاد الاول لان الملك شرط لصحة الاشهاد فيبطل بخروجه عن ملكه لانه لا يتمكن من نقض ملك الغير وفيما نحن فيه انما يضمن باشغال هواء الطريق لا باعتبار المثل والاشغال باق بعد البيع فيضمن الأثرى ان ذلك الاشغال لو حصل من غير مالك كالمستأجر أو المستعير أو الغاصب يضمن وفي الحائط لا يضمن غير المالك اه (قوله وجب على واضعه النصف) نظر للخارج عن ملكه (قوله وهو النصف) نظر للداخل (قوله استحصانا) وفي

زاد الصغار ولم يكن للمطالب مثله (واذا بنى للمسلمين كسجد ونحوه) أو بنى باذن الامام (لا ينقض) وان كان يضرب بالعمامة لا يجوز احداه (قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام) والقعود في الطريق ليس ونحوه يجوز ان لم يضرب بأحد (على هذا) التفصيل السابق وهذا في النافذ (وفي غير النافذ) يجوز ان (لا يباذنه) (مطلقا) أضر جرم أم لا (الاباذه) باحداث (مطلقا) أضر جرم أم لا (الاباذه) لانه كالمالك الخاص بهم ثم الأصل فيما جمل حاله أن يجب حل حديثنا لوفى طريق العامة وقد يعالوفى طريق الخاصة برجسدى (فان مات أحد) من الناس (بسقوطها) عليه فديته على عاقلة (أى عاقلة الخارج لتسببه) (كما) تدى العاقلة (لو حفر بئر في طريق أو وضع حجرا) أو زابا أو طينا ملتحق (قلوب به انسان) لانه سبب (فان تلف به) أو بواحد من المذكورات (بهمة ذنن) في ماله (ان لم ياذن به الامام فان اذن) الامام في ذلك (أو مات واقع في بئر طريق جوعا) أو عطشا (أو غما) ضمان به يفتى خلافا لمحمد (ولو سقط المئزر فأصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان أصلا) لكونه في ملكه فلم يكن تعديا (وان أصاب الخارج) أو وسطه برأية (فالضمان على واضعه) تعديه ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كالبسطه الزياهي (ولو أصاب الطرفان) من المئزر (وعلم ذلك وجب) على واضعه (النصف) (وهو النصف ولو لم يعلم أى طرف) منهما (أصابه ضمن) النصف (استحصانا) زياهي

وفي القياس لا يجب عليه شيء لانه ان اصابه ما كان خارجا يضمن وان اصابه ما كان داخلا لا يضمن فلا يضمن
بالشك لأن فراغ ذمته كان ثابتا يبين وفي الشغل شك وجه الاستحسان انه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن
شيء فيضمن النصف (قوله فقط منه على آخر) وكذلك لو تعثر به بعد الوقوع لان حمل المتاع على ما ذكره مباح
فيتقيد بشرط السلامة فكان بمنزلة الرمي الى الهدف أو الى الصيد فأفاده الزيلعي (قوله اوحصاة) أي لغير شها
في المسجد فقط الطرف الذي فيه الحصى على أحد فقطه أفاءه المصنف وفي البرازية تقيد الضمان بما اذا لم يكن
بأذن واحد من العشيرة أو بأذن القاضي (قوله في مسجد غيره) أي مسجد غير حبه ويأتي مفهومه والظاهر أن
مسجد الجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد حبه فلا يضمن بما ذكر (قوله لا صلاة) بأن جالس لقراءة
القرآن أو لتعليم أو للحديث أو تأمنا ولو في صلاة أو غيره كذا ولا فرق بين أن يكون فاعل ذلك من أهل
المسجد أو من غيرهم في الصحيح وقيل المعتكف لا يضمن بلا خلاف وذكره الفقيه أبو جعفر في كشف
القواصض قال سمعت أبا بصير البلخي يقول ان جالس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجماع وقيد بقوله
لا صلاة لأن كلاما من هذه الأفعال لو كان حال انتظار الصلاة قلف بقوله شيء لا يضمن انتفاء ما مضى عن شرح
الجمع وفي التبيين وذكر شمس الأئمة ان الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الجالس لانتظار الصلاة لا يضمن
وإنما الخلاف في حمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الذخيرة أنه
إذا قعد فيه لحديث أو تأمنا فيه أو قام فيه لتفسير صلاة أو مرتبة ما راض عنده وقال لا يضمن وان قعد للعبادة
كانتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو لتدريس أو للذكر اختلاف المتأخرون فيه على قوله
بالضمان وعدمه اهـ ملخصا (قوله لا يضمن من سقط منه رداء لبسه) الفرق بينه وبين الشيء المجهول أن حامل
الشيء يقصد حفظه فالتقيد بالسلامة ليس عليه فيه حرج والادب لا يقصد حفظ ما يلبسه فيتخرج بالتقيد
بالسلامة فجعل في سقطه مباحا ملقا وأطلق في الرداء وهو قولهم في ظاهر الرواية عنهم وعن محمد تفصيل في لبس
المعتاد وقدر الحاجة فلا يضمن وفي غير ما ذكر يضمن (قوله أو أدخل هذه الأشياء المذكورات) قال
في الدر المنثور هذا اذا علق القنديل للأضائة فلو لم يعلق في شرح الجمع (قوله ففعل الغير مباح)
يفيد أن فعل الأهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير أن فعل الأهل مباح مطلق غير
مقيد بالسلامة وقيل غير مباح مقيد بها (قوله لا يضمن) أي على قول الامام وهو الذي وقع فيه خلاف
المتأخرين الذي قد مناه عن الذخيرة (قوله معز بالزيلعي) نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذ
بقوله ما عليه الفتوى انتهى ونقل عن صدر الاسلام ان الاطهر ما قاله لان الجلوس من ضرورات الصلاة
فيكون ملحقا به وفي العيني بقوله ما قالت الثلاثة وبه يفتي انتهى (قوله وقد حقت في شرح الملتقى) لم يذكر
الاختلاف والاستناها الذي استفذه هنا وقال وفي الزيلعي والبرهان الصحيح عنه قوله ما لانه لا ضمان على
المتنظر للصلاة نص عليه شمس الأئمة أي لانه متصل حكمه بالحديث ولان أداها بالجماعة إنما يكون
بالانتظار فكان من ضروراتها فالحقق بها لان ما ثبت ضرورية شيء يكون حكمه حكمه انتهى (قوله ففعل
الآخر) لانه لما صح الاستنباط انتقل الفعل الى الأمر اهـ در منثقي وفي التبيين قال شيخ الاسلام هذا على
وجوه فان قال ابناي جناحا على فناء دارى فانه ملكى أولى فيه حتى اشترع الجناح اليه من القديم ولم تعلم
الفعل فظهر بخلافه وسقط فأنلف شيئا فالضمان على الفعل ويرجعون على الأمر قياسا واستحسانا فاسوا سقط
قبل الفراغ من العمل أو بعده وان قال لهم أشرعوا الى جناحا على فناء دارى وأخبرهم أنه ليس له حتى اشترع
في القديم ولم يخبرهم حتى يوافى سقط فأنلف ان قبل الفراغ من العمل فالضمان عليهم ولا يرجعون وأما بعده
فكذلك قياسا لان المستأجر أمرهم بما لا يملك مباشرة بنفسه وقد علموا فساد أمرهم فلم يحكم بالضمان على
المستأجر كالأجيرهم لينبأه البناء في وسط الطريق فقط فأنلف ضمانا ولا رجوع وفي الاستحسان يكون
الضمان على الأمر لان هذا الأمر صحيح من حيث ان فناء داره مملوك له من وجه على معنى أنه يساح له الانتفاع
به بشرط السلامة وغير صحيح وغير مملوك له من حيث انه لا يجوز له بيعه فمن حيث ان الأمر صحيح يكون
قرار الضمان على الأمر بعد الفراغ من العمل ومن حيث انه فاسد يكون قرار الضمان على العامل قبل الفراغ
من العمل على ما اهـ ملخصا وقال في شرح قول المصنف نزوم جعل بالوعة الخ وان استأجر أجرا

(وإن نجي حبرا وضعه آخر فطلب به رجلا
نمن) لان فعل الأول نسخ بفعل الثاني (كن
حل) على رأسه أو ظهره (شيء في الطريق
فقط منه على آخر) أو دخل بجسده أو قد يدل
أوحصاة في مسجد غيره) أي جالس فيه للصلاة
أو يورى ابن كمال (أو جالس فيه للصلاة)
ولو لقرآن أو تعليم (فهو طيب به أحد) كما عني
ضمن خلافا لها (لا) يضمن (من سقط منه
رداء لبسه) عليه (أو أدخل هذه) الأشياء
(المذكورات في مسجد حبه) أي محلته لأن
تدبير المسجد لا يلهو دون غيره - ثم ففعل الغير
مباح فيتقيد بالسلامة (أو جالس فيه للصلاة)
الحاصل ان الجالس للصلاة في مسجد حبه
أو غيره لا يضمن ولغير الصلاة يضمن مطلقا
خلافا لها واستظهر في الذخيرة لاية معزيا
لأبي حنيفة وغيره قوله ما وقد حقت في شرح
الملتقى وفيه لو استأجره ليبنى أو ليحفر له في
فناء حانوته أو داره فأنلف به شيء ان قبل فراغه
فعلى الأجير وان بعده فعلى الأمر كالأجير
في غير فناءه ولم يعلم به الأجير فان علمه فعليه
كألو أمره بالبناء في وسط الطريق انه فاسد
الأمر

ولو قال الامر هو فثاني وليس لي حق الحفر
وقد قدم هو وغيره القياس هذا وظاهره
ترجيحه سيما على دأب صاحب الملتقى من
تقديمه الاقوى فتأمل (ومن حفر بالوعة في
طريق بأمر السلطان أو في ملكه أو وضع
خشب فيها) أى الطريق (أو قنطرة بلا اذن
الامام) وكذا كل ما فعل في طريق العامة
(تعمد رجل المرور) عليها (لم يضمن) لان
الاضافة الى المباشر أولى من المتسبب وبهذا
تعيين المتسبب انما يضمن في حفر البر ووضعه
أجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كذا في المجتبى
وفيه حفر في طريق مكة أو غيره من الصافي
لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف
ان المراد بالطريق في المسبب الطريق
في الامصار دون الصافي والعصارى لانه
لا يمكن المدول عنه في الامصار غلبا دون
العصارى (ولو استأجر رجل أربعة لحفر
بئر له فوقعت البئر عليهم جميعا من
حفرهم فمات أحدهم فعلى كل واحد من
الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها)
لان البر وقع عليهم بفسادهم فقد مات من
جنايته وجناية أصحابه فيسقط ما قابل فعله
خاتية وغيرها زاد في الجوهره وهذا الوجه
في الطريق فلو في ملك المستأجر فينبغي أن
لا يجب شيء لان الفعل مباح فما يحدث غير
مضمون انتهى قلت ويؤخذ منه جواب
حادثته ان رجلاه كرم وأرضه تارة تكون
ملوكة وعليها الخراج كأرضي بيت المال
وتارة تكون لا وقف وتارة في يده مدة
طويلة يؤذى خراجها ويملك الانتفاع بها
بغرس أو غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة
يحفرون له بئرا ليغرس فيه اشجار العنب
وغيره فتسقط على أحدهم حل لورثته مطالبته
بدينه قال المصنف والحكم فيها أو شبهها عدم
وجوب شيء على المستأجر وكذا على الاجير
كما يفيد كلام الجوهره ويحمل اطلاق
الفتاوى على ما وقع مقيد بالقياس للحكم
والحادثة والله أعلم فروع لو استأجر رب
الدار النعله لاخراج جناح أو ظله فوقع قتل
انسانا قبل فراغه من عمله فالضمان
عليه لانه حينئذ لم يكن مسلط الدار
ويضمن لورثه المأجور بترك واستوعب الطريق فيمنح حائوا باذن صاحبه فالضمان على الاجير استحياءا بارتعائه في الملتقى

(فصل في الحائط المائل)

يحفرون له في غير فئانه فضعفاته على المستأجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا أنها في غير فئانه لان امره قد صرح
اذ لم يعلموا فقتل فعلمهم الى الامر لانهم مغرورون من جهته فان علموا بذلك فالضمان على الاجراء لان امره لم
يصح لانه لا يملك أن يفعل بنفسه ولا غرور من جهته لعلمهم بذلك في الفعل مضاعفا اليهم ولو قال لهم هذا فئاني
وليس لي حق الحفر فيه فحفر واذا فيه انسان فالضمان على الاجراء قياسا العلمهم بفساد امره فلم يفرزهم
في الاستعسان الضمان على المستأجر لانه امرهم بالحفر في ملكه ظاهرا بالنظر الى اطلاق يده في التصرف فيه
من القاء الطين والحطب وورط الدابة والركوب وشاء الله كان فقتل اليه قلت فلو قال لهم هو ملكي أولى فيه حق
الحفر يكون الضمان على المستأجر بالاولى وانت تراه لم يفصل بين كون التلف قبل الفراغ من العمل أو بعده
وقال شيخ الاسلام ان كان الطريق معروفا لانه للعامة ضمنوا سواء قال لهم انه لي أو لم يقل لعلمهم بفساد امره اه
ملخصا فلم يملك التفصيل في مسئلة البناء اذا أخبرهم أنه ليس حق الاشراع في القديم أو سكت بين كون التلف
قبل الفراغ من العمل أو بعده ولا تفصيل في الحفر ولم يذكر الحفر صاحب الملتقى في مسئلة فناء الحائط
بل اقتصر على البناء وذكر مسئلة الحفر مطلقة عن التفصيل فتأمل (قوله في آخره) كذا وقع في شرح الملتقى
والفعل متعد بنفسه من غيرهم قال في القاموس غره خدعه اه المراد منه (قوله وظاهره) أى التقديم المأخوذ
من قدم ترجيحه على الاستعسان وهذا وان ظهر لا يظهر في عبارة غيره خصصا صاحب الهداية والراي
فانما يؤخر ان المعتمد في الاستدلال (قوله سيما) فيه حذف لا (قوله ومن حفر بالوعة في طريق) نص في الخلاصة
على المنع منها في الطريق الاعظم ولا ينبغي للامام أن يأذن له فان أذن له مع هذا لا يضمن ما وقع فيه (قوله أو في
ملكه) أى قلنا به انسان قال في التبيين لان حفر بالوعة باذن الامام أو في ملكه ليس بتعمد ووضع الخشب
والقنطرة بلا اذن الامام وان وجد التعدي منه فيه ما لكن تعمده بالمرور عليهم ما يقطع النسبة الى الواضع لانه
تسبب والمارة مباشر اه (قوله لان الاضافة الى المباشر) هذا تعليل للمستثنين الاخيرين وعلة الاوليين عدم
التعدي فلا ضمان فيهما معا مطلقا وان لم يتعمد المرور (قوله لم يضمن) لانه غير متعد فيه لانه يملك الارتفاق بهذا
الموضع نزولا وورط الدابة وضرب بالنفس طاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس
فكان له حق الارتفاق من حيث الحفر للطريق والاستثناء فلا يكون متعديا بزيادة وقوله دون الصافي يفيد أنه
اذا حفر في الحجة يضمن قال في البرازية عن المحيط ضرب فطاط في طريق عام كطريق مكة مثلا ان على الحجة
بحيث غمر الناس والدواب عليها يضمن وان عينة أو بسرة من الطريق بحيث لا تمر عليها لا يضمن انتهى ويدل عليه
التعليل السابق بأنه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس وتعليل الشارع الا في يفيد عدم الضمان مطلقا
ولكنه لا يظهر في نحو الظلمة واليهائم المارة فيجمل المطلق على المقيد والله أعلم بالصواب (قوله فوقعت البئر عليهم
جميعا من حفرهم) مثل حفرهم ماله كانوا اعوانا له وأما لو كان الحافر واحدا فانهارت عليه من حفره قدمه
هدر هندية عن البسوط (قوله فينبغي أن لا يجب شيء لان الفعل مباح) أى مطلقا فلا يقال ان الفعل المباح
يتقيد بالسلامة فلا يلزم من اباحته عدم الضمان (قوله قلت) هو المصنف (قوله وأرضه تارة تكون ملوكة الخ)
المراد أن أرضه لا تخلو عن أحد هذه الاشياء وليس المعنى ان هذه الاشياء تداوت على أرض واحدة (قوله
ملوكة) أى لا تحتلها أولان انتقل اليه من جهته أو للمسلمين عموما كأرض بيت المال (قوله كأرضي بيت
المال) تنظير لا تمثيل (قوله وتارة تكون لا وقف) أى والمؤجر الناظر (قوله فيستأجر هذا الرجل) وهو المالك لها
او الزارع لأرضي بيت المال أو المستأجر لها (قوله عدم وجوب شيء على المستأجر) أى ونحوه لانه مباح
وما يحدث منه غير مضمون وهو يكسر الجيم والآخر هو الاجير لانه أجر نفسه للعمل أو المؤجر واستعمال الآخر
في المؤجر غير عربي (قوله ويحمل اطلاق الفتاوى) في ضمان من تلف بالحفر (قوله على ما وقع مقيدا) أى بكونه
في الطريق أى لا في المملوك له وفيه ان هذا بحث لصاحب الجوهره لم يستند فيه لنص (قوله لا تصاد الحكم
والحادثة) فيه ان حادثه الكرم مفرقة على ما بحثه صاحب الجوهره لانهم امنصوصه لهم ولا يقال ذلك الا اذا
وجد حكمها منصوصا عليه من أهل المذهب وفيه ان الحادثة مختلفة فان الحفر في الملك غير الحفر في الطريق
والحكم مختلف فليأمل والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في الحائط المائل)

لما ذكر حكم القتل الذي يحصل بمباشرة الانسان شرع في بيان القتل الذي يتعلق بالجناد الذي لا اختيار له أصلاً وهو الحائط المائل وذكر مسأله بترجمة الفصل لا الباب اشارة الى أن ما في هذا الفصل نوع مما يجوده الرجل في الطريق لكن كان حق هذا الفصل أن تؤخر مسأله عن جميع الحيوانات لانه جاد والجناد مؤخر عن الحيوان الا أنه ذكر هنا المناسبة وهو أن الحائط يناسب الجرح من والرشن وغيره فلهذا أطلقه بها اه حوى (قوله مال حائط) الحائط اذا كان بمعنى البناء يجمع على حيطان واذا كان بمعنى البستان يجمع على حوائط حوى (قوله الى طريق العامة) يأتي مفهومه قريباً (قوله أى صاحبه) اشارة الى أن الرب ليس المراد به المالك بل المراد به من له ولاية التصرف والتفريق ولو وصى مغيراً أو جده أو الراهن أو المكاتب كما يأتي زاد في شرح المتن الاتم ذكره غيره (قوله أو مال) المراد به غير النفس كالشياب والاولى (قوله حقيقة) تمييزاً لتسببه الرب الى الحائط (قوله فتضمن عاقلة الواقف) قال في التتارخانية نقلاً عن الحاوى مسجد له حائط مائل اشهد على الذي بناه فوقع على رجل فقتله يكون على الذي بنى المسجد وكذا في دار ووقفها على المسكين وقد أخرجهما من يده وكان الاشهاد على المتولى والدية تكون على عاقلة الواقف اه وقوله يكون على الذي بنى المسجد أى يكون ضمان دية القتل على عاقلة الذي بنى المسجد فقوله والدية على عاقلة الواقف مرتبط بالمستثنين وينبغي أن يطل الضمان بعزل المتولى فيما اذا كان الاشهاد عليه قياساً على ما اذا بلغ الصبي بعد ما اشهد على ربه أو وصيه (قوله الولي) أى ولي الصغير كالاب والجد (قوله والراهن) فانه مالك العبد لا الراهن قادر على الهدم يعنى بفك العبن واعادته الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تفسخ بالاعذار وهـ ذاعذار انتهى جوهره (قوله والمكاتب) فان اتلف الحائط حال العتابة انساناً فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن دية المقتول فان اذى المكاتب فعلى ثم سقط فأتلف انساناً ففيه دية القتل على عاقلة مولاه اه شاي عن الاتفاق وان اتلف غير نرسى يسمي في جميع قيمته اعتباراً بالجناية الحقيقية اه قهستاني وان اتلف بعد العجز لا يجب على أحد العجز وعدم الاشهاد على المولى حوى (قوله والعبد التاجر) ولومديونا لان ولاية النقص اليه ثم ماتلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفساً فعلى عاقلة المولى لوله عاقلة لان الاشهاد من وجهه على المولى أفاده صاحب الدرر (قوله ولو الورثة استحسنوا) لانه يمكن من الطلب من الشركاء ليجته وعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط والقياس أن لا يضمن أحد الشركاء لانه غير مالك للنقص اه قهستاني من الخيانة (قوله وان لم يملك الدار) فان سقط الحائط بعد ما اشهد على الابن وأتلف انساناً كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن اه مخ وبقوله وان لم يملك ظهر أنه استدل بالحق على قوله وكذا أحد الشركاء ولو الورثة فان الشركاء ففيد المالك (قوله يعنى من أهل الطلب) اشارة الى أن المراد بالمالك من له حق الطلب ولو صبيلاً من كان بالغاً حال في التبيين وسوى في المختصر بين أن يكون المطلوب بالنقص مسلماً أو ذمياً لان الناس كلهم شركاء في المرور فيصح انتقدهم اليه من أى من كان بعد أن يكون بالغاً عاقلاً اه أو مكاتباً ذكر أو أنى لانه مطالبه حق فلا يختص واحد من الاهل به بخلاف العبيد والصبيان المحجور عنهم لانهم ليسوا بأهل لمطالبة حقهم فكذلك الحق العامة الا اذا أذن لهم المولى أو الولي في الخصومة فيجوز طلبهم واشهادهم لانهم بالاذن التصقوا بالبالغ ثم بعد الاشهاد تكون الخصومة عند السلطان أو نائبه اه (قوله وان لم يشهد) فان شرط الطلب دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند جوده أو بجوده عاقلة فكان من باب الاحتياط كالاشهاد على طلب الشفعة لا على سبيل شرط الصحة كعقد النكاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقص مثل أن يقول ان حائطك هذا اخوف أو مائل فأهدمه حتى لا يسقط فيسقط شيئاً أو أهدمه فانه مائل ويصبر اشهاداً اذا كان بحضرة الشهود وكذا الوفاة اشهدوا انى تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه ولو قال له ينبغي أن تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة اه زيلعي (قوله لعدم التعدي) أى ابتداء وانتهاء والاولى حذفه لذكر المصنف له آخر الباب (قوله وهو يملك نقضه) لاحاجة اليه لذكر المصنف له بعد (قوله في مدة يسد على نقضه فيها) فلو اشهد عليه فقط من ساعته قبل التمكن من النقص لا يضمن ماتلف به لعدم قدرته على النقص اه زيلعي قال في الجوهره اذا لم يفترط ولكن ذهب المطلب من يهدمه وكان في طلب ذلك فسقط وأتلف نفساً أو مالا فانه لا ضمان عليه لانه لم يتمكن من ازالته اه لان مدة التمكن من احضار الاجراء مستثنى

(مال حائط الى طريق العامة نمن ربه) أى صاحبه (ماتلف به من نفس) انسان أو حيوان (أو مال ان طالب) ربه حقيقة أو حكماً كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وصلاً القيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا أحد الشركاء ولو الورثة استحسنوا انهم في الظهيرية لومات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق في صم الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندى وغيره (بنقصه مكلف مسلم أو ذمى) يعنى من أهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولا بالخصومة زيلعي (حراً ومكاتب وان لم يشهد) ولا يدمع الطالب قبل المبل لعدم التعدي (و) الحال انه (لم ينقصه) وهو يملك نقضه (في مدة) يتقدر على نقضه فيها

في الشرع اه درمنتي (قوله لان دفع الضرر العام واجب) علة لقول المصنف سابقا نحن ربه قال في التبيين
ولا نالو لم نوجب عليه النعمان يمنع عن التعريض فتقطع المارة حذر الوقوع عليهم فيتعرون بذلك ودفع الضرر
العام واجب وله تعلق بالخط لان ملكه فتمنع لدفع هذا الضرر وكم من ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام
كل رى الى الكفار وان ترسو به بيان المسامحة وكقطع المبدأ المتأكل اه أى قطع اليد لا كانه عند خوف هلاك
النفس اه اتقاني (قوله من النفوس) أى الاحرار بقريته قوله لان العاقلة لا تملك الاموال (قوله فعلى
العاقلة) أى عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الا بالشهاد على ثلاثة أشياء) ينبغي أن يكون هذا الاشتراط حال
الانكار أى انكاره أو انكار العاقلة فلا ضمان عليهم حتى يشهد الشهود بذلك ولو أقر صاحب الدار بهذه
الثلاثة زمة في ماله ولا يجب على العاقلة اه اتقاني وقال في الجوهره وانما يصح الاشهاد اذا كان الحائط مائلا
أو واهيا أو نحو فاقبل الاشهاد ليس بشرط وانما الشرط المطالبة بالنقض والتمتع اليه حتى لو تقدم اليه
ولم يفعل - حتى انه - عدم زمة ما تعلق به فيما بينه وبين الله تعالى وانما ذكر الاشهاد - تترعا عن الجود كما في طاب
الشفعة اه والذي حكاه بقل هو الذي جزم به الزيلعي وغيره (قوله على التقدم اليه) أى الى من يملك النفق
والتفريغ (قوله ولذا قال) أى لاشتراط كون الجدار ملكا له الخ (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه (قوله
كهبة) الظاهر انه لا بد فيه من التسليم حتى يعال الاشهاد اذ لا حكم لها قبل التسليم وقوله وكذا الوجه مطعنا
قيد به لخراج المقطع وظاهره أنه لا يطل الاشهاد فاذا تلف بعده وبعد الاشهاد يكون مضمونا فاقوله بعد ونحوه
لا يظهر قدره لانه يشمل الهبة (قوله ثم عاد) أى الى دار الاسلام أو أفاق أى من جنونه فانه لا يعود النعمان
الا بشهاد مستقبلي أفاده في الدوام المتقضي (قوله ولو قبل القبض) قال الاتقاني ولا يتفاوت الحكم اذا سقط الحائط
سما اذا قبضه المشتري أو بعد ما ملكه وبه صرح الكرخي في مختصره وذلك لانه لم يباع فقد صار الى حال لا يملك
فيها النفق والنعمان انما يجب عليه بترك النفق فاذا باععه لا يتمكن منه وليس هذا كمن أشرع جناحا الى الطريق
ثم باع الدار وبيع الجناح فوقع على انسان ضمن البائع لان نفس الوضع جناية فزوال ملكه عنه لا يغير حاله وليس
كذلك في - ثلثنا لان بناء الحائط لم يكن جناية وانما الجناية ترك النفق واذا صار بحال لا يملك النفق في حال
الوقوع خرج من أن يكون جناية اه (قوله وان عاد ملكه بعده) فلا يضمن الا بشهاد ثمان لتجديد الملك
وفي البرهان ولو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان وان رد عليه بخيار رتبة أو شرط لانه انما
كان جانيا بترك الهبة - عدم مع تمكنه منه وبالبيع زال تمكنه منه فخرج عن أن يكون جناية بترك الهبة وفى
القهستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط أو رتبة للمشتري لم يضمن
الا اذا طواب بعد الرد اه واذا كان الخيار للبائع فان نفق البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئا كان ضامنا لان
خيار البائع لا يطل ولاية الاصلاح فلا يطل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل الاشهاد لانه
ازال الحائط عن ملكه اه مخ (قوله وان مال الى دار انسان) مثله فيما يظهر الحائط المائل في غير النافذ فان
الطاب لاهله خاصة ويصح تأجيلهم لابعضهم والله تعالى أعلم (قوله او ساكن باجارة) لانه المطالبة بازالة
ماشغل الدار فكذا بازالة ماشغل هواها كذا في التبيين والتمنى ولان الضرر عائد اليهم محادية انتهى مكي
(قوله لادنى ملابسة) أى الملابسة هي أدنى ملابسة أى لتعلق وارتباط ما (قوله فأى طاب الخ) قال القهستاني
نقل عن الظهيرية وفيه اعياء الى أنه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطاب أحد من أهل الدار ضمن
لانه من العامة لكن لو طاب من غير أهلها ضمن أيضا لانه صح الطاب فيما مال الى الطريق انتهى وفي الخيانة
لان الحائط واحد فصح الاشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما اذا كان مائلا الى الطريق فأهل
الدار من جهة العامة فصح اشهادهم فان كان المشهد من غير أهل الدار فصح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق
واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه وبه يتبين ما في كلام المؤلف (قوله صح في الكل) فاذا سقط
ما مال الى الدار وأتلف يكون مضمونا (قوله فان بنى مائلا الخ) مثله ما اذا خرج خشبة بارزة ولو شربا
قليلا عن الحائط فانها تنكس ونعزلة اشراع الجناح (قوله لتعدي به) حيث شغل الهواء - قهستاني (قوله
أى خمس ما تعلق) نهج للمتن لكن على الشارح اسقاط قوله عاقلة اه - لمي أى لان ضمان الاموال في ماله
كاسلف (قوله لتعدي به من اصلاحه الخ) جواب عما أورد من أن الواحد من الذمير لا يقدر أن يهدم شيئا من

من دفع الضرر العام واجب ثم ما تعلق به من
النفوس فعل العاقلة ومن الاموال فعله
لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا
بشهاد على ثلاثة أشياء على التقدم اليه
وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون
الجدار ملكا له أى من وقت الاشهاد الى
وقت السقوط ولذا قال (ولو تقدم الى من)
لا يملك نفقه عن (يسكن باجارة أو عارة
أولى المرتين أو الى المودع لا يعتد به) لعدم
قدرتهم على التصرف وحينئذ (نلوسقط)
بعد التقدم لمن ذكر (وأتلف شيئا فلا ضمان
أصلا) لا على ساكن ولا مالك (نحو لو خرج
الحائط من ملكه ببيع) أو غيره كهبة
حارى القدسي وكذا الوجه مطعنا وأوردت
ولم يوافقكم بل ما فيه ثم عاد أفاق خائفة
(بعد الاشهاد ولو قبل القبض) لزوال ولايته
بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي
وخائفة بخلاف نحو الجناح لبقا - فغير كذا
(وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن
باجارة أو غيره فاذا إضافة لادنى ملابسة
قهستاني (فاطلب اليه) لان الحق له رقيق
تأجيله وبراءة منها) أى من الجناية (وان
قال الى الطريق فأجله القاضي أو من طلب
النقض لا) يبرأ لانه حق العامة وتصرف
القاضي في حق العامة نافذ فيما يقعهم
لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل من
بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار
فأى طاب صح الطاب لانه اذا صح الاشهاد
في البعض صح في الكل بر جندى (فان بنى
مائلا ابتداء ضمن بلا طاب بين
الجناح وغيره) كذا باتباعه به (حائط بين
خمس أشهد على أحدهم فسقط على رجل
ضمن) عاقلة (خمس الدية) أى خمس ما تعلق
به من مال أو نفس لتعدي به من اصلاحه
ببراقته للعاسم

(دارين ثلاثة حفرأ حدهم فيها بئرأ أو بئ
حائط انقطب به رجل من ثلثي الدية) التعدي به
في الثالث وقد حصل التلف بعله واحدة
فيه تبرأ لعله وقالوا انما قال ان التلف قد كان
معتبر وهدر (الاشهاد على الحائط اشهاد
على النقص) بالكسر ما ينقص من الجدار
وحينئذ (فلو وقع الحائط على الطريق بعد
الاشهاد فعد انما ان ينقصه فبات ضمن) لأن
النقص ملكه فقتر بغيره عليه (وان عثر) جعل
(بقتيل مات بسقوطها) أي الحائط
(لا يضمنه) لأن تفر بغيره للأولياء لا إليه
(بخلاف الجناح) حيث يضمن به القاتل
الثاني أيضا لبقاء جنائيته فيلزمه تفر بغير
الطريق عن القاتل أيضا بؤيده أنه لو باع
الحائط أو النقص برئ ولو باع الجناح لا يرأى
(ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي الحائط)
لانعدام التعدي ابتداء واتهاء (وتقبل
فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة
على التقدم لا على القتل • فروع • حائط
بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسد قط
كله وقيل انما ضمنه الآن • يكون
الحائط طويلا فيضمن ما أصاب الواهي فقط
لانه حينئذ كما طين فالاشهاد يصح في الواهي
لا في الصحيح • حائطان أحدهما مثل
والآخر صحيح فاشهد على المثل فسد قط الصحيح
فأنتلف شيئا كان هدرا خائفة • مسدود مال
حائطه فالاشهاد على من بناء والدية على
عاقلة من بناء وحائط الوقف على المالكين
على عاقلة الواقف وحائط العبد الناجر على
عاقلة مولاه ولو لم يستغرقا استغسانا • قال
ولي القاتل اذا جاعا عند هفوت عن القصاص
لا يصح لانه تملك دل عليه • مسألة الاصل •
جارية قتلت رجلا بعد افرزى بها ولي القاتل
قبل ان يقتل لا يصح لانه اصارت مملوكة
ولو الجنية

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

الاصل أن المرور في طريق المسلمين مباح
بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه

الحائط فكيف يصح التقدم اليه وحاصل الجواب انه وان لم يتحس من هدمه فهو متحس من اصلاحه بطريقة
وهو المرافعة الى الحكم فيحصل الفرض لأن المقصود ازالة الضرر بأي طريق كان ولا يتعين الهدم أفاده
الزيلي والاضافة في قوله بمرافعته من اضافة المصدر الى فاعله (قوله أربى حائطا) أي وان لم يكن ماء لا يفي
خارجة عن مسائل الفصل (قوله وقالوا انصافا) في هذه وفي التي قبلها وقوله لأن التلف الخ لتعليل الهدم ما كان
في التبيين لأن التلف ينصب من اشم عليه معتبر وينصب من لم يشهد عليه هدر وفي الحفر باعتبار ملكه غير
متعد وباعتبار ملك شريكه متعد فكما قسمين فانقسم عليهم مانصين اه (قوله لأن تفر بغيره للأولياء) اللام
بمعنى على (قوله لبقاء جنائيته) قال الزيلي لأن وضع الجناح جنابة اذا الوضع فعله فصار كأنه ألقاه عليه بيده
ولهذا لا يشترط الاشهاد عليه فيكون الثاني مضافا اليه كالأول فيجب عليه تفر بغير الطريق عن القاتل
أيضا فاذا لم يفرغ صار جانيا • اه قال في الدرر بيان الاشراح الجناح هو اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق
والبناء عليه اه ثم قال الزيلي وفي الحائط لم يوجد منه الفعل وانما جعل كالفعل بترك النقص استحسانا
فيظهر ذلك في القاتل الأول دون الثاني فلم يكن سقوط القاتل الأول في حق الثاني بفعله فلا يجب عليه التفر بغير
عنه ألا ترى أنه لو باع الحائط أو النقص برئ من النقص ولو كان بفعله لما برئ من الضمان كالمبيع الجناح اه
(قوله ولا يصح الاشهاد الخ) فلا يضمن ما تلف به (قوله قبل أن يهي) آخره ياء لهزمة من وهو بمعنى سقط أفاده
سرى الدين وأنت خير بأن الاشهاد انما هو قبل السقوط فلا يصح هذا التركيب الا اذا حل على أنه قارب
السقوط بسبب ميلانه وقد تقدم عن الجوهر ما هو أعم من هذا هذا وفي القاموس الوهي الشق في الشيء وهو
كوحى وولى تحزق وانشق واسترخى رباطه والرجل حق وسقط اه المراد منه فلم يجعل المائدة قاصرة على السقوط
(قوله فيضمن ما أصاب الراهي فقط) لا ما أصابه غير الراهي بخلاف ما اذا كان قصيرا فانه كحائط واحد فلا فرق
في الاضرار به (قوله كان هدرا) لعدم التعدي (قوله وحائط الوقف على المالكين) أي والجنابة على النفس
في حائط الوقف وكذا يقال فيما بعده وما جانيات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر أنها في مال الباني
والواقف ويجوز (قوله على عاقلة الواقف) هذا اذا شهد على الوكيل الذي لا تصرف غلته في المالكين
وأما اذا شهد على المالكين فلا ضمان هندية عن الجميع (قوله ولو لم يستغرقا) أما اذا لم يكن مديونا فظاهر لأن
الملك في الدار للمولى رتبة وتصرفا لان العبد خصم فيما في يده من جهة المولى فكان التقدم الى العبد
تقدم الى المولى ولو تقدم الى المولى ولم ينقصه كانت الدية على عاقلة فكذلك هذا (قوله لانه تملك) أي وهو لا يصح
تعدي فكله قال اذا جاعا غدا ملكتك ذلك الذي اذن لي الشارع في سفكه (قوله دل عليه) أي على أن القصاص
تمليك (قوله جارية) بدل من مسألة الاصل (قوله قبل أن يقتل) تصرح بمعلوم (قوله لانها اصارت مملوكة) أي
لولى الدم اذا الموجب الاصل هو القصاص فقدم لا دمها قصاصا فلا يقال ان السبيل أن يفدى الجارية لأن
ذلك انما يكون برضا لولى الدم ووجه الدلالة قوله لانها اصارت ملكه أي وهي انما اصارت ملكه بملك القصاص
عليها أي ومن وطئ مملوكة لا حد عليه والمعنى انها اصارت ملكه والا فلا تخرج بالقتل عن كونها مملوكة سيدها
حتى كان له أن ينفذها عند التراضي والله تعالى أعلم وامتنع عن الله العظيم

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

لما فرغ من بيان أحكام جنابة الانسان الحز والجنابة عليه مباشرة ونسبها شرع في بيان أحكام جنابة البهيمة
والجنابة عليها ولا شك في تقديم الانسان الحز على البهيمة والريق مرتبة فكذلك اذا ذكر او كان من حق هذا الباب
أن يذكر بعد جنابة المملوك للخص بآلة النطق في المملوك لكن لما كانت البهيمة ملحمة بالجادات من حيث عدم
العقل الحق هذا الباب يباب ما يحد به الرجل في الطريق في الذكرو البهيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر
وكل حيوان لا يميز بهيمة كذا في المصباح ونسبة الجنابة اليها على طريق المشاكلة • هوى قالوا لاضافة في جنابة
البهيمة من اضافة المصدر الى فاعله وحده المشاكلة • يأتى هنا لانه انما يتعرف المتأخر لنسب المتقدم
كالتعكس وفي حاشية أبي السعد وعن شيخه قدم جنابة البهيمة على جنابة المملوك نظر الى اضافة الجنابة
الى الركب والسائق والقائد وهم ملاك اه (قوله مباح بشرط السلامة) فيما يمكن الاحتراز عنه وذلك لانه
يتصرف في حق من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيد بالسلامة

ليعتدل النظر من الجانبين فيما بين ~~الاحتراز~~ عنه لا فيما لا يمكن لأن تقييدهم مطلقاً يؤدى الى المنع من
 التمتع واستدبابه وهو مفتوح والاحتراز عن الابطاء والكدم والصدم والخبط يمكن لانه ليس من ضرورات
 السير فقيدها بشرط السلامة عنه ولا يمكن الاحتراز عن النجاسة بالرجل والذنب مع السير على الدابة فلم يقيده
 بها **المتبين** (قوله ضمن الراكب في طريق العاقلة ما وطئت دابته الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا سار
 الرجل على دابة أى الدواب كانت في طريق المسكين فان وطئت انساناً يده أو رجله وهى تسير فقتله فدينه على
 عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان الى مكان وهى مجبورة على هذا الفعل من جهته فصارت
 جنايته بمنزلة جنايته غير أنه خاطئ فوجب الدية على عاقلة والكفارة لانه قاتل حقيقة ولا يضمن ما أثلقت
 برجلها وهى تسير لانه غير مستعمل لها فى النجعة فلا يبرأ من قتله حقيقة وان كان سيد المالك على معنى انه
 لو لا تسيره فى ذلك الموضع لما حدث هذا الامر **واحد** انه ليس بمعتد فى التسير فى سوق المسلمين والسبب
 المحض انما يلحق بالمباشرة بوصف التعدي وقد عدم فلا يؤخذ به **ا** شاي من الاتفاقى وأفاذا طلاق الشهيد
 الدابة انه لا يشترط كونه مالكها فحكم المستأجرة والمستعارة والمغصوبة والمملوك كواحد ومعلوم أن ضمان
 الاموال فى ماله لان العاقلة لا تتحمل (قوله وما أصابت يدها أو رجلها) أى فى غير حالة الوطء **كأن**
 اثلقت فى حال رفعها أو قبل وضعها (قوله أو كدمت بضمها) **الكدم** العثر بتقديم الانسان قاله الاكل
 وممكن (قوله أو خبطت يدها) أى ضربت بها قهستانى (قوله أو صدمت) أى ضربت به بجدها قهستانى
 (قوله فى ملكه) أى الخاص أو المترك لأن لكل واحد من الشركاء السير والايقاف فيه **ا** تبين ويؤخذ
 منه أن هذه الاشياء اذا صدرت فى ملكه حال الايقاف فكذلك الحكم (قوله فيجزم الميراث) وتجب عليه
 الكفارة زياعى (قوله فلا يضمن) أى الا فى الوطء راجعاً (قوله كما اذا لم يكن صاحبها معها) أى فى الطريق
 ولم يوقنها فاثقلت شياً فانه لا يضمن لعدم نسبة الفعل اليه (قوله ولا يمكن باذنه ضمن ما اثلقت مطلقاً) ظاهره
 ولو دخلت وحدها والحكم بخلافه قال فى التبيين وان كان فى ملك غيره فان كان باذنه ما ليكه فهو كالوكان
 فى ملكه وان كان بغير اذنه فان دخلت هى من غير أن يدخلها هو ولم يكن معها لا يضمن شيئاً وان أدخلها هو ضمن
 الجميع سواء كان هو معها أو لم يكن لوجود التعدي بالدخال **ا** والمؤلف قد أشار الى الادخال بالتعليل وقوله
 مطلقاً أى سواء كان معها أم لا وسواء كان بوطء أو غيره (قوله لا ما تفتت برجلها) بالحاء المهملة ذكر السيوطى
 فى مختصر النهاية أن النفع الضرب والرمي ونفع الدابة برجلها ردها **ا** وظاهره أن النفع مطلق الضرب وهو
 ما ذكره الواحى لا بتدبير كونه بجدة الحافر وحمل عدم الضمان فى النفع اذا لم يوقنها فان أوقنها فى الطريق ضمن
 النجعة أيضاً لانه يمكنه التحرز عن الايقاف وان لم يمكنه عن النجعة فصارت متعدياً بالايقاف وشغل الطريق
 فيضمنه زياعى (قوله أو واقفة لاجل ذلك) الظاهر أنه لو أوقفها له كذلك وهذا يهمل من قوله فلو أوقفها لغيره
 (قوله لتعديه بايقافه) قال الانتقانى وأما وقوف الدابة لغيره فلا يضمنه الا فى الطريق فكان تعدياً لم
 يجعل ما اتصل به عفو من التلف وان تعدد الاحتراز عنه كن جرح رجلان من مراهته وان تعدد الاحتراز عنه
ا (قوله الا اذا أعد الامام لها) أى للدواب أى لوقوفها موضعاً عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف
 فيه وانظر ما لو أعد الواقف لها محلاً (قوله أو نواة) واحدة النوى الذى هو حب التمر مغرب (قوله فثأعينا) أى
 اغارها بأن شق حدقتها بمرقندى ومثل العين غيرها **ا** كما فى البرهان ومحل ذلك اذا لم ينحصر ولم يتغزها
 أما لو غزها أو تغزها فثأرت غباراً أو حصاة فأنزلت شيئاً من غير ما أفاده المكي (قوله ولو كبيراً) الظاهر أنه يرجع
 فى معرفة الكبير والغير الى العرف (قوله لا مكانه) أى الاحتراز عنه قال الزياعى وانما يكون ذلك عادة من قلده
 هدابة الراكب فيضمن **ا** (قوله ما ضمنه الراكب) فيضمنان ما حدث فى الطريق العام الا النفع وما حدث فى ملكه
 وملك غيره باذنه لا ضمان الا فى الوطء الى آخر ما تقدم (قوله انه مطرد ومنعكس) الاطراد التلازم فى الانبات
 والا انعكاس التلازم فى التنى والحاصل أن كل موضع يضمن فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد وكل موضع
 لا يضمن فيه الراكب لا يضمن فيه السائق والقائد **ا** فوحى أن قدى ومقابل **ا** صحيح ما فى مختصر القندورى أن السائق
 ضامن لما وطأت يدها أو رجلها والقائد ضامن لما وطأت يدها دون رجلها وقيل يضمن السائق نفعه الرجل
 لانها بآراء (قوله فى الوطء) أى لا فى غيره لانه نسب وصريح فى البناء بأنه لا كفارة على الراكب والقائد والسائق

(ضمن الراكب فى طريق العاقلة ما وطئت
 دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها
 أو كدمت) بضمها (أو خبطت) بضمها
 أو صدمت (فلو حدثت) المذكورات
 (فى السير) فى ملكه لم يضمن ربهما الا فى الوطء
 وهو راجعاً لانه مباينة لقتله بنقله فيجزم
 الميراث (ولو حدثت فى ذلك غيره باذنه فهو
 كملكه) فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها
 معها قهستانى (والا) يمكن باذنه (ضمن
 ما اثلقت مطلقاً) لتعديه (لا) يضمن الراكب
 ما اثلقت برجلها أو ذنبها سائرته بخلافه
 (ما تفتت برجلها) أو ذنبها سائرته أو بال
 للشافعى (أو عطب انسان عياراً) لان
 فى الطريق سائرته أو واقفة لاجل ذلك (فلو
 بعض الدواب لا يقبله الا واقفاً) (قوله
 أوقفها لغيره) فالت (ضمن) لتعديه بايقافه
 (الا فى موضع اذن الامام بايقافها) فلا
 يضمن ومنه سوق الدواب وأما باب المسجد
 فكان الطريق الا اذا أعد الامام لها موضعاً
 (فان أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة
 أو ثأرت غباراً أو حصاة صغيرة فثأعينا)
 أو فسد ثوباً (لم يضمن) لعدم امكان
 الاحتراز عنه (ولو) الجبر (كبيراً) ضمنه
 لا مكانه (ضمن السائق والقائد) مطرد ومنعكس
 (الراكب) وصحيح فى الدرر انه مطرد ومنعكس
 (و) الراكب (عليه الكفارة) فى الوطء

ففي رواية الايطاء وما في العيني من قوله يعني في الايطاء وغيره الصواب حذف غيره وأبدال الواو بلا كاف في أبي
 السعود وانما وجبت على الراكب الكفارة لأن التلف حصل بشقله وثقل الدابة تتبع له فان سيرا الدابة مضاف اليه
 وهي آلهة قاله الزيلعي (قوله كما تر) لم يتر في هذا الباب (قوله لا عليهم) لأنه لا يتصل منهما شي بالمحل والكنارة حكم
 المباشرة لاحكام التسبب وكذا يتعلق بالايطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد
 لأنه يختص بالمباشرة منح (قوله ولو كان سائق وراكب) أي وأتلفت الدابة شيئا (قوله على الصحيح) وقيل الضمان
 عليهم ما هو ما جزم به القهستاني من ضمان السائق حيث قال وكذا إذا اجتمع السائق والقائد والمترندف والراكب
 نعموا ارباعا كما في الجبدي (قوله أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده) توضيحه ما في المنع حيث قال والصحيح الأول
 رأيا للجواب أي فيما استدلل به من أوجب الضمان عليهم ما من عبارة الاصل وهي أن الراكب إذا امر انسانا ففخسر
 المأمور الدابة ووطئت انسانا كان الضمان عام ما فهو أن التسبب انما لا يضمن مع المباشر إذا كان السبب
 شيئا لا يعمل بانفراده في الاتلاف كما في الحفر مع الالتئام فان الحفر لا يعمل شيئا بدون الالتئام وأما إذا كان السبب
 يعمل بانفراده فيشتركان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب بخلاف الحفر فإنه ليس
 بتلف بلا لقاء وعند الالتئام وجد التافيهما فاضيف الى آخرهما انتهى موضعنا واصل هذا الكلام للزيلعي
 وتبعه العيني وأفاد سري الدين أيضا عن خط الشلبي عن خط قارئ الهداية أن الصحيح الاستواء في الضمان
 وعبارة سري الدين عند قول الزيلعي فتبين بهذا أنهم ابستويان والصحيح الأول الى آخر ما نقلناه عن المنع فتدوله
 والصحيح الأول المنع ينبغي أن يقول وهو أي الاستواء الصحيح والجواب عن الأول أي عما استدلل به الأول من أن
 الاضافة الى المباشر أولى من الاضافة الى التسبب فهو أن التسبب انما لا يضمن مع المباشر إذا كان السبب لا يعمل
 بانفراده في الاتلاف المنع كذا نقل من خط ابن الشلبي نقلنا من خط قارئ الهداية اه مجرده الله تعالى اه
 ويدل على ذلك قولهم فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب قال الامر الى ما جزم به القهستاني
 فليست اصل وفي حاشية الشلبي قال الامام الاسيحي في فان كان سائق وراكب أو سائق وقائد أو ركب وقائد
 فالضمان عليهم ما غير أن الكفارة على الراكب وحده اه اتفاني (قوله ان اصطدما) أي تضاربا بالجسد اه رمتني
 وهذا ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا تقابل الما في الاختبار ساخر رجل على دابة فخار ركب من خلفه
 فصدمه فغضب المؤخر لا ضمان على المقدم وان غطب المقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفينة اه أبو السعود
 عن شيخه ووجه الضمان فيما ذكره المصنف أن موت كل واحد منهما مضاف الى فعل صاحبه لأن فعله في نفسه
 مباح وهو المشي في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لأنه مباح معلقا في حق نفسه وفعل
 صاحبه وان كان مباحا لكنه قد يشترط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به (قوله
 أو وقع على الوجه) انظر ما للوقع على وجهيهما أو وقع أحدهما على قنائه أو وجهه والثاني على جنبه والظاهر أن
 الوقوع على الجنب في حكم الوقوع على الوجه لأنه لم يقع عليه بقوة صاحبه بخلاف الوجه ويجز (قوله يدر
 دمهما) لأن جنابة كل تعلق برقبته دفه وفداه وقد فالت الى خلف من غير فعل يصير به المولى مختارا للقاء
 هذا في العبدين وأما إذا وقع الحزن على وجهيهما فلا ن هلاكهما بانعلهما (قوله فعل كل نصف الدية) الذي
 في الزيلعي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال الشلبي في حاشيته لأن العمد هنا بمنزلة الخطا لأنه شبه العمد انه هو
 تعدد الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا اوجب على العاقلة اه وانما نصفت لأن الهلاك حصل بفعله وفعل غيره
 والمراد أنهم ما عمدانه وقد وقع على قنائه اه (قوله فعل عاقلة الحزمية العبد في الخطا ونصفها في العمد) وبأخذها
 ورثة الحزمية المقتول ويطلب ما زاد عليه لعدم الخلف أي وبأخذها ورثة الحزمية المقتول ويطلب حقهم من الدية فيما زاد
 على القيمة أو نصفها لأن الواجب كان على رقبته فيبطل بوته الا قدر ما خلف وهو القيمة أو نصفها وهذا عندهما
 لأن قيمة العبد المقتول تجب على العاقلة على أصلهما لأنه ضمان الادعى وعند أبي يوسف على القاتل لأنه ضمان
 مال اه تبين قبل ينبغي أن يثبت ما ذكر عن العاقلة لأن الدية تثبت أولا للميت والورثة يخلفونه والعاقلة
 يتحملون موجب جنابته فلما لم يتحملها العاقلة سقط عنهم كما قلنا في امرأة قطعت يدرجل خطأ فترتوجها على
 اليد وما يحدث منها فان الدية تصير مهر ارتدت عن العائلة وأوجب بأن السقوط انما يكون فيما إذا كان الراجع
 هو الجاني والراجع هنا وارثه فبالنظر الى أن المستحق أو لاهو الجاني سقط وبالنظر الى أن الراجع غيره لا نسقط

كما تر (لا عليهم) أي لا على سائق وقائد ولو
 كان سائق وراكب لم يضمن السائق على
 الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني وأولى من التسبب كما تر
 الاضافة الى المباشر أولى من التسبب كما تر
 أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده فلا فاعا
 هذا ما في سبب يعمل بانفراده فيشتركان كما
 يأتي في مسئلة نخس الدابة بأذن راكمها
 فليحفظ (ونحن عاقلة كل فارس) أو راجل
 (دية الاخران اصطدما وما ناضه) فوقعا
 على القنائل (لو) كانا (حزبين) ليسا من الهجم
 ولا عامدين ولا وقعاه على وجهيهما (ولو)
 كانا (عبدين) أو وقعاه على الوجه من ربلانية
 (يهدر دمهما) في العمد والخطا شربا لدية
 وغيرها ولو كانا من الهجم فالدية في مالهم
 كما تر ما ولو كانا عامدين فعلى كل نصف
 الدية ولو وقع أحدهما على وجهه هدر دمه
 فقط ولو أحدهما حزا والاخر عبدا فعلى عاقلة
 الحزمية العبد في الخطا ونصفها في العمد

فلان سقط بالشك اهـ أبو السعود عن العناية وفيه تأمل فان الرجوع في مسئلة التزوج غيره وهو وارثه وكان الوافي
 رحمه الله تعالى في هذه المسئلة انها مخالفة لما سبق من أن العاقلة لا تعقل عددا ولا مبداء على ما هو المشهور
 والثابت بالحديث المأثور اهـ وقد عرفت في قبل الاطلاع على ما ذكره (قوله كالموت تجاذب رجلا من الخ) تشبيه
 في الهدر المفهوم من قول المصنف في رددها وهذه المسئلة في الحكم على عكس مسئلة المصادمة والظاهر أنه
 لا يأتي حكم الخطا فيها لأن التجاذب لا يحصل إلا عن عمد (قوله فديته ما على عاقلة القاطع) أي ضمن الحبل أيضا
 شلبي عن الاتفاق (قوله وعلى ساق دابة) خبر مبتدؤه قوله الاتي الدية وانما وجبت عليه لانه متعدي في التبع
 لأن الوقوع بتقصيره منه وهو ترك الشذو والاحكام فيه فصار كأنه ألقاه بيده كما في الدرر (قوله وقائد قطار) انما ضمن
 لأن القطار يريده بغير قوده ويقف بايقافه فكان عليه صيائه فما حدث من ذلك يكون مضموما عليه فيضاف
 اليه ما حدث من القطار اتسببه فيصير في الحكم كأنه قتله خطأ فيجب على عاقلة دية وذكر الفقيه أبو الليث
 في شرح الجامع انه قيل لو أن انسانا قاده أعني فوطي الأعني انسانا فقتله هل يجب على القائد الضمان قبل يغني
 أن لا يجب لأن الأعني بنفسه من أهل وجوب الضمان ففعله فيسبب اليه خاصة وأما فعل الجعاء جبارا لا عبرة
 في حكم نفسه ففعله يذهب إلى القائد اهـ اتقاني (قوله قطار الابل) قال في المصباح القطار من الابل عدد على
 ذئب واحد والجمع قطر مثل كلب وكتب وهو فعال بمعنى مفعول مثل كلب وبساط اهـ (قوله الدية) أي إذا كان
 المتلف غير مال وكان الموجب كارتش الموصحة فافوقه كما مر مرارا اهـ مكي (قوله من جانب الابل) أي أو خلفها
 أو يكون أحيا نا وسطا أو أحيا نا فائتأخر وأحيا نا يتقدم وهو يدور قها في ذلك أفاده الحموي وذكره في الهندية (قوله
 ضمن ما خلفه) لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائد الماخلف الا اتقاه اتقاني فقوله وأخذ
 بزمام واحد أي وأخذ بيده كما يفيد كلام الاتفاق السابق ويحذر (قوله وضمنا ما قدما) لأن السابق يسوق
 ما قدما والقائد أخذ بزمام (قوله وراكب وسطها يضمه فقط الخ) اختصر في العبارة فأوردتهم ونص التبيين
 ولو كان رجل وراكب على بعير وسط القطار ولا يسوق منها شيء لم يضمن ما أصابت الابل التي بين يديه لانه ليس بسائق
 لها وكذا ما أصابت الابل التي خلفه لانه ليس بقائدها الا إذا أخذ بزمام ما خلفه أما البعير الذي هورا كبه فهو
 ضامن لما أصابه فيجب عليه وعلى القائد غير ما أصابه بالابطا فان ذلك ضمانه على الراكب وحده لانه جعل فيه
 مباشرة حتى جرى عليه احكام المباشرة (قوله سائر) يأتي مفهوم التقييده وانما وجب الرجوع هذا لأن الرابطة
 أمر بالقود دالة (قوله بلا علم قائده) فان جهله لا يفي وجوب الضمان عليه تصحق الاتلاف منه وانما يفتي
 الاثم ويكون قرار الضمان على الرابطة فان علم القائد بالابطا لا يرجعون على عاقلة الرابطة بل خلفهم من العلم ان لأن
 القائد رضى بذلك والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به زيلعي (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه يمكنه أن يصون
 قطاره عن ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا بالتصير وهو تسيب وفيه الدية على العاقلة (قوله ورجعوا
 بهما على عاقلة الرابطة) لانه هو الذي أوقعهم فيه وانما لا يجب الضمان على القائد والابطا ابتداء مع وجود التسبب
 في كل لأن القود بمنزلة المباشرة بالنسبة إلى الرابطة اتصال التلف به دون الربط فيجب عليه الضمان وحده
 ثم يرجع به عليه (قوله كما فهمه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون في مال الرابطة لأن الرابطة أوطقهم
 في خسرة المال وهذا مما لا تتحمله العاقلة اهـ الحلبي (قوله ضمن عاقلة القائد) أي إذا قاده وهو عالم بالابطا أولا اهـ
 شلبي عن الاتفاق (قوله بلار رجوع) أي على عاقلة الرابطة فان قلت ان الرابطة متعدي بالربط والابيضاف على
 الطريق أجيب بأن التعدي زال بالقود صار كالموضع حجر افصاء غيره (قوله وكان خلفها سائقا لها) الأولى
 أن يقول وكان سائقا لها أي خلفها فيكون تفسير السائق كما ذكره بعد وذكره غيره قال في الدر المنثور وعن أبي
 يوسف انه أي مرسل الهمزة والكسبة يضمن بكل حال يعني ساق أو لاويه يعني ذكره الفهستاني وفي الهندية وعن
 أبي يوسف انه يكون ضامنا أي فيما إذا لم يش خلفه والمشايع أخذوا بقول أبي يوسف وذكر الفقيه أبو الليث
 في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرضق ثيابه ضمن المرسل اهـ وهو المختار
 لاقتوى ولو أرسل جارا فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه إلى الزرع بأن كان خلفه كان ضامنا وان
 لم يكن خلفه الا أن الجار ذهب في فوره ولم يعطف يمينه ولا شماله لا ذهب إلى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع
 كان ضامنا وان ذهب يمينه وشماله لا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحد الا يكون ضامنا وان كان الطريق

(كالموت تجاذب رجلا من الخ) فانه مع الحبل
 فقط أو ما على القنا) هـ رددها الموت كل
 بقوة نفسه (فان وقع على الوجه وجب دية
 كل واحد منهما على عاقلة الآخر) لونه بقوة
 صاحبه (فان تعاكسا) فوقع أحدهما على
 القنا والآخر على الوجه (فدية الواقع على
 الوجه على عاقلة الآخر) لونه بقوة صاحبه
 (وهـ ر) م (من وقع على القنا) لونه بقوة
 نفسه (ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل
 منهما على القنا فافوقه) (وهـ ر) على ساق
 القاطع) لانه يديه باقطع (وهـ ر) على ساق
 دابة وقع أداتها أي آلتها كسرج ونحوه
 (على رجل ذات وقائد قطار) بالكسر قائل
 الابل (وأي بعير من رجلا الدية وان كان
 سائق ضمنا) لاستوائهما في التسبب لا يمكن
 ضمان النفس على العاقلة وضمان المال
 في ماله هذا هو السابق من جانب من الابل
 فلو تولى ماها وأخذ بزمام واحد ضمن
 ما خلفه وضمنا ما قدما وخلفه (فان قتل
 بضمة فقط ما لم يأخذ بزمام ما خلفه رجلا)
 بعير ربط على قطار سائر بلا علم قائده رجلا
 مفعول قتل (ضمن عاقلة القائد الدية
 ورجعوا بهما على عاقلة الرابطة) لانه دية
 لا خسرة ان كانوا هم صدر الشريعة فلو ربط
 والسطار واقف ضمنها عاقلة القنا بلار رجوع
 اوده بلاذن (ومن أرسل بجمعة) وكلبا
 ملتي (وكان خلفها سائقا لها فأصاب
 في فوره اثنين)

واحدًا كان ضامنا وان أرسله فوق ساعة ثم ذهب الى الزرع وافسد لا يضمن المرسل وبه يعلم توضيح ما في المؤلف
وقال في الهندية من أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخلت في زرع غيره فأكلت ان كان لها طريق غير ذلك
لا يضمن وان لم يكن لها طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان
أو تركها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السمانير والكلاب اذا أفسدت شئ من أموال الناس
فلا ضمان على صاحبها اه محيط عن ابن الفضل (قوله فالمراد) تفريع على قوله وكان خلفها سائقا لها على
ما قلناه تفسير (قوله المشى خلفها) ظاهره وان لم يطردها وهو المتبادر من عبارات كثير من القوم ونقل المكي
عن ملا على تقييد المشى خلفها بطردها (قوله والاراد بالبيمة الكلب) الاولى حذف لان الحكم لا يخصه
وقد أزال توهم التخصيص بزيادة قوله أو كلبا بعد قول المصنف ومن أرسل بهيمة فتدبر (قوله ساقه أولا) لان
بدنه لا يحتمل السوق فلم يعتبر بخلاف البيمة اه عيني ولحموه في الزيلعي والجوي (قوله ولم يكن سائقا له)
أي للكلب والبيمة أما اذا ساقها فانه يضمن وهذا ما ذكره قاضيان وتقدم أن المفتي به قول أبي يوسف
بالضمان وان لم يكن سائقا وفي الهداية وفي ارسال البيمة في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعدد فيضمن
ما قوله منه وأما ارسال الاصطيد فباح ولا نسب بوصف التعدي أفاده الزيلعي (قوله الجاه جبار)
أي فعلها اذا كان منفلة وفي رواية الصحيحين والامام مالك وأحد أصحاب السنن الجاه جبار (قوله
أي المنفلة) نقل الزيلعي هذا التفسير عن محمد قال وهذا صحيح ظاهر لان السوق والمرسوبة وقوبة والقودة
في الطريق أو في ملك الغير والمرسولة في الطريق فعلها معبر على ما ينشأ اه (قوله كالجوهج الدابة) قال في
القاموس جمع الفرس كنع جمعا وجما حقه وجوح أعيا فارسه وغلبه اه (قوله فصدته وقتله) أي الشخص
الآخر (قوله ضمن هو أي الناحس لا الراكب) لان الناحس منعته في التعدي والراكب في فعله غير منعته
فخرج جانبه في التعدي اه درر ومثل الراكب السائق والقائد كما في القهستاني قال وانما خص الناحس
لانه لو وضع يده على ظهر فرس فتفتحت لم يضمن كما في النية (قوله وقال أبو يوسف) الذي في القهستاني وعن أبي
يوسف انه ضمن هو والراكب في الوطء مناهة فقهه في رواية عنه (قوله أيضا) أي كنعته الناحس بالناحس
(قوله فدهمه عليهم) أي اذا لم تنص من موضعها ولا فهو على الناحس وحده قال في المنتقى رجل واقف على
دابة في الطريق فأمر رجلا أن ينض دابته ففزعها فقتلت رجلا وطرحه الا حرفة الرجل الاجنبي على
الناحس والراكب جميعا ودم الا حرفة بالناحس هدر ولو سارت عن موضعها ثم فتحت من فور النخلة فلا ضمان
على الناحس دون الراكب وان لم تسر فتفتحت الناحس ورجلا آخر وقتلته فادبه الاجنبي على الناحس والراكب
ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقعها الراكب على الطريق ولكن حرت ووقفت ففزعها هو أو غيره
لتسبب فتفتحت انسانا فلا شيء عليهم اه وفي محيط السرخسي لو فتحت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواقع
بمنزلة الناحس اه وفي الحاموي اذا فتحت الدابة بشئ قد نصب في الطريق ففزعها ذلك الشيء فتفتحت انسانا
فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء اه (قوله وفي فق عين دجاجة) مثلها احمامة وكنب وسنور كما في
القهستاني عن الذخيرة مكي وفي الهندية وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما تنقص
من قيمته وقال أبو يوسف النقصان في جميع النعم اه (قوله ما تنقصها) فتقوم صحيحة ومفقودة فيضمن الفضل مكي
عن الدر المنثور وفي الوافي النقصان شامل للمناقص بالهزال من فق العين ونقص مخفف لانه منعته وقوله لانها
للعم لا يظهر الا في شاة القصاب (قوله زيلعي) هو انما ذكره في عين البدنة والجماد والقرس (قوله فائدة الاضافة
الح) في المنع من الخلاصة عن المنتقى ما يعمل على ظهوره في عينه ربع الدية وكذا البقر سواء أعدل للعم أو
للحرث أو الركوب اه قال في المنع أيضا وانما وضع المسئلة في بقرة الجزر وجزره ثلاثيوهم أنهم ما الكروم ما
معدين للعم فيكون حكمها حكم الشاة بل سواء كانا معدين له أو للحرث أو للركوب ففيه ربع القيمة كما في الذي
لا يؤكل لحمه كالبغل والجماد كذا في شروح الهداية (قوله ما تنقصها) من أن الشاة للعم وهذه الاحيرة لاقامة
العمل (قوله لم يكن يرد عليه) أي على هذا الفرق أو التعديل المذكور بقوله لان اقامة العمل الخ (قوله وليس
كذلك) فيه أنه نقله القهستاني عن غير القضاة ونقل القول الثاني عن أبي بكر (قوله كما مر) أي عن الزيلعي من
التخير ان شاء تركها على الصافي أو أمسكها ورجع بالنقصان (قوله فالاولى التمسك) أي في الاستدلال (قوله بما

لانه الحامل لها وان لم يمش خلفها فإدما دات
في فور هاد سائق حكا وان تراخي انقطع
السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد
بالبيمة الكلب زيلعي (وان أرسل طيرا)
ساقه أولا ودابة (أو كلبا ولم يكن سائقا له
أو انزلت دابة) بنفسها (فأصابت مالا
أو آدمه ما سارا أو ليلالا ضمان) في الكل
أقوله عليه الصلاة والسلام الجاه جبار
أي المنفلة هدر (كالجوهج) الدابة (به)
أي بالراكب ولو سكران (ولم يقدّر) الراكب
(على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلة لانه حينئذ
ليس يسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو
أثافت انسانا فدمه هدر عمادية (ومن ضرب
دابة عليها ركب أو نخسها) بهود بلاذن
الراكب (فنفخت أو ضربت بيدها) شخصا
(آخر) غير الطاعن (أو فتحت فصدته وقتلته
ضمن هو) أي الناحس (لا الراكب) وقال
أبو يوسف يضمن نصفين كالأول كان موقفا
دابته على الطريق لتعدي في الايقاف أيضا
وكأول كان باذنه ووطئت أحداه في فورها
فدمه عليها ولو نفخت الناحس فدمه هدر
ولو ألقى الراكب فقتلته فدية على عاقلة
الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطء نور
الناحس والا فلا ضمان على الراكب لانقطاع
أثر الناحس درر وبزاية (و) ضمن (في فق
عين دجاجة أو شاة قصاب أو غيرها ما تنقصها)
لانها للعم وفي عينها يخبر بربها ان شاء تركها
على الفاقى وضمنه قيمتها وأمسكها وضمنه
النقصان زيلعي (وفي عين بقرة جزر وجزره)
أي ابله فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد
للعم والحكم الا في ابن كمال (وجار وبغل
وفرس ربع القيمة) لان اقامة العمل بها انما
يمكن بأربع أعين عنها ما وعينا مستعملها
فصارت كأنها ذات أربع أعين وأربع وقال الشافعي
رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قد مناه لكن
يرد عليه أنه لو فقأ عيني جمار مثلا يضمن
نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك
بما روى أنه عليه الصلاة والسلام قضى في
عين الدابة ربع القيمة والتقييد بالعين لانه
لو قطع اذنهما أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا

لسان الثور والجماد وقبل جميع القيمة كما وقطع إحدى قوائمها

فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غيب
ما كؤل وان مأ كولا خير كما روى العيين
لكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه شيأ عند
أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها
فروع . نقل المصنف عن الدرر لكأ يأ كل
عنب الكرم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى
أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد
عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط
المائل وطمح الثور وعقر كلب عقور فيضمن
اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حل
التلف في قول الزيايى وان تلف الكلب
فعلى صاحبه الضمان ان كان قد تم اليه قبل
الاتلاف والاتلاف كالحائط المائل على
الآدمى اه فيحصل التوفيق قلت وقد وقع
الاستقصاء عن له فحل يضعه في بسنانه
فيخرج فيأ كل عنب الناس وفوا كههم
هل يضمن رب التحل ما تلف التحل من العنب
ومحوه أم لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى
مكان آخر أم لا وجوابه أن لا يضمن ربه شيأ
مطلقا أشهد وعليه أم لا لأخذ من مسألة
الكلب بل أولى وكذا ذكره المصنف في معينه
لكن رأيت في فتاويه أنه أفنى بالضمآن
في مسألة التحل فراجع عند الفتوى وأما
تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو
ظاهر المذهب وأما جواب المشايخ فينبغي
أن يؤمر بتحويله اذا كان الضرر يربأ على
مأليه الفتوى وفي الصيرفة حاربا كل
حنطة انسان فلم يضمنه حتى أكل الصحيح
ضمائه . أدخل غنما أو نورا أو فرسا أو حمارا
في زرع أو كرم أو ساقا ضمن ما تلف والا
لا وقيل يضمن وتمامه في البرازية

• (باب جنابة المملوك والجنابة عليه) •

اعلم أن جنابات المملوك لا توجب الادفعا
واحد الوحلا والافعية واحدة ولو فدى
الرقن ثم جنى فكلا قول ثم ونم بخلاف المدبر
وأخيه فانه لا تجب الاقيمة واحدة وسيضع
(جنى عبدا خطأ) التقييد بالخطا هنا انما
يقيده في النفس لان بعمده يقتص وأما في
دونها فلا يقيده لاستواء خطئه وعمده فيما
دونهم انما يشب الخطا بالبيئة وقرار مولاه

ولم القاصى لا باقراره أصلا بدائع قلت لكن قوله وعلم التادى على غير المعنى به فانه لا يعمل

روى أنه عليه الصلاة والسلام الخ) قال في حاشية الشايجي عن نحر الدين البزدوى وقد روى هذا الجواب والفتوى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه مرفوعا وروى عن عمر أنه قضى بذلك
والفرق أن الشاة لا تعمل بل ينفع بها كما يتفقع بالامة فيضمن النقصان من غير تقدير فأما ما ذكرنا من البهاثم فانها
عاملة كبنى آدم لكنهم لا تعمل الا بغيرها فأشبهت الانسان من وجهه والشاة من وجهه فوجب تصفيف التقدير
الواجب في الانسان عملا بالشبهين ثم ذكر التعليل المذكور هنا وهو أن اقامة العمل بها انما يمكن بأربع أعين وقال
والعمدة هو الاول أى في الاستدلال (قوله فانه يضمن قيمتها) ولا خيار للمالك في امساكها وأخذ النقصان
لانعدامها بفوات المقصود منها أبو السعود عن البرهان (قوله خير) هذا خلاف ظاهر الرواية وظاهرها أنها كغير
المأكولة أبو السعود عن البرهان ومثله في الهندية عن الذخيرة (قوله ان أمسكه) أى غير المأكول قال
في البرازية عن العيون استملاك حمارا غيرا وبقله يقطع يده أو يذبحه أن شاء يسلمه اليه وضمنه قيمته أو حبسه
ولا يضمنه شيأ اه (قوله وعرجها كقطعها) فيضمنه كل القيمة في المأكول وغيره على ما تقدم (قوله فيحصل
التوفيق) أى ببركلاى صاحب الدرر والزيايى قال آدمى يضمن وغيره لا يضمن في الاشهاد على هذه الاشياء
(قوله على الآدمى) متعلق بقوله جمل وبصورة اتلاف الآدمى بعقر الكلب صرح البرازيى ثم قال وفي النية
في مسألة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه (قوله بل أولى) لعله لان الكلب يمكن علمه محبوسا
ولا كذلك التحل (قوله فراجع عند الفتوى) الذى يظهر اعتباره بما في الدرر من مسألة الكلب لوجود النص
فيها (قوله على مأليه الفتوى) الاوضح أن يقول وهو مأليه الفتوى (قوله فلم يضمنه) أى من رأيه يأكل
(قوله وتمامه في البرازية) بما فيها وذكره المصنف ربط حماره في سارية فجاء آخر بجماره وربطه فعض أحدهما
الاخر وهلك ان في موضعهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن فان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لاحد
لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن لان الربط جنابة شاة لانسان دخلت كان طبياخ فبها
المالك لاخر اجها منه فكسرت قدرا طبياخ يضمن المالك الداخل اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب جنابة المملوك والجنابة عليه) •

ذكرت هذه الجنابات في البدايات نظرا لموجبه والاولى الاقتصار على جنابته فان الجنابة عليه عقد له افاصلا
على حدة ذكره بعد هذا الباب ولما ذكر جنابة الخنزير عقبه الجنابة للعبد لا لخطا ط رتبته (قوله اعلم أن جنابات
المملوك) أى وان كانت كثيرة في أشخاص متعددة (قوله الادفعا واحدا) فيخاصصون فيه بقدر الجنابات عليهم
وان فداء يذريه بأرش كل واحدة من الجنابات لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية به وللمولى أن يذري
من بعضهم وبأخذ نصيبه من العبد ويدفع الباقي الى غيره لان الحقوق صارت مختلفة باختلاف أسبابها وهي
الجنابات المختلفة فلو قتل واحدا وقتل آخر ودفع فاهما يقسمانه أثلا ما وكذا اذا شج ثلاث شجاج مختلفة دفع
اليهم وقسم بينهم بقدر جناباتهم اه (قوله لو محلا) أى للدفع بأن كان قتله شئ من أسباب الخزيرة كالذبيح
والاستيلاء والسكابة اه زيايى (قوله والافعية واحدة) أى بأن افعله شئ من هذه الاسباب الثلاثة فقيمة
واحدة (قوله فكلا قول) فيخير المولى بين الدفع والفداء لانه لما ظهر عن الجنابة الاولى بالفداء جعل كانه لم يجن
من قبل وهذه ابتداء جنابية (قوله لان بعمده) حذف اسم ان والاوى ذكره ويكون الضمير للشان (قوله
لاستواء خطئه وعمده) أى في التخيير فانه لا يجري القصاص في الاطراف بين الحر والعبد ولا بين العبيد
مطلقا (قوله وقرار مولاه) ولو العبد مديونا (قوله لا باقراره أصلا) ولو أذنا لانه ليس من التجارة والمدبر
ومحوه كالفق وفي الولولية ولا يجوز اقرار المأذون والمجور بالجنابة لان وجهيهما على بلاك السيد والسيد
ما أذن له فيه فاهم يصح أصلا وكذا لو أقر بعد العتق أنه جنى حال الرق لا يلزمه شئ بذلك سوى (قوله حالا) يرجع
الى كل من الدفع والفداء أما الدفع فلا نه لا يجوز التأجيل في الاعيان وأما الفداء فلا نه بدل العين وهو العبد
فيعطى حكمها (قوله على الصحيح) صححه الزيايى وملا مسكين وصحح الشان في البحر الزاخر اه مكى (قوله ولذا
سقط الواجب بموته) أى قبل الاختيار لقوات محل الواجب ولا يقتضى شئ حتى يبرأ الجنى عليه اعتبار الجنابة
العبد بجنابة الحر وان لم يتم ولكن مولاه قتله فانه يكون مختارا للارش وان قتله أجنبى عمدا بطلت الجنابة
ولمولا القصاص وان كان خطأ أخذ القيمة ودفعها الى أولياء الجنابة ولو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا

بعدم القاضى في زماننا شرعية لالة عن الاشياء
وتقدم (دفعه مولاه) ان شاء (بها فيملكه واياها
أو) ان شاء (فداء بأرشها حالا) لكن الواجب
الاصلى هو الدفع على الصحيح ولذا سقط
الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره
المصنف وغيره لكن في الشرعية لالة عن السراج
والجوهرية عن البرذوى أن الصحيح هو الفداء
حتى لو اختاره ولم يقدر عليه أذاه حتى وجد
ولا يبرأ به لالة العبد وعله الزيلعي وغيره بأنه
اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند
أبي حنيفة انتهى ومفاده أن الأصل عنده
الفداء لا الدفع وأفاض شارح الجمع في تعليل
الامام أن الواجب أحدهما وأنه متى اختار
أحدهما تعين لكن قدم أن الدفع هو الأصل
وأنه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه (فان
فداء جنى بعده فهو كالأولى) حكاه فان جنى
جنايتين دفعه بهما الى وليهما وفداء بأرشهما
وان وجبه المولى (أو باعه أو أعتقه أو دبره
أو استولداه غير عالم بها) بالجناية (نفسه
الاقل من قيمته) والاقل من (الأرض وان علم
بها غرم الأرض) فقط اجاعا (وكبيعه) عالمها
(وكتعليق عتقه بقتل زيد أو رميته أو شجبه
ففعّل) العبد (ذلك) كما يصير فارق قوله ان
مرضت فانت طائفي ثلاثا (وان قطع عبيد
حر عدوا دفع اليه فأعتقه فانت من السراية
فالعبد صلح بها) أى بالجناية لأن عتقه دليل
تصحیح الصلح (وان لم يعتقه) وقد سري (يرد
على سيده فقتل أو يعفى) لبطان الصلح
(فان جنى مأذون له مديون خطأ فاعتقه
سيده بلا علم بها غرم لرب الدين الاقل من
قيمه ومن دينه وغرم لوليها الاقل منها) أى
القيمة (ومن الأرض ولو اتلفه) أى العبد
الجاني (أجنبي) فقيمة واحدة لمولاه لا غير فان
ولدت مأذونة مديونة بيعت مع ولدها
في الدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين
فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء
بالولد بخلاف أ كسابها (فان جنت فولدت
لم يدفع لولده) أى لولى الجناية لعلقها بذمة
المولى لادمتها بخلاف لادمتها (عبد) لرب
(زعم رجل أن سيده)

للأرض اه هندية وغيرها (قوله بخلاف موت الحر) أى في الخطأ فانه لا يسطرل الموجب به لانه لا يتعلق
الواجب به استثناء زيلعي (قوله حتى لو اختاره) أى الفداء قال في الهندية عن الهبط اذا اختار المولى الفداء
وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة ومضى الله تعالى عنه اختيار الفداء ماض على حاله ولا يكون
لاولياء الجناية أن ينقضوا الاختيار ويعيدوه - فمهم في رقبة العبد وانما هم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى
العبد ويقضى الدين من ثمنه ويكون البقي ديناً عليه وان أبى البيع حبسه القاضى حتى يبيع هو نفسه أو غيره
بأمره وقالان عجز عن الفداء فان شأوا فنقضوا اختياره ويعود حقهم في العبد وان شأوا لم ينقضوا وطالبوا من
القاضى يبيع العبد بغير رضاه ويقضى حقهم والباقي دين عليه اه تصرف (قوله وعله) أى الحكم وهو صحة
الاختيار وان لم يكن قادراً كما يفهم من عبارة الزيلعي لكنه علم بعد ذلك بما يفيد أن الواجب الدفع حيث قال
بخلاف ما اذا مات بعد اختياره الفداء حيث لم يبرأ المولى لتحويل الحق من رقبة العبد الى ذمته اه (قوله وأفاض
شارح الجمع) أى ابن مالك أى أفاده صريحاً حيث قال وله أن المولى لو اختار الدفع تعين فكذلك اذا اختار الفداء
لان الواجب أحدهما اه (قوله لكن قدم الخ) وذكره بعد أيضاً حيث قال ونا أن الأصل في جنائيات
العبد الدفع (قوله وأنه ليس) مفعول قدم أيضاً وقوله في لفظ الكتاب أى الجمع وقوله دلالة عليه أى على أن
الدفع هو الأصل ورد شارحه على مصنفه في ادعائه أن في لفظ منته ما يفيد وليس المراد بالكتاب الأصل فان
صاحب المحيط نقل عن محمد أنه الأصل ونصه قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل اذا جنى العبد على الأذى
جناية موجبة للأعمال فان مولاه باختيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداء بالارش هذا مبني على أن الواجب
الاصلى الدفع انتهى وبهذا النص ارتفع الخلاف وانما لم يطل الفداء بموت العبد بعد اختياره لان التعيين للمولى
وقد عينه في الفداء فهو ولا امر عارض وهو الاختيار والزيلعي قد اضطرب في التعليل والله تعالى أعلم بالصواب
(قوله وان وجهه الخ) الأصل أنه متى أحدث فيه تصرفاً عجزه عن الدفع عالم بالجناية يصير مختاراً للفداء
والا فلا فغال الأول ما ذكره ومثال الثاني وطء الثيب من غير اطلاق والتزويج والاستخدام لان التزويج تعيب
حكمى لا يعجزه عن التلميم اليه وكذا الاستخدام والاجارة والرهن على الاظهر اذا لا يعجز عن الدفع به لان له
ولاية في نفسه ما لحق الجنى عليه اتعلق حقه بعين العبد سابقاً على حقه ما والاخذ بالتجارة وان ركب الدين لان
الاخذ لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا أن لولى الجناية أن يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة المولى بعد
ما يتعلق به حقه فيلزم المولى قيمته وغمام مسئلة المأذون المديون في الحوى عن الغاية (قوله أو باعه) أى يبعها
صحها مطلقاً أما اذا باعه يبعها فاسد الا به يرتجى اختيار الفداء حتى يسلمه لان الملك لا يزول الا به ولا فرق في البيع بين
أن يكون باتاً وبين أن يكون فيه خيار المشتري لان الشكل يزول الملك بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ثم نقضه
زيلعي (قوله أو أعتقه) انما يصير مختاراً بما ذكر لان الاختيار بدون العلم لا يتحقق (قوله والاقل من الأرض)
الأولى حذفه فان المراد أقلهما (قوله وكبيعه عالمها) مكرز فانه داخل في قوله وان علم بها غرم الأرض وقد
ذكر البيع أولاً (قوله وكذا ملق عتقه الخ) وجهه أنه على الاعتاق بالجناية والمعلق بالشروط ينزل عند وجوده
كالمتجزع عنه فصار كما اذا أعتقه بعد الجناية ولانه حره على بائنة الشرط بتطيق أقوى الدواهي الى القتل
والظاهر أنه يفعل وهذا دليل الاختيار وهذا اذا علقه بجناية فوجب المال الخطأ وشبه العمودان علقه
بجناية فوجب انقصاصه بأن قال له ان ضربته بالسيوف فانت حر فلا يجيب على المولى شئ بالاتفاق لانه لا فرق
بين العبد والحر في القصاص فلم يكن المولى مقوياً حتى ولو الجناية بالعتق اه تبين (قوله كما يصير فارق الخ)
لانه يصير مطلقاً بعد وجود المرض والمراد بالثلاث البيوتة مطلقاً (قوله لان عتقه دليل تصحيح الصلح) لان
المأفل يقصد تصحيح تصرفه ولا صحة الا بالصلح عن الجناية وما يحدث عنها واذا أعتقه صح الصلح في ضمن
الاعتاق ابتداء (قوله وقد سري) لاحاجة اليه (قوله فيقتل أو يعفى) ان شاء الاولياء أحدهما صح وهما مبنيان
للمجهول (قوله لبطان الصلح) لان الصلح وقع على المال وهو العبد عن ذمة المبدأ لا قصاص بين طرفي الحر
والعبد وبالسراية ظهر أن ذمة المديون واجبة وأن الواجب هو القود فالصالح عنه وهو المال لم يوجد فبطل
الصلح والباطل لا يورث شبهة وظاهر هذا التعليل أن رد العبد واجب على ولي الدم رفعاً للعقد الباطل
(قوله غرم لرب الدين الخ) لانه أثاب حقين الدفع الى الاولياء والبيع على الغرماء وكل واحد منهما مضمون بكل

(حرره فقتل) العبد العتيق (وليه) أي ولي الزاعم عتقه (خطأ فلا شيء للعتق عليه) لأنه برزعه عتقه أقر أنه لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الابجعة (فإن قال عتيق رقه معروف لرجل قتل أخاك) يحاطب مولاه الذي أعتقه (خطأ قبل عتيق قتال الأخ) الذي هو المولى (لا بل بعده مذكور) لأنه منكسر للضمان (وان قال لها قطعت يدك وأنت أمي وماتت) هي لا بل فعلته بعد العتيق فالقول لها) لأنه أقرب بيب الضمان ثم ادعى ما يبرهنه فلا يكون القول له (وكذا) القول لها في (كل ما أخذ) المولى منها من المال لما ذكرنا استحسانا (الابجاع والغلة) فالقول له لساند لمخالطة معهودة منافقة للضمان (عبد محجور أو وصي) أمر صبياً بقتل رجل فقتله فدية على عاقلة القتال) لأن عهد الصبي خطأ (ورجعوا على العبد بعد عتقه) وقيل لا (لا على الصبي إلا مرأبداً) أقصوه وأهليته (وان كان مأموراً العبد) عبداً (منه دفع السيد القتال أو فداء في الخطأ ولا رجوع له على الأمر في الحل ورجع بعد العتيق العبد بالاقول من الفداء وقيمة العبد) لأنه مختار في دفع الزيادة لا مضطر (وكذا) الحكم في العهد (ان كان العبد القتال صغيراً) لأن عهد خطأ (فان كثيراً اقتصر منه) (عبد حفر بئراً فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان أو أكثر فهلك فلا شيء عليه) لأن جناية العبد لا توجب عليه شيئاً (ويجب على المولى قبة واحدة) ولو الواقع ألفاً زيلبي (فان قتل) عبد (عدا) رجلين (حرين اكل) منهما (وليان فعضاً أحد ولي كل منهما دفع السيد نصفه إلى الحرين) اللذين لم يعفوا (أو فداء بدية) كاملة لأنه بذلك العفو سقط القود وانقلب مالاً وهدية وان قد سقط دية نصيب العائدين وبقي دية نصيب الساكتين أو دفع نصفه لهما (فان قتل) العبد (أحدهما) عداً أو الآخر خطأ وعفا أحد ولي العهد فدى بدية لولي الخطأ وبقيت لولي العهد (العبد) الذي لم يعف (أو دفع اليهما وقسم أثلاثاً عولاً) عنده وأرباعاً منازعة عندهما

القيمة حال الانفرد فكذا عند الاجتماع (قوله قيمة واحدة لمولاه لا غير) وذلك بحكم الملك في رقبته فلا يظهر حق الفريقين بالنسبة إلى ملك المالك لأنه دون الملك ثم الغريم أحق بتلك القيمة لأنها مالية العبد والغريم مقدم يعني في المسألة على ولي الجناية قتله لم يله وقامه في التبيين (قوله يبع مع ولدها في الدين) لأن الدين وصف لها حكماً والصفات الشرعية الثابتة في الأصل تسرى إلى الفرع كملك والرق والحرية وهذه المسئلة ليست مقصودة بالذکر إلا لجناية فيها وانما ذكرت تبعاً لقصص التمييز بينها وبين مسألة الجناية المذكورة بعد (قوله بخلاف اكسابها) حيث يتعلق حق الغرماء بما كسبت قبل الدين وبعده لأن لها يدامعة مبررة في الكسب حتى لو نازعها فيه أحد كانت هي الخصم فيه فباعتبار البد كانت هي أحق به من سبدها لقضاء دينها بخلاف الولد فهو أغنى بحقوق السراية وذلك قبل الانفصال لبعده (قوله لتعلقها) أي لتعلق موجب الجناية بدمته المولى فإذا دفعها لاقاها أو ثقله وهو الدفع وقبل الدفع كانت رقبته خالية عن حق ولي الجناية وكذا رغبة الولد (قوله فقتل الخ) أفاد أن الجناية بعد الاقرار بالحرية وهو ليس بقيد بل الحكم كذلك إذا أقربهم ببعدها كما في الزيلبي (قوله فلا شيء للعتق عليه) الأول حذف عليه لأنه لا شيء على العاقلة أيضاً (قوله أنه لا يستحق العبد) أي ولا فداءه (قوله على العاقلة) وهو سيد المولى (قوله يحاطب مولاه) تبع فيه المصنف وكذا قال الجوى وهو لا يصح لأنه إذا ادعى السيد على معتوق أنه قتل ولا يبرهه دليل خطأ يوجب الدية على قبيلته لأن الدية في الخطأ على العاقلة وهذا لا يوجب له وتصوير غيره مولاه الأشياخ في رجل غير المولى ويكون الرجل قصده إيجاب المال إلى العبد لأنه لو أقربه لم عليه الضمان إذ النسب بالاقراء لا تشمل العاقلة ويريد العبد بقوله قتلته خطأ قبل عتيق أن الواجب الدفع أو الفداء على سيدي فيعتبر قوله في قتله قبل العتيق لاني اثبات شيء على المولى لأن إقراره لا يكون حجة على مولاه كما تقدم فليست أم (قوله لأنه من الضمان) لأنه أسنده إلى حالة منافقة للضمان فصار كما إذا قال البالغ طلق امرأتى ما بهي ثم يوبى بموجب بدل ومن جنونه بعد وفاء فان القول له لما ذكرنا أفاده الزيلبي (قوله لأنه أقرب بيب الضمان) ان قلت انه أسنده إلى حالة جهونته وهي كونها أمته وهي تنافي الضمان قلت انه يضمنها في هذه الحالة إذا قطعها وهي مأذونة مديونة (قوله وهذا القول لها في كل ما أخذ منها من المال) أي مال لم يكر غلة كالووجه لها أو وصي لها به (قوله لساند لمخالطة معهودة منافقة للضمان) فان وطه أمته ولو مديونة لا يوجب العتيق فيكذا أخذ من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه اه زيلبي (قوله فدية على عاقلة القتال) في ثلاث سنين اه متى دفعه الماشي للقتل زيلبي (قوله ورجعوا على العبد بعد عتقه) لأن عدم اعتبار أمره كان لحق المولى لانتقص أهلية العبد وقد زال حق المولى بالاعتناق ولو كان الأمر حراً بالاعتراض رجوع عاقلة الصبي على عاقلة مولاه لولا أمره لما قبل لضعفه زيلبي (قوله وان كان مأموراً العبد) أي المتقدم وهو المحجور أما إذا كان الأمر عبداً مأذوناً له في التجارة كبيراً أو صغيراً والمأمور عبد المحجور عليه أو مأذوناً بخير مولى المأمورين الدفع والفداء أو بما فعل رجوع به على العبد المأذون لأن هذا ضمنان غصب وان من جنس ضمان التجارة بخلاف ما إذا كان المأمور حراً حيث لا ترجع عاقلة المأمور على الأمر في الحال ولا بعد الحرية لعدم تحقق الغصب في الحر ولو كان الأمر صبياً مأذوناً له في التجارة فحكمه حكم العبد المأذون له في الفصمين ولو كان المأمور حراً بالافاقلا في عاقلة الدية ولا ترجع العاقلة على الأمر بحال لأن أمره لم يصح ولا ياتر هو أيضاً بأمر مثله لاسيما في الدم (قوله عبد أمثله) أي محجوراً (قوله دفع السيد القتال) كذا وقع في المخبر رفع السيد وغصب القتال والوضع دفع سيد القتال بدون آل (قوله وقيمة العبد) أي القتال (قوله لأنه مختار الخ) علة لحدوف تقديره ولا يرجع بما دفع ان كان زائداً لأنه الخ أي لو دفع الفداء وكان أزيد من قيمة العبد مثلاً لا يرجع إلا بالقيمة لأنه لو شاء دفع العبد لا يجبر على قبوله فدفعت الفداء الزائد على القيمة باخساره فلا يضمن ما زاد (قوله اقتصر منه) لأنه من أهل العقوبة (قوله فاعتقه) قيده لأنه محل الوهم فانه إذا لم يعتقه يكون الحكم كذلك وفي الهندية وأجمعوا أن حافر البئر إذا كان عبداً فادفع المولى العبد إلى ولي القتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشئ سواه دفع المولى إلى الأول بقضاء أو بغير قضاء وقامه فيها (قوله ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتباراً لا ابتداءً حال الجناية فانه كان رقبته مرقبة عولاً عنده وأرباعاً منازعة عندهما (قال في التبيين) لأن ولي الخطأ أحقهما في الدية عشرة آلاف درهم وحق ولي العبد مائة ألف في القصاص

فإذا عا أحدهما انقلب نصيب الآخر مالا وهو نصف الدية خمسة آلاف فإذا فاء هذا بمخمسة عشرين ألف درهم
عشرة آلاف لولي الخطا وخمسة آلاف للذي لم يعف من ولي القصاص وإن دفعه دفعه اليهم أن لا تائلاء لولي
الخطا وثلاثة آلاف لم يعف بطريق العول لأن حقهم في الدية كذلك فيضرب وليا الخطا بمشرة آلاف ويضرب
الذي لم يعف بمخمسة آلاف وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يدفعه أربعة بطريق المتازعة ثلاثة أرباعه
لولي الخطا وربعه للذي لم يعف لأن نصفه سلم لولي الخطا بالمتازعة واستوت منازلهم في النصف الآخر
فيتنصف انتهى (قوله وقال لا يدفع الذي عفا نصف نسيه الخ) لأن حق القصاص ثبت لهم ما في العبد على الشيوع
لأن الملك لا ينافي استحقاق القصاص عليه للمولى فإذا عا أحدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصف مالا غير
أنه شائع في ~~كل~~ العبد فيكون نصفه في نصيبه ونصفه في نصيب صاحبه فإصاب نصيبه سقط لأن المولى
لا يستوجب على عبده مالا وما أصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصف النصف وهو الربع فيدفع نصف نصيبه
أو يدفعه ربع الدية (قوله ووجهه) أي وجه الامام أي قوله وأيضا القصاص لما صار مالا صار بعني الخطا وفيه
لا يجب شيء فلذا ما هو بعناه (قوله فلا تخلفه فيه الورثة) فيه أن مالك العبد الذي يستحق المال هو الوليان
الموجودان فلا مورث ولا وارث والله تعالى أعلم وأسئذ بالله العظيم

• (فصل في الخنابة على العبد) •

المرداد بالعبد الرقيق يشمل الاتي والاولى اريزيد وغيره ليشمل جنسية المبرور والولد وقراره من (قوله نقص من كل الخ) وقال أبو يوسف والشافعي تجب القيمة بالغة ما بلغت (قوله وعنه) أي عن الامام رواء الحسن عنه (قوله خمسة) لان دية الاتي نصف دية الذكـر فينقص من عشرة بحسبه والاقل اظهر لان أقل ماله خطر في الشرع عشرة كنصاب لسرقة والمهر ومادونه لا يعتبر تبين قال الاثنان وهو ظاهر الرواية (قوله خلافا لابي يوسف) راجع الى قوله نقص من ١٠ عشرة وعنه في وجوبها عن الجاني أو على العاقلة روايتان (قوله وفي الفصـب تجب القيمة بالغة ما بلغت) لانه بمقابلة المالمية اذ الفصـب لا يرد اذ على المال (قوله وما قدّر من دية الحر) أي في اضافته (قوله ففي يده نصف قيمته) قال في الشرع لبالية انما قيد بقطع يد واحدة لانه لو قطع يدي عبد قل سيد اما أن يدفع العبد ويغفر القاطع ١٠ القيمة أو يسكه ولا شيء على القاطع كفي فـه عنده عند أبي حنيفة خلافا لهما كفي المحيط انتهى (قوله بالغة ما بلغت في الصحيح) ذكر في النهاية شرح الهداية أنه ظاهر الرواية وهو الصحيح من الجواب الا في رواية عن محمد أنه يجب في قطع يده خمسة آلاف الاخسة اذا كانت قيمته عشرة آلاف وجهه انا ظاهر أن العبد في حكم الجنسية على اطرافه بمنزلة المال ولهذا لا يجب القصاص بحال ولا تعلمها العاقلة ان محمد قال في بعض الروايات القول بهذا يؤدى الى أنه يجب بقطع طرف العبد فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبد يساوى ثلاثين ألفا ينقص خمسة عشر ألفا وهكذا ذكر في الكفاية وحكامه الا كل عن النهاية وعليه منى عز الدين يوسف الرازي في شرح الكنترا انتهى شلبي (قوله وبجزم به في المتن) وهو الذي في عامة الكتب كهداية والخلاصة وجميع البحرين وشرحيه والاخبار وفتاوى اللؤلؤ الجنى والمتقى وفي المجنبى عن المحيط نقصان الخمسة منها بانفاق روايات بخلاف فصل لامة انتهى شلبي (قوله وتجب حكومة عدل في الحية) أي اذا لم تثبت لان المقصود من العبد الخدمة لا الجلال بخلاف الحر (قوله وقيل كل قيمته) لان الجلال في حقه مقدود أيضا وروى الحسن عن الامام لولـحق لحية عبد فلم تثبت عليه ما نقصه انتهى واهـ له تفسير حكومة العدل (قوله لاشتباه من له الحق) لان المعتبر ان كان وقت الجرح فالمستحق السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث وحده أو مع السيد وجهالة القضي لا تمنع الحكم أي باقصاص أما الدية فالوارث وحده أو له مع المولى (قوله اقتص منه) لان جهالة السبب لا تعتبر عند تيقن من له الحق (قوله خلافا لمحمد) فقال لا يقتصر لان القود يجب بالموت مقتدا الى وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فسبب الولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فسبب الولاية بالولاية فجاء التسبب الاستحقاق تمنع القود (قوله لان البيان ١٠ الانشاء) وهذا بعد الشبهة محل البيان فاعتبر انشاء في المحل لا اظهارا (قوله ولو قتل فدية حر وقيمة عبد) لانهم ابعد الموت ايسر محلا لانشاء اتمق فاعتبر اظهارا محضا ويكون ١٠ كل من الدية وقيمة العبد بين المولى والورثة أي ورثة العبد ان كان لهم ورثة لعدم الاولوية (قوله وقيمته مساو) وان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد

(فان قتل عبدهما افرهما وعفلا حدهما
بطل كاه) وقالا يدفع الذي عفا نصف نصيبه
للاخر او يفديه بربع الدية وقيل محمد مع
الامام ووجه انه انقلب بالعهود والاولى
لا يستوجب على عبده دينا فلا يتلف فيه
الورثة

* (فصل في الجنابة على العبد) *

اورية
 * (فصل في الجناية على الخنزير)
 (دية العبد قيمته فان باقت هي دية الحر
 و) بلغت قيمة الامة دية الحر (تقص من كل)
 من دية عبد وامة (عشرة) دراهم اظهارا
 لاخطا طرسة الرقيق عن الحر وتعيين
 (العشرة) بانز ابن مسعود رضى الله عنه
 وعنه من الامة خمسة وتكون - ينشد على
 النخلة في ثلاث سنين خلافا لابي يوسف
 (وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت)
 بالاجماع (وما قدر من دية الحر قدر من
 قيمته) - ينشد (في يد نصف قيمته) بالغة
 ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يراد على
 خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في المتن
 (وتجب ~~حصة~~ خمسة مئة عدل في قيمته)
 في الصحيح وقيل كل قيمته (قطع يد عبد
 خنزرو سيده) فسرى (قات منه وله)
 للعبد (ورثة غيره) غير المولى (لا يقتصر)
 لا شتاء - له الحق (والا) يكن له غير المولى
 (اقتصر منه) خلافا لعمد (المولى) العتق
 (أحد كما حرقت هيا قبيلين) المولى (العتق)
 في أحدهما) بعد الشج (فأرشه ما لا يسد)
 لان البيان كالاناء ولو قتل دية - تركية
 عبدوا القاتل واحدا معا وقيمتهم اسواء

منهما ودية حر فيقسم مثل الاول (قوله وان قتل كلا واحد) الاولى وان قتلها شخصان معا (قوله ولم يدرك الاول)
 أما اذا علم المقتول أولا يجب على قاتله القيمة لمولاه ويجب على قاتل الآخر الدية لورثته اتعنه لعتق بعد موت
 الاول (قوله فقيمة العبد) أما في الاولى فلهدم السيقن يقتل واحد منهما حر أو كل من القاتلين يشكر ذلك ففي
 مملوك كافي حقه ما قضى القيمة فيهما فتكون نصفين بين المولى والورثة فيأخذ هرون نصف قيمة كل واحد منهما ويترك
 النصف للورثة لأن وجوب العتق ثابت في أحد هما في حق المولى فلا يصح بقوله فيوزع ذلك عليهم ما نصه في
 وأما في الثانية فلا أن أحد العبدین ليس أولى بالتقديم أو التأخر من الآخر فصار في الحكم كما اذا قتلها معا
 (قوله ولا يأخذ منه النقصان) أي ويوزع التعزير الا لا يترك (قوله وقالا له أخذ النقصان) لأن العبد في حكم
 الجنابة على أطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تحملها العاقلة ويجب قيمته بالفسه ما بلغت فكان
 معتبرا بالمال فوجب تخيير المولى على الوجه المذكور وللا مام ان الامة غير هرة فيه وفي الأطراف
 لأنه لو قطع العبد يدمه مؤمرا مولاه بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام كونه آدميا اذ لو اقتصرنا على النظر لكونه
 مالا ليعت وقبته في جنابته فاجتمع فيه حكم الامة وحكم المالية ومن أحكام الامة ان لا يقسم الضمان
 على الجزء الفات والقائم بل يكون بازاء الفات لا غير ولا يملك الجنة ومن أحكام المالية ان يقسم الضمان على
 الجزء الفات والقائم ويملك الجنة فو فر على الشبهين حظهما فقلنا بأنه لا يقسم اعتبارا لالامة أي فلا رجوع
 بالنقصان لأنه لا يكون الا عند اعتبار الانقسام ويملك الجنة أي اذا دفعها للقاتل وأخذ القيمة اعتبارا للمالية
 والشئ اذا أشبه شيئين يوزع عليه حظهما وقوله أولى من قولهما لانهما اعتبرتا بالمالية فتطوعى أدنى وأهدرا
 جانب الامة وهو أعلى ومما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لان فيه اعتبارا لالامة فقط (قوله وقال
 الشافعي الخ) أفاد قاضي زاده ان الكلام في الدلائل مسوق لا قامة الجنة على الشافعي من قبيل امتناعها
 ولهذا قال أي صاحب الهداية ونحن نقول انتهى ولكن بمعونة قولنا فلا رجوع بالنقصان لأنه لا يكون الا عند
 اعتبار الانقسام يكون مسوقا لا قامة الجنة عليه ما والله أعلم بالصواب (قوله ولو جنى مدبرا أو ام ولد الخ)
 قال في الجوهره اعلم ان جنابة المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا أم الولد فان قتل المدبر قبل
 خطا أو جنى فيمادون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الاقل من قيمة المدبر ومن ارش الجنابة لانه لا يخطئ
 دلى الجنابة في أكثر من الارش ولا منع من المولى في أكثر من القيمة وتعتبر قيمة المدبر يوم جنى لا يوم المطالبة
 ولا يوم التدبير وما جنابة المدبر فبهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لان كسابه لنفسه فيحكم عليه
 بالاقل من قيمته ومن ارش جنابته وقيمة أم الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها وان جنى المدبر أو ام الولد على مال فانه يلزم
 كل واحد منهما أن يسرى في قيمة ذلك المال ما لم يسكه بالغة ما بلغت ولا شئ على المولى من مخاطبة ولا غرم انتهى مكي
 (قوله ولو جنى مدبرا الخ) حقه أن يذكر في الباب السابق لأن ذلك في جنابته لا في الجنابة عليه (قوله اقيام قيمتها)
 الاولى أن يقول لقيام القيمة يشمل المدبر وان كان يعلم بالمخاطبة (قوله اذ ليس في جنابته كلها) وان كثرت الاقيمة
 واحدة لانه لا يمنع من السيد الا في رقية واحدة ولان دفع القيمة كدفع العين في العتق ودفع العين لا يشترط فكذا
 ما قام مقامها اه زبلي (قوله لانه مجبور على الدفع) أي بالقضاء (قوله اتبع السيد بحصته الخ) قال في التبيين
 والثاني بالخيار ان شاء اتبع الاول لانه قبض حقه ظلمة اربيه ضامنا فبأخذ منه وان شاء اتبع المولى لانه دفع
 حقه بغير اذنه فاذا أخذه منه رجع المولى على الاول بضمين للثاني وهو حصته لانه قبضه بغير حقه فيسرقه منه
 وهذا لأن المولى لا يجب عليه الاقيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه أكثر من القيمة ولان
 الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة من وجه في حق اعتبار القيمة فتعتبره مقارن في حق التضمين أيضا
 كيلا يطل حق ولي الثانية انتهى (قوله وقالا لاشئ على المولى) لانه فعل عين ما فعله القاضي ولا تنقض منه
 بتسليمه الى الاول لانه بين دفعه الحق الى مستحقه ولا لم له بما يحدث حتى يصير متهما ولا لامام ان جنابات
 المدبر فوجب قيمة واحدة والجنابة المتأخرة كالمقارنة ولذا اشتركا في القيمة وقد دفعها الى الاول باختباره وتبين انه
 صار متهما فالتعلق حتى الثاني بها كالأول ولا ولاية للمولى على ولي الجنابة الثانية حتى يتخذ فله بخلاف القاضي
 لأن له ولاية عليه فينفذ عليه (قوله لان حق الولي) أل للغير أي حتى أولياء الجنابات (قوله فلم يكن مفقوتا)
 محتمل أن يكون الضمير في يكن للعبد ومفقوتاً بصيغة اسم المفعول وأن يكون ضمير الى المولى ومفقوتاً بصيغة اسم

وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم
 يدرك الاول فقيمة العبدین زياهي (فقاً) رجل
 (عبي عبد) خير مولاه ان شاء (دفع مولاه
 عبده) المفقوت للقاتل (وأخذ منه قيمته)
 كاملة (أو أمسكه ولا يأخذ منه النقصان)
 وقوله أخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه
 القيمة وأمسك الجنة العبيد (ولو جنى مدبر
 أو ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن
 الارش) لقيام قيمتها مقامها (فان دفع القيمة
 بقضاء فبهي) المدبر أو ام الولد جنابة (أخرى
 يشار الى الثاني الاول) اذ ليس في جنابته كلها
 الاقيمة واحدة ولا شئ على المولى لان مجبور
 على الدفع (ولو) دفع القيمة لولي الاول (بغير
 قضاء اتبع السيد) بحصته من القيمة ورجع
 بها على الاول لانه قبضه بغير حق لان المولى
 لا يجب عليه الاقيمة واحدة (أو) اتبع (ولي
 الجنابة) الاول وقالا لاشئ على المولى (وان
 أعتق) المولى المدبر وقد جنى جنابات
 لم يلزمه) أي المولى (الاقيمة واحدة) لم
 بالجنابة) قبل العتق (أو لا) لان حق الولي
 لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفقوتاً بالاعتاق (وام
 الولد كالمدبر) فيما مر (أقر المدبر أو ام الولد
 بجنابه فوجب المال لم يجز اقراره) لانه اقرار
 على المولى بخلاف ما اذا أقر بالقتل عدا
 فانه يصح اقراره (على نفسه) فيقتل به (ولو
 جنى المدبر خطأ فأتى لم تسقط قيمته عن مولاه
 ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو
 عدا قتل الوارث أو اتسعه في قيمته ثم قتله
 درر

(قطع يد عبده فقصه رجل) وسرد (فقات منه ضمن) الغاصب (قيمة) أفسد وان قطع يده) وهو (في بد غاصب فقات منه برى) الغاصب لصبر ورثة متلفا فيصير متركزا (غصب عبد تجبور مثله فقات في يده ضمن) لأن المجبور مؤاخذ بما فعله لا بما قوله إلا بعد عتقه (مدرج في غصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ورجع) المولى (نصف قيمته على الغاصب ودفعه) أى دفع المولى نصف قيمته (الى) ولى الجنابة (الاول) لأن حقه لم يجب الا والمزاحم قائم (ثم رجع) المولى (به على الغاصب) لأنه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب (وبعكسه) بأن جنى عنده ولاء ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لأن الجنابة الاولى كانت في يد مالكه (والقن) في النصين (كالمدر غير أن المولى يدفع العبد) نفسه (هنا وعة) أى في المدر (القيمة) كالمدر (مدرج في غصبه) فرد (فقتله) ثانيا (فجنى عنده) كان (على سيده) قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب لكونه ما عنده (ودفع) المولى (نصفها) أى القيمة المأخوذة ثانيا (الى) ولى الجنابة (الاول) ورجع) المولى (بذلك النصف على الغاصب) وأم الولد في كلها كدبر (غصب رجل) صياحرا لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا إذن وليه (فقات هذا الحر) في يده فجأة أو بجحى لم يضمن وأن مات بصاعقة أو ثم شحبة فدينه على عاقلة الغاصب) استصاها ناسية بنقله لمكان الصواعق أو الحيات حتى لو نقله ووضع يغاب فيه الحى والأمراض ضمن فغيب فيه الدية على العاقلة لكونه قتل ناسيا هداية وغيرها قلت بقى لو نقل الحر الكبير لهذه الاماكن بعد بان مقيد اول يمكنه التحرر عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لانه بتقصيره في كم صغير ككبير مقيد عناية (ولو غصب صبي فغاب عن يده حبس) الغاصب (حتى يجي به أو يعلم موته) خاتمة كالوشدع امرأة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما

الفاعل (قوله فيما مر) وهو قوله وان اعترى المدر اما الذى قبله فقد صرح المصنف بهما (قوله لم يجز اقراره) ولو في حق نفسه فلا يلزمه شئ لأن موجب جنائيه على المولى لا على نفسه (قوله فانه يصح اقراره على نفسه) اهدم التهمة (قوله ولو جنى المدر) مثله أم الولد (قوله لم تفسد قيمته عن مولاه) لانما اثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك (قوله سعى في قيمته) لأن التدبير وصية برقبته وقد سكت له لانه حتى يموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهى القيمة (قوله أو اذعه) وجهه ما مر من أن التدبير وصية ولا وصية للقاتل فيجب ابطالان لوصية ويقتله قصاصا والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل في غصب القن وغيره) *

المراد بالغير المدر والصبي والجنسية في ذلك أفاده المصنف (قوله قطع يد عبده) أى عبده نفسه منح (قوله ضمن الغاصب قيمته أقطع) لأن الغصب سبب للملك كالبائع لأن المضمونات تملك عند أداء الضمان مستندا الى أول الغصب ولما كان الغصب من أسباب الملك كان تخلفه بغير الجنابة والسراية قاطعا للسراية كالبائع اذا تخلف انتهى مكنى عن البناء فيصير كأن العبد لا قطع ملك عند غاصبه باقعة بما وبه ألا ترى لو أن رجلا قطع يد عبده فباعه فقات في يد المشتري مات من مال المشتري لأن قبض المشتري صار فاصلا بين القطع والهالك فكذا اذا انتهى غاية البيان (قوله وان قطع) أى مال العبد (قوله لصبر ورثة متلفا فيصير متركزا) لأن ما يصير به المشتري قابضا للجميع يصير به الموصوف منه متركزا للغصب فيبرأ الغاصب عن الضمان برهان (قوله ضمن) هذا اذا كان الغصب ظاهرا بأن ثبت بالينة فيضمن في الحال فيباع فيه لأن افعال العبد معتبرة ولو كان الغصب ظاهرا باقراره لا يجب الا بما عتق انتهى بناء (قوله واخذ بما فعله) أى حال رقه (قوله لا بعد عتقه) استثناء من قوله لا بأقواله واحترز بذلك المجبور عن المأذون فانه يؤاخذ بما اقوال أيضا مكنى عن البناء (قوله ضمن السيد) قيمته لهما نصفين) لاستوائهم فى السبب وانما ضمن قيمة واحدة لما مر من أن موجب جنابة المدر وان كثرت قيمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذى أعجز نفسه بتدبيره عن دفع رقبته العبد (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنابيتين نصفها بسبب وجد عنده ونصفها بسبب وجد عند الغاصب فيرجع عليه بسبب لحقه من جهته فصار كأنه رد نصف العبد فقط لأن رد المستحق بسبب وجد عند كلا رد (قوله لأن حقه لم يجب) قال الزبائى لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراجه أحد فيستحق كله وانما اتقص باعتبار مزاجه الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغاع الحق أخذه لبيته حقه انتهى وقال محمد لا يدفعها اليه وبما ذكر يعلم ما فى عبارة المؤلف وحق التعبير أن يقول لأن حقه وجب حيز لاضرأحم أفاده الحلبي (قوله لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب) فصار كأنه لم يرد عليه الا نصفها (قوله فغصب ثانيا) الذى فى من المؤلف فغصبه وهو الاول فان الغاصب واحد وهى نص فيه (قوله ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب) وجهه انه يستكمل بذلك القيمة التى دفعها بالجنابيتين التابيتين عند الغاصب (قوله لا يعبر عن نفسه) كذا فى ملاسكين والشهق والبرهان وقال السمرقندى عن الشارح سواء كان يعبر عن نفسه أم لا (قوله والمراد بغصبه الذهاب به) أى فذكر الغصب وقع مجازا عن الذهاب من غير اذن لأن الحر لا يتحقق فيه غصب (قوله فجأة) قال فى المصباح جفت الرجل ألقوه وهو وزن باب تعب وفى لغة بعضى جفته بفتح والاسم القيمة بالضم والمدون فى لغة وزان غرة (قوله لم يضمن) لأن ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن (قوله ضمن) لأن المصوب عجز عن حفظ نفسه بسبب ما صنع فيه (قوله فغاب عن يده) أى ولو تحقق المولى ذلك لانه تسبب فيه (قوله أو يعلم موته) إما عدا أو مخطأ أو بفحوى أو بصاعقة فيترتب عليها أحكامها فى الاصل اذا غيب الرجل صيبا وذهب به فقات فهذا على وجهين اما أن يموت بأمر لا يمكن الاحتراز والتمنع عنه بأنه أصابه حى وهذا لا ضمان فيه بالاجماع واما أن يموت بأمر يمكن الاحتراز عنه بأن قتل أو أصابه حجرا أو سقط عليه حائط أو وزات عليه صاعقة من السماء فقتله أو نشتته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جبل فان الغاصب يضمن فى قول علماء الثلاثة واجمعوا انه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفى العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرر عنه أو بأمر لا يمكن التحرر عنه كذا فى المحيط وقول الاصل بأن أصابه حى أى فى موضع غير مشهور بها كالأفاده المؤلف (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) أى التباعد عن زوجها بحيث لا يعلم مكانه ومثله الزوج أقامها

فما يظهر (قوله أو غوت) أي أو يعلم. وتما كافي المسئلة السابقة في نسخة أو يموت أي إلى أن يموت أي في المجلس
قوله فعلى عاقلة الختان نصف دية) ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل عن محمد وذكر في الأصل أنه لا يجب
شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق انتهى هندية عن الذخيرة (قوله فباع عليه إذا مات) ما نافية هنا
ولست زائدة كما هو الصحيح كثير الغالب بعد إذا والذي عليه عند عدم الموت الدية بقامها (قوله بالموت بشرط)
أي ينصف والظرف متعلق بما بعده (قوله وقال أمسكها) ظاهره أنه قيد في ضمان العاقلة الدية ويراجع (قوله
وتعاقبه في الخاتبة) قال فيها كما نقل في الهندية عنها وان سير الصبي الدابة فادطأت أنسا فقتلته والصبي مستمك
عليه أفدية القليل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي ممن لا يسير
الدابة الصغرى ولا يستمك عليها فدم القليل هدر وان سقط عن الدابة وهي تسير فمات الصبي كانت دية الصبي
على عاقلة الذي حمله انتهى والظاهر أن هذا فيما إذا سارت بنفسها أما إذا سارها بنفسه فالظاهر من قول المصنف
ولم يكن منه تسيير أن العاقلة لا تضمن (قوله طعما) عبارة الدرر مالا (قوله لأنه سلطه عليه) فيه نظر (قوله وكذا
الخلاص لو أهدى) أي استعار شيئا من رجل فأعاره أو كذا القرض (قوله ضمنه للحال) لأنه مؤاخذ بما فعله
انتهى درر وفي حاشية الشلبي قال الأسديجاني في شرح الطحاوي من كتاب الوديعه ومن أودع عند صبي مالا
فهلك عنده لا ضمان عليه بالاجماع ولو استهلكه الصبي فإنه ينظر إن كان الصبي مأذونا في التجارة ضمن عند
جميعها وإن كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن وليه ضمن بالاجماع وإن كان قبل بغير إذن وليه لا ضمان عليه
عندهما للحال ولا بعد إلا درر وعند أبي يوسف ضمن في الحال واجمعوا أنه لو استمك مال الغير من غير أن يكون
عنده ضمن للحال ولو كانت الوديعه عند عبد أقتله الصبي كانت دية علي عاقلة بالاجماع ولو جنى عليه
فيما دون النفس كان ارشاه في مال الصبي بالاجماع ولو أودع عند عبد ودية فقتلته عند فلا ضمان عليه
بالاجماع ولو استهلكه ان كان مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن مولاه لا يضمن في الحال
ولكن يضمن بعد العتق إن كان بالغاء دهما وعند أبي يوسف يضمن في الحال واجمعوا أنه لو استهلك من غير إيداع
ضمن واجمعوا ان كانت الوديعه عند الجاني عليه في النفس أو فيما دون النفس يؤاخذ به ويطلب مولاه بالرفع
أو الفداء انتهى (قوله فلا يضمن بالاجماع) ويدل عليه لفظ الجامع ونصه محمد بن يونس عن أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه في رجل قد أودع مبيعا قد عقل طعما ما كلفه قال لا ضمان عليه وأروى غلاما فقتله
قال هو ضمن لقيته على العاقلة انتهى ووضعها في الجامع الكبير في صبي بلغ ثنتي عشرة سنة (قوله على خلاف
ما في المتن الخ) أي من أنه في الصبي الذي لا يعقل يجب أن يضمن بالاجماع لأن تسليمه هدر وفعله معتبر قال
الآفة في وهو مذهب غير الاسلام وقال به من مشايخنا ان الصبي إذا لم يكن عاقلا لا يضمن في قولهم واليه ذهب
قاضى خان في شرح الجامع الصغير انتهى ونشأ هذا الاختلاف في مفهوم قول محمد في الجامع قد عقل وتحصل
أنهم اطرقتان لاهل المذهب والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب القسامة) •

لم يكن أمر التبرير يؤل إلى القسامة إذ لم يعرف قائله شرع في بيانها لأنه يحتاج إليها على ذلك التقدير (قوله هي
لغة بمعنى القسم) قال العلامة فوح اختلف أهل اللغة في القسامة قال بعضهم انها مصدر واختاره ابن الأثير
في نهايته حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد قسم قسماء قسامة إذا حلف وقال بعضهم انها
اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال اليمين يقال أقسم بالله أقساما وقولهم حكم القاضي
بالقسامة اسم منه وضع وضع الاقسام واختار العيني في شرح لكثر الاول واختار ملامسكين الثاني انتهى
(قوله وشرع اليمين بالله تعالى) قال في القسامة عبارة عن الايمان التي تعرض على خصم وجلا من أهل
لحله أو الدار إذا وجد فيها قبيل لم يعرف قائله قال لم تبلغ الرجال خبيرين ولا تكرز اليمين إلى أن تتم خصمين عينا
وسيم أو وجود قبيل لا يدري قائله في حله أو دار أو في موضع يقرب إلى القرية بحيث يسمع الصوت منه وشرطها
كون الذي يقسم رجلا عاقلا بالغاضرا حتى لا تجب القسامة على المرأة والمجنون والصبي والعبد ومن شرطها
أن يكون بالميت أو أن تتل نحو الضرب والقتل والجراحة فإذا لم يكن الاثر موجودا فهو ميت لا قبيل
لاقسامة فيه ولادية ومن شرطها أيضا تكميل خصم يمينها وركن أن يقول من يقسم بالله ما فعلته ولا علم له

فانه يجبر حتى يردّها أو غوت خلاصة
(أمر ختنا بالجنز صبا فله) الختان ذلك
(فقطع حشفته ومات الصبي) من ذلك
(فهو على عاقلة الختان نصف دية وان لم يميت
فهو على عاقلة كلهما) وقد تقدمت في باب
ضمان الاجير وفي باب إرادة الوهبانية

ومن ذا الذي ان مات مجنبه فما
عليه إذا مات بالموث بشرط
(كن تحمل مبيعا على دابة وقال أمسكها)
فقط الصبي ولا يكن منه تسيير فمات كان
على عاقلة من حمله دية) أي دية الصبي
(كان الصبي ممن يركب مثله أولا) يركب
وتعاقبه في الخاتبة (كصبي) أودع عبدا
فقتله (أي قتل الصبي العبد المودع ضمن
عاقلة الصبي قيمته) فان أودع طعما مالا
اذن وليه وليس مأذونا له في التجارة (أو كلفه
لم يضمن) لأنه سلطه عليه وقال أبو يوسف
والشافعي يضمن وكذا لو أودع عبدا محجورا
والشافعي يضمن بعد عتقه وعند أبي
مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبي
يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف
لو أهدى أو أقرض أو كان باذن أو مأذونا ضمن
بالاجماع ولو استمك الصبي مال الغير بلا
وديعه ضمنه للحال قلت وهذا كله للصبي
عقلا ولا فلا يضمن بالاجماع وتعاقبه في القسامة
والشرع بلاصة عن الشافعي ومسكين على
خلاف ما في المتن والهداية والزبلي

فليحفظ

• (باب القسامة) •

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا
اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد
مخصوص على شخص مخصوص وعلى وجه
مخصوص مباح في بيانه

فان لا نركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ ولا قيام القسامة الاجم او حكمها وجوب الدية في ثلاث سنين عندنا
وشرعيتها ثبتت بالاحاديث الصحيحة وبالاجماع انتهى شاي (قوله ميت حر) فلو وجد قتل قيل في غير ثلاث سنين
ففيه القسامة وقبته أي في ثلاث سنين كما في الشريعة لانه أدعى ونفاها أبو يوسف لانه يضمن بالقيمة عنده
من حيث انه مال بالغة ما بلغت فكان كهيئة فلو وجد القتل القتل في ثلاث سنين فلا قسامة أفاده الجوى وحينئذ
فالاولى للشارح عدم التقييد بالحر وسواء كان القتل ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا ولا يجب القسامة
في سائر الهائم أو المادبر أو المولد أو المكاتب والمأذون فلو في غير دارهم ولا هم يجب فيهم القسامة وفيها ليس فيهم
شئ الا في المكاتب والمأذون المديون ففيهم ما القيمة على المولى حالة لا فخر ما في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب
لا على عاقلة أبو السعود عن البدائع (قوله وجد في محلة) الهلة بالغنى المكان الذي يغزو القوم مصباح (قوله
أرضه) ولو مشغوقا بالطول من أي ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدونه أو شق الرأس معه فلا قسامة وعليه
يحمل ما في القهستاني انه لا قسامة في ذلك وهو الذي ذكره المصنف بعد في متنه (قوله في قبيل واحد)
وجد الأقل من بدنه مع رأسه في محل ووجد أكثر بدنه بدون رأسه في محل آخر (قوله اذ لو علم) نظر بما اذا يكون علم
القائل هل يكنى فيه علم القاضي أو يئنه ولو من أهل المحلة أو لا بد من بينة من غير عالم أرمس فصله جوى وقال
القهستاني لا يعلم بالينة أو الاقرار بفعل جهة العلم به من الذين الامرين وتقدم غير رزان القاضي لا يعمل بعلمه وان
الشاهد اذا جرت بشهادته مغنما أو دفع بها عنه مغر لا تقبل شهادته والشاهد اذا كان من أهل المحلة يدفع بها اليقين
والدية عن نفسه ومقتضى ما ذكر أن لا تقبل شهادته (قوله أو ادعى على بعضهم) لان المذنب عليهم لا يتبرون
عن الباقي ويأتى للمصنف انه اذا ادعى على معين منهم لا تسقط القسامة (قوله يختارهم لولى) هذا نص على ان
التحارب لولى لان اليقين حقه والظاهر انه يختار من يتهمه بالقتل أو أهل الخبرة بذلك أو صاحبى أهل المحلة لما ان
تحرزهم عن اليقين الكاذبة بلوغ فيظهر القاتل ولو اختاروا أعمى أو مجنون أو قذافي قذف جاز لانهم يمين وليست بشهادة
انتهى تعيين (قوله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا) من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيصاح كل واحد في نفي قتله وعلمه
لاحتمال انه قتله وحده فيجوز على يمينه بالله ما قتلناه بهى جميعا أو يعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتلا
وقائده قوله ولا علمناه قاتلا مع ان شهادة أهل المحلة بالقتل غير مقبولة على أهل المحلة أو غيرهم ان يقر الخالف
على عبده فيقبل اقراره أو يقر على غيره من غير أهل المحلة فيصدق له لى المقتول فيسقط الخلف عن أهل المحلة
أو يقر على غيره من أهل المحلة فيصدق له فيسقط التحليف عن أهل المحلة من غير (قوله ان كان ثمة لوث) فالتبيين
اللوث ان يكون علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهريته لانه ادعى من عداوة ظاهرة أو شبهة عدل أو جماعة
غير عدول ان أهل المحلة قتلوه انتهى ولنا ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
كتب الى أهل خيبر ان هذا قتيل وجد بين أظهركم فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة
وقعت في بني اسرائيل فأمر الله تعالى على موسى أن كان قاتلا فاسأل الله مثل ذلك فكتب صلى الله
عليه وسلم اليهم ان الله تعالى أراى أن أختاركم من رجلين فاصطفوا باقية ما قتلناه ولا علمناه قاتلا
ثم تفرمون الدية فقالوا القدر قضيت فينا بالناموس أى الوحى انتهى دور (قوله لا مطلقا بل) لاجابة اليه
(قوله ونقل ابن السكال الخ) لانه لم يبين ان ذلك في الخطأ أو العمد وقد نقله الشريعة الى عن المبسوط أيضا
والتبادر من كلامه ان ذلك في العمد وفي النفاية وشرحا قضى على جميع أهلها بالدية لذلك الميت حر أو عبدا
لتعصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على أهلها كما في أكثر المتون وذكر في الظهيرية ان كل ما على العاقلة
وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة والدية على أهلها كما في أكثر المتون وذكر في الظهيرية ان كل ما على العاقلة
في ظاهر الرواية انتهى أى ولو الادعى بقتله عدا وهذا هو الذى ذكره المؤلف عن ابن السكال عن المبسوط
(قوله وان تم العدد الخ) قال الكرخي وان كان أهل المحلة فيهم القاتل والمصالح فالتباعد في استحقاقهم لى الورثة
يختارون أهل الصلاح ان احبوا حتى يستعملوهم فان كان أهل الصلاح لا يتجزون من وارادوا أو برؤوا عليهم
الايمان فليس لهم ذلك ولهم أن يتخيروا من السابقين تمام الخمسين رجلا انتهى (قوله هذا في دعوى القتل العمد)
اهـ لم انه اذا ادعى قضا صاعداً غير مجرد ولا يئنه استخلف فان نكل والقصاص فيما دون النفس لزمه
القصاص عنده لانه النكول في معنى البذل عنده وبذل ما دون النفس يصح من طريقتي الحكم فان من أذن

(بيت) حر ولو ذميا أو مجنونا شريعة لانية
(به جرح أو اثر ضرب أو خنق أو خروج دم
من اذنه أو عينه وجرح في محلة أو) وجد
(بدنه أو كثره) من أى جانب كان (أو
نصفه مع رأسه) والنص وان ورد في البدن
لكن لا كثر حكم الكل حتى لو وجد أقل
من نصفه ولو مع رأسه لا لا يؤدى لتكرار
القسامة في قبيل واحد وهو غير مشروع (ولم
يعلم قاتله) اذ لو لم كان هو المصنف وسقط
القسامة (واذعى لولى له القتل على أهلها)
أى المحلة كاهم (أو ادعى على بعضهم
خلفه) ون رجلا منهم يختارهم لولى
بأنه ما قتلناه ولا علمناه قاتلا (لا
على من منهم بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا) ان كان عدا
بجانب لولى (وقال الشافعي ان كان عدا
لوث استخلف الاولياء) من يمينه ان أهل
المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المذنب عليه
وقضى بالثأر لولا الدعوى بالعمد (ثم
قضى على أهلها بالدية) لا مطلقا بل (ان وقعت
الدعوى بقتل عدوان) وقت الدعوى
(بخطأ فعلى) أى فيقضى بالدية على
(عواقله) كما في شرح الجمع معزى بالذخيرة
والخانية ونقل ابن السكال عن المبسوط
ان في ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة
والدية على عواقله أى في ثلاث سنين وكذا
قيمة القتل تؤخذ في ثلاث سنين شريعة لانية
(وان لم يتم العدد ذكر الخلف عليهم لئتم خمسين
عينا وان تم) العدد (وأراد لولى تكراره
لا ومن نكل منهم خمس حتى يحلف) على
الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل
العمد أو الخطأ فيقضى بالدية على عاقلة
ولا يجبون ابن السكال معزى بالخانية

ولو أقر على نفسه أو عبده قبل إقراره ولو على غيره فصدقته الولي سقط التحليف من أهل المحلة (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولادية في بيت لا تربي) لأنه ليس بقبيل لأن القبيل عرفا ٣٠٦ هو فائت الحياة بسبب مباشرة الحي وإن مات حتف أنفه والغرامة تتبع قول العبد (أو يسبل د)

لرجل في قطع يده ففعل لم يلزمه قصاص ولا ضمان كالواستوفاء بحق فاد أصبح بذله جاز استيفاءه بالنكول كالاموال ولا يجب الارش لأن النكول قائم مقام الاقرار وليس بصريح فيه بدليل افتقاره الى الحكم أما الاقرار فيحكم ثابت بنفسه ومتى تعذر استيفاء قصاص وجب المال وان نكل والقصاص في النفس حبس حتى يقر أو يحلف أو يموت جوعا عنده وإذا علم هذا في المدعى عليه المعين يعلم في غيره ولا يلزمه الارش كافي الطرف وإنما استحسّن الامام اسقاط القصاص في النفس استعظا ما حرمتها الا ترى أنه تعلق بها ما لم يتعلق بغيرها من تكرار الايمان ووجوب الكفارة فذلك اقتضاه انما حبس في النكول لأن العين قد تكون نفس الحق بدليل اجتماع القسامة والدية في القبيل الذي يوجد في المحلة وإذا جاز أن يكون نفس الحق وامتنع من ايادها ومذا الحكم بالقصاص وجب أن يحبس عنده وعلى قوله ما لم تعذر استيفاء القصاص وجب المال انتهى شلبي يتمر عن الاتفاق (قوله قبل اقرار) فيسقط التحليف عن أهل المحلة فلو قال ولو أقر على نفسه أو عبده أو غيره وصدقته الولي في الغير سقط التحليف لكان اخصر (قوله ولا قسامة على صبي الخ) لأن الصبي والمجنون ليسا من أهل اليمن والمرأة والعبد ليسا من أهل النصرة واليمن على أهلها منخ (قوله أو يسبل دم من فقه) عقيد بما إذا كان ينزل من رأسه الى فقه وأما إذا كان يصعد من جوفه اليه فانه يصلح دليلا على القتل أفاده الشلبي عن نحر الاسلام وذكره الشرنبلالي (قوله أو أنه) لأنه قد يكون من وعاف فهو لعلة في الباطن وقد يكون لا كل شيء غير موافق (قوله أو دبره) لأنه قد يكون له الباسور (قوله أو ذكره) لأنه قد يكون لعرق في الباطن أو ضعف الكلى أو ضعف الكبد أو من شدة الخوف (قوله للمامتر) أي من اعتبار جميعه أو أكثره أو من تكرار القسامة في قتل واحد (قوله وماتم خلفه) وإن كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لأنه منفصل ميتا انتهى منخ (قوله به أثر الصرب) وإن لم يكن به أثر فلا قسامة فيه (قوله لا تسقط) هو ظاهر لرواية وجهه ان وجوب القسامة على أهل المحلة دليل على ان القاتل منهم فعيين المدعى واحدا منهم لا يشافي ذلك بخلاف تعيينه واحدا من غيرهم لأنه بين أن القاتل ليس منهم وهم انما يعرفون اذا كان القاتل منهم لكنهم قاتلين تقدير بحيث لم يأخذوا على يد النظام فان أهل المحلة لا يعرفون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم بل بدعى الولي فاذا ادعى القاتل على غيره امتنع دعواه عليهم فسقط عنه لفقد شرطه أفاده الشلبي (قوله وقيل تسقط) هو رواية عن الثاني أي تسقط القسامة والدية عن الباقي ويقال للولي ألا ينسب فان قال لا يستلحق المدعى عليه يمين واحدة (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فينبغي أن يكون القاتل والراكب مثله أبو السعود بجنا (قوله فالدية والقسامة على أهل المحلة) لأن وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة انتهى زيلعي (قوله وان مرت دابة) أي ولم يكن معها أحد سوى عن مسكين أما إذا وجد معها فأبدا أو سائق أو راكب فقد تشبه قريبا (قوله أو قبيلتين) أو سكتين أو محلتين أبو السعود عن القهستاني (قوله فعلى أقربهم) انما يعتبر القرب اذا وجد في أرض مباحة أما اذا وجد في أرض مملوكة فالعبرة للمكان وبه صرح في البرازية حيث قال وان وجد في أرض قرية لكنه أقرب الى بيوت قرية أخرى ان الأرض ما كف فصل المال والا فعلى أقربهم فقد اعتبر الملك ولم يعتبر القرب معه وانما اعتبر القرب اذا اتفق كون الأرض ملكا لا حداثته منخ ويأتي (قوله ولو استويا فلهما) فلو كان في إحدى القريتين ألف رجل وفي الاخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بخلاف انتهى هندية (قوله وقيد الدابة اتفاق) أي فالحكم كذلك اذا وجد طر بها بينهما (قوله بشرط سماع الصوت منهم) الجار والمجور ومتمعلق بسماع وفي عبارة الدرر متعلق بالصوت فما كان العبارة بين واحد والغالب ان الصوت اذا كان من جهة وسمع من أخرى أن يسمع من الاخرى اذا كان بها للجهة الاولى (قوله تجب القسامة على الملاك الخ) وان كان بعيد الا يسمع الصوت منه (قوله على أرباب معلومين) أخرجه غير المعلومين كالأول كان وقذا على الفقراء والمساكين فان الدية تكون في بيت المال على ما استظهره في منخ الغفار أبو السعود (قوله وحينئذ) أي حين اذ روى حال المكان (قوله فلا عبرة للقرب) أي وسماع الصوت (قوله الا اذا وجد في مكان مباح) صريح في ان القسامة حينئذ والدية على الاقرب من القريتين مثلا وفي القهستاني عن قاضيخان ولو وجد قاتل في موضع مباح كالغلاة الا أنه في أيدي المسلمين كانت الدية في بيت المال انتهى ونقله نصف والمخ عن البرازية عزى الى هلال والكرخي وذكره بعد واذا اجل ما ذكره المؤلف على ما إذا كان قريبا

من فقه أو أنه أو دبره أو ذكره) لأن الدم يخرج منها إعادة بلا فعل أحد بخلاف الاذن والعين (أو نصف فماتته) أي ولا قسامة في نصف ميت (شق طولا وأقل منه) أي من نه منه (ولو معه الرأس) للمامتر (أو على رقبته) أي الميت (حمة ملتوية) لأن الظاهر أنه مات بها برأية وماتم خلقه ككعبين) أي وجد سقط تام الخلقة به أثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظاهرية ما يخالفه (فان ادعى الولي على واحد من غيرهم) مكان ابرامته لاهل المحلة (ومتطاعت) القسامة منهم (وان ادعى الولي على معين منهم لا) تسقط وقيل تسقط (قيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقته) دون أهل المحلة لأنه في يده فصار كأنه في داره (ولو اجتمع) فيها سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم) هي يدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالأر وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان مكان يسوقها مخفيا وبه جزم في الجوهرة (وان لم يكن معها أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة) التي فيها القاتل على الدابة (وان مرت دابة عليه سائق بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربهما) لما روى انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بأن يذرع فوجد الى احدهما أقرب بشبر فقتل عليهم بالقسامة ولو استويا فعلى أحدهما وقيد الدابة اتفاق في القهستاني (بشرط سماع الصوت منهم) هكذا عبارة الزيلعي وعبارة لدرر وغيرهما منه وعبارة البرجندى نقلت عن الكافي يسمعون صوته لأنه حينئذ يلقيه الفوت فيسبون الى التقصير في النصرة (والا) بأن كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا (ورأى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مسلوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عاقته) وكذا لو وقفوا على أرباب معلومين لان العبرة للمكان والدية كما أفاده المصنف مستند الماوراءية وسيجي التصريح به في المتن بما لدرر وغيره او حينئذ فلا عبرة للقرب من الا اذا وجد في مكان مباح لملك فيه لاحد ولا يد والانه الى ذي الملك واليد

من لان العبرة للمكان والدية كما أفاده المصنف مستند الماوراءية وسيجي التصريح به في المتن بما لدرر وغيره او حينئذ فلا عبرة للقرب من الا اذا وجد في مكان مباح لملك فيه لاحد ولا يد والانه الى ذي الملك واليد

من العناصر وما نقله القهستاني والمصنف على ما إذا كان بعيدا منه زال التنافي ويحمر ثم رأيت في الهندية إذا
وجد القليل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لآدم فبالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم يكن لاحد
فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة وان كان لا يسمع فيه الصوت فان كان
للمسلمين فيه منفعة الاستطاب والاحتشاش والكلالة في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدمه
هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس يقر بها عمران كذا في محيط السرخسي انتهى (قوله ولو لجماعة يحصون)
الوضح ان يقول بأن يكون لجماعة يحصون (قوله لكن سمي الخ) لا ينافي ما في البدائع لا مكان حمله على أهل
القرى فلا ينافي وجوب ذلك في بيت المال (قوله أخذها والظلم) فيه التفات الى قول محمد بن الفصيح يتحقق
في العقار (قوله لانه ليس على الغاصب دية) علة قاصرة فلو قال ولا شيء على المالك لعدم قدرته على الحفظ لاستتم
العلة (قوله لما ذكرنا) قد علمت مما تقدم عن محيط السرخسي أن محل وجوب الدية على بيت المال اذا لم يسمع منه
الصوت فلا وجه لهذا التعليل (قوله ليس صاحب الارض منها) هذا نص على المتوهم فان الحكم كذلك لو كان
منها (قوله فهذا صريح الخ) لا حاجة اليه مع ما قدمه من قوله وحينئذ فلا عبرة للقرب (قوله لان تدبره الخ)
علة لمخدوف تقديره والا فلي المالك وذو الولاية لان الخ (تنبيه) اذا وجد القليل في محله خربة ليس فيه
أحد وبقرب محله عامرة فيها اناس كثير يجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة واذا وجد القليل في قرية
أصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية
فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب أهل الذمة فان كانت لهم عواقل فعليهم والا فلي أموالهم كذا
في المبسوط (قوله وان وجد في دار انسان الخ) فالدار مثل الارض المملوكة أو الموقوفة على معينين ثم ان القسامة
تكرر على المالك ان لم يف العدد (قوله حضورا) أي في البلدة غير غائبين عنها (قوله دخلوا في القسامة أيضا)
فيحفظون معه عندهما (قوله خلافا لابي يوسف) فقال لا يدخلون في القسامة أصلا (قوله ان ثبت انتم له بالجملة)
قال القهستاني فيه اشارة الى ان اقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيء عليه بمجرد ظاهر اليد
وفي الاوضح ان ما ذكره قول الطبري وأما عند أبي يوسف فلا يحتاج الى الحجة ولا يكفي مجرد الدية انتهى
(قوله بالجملة) هي البينة أو اقرار العاقلة (قوله وهي أي الدية الخ) الذي في عبارة الدرر وابن السكال الاقتصاد
على القسامة وهو ظاهر (قوله على أهل الخلطة) بالكسر هي ما خلطه الامام أي فرزه وميزه من أراض وأعطاء
لاحد كما في الخلطة قهستاني (قوله دون السكان والمشتريين) ودون من ملك المنفعة أو العين بأي سبب
من أسباب الملك أفاده القهستاني ثم قال قيل هذا في عرفهم وأما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم
كإبشار اليه الكرمان (قوله فهو على عدد الرؤس) الاولى أن يقول فهما أي الدية والقسامة على الرؤس أي وان
اختلفت الانصبا يعني ان كان نصفها زيدا وعشرها العمرو والباقي لغيره فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم أثلاثا
مساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذلك لو وجد في غير مشترك (قوله وفي البيع بغير
سواء كان الخيار للبائع أو المشتري أو لهما (قوله خلافا لهما) أي في المشتريين فقال لا يمكن فيه خيار فهو على
عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة التي نصير له لانه انما يتناول باعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب
الا على من عليه ولاية الحفظ وذلك يستفاد بالملك ولا في حنيفة ان القدرة على الحفظ باليد لا بالملك (قوله حتى
ينهد الشهود الخ) يعني اذا أنكرت العاقلة أن تكون الدار له وقاها هي ويدعيه في يده ثم هذا بالاتفاق كما ذكر
في الجامع الصغير وجعله في الاوضح قوله ما أماعند أبي يوسف فجرد الدية (قوله ولا يكتفي بمجرد اليد) لان ما ثبت
الشهادة بالملك كذا في مسكين (قوله انما أي الدار) مثلها الارض المملوكة (قوله ولا يكتفي بمجرد اليد) لان ما ثبت
بالظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهو يصلح للدفع (قوله حتى لو كان) أي ثبوت الملك به أي بمجرد وضع اليد (قوله
ولا نفسه) بانصب عطا على مخدوف تقديره غيره أي لو أنكر واكون الدار له ولا يثبت فانه لا تدعى لورثته المتقول
(قوله معللا الخ) هذا التعليل موضوعه مسألة أخرى ذكرها صاحب الدرر بعد حيث قال ولو وجد قتيلا في دار
نفسه تدعى عاقلة وورثته انتهى أي والحال ان الدار ثابتة للملك قال وهذا عند أبي حنيفة لان الدار حال ظهور القتل
القتل لورثته فالدية على عاقلتهم وعندهما وعند زفر لا شيء فيه وبه يفتي لما قالوا ان الدار في يده حال ظهور القتل
فيجعل كانه قتل نفسه فكان هدر وان كانت هذه الدار لورثته فالعاقلة اغناهم لو لم يوجب عليهم تخفيف ناعم

والمراد بالولاية والدير الخصوص ولو لجماعة
يحصون فلو اقامت لسلين فلا قسامة ولا دية
على أحد بدائع ~~الملك~~ سيجي وجوبها
في بيت المال قتال والمراد باليد أيضا اليد
المحتمة وأما الاراضي التي لها مالك أخذها
والظلمة في بيت المال فليقتل فيها هدر
لانه ليس على الغاصب دية قهستاني عن
الكرمان في محرز (وان ما حال كنه في أيدي
المساكين يجب الدية في بيت المال) لما ذكرنا أنه
اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه
الغوث كذا في اللولبية وفيها (ولو وجد)
قتيل في أرض رجل الى جانب قرية ليس
صاحب الارض منها) أي من أهل القرية
(فهو عليه) على رب الارض (لا على أهلها)
أي القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى
قلت فهذا صريح في ان القرب اغناهم اذا
وجد في أرض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة
على غيره لا ربا به وسيجي متناقضه (وان
وجد في دار ان فعله القسامة) ولو
عاقلة حضرة وادخلوا في القسامة أيضا
خلافا لابي يوسف ملحق (والدية على عاقلة)
ان ثبت انتم له بالجملة كما سيجي وكان له عاقلة
والا فعليه (وهي) أي الدية والقسامة (على
أهل الخلطة) الذين خطاهم الامام أو لفتح
ولو بقي منهم واحد (دون السكان والمشتريين)
وقال أبو يوسف كاهم مشتركون (فان باع
كاهم فعلى المشتريين) بالاجماع (وان وجد
في دار بين قوم لبعض أكثرهم على) غدد
(الرؤس) كالمشفعة (وان بيعت ولم
تقبض) حتى وجد فيها قتيلا (فعلى عاقلة
البائع وفي البيع بغيره على عاقلة حتى
اليد) خلافا لهما (ولا تغفل عاقلة حتى
يشهد الله ودانها) أي الدار الذي فيها
قتيل (لذي اليد) ولو هو القتل كما سيجي
ولا يكتفي بمجرد اليد حتى لو كان به
لم تده عاقلة ولا نفسه درر معلل

ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى قال في الهندية واختلاف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة
على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يجب القسامة ههنا ~~في الكافي~~ وقد حلت من كلام
صاحب الدرر أن هذا التعليل الذي ذكره المؤلف ذكره صاحب الدرر آخر من طرف الصاحبين وسبق بقوله
وذكره المؤلف بعد ذلك لا بقوله لا يقال العاقلة الخ وأجاب عنه (قوله بأنه لا يمكن الايجاب للورثة على الورثة)
قال في العاقلة فان قلت كيف يستقيم أن تعقل عاقلة الورثة للورثة وليس بمقول أن يدعوا لعاقلة أنفسهم لأنفسهم
قلت العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فواجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لأن
عاقلة الرجل أحد ديوانه عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه أقرب بأثره انتهى شلبي (قوله لما كان
هو لا يدى لنفسه) قد يقال أنه لما وجد مقتولا لا يصلح ايجاب الدية عليه لنفسه لعدم تكليفه والوجوب له
على ما ذكره لا عليه فلا يجب ما ذكره (قوله لقوة الشبهة) أي عدم الوجوب عليه (تنبيه) إذا وجد قاتل في دار
من لا تقبل شهادته أو أمارأة في دار زوجها فيه قسامة ودية ولا يجرم الميراث انتهى محيط السرخسي
ولو وجد في دار صبي أو مجنون فالدية والقسامة على العاقلة ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم يعقل عاقلة
انتهى خزانة المفتين (قوله على من فيها) واللفظ يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكار
وعلى من يدها والمائة في ذلك وغير المائة سواء هدية عن الهدية قال الشافعي وهذا أي التسوية بين المائة
وغيره فيه على ما روى عن أبي يوسف أن السكار عند ميثار ~~كون~~ المالك في القسامة ظاهر وأما على قوله ما
فأفرق أن السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها اليدون المثلث كافي الدابة بخلاف المحلة والدار فانهم لا يتفرق
انتهى (قوله وفي مسجد محلة الخ) قد بالهله لأنه لو كان المسجد للقرى باصلي فيه القرية بالقسامة والدية
على بانيه ~~في الكافي~~ في الحواشي تفرق عن الشارع فاله لا يمكن لولم يعلم فعل عاقلة صاحب أقرب للورثة
فاله في المعدن انتهى مكي (قوله كما أفاده ابن السكك مستند إلى البدائع) حيث قال والمراد من طريق المحلة
وشارعها ما هو الخاص بأهلها كما هو الظاهر من البدائع حيث قال ومنها أي من شرائط وجوب القسامة
والدية أن يكون الموضع الذي وجد فيه القاتل ملكا لأحد أو في يد أحد بدخموه وان كان في يد أحد
يد العموم لا يد الخ ووس وهو أن يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يمحسون لا يجب
القسامة والدية عن أحد انتهى (قوله وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف) فيه أن ملا خسر وجعل الشارع
قسمة أحد ما شارع المحلة وهو ما يكون الموضع لا كثر أهل المحلة وقد يكون لغيرهم انتهى فلم يصح شارح
المحلة على انحصارهم واعتراضه الشرعي لا بد من تقديم عن البدائع ثم قال فلا مخالفة بين الهدية وغيره في لزوم
القسامة والدية بالوجدان في سكة غير نافذة على أهلها وعدم القسامة في النافذة وتكون الدية في بيت المال
انتهى ولا شك أن غير النافذة هي الخاصة بأهل المحلة فلا يصح أن يكون ماحقة ملاحسرو هو ما في البدائع
قد برقت فحققة أن في قوله وفي مسجد محلة أو شارعها أي شارع المحلة احتراز عن الشارع الأعظم على أهلها
كما سيأتي (قوله وسوق ملوك) ظاهر عطفه على القسامة والدية على المالك والذي يغادها تقدم أن الدية على عاقلة
الملاك (قوله والشارع الأعظم) قال في المغرب الشارع الطريق الذي شرع الناس فيه عامة فهو من الاستاد
الجزازي أو من قوله شرع الطريق إذا تبين في المصاحح طريقين شارع يسلكه الناس عامة فاعل بمعنى مفعول
مثل طريق قاصد أي مقصود والجمع شوارع انتهى مكي (قوله والجامع) أراد به المسجد الجامع أو مسجد جماعة
يكون في السوق لعامة المسلمين (قوله وكل مكان يمكن التصرف فيه لعامة المسلمين) كالمطبخة كما إذا وجد
في وقف المسجد الجامع كافي الهندية (قوله لا قسامة) لأن الله ود بالقسامة نفي تهمة القتل وذلك لا ينحصر في حق
العامة برهان (قوله وإن الدية في بيت المال) هذا إذا لم يعرف باني المسجد والقسامة عليه والدية على عاقلة
كافي القرطبي (قوله لأن الغرم بالغنم) أي لما كان عامة المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع
والسجن والشارع الأعظم كان الغرم عليهم في دفع من مالهم الموضوع لهم في بيته قال أبو الوالد هود عن الجوزي
وكذا إذا زدحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدية في بيت المال قلت ويقاس عليه من قتل
بازدحام المراكب وبازدحام الواقع في الليالي المكربة كإسالة المعراج وبيلة القدر ولله نصف من شهابان
تصبروا لقدس الشريف انتهى (قوله أن كان ناسيا) قال القهستاني وفي سوق غير ملوك بأن كانت بعيدة يجمعون

بأنه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى
ثم الورثة يملقون فيكون الايجاب على
الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد
يقال لما كان هو لا يدى لنفسه ففسره
بالأولى لقوة الشبهة فتأمل (وان) وجد
(في ذلك) فالقسامة (والدية) (على من
فيها من الركاب والملاحين) حكمها
في أيديهم كالدابة (وكذا العجالة) الخاص
كملت (وفي مسجد محلة وشارعها) الخاص
بأهلها كما أفاده ابن السكك مستند إلى البدائع
وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف (على
أهلها وسوق ملوك على المالك) وعند أبي
يوسف على السكار ملق (وفي غيره) أي
غير المملوك (والنوع الأعظم) هو النافذة
(والسجن والجامع) وكل مكان يجمعون
التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة
ولا لجماعة يمحسون (القسامة) والدية
على أحد ابن كمال (وإنما) الدية في بيت
المال (لأن الغرم بالغنم) (أن كان ناسيا) أي
فيما ذكره على بيت المال (يكن ناسيا بل قريبا
بعيدا) (من الهلات والال) يكن ناسيا بل قريبا
منها (فعل) أقرب للهلات (الدية)
والقسامة لأنه محظوظ بغيره على أهل المحلة
فكون القسامة والدية على أهل المحلة

وكذا في السوق الثاني اذا كان من يسكنها
في الدار الى او كان لاحد فيها دار ملوكة تذكر
القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة
ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه
موجب التقصير كما في العناية معز بالنهاية
قلت وبه افتى المرحوم أبو السعود مفتي
الروم واعتمد المصنف وان خلا عنه المتون
لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح
فليحفظ (ويهدرلو) وجد (في برية وفي وسط
الفرات) اذا كان عز به الماء لا يجنبها كما
سجي اذ لا يلاحد وقيل اذا كان موضع
انبعاث مائه في دار الاسلام تجب الدية في
بيت المال لانه في أيدي المسلمين ابن كان
(وفي نهر صغير) هو ما يستحق به الشفعة
(على أهله) لا خصاصهم به (ولو كانت
البرية ملوكة) أو وقفا (لاحد) كما تر وسيجي
(أو كانت قرية من القرية) أو الاخبية
أو الفسطاط بحيث يسع منه (أو) تجب
(على المالك) أو ذي اليد (أو على أهل القرية
أو على الاخبية زباني) (ولو محتبسا بالسط)
أو بالجزيرة أو مربوطا أو ملق على السط
(فعل أقرب) (أو واضع اليه من) (القرى)
والامصار زاد في الخاتمة والاراضي وأقره
المصنف (اذا كان يصل صوت أهل
الارض والقرى اليه والا لا) كما مر (وان
التقى قوم بالسيف فأجلوا) أي تفزقوا
(عن قتيل ففعل أهل المحلة) لان حفظها
عليهم (الا أن يدعى الولي) على أولئك أو
يدعى (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على
أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يبرهن
لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبري أهل
المحلة لان قوله حجة عليه (ومستف) على
صفة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بانه
ما قتل ولا عرفته فانا لا نغير زيد) ولا يقبل
قوله في حق من يزعم أنه قتله (وبطل شهادة
بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) خلافا لما
(أو بقتل واحد منهم) بعينه لانه (ومن
جرح في حق فقتل) منه (فتبى ذافرا حتى
مات فالدية والقسامة على) ذلك (الحق)

في التجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار ملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانما
اعامة المسلمين كما في الثقة انتهى وقد علمت ما تقدم عن القرطبي أن محله أيضا الذي يعرف باني المسجد (قوله)
وكذا في السوق الثاني الاولى جعلها مسئلة مستقلة (قوله في الثاني) متعلق باستقرار محذوف خبر كان وأفاد به
أنه لا عبرة بكنى التهمار (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسامة والدية (قوله قلت وبه) أي بوجوب
الدية والقسامة على أقرب المحلات أفاده المصنف فيكون راجعا الى المتن (قوله ويهدر) أي يطل من باب ضرب
يقال ذهب دمه هدر ايسر كون الدال وقصها أي باطلا ليس فيه قود ولا عقل أفاده المصنف (قوله في برية)
بتشديد الراء والياء وتحذفهما ههنا (قوله وفي وسط الفرات) قال في البناء الفرات ليس للتخصيص
بل المراد به النهر العظيم وفي المعدن وذكر الوسط ليس للتخصيص فان القتل مادام به الماء جارا كان حكم السط
حكم الوسط انتهى مكي ونحوه في الهندية (قوله لا محتبسا) بفتح الباء أي محبوسا والاحتباس لازم ومنه قد
مكن من المعدن (قوله وقيل الخ) هذا القيل جزم به القهستاني حيث قال فلو كان في شطه فملى بيت المال
والى أنه لو احتبس على شطه لم يكن هدرًا فعلى أقرب القرى ان سمع صوت أهلها أو لأفعلى بيت المال وهذا كله
اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والافوه هدر بكل حال الكل في الذخيرة انتهى وحمله ابن الكمال
باحتمال أن يكون قتيل أهل الحرب وفي الهندية وإذا وجد الرجل قتيلًا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيمًا
كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري
في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتبسا بالسط
فعلى أقرب القرى ان كانوا بحيث يسعون الصوت والافى بيت المال انتهى مختصرا (قوله هو ما يستحق به
الشفعة) وهو ما لا تجرى فيه أصغر الدفن وقيل ما أهله يصحون (قوله تجب على المالك الخ) اف ونشر
مرتب (قوله أو مربوطا) أي بالسط أو بالجزيرة بنحو جيل وهو معطوف على محتبسا وقوله أو ملق على السط
مثله الملقى على الجزيرة فيما ينظر (قوله والاراضي) أي المملوكة أو لذي يدان لم تكن قريبة أو مصرافا لواجبها
يجز حكمه وكان على المصنف أن يذكر الأرض لانه ذكرها بعد (قوله والا لا) والدية في بيت المال كما مر
عن الهندية قوله وان اتقى قوم الخ قال أبو جعفر في كشف الغواص هذا اذا كان القريقتان غير متأولين
قتلوا عصبية وان كانوا شركين أو خوارج فلا شيء فيه ويجوز ذلك باصالة العدو انتهى تبين وفي الجوى
عن الهداية وان كان القوم لقوا قتالا ووجد قتيل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر أنه قتيل
الاعداء اذ الظاهر أن الانسان بعد الالتقاء انما يقتل من يعاديه لا من يوازره وانما أوجبنا القسامة بنوع
من الظاهر وقد عدم هنا انتهى (قوله لان قضاها عليهم) قال الشعبي لان على أهل المحلة أن يصونوا محلهم
عن مثل هذه الحادثة فحلت بفعالوا كانوا غارمين انتهى ظاهره أن محله اذا كانوا قاتلين وانظر ما لو عجزوا
(قوله على أولئك) أي القوم وتسقط القسامة والدية عن أهل المحلة بدعوى الولي على غيرهم وأما دعواه
على واحد منهم ولو مع الشهادة من أهل المحلة فقد تقدم الخلاف فيها (قوله منهم) أي من القوم وهذا بائناق
أو من أهل المحلة وبكون جاريا على قول الثاني وعندهم لا يبرأ بقا أهل المحلة وقد سبق أفاده الزيلعي
(قوله حجة عليه) أي في برائة أهل المحلة (قوله ومستف) أي في القسامة ههنا (قوله قال قتله زيد)
أي ويريد بذلك اسقاط اليمين عنه (قوله ولا عرفته فانا لا) هذا قول محمد والحكم هو السابق من وجوب
القسامة والدية عند أبي يوسف لا يخلف على العلم لانه قد عرف القتيل واعترف فلا حاجة اليه لعمدة أنه يجوز
أن يكون عرفه فانا لا آخرمه (قوله وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) أي وقد ادعاه الولي (قوله)
خلافا لما) فقالا بالقبول لان الولي لما ادعى القتل على غيرهم تبين أنهم ليسوا بخصمه ما غاب الامر أنهم كانوا
بعرضية أن يصيروا خصما وقد بطل ذلك بما ذكره للاعلام أنهم خصم ما بانزاهم فانما للتقصير الصادر منهم
فلا تقبل شهادة من قال في اثنين وحاصله أن من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية
أن يصير خصما ولم يصب خصمه بعد تقبل شهادته وهذا ان الاصلان متفق عليهما غير أنهم ايجعلان أهل المحلة
من بعرضية أن يصير خصما وهو يجعلهم عن انتصبا خصما وتما فيه (قوله للثمة) أي بقطع الخصومة
عن نفسه لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد بقطعها عن نفسه (قوله فالدية والقسامة على ذلك

خلا فلا يابى يوسف فلو لمعه جريح بدمق
 غم له آخر لاهله فكث مذكفات لم يضمن الحامل
 عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة
 يضمن (وفي رجلين ثلاث ووجد أحدهما
 قبل ضمن الآخر) لأن الظاهر أن الإنسان
 لا يقتل نفسه (ديته) عند أبي حنيفة خلافا
 لمحمد (وفي قتل قرية لامرأة أكثر الحلف
 عليهم وتدى عاقلتها) وعند أبي يوسف
 القسامة على العاقلة أيضا قال المتأخرون
 والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه
 المسئلة كذا في الملتقى وهو الأصح ذكره
 الزيلعي (وان وجد قتيلا) في دار نفسه
 فالدية على عاقلة ورثته) عند أبي حنيفة
 (وعند همام وزفر لا شيء) أي في القتل
 المذكور (وبه يفتي) كذا ذكره ملا خسر
 تبع المار بجمعه صدور الشريعة وتبعهما
 المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما أن
 الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل كأنه
 قتل نفسه فيكون دراؤه أن القسي يتبع
 يجب بظهور القتل وحال ظهوره عند
 لورثته فدية على عاقلته لا يقال العاقلة غا
 يتبعه بلون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا
 يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لأن
 الإيجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى
 يقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه
 الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان
 قتل أباه يجب الدية على عاقلته وتكون
 ميراثا فدية (ولو وجد في أرض موقوفة
 أو دار كذلك) به في موقوفة على
 أرباب معلومة فالقسامة والدية على
 أربابها) لأن تدبيره إليهم (وان كانت
 الأرض أو الدار موقوفة على المسجد فهو
 كما لو وجد فيه) أي في المسجد زيلعي ودرر
 ومراجعة وغيرهما وقد مناه قلت والتقيد
 بكون الأرباب الموقوف عليهم معلومين
 يخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على
 الفقراء والمساكين فإن الظاهر أن الدية
 تكون في بيت المال لأنه حينئذ تكون من
 جلة ما أعد لمصالح المساكين فأشبهه الجامع
 قاله المصنف بجما

الحق) لأن الجرح إذا قتل به الموت صار قتلا ولا واجب به القصاص انتهى درر (قوله خلا فلا يابى يوسف)
 فانه قال لا ضمان فيه ولا قسامة لأن ما حصل في تلك القبيلة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصار كما إذا لم يكن
 صاحب فراش شربلا لاية (قوله فلو لمعه جريح) أي رجل معه جريح كأن كان جالسا عنده (قوله
 به رضى) أي بقية حياة (قوله عند أبي يوسف) ذكر صاحب الدرر محمداه (قوله يضمن) لأن يده بمنزلة
 المحلة فوجوده جريحاً في يده كوجوده فيها انتهى درر انظر ما الفرق بين الحق والرجل الذي معه الجريح
 وقد يقال الفرق ظهور النقل وثبوت وعده وعليه فالمدار على ثبوت حمله من الحق ومن عند الرجل وعده
 (قوله خلا فالمحمد) فقال به دم الضمان لا محتمل أنه قتل نفسه انتهى درر (قوله ثلاث) لم أريان مفهوما
 هل الدية عليهم ان كانوا أو عليهم ان كانوا أكثر لم يجتمعوا القتل أو يعتبر صاحب اليد (قوله وفي قتل
 قرية لامرأة) وكذا دارها إذا كان عشرين غائبين وأما إذا كانت عشرين حاضرًا فتدخل معها في القسامة
 كذا في الهندية عن الكفاية وذكر المؤلف في شرح الملتقى هذا التفصيل في القرية (قوله وتدى عاقلتها)
 وعاقلتها أقرب القبائل إليها في النسب هندية (قوله وعند أبي يوسف القسامة على العاقلة أيضا) لأن القسامة
 لا تجب الأعلى من كان من أهل النصرة وهي أيت من أهلها فأشبهت الصبي وإلها أن القسامة انبنى التهمة
 وتهمة القتل من المرأة متحققة (قوله والمرأة تدخل في التحمل) لا تنأز لناها فانه تشارك العاقلة اه تبين
 قال في النهاية وانما قيد بقوله في هذه المسئلة لأن المرأة تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورة من الصور
 على ما يذكر في المعامل من قوله وليس على النساء والذرية عقل انتهى شاي (قوله فالدية على عاقلة ورثته) قال
 في الدراية قوله فديته على عاقلته أي على عاقلة ورثته لورثته انتهى ولم يتكلم على القسامة وتقدم عن
 الهندية أن فيها خلافا واختار شمس الأعة عدم الوجوب (قوله وخالفهم ابن الكمال) لا مخالفة فيما ذكره وأفاد
 بتقدم قوله ما أنه هو المرتضى عنده (قوله ولا يمكن الإيجاب على الورثة) نظر لاصل الوجوب وانظر إذا اعتبر
 الوجوب على الورثة الذي هو الأصل لمن يكون الدية لبيت المال أو غيره (قوله وتكون ميراثا) قال الاكل
 في شرح السراجية وكذلك أي لا يمنع الميراث اذا صدر من هو غير مكلف كالصبي والمجنون ونحوهم لأن فعلهم
 لا يوصف بالجناية شرعا لعدم الخطاب في حقهم ولا يعتبر اقصدتهم في الاستعمال (قوله فهو كالووجد فيهم) فان
 كان في وقت على مسجد محله فحكمه حكمه وان كان في وقت مسجد جامع فهو حكمه (قوله في معسكر) بفتح
 الكاف الموضع أي موضع العسكر وهو الجامع والعسكر من كل شيء فارسي ومن الليل ظلمة أفاده صاحب
 لتاموس (قوله في النخبة والفسطاط) قال في القاموس الفسطاط بالضم مجتمع أهل الكورة وعلم مصر العتيقة
 التي بناها عمرو بن العاص والسرادق من الابنية كالفسطاط والفسطاط ويكسرن (قوله على من
 يسكنهما) حلاهما في يده كما في الدار (قوله ان كانوا قبائل) أي نزولوا قبائل في أماكن مختلفة لأن أماكنهم
 حينئذ صارت بمنزلة الحال المختلفة في المصر لأنهم ليسوا بغيرهم أن يزعمهم عن ذلك المسمى زيلعي (قوله
 كما تر بين القريتين) أي من أنه يجب على الأقرب وعند التساوى عليهم اذا سمع منه الصوت (قوله ولو نزلا
 جلة مختلفين فعلى كل العسكر) قال في التبيين وان نزولوا جلة مختلفين فعلى أهل العسكر كلهم لانهم لما نزولوا جلة
 صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة فتكون منسوبة اليهم فيجب غرامة من وجد خارج الخيام عليهم كلهم
 انتهى فالاولى للشارح أن يقول مختلفين (قوله فلا قسامة ولا دية) هذا ما تقدم عن الهداية وهو مطلق لم يقيد
 بالمتأولين (قوله بالاجماع) قال الزيلعي والفرق لا يابى يوسف بينه وبين المحلة والدار أن العسكر نزولوا فيه
 لا لانتقال والارتحال لا للقرار فلا يعتبر الا للضرورة بخلاف الدار والمحلة فانهم يسكنون فيه لا للقرار فلا بد من
 اعتبارهم انتهى (قوله لكن في الملتقى خلا فلا يابى يوسف) فانه يعتبر السكان مع الملاك كما سبق وهو استدراك
 على الاجماع (قوله وهي على عاقلتهم) وكذا الدية وهو ظاهر (قوله فعليه) أي القسامة والدية هندية
 (قوله فعلى عاقلتها) أي القسامة والدية هندية (قوله ولو في دار ذي حلف خسين) أي باقية الذي أنزل التوراة
 أو الانجيل ما قاتله الخ (قوله وفي الخانية) إشارة الى تقييد القسامة والدية بالادي (قوله وان وجد مكان الخ)
 ولو وجد المكان قتيلا في داره فهو ديرا بالاجماع هندية عن السراج (قوله والقيمة) أي قيمة المدبر وأم الولد
 (قوله فقيته على مولا لغرمائه) هذا إذا لم يكن الدين أقل منهما والافعليه الأقل أفاده في الهندية (قوله فقيته)

(ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة فني)
الخيمة والفسطاط على من يسكنهما وفي
خارجهما) أي الخيمة والفسطاط (ان كانوا)
أي ساكنو خارجهما (قبائل فعلى قبيلة
وجد القليل فيها ولوبين القبيلتين ~~كان~~
حكمه) كما ز (بين القريتين) ولو نزلوا جملة
مختلفين فعلى كل المعسكر ولو كانوا قد قاتلوا
عدو فلاقاة ولادية ملحق (ولو) كانت
الأرض للذي نزل فيها المعسكر (مملوكة فعلى
المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يحررون
المالك في القسامة والدية در ولكن في المتيقن
خلا فلا ييوسف قتيبه (و) فيها (ولو وجد
في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة
وهي على عاقلتهم) لانهم ليسوا من أهل البين
(وان كان فيهم مدرك فعليه) لانه من أهل
اليمين ولو الجلية • فروع • لو وجد في دار صبي
أو متهمة فعلى عاقلته ما ولو في دار ذي حلف
خمس • بن يدي من ماله ولو نسا قاتلوا فعلى
عاقلته ما ولو مزر رجل في محله فأصابه سهم
أو حجر ولم يدرك من أين ومات منه فعلى أهل
المحله القسامة والدية سر اجية وفي الخاتمة
وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا شيء فيها وان
وجد مكاتب أو مدبر أو أم ولد قتيلا في محله
فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث
سنتين ولو وجد العبد قتيلا في دار ولاء
فهو دار المديون فقيمته على مولاه لفرمانه
حالة والامكاتب فقيمته على مولاه مؤجلة
ولو وجد المولى قتيلا في دار مأذونه منه يونا
أو لافعلي عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا
في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها
فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من
الميراث والله تعالى أعلم

• (كتاب المعاقلة) •

(هي جمع معلقة) يفتح فسكون فضم (وهي
الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من
أن تفل أي تمسكها ومنه العقل لانه يمنع
القبائح (والعاقلة أهل الديوان) وهم
المعسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم
العصبات (لمن هو منهم قتيب عليهم كل دية
وجبت بنفس القتل)

على مولاه مؤجلة) أي في ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته هندية
من الخاتمة وإذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسبي في الأقل من قيمته ومن دية المولى سراج
(قوله فعلى عاقلة المولى) أي الدية والقسامة هندية (قوله في دار أبيه أو أمه) في الهندية عن محيط السرخسي
في دار من لا تقبل شهادته وما هنا أولى لانه لا يلزم من عدم قبول الشهادة الارث والله تعالى أعلم وأستغفر
الله العظيم

• (كتاب المعاقلة) •

(قوله وهي الدية) لقائل أن يقول إذا كان المراد بها الدية فقد تقدم كتاب الديات وليس في هذا الكتاب شيء من
بيان الديات بل من تجب عليه الدية وهي العاقلة ولهذا ترجم في البرهان باب العاقلة ثم نزل الية وقال في حاشية
سرى الدين الصواب العواقل جمع عاقلة وهو من يؤدى العقل أي الدية لان كتاب الديات قد انتهى وأجيب بأن
الكلام على تقدير مضاف أي أهل المعاقلة فيكون من مجاز الحذف أو يراد بالمعاقلة أهلها من اطلاق الحال على
المحل انتهى أبو السعود قال الاثقل في الدية مشروعة بالكتاب فهو قوله تعالى فدية مسلمة إلى أهله وبالسنة
فهو قوله عليه الصلاة والسلام في نفس المؤمن مائة من الابل وباجماع الامة لانه انعقد اجماعهم على ذلك
ولا منكر لشرعيتها أصلا انتهى (قوله وتسمى عقلا) ويجمع بهذا المعنى على معاقلة والعقل آلة الادراك جمعه
عقول أبو السعود (قوله لانها تعقل الدماء من أن تنسك) وقيل لان الابل كانت تعقل بفنائها وفي المقتول ثم عم
هذا الاسم فسميت الدية معلقة وان كانت دراهم أو دنائير انتهى حوى (قوله لانه يمنع القبائح) أي يمنع
الانسان من ارتكابها (قوله والمعاقلة أهل الديوان) عرّف صاحب الدرر العاقلة بأنهم الذين تقسم عليهم دية
القتيل خطأ قال الوائى وهو تعريف بالاعتم على ما جوزه القدماء فلا يراد بالنقص بجماعة قتلوا رجلا خطأ ثم
أقرباؤه فان الدية تقسم عليهم مع أنهم ليسوا بعاقلة ولو زاد وليسوا بعقلا لكان تعريفها بالمساوي ذكره أبو
السعود ووجوبها على العاقلة بتحديث حل بن مالك بفتح المهملة والميم وهو ما روى صاحب السنن وغيره وهذا
الى أبي هريرة قال أقتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها فاخصموا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية جنينها عبدا أو بدية وقضى بدية المرأة على عاقلتها
فقال حل بن رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استنهل فذل ذلك بطل فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان من أجل سمعه الذي سمع انتهى والديوان الجريدة التي كتبت فيها
أسماءهم من دون الكتب اذا جمعها وقد وضعها عمر عليهم بمحض من العصاة من غير كبر والنفس محترمة
ولا وجه الى اهدارها ولا لاجباب العقوبة على الخطي لانه معذور ومرفوع عنه الخطأ وفي ايجاب الكل عليه
عقوبة لما فيه من اجماعه واستنصاه فيضم اليه العاقلة تخفيفا وانما كانوا أخص بالضم اليه لانه انما يصر في
الاحتراز بقوة نفسه لان الغالب ان الانسان انما لا يحترز في افعاله اذا كان قويا فكانه لا يسأل بأحد وذلك القوة
تحصل بأذنه غالباً وهم اخطوا بنصرتهم لانه لا يلزم سبب للاقدام منه على التهذي فقصروا بها عن حفظه فكانوا
أولى بالضم اليه قال اللؤلؤ الجي القائل اذا كان له ديوان فعاقلة أهل ديوانه فان كان من الغزاة فعاقلة ديوان
الغزاة وان كان كاتباً فديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون فيها وان لم يكن من أهل الديوان فعاقلة انصاره فان
كانت نصرته بالمال والدور فعاقلة عليهم وان كانت نصرته بالحرف فعلى المحترفين كالقصارين والصغار بنصرته
والاساس كفة باسباج وان لم يكن له عاقلة كاللقيط والحربي والذي اذا أسلم فعاقلة بيت المال ان أسلم ولم
يوال والافعلي من والامان كل له عاقلة فأجف بهم بأن كان يصيب كل واحد منهم أكثر من أربعة دراهم فيضم
اليه أقرب الدواوين الى هذا الديوان انتهى قال في الهندية وهو أن يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان
الذي فيه القاتل ثم اذا ضم اليه أقرب الدواوين من هذا المعسكر لم يكن ضم اليه أبعد الدواوين وهو الديوان الذي
ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي والحاصل أن العبرة في هذا التناصير
وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل التربة أو العشيرة بحال اذا وقع لواحد
منهم أمر قاموا معه في نصرته وكفايته فهم العاقلة والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة أو
المحلة أو السوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العشيرة

ثم بعد ذلك اتناصرون من أهل المحلة أو السوق كذا في الذخيرة وإن كان لا يتصرف بعضهم ليهضي فعاقلته
عشرته من قبل أبيه كذا في المحيط انتهى يتصرف قال الولوالجي فان كان القتال من أهل البادية وجبت الدية
على الأقرب فالأقرب من عشيرته من قوم الأب فان انحرف بهم - بم يضم اليهم أقرب القبائل اليهم من النسب من
الانحاف والبطون فان ضم ولم ينتف الا بحاف بأن لم يبق من عشيرته أحد هل يعتبر الماهل - فبسه كلام فان لم ينتف
الانحاف فهذا رجل لا عاقلة له في الباقي فيكون الباقي في بيت المال وفي رواية في ماله كالمولم يكن له عاقلة أصلا
فالواحد اذا كان القتال عرييا لان العرب حفظوا أنسابهم فأمكن ايجاب العقل على عشيرته وقبيلته فان كان
بعمياء ولا ديوان له بأن لم يكن له ديوان ولا مصرفه ديوان ولا عشيرة أو كان وقد انحرف بهم اختلفوا منهم من قال
باعتبار ذلك الماهل والقرى الأقرب فالأقرب وهذا غير مدلل تكون المسئلة على الروايتين أنه انجذب في بيت
المال أو في ماله انتهى قال شمس الأئمة الحلواني اختلف المتأخرون في العجم فقال الفقيه أبو بكر البلخي وأبو
جعفر الهندواني لا عاقلة لهم لعدم حفظهم أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجنابة
على الغير عرفا بخلاف القياس في حق العرب وهم لم يقبضوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم - بم العجم
وقال بعضهم لهم عاقلة عند التناصرو والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الاساكفة والصغار من عمر وودروب
الخشابين وكلاهما يبخاري فاذا قل واحد خطأ وجبت الدية فأهل محلة القتال ورسته فقه عاقلة و - كذا ذلك
طلبة العلم وقد اختاره الحلواني وكثير من المشايخ وكان الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول أبي جعفر لأن العبرة
للتناصرو واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصرو فلا يلزم الضم عن غيرهم هذه بتخصيص
الجنابة (تنبيه) الذي باشر القتل شبه العمدة في معنى الخطا لان الأكلة ليست موضوعة للقتل ذكره الانصاف
(قوله خرج ما انقلب مالا يصلح) ما واقعة على القتل (قوله والفرق بين العطية) ذكر الكرماني أن العطية يشمل
ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لا حاجة ويشمل الرزق وهو ما فرض له بقدر حاجته ويشمل الكفاية وهو
ما فرض كل شهر أو يوم بما يكفيه انتهى وفي الاختيار فان اجتمع العطية والرزق أخذ من العطية انتهى (قوله من
وقت القضاء) فتكون العطايا السنين مستقبلة فلما جتمت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد
القضاء لا يؤخذ منها ولو قتل عشرة رجلا واحد افعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا بالجز
بالكل انتهى (قوله أو أقل) بأن خرج عنها ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية زباني وفي
الجبتي ولا تؤخذ من ثلاثة أرزاق اذا خرجت في ثلاثة أشهر في سنة لان الرزق لما كان مقدرا بقدر الكفاية يخرج
المرزق بأخذه ولا كذلك العطية انتهى (قوله لحصول المقصود) وهو التخفيف (قوله فعاقلة قبيلته) تقدم
موضحا ما يدل على الترتيب والقبيلة العشيرة وهي عصبة النسبية والقبيلة بنو أب واحد (تنبيه) اذا كان
الواجب ثلث الدية أو أقل يجب في سنة واحدة واذا كان أكثر منه إلى غم الثلثين يجب في سنتين واذا كان
أكثر منه إلى غم الدية يجب في ثلاث سنين زباني (قوله على الأصح) وهو نص محمد ومجاهد ورواية القدوري
أنه لا يراد على الواحد على أربعة دراهم كل سنة فأقاده المصنف (قوله ثم السنين الخ) لا حاجة اليه فان المصنف
ذكره بقوله سابقا فان خرجت العطايا الخ (قوله لذلك) الأولى حذف اللام (قوله على ترتيب العصبات) الاخوة
ثم بنوهم ثم الاحمام ثم بنوهم وأما الآباء والابناء فقد قيل لا يدخلون وقيل لا يدخلون كافي واحد الزوجين لا يكون
عاقلة الآخر والابن لا يكون عاقلة أمه إلا أن يكون الزوج من قبيلة أبيها انتهى هذه رواية في الجبتي والحاصل
أن الاستنصار بالديوان أظهر فلا يظهر معه حكم النصره بالقرابة والنسب والولاد وقرب السكنى وغيره وبعد
الديوان النصره بالنسب ثم قال قلت فعلى هذا اذا كان القتال من الصبايين فعاقلة المهادون واتباعهم دون
عشيرته وأهل محله وأهل عرقته لشدة تناصروهم فيما بينهم انتهى (قوله والقتال عندنا) وقال الشافعي
رضي الله تعالى عنه لا يجب على القتال شيء (قوله فيشاركهم على الصحيح) ويدفع وإيهما من ماله ما وقيل
لا يدخل في العاقلة الا الرجل العاقل لان العقل انما يجب على أهل النصره والناس لا يتناصرون بالنساء
والصبايين (قوله قبيلة سيده) أي مع سيده شربلاية عن البرهان (قوله ويعقل عن مولى المولاة مولاة) وله
أن يتحول بولائه الى غيره مالم يعقل عنه فان عقل عنه فلا و - كذا ذلك لو لم يوال أحد حتى عقل عنه بيت المال
فليس له أن يوالى أحد بعد ذلك انتهى ولوالجي (قوله ولا تعقل العاقلة جنابة عبد) لانه لا يتناصرو به انتهى

خرج ما انقلب مالا يصلح أو بشبهه كقتل
الأب ابنه هو عاقلة له في ماله كما ترى الجنابات
(قوله أخذ من عطايهم) أو من أرزاقهم
والفرق بين العطية والرزق أن الرزق
ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة
والكفاية مشاهرة أو مساومة والعطاء
ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل
لصبر وعنايته في أمر الدين (في ثلاث سنين)
من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القتال
هو أبان قتل الأب ابنه يؤخذ في ثلاث
سنين عندنا وعند الشافعي ثلاث أو أقل يؤخذ
يخرجت العطايا في أكثر من ثلاث (القتال
منه) لحصول المقصود (وان لم يكن) القاتل
(من أهل الديوان فعاقلة قبيلته) وأما غيره
وكل من يتناصرو به تنوير البصائر (وتجوز
الدية عليهم في ثلاث سنين) ثم السنين يعني
العطيات فستأتي فليحفظ (لا يؤخذ في كل
سنة الأدرهم ودرهم وثلاث ولم تزد على كل
واحد من كل الدية في ثلاث سنين لذلك ضم
على الأصح) فان لم تسع القبيلة لذلك ضم
اليهم أقرب القبائل نسبا على ترتيب
العصبات والقتال عندنا أو مجنوننا
القاتل (امرأة أو صبي أو مجنوننا)
فيشاركهم على الصحيح زباني (وعاقلة المعتق
قبيلة سيده ويعقل عن مولى المولاة مولاة
وقبيلة مولاة) أعلم أنه (لا تعقل العاقلة
جنابة عبد ولا عبد)

زيلي وهو من اضافة المص. الى فاعله وأما اذا جنى حر على نفس عبد فـ يأتى (قوله أو قتله ابنه عمدا) بصيغة المصدر الاولى أن يقول كقتله ابنه تخملا للشبهة كما عبر به سابقا (قوله ولا ما زم بصلح أو اعتراف) لأن الاقرار والصلح لا يلزمان العاقلة لتصور ولايته عنهم زيلي وسواء كان الصلح عن قتل عمدا أو خطأ كافي المكي عن المعدن وصورة الاعتراف أن يعترف أنه قتل خطأ ثم ما ثبت بالاقتراب يجب بالصلح يجب حالا الا اذا اشترط التأجيل في الصلح انتهى تبين (قوله الا أن يصدقوه في اقراره) فيلزمهم باقرارهم لأن لهم ولاية على أنفسهم والامتناع كان لحقهم وقد زال (قوله ولا عليه) أى على القاتل لأن الدية بتصادقهما انتزعت على العاقلة بالتصاوم وتصادقهما حجة في حقهما فلم يلزمه الاحصاء من أى اذا كان له عطاء كما في الهندية عن الكافي والعطاء انما يظهر ذكره في أهل الديوان لا في القبائل (قوله في ذلك) أى في دعوى القتل (قوله فالخصم أبوه) الاولى وليه ليم الجذو والوصى (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على أبيه ان كان له أب وظاهر أنه لا يلزمه شيء بذلك الدعوى (قوله نعم ينبغي أن يجرى الحلف في حقتهم) للقاعدة كل من أقرب شيء يلزمه اذا أنكر يختلف فيه (قوله لظاهره وفائده) وهي لزوم الدية أى وهذا ينافى ما قدمه أولا من أنه لا تحليف على العاقلة لعدم توجه الخصومة عليهم أى وأما اذا قلنا لا يجرى الحلف لأن هذا اقرار من غير خصم وهو الظاهر فظاهر (قوله قاله المصنف) أى قال قلت يؤخذ من قولهم الخ (قوله يعنى اذا قتله) الاولى أن يقول قيد بنفس العبد الخ قوله لا تحتمل اطراف العبد) لأنه يسلك بها مسائل الاموال انتهى زيلي (قوله اذا لم يتناصروا) فأدبه أنهم اذا تناصروا بهم يدخلون في الدية (قوله يعنى ان تناصروا) أى اذا ادانوا المتعاقل قالوا هذا اذا لم تكن المعاداة فيهم ظاهرة ولا ينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روى عن أبي يوسف هندية عن الكافي (قوله والا) أى ان لم يتناصروا بالمعنى المتقدم (قوله في ماله) أى لا في بيت المال (قوله كما بسطه في المجتبى) حيث قال لأن الوجوب في الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالتصاوم فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه كجابر بن مسلم في دار الحرب قتل أحدهما صاحبه فقتله في ماله انتهى (قوله عن خوارزم) أى عن الواقع فيها فانه قال فيه قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو مشة يتناصرون لأن العشار فيها قد فقت ورحمة التسامح صرحهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم اسامى اهلها مكتوبة في الديوان أو لوقا وثمان لكن لا يتناصرون به فعين ان يجب في ماله انتهى (قوله قال) أى صاحب المجتبى (قوله فتد وقع في كثير من المواضع) هو من جملة ما في المجتبى (قوله انها) أى الدية بتعامها ولم يكمل وانما رأيت على ما اذا مات الجاني وليس له تركه أو له تركه هل يسقط الباقي أو تؤخذ من التركة حالا (قوله فلو ذميا) أى ولا عاقلة له فانها في ماله اجماعا ووقع الخلاف في الملم على ما عرف (قوله لا يهتقل بيت المال) بل يكون في ماله ذكر في كتاب الولاء من الاصل أن بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقا للميراث بأن كان حر مسلما ولم يكن مستحقا بأن كان كافرا أو عبدا فقال لو أن حريسا مستأمننا اشترى عبد استأمننا في دار الاسلام واعتقه ثم عاد المستأمن الى دار الحرب ثم اسروا أخرجه الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لأن معتقه رقيق في الحال ولو جنى هذا المعتق فعقل جنائيه يكون عليه ولا يكون على بيت المال لأن له وارثا معلوما وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء وما ذكر في الجناح والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث. معروف بأن كان اتيطا أو ما يشبهه الاقيط انتهى تنوير البصائر (قوله والمراجلين) قال في القساموس اسرجتها شددت عليها السرج والسراج متخذة وحرقته السراجة انتهى فالمرادون هم السروجية بلغة مصر (قوله عاقلة) أى اذا كاوا يتناصرون فيما بينهم (قوله وبه أفق الحلواني) وأفق غيره بالاول وقد سبق (قوله وتعامه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من أهل الديوان والعشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل المحلة وبه قال الناطقي انتهى (قوله والحق أن التناصر فيهم بالحرف) قلت المدا على التناصر كما ذكره رومفى وجد بطائفة فهم عاقلة والا فلا (قوله الى آخره) من عبارة تنوير البصائر (قوله لكن حر شيخنا الخ) وهو ما ذكره الرازي عن عرف خوارزم (قوله أبيت المال) وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ورواية وجوبه في ماله شاذة كما تقدم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن
خوارزم من أن تناصرهم قد انعدم وبيت
المال قد انعدم يرج وجوب ما في ماله فيؤدي
في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة كما نقله في
المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد
من حفظه وأقره المصنف فليحفظه وقد وقع في
كثير من المواضع انما في ثلاث سنين فافهم
وهذا (إذا كان) القاتل (مسلمًا) فلو ذبحنا
فني ماله اجماعًا بآرية (ومن له وارث معروف
مطلقًا) ولو بعينه أو محررًا بآرية أو كافر
(لا بد له بيت المال) وهو الصحيح كما بطي
الطائفة (ولا عاقلة للجمع) وبه جزم في الدرر
قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم
مواقل لانهم يتناصرون كالاساكنة والصابدين
والسرافين والسراجين فأهل محلة
القاتل ومنفعة عاقلة وكذلك طلبة العلم
قلت وبه أفنى الحلواني وغيره خاتمة زاد
في المجتبى والحاصل أن التناصر أصل في هذا
الباب ومعنى التناصر أنه إذا حربه أمر قاموا
معه في كذايته ونظامه وفي تنويره
معزى بالحقانية والحق أن التناصر فيهم
بالعرف فهم عاقلة الخ فليحفظ وأقره
التهستاني لكن حرر شيخنا الحلواني أن
التناصر منصف الآن لغلبة الحسد والبغض
وعنى كل واحد المأكروه لما حبه فتنبه
قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدين في ماله
أوبيت المال

• (كتاب الوصايا) •

بسم الوصية والايصال قال أوصى الى فلان
أي جعله وصيًا والاسم منه الوصاية وسيجي
في باب مستقل وأوصى لفلان بمعنى ملكه
بطريق الوصية فحينئذ (هي عليك مضاف
الى ما بعد الموت) عينا كان أو دينًا قلت
يعنى بطريق التبّع ليخرج نحو الاقرار بالدين
فانه نافذ من كل المال كاسيجي ولا ينافيه
وجوب الحق تعالى فأقله (وهي) على
ما في المجتبى أربعة أقسام (واجبة بالزكاة)
والكفارات (و) فدية الصيام والصلاة التي
فرط فيها) ومباحة لغنى ومكروهة
لاهل فسوق (والافتحبة) ولا تجب
للوالدين والاقرين لان آية البقرة منسوخة
بآية النساء (سبها) ما هو

• (كتاب الوصايا) •

أصله وصاي على وزن مفاعيل يأتين قلبت الياء الاولى همزة لان الياء اذا وقعت بعد ألف مفاعيل تقلب
همزة فكذا هو وقوع همزة مكسورة بين حرفي علة في الجمع المستقل مع أن مفردة ليس كذلك فأبدلوا كسرة
الهمزة فكذا قلبت الياء الاخيرة ألفا فصار وصا فكروا وقوع الهمزة بين ألفين فأبدلوا هاء فصار وصايا
واراد هذا الكتاب آخر الكتب ظاهر التناسب لان الانسان مبدء أو معاد أو الوصية معاملة وقت المعاد
فمناسب ايراده في منتهى الكتاب على أن لها اختصاصا بالجنائيات لانها تنفض الى الموت الذي هو وقت الوصية
حوى (قوله يقال أوصى الى فلان الخ) تبع صاحب الدرر وعبارة المصباح تنضي بعدم الفرق وهي كما في شرح
الحوى وصيت الشيء بالشيء أصبه من باب وعد وصلته ووصيت الى فلان بوصية وأوصيت اليه أيضا والاسم
الوصاية بالكسر والفتح لغة والوصى فاعيل بمعنى مفعول والجمع أو وصيا وأوصيت اليه بجملة له وأوصيته
بولده استعطفته عليه وهذا المعنى لا يقتضى الايجاب وأوصيته بالصلاة أمرته بمأثمته وفي القهستاني وهي
أي الوصية لغة اسم من الايصال كالوصاية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال أوصيت الى زيد بكذا أي
قوضت اليه بكذا فهو وصو وذلك وصى ويقال له الموصى اليه والموصى له انتهى لمخالفان كانت هذه التفرقة
اصطلاحية فلا مشاحة في الاصطلاح وهو ظاهر كلام الدرر فانه قال وشراعيه تتمم تارة باللام يقال أوصى
فلان لفلان بكذا بمعنى ملكه بعدم ماله ويستعمل أخرى بالي يقال أوصى فلان الى فلان بمعنى جعله وصيًا له
يتصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يتعرضوا للفرق بينهما وبين كل منهما ما بالاستقلال بل ذكرهما
في أثناء تقرير المسائل انتهى وفي المجتبى اعلم أن أهم الوظائف الدينية بعد المعارف الدينية معرفة تلافى التقصير
واصلاح الفساد وتدارك المظالم وتباعد العباد وازدياد الاعمال عند انقراض المال اذ لا بد لكل حي بحياة
من الموت وزهاب الاستطاعة والقوت وهي الوصية التي أكدها الله تعالى في المنزل من كتابه فقال في آية المواريث
من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث ما واثبكم في آخر
اعمالكم زيادة في اعمالكم وقال صلى الله عليه وسلم لا يهل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر له مال يريد أن يوصي
فيه أن لا ينام ليلته الا ووصيته بمندرأسه وروى حق على المؤمن أن لا ينام الا ووصيته تحت رأسه وهي مقدمة
على قسمة الميراث وخاتمة اعمال المكلفين فلهذا انختم به الكتاب مقدما على الميراث (قوله فحينئذ) تفرع على قوله
بمعنى ملكه بطريق الوصية والوضع أن يقول وهي تعليق بزيادة واد ويرجع النعم الى الوصية في كلامه (قوله
عينا كان أو دينًا) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة انتهى حلي (قوله يعنى بطريق التبّع) الجار والمجرور متعلقان
بإعليك فأقاده الحلي (قوله ليخرج نحو الاقرار بالدين) أي لا يجنبى قد يقال ان الاقرار اظهر لما في ذمته لا تعليق
بعد الموت فهو خارج بغير تعليق (قوله ولا ينافيه) جواب سؤال يرد على قوله بطريق التبّع قد يظن انما انتهى
حلي (قوله فتأمله) أشار به الى دقة الجواب وذلك لان الواجب ساقه تعالى لما ساقها الموت أشبه التبّع ولم يكن
كديون العباد انتهى حلي (قوله واجبة بالزكاة) هذا ما ذكره صاحب التبيين فالاولى عزوه اليه وجعله في المجتبى
منه وبما وعبارته والوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية بردا لودائع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية
بالكفارات وفدية الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للأغنياء من الاجانب والاقارب ومكروهة
كالوصية لاهل الفسوق والمعاصي انتهى واقصر كثير على ما في التبيين وهو الظاهر وانظر هل المراد بالوجوب
في كلامه الافتراض أو الوجوب المصطلح عليه وقال بعضهم الوصية بشريعة بصفة الوجوب في حق الكل وقال
بعضهم واجبة في حق الوالدين والاقرين لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقرين والصحيح انها بشريعة بصفة
الغيب الحديث ان الله تعالى جعل لكم ثلث أموالكم مجتبى (قوله لان آية البقرة) وهي قوله تعالى كتب عليكم اذا
حضر أحدكم الموت ان تتركوا الوصية للوالدين والاقرين (قوله بآية النساء) وهي آية المواريث والحديث دال
على التسخير وهو ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه الا لأوصية لوارث أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله سبها الخ)
قال الحوى في شرحه وسبها ما أشير اليه في محاسنها من تدارك ما فات من الاعمال بصرف المال بعد استغنائه عنه
الى ما ينفعه في المال اه وفي الحوى فرع فليس يحفظ قال فاشيخان اذا أراد الرجل أن يوصي ولده أو لاد
صغار عن الشيخين ترك المال لاولاده افضل ولو كان أولاده كبارا والمال قليل قال الامام لا ينبغي له أن يوصي

رضا الله تعالى أي وأما الهبة للقريب ينتفي ما رضاء وقيل يخبر في هذه الحالة لأن الوصية صدقة أزمنة
 وترى كمالها صلة والكل خير وقد راسخنا بأن يرث كل واحد أربعة آلاف درهم على ما روى عنه أبو ريث
 كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضل بن قهستان عن الظهيرية والمراد بالهبة للقرى بترك المال له
 كما يفهمه ما بعده (قوله لأنه) أي ترك الوصية (قوله صدقة) أي على القريب أي والوصية تصدق على الأجنبي
 وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح انتهى أي الذي يضم عداوته تحت كنفه
 وهي الخاصرة (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع وإن كان واجبا لأن حق الشرع من الصلاة وغيرها
 يسقط بالموت على ما عرف في موضعه فتكون الوصية كالتبرع أفاده المصنف (قوله كما تأمن) يعني إذا وصى
 المستأمن بكل ما له صحته الوصية وإن كان له ورثة يدار الحرب أبو السعود (قوله لعدم المزاحم) قال في الدرر
 لأن المانع من الصحة تعلق حق الوارث فإذا اتفق نصح (قوله وتكون وصية بالعنق الخ) قال في الهندية
 عن البداة أن وصى لعبد ماله جازت وصيته وعق ثلثه بعد موته ثم يظن أن كان ماله دراهم أو دنانير
 يظن إلى ثلثي العبد فإن كانت قيمة ثلثه مشمل ما وجب في سائر أمواله صار قصاصا وإن كان في المال زيادة دفع
 إليه الزيادة فإن كان في ثلثي العبد زيادة يدفع إلى الورثة وإن كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا إلا بالتراضي
 لا اختلاف الجنس وعليه أن يسبى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله وللورثة أن يبيعوا الثلث من
 سائر أمواله حتى تصل إليهم السعاية وهذا قول الإمام رضي الله تعالى عنه وأما عندهما فصار كله مدبرا
 فإذا مات عتقه كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فإن زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة
 أن يدفعوا إليه وإن كانت قيمته أكثر عليه أن يسبى في الفضل انتهى (قوله من سله) أي مطلقة عن قيد التعيين
 وقيد الإيثار انتهى وهو محتمل أما إذا كانتا هبتين فهما في حكم الوصية بالعين فليست مثل (قوله وصحت المكاتب
 نفسه) أي إذا لم يجز نفسه ولو يذبح موت السيد أما إذا أعتق نفسه فهل يكتفى في حكم الوصية للميراث ثمرة نقل
 (قوله وأولده وأولام ولده) لأن نقض ما بهد موت السيد وهما حران حينئذ (قوله للمكاتب وأولده) لأنها كانتا
 لوارثه حكما لأنه مملوك (قوله وصحت للعمل) لأن الوصية استخلاف من وجه لأنه يجعله خليفة في بعض ماله
 والجنيين يصلح خليفة في الأرض فكذا في الوصية إذ هي أخته غير أنها ترز بالرد إليها من معنى التخليد ولا يقال
 الوصية شرطها القبول والجنيين ليس من أهله فكيف نصح لثانته قول الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها
 بالهبة بشرط القبول إذا أمكن ولشبهها بالميراث يسقط إذا لم يمكن إلا بالاشهادين (قوله وبه) انما صححت به لأنه
 ر. نفسه الأرض فيجوز فيه الوصية أيضا لأنها أخته انتهى زيلاحي (قوله للزوج الحامل حيا) لأن الوطء
 إذا كان حلالا ولو لم يجز من الوطء فأنما يحال العلوق إلى أقرب الأوقات فلا يتيقن بوجود الحمل يوم
 موت الموصي إلا إذا أتت به ثلاث من ستة أشهر (قوله ولولميت الخ) قال في حاشية الشلبي عن المحيط فإن كان
 الزوج ميتا فالشرط أن تأتي به لقل من سنتين وهو حي وإن أتت به ميتا لا تجوز الوصية لأنه إذا أتت به حيا لقل
 من سنتين يثبت وجوده وقت الوصية حكما لا بآثار النسب من الزوج لأن النسب انما يثبت باعتبار العلوق قبل
 الموت لا باعتبار العلوق الحادث بعد الموت فلما حكمنا بنبوت النسب من الزوج فقد حكمنا بوجوده يوم موت
 الموصي لأن الموصي مات بعد الزوج انتهى ومثل الموت الطلاق البائن (قوله فلا قل من سنتين) أي من وقت
 الموت أو الطلاق ولو كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الوصية (قوله ولا فرق بين الأدي وغيره) أي بين كون
 الحمل الموصى له أوبه من بنى آدم أو من غيرهم وحينئذ كان الأولى للمصنف أن يقول لا قل من مدته ليشمل
 الأقل في جميع الحيوان (قوله لينفق عليه) ظاهره أنه قد فلو أطلق لا نصح ويجز (قوله ومدته الحمل) أي أقل
 مدته في الجميع وهو صريح ما في القهستاني (قوله وعليه المتون) أفاد بذلك اعتماد (قوله وفي النهاية الخ) وذكره
 الفقيه أبو الليث في نكت الوصايا والإمام السيوطي في شرح الطحاوي شربة لامية عن قاضي زاده (قوله
 أن كان له) لا شرط وجوده وقت ولا يتيقن بوجوده وقتها إلا إذا وضعته لا قل من ستة أشهر من وقتها (قوله
 أن كان به) لا شرط ملك الموصي في الموصى به ولا يتيقن بكونه في ملكه إلا إذا ولدت لا قل من ستة أشهر من وقت
 الموت (قوله لعدم قبضه) قال الجوى في الشرح المتقدم القبول والقبض الشرطي فيها ولا يتصور أن منه
 (قوله عنه بما أوصى له) بأن ادعى رجلا أنه يستحق هذه العين التي للمملوك فصالح أبو الجمل عن هذه الدعوى

لأنه حينئذ صلا وصدقة (وتؤخر عن
 الدين) لتقدم حق العبد (وصحت
 بالهكل عند عدم وراثته) ولو حكم
 كما تأمن له عدم المزاحم (ولم لو كنهات
 ماله) انفاط وتكون وصية بالعنق فإن
 خرج من الثلث فيها والأسي في بقية قيمته
 وإن فضل من الثلث شيء فهو له (وبدنانير
 أو دراهم من سله لا) نصح في الأصح كالأصح
 بعين من أعيان ماله (وصحت المكاتب نفسه
 أو ولده أو أولام ولده) استحبنا للمكاتب
 وأولده (وصحت للعمل وبه) كقوله أو وصيت
 وارثه (وصحت) (لعمل وبه) كقوله أو وصيت
 بعمل جاري أو أداني هذه لقولهم انما نصح
 (أن ولد) الحمل (لا قل من ستة أشهر) للزوج
 الحامل حيا ولو لم يتاوهى معة حية
 الحامل حيا ولو لم يتاوهى معة حية
 الوصية فلا قل من سنتين بدليل نبوت نسبه
 اختيار وجوده ولا فرق بين الأدي وغيره
 وغيره من الحيوانات فلو أوصى لهم في
 بطن دابة فلا ينفق عليه مع ومدته الحمل
 لا دعي ستة أشهر وللقبول إحدى عشرة
 سنة وللأولاد والخدم والحارس سنة وللغير
 تسعة أشهر وللشاة خمسة أشهر وللأسنة ر
 شهر وللكتاب أربعين يوما وللطير أحد
 عشر يوما قهستاني معزى بالاستيفاء
 وعشرون يوما أي وقت الوصية وعليه المتون
 (من وقتها) أي وقت موت الموصي وفي
 وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي
 الكافي ما يفيد أنه من الأقل أن كان له ومن
 الثاني أن كان به زاد في الكفر لا تصح الهبة
 للعمل لعدم قبضه ولا ولاية لأحد عليه
 لا قبض عنه زيلاحي وغيره فلو صالح أبو الجمل
 عنه بما أوصى له لم يجز

بما أوصى به (قوله لانه لا ولاية للاب على الجنين) اذ هو أصل من وجه تبع للام من وجه ~~كسائر اجزائها~~
فعملنا به ما في حق الوصية اعتبارا في حق الولاية باعتبارهما (قوله قلت وبه علم) هو لانه صنف في المنع (قوله
ليس للوصي) يؤخذ من كلامهم ان الاب لا يلي عليه أيضا انتهى من حيث استدلاله عليه بعبارة الوالو إلى التي
ذكرها المؤلف (قوله بل قالوا الخ) اضرب استقالي ولا حاجة اليه لان عدم ولايته على غيره معلوم بدهاه (قوله
الاحكام) الاستثناء منقطع بمعنى لكن اذ الحمل لا يتناول اسم الامة لانها لا تستحق بالاطلاق تبعا فاذا أفرد
الام بالوصية صح افراده من (قوله ان كل ما يصح افراده بالعقد) أي والحمل يجوز افراده بالوصية فكذلك يصح
استثنائه وقد سبق في البيوع انه لا يصح استثنائه لانه لا يصح افراده بالعقد وذكر الزبلي هذه المسئلة هنا ولها
بأن الوصية أخت الميراث والميراث يجري فيه فكذلك الوصية ولو قيل ان العقد ذكر معز قال بال ذكر بالصبر في قوله
منه فالمراد منه ما عقد واحد ولا شك أن الحمل يصح ايراد الوصية عليه فيصح استثنائه منها في صورة المصنف
فتدبر (قوله ومن المسلم للذي) انما أورد هذه المسئلة لان فيها نوع اشكال وهو أن الوصية أخت الميراث
والميراث لا يثبت مع اختلاف الدين فقتضاء أن تكون الوصية كذلك وحاصل الجواب أن الوصية تشبه الميراث من
حيث الثبوت بعد الموت ولا تشبه من حيث انه يثبت جبراً فلا يكون النص الوارد فيه وارداً فيها وإيضاً فان الارث
طريقه طريق الولاية والوصية تقليد مبتدأ ولهذا ايراد الموصى له بالعب ولا يصير مفروراً فيها اشتراط الوصو
بمختلف الوارث وانما جازت من المسلم للذي لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم
من دياركم أن تبرههم وتقسطوا اليهم أي تعطوهم قسطاً من أموالكم بقرانهم أو تعاملوهم بالاقساط
وهو العدل وكذا وصية الذي لا كفارة لانه بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملات فلما جاز التبرع من
الجانين حال الحياة فكذلك بعد الموت منصرف (قوله لا حربي في داره) ولو أجاز الوارث لاية انما ينهاكم الله
الخ) ولان الحربي في دار الحرب بمنزلة الميت في دار الوصية لانه ميت باطله وقد نص محمد في الأصل صريحاً انها
لا تجوز الوصية له ونقله صاحب المحيط وذكر بعضهم أن في السير الكبير ما يدل على الجواز قال جوى زاده بل
المذكور فيه أن الوصية للحربي باطله وصورته لو أوصى لم الحربي والحربي في داره لا يجوز الخ وأفاد أن البعض
فهم الجواز من عبارة ذكرها السرخسي في شرح السير الكبير وهي لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا
كان أو بعيداً محارباً أو ذمياً واستدل عليه بأحاديث منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خمسة مائة دينار إلى
مكة حين قطوا وأمر بفتح ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليعرفاها على فقراء أهل مكة فتقبل ذلك
أبو سفيان وصفوان قال وبه أخذ ولان صلة الرحم محمودة عند كل عاقل وفي كل دين والاهدا إلى الغير من مكارم
الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لأتكم مكارم الاخلاق فمرفنا أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين
جميعاً انتهى مختصراً وهذا في صلة الرحم لاني الوصية له وفرق بينهما ومن أراد مزيداً على ذلك فعليه بحاشية
الشرع إلى (قوله كما أفاده الملاجحة) لا حاجة اليه مع نصريح القوم به وفي الهندية الحربي المستأمن اذا أوصى
للمسلم والذي يصح في الجمل غير أنه كان دخل معه وارثه في دار الاسلام فأوصى بأ ~~ن~~ من الثالث وقت
ما زاد على الثالث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلاً تصح من جميع المال كافي المسلم والذي وكذلك
اذا كان له وارث غير أنه في دار الحرب انتهى (قوله وقائله مباشرة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية للقاتل
ولانه قصده الاستحجال بفعل مخطوفه وقت بالحرمان عن ماله وهو الوصية كالميراث سواء أوصى له قبل
ثم قتله أو أوصى له بعد المرح لاطلاق الحديث انتهى من (قوله لا تسبوا) كوضع الجرفي غير ملكه (قوله كما مر)
من أنه ليس يقتل - قبيحة فلا يتناول النص (قوله الاباجازة ورثته) وقال أبو يوسف وزفر لا تجوز للقاتل
ولو أجازها الورثة والخلاف في غير قتله عدا بهداً ما فيه فهي ملقة اتفاها شرعية لالية (قوله وأجازة المريض
كاتبه وصية) فان كان مريضاً وهو بالغ ان يرى من ذلك المرض صحت اجازته وان مات منه فلو كان
الموصى له وارثه لا تجوز اجازته الا أن يجيزه ورثة المريض بعد موته وان كان أجنبياً تجوز اجازته ويعتبر بذلك
من الثالث أفاده المصنف (قوله ولو أجاز البعض الخ) فيه اجمال ويانه كافي الشك في الغاية أنه اذا أجاز بعض
الورثة ولم يجز البعض ففي حق الذي أجاز كأن كلهم أجازوا وفي حق الذي لم يجز ~~كأن~~ كلهم لم يجزوا فاذا مات
الرجل وترك لابن وأوصى لرجل نصف ماله فان أجازت الورثة فالأصل بينهم أربعاً لاه وصى له برهان وهو النصف

لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو الحية قلت
وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي أنه ليس
الوصي ولو مختاراً التصرف فيما وقف للمل
بل قالوا الخ لا يلي ولا يولى عليه (وهو
بالامة الاحكام) لما تقرر أن ~~كأن~~ ما يصح
افراده بالعقد يصح استثنائه منه وما لا فلا
(ومن المسلم للذي) وبالعكس لا حربي
في داره) قيد بداره لان المستأمن كالأجنبي
أفاده الملاجحة قلت وبه صرح الحدادي
والزبلي وغيرهما وسجي متنافي وما
يدل لوارثه وقائله مباشرة) لا تسبوا
(الأباجازة ورثته) لقوله عليه الصلاة
السلام لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة
بعض عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر
الحديث وسحقته (وهو كبار) عقلاء فلم تجز
اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كاتبه
وصية ولو أجاز البعض ورد البعض جاز على
الجهنم بقدر حصته (أو يكون القاتل
صديقاً ومجنوناً)

فجوز بلا اجازة لانها ليسا هلالا لقوة
لواوصى زوجته اوصى له ولم يكن ثمة وارث
آخر تدع الوصية ابن الكمال زاذي المحببة
فلو اوصت زوجها بالنصف كان له الكل
قات وانما قيد بالزوجين لان غيرهما
لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برده
او رحمه وقد قدمنا في الاقرار معزيا
لشر بنبلالية وفي فتاوى التوازل اوصى
لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا
امرأته فان لم تجز فلها السدس والباقي
للموصى له لان له الثلث بلا اجازة فسبق
الثلثان فلها اربعة ما وهو سدس الكل
ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فله الثلث
والباقي للموصى له (ولامن صبي غير مجيز
اصلا) ولو في رجوع الخير خلافا لاشافعي
(وكذا) لا تصح (من مجز الا في تجهيزه وامر
دفقه) فيجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة
بحر رضى الله عنه لوصية يافع يعنى المراهق
(وان) وصية (مات بعد الاجازة)
اوضاعها اليه) كان ادركت فثاني
لم يجز اقصور ولا يته فلا يملكه تجهيزا وتعليقا
كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله
(ولامن عبد ومكاتب وان ترك) المكاتب
(وفاه) وقيل عندهما تصح في صورة ترك
اوقاف درر (الا اذا اضافها) كل منهما
وعبرة الدرر اضاهاها (الى العتق) قطع
زال المانع وهو حق المولى (ولامن معتقل
الاسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى
صار له اشارة معهودة فهو كخرس) وقد
امتد اسنة رقبيل اذا امتدت لموته جاز اقراره
بالاشارة والاشهاد عليه وكان كخرس
قالوا وعليه الفتوى درر وسيجي في مسائل
شقي (وانما يصح قبوله بعد موته) لان اوان
ثبوت حكمها بعد الموت (فبطل قبولها
وردها قبله) وانما تملك بالقبول (الا اذا مات
موصيه ثم هو لا قبول فهو اى المال الموصى
به (لورثته) بلا قبول استحسانا كما مر وكذا
لو اوصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول
استحسانا لعدم من يلى عليه قبل عنه كما مر
(وله) اى للموصى (الرجوع عنها بقول

وربعان للابنين لكل واحد منهم ربع المال وان لم يجز له الثلثان للابنين لكل واحد منهما ثلث
المال ولو اجازوا احد ولم يجز الاخر جاز في حق الذى اجاز كأنهم ما اجازوا به على ربع المال وفي حق الذى لم يجز
كأنهم ما لم يجزوا فاعطى ثلث المال والباقي يكون للموصى له فيجعل المال اثني عشر سهما لاجتنابا الى الثلث
والربع فالربع للذى اجاز وهو ثلاثة أسهم والثلث للذى لم يجز وهو أربعة أسهم وبقي خمسة فهى للموصى له
انتهى (قوله فجوز بلا اجازة) اتفاقا لما ذكره وقصد هما غير معتبر في الاستحسان انتهى شر بنبلالية (قوله
اى سوى الموصى له القاتل) هذا من مذهبهم ولا تجوز في قول أبى يوسف (قوله فلوا وصت زوجها بالنصف)
اى ولا وارث لها غيره (قوله لا يحتاج الى الوصية) فلورقة فهى مائة لان جهة استحسانا بالارث حينئذ
اقوى (قوله فلها السدس) وهو ربع الباقي لان الارث يعتبر من الباقي بعد اخراج الوصية (قوله فله الثلث)
وهو نصف الباقي (قوله ولا من صبي غير مجيز) لانها اقترع كالهبة والصدقة وقوله غير يلزم وتصح وصيته بتوذي
الى الزامه (قوله الا في تجهيزه وامر دفقه) لكنه يراعى فيه المصلحة قال في الخلاصة عن الروضة لو اوصى بأن يكفن
بألف دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بأن يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بأن يكفن في خمسة
اقواب اؤسسته يراعى شرائطه ولو اوصى بأن يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد يراعى شرائطه ان لم يلزم
في التركة مؤنة الخلل ولو اوصى بأن يقبر مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه انتهى شر بنبلالية وكأنه لمخالفة السنة
والظاهر ان هذا في غير محال الضرورة كعسر والا فلا مانع من مراعاة شرطه (قوله وعليه تحمل اجازة عمر الخ) قال
المجوز في شرحه واجازة بحر رضى الله تعالى عنه وصية يافع حل على أنه بالغ وصبي يافع ما لم يترده من الصبي أو كان
وصية في تجهيزه وذات اجازة (قوله يعنى المراهق) تفسير يافع قال في التبيين وهو الذى راهق الحلم في القاموس
ينفع الغلام راهق العشرين كاتبع وهو يافع لا موقوف انتهى وهو هذا التفسير قاصر على البالغ وقد علمت المراد
بقوله وقيل عندهما الخ) هذا الخلاف فيما اذا اوصى بثلاث ماله مثلا او اوصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما
انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق والدليل مذكور في المطولات (قوله وعبرة الدرر الخ)
لا حاجة اليه بعد التأويل الذى ذكره لان المال واحد على انه في نسخة الدرر التى يدي اضافها بالافراد (قوله
في) كآخرس) اى اصاله وفي الدرر اعلم ان ايماء الاخرس وكاتبه كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية
ونكاح وطلاق وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الاخرس
دون معتقل اللسان حتى لو امتدت الخ (قوله جاز اقراره) هو حينئذ كالآخرس في كل احكامه كما افاده المؤلف
في مسائل شقي (قوله والاشهاد عليه) بالرفع عطفا على الاقرار اى جاز له ولغيره أن يشهد عليه ويلزمه جواز
تحمل الشهادة وأدائها للشهود (قوله وعليه الفتوى درر) ونحوه في الشر بنبلالية عن البرهان (قوله وانما يصح
قبولها بعد موته) فان لم يقبل بعده فالوصية موقوفة على قبوله لا تصح يرفى ملكه حتى يقبل وهى خارجة عن
الموصى بموته ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصى له اتفاقا (تنبيه) التصرفات المفيدة لاحكامها
كالاعتاق ونحوه اذا صدر من المريض من الموت وأجازها الوارث قبل الموت لارواية فيه عن الاصحاب وقال
الامام علاء الدين في العتق اذا صدر كذلك لا يسي العبد في شيء وذكر القاضي أن المريض اذا تصرف فيبلغ الورثة
فقالوا اجزنا كله ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموها جازت الاجازة وبطل حكمهم سوى ملخصا
عن الحافظية (قوله وانما تملك بالقبول) دخول على المصنف (قوله فهو اى المال الموصى به لورثته) ويكون موته
كقبوله عند اتمنا الثلاثة وجعلوا ذلك بمنزلة البيع اذا كان فيه الخيار للمشتري دون البائع فبات المشتري
في الثلاثة ايام فان البيع يتم وتكون السلعة موروثة عن المشتري اتفاقا عن الكرخي (قوله بلا قبول استحسانا)
والقياس أن تبطل الوصية لان أحد الاعتد على اثبات الملك لغيره بدون اختياره ووجه الاستحسان ما ذكرنا
(قوله بلا قبول استحسانا) لان الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول اذا أمكن
ولشبهها بالميراث يسقط اذا لم يمكن عمل بالشبهين (قوله لعدم من يلى عليه) الا واضح لعدم الولاية عليه (تنبيه)
تملك الوصية بالقبول بعد موت الموصى وان لم تقبض وان ردها ارتدت عند الجمهور وان كان الموصى له معينا يمكن
قبوله بخلاف نحو النقر أو نحو غنى هاشم أو على مصلحة مسجداً أو حجاً أو غزراً فاده المجوز (قوله بقول صريح)
رجعت عنها (قوله أو فعل يقطع حق المالك عن الغصب) لانه تبطل اسمها فصار عيناً آخر غير الموصى به كما اذا

أوصى بقطن خشي به أو بيطانة فبطن بها أو بفسهارة فظهر بها أو ببيض فصار فراخا أو بعنب فصار زيدا وهذا
إذا صدر التغيير قبل موت الموصي أمالو مكان التغيير في هذه المسائل بعد موت الموصي لا تبطل الوصية سواء
كان قبل القبول أو بعده أفاده المصنف وفي شرح الحموي عن العناية عن شرح الطحاوي لقضائي الوصية
أربعة أقسام قسم يحتمل الفسخ بالقول والفعل كعين أوصى به الرجل فيقول رجعت عن الوصية أو يبيعها
وقسم لا يحتمل الفسخ أصلا كالتدبير المطلق وقسم يرجع عنه بالفعل لا بالقول كالمدبر المقيد وقسم يرجع فيه
بالقول لا بالفعل كوصية بدفع ثلث ماله يصح له الرجوع بالقول ولو أخرجه عن ملكه لم يطل وينفذ من ثلث
الباقى انتهى وأفاد المصنف أن الموصي به في يد الموصي أو ورثته كالودعة فإن ذلك من غير تعدد فلا ضمان إلا إذا
أوصى بثلث ماله مثلا فإن الموصي له كالشريك مع الورثة ما هلك على الجميع وما بقى للجميع بحسبه ما يعتبر
مال الموصي بعدموته لا قبله حتى لو أوصى بثلث ماله ولا مال له فاستفاد مالا ومات يعطى ثلث المستفاد وكذا
لو كان له مال فلهك بعضه أو استهلك فله يعتبر ما وجد عند الموت وقد يكون الموصي له كالعقير وهو ما إذا أوصى له
بدرهم مرسلة وهي موجودة أو غيره موجودة بعينه أو له تركه فانه يعطى الموصي له الدرهم الحاضرة إن كانت
والاتباع التركة يعطاهم منها إلا أن الدين يبدأ بأخراجه أولا على الترتيب فيقدم دين العمة ثم دين المرض ثم دين
الوصية ولا يعتبر الدين من الثلث بخلاف دين الوصية (قوله بأن يزيل اسمه الخ) قال في التبيين لانه لما أترقى قطع
ملك المالك فلا ينزى المنع أولى انتهى أى منع ملك الموصي له في الوصية (قوله كالتدبير الخ) سواء كانت
الوصية بالسويق فله أو بالسمن قلت السويق به (تنبيه) ذكر حافظ الدين في الكثر من أمثلة ما يبطل الوصية
ذبح الشاة الموصى به أو بالسمن قلت السويق به (تنبيه) ذكر حافظ الدين في الحاشية وفيه نظراذ الغاصب لا يملك
الشاة بالذبح فقط وجعل في الكفاية من أنواع الرجوع دلالة ما إذا انتقض الموصى الموصى به حتى خرج عن هيئته
الادخار والبقاء إلى يوم الموت ومثل له بذبح الشاة وقال الاقطع ألا ترى أن المالك في الوصية يقع بالموت والشاة
المذبوحة لا تبقى إلى ذلك الوقت فدل على الرجوع انتهى أى فهو سبب آخر للرجوع غير ما ذكره (قوله تبع الدار)
عبارة الغرولة الرجوع عنها بقول صريح وفعل يقطع حق المالك عن الغصوب أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه
بدونه كالبنا أو يزيد ملكه انتهى وهذا تنوع في الفعل فجعله ثلاثة أقسام ولم يعتبر بقوله وتصرف فقوله المؤلف فهو
أصل ثالث أراد به نوعا ثالثا من أنواع الفعل بقرينة قوله في كون فعله الخ لأن صاحب الغرر لم يذكر التصرف
(قوله عاد الملك ثانيا) لانه اغايعد بملك جديد وتبدل الملك كتبدل العين (قوله وكذا إذا خلطه الخ) جعل صاحب
الكفاية منه انت السويق وجعله في الهداية من الفعل الذي أوجب زيادة في الموصى به (قوله لانه تصرف في البيع)
ولانه تقرير للوصية لأن من أراد أن يعطى ثوبه لغيره بغسه له عادة (قوله ولا يجعدها) أى لا يكون يجعدها
راجعا فيها لأن الرجوع عن الشيء يقتضى سبقه وجوده يقتضى عدمه فانه نفي لاصل العقد فلو كان الجود
رجوعا لا يقتضى وجود الوصية نظر الكونه رجوعا وعدمه نظر الحقيقة الجود وهو محال (قوله ومثله في العيني)
أى في شرحه للجمع وصحة كذا أنه المذكور بعد وحاصل ما ذكره المؤلف أنه أقي بالقول (قوله لغرام أو بيا)
لانه وصفها بما ذكره والوصف يستدعى بقاء الاصل (قوله أو آخرتها) لأن التأخير لا يكون اسقاطا كما إذا أخر الدين
بخلاف قوله تركتها فانه اسقاط (قوله فهي باطله) لأن الباطل هو المذهب المتلاشي فكان كالمدم (قوله أو
الذى أوصيت به لزيد فهو له حرو) فإن اللفظ يدل على قطع شركة زيد في التركة (قوله أو فلان وارثي) أى وصية له
وكان رجوعا لما تقدم (قوله لم يطل الأولى لانه انما تبطل ضرورة كونه الثاني ولم تكن فبقيت
على حاله الأول (قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ) أما الوصية فلا تخاف من الإيجاب مضاف إلى ما بعد الموت وهي
وارثة حيث ذل الوصية للوارث باطله بغير إجازة أو ما الهبة وإن كانت منجزة مرفوعة فهي كالمضافة إلى ما بعد الموت
حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانه لا يتبرع بقرينة حكمه عند الموت درر مرزباد (قوله بخلاف الاقرار) لانه تصرف
في المال فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقته حتى لو أقر لشخص وحولس يوارث جازا لا اقرارا وان صار وارثا له بعد
ذلك ولكن شرطه أن يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحزبة والتزوج وأما إذا ورت بسبب قائم عند
الاقرار لا يصح كالأقر لا خيه المحبوب بانه ثم مات الابن أفاده المصنف (قوله أو عبدا) هو الموافق لرواية وصايا
الجماح الصغير وذكر الزلمي صحة الوصية له وإن كسب العبد مولاه فاقرار المريض حصل في المعنى أولى بانه

صريح وفعل يقطع حق المالك عن
الغصب) بأن يزيل اسمه وأعظم منافعه كما
عرف في الغصب (أو) فعل (يزيد في الموصى
به ما يمنع تسليمه إلا بركات السويق) الموصى
به (بسم والبناء) في الدار الموصى بها بخلاف
تجسيصها وهدم بنائها لانه تصرف في التابع
(وتصرف) عطف على بقول صريح وعطف
ابن السكيت تبع الدار ربيا ووعليه فهو أصل
ثالث في كون فعله بغيره رجوعا عنه عنها كما
يقعده متن الدار قد تبر (يزيل ملكه) فانه
رجوع عاد الملك ثانيا (لا) كالبيع والهبة
وكذا إذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه
(لا) يكون راجعا (بفسل ثوب أوصى به)
لانه تصرف في البيع واعلم أن التغيير بعد موت
الموصى لا يضر أصلا (ولا يجعدها) درر
وكذا رواية في الجمع به بنى ومثله في
الرجوع وفي السراجية وعلية الفتوى وأقره
المصنف (وكذا) لا يكون راجعا بقوله
(كل وصية أوصيت بها لغرام أو بيا)
أو آخرتم بخلاف (قوله تركتها) بخلاف
قوله (كل وصية أوصيتا فهي باطله أو الذي
أوصيت به لزيد فهو له حرو) ولعلان وارثي
فكل ذلك رجوع عن الأول وتكون لوارثه
بالإجازة كما تر (ولو كان فلان) الآخر (ميتا
وقتها فالأولى من الوصيتين بها) لا بطلان
الثانية ولو حيا وقتهما فانت قبل الموصى بطلت
الأولى بالرجوع والثانية بالموت (وتبطل هبة
المريض ووصيته لمن تكبها بعدهما) أى بعد
الهبة والوصية لما تقر أنه يعتبر بل واز الوصية
كون الموصى له وارثا أو غير وارث وقت
الموت لا وقت الوصية (بخلاف الاقرار) لانه
يعتبر بكون المقتل وارثا أو غير وارث يوم
الاقرار فلو أقره فاشكحه فانت جائز ويطل
اقراره ووصيته وهبته لانه كافر أو عبدا
أو مكاتب

وهو أجنب عنه وذلك الصدر الشهيد وغيره (قوله ان أسلم أو اعتق بعد ذلك) أي اقراره بالله والوصية
 قبل موت الموصي قهستاني مزبدا (قوله لقيام النبوة) قال في الدرر أما الهبة والوصية فلما مر أن الاعتبار فيهما
 حال الموت وأما الاقرار فانه وإن كان ملزما بنفسه لكن سبب الارث وهو النبوة قائم وقت الاقرار فيوهم
 ترجمة الاقرار فصار باعتبار التهمة ملزما بالوصايا انتهى (قوله وهبة مقعد) هو العاجز عن المشي لدا في رجله
 انتهى درر (قوله ومنذ لو) الفلج دايعرض على نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية انتهى درر (قوله
 وأشل) هو الذي في يده ارتعاش وحركة انتهى درر (قوله به علة السل) قال القهستاني أي الذي أصابه السل
 بالكسر وهو قرحة في الرئة يلزمها حتى دقيقة انتهى (قوله ان طال مدة سنة) قال في الدرر يعني أن هذه
 امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها أو تصرف في شيء من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشقة على الفصول
 الاربعة كان المرض مرض الموت فيعتبر تصرفه من الثالث وإن مات بعد تمامه لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم
 في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرضى
 حتى لا يشغل بالتداوي انتهى ولم يعتبر في كلامه خوف الموت وقد اعتبره البرازي فقد نقل المصنف عن البرازي
 المريض الذي يكون تصرفه من الثالث من يكون ذافراش بأن لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة فاعدا
 ويخاف عليه الموت ولو طال المرض وصار يحال لا يخاف عليه الموت كالفالج أو صار مرض مناسا وبأس الشق
 لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير يكون من الثالث انتهى والظاهر
 أن قوله كالتناج الخ تمير للمرض اذا حال ولم يخف منه الموت وليس له ولم يخف منه الموت تعيينا
 بل بيان حال ذلك المرض عند ملوئته ثم رأيت الجوى في شرحه قال ان تطا ول ذلك فلم يخف منه الموت هذه
 لا بد له من ان لا تحيرة وقعت موضحة للجملة الشرطية ونقله عن المفتاح (قوله ولا تطال الخ) نص عبارة القهستاني
 والالم يكن واحدا منهما بأن لم يطل موته بأن مات قبل سنة وخفيف. وانه بأن يزداد يوما فوما انتهى وهذا هو
 التغير الذي قاله في البرازي وهو يفيد أنه قد آخر (قوله والمختار الخ) ذكر المصنف في شرحه أقوالا اخر من غير
 تصحيح (قوله قدم المرض) فان ثبت بالادلة القطعية تقدم على الواجب وفي القهستاني قيد بألفرض حتى لا قوله
 ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم انتهى (قوله وان تساوت قوة) بأن يكون الكل فرائض حرجية
 تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل قهستاني (قوله اذا ضاق لثنت عنها) أي ولم تجز الورثة الجميع أو أنسرت
 البعض وأحاد الجوى أنه يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بالعكس وهما على الكفارات اذ فيها من الوعيد ما ليس
 فيها (قوله يبدأ بكفارة قتل) لأنها أقوى وأكثر تغليظا للشرط الاسلام في العتق عنها (قوله ثم عين ثم ظهار) لان
 كفارة ليمين تجب بتمت حرمة اسم الله تعالى وكفارة لظهار بإيجاب جرمة على نفسه (قوله ثم افطار) فان الظهار
 ثبتت كذا رته بالكتاب وكفارة الافطار بخبر الواحد (قوله ثم النذر) لانه بإيجاب العبد (قوله ثم الفطرة) لوجوبها
 اجماعا بخلاف الاضحية وفي شرح الجوى قال انه تقا في وفيه نظرا لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم
 الفرائض بعضها على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بأبدا به كائن عليه الكرخي والمعنى في تقديم
 الزكاة والحج على الكفارات ما ذكر من الوعيد ومثل ذلك لم يوجد في شيء من الكفارات أقول كذا ذكر عن الكرخي
 التسمية بذكر عن الطحاوي التفضل وما يوجد من المزية في بعض الكفارات يصلح مقدما لها على ما لا يشغل على
 تلك المزية انتهى (قوله وقدم الشرع على الخارج) لعله لا شغاله على حتى الله تعالى والعباد بخلاف الاخير فانه
 قام شرع الثاني (قوله مذهب أبي حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من الصدقة) وكان أولا يقول بعكس هذا حتى
 شاهد مشقة الحج فقال بما ذكر أي فيقدم على الصدقة في الوصية ويقال ما قاله الاتقاني وما قاله الجوى قد بر
 (قوله أي حجة الاسلام) بكسر الحاء المزة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس الفتح جوى عن المفتاح
 عن المفتاح (قوله أجمع عنه را كمال الخ) أي الوارث أو الوصي قهستاني لان الواجب عليه أن يجمع من بلده فيجب
 عليه الاجتماع كما يجب وانما اشترط أن يكون را كمالا لانه لا يلزمه أن يجمع ما شيئا فوجب عليه الاجتماع على الوجه
 الذي لزمه جوى وانظر ما لو أوصى بجمع نفل فأجمع عنه ما شيئا (قوله قهستاني معز بالتمتة) عبارته وفيه أيما إلى
 أنه ان دفع المال الى عبده يجمع باذن مولاه فقد صح الا أنه لا يثبت للخل فيه والى أنه ان كان في المال المدفوع
 وفما بالركوب غش واستثنى بالتمتة لنفسه فهو محتالف ضامن للتمتة لانه لم يحصل نواها له والى أنه لو أجمع من القرى

(ان أسلم أو اعتق بعد ذلك) اقيام النبوة وقت
 الاقرار فيوهم موت تمة الاشارة (وهبة مقعد
 ومنذ لو) وأشل ومنذ لو (من كل حاله ان طالت
 وهو وقت في الرئة) ولم يخف. وانه من ذوالا) نطل
 مته) سنة (ولم يخف) لانها امراض
 وخفيف مته (فن ثلثه) لانها امراض
 من مته لا فانه قيل مرض الموت أن لا يخرج
 لمواتي نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزيادة
 لمواتي نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزيادة
 والمختار انه ما كان ان غالب منه الموت وان
 لم يكن صاحب فرائس قهستاني عن هبة
 الذخيرة (واذا اجمع الوصايا قدم القرض
 وان آخره الموصي وان تساوت) قوة (قدم
 ما قدم اذا ضاق لثنت عنها) قال الزبلي
 كدارة تمل ونها رويين مقدمة على الفطرة
 لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والنظر في
 الاضحية لوجوبها اجماعا دون الاضحية
 وفي القهستاني عن الظاهر بزيادة عن الاضحية
 الطحاوي يبدأ بكفارة قتل ثم عين ثم ظهار
 ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم
 العشر على الخارج وفي البرجندى ذهب
 إلى حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من
 الصدقة (أوصى بجمع) أي حجة اسلام (أجمع
 عنه را كمال) فلم يبلغ التفتة (من بلده) فقال
 رجلى أنا أجمع عنه بهذا المال ماشا لا يجوز
 قهستاني معز بالتمتة فلم يبلد (أن كنى
 التفتة ذلك والا فم حيث تكفى وان مات
 حاج في طريقه وأوصى بالجمع بجمع من
 بلده) را كمال

والأمن حيث مات استصحبنا هداية ومجتهى
وملتقى قلت وفادته أن قوله قياس وعليه
الموت فكان القياس هنا هو المقتضى فافهم
(أن بلغ نفقته ذلك والافن حيث تبلغ) ومن
لا وطن له فن حيث مات أجماعاً (أوصى بأن
يشترى بكل ماله عبد فيعتق منه) عن الموصى
(ولم تجز الورثة بطلت كذا إذا أوصى بأن
يشترى له عبد بألف درهم وزاد الألف على
الثالث) وقال يشترى بكل الثلث في المثلثين
بجمع (مريض أوصى وصاياً ثم يرى من مرضه
ذلك وعاش سبعين ثم مرض فوصاياه باقية
أن لم يقل أن مات من مرضى هذا فقد أوصيت
بكذا) كذا في الخاتمة (أوصى بوصية ثم جئ
أن أطبق الجنون) حتى يبلغ سنة أشهر
(بطلت والا لا) وكذا لو أوصى ثم أخذ
بالوصى فوصاؤه صحيح حتى مات بطلت
خاتمة (أوصى بأن يصاربه من فلان أو بأن
يسقى عنه الماء شهر في الموسم أو في سبيل
الله فباطل) في قول أبي حنيفة رحمه الله
خاتمة (أوصى بهذا الدين لدواب فلان)
فإن الوصية باطلة ولو قال بلف بها دواب
فلان جاز ولو أوصى بأن يتفق على فرس فلان
كل شهر كذا جاز ويُسَلِّمُ بها ولو أوصى
بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها جاز له
سكنى ما دام حياً وأيسر الوارث يسع ثلثها
وقال أبو يوسف له ذلك وله أن يقام الورثة
أيضاً ويفرز الثالث للوصية خاتمة (ولو أوصى
بقطعة لرجل وبجبه لا خرواً وصى بطم شاة
مهيئة لرجل ويجزها لا خرواً وصى بمحنة
في سبيلها لرجل وبالتين لا خرواً جازت الوصية
لهما) وعلى الموصى له ما أن يدرس ويبلغ
الشاة (أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز
ذلك ويتفق في عمارة بيت المقدس وفي سراج
ونحوه) قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من
وقف المسجد على قناديله وسرجه وأن يشترى
بذلك الزيت والنفط لطلقاته في رمضان
خاتمة وفي المجتهى أوصى بثلاث ماله لكعبة جاز
وبصرف أقرأ الكعبة لا غير وكذا للمصنف
والمقدس وفي الوصية لقرأ الكعبة كونه
جازاً غيرهم

التي هي قرية من بلد مع لانها في حكمه وإلى أنه أن لم تبلغ النفقة إلى آخر ما ذكره هنا ثم نقل عن المتنية أنه أن
أوصى بمال لبيع عنه فان حسن الطريق والأصرف إلى ما رآه الفقهاء من وجوه البراءة انتهى (قوله وقال لمن
حيث مات) وروى أبو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في جج المستحق (قوله فن حيث تبلغ) أي بلا خلاف
قوساني (قوله ومن لا وطن له الخ) ولو كان له أو طان حج عنه من أقربها حوى (قوله بطلت) الوصية لأن العبد
المشترى بالكل مضاف لما اشترى بالثلث انتهى دور وتطيره يقال فيما بعد (قوله أن لم يقل أن مات من مرضى هذا)
فانه والمصلحة بها ما تطل وصاياه لعدم وجود الشرط (قوله بطلت) سواء مات في جنونه بعد تحقق الإطباق
أو في حال الأفاقة (قوله في قول أبي حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتقاده (قوله كالأوصى بهذا الدين لدواب
فلان) وجه عدم الصحة والله تعالى أعلم أن اللام للملك والدواب لا تملك فهي وصية بحال وظاهره اعتبار الألف
من غير نظر قصد الموصى أنه له ملك (قوله جاز) أي إلى الثلث وانظر هل بطل الوصية بموت مالكها وظاهره
لعدم التمسك باليه والظاهر أن المراد الدواب الموجودة في ملكه بعد موت الموصى لما أن القليل به - ده
لا الموجود دون حال الوصية (قوله وله سكنها) أي سكنى ثلثها ولو اقتصموا الدار مائة من حيث الزمان يجوز أيضاً
لأن الحق لهم إلا أن الثاني وهو ما ذكره بقوله وله أن يقاسم الورثة أولى لأنه أدخل هدية عن الكافر وهو الاقسام
بالسكنى (قوله ويفرز الثالث للوصية) أي فيسكنه وليس له أن يواجره كافي الهندية (قوله وعلى الموصى لهما) أي
معاً لا على أحدهما وعن الفقيه أبي جعفر في مسألة الشاة والظن أن السخ والحلج يكون على صاحب اللحم
والظن (قوله أن يدرس الخ) الأولى زيادة ويحلج والاثنيان بضمير الاثنين (قوله ونحوه) كصبر وحبال القناديل
وقائلها وفي البرازية الوصية للمسجد لا يجوز عند الثاني خلافاً لعدم ولو قال يتفق عليه جازاً أجماعاً أوصى بثلاث
ماله لكعبة جازاً ساكنين كذا قال محمد أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس وبصرف إلى سراج
ونحو ذلك (قوله وهذا يشهد) أي من حيث أن ما جعل للمصنف يجوز صرفه إلى ما ذكره رحمه الله فيما إذا لم يبين الوافق
مصرفه إلا اثنين (قوله على قنابله) أي شرائها وأيسر المراد زيت القنابيل فانه ذكره بعد (قوله في رمضان)
أعله انما خصه زيادة ذلك فيه والافقر رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال
ثلاث ماله في سبيل الله فهو لافقر وفان أعطوا حاجاهم قطعاً فهو جاز في التوازل لو صرف إلى سراج المسجد
يجوز أكرس إلى سراج واحد في رمضان وغيره انتهى وهذا يستأنس به إلى تعيين قدر الحاجة (قوله وفي المجتهى) هذا
غير ما في المصنف فهو قول آخر (قوله لقرأ الكوفة) ومثله لقرأ الحاج ونقرأ مكة هندية قال ونحوه مروى
عن أبي يوسف (قوله ويكون كسبه) أي بعد إخراج نفقته منه إلا أن تكون نفقته أوقف عليها أشياء ولو هدم
المسجد أو خرق فانتباد ومن جعل كسبه لورثة أنه يكون لهم (قوله لأن إصلاحه على السلطان) مقتضاه أن لا
تعمربه إلا بعد أن هارتهما أن لم يكن لها وقف في بيت المال كالقناطر ولو قال لأن الوصية تنصرف إلى المعارف
ومثله لا بعد تبرعاً عرفاً لكان أولى والله تعالى أعلم (قوله ويحلج لمن طال منامه) ويستوى فيه الغنى والفقر من
(قوله وحلج المصنف الأول) وهو القول بالعلان (قوله بقية ثلاثة أيام) الظاهر أن بطلان الوصية لهن لا يتقيد
بالثلاثة لأنها موصية (قوله والثاني) وهو ما عن أبي جعفر (قوله أوصى بأن يصل عليه فلان) وجه البطلان أنها
وصية فيما لا يملك وفلان بفعل تبرعته فان فعله والأفلامطالبة عليه (قوله أو يحمله بعد موته الخ) انما لم تصح
لكرامة النقل وفي البرازية نوحل الوصى بلا إذن الورثة ضمن ما أتفق (قوله أو يكفن في قوب كذا) أي نوحاً ولو نأ
لا عدد اغان الظاهر أنها تصح أن لم تخرج إلى حد الامراف أو التقدير وقد تقدم ما يفيد فراجعه قال في البرازية
لو قال في أكفن موتى المسلمين جازاً أوصى بأن يكفن بألف دينار يكفن يكفن وسط أوصى بأن يكفن في قوبين
لأراعى شرائط الوصية أوصى بأن يكفن في خمسة أوسمة بألف دينار يكفن يكفن يكفن يكفن يكفن ولا بد من كتب
معه إلا أن يكون فيها انتهى لا يفهمه أحد أو ضا فنبهني أن تدفن انتهى (قوله أو يضرب على قبره) أي لا تصح
لكرامة (قوله وله تحقيقه) أي قبيل الوصية بالخدمة حيث أفاد أنه لا يكره تطييب القبور في الخمار والقول بطلان
الوصية به يفتى على القول بكرامته وكذا القول بطلان الوصية بالقرأ أفهني على الكرامة وعلى القول بعدم
جواز الأجرة على الطاعات والمفتى به جوازها فنبهني جوازها ولو تبين المكان الذي عليه القراءة (قوله فهي
باطلة) لأن الأشياء كلها ماله تعالى فلا وجه للام إلا على تقدير العبارة لظاهر (قوله لم يكن له إلا الألف) زاد

ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فتنبه
 (وله) في الصورة الاولى (ثلاث ان اوصى مع
 ابني) ونصف مع ابن واحد ان اجازوا مثلهم
 البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب
 بعض الورثة يزداد منه على سهام الورثة بحيث
 (ويجزأ) أو سهم من ماله فالبين الى الورثة
 يقال لهم أعطوه ما شئتم ثم القدوة بين الجزأ
 والسهم مرقنا ما أصل الرواية فبذلك
 وان قال سدس مالى ثم قال ثلثه له واجزأه
 (ثلاث) أى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة
 لدخول السدس في الثلث فقد ما كان أو مؤخر
 أخذ باليقين وبمذاذ دفع سوا من صدور الشريعة
 واشكال ابن الكمال (ولى سدس مالى مكررا
 له سدس) لأن المعرفة قد أعيدت معرفة
 (ويزيد دراهمه أو غنمه أو ثيابه) متغايرة فلو
 متعددة فكالدراهم (أو عبده ان ملك ثلثه فله)
 جميع ما بقى في الاولين) أى الدراهم والغنم
 ان خرج من ثلث باقى جميع أصناف ماله اثنى
 جاي (وثلث الباقي في الآخرين) أى الثلث
 والعبد وان خرج الباقي من ثلث كل المالى
 (وكذا قول كل مقدم الجنس ككبدل ووزون)
 ونسب مقدمه وضابطه ما يقسم جبرا
 وكذا لاني كل مخزأ الجنس وضابطه ما لا يقسم
 جبرا (وبأنف وله دين) من جنس الالف
 (وعين فان خرج) الالف (من ثلث العين دفع
 اليه والا) يخرج (ثلث العين) يدفع له (وكذا
 خرج نقي من الدين دفع اليه ثلثه حتى
 يـ... وفي حقه) وهو الالف (وبئله زيد
 وعمرو وهو) أى عمرو (ميت زيد كله) أى كل
 الثلث والاصل ان الميت أو المردوم لا ينفق
 شيئا فلا يراحم غيره وصار (كالأوصى زيد
 وجد ارثا فخرج المازحم من الالف أما
 اذا خرج) المازحم (بعد حصة الايجاب يخرج
 بحصته) ولا يـ... لا يخرج كل الثلث لثبوت
 الشركة (كالأوصى ثلث مالى فلان وفلان بن
 عبد الله ان هـ وهو فقير

(قوله ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه) حيث قال ولو اوصى بـ... نصيب ابن لو كان أعلى ثلث المال لانه
 أوصى بمثل نصيب معدوم فلا بد أن يقدّر نصيب ذلك الابن سهما أيضا فقد أوصى له بسهم من ثلاثة في الحاصل
 بخلاف الاول فإنه أوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب كذا في السراج الوهاج انتهى حلي (قوله وله
 في الصورة الاولى ثلاث ان اوصى مع ابني) والقياس أن يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه أوصى بمثل
 نصيب ابنيه ونصيب كل واحد منهم ما النصف وجه الاول أنه قصد أن يجعل له مثل ابنيه لأن يزيد نصيبه على نصيب
 ابنيه وذلك بأن يجعل الموصى له كسابقين مع الابنين (قوله ومثلهم البنات) أى ان اوصى بمثل نصيب بنته وله
 بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثلث ومع البنين له الثلث كافي المنع ولو كان مع ثلاث بنات حل الثلث
 أيضا باعتبار أن فرض البنين الثلثان والرابع والظاهر الثاني والام يمكن له مثل نصيب بنت انتهى حلي
 وبقرينه ما ذكره المؤلف عن المجتبى من الاصل (قوله ويجزأ أو سهم) مثلهما النصيب والنقص والبعض من
 المال أبو السعود والخطو الشئ من (قوله فالبين الى الورثة) لانه مجهول يتناول القليل والكثير الوصية لا تمنع
 بالجهة والورثة قاعون مقام الموصى فكان اليهم سانه من (قوله وأما أصل الرواية فبذلك) فروى عن الامام
 أن السهم عبارة عن السدس وروى عنه أنه أخس السهام ولا يزداد على السدس وفي شرح الوفاية السهم
 السدس في قول أبي حنيفة بناء على عرف بعض الناس وقاله مثل نصيب أحد الورثة ولا يزداد على الثلث
 الا أن تجزأ الورثة انتهى (قوله أخذ باليقين) هذا الإشارة الى جواب آخر فله الاكل حاصله أن السدس
 يدخل في الثلث من حيثنه يحتمل أنه أراد بالنسبة زيادة السدس على الاول حتى يتم له الثلث ويقتل أنه أراد بها
 ايجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لانه متيقن وحالا كلامه على ما يملكه وهو الاصل
 بالثلاث انتهى وهو ممنوع ووجه المنع أن صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يحمله كلام الموصى فأتجه
 أن يقال باجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الورثة بقصد الرضا كيف يتكافى للمنع
 ذكره الشرنبلالي ونقل نحو من قاضى زاده وعلى ما ذكره بعد الحال في الاجازة وعدمها (قوله وبهذا) أى
 بقوله لدخول السدس في الثلث (قوله اندفع سؤال صدر الشريعة) حاصله أن قول الموصى له ثلث مالى ان كان
 اخبارا فكذب وان كان انشاء يجب أن يكون له نصف لمال عند الاجازة وقال مثله في قوله سدس مالى وما حصل
 ما أشار اليه المؤلف من الجواب هو ما ذكره مالا خسر وانتا مختارا لانشاء فيه ما وانما يجب له النصف عند
 الاجازة لو كان النصف لدلول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث في كلامه شائع وضم الشائع الى الشائع
 لا يفسد ازديادا في المقدار بل يتعين الاكثر مقدما ومؤخرا ولهذا قال الجمهور في تعليله لان الثلث متضمن السدس
 فان التضمن لا يتصور الا في الشائع وضم السدس الشائع الى الثلث الشائع لا يفسد ازديادا في المقدار
 الاكثر من الثلث (قوله واشكال ابن الكمال) لم يستشكل ابن الكمال وانما ذكر سؤال صدر الشريعة الذي
 ذكرناه واجاب عنه بما اوجب عنه المؤلف (قوله لان المعرفة) وهو سدس فانه ذكره مرغا بالاضافة الى المال وسواء
 قاله في مجلس واحد أو في مجلسين أى والمعرفة اذا أعيدت معرفة كل الثاني عين الاول ولهذا قال ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا الى يغلب عسر يسرين أفاده الزبلي
 (قوله أو ثيابه متغايرة) كالحروى والمردوى (قوله فله جميع ما بقى في الاولين) لانه في الجنس الواحد يمكن جمع
 الحق الشائع لكل واحد في فرد الوصية مقدمة على الميراث فله ماله في الواحد فصارت كالدراهم كما اذا أوصى
 بالدراهم الواحد وله ثلاثة دراهم فهذه اثنان فله الدرهم الباقي بخلاف الاجناس المختلفة حيث لا يمكن الجمع
 فيها جبرافا فانه اذا تركها ميراثا وطلب بعض الورثة القسمة وأبى الباقيون فان القاضي لا يجبرهم على القسمة فلذا
 لا يمكن تقديم الوصية على الميراث لانه اذا تركها لم يجمع تعذر التقديم لان فيه الجمع فبقى السك مشتركين الورثة
 والموصى له اثنان فله على الشركة وما بقى بقى عليه اثنان فله من ثلثه (قوله ما يقسم جبرا)
 أى بين المشتركين فيه (قوله فان خرج الالف من ثلث العين) بأن مكان للموصى ثلاثة آلاف معدن (قوله
 وكذا خرج نقي الخ) لان الموصى له شريك الوارث في الحقيقة لا ترى أنه لا يـ... حتى يـ... لم الورثة ضعفه
 وفي تخصيصه بالعين بخلاف حق الورثة لان العين مزية على الدين ولان الدين ليس بمال مطلق وله هذا الحظ
 أنه لا مال له وله دين على الناس لم يحن وانما يـ... ما لا عند الاستيفاء باعتبار تناول الوصية فباعتدال النظر

(فكان الموصي وفلان ابن عبد الله نبي كان
 افلان نصف الثلث) وكذا الوصية واحدة
 قبل الموصي وفروعه كثيرة (وأصله المعول
 عليه أنه متى دخل في الوصية ثم خرج افقد
 شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى
 لم يدخل في الوصية لفقد الأهلية كان الكل
 لا آخر) ذكره الزيلعي (وقبل العبرة لوقت
 موت الموصي) واليه بشير كلام الدرر تبعاً
 للسكافي حيث قال أوله ولولد بكر فمات ولده
 قبل موت الموصي إلى آخره لكن قول الزيلعي
 فيما مرّ أما اذا خرج المزارع بعد صحة الإيجاب
 إلى آخره صريح في اعتبار حالة الإيجاب
 وقيل فيه روايتان (ولو قال بين زيد وعمرو)
 وهو ميت (لزيد نصفه) لأن كلمة بين توجب
 التصفيف - حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت ظه
 نصفه أيضاً (وبثلثه وهو) أي الموصي (فقير)
 وقت وصيه (له ثلث ماله عند موته) سواء
 اكتسبه بعد الوصية أو قبلها) لما تقرّر أن
 الوصية إيجاب بعد الموت (اذا لم يكن الموصي
 يملك ما يوصي به أو لو عام عينا أما اذا أوصى به من أنواع
 من ماله كثرت غنمه فهلك قبل موته بطلت
 لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب
 غيرها (ولو لم يكن له غنم عند الوصية
 فاستغادها) أي الغنم (ثم ماتت) صحت
 في الصحيح لأن تعلقها بالأنواع كتعلقها بالمال
 (ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم بعد طي
 قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنمي ولا
 غنمي) يعني له شاة فأن تبطل وكذلك لو لم
 يصفها ماله ولا غنم له وقبل تصح (وكذا
 الحكم في كل نوع من أنواع المال كالقبر)
 والثوب ونحوهما) زيلعي (وبثلثه لأمتهات
 أولاده وهن ثلاث ولا فقراء والمساكين لهن)
 أي أمتهات الأولاد (ثلاثة أسهم من خمسة
 وسهم لافقراء وسهم للمساكين) وعند محمد
 يقسم أسبعا لغان لفقراء والمساكين جمع
 وأقله اثنان قلنا لال الجفنية تبطل الجمعية
 (وبثلثه) زيد وللمساكين زيد نصفه وله - م
 نصفه) وعند محمد أثلاثا كما مرّ (ولو أوصى
 بثلثه زيد ولا فقراء والمساكين قسم أثلاثا)
 عند الإمام وانصافا عند أبي يوسف واخا -
 عند محمد اختيار (ولو أوصى للمساكين كان
 له صرفه إلى مسكين واحد)

بقسمة كل واحد من العين والدين أثلاثا فيصاريه (قوله افلان نصف الثلث) لأن فلان بن عبد الله الذي
 اغتنى دخل في الوصية اذا وجد الوصف وانما خرج لما رخص عدمه (قوله وفروعه كثيرة) منها الوفاة لثالث مالي
 افلان ولعبد الله ان كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن عبد الله في البيت كان لفلان نصف الثلث لأن بطلان
 استحقاقه افقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر مخ وهذا بخلاف ما لو قال زيد ولن في هذا البيت ولا أحد
 فيه فان زيد يستحق الثلث كما في الدرر والفرولان المعدوم لا يستحق ما لا انتهى (قوله وقيل العبرة لوقت موت
 الوصي) أي فانه ان لم يكن مستحقا وقت الموت كان الثلث جميعه للآخر وان دخل في حال الوصية (قوله إلى
 آخره) تمامه أوله ولا فقراء ولده أولى اقله من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه
 الصور لأن المعدوم أو الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزارعة لزيد فصار كما اذا أوصى زيد والجد وانتهى ونحوه
 في الهندية عن محمد السرخسي (قوله فيما مرّ) أي في الأصل الذي ذكره المصنف (قوله إلى آخره) تمامه يخرج
 بخصته ولا يسلّم لأخر كل الثلث لأن الوصية صحت لهما وثبتت الشركة بينهما فطلان حق أحدهما بعد ذلك
 لا يوجب زيادة في حق الآخر انتهى (قوله وهو فقير) الأولى حذفه لئلا يأتى الاطلاق الآتي (قوله لما تقرّر
 أن الوصية إيجاب بعد الموت) قال في المخ لأن الوصية عقد استخلاف يضاف إلى ما بعد الموت ويثبت حكمه
 بعده فيشترط وجود المال عند الموت انتهى (قوله كتعلقها بالمال) في أن الاعتبار بوجوده عند الموت (قوله يعني
 لاشاة) أفاد به أنه اذا كان له شاة واحدة تؤخذ في الوصية والظاهر أنه في وجوب قيمة الشاة يدفع الوارث قيمة
 شاة وسط (قوله فانها تبطل) وجه الفرق بين المسئلةين أنه في الأولى لما اضاف الشاة إلى المال علم أن مراده
 الوصية بمال الشاة وما يليها فوجد في مطلق المال أما الثانية فانه لما اضافها إلى الغنم علم أن المراد به عين الشاة
 حيث جعلها جزئيا من الغنم (قوله وكذا لو لم يصفها ماله ولا غنم له) أي فانها تبطل لأن المصحح اضافتها إلى المال
 وبدون الاضافة إلى المال تعتبر صورة الشاة ومعناها أي والحال أنه لا غنم له (قوله وقيل تصح) لأنه لما ذكر الشاة
 وليس في ملكه شاة علم أن مراده المالية (قوله وأقله اثنان) أي في الميراث والوصية أختمه (سنة تبطل الجمعية)
 فالمراد من تحققت فيه المسكنة والفقير ويصدق كل واحد ولو كانا كرتين بخلافهما كما قال محمد وذكره في التبيين
 (تبيين) هذه الوصية تكون لأمتهات أولاده اللاتي يعقبن بونه واللاتي يعقبن بونه كانت الوصية للاتي يعقبن
 أولاد غيرهن فان كان له أمتهات أولاد يعقبن في حياته وأمتهات أولاد يعقبن بونه كانت الوصية للاتي يعقبن
 بونه لأن الاسم لهن في العرف واللاتي يعقبن في حياته موالى لأمتهات الأولاد وانما تصرف الميراث الوصية عند
 عدم أو اثنان لأمهم ما يكون أولى منهن بهذا الاسم (قوله وانصافا عند أبي يوسف) لم يظروا وجهه وان اعتبر جعل
 الفقراء والمساكين واحدا فخراف أصله المتقدم وقد جرى كل من الإمام ومحمد على ما تمهد من القاعدة
 السابقة (قوله لم يجز صرفه لواحد اتفقا) ظاهره أنه يجوز صرفه إلى اثنين مع أنه لم يعتبر جميع المشار إليه (قوله
 جاز عند أبي يوسف) والافضل الدفع اليهم وقال محمد لا يجوز كما في الخلاصة انتهى شريلا لية (قوله لتساوي
 نصيبهما) قال في التبيين لأن الشركة للمساواة لغة ولهذا حل قوله تعالى فهم شركاء في الثلث على المساواة
 وقد أمكن إثبات المساواة بين الكل لاستواء المالين (قوله لتساوي نصيبهما) فلا تمكن المساواة بين الكل
 فلهذا على مساواة الثالث مع كل واحد منهم بما ساهم به فأنخذ النصف من كل واحد من المالين (قوله لما
 ذكرنا) من إمكان المساواة بينهما والشركة تنفيذها (قوله إلى الثلث استحسننا) وجهه أناته لم أقصده تنديده
 على الورثة وقد أمكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم بأصل الحق عليه دون مقداره فيسمى
 في تفرغ ذمته انتهى تبيين وفي المنع فأصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية والقياس أن لا يصدق
 لأن إقرار الجاهول وان كان صحيحا لا يحكم به إلا بالبيان وقوله فصدقوه مخالف للشرع لأن المذموم لا يصدق
 إلا بحجة فيعذر رجعه اقرارا مطلقا فلا يعتبر (قوله لأنه خلاف الشرع) تعليل لما استبعد من قوله بخلاف من أنه
 باطل (قوله وبصير وصية) لتفويضه إلى الوصي والتبادر منه أنه وصية رأى الوصي الدفع أو لا فتأمل (قوله فان
 سبق منه دعوى) أي في حياة المقر (قوله فهو له) ويكون اقرارا منه بما ادّعى (قوله والا لا) ولا يلزم شيء مطلقا لأنه
 اخبار عن غير واقع وتأويل ادّعى يدعي خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الأولى فانه قد أثبت عليه دين وفوض
 تقديره إلى الورثة (قوله وقيل لكل صدقوه فيما شئتم الخ) فاذا أقر كل فريق بشيء ظهر أن في الشركة دين

وقال محمد لا شين على ما ذكر فلا يجوز صرف
ماله ما كين لا قل من اثنين عنده والخلاف
فيما اذا لم يشركا كين فلو اثار لماعة وقال
ثالث مال لهذه المساكين لم يجز صرفه لواحد
اتفاقا ولو اوصى لفقران بلغ فأعطى غيرهم جاز
عند أبي يوسف وعليه الفتوى خلاصة
وشربلاية (وبعثة لرجل وبعثة لا تخر فقال
لا تخر شركتك معه مال ثالث كمال مائة
لأوى نصيب ما قام مكنت المساواة فلكل ثلثا
المائة (و) لو (أربعة مائة) مثلا (له وبعتين
لا تخر فقال لا تخر شركتك معه مائة نصف
ما لكل منهما) لتفاوت نصيب ما عدا وى كلا
منهما (وبثلث ماله لرجل ثم قال لا تخر شركتك
أو أدخلتك معه فالثلث بينهما) لما ذكرنا
(وان قال لورثته لثلاث على دين فصدقه
فانه يصدق) وجوبا (الى الثالث) استحسانا
(بخلاف) قوله (كل من ادعى على شيئا
فأعطوه) لانه خلاف الشرع (الآن يقول
ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث
وبه يروى وصية ولو قال ما ادعى فلان من ثلث
فهو صادق فان سبق منه دعوى في شئ
هلوم فهو له والا لا يجزى (فان اوصى بوصايا
مع ذلك) أى مع قوله لورثته لفلان على دين
فصدقه (عزل الثلث لأصحاب الوصايا
والثلاث لورثته وقبل لكل) من أصحاب
أوصايا الورثة (صدقه فيما شئتم وما بقى
من الثلث فلو وصايا) والدين وان كان مقدما
على الماتين الا أنه مجهول وطريق تعيينه
ما ذكره فيؤخذ الورثة بشئ ما أقروا به
والوصى لهم بثلث ما أقروا به وما بقى فلهم
ويخالف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى
لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث
كاه أم بقدر الوصايا أم أرى وبقي أيضا هل
يلزمهم أن يصدقه في أكثر من الثلث براجع
ابن الكمال به (ولاجنبى ووارثه أو قال له
نصف الوصية وبطل وصيته لوارث والقاتل)
لانهم ما من أهل الوصية على ما مر ولذا تصح
باجارة الوارث (بخلاف ما اذا أقربعين أو
دين لوارثه ولا جنبى) حيث (لا يصح في حق
الاجنبى أيضا)

في النصيبين فيه فذا اقرار كل في قدر حقه انتهى هندية وفي حاشية سرى الدين عن شرح الزبادات لقاضى خان
ما نصه وان قال اعلان على دين فصدقه وأوصى لآخر بثلث ماله كان الثلث للموصى له بالثلث لان حقه ظاهر
معلوم وحق الآخر موهوم يتوقف ثبوته على الدعوى وعسى لا يدعى شيئا والحق المعلوم أقوى من الموهوم
فيبدأ بالأقوى ثم يقال للموصى له ان الموصى قد أقربدين وأمر بالتصديق فلا بد أن يقبله بشئ فان اقترله بشئ
وصدقه الورثة في ذلك كان ثلث ذلك على الموصى له بالثلث والثلثان على الورثة لان الورثة لما أقتره وأصار الدين
شائعا في التركة وهو مقدم على الميراث والوصية فيؤخذ الدين منهم بحساب ما كان في أيديهم من التركة
وان كذبته الورثة فيما أقتره وأقروا له بأقل من ذلك فإزاد على ما أقتره الورثة يكون على الموصى له لان اقراره حجة
عليه دون غيره فلا بد لم له شئ من الوصية ما بقى شئ من الدين المذمى والمثله في وصايا الجامع الصغير انتهى (قوله
ما ذكر) أى من تصديق الفريقين (قوله ويخالف كل على العلم) قال في التبيين وان ادعى اقترله أكثر من ذلك
حلف كل فريق على العلم لانه تحليف على فعل الغير انتهى (قوله لم أرى) اعلم أن عزل الثلث انما هو للموصى له به
لا له ولا مقترله كما قال صاحب الدرر حتى اعترض عليه عزى زاده بأن الصواب أن يقول بدل قوله لهما للموصى
له وأما اراد الصغير المثنى ثم تفسيره بالمقترله والموصى له فخطأ في خطأ انتهى وحيث كان العزل انما هو للموصى له
يتعين أن يقول له بقدر ما أوصى به وقياس ما ذكره في المثله السابقة أن ينظر الى ما بقى يد الموصى له والى ما بقى يد
الورثة فيكون ما صدقه فيه لازما على قدر الحصاص (قوله وهل يلزمهم ان يصدقه في أكثر من الثلث) هذا
اشارة الى اعراض ذكر العلامة الزيلعي حيث قال قال العبد الضعيف الراجى عفوره الكريم هذا مشكل
من حيث ان الورثة كانوا يصدقون الى الثلث أى اذ الموصى بوصايا ولا يلزمهم ان يصدقه في أكثر من الثلث
وهنا يلزمهم ان يصدقه في أكثر من الثلث لان أصحاب الوصايا يأخذون الثلث على تقدير أن تكون الوصايا
تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث فوجب أن لا يلزمهم تصديقه ونقل ابن الكمال هذا الاشكال
بعينه بلفظ قبل هذا مشكل الى آخره ولم يجب عنه وأجاب العلامة المقدسى بأنه لما كان المقترله له شيئا بهان شبه
الوصية لخروج وجهه مخرجها وشبه الدين لتسميته اياه دينافه ودين في الصورة ووصية في المعنى فر وعى شبهه
الوصية حين لا وصية فصدقه الوارث الى الثلث وروى شبه الدين حين وجود الوصية لان النصيب عليه
معها دليل المغارة فصدقه فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصى له حيث علق عيشهم
تعويلا على علمهم في ذلك واجتهدهم في تخلص ذمة صورتهم حوى وقد ذكر هذا الجواب بالمثنى اشرى لى
في حاشيته بقى أن يقال قوله وبقي أيضا ليس في كلامه تصويره سؤال ابن الكمال وحقه أن يقول بقى أن الورثة
لا يلزمهم تصديق حيث كان الموصى به ثلث المال لانه في صورة عدم الوصية يجب عليهم التصديق الى الثلث
وقد خرج الثلث في صورة الوصية الى الموصى له (قوله يراجع ابن الكمال به) أى بسببه وقد علمت أن ابن الكمال
لم يذكر الاشكال الزيلعي فقط وأجاب عنه قاضى زاده بجواب واحد كما قاله سرى الدين وقاله الشربلاى
في الحاشية ليس فيه أى في جواب قاضى زاده توجيه لما أذاعه من سقوط اشكال الزيلعي (قوله وبطل وصيته
لوارث والقاتل) أى عند عدم الاجازة (قوله لانهم ما من أهل الوصية) وانما لم تنص لهما أى عند عدم الاجازة
لما رضى بخلاف الوصية لى وميت حيث يكون كلها للعى لان الميت ليس بأهل للوصية فلا يصلح من احيا (قوله
ربلى) نذكر عبارته لا تضاهها وكثرة فوائد ها ونها بخلاف ما اذا أقربعين أو دين لوارثه ولا جنبى حيث
د يصح في حق الاجنبى أيضا لان الوصية انشاء تصرف وهو عليك مبتدأ لهما وان شرية تثبت كما للتملك
فتصح في حق من يستحقه دون الآخر لان بطلان التملك لا حدهما لا يوجب بطلان التملك من الآخر
اما الاقرار فاخبار عن كائن وقد أخبر بوصف الشرية في الماضي ولا وجه الى اثباته بدون هذا الوصف لانه
خلاف ما أخبر به ولا الى اثبات هذا الوصف لانه يصير الوارث فيه شريكا ولانه لو قبض الاجنبى شيئا كان
لوارث ان يشاركه فيه فيبطل في ذلك القدر ثم لا يزال يقبض الاجنبى شيئا وبشاركة الوارث فيه فيبطل حق
الكل فلا يكون مذيبرا في الانشاء خاصة أحدهما بمنازعة عن الآخر بقائه وبطلا نا قال في النهاية قال القرطائى
هذا اذا تصادقا أما اذا أنكر الاجنبى شركة الوارث أو أنكر الوارث شركة الاجنبى فانه يصح اقراره في حصة
الاجنبى عند محمد لان الوارث مقر بطلان حقه وبطلان حق شريكه فيبطل في حقه ويثبت في نصيب الآخر

وعنده ما يطل في الكل لان حق الوارث لم يتميز عن حق الاجنبي وانما وجبه مشتركين ما فيبطل كما ينال انتهى
 (قوله اكل منهم بنوب) أي عينه بوصفه (قوله فضاغ منها نوب) أي بعد موت الموصي شلبي (قوله لجهلة
 المستحق) أي وجهه لانه تمنع القضاء وصحة مقصود الموصي (قوله كوصيته لاحد هذين الرجلين) البطلان فيها
 مذهب الامام اهـ سري الدين عن الجمع (قوله ويلوا) أي الورثة وهون عطف المسبب على السبب (قوله
 فتعود صحة) يقتضي أنها بطلت وهذا عند الجود وهو ما يدل عليه قوله لزوال المانع وأما إذا لم يحصل جود
 فهي باقية على صحتها (قوله وهو الجود) أي جود الورثة (قوله لذي الجيد ثلثاه الخ) قال في الفرر والدرر أخذ
 ذوالجيد ثلثي الجيد وذوالردى ثلثي الردى وذوالوسطا ثلث كل من الجيد والردى لان الثوبين انما يقسمان بين
 الثلثة على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي ثوب وانما تعين حق صاحب الجيد في الجيد اذا لا حقه
 في الردى يعين ويحتمل أن يكون حقه في الجيد ثم ما بأن يكون هو الجيد الاصل ويحتمل أن يكون حقه
 في الضائع بأن كان هو الجود فكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل أن يكون حقه أولى وانما تعين حق صاحب
 الردى في الردى اذا لا حقه في الجيد يعين ويحتمل أن يكون حقه في الردى منها ما بأن يكون هو الردى
 الاصل ويحتمل أن يكون حقه في الضائع بأن كان هو الردى فكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل أن يكون حقه
 أولى وانما تعين حق الاخر في ثلث كل واحد منهم ما فقد تعين حقه في ذلك شرور انتهى قول المؤلف لذي الجيد أي
 الموصي له بالجيد ثلثاه أي ثلثا الجيد من الثوبين وكذا يقال فيما بعده ففيه شبه استخدام (قوله فهو له وصي له)
 عنده ما وعنده محم نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الاخر فله مثل ذرع نصف البيت لما أنه أوصى
 بما لا يتجزأ فله فيه بالقسمة لانه يقصد الايصا بما يقع الاتفاع به على وجه الكمال ظاهر اذ لا يكون
 بالقسمة لان الاتفاع بالمشاع فاصرو قد استقر ملكه في جميع البيت اذ وقع في نصيبه فتفقد الوصية قسمة
 واذا وقع في نصيب الاخر نفذ في قدر ذرعان البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصي لانه عوضه ومراذه
 من ذرعان البيت تقديره غير انما نقابا بعين البيت اذا وقع في نصيب الموصي نظر الجهة الثقيل او نقول انه أراد
 التقدير على اعتبار وقوعه في حظ شريكه والتمليك على اعتبار وقوعه في حظه ولا يبعد أن يكون الكلام
 الواحد له جهتان باعتبارين (قوله بوجوب القسمة) الظاهر أن ذلك بعد موت الموصي وقبل قبول الموصي له
 أما في حياته أو قبل قبول الموصي له فلا وجوب لهدم تحقق ملك الموصي له وتفسير المصنف بيم قسمة الموصي
 وقسمة ورثته وأما ما في صدر الشريعة فناصر على قسمة الوارث ولم يبين حكم البناء هل به يتبرأ بقيمة ويعطى
 من الذرعان ما يساويه أو لا يعتبر أصلا وهو المتبادر من قوله أو التقدير الخ (قوله أي مثل الوصية في الحكم
 المذكور) قال في الكافي والاصح أنه على الاتفاق والفرق لمحمد أن الاقرار بملك الغير صحيح حتى لو غلغله بعد أمر
 بالتسليم الى المقر له أما الوصية بملك الغير فلا تصح حتى لو ملكه ثم مات لا تصح وصيته ولا تنفذ انتهى شربلانية
 (قوله وبالف عين) لم يبين فهو له وهو ما اذا كان غير معين أو لم يكن عنده وقد يقال انها باطلة للجهالة وله عدم
 شرط الوصية وهي أن تكون من ملكه ويحزرو قد يقال انها وصية صحيحة تخرج من الثلث وهو الظاهر (قوله
 بعد موت الموصي) أما قبله فهي هبة من كل وجه فيما يظهر (قوله فلا رجوع) فيه أنها حيث كانت تبرعاً فثبت له
 الرجوع بالقضاء والرضا وفي الدرر فان دفعه اليه جزوله أن يمنع لانه تبرع بمال الغير فيستوفى على اجازته فاذا
 أجاز كان تبرعاً عامنه أيضاً فله أن يمنع التسليم لانه لم يمت بعد فأنشبه الهبة قبل التسليم انتهى وظاهر قوله لانه لم يمت
 بعد يؤيد ما نقله المؤلف عن شرح التسكلة (قوله لا تقرر أن المجازلة بملكه من قبل الموصي) قال في الدرر لان
 الوصية في تخريجها صحيحة لصادقها ملك نفسه والامتناع لخلق الورثة فاذا أجاز وهاسقط عنهم فنفذ من جهة
 الموصي (قوله بعد القسمة) الظاهر أنه قبل القسمة كذلك ثم يطالب المقر بالقسمة وبإخراج ثلث ما في يده (قوله
 لانصفه استصحابا) والقياس أن يأخذ نصف ما يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث تضمن مساواته
 واتسوية في النصف لبقوله النصف كما اذا أقر أحدهما بأخ ثالث له ما (قوله وبثلث ما مع أخيه) أي فيقبل
 اقراره في حق نفسه لولا أنه عليه ولا تقبل في حق أخيه لعدم الولاية عليه فيه عليه ذلك ما في يده ومثل ما ذكر
 لو كانت الورثة ثلاثة فأخذ كل نصيبه ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث لفلان وجهه ما ذكر ان فانه بطله

لانه اقراره قد سبق بينهما فاذا القابضة اقا
 باقية ضرورية قبل هذا اذا صادف اقراره في حصة
 أحدهما مشتركة الا تخرج اقراره في حصة
 الاجنبي عند محمد وعندهما بطل في الكل
 لما قلنا زيلبي (ولو) أوصى بثياب متفاوتة
 جيد ووسط ودرى (الثلاثة) أنفس لكل منهم
 بنوب (فضاغ) منها (نوب ولم يدرك) أي هو
 (والوارث يقول لكل) منهم (هات حقك
 بطات) الوصية لجهة المستحق كوصيته
 لاحد هذين الرجلين (الآن) يسامحوا
 و (يسامحوا بقية منها) فتعود صحة زوال
 المانع وهو الجود فتقسم (لذي الجيد ثلثاه
 ولذي الردى ثلثاه ولذي الوسطا ثلث كل
 واحد منهم ما) لان القسمة بقدر الامكان
 (و) لو أوصى أحد الشرير بكنين (بيت معين
 من دارم) تركه وقسم ووقع في حظه فهو
 لا يوصي له (والا) يقع في حظه (فله مثل
 ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب
 القسمة ولو قال قسم فان وقع الى آخره لمكان
 أولى (والاقرار ببيت معين من دارم) تركه
 مثلهما أي مثل الوصية في الحكم المذكور
 (وبالف عين) أي معين بأن كانت ودية عند
 الموصي (من مل آخر فاجاز ب المال)
 الوصية (بعد موت الموصي ودفعه) اليه
 (صح وله المنع بعد الاجازة) لان اجازته تبرع
 فله أن يمنع من التملك وأما بعد الدفع فلا
 رجوع له شرح تسكلة (بخلاف ما إذا أوصى
 بالزيادة الى الثلث أو لقاتله أو لوارثه فاجازها
 الورثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة
 بل يجبرون على التسليم لما تقرر أن المجازلة
 بملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي
 من قبل الجيز (ولو أقر أحدا لا يبين بعد
 القسمة بوصية أخيه) بالثلث (صح) اقراره
 (في ثلث نصيبه) لانصفه استصحابا فانه أقره
 بثلث شائع في كل التركة وهي معهما فيكون
 مقرا بثلث ما معهما وبثلث ما مع أخيه بخلاف
 ما لو أقر أحدهما بدين على أبيهما

ثالث ما في يده استعسانا هندية (قوله حيث يلزمه كله) فبأخذ جميع ما في يد المقتز حتى يستوفي دينه ولا شيء للمقتز
أن لم يفضل منه شيء من (قوله لتقدم الدين على الميراث) أي وقد أقر ذلك الوارث بتقدمه عليه ولا كذلك الوصية
لأن الموصي له شريك للورثة فلا يأخذ شيئا إلا إذا سلم للوارث ضعفه من (قوله وبأمة) أي لو أوصى بأمة
(قوله وكلاهما يخرجان من الثلث) أي ثلث المال باعتبار قيمتهما (قوله ولا يخرج إذا أخذ الثلث منها ثم من) (قوله ولا
صورتها رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلاثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمانة ولدا
يساوي ثلاثمائة قبل القسمة حتى صار ماله ألفا ومائتين فثلث المال أربع مائة فعند الامام رحمه الله تعالى
للموصي له الأم وثلاث الولد وعندهما ثلثا كل منهما لأن الولد دخل في الوصية بتبعا حال إيصائه ولا يخرج
عن الوصية بالانفصال وله أن الأم أصل والولد تبع والتبع لا يراحم الأصل فلونفذنا الوصية فيهما اتفقنا
الوصية في بعض الأصل وذلك لا يجوز (قوله وكذا الوعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدرى) فلا يصير
موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كالولود بعد القسمة ومشايخنا قالوا يصير
موصى به يعتبر خروجه من الثلث كالولود قبل القبول هندية (قوله فلو ورثة) فلم يدخل تحت الوصية وبقي على
حكم ملك الميت هندية (قوله والكسب كالولود فيما ذكر) قال في الهندية والزيادة الحادثة من الموصى به كالولود
والغلة والكسب والأرض بعد موت الموصى قبل قبول الموصي له الوصية هل يصير موصى به لم يذكر محمد رحمه
الله تعالى وذكر القدرى أنه لا يصير موصى به حتى كانت للموصى له من جميع المال كالوحدت بعد القسمة
وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يمتنع خروجه من الثلث هذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (باب العتق في المرض) •

كان الاعتاق في المرض في معنى الوصية لوقوعه تبرعا في زمان تعلق حق الورثة ذكره في كتاب الوصايا ولكن
آخره عما هو صريح في الوصية لكون الصريح هو الأصل في الدلالة انتهى اتفاقنا (قوله في الحال) أي حال
صدوره (قوله والاثنى ثلثه) لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزائد على الثلث (قوله والمراد)
أي من التصرف المنجز الذي ينفذ من الثلث حال المرض (قوله حتى ان الاقرار) محترز الانشاء فان الاقرار
تصرف اخباري (قوله والتكاح الخ) محترز قوله ويكون فيه معنى التبرع فان التكاح تصرف انشائي لكن ليس
فيه معنى التبرع (قوله ومرض صح منه) الاولى تقديم هذه الجمل قبل قوله والمضاف الى موته الخ لان المضاف الى
الموت لا فرق فيه بين المرض والصحة (قوله كالصحة) لان حق الورثة والغرماء لا يتعلق بماله الا في مرض موته
وبالبرهتين أنه ليس مرض الموت زيلعي (قوله وفي المرض المعتبر) بجزا الاعتبار للمرض أي المعتبر لنفوذ
التصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمحذوف تقديره والحذف في المرض المعتبر هو المبيع اصله فاعدا وقد
قدم الكلام على هذا أول كتاب الوصايا بأبسط مما هنا (قوله ومحاباته) صورته أن يبيع ما يبا وي مائة بمخمسين
أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناسقص في البيع محاباة اه سرى الدين وهي
في اللغة كما في المصباح من حباة محاباة ساجحة مأخوذة من حبوته اذا أعطيته وحبوت الرجل حباة مثل كتاب
أعطيته الشيء من غير عوض انتهى (قوله وحبته) أي اذا اتصل به القبض قبل موته اما اذا مات ولم يقبض
قبطل الوصية لان حبة المرض حبة حقيقة وان كانت وصية حكما كما سرح به فاضحان وغيره انتهى مكي
(قوله وضمائه) هو أعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كذالة بأن قال أجنبي خالع امرأته على ألف على اني
ضامن أو قال بع هذا بألف على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الألف فان بدل الخلع يكون على الأجنبي
لا على المرأة والخمسمائة على الضامن دون المشتري أبو السعود عن العناية (قوله حكمه حكمكم وصية) شبهت
بالوصية ولم تكن وصية لان الوصية يجب بعد الموت وهذه التصرفات منجز في الحال لكن لما كانت في المرض
صارت حكمها متعلق حق الورثة انتهى مشربلاية (تنبيه) المحاباة تقع في الاجارة والاستجار والمهر والشراء
والبيع والابراء والصدقة مثل ما ذكر قهستاني (قوله قدمنا الخ) عبارته في الوقف وبطل وقف رهن معسر
ومريض مديون محيط بخلاف صحيح لوقبل الجرائم انتهى ولو أعتقه مديون ناصح وسعي على الظاهر (قوله ويرأحم
أصحاب الوصايا في الضرب) أي التبع للمعتق والمحابي والمووب له والقيم والمضمون له يضرب في الثلث مع

حيث يلزمه كما تقدم الدين على الميراث
(وبأمة فولدت بعد موت الموصي ولدا
وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له
والا) يخرجان (أخذ الثلث منها ثم من) لان
التبع لا يراحم الأصل وقال يأخذ منهما ما على
السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل
الموصي له فلو بعد دهما فهو للموصي له لانه
نما ماله وكذا الوعد القبول وقبل القسمة
على ما ذكره القدرى ولو قبل موت الموصي
فلا ورثة والكسب كالولود فيما ذكر

• (باب العتق في المرض) •

يعتبر حال العقد في تصرف منجزكم هو الذي
أوجب حكمه في الحال (فان تجزأ في الصحة
في كل ماله والاثنى ثلثه) والمراد التصرف
الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع
ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال
والتكاح فيه ينفذ بقدره من كل المال
(والمضاف الى موته) وهو ما أوجب حكمه
بعد موته تأتت حر بعد موتي أو وهذا زيد
بعد موتي (من الثلث وان كان في الصحة)
ومرض صح منه كالصحة والمقعد والمفلوج
والمدلول اذا نطق ولم يقعد في الفراش
كالصحيح مجتنب ثم مرض حذ التماول سنة وفي
المرض المعتبر المبيع اصله فاعدا اعناقه
ومحباباته وحبته ووقفه وضمائه كل ذلك
حكمه حكمكم (وصية فيجب بر من الثلث)
كما قدمنا في الوقت أن وقف المريض المديون
بمحيط باطل فليحفظ ويجزأ ويرأحم أصحاب
الوصايا في الضرب ولم يبع العبد (أن اجيز)
عتقه لان المنع لحقهم فيسقط بالاجارة

(فان حابي فخر) وضاق الثالث عنهما (فهى)
 أى المحابة (أحق وبهكسه) بأن حرر حابي
 (استويا) وقال لعنته أولى فيهما (ووصيته بأن
 يعق عنه بمائة مائة عبد لا تنفذ الوصية
 بما بقى ان هلك درهم) لان القرية تنذون
 بتفاوت قيمة العبد (بخلاف الحج) وقال
 هما - واه (وتبطل الوصية بعق عبد به) بأن
 أوصى بأن يعق الورثة عبده بعد موته (ان
 جنى بعده مائة فذبح) بالجناية كما لو بيع بعده مائة
 بالدين (وان فدى) الورثة العبد (لا تبطل
 وكان الفداء في أموالهم بالتزامهم) (ولو أوصى
 بثلاثة) أى ثلث ماله (ليكر وترك عبدا) فأقر
 كل من الوارث ويكر أن الميت أعق هذا العبد
 (فأدعى بكر عتقه في العصة) لينفذ من كل
 حمال (و) ادعى (الوارث) عتقه (في المرض)
 لينفذ من الثلث ويقدم على بكر (فأقول
 لأن مع العين) لأنه ينكر استحقاق بكر (ولا
 ينكره) كذا في نسخ المتن والشرح قلت
 صوابه ليكر لانه المذكور أو لا غاية الأمر أن
 القوم من لوازمه فغيره المصنف أو لانه به
 ما لا واقعه أعلم (الأن يفضل من ثلثه شئ) من
 قيمة العبد (أو تقوم حجة على دعواه) فان
 الموصى له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد
 (ولو ادعى رجل دين على الميت) ادعى
 (العبد عتقا في العصة ولا مال له غيره فصدقهما
 الوارث) يضى في قيمته ويدفع الى الغريم
 وقال يعق ولا يضى في شئ وعلى هذا الخلاف
 لو ترك ابنا وألف درهم فادعاه رجل دين وآخر
 وديعة وصدقهما الابن فالألف بينهما انه فان
 عنده وقال الوديعه أقوى قلت وعكس في
 الهداية فقال عنده الوديعه أقوى وعندهما
 سواء والاصح ما ذكرنا في السكاني وقامه في
 الشربلية وليحفظ
 • (باب الوصية للأقارب وغيرهم)
 (جاءه من إحق به) وقال من يسكن في محلة
 ويجهدهم مسجد الهلة

أصحاب الوصايا فان وثق الثالث بالجميع والاختصاص واثبه وبعتبر في القصة قدر المال كل من الثالث هذا ما ظهر لي
 في المزاجه (قوله فان حابي فخر الخ) صورة الاولى باع عبد اقيمة مائتان بمائة ثم أعق عبد اقيمة مائة ولا مال له
 واهما يصرف الثلث الى المحابة وبسعى العبد في كل قيمته وصورة الثانية أعق العبد الذى قيمته مائة ثم باع
 العبد الذى قيمته مائتان بمائة يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المائتي يعق نصفه بمائة وبسعى في نصف
 قيمته وصاحب المحابة يأخذ العبد الآخر بمائة ونحوه - ين انتهى درر (قوله وقال لعنته أولى فيهما) اذ لا يلحقه
 الفسخ وللإمام أن المحابة أقوى من العتق لان ثبت في ضمن المعاوضة فكذلك تبرع عام على لصيغة والاعتاق
 تبرع صيغة ومعنى فاذا وجدته المحابة أو لا دفعت الاضطرر واذا وجد العتق أو لا وثبت وهو لا يحتمل الدفع كان
 من ضرورته المزاجه (قوله بمائة مائة) أشار باسم الإشارة الى انها معينة فلو لم تكن معينة اعتبرت المائة
 من الثلث فان لم يخرج المائة من الثلث بطلت (قوله وقال لهما - واه) لان العتق حق الله تعالى حتى تقبل فيه
 الشهادة من غير دعوى فلم يتبدل المستحق فيه فكان كاللحج وله أن وصيته بالعق لعبد يشترى بمائة من ماله فاذا
 نفذت فعين يشترى بأقل من المائة كان تنفيذا في غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قريبة
 محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل بخلاف العتق فانه حق العبد حتى لا تقبل فيه الشهادة من غير
 دعوى فاختلف المستحق وهذا بناء عنده على أن عتق العبد حقه وعندهما حق الله تعالى (قوله ان جنى بعد
 موته فذبح) لان الدفع قد صح لان حق والى الجناية مقدم على حق الموصى فكذلك على حق الموصى له وهو العبد
 نفسه لانه يتلقى المالك من جهة الموصى وملك الموصى باقى الى أن يدفع به يرضى ملكه فاذا خرج به عن ملكه
 بطلت الوصية (قوله لا تبطل) لان العبد طهر عن الجناية فكان له لم يجز (قوله لينفذ من كل المال) أى ويكون له
 ثلث ما بقى بعد اخراج العبد (قوله ويقدم على بكر) لان العتق في المرض يقدم على ثلث المال انتهى مخ (قوله مع
 العين) فيصحب بالله ما عتقه في العصة وأعتقه في المرض شاي عن قارئ الهداية (قوله لانه ينكر استحقاق بكر)
 أى ثلث المال غير العبد ولان العتق حادث والحوادث تضاف الى أقرب الاوقات (قوله ولا شئ يزيد) قيل عليه
 انه قد قريسا أن المائتي في المرض يرأى أحرم أصحاب الوصايا (قوله من قيمة العبد) لو قال على قيمة العبد لكان أولى
 والمماثلة أولى لا يمكن حمل من على عاقل الا خفض والكوفيون في قوله تعالى ونصرناه من القوم أى عليه
 انتهى مكي وفي المخ الا أن يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتنفذ الوصية يزيد فيما زاد على القيمة انتهى (قوله
 لانه يثبت حقه) وهو ثلث المال (قوله وكذا العبد) أى خصم أماعندهما فلا تعلق فيه حق العبد وان كان حق
 على ما عرف من مذهبه فيكون خصما فيه لا يثبت حقه وأماعندهما فلا تعلق فيه حق العبد وان كان حق
 الله تعالى فيه ~~كون بذلك~~ خصما (قوله وادعى العبد عتقا في العصة) أى ولم يثبت له أما اذا أثبت قدم على الدائر
 (قوله وقال يعق ولا يضى في شئ) من الدين لان الدين والعتق في العصة يظهرهما بصديق الوارث في كلام
 واحد فكأنهما واقعا معا والعتق في العصة لا يوجب السعاية له وان الاقرار بالدين أقوى ولهذا يعتبر من كل
 المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض بخلاف الاقرار بالعتق في المرض فانه بمنزلة الوصية حتى
 اعتبر من الثلث والا قوى لا يدفع بالادنى ومقتضاء أن يبطل العتق أصله لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتفاض
 فتنقضه معنى بإيجاب السعاية (قوله وعلى هذا الخلاف) كذا وقع غيره ولا وجه له لان الخلاف في الاخرة
 على خلافه في الاولى فليست مثل (قوله فالألف بينهما نصفان عنده) لانه لم تظهر الوديعه الا والدين ظاهرهما
 فخصاصان (قوله وقال الوديعه أقوى) لانها تثبت في عين المال والدين يثبت في الذمة أولا ثم ينقل الى العين
 فكأن أسبق فكان صاحبها أحق كالمورث كان المورث حيا فصدقه ما قلنا ان الاقرار من الوارث بالدين يتناول
 التركة لا الذمة فقد وقع في العين (قوله ونعمانه في الشر بلاية) ذكر فيها عن الاتزاري مانصه جعل صاحب
 الهداية الوديعه أقوى عند أبي حنيفة وجعل الدين والوديعه سواء عند صاحبيه والبخاري قبل صاحب الهداية
 ذكر والخلاف على عكس هذا واقعه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الوصية للأقارب وغيرهم) •

من الأهل والاصهار والاختان ونحو ذلك انما آخر هذا الباب عما تقدم لان هذا الباب في ذكر أحكام الوصية
 اقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والخصص يتلو العموم أبدا مخ (قوله جاره

وهو استحيان وقال الشافعي الجار الى أربعين داراً من كل جانب (وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) كتاباً بأبائهم وأعمامها وأخوالها وأخواتهم وغيرهم (بشرط موته وهي منكوحته أو معتقته من زوجي) فلو من بائن لا يستحقها وإن ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم وأما في عرفنا فيختص بأبويها عذاية ونحوها وأقره القهستاني في قلت ~~لكن~~ حرم في البرهان وغيره بالادل وأقره في الشريعة لآلية ثم نقل عن العيني أن قول الهداية وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم الماتزوج صفة صوابه جوهرية بنت الحارث قلت فلهذه هذه الفائدة (وختمه زوج كل ذي) كذا في النسخ قلت الموافق لها من الكتب ذات (رحم محرم منه) كالأزواج بناته) وعمانه وكذا كل ذي رحم من أزواجهن قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا المهر أبو المرأة وأما هو الماتزوج المحرم فقط زليحي وغيره زاد القهستاني وفيه في بابها أن يختص المهر بأبي الزوجة والختن بزواج البنت لانه المهرور (وأهل زوجته) وقال كل من في عياله ونفقة غير عماليك وقوله ما استحيان شرح تكلمة قال ابن النكل وهو مؤيد بالنسخ قال الله تعالى فحينئذ وأهلها إلا امرأته انتهى قلت وجوابه في المعقولات (وأهل أهل بيته) وقيلته التي ينسب إليها (د) حينئذ (يدخل فيه) كل (من ينسب إليه من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الإسلام) سوى الأب الأقصى لانه مضاف إليه قهستاني عن التكراماني (الأقرب والابعد والمذكر والأنثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء) ويدخل فيه الغني والفقير إن كانوا لا يحرمون كافي الاختيار ويدخل فيه أبوه وجدته وابنه وزوجته كافي شرح التكملة يعني إذا ~~كانوا~~ الأربون (ولا يدخل فيه أولاد البنات) وأولاد الأخوات ولا أحد من قرابة منه لان الولد انما ينسب لآبيه لا لآلته (زوجته أهل بيت أبيه) لان الانسان ينحس بأبيه لا بآبائه

من أصق به) قال في الاملاء قال أبو حنيفة إذا وصى فقال ثلث مالي لغيري فالوصية لغيره الملامق لداره فكل دار كانت بلزقه فالوصية لجميع من فيها من السكان وغيرهم عبداً كانوا أو أحرار أنساء كانوا أو رجالاً بينهم بالسوية ذمة كانوا أو مسلمين بالسوية قربت الابواب أو بعدت أن كانوا ملائقين الدار وقال أبو يوسف ومحمد ان ثلث هؤلاء الذين ذكر أبو حنيفة وغيرهم من الجيران من أهل الهلة ممن يضمهم مسجد واحد وجاعة واحدة ودعوة واحدة فهو لآبائهم في كلام الناس وفي الزيادات عن أبي حنيفة أن من كان منهم له دار من تلك الدور وليس بساكن فيها ليس من جيرانه انتهى شاوي لمخصا في الشريعة لآلية ويستوي فيه الساكن والمالك ولا يدخل فيه العبد والامام والمديرون وأمهات الاولاد لانهم اتباع في السكنى ويدخل المكاتب وفي الهداية يدخل فيه العبد الساكن عنده لا لآلته ولا يدخل عندهما لان الوصية له وصية مولاه وهو غير ساكن انتهى وهذا لا يشافي ما قبله فان موضوعه فبين ~~ممكن~~ مع مولاه وهذا في المفرد بالسكنى فتدبر ثم نقل عن التبيين أن الارملة تدخل لان مكانها تضاعف اليها ولا تدخل التي لها بعل لان مكانها تابع له انتهى لمخصا (قوله وهو استحيان) كافي التبيين والهداية ومسكين والدرر وغيرها مكى وظاهره أن العمل عليه (قوله وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) قال في البرهان أوصى لاصهاره تكون الوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وتكون لكل ذي رحم محرم من امرأته أبيه وابنه وامرأة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهارا انتهى وما ذكره المصنف هو تفسير الامام محمد قال البدر العيني في شرحه للهداية قال الا ترى قول محمد بن الحسن حجة في اللغة استشهد به أبو عبيدة في غريب الحديث انتهى وقال نفع الاسلام البزدوي في شرح الزيادات ان المهر قد يطلق على الختن لكن الغالب ما ذكره محمد قال حاتم بن عدي

ولو كنت صهرا لابن مروان قزيت * ركابي الى المعروف والظن من الرحب
ولكنني صهر لآل محمد * وخالني العباس والخال كالآب

سمى نفسه صهرا وكان أخا لأمراء العباس انتهى (قوله وان ورثت منه) بأن أبائهم في المرض انتهى شريعة لآلية (قوله ثم نقل عن العيني الخ) أي في شرح الهداية بعد قول صاحب الماتزوج صلى الله عليه وسلم صفة أعنت كل من ملأ من ذي رحم محرم منها أكرامها وكافوا بسجون اصهارا التي صلى الله عليه وسلم وتبعه في الكافي والفتيين فذكر ما نصه هذا وهم وصوا به جوهرية أخرجه أبو داود في سننه في العتاق عن محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وقعت جوهرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عم له فكانت عن نفسها وكانت امرأة ملاحه تأخذها العين قالت عائشة فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم في كاهنها فلما قامت على الباب رأيته ففكرت مكانها وعرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيري منها مثل الذي رأيت فقالت يا رسول الله أنا جوهرية بنت الحارث وقد كان من أمرى ما لا يخفى عليك وإنى وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس وإنى كاتبته على نفسي فحنت ألك في كتابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك إلى ما هو خير منه فقالت يا رسول الله ما هو قال أؤذي عنك ثيابك واتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قال فتسمع الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد تزوج جوهرية فارسلوا ما يديهم من السبي فاعطوهم وقالوا اصهارا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فإرايت امرأة أعظم بركة على قومها منها أعتق في صبيها ما تهيت من بنى المصطلق انتهى وفي مسند أحمد والبراز أن الكتابة كانت على تسع آواق من الذهب فدخلت آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسلمة أشهد أن لا إله الا الله وأنك رسول الله وأنا جوهرية بنت الحارث سبيد قومه أصابني من الامر ما قد علمت فوكت في سهم ثابت بن قيس فكانت بي على ما لا طاعة لي به وما أكرهني على ذلك إلا أني رجوتك صلى الله عليه وسلم فاعتني في فكأكي الحديث انتهى لمخصا قال وقد علم مما بين أن السبي كان قد قسم وأخرجه العصابة من الرقا أكرامه صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على أن المهر لكل ذي رحم محرم من امرأته تأمل لما علمت من القصة انتهى (قوله وختمه الخ) قال محمد في الاملاء إذا قال قد أوصيت لاختاني بثلث مالي فاختان الزوج زوج كل ذي رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لآبائهم اختانته فان كانت له اخت وبنت اخت وخالة وكل واحد منهم زوج وزوج كل واحد منهم إرحام فكلهم جميعا اختانته وثلث بينهم بالسوية لآلتي ولآلته كزفيه سواء وأم الزوج بآبيه لا بآبائه

(وكذا أهل بيته وأهل نسبه) كآله وجنسه
 فحكمه حكمه (ولو أوصت المرأة لجنسها
 أو لأهل بيتها لا يدخل ولدها) أي ولد المرأة
 لأنه ينسب إلى أبيه لا إليها (الآن يكون أبوه)
 أي الولد (من قوم أبيها) فحينئذ يدخل لأنه من
 جنسها دوروكافي وغيرهما قلت يرفعه
 أن الشرف من الأم فقط غير مستبركافي
 أو آخر فتاوى ابن نجيم وبه أفتى شيخنا الرمن
 نعم له مزية في الجملة (وان أوصى لأقاربه أو لذي
 قرابته) كذا النسخ قلت صوابه لذي قرابته
 (أو لأرحامه أو لآلئابه فهي للأقرب فالأقرب
 من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان)
 قيل من قال للوالد قريب فهو عاق (والولد)
 ولو ممنوعين بكفر أو ورق كما يفيد عموم قوله
 (والوارث) وأما الجد وولد الولد يدخل في
 ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار
 (ويكون للثنين فصاعدا) يعني أقل الجمع في
 الوصية اثنتان كما في السيرات (فان كآله)
 للامه ص (عمان وخاندن فهي اعميه) كالارث
 ولا يارباعا وله عدم وخاندن كان له النصيب
 ولهما النصف) وفاء اثلاثا (ولو عم واحد
 لا غير فلا نصفها وبرذ النصف) الآخر (الى
 الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم وعمه استويا)
 لاستواء قرابتهما (ولو ائتم المحرم بطلت)
 خلافا لهما (ولو ولد فلان) فهي (للذكر والانثى
 سواء) لان اسم الولد يعم الكل حتى الحمل
 ولا يدخل ولد ابن مع ولد ابيه ولو له بنت
 اصلبه وبنيان فهي للبنات علال بالحقية فقط
 تعذر صرف الى الجواز فخر زاعن التعطيل
 ولا يدخل أولاد البنات وعن محمد بن خالون
 اختيار (ولو ورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين)
 لانه اعتبار الورثة (وشروط صحتها) أي الوصية
 (هنا) أي في الوصية لورثة فلان وما في معناها
 كعقب فلان (موت الموصي لورثته) أو لعقبه
 (قبل موت الموصي) لان الورثة والعقب انما
 يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصي له آخر
 قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس ثم ما أصاب
 الورثة يقسم بينهم للذكر كالانثيين كما مر (فتو
 مات الموصي قبل موته) أي الموصي لورثته
 وعقبه (بقات) الوصية لورثته أو لعقبه ثم ان
 كان معهم موصي له آخر فتو له أو وصيت

وبقته وغير ذلك سواء انتهى اتفاقنا (قوله وفي عرفنا الخ) مكرر مع ما سبق لكنه ذكره لقوله بعد والحق الخ
 (قوله والحق زوج المحرم فقط) قد تقدم عن نص محمد أنه هو وكل ذي رحم محرم من الزوج (قوله وينبغي في ديارنا
 الخ) هذا يشير الى ان المعبر ما تعارفه أهل ديار الموصي وعرف ديار لا يقتضي به على عرف ديار آخر (قوله وقال الخ)
 قال محمد في الزيادات القياس في هذا ان الوصية للزوجة خاصة لكانت مستحقة ان تكون لجميع من يعول فلان
 من يحميه منزله وداره من الاررار انتهى سرى الدين عن الحذاذي قال أبو السعود بقى ما لو أوصت الى أهلها
 هل يختص بزوجها (قوله وقوله ما استحسن) قال الحموي ما في السكافي من تأخير دليلهما يقتضي ترجيح قولهما
 انتهى وسبق كلام الاماكن في العناية يقتضي ترجيح قول الامام فالقولان مرجحان أبو السعود (قوله
 وجوابه في الطولات) قال في المنع ولا يـ حنفية أن الاماكن حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى
 وسار بأهلها وقال لا هذا أكثر او منه قولهم تأهل يملأه كذا والمطلق يصرف الى الحقيقة المستعملة انتهى
 والخطاب يقع بواو الجمع تعظيما ولها ولو لودها فان قلت ما الجواب عن الآية المذكورة قلت له ان يجب بان
 قرينة العموم موجودة وهو الاستثناء (قوله وقيلته) في المنع لان الاك القليلة التي ينسب اليها انتهى في الهندية
 ولو أوصى لأهل بيته يدخل فيه من جمعه وأبائهم أقصى أب في الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويا يدخل فيه
 كل من ينسب الى علي رضي الله تعالى عنه من قبل الاب وان كان عباسا يدخل فيه كل من ينسب الى عباس
 رضي الله تعالى عنه من قبل الاب سواء كان ذكرا أو أنثى ولا يدخل من كان نسبه من قبل الام وكذا لو أوصى
 لنسبه أو حسبته فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان أباه على غير دينه دخلوا
 في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج أمة فولدت
 له ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون اسمه ثبت أن الحسب والنسب يختص بالاب دون الام
 وكذلك اذا أوصى بنس فلان فلهي بنو الاب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان فهو
 بمنزلة الوصية لأهل بيت فلان انتهى (قوله لانه مضاف اليه) أي والوصية للمضاف كافي وقيل أنه لا يظهر الا لو
 قال أو وصيت لآل عباس مثلا أو قال أو وصيت لآل زيد وهو غير الاب الاقصى لا يظهر ولو عمل بأن
 الاب الاقصى لا يقال له أهل بيته لكان أولى (قوله ان كانوا لا يحصون) عبارة الاختيار وان كانوا لا يحصون
 كافي نقل المكي (قوله اذا كانوا لا يحصون) لان الوصية لغير الوارث والاولى زيادة وأجازت الورثة (قوله لان
 الانسان يقتض) أي يقول انما من جسر فلان لا تباينه وفي غاية البيان الجنس عبارة عن النسب والنسب الى الآباء
 (قوله وكذا أهل بيته) لاحاجة اليه بقول المصنف وآله أهل بيته (قوله ومفاده الخ) يؤيده ما في الهندية
 عن البهائي فثبت أن الحسب والنسب يختص بالاب دون الام وقد مرناه فلا تحرم عليه الزكاة ولا يكون كفوا
 للهاشمية اذا كانت أمه هاشمية وأبوه من غيرهم ولا يدخل في الوقف على الاشراف الا بنص عليه وأما قوله صلى
 الله عليه وسلم كل نسب ابن أنثى فهو ولا يـ الاماكن من فاطمة فانه لى أو كما قال فانه وان اعتبر فيه نسب
 الانثى فهو من المحسوبات كما يفيد لفظ الحديث (قوله نعم له مزية في الجملة) أي على غيره ممن لم يكن كذلك
 لاتصاله بالبيعة الهاشمية (قوله وان أوصى لأقاربه) في الهندية اعتبر أبو حنيفة في هذه الوصية أربع شرائط
 أحدها أن يكون المستحق منى فصاعدا والثاني يعتبر الأقرب فالأقرب ويـ يكون الأبعد محجوبا بالأقرب
 كافي السيرات والثالث أن يكون ذارحهم من الموصي والرابع أن لا يرث من الموصي ويـ سوى فيه الرجال
 والنساء هكذا في محيط السرخسي وعندهما يدخل في الوصية كل من ينسب اليه من قبل الاب أو من قبل
 الام الى أقصى أب له في الاسلام ويـ سوى فيه الأقرب والابعد والواحد والجماعة وهل يشترط اسلام الاب
 الاقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ادراكه الاسلام ويكون مصر وفا بعد
 الاسلام حتى ان علويا أو وصى لذي قرابته فمن شرط الاسلام يصرف الوصية الى أولاد علي رضي الله عنه
 لا الى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط يصرف الى أولاد أبي طالب يدخل فيه أولاد عليل وجعفر ولا يدخل أولاد
 عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في شرح الزيادات لامتاني انتهى
 (قوله قلت صوابه لذي قرابته) قال في حاشية الشلبي ولو أوصى لذي قرابته لا يشترط فيه الجمع لانه حاشي السكافي
 حتى لو كان له عم وخاندن فكله لام عنده لان اللفظ لا يرد في غير زاعم كما لانه أقرب انتهى (قوله فهو عاق اذا اقرب

في عرف أهل اللغة من يقترب الى غيره بواسطة غيره وتنتزب الوالد الى الولد بنفسه لا بغيره (قوله ولو ممنوعين) بصيغة الجمع (قوله كما يشهد عوم قوله الوارث) العلة ما قدمناه أنهم ما يسامن القرابة لأنهم ما من الورثة اذ لا ارث مع الكفر والرق (قوله فيدخل في ظاهر الرواية) ذكره في الزادات من غير ذكر خلاف والاولى فيدخلان (قوله وقيل لا) نقله الحسن عن الامام وروى عن أبي يوسف وهو الصحيح كما في الهندية عن البدائع (قوله ويكون للابنتين) أي في التعبير بالجمع وتقدم حكم ما اذا قال الذي قرأته (قوله يعني أقل الجمع) الاوضح أن يقول لأن أقل الجمع (قوله كالارث) أفاد به أنه عند التساوي في الوساطة ترجحه الاقوى فيقدم العمارة على الخليلين وليس المراد أنه يعتد برجحه الارث مطلقا والانتقاض بالمع والعمارة فان مقتضى اعتبارها أن يجعل الوصية للعم لئلا لا يمتنع مع أن الوصية لها ما واهنا مثل (قوله ويرثا النصف الاثر الى الورثة) هذا عنده وعندهما يصرف النصف الاثر الى ذوى رحم ليس بمحرم هندية عن البدائع (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده بما اذا ولد له لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية لتحقيق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك في الوصية للعم (قوله ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب) هذا اذا كان فلان أباً خاصاً فلو كان أباً عاماً فلا يدخل ولد الابن تحت الوصية حال قيام ولد الصلب هندية (قوله فلو تعذر صرف الى الجاهل) قال في الهندية واذا أوصى لاولاد فلان وليس لفلان اولاد لم يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان انتهى وظاهر ما في المؤلف أن الولد الفرد كالاولاد (قوله لانه اعتبر بالورثة) قال في السراج لانه لما عاق الوصية بالارث دل على أن معنى الارث معتبر فيها انتهى ولذا اعتبر في قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قوله انما يكون) أي ما ذكر بعد الموت لان كونهم ورثة لا يتحقق الا بعد موت المورث وكذلك العقب فانه عبارة عما وجد من الولد بعد موت الانسان فأما في حال حياته فليس بالعقب ما ثبت بعد غيره انتهى وقد عرفت الاولاد قبل موت أبيهم (قوله ثم ان كان معهم موصى له آخر) أي وقد مات الموصى لورثته قبل موت الموصى (قوله للذكر كالابنتين) هذا في الورثة وأما في العقب فهي على رؤسهم لان الاسم يتناول جماعتهم فيكونون بالسوية أفاده المصنف (قوله ولورثته وعقبه) والظاهر أنه اذا قال لفلان وورثة فلان وقد مات الموصى قبل موت الموصى لورثته يكون الحكم كذلك ويجوز (قوله فولد ولد كذا) أي ذكر أو أنثى فقدم الصلبي على ولد الولد لان الاسم يتناول الاعلى الا ترى أن ولد الولد عقب لا بآبائهم وآباءهم عقب لآبائهم انتهى منع عن السراج فالاولى أن يقول فولد ابنه كذلك بقرينة ما بعده (قوله ولا يدخل اولاد الاناث) وهل يدخل اولاد البنات في الوصية للورثة فيه روايتان وبعض مشايخنا قالوا الرواية في دخول بن البنات أما بنات البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة هندية عن الذخيرة وفيه أن كلاً اثنى بالرحم وهما في درجة واحدة من النصف الاول من ذوى الارحام وفي حاشية أبي الهودان اولاد الاناث يدخلون في النصف وليست ووفى قصة الوقف والوصية وعزاء الى النصف (قوله الارمل الذي لا يقدر على شيء) من أرسل اذا افتقر من الرسل وهو التراب ومن الناس من قال الارامل جمع أرمل وهي المرأة التي ملئت منها زوجها فهي في النساء خاصة عنده وبديل على العموم قول الشاعر

كل الارامل قد قضيت حاجتها • فمن الحاجة هذا الارمل الذكر

(قوله ان أحصوا بغير كتاب أو حساب) هذا قول الثاني وهو الايسر وقيل أنه مفوض الى رأى القاضي (قوله فبراديه القربة) قال في الدرر لان المقصود من الوصية القربة وهي في سداخلها ودرجاتها وهذه الاسامي تشبه بتحقق الحاجة فجازحه على الفقراء انتهى (قوله الا اذا كان اسم قبيلة أو رخذ) العشائر أو رخذ الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم القفص ثم عن العمام (قوله على ما تر) أي من أنها حينئذ تنصرف فقرائهم (قوله بعلمت) أعلم أن المسئلة تختمل صوراً غامضة لان الموصى أمان يكون له موالى أعلن وموالى أسفلون أو مولى واحد فيهما أو يكون موالى في أحدهما ومولى واحد في الآخر وفيما صوران وفي كل أمان بغير الموصى بصيغة الجمع أو بصيغة الافراد وصريح المصنف فيما اذا تعددت الموالى في الجهتين ووقع التعبير بالموالى وتوزع في الصور (قوله وحديث) أي حين اذ علمت أنه لا فرق عند أصحابنا بين النفي والاثبات في عدم العموم (قوله وهو غير مختلف) أي بعضه غير مختلف بين الاعلى والاسفل وأما على ما ذهب اليه شمس الأئمة

ولورثته وعقبه كانت الوصية كلها للفلسان الموصى له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتعامه في السراج وفيه عقبه ولده من الذكور واولاد الاناث فان ما قوا فولد ولد كذا ولا يدخل اولاد الاناث لانهم عقب لا بآبائهم لاله (وفي آيتهم بنيه) أي بن فلان واليتيم اسم لمن مات أبوه قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتربى بعد البلوغ وحمياتهم وزمانهم وأراملهم) الارمل الذي لا يقدر على شيء رجلاً كان أو امرأة ويؤيده قوله (دخل) في الوصية (فقريرهم وعقبهم وذكرهم وأنثاهم) وقسم سوية (ان أحصوا) بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون قلبكاهم والافقرائهم يعطى الوصى من شاء منهم شرح التكملة لانه ذكر الخليل حينئذ فبراديه القربة (وفي بن فلان يجتمع من بن كذا وورثهم) ولو أغنيا (الا اذا كان) فلان عبارة عن (اسم قبيلة أو) اسم (تخذه اول الاناث) لا يخلو حينئذ يجزى ان تتساب كافي بن آدم (وهو كذا) يدخل فيه أيضاً (مولى العتاقة أو) مولى (الحوالة وخلفاؤهم) يعني وهم يجمعون والافق الوصية باطلة والاصل أن الوصية متى وقعت باسم بني عن الحاجة كآيتهم بن فلان تصح وان لم يوصوا على ما تر لوقوعها الله تعالى وهو معلوم وان كان لا ينبي عن الحاجة فان أحصوا صحت ويجعل غلبتها والاثبات وتعامه في الاختيار (أوصى من له معتقون ومعتقون لمواله بعلمت) لان النظام يترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على أحدهما ولا فرق في ذلك عند عامة أصحابنا بين النفي والاثبات واختار شمس الأئمة وصاحب الهندية أنه يتم اذا وقع في غير النفي حينئذ فقوله لم لو حاف لا يكلم موالى فلان يتم الاعلى والاسفل لا لوقوعه في النفي بل لان المائل على المين بنفسه وهو غير مختلف عناية وأقره المصنف (الا اذا عينه) أي الاعلى أو الاسفل قبله ونه فيتمدح لزال المنافع

(ويدخل فيه) أى فى الموالى (من أعتقه فى صحته ومرضه لا يدخل فيه) (مدبروه وأمهات أولاده) وعن أبى يوسف يدخلون (أوصى بثلاث ماله إلى الفقهاء دخل فيها من يدق النظر فى المسائل الشرعية وإن علم ثلاث مسائل مع أدلتها) كذا فى الفقيه قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية (أوصى بأن يطبخ قبره أو يضرب عليه قبة فهو باطل) كفى الخائسة وغيرها وقد مناه عن السراجية وغيرها لكن قد مناه عنها الكراهية لأنه لا يكره تطييب القبور فى المختار فنبغى أن يكون القول بيطيلائه الوصية بالتطيين مبنية على القول بالكراهية لأنها حينئذ وصية بالمكروه قاله المصنف قلت وكذا ينبغي أن يكون القول بيطيلائه الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على القبور أو بعدم جواز الأجارة لأن الطاعات أوسع على المفق به من جوازها فيه بجوازها مطلقا وقامه فى حوائج الاشياء من الوقف وحرق تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذى عليه الوقف لقراءة القرآن والتدريس فلزم إيشرفه لا يستحق المشر وط له المافى شرح المنظومة يجب اتباع شرط الوقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عليه الوقف يفوت غرضه من إحياء تلك البقعة قال وتحقيقه فى الدرر السنية فى مسئلة استحقاق الجامكية

• (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) •
(حدث الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدا) ويكون محبوبا على ملك الميت فى حق المنفعة كفى الوقف كما بسط فى الدرر) وبطلان ما خرجت الرقبة من الثلث سلت إليه (أى إلى الموصى إليه) (أما) أى لاجل الوصية (والا) فتخرج من الثلث (تقسم الدار اثلاثا) أى فى مسئلة الوصية بالسكنى أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر (وهنا العبس) فيخدمهم اثلاثا

وصاحب الهداية فترثة العموم النقي (قوله لا يدخل فيه مدبروه وأمهات أولاده) لأن عتقهم يحصل بعد الموت والوصية تضاف إلى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله انتهى درر (قوله من يدق النظر) أى الفكر والتأمل بالدليل (قوله وإن علم ثلاث مسائل مع أدلتها) حكى عن الفقيه أبى جعفر رحمه الله تعالى أنه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب وفى الهندية عن أبى جعفر أيضا أنه إذا أوصى للعلوية لا يجوز لأنهم لا يحصون وليس فى هذا الاسم ما ينبىء عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقرائهم يجوز على هذا الوصية للفقهاء (قوله حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل) أى من غير أدلة وفيه أنهم قد اعتبروا العرف فى كثير من مسائلهم فماذا لم يعتبر عرف الموصى (قوله لكن قد مناه المصنف) استدراك على التطمين فقط ولم يتعرض لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا (قوله طلقا) أى سواء جعلنا الكراهة لتكون القراءة على القبر أو وجعلناها لعدم جواز الأجارة على الطاعات (قوله فلزم إيشرفه) انظر ما إذا عسرت عليه المباشرة فى المكان لغلة وعدم وجود خادمها (قوله وتحقيقه فى الدرر السنية) مما يتعلق بذلك ما ذكره أبو السعود فى حاشية الاشياء ما نصه ذكر بعض الافاضل أنه استدلل بهضهم على عدم تعيين المكان بقوله لم يولد الاصلادة فى الحرم لا يتعين المكان فكذلك إذا عينه الواقف قال وهذا غفلة عظيمة لأن الناذر لو عين فقير لا يتعين والواقف لو عين انسا لا يصرف عين حتى لو صرف الناطرة فيه كان ضامنا فكيف يقاس الوقف على الناذر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) •

لما فرغ من بيان احكام الوصايا التى تتعلق بالاعيان شرع فى بيان احكام الوصايا التى تتعلق بالمنافع وهى الاعراض وأخرها عن الاعيان لأن الاعيان هى الاصل لكون الاعيان قائمة بذاتها ون الاعراض انتهى شلى عن الاتفاقية (قوله حدث الوصية بخدمة عبده وسكنى داره الخ) لأن المنافع يصح تعليقها حال الحياة يدل وبغير بدل فكذلك بعد المات لحاجة لها كفى الاعيان انتهى مخ (قوله ويكون محبوبا) أى جبهه ان خرج من الثلث والاذية قد ما يخرج (قوله على ملك الميت) لأن الموصى له يملك الوصية من جهته (قوله كفى الوقف) هذا ظاهر على قول الامام أمان على قوله فهو حبس على حكم ملك الله تعالى (قوله كما بسط فى الدرر) أصل ما فيها من التبيين وقال فقهه ويجوز وقتا وبدا كفى العارية فانها أى الوصية تعليق على أصلنا بخلاف الميراث فإنه خلافة فيما يملكه المورث وتفسيرها أن يقوم الوارث مقام المورث فيما كان له وذلك فى عين تبنى والمنفعة عرض يفتى انتهى وقد علم أن قوله كما بسط راجع الى المصنف اه (قوله وبطلان ما) قال فى الولوالجية ولو أوصى بغلة داره فى المساكين جاز وبالخدمة لا يجوز لارجل بعينه فى قول الشيخين رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز وان لم تكن لمعين والفرق لهما أن الوصية للمساكين وهم مجهولون وصية لله تعالى والوصية بالغلة وصية بالعين والوصية بالاعيان كما تجوز لاجل العباد تجوز لله تعالى لأن تعليق الاعيان من الغير جائز قياسا لاسباب الحاجة فأما الوصية بالخدمة والسكنى وصية بالمنفعة لا تجوز لله تعالى وتجوز للعباد لأن القياس بأبى عليك المنفعة من العبد فتركا القياس باعتبار الحاجة أى فلا بد من تعيين الملك واقفه تعالى منزله عن الاحتياج فلا يجوز تعليق المنفعة منه تعالى انتهى سرى الدين (قوله فان خرجت الرقبة) هذا التفصيل راجع الى صورة الخدمة والسكنى والغلة (قوله أى إلى الموصى إليه) قياس ما قدمه أول اوصيا من الفرق بين أوصيت له وأوصيت إليه أن يأق باللام وهو كذلك فى بعض نسخ (قوله تقسم الدار اثلاثا) لا مكار القسمة بالاجزاء وهو أصل لتسوية بينهم زمانا وانا ومهايا من حيث الزمان لأن الحق لهم الآن الاول أولى درر (قوله أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر) أى الدار وأما الغلة فتقسم قال فى النقاية وشرعها للفقهائى والايخرج من الثلث قسمت الدار انا أو غلة اثلاثا بأن يسهن الموصى له ثلثا منها أو الورثة الباقي أو يستقل الموصى له منها يوم أو الورثة يومين حتى يستكمل الزمان انتهى (قوله فيخدمهم اثلاثا) لأنه لا يمكن قسمه أجزاء هذا إذا كانت الوصية غير وقتية وان كانت مؤقتة بوقت كالسنة مثلا فان كانت السنة غير معينة بخدم الورثة يومين والموصى له يومين إلى أن يمضى ثلاث سنين فاذا مضت سلم إلى الورثة لأن الموصى له استوفى حقه وان كانت معينة فان مضت السنة قبل موت الموصى بطلت الوصية وان مات قبل مضىها بخدم الموصى له يومين والورثة يومين إلى أن تمضى تلك السنة

فأذا مضت سلم إلى الورثة وكذا الحكم لو مات الموصى بعد مضى بعضها انتهى منع (قوله هذا) أي قسمة الدار أو أقالما
 وخدمة العبد كذلك (قوله بقدر ثلث جميع المال) حتى لو كان عنده من المال ما يخرج منه ثلثا العبد أو ثلثة
 أربعة فانه يخدم الموصى له يومين أو ثلاثة أيام ويخدم يوما الورثة (قوله اثبتت حقه الخ) الأولى لا مكان ثبوت
 حقه (قوله أو يجزأ ما في يده) ظاهره أنه يجزأ ما في يده بكن الجميع وليس كذلك بل يمكن ثلث ما يتيقن في يد
 الورثة (قوله لأن المنفعة ليست على أصلنا) وفي تعليقها بأعمال أحداث صفة المأبودة فيها تحقيقا للمساواة
 في مقدار المال وضة واقفا ثبتت هذه الولاية لمن عليها تبع الملك الرقبة لمن يملك بعد المأبودة وضة حتى يكون مملوكا
 لها بالصفة التي يملكها بها أما إذا ملكها بمقصودة بغير عوض ثم ملكها بعرض كان مملوكا كغير مملوك وهو
 لا يجوز والله تعالى أعلم انتهى (قوله في الأصح) مقابله أن يجوز له ذلك لأن الغير يسكن مثلا لاجله فإذا سكن بنفسه
 جاز وجه الأصح أن الموصى به الغلة وهي دراهم أو دنائير والوصية بهم ما حصلت فإذا استوفى المنافع فقد استوفى
 غير الموصى به ولأن فيه ضررا على الميت لأنه لو أجبر وأخذ الغلة لظهر على الميت دين يقضى الدين من تلك الغلة
 ولو سكن هو بنفسه أي مثلا لا يمكن أن يقضى من السكنى انتهى (قوله ومنه الدار الموقوفة عليه) أي غلتها
 لا يجوز لمساكنها (قوله لأن حقه في المنفعة لا العين) الأولى عكس التعديل لأن الموصى به الغلة وهي دراهم
 أو دنائير وهما أصيانا لمنافع وهو منقطع عما ذكرناه سابقا في تعليل المسئلة (قوله وقد علمت الفرق بينهما)
 فإن المأبود الأول في المنافع والوصية بالغلة وصية بالعين وفي الحلبي كلام غير هذا فراجع أنه ثبت (قوله
 إذا كان ذلك مكانه) فثبت يكون له أن يخرج منه لأن تنفيذ الوصية على حسب ما يعرف من مقصود الموصى
 فإذا كان الموصى له وأهله في مصر الموصى فمقصود الموصى أن يخدمه العبد في مصر بدون أن تفرقه من ماله الفهر
 وإذا كان في غير مصر الموصى فمقصود أن يحمل العبد إلى أهله لخدمته وعندهم وهذا هو المأمور بدلالة الحال
 فلو شرط أنه يخدمه عند أهله بالأفصح كان للموصى له أن يخرج به إلى أهله فكذلك إذا علم الخدمة عند أهله بدلالة
 لأن الثابت بالدلالة كالناتج بالمرجح انتهى غاية ولو كان له أهلان في بلدة الموصى وأهل في غيرها فالظاهر
 أنه تصرف الوصية إلى الخدمة في بلدة الموصى وفي حاشية أبي السعود عن المقدسي لو خرج بأهله من بلد الموصى
 ولم يعلم الموصى ليس له إخراج العبد (قوله وأهله في موضع آخر) الأولى أن يقول من الكفوفة مثلا إلى البصرة
 الآن يكون ذلك مكانه واسم الإشارة يرجع إلى البصرة وحاشية يستغنى عن قوله وأهله في موضع آخر (قوله والاولا
 فلا يخرج به إلا باذن الورثة) ولو أفضح بذلك كما لا يخفى وحكم الدلالة كذلك (قوله بطلت الوصية) لعدم من
 يستحقها إذا لم يستحق الموصى له إلا بعد موت الموصى (قوله وبعد موته يعود إلى الورثة) لأن الموصى أوجب
 الحق للموصى له ليس يستوفى المنافع على حكم ملكه فلما انتقل إلى ورثة الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى
 بغير رضاه وذلك غير جائز انتهى بتدوين (قوله ولو ألتفه الورثة) أي سواء كان الموصى له به ثلث أو الكل
 والدار في حكم العبد على ما يظهر (قوله ولهذا يجمع المريض الخ) أصل العبارة لصاحب التبيين والظاهر أن مراده
 من مرجع اسم الإشارة ما قدمه في ضمان جنسية الراهن أو المرتهن على الرهن من أن حق كل منهما محترم أي
 فكذلك هنا فحق الموصى له الرهن بالورثة بالضم إذا أنفقوا العبد الموصى بخدمته وحق الورثة المحترم
 منع المريض من التبرع بأكثر من الثلث وفي العبارة من القلاقة ما لا يخفى (قوله وقامه في الدرر) قال فيها معلا
 لأنه أوصى لكل منهما ما شاء ما علم وما أوصى به لكل منهما ما يحق الوصية بانفراد فلا يتحقق منهم ما شاء
 حتى لو أوصى بالخدمة لآسان ولم يوص بالرقبة صحت الوصية بالخدمة وكانت الرقبة مبرا لوصيها حكم الميراث
 يجري في الوصية لأن كلاً ثبت بعد الموت انتهى بنصرت (قوله وهو يخرج من الثلث) هذا المقيد بالنظر إلى كاه
 والافتصاح ويخرج به من الثلث (قوله ونفقة إذا لم يطبق الخدمة الخ) لم يبين ما إذا أوصى بالغلة ولا غلة
 فيها وبينه صاحب المبسوط قال لو أوصى بغلة نخلة أبد الرجل ولا تخرب قشرها ولم تدرك لم تحمل فالنفقة في غيرها
 حينئذ والقيام عليها على صاحب الرقبة لأن هذه النفقة تنو ملصكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه
 شيء من هذه النفقة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك ترجع إليه فان الثمرة به يحصل
 فان حملت عامات أحوال فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك لصاحب الغلة فان الاختصار
 التي من عاداتهم أن تحمل سنة ولا تحمل في سنة يستكون غيرها في السنة التي تحمل فيها أوجود منه

هذا إذا لم يكن له مال غير العبد والدار
 والخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلثات
 جميع المال كما أفاده صدر الشريعة (وليس
 للورثة بيع ما في أيديهم من ثلثها على الظاهر
 لثبوت حقه في سكنى كلها بطلان وجههم في باقيها
 أو يجزأ ما في يده فثبت ذبحهم في باقيها
 والبيع نافيه فنهوا عنه وعن أبي يوسف
 أهم ذلك (وليس للموصى له بالخدمة أو السكنى
 أن يوزر العبد أو الدار) لأن المنفعة ليست
 بمال على أصلنا فإذا ملكها له عوض كان
 مملوكا كغير مملوك يعني وهو لا يجوز (ولا
 للموصى له بالغلة أن يخدمه) ومنه الدار
 (أو سكنها) أي الدار (في الأصح) ومنه الدار
 الموقوفة عليه وما به المتنوى شرح الوهبانية
 الموقوفة عليه والمنفعة لا العين وقد علمت
 لأن حقه في المنفعة لا العين (العبد)
 الفرق بينهما (ولا يخرج) (لوصى له) (بالأول)
 الموصى بخدمته (من الكفوفة) (ولا يخرج)
 إذا كان ذلك مكانه (وأهله في موضع آخر)
 نخرج من الثلث والاولا يخرج به أي للموصى له
 الورثة لبقائه حقه فيه (ويجوز) أي للموصى له
 (في حصة الموصى بطلت الوصية) (ووجه)
 (موت يعود) العبد والدار (إلى الورثة) أي
 ورثة الموصى بحكم الملك ولو ألتفه الورثة
 فهو واقفية ليسترى بها عبدا بغير مقام
 الأول ولهذا يجمع المريض من التبرع بأكثر
 من الثلث كذا ذكره المصنف في الرهن
 ولو أوصى بهذا العبد لآسان ويخدمه في الدرر وفي
 وهو يخرج من الثلث مع وثاقه في الدرر وفي
 التبر بولاية ونفقة إذا لم يطل الخدمة على
 الموصى له بالرقبة إلى أن يدرك الخدمة فيغير
 إلى أكبر ونفقة الكسيرة على من له الخدمة

وان أبي الاتفاق عليه رده الى من له الرقة
 كما استعير مع المعرفان جنى فالقضاء على
 من له الخدمة ولو أبي فداء صاحب الرقة
 أو يدفعه وبطلت الوصية (وبثرة بستانه
 فأت) الحال أن (فيه ثمرة هذه الثمرة) فقط
 (وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل كما)
 في الوصية (بغلة بستانه) فان له هذه وما يحدث
 ضم أبداً ولا (وان لم يكن فيه) أي البستان
 والمثلة بجماها (ثمره) حين الوصية
 (فهو) كالوصية (بالغلة) في تناولها الثمرة
 المهدومة ما عاش الموصي له زليحي وفي
 العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح
 البستان على صاحب الغلة لأنه هو المنتفع
 به فصار كالنفقة في فصل الخدمة (تنبيه) •
 الغلة كل ما يحصل من ربيع الارض وكرائمها
 واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة
 قلت وظاهره دخول غن الجوز ونحوه
 في الغلة فيجوز (وبصوف غنمه وولدها ولبنها
 لها) بقرى (في وقت موته سواء قال أبداً أو لا)
 لان المهدوم منها لا يتحقق بشئ من العقر
 فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة
 المساقاة (أوصى يجعل داره مسجداً لم
 تخرج من الثلث وأجاز واتجهل مسجداً)
 زوال المانع بأجازتهم (وان لم يجز ولا يصح
 ثلثها مسجداً) رعاية بجانب الآثار
 والوصية (وبظهر مركبه في سبيل الله
 بطات) لان وقف المنقول باطل عنده فكذا
 الوصية وعندهما يجوز ان درر وقال المصنف
 وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح
 الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة
 والصوف ونحو ذلك كما مر (أوصى بشئ
 للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوزها
 محمد قال المصنف وبقول محمد انني مولانا
 صاحب البصر (الأن يقول) الموصي (ينفق
 عليه) فيجوز اتفاه (قال أوصيت بثلاثي
 اقلان أوة دن بطات) عند أبي حنيفة لجهة
 الموصي له وعند أبي يوسف لها أن يصطلحها
 على أخذ الثلث وعند محمد بخير الورثة قايها
 شأوا أعطوا

• (فصل في وصايا الذي وغيره) •

وأ كبر اذا كانت تحمل كل عام وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فانها على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعاً
 وان كان هو بنام بالليل ولا يخدم لانه اذا استراح بالزوم ليلاً كان أقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل فانفق
 صاحب الرقة عليه حتى يحمل غايته بسبب نفقته من ذلك لانه كان محتاجاً الى الاتفاق كيلا يتلف ملكه
 فلا يصحكون متبرعاً وان كان يستوفى النفقة من الثمار وما يتي من ذلك فهو صاحب الغلة انتهى سري الدين
 (قوله رده الى من له الرقة) ظاهره أنه يجبر على ذلك ولا يجبر على الاتفاق فلو طالب رجوعه ورضي بالاتفاق
 فالظاهر أنه له ذلك (قوله وبطلت الوصية) أي في صورتها فداءه والدفع (قوله هذه الثمرة الخ) اعلم أن استحقاقه
 جميع الغلة والثمره فيها اذا كانتا تخرجان من الثلث وأجازت الورثة أن لم تخرج ارباً لافساده انتهى مكي
 واعتبر في الهندية خروج البستان الموصى بثمره أو بغلته من الثلث (قوله كما في الوصية بغلة بستانه) الفرق
 بين الثمرة والغلة أن الثمرة اسم للموجود عرفاً فلا يتناول المهدوم الا بدلاً لانه اذا مثله التخصيص على الايد
 اذ لا يتأبد الا بتناول المهدوم أما الغلة فتنتظم الموجود وما يكون بعرض الوجود مرة بعد أخرى عرفاً يقال
 فلان يأكل من غلة بستانه ومن غلة أرضه وداره فاذا أطلقت فتناول الموجود والمهدوم من غير فرق على
 دلالة أخرى انتهى تعيين (قوله والمثلة بجماها) يعني أنه أوصى بثمره بستانه من غير زيادة والاولى التصريح به لعدم
 تنجيص المراد بهذه الجملة (قوله فهي كالوصية بالغلة) وانما كان كذلك لان الثمرة اسم للموجود حقيقة ولا يتناول
 المهدوم الا بمجرد اذ كان في البستان ثمرة عند موت الموصي صادم مستعمل في حقيقة فلا يتناول الجواز
 وان لم يكن فيه ثمرة يتناول الجواز ولا يجوز الجمع بينهما الا أنه اذا ذكر لفظ الايد يتناولها علماً بلعوم الجواز لاجتماع
 بين الحقيقة والجواز فانه لا يجوز عندنا منع (تنبيه) اذا أوصى بغلة أرضه وليس فيه الخيل ولا شجر ولا يسر له
 مال غيرها فأنشأ ويصلي صاحب الغلة ثلث الاجروان كان فيه الخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من الخيل
 والشجر واذا أوصى بغلة بستانه فاشترى الموصي له البستان من الورثة جاز وبطلت الوصية وكذا الوارثون
 بشئ على أن يسلم الغلة وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز هدية
 (قوله والخراج) قال في الهندية عن التناخانية لو أوصى لرجل بثمره بستان بلفت أو زرع استعمله ولم يمسده
 فانخرج على الموصي له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى بلرجل فانخرج على الموصي أي في تلك السنة
 (قوله وظاهره دخول غن الجوز) أي جوز البستان الموصى بغلته اذا بيع أي ظاهره قوله كل ما يحصل من ربيع
 الارض أن الجوز اذا بيع يأخذ الموصي له بغلته غنمه قلت الجوز حقه وهو الذي يتولى بيعه اصالة أو وكالة وبيع
 غيره فيه موقوف على اجازته والامر ظاهره هذا على نسخة الجوز بالجم وفي نسخة بالحاء والراء المهمتين وهو
 شجر لا ثمرة وانظر هل هذا مثل الحطب قال في الهندية عن محيط السرخسي لو أوصى بغلة كرمه لانسان فانه
 يدخل فيه القوائم والاوراق والحطب والثمرة انتهى (قوله ما يتي) الاوضح ما وجد قال في المنع لانه يجب ان
 الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ انتهى (قوله لان المهدوم الخ) قال في المنع الفرق أن القياس بأبي غياث
 المهدوم الا أن في الثمرة والغلة المهدومة جاء الشرع بورد العدة عليها كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جواز
 في الوصية بطريق الاولى لان بابها أوسع أما الولد المهدوم والصوف المهدوم والابن المهدوم فلا يجوز ان يراد العقد
 عليها أصلاً ولا تنفق بعده فكذا لا بدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها بعتد البيع
 تبعاً وبعتد بيع مقصوداً فكذا بالوصية انتهى (قوله ولم تخرج من الثلث) الاولى أن يقول وليس له مال الا هذه
 الدار لقوله بعد وان لم يجز ويجعل ثلثها مسجداً (قوله وفيه نظر) أي في قياس الوصية على الوقف المأدوم من قوله
 فكذا الوصية (قوله حيث لا يصح الوقف) حينية مكان وأبدل منه قوله في مواضع كثيرة (قوله وجوزها محمد)
 لانه يعمل على الاصر بالعرف الى مصالحه تصحبه الكلام (قوله فيجوز اتفاه) ويكون ذلك ككرر النفقة
 بنزلة الوقف على مصالحه (قوله لهم أن يصطلحوا على أخذ الثلث) كما اذا قال املان أوة قلان على ألف درهم (قوله
 بخير الورثة) اقبامهم مقام المورث والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في وصايا الذي) •

لم يوجد التعبير بلا ففصل فيما شرح عليه المصنف قال الاتفاق لما ذكر وصية المأدوم ذكر وصية الذي بعده لان
 الكفار لم يمتنعوا بالمسلمين في اسكاف المعاملات بطريق التبعة (قوله وغيره) كالاستامن وصاحب الهوى والمرئدة

(قوله ذى جعل داره بيعة أو كنيسة) أى فى موضع لهم أحداث ذلك فيه كالتقوى شلى أى ومن باب أولى
 فى غيره (قوله فهو ميراث) أى اتنا قامن الامام وصاحبه (قوله لانه كوقف لم يسجل) قال الاتقانى أما عند أبى
 حنيفة فلا تملك الوقف أرضا فى محته ثم مات صار ميراثا فكذلك هذا لأن الوقف ليس بلان حال الحياة بخلاف
 ما إذا كان مضافا لما بعد الموت انتهى وفى الشريعة لا ية فى قول صاحب الدرر لانه كوقف لم يسجل مانحه فيه نظر
 لانه تقدم فى الوقف للزوم بغير التسجيل فلا حصر ولا نه يفيد أن مانعه الذى إذا سجل لزم وليس مراد ابل المراد
 أنه يورث كالوقف الذى لم يسجل انتهى فالمراد بالجعل ما يمت الوقف ولو عكس كوماه وتقدم فى الوقف أنه لا يصح
 وقف الذى إذا كان على قربة عندنا وعندهم فالأولى التعليل به (قوله وليس هو كالمسجد) ليس من تفة
 قولهما بل من تفة قوله جواب عن سؤال تقديره أن هذا فى حقهم كالمسجد فى حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث
 فينبغى أن يكون هذا كذلك انتهى على (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) أى يسكنه واقفه ويدفن فيه أموانه
 الخ أما لو كان الفعل عن بعد الواقف فلا يحل بالمسجدية (قوله للمعينين) أى يحصى عددهم شلى وفى الهندية
 وصية الذى ان كانت من جنس المعاملات فى محبة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فى أربعة
 أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية محبة ان كانت للمعينين وبتبرع لغيرهم فلا يعتبر فيه
 جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لغير معينين وهذا هو الثانى فى باطله الثالث ما هو قربة عندنا وصية
 عندهم وهى كالتى قبلها الرابع عكس الثالث وهى محبة عند الامام مطلقا وعندنا تصح للمعينين وتطل
 لغيرهم (قوله فهو جائز من الثلث ويجعل تملكيا) فاصبرنا فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك فأمكن تصحها على
 اعتبار المعينين فن حيث التملك اعتبرنا فيها الثالث ومن حيث الاختلاف حكمنا بالصحة لهم ولا يشترط صحة
 الأحداث لانها وصية ثم الظاهر أن هؤلاء المعينين لا يجب عليهم جعله كمنه أو نحوها (قوله فى القرى
 فلو فى المصر لا يجوز اتفاقا) قال فى الهندية من السيران أراد أهل الذمة أحداث البيع والكائنات والجوس
 أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك فى مصر المسلمين وبقا كان من قنا المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو أرادوا
 ذلك فى السودان وقرى اختلاف الروايات فيه ولا اختلافها فى اختلاف المشايخ فذاي شى بلغ على المنع الا فى قرية غالب
 سكانها أهل الذمة ومشايخ بخارى منهم ابن الفضل على عدم المنع وقال السرخسى الاصح عندهم أنهم يجوزون
 من ذلك فى السودان انتهى خاتمة وفى أرض العرب يمنعون من ذلك فى أمصارها وقرىها هداية (قوله كوصية
 حربى مستأمن) بكسر الميم وقيد به لانه لو أوصى الذى بأكثر من الثلث أو لوارثه لا يجوز كالمسلم لانهم التزموا
 أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو أوصى بخلاف ماله جازا اعتبار الارث اذا كفر كماله واحدة
 والحربى فى دار الحرب روايتان كما اذا أوصى مستأمن أفاده الزيلعى (قوله لانهم أموات) ولان حرمة ماله باعتبار
 الامان والامان كان لحقه لا لحق ورثته وقيل اذا كان ورثته معروفين لا يجوز بأكثر من الثلث الا باجازتهم
 لانه بالامان التزم أحكاما فصار كذا انتهى تبين (قوله بل لانه لا مستحق له فى دارنا) الاولى التعليل بأن
 أخذ الامان له ولما له فينسحب على ما بقى منه فوصل الى وارثه والا فعلى ما ذكره لا يعين الدفع الى الوارث (قوله
 وكذا لو أوصى مستأمن مثله) أى بكل ماله (قوله لما قلنا) من أنه ليس لورثته حق مراعى لانهم أموات زياي
 (قوله جاز على الاظهر) قابله ما عن الشيخين من عدم الجواز لانهم فى دارهم كالحق حتى يمكن الحربى من الرجوع
 اليها فصار كالأرث وجه الاظهر أن الوصية تملك مبدءا ولهذا يجوز للذى والعبد بخلاف الارث (قوله
 اذا كان لا يكفر) أى به فحذف الجواز فله وروى أن كان على عقيدته من ورثته مرتد مثله ولا يرث مرتد من مرتد
 بل الارث كله لمن عقيدته غير مكررة وأوليت المال (قوله فى الاصح) فلا توقف وصيتها بل حكى عليه الاجماع
 ومقابل ما ذكره السفذاق فى النهاية عن بعضهم انه لا تكون بمقتضى الذمة فلا تصح منها وصية والفرق بينهما
 أن الذمة تقتر على اعتقادها بخلاف المرتدة (قوله المطلقة) أى التى لم يذكروا ولا فى غيرها والعامة ما ذكر فيها
 (قوله وهى على الفنى حرام) أى ولا يمكن جعلها هبة له بعد موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حالها
 فجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الفنى هبة والهبة للفقير صدقة (قوله أو يقوم اغنياء) مستغنى عنه بقوله
 ولو خست به (قوله وكذا الحكم فى الوقف) يعنى أن الوقف المطلق يختص بالفقراء لا يحل لفنى وان هم الواقف
 واذا خست به فغنى معين أو يقوم محصورين اغنياء محل لهم وبما يكون منافعه لا عينه انتهى درر (قوله

ذى جعل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت نار
 (فى محته فمات فهو ميراث) لانه كوقف
 لم يسجل وأما عندنا فلا نه معصية وليس
 هو كالمسجد لانهم يشكون ويدينون
 فيه موانهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث
 قطعاً قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصح
 محض رآه الله تعالى (وان أوصى الذى
 أن يبنى داره بيعة أو كنيسة معين فهو جائز
 من الثلث) ويجعل تملكيا (و) أن أوصى
 (بداره) أن يبنى (كنيسة) أو بيعة (فى القرى)
 فلو فى المصر لا يجوز اتفاقا (لقوم غير معينين
 صحت) عندهم لا عندنا المأثر انه معصية وله
 أنهم يتركون وما يدينون فتصح (كوصية
 حربى مستأمن) لا وارث له هنا (بكل ماله
 لمسلم أو ذى) كذا فى الوقاية ولا يعرف ثمة
 لانهم أموات فى حقنا ولو أوصى بنصفه مثلا
 فقد ورد بآية لورثته لا ارثا بل لانه لا مستحق
 له فى دارنا وكذا لو أوصى مستأمن مثله ولو
 أعتق عبده عند الموت أو دبره نفذ من الكل
 لما قلنا ولو أوصى له مسلم أو ذى جاز على
 الاظهر زياي (وصاحب الهوى اذا كان
 لا يكفر فهو بمنزلة المسلم فى الوصية) لانا امرنا
 ببناء الاسلام على ظاهر الاسلام (وان كان
 يكفر فهو بمنزلة المرتدة) يكون وقوفه عنده
 نافذة عندهما شرح الجمع (والمرتدة
 فى الوصية كذمة) فى الاصح لانها لا تقتل
 (الوصية المطلقة) كقوله هذا القدر من مالى
 أو ثلث مالى وصية (لا تحل للفنى) لانها صدقة
 وهى على الفنى حرام (وان عمت) كقوله
 يا كل من الفنى والتقدير لان كل الفنى
 يا كل من الفنى بطريق التملك والتعليل انما
 منها انما يصح بطريق التملك ولا يحصى (ولو
 يصح معين والفنى لا يعين ولا يحصى) كقوله
 خست (الوصية به) أى بالفنى وهو فنى
 هذا القدر من مالى وصية يزيد وهو فنى
 (أو يقوم) اغنياء (محصورين) الحرام
 لخصه فغنىهم (وكذا) الحكم فى
 (الوقف) كما حرمه ملاحسرو

المتولى على الوقف كالوصى) قال فيه لوصب وصيا في تركه ايتام وهم في ولايته لا التركة أو بالهكس أو بعض التركة في ولايته لا بعضها قبل يهجم النصب على كل حال وبعد بر التظام والاستعداد فيصير وصيا في التركة ايتاما كانت وقبل يصير وصيا في ولايته من التركة في غيره وقيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم في ولايته لا التركة ولو نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته قيل منع لو وقعت المطالبة في مجلسه وقيل لا يصح ولو كان الموقوف عليه في ولايته لا الوقف قيل يعتبر التظام والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه حاضرا جاز انتهى والاولى ذكر هذه المسئلة في باب الوصى (قوله جاز الوصى صرفه للورثة) أى وبجازه صرفه لغيرهم وانما نص على المتوهم (قوله يعنى لغير قرابة الولاد) أمالههم فلا يجوز عندهم ولو عينه الوصى فقد نقل في القصة عن أبي القاسم أوصى أن يعطى عن كذا رات صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما أمر ولا يجوز به عن الكفارة أفاده المصنف (قوله ممن يجوز صرف الكفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين (قوله بخلاف مطلق الوصية للمساكين) روى هشام عن محمد أوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته بهم بكار حضور فان أجمعوا أن يجعلوه لانفسهم أو احتاج بعضهم فأجمعوا على أن يعطوه له فهو جائز ان كان في الورثة صغيرا وغائب أو حاضر غير راض لا يجوز انتهى كأنه بمنزلة الوصية للوارث (قوله ولا أحدهم) أى ولا يشترط الجمع لأن الال خمسة أبطلت معنى الجمعية (قوله فلو منهم صغير الخ) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحتزات (قوله أوصى بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو أوصى الى معين بوصية تعين دفعها اليه بلا خلاف (قوله لم تجز لغيره) أى لم يجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره منع (قوله لفساد الزمان) وطمع القضاة وغيرهم فيها منع ومقابل المفتى به جواز الصرف الى غير من عينه (قوله أوصى لصلواته) الظاهر ان قيد الصلوات اتفاق فلا بد من القبض والتصديق ويدل عليه التعليل في مسئلة الغاصب بأن القبض حصل منه بعدم موت الموصى (قوله لم يجزه) وقال بعضهم يجزه (قوله ثم التصديق عليهم) هذا يفيد أنه لا بد من نية التصديق فلودفعه خاليا عن هذه النية لا يجزى ويجزى (قوله فغصب غاصب ثلثها مثلا) أى أو أكثر منه أو أقل منه فتركه الاقل صدقة عليه أو تركه من الاكثر بقدر الوصية صدقة عليه (قوله واستهلكه) اغا ذكره لكونه صادرا بنافيتوهم أن حكم الدين يجزى فيه والاول جعله له وهو قائم بالحكم لا يختلف فيما يظهر (قوله أوصى لرجل بعقار) لا يحترق للعقار (قوله تسمع) أى الآن يضى خمس عشرة سنة الا ان تلقى الوصية بالمراث كما هي مثله في كثير من الاحكام (قوله أوصى له بدار) الظاهر أن حكم المنقول كذلك اذا ذكره من التعليل (قوله فباعها) أى الموصى له بها (قوله بعد موته) أى موت الموصى (قوله قبل القبض) ظراف لاياع أى قبل قبض الموصى له الدار (قوله رقت ضيعة) أى ثم ماتت وفي جامع المصولين أن الضيعة اسم للعروة لا غير والعقار اسم للعروة المبنية (قوله وجهت عم الولد متوليا) ذكر العلم ليس بقيد فيما يظهر (قوله فالمتولى أولى من الاب) فان لم يتصرف المتولى فانه يأثم بضيعة اذ قبل الولاية الا أن يرفع الامر الى الحاكم حتى يشب متوليا آخر منع (قوله يؤخذ الثمن) أى يأخذ الموصى له بالدار من تركه المشتري ويرجع ورثة المشتري على الشفيع بالثمن انتهى منع (قوله ولو استحق الدار) أى من يد الموصى له بالدار من تركه المشتري ويرجع الموصى أوصى بحال الغير أى فلم تصح الوصية بها والله تعالى أعلم واستعف الله العظيم

• (باب الوصى) •

لما فرغ من بيان الموصى له شرع في بيان أحكام الموصى اليه وهو الوصى الشأن أحكام الوصايا تشبهه لكن قدم أحكام الموصى له لكثرة او كثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها أمس يقال أوصى الى فلان أى أوصى اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالتصريف والفتح والمنفوس اليه الوصى انتهى منع ولا ينبغي لأوصى أن يقبلها لانها على خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو طميطع ما رأيت في مدة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن أخيه فهستاني (قوله أى بعلمه) نفسه ليعنى في الموضعين أى فلا يشترط الحضور (قوله يرتد) لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء رجع اذ ليس له وصى ولاية الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تقرير اذ يمكنه أن يوصى غيره درر ولو قبل بعد الرد لا يصح قبوله فهستاني لا اذا قبل في وجهه ثانيا لما في البرازية أوصى اليه فقال في وجهه لا قبل كان ردوا ولا يكون وصيا فان قال له الموصى ما كان

وفي جامع الفصولين المتولى على الوقف كالوصى • أوصى بثلاث ماله للصلوات جاز الوصى صرفه للورثة لا يجوز صرف الكفارة لغير قرابة الولاد • يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين • أوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته بهم بكار حضور فان أجمعوا أن يجعلوه لانفسهم أو احتاج بعضهم فأجمعوا على أن يعطوه له فهو جائز ان كان في الورثة صغيرا وغائب أو حاضر غير راض لا يجوز انتهى كأنه بمنزلة الوصية للوارث (قوله ولا أحدهم) أى ولا يشترط الجمع لأن الال خمسة أبطلت معنى الجمعية (قوله فلو منهم صغير الخ) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحتزات (قوله أوصى بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو أوصى الى معين بوصية تعين دفعها اليه بلا خلاف (قوله لم تجز لغيره) أى لم يجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره منع (قوله لفساد الزمان) وطمع القضاة وغيرهم فيها منع ومقابل المفتى به جواز الصرف الى غير من عينه (قوله أوصى لصلواته) الظاهر ان قيد الصلوات اتفاق فلا بد من القبض والتصديق ويدل عليه التعليل في مسئلة الغاصب بأن القبض حصل منه بعدم موت الموصى (قوله لم يجزه) وقال بعضهم يجزه (قوله ثم التصديق عليهم) هذا يفيد أنه لا بد من نية التصديق فلودفعه خاليا عن هذه النية لا يجزى ويجزى (قوله فغصب غاصب ثلثها مثلا) أى أو أكثر منه أو أقل منه فتركه الاقل صدقة عليه أو تركه من الاكثر بقدر الوصية صدقة عليه (قوله واستهلكه) اغا ذكره لكونه صادرا بنافيتوهم أن حكم الدين يجزى فيه والاول جعله له وهو قائم بالحكم لا يختلف فيما يظهر (قوله أوصى لرجل بعقار) لا يحترق للعقار (قوله تسمع) أى الآن يضى خمس عشرة سنة الا ان تلقى الوصية بالمراث كما هي مثله في كثير من الاحكام (قوله أوصى له بدار) الظاهر أن حكم المنقول كذلك اذا ذكره من التعليل (قوله فباعها) أى الموصى له بها (قوله بعد موته) أى موت الموصى (قوله قبل القبض) ظراف لاياع أى قبل قبض الموصى له الدار (قوله رقت ضيعة) أى ثم ماتت وفي جامع المصولين أن الضيعة اسم للعروة لا غير والعقار اسم للعروة المبنية (قوله وجهت عم الولد متوليا) ذكر العلم ليس بقيد فيما يظهر (قوله فالمتولى أولى من الاب) فان لم يتصرف المتولى فانه يأثم بضيعة اذ قبل الولاية الا أن يرفع الامر الى الحاكم حتى يشب متوليا آخر منع (قوله يؤخذ الثمن) أى يأخذ الموصى له بالدار من تركه المشتري ويرجع ورثة المشتري على الشفيع بالثمن انتهى منع (قوله ولو استحق الدار) أى من يد الموصى له بالدار من تركه المشتري ويرجع الموصى أوصى بحال الغير أى فلم تصح الوصية بها والله تعالى أعلم واستعف الله العظيم

• (باب الوصى) •

و هو الموصى اليه (أوصى الى زيد) أى جعله وصيا (قوله عند من كان رد عنه) أى بعلمه (يرتد)

(والالا) يصح الرد بغيره لئلا يصير غرورا من جهته ويصح ارجاعه عنها ولو في غيبته عند الامام خلافا للثاني بزازية (فان سكنت) الموصى اليه (فات) موصيه (فله الرد والقول ولام) عقد الوصية (بييع شي من التركة وان جهل به) أي بكونه وصيا فان علم الوصية بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه (بخلاف الوكيل) فان علمه بالوكالة شرط (فان) سكنت ثم (رد بعد موته) ثم قبل صح الا اذا انفذ قاض (رده) فلا يصح قبوله بعد ذلك (ولو) أوصى (الى صبي وعبد غيره وكافر وفاق) بدل (أي بدلهم القاضي) (بغيرهم) انما مال للفقار ولا يظن بدل بغير صحة الوصية فلو تصرف فوا قبل الاخراج جاز سراجية (فلو بلغ الصبي وعقب العبد وأسلم الكافر) أو المرتد وتاب الفاسق مجتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا (لم يخرجهم القاضي منها) أي عن الوصايا والموال المرجب للعزل الآن بكون غيبا امين اختيار (والى عبده) والحال أن ثم ورثته صغار صح (كاتبه الى مكاتبه أو مكاتب غيره) ثم ان رد في الرق فمكاتبه (والالا) وقال لا يصح مطلقا درر (ومن عجز عن القيام بها) حقيقة لا بمجرد اخباره (ضم) القاضي (اليه غيره) رعاية لخلق الموصى والورثة (ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره ولو عزل) أي الوصى المختار الثاني مع أهليته لها أن يعزله وان جار) القاضي (وانتم) في الاشياء اختلاف في صحة عزله والاكثر على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في النصولين وأما عزل الخائن فواجب اه قلت وعبرة جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميت لو عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله فلو عزله قيل يعزل اقول الصحيح عندى انه لا يعزل لان الموصى أشد حق بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي أن يفقه بفساد قضاء الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا فقد ترجع عدم صحة العزل للموصى فكيف بالوظائف بالاوقاف

طلق أن ترد ابصافي اليك فقال قبلت صار وصيا قال في المنع فان قلت ما الفرق بين الموصى له والموصى اليه في أن قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حال حياة الموصى ثم رد بعد وفاته كان صحيحا بخلاف الثاني قلت أجيب عنه بأن نفع الاول بالوصية لنفسه ونفع الثاني للموصى فكان في رد بغير علمه اضرابه فلا يجوز بخلاف الاول لان الموصى به يرجع الى ورثة الموصى ولا ضرر في ذلك والله تعالى أعلم انتهى (قوله بغيره) أي بغير علمه وفي القهستاني والاردعنده بأن لم يرد في حياته أصلا أو رد فيها بلا علم لا يرد لانه اعتمد عليه فيتم ضرر بآرذ انتهى (قوله ويصح ارجاعه) أي بعد قبول الایضاء اذ قبله لم يدخل حتى يخرج (قوله خلافا للثاني) فانه لا يخرج به الا بعلمه عنده (قوله فله الرد والقول) لانه متبرع في التصرف لا لغيره فلا يلزم ذلك بالقبول الوكالة ولا تغربرها لان الموصى هو الذي اغتر حيث لم يتبرع عن حاله أنه قبل الوصاية أم لا انتهى درر (قوله فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط) لانه اثبات خلافة وهو صحيح بلا علم كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثار ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل انتهى قهستاني (قوله ثم قبل صح) لان الایضاء لا يطل بمجرد قوله لا قبل لان في ابطاله ضرر بالميت والضرر واجب الدفع انتهى درر (قوله فلا يصح قبوله بعد ذلك) لانه حكم في مجتدي فيه قهستاني (قوله وعبد غيره) قيد به لان الكلام على الایضاء الى عبده يأتي بعد واطق فيه فسهله ولو ما ذروا له في ذلك كما في القهستاني (قوله وكافر) ولو ذميا ولو اوفيا بها حتى أو (قوله وفاق) قال الزيلعي قال النسفي في الكافي شرط في الاصل أن يكون الفاسق متم ما نحو فامنه على المال وقول المصنف بدل بغيرهم أي بإيضاء الى حر مسلم صالح لان العبد مجبر والكافر عدو والفاسق متم بالخيانة (قوله ولذا بدل بغير صحة الوصية) وعليه عامة المشايخ وهو اقول الامام محمد في الاصل والجامع الصغير انما باطله على معنى انها تبطل بابطال القاضي في جميع هذه العور وقيل تبطل في غير العبد اما الایضاء اليه فاعدم ولايته بكون باطلا وقيل تبطل في الفاسق وقيل الكافر كالعبد (قوله وأسلم الكافر) أي الاصل (قوله فوض ولاية الوقف لصبي صح) وكذلك الوصية الى الصبي غير جائزة ولكن لا يلزمه العهدة كالوكالة منخ عن المجتبي (قوله ثم ان رد في الرق فمكاتبه) فان كان مكاتب غيره صح واستبدله القاضي بغيره وان كان مكاتبه فهي مثله المصنف الخلافية (قوله والالا) أي بأن كان بينهم كبير لا تصح لانه يبيع نصيبه منه أو يمنعه فيعجز العبد فامتنع الجواز انتهى درر (قوله وقال لا يصح مطلقا درر) قال فيها لان فيه اثبات الولاية لانه ملوك على المال وهو قلب المشروع وله أنه أوصى الى من هو أهله فيصح كالأوصى الى مكاتب نفسه أو مكاتب غيره وهذا لانه مكاف مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املا كالسكن لما أقامه أبوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بلا ولاية لهم عليه انتهى لكنه ليس له أن يبيع رقبته (قوله ومن عجز عن القيام بها حقيقة) سواء كان العجز طارئا أو أصليا كما إذا أوصى الى عاجز ضم اليه غيره يعني اذا لم يظهر للقاضي عجزه أصلا مكى (قوله لا بمجرد اخباره) لان الشاكى قد يكون كاذبا تخفيها على نفسه انتهى منخ وكذا اذا شك الورثة أو بعضهم الوصى الى القاضي فانه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبين له منه خيانة لان الموصى اختاره والشاكى قد يكون ظالما في شكواه شر بلاية من الكافي (قوله رعاية لخلق الموصى) حيث أقامه وصيا والورثة بعضهم المشرف اليه (قوله مع أهليته لها) اما اذا لم يكن أهلا بأن كان خائنا يعزله كما يأتي لانه وان استفاد الولاية من الميت غير أنه اذا ظهرت الخيانة فانت الامانة والميت انما اختاره لاجلها وليس من الظن ابقاؤه بعد فواتها حتى لو كان حيا لا يخرج منه فنيوب القاضي متابعه عند عجزه وبقية غيره مقامه كالورثة ولا وصى له وانظر ما لو كان عدلا عير كاف فعزله هل يأتي عجزه وقد نصوا على أنه يضم اليه كافيا ولو عزله ينزل (قوله نفذ عزله) عزاه في القنية الى شرح خواهر زاده وان ظهرا الدين المرغيناني استبعده لانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت انتهى منخ (قوله والاكثر على الصحة) قال في الوالولية وهو الصحيح لان قضاءه وقع في محله فينفذ انتهى مكى (قوله افساد قضاء الزمان) فيكون عزله منهم لغرض ديني وادام الصحة للتميم في عزل الاله (قوله فكيف بالوظائف بالاوقاف) من الوظائف التولية عليه قال في فتاوى خير الدين عن البحر وأما عزل القاضي الناظر فشرطه أن يكون بمحنة واستدل علمه بمناقله في الاسعاف وجامع النصولين ثم قال فقد أفاض حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحت الوقف ثم قال واستفيد بالوظائف بالاوقاف

من عدم صحة عزل الناصر بغير حجة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل عليه بما نقله عن البرازي وغيره انتهى (قوله وبطل فعش أحد الوصيين) الا اذا اُجازه صاحبه به فانه يجوز ولا يحتاج الى تجديد العقد كما في المنح (قوله ومفاده الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال لا يتفرد أحد الناصرين بالاجارة ولو هو كل أحدهما صاحبه جازت نقله أبو السعود (قوله وبه تأخذ) يفيد كذا ذكره في رسم المفتي أن القوانين يفق بهما ويقضى (قوله وفي القهستانى أنه أقرب الى الصواب) وظاهر كلام الزبلي اختياره حيث قال ولأن وجوب الوصية عند الموت ثبتت لهما ما عدا خلاف الوكالة المتعاقبة فاذن ثبت أن الخلاف فيهما أى في صورتي الالبصاء لهما معا أو متعاقبا (قوله من بلدين) كذا وقع التقييد بذلك لغيره فيحتمل أن التقييد به نظر الى الغالب من أن في كل بلدة قاضيا واحدا حتى لو ولي السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما منصب الاوصياء يكون الحكم كذلك وهو الظاهر ويحتمل أن التقييد احترازا ويحترز وما ذكره من التعليل يؤيد الاحتمال الاول (قوله وتعامه في وكالة تنوير البصائر) لم يذكر في هذه المسئلة الا ما ذكره هنا (قوله وينصب القاضي الخ) قال أبو السعود مفاده أن الوصية تبقى لهما انتهى وفيه تأمل (قوله وتجهيزه) لواقعصر عليه لكفاه عما قبله قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت ولهذا يملك الجيران أيضا في الحضرة والرفقة في السفر انتهى (قوله والخصومة) وجه الانفراد فيها أنهم لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا أحدهما غالبا (قوله وشرا حاجة الطفل) لان في تأخيرها طوق ضرر به من غير ما قال العلامة عبد البر في شرح الوهبانية عن وسيط المحيط هو شراء طعام الصغير والكسوة واستئجار الظفر انتهى (قوله والاثم له) أى قول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا تمكك الام ومن هو في عياله منع قال عبد البر وفي تأخير خشية القوات وانه في معنى الاموال الضائعة (قوله واعتاق عبد معين) لانه لا يحتاج فيه الى رأى ولا اجتماع ولكن قاضى خان أطلق عتق التسعة لم يقيد بكونها معينة واقعة تعالى أعلم ذكره عبد البر قلت لا مانع من حمل المطلق على المقيد لان غير المعين يحتاج الى الرأى في اختياره (قوله وتنفيذ وصية) قال في الوسيط بالعين أو بأب امرئ انتهى (قوله زاد في شرح الوهبانية) الاولى ذكره بعد قول المصنف ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة (قوله عشرة أخرى) أى غير ما في المصنف (قوله منها الخ) ومنها رذعن المبيع بعيب واجارة نفس اليتيم وتنفيذ وصية بالتصدق عنه بكذا وكذا من ماله اذا كان ذلك لفقره معين أو مسكين معين وقد جمعتها في أربعة أبيات فقال

ويفرد بالتجهيز عتق وصية * اذا عينا حفظ يبيع ما يضر
قبول هبات حاجة جمع ضائع * تخاصم يقضى الدين للطفل يؤخر
يرد انصب مودع فاسد الشرا * وحق مبيع منه قالوا وسطورا
وقسمة وزون مكبل وصية * بألف لذي فقر تعين قدرورا

زاد المكي عن الخبانية أن لاحدهما قبض تركة الميت اذا لم يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن بالهلال وان لاحدهما استجار حاملين بعه لان الجنازة وان عتله شراء الكفن وان لاحدهما التصديق بمنطقة في الوصية بالتصدق بهما قبل رفع الجنازة وان يودع ما صار في يده من تركة الميت واجارة مال اليتيم ورذ العوارى والامانات انتهى وبعض هذه يدخل في المال فيما قبلها (قوله ومشتري شراء فاسدا) لانه ليس من باب الولاية المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله وقسمة كيلي أو ورنى) أى مع شريك الموصى مثلا (قوله وطلب دين) لم يوجد في شرح عبد البر وانما الموجود فيه وقضاء الدين بجنس حقه بخلاف الاقتضاء كما أشار اليه النظم انتهى والاقتضاء هو الطلب (قوله وقال أبو يوسف الخ) ظاهره أن محمد امع الامام وهو الذي في اكثر الكتب وذكره في المعدن عن العيون مع أبي يوسف أفاده المكي (تنبيه) لو اختلف الوصيان في المال عند من يكون فان كان يحتمل القسمة يكون عند كل واحد منهما نصفه وان كان لا يحتمل القسمة بينهما يان زمانا أو أنهما يسودعانه لان لهما ولاية الايداع يرى عن البدائع (قوله فله التصرف في التركة وحده) قال في الهندية عن الخبانية رجل أوصى الى رجلين فمات أحدهما الوصيان وأوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياته جاز كذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز ولا يصح هو الاول وفي حاشية أبي السعود على الاشياء عن الحاوى القدسي أنه لا يجوز وبه تأخذ انتهى فأما أن تصرف وصى وصى

(وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين) فانهما في الحكم كالوصيين اشباه ووقف القسمة ومفاده انه لو اجر أحدهما أرض الونف لم تجزى بل رأى الاخر وقد صارت واقعة القسمة (ولو) وصية (كان ايضا له لكل منهما على الانفراد) وقيل يتفرد قال أبو الليث وهو الاصح وبه تأخذ لكن الاول صحيح في المبطوط وجزم به في الدرر وفي القهستانى في انه أقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين أو متولين من جهة الميت أو الواقف أو قاض واحد أو مالوكا من جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف لان كلام القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فيكذنا بانه ولو أراد كل من القاضيين عزل المصلحة والا لا وتعامه في وكالة تنوير البصائر معزى بالامتناعات وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي أن للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الموصى فأراد الدخول في الوصية فله ذلك وينصب القاضي لاخر لا يخرج الاول (الابشراء كنفسه وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشرا حاجة الطفل والاثم له واعتاق عبد معين ورذ ودبعة وتنفيذ وصية معينين) زاد في شرح الوهبانية عشرة أخرى منهم رذ مقصوب ومشتري شراء فاسدا وقسمة كيلي او ورنى وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه (ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة) وقال أبو يوسف يتفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على الانفراد أو الاجتماع اتبع اتفاقا فشرح الوهبانية (وان مات أحدهما فان أوصى الى الخى أو الى آخره التصرف في التركة وحده) ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا

الميت موقوف على اذن الوصى الحى ولذا قال الحلبي قوله فله التصرف في التركة وحده هذا انما يستقيم فيها اذا اوصى الى الحى واما اذا اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما انتهى (قوله والا يوصى بضم القاضى اليه غيره) اما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضى اليه وصيا نظرا للميت عند عجز الميت واما عند أبي يوسف فلا ن الحى منهما وان كان يقدر على التصرف فالوصى قصده ان يخلفه وصيانا متصرفا في حقوقه وذلك ممكن للتحقيق بنصب وصى آخر مكان الاول انتهى تبين (قوله وقامه في شرح الوهبانية) حيث قال ولو اوصى الى رجلين ان يضاعف ثلثه حيث شاؤا أو يعطيا من شأ فقال كل واحد منهما أعطيه فلانا لم يكن لواحد من الرجلين شئ لان الموضعين لم يجتمعا على واحد منهما وانما فوض الراى في الموضع اليهما وهذا يحتاج فيه الى الراى لاختيار المصروف ورأى الواحد لا يصح كون رأى الاثنين وليس للعالم الاعتراض ولا صرفه الى أحد ولو قال لا تصرفه الى أحد ولو مات أحد الوصيين قبل أن يفعل شيئا بطلت الوصية اهملخصا ووجه ذلك انه عاق ذلك بعشيتهم ولا يتصور ذلك بعد موت أحدهما (قوله وهل فيه خلاف أبو يوسف) جزم بخلافه في الاشياء قال في تنوير الاذهان فعنده اذ مات أحدهما قبل التصديق بالثلث لا تبطل الوصية بغيره وللا آخر التصديق وحده انتهى (قوله كما قررته فيما علقته على المتن) قال في شرحه عليه وفي المجتبى جعل للوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقبل للمشرف أن يتصرف انتهى وقد علمت أن هذه العبارة لا تقيده بتفرد المشرف بالتصرف كالذى بعدهما فكلام المؤلف ليس على ما ينبغي وفي الهندية عن خزانة المفتين رجل اوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصى أولى بالمسالك المال ولا يكون المشرف وصيا وأتركه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه انتهى وذكر قاضيان الخلاف في كون المشرف وصيا ولا يقدم القول بأنه وصى واصطلاحه تقديم الاظهر فيكون هو المعتمد فانه قال في خطبة فتاواه المشهورة وقدمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاظهر اهـ وثمرة الخلاف تظهر في حفظ المال فقط فعلى القول بأنه وصى لا يتفرد الوصى بحفظه بل يشاركه المشرف في الحفظ وعلى القول بأنه ليس بوصى يستقل الوصى بالحفظ دونه واما التصرف فلا يتفرد الوصى به بلا خلاف سواء قلنا أن المشرف وصى أم لا ذكره أبو السعدي في حاشية الاشياء (قوله ووصى الوصى الخ) أطلقه فمما لو كان الوصى الاول من ورثة الموصى الاول قال في الهندية رجل اوصى الى وارثه جاز فان مات الوصى بعد موت مورثه وأوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث للذى اوصى اليه جاز فان وصيا في مالى ومال الميت الاول الذى اوصى اليه فأن الوصى الثانى يكون وصيا في الترتيب جميعا ولو أن هذا الوارث الذى هو وصى قال للثانى اوصيت لك ولم ير على هذا كان الثانى وصيا فى الترتيب عندنا ولو قال هذا الوارث للثانى اوصيت لك فى تركتي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه وصى فى الترتيب جميعا وقال صاحباه هو وصى فى تركة الميت الثانى خاصة كذا فى فتاوى قاضيان وقال النقيب أبو الابلث فى كتاب نكحت الوصايا اذا اوصى الوصى الثانى فى تركته وتركه الاول فالثانى وصيهما جميعا واما اذا اوصى الى الثانى ولم يذكر تركة الاول صار الثانى وصيهما أيضا فى قول علمائنا وهذا طريق الاستحسان وكان القياس أن لا يجوز لأن الوصى بمنزلة الوكيل وليس للوكيل أن يوكل غيره مالم يؤمر بذلك فكذلك ليس له ان يوصى فى مال الاول اذ الم يؤمر وجه الاستحسان أن الاول لما اوصى اليه فقد علم ان الوصى لا يعبر ابداء لم يجب أن تكون أموره مائة نصارك أنه اذن له بأن يوصى الى غيره بطريق الدلالة وان لم يأذن له بالا فصاح ولو كان اذن له بالا فصاح جاز له ان يوصى الى غيره فكذلك اذا اذن له بالدلالة بخلاف الوكالة لان الوكالة لا تصح بعد الموت (قوله ونصح قسمته نائبه عن ورثة الخ) لان الوارث خليفة الميت حتى يرتب العيب ويرد عليه به ويصير مفرورا بشراء المورث والوصى ايضا خليفة الميت فيكون خصما عن الوارث اذا كان غائبا فنفذ قسمته عليه اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بيب جديده ولهذا لا يرتب العيب ولا يرد عليه ولا يصير مفرورا بشراء الموصى فلا يكون خصما عنه عند غيبته انتهى تبين ملخصا (قوله نائبه عن ورثة كبار غيب او صفار) قال في التبيين ولا فرق في ذلك بين ان تكون الورثة كبارا او صفارا لان له ولاية البيع فى مال الصفار والقسمه فى معنى البيع وله ولاية الحفظ فى مال الكبار فخازله يبعه للحفظ الا العقار فانه محفوط بنفسه فلا يجوز له يبعه وما هنا فى معنى البيع فلا يضمن انتهى وذكر الامام المحررى محمدا الى مبدوط شيخ الاسلام ان مقاسمة الوصى الموصى له عن الورثة جائزة فى العروض والعقار جميعا

(والا يوصى بضم القاضى اليه غيره)
 دررونى الاشياء مات احدهما اقام القاضى
 الاخر مقامه او ضم اليه آخر ولا تبطل
 الوصية الا اذا اوصى له ما أن تصدقاً بثلثه
 حيث شأ انتهى وقامه فى شرح الوهبانية
 وهل فيه خلاف أبو يوسف قولان وعنه ان
 المشرف يتفرد دون الوصى كما قررته فيما
 علقته على المتن ويأتى (وروى الوصى)
 سواء اوصى اليه فى ماله أو فى مال موصيه
 وقاية (وروى فى الترتيب) خلافا لما تقدم
 (وتصح قسمته) أى الوصى حال كونه (نائباً
 عن ورثة) كبار (غيب او صفار مع الموصى
 له) بالثالث (ولا رجوع) للورثة (عليه) أى
 الموصى له (ان ضاع قسطهم معه) أى الوصى
 لمعه قسمته حينئذ (و) اما (قسمته عن
 الموصى له) الغائب أو الحاضر بلاذنه
 (معهم) أى الورثة ولو صفارا زبائى
 (ولا) نصيح

وحينئذ (فمراجعة الوصي له بثلث ما بقى)
 من المال (إذا ضاع قطعه) لأنه كالشريك
 (معه) أي مع الوصي فلا يضمن الوصي لأنه
 أمين (وصح قسمة القاضي وأخذ قطعه
 الوصي له ان غاب) الوصي له فلا يضمن
 ان هلك في يد القاضي أو أمينه وهذا
 (في المكيل والموزون) لأنه اضرار
 (وفي غيرهما لا) تجوز لأنه مبادلة كالبيع
 وبيع ملل الغير لا يجوز فكذا القسمة
 (وان قاسمه - م الوصي في الوصية بجمع)
 عن الميت (بثلث ما بقى ان هلك) المال
 (في يده أو) في يد (من دفع اليه لبيع) خلافا
 له - ما وقد تقر في المناسك (ولو أقرز الميت
 شيئا من ماله للبيع فباع بعد موته لا) يبيع عنه
 بثلث باق لأنه عينه فاذا هلك بطلت (وصح
 ببيع الوصي عيضا من التركة بغيره الغرماء
 للغرماء) (تعلق - قهم بالمالية) وضمن وصي
 باع ما أوصى ببيعه ونصدق بغيره فاستحق
 العبد بعد ذلك ثمنه (أي ضياعه) (عنده)
 لأن العاقبة فالعهدة عليه (ورجع الوصي
 في التركة) كلها وقال محمد في الثلث قلنا أنه
 مفرووف كان ديناً حتى لوهاكت التركة
 أو لم تف فلا رجوع وفي المتن أنه يرجع على
 من تصدق عليه لأن غنمه له - ثم ففرمه عليهم
 (كأن يرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه)
 أي الطفل (من التركة) وذلك لأنه معه فاستحق
 المال المبيع (والطفل يرجع على الورثة
 بخصته) لا تنقض القسمة باستحقاق
 ما أصابه (وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيرا)
 بأن يكون الثاني أملاً ولومثله لم يجر منسبة
 (د) صح (بيعه وشراؤه من أجنبي) بما يتغابن
 الناس (لا بما لا يتغابن وهو الفاسح لأن
 ولايته نظرية) لو باع به كان فاسداً حتى يملكه
 المشتري بالتبضع - ساني - وهذا اذا تابع
 الوصي - للص - غير مع الأجنبي (وان باع)
 اوصى (أو اشترى) مال اليتيم (من نفسه)
 فان سنان (وصي القاضي لا يجوز) ذلك
 (مطلقاً) لأنه وكيله (وان كان وصي الأب
 جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير) وهو قدر
 النصف زيادة أو نقصاً وقال لا يجوز مطلقاً

إذا كانت الورثة صغاراً كلهم وكذا إذا كانت كباراً غيباً جائزة في العقار والعروض جميعاً سواء كان الوصي له
 صغيراً أو كبيراً حاضر أو غيباً كذا في شرح السيد انتهى جوى عن شرح الشافعي والتقييد بالغيب يفيد أنه ليس
 ذلك في نصيب الكبار الحاضرين وفي الهندية ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً أو هم حضور نفسه
 الوصي مع الوصي له على الوارث الكبير باطلاً في العقار وفي المنقول جميعاً فان هلك نصيب الوارث الكبير في يد
 الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الوصي له فبأخذون منه ثلثي ما أخذوا فأنما في يده فان هلك
 خير الوارث الكبير ان شاء ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الوصي له (قوله فمراجعة الوصي له بثلث ما بقى
 من المال) وان هلك في أيديهم أنه أن يضمنهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصي ذلك القدر لأنه متعديه
 بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن أيهم - ان شاء انتهى تبين قال الشريف الجوزي في شرحه هذا اذا كانت القسمة
 بغير أمر القاضي أمّا لو قسم بامر جاز فلا يرجع (قوله وصح قسمة القاضي الخ) قال لا تقاضي وانما جرت
 قسمة القاضي لأنه نسب ناظر إلا - والمال لمن خصه وصافي حق الاموات والغير لم يجزهم عن التصرف بأنفسهم
 ومن النظر أن يفرض نصيب الغائب فان هلك نصيبه في يد القاضي ليس له أن يرجع على الورثة بشئ والفرق بين
 القاضي حيث جرت مقاسمته على الوصي وبين الوصي حيث لا تجوز مقاسمته على الوصي له أن القاضي ولا
 على الغائب فيما ينفعه وهذا لا يملك بيع ما يخشى عليه التلف فكانت قسمة كقسمة الوصي له والوصي لا يملك
 بيع شئ من مال الوصي له فلم يكن له ولاية عليه أصلاً فلم تنفذ قسمة انتهى (قوله وفي غيرهما لا تجوز) فلو هلك أحد
 الوصي له في يد القاضي هل يضمنه أم أمينه أو يرجع على الورثة أو يجزى بجزر (قوله خلافاً لهما) فقال أبو يوسف
 ان كان المرز - تنصرف بطلت الوصية ولا يبيع عنه وان لم يكن مستغفر قالنا لا يبيع عنه بما بقى من الثلث إلى تمام
 ثلث الجميع وقال محمد لا يبيع عنه بشئ انتهى زبلي (قوله وقد تقر في المناسك) قال في باب الحج عن الغير وان مات
 المأمور أو سرق ثمنه في الطريق قبل وقوفه حج من نزل أمره بثلث ما بقى من ماله فان لم يبلغ في حيث يبيع
 فان مات أو سرق ثمنه حج من ثلث البقي بعده ما هكذا مرة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فبقي
 الوصية (قوله وصح ببيع الوصي عيضا من التركة) لأن الوصي قائم مقام الوصي ولو لم ينفذ نفسه حال حياته يجوز
 بيعه وان كان مريضاً من الموت بغير محضر من الغرماء فكذلك الوصي أقيامه مقامه وهذا ان حق الغرماء
 منه ان بالمالية لا بالضرورة والبيع لا يطل المالية لقواتها إلى خلف وهو الشايع من فائدة صحة بيعه أنه اذا هلك
 الثمن عنده لا يضمن ولغرماء أن يرجعوا بدويونهم في الباقي من التركة (قوله باع ما أوصى ببيعه) أي عبد الوصي
 ببيعه اقرينة ما بقى (قوله لأنه العاقد) تعليل لقوله وضمن وصي (قوله قلنا أنه مفرووف) أي من جهة الميت لأنه
 لما أمر ببيع هذا العبد والتصدق بغيره كأنه قال ان هذا العبد ملكي انتهى شافعي قال في التبيين بخلاف القاضي
 وأمينه إذا تولى البيع حيث لا عهدة عليه لأن في الزامها القاضي تعجيل القضاء لأنه يتسرع عن القيد به لا لمانته
 خشية لزوم الضمان فتعطل مصلحة العامة وأمينه سفير عنه كرسول انتهى (قوله على من تصدق عليه) أي
 بالفعل كما هو المتبادر وهذا أن يكون المراد من أوصى بالتصدق عليه وان لم تصدقه الصدقة ولكن هذه غير مسئلة
 المصنف (قوله كأن يرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه) لأنه عامل له (قوله باستحقاق ما أصابه) أي كلاً أو بعضاً
 (قوله وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيراً) هذا اذا وجب عداية الميت وان وجب عداية الوصي يجوز أن يحتال
 وان لم يكن أملاً من الأول كذا في فصول العماد وفي الاستيعاب بعد أن ذكر ما في الفصول قال حتى لو أدرك
 الوصي وأراد أن ينقض الحوالة ليس له ذلك ولو كان شراً له يجوز ذلك ويضمن الوصي لليتيم في قوله سما وقال
 أبو يوسف لا يجوز إذ لم يكن خير اليتيم انتهى سري الدين (قوله ولومثله لم يجر) فهم منه بالاولى أنه لا يجوز
 إذا كان أدنى والشخ اقتصروا في الحوالة على المثل على أحد قولين وقد حكاهما صاحب الذخيرة عن شرح السيد
 (قوله لأن ولايته نظرية) ولا نظري في الغبن الفاسح بخلاف السيد ولأنه لا يمكن التهرز عنه في اعتباره انسداد
 باهمما (قوله حتى يملكه المشتري بالتبضع) وهل يضمن الوصي الغبن الفاسح الظاهر نعم (قوله وهذا اذا تابع
 الوصي الخ) لاجابة اليه بتصريح المصنف به (قوله لأنه وكيله) أي القاضي وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل
 الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه (قوله بشرط منفعة ظاهرة) هذا في المنقول وأما في العقار فلا يجوز شرأؤه
 أصلاً كما يأتي (قوله وهو قدر النصف زيادة أو نقصاً) قال في التبيين تفسيراً للمنفعة الظاهرة أن يبيع ما يساوي

خسة عشر بعشرة من الصغير وبشترى ما يساوى عشرة بخمسة عشر لنفسه من الصغير (قوله ويسع الأب الخ)
 مثله ما إذا باعه من أجنبي فثلاث مورو في حكم واحد وهو يسع الأب من نفسه أو من أجنبي ويسع الوصى من
 أجنبي (قوله ضمن الزيادة) أى إذا أوصى به أو كانت تخرج من الثالث كما مر (قوله وقع الشراية) أى وكان متبرعا
 بصرفه إلى الميت (قوله ضمن) هذا قول صاحبين بدليل التعديل وقال الإمام بهدم الضمان إذا دفعه بعد خمس
 وعشرين سنة لأن له ولاية الدفع إليه حيث نذر في غير العقار لأن يسع المنقول حفظه لتسارع الفساد إليه وحفظ
 الثمن أسير قال في شرح التعويد للقاضي يسع منقول الغائب إذا خاف التلف لك انما يسع إذا لم يعلم مكانه أما إذا علم
 فلا لأنه يمكنه أن يبعث إليه إذا خاف التلف اهـ (قوله الالدين) قال الجوى في الشارح ولوعليه دين مستغرق باع
 العقار اجاعا وغير مستغرق باع بقدره عند عدم الحاجة إلى الزائد وعند الامام له يسع كله لأنه يحكم بالولاية
 وهي لا تقبض أو لأن كل جزء من التركة مشغول بالدين فانه لو هلك شيء منها يجب قضاء الدين من الباقي انتهى (قوله
 أو خوف هلاك الخ) قال الجوى في شرحه أما العقار فممن بنفسه حتى لو خيف هلاكه أو هلاك بناته ملك
 يسهل لتعيينه حفظه كالمقول والاصح أنه لا يملك لأنه قادر وفي القرنائى ويملك اجارة السكن لأنه حفظ انتهى
 (قوله لأنه نادر) أى خوف الهلاك وهذا التعليق غير ظاهر لأن الكلام فيما إذا تحقق هذا النادر (قوله ولنفقة)
 أى وإن كان بمنزلة القيمة أو بفن يسير (قوله أو كونه في يد متغلب) يخشى منه أن يذمى عليك وانما قلنا ذلك لأنه
 لو كان يخشى منه خرابه رجع إلى ما قبل (قوله لا يملك بيع العقار) أى فإذا احتاج الحال إلى بيعه يرفع الأمر
 إلى القاضي (قوله مطلقا) أى ولو في هذه المستثنيات (قوله ولو بالبيع أبا الخ) قال في العمادية أما الأب إذا باع
 بمنزلة القيمة فإن الأب محمود عند الناس أو مستورا يجوز حتى لو بلغ الابن لم ينقض البيع وإن كان الأب فاسقا
 لا يجوز البيع حتى لو بلغ الابن لم ينقض البيع وهو المختار إذا كان بضعف القيمة انتهى مكي (قوله يجوز) أى
 إذا كان بمنزلة القيمة أو بما يتغلب فيه كالأجنبي (قوله فان فعل تصدق بالريح) أى في قول الامام ومحمد
 وعن الامام يسلم له الربح ولا يتصدق بشئ وكذلك يضمن رأس المال مكي عن الخاتمة (قوله وجاز لو اتجر من مال
 النبي للنبي) أفاد به ان ذلك ليس واجب عليه فلو ابقاء وأنفق عليه لا بد من خائفا وأفاد به أنه إذا ضاع من غير تعد
 لا يكون ضامنا وأن القول له إذا كذب النبي بهد البلوغ هذا ما ظهر وليجزئ له أن يدفعه مضاربة وأن يسهل به
 مضاربة وإن يبيع ويشارك وإذا لم يشمده الوصى على نفسه أنه يعمل به مضاربة كما ما شتمه كالهوثة لأنه
 يذمى استهانة قبهض الربح من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك إلا بالشرط فإما لم يثبت الشرط عند القاضي
 لا يعطى له شئ من الربح عمادية عن المبسوط وله أن يودع مال النبي وأن يفعل كل ما فيه خير للنبي وكذا الأب
 انتهى خاتمة وذكر في شرح الطحاوى ليس للأب أن يقرض مال النبي ويجوز للقاضي ذلك في مال النبي والوقف
 وهذا الذي ذكره مجرى في الحديث وصيه ووصى الأب ومنعوب القاضي انتهى وفي العدة الوصى لا يقرض مال
 النبي ومع هذا لو أقرض لا يكون خيانة حتى لا يصدق لهزل والقاضي يقرض مال النبي وتكامل وفى الأب
 والاصح أنه بمنزلة الوصى لأن القاضي يملك الاسترداد ولا كذلك الأب والوصى انتهى وذكر طهري الدين في الاقضية
 القاضي انما يملك اقراض مال النبي إذا لم يجد ما يشتريه ويكون غلة النبي فاما إذا وجد فلا يملك الاقراض بل
 يتعين عليه الشراء هكذا روى عن محمد وكذا إذا وجد من يدفع إليه مضاربة لأنه أنفع للنبي من الاقراض لأنه
 يحصل له الربح وكذا انما يقرض من المال من المفسد انتهى وليس للوصى أن يقرض نفسه من النبي وفي الهداية
 من الوديعة ولا وصى أن يسافر بمال النبي إذا كان الطريق آمنا وكذلك الأب وفى فاضل وأجمعوا على أن
 الأب والوصى إذا سافرا بمال النبي لا يضمن انتهى يعنى برأى مجرى كما صرح به في البرهان انتهى مكي (قوله
 لا يملك الوصى يسع شئ بأقل من ثمن المنزل) اهـ محمول على الغبن الفاحش والافتقار لعدم المصنف ببيعته وشراؤه
 بما يتغلب الناس فيه (قوله الا فى مسئلة الوصية يبيع عبده من فلان) أى فلم يرض المارضى له بمنزله الخطأ اهـ
 أشباهه ولكن لا يجوز الخطأ الثالث كذا فى شرح تنوير الاذهان وهل المراد ثلث قيمتها أو ثلث مال المبيوع وقياس
 ما قدمناه عن البيهقي من التخييص الكبرى هو الثاني انتهى أبو السعود (قوله أجرة مثل عمله) حتى لو كان الوقف
 طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كافي الخاتمة وهذا في ناظر لم يشترط له الواقعة شيئا كافي الاشياء
 (قوله وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح) وقبل يصح تعيين الأجر له وصح كتابا بقى (قوله وهذا) أى ثبوت

(ويبيع الأب مال صغير من نفسه جائز على
 القمية وبما يتغلب فيه) وهو ليس بوالا
 وهذا كله في المنقول أما في العقار فحين
 (ولو زاد الوصى على كفن مثله في العدد ضمن
 الزيادة وفي القمية وقع الشراية) وحيث
 (ضمن مادفعه من مال النبي) ولو بالبيعة
 (و) فيها (لو دفع المال إلى النبي قبل ظهور
 رشده بعد الادراك فاضاع ضمن) لأنه دفعه
 إلى من ليس له أن يدفع إليه (وجاز بيعه) أى
 الوصى (على الكبير) الغائب (في غير العقار)
 الالدين أو خوف هلاكه ذكره عزى زاده
 معزى الخاتمة قلت وفى الزيلعي والقهستاني
 معزى لا لأنه قادر وجاز بيعه عقار صغير من
 الأصح لأن نفسه بضعف قيمته أو لأنه نادر
 أجنبي لأن نفسه بضعف قيمته أو لأنه نادر
 الصغير أو دين الميت أو وصية مرسلة لا يملك
 له إلا منتهى أو يكون غلاته لا تزيد على
 أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد
 متغلب درروا شيئا لم يملكه وهذا هو البائع
 وصبا لا من قبل أم وأخ فانه لا يملك كان
 يسع العقار مطلقا ولا شراء عند الناس
 وكذا ولو البائع أبا فان محمودا عند الناس
 أو مستورا والحال يجوز ابن كمال (ولا يجزى)
 الوصى (في ماله) أى النبي (نفسه) فان
 فعل تصدق بالريح (وجاز) لو اتجر من
 مال النبي (لنبي) ونماسه في الدرر قلت
 مال النبي (لنبي) ونماسه في الدرر قلت
 وفى الاشياء لا يملك الوصى ببيع شئ بأقل
 من ثمن المنزل الا فى مسئلة الوصية يبيع
 عبده من فلان وفيها في الكلام في أجر المنزل
 للمتولى أجر مثل عمله فلو لم يعمل لأجر له
 وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح وهذا
 إذا عين القاضي للمتولى أجرة

أجر المثل للمتولى إذا عين الخ ولو كان أكثر من أجر المثل ليس له الأجر مثل عمله ولو أجز المثل أكثر من أجر المثل
 إلا ما عين له لرضاه به هذا ما ظهر (قوله وسعى فيه سنة) أي مثلاً (قوله ثم ذكر) أي صاحب الفقه أفاده في الأشباه
 (قوله ما يخالقه) حيث قال أنه يستحق وإن لم يشترط له القاضى ولا يجمع له أجر النظر والعمل مع العمل
 انتهى (قوله وأما وصى القاضى الخ) عطف على قوله وأما وصى الميت (قوله ولو كانوا صفاراً وبكاراً) قال
 الخوى في شرحه ولو كان في الورثة صفاراً جاز له بيع الكل من العروض والعقار عند الامام وخصاه بمحظ
 الصفار منهما له أن الوصى ما مورى ببيع الكل دلالة لأنه أمر بالإصلاح وفي البيع إصلاح الفريدين لأن في بيع
 البعض ضرراً به ما جعلا لا يشتري بعض العقار مشاعاً بما يشترى مع الكل للبكار نفع في بيع حظه - م أيضاً
 فلو امتنعوا وكانوا متعنتين مضارين بأنفسهم وبالصغار فامتناعهم باطل والقياس ما قاله إذا الوصى نائب
 الصغار ولو كبروا لم يجز لهم الا بيع حظه فكذلك الوصى قال الفقيه أبو الليث وبهذا القول نأخذ في الحافظة
 وعليه الفتوى انتهى (قوله كما ترى) أي من المسائل المستثناة في الصغير (قوله من التفصيل) من أنه يجوز بيعه
 لدين وخوف هلاكه على غير الاصم في الثاني لا في غير ذلك هذا بالنظر للكبير وأما الصغير فالجواز فيما استثناءه
 من المسائل وهذا انما يظهر على قول الصحابين أما على قوله رضى الله تعالى عنه فيجوز بيعه العروض والعقار
 بتمامه ما في محل يجوز بيع عقار الصغير فيه (قوله ونقل عن العمادية) عبارة القهستاني والمتبادر من كلامه
 أنه لا يبيع عقاره بيعاً جازاً لأن فيه ذهاب منافاه كما ذهب إليه كثير من أئمة جمهور قدوة عن صاحب الهداية
 جاز لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادية وانما لم ينصرت التصرف في الوصى إشارة إلى جواز
 تصرف غيره كما إذا خاف من القاضى على ماله فإنه جاز لواحد من أهل السكة أن يتصرف فيه ضرورة كما أنقذ
 أبو نصر الدبوسى وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى انتهى (قوله وقامه فيما علقته على الملقى)
 قال فيه ونقل عن النسبة أن يبيعه بالغبن الفاسد حتى يملكه المشتري بالقبض انتهى وقدمت (قوله ولا يجوز
 اقراره بدين الخ) لأنه لا قرار على الغير انتهى منع فلا يجوز للمقر له أخذه حتى يقيم برهانا ويخلف بمينا ويضمن الوصى
 لو دفع إلى المقر له (قوله فيصمح في حصته) قد قدم أنه في اقرار الوارث بالدين يلزمه بتمامه من حصته (قوله
 ولو أقر الوصى بعين) أي لاسن التركة بقريته قوله ثم ادعى أنه للصغير أيضاً تكون عين قوله ولا يشي من تركته
 (قوله لا نسع) تناقضه لأن اقراره وإن كان لا يضمن على غيره فهو وصى عليه حتى لو ملكها يوماً ما مربدها
 إلى المقر له كما سبق (قوله أحق بماله من جده) لأنه قائم مقام الأب والأب أحق من الجد فكذلك ما قام مقامه انتهى
 منع وفي المكي عن التبيين وصى الأخ أو الم أو الأم في مال تركته ميراثاً للصغير بمنزلة وصى الأب في الكبير الغائب
 لأن الوصى قائم مقام الوصى وكان الوصى أن يتصرف في مال نفسه فكذلك الوصى أن يبيعه للحفاظ بخلاف
 مال آخر للصغير غير ما تركه الوصى حيث لا يملك الوصى ببيعته لأن الوصى قائم مقام الوصى وليس لأحد من
 هؤلاء التصرف في مال الميراث غير فكذلك الوصى بخلاف الأب أو الجد أبي الأب حيث يكون له ولاية التصرف
 مطلقاً من غير تقييد بما تركه ميراثاً له لأنه قائم مقام الوصى وللأب أو الجد التصرف في جميع ماله فكذلك وصيه
 انتهى (قوله كما تقر في الحجر) الأولى في المأذون وعبارته فيه مع المصنف ووليته أبوه ثم وصيه بعده وبنه ثم وصى
 وصيه - كما في القه - ستاني عن العمادية ثم بعدهم جده الصغير وإن علق وصيه ثم وصى وصيه قه - ستاني
 ثم القاضى أو وصيه أيهما تصرف بصم ولذا لم يقل ثم دون الأم أو وصيه هذا في المال بخلاف النكاح انتهى
 وفي حاشية مسكين لابي الهودهد الوصى متغلباً يأخذ بعض مال اليتيم فدفع له شيئاً من مال اليتيم ان خاف
 القتل أو اتلاف عضو أو أن يأخذ كل المال لا يضمن شيخنا عن الخاتبة أنفق الوصى على باب القاضى فما أعطى
 على وجه الاجارة لا يضمن قدر أجر المثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن شيخنا عن الخلاصة والبرازية انتهى
 ولو أجز الأب نفسه من السبي أو استأجر المصطفى لنفسه يجوز ذكره القدوري (قوله وفي النسبة الخ) قال في الهندية
 وصى الميت إذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محبط جاز بيعه عند الامام لا عندهما وإن لم يكن فيها دين
 والوارث صغير فباع القاضى كل التركة نفذه بعهده عند فرق أبو حنيفة بين الوصى وأبي الميت فالوصى الميت أن
 يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت ليس له أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لقضاء الدين
 على الميت قال الخواص هذه قاعدة تحفظ عن الخصاص انتهى فرفع الغرماء أمرهم إلى القاضى ليدفع لهم

فإن لم يعين وصى فيه سنة فلا شيء له من ماله
 لا فقهية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد ترقى الوقت
 وأما وصى القاضى فإن نفسه بأجر مثله جاز
 انتهى وفي القه - ستاني - معزاً بالذخيرة
 ولو كانوا صفاراً وبكاراً باع حصته الصفار
 كما تركوا الكبار على ما ترون من التفصيل
 ونقل عن العمادية أن في بيعه للعقار جاز
 اختلاف المشايخ وجوز صاحب الهداية
 لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة
 وأن غير الوصى التصرف بخلاف متغلب
 وعليه الفتوى وقامه فيما علقته على الملقى
 (ولا يجوز أقراءه بدين على الميت ولا بشي
 من تركته أنه لا بد أن يكون المقر وارثاً
 فيصمح في حصته ولو أقر الوصى (بعين لا نسع
 ثم ادعى أنه للصغير لا نسع) درر (وروى أبي
 الطول أحق بماله من جده وإن لم يكن وصيه
 فالجدة) كما تقر في الحجر وفي النسبة ليس للجد
 بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ
 الوصايا بخلاف الوصى فإن له ذلك وأما علم

بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في شهادة الوصية)

(وطلبت شهادة الوصيين لوارث صغير مال)
مطلقا أو كبير مال الميت وصحت (شهادتهما
(بغيره) أي بغير مال الميت لا تقامع ولا يتهم
عنه ولا تهمه حينئذ (شهادة رجلين
لآخرين دين ألف على ميت) (و شهادة
الآخرين للأوليين بمثلها بخلاف شهادة كل
فريق بوصية ألف) وقال أبو يوسف لا تقبل
في الدين أيضا وقد تقدم في الشهادة (أ)
شهادة (الأوليين بعد والآخرين بثلث ماله)
أو الدراهم المرسلة لاثباتها للشركة فتبطل
(ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين)
كالعبد (وشهد المشهود له مال الشاهدين
بالوصية بعين آخر) لانه لا شركة فلا تهمه
زبلي (شهد الوصيان أن الميت أوصى زيد
معهم ما ألفت) لاثباتهم لا انفصامهما عينا
وحديثهم فيضم القاضي لهم ما نالوا وجوبا
لا قرارهم ما نالوا فحينئذ تصرفهم بدينونة
كما تقر (الآن يدعي زيد ذلك) أي يدعي أنه
وصى معهم ما نحن في قبيل شهادتهم ما
استصحبنا لانهم ما أسقطوا مؤنة التعيين عنه
(وكذا ابن الميت إذا شهد أن أبيهما أوصى
إلى رجلين) بجرهما انفعالنا بغير حافط للتركة
(و) هذا (هو ينكر) ولو يدعي تبطل
استصحبنا (بخلاف شهادتهما بأن أبيهما
وكل ريد بقض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل
مطلقا) ادعى زيد الوكالة أم لا لأن القاضي
لا يثبت نصب الوكيل عن الحي بطلبهم ما ذلت
بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على
الميت لانه ولو بعد العزل وإن لم يخصه ملحق
(وصى أنفذ الوصية من مال نفسه رجوع
مطلقا) وعليه الفتوى دور (كوكيل أذى
الدين من ماله) فإن له أن يرجع (وكذا الوصى
إذا اشترى كسوة لصغير أو) اشترى (ما ينفق
عليه من مال نفسه) فانه يرجع إذا شهد على
ذلك في البرازية وانما شرط الاشهاد لأن قول
الوصى في حق الانفاق يقبل لافي حق
الرجوع لاثباتها انتهى فليحفظ ذلك لكن
في القنية والخلاصة والخاتمة له أن يرجع
بالميت وإن لم يشهد بخلاف الابوين وسببي
ما يفيد تبيينه (أو قضى دين الميت) الثابت
شرعا (أو كفته)

الأولى وغير ذلك لأن أكثر الفصل في غيره (قوله مطلقا) سواء ما انتقل إليه بالارث أو غيره لأن التصرف في مال
الصغير للوصى سواء كان من التركة أولا انتهى دور (قوله أو كبير مال الميت) لأن له ولاية الحفظ إن كان الكبير
غائبا منع وقال ابن شهدا لوارث كبير يجوز في الوجهين هداية (قوله وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين
أيضا) لأن الدين بالموت يتعلق بالتركة إذا لزمه خربت بالموت ولهذا الوستوى أحدهما حقه من التركة بشاركة
الآخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فصحت التهمة ولهما أريد الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة
عمرته وهي قابلة لتأقوى شتى فلا شركة ولهذا التبع أحدهما دين أحدهما ليس للآخر حق المشاركة بخلاف
الوصية لأن الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركا بينهما فأورث شبهة انتهى دور وقال الشيخ
قاسم في حاشية الجمع وعلى قول أبي يوسف اعقد النسبي والمجبوبي قال المقدسي إن أراد النسبي صاحب الكفر
فانما فيه قول محمد وهو قبولها في الدين فقط ثم قال وينبغي عند الفتوى في مثل هذا أن كان الشهود معروفين
بأنهم أن يعمل بقول محمد ولا يقول أبي يوسف انتهى حوى في شرحه (قوله بعد) أي بوصية عبد (قوله
لاثباتها للشركة) أي في ثلث العبد انتهى عزى زاده ولأن الدراهم المرسلة مصرفها من الثلث (قوله ويصح
لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين) أي اجماعا حوى (قوله آخر) في نسخ أخرى وهو أولى وفي نسخ زياد آخر
بعد عن الأولى ولا وجه له (قوله فيمنع تصرفها ما يدونه) فصار في حقهم بمنزلة ما لو مات أحد الارصاء الثلاثة
وجاز ذلك للقاضي مع وجود الوصى لا مناع تصرفها ما يدونه منع ونصب الثالث قول السكلى على الظاهر لأن
محمد لم يحكم فيه خلافاً لقل قول محمد فقط أفاده في الهندية (قوله عنه) أي عن القاضي إذ لا بد له أن يضم ثالثا
يعينه (قوله نصب حافط) الأولى الباعيد إلا (قوله وهذا لو هو ينكر) يفيد أن المراد بالادعوى عدم الانكار
حق لو شهدا أولا ووسطا فأخبر أنه أقامه وصيا تقبل شهادتهما إذا ما يعطيه ظاهره (قوله رشهادة الوصى الخ)
قال الحوى في شرحه والوكيل بالخصوص لو خاص ثم شهد لمركه في تلك الحادثة لا تقبل فان لم يخصه تقبل
خلافه لا أبي يوسف والوصى لو شهد للميت بعد انفزاله قبل الموصومة لا تقبل عندهم انتهى فأولى أن لا تقبل قبل
الانفزال وبعد الموصومة (قوله رجوع مطلقا) وقيل إن كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا
وقيل إن كانت الوصية للعباد يرجع لأن ما طالب من جهة العباد فكان قضاء الدين وإن كانت الوصية لله
تعالى لا يرجع والذي عليه الفتوى أنه يرجع بكل حال وفي البرازية هو المختار منع وفي الشريعة لانية ماله أنه
الوصية الخ أي وقد ثبت بالبيعة وقضى بها وهذا ظاهر فيما إذا لم يكن في الورثة كبير حاضر أو كان الموصى به
من نحو الدراهم وهو وجود في التركة وألا فتصرف عليه يستلزم بيع الوصى نصيبه من العروض جبرالاخذ
الوصية ولا وارث أخذ عين التركة ودفع قدر ما أوصى به من ماله وكذا لو كان الوصى وارثا ومعه وارث آخر وكانت
التركة عروضاً يستلزم أن يكون الوصى مشتربا لنفسه ما للكبير منها ولا يجوز بدون رضاه وفي شرائه حصة الصغير
لا يصح إلا أن يكون خيرا لا يقيم قلت وهذا لا يرد لأن المذكور هنا الرجوع وكونه في التركة بحضرة الوارث أو بغير
حضرته شيء آخر قد درو التقييد بالوصى احتراز عن القاضي فانه لا يجوز شرائه مطلقا لانه حكم لنفسه ولا يجوز
وفيه خلاف ذكره في العمادية (قوله إذا شهد على ذلك) أي أنه قد قرض أو أنه يرجع في ماله وهو راجع لمساائل
أو وصى كمالا أما المهر إذا ضمنه الأب عن الصغير وأداء لا يرجع في مال الصغير لأن بشرط الرجوع أما غير الأب من
الأولياء والوصى فانه يرجع وإن لم يشترط في أصله الضمان شرعية لانية (قوله أكن في القنية الخ) قال في المنزلية
اضرب كلاما أمتنا في الرجوع مطلقا وبالشهادة عليه وهذا الاستدراك راجع إلى الطعام والكسوة ووجهه
في الابوين أن عاداتهم المتبعة بهم (قوله أو قضى دين الميت) يعني بغير أمر الوارث الكبير وعلى هذا لو كان صغيرا
وقضاء بدون أمر القاضي وأشهد على ذلك لا يكون متطوعا وأقول اشتراط الاشهاد عليه لمخلف لا لاطلاق المتقدم
بقوله في مكان قضاء الدين لانه حكم رجوعه من غير قيد شرعية لانية وفي المنع أو قضى دين الميت أي
وأشهد على ذلك وتلقه عن الخاتمة (قوله أو كفته) اطلعه هنا وفيما يأتي وجعل الوارث والوصى سواء في الرجوع
بما أنفة في الكفن ولا بد من كون ذل من غير اسراف بحسب ما ذكره الاثمة من كفن السنة ومراعاة حال الرجل

بما يلبسه في الاعباد ومجامع الناس وتلبسه المرأة للزيارة انتهى شربلاية (قوله أو أذى خراج اليتيم) أطلقه فم
 الموظف والمناصفة في المقاسمة يؤدى مثل ما وجب وكذا يقال في العشر (قوله أو اشتري الوارث الكبير طعاما
 أو كسوة للصغير) كذا في العمادية وقال فيها وان كان للميت وصى أجنبي فلو وارث أن يقضى دينه ويكفنه بغير
 أمر الوصى ويرجع في الميراث انتهى ويخالف ما في الفصول فانه قال وورثته صغار وكبار وفي التركة دين وعقار
 فله بعض المال وأنفق الكبار البعض على أنفسهم وعلى للصغار فساهاك فهو على كلهم وما أنفق الكبار ضحكوا
 حصة لصغار ان كانوا أنفقوا بغير أمر القاضي أو الوصى وما أنفقوه بأمر أحدهما حسب أهمهم إلى نفقة مثلهم
 وفي نوادر ابن جماعة عن محمد بن ماث و ترك ابنين صغيرا وكبيرا وأنفق درهمين على الصغير خمسة مائة من
 الألف درهم نفقة مثله وهو ليس بوصى قال هو منطوق في ذلك ولو كان الميت ترك طعاما أو ثوبا فأطعم الكبير الصغير
 وألبسه الثوب استحسن أن لا يكون على الكبير ضمان في ذلك اه وفي شرح الترمذى لا يحل للورثة أن ينتفعوا
 بشئ من متاع البيت من ثياب أو حطب أو دهن أو مأكل أو غيره اذا كان فيهم صغير وأقول هذا في غير نصيبه
 من المثل فانه يجوز للكبير أخذ قدر نصيبه منه لغاية الافراز فيه على المبادلة انتهى شربلاية (قوله أو قضى
 دينه من مال نفسه) ليس على إطلاقه ولا على ظاهره لان البعض ليس له ولاية على البعض والدين لم يبين كونه
 ثابتا بالقرار أو بالجملة وهو منسحق لما في العمادية فان ثبت الدين بالينة وقضى به فأدى أحد الورثة من مال
 نفسه أنه أخذ من التركة ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب أن لا يجزى ويسترد بقدر حصته
 ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب لانه لم يثبت الدين بحجة شرعية وكذا الوصى لا يؤدى ديعة مدعيها
 ولا دى على الميت الا أن يثبت عند الحاكم وأما مهر المرأة فقال القاسم اذا ادعت قدر مهر مثلها فذلك واجب
 وكفى بالنكاح شاهد ا قال النقيب ان كان الزوج في يوم ائتماع عنها ما جرت العادة بتجيلة والقول في ذلك التسدر
 للورثة وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة انتهى شربلاية (قوله قيل هو مستدر) الاولى حذف قبل انتهى
 حاجي أقول يمكن أن يقال مراد المصنف أنهم ما اتفقا على أن يحسب الكفن من التركة لكنهم ما اختلفوا في قدر القيمة
 فيكون القول للوصى فتعاقب قوله أو كفنه فتأمل (قوله وان قيمته ذلك) فوضيح لما قبله وأما اذا أخبر بأن قيمته
 أكثر من ذلك فلم يوضحه وتقدم أنه اذا كان بغين فاحش كان فاسدا أو الاصح فاليرجع اليه (قوله لا ينقض البيع)
 الظاهر حذف لئلا يتأخر التفصيل الا في فانه اذا اجتمع اثنان على أن قيمته أكثر مما أخذ المشتري فانه ينقض الشراء
 مما يلقواها وقوله بل يرجع الخ يرجع الى حكم المسئلة السابقة فلو قال بعد قوله ثم طلب منه بأكثر مما باعه
 أو كان في الزيادة يشتري بأكثر في السوق بأقل لكان اخصر (قوله ثم جاء آخر يزيد في الاجر) أي غير معتد
 فانه ان أخبر القاضي اثنان أو واحد أن أجره مثله بما عهده اقيم لا ينقض العقد والانتفضه (قوله فيما يدعيه
 من الاتفاق) الاولى حذف قوله من الاتفاق كما هو في الاشياء وعمله البيرى بأن الامين يصدق في الدفع أي دفع
 الضمان عن نفسه لا في ايجاب الضمان على غيره أفاده أبو السعود (قوله ادعى قضاء دين الميت) شروع في عقد
 الاثنى عشرة مسألة احدها هذه وهي ما اذا ادعى قضاء دين الموصى أي من مال نفسه وكذب اليتيم أي ولا يئنه
 على قضائه أو لا شاهد بالرجوع كما ينهم مما سبق وأما اذا كان نائبا وقضاء وأشهد فانه لا يكون متعاقبا كما سبق
 (قوله أو ادعى قضاء الخ) أطلقه مع أنه لا مانع من جريان التفصيل المتقدم فيه (قوله وأن اليتيم استهلك الخ)
 صورته قال الوصى لليتيم انك استهلكك على هذا الربى في صغر كذا وكذا أو قضيتك عليك كذب اليتيم فالقول
 قول اليتيم والوصى ضامن عند الكل أبو السعود من تنوير الاذهان (قوله في وقت لا تصلح للزراعة) فلو كانت
 صالحة للزراعة يوم الخصومة فأجفوا أن القول للوصى مع عبثه أي وانفذا على الوقت الذي مات فيه أبو اليتيم
 كما يفهم من تنوير الاذهان عن التنازع ولواختلفا فالقول لليتيم في قدر المدة (قوله أو جعل عبده الا بق)
 قال في الثانية ادعى الوصى أن غلاما لليتيم أتى بعبده وجعل ذأ عطيت جعله أربعين درهما واليتيم يشكر الاباق
 كان القول قول الوصى في قول أبي يوسف وفي قول محمد والي حسن القول قول اليتيم الا أن يأتي الوصى ببينة
 على ما ادعى وأجبر على أن الوصى لو استأجر رجلا لبرده فانه يكون مصدقا انتهى ولم أقف على ترجيح لكن
 في الحامد القدسي الاصح أنه يقدم قول أبي جعفر ثم قول أبي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن وهو
 يقتضى أن يكون المعقد قول أبي يوسف أبو السعود عن حاشية الشيخ شرف الدين (قوله أو فداء عبده الجاني)

أو أذى خراج اليتيم أو غير (من مال نفسه)
 أو اشتري الوارث الكبير طعاما أو كسوة
 للصغير أو كفن الوارث الميت أو قضى دينه
 (من مال نفسه) فانه يرجع ولا يكون متطوعا
 (ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل
 قوله فيه) قيل هو مستدر لك بقوله أو كفنه
 (ولو باع) الوصى (شيا من مال اليتيم
 ثم طلب منه بأكثر مما باعه) رجوع القاضي
 فيه الى أهلى البصرة) والامانة (ان أخبره
 اثنان منهم) انه باع بيمينه وأن قيمته ذلك
 لا يثبت (القاضي) (الى من يزيد وان كان
 في الزيادة يشتري بأكثر في السوق بأقل
 لا ينقض البيع لذلك) أي لاجل تلك الزيادة
 (لو بل يرجع الى أهلى البصرة) فان اجتمع
 وجلان منهم على شئ يؤخذ بقوله (عندهما
 عند محمد) وكفى قول واحد في ذلك) عندهما
 كما في التركة وعلى هذا اقيم الوقف اذا اجر
 مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر الكل
 في الدرر من الثانية من الاتفاق بلا يئنه
 الوصى فيما يدعيه من الاتفاق على ما في الاشياء
 الا في ثلث عشرة مسألة على ما في الاشياء
 ادعى قضاء دين الميت أو ادعى قضاءه من ماله
 بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها أو أن اليتيم
 استهلك مالا آخر فدفع ثمنه أو أذن له بتجارة
 فركبه ديون فقضاءها عنه أو أذى خراج
 أرضه في وقت لا تصلح للزراعة وجعل عبده
 الا بق أو فداء عبده الجاني

في الكافي لو قال أدبت ضمان غصبك أو جنائيك أو جنابة عبدك فلا يصدق بلاينة **كذا في شرح تنوير**
 الأذهان وفي نسخة أو فدى بصيغة الماضي (قوله أو الاتفاق على محرمه) صورته قال الوصي للتيمن أن القاضي
 فرض لا خيك إلا عني عليك من مالك كل شهر **كذا** وأدبت عنك من مئة وعشرين وقال اليمين لم يقض
 أحد من القضاة على بشي مما قلت فالقول قوله والوصي ضامن في قولهم جميعا تنازعانية (تنبيه) القول قول
 الوصي فيما يدعيه من حوائجه الأصلية **ك** الاتفاق عليه وعلى عبده كما في تنوير الأذهان ونفقة الزوجة
 كما في الأشباه ونقل البيري عن أحكام الأوصياء أن الوصي يتقبل قوله فيما يدعيه من الاتفاق ولو بعد ما أخرج
 الحاكم وقيد القبول بما إذا ادعى نفقة المثل أما الزائد فلا ولو مع إقامة البينة كما في تلخيص الخلاطي **ال** إذا كان
 ذلك الزائد يسيرا فإنه يصدق وعليه اليمين إن اتهموه كما في خزائن الأكل وفي تلخيص الخلاطي **ن** نفقة المثل
 ما يكون بين الأسراف والتقتير والقول في الامانة قول الامين مع يمينه إلا أن يدعي أمرا يكذب الظاهر في نفي
 نزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق انتهى أبو السعود وذكر أن الوصي يتقبل قوله بلاينة ولا يمين انتهى أي
 في دعوى غير الزائد (قوله أو على رقيقه الذين مانوا) هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجمعوا
 أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي وهل يخاف خلاف منهم من قال لا يخاف إذا لم تظهر منه الحيانة
 ونقل البيري عن البرازية تفصيلا فلا يقال إن كان مثل هذا المثل يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصي
 وإن كان لا يعرف ذلك إلا بقوله ولا يكون لامثاله هذا الرقيق لا يكون القول قوله انتهى أبو السعود (قوله
 أو الاتفاق عليه بما في ذمته) هذه لم تذكر في الأشباه وهي بها ثلاثة عشر وجهه أنه يدعي فراغ ذمته من الدين
 الذي وجب عليه ادائه فلا يصدق إلا ببينة (قوله وأراد الرجوع) أي ولم يشهد أنه أنفق من ماله ليرجع أما إذا
 أشهد قوله الرجوع تنازعانية (قوله ثم ادعى أنه كان مضاربا) أي ولم يشهد أما إذا أشهد على المضاربة كان شريكا
 في الربح كما أفاده العلامة البيري وقد تقدم (قوله فإنه يصدق فيه) أي بيمينه إذا لم يكذب الظاهر حموي وبيري
 عن صلح الولولجية (قوله نصب القاضي وصيا) طريق نصبه أن يشهد وأ عند القاضي أن فلا نامات ولم ينصب
 وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب إلا القاضي القضاة المأمور بذلك انتهى
 أشباه وبقره فالوصي وصي الميت يعلم بخبر ما توقف فيه أبو السعود سابقا واستظهر أنهم أوصياء (قوله منها
 إذا كان له دين أو عليه) قيل عليه أنه إذا كان على الميت دين كان نصب القاضي مفيد المصلحة الميت لا احتمال
 أن يكتم الورثة التركة ولا يوفوا دينه وأما إذا كان له فلا تظهر له فائدة إلا أن يقال فائدة تنفيذ وصاياه منه لجواز
 أن لا ينفذوا حموي (تنبيه) قال البيري في شرحه يجب على القاضي نصب الوصي في حق من مات ولم يوص
 إلى أحد ولم يخلف وارثا وإن كان للميت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتركته حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقا
 وأموالا فإن كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن البلد الذي توفي فيه نصب وصيا وإن لم يكن منقطعا
 لا ينصب كما في شرح الأدب والخلاصة وفي التنازعانية إذا كان المذموم عليه أعمى وأخرس وأصم ينصب عنه
 وصيا وبأمر المذموم بالخصوص معه إذا لم يكن له أب أو جد أو وصي انتهى ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء
 الدين قبل نصب الوصي وقيل لا وبأمر الورثة بالبيع فإن أبوا حبسوا وإن حبسوا ولم يبيعوا نصب
 وصيا يبيع أو باع بنفسه برأية ومنها إذا كان للميت ولد صغير فينصب وصيا يحفظ ماله ومنها إذا اشترى شيئا
 من مورثه وأراد رده بعيب أطلع عليه بعد موته ومنها إذا كان أبو الصغير مبدرا مسرفا فينصبه للحفظ ومنها
 ضيعه بين خمسة ورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين
 فطلب شريك الحاضر التسمية عند القاضي وأخبراه عن القضية فالقاضي يأمر شريكه بالتسمية ويجعل وكلا
 عن الغائبين والصغير (قوله وزاد في الزواهر الخ) وزاد الحموي ما في النصوص إن استحق المبيع فأراد المستحق عليه
 أن يرجع بتمنه وقد مات بآئنه ولا وارث له فالقاضي ينصب وصيا يرجع المشتري عليه وإذا ظهر المبيع حرا
 وقد مات بآئنه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع عليه
 المشتري ثم وصي الميت يرجع على بائع الميت ومنها مات الوصي فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة
 الوصي أو لوصيه فلم يكن نصب القاضي وصيا ومنها أن المدة ترض بالمال لدفعه إلى مقرضه فاحتق
 فالقاضي ينصب قرضا عن المقرض بطلب المستقرض ليقبض المال ومنها **ك** كفل بنفسه على أنه إن لم يوافق به

أو الاتفاق على محرمه أو على رقيقه الذين
 مانوا أو الاتفاق عليه بما في ذمته وكذا من
 حال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع
 أو أنه زرع التيمم امرأة ودفع مهرها من ماله
 وهي ميتة الثانية عشرة انتجرجع ثم ادعى
 أنه كان مضاربا أو الأصل أن كل شيء كان
 مسلطا عليه فإنه يصدق فيه وما لا فلا ينصب
 القاضي وصيا في سبعة مواضع مبسطة
 في الأشباه منها إذا كان له دين أو عليه
 أو لغيره وصيته وزاد في الزواهر موضعين
 آخرين اشترى الأب من طفله شيئا فوجده
 مهيأ بنصب القاضي وصيا ليرده عليه

خذ افديه على الكفيل فتغيب الطالب في الغد فالكفيل يرفع الامر الى القاضي لينصب وكيله عن الطالب
 ويسلم اليه المكفول عنه ومهمات وقد اوصى الى رجل بخاء رجل يدعى ديناء الى الميت والوصي غائب نصب
 القاضي خصما عن الميت حتى يجادهم القريم ليدل اليه حقه انتهى وهو محمول على الغيبة المنقطعة يدل عليه
 ما سبق والغيبة المنقطعة أن يكون يعمل لا يأتي ولا يذهب اليه القافلة كذا يستفاد من الجوى معزى للبرازية
 انتهى وظاهره وان كان يوصل اليه في السنة الامتزة وهو اختيار القدوري وقال بعضهم مسيرة شهر فصاعدا غيبة
 منتظمة وما دونها فليس بمنقطعة وقال بعضهم حدثا أن يكون جوالا من موضع الى موضع فلا يوقف على اثره
 أو يكون مفقودا لا يعرف عينه وقيل مقدرة بخمسة وعشرين مره وقيل عشرين مره وقيل أن تكون
 احدى البلدتين بالشرق والاخرى بالمغرب هكذا يستفاد من السبواسي من باب الولى (قوله الا في غمان) زاد
 عليه أن منصوب القاضي يصح تعيين أجرة المثل له لا وصى الميت على الصحيح وأفاد الجوى عن الحاشية وجامع
 الفصولين صحيح أنه يصح تعيين أجرة المثل لوصى الميت أيضا (قوله الشراء لنفسه) وكذا البيع لانه كالوكيل عنه
 وهو لا يعقد لنفسه ولوصى الميت أن يبيع ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا لهما ولو
 اشترى الوصى من القاضي أو باع جاز من حقه البرازي (قوله ولا أن يبيع عن لا تقبل شهادته له) للتمتع واقتدر
 على البيع والظاهر أن الشراء له مثله (قوله ولا أن يقبض الا باذن مبتدا) لان القيم كالوكيل بالخصومة فلا بد
 من التصريح وقت أن نصبه بكل من الاذن بالخصومة والقبض أما وصى الاب فملك ذلك فقوله الا باذن مبتدا
 أى بهد أن نصبه قبل ان يخاصم عن الصغير من كان في يده عقار للصغير بغير حق فالمراد بالايضاء خصوص نصبه
 للخصومة لا مطلقا انتهى أبو السعود (قوله ولا أن يجعل وصيا عند عدمه) أى وصى القاضي اذا جعل وصيا عند
 عدمه لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في النتيجة اشياء ونقل فيها عن الحاشية ما نصه الوصى يملك
 الايضاء سواء كان وصى الميت أو القاضي انتهى وفي الثاني خلاف انتهى (قوله ولو خصمه القاضي تخصص)
 يعنى وصى الحاكم اذا جعل وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع كلها بل فيه فقط بخلاف وصى الميت لان نصب
 القاضي الوصى قضاء والقضاء قابل للتخصيص بخلاف وصى الاب فانه قائم مقام الاب وأفاده البرازي (قوله
 ولونه) عن بعض التصرفات قال في الاشياء راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (قوله وله عزله ولو عدلا)
 وفي التهمة ليس له ذلك لانه اشتغال بما لا يقيد وعلى ما في التهمة لا فرق بين الوصيين أما عزل وصى الميت فقد تقدم
 الخلاف أنه لا يصح أولا يجعل قولان المقتضى به عدم الصحة (قوله الوصاية عامة) أى تصرفه في كل نوع بخلاف
 ما اذا خصه فانه يتخصص وليس للوصى حينئذ أن يوصى كما أن الوصى المذكور وليس له أن يفعل غير
 ما خصص له أما وصى الميت فلا يقبل تصرفه التخصيص (قوله وبه يحصل التوفيق) أى بين ما قدمه من قوله
 ولا أن يجعل وصيا وبين ما في الخزانة من قوله وصى وصى القاضي كوصيه ولو الوصاية عامة أى فله أن يوصى
 في العامة دون الخاصة ذكره صاحب الاشياء وقد نقل البيهقي عن الفقيه ما نصه يستفاد التسوية بين وصى
 القاضي ووصى الميت في نصب الوصى عنهم من غير تقييد بهوم في جانب وصى القاضي (قوله بان أجرة أقل
 من أجرة المثل) هذا التصدير ليس بلازم فانه قد يوصى بسكنى داره مدة معلومة ولو أوجرت في تلك المدة تزيد
 أجرة على ثلث التركة كما تقدم ما يفيد ذلك في باب الوصية بالمكنى والخدمة (قوله فلا ضرار على الورثة) فيه
 نظر اذ قد يتحقق الاضرار بالورثة في بعض الصور كالو أجرة ما أجرة مائة مثلاً بأربعين مدة معلومة وطال مرضه
 بقدر مدة الاجارة فأكثر بحيث ان المستأجر استوفى المنافع في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرارا
 بالورثة أفاده الجوى ثم ان هذا لا يناسب قوله فينفذ من الكل (قوله لكن في العمادية) ونحوه في التنفذ أنهم امن
 الثلث ذكر الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والسيد الجوى عن العمادية ما نصه وأما المريض فتعتبر أحكامه
 في هبة وصدقة ووصية ومخاطبة في بيع أو اجارة أو عتق على مال من الثلث ووصاياها كلها واستجاره والمهر قال
 العلامة الشيخ صالح ولا يخفى ما بين كلام المصنف وما رآه من التنفذ من المخالفة فيجمل على اختلاف
 الراييتين انتهى وما جمع به أبو السعود من أن ما ذكره المصنف محمول على الاجارة فبعد لانه لا حاجة الى تخصيص
 المنافع بالاجارة كيف وعبارة المصنف صاحب الاشياء تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم

واذا احتج لا ثبات حق صغيراً بآبوه غائب
 غيبة منقطعة بنصب والا فلا وعزاهم المجمع
 التناوى وصى القاضي كوصى الميت
 الا في غمان ايلى لوصى القاضي الشراء لنفسه
 ولا أن يبيع عن لا تقبل شهادته له ولا أن
 يقبض الا باذن مبتدا من القاضي ولا أن
 يغير الصغير اعمل ما ولا أن يجعل وصيا عند
 عدمه ولو خصمه القاضي تخصص ولونه ما
 عن بعض التصرفات صحيح به وله عزله ولو
 عد لا بخلاف وصى الميت في ذلك كله
 وفي الخزانة وصى وصى القاضي كوصيه
 لو الوصاية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق
 وفي التناوى الصغير تبرع في مرضه انما
 ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه
 في المنافع فينفذ من الكل بان أجرة أقل من
 أجرة المثل لا يثبت بطل بونه فلا ضرار على
 الورثة وفي حياته لا يملك له مال لكن
 في العمادية أنهم امن الثلث

الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى (قوله فاعلمها) أى القصة
 وفي نسخة فاعلم أى الشأن (قوله باع مال اليتيم) أى المذلول وأطلق فيه فتم ما اذا كان الفتن حالا أو مؤجلا
 ويجوز (قوله يؤجل) أى يؤجل له الوصى والظاهر أن محل التأجيل عند عدم خوف هروبه والافسخ حالا
 ان لم يتقد الفتن (قوله وقد قبض) الظاهر أنه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ العقد (قوله فقد فسخته) فائدة
 ذلك أنه لا تسمع دعواه بعد ذلك الفسخ بأنه اشتراه ولو أقام بينة (قوله لم يجوز الا عند الحاكم) لانه التزم القيام
 فلا يملك اخراجه الا بحضرة الموصى أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف على مال الميت وانما احبتر عند
 الحاكم نظري حاله ما أو ناقدا راعى التصرف لا يخرج لانه التزم القيام ولا ضرر على الموصى في ابقائه وان
 عرف الحاكم بحجزه وكثرة اشغاله أخرجه للضرر في ابقائه لعدم حصول الغرض منه لانه اقامه بأمره بعد طلب
 العزل كذا في المنع عن البرازية وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والجليلة فيه شيئا أن أحدهما
 أن يحجز له الميت وصبا على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يتدعى دينه على الميت فيتم به القاضى فيخبر به كذا
 في الوالدية وهذا قول أبى يوسف وعليه الفتوى وقال الامام اذا اتهمه لا يخرج واما يضم اليه آخر انتهى
 وذكروا في الهندية خلافا كثيرا في المسئلة ونقل عن الخصاص أن القاضى يجعل للميت وصيا في مقدار الدين
 الذى يتدعى خاصة ولا يخرج الوصى عن الوصاية به أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله لا قليل ولا كثير) الاول
 حذف لا الاول لان مدخولها فاعلى بقى وقد استغنى عنها لم (قوله تسمع) لعدم ما يمنع منها لان اشهادها أنه قبض
 جميع ما تركه والده ليس فيه ابراء معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار بجرد لم يستلزم ابراء فليس مانعا
 من دعواه وكذا لو أقر أنه استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى ديناً على رجل فانه تسمع دعواه
 لما تقدم وهذا بخلاف الاباحه لكل من يأكل شيئا من غرة بستانه فانه يجوز زوجه يفتى ويخالف الابراء عن
 مجهول معلوم فانه صحيح كقول زيد لمرءى من كل حق لك على ففعل برى عما علم وعما لم يعلم وعليه الفتوى
 بشرط لائمية (قوله للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة) ظاهره ولو منسوب للميت وهذا مقيد بقدرته السعي
 في حوائج اليتيم قال في الهندية وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسبى في ماله
 ويركب دوابه اذا ذهب في الحوائج لليتيم انتهى بتصريف (قوله وله أن ينفق الخ) ويكون أجورا هندية (قوله
 والادب) لعل المراد به العلوم الادبية لانها التى تعلم (قوله بقدر ما تعلم القراءة الواجبة) الذى في الهندية وان
 كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكلف مقدرا ما يقرأ فى صلاته انتهى وهذا يعم القراءة المسنونة ولعل من
 اقتصر على القراءة الواجبة نظر الى عدم تأهله الى المسنونة لانه اذا تأهل لا كثر منها أنفق عليه في تعلمه فكيف بها
 (قوله جعل للوصى مشرفا الخ) قد تقدم ما فيه (قوله لا الجدة) تقدم قريباً أنه لا يملك بيع التركة لقضاء دين
 الصغير ورفق أبو حنيفة بين الوصى والجدة (قوله الأب يملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى)
 هله لان القسمة مبادلة بمنزلة البيع والأب يملك بمنزلة القيمة والوصى لا يملك الا بالمنفعة الظاهرة وقد بان مشترك لان
 غير المشترك بينهما يصح قسمة الوصى فيه فى الهندية قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب بقاسم فى مال الصغير
 أى شئ كان منقولا كان أو عقارا بغن بغير ولا يملك بغن فاحش والاصل فى جنس هذه المسائل أن من ملك
 بيع شئ ملك قسمة كذا فى المحيط انتهى وفى المكي عن المنع قسمة الوصى مالا مشترك بينه وبين الصغير تجوز
 اذا كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد كذا فى القسمة فقوله هنا بخلاف الوصى محمول على ما اذا لم يكن فيها
 نفع ظاهر (قوله بخلاف الوصى) أى فلا يملك بيع مال أحد الطرفين الذى وصى عليه التام من رجل أو رجلين
 لانه مأور بالمصلحة فى كل ومصلحة أحدهما انصرف بالآخر وكذا الوصى كائنا وصيين ليتيم لا يشترى أحدهما
 من صاحبه شيئا من مال اليتيم الا بغيره لان الوصى مأور بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف فى أحدهما
 على وجه النظر يضر به الآخر ولا يشمان مال اليتيم ما قلنا وفيه أن تصرف الوصى بالبيع والشراء لا يجنب
 يجوز بمنزلة القيمة وبالغن اليسير وكل من اليتيمين أجنبى من الآخر وفى المكي عن مجمع الضمانات عن القيمة
 ليس لوصى الا يشاء أن يخط ما ورثه من مورث واحد أو أكثر لا يضمن الوصى ما أنفق فى المصاحرات بين اليتيمة
 أو اليتيم وغيره فى ثياب الخاطب أو الخطبة أو الضيقات المعتادة والهدايا المعهودة فى الاعياد وغيره من مال
 اليتيم واليتيمة كما هو متعارف وان كان له منها بدلو لخط الوصى النفقة المفروضة للصبي فى ماله يجوز ان كان خيرا

فعله او اوتيان باع مال اليتيم او بتمه
 والمشتري من غير يؤجل ثلاثة أيام فان قد
 والافسخ فان انكر الشراء وقد قبض برفع
 الوصى الامر الحاكم فبقول ان كان يشك
 بيع نقد فسخته قبل الوصاية ثم راد عزل
 نفسه لم يجوز الا عند الحاكم - فع لليتيم ماله بعد
 بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له
 من تركه والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا
 فى يد الوصى أنه من تركه أبى وبرهن تسمع
 للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال
 تعالى ومن كان نفسا قبلها بكل بالمعروف وله
 أن ينفق فى تعليم القرآن والأدب ان تأهل
 لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما تعلم القراءة
 الواجبة فى الصلاة يجنبى وفيه جعل للوصى
 مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشتري
 أن يتصرف وفيه للأب عارة فذلك اتفاقا
 لا ماله على الاكثر وفيه يملك الأب لا الجدة
 عند عدم الوصى ما يملك الوصى الا بملك
 قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف
 الوصى يملك الأب والجد بيع مال أحد
 طائفة لا يخرج للاف الوصى

لقد تم اذن القاضى فيه ولم يأذن ولوصى الايتام أن يخلط نفقتهم فينفقها عليهم جله اذا كان ذلك خيرا لهم
 انهم مودعهم أو اختفى انتهى (قوله ولو باع الاب أو الجد الخ) وللوصى البيع بما يتغابن الناس في منده وهو
 ما يدخل تحت تقويم المقومين لانه لا يملك الاحتراز عنه في اعتباره سديا به كافي الهداية ولا يجوز
 بما لا يتغابن الناس فيه وهو ما لا يدخل تحت التقويم لان الولاية نظرية ولا نظرية ثم اذا وقعت الحاجة
 الى بيع التركة ينبغي أن يبدأ ببيع العروض لانها عرضة للتلف فيقدم به ما دفع الحاجة بما هو اقرب للهلاك
 فان لم تدفع ببيع حينئذ العقار وقال أبو يوسف لو كان في ثمن العروض وفاة لادين يطل ببيع العقار وفي الحاشية
 أوصى بثلاث ماله وخلف صنوقا من العقارات فباع الوصى من العقار صنوقا للوصية فالوالاوارث أن لا يرثي
 الآن يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن ببيع الثلث منه انتهى (قوله ان لم يكن فاسد الرأى) الظاهر أنهم لم يفصلوا
 هذا التفصيل في الوصى لان الوصى والقاضى لا يختار للوصاية الا من كان مصليا بحسن تدبير أمر اليتيم
 (قوله لوجوبها) أى الثوب أو الطعام والاولى افراد الصغار لان العطف بأو (قوله وبمثل) الاول حذف الباء
 يعني انه يرجع ان أشهد والظاهر أن شراء العبد مقيد بالاحتياج اليه والافلا فائدة له في اطعامه وكونه
 لان يكون له التجارة وذكر المسئلة في الهندية مطلقة وفي الهندية رجل اشترى لولده الصغير شيا وأدى الثمن من
 مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق
 بين الوالد والوصى الوصى اذا أدى من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالدين أنهم
 يقصدون الصلة والبر فبما يحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر ابنه ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت
 وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم يشهد عند أداء الثمن لا ترجع خاتمة والفروع كثيرة والاعمار قصيرة
 والازمنة عبرة في اراد المزيدي عليه بالمطلقات كالهندية وفي البغية تلخيص القضية أحد الورثة أنفق في تجهيز
 الميت من التركة بغير اذن الباقيين بحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا بغير خلاف انه انفاق له أم وشراء الشع
 ونحوه بلا وصية واذن من باقى الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا به ولو كان
 له وصية مطلقة بحسب من الثالث ما أنفق للمأتم لا نفع شع ان كان انفاقه للمأتم في النهار وكذا ان شع يحرق
 على قبره ليلة الدفن أو غيرها بلا وصية ولا يعتبر العرف في حقهم والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الخنى) •

من الخنى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر وألفها للتأنيث ولذا لا يلحقها ألف ولا نون فهستاني وتركيبه
 لغة يدل على اللين والتكسر ومنه الخنى وتخت في كلامه اذا لان وتكسر انتهى جوى اعلم أن الله تعالى خلق
 البشر ذكرا وانثى كما قال تعالى وبث منهم ارجالا كثيرا ونساء وقال عز وجل يب لم يشاء انا نأويهم بل من يشاء
 الذكور وقد بين حكم كل واحد منهم اول بين حكم من هو ذكر وانثى فدل على أنه لا يجمع الوصفان
 في شخص واحد وكيف يجمع عان وهما متضادان وقد جعل علامة التمييز بينهما الالة ثم قد يقع الاشتباه
 بأن يوجد الانسان ولا يوجد التمييز من (قوله لما ذكر من غلب وجوده الخ) وفي شرح الحموى لما فرغ من أحكام
 من الالة واحدة في المثال شرع في أحكام من له آلتان والواحدة مقدم على الاثنين وهو أعم فذكره أهم انتهى
 (قوله أو من عرى عن الاثنين جميعا) وهذا أبلغ وجهي الاشتباه ولهذا بدأ بحمد الله تعالى كتاب الخنى به
 انتهى وهذا أولى مما في القهستانى من قوله وفيما ذكره اشعار بأن من لم يكن له نثى منه ما يخرج بوله من سرته
 ليس بخنى وكذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف ان لا ندري ما كفى الاختيار وقال محمد انه في حكم الانثى انتهى
 وعرى بكسر الراء بمعنى خلا (قوله فان بال من الذكر فلام) والالة الاخرى خرق في البدن قهستانى (قوله
 فأنثى) والاخرى كنز قول قهستانى (قوله فالحكم للاسبق) أى ما خرج منه البول أو لآى أول خروج لانه
 دليل على انه عضو أصلى ولانه كالحكم بحسب وجهه لانه علامة فامة فلا يتغير به وجهه من الآخر (قوله وان
 استويا) بأن خرج منهما معا (قوله فشكل) لم يقل مشكلة لانه لم يتعين أحد الامرين فجاء بالاصل وهو المذكور
 جوى (قوله خلا فالحكم) لدلالة على الاصالة وللاكثر حكم الكل في الشرع وله انه يدل على اتساع المخرج
 لا الاصالة ولان نفس الخروج دليل فالكثرة من جنسه لا يقع به ترجيح كشاهدين وأربعة فان استويا جميعا
 في الكثرة فالواجب الا لا لما كفى المفتاح انتهى جوى وروى أن الامام قال لابي يوسف ما رأيت قاضيا يكبل

ولو باع الاب أو الجد مال الصغير من الاجنبى
 بمثل قيمته بازان لم يكن فاسدا الرأى ولو
 فاسده فان باع عقاره لم يجز وفي المنة ول
 روايتان ولو اشترى طفله ثوبا أو طعاما
 وأشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لولده مال والا
 لا لوجوب ما عليه حينئذ وبمثل لو اشترى له
 دارا أو عبدا يرجع كذا عن أبي يوسف
 وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف
 وهو حسن يجب حفظه والله تعالى أعلم
 • (كتاب الخنى) •
 لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود
 (هـ) وذكر من ذكر أو من عرى عن الاثنين
 جميعا فان بال من الذكر فلام وان بال من
 الدرج فأنثى وان بال منهم فالحكم للاسبق
 وان استويا فكل ولا تعتبر الكثرة

البول بالاواقى (الطيفة) اعتبار البول كان في الجاهلية وأقره الشرع فقد رُفِعت هذه الحادثة إلى عامر
 العدواني فقال هو رجل وامرأة فاستبد قومهم ذلك فقصر ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه
 ولا يأخذ النوم لتفكيره وكانت له جارية صغيرة تغمر زجله يقال لها خبيلة فسأته عن تفكيره فأخبرها
 بذلك فقالت دع الحال واتبع المبال فخرج وحكم بذلك المقال فاستحيين ذلك النساء والرجال فهستافى حزينا
 وعامر هو ابن الطرب كان قاضيا في العرب ورأيت في بعض تحريراته مشايخي المالكية أمّا أول من حكم فيه
 في الجاهلية فعامر بن الطرب بفتح الطاء المشالة وكتبه الرأى المهمل وقراءته بالصاد لحن ابن عمرو بن عباد
 العدواني كان من فرسان العرب وحكامهم يفرغ اليه في كل مهم ومشكل فلما مثل عنه قال حتى انظر قروا الله
 ما نزل بي مثل هذه منكم يامعشر العرب فبات ليلة ساهرا وكانت له جارية يقال لها خبيلة ترضع غنمه تؤخر السرح
 حتى يسبقها بعض الناس وكذا الرواح وكان يعاتبها على ذلك فيقول لها يا خبيلة والله يا خبيلة أميت واقه
 يا خبيلة فلما رأته قلقة وقلة قراره على فراشه قالت له مالك ما عراك في ليلتك هذه فقال لها اويحك وبك دعي أمرا
 ليس من شأنك ليس هذا رعى غنم ويقال انهم أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له ان مقام
 هؤلاء عندك أسرع في غنمك فقال لم يثكل على حكومة قط مثل حكومتهم فقالت اخبرني اعمل عندي مخرجا
 وكزرت عليه الكلام فقال في نفسه أخبرها فغصى أن تأتي بفرج فأخبرها فقالت سبحان الله اتبع القضاء المبال
 أقعد فان بال من حيث يبول الرجل فرجل وان بال من حيث يبول المرأة فقرأه فقال لها ماسي يا خبيلة بعدها
 أوصي فرجتها والله يا خبيلة فصارت مشلا ثم خرج الى الناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت اليه به قال
 الا ذري وفي ذلك عبرة ومن دبر لجهله قضاء زمانا وفتنه فان هذا مشرك به في جاهليته فوقف في حكم حادثة
 أربعين يوما قال الخطاب وفيه عبرة من جهة أخرى وهو أن الحكمة قد يجر بها الله تعالى على لسان من لا تقن به
 معرفتها ويحبها من هو مستعد لها أي فالادب قبولها لا انتظارا قال ولكن انظر لما قال (قوله هذا قبل البلوغ)
 ظاهره أن البول لا يعتبر بعد البلوغ بل تعتبر العلامات التي ذكرها بعده فبعد أن لو تعين قبل البلوغ بالبول
 انه من أحد النوعين ثم طرأ بعده ما يشافي ماقبله انه يعتبر ما بعده وليكن (قوله كما يحتمل الرجل) بأن خرج منيه
 من الذكر (قوله أو ابن) أي في ثدييه كبن النساء والا فالرجل قد يخرج من ثدييه لبن كذا يستفاد من شرح الوهبانية
 وفي الجوهرة فان قيل ظهور الثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن قيل لان اللبن قد ينزل ولا ثدي
 أو يظهر له ثدي لا يتميز من ثدي الرجل فاذا نزل اللبن وقع التمييز انتهى جوى (قوله أو رجل) بأن أخذ المني بقطنة
 وأدخله فرجه فقبل انتهى سرى الدين (قوله أو أمكن وطؤه) أي في الفرج ولم أري أن هذا الامكان ويمكن
 أن يقال انه لما أطلع النساء على الخنثى ذكرن انه يمكن وطؤه (قوله أو تعارضت العلامات) كما اذا نه ثدييه وبنت
 لحية معا أو أم في فرج الرجل وحاض بفرج المرأة أو بال بفرجها وأم في فرجه فهستافى (قوله فان ضلع الرجل
 الخ) الاولى فان ضلع المرأة وفي بعض التحريات بعض مشايخي وذهب الحسن البصري وبجاعة الى أن
 من العلامات عدم الاضلاع وان المرأة تزيد ضلعا بفتح الضاد وكسر هاء مؤنث واختلفوا من أي الجاهليين الزيادة
 والمشهور انهم في اليسار وهل الاضلاع الرجل فيه ستة عشر وهي سبعة عشر أو هوسبعة عشر وهي ثمانية عشر
 خلاف قبل والعيان بخلافه وقال أهل التشريح مع كثرتهم هما سبسان وعلى التفاوت فقبل ~~حكمة~~ خلق
 حواء من ضلع آدم وجرحت المذكور على منواله وفي الحديث ان المرأة خلقت من ضلع أعوج وكانت حواء على
 طول آدم ستين ذراعا وهل خلقت بهذا الطول ابتداء أو تدريجيا لانص فيه وكانت آلين منه وأجل وأحسن
 صوتا وهكذا النساء مع الرجال وسهيت - وأطلقها من حى أو من الحوة وهي لون الجرة انتهى والذي يفيد به بعض
 الآثار انها خلقت ابتداء به فانها خلقت حين اتى عليه النوم فلما أفاق وجدها عنده فحن اليها وقال من أنت
 قالت حواء وهي من خلق الجنة وهو دفعي كما يقع ان يشتمس الولد من بنى آدم انه يرزقه تاما خلقت والله أعلم
 (قوله الواحد) من الجناب اليسر فضلوعها ثمانية عشر وضلوعه سبعة عشر والواحد خلق الله منه حواء
 (قوله فيؤخذ في أمره بما هو الاحوط) سواء كانت الاحكام رابعة اليه أو الى غيره (قوله بالايلاج فيه) قد يقال
 ان فيه منافاة لما قدمه من قوله أو أمكن وطؤه وأجيب بأنه بعد ما تحققت الاثوثة بإمكان الوطء عارضه علامة
 أخرى كنبات اللحية ويقال نظيره في اللبن فلما تأمل (قوله وانه لا يتعلق التحريم بلينه) فيه ان اللبن علامة كونه

هذا قبل البلوغ (فان بالغ ونجست لحية
 أو وصل الى امرأة أو احتلم) كما يحتمل الرجل
 أو رجل وان طوره فماسة وان لم تظهر
 أو رجل أو أمكن وطؤه فماسة (فشكل)
 له علامة أصلا أو تعارضت العلامات فشكل
 له عدم المرجح وعن الحسن أن أنه بعد اضلاعه
 فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد
 ذكره الزيلعي وحينئذ فيؤخذ في أمره بما هو
 الاحوط في كل الاحكام قلت لكن قد منا
 أنه لا يجب الفصل بالايلاج فيه وانه لا يتعلق
 التحريم بلينه فتنبه

انتهى حلي أقول ان اللب الذي هو علامة كونه انثى هو ما تقدم بيانه عن شرح الوهبانية والمراد هنا اللب
الذي ليس على هذه الصفة (قوله فيقف بين صف الرجال والنساء) لانه ان كان ذكر او وقف في صف النساء فقد
صلاته أو انثى ووقف في صف الرجال فقد صلاته محاذيه فيعيد محاذيه عينا وبارا ومن خلفه بهذا احتياطا
فان وقف في صف النساء بالغا اعاد صلاته حتما أو ما احق ان يذكره ان يعبد حوى وان تعددت الخسائي ووقف
في صف مع فرجة بين كل منهن (قوله فتكون أمته أو مثله) أي ان كان ذكرا كانت أمته يجوزها النظر اليه
مطلقا وان كان أنثى يجوز للضرورة (قوله ويكره ان يجتنبه رجل) بلواز كونه أنثى أو امرأة لاحتمال انه ذكر
فلا احتياطا مذكرا (قوله ولا ضرورة لان الختان عند ناسنة) هذا التعليل يفيد أنه اذا كان به سامر من
لايدويه الرجل ولا المرأة لان التداء ليس بواجب وقال الجوى لو أصاب المرأة قرح أو جرح في موضع
لا يصل للرجل النظر اليه تدويه المرأة وكذا قطر القابلة عند الولادة وكذا المعرفة بكارتها في العين وكذا لو شراها
على انها بكر فوجد بها ثيبا ينظرها النساء فاذا جاز النظر بالعدو فقامت السنة عذر وهذا كله بعد البلوغ
اما الصغيرة فانه لا بأس ان يجتنبه رجل أو امرأة كما أوضحه في الهندي (قوله في بيت المال) لان بيت المال لزواجب
المسلمين وذامها قد دخل في ملكه بقدر الحاجة فهو في حاجة الختان ثم تباع بعده ويرد ثمنه الى بيت المال انتهى
جوى (قوله أو يزوج امرأة الخ) نقله الطحاوي عن شخصه والاول هو المحكي عن الاصحاب لانا اذا تزوجناه كان
عقد النكاح مشكوكا فيه فان صح صارت المرأة معلقة لا يمكنها الخلاص منه ولا يتيقن بوجوب المهر بالعقد
ولا بوجوب المهر ان ماتت مثلا ولا يدري هل يلزمه نفقة أو لا قاله الرازي قال العلامة المقدسي ويمكن
التخلص من هذه الاشكالات بأن تزوجه المرأة على ان امرها يسدها وعقب الختان نطقه بما لها من الامر
والوصول الى بيت المال في هذا الزمان الى مثل هذا الحال كالحال فالتزوج أسهل والله سبحانه وتعالى أعلم
أفاده الجوى ونعمامه فيه (قوله وتعتد ان خلاها) لان العدة يجب مع فاسد الخلوة (قوله احتياطا) لاحتمال
انه ذكر فيصح النكاح والخلوة فيتخلص بالطلاق (قوله وان قبله رجل) أي مع انتشاره أو ازداد الا انتشار
(قوله ثبت حرمة المصاهرة) فلا يجوز لام الخنثى التزوج بهذا المقبل ولا بمنه ولا يجوز له التزوج بأحد المشكل
(قوله ولا يسافر بغير محرم) أي ذكر ويكره مع امرأة من محارمه لاحتمال انه امرأة فيكون سفر امرأتين
بلا محرم (قوله قلت وبه يحصل التوفيق) قد صرح بهذا التوفيق في الهندي ونعمه فان قلت أرايت ان قال
هذا الخنثى المشكل أنا ذكر أو قال أنا أنثى لا قبل قوله وقبل ان يعلم أنه مشكل اذا قال انه ذكر أو انثى كان القول
قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف
خلاف ما قال ورايت ان لو كان هذا الخنثى أبوه حتى فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول
قوله وكذلك لو قال هي جارية فالقول قوله ما لم يعرف انه مشكل الحال قلت أرايت ان كان هذا الخنثى
قد راهق وليس له أب وله وصي فأقرضه ان جارية أو غلام قال القول قوله اذا لم يكن مشكلا واذا كان مشكلا
الحال لم يصدق كذا في الهيوط (قوله ويضعف ما نقله القهستاني) حيث قال وفي الكلام اشارة الى انه لو اخبر الخنثى
بجيش أو متى أو قبل الى الرجل أو المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذبه بيقين كما اذا أخبر أنه رجل
ثم ولد كما في شرح القرائض الشريفي (قوله الا ان يحمل على هذا) أي على انه اخبر قبل اشكال حاله قلت يتعين
حله على ذلك لوجود النص المفصل والله تعالى أعلم (قوله لم يغسل) وقيل يغسل في ثوب ساتر لجمعه كما سبق اول
الكتاب فان قلت لم تشتر له امة نفسه كالتنث لاننا نقول لا فائدة في شرائه بدمونه لاننا لا تدخل في ملكه لان
الموت ينافي المالكية فتبقى اجنبية عنه بخلاف المشرية في الحياة تدخل في ملكه غاية (قوله ويعيم) أي بخرقة
ان كان الميم اجنبيا وبدونها ان كان ذارحم محرم كرجل مات بين نساء جوى (قوله ذكر اواني) الاولى الجوز وهذا
ظاهري الا انني اما اذا كان الميت ذكر اقد سترت عورته فالمانع من اطلاع الخنثى المراهق عليه بلواز سواء قدر
ذكر اواني (قوله وندب تسجعة قبره) وهو مراد من عبر بالوجوب لان التسجعة مندوبة لا واجبة (قوله ويوضع
الرجل بقرب الامام) فيؤخر هو عنه لاحتمال انه امرأة ولودفن مع امرأة في قبر واحد لرجل خلف الرجل
ويجعل بينهما حاجز من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا في الرجلين اذا دفن في قبر واحد وان دفن مع امرأة
قدم الخنثى لاحتمال انه رجل ويكفن في خصة أثواب كما تكفن المرأة ويدخل في قبره ذورحم محرم منه لاحتمال

(فيقف بين صف الرجال والنساء) و اذا بالغ
حد الشهوة (تباع له امة فتجنسه من حاله)
فتكون أمته أو مثله (ويكره ان يجتنبه رجل
أو امرأة) احتياطا ولا ضرورة لان الختان
عند ناسنة (وان لم يكن له مال فن بيت المال
ثم يباع) أو يزوج امرأة النكاح وان أنثى فتظن
ان كان ذكر امع التكاثر وان خلاها
الجنس أخف ثم يطلقها وتعتد ان خلاها
احتياطا (ويكره له ليس الحرير والحلي ولا
يجلوه بغير محرم) وان قبله رجل ثبت حرمة
المصاهرة (ولا يسافر بغير محرم)
امرأة (وان قال أنا رجل أو امرأة لا عبودية
في الصحيح لانه دعوى بالاداب (وقيل بغيره)
لانه لا يثق عليه غيره لكن في المتن بعد تقرر
اشكاله لا قبل وقوله لا قبل قلت وبه يحصل
التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني من
شرح القرائض لا يسجد وغيره الا ان يحمل
على هذا فتنبه (ولو مات قبل طهور حله
لم يغسل وييمم بالصعيد) تعذر الغسل
(ولا يحضر) حال كونه (مرأه قاضيه)
ميت ذكر أو أنثى وندب تسجعة قبره ويوضع
الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا جلى
عاهم رعاية لحق الترتيب

الحالين به في كماله فقه وقال انصف
النعمين (فلومات أبوه وترك) معه (ابنا)
واحد (له سهمان وللغنى سهم) وعند
أبي يوسف ثلاثة من سبعة وعند محمد
لخمس من اثني عشر وعند أبي حنيفة لهم
من ثلاثة (لأنه الأقل) وهو متيقن به فيقتصر
عليه لأن المال لا يجب بالثلاث حتى لو كان
الأقل تقديره ذكر أكثرنا كزوج وأم
وسبعة حتى خشي أنه السدس على أنه عسبة
لأنه الأقل ولو قدر أني كان له النصف وعالت
إلى غاية ولو كان محروما على أحد التقديرين
فلا شيء له كزوج وأم وولديه ما وشقيق خنثى
فلا شيء له لأنه عسبة ولو قدر أني كان له النصف
وعالت إلى تسعة ولو مات عن عمه وولداً أخيه
خنثى قدر أني وكل المال كله لهم والله أعلم
(مسائل شتى) •

جميع شئيت بمعنى متفرقة وهو من دأب
المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يحق
ذكره فيه قلت وقد ألفت غالبهم إلى ما وقع
الجدد (عرق مدم من الخرج خارج نجس) هذه
مقدمة صغرى في تسليمها كلام قد وعدت
به في أول فواقض الموضوع (وكل خارج نجس
ينقض الموضوع) هذه مقدمة كبرى وهي
سنة عندنا (ذ) ينتج أن (عرق مدم من الخمر
ينقض الموضوع) لكنه يصحاح لاثبات الصغرى
وحاصله ما في الذخائر الاثرية لابن التتمة
معزى بالجبتي عرق الدجاجة الجلالة نجس
قال وعليه عرق مدم من الخمر نجس بل أولى
ثم قال وما أصبح من كان عرقه كعرق الكلب
والخنزير قال ابن العزق فبذلك ينقض الموضوع
وهو فرع غريب وتخرج ظاهره قال المصنف
واظهوره قولنا عليه فأت قال شيخنا الرمل
حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع
غرابته لا يشهد له رواية ولا دابة أما الأولى
فظاهر إذ لم يرو عن أحد ممن يعقد عليه وأما
الثانية فلعدم تسليم المقدمة الأولى وبشهاد
إبطالها مسألة الجدى إذا غذى بلبن الخنزير
فتدعوا واحداً كاه به سيورته مستمكاً
لا يبق له أثر كذلك فنقول في عرق مدم من الخمر
ويكتفي في ضمه غرابته وخروجه عن
الحاجة

الأنثى أقامه المصنف (قوله وتام فروعه في أحكامه من الاشياء) منها أنه لا حد بقضه وينتقض وضوءه بالخارج
من ذكره وفروجه ويصلى بقناعه فان تركه نذبت الامادة ولا يصلح اماماً إلا للفساء ولا يؤم في جنازة وبطلانه
يسقط الفرض وبدنه عورة إلا الوجه والكفين والقدمين ولا يجهر بقراءة وحاله في الصلاة كالإتي في الهيئات
والاسرار وركبه يخرج وجهه إلى المسجد ولا جعة عليه ولا حد وان أفضقت به ولا جاعة ولا يزوج من رجل
أو امرأة فان تزوج رجلاً فوصل إليه جازاً أو امرأة فوصل إليها جازاً ويحرم النظر إليه بشهوة كنظره إلى أجنبية
وأمرأة كذلك ولو تزوج مشكلاً مثله أو امرأة لم يجز حتى يتبين حاله فلا يتوارثان وشهادته كاتى ولو شهد شهود
أنه اتى وشهود أنه ذكر فان كان يطلب ميراثاً قضى بشهادة الذكور وبطلت الأخرى فان لم يطلب الخنثى شيئاً
لا قبل واحدة منهم ما وقامه في المنع وغيرها (قوله يعني أسوأ الحالين) قال في المنع أعلم أنه عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أقل النعمين ان ينظر إلى نصيبه ان كان ذكراً وإلى نصيبه ان كان أنثى فأيهما أقل يعطاه وان كان
محروماً على أحد التقديرين فلا شيء له انتهى يقول المؤلف العبارة لبشمل كونه محروماً على تقدير كماله الجلي
(قوله وعند أبي يوسف الخ) قال الجوى في شرحه وقال لا نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى وهو قول الشعبي
واختلفوا في تفرجه قال أبو يوسف المال على سبعة أسهم للابن أربعة وللغنى ثلاثة لأن الابن يستحق
الميراث عند الانفراد والبنث تستحق النصف كذلك والخنثى يستحق ثلاثة الأرباع اثنان نصف نصيب الذكر
وواحد نصف نصيب الأنثى أى فاحتجنا إلى أقل فخرج له نصف وربع صحيح وهو الأربعة وهي نصيب الابن
عند الانفراد فاعتبرناها واعتبرنا سهم الخنثى وهو ثلاثة فالبلغ سبعة فعند الاجتماع يقسم على قدر
حقيهما هذا يضرب بثلاثة وذلك بأربعة فتكون سبعة وقال محمد على اثني عشر سهماً لأن الخنثى لو كان ذكراً
كان المال بينهم سبعة نصيب وان كان أنثى يكون أنثى فاحتجنا إلى عدد له نصف وثلاث وأقل ستة ففى حال المال
بينهم سبعة نصيب وفي حال أنثى ثلثة نصيب سهمان وللبن أربعة فدهمان ثابتان له ييقن ووقع الشك في سهم زائد
فنصف فله سهمان ونصف فأنكسر فضعف لزال الكسر فصار اثني عشر للخنثى خمسة وللبن سبعة قال صدر
الشرية وان أردت ان تعرف ان ثلاثة من سبعة أكثر أم خمسة من اثني عشر فلا بد من التجنيس وهو جعل
الكسر من مقام واحد فاضرب السبعة في اثني عشر صار أربعة وعشرين ثم اضرب الثلاثة في اثني عشر صار
سبعة وثلاثين فذلك هو الثلاثة من السبعة واضرب الخمسة في اثني عشر صار ستة وثلاثين فهذا هو الخمسة
من اثني عشر والاول وهو ستة وثلاثون زائد على هذا أى على خمسة وثلاثين بواحد من أربعة وعشرين فهذا هو
التضاروت بين ما ذهب إليه أبو يوسف وبين ما ذهب إليه محمد انتهى (قوله وعند أبي حنيفة لهم من ثلاثة
اعاده لذكر الدليل (قوله لأن المال لا يجب بالشك) قال في المنع ولما ان الحاجة إلى اثبات المال ابتداء فلا يثبت
مع الشك فصار كما اذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر غير الميراث انتهى (قوله كزوج وأم وشقيقة هي
خنثى) المسئلة من ستة على التقديرين لاجتماع النصف والثلث (قوله وكان المال كله لهم) لان بنت الاخ لا ترث
ولو قدر ذكر كان المال كله له دون الم لان ابن الاخ مقدم على الم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(مسائل شتى) •

(قوله لتدارك ما لا يذكر) الاولى لم وأفراد الضمير من ذكره نظر اللفظ ما (قوله عرق مدم من الخمر) ظاهرة منه
بالادمان أن غير المدم ليس في هذا الحكم والعلة وهو أن العرق يتولد من النجس وهو العلف والخمر تقتضى
عدم التقيد والتقييد بالخمر اتفاقاً فله كل مسكر نجس (قوله هذه مقدمة صغرى) أى من الشكل الاول
(قوله وحاصله) أى اثبات الصغرى بدليل وحاصله قياس عرق مدم من الخمر على عرق الجلالة في النجاسة واستند
صاحب الذخائر إلى الجنبى وفي كل من المقيس والمقيس عليه نظر (قوله بل أولى) وجهه ان تأثير المائع كالخمر
في التمرق فوق تأثير غيره كعلف الدجاجة (قوله ثم قال) أى صاحب الجنبى (قوله فبذلك) أى حين اذ كان عرقه
نجساً (قوله ينقض) لقاعدة كل خارج نجس ينقض الموضوع (قوله لا يشهد له رواية) أى عن أصحاب المذهب
(قوله ولا دابة) أى لم يثبت لال العقل (قوله وبشهاد لابلانها) هذا استدلال بقول لا بد من العقل الا بالاحظ أن
العقل يؤيد ذلك (قوله اذا غذى) أى وبى وليس المراد أنه غذى به مرة واحدة اذ لا ينهض الرذ حتى يثبذ على النقص
يعرق المدمن (قوله وخروجه عن الحاجة) هي معظم الطريق كفى القاموس والمراد انه خارج عن مذهب القوم

(قوله عن السرخ) هو شجر عظام وكل شجر لا نول فيه أو كل شجر طال وله معان أخر لكن هذا هو المتبادر
 بقريته التعبير بالطرح قبله يعني أنه يطرح عن غير هذا الشجر وبأن كان ليس منه والمراد أنه باقى عن فروع المذهب
 (قوله صلباً) بنضم "الهاد المهلة" ولم يبين ما إذا كان طرياً أو الظاهر أن الخبز طاهران لم يسرفى كل أجزائه وإن سرفى
 فيها يقتضى ما بعده أن يحكم بالنهارة إلا أن يفحش ويحترق (قوله والخنطة) قال في الخنطة بعرة الفأرة إذا وقع
 في خنطة وطخت الخنطة لا بأس بكل الدقيق إلا أن يكون كثيراً يظهر أثره بغير الطم وغیره منج والمراد بغير
 الفأرة خرّوها من مزه بعد سأك وفي كتابها خلاف فتيل تكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب نحو الجز
 والدفع بالواو في الرفع وبالالف نصباً وبالياء - تراو قبل يكتبني بصورة الهمزة رفعا وجزا وتكتب ألفا نصباً انتهى
 لمخص من الهمع (قوله السنن الرواتب) هي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الأصح
 لانها تنسب إليه الفرائض واحترز به عن الرباعيات المستحبات والنوافل فإنه يستفتح فيها ويصلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله في الجمعة) أى في يومها فإنه ورد أن فيها ساعة اجابة أى للدعاء بعينه (قوله وقت العصر) وقيل
 من حيث يجتنب إلى أن يفرغ من الصلاة ويكنى الدعاء بقلبه كاذكره الشرنبلالى - وقيل آخر ساعة فيه وهو
 مذهب الزهراء (قوله على قوله عليكم) أى في التسليم الأولى (قوله فلو دخل رجل في صلاته بعده الخ) ظاهره أنه
 إذا اقتدى به بعد اتيانه بحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة بأر ذكره وهو في الهاوى من السلام يصح وقوله
 بعده أى بعد علمكم وكذا قبله بعد السلام (قوله ان توب نجس) بغير نحو قول بأر تجس بما نجس أى ولم يظهر
 أثر النجاسة فيما كان جافاً (قوله لكن لا يسيل لعصر) أى التوب الموقوف لانه إذا لم يتقاطر منه بالعصر شئ
 لا ينقض منه شئ وانما يتل ما يجاوره بالسداوة وبذلك لا يتنجس وذكر المرغينانى أن كان اليا بس هو الطاهر
 يتنجس لانه يأخذ بللا نجسا من الرطب لا عكسه لأن اليا بس النجس يأخذ بللا من الطاهر ولا يأخذ الرطب من
 اليا بس وفي نور الابيضاح وشرحه الصغ - يكى لا يتنجس توب جاف طاهر راق في توب نجس رطب لا ينقض الرطب
 لعصر لم يدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلاف المشايخ فيما لو كان التوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر
 لا يقطر فذكر الحلواني أنه لا يتنجس في الأصح وفيه نظران كثيران من النجاسة يتشربه الجاف ولا يقطر - وبالعصر
 كما هو شاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المنفصل اليه مجزئاً ندارة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فحينئذ أن
 يفتى بخلاف ما صحح الحلواني وحاصل ما في المسئلة صوراً أربع ما أن يسيل الماء منها ماداً عصر أو أماناً لا يسيل
 منها ما أو يسيل من الظرف دون المظروف وهذه لا تتأقأ وبالعكس وهي الخلافية وكم الأولين ظاهر (قوله
 ومشى على أرض نجسة) أى وابتل الأرض من بلله أو اسودوه الأرض لكن لم يظهر أثره فأداه الجوى (قوله
 أو نام على فراش نجس) أى يابس ولو مشى على أرض رطبة نجسة ورجله يابس - تجس جوى - عن الرض
 وفي السراج ولو وضع قدمه الجاف الطاهر أو نام على نجوس طرطب ان ابتل ما أصاب ذلك تجس والا لا ولا عبرة
 بمجزئ الندوة على المختار (قوله في الأصح) قال في المنج والأصح رواية أنه يجزئه لأن المبرئة الدافع لا علم
 المدفوع اليه الأعلى قول أبي جعفر رحمه الله تعالى (قوله كالعلماء) أدخلت الكاف العمال والمقاتلة وذرايرهم
 وطالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بحق والذي يعلمهم منج وفي البرازية قال الامام الحلواني إذا كان عنده
 ودبغة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الودبغة الى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه ليت المال لأضاع لانهم
 لا يصرفونه مصارفة فان كان من أهله صرفه الى نفسه فان لم يكن من المصارف صرفه الى المصارف والله تعالى
 أعلم (قوله أنه أخذ ديانة) وللإمام الخياط في المنع والاعطاء منج عن القضية فان منع كان ظالمالمنع الحق عن
 المستحق (قوله أنه أظرف في رمضان الخ) ولو بجماع وروى عن محمد أن عليه كفارتين فيه واختاره بعض أهل العلم
 للفتوى (قوله حتى أظرف في يوم آخر) وكذا لو أظرف في أيام متعددة (قوله فعلية كفارة واحدة) لأن الكفارة تسقط
 بالثبوت فتدأخل كالحد وأختلف في التدأخل فقيل لا تجب الثانية لتدأخل السبب وقيل تجب ثم تسقط وأما
 إذا كفر لا أول فلا تدأخل وروى زفر عن الامام أنه يكفيه الأولى (قوله ولم يبين اليوم) بأن يقول ثالث رمضان
 أو رابعه (قوله صح) لأننية التعمين في الجنس الواحد لا تشترط ولوصام ونوى عن يومين أو أكثر صح عن واحد
 وفيه تأمل مع ما يأتي نقله عن مسكين في العبارة التي بعد (قوله ولو عن رمضانين) لانه باعتبار أنه قضاء رمضان
 بجنس واحد قال مسكين المراد أنه نوى أحد رمضانين ولم ينو أول رمضان أو آخره ولم يردجه - ما في النية لأن

فجيب طهره عن السرخ من متن وشرح
 (خبر وجهه في خلافة خرو فارة فان كان)
 الخمر (صاير محبة وأكل الخبز ولا يفيد)
 خرو الفأرة (الدهن والماء والخنطة) للضرورة
 (الا إذا ظهر طهره أولونه) في الدهن ونحوه
 انقضه وامكان التحرز منه حينئذ ثانية
 (د) السنن (الرواتب لا يصلى ولا يستفتح)
 تقدم في باب لوتر (الدعوة المستجابة في الجمعة
 عند راق وقت العصر) على قول عامة مشايخنا
 أشباه وقد مناه في الجمعة عن التارخانية
 (الخروج من الصلاة لا يتوقف على) قوله
 (عليكم) وحينئذ (فلو دخل رجل في صلاته
 بعده لا يصير دخلاً فيها) قد مناه في صفة
 الصلاة (ان توب نجس وطب في توب طاهر)
 يابس تظهر رطوبته على توب طاهر
 كذا الذبح وعبارة الكثر على التوب الطاهر
 (انكر لا يسيل لعصر لا يتنجس) قد مناه
 قبل كتاب الصلاة (كما لو نشر التوب المبلول
 على جبل نجس يابس) أو غسل رجله ومشى
 على أرض نجسة أو نام على فراش نجس
 فعرق ولم يظهر أثره لا يتنجس خاتمة (نوى
 الزكاة إلا أنه - مما قرأه الجاز) في الأصح لأن
 العبارة للقلب لا للسان (من له حظ في بيت
 المال) كالعلماء (ظفر بما وجد بيت المال
 فيه أخذ ديانة) قد مناه قبل باب المصروف
 (أظرف في رمضان في يوم واحد) قد مناه في الصوم
 ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم
 (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح)
 ولو عن رمضانين كقضاء الصلاة صح
 أيضا (وان لم ينو) في الصلاة (أول صلاة عليه
 أو آخر صلاة عليه) كذا في الكثر

ناوى الفرضين في الصوم مستفعل (قوله والاصح اشتراط التعيين الخ) وصحح في الوالوجبة أنه يصح بلا تعيين ولو عن
 رمضان قال والاول اى التعيين أحوط (قوله وفي رمضان) فينبى أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا
 وفي قضاء الصلاة عين الصلاة ويومها بأى بعد ظهر يوم كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز
 أى على هذا القول أيضا لأن الصلاة تعين بتعيينه وكذا الوقت تعين بكونه أول أى وكل ما قضى أول أو آخر
 فالذى بعده هو الاول والذى قبله هو الآخر قال المصنف وهذا الخاص لم يعرف الاوقات التى فاتته
 أو اشبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه انتهى (قوله ثم رأيت) الاولى ثم رأيت صاحب البحر نقله عن صاحب
 المحيط اذ لم يقدم مرجع النعمير الاول (قوله وهذا مشكل) لأن الفروض مترجمة فلا بد من تعيين مؤذاته تبرا
 ذمته لأن فرضا لا يتأذى بنية فرض آخر والشروط تميز الجنس بالنية لأنها شرعت لتعيين اجناس المختلفة
 ولذا اختلف في الجنس الواحد واختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاة كلها مختلفة حتى ظهر ان من يومين
 حقيقة وحكم ادا الخطاب لم يتعلق بوقت يجتمعهما بل بدلول الشمس مثلا وهو في يوم غيره في يوم آخر بخلاف
 رمضان واحد لعلقه بشهره ولا يحتاج الى تعيين بخلاف رمضان فانما كظهور من أفاده الجوى
 (قوله خلافه) أى من التعيين ولو بأول ظهر أو آخر مثلا (قوله وهو المعقد) قد علمت أن الثانى صحيح وان كان
 الأحوط التعيين (قوله والحرق كالفضل) لأن التارنا كل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شئ أو يحمله فيه صبر
 رمادا قطه ببالا سحالة ولهذا حرقت العذرة وصارت رمادا طهرت الاستحالة كالتار اذا تخللت وكالتنيز
 اذا وقع في الملهة وصار ملعا وعلى هذا قالوا اذا تنجس التنوير بطهر بالنار حتى لا يتنجس الخبز وكذا اذا تنجس
 بمسحة الخبز بطهر بالنار انتهى من أى اذا أفت النار الاله قبل وضع الخبز (قوله جعل الخراج لرب الارض
 جاز) أى عند أبى يوسف وبه يفتى وقال الامام ومحمد لا يجوز كالمشر لان ما جعله لاجل جماعة المسلمين قال في الافتتاح
 ومحل الخلاف ما اذا كان صاحب الارض من أهل الخراج أما اذا لم يكن فلا يجوز انفقوا ونقل المصنف أنه عند
 أبى يوسف يجوز ولو الى غير المصنف وعند محمد لا يحل وعليه أن يرده الى بيت المال أو الى من هو أهل لذلك كالنق
 والقاضى والجندى وان لم يفعل أثم (قوله لانه زكاة) فهو حق الفقراء على الخصوص وهذا اذا كان رب
 الارض غنيا وما اذا كان فقيرا يجوز كفى المفتاح (تنبيه) قال الراعى فى الحاروى ما يأخذه الاعونه من الطلعة
 من العشر فى زمامت من الرعايا لا يصرفونه مصارفة بل الى أنفسهم لا بد من العشر عنهم وهو الصحيح لأن
 ما أخذوه منهم جامكيتهم من الديوان وان سموه عشر اوله فالتعجب الخدمة عليهم فى مقابلاته فعمل بذلك بطلاق
 ما قيل ان كانوا فقراء بسطة بخلاف الخراج اه قلت ومثل العشر الاخذ من مال التجار على هذا الوجه لا يسقط
 الزكاة عنهم وان نوهوا وان كان الاخذ فقيرا (قوله عن زراعة الارض) أى المملوكة لهم (قوله المستحقة)
 أى بعد الاجارة (قوله فان فضل شئ) أى بعد اخذ الخراج (قوله رجاء للعقبن) أى حق المالك اذا لوجه الى ازالة
 ملكهم بغير رضاهم ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فحينئذ ما ذكر (قوله باعها القادر) لانه لو لم يبعها بفوت
 حق المقاتلة فى الخراج أصلا ولو باع بفوت حق المالك فى العز لكنه فوات الى بدل فكان له بفوت فيه مع تحقيقا
 لأنظر من الجائين (قوله قلت) هرا مصنف (قوله ترجع سقوطه باله اخل) محله اذا هجر عن الزراعة فان لم يهجر
 يؤخذ بالخراج عند الكل نقله المصنف وهذا أولى الحاصل (قوله أو على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية)
 عبارة قاضى خان واذا اجمع الخراج لم يؤخذ من عند أبى حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج
 السنة الاولى ويسقط عنه ذلك انتهى نقله المصنف وهذا صريح فى سقوط خراج السنة الماضية (تنبيه) لو هربوا
 أى الزراع المالكون ان شاء الامام عمره امن بيت المال والغلة للمسلمين وما يتفق قرض لانه مأثور بنين بيت
 المال بأى وجه أمكن وان شاء دفع لقوم وأقطعهم على شئ فكان ما يأخذ للمسلمين لان فيه حفظ الخراج على
 المسلمين والمالك على أربابها جوى عن النوادر (قوله غنم مذبوحة وميتة) الاصح أن علامة المذكاة أن تكون
 الاوداج خالية من الدم والبيئة املاء الاوداج به (قوله فان كانت المذبوحة أكثر الخ) هذا التفصيل يجرى
 فى زيت اخذناط بولد ميتة أو شحم خنزير وهو أكثر منه لا يفتى أن يفتق بئى من ذلك ولا يباع ولا يستصحب به
 ولا يدهن به ولا يذبح به جلد كاهه كاهه وولد ميتة أو شحم خنزير فلا يفتق به أصلا وان كانت الغلبة للزيت لا يحصل
 الاكل ويحل ما عداه بان يستصحب به ويبيعه مبيعا عيبه ويدبغ به الجلد ويفسله لأن الغالب تبع للغالب (قوله

قال المصنف قال الزيلعى والاصح اشتراط
 التعيين فى الصلاة وفى رمضان الخ قلت
 وهكذا فذمته فى باب قضاء القوافل تنبعا
 لادروغها ثم رأيت فى البحر قبل باب
 النعان مانعه ونية التعيين لم تشتط باعتبار
 أن الواجب مختلف متعذر بل باعتبار أن
 مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاة
 الانية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة
 القوافل يكفيه نية الظاهر لا غير كذا فى
 المحيط وهو تفصيل حسن فى الصلوات فنبغى
 حفظه اه بالفظه ثم رأيت نقله عنه فى الاشباه
 فى بحث تعيين التوى ثم قال وهذا مشكل
 وما ذكره أحسننا كقاضى خان وغيره خلافه
 وهو المعقد كذا فى التبيين انتهى بحروفه
 فاقب له ذلك (رأى شاة من الخبز بدم أحرق
 الرأس) وزال عنه الدم فالتخذ منه مرة جاز
 استعمالها (والحرق كالفضل) وقدمه فإنه
 من الملهات (سلطان جعل له العشر لا) لانه زكاة
 الارض جاز وان جعل له العشر لا لانه زكاة
 قلت وقدمه فى الجهاد وقدمه فى الزكاة
 أيضا (هجر أصحاب الخراج عن زراعة الارض
 وأداء الخراج ودفع الامام الارضى الى
 غيرهم) بالاجرة (للعطو الخراج) من أجرتها
 المستحقة (جاز) فان فضل شئ من أجرتها
 دفعه للمالكها رجاء للعقبن فان لم يجد الامام
 من يستأجرها باعها القادر وأخذ الخراج
 من الذى من الثمن لو اعلمهم خراج ورد الفضل
 لأربابها زياى قلت وقد سنا فى الجهاد ترجع
 سقوطه بالتدخل فىعمل على المرجوح أو
 على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية
 فقط (غنم مذبوحة وميتة) فان كانت المذبوحة

تجري أو كل) لأن الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة ألا ترى أن الاسواق لا تخلو عن محرم من مسروق
ومغصوب ومع ذلك يحاج التناول اعتمادا على الظاهر وهذا لأن القليل منه لا يمكن التفرغ عنه ولا يستطاع
الامتناع منه فسقط اعتباره دفعا للخرج كقيل التجاسة في البدن والثوب بخلاف ما إذا كانت الميتة أكثر
أو استويا لانه لا ضرورة اليه فيمكن الاحتراز عنه وتجري في الثياب المختلط طاهرها ونجسها ولو تساوبا
لأن حكم الثياب أخف من غيرها ألا ترى أنها لو كانت كلها نجسة كان له أن يصلي في بعضها ثم لا يعبد لانه
مضطر إلى الصلاة فيه ما حتى لو كان معه ثوب طاهر ربه يصلي فيه ولا يصلي عريانا اتفاهلما جازت صلاته فيه
وهو نجس بيمين فلان تجوز بالتصريح صالة الاشياء أولى أفاده المصنف (قوله ومترني) كذا في غاب النسخ وكانه
لم يتذكر الموضع الذي قدمه فيه وفي قليل منها كما مر في اناء الماء (قوله ايما الاخرس) أي اشارته بحاجب أو يد
أو غير ذلك إذا عرف القاضي اشارته وان لم يعرفها ينبغي أن يستخير بمن يعرف اشارته من اخوانه وأصدقائه
وجيرانه فيخبرهم منهم من يعرف اشارته حتى يقول بين يدي القاضي أراد بهم هذه الإشارة فكذا وبفسر ذلك
ويترجم حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي أن يكون عدلا مقبولا لقول لأن القاسق لا قول له ولو الجبسة
وذا تبولو مع الكتابة خلافا لمن توهم أنها لا تعتبر بها لان ضرورية فلا تعتبر مع القدرة على الكتابة فقلنا
كل ضروري وفي كل مزبئة أما الكتابة فيسألها من معاني وفي الإشارة بما هو متصل باتكلم علم بالمراد
فصارت أقرب إلى النطق من آثار الاقلام (قوله وكاتبته) قال العلامة المقدسي تكلم الكتابة أن لا تكون
الافى المعتقل فان الاحرم الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياها بالامازا الا لفاظ المركبة من الحروف
وهو لا ينطق ولا يسمع النطق انتهى قلت وقه خرق العوائد والكلام فيما اذا وجدت وقد علم من هذا أن كتابة
المعتقل موقوفة كإيمانه فليست أملا (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف وهو الذي لا يقدر على الكلام
الابتكاف يقال اعتقل لسانه بالبناء للمجهول اذا لم يقدر على الكلام انتهى حوى قلت وهو المراد أما الاول
فهو ناطق (تفه) الكتابة على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو أن يكون عنوانا أي مصدرا بالعنوان وهو
أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة في تطهيره فيكون هذا كالنظر يلزم حجة ومستبين
غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار أو على الكاغذ لا على وجه الرسم فان هذا يكون لغو
لانه لا يعرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالنية والاشهاد والاملاء
على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون للتجربة وقد تكون لتحقيق وبهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء
من غير اشهاد لا يكون حجة والاول أظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو غير كلام غير مرسوم
ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى انتهى منق (قوله وقود) الترقيق بين القود والحد أن الحد لا ينام الا ببيان
لا شبهة فيه والقصاص بقاء بالشهاد أو اقرا بطلن القتل وان لم يوجد التصریح بالعدد والحاصل أن القصاص
شرع عوضا شرعيا جابرا لجاز أن يثبت مع الشبهة كالا عواض التي هي حق العبد أما الحد وقد شرعت للزجر
عارية عن معنى العوضية لانها حتى الله تعالى فلا تثبت مع الشبهة انتهى أبو السعود وفي الهندية يقتصر منه
ويقتصر له انتهى ومقتضى عدل القود في جعله المسائل أن الحال وقوف فيه إلى الموت بالنظر للمعتقل
وإذا سلم ذلك فإذامات هل يطل القود انوات محله أو تثبت الدية في تركته (قوله به يفتي) مقابلة تقدير القرنائى
ذلك بسنة (قوله أو طلق مثلا) أي كما إذا أعتق (قوله نفذ مستندا) فلها أن تترجح ان مضت عدتها من وقت
الإشارة أو الكتابة وينفذ تصرف المعتوق من ذلك الوقت (قوله والا لا) وتبطل الإشارة إذا لحكم لها مع النطق
وباعتبار بقائه باللفظ (قوله لا يحل) انظر لما إذا لم يعتبر بطلبه الوطء دالا على إرادة النكاح جلاله على الصلاح
(قوله لكن ذكر ابنه الخ) استدراك على قوله ثم مفاد كلامهم أنه لو اقترن بالإشارة أو طلق مثلا (قوله عند ذكر الاشياء
الاحكام الاربعه) التي هي الاقتصار كما في انشاء الطلاق والعناق والاعقاب وهو انقلاب ما ليس بعلة
كما إذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة والاستناد وهو أن يثبت
في الحال ثم يستند وهو أن يربط بين الاقتصار والتميين وذلك كالغضنات تملك عند أداء الضمان مستندة إلى وقت
وجود السبب وكالتصايب فانه يجب ركائه عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوبه والتميين وهو أن يظهر
في الحال أن الحية كم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد

تجري أو كل والا) بان كانت الميتة أكثر
أرسته ويا (لا) تجري لو في حالة الاختيار
بان يجلي ذكوة والا فغيري أو كل مطلقا وثر
في اناء الماء (ايما الاخرس وكاتبته كالبيان)
باللسان (بخلاف معتقل اللسان) وقال
الشافعي هما (وقود) وغيرها من الاحكام
وبيع ونسأ وقود وغيرها من الاحكام
أي ايما الاخرس فيما ذكره ومعتبر به
معتقل اللسان ان علمت اشارته واستندت
عقلته إلى موته به يفتي قات ومترني الوصايا
وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزباني
وغيرهم ثم مفاد كلامهم أنه لو اقترن بالإشارة
أو طلق مثلا توقف فان مات على الإشارة
مستندا والا لا عليه فلو تزوج بالإشارة
لا يحل له وطؤها لعدم نفاذه لكونه إذا مات
بجمله كان لها المهر من تركته فانه المصنف
لكن ذكر ابنه في الزواهر عند ذكر الاشياء
الاحكام الاربعه أن قولهم والاضابط
للمعتصر والمستند أن ما يصح تعليقه يقع مستندا
في البحر من باب التعليق

وجوده فيه باق مع الطلاق في اليوم وتعد منه والفرق بين التبين والاستناد أنه في التبين يمكن أن يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن انتهى من الاشياء ملخصاً (قوله بخلاف ذلك) أي بخلاف القول بالاستناد في نحو طلاق معتق للسان وعناقه ووجهه بخلاف خبر أن الأولى ويمكن أن يقال بعد نصهم فيه ما على الاستناد أن الضابط أغلبي (قوله في حد) أي عليه أن كان الآخر من طلبة ولا يقر به (قوله ولا في شهادة مأمنية) وقوله صاحب ادشياء عن التهميش كأنه لأن اشارته أو كتابته لا تفيد التحقيق والعبان ومعنى الشهادة مأمنية ولا يثبت المال على المدعى عليه بالاشك (قوله ظاهر كلامهم نعم) كأنه لأن الاسلام به ولو لا يعنى ومن جهة علومه أن تقبل اشارته لداخل فيه في الكلام فيما اذا ارتد بعد بالاشارة أو بالفسخ بأن استهان بما يجب نفعه عند أهل الاسلام هل يقتل بجزر (قوله بصاق محبوبه) واذا علم الحكم في البصاق المنفصل يلم في الريق والبصاق بالصاد والزاى والسير (قوله لا يكفر) لأن الريق تماق الانفس وتقتدره اذا كان من غير صديقه فصار كاللجين ونحوه وان كان من صديقه لا تعافه فصار كالخبيز ونحو ذلك مما انتهى به الانفس زياهي وهذا أحد قرأين - كما هو - في الوهبانية منخ والنظار أن المراد بالصدق المحبوب كما عبره المصنف لا كل صديق فقد يكون صديقه ويعاف ريقه (قوله عذر في ترك الحج) لأن أمن الطريق شرط الوجوب أو بشرط وجوب الاداء ولا يحصل إلا من مع قتل البعض فكان معذورا في الترك فلا يأنه والمراد به القتل في كل مرأه أو جملها أو أقطارها التحقيق القتل فيها ثم المانع فيما يظهر قتل قطاع الطريق لأبعض الحاج لبعض لا مكان دفعه بأمر الحاج ونحوه (قوله منعها زوجها) مصدر مضاف الى فاعله هذا اذا منعه ومرادها السكنى في منزلها (قوله نشوز حكلي) لأنها حدثت نفسها منه بغير حق ولا تجب النفقة لها مادامت على منعه (قوله بخلاف ما لو كان فيه شبهة) كبيت اشتراء من مال مجهول (قوله ليس لها ذلك) لأنه لا بد له من يخدمه وقد تنفع هي عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك (قوله وكذا مع أم ولده) مثلها المدبرة وقيد عاذكر لأنها لو فالت لا سكن مع أمك أو ولدك أو زوجتك وأريد يتنا على حدة لها فلا ظهيرية (قوله لأنه ليس بصريح ولا بكافية) ظاهره أنه لا عتق ولو بالنية وفي الجوى عن البرازية قال لعبد أو أمته أنا عبدك يمتق أن نوى ومثله فيما يظهر ما لا يلى لأن مؤدى العبارتين واحد (قوله لأنه كناية) ظاهره أنه لا يمتق إلا بالنية وظاهر كلامهم عدم اشتراطها في المنة وغيرها بأن حقيقة تنبى عن ثبوت الولاة على العبد وذلك بالعتق فيعتق انتهى وظاهر هذا التعديل أن المولى حقيقة في العتوق فقط والمتبادر خلافه فإن اطلاقه على الأسمى كثر من مشهور فالظاهر أنه من المشترك والنية تعين أحد المعنيين (قوله لا يخرج من يد ذى اليد) أي لا يحكم القاضي باخراجه من يد ذى اليد باقراره أنه في يده لا محال المواضع أى الاتفاق على أنه يقر أنها في يده ليحكم القاضي به ولا سبيل لنقضه حتى لو ادعى مدعى آخر لا تنفع دعواه فإقامة البينة تنفي تهمه المواضع فيمكن القضاء عليه باخراجه من يده لتحقيق يده (قوله على وفق دعواه) أي أنه في يده وبه صرح الجوى (قوله بخلاف المنقول) أي فانه لا يحتاج الى برهان المدعى أنه في يده المدعى عليه وعلاه المؤلف في الدعوى بأن الدفعة فيه أي فلا يحتاج الى برهان على أنه في يده لصحة الدعوى ونقل مسكين عن الصغرى اذا طلب المدعى كفيلا بنفس المدعى عليه من القاضي ووضع المنقول على يده عدل ولم يكتب بالكفيل بالنفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان كان فاسقا يجيبه انتهى (قوله وهذا اذا ادعى ملكا مطلقا) أي محل اشتراط إقامة البينة على أن العقار في يد المدعى عليه في دعواه الملك المطلق لانها دعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من جانب صاحب اليد باقراره لا يثبت كونه ذايد لاحتمال المواضع (قوله لأن دعوى الفعل) أي كالشراء (قوله تصح على غيره أيضا) فانه يدعى عليه التملك وهو يتحقق من غير ذى اليد كما يتحقق منه فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى لعدم نوبت صحتها على اليد (قوله وقيل لا يصح) هذا الخلاف مبنى على أنه هل يعتبر المكان أو الاهل فقيل يعتبر المكان وقيل يعتبر الاهل حتى لا ينفذ قضاؤه في غير ذلك المكان على قول من يعتبر المكان وينفذ على الاهل وان كان العقار في غير مكان القضاء على قول من يعتبر الاهل أي حضور المصم الاهل عند القاضي والاهل كافي الاشياء هو العاقل المميز ولو لم يصيما أو ناله في الخصومة قال المصنف وانما عدلنا عما اعتمد صاحب الكترنا في البرازية والخلاصة من أن الصحيح أن قضاء القاضي في المدود يصح وان لم يكن المدود في ولايته انتهى (قوله قضو)

والعناق ونحوه مما يصح نفعه بالشرط مقتصران على (لا) تكون اشارته أو كتابته كالبيان (في حد) لاننا اندر بالشبهات لكونه حق الله تعالى ولا في شهادة مأمنية ودل يصح اسلامه بان اشارته ظاهر كلامهم نعم ولم أره صريحا في اشياء (البلع الصائم بصاق محبوبه) يكفر ويكفر والا) يكن محبوبه (لا) يكفر وترقى الصوم (قتل بعض الخجاج عذر في ترك الحج) مرق الحج (منعها زوجها) من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها نشوز (حكلي) كما حررناه في باب النفقة (ولو كان المنع اين قلها الى منزله) فليست ناشزة لوجوب السكنى عليه (أو كان يسكن في بيت الغصب فامتنعت منه) لا تكون ناشزة لأنها محقة اذا السكنى فيه سرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة (فالت لا سكن مع أمك وأريد يتنا على حدة ليس لها ذلك) وكذا مع أم ولده وكله مرق النفقة (قال لعبد ما مالكي أو قال لا مئة أنا عبدك لا عتق) لأنه ليس بصريح ولا بكافية بخلاف (قوله) لأنه ليس بصريح ولا بكافية بخلاف في محله (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن المدعى) على وفق دعواه بخلاف المنقول (أو يعلم به القاضي) ولا يكفي تصديق المدعى عليه أنه في يده في الصحيح لاحتمال المواضع قلت قد منعا غير مرة آخرها في باب جنابة المملوك أن المفتي به في زماننا أنه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا اذا ادعى ملكا مطلقا ما اذا ادعى الشراء من ذى اليد واقارره بأنه في يده فأنكر الشراء وأقر بكونه في يده لم ينجح برهان على كونه في يده لأن دعوى الفعل لا تنفع على ذى اليد تصح على غيره أيضا كما بسط في البرازية (عقار لا في ولاية غيره أيضا كما بسط في) كمنقول هو الصحيح القاضي يصح قضاءه فيه (كمنقول هو الصحيح) وتقدم في القضاء أن المصير ليس بشرط فيه به يفتي ويكتب بالحكم القاضي تلك الناحية لرامه بالتسليم (وقيل لا يصح) رمى عليه في الركن والملتقى

(قضى القاضي بينة في حادثة ثم قال رجعت
عن قضائي أو بدلي غير ذلك أو وقعت
في تلبس الشهود أو أبطلت حكمي أو نحو
ذلك لا يعتبر) قول القاضي في كل ذلك لعلني
حقي الغريب وهو المتدعي (والقضاء ماض
ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة)
الافى ثلاث. رت في القضاء لو بعلمه أو بخلاف
مذهبه أو ظهر خطؤه (إذا قال الشهود
قضيت وأنكر القاضي فالقول له) به يفتي قاله
ابن الفرس في القواكه البدرية زاد في البرازية
خلافا للمجد زاد في البحر (مالم ينفذه قاض آخر)
فيثبت لا يكون القول قوله في أنه لم يقض
لوجود قضاء الثاني به قال المصنف وهو قيد
حسن لم أقف عليه لغیر صاحب البحر (شرط
نفاذ القضاء في الجهات) من حقوق العباد
(ان يصير الحاكم في حادثة) بأن يتقدمه
دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر
منازع شرعي أو برهن بحق على آخر عند قاض
فقضى به برهان بدو من اذاعة ومخاضة
شرعية وتداع بينه مالم ينفذ قضاؤه لثبوت
شرطه (وهو التداعي بخصوصية شرعية وكان
افتاء فيحكم) مذهب لا غير كما قد مناه في القضاء
وأفاده بقوله (فلورفع اليه) أي الى الحنفى
(قضاء مالكي) لا دعوى لم ياتت اليه وعمل
الحنفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم ما عنده
من ذلك لخروج قضا المالكي مخرج الفتوى
لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط
انعقاد القضاء في حق العباد (إذا ارتأى)
القاضي (في حكم) القاضي (الاول لم يطلب
شهود الاصل) مرفى القضاء في ديار تيباه
في حكم الاول فأفاده اذ لم يرتب فيه
لا يترس له قال في القواكه البدرية قالوا
قضاء العدل العالم لا يشق ويحصل على
السداد بخلاف قضاء غيره ومعنى اذا تبين وجه
فساده بطريقه فلثاني نقضه (اذا ترتب بيع
التعاطى على بيع باطل أو فاسد لا يعتد
مرفى أول البيع عن الخلاصة والبرازية
والبحر) خبايا وما سأل رجلا عن شيء فأقر
به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراه
جازت شهادتهم عليه) بذلك الاقرار
(وان سمعوا كلامه لم يروه لا تجوز)

القاضي بينة) انما ذكره قوله بعد أو وقعت في تلبس الشهود والا فلا قرار كالبينة فيما يظهر (قوله أو نحو ذلك)
كنقضته أو فسخته أو رفضته حوى (قوله لعلني حق الغريب) ولأن رأيه الاول ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاد
مثله (قوله والقضاء ماض) أي ولو في محتم فيه فلا ينقضه هو نفسه ولا غيره فهذه المسئلة يصح ترتبها على
ما قبلها وتغنى عن قوله بعد شرط نفاذ القضاء الخ (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة) وهي ما يتعلق بها أحكامها
فلا بد فيها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب والاثبات بالبينة مثلا (قوله وشهادة مستقيمة) وهي شهادة
العدل اذا استجمعت شرائط الصحة واحترز بالدعوى الصحيحة عن الفاسدة وبالشهادة المستقيمة عن غيرها فانه
حينئذ يعتبر قوله ويطل القضاء وصورة الدعوى الفاسدة أن يدعى محدودا ولم يبين انه كرم أو أرض والشهادة
غير المستقيمة أن يشهد وكذلك واحترز بقوله وشهادة مستقيمة عما اذا قضى بعلمه فانه يجوز له الرجوع كان
يعترف عنده رجل لا تحرج ثم غاب ثم جاء اثنتان تدعيان عنده هذه الدعوى فيحكم لاحدهما طائفة المقر ثم تبي
انه غيره فانه لا ينبغي له أن يعنى حكمه أفاده جميعه الحوى (قوله الافي ثلاث مرات في القضاء) قدمها في فروع
القضاء حيث قال لا يصح رجوعه عن قضائه الافي ثلاث (قوله لو بعلمه) ظاهره وان لم يظهر خطؤه لتباين المسئلة
وروجه ان المفتي به عدم صحة القضاء بعلمه كأن يعلم أن افلان على فلان حقا لغلبة الفساد (قوله لوجود
قضاء الثاني به) ظاهره انه اجتمع عند القاضي شروط الدعوى وقضى وحينئذ فلا اعتبار للثاني ولا نظر للاول
ولو أبطله وهذا غير التبعيد فانه يرفع اليه قضاء قاض ويثبت عذره بالبينة قضاؤه فينفذه وان لم تدعيا (قوله
من حقوق العباد) قيد به لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى الحل ودون وعق الامه وطلاق الزوجة
(قوله منازع شرعي) خرج به غير المنازع أو المنازع غير الشرعي كفضولي ومودع وم... تعتبر فان نزاعهم
لا يعتبر (قوله به برهان) بالاولى للتعدية والثانية للبيعة (قوله في حكم القاضي الاول) بأن كان الاول
غير عدل لا يبالى بما يحكم وتبين وجه فساد بآن قضى بثبوت الحدود الذي لم يبين انه كرم أو أرض ومن الارتباب
أن يكون ارتشى أو أخذ برشوة فان القضاء حينئذ باطل (قوله طلب شهود الاصل) أو وطالب الخصمين لتمام
الحادثة فيقضى فيها أو ينفذ الاول وقد علم من كلامه آخر أن الارتباب لا يعتبر في قضاء العدل العالم (قوله
في حكم الاول) أي في صحته (قوله يعني اذا تبين وجه فساد) ظاهره ان ذلك قاصر على قضاء غير العدل العالم
والظاهر حرمانه فيه وقوله بطريقه هو كما ثلثناه سابقا (قوله على بيع باطل) كبيع عينة أو دم (قوله أو فاسد)
كعقد فيه شرط لا يقتضيه ولا يلائمه (قوله لا ينفذ) ظاهره ولو فيه بدل شرعي وظاهره ولو اختل المجلس وأفاد
بقوله ترتب انه لم يحصل بينهما مائة أو اذ وقعت بينهما مائة فاصح حيث كان الاول فاسدا (قوله جازت
شهادتهم عليه) لان الاقرار موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق آراء الشهاداة قال تعالى
الامن شهد بالحق وهم يعلمون (قوله لان النعمة تشبه) أي تشبه النعمة فيحتمل أن يكون المقر غيره ولا يجوز
لهم أن يشهدوا مع الاحتمال (قوله ثم دخل رجل) ظاهره أنه دخل بانفراده وأقر بأن افلان كذا أما اذا دخل
المقر مع المقر والحالة هذه هل تجوز الشهادة أو لا تجوز لاحتمال أن الذي أقر بالحق هو الذي يدعيه وجعل
ذممة كنعمة الاخر يجوز (قوله يعلم به) تفسير لما قبله (قوله كذا أطلقه الخ) أي أنه لم يتبدل بالتصرف (قوله
قطع للزور والجليل) الفاسدة ويجعل حضوره وتركة المنازعة اقرارا بأنه مالك البائع وفتوى أئمة خوارزم على
ان سكونه لا يكون تسليما وله المطالبة والدعوى وفي الفتاوى يتأمل المفتي في ذلك ان رأى المتدعي السالك
الحاضر ذاهلة أفتى بعدم السماع واختار القاضي في فتواه نه تسامع في الزوجة لافي غيرهما لكن الغالب
على أهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما أفتى به أئمة حرم قنأ أي وهو ما في المتن أفاده المصنف ولم يقيده بالنصرف
في حق الزوجة والا فارب صاحب الكنز والبرازية كالمصنف وهو كذلك في كثير من المعابر وقيد الزيلعي
فلا عن فتاوى أبي الليث بأن ينصرف فيه المشتري زمانا ورد المصنف بأن التقييد به يوجب التسوية بين
القريب والجار مع أن الجار يخالفه كما لا يخفى على من تأمل كلامهم انتهى وفي حاشية المحكي ما نصه فحصل
بما نقلناه ونقله المؤلف عن فتاوى أبي الليث خمسة أقوال عدم السماع من القريب والاجنبي من غير اشتراط
نصرف المشتري واشترط التصرف فيه ما واشترطه في الاجنبي ولو جاز ادون القريب والسماع من الاجنبي
والقريب أي الزوجة والسماع من الزوجة دون غيرها (قوله وكذا الوضن الدرك) هي وما بعد هذا لا يخرج

شهادتهم عليه لأن النعمة تنقذه فتقع الشهادة
الاذا علموا أنه ليس فيه غيره بأن دخلوا
البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابهم ولا مصلحت
له غيره ثم دخل رجل فسمعهم اقراره ولم يروه
وقته (باع عقارا) أو حيوانا أو ثوبا (وابنه
أو امرأته) أو غيرهما من آثاره (حاضر
بالمه ثم ادعى الابن) مثلاً (انه لم يسمع
دعواه) كذا أطلقه في الكنز والمثلث وجعل
سكونه كالأصباح قطعاً للتزوير والحيل وكذا
لوضوح الدرك أو تقاضي الثمن وقالوا فيمن
زوجوه بلا جهار انكر سكونه عن طلب الجهار
عند الزفاف رضا فلا يملك طلب الجهار بعد
مكوثه تمام ترقى باب المهر (بخلاف الاجنبي)
فان سكونه (ولو جاراً) لا يكون رضا (الا اذا)
سبكت وقت البيع والتسليم و (تصرف
المشتري فيه زرعاً وبناء) في نكاح (لا يسمع
دعواه) على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع
الفسادة وبخلاف ما اذا باع المصطفى ملك
رجل والمائة ساكت حيث لا يكون سكونه
رضا عندنا خلافاً لابن أبي ابيلى بزانية آخر
الفصل الخامس عشر وغيره (باع ضيعة ثم
ادعى انها وقف عايشه) أو على مسجد كذا
أو كنت وقتها) وأراد تخليف المذموم عليه
ليس له ذلك (انفاقاً لا تناقض) وان أقام بينة
تقبل (على الأصح لا ائحة الدعوى بل القبول
البينية في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه
الزبيلى) وقد حفتناه في الوقف وباب
الاختصاص (وهبت مهرها لزوجة فماتت
وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة
في مرض موتها وقال بل في العدة فاقول
لأورثة) هذا ما اعتده في الخاتمة تبحر الرواية
الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسفي
أن القول للزوج فقال والاعتماد على تلك
الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر
واختلفوا في السقوط فاقول لمنكره الخ
قلت وأقره في تنوير البصائر واعتده شيخنا
على خلاف ما جزم به في المثلث كالكنز من
ان القول للزوج وان جزم به شرعاً كالزبيلى
وابن سلطان بأنه الاستحسان فنسبه قات
واستظهره ابن الهمام في آخر المهر فقال
وجه الطاهر أن الورثة لم يكن لهم حق بل لها

عن المصنف لوجود العلم فيه ما (قوله ان سكونه عن طلب الجهار) أي مدة يعلم بسكونه فيم رضاه ومهمزة
ان مكسورة طبعاً كناية بالقول وقيل ليس له الطلب مطلقاً لأن المال في النكاح تابع وعلى ما ذكره اذا لم يسكت
بأخذ المهر ويشترى ما يليق به (قوله وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء) انظر هل الخصم بالزرع والبناء قيد
تظهره ما بين الناس فالتصرف بنحو البيع والشراء والهبة والوصية لا يقع وهو قيد اتفاقاً وظاهره غير
الزبيلى بقوله بان يتصرف فيه المشتري زماناً ان قيدهما اتفاقاً لا إطلاقاً التصرف وهل يشترط في عدم قبول
دعواه عمله التصرف كعمله بالبيع يجوز (قوله حيث لا يكون سكونه رضا) لأن سكونه يحتمل الرضا والسخط
انتهى حموى (قوله وغيره) أي البرازية وذكر الصغير باعتبار أنها كتاب (قوله أو على مسجد كذا) افاد آخر كلامه
انه لا يشترط الدعوى في الوقف مطلقاً وقيل ينبغي أن يفصل الجواب لو كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل
البيعة بلا دعوى وفاقوا ولو على مسجد أو على فقراء تقبل عندهم الا عند الامام وفيه بحث لأن كل وقف لا بد
أن ينتهي الى الذم فلا يختص بقوم بأعيانهم فعلى تقدير أن يكونوا في طبقة عليا ولم يدعوا ان قبل بعدم قبول
البيعة لعدم الدعوى منهم يلزم ضياع حق الفقراء الذين يؤل اليهم الوقف ولو بعد حين انتهى حموى (قوله خلافاً
لما صوبه الرباعي) من عدم القبول فهو يقابل ما في المصنف من تنبيهه لو باع عبد اثم ادعى انه حر أو اعتقه تسمع
دعواه وفي فتاوى الفضل لا تسمع دعواه في اعتاق العبد عند الامام وتسمع في الجارية (قوله فاقول للورثة)
هذا عند عدم البرهان وان أقاموا البرهان فالبيعة بينة من يدعى الهبة في العدة من (قوله بخله) ضميره
كضمير قال يرجع الى قاضي خضن (قوله الخ) هو والهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تضاف الى أقرب الاوقات
انتهى (قوله بأنه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم (قوله فتنبه) أشار به الى أن العمل
بالاستحسان (قوله واستظهره ابن الهمام) أي استظهر أن القول للزوج (قوله فتأمل وجه الظاهر الخ)
الواضح ما ذكره الزبيلى في التوجيه وهو أن سكونه انفقوا على سقوط المهر عن الزوج لأن الهبة في مرض الموت
تفيد الملك وان كانت للوارث لا ترى أن المريض اذا وهب لوارثه أي عبداً فلا يعتقه الوارث أو باعه فنفذ
قصره وان كان يجب عليه الضمان ان مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الامكان فاذا سقط عنه
المال لا ينساق له لوارث يدعى العود عليه والزوج يكره والقول قول المنكر (قوله لانه يميز من جهته) أي
لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق طلاقها على فعلها أي ولا رجوع في اليمين ومن جهتها فملك لأن الوكيل
من يعمل لغيره وهي عاملة لنفسه بخلاف الاجنبي ويقتصر على المجلس فقد ذكر في الصغير لو قال لها وكلت
أن تعطيني نفسك يقتصر على المجلس انتهى أما في الاجنبي فلا يقتصر على الرجوع انتهى مكي (قوله على أن متى
عزلت فانت وكيلي) أي متى وقع عزل متى لك أي زمن فانت وكيلي (قوله يقول عزلت ثم عزلت) لان الوكالة
يجوز تعليقها بالشرط فيجوز تعليق العزل عنها فاذا عزله انزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المعلقة فصار وكيلاً
جديداً انما انزل الثاني انزل عن الوكالة الثانية وهذا أولى من قوله لان متى الخ والظاهر أن المراد بقوله
ثم عزلت التكرار اي اصداف العزل جميع أوقات التوكيل (قوله يقول رجعت عن الوكالة المعلقة) انما اشترط
ذلك لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع اصابه وكيلاً مثل ما كان ولو عزله عن المنجزة ألف مرة لان كلمة
كلما تنقض تكرر الاعمال لا الى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع انتهى عيسى ثم انه لا بد من تقديم
قوله رجعت الخ على قوله وعزلت لانه حينئذ انقطعت مادة التوكيل ولم يبق الا المنجزة فينزل عنها بقوله
وعزلت عن الوكالة المنجزة ولو عكس في التعبير لا بد أن يقول عزلت عن الوكالة المنجزة ورجعت
عن الوكالة المعلقة وعزلت فليتأمل وقيل يقول كلما وكلت فانت معزول اذ كلما في كل انزل والاول أوجه وهذا
لا يفيد لانه ان انزل كلما توكيل لليمين الثانية في كل كلما انزل لليمين الاولى فيبقى دائماً وكيلاً من غير انقطاع
الا بالرجوع عن المعلقة انتهى وفيه أن المقصود عدم تصرفه وهو لا يقدر عليه لعزله ساعة فوكيله فتم المقصود
(قوله ان كان ديناً بدين الخ) لانه متى وقع الصلح على غير ما استحق بعقد المداينة حل على المعاضة فيصير
صرفاً ومعاوضة وفيه لا يجوز الافتراق عن دين بدين للثمن عن الكالي بالكالي (قوله لان الصلح اذا وقع على عين
تعين) ولون أموال الربا كما اذا وقع الصلح على شعب بعينه عن جنسة في الذمة (قوله اذا حلفت فانت بري)
الشيء بالشيء يذكر ذكرني هذا الفرع فرعاً نفساً عن الامام محمد بن قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال الاخر

وهم بدعونه لانفسهم والزواج بشكر فالتدول
له (وكاه باطلا قها لا يملك مزاحها) لانه عين من
جهته (وكذلك بكذا على ان متى عزلت فانت
وكيلي) فطريقه ان (يقول) في عزله (عزلت
ثم عزلت) لان متى لمعموم الاوقات وأما كلما
فالمعوم الافعال (فلو قال كلما عزلت فانت
وكيلي يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلت عن الوكالة المنجزة) الحاصلة
من لفظ كلما فنشعر بعزل (قبض بدل الصلح
شرط ان) كان (دينا بدين) بأن صالح على
دراهم عن دنانير أو عن شيء آخر في الذمة
(والا) يكن دينا بدين (لا) بشرط قبضه
لان الصلح اذا وقع على عين تعين لا يبقى دينا
في الذمة بخلاف الافتراق عنه (قال) المدعي
(لا يثبت في برهن) ولو بعد حلف خصمه
جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبة ليمينه
اذا حلفت فانت بري من المال الذي لي
عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له
بالمال خالية (أو) قال الشاهد (لا شاهد في
فشهدت قبل) لاسكان التوفيق باليمين ثم
التذكير (كلو قال ليس لي عند فلان شهادة
ثم جاء به فشهد أو قال لاجته لي على فلان ثم
أقبحا) بالجهة فأنتم اتقبل لما قلنا بخلاف
ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تسمع
للتناقض (للامام الذي ولاه الخليفة
أن يقطع) من الاقطاع (انسانا من طريق
الجادة ان لم يضرب بالمارة) لان للامام ولاية
ذلك فكذلك انما به (صادره السلطان ولم يعين
بشخص ماله) فلو عينه فذكره الا أن يأخذه الن
طوعا (فباع ماله) بسبب المصادرة (صح)
ببعضه لانه غير مكره كما مر في الاكرام (كاد ان
اذا حبس بالدين فباع ماله اقضائه) صح اجماعا
(خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى
وهبت مهرها لم يصح ان قد ردت على الضرب)
لانها مكره عليه (وان اكرهها على الخلع
وقع الطلاق ولا يفسد المال) لان طلاق
المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا (ولو احوال
انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج
لم يصح) قالوا وهي الحيلة قلت انما تتم بمبولة
فيعلم حيلتها الا أن يقال انه يمكن الحال
من مطالبته برفعه الى من لا يشترط قبوله

ان حلفت اسم على ادبها لك خلف فأذاها المدعي عليه ان كان اذاها على الشرط المذكور وهو باطل
وله وذي أن يرجع فيها ادى لان ذلك الشرط باطل لا يطابق الشرع اذ الذين شرعوا على المنكر لا المدعي (قوله)
أدخال لاهية (قوله) يقال انه تكرار مع أولى المسائل وقد يجاب بأنه انما ذكره ليفيد أنه لا فرق بينا اذا قال
لا يثبت أو قال لا يثبت (قوله) بخلاف ما اذا قال ليس لي حق) أما لو قال لا أعلم عليه حقا ثم ادعى حقا يقبل
وكذا لو قال كل بينة أتت بها فهي زور ثم أتى أو كل شهادة يشهد لي فلان وفلان فهي كذب ثم شهد اتقبل عند
الامام لا عند محمد (تنبيه) قال الامام ادى في فصوله لو قال ذو يد ليس هذا لي أو ليس مالي أو لا حق لي فيه
أو ما كان لي وهو ولا منازع ثم ادعى آخر فقال ذو اليد هو لي فاقول قوله والتناقض لا يمنع لان اقراره هذا
لم يثبت حقا لاحد اذ اقراره بجهول باطل والتناقض انما يمنع اذ انقضت ابطال حتى لاحد ولو كان لدى البعد
منازع حين قوله ذلك فهو اقراره بالملك في رواية وفي رواية لا وبأل القاضي ذا اليد هو لي المدعي فلو أقربه
أمر بتسليمه اليه ولو أنكر برهن المدعي ولو أقتر أنه لقان فكذلك قد رما بكنهه الشرا منه ثم برهن على الشرا منه
بلا تاديع قبل لا يمكن التوفيق بأن يشتره بعد ما أقتر أنه ولا ان يثبت على العقد المبرم فثبت الملك للعال ولو أقتر
انه لا حق له فيه ثم برهن على شرا منه فلو شهد بشرا به بعد اقراره جازوا لافلان له الجوى (قوله) لم تسمع
للتناقض) قد يقال ان التوفيق المذكور ممكن هنا أيضا لما اذا لم يعتبر ويمكن التوفيق انه في هذه المسئلة ثبتت
برائة المدعي عليه باقول الاول ثم يريد شغها بالثاني ولا يقبل (قوله) أن يقطع) أي يعينه قطعة جوى (قوله)
من طريق الجادة) هو وسط الطريق ومعه (قوله) ان لم يضرب بالمارة) بأن كان واسعا لا يضيق بذلك قال
في المحدثين قد به لانه لو اضرب بالمارة لا يقع اذ فيه قطع الطريق وليس له أن يقطع الطريق وان كان له من طريق
أخرى حتى لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضي رد ذلك في نصاب القضاة وذكر في الخاتمة قالوا السلطان
أن يجعل ذلك الرجل طريقا عند الحاجة انتهى (قوله) لان للامام ولاية ذلك) اذ له التصرف في حق الكفاية
فيما فيه فلو لم يمين فاذا رأى ذلك فصله لهم كان له أن يذله من غير أن يلحق ضررا بأحد ألا ترى انه اذا رأى
أن يدخل به من الطريق في المسجد أو عكسه وكان في ذلك مصلحة باليمين كان له أن يفعل ذلك منع (قوله) صادرة
السلطان) أي أراد أن يأخذ منه مالا جوى (قوله) فباع ماله) ولو لم يبعه بآء القاضي عليه كما مر (قوله) كاد ان
اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف وهو المدين (قوله) بالضرب) أطلق فيه وانما ظاهر المراد به المبرح
(قوله) وان اكرهها على الخلع) وخالف على مهرها عليه (قوله) لان طلاق المكره واقع) فيه نظر فان الزوج ليس
بمكره في الطلاق قلت هو لا مصلح (قوله) انما تتم) أي الحوالة (قوله) فيعلم حيلتها) فلا يمينها أن ترضيه بهية مهرها
قلت تظهر هذه الحيلة فيما اذا كان الزوج جاهلا بالحكم (قوله) لم يجبر عليه) أي في ظاهر الرواية يكره (قوله) فماده)
لا يؤخذ من عدم الاجبار المعاملة بالرفق لو قال ويؤمر بالرفق اسكأ أولى قلت وعلى القول بازالة الضرر البين
ينبغي الاجبار والضممان (قوله) أنه لو سقى أرضه الخ) وفي الخزانة عن التوازل لو أراد أن يتخذ داره يستأجر
لجاره أن يمتعه من ذلك ان كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت رخوة يتعدى ضرره
الى جداره أن يمتعه (قوله) عمر دار زوجته الى آخره) على هذا سائر الاملاك كالكريم وغيره جوى والماسب
زيادة لفظها (قوله) لصحة أمرها) والاذن بالمعارة التزام للنفقة دلالة كالا مبرقضا منه (قوله) فاعماره)
هذا اذا كان كل الآلة له فلو كان بعضها له وبعضها لغيره لا يكون مشتركا بينهما (قوله) فاعماره) (قوله) بلا اذنهما)
ولو باذنهما تكون عارية (قوله) في الاذن) أي فأنكرته المرأة (قوله) وفي أن العماره لها) أي وعليها النفقة
ان صدر اذن منها أو لافقة عليها وهو متطوع ان لم يكن اذن ففيه صورتان (قوله) اذ لم يثبت الخ) جعله شرطا
فلو قال فهو ما ذكر ثم اعترف بالخطا لا يقبل ولو صدقته (قوله) وحاصله) اذ وضع والراجح الخ (قوله) انه لا يثبت) أي
بذكر الباع دون المكاف (قوله) لانه نسب) وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو ربه
ولا يضاف اليه التلف (قوله) وكذا اذ ادل السارق على مال غيره) لان التلف حصل بفعل السارق لا بالدلالة (قوله)
قد قسه) أما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد ولو أخذ العظماء مباشرة لم يضمن كما تقدم
ما يفيد أيضا (قوله) لانه مكره) والضمان على المكره أو الاخذ بأشياء ان أخذ مختارا والا فلا مكره فقط بخلاف
ما لو قال أحبه لك شرا أو اضربك ضربا فهو وضمان ان دفع المال لان دفع مال الغير لا يجوز الا للنفوق التلف

(التخذ بترافى ملكه أو بالوعة فتزعمها ساطع جاره
 وطلب جاره نحو يلم بجبر) عليه وفاده أنه
 يؤمر بالرفق دفعا للادنى (وان سقط الحائط
 منه لم يضمن) لعدم تعديه إذ حفره في ملكه
 فكان تبسبا وترقى آخر الأجرة أنه لو سقى
 أرضه سقيا لا يحق له فتحدي لجاره ضمن
 (عمردار زوجته بما له بأذن ما قاله عمارة لها
 والذقة دين عليها) لعمدة أمرها (و) لو عمر
 (نفسه بلا ذنبا فالعمارة له) (و) يكون غاصبا
 للعمارة فيؤمر بالتفريق بطلمه اذ لك (ولها)
 بلا ذنبا فالعمارة لها وهو متطوع (في البناء
 فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه
 ولا يثبت فاقول لمكره بيمينه وفي أن العمارة
 لها (وله فالقول له لانه هو المثلث كما أفاده
 شيخنا وقدم في الغصب) قال هذه رضية
 ثم اعترف بالخطا وصدفته في خطئه فله أن
 يتزوجها اذ لم يثبت عليه بأن قال) أفاده أنه
 لا يثبت الا بالقول كقوله (هو حق أو صدق
 أو كفاقت أو أشهد عليه بذلك شهودا أو مافي
 معنى ذلك) من الثبات المانطى الدال على
 الثبات النفسى وهل يكون تكرار اقراره
 بذلك ثباتا بخلاف مبسوط في المبسوط وحاصله
 أن التكرار لا يثبت به الاقرار (ولو أخذ
 رجل (قريحة فتزعم انسان من يده لم يضمن)
 لانه نسب (وكذا اذ ادلى بالارق على مال
 غيره أو أمسك هاربا من عدوه حتى قتله)
 عدوه لما قلنا (في يده مال لانسان فقال له
 سلطان ادفع الى هذا المال والا) تدفعه الى
 (اقطع يديك أو أضربك حتى تدفعه لم يضمن)
 المدافع لانه مكره (قال تركت دعواى على
 فلان وتوفت أمرى الى الآخر لا تسع
 دهواه بعده) أى بعد هذا القول ذكره في
 الفتية (الاجازة تلحق الافعال) على الصحيح
 (فلو غصب عينا لسان فأجاز المالك نفسه
 صحيح) اجازته وحده يثبت (فبغير الغاصب عن
 الضمان) ولو اتفق به فأمره بالحفظ لا يبرأ
 عن الضمان ما لم يحفظ وتعامه في العمادية
 (وضع منجلا في الصحراء ليصيده حمار وحش
 وسعى عليه فجاء في اليوم الثاني) قيد اتفاق
 اذ لو وجدته ميتا من ساعته لم يحصل زيلعي
 (ووجد الحمار مجروحا) ميتا (لم يؤكل) لأن الشرط أن يذبحه انسان

وهو موجود في الاول دون الثاني فلو ادعى ذلك أى الاخذ منه كرها هل يكتفى منه باليمين أم لا يثبت برهان
 يحتاج الى بيان انتهى جوى وبه علم أن المراد بضرب شخص الضرب المثلث (قوله على الصحيح) مقابله ما عن
 الامام انه لا تلحق الافعال وقيد بالافعال لانه لا خلاف في اجازة الاقوال كما في تصرفات الفضولى (قوله فأجاز
 المالك نفسه) وكذا لو دفعه الى أجنبي فأجاز المالك قبض ذلك الاجنبى خرج الغاصب عن الضمان (قوله
 فبغير الغاصب عن الضمان) أى ويضمن ضمان الامانة (قوله ولو اتفق به الخ) ولو أودع مال الغير فأجاز المالك ذلك
 برئاعن الضمان وقيد بالاتفاق لانه لو لم يتفق خرج عن الغصب بمجرد الامر بالحفظ هذا ما يفيد
 كلامه وقوله ما لم يحفظ اعلم أن الحفظ يكون بالنسبة كما اذا غصب عقد جوهرا واستعمله ثم وضعه في صندوقه ثم أمر
 بحفظه فيه فانه يكون حافطاً بنية حفظه له وان لم ينفه ويكن بالفعل كما اذا كان يستعمل الذوب ونحوه فأمر
 بالحفظ فان حفظه يكون بنزعه ووضعه في حرز والظاهر أن المراد بالحفظ ما يعمها (قوله وضع منجلا) بكسر الميم
 ما يحصده أو يصاديه (قوله لأن الشرط أن يذبحه انسان الخ) كذا في الزياي وقد سبق أنه لا يشترط في صيد
 الكتاب والسهم ذلك (قوله كره ترميما) قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه أما الدم فغرام بالنسب واكره الباقية
 لانها مما تستخينه الانفس قال الله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وفي المنع والظاهر كراهة التعريم فاطلاق المصنف
 والمؤلف مما لا ينبغي (قوله من الشاة) ذكر الشاة اتفاقاً لأن الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات (قوله الحيا)
 بالقصر الفرج وفي النهاية الحيا هو ود الفرج من ذوات الخف والظلف زاد في القاموس وانه يقصر أيضاً
 جوى (قوله والمثانة) هي كافي المصباح مستقر البول من الانسان والحيوان وموضعها من الرجل فوق المصا
 المستقيم ومن المرأة فوق الرحم والرحم فوق المعال المستقيم (قوله والمرارة) بفتح الميم وهي التي فيها المازة (قوله والدم
 المسفوح) أى السائل من العروق أما الدم الباقي في العروق بعد الذبح لا يكره كافي المفتاح وزيد نخاع الصليب
 (قوله في بيت) قبله كافي المنع وتذكره اجزاء من الشاة سبعة من نكحها فقدأ وصحتم المأكلة بالعدد (قوله فقل) كذا
 في النسخ وعليه فاعدود ستة ولو قال فقبل باسكان الباء والمرابة الحيا كان أولى لتقيم العدد (قوله
 اذا ما ذكيت شاة) بناء التائيد الساكنة (قوله بشرط تقدمت) هي اذ لم يحصل غلة للبيتم أمّا اذا وجد ما يشترط به
 غلة فلا يمس له الاقراض وأن لا يكون له وصى ولو منصوص به أفاده المصنف وأن لا يجسد ما يضارب له وأن يكون
 من ملى ذكره الجوى (قوله بخلاف الاب) في جامع النصولين عن بعضهم الوصى لا يقرض ماله ولو أقرضه لا يعد
 خيانة فلا يعزل به وذكر ليس لوصى القاضى اقراضه ولو أقرضه صح ونقل عن البعض صح للاب اقراضه اذ له
 الايداع وهذا أولى انتهى جوى (قوله ان كان الله يعذب المشركين) ال للجنس أو للاستغراق أى كل مشرك
 (قوله أو اطفال المشركين) هذا يفتيد أن اطفال المشركين يحكم عليهم الشارع بالمشرك مع انهم يتبعون النسب
 ويجرى عليهم حكم الاسلام ان كان مسلمانهم هو قول من أقوال عشرة لكن قائلة يقول انهم معذبون في النار
 والمشهور انهم في الجنة (قوله لم تصدق الموجبة الكلية) التي دل عليها آل الاستغراقية (قوله القامون بأمرها)
 فيه إشارة الى أن العمارة على هذا الوجه غير العمارة على الوجه الاول فانها عليه عمارة تعذيب (قوله في البيت
 سؤالان) يحد ذلك الاستدراك والشرط الاول (قوله في البيت الاول سؤالان) أى وان كان الثاني بلفظ
 الاستدراك (قوله ولا يقبل تأويل قائلة) لبشاعة امظه وايقاع العوام في الابهام (قوله هذا) أى الشطر الثاني
 (قوله فكيف الاول) أى الشطر الاول قال ابن الشحنة وعندى ان هذا من غلط ما تقدم مما يشكر ذكره والتلفظ
 به وما تقدم هو ما نقل عن الامام أن رجلا سأله ما تقول فيمن قال لا أرجو الجنة ولا أخاف النار وأكل الميتة والدم
 وأشرب عيالاً ولم يؤلف الله تعالى وأصلى بالركوع ولا سجوداً وبغض الحق وأحب الفسقة فسأل أصحابه فقالوا
 كافر قبس رضى الله تعالى عنه وقال هو مؤمن برجوب الجنة ويخاف رب النار لهما ويريد أن يأكل السمك
 والطحال ويشهد الشهادتين ولم ير الله تعالى ولا رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ولا يخاف ظلم الله لانه مقرر عنه
 ويصلى صلاة الجنازة ويبغض الموت ويحب المال قال ظهير الدين وفي هذه العبارة ضرب من الاستبعاد فلا يجوز
 استعماله اقلت وأنا نأنيح صفة نسبت الى الامام وأقول بجملة هذا الكلام ان لم أكفر قائلة ولا أقبل تأويله
 في زماننا الذي فشت فيه البدع والاقوال المنكرة في ذاته وصفاته تعالى انتهى من شرحه بصرف (قوله
 قد قضى بنقه) أى بنقل هذا الكلام قلت العذر له انه شرح النظم وفيه هذا (قوله حشنته ظاهرة) أى وجدته

أو يجرحه والافهوكا للطحينة (كره تحريما)
وقيل تنزيها والاول أوجه (من الشاة) سبع
(الحيا والخصبة والغدة والمائة والمرارة والدم
المسفوح والذكر) فلا ذكر الوارد في كراهة ذلك
وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال
فقل ذكر والاثنيان مثانة
كذلك الدم ثم المرارة والغدد
وقال غيره

إذا ما ذكبت شاة فكلها
سوى سبع فقهين الوبال
فما ثم خاء ثم غين
ودال ثم ميمان وذال
(للغاضى) اقراض مال الغائب والطفيل
واللقطة) بشر وطه تقدمت في القضاء (بخلاف
الاب والوصى والمثنته) الا اذا انشدها
حتى ساغ تصدقه فاقراضه أولى زيلجى (قال
ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق
لا تطلق امرأته لاق من المشركين من
لا يعذب) كذا في الخاتمة وظاهر توجيهه ان
المراد بهذا البعض من يصدق عليه الشرك
في الجلالة بأن يكون مشركا في غيره ثم يحتج له
بالجسنى أو اطلاق المشركين فانهم مشركون
شركا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهو
سالية جرمية لم تصدق الموجبة الكلية القاطلة
كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد ورد هذا
الغرض على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال
وهل قاتل لا يدخل النار كافر
ولكنه بالمؤمنين نعمون

قال ومعناه ان الكفار الماردين النار يؤمنون
بالله تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال تعالى
فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسا والجزء البيت
معنى آخر وهو ان عمارا خربت بها القاعون
بأمرها وهم مؤمنون ففي البيت سؤالان قال
ابن الشحنة وعندي ان هذا مما يتكرر ذكره
والثاني لا بد من أن يدون ويبطل ولا يقبل
تأويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه
تسليم فيه فكيف الاقول فلا تغفل ثم رأيت
شيئا قال قد نضى ينقله عن نفسه بالانكار

متعلقة ومثله فيما يظهر لو قال أهل النظر انه لا يطبقه كك الشخ الكبير بأن عرض على الصبي عارض اقضى
ما ذكر (قوله ترك على حلقه) لأن قطع قلته لتكشف الحشفة فاذا كانت ظاهرة فلا حاجة الى القطع (قوله
وقال أهل النظر) أى المعرفة منع (قوله ترك أيضا) لا حاجة اليه (قوله وحكما) الحكمى بقطع الاصل
ولم يوجد (قوله وخصائصه) فيه ان اليهود يحتنون (قوله وعذر شيخ) لا حاجة اليه (قوله سبع سنين) لانه يؤمر
بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالختان حتى يكون أبلغ في التظيف قاله في الكافي زاد في خزانه الاكل وان كان
اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا يحتن حتى يبلغ لانه للطهارة ولا يجب عليه قبله (قوله
وقيل عشر) لانه يضرب على الصلاة اذا بلغ عشر العتاد (قوله بل كرمه للرجال) لانه الذى الجماع
والمراد ان الله تعالى أكرم الرجال بعشر وعية ختان النساء (قوله وقيل سنة) لنههم على ختان الخنى ولو كان
مكرمة فقط لم يحتن لاحتمال كونه امرأه ولكن لا كالمسنة فى حق الرجال ويجوز النظر الى فرج الرجل لختنه
بزازية (قوله وفى الرسل) صريح فى ان ساما وحظلة مرسلان (قوله وهم زكريا) بالقصر لغة (قوله ثبت) بغير
تنوين كادريس (قوله ويجوز كى الصغير) وكذا ثقب اذن صغيرة لمنفعة الزينة ولا تفعل حامل ما يضرب بالولد فلا
تحتجم مالم تحتج بخن لا بأس به مالم تقرب الولادة وتترك القصد مطلقا ويجوز لوصى العلم والخال كى الصغير
وبط قرخته ولو انكسر شئ من البهية وهى فى بلا شديد منه ولا يربى برؤها فذبحها أولى ما كوله اللعم وغير
ما كوله والمرضة اذا ظهر حملها واقطع لبنها وليس للاب ما يستأجر به للصغير مرضعة ويخاف هلاك الولد
فالواياح لها ان تعالج فى استئزال الدم مادام نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو وقد روا ذلك جماعة وعشرين
يوما وانما أباحوا لها فساد الحمل باستئزال الدم لانه ليس بأذى فيباح اصابته الأذى ولا بأس بقطع اليد من
الأكلة وشق البطن لهما فيه ولو كثر الكلاب فى قرية وأضر بأهلها يؤمر أصحابهم بقتلها فان أبوا أخبر الامام
بذلك ليأمرهم به أفاده الحوى (قوله ويذبحها أى الهرة) ظاهر كلامه ان الذبح قاصر على الهرة (قوله يكره
اسراق جراد) أى تحريمها ومن القمل البرغوث ومثل العقرب الحية (قوله حطب فيها) الاولى فيه (قوله والقضاء
القمل ليس بأذى) لانها تؤذى غيره ويورث النسيان وفيه تعذيب لها بجموعها (قوله وجازت المسابقة) شرطه
أن تكون الفاية بما يحتملها الفرس وأن يكون فى كل واحد من الفرسين احتمال السابق أما اذا علم ان أحدهما
يسبق لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز للراحة الى الرياضة على خلاف القياس وليس فى هذا الايجاب المال للغير
على نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز منع (قوله والرمى) بالسهم ليعلم ايهما بعد رميا أو ايهما أصيب الهدف
(قوله ليرناض للجهاد) أفاد أنه اذا كان بقصد الله ويكره (قوله الا اذا أدخلنا ثالثا) صورته أن يقول لا ثالث
ان سبقنا فاما لان ذلك وان سبقنا فلا شئ لنا عليه ولكن الشرط الذى شرطاه بينهما وهو أيهما سبق كان له
الجعل على صاحبه باقيا على حاله فإخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه وان غلبه فلا شئ لهما عليه (قوله
بشرطه) هو أن يكون فرسه كفو الفرسهما يحتمل أن يسبق أو يسبق وان كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز
دل عليه الحديث (قوله لا يحرم من احد الجانبين) ولو كان الجعل كثيرا لارتفاع معنى القمار لانه من القمار
الذى يزداد تارة وينقص أخرى والمقامر ان يجوز أن يذهب مال احدهما الى صاحبه ويجوز أن يستفيد مال
صاحبه فيجوز الزيادة والنقص فى كل واحد منهما فصار قرارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا شرط من
جانب واحد لان النقصان لا يمكن فيهما وانما يمكن الزيادة فى احدهما وفى الآخر النقصان فقط فلا يكون مقامرة
لان المقامرة مفاعله تقتضى أن تكون من الجانبين واذا لم تكن فى معناه جازا تصح ان انتهى منع ولو قال شخص
واحد لجماعة فرسان من سبق فله كذا من مالى أو لارماة من أصاب الهدف له كذا جاز كالتسبيح بل أولى لانه
من مال نفسه ومثل المسابقة الفقهاء لو تنازعوا فى مسئلة وشرط لاصيب جـ لـ من جانب أو من جانبين مع محال
لان المعنى يجمع الكل اذا تعلم فى الجانبين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى (تنبيه) المراد بجعل
الجعل الجواز لا الاستحقاق فلا يجبر القاضى من امتنع أفاده الحوى (قوله ولا يصلى على غير الانبياء) وجوزها
بعضهم استقلا لاهلته صلى الله عليه وسلم على أبى أوفى وقوله تعالى هو الذى يهلى عليكم أو لثك عليهم صلوات
والجهم وزعم على منعه لانه شعار الانبياء اذا ذكروا فلا يطق بهم غيرهم وجلى ما ورد على الدعاء واختلاف هل يكره
تجربيا أو تنزيها أو خلاف الاولى ذكره النووي فى الاذكار وقال الصحيح انه تنزيه انتهى وشرع الدعاء لهم

وانه ما كان ينبغي له أن يدقنه وبأنه التوفيق
(معي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان
ظنه مخدونا ولا تقطع جلده ذكره الا بشديد)
ألم (ترك) على حاله (كشيخ أسلم وقال أهل
النظر لا يطبق الختان) مولا أيضا (ولو ختن
ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع أكثر
من النصف كان ختنا ناوا ونقطع النصف
فنادونه لا) يكون ختنا فاعتقده لعدم الختان
حقيقة وحكا (والاصل ان) (الختان سنة)
كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الاسلام)
وخصائمه (فلما اجتمع أهل بلدة على تركه
حاربهم الامام) فلا يترك الا للعدو وعذر شيخ
لا يطبقه ظاهر (ووقته) غير معلوم وقيل
(سبع سنين) كذا في المتن وقيل عشر
وقيل أقصاه اثنتا عشرة سنة وقيل العبرة
بطاقته وهو الوجه وقال أبو حنيفة لا علم لي
بوقته ولم يرد عنه ما فيه شيء فلذا اختلف
المشايع فيه وختان المرأة ليس سنة بل
مكرمة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي
من ولد محتونا من الانبياء عليهم الصلاة
والسلام فقال

وفي الرسل محتون لعمر كخلفته

ثمان وتسع طيبون أكارم

وهم ذكر بايث ادريس يوسف

وحنظلة عيسى وموسى وآدم

ونوح شعيب سام لوط وصالح

سليمان يحيى هود يس خاتم

(ويجوز كى الصغير يوطق رحنه وغيره من

المدواة المصلحة) ويجوز (فصد الهائم

وكيها وكل علاج فيه منفعه لها وجزاء قتل

ياضرمها ككباب عقور وهريرة) تضر

(ويذبها) أى الهرة (ذبحا) ولا يضرمها

لانه لا يقيده ولا يجرقها وفي الميتة يكره

احراق جراد وقلة وتقترب ولا بأس باحراق

حطب فيها غل والقضاء القميلة ليس بأدب

(وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل

والرمي) لا تناض للجهاد (وحرم شرط العمل

من الجانبين) الا اذا دخلنا ثانيا على الجمل بشرطه

كما ترى في الخطر (لا يحرم) (من أحد الجانبين)

استحب ولا يجوز الا في غير هذه

الاربعة كتاب في الجمل وأما الجمل فيجوز

في كل شيء وعمامة في الزبلى

بلفظ الصلاة لما فيه من التعظيم قال أبو العالية معنى صلاة الله على نبيه شأؤه عليه عند الملائكة ومعنى صلاة
الملائكة الدعاء قال في فتح الباري وهذا أولى الأقوال وكذا صلاة غير الملائكة معناه الدعاء وطلب الثناء من الله
تعالى عليه (قوله ولا على غير الملائكة) مشتق من الاول وقيل من الملائكة الواحدة ملك وأصله مالك على وزن
مفعل سقطت همزة فوزنه مع فلان القضاء هي الهزمة وقيل مأخوذة من لا اذا أرسل فأصله ملائكة فنقلت
الحركة وسقطت الهزمة وهي عين فوزنه مفعل يقال ألث بين انقوم كضرب الكا والوكا أرسل واسم الرسالة
مالك بضم اللام والملائكة بالهاء ولا هماتنهم وتفتح والملائكة هي السماويات والروحانيات على الاطلاق اجسام
لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة وسعوا السماوية منها بالملائكة والارضية بالجن ان كانت غير شريرة
وبالشياطين ان كانت شريرة وهذا غير المشهور والمشهور ان الملائكة اجسام نورانية والجن والشياطين اجسام
نارية لا توصف الملائكة بكورة ولا نونية اذ لم يرد به نقل ولا دل عليه عقل لا فواب لهم كما قال الماتريدي لان
عملهم كالنفس لبني آدم من غير اختيار منهم وفي الظاهرية مثل الرستغنى الله لائكة ثواب وعقاب قال نعم
لكن لا كثواب الا دميمين ولا عقابهم وفي خزائن الاكل وفيه أن لا يسأل الانسان عما لا حاجة اليه **كأن**
يقول كيف هبط جبريل وعلى أى صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحين رآه على صورة البشر هل بقي ملكا
أو هو ملائكة أبدل صورته وأين الجنة وأين النار وفي الساعة ونظائرهما ويكره الجدول في أن لقمان وذا القرنين
وذا السكف أنبياء أم لا ولا عايل أفضل أم اصحاب وأيم **ما** الذبيح وهل آزر أبو ابراهيم أو لا وهل عائشة أفضل
أم فاطمة وأبوها صلى الله عليه وسلم على أى دين وما دين أبي طالب ومن المهدى الى غير ذلك مما لا يجب عليه
معرفة ولم يرد التكليف به انتهى (قوله قولان) فقيل لا يجوز اذ لا يدل على تعظيم كالهالة ولا يدعى به لغير
الانبياء والملائكة وهو تحصيل حاصل اذ هو رحوم قطعا وقيل يجوز لانه صلى الله عليه وسلم كان من أشوق
العبادة الى راحة الله تعالى وفي خزائن الاكل ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسماء معظمة فلا يجوز أن يقال
انه فقير غريب مسكين فريد طريد ويجب تعظيم العرب خصوصا أهل الحرمين لمكان النبي صلى الله عليه وسلم
منهم خصوصا أولاد المهاجرين والانصار وأولادهم بذلك أولاد على وأبي بكر وعمر وعثمان انتهى وينبغي
أن لا يجوز غفر الله له وسامحه ما فيه من ايها منقص (قوله ويستحب الترضى للصعبة) لانهم كانوا ياتون
في طاب الرضا من الله تعالى ويحتدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يظنهم من الابداء أشد الرضا فهم أحق
به ولا يبلغ غيرهم اذ ناهم ولو أنفق ملء الارض ذهبا (قوله وقيل يقال الخ) قال النووي والذي أراه ان هذا
لا بأس به وان الرابع أن يقال رضى الله تعالى عنه لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت انهم انبياء (قوله ولما
بعدهم بالمغفرة والتجاوز) **كثيرة** ذنوبهم وقلة اهتمامهم بالامور الدينية انتهى حوى (قوله والاعطاء باسم
النبروز والمهرجان) بأن يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر والنبروز هو اليوم الاول من فيرودين
ماه واهذا يسمى جدي الا انه غرة الحول الجديد والمهرجان هو اليوم السادس عشر من مهرماه من شهر الفرس
(قوله ولا بأس) مشتق من البؤس وهو الشدة أى لا شدة عليه من جهة الشرع أو من البأس وهو الجراة أى
لاجراة في مباشرته لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على أن فاعله لا يؤجر ولا يأثم بحسبى عن المقاح (قوله
لبليس القلانس) جمع قلندوة في مختار الصحاح القلنسوة بفتح القاف والقلندة بضمها معروفة وذكر القلانس
بلفظ الجمع ليشمل أنواعها من البيضاء وغيرها والقلنسوة ذات الاذان والقلنسوة تحت العمامة لانه صح
انه كان له صلى الله عليه وسلم قلانس بلبسها انتهى ذخيرة وفي الجوهر القلنسوة ما يجعله الاعاجم على رؤسهم
أكبر من الكورقة انتهى والاول أعظم (قوله وصح انه حرّم لبسها) أى من الحرير وما بعده خلا لما في مسكين
من حياها من الحرير (قوله وتند لبس السواد) جبة أو عمامة أو رداء الحديث يدل عليه ذكره في السير الكبير
واتقيده بالسواد للاحتراز عن لبس الاحرقانه مكرمه عند الامام على الاصح حوى وقدم الكلام عليه
في الخطر واختلف في لبس الاخضر فقيل لا لبس لانه من لباس الشيطان وقال بعضهم بلبس ما روى انس كان
أحب الالوان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخضرة وثياب أهل الجنة خضر ولبس صلى الله عليه وسلم البرد
الاخضر وما قيل انه من لباس الشيطان لم يصح (قوله وارسل ذنب العمامة بين كتفيه) لانه عليه الصلاة
والسلام كان يفعل ذلك حوى (تكميل) يستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب **كأن** أبو حنيفة يوصي

أصحابه بذلك وبليس لباساً بأربعة مائة دينار لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أوفى الله عليه وسلم
إذا أنتم الله على عبد أجاب أن يرى أثر نعمته عليه وخرج عليه السلام برداء قيمته ألف درهم وبعثاهم إلى الصلاة
وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم فبلى قيل لا يحنيفة أليس عمر كان يلبس قميصاً كان عليه كذا كذا رقعة
قال ذلك الحكمة أنه أمير المؤمنين فلو لبس ما يافئ نفسه أو اتخذ لنفسه الواناً من الطعام لا قد أدى به عمله في ذلك
ويعلم لا يكون لهم ذلك فبأخذون ظمناً فاختار ذلك لهذه المصلحة أبو السوء وعن حاشية الشامي (قوله فأنما سار
الشیطان) الضمير إلى الحرمة المأخوذة من الآخر (قوله قال تعالى والذين آمنوا العلم) صدر الآية وإذا قيل انشروا
فانشروا ورفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات وفي أحكام القرآن للرازي وقد كان النبي صلى
الله عليه وسلم يرفع مجلس أهل العلم على غيرهم ليبين للناس فضلهم ومنزلتهم عنده وكذلك يجب أن يفعل ذلك
بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عباس لعلماء درجات فوق المؤمنين به مائة درجة ما بين كل درجة بين
خمس مائة عام (قوله وهم أولوا الأمر) أي الذين أمر الله بطاعتهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم والمطاع مقدم وقال الزندوبى حتى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد
على السواء وهو أن لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجلس مكانه ان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يقدّم عليه في مناسبه
وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تعطيه في كل مباح يأمره به وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمر
الطلبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم خيرهم وشرهم شرهم (قوله اختضب) أي
في لحته لأجل التزين للذم والجوارى جازى الأصح مروى عن أبي يوسف فقد قال كما يحببني أن تزين لي
أمر أن يحببني أن تزين لها واختلف في أنه صلى الله عليه وسلم اختضب والأصح أنه لم يفعل وفي الولوالجية لا يذبح
لصغير أن يختضب يده ولا رجليه لأن ذلك تزين وأنه مباح للنساء وفي شرح الماشرك لا كل اختلاف في الخضاب
في موضعين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم هل خضب أو لا فقال أنس لم يبلغني الخضاب وقال بعضهم
اختضب واحتج بحديث أم سلمة وابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يختضب بالصفرة والخضار أنه
صلى الله عليه وسلم خضب في وقت تركه في معظم الأوقات فأخبر كل عماري والشامي أن الخضاب أفضل
أم تركه قال بعضهم تركه لأنه عن تغيير الشيب وقال آخرون الخضاب أفضل لأن جماعة من الصحابة رضوا الله
تعالى عنهم خضبوا كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يختضب بالحناء وبعضهم كان يختضب بالزعفران وروى
ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه وبعضهم بالسواد وروى عن عثمان والحسن والحسين وعقبة بن عامر وابن سيرين
رضي الله تعالى عنهم ومذهبن أن الصبغ بالحناء والوسمة حسن كما في الحاشية قال النووي ومذهبنا استحباب
خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة وتحريم خضابه بالسواد على الأصح لقوله عليه الصلاة والسلام
غير واهذا الشيب واجتنبوا السواد انتهى ما قاله الأكل مع حذف وقوله وتحريم خضابه بالسواد هذا في حق
غير الغزاة ولا يحرم في حقهم إلا لارهاب وإعلاء محل من فعل ذلك من الصحابة حموى (قوله وإذا أخرج من بلدتها
الطاعون) المناسب زيادة أو دخل ليناسب ما بعده (قوله ليس ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لأن دفعه للمسلمين
أكثر فواجب الجهاد حيث كان بهذه الصفة (قوله لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما الخ) صورته اشترى
شيئاً بفضة نقد أو ببيع لا تسعة مشرين إلى أجل هو عشرة أشهر فإذا أقضاها بعد تمام خمسة أو مات بعد هياتاً أخذ
خسة وبترك خمسة وانظر هل المراجعة المذكورة قيد أو النظر إلى القيمة فيظهر ذلك فيما إذا باع سلعة ورثها
مثلاً أكثر من قيمتها قوله ينبغي لحفاظ القرآن في كل أربعين يوماً أن يحتم مرة (لأن المقصود فهم معانيه والاعتبار
بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن (خاتمة) لا ينبغي أن يسلم على القارئ ثلاثاً شغل وهل
يرد أو لا قولان معصمان وفي خزنة الأكل وقيل لا يرد وبه تأخذ وروى عن الإمام أنه يرد بقلبه كالسلام على
المصلي وقيل لا يشغل قلبه كالأشغال لسانه وإذا سمع القارئ الأذان فالأفضل أن يمسك ويسمع وإذا مزأه
نبي لا يجب عليه الصلاة مراعاة للنظم فإنه أفضل ثم إذا فرغ صلى على من ذكر اسمهم وإن لم يفعل فلا شيء عليه
انتهى خزنة ولو طس أحد بحجبه استظهر الجوى أن يشتمه القارئ وعن الإمام من قرأ القرآن في السنة مرتين
فقد أدى حقه ولا يقوم إلا لاية أو معلوم أو عالم وفي القنية والاحسن أن يحتم في كل شهر مرة ويندب له التطهر
وتحسين اللباس والتطيب والعكس من الجلوس وترتيله وتنوير بيت يقرأ فيه بالقناديل والشموع ويجمع القارئ

ولا يمس على غير الانبياء ولا على (غير
الملائكة الا بطريق التبع) وهل يجوز الترحم
على النبي قولان فليحى قلت وفي الذخيرة أنه
يكبره ويجزئه السجود طي تبع الاستقلا لا
فليكن التوفيق وبالله التوفيق (ويستحب
الترضى للصحابة) وكذا من اختلف في نبوته
كذي القرنين وأفعان وقيل يقال صلى الله
على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة
للقرماني (واترحّم للناهبين ومن بعدهم من
العلماء والعباد وسائر الأخيار وكذا يجوز
عكسه) وهو الترحم للصحابة والترضى للتابعين
ومن بعدهم (على الراجح) ذكره القرماني وقال
الزبلي الأولى أن يدعوا للصحابة بالترضى
وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة
والتجاذز (والاعطاء باسم النبوز والمهرجان
لا يجوز) أي الهدايا باسم هذين اليومين حرام
(وان قصد تعظيمه) كما به نظمه المشركون
يكفر قال أبو حفص الكبير لو أن رجلاً عبد
الله خمسين سنة ثم أهدي لمشارك يوم النبوز
ببضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وجب عليه
أنتهى ولو أهدي لمسلم ولم يرتعظيم اليوم بل
جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي أن يفعله
قبله أو بعده فبما لا شبهة ولو شرب فيه مالم
يشتره قبله ان أراد تعظيمه كفر وان أراد الأكل
والشرب والتعظيم لا يكفر فليحى (ولا بأس
بلبس القلائد) غير حرير وكرباس عليه
أربعم فوق أربع أصابع سراجية وضع أنه
حرم لبسها (وندب لبس السواد وأرسال
ذنب العمامة بين كنفه إلى وسط الظهر)
وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (ويكبر) أي
للرجال كما ترقى باب الذكراهة (لبس المعصن
والمزفر) لقول ابن عمر رضي الله عنهما ما ساءنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عن لبس
المعصن وروى قالوا يا كمالاً حراً فأنما رزى
الشیطان ويستحب التجميل وأباح الله الزينة
بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج
لعباده الآية وخرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعليه رداء قيمته ألف درهم فبلى
ولاشاب العالم إن يقدّم على الشيخ الجاهل

أهل وولده عند الختم ويدعولهم بالبركة والمغفرة وان يفتح القرآن عند ختمه فهو الحال المرتحل والقراءة من
المصحف أحب وتجوز الرقية منه لا بغير ذكره تعالى قال أبو بكر الاسكاف من رعى فكتب فاتحة الكتاب على
جبهته بدمه جاز قبل له أيجوز ذلك بالدم قال نعم قيل لو كتبها بالبول أو على جلد ميتة قال كل ذلك يجوز اذا كان
فيه شفاء ألا ترى العطشان كيف يشرب الخمر لما فيه من شفاؤه من العطش وحدث ابن مسعود في ما لا شفاء
فيه ونذ أن لا يحتتمه في أقل من ثلاث وأن يعرضه في سنة على من هو أعلم منه وأولى الاوقات به شهر رمضان
ويكره المباشرة بقراءته كالقراءة في الاسواق والسوال وفي موضع غير طاهر ولا يضع فوق المصحف شيئاً ويقرأ
منه لا يصير مهجوراً ولو وضعه اى في بيته للتبرك لئلا يكرهه ويجوز المباشرة فيه لا المرأة ولا نفسيره بالراى
ولا عكس ترتيبه واذا عذرت القراءة فيه لقدمه قبل بحرق بالنار وقيل يلف في خرقة طاهرة ويحضره حفيرة ويحده
ولا يشق وان شاء غسله بالماء وان شاء وضعه في موضع طاهر لا تصل اليه أيدي المحدثين ولا تصل اليه الاقدار
ولا بأس بوضع قرطاس عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة ومدة الرجل الى المصحف لو لم يكن بمجذات لم يكره
ويكره هذا الرجل عددا الى مصحف أو كتب فقه أو تفسير كذا الرجل الى الكعبة في نوم أو غيره ولو طعن في القرآن
بحضرة من يحسن عليه أن يرشده سأل أو لا لكن ضل عن الطريق على العارف ارشاده مطلقا وفي الحديث
وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أكبر من آية أو سورة أو تبها الرجل نفسه والذيان أن لا يمكنه القراءة
من المصحف ولا بأس بالقراءة مضطجعا ولا يمكن بضم رجليه * صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل
يعذرون في ترك الاستماع ان افتتحو اقبل القراءة والافلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن والله سبحانه
وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

مناسبة لما تقدم ان الوصية تكون غالباً في مرض الموت فيعقب الموت تقسم الفرائض ووجه التأخير ظاهر
منه وذلك لانها متعلقة بالموت وهو متأخر عن الحياة والفرائض جمع فريضة ما يفرض على المكلف وقد يصح
بها كل مقدر قال الازهرى اذا دخل في الفريضة الهام جعلت اسما لا معنى أى وصفا انتهى (قوله هي علم
بأصول الخ) هذا تعريف غير مطرد لانه لا يشمل الاصول المتعلقة بالمنع والحب والتعريف التام ما ذكره الاكل
في شرح السراجية حيث قال واذا أردنا تعريفه قلنا علم الفرائض معرفة ما يتعلق بالتركة من الحقوق وما يمنع
منه ومعرفة أصحابها وكيفية استحقاقهم لها وقسمتها عليهم فقولنا معرفة يشمل المعترف وغيره وقولنا ما يتعلق
بالتركة من الحقوق يخرج سائر المعارف وقولنا ما يمنع منه لا دخال موانع الارث والحب وقوله معرفة أصحابها
لا دخال المستحقين وقولنا كيفية استحقاقهم لها لا دخال معرفة كونهم صاحب فرض أو عصبه او ذارحم
وقولنا وقسمتها عليهم لا يدخل فيه معرفة الضرب والتعجيل وغير ذلك انتهى وتسميتها فرائض مع اشتغالها على
بيان نصيب العصبات وذوى الرحم تسمية للشيء بأقوى اقسامه أو المراد بالفرائض سهام المقدرة فيدخل فيه
العصبات وذوى الرحم لان سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صحيح وموضوعه التركات وامتداده من
الاصول المذكورة وغايته ابطال الحقوق لاربابها وأركانها ثلاثة وارث ومورث ومورث وشروطه ثلاثة موت
مورث وحياة وارث حقيقة أو تقدير كالحلل والعلم بجهة الارث وأسبابه وموانعه ستأى واصوله ثلاثة الكتاب
والسنة في ارث أم الأم بشهادة المغيرة وابن سلمة واجماع الامة في ارث أم الأب في اجتهاد عررضى الله تعالى عنه
وعليه الاجماع ولا مدخل للقباس هناك في شرح المتي (قوله بأصول) الباء للتعدية وتلك الاصول تجري
في الوارثين والحب والتعصيب وغير ذلك (قوله وحساب) يتعلق ذلك الحساب بتصحيح المسائل واعطاء الانصاف
وبيان اخراج من يخرج من الوارثين (قوله لان الحق) أى الذى يتعلق بتركة الميت وهذا التعليل مناسب
المصر العقلى لا الاستقرائى فلو قال والحقوق هنا بالاستقراء والعقل لكان أولى (قوله الاقل التعيين) هو عبارة
عن صرف ما يحتاج اليه الميت الى أن يدفع سوى الكفن قاله الاكل وفي ابن كمال باشا هو اقتضاه جهاز الميت
من حين موته الى دفنه فيدخل فيه التعميم انتهى (قوله وهو الدين المطلق) فائنا ان لم نذكر بتعلقه بالذمة يلزم

ولو قرئ بما قال تعالى والذين أووا الى
دربات فارافع هو الله في رضى به بضعه الله
في جهنم وهم أووا الى امر على الاصح وورثة
الانبياء بلا خلاف (اختص لا جل التعيين
للنساء والجوارى جاز) في الاصح ويكره
بالسواد وقبل لا وترى الخطر (كما يجوز ان
ياكل منكنا) في الصحيح لما روى أنه صلى الله
عليه وسلم أكل منكنا مجمع الفتاوى (أخذته
الزكاة في بيته فقضى الى النساء لا يكره بل
يستحب) لقرار النبي صلى الله عليه وسلم عن
الحناط المائل (واذا خرج من بلدة بها
الطاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى
فلا بأس بأن يخرج ويدخل وان كان عنده أنه
لو خرج فنجح ولو دخل ابتلى بذكره ذلك
فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه
حكم التمسك في الحديث الشريف مجمع
الفتاوى (فقيه في بلدة ليس فيها غيره فقه منه
يريد أن يغزو فليس له ذلك) بنارية وغيرها
(قضى المديون الدين الموقر) قبل الحلول
أومات) لحل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ
من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى
من الايام وهو جواب المتأخرين) فقيه وبه
أفتى الاروم أبو الوفاء وقد قدمه قبل فصل
وعلمه بالرفق للجانبين وقد قدمه قبل فصل
القرض فرع * في آخر الكثرين في الحافط
القرآن في كل أربعين يوماً أن يجتمعت

(كتاب الفرائض)

هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق
كل من التركة والحقوق هي هنا خمسة
بالاستقراء لان الحق اما للميت أو عليه
أولا والاقل التعيين والناس اما أن يتعلق
بالذمة وهو الدين المطلق أولا

خلو ذمته بعد الموت من تلك الحقوق فيلزم أن لا يؤخذ به في الآخرة (قوله والثالث اما اختياري الخ) وذلك
لأنه إما أن يكون ثبوته من جهة الميت واختياره وهو الوصية أو يكون من جهة غيره وهو الشرع وهو الميراث
(قوله لأن الله تعالى قسمه بنفسه) أي قدره ولم يتفوض تقديره إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبيرتسب كل
واحد من النصف والرابع والثلث والثلث والثلث والثلث من بخلاف سائر الأحكام كالصلاة والزكاة والحج
وغيرها فان النصوص فيها مجملة وانما السنة بينها من (قوله بشمسه) الباء للسببية (قوله ولذا) أي لقسمة الله
تعالى بنفسه (قوله لثبوتها بالنص) وذلك لأن العلم ما ثابت بالنص لا غير واما ما ثبت بالنص وغيره فالثابت
بالنص لا غير الفرائض والثابت به وبغيره العلوم الدينية غيره والمراد بالنص ما يعم الاجماع (قوله وقيل اتعلقة
بالموت الخ) اعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم فانها نصف العلم من المتشابهات فالذين لم يشغلوا من العلماء بتأويل
المتشابهات قالوا صدق بأنها نصف العلم ولا تبحث عن وجهه والذين ذهبوا إلى تأويله أو لوه بتأويلات عديدة
جمعها بعضهم في قوله

قول رسول الباري المصنوع * علم الفروض نصف علم قابصر
مؤول تأويله مجتبع * في حشيش وقنوت ففكر

فالخاء المهمة إشارة إلى الحالة يعني انما جعل العلم بها نصف العلم لاختصاصها بإحدى حالتي الإنسان وهي الموت
دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة وأحدى الحالتين من مجموعها نصف قسمها نصفها هذا المعنى
والسين المهملة إشارة إلى السبب لأن السبب الذي يثبت به الملك نوعان اختياري وضروري فالاختياري
كالشراء وقبول الهبة والوصية وضروري كالارث فقسمها نصفها هذا المعنى والعين المهمة إشارة إلى العلم فانهم
قالوا العلم علمان علم يحصل به معرفة الانساب وعلم يحصل به معرفة الأسباب والاول هو علم الفرائض والثاني
هو سائر العلوم والشين المحجمة إشارة إلى المشقة فان ما فيه من المشقة يساوي ما في سائرها وانما المشقة
بنقطتين من فوق إشارة إلى التقدير فانه لو قدر بسط فروع الفرائض لبلغ حجمها حجم فروع سائر العلوم وافين
المجتمعة إشارة إلى الترغيب والواو إشارة إلى التوسع فانه عبر عن البعض بالنصف فوسعا في الكلام وتجوزا والهاء
المثلثة إشارة إلى الثواب فانه باعتبار الثواب نصف فانه روي أن تعلم كل مسألة من مسائل سائر العلوم عشر
حسنة ولتعلم كل مسألة من مسائل الفرائض مائة حسنة فجعلها مائة بمجازاة الشارح (قوله وهل ارث
الحق من الحق الخ) قال العلامة عبد البر في شرح الوهبانية اختلف علماؤنا في وقت الارث فقال مشايخ العراق
يجري في آخر جزء من اجزاء حيازة المورث وقال مشايخ بلخ ان المورث مادام حيا فله ما كان يبيع أمواله من كل
وجه فلو لم يكن الوارث في هذه الحالة لاذى إلى أن يصير الشيء الواحد لثلاثة أشخاص لكل واحد منهم ما على
الكمال في حالة واحدة وهذا أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث اتفق على الوارث ويعت
المورث ملكه فماذا ينتقل إلى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بلا خلاف والزوجية ترتفع
بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا فيه بعد الموت لازوجية بلا خلاف فبأي شيء يجري الارث بينهم ما وفائدة
هذا الاختلاف تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم طال لها اذا مات مولد فانت - زرة زوج وارثه لا وارث له
غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت في آخر جزء من اجزاء الحياة تعتق لأن العتق أضيف إلى ما بعد ثبوت الملك
للو ارث وعلى قول من يقول الارث يثبت بعد الموت فيكون ثبوت الملك للوارث بهدموت المورث بزمان
فلا يكون العتق المضاف إلى ما بعد الموت مضافا إلى زمان ملك الوارث فلا يصح انتهى وفيه تأمل وذكر القدوري
انه على قول الصحابين لا تعتق وعلى قول زفر تمق أي والمعتقد قوله ما (قوله من تركه الميت) التركة في اللغة
بمعنى المتروك كالمطلبة بمعنى المطالب وفي الاصطلاح هو ما تركه الميت من الاموال صانعا عن تعلق حق الغير بعين
من الاموال فتركه من أهله وعياله لا يسمى تركه انتهى روح الشروح والاولى أن يقول المصنف من مال
الميت كما فعل ابن السكال قال اذا اختلفت لثلاثة تلك الحقوق بالتركة فانها تعلق بالدية الواجبة بعد موته
وهي من جملته ماله دون تركه اذ لم يتركها حيث حصل له بعد موته انتهى (قوله الخالية الخ) وصف كاشف فان
تلك الحقوق المذكورة بعد انما عاقت بالمال قبل الموت وهو انما يصير تركه بعد الموت ويدل عليه ما قاله
السيد ونقله الشارح بعد بقوله وانما قدمت هذه الحقوق على التكتفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه انتهى

وصلى عليه والافلا واذا انش القبر واخذ الكفن فان بقي الميت مدفونا في القبر لا يجب على الورثة تكفينه ثانيا
 وأما اذا بنى الميت عريضا فخرج القبر كفن ثانيا كما كفن أولا بذلته أو ثواب أو خمسة ان كان الميت طريا وان لم يكن
 طريا بل متفسخا كفن بثوب واحد من تركته وهكذا الوسر مرارا قبل القسمة وقضاء الديون أما اذا قسمت
 التركة بين الورثة رخصت الديون ونفذت الوصايا فانه يسترد للتمسك من الورثة شيء على قدر مواريتهم دون
 الغرماء وأصحاب الوصايا ويكفى به وكذا الوسر في ثلثا واربعا الى أن يستغرق ما في ايدي الورثة انتهى (تنبيه)
 من يلزمه تجهيزه حكمه حكمه كونه مات قبله ولو بملحظة وكرهية ولو غنية على المعقود وهل للغرماء المنع من كفن
 المثل قولان والصحيح نعم انتهى من شرح الملتقى (تنبيه) التجهيز لا يدخل فيه السج والعمدية والجمع والموائد لان
 ذلك ليس من الامور اللازمة فاقبال لذلك ان كان من الورثة بحسب عليه من نصيبه ويكون متبرعا وكذا ان كان
 اجنبيا وقال في روح النور عن النبي صلى الله عليه وسلم لو استأجر رجلا لغسل الميت لا يستحق الاجرة ويجوز اخذها له
 وحفر قبره ودفنه وفي روضة العلماء ان كان في ثلث القرية أو البلدة غسل غيره فله الاجر لانه لا يفترض عليه غسل
 هذا الميت لعدم كونه متعين له فجازت الاجرة كالمراة تستأجر زوجا ليعمل لها عملا وكذا الولدان استأجر
 والده لانه لا يفترض عليه خدمة الولد وأما اذا لم يكن غسل غيره لم تجز الاجرة كالولد اذا أجرة نفسه لوالده
 لخدمته لانه لا يفترض عليه خدمته وكذا المرأة اذا أجرة نفسها من زوجها لخدمته لم تجز لان خدمتها تقع صلة
 للزوج فصارت مستحقة فلم تجز الاجرة ولو استأجر رجلا ليحفر ميتا قبرا جاز لان جميع العالم يسلمونه ولو استأجر
 رجلا ليضبط ميت كفننا مختلف المتأخرون فيه فقال بعضهم تجوز في الاحوال كلها لانه يمكن أن يكفن في ثوب
 غير مخيط ولا يفترض عليه الخياطة وقال بعضهم ان لم يوجد غيره في مصره فالاجرة فاسدة والاجرة كالغسل
 (قوله التي لها مطالب من جهة العباد) احتراز عن الديون التي تتعلق بها مطالب الله تعالى كدين الزكاة ودين
 الكفارة وغيرها وانما تقدم قضاء الديون على تنفيذ الوصية لان قضاء الديون واجب في الحالتين حالة الحياة
 وحالة الممات وتنفيذ الوصية واجب في حالة وهي ما بعد الموت والشيء الواجب في الحالتين راجع على الشيء
 الواجب في حالة واحدة منق (قوله ويقدم دين العصة) هو ما كان ثابتا بالبينة مطلقا أو بالاقرار في حالة صحته
 (قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا باقراره في مرضه أو فيما هو في حكم المرض ككافران من خرج للمبارزة
 أو اخرج للقتل قصاصا أو ليرجم انتهى بعم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بأن أقر في مرضه بدين علم بثبونه
 بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين العصة اذ قد علم وجوبه بغير
 اقراره فلذلك ساواه في الحكم انتهى سيد واعلم أن ديون العباد ثلاثة قوى ووسط وضعيف فالقوى هو الذي
 يقدم على التكفين والتجهيز كالحقوق المتعاقبة بعين من أعيان التركة والوسط ما ثبت بالبينة أو بالاقرار
 في العصة وما ثبت بالمعاينة في المرض والضعيف ما ثبت بالاقرار في المرض واعلم أن التركة متى قسمت بين الغرماء
 بالخصص ثم ظهر للميت تركعة اخرى فان وفيت بالباقي من الديون بقضى منها ما بقي وان لم تقاسم وتوفيت
 القسمة وكذا اذا ظهر بعد القسمة دين آخر على الميت تستألف القسمة وبعض الديون يرجع على البعض
 من وجوه اخرى سوى الوجوه المذكورة مثلا الدين الثابت على نصراني بشهادة المسلمين مقدم على
 الثابت بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى
 كافر وان كان شهودهما كافرين والمكاتب اذا مات عن وفاء وعليه دين لاجنبي أيضا يقدم دين الاجنبي على
 دين المولى وحكم التركة قبل قضاء الديون كحكم المهرين بدين على الميت فلا ينفذ تصرفات الورثة فيها
 هذا اذا كانت التركة أقل من الدين أو مساوية له وأما اذا كان فيها زيادة عليه ففي نفوذ تصرفات الورثة
 وجهان أحدهما النفوذ الى أن يبقى قدر الدين وأظهره ما عدم النفوذ على قياس المهرين انتهى بعم زاده
 قال المؤلف في شرح الملتقى وقد منافي القضاء أن ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم
 ملكهم حينئذ انتهى (قوله من ثلث الباقي) أي بعد دين العباد (قوله والا لا) أي وان لم يوص لا يجب تنفيذه
 ودين الله كزكاة والحج والصيام والنذر والكفارات فاذا وصى مثلا باسقاط الصلاة سقطت المطالبة
 فان لم يوص وتبرع بها الوارث قبل لانسقاط الصلوات عن الميت لان الاختيار له عدم أصلا ولانه أدنى رتبة
 من الإيصاء فيحكم فيه بعدم الجواز اظهرا لا لمخطاط رتبته وقبل بسقط كافي الإيصاء لان دليل الجواز هنا

وكل من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه التي لها)
 مطالب من جهة العباد (ويقدم دين العصة)
 على دين المرض ان جهل سببه والا فسيان
 كما بسطه السيد وأما دين الله فان أوصى به
 وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا

الرياء لما في سعة رحمة الله وكمال كرمه وضله وذلك يشمل الایصاء والتبرع جميعا انتهى (تنبيه) في حقيقة الدين
قال ابن كمال الدين في عرف أهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع
الحفظ بخلاف الزكاة لان الواجب فيها عليك مال من غير أن يكون بدلا عن شيء آخر كذا قال صاحب النهاية
وقال في روح الشروح الدين يقضى من جميع التركة والقياس أن لا ينفذ الا من الثلث الا أنه ترك بالاثرو هو
ماروى عن ابن عمر أنه قال اذا أقر المريض بدين جاز عليه ذلك في جميع تركته انتهى وحده المريض مرض
الموت ما يكون الهلاك فيه غالب حتى اذا طلق راكب السفينة امرأته لا يكون فارا ولو انكسرت السفينة وطلق
يكون فارا والمعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا صار صاحب فراش أول ما اصابه فهو في حكم المريض فيعتبر
نصرته من ثلث ماله وترث امرأته اذا طلقها فرارا من الارث وان لم يصير صاحب فراش وتطول وصار بحال
لا يخاف منه الموت فهو في حكم الایصاء فيعتبر نصرة فاته من جميع ماله وحده الطاول سنة وفي الواقعات
والختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لا انتهى
(تنبيه) لو قبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء لكفى ذكره
ابن النكاح (قوله ثم تقدم وصيته) قال ابن المبارك ما من مريض يوصي فأوصى الورثة وصيته الا وهم شركاؤه
في الاير والوزر وقال الفضيل الحيف في الوصية ذنب لا توبة منه حتى يلقى الله تعالى والوصية عليك بعد الموت
بشرط أهلية التبرع فلا تصح من صبي ومراعى سواء مات قبل الادراك أو بعده ولا من غير عزم وفي الحديث
ما يدل على ذنب نقصها عن الثلث عند غنى الورثة أو استغنائهم بمصصهم وعلى تركها عند عدمهم
وفي الخلاصة عن الفضيل انها اذا كانت الورثة صفارا فترك الوصية أفضل مطلقا وان كانوا بالغين فقراء
ولا يستغفون بثلتي التركة فتركها أفضل أيضا وان كانوا أغنياء أو يستغفون بالثلثين فالوصية أفضل روى عن
الغلام تقدير الاستغناء بأن يصيب كل واحد منهم أربعة آلاف درهم وعن الفضيل عشرة آلاف أفاده في روح
الشروح وتنفذ الوصية بالثلث التي أوصى بها الاجنبي مسلما كان أو كافرا ببراءة الورثة أو لا وارث عند
اجازة الورثة وهم كبار انتهى درمنقي وفي روح الشروح الوصية بما زاد على الثلث باطلة عند الامام والشافعي
ومالك واكثر الفقهاء الا أن يجيز الورثة وان اجاز البعض دون البعض يجوز في حصة المجيز دون غيره وان كان
فيهم مجنون أو طفل يوقف حصته حتى اذا أفاق المجنون وبلغ الطفل فأجاز جازت في الكل والا فيجوز في مقدار
الثلث انتهى (قوله ولو مطلقة) كالوصية بربع المال أو ثلثه والمعينة أن تتعلق بشيء معين مثل الدار والثوب
والجارية ونحوها انتهى روح الشروح وفي ابن كمال مقابل الوصية المطلقة الوصية المقيدة وهي أن يوصي بثلث
مال بعينه بأن يوصي مثلا بثلث دراهمه أو دنائره أو بثلث الدين أو بثلث الغنم ربح بذلك في كتاب العين
والدين من المحيط لا الوصية المعينة والفرق واضح انتهى (قوله على الصحيح) وذلك لان محل الوصية مطلقا الثلث
يعر عا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم
في أعمالكم ومراده عليه السلام أن الله تعالى جعل لكم ثلث أموالكم لتكسبوا به خيرا لانفسكم في حال
حاجتكم الى ذلك وغام الكلام على الحديث في ضوء السراج (قوله خلافا لما اختاره في الاختيار) من قول شيخ
الاسلام انها ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون
الموصي له شريكا للورثة لا مقدما عليهم لان حقه يزاد بزيادة مال الموصي ويتقص بقصه كالميراث قال الاكل
ولعل الصواب معه فان التقديم اغايتة مقور فيه يجعل حق الموصي له متعلقا بالصورة والمعنى اذا خرج من ثلث المال
فيخرج تعلق حق الوارث بصورته فكان ذلك تقدما على الورثة وأما اذا كانت مطلقة فلا يتصوره التقديم انتهى
وقد علمت الصحيح (قوله من ثلث ما بقى) لامن ثلث أصل المال لان ما تقدم من التكفين وقضاء الديون قد صار
مصرفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه وأيضا بما استغرق ثلث الاصل
جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية منخ (قوله بعد تجهيزه وديونه) ان وجد أو بعد أحدهما ان عدم
الاخر وأما اذا لم يوجد واحد منهما كما اذا مات غريبا أو حرقا أو مأكولا غير مدينون فغن ثلث الكل ومحل
التفدي من ثلث الباقي أيضا اذا وجد وارث وأبي عن تنفيذها من الكل فان الزائد على الثلث حتى الوارث فلا
يجوز التصرف فيه عند عدم رضاه والا فغن الكل أي أن لم يوجد وارث أو وجد ولم يأب عن التنفيذ من الكل

(ثم) تقدم (وصيته) ولو مطلقة على الصحيح
خلافا لما اختاره في الاختيار (من ثلث
ما بقى) بعد تجهيزه وديونه

تتخذ الوصايا من الكل لعدم المانع ابن كمال ثم قال ومعنى تنفيذ الوصايا من الثلث اسقاط قدر ما بقي بها منه
عن حيز القسمة بين الورثة لا افراز ذلك القدر من المال الباقي وتسليمه للموصى له انتهى وفي عجم زاده والنص
وهو قوله تعالى من بعد وصية وان كان باطلا لاقه منها ولا لما زاد على الثلث أيضا لكن الاجماع اخرج الزيادة
اذا لم تجز الورثة واعلم أن الورثة اذا أجازوا الوصية فيما زاد على الثلث نفذت أنواع الوصايا بامنه وبصير الموصى به
ملكاً للموصى له بالقبض ولهم الرجوع قبل القبض واذا أجاز البعض دون البعض جاز في مقدار حصصة البعض
دون غيره ولو استأذن المريض الورثة بأكثر من الثلث فأذنوا له في ذلك ثم مات فلهم الرجوع عنها ولو ردوها
في حياته كان لهم أن يجيزوها بعد وفاته وأجمعوا على أن للموصى له قبول الوصية وردها وعلى أنه اذا قبلها
في حياة الموصى كان له الرد بعد وفاته واختلفوا فيما اذا ردتها في حياته هل له القبول بعد وفاته ذهب الامام
والشافعي الى أن له القبول بعد الوفاة وقال زفر ليس له ذلك وأما الموصى به فذهب أبو حنيفة والشافعي
في قول الى أنه يخرج من ملك الموصى بعد موته ولا يدخل في ملك الموصى له ولا في ملك الورثة بل يبقى موقفاً
حتى يقبلها الموصى له أو يردّها وفي قول أنه يدخل في ملك الموصى له لكن له ردّها انتهى (قوله وانما قدمت)
أي في الآية على الدين مع أنها مؤخره عنه (قوله انما ما لكونها مظنة التفريط) ولأنه انما قصد تقديمها على
الميراث ولم يقصد ترتيبها ما بأن أو في الآية بمعنى الواو وهي للجمع المطلق دون الترتيب كما في قوله تعالى مائة ألف
أو يزيدون وقوله تعالى انما أركفوا راعي أن التقديم في اللفظ لا يدل على التقديم في الحكم مطلقاً لا ترى الى قوله
تعالى لهذا قدمت صوامع ويبع وصلوات ومساجد وانما كانت مظنة التفريط لكونها أقل لزوماً من الدين ولأنها
مظنة الضعفاء والمساكين والدين خط الغرماء وهم يطلبون بقوة وسلطان ولأنها من قبل الميت والدين ثابت
مؤدى ذكره أولم يذكره ولأنها تنسب للميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيستحق اخراجها على الورثة فكان
في أدائها احتمال التفريط بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى أدائه تفريفاً لآفة مؤثرهم فقدم ذكرها
حتماً على أدائها (قوله ثم رابعا) أي ان لم تعتبر الحقوق المتعلقة بعين التركة وقوله بل خامسا ان اعتبرت (قوله
يقسم الباقي) انما لم يقل ثم يبدأ بتقسيم ما بقي كما أفاده في الحقوق السابقة لأنه أخر الحقوق الاربعة والابتداء
لا يتصور الا بالنسبة الى شيء آخر بعده عجم زاده (قوله بعد ذلك) أي بعد التجهيز وقضاء الديون والوصية (قوله
أي الذين ثبت ارفعهم) اشارة الى أن قوله بالكتاب متعلق بورثته بالتأويل المذكور لا يقسم وفي ضوء المراج
وقوله عنه الا كل ما يفيد أنه متعلق يقسم وبعبارة الا كل ان الورثة ان كانوا ممن ثبت فرضهم بالكتاب فيقسم
الباقي بينهم بالكتاب وان كان ممن ثبت فرضهم بالسنة فيالسنة وان كان بعضهم ممن ثبت فرضه بالكتاب
وبعضهم ممن ثبت فرضه بالسنة فيالسنة بالكتاب والسنة وان كانوا ممن لا يوجد صريح النص من الكتاب أو السنة
فيه وتكون المسئلة مختلفة بين المجتهدين فعلى قول كل مجتهد يقسم الباقي من الحقوق الاربعة المرتبة بينهم تجوز
القسمة وایس المراد من قولهم ثم يقسم الباقي بين ورثته أن يكون الباقي من تلك الحقوق حتى الورثة فهناك
اجماع وانفاق في أنه حق الورثة وانما المراد منكم القسمة فيما بينهم انتهى وفيه أنه لا بد فيه من ملاحظة
الكتاب في ثبوت ارث من يقسم بينهم به ومحل تأخير القسمة ان وجدت الحقوق المتقدمة والافيد أنه ومحل
القسمة ان تعدد الوارث وان لم تعدد فالكل له لا تحصار الورثة فيه وذلك فيما عدا الزوجين لانهم لا يستوعبان
حق الورثة أفاده ابن كمال والورثة جمع وارث وهو في عرف الفرضيين الباقي بعد فناء غيره ممن له نسب أو سبب
سواء تجدد له بعده ملك أو لا ولهذا يصح أن يقال لمن أخبر أن زيدا مات وترك ورثته هل ترك لهم مالا أو لا ومنه
قوله وفيمن الوارثون أي الباقيون بعد فناء الخلائق ولكن قيد النسب والسبب غير مأخوذ في حقه سبحانه لأنه
منزه عنهم روح الشروح (قوله بالكتاب) وهم الاب والام والزوج والزوجة والبنون والبنات والاخوة
والاخوات انتهى عجم زاده والكتاب في اللغة اسم المكتوب غاب في عرف الشرع على كتاب الله المثبت
في المصاحف كما غلب في عرف العربية على كتاب سيبويه وأل فيه اما لعهده وهو القرآن واما عوض
عن المضاف اليه أي بكتاب الله تعالى ويقال نظير ذلك من السنة أفاده في روح الشروح (قوله أو السنة)
أراد القسمة بكل من هذه الثلاثة منفردا كان أو مجعها بالجموع البتة وانما يقسم بواحد منهم على سبيل
منع الخلط والسنة هي المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً فان لفظ السنة يتنظمها ما بخلاف

وانما قدمت في الآية ايهما ما لكونها مظنة
التفريط (ثم) رابعا بل خامسا (يقسم الباقي)
بعد ذلك (بين ورثته) أي الذين ثبت ارفعهم
بالكتاب أو السنة

الحديث فانه مخصوص بالاول وذکر في كشف المنار ان مطلق لفظ السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان المراد به في عرف أهل الشرع طريقة الدين اما رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقوله أو فعله أو للعصابة رضى الله عنهم فان قيل يجوز أن يكون الباعث لتفسير السنة بالحديث فقط عدم
ثبوت حكم في قصة التركات بقول العصاة قلنا ليس كذلك فان العول قد وقع في زمن عمر رضى الله عنه
فشاور أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأشار ابن عباس رضى الله تعالى عنهما به فقال أعيوا الفرائض
فيحكم بذلك عمر رضى الله عنه وتابعه كثير من العصاة رضى الله تعالى عنهم انتهى (قوله كقولهم صلى الله
عليه وسلم أطعموا الجذات السدس) فارت الجذات ثبت بالسنة وكذا الاخوات لا ب و أم مع البنات فحوقوله
واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ونحو الحق والفرائض بأهلها فما أبقت فلا ولي رجل ذكر انتهى بجم زاده
وأولى هنا ليس بمعنى أحق لاننا لا نأورث من هو أحق بمعنى أقرب بل بمعنى أقرب والمراد به قرب النسب وذلك
يكون مرة بقرب الدرجة وأخرى بقوة القرابة وأما تقييد الرجل بالذكور فمقتضى كماله وقيل
للتنبية على حسب استحقاقهم وهو المذكور وقيل لئلا يجرى الجواز إذا المرأة القوية قد تسمى رجلا وقيل احتراز
عن الخلق المشكك فانه لا يجعل عصبة ولا صاحب فرض جزا بل يعطى القدر المتيقن وهو القدر الأقل
عن قدر الذكور والاثونة وقيل لبيان أن العصبة يرث صغيرا أو كبيرا بخلاف عادة الجاهلية فانهم كانوا
لا يعطون الميراث الا لمن بلغ حد الرجولية فتقييده به يدل على أن البلوغ ليس بشرط انتهى روح الشروح
مزيدا (قوله وابن الابن كالابن) وبنت الابن التي جعلت كالنفس والاخت لا ب التي جعلت كالاخت لا بوين
والمراد باجماع الامة اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصرنا على حكم شرعي
والمراد بهم أهل الحل والعقد اذا لا عبرة بغيرهم وكذا لا عبرة باتفاق مجتهدي الشرائع السابقة وأما ابن كمال
أن الكتاب والسنة يعلمان ما فيه مساع لا جهاد وما لا مساع له فيه وما اختلف في وراثته ثابت بالقسم
الاول منهما كذوى الارحام فهم داخلون فيمن ثبت ارثهم بالكتاب على مذهب من ودتهم فلا حاجة الى مصرف
الاجماع عن المصطلح عليه المتبادر الى الفهم الى ما يتناول اجتهاد مجتهد حتى يعمل الكلام من اختلاف
في وراثته كذوى الارحام ونحوهم انتهى بتصرف (تقنة) قال في روح الشروح لو وقعت القسمة ثم ظهر
في التركة دين محيط ردت القسمة لانه يمنع وقوع المثل للوارث وكذلك اذا كان غير محيط لتطبيق حق الغرماء
بالتركة الا اذا بقي من التركة ما بقي بالدين ورا ما قسم ولو أبرأ الغرماء بعد القسمة أو اذا الورثة من مالهم والدين
محيط أو غير محيط جازت القسمة لان المانع قد زال ولو ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة مع دعواه
لانه لا تناقض فيه اذ الدين متعلق بالمعنى الذي هو المالبة والقسمة تصادف الصورة وفي تساوى فاضيلان
لو ادعت امرأة الميت ديناً عليه بعد القسمة وأقامت اليقينة فلها أن تعطل القسمة واقدمها عليها لا يمنع
دعوى الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل أن يصل الدين اليه باطله بخلاف دعوى العين فلوا دعى ان أباه
تصدق بذلك العين على ابنه الصغير أو ادعى لنفسه بوجه من الوجوه لا تسمع لان اقدمه على القسمة اقراره منه
ان ما دخل فيه ميراثهم فكان متناقضا في دعواه وفيه أيضا اذا اقتسموا بغير امر القاضي وفيهم صغيرا وغائب
أو شريك للميت لا يصح الاجازة لشريك والغائب وولى الصغير أو القاضي قبل البلوغ أو الصغير بعده وان كان
بأمر القاضي صح وفي المبسوط ولولول ظهور وارث آخر أو الموصى له بالثلث وكانت القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضي
فلكل منهما أن ينقضها سواء عزلوا نصيبه أو لا وان كانت بالقضاء اختلف المشايخ فقال بعضهم ليس لهم اذ لا
وقال بعضهم للموصى له أن ينقضها بكل حال بخلاف الوارث وفي مجمع الفتاوى اذ لم يعلم القاضي الدين ينبغي له
أن يسألهم هل على الميت دين فان قالوا لا قسم بقولهم فان ظهر دين بعد القسمة فعليه قسم أن يقضوه من مالهم
انتهى (قوله ويستحق) بالبناء للعجول أى ويستحق الوارث الارث والبناء للمعلوم وصغيره يرجع الى الوارث
المعلوم من الورثة (قوله بأحد ثلاثة) فيه أنه قد يجمع في الوارث جهتان من هذه الثلاثة كما اذا اشترى رجل بنت
عه وأعتقها وترجها رما مت ولم يكن وارث الا ذلك الزوج فانه يرث النصف منها بالنكاح والنصف الآخر
بالتعصيب واذا لم يكن رجالها وارث النصف الآخر بالولاء (قوله فلا توارث بفاسد) هو الذي فقد شرطاً من
شروط العصبة كشمود ذكره المؤلف في كتاب النكاح (قوله ولا باطل) كنكاح المتعة والموقت وان جهات

كقوله صلى الله عليه وسلم أطعموا الجذات
السدس أو الاجماع كجعل الجذات كالاب وابن
الابن كالابن (ويستحق الارث) ولو لم يصف
به يبقى وقيل لا يورث وانما هو للقارىء من
ولديه صريفة بأحد ثلاثة (برحم ونكاح)
صحيح فلا توارث بفاسد ولا باطل اجماعا

المدة أو طالت في الأصح ذكره المؤلف هناك أيضا (قوله وولاء) أي بنوعيه وولاء العناقة وولاء الموالاة أفاد
المؤلف في شرح الماتني (قوله والمستحقون للتركة عشرة أصناف) جمعها الشيخ البنوفري رحمه الله تعالى في قوله
فأبدأ بذى الفروض ثم العصبه * يليه رتبة بعدهم في المرتبة
ثم ذوى الارحام أيها النسب * مولى الموالاة يليهم فائتيا
يليه من له أقرب بالنسب * موصى له بالكل قد حاز الادب
وبعديت المال هو التمام * فاحفظ هديته أيها الامام

والعصبه في النظم يشمل العاصب الذي والعاصب السبي وهو المعتق وبعدهم عاصبه أيضا وجعلهم عشرة بعد
عصبه العصبه السبي قسم استقلوا وعدهم في روح الشروح تسعة بادخال عصبه العصبه في العصبه وجعل
أربعة اتفاقيه وهي الثلاثة الاول وبيت المال والخمسه الباقية فيم اخلاف مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما
ومن سائر أئمة المسلمين والحصر فيها استقرائي (قوله فيبدأ بذى الفروض) الفاء للتفسير وانما فسر الرابع من
الحقوق الاربعة دون بواقها فانه لم يتعرض لأنواع الديون وأنواع الوصايا لانه المقصود من الموارث وما قبله
قوله له واعلم أن حق الورثة منه معلق بمالية التركة وأعياها حتى الموصى له فلا يجوز لبعض الورثة أن يستأثر
بمعين ويدفع قيمة ما خص بقيمة المستحقين الا برضاهم وأما التكفين وقضاء الديون فانها معلقة بمالية التركة
لان مالية التركة واجبة الصرف اليها لا عينها ولذلك جاز للورثة دفع المال واستخلاص أعياها التركة لأنفسهم
(قوله أي السهام المقدرة) أي المقطوعة المبينة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام والاجماع
كذا ذكره شمس الدين السرخسي والسهام المقدرة النصف والربع والنخن والثلاثان والثالث والسادس (قوله
ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخت لا تم انتهى حملي (قوله وسبعة من النساء) هي البنت وبنت الابن
والاخت النسيبة والاخت لاب والاخت لأم والجدلة انتهى حملي (قوله فيستوى فيه) أي في استحقاقه
(قوله وجهه للزواج) أي لمااسبة الجمع في ذوى الفروض هذا وقال ابن كمال أي بصيغة الجمع هنا وبصيغة
الافراد أي في قسمها الذي هو العصبه السبيبة الا في تنبيهه على تنوع هذا القسم الى أنواع واشترائك الحكم
المذكور بينها بخلاف القسم الاخر انتهى وفيه ان الثاني تحته المعتق وعصبته النسبية المذكور والنسبية مطلقة
(قوله لانها أقوى) لان سببها القرابة الحقيقية بخلاف السبيبة فان سببها القرابة الحكمية انتهى ابن كمال (قوله
ثم بالمعتق) الاولى ثم مولى العناقة ليشمل من عتق عليه قريته بالارث اذ حينئذ لا يوجد الا عتاق ولكن يوجد
ولاء العناقة فصدق عليه مولى العناقة دون المعتق ثم المعتق أعم من المعروف والمقر له ويقدم المعروف على
المقر له ويشترط في صحته أن لا يكون له مقر مولى صانقة معروف وأن لا يكون مكرها بشارعا ابن كمال واللام
في المعتق للجنس فيرتب المعتق من معتقه مطلقا سواء عتقه لوجه الله تعالى أو للشيطان أو على أنه سائبة أو بشرط
أن لا ولاء عليه أو بطريق الكتابة انتهى روح النبوي (قوله ثم عصبته) هذا هو الرابع من المصارف أي يبدأ عند
عدم عصبه الميت بعصبه مولى العناقة وهي ليست من جنس عصبه الميت دل على ذلك قولهم في كتاب النكاح
مولى العناقة آخر العصبات انتهى ابن كمال قال في روح الشروح يلزم عليه أن لا يكون عصبه مولى العناقة
عصبه من جهة النسب ولا من جهة السبب وأن يكون العصبه من جهة السبب مقهورا على مولى
العناقة وأن تكون المصارف عشرة لا تسعة والكل باطل انتهى وقوله في كتاب النكاح مولى العناقة آخر
العصبات محمول على أنه آخر في هذا الباب فقط لا في الميراث أيضا (قوله المذكور) أي المنتهين بأنفسهم فلو مات
المعتق وترك ابن سيده وبنته كان الارث لابن فقط أو ترك بنت سيده وأخته لاحق لهما في الميراث وانما يحتاج
الى هذا القيد على تقدير أن يكون المراد من العصبه ههنا العصبه النسبية فقط وأما إذا أريد ما هو أعم
من النسبية والنسبية فلا حاجة اليه انتهى بجم زاده فلو مات المعتق عن معتقه معتقه وان علت ولم يكن وارث
مقدم عليها ورثته (قوله الاما اعتقن) أو أعتق من أعتق الحديث (قوله ثم الرد) يعني عند عدم ما تقدم ذكره
من العصبات يرث الباقي من أصحاب الفروض على ذوى الفروض النسبية - تترزبه عن ذوى الفروض النسبية
اذ لا حظ لهم من الرد لاقطاع قرابتهم بأخذهم نصيبهم والى هذا أشار ابن الاعرابي في قوله
فاني لست منك ولست مني * اذا ملطار من مالى للتمين

(ولاء) والمستحقون للتركة عشرة
أصناف صائبة كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى
الفروض) أي السهام المقدرة وهم اثنا عشر
عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة
من النساء واثنان من النسب وهما الزوجان
(ثم بالعصبات) أي الجنس فيستوى فيه
الواحد والجمع وجهه للزواج (النسبية)
لانها أقوى (ثم بالمعتق) ولو أنثى وهو العصبه
النسبية (ثم عصبته المذكور) لانه ليس
للنساء من الولاء الاما اعتقن (ثم الرد) حملي
ذوى الفروض النسبية

هذا عند عمرو على وعند عثمان برز على الزوجين أيضا قال ابن القناري قيل والفتوى في زمانها هذا على هذا
 انقسام بيت المال وفي الذخيرة أن الفاضل من سهام الزوجين لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانهم أقرب
 الى الميت من جهة السبب من غيرهما وكذا الابن والبنت من الرضاع انتهى روح الشروح وفي حاشية المولى عجم
 زاده عن القنية بنات المعتق وذوو أرحامه يرتبون في زمانها اذ لم يكن للمعتق وارث من جهة النسب وكذا يرتب
 على الزوج والزوجة في زمانها ونقل عن المرصدين الفتوى اليوم على هذا انتهى فقوله وذوو أرحامه الضعيف
 الى المعتق وقوله يرتبون في زمانها أي على ترتيب أرحامهم المعهود فانه لا دليل في كلامه على أن العالي منهم والسافل
 يشتركان في ارث العتيق وأنت ترى أنه نقل عن المرصدين الفتوى بالجزم لا بصيغة قيل على أن الزوجين يرتبون على ما
 ثم قال عجم زاده عن الخمانية حكى عن بعض مشايخنا أنهم يقتضون في هذه المسئلة يدفع المال اليها أي الى بنت
 المعتق لا بطريق الارث ولكن لانهم أقرب الى الميت من بيت المال كيف وانه ليس في زمانها بيت المال وانما كان
 في زمن العصمانية والتابعين ولودفع ذلك الى سلطان الوقت أو القاضي لا يصرفونه الى مصارفه وذكر الامام
 عبد الواحد الشمد في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانهم
 أقرب الناس الى الميت من جهة السبب فكان الدفع اليهما أولى من غيرهما انتهى وقوله لا يوضع في بيت المال
 كقول الذخيرة السابق يدل على أن الدفع اليهما مائة لان الدافع مخير بين الدفع اليهما الى بيت المال كما هو
 آخر العبارة بل ربما يكون المراد أنهم أولى من نحو الجيران لما جرى بينهما من الزوجية وفي روح الشروح عن
 القنية امرأة ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم عالم محتاج بعد رضى الله تعالى (قوله
 بقدر حقوقهم) الأولى أن يقول كما قال ابن الكمال على نسب حقوقهم أي يعطى لصاحب الثلث ثلث ما يقسم
 بالرد وأصاحب الربع ربعه قال وانما لم يزل على قدر حقوقهم لأن المتبادر منه المساواة بين المعطى أولا والمعطى
 ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى ثانيا أقل مما يعطى أولا انتهى فإذا مات الميت عن بنت وأم كانت المسئلة
 من ستة ثلاثة وهي نصفها للبنت وللأم واحد وهو السدس فحصة السهام أربعة ونسبة الواحد الى الأربعة
 ربع ونسبة الثلاثة اليها ثلاثة أرباع فالسهمان الباقيان للأب ربعهما وهو نصف سهم وللبن ثلاثة أرباعهما
 وهو سهم ونصف وزجج المسئلة الرتبة الى أربعة قال ابن كمال وهذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما
 عنهم ما وبه أخذ أصحابنا ومذهب زيد بن ثابت أنه يجعل الفاضل لبيت المال ولا يرتد على ذوي السهام وبه أخذ
 مالك والشافعي انتهى (قوله ثم ذوي الأرحام) يعني اذا عدم أصحاب الفروض النسبية والعصبات المذكورة
 يبدأ في التركة بذوي الأرحام وانما يقدمنا أصحاب الفروض بالنسبية لانه اذا كان في المسئلة أحد الزوجين يعطى
 فرضه والباقي لذوي الأرحام لانهم ما ليس من أهل الردف كما كان المال عند عدمهم يقسم بين ذوي الأرحام يقسم
 ما بقي من فرضه بينهم انتهى أكمل وقال ابن كمال هو قرب بليس يذو سهم ولا عصبية سواء كانت قرابته من جهة
 الأم أو من جهة الأب أو من جهة ما وفي اللغة هو قريب من جهة الأم انتهى (قوله ثم بعدهم مولى الموالاة) أي
 عند عدم هؤلاء المذكورين يذهب الى الموالاة وهي في اللغة بمعنى المصادقة ضد المعاداة وفي الاصطلاح أن
 يقول شخص لا خير أنت مولاي تري اذا مات وتعتقل عنى اذا جئت وقال لا خير بليت فحينئذ يصح عقد الموالاة
 ويكون القائل مولى له يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى عندنا خلا للشافعي وإن شرط من الجانبين فعلى
 ما شرطوا وان قال أحدهما دون الآخر ثبت الساكت من القائل دون العكس ويكون مال الساكت لبيت المال
 ويصح الرجوع عنه قبل ما عقل لا بعده ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار ومن يولده بعد ذلك فان كبر بهض
 الأولاد وأراد فسخ العقد لم يكن له ذلك واعلم أن هذا العقد شروطا أن يكون مجهول النسب بأن لا ينسب الى
 غيره وأما نسبة غيره اليه فقير مانعة واذا كان أحدهما مجهول النسب والآخر معروف النسب يرث المعروف
 من المجهول من غير عكس انتهى روح الشروح قال ابن كمال وأما كونه مجهول النسب فليس بشرط انتهى
 وفي عجم زاده قيل كونه مجهول النسب ليس بشرط في عقد الموالاة لأن عقد الموالاة من معروف النسب
 صحيح أيضا فهذا العقد انما يكون للوارث في مجهول النسب أظهر فهو نظير قيد الاسلام في قولهم إذا أسلم
 الرجل على يد الرجل والاولاد فانه يعقله ويرث منه فانهم صرحوا بأن الاسلام على يده ليس بشرط بل هو واقع
 على سبيل العادة وقال صدر الشريعة شرطه أن يكون مجهول النسب فتأمل انتهى وتبقى الموالاة على أحد

بقدر حقوقهم (ثم ذوي الأرحام ثم) بعدهم
 (مولى الموالاة) كما في كتاب الموالاة

القولين من معروف الذب بأن تموت أقاربه جميعا وهو عند الناس معلوم النسب وبعبارة ابن الكمال شراطه
أن يكون - وألا يكون من العرب ولا مواليهم وأن لا يكون له عند العقد وارث نسبي - وأن لا يكون عقل عنه
يت المال أو مولى مولا آخر انتهى ملخصا وانما اشترط كونه غير عربي لأن العرب قبائل فيكون لهم الوثنية
النسبية بخلاف الجعم فانهم ضيعوا أنسابهم لعدم تفاخرهم بالنسب ولذا لم تعتبر الكفاية بينهم في الذب فلا يصح
عقده بين عربيين ولا بين العربي والجمعي ولا بين المسلم والكافر ويصح بين الكافرين ويصح العقد في دار الحرب
انتهى عن روح الشروح فالشروط خمسة كما يؤخذ من مجموع ما تقدم وانظر قوله وأن لا يكون له عند العقد
وارث نسبي مع قوله ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار فانهم من الوارث انتهى - في الآن يجعل على غيرهم
(قوله وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين) قال في شرح السبب أي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ في جميع
الميراث بمولى المولاة إن لم يوجد أحد الزوجين وإن وجد يبدأ به أيضا لكن في الباقي من فرضه انتهى والقول
بارث مولى المولاة مروى عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ
أبراهيم النخعي وعلاء ونا والدليل عليه قوله تعالى والذين عاهدتكم فأتواكم نصيهم يعني نصيهم من الميراث
والمراد عقد المولاة ذكره أهل التفسير ولا مر للوجوب ولو كان على سبيل البر والمعونة لا يكون واجبا وإضافة
النصيب إليهم تدل على الاختصاص وذلك يدل على الاستحقاق ولو كان بطريق البراقص فأتواهم نصيبا وبهم إذا
يتدفع ما قبل أن المراد به القسم لأنه حينئذ لا يرتبط به قوله فأتواهم نصيهم بل المراد الصفقة باليمين على مجرى
العادة بأن يأخذ كل واحد من المتعاقدين يمين الآخر عند المعاقدة والأحاديث في ذلك كثيرة منها حديث عقيم
الداري وهو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الرجل لياتني ويسلم على يدي ويوالي فقال هو
أخوك ومولاة فأنشأ حتى به حياء وعمانته انتهى يريد بالحيا تحصيل عقل الجنابة وبالمات الارث عنه وعمانته
في الضوء والاكمل (تنبيه) زاد ابن كمال نقلا عن المحيط عصبه مولى المولاة وبعبارة ثم عصبته أي عصبته مولى
المولاة على الترتيب المذكور في مولى العتاقة مقدمة على المقر له بالنسب على الغير صرح بذلك في المحيط انتهى
وظاهر قوله على الترتيب في مولى العتاقة أن المراد بعصبته العصبه المتعصبون بأنفسهم (قوله على غيره)
انتمائه على غيره تضمينا لمعنى الحمل فان كان للمقر وارث معلوم غير الزوجين قريب أو بعيد فهو أولى بالميراث من
المقر له لأنه لما لم يثبت نسبه منه لا يراحم الوارث المعروف ولا من جهة إذا كان الوارث أحد الزوجين وإن لم يكن له
وارث من راحم استحق المقر له ميراثه لأن المقر ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث ألا ترى أن له أن
يوصي بجميع ماله فيستحق المقر له جميع المال وإن لم يثبت نسبه منه لما فيه من حمل النسب على الغير انتهى
ابن كمال وانما قيد بقوله على غيره لأنه لو كان فيه تحميل نسبه عليه واشتمل على شرائط العصبه أوجب ثبوت
نسبه منه واندر أجه فيما تذكروه من الورثة النسبية كان يقر له بأنه ابنه انتهى قال الاكل وجملة ما يجوز أن يقربه
الرجل أربعة الأب والولد والزوجة والمولى والاول يشترط له ثلاثة شروط تصديق الأب وكون المقر من يولد
مثله لأنه إذا لم يكن كذلك فهو مكذب في اقراره وعدم كونه معروف النسب من غيره لأنه إن لم يكن
كذلك فهو مكذب شرعا لثبوت حق الاول وعلى هذا لا يجوز اقرار المرأة بزواج ولها زوج معروف لأن المقر له
حق الغير ولا نهى مكذبة في هذا الاقرار شرعا بخلاف الرجل يقربا امرأة وله امرأة معروفة لأنه غير مكذب
في هذا الاقرار شرعا ويشترط في صحة اقراره بالولد ثلاثة أشياء تصديق الولد إذا كان الولد صغيرا في يده أو كان
مملوكا فلا يحتاج الى التصديق وكون المقر له من يولد مثله له وعدم كونه معروف النسب من غيره وفي روح
الشروح إذا أقرب بالزوجة فشرطه أن لا يكون لها زوج معروف وإن لا تكون هي معتدة الغير وإن لا يكون تحتها
ذات رحم محرمة منها ولا أربع سواها انتهى ويشترط في صحة اقراره بالمولى عدم مولى عتاقة معروف لأنه إذا كان
له مولى عتاقة معروف فهو مكذب في هذا الاقرار شرعا لثبوت حق الاول واقرار المرأة يجوز بثلاثة بالاب
والزوج والمولى ويشترط لصحة اقرارها هذه الاشياء ما يشترط في حق الرجل وإذا أقربت المرأة بالولد من زوجها
القائم لا يقبل على زوجها عند الامام وأكثر الفقهاء إلا أن يصدقها الزوج أو شهدت القابلة فحينئذ يقبل عليه
اجبا كما ذكره في الروح وانما لا يجوز اقرارها بالولد لأن سبب ثبوت النسب منها الولادة وانما عما تهاين وتشاهد
ولا ينشك عن القابلة فقد أخبرت المرأة بغير ولادة فلا تصدق بدون تلك العلامة قاله في الضوء

وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين ذكره
السيد (ثم المقر له بنسب) على غيره

وقال فيه وأما الاقرار بسوى ذلك من القربات فلا يجوز من واحد منهما لأن اقرار المرء على نفسه حجة وعلى غيره ليس بحجة فالرجل في الاقرار بالاب يلزم نفسه الاتساب اليه لأنه يجب على الولد أن يتنسب الى أبيه شرعا وفي الاقرار بالولد يحمل نسب الولد على نفسه فيكون مقتر على نفسه وفي الاقرار بالمرأة يقترأ على نفسه بهقوق النكاح وفي الاقرار بالمولى يقتر على نفسه بوجوب الاتساب اليه لأنه يجب على المعتق الاتساب الى مولاه شرعا الحديث من اتسب الى غير أبيه أو انتهى الى غير مولاه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا والمرأة في الاقرار بالاب والزوج والمولى انما يقتر على نفسها وبها والأفوة لا تجمع صحة اقرارها على نفسها ولا فرق في الاقرار بينهما بين كونه في العصة أو المرض (قوله لم يثبت) قال ابن كمال اعلم أن لا اقرارا بالنسب المتضمن لتحمل النسب على الغير على نحوين أحدهما ما يكون بحيث يثبت به النسب من ذلك الغير كقرار زيد بأن بكر ابنه فإنه يتضمن حمل نسب بكره على أب زيد ويثبت ذلك النسب في ضمن ثبوت نسبه من زيد والاخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب من ذلك الغير كقرار زيد بأن بكر أخوه فإنه يتضمن حمل نسب بكره على أبيه ولا يثبت ذلك النسب انتهى فقوله لم يثبت أى لم يثبت باقراره نسبه من ذلك الغير للاحتراز عن النحو الاول انتهى وكلامهم في النحو الاول يفيد أنه من تحميل النسب على نفسه ولو لم يثبت منه فحمله على غيره وليس من باب تحميل النسب على الغير أى قد داوان لزم منه واعتبر في الاقرار بالنسب على الغير في حق الارث قيود الاول أن يكون الاقرار بنسبه من المقر متضمنا لاقراره بنسبه على غيره كغير الاشياء الاربعة السابقة فلما أقر بما فيه تحميل نسب عليه كالاربعة السابقة كان حكمه حكم الورثة النسبية الثاني أن يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت نسبه من ذلك الغير كما إذا لم يصدق المقر عليه أما إذا صدقه أبوه مشلا في ذلك النسب ثبت باقراره على هذا الوجه نسبه من أبيه أيضا وكان الجهول أو خال المقر وسياق أن الثبوت انما هو بتدقيق المقر عليه حيث لا يثبت باقراره حق لا يعتبر رجوع المقر ولا عدمه الثالث أن يثبت المقر على اقراره اما اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث أصلا وانما وراثته المقر له من المقر لا يثبت بالنسب والمال والاقرار بالنسب باطل لأنه بعدد فانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير باطل لأنه دعوى والاقرار بالمال على حسب ما أقر به المقر صحيح لأنه لا يعدوه اذا لم يكن له وارث معروف انتهى (قوله بأن صدقه انقضى عليه) بلطف قال الاب نعم هو أبى وهو حول وكذا اذا صدقه الورثة وهم من أهل الاقرار انتهى من روح الشرح والمراد ورثة المقر بأن قال أولاد المقر هو عنا (قوله أو أقر بمنزل اقراره) بأن قال من غير علم باقرار المقر هو أبى فانه اذا صادف اقرار المقر كان تصديقا والظاهر أنه اذا حمل نسبه على نفسه ورث منه قصد او من غيره ولو ما وان لم يقر ذلك الغير (قوله أو شهد رجل آخر) أى مع المقر (قوله ثبت نسبه حقيقة) الاولى حذفه والاقصا على قوله زاحم الورثة (قوله وان رجع المقر) فالرجوع معتبر في منع الارث الا اذا وجدت هذه الاشياء قبل الرجوع وكلامهم زاده يفيد أنه أحد قولين فانه قال قبل عدم الرجوع انما يشترط اذا لم يصدق المقر عليه أو لم يقر بمنزل اقراره واما اذا صدقه أو أقر بمنزل اقراره فلا ينفعه الرجوع لثبوت النسب انتهى (قوله وكذا الوصقة المقر له) أى فانه يثبت النسب ويترشح الورثة ولا يعتبر رجوع المقر وتبعض في هذا المصنف في شره وعزاه الى بعض شراح السراجية ولا وجه له لأنه تصديق المقر له لا يثبت النسب من المقر عليه وآخر عبارة المصنف صريحة في أن التصديق انما هو من المقر عليه لا من المقر له واغظه فلا يقع المقر رجوعه عن اقراره لأن نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة ثبوت نسبه ارثه من المقر وبصيرارثه من المقر تصديق المقر عليه أو باقراره لا باقرار المقر فيكون اقرار المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا ينفعه رجوعه انتهى (قوله سيما) حذف لاوسى بمعنى مثل اسم لا والخبر محذوف أى لا مثل التام الموجود في روح الشرح موجود في غيره من الشروح (قوله وقد خلصته) أى روح الشرح كالخلص الاكل ضوء السراج (قوله فيما علقته) أى ألقته عليها أى على السراجية شبه ما ألفه عليها من مختصر روح الشرح بشئ معلق ككتاب على شئ لحفظه وصونه والجامع النفاسة والعزفة في كل وصريح بالمشبه به والضمير في عليه بالعائد على السراجية قرينة الاستعارة أو شبهة مؤلفه الكائن على السراجية بيته شئ معلق على شئ والجامع ما تقدم وتكون الاستعارة تمثيلية (قوله ثم يهدهم) أى ثم يهدهم من تقدم من المراتب بصرف المال الى الموصى له بما زاد على الثالث لأن الموصى قد صرف ماله الى شخص من غير اضرار شخص معين فيجوز بخلاف

(لم يثبت) فلو ثبت بان صدقه المقر عليه أو أقر بمنزل اقراره أو شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصقة المقر له قبل رجوعه وعزاه في شروح السراجية سراج روح الشرح وقد خلصته فيما علقته عليها (ثم) يهدهم (الموصى له بما زاد على الثالث)

ما اذا كان له وارث معلوم لانه اضرب به وقال السيد في شرحه لان منعه أي الموصي له بما زاد على الثلث كان
 لاجل الورثة فاذا لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عين له كلاته و قال ابن الكمال ان الموصي له بما زاد على
 الثلث حقه ان يذكر فيه ما تقدم أي عند ذكر الوصية في الحق الثابت اذ لا تنظام له مع ما تقدم في طريقة التراخي
 المستفاد من ثم انتهى وذلك لانه اذا وجد الوارث وأجاز الزائد على الثلث نفذ لعدم المانع فلا يشترط في أخذه
 الزائد عدم الوارث (قوله ولو بالكل) وصل بقوله بما زاد على الثلث (قوله لانه نوع قرابة) لو قال لان فيه نوع قرابة
 لكان أولى والمراد بانواع الاحتمال يعني ان حال المقر له أقوى لاحتمال الصدق في اقرار المقر بل الظاهر ذلك حيث
 أصبر على ذلك الى الموت والوارث مقدم على الموصي له بما زاد على الثلث أفاده الاكمل (قوله ثم يوضع في بيت
 المال) على أنه مال ضائع اعدم المستحق (قوله لا ارثنا) لانه يعطى من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه
 ويعطى منه لاولاد المسلمين مع وجود آبائهم ولا ينقل نصيب من كان موجودا عند موت من يوضع ماله في بيت
 المال ثم مات الى ورثته ولو كان الوضع فيه بطريق الارث لما كان الامر كذلك ولا يعمل كونه بطريق الارث
 بأنه يسوى فيه بين الذكور والانثى في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في الموارث ولا يعمل أيضا بوضع مال
 الذي فيه اذا مات ولا وارث له وأنه لا ميراث للمسلم من الكافر لان التعليل الاول منقطع بأولاد الام فانه يسوى
 بينهم ما فيه والتعليل الثاني لا يتم الا اذا كانت الاموال الموضوعة فيه كلها توضع من جهة واحدة وقد لا يسلم ذلك
 لا مكان ان وضع مال المسلم فيه بجهة الارث ووضع مال الذي فيه لكونه مالا ضائعا لا اختصاص لاحد به (قوله
 بل فينا للمسلمين) أي بل يوضع فينا به ف للمسلمين قال في روح الشروح عن اللؤلؤية قال على رضي الله تعالى
 عنه من دخل الاسلام طائعا وقرأ القرآن ظاهرا فله في بيت المال كل سنة مائة درهم وفي رواية ما تنادي بناران
 لم يأخذها في الدنيا أخذها في الآخرة وفي شرح مختصر الطحاوي مصارف بيت المال معاملة المريض واكفان
 الموتى ونفقة الاقط ومن هو عاجز عن الكسب واما مصارف ما أخرجته الارض وجزته الرأس وما أخذ العاشر
 من تجار أهل الذمة والمستأمن مصالح المسلمين من سد الثغور وحمارة الرباطات والجد وروا زاق العلماء النافعين
 والقضاء العادلين والمقاتلة والمحسنين والواجب على الامراء ان يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة بيتا
 على حدة فصرفوا كل منها في مصارفه ولو أخذوا منها لانفسهم زائدا عما يقيمهم أو خلطوا المصارف
 ولم يراعوا بها يكون ظالما انتهى (قوله وموانعه الخ) لما كانت المصارف المذكورة ملقحة الى أسباب الارث ذكر
 المانع بعدها انتهى اكمل فان السبب في الاول كونه صاحب فرض وفي الثاني التمسك وفي الثالث قوة القرابة
 وفي الرابع القرابة التي لم تكن لصاحب فرض ولا عصبية وفي الخامس عقد الموالاة وفي السادس الاقرار بالنسب
 واحتمال ثبوته في الواقع وفي السابع الوصية وفي الثامن هو كون المال ضائعا ودخل في التمسك بالعاصب
 الـ بي وهو المتم له مصارف قال بهم زاده ولما لم يكن وجود السبب للشيء كافيا في تحققه بل لا بد معه من ارتفاع
 الموانع شرع بعد الفراغ من ذكر الاسباب في بيان الموانع والمانع ما لا يمتنع ما يوجب السبب ويقضيه
 وهو هنا قسمان لانه اتمامه في الشخص أو في غيره والمنوع للمعنى الاول يسمى محروما وذلك المنع حرمانا
 والمنوع للمعنى الثاني محجوبا وذلك المعنى هيبا والمراد هنا هو المعنى الاول وأما المعنى الثاني فيسأل في الجلب
 ان شاء الله تعالى انتهى والضمير في موانعه يرجع الى الارث وهو عبارة عن خلافة ذي نسب الميت الحقيقي
 أو الحكمي أو نكاحه أو ولادته حقيقة أو حكمية في ماله أو حق له قابل له بعد موته وقيل في آخر عمره والخلافة هي
 جعل الباقي كانه الماضي وقوله في التعمير في أو الحكمي ليدخل المفقود بعده ضمن المدة والمرتبة الملاحق بدار
 الحرب وقوله أو نكاحه معطوف على النسب وانما أطلق الولاة ليدخل في الموالاة وانما قال أو حكمي ليدخل
 ما اذا ثبت النسب والنكاح والولاة بالاقرار أفاده الاكمل قال ابن الكمال والمانع من الارث على نحو من مانع
 عن المورثية وهو النبوة فان الانبياء عليهم السلام لا يورثون قال عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث
 ومانع عن الوارثية وهو الميراث هنا انتهى وفي الدر المنثور عن الاشجاء أن النبي لا يرث ولا يورث انتهى (قوله
 على ما هنا أربعة) قال ابن كمال من زعم انها أربعة لم يعجب على ما سبق عليه انتهى وعددها خمسة بزيادة
 الاوتاد وقال عند ذكره هذا من جملة الموانع وقد نقل عنه من قال انها أربعة دل على ذلك دلالة طائفة ان
 المرتبة لا يرث أحد اولى ذلك لاختلاف الماتين لما عرفت انه لا مله له ولا يمكن أن يقال انه ليس لوجود مانع

ولو بالكل وانما تقدم عليه المقر له لانه نوع
 قرابة بخلاف الموصي له (ثم يوضع في بيت
 المال) لا ارثا بل فينا للمسلمين (وموانعه)

بل لعدم شرط حيث كان المرتد في حكم الميت حين ارتداده يرشدك الى هذا قول الامام باقر المسم منه
 مستندا الى حال اسلامه وشرط الارث حياة الوارث عند موت المورث لانه لا ينشئ في المرتدة فانها لا تقتل
 وان اصررت على الارتداد فلا تكون في حكم الميت ومع ذلك لا ترث فينبغي أن ذلك ليس لعدم شرط الارث
 بل لوجود المانع عنه وهو الارتداد ليس الا انتهى وقد زاد بعض اللعان واستبهم تاريخ الموتى كافي الفرق
 والهمدى والحرقي وكذا جهالة الوارث كما اذا وضع رجل ولده في باب المسجد ثم رجع ليرفعه فاذا فيه ولدان
 ولم يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور ولا يرث واحد منهما وماله لبيت المال ان لم يكن له وارث معلوم
 ولا يرث كل واحد منهما من صاحبه أيضا وماله للميت المال ويكون نفقة مأمته لان القتم بالقرم كذا
 في روضة العلماء شرح الفرائض المنظومة وكذا اذا أرضعت امرأة صبيين أحدهما مسلم والاخر لكافر فاشتبه
 عليهما حاله ما ولم تعرف الكافر من المسلم فهم مسلمان ولا يرثان من أبويهما ولا كل واحد منهما من صاحبه
 لان الكفر والاسلام اذا اجتمعا يكتون الاسلام ولكن لا ورثة للجهالة في المسكلات وأجيب بأن ذلك
 من قبيل انتفاء الشرط لان قبيل وجود المانع ولو زنى رجل بامرأة فولدت منه لا يرث الزاني من ذلك
 الولد ولا الولد منه وأما الام فانه ارث من ذلك الولد وكذا الولد يرث من الاب القريب يصير الى الام للضرورة
 في نحو ولد الزنا وولد الملاعة حتى اذا أكذب الملاعن نفسه صار الولد منسوبا اليه أيضا لا ارتفاع الضرورة
 وفي المحيط زنى رجل بامرأة فبطلت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني فولدت بعد النكاح لسنة أشهر فصاعدا
 ثبت النسب منه ويرث لانها جاءت به في مدة حمل تام عقيب نكاح صحيح وان ولدت لا قبل من ستة أشهر لا يثبت
 النسب منه ولو طلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها قبل التحليل بقاء منه بولد ولم يعلم بفساد النكاح يثبت النسب
 فان كانا يعلمانه يثبت أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في روح الشروح ووجه الضبط في الاربعة أن يقال
 المانع اما أن يقبل الزوال أو الثاني هو القتل والاول اما أن لا يكون زواله محكما من قبل الموصوف به أولا
 الاول الرق والثاني اما أن لا يحتاج في ازالته الى حركة وانتقال أو يحتاج الاول اختلاف الدين والثاني
 اختلاف الدارين أفاده بهم زاده وفي الاكمل كلام غيره هذا فراجع ان شئت (قوله الرق) هو في اللغة الضعف
 يقال ثوب رقيق أي ضعيف وفي الشريعة عبارة عن مجزئ حكمي شرع في الاصل جزاء والمجزئ خلاف القدر وهو
 قد يكون حسبا وقد يكون شريفا فقيده بالحكمي احترامه عن الحسبي فان الرقيق ربما يكون أقدر وأقوى
 من الحر حسدا لكنه عاجز حكميا بقدر عليه الحر من الشهادة والولاية والمالك وهو حكم شرعي لا ابتداء جزاء
 فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة ربهم وصبروا أنفسهم لمحنة الجادات في عدم اتضاعهم بالعقول والسمع
 والبصر بالتسدير في آيات الله واستماع زواجره وابصار آياته الدالة على الوحدةانية جازاهم الله تعالى بالرق
 في الدنيا وجعلهم عبيد عبيدهم وألحقهم بالبهائم في الابتدال والقلق ثم صار في البقاء من الامور الحكيمة
 وهو ينافي مالكية المال لتكون له مال والمالكية تنبئ عن القدرة والمالكية عن ضدها
 فلا يمكن اجتماعهما في شخص انتهى أكل الدين (قوله ولو ناقصا ككتاب) تباع فيه المصنف التابع للبيد
 وقال ابن كمال ان الرق فيه كامل وانما النقصان في ملكه وكذا ذكره الحلبي وهو على عكس المدبر وأم الولد فان الرق
 فيه ناقص والمالك كامل ولذلك تنأذى الكفاية بالمكاتب دون المدبر وأم الولد والمولى بطلان أكسابهما
 بخلاف المكاتب فلو قال المولى بقوله ككتاب كبر وأتم ولد لوافق الحر (قوله وكذا مبيع عند أبي حنيفة
 ومالك) أي هو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم في فكالرقبة وقالاهو حر فبرث ويحجب هذا الخلاف بمقتضى
 على أن الاتفاق يجزأ عنده ولا يجزأ عندهما أي يجزأ المحل باعتباره أو لا فعندهما الاتفاق اثبات العتق الذي
 هو قوة حكمية جالبة للولايات يظهر أثرها في المحل كصالحية للقضاء والشهادات والقوة لا تثبت في المحل الا
 بزوال ضدها عنه وهو الضعف الحكمي الذي هو الرق وهما لا يجزآن بالاتفاق فكذا الاتفاق والالزام تخلف
 المملوك عن العلة وما لا يجزأ اذا أضيف الى المحل يثبت كله سواء أضيف الى البعض أو الى الكل كالطلاق والعفو
 عن القصاص وعنده الاتفاق اثبات العتق بازالة المالك أو هو ازالة المالك والمالك يجزأ كذا ازالته الذي هو
 الاتفاق وتعام بيانه في حاشية بهم زاده (قوله وقال أحمد الخ) هو قول علي رضي الله تعالى عنه كما نقله بهم زاده
 عن شرح الفرائض العثمانية (قوله يورث فيها الرقيق) بطريق الاستناد الى قول الاصابة (قوله مستأمن) بكسر

(الرق) ولو ناقصا ككتاب وكذا مبيع عند
 أبي حنيفة ومالك رحمه الله وقالاهو حر
 فبرث ويحجب وقال الشافعي لا يرث بل
 يورث وقال أحمد يرث ويورث ويحجب بقدر
 ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية
 مسألة يورث فيها الرقيق مع رق كله صورتهما
 مستأمن جنى عليه فلهن بدار الحرب

الميم (قوله بسرابة تلك الجنابة) أي التي أصابته قبل الزق (قوله فديته لورثته) الذين في دار الحرب نظرا
 الى وقت الاصابة فانهم لو مات بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعده لان عقاد السبب قبله (قوله ولم أره
 لاقتنا في جزر) هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن أن يكون هذا منها ويمكن أن يقال ان موته صدر
 وهو في ملك السيد فالدية (قوله والقتل) هو فعل يحل الحية فيؤثر في انزهاق الروح يجري العادة ابن كمال وانما
 قدم الرق على القتل لانه شرعى بخلافه وقدم بعضهم القتل وكأنه نظر الى أنه مانع غير قابل للزوال فيكون عريضا
 فيه بذلك الاعتبار بخلاف الرق فانه يمكن بزواله ولينتابع المانع القابل للزوال انتهى بحم زاده (قوله الموجب
 للقود) هو القتل العمد ليس الا الاقود واجب فيه عينا وليس للولى أخذ الدية الا برضا القاتل هذا قولنا وهو
 أحد قولي الشافعي وفي قوله الاخير الواجب اما الدية أو القصاص لا القصاص بعينه والقتل العمد أن يعمد
 ضربه بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الاعضاء كالحديد من الخشب أو الحجر وكذا الاحراق بالنار من قبيل
 القتل عمد وانما كان القتل العمد هو القتل المذكور لان العمد هو القصد وهو أمر خفي لا يوقف عليه الا بدليله
 وهو استعمال الآلة القاتلة بحيث استعمل الآلة القاتلة كان منه عمد او حيث لم يستعملها لا يكون منه عمد
 وهذا عند الامام الا عظم فاذا قتله بغير ذلك يكون شبه عمد وان كان مما يقتل غالبا وعند أبي يوسف ومحمد اذا عمد
 ضربه بما يقتل غالبا وان لم يكن محمدا كحجر عظيم أو خشب عظيم فهو أيضا عمد وشبه العمد عندهما أن يعمد
 ضربه بما لا يقتل غالبا والحاصل أن القتل ان كان بسلاح أو ما يقوم مقامه فهو عمد اتفاقا وان كان بما لا يقتل
 غالبا فهو شبه عمد عندهم جميعا وان كان بما يقتل غالبا وليس بمعمد فهو شبه عمد عندهما والاصح قول
 الامام (قوله أو الكفارة) أي أو الموجب للكفارة وهو ثلاثة أقسام شبه عمد وخطأ وما جرى مجراه فالأول كما
 اذا أكره على صعود شجرة فزاق ومات أو نعد قتل بما لا يقتل غالبا كالسوط خات ومنه موت المرأة بوطء زوجها
 وموجبه الدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا قود فيه والثاني كأن رمى صيدا فأصاب انسانا أو رمى شهابا فظلم
 صيدا فاذا هو آدمي ومات والثالث كأن نام فانقلب على شخص فقتله أو وطئته دابته وهو راكبا أو سقط من
 سطح عليه أو سقط عليه حجر من يده فمات وموجب هذين القسمين الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيها أي اثم
 القتل أما اثم هدم التحرز فهو ثابت فيجزم القاتل من الميراث في هذه الاقسام والقسم الذي قبلها ان كان
 المقتول مورثا وعن الوصية ان كان أجنبيا انتهى من وروح الشروح بتصرف ولوقال الشارح والقتل الذي
 يتعلق به حكم القود أو الكفارة لكان أولى لان من القتل ما يتعلق به وجوب القود ولا وجوب الكفارة بل
 يتعلق بهانديها ويحرم فيه من الميراث كن ضرب بطن حامل فألقت جنينا ميتا يحرم من ميراثه ان كان من ورثته
 فانه انما يتعلق به حكم الكفارة استجابا ذكره ابن كمال عن الهداية (قوله وان سقطا بجرمة الابوة) قال السيد
 في شرحه فان قلت أليس اذا قتل الاب ابنه عمد لم يثبت به قصاص ولا كفارة مع أنه يحرم اتفاقا قلت هو موجب
 للقصاص في أصله الا أنه سقط بقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل والد الولد ولا سيد بعبده انتهى وهذا وجبت
 الدية في ماله لا على العاقلة والمعنى فيه أنه سبب لاحتياجه فلا يجوز أن يكون سببا لاحتياجه ويتعدى الحكم من الوالد
 الى الجدة مطلقا والى الام والجدات كذلك فانهم أيضا سبب لاحتياجه (قوله لا يرث القاتل مطلقا) هذا الاطلاق
 في مقابلة قوله الموجب للقود أو الكفارة ويضاهيه أيضا ما ذكره شروح السراجية فقال في روح الشروح
 واعلم أنه اذا قتل مورثه قصاصا أو حدا أو دفعا عن نفسه أو كان مكرها على قتله فلا يحرم من الميراث أصلا لانه
 لا يوجب قصاصا ولا كفارة ومع ذلك هو قتل بحق وكذا اذا كان القاتل صبيا أو مجنونا لانه لا يوجبهما وكذا اذا
 قتل العادل ورثته الباغى لعدم وجوبهما وأما قتل الباغى مورثه العادل وقال قتله وأنا على حق والآن
 أنا على ذلك أيضا يرثه عندهم لانه لا يوجبهما وعند أبي يوسف لا يرثه انتهى والشافعي رضي الله تعالى عنه
 يحرم القاتل في هذه الصور جميعا والمعنى في ذلك أن الحرمان شرع عقوبة على القتل المحظور وقال عليه الصلاة
 والسلام لا يرث القاتل من المقتول بعد صاحب البقرة وهو الذي قتله ابن عمه في زمن موسى عليه السلام لانه
 لما جنى جناية تضمنت تهمة القصد الى استتعاله الميراث منع عنه ماله بالحرمان عقوبة له على القتل المحظور
 وزجر له عما قصده على ما قيل الحرمان محروم (قوله ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول) بأن جرحه
 جرحا صار به صاحب فراش ومات به ~~القاتل~~ قبل أن يموت الجرح مات الجرح فيرثه الجرح روح اذا لم يمنع

فاسترق ومات رقيقا بسرابة تلك الجنابة
 فديته لورثته ولم أره لاقتنا في جزر (والقتل)
 الموجب للقود أو الكفارة وان سقطا بجرمة
 الابوة على ما مر وعند الشافعي لا يرث
 القاتل مطلقا ولو مات المقتول قبل المقتول
 ورثه المقتول اجماعا

من جهته أما لو قلنا - حقيقة بحيث أنه قد مضى له وصار يتحرك حركة المذبح ثم مات القاتل قبل خروج روحه
فانه لا يرث المقتول لعدم الحياة المستمرة (تقاً) أخرج بالقتل الذي به تعلق حكم القصاص أو الكفارة القتل
بالسبب فان القتل قسمان قتل بالمباشرة وهو الذي اتصل فيه فعل القاتل بالمقتول كالاقسام الاربعة المذكورة
وقتل بالسبب وهو الذي اتصل أثر فعله به لانه نفس فعله كما اذا حفر بئراً ووضع حجراً في غير ملكه فوقع مورثه فيها
أو عثر به فأتى وكذا اذا أصب ما في الطريق أو بال أو نوحاً أو وقف دابة فباتت أو راثت فوقع مورثه فيها فأتى
وكذا اذا أخرج ظله من حائطه أو سابطاً أو كتبنا فوقع على مورثه فباتت ومن هذا القبيل اذا ناله مما فسر به
من غير أن يجره أو حبسه فباتت جوعاً أو عطشاً فان فيه الدية على العاقلة صيانة لدم الميت عن الهدر
ولا قصاص فيه ولا كفارة فلا تعلق به حرمان الارث (قوله اسلاماً وكفراً) أي من جهة الاسلام والكفر
أما اختلافهما من جهة اليهودية والنصرانية مثلاً فلا يكون مانعاً وهذا التقييد لا بد منه فان العبارة المطلقة
موهمة أما عدم توريث الكافر من المسلم فبالاجماع وذكر في سنده قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلاً ووجهه أن الله تعالى نهي أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيل وفي التوريت سبيل فيكون
منفياً وأما عدم توريث المسلم من الكافر فعلى قول علي وزيد بن ثابت وعامة العصاة رضي الله تعالى عنهم
لا يرث وبه أخذ علماؤنا والشافعي وعلي قول معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان واحد قولي أبي بن كعب
رضي الله تعالى عنهم يرث وهو القياس وبه أخذ مشرقي والحسن وجماعة واسندوا على ذلك بقوله صلى الله
عليه وسلم الاسلام يعمل ولا يعمل ومن العاقل أن يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم وقوله
صلى الله عليه وسلم الاسلام يزيد ولا ينقص أي يزيد في حقوق من أسلم ولا ينقص شيئاً من حقه وقد كان مستحقاً
من قريته الكافر قبل أن يسلم فلو صار بعد اسلامه محرماً عن ذلك لنقص الاسلام من حقه ووجه الاستحسان
قوله صلى الله عليه وسلم لا يورث أهل ملتين شيئاً لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وذلك لأن أبي صلى الله
عليه وسلم بين امتناع الميراث من الجانبين وتوريث المسلم من الكافر باطل له وما روى أن أبا طالب مات وترك
أربعة أبناء علياً وجعفرًا مسلمين وعقيلًا وطالبًا كافرين فورث النبي صلى الله عليه وسلم عقيلًا وطالبًا ولم يرث
علياً ولا جعفرًا وقال لا يرث المسلم من الكافر وهو نص لا يحتمل التأويل بخلاف قوله عليه الصلاة والسلام
الاسلام يعمل ولا يعمل فانه يحتمل العلو في نفس الاسلام أي اذا كان الاسلام بحيث ثبت من وجهه ولا يثبت
من وجه آخر فانه يحكم بشيئونه حتى يعمل ولا يعمل كما اذا ولد ولد بين مسلم وكافر فان اعتبار جانب المسلم يوجب
اسلام الولد واعتبار جانب الكافر يوجب كفره فيعتبر جانب الاسلام ويحكم بالاسلام الولد اعلوا للاسلام
ويجوز أن يكون المراد من حيث الحجية أو من حيث الفخر والغلبة فيكون معناه النصر في العاقبة لا في زمن
وأما الحديث الثاني فنقول بوجوبه وهو أن الاسلام لا ينقص فان الانتصاف مضاف الى كفر الكافر فان الكافر
لا يصلح أن يكون المسلم خلفاً عنه في ماله فلا يكون الانتصاف مضافاً الى الاسلام انتهى أكمل الدين (قوله)
وأما المرتبة فيورث عندنا أي ما اكتسبه في زمان اسلامه لان ارث المسلم منه يستند الى حاله الاسلام لانه
بالمرتبة سيرة الكمال لانه فات المطلوب من الحياة وهو الايمان ومن فات منه المطلوب يكون كالمعدم يدل على
ذلك قوله تعالى أو من كان ميتاً فأحييناه أي من كان كافراً فهديناه لكن لما كان هذا المطلوب من جوامع المرتبة
بسبب الاعتبار والتذكير والجبر على الاسلام لم يظهر حكم الموت حتى ينقطع الرجاء بالقتل أو الموت أو القضاء
بالعاق فاذا انقطع الرجاء يتحقق أحد المذكورات فيجعل ميتاً من وقت الارتداد فبرئ المسلمون وكسب ردة
في المسلمين وقالوا ان كسبه معايرت لاوارث المسلم لان بعض أحكام الاسلام قائم في حق المرتد حتى لا يمتلئ
ماله ولا تترق نفسه مادام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز نصرته في النحر والخزير بخلاف
أن يبقى على حكم الاسلام في حق الارث وهذا في حق المرتد المذكور أما المرتدة التي فصلت جميعاً كسبها
ارث لوارثها المسلم لان املاكها باقية مستمرة غير موقوفة لانها ليست بحرية فانتقلت الى ورثتها والفقهاء
يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت نحلهم لان الكفر كماله واحدة لان الله تعالى جعل الدين دينين الحق
والباطل فقال لكم دينكم ولي دين وجعل الناس فريقين فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير وهم التكفار
بأجمعهم ولا ينكر أنهم فيما بينهم أهل ملل فيما يعتقدون ولا يكتن عند مقابلتهم بالمسلمين هم أهل مله واحدة

(واختلاف الملتين) اسلاماً وكفراً وقال
أحمدان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ويرث
وأما المرتبة فيورث عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) فقال ان كسبه يوضعان في بيت المال (قوله ووقفنا ميراث الجبل) الى تبين ذكوره
وانوته بالوضع (قوله ثم ولدت) أي فبنتها ولدها في الاسلام (قوله ولم أره صريحاً لا تخنناً) قد يقال ان الحكم
بالاسلام بعد استحقاق الميراث فلم يرث مسلم من كافروقتبه (قوله واختلاف الدارين الخ) انما امتنع الارث
بالاختلاف لا بقطع العصمة وبه يقطع الولاية ونسب الارث الولاية وانتفاؤه يستلزم انتفاء المشروط انتهى
أكل وتفصيل المقام أن لاختلاف الدارين أقساماً الاول الاختلاف حقيقة وحكما كالخبري في دار الحرب
مع الذي في دارنا والثاني الاختلاف حكماً فقط المستأن الذي على شرف العود مع الذي في دارنا
وكالمستأن من الحربيين من دارين مختلفين في دار الاسلام وكالمستأن المسلم مع الحرب في دار الحرب والثالث
الاختلاف حقيقة فقط كالمستأن في دارنا مع الحرب في دارهم وهما من دار واحدة والذي يمنع الارث عندنا
هو القسمان الاولان دون الثالث فالمانع هو الاختلاف حكماً سواء كان معه الاختلاف حقيقة أو لم يكن
وعند الشافعي هل عكس ذلك فيبين الذي والمستأن توارث ولا توارث في القسم الثالث عنده انتهى ابن كمال
(قوله فيما بين الكفار) سبأني محترزه (قوله خلافاً للشافعي) قد علمت ما فيه من كلام ابن كمال (قوله حقيقة) أي
وحكما لا بد من ذلك كما علمت (قوله أو حكماً) أي فرضاً وتقدير من الشارع بحكم زاده (قوله كالمستأن وذمي)
لأن المستأن وان كان في دارنا حقيقة فهو من أهل دار الحرب حكماً حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب
بل يمنع عن استدامة المقام مستأناً في دار الاسلام فعلى هذا اذا مات المستأن في دارنا وله ورثة فيها وورثة
في دار الحرب يمنع الذي في دارنا ووقف ماله حتى يأتي الذي في دار الحرب فيأخذه لانا أعطيناها الامان في نفسه
وبعد موته يبقى حكم الامان في ماله لحته لالحق وورثته فيمنع ذلك عن صرف ماله الى بيت المال انتهى أكل والدار
انما تختلف بانقطاع العصمة فيما بينهم أي بين أهلي الدارين وذلك بأن يستحل كل منهما قتال الآخر لا يقتله اذا طفر
به وفيه اشارة الى انه اذا كان بين المالكين عهد وتناصر لا يكون الدارين مختلفين وانقطاع العصمة باختلاف
المنعة أي العسكر والمالك كان يكون أحد المالكين في الهند وله منعة والاخر في التركة وله منعة أخرى انتهى ابن
كمال (قوله وكريين الخ) ان حل على أن الحربيين في دارهم ما المختلفين ورد عليه أنه من قبيل اختلاف الدارين
حقيقة فكان حقه أن يتقدم على قوله أو حكماً وان حل على أن الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكن ما في دار
الاسلام بالاستئمان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكماً كان الاولى أن يقول وكالمستأن بدل
قوله وكريين وكأنه ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن جعله مثلاً للاختلاف في أفاد نظيره السيد في شرح
السراجية (قوله لا يقطع العصمة فيما بينهم) علمه لعدم التوارث بسبب اختلاف الدار (قوله بخلاف المسلمين)
قال ابن كمال اعلم أن اختلاف الدار باختلاف المنعة والمالك انما يتحقق في حق الكفار ودون المسلمين فان أهل البقي
وأهل العدل توارثون فيما بينهم وان اختلفت المنعة والمالك لأن دار الاسلام داراً بحكم حكم الاسلام يجمعهم
فلا تبين بينهم باختلاف المنعة والمالك انتهى قال في روح الشروح لأن بلاد الاسلام مع تباعد أطرافها وقيام
المحاربة بين أهلها دار واحدة فنظر الشارع كما أن ملل الكفر مع كثرتها في نفس الامر له واحدة في نظره انتهى
وأما دار الحرب فليست بداراً بحكم بل دار قهر فباختلاف المنعة والمالك تتباين الدار فيما بينهم ابن كمال (قوله
قلت وبقي من الموانع الخ) قال ابن كمال المانع عن الارث في عرفهم ما يقوت به أهلية الارث فما يقوت به الارث
دون أهليته ليس من الموانع ولذلك لم يعد المعية في الموت منها فاذا عرفت هذا عرفت أن من زعم أن استبهم
تاريخ الموت من الموانع فقد رسا على كبد الخطأ انتهى ملخصاً (قوله كما سيجي) أي في فعل الحرق والفرق
وغيرهم (قوله ومنها جهالة الوارث) أي لا تباينه بغيره أجاب بحكم زاده عن عدم ذكره بأن المقصود بيان الموانع
بعد تحقق العلم بالوارث وبسبب الارث والامر هنا ليس كذلك (قوله فلا توارث) أي لا يرثها واحد منها بحكم
زاده (قوله من ولد نصراني) في بعض النسخ مع ولد نصراني وهي أظهر (قوله فهما مسلمان) هذه المسئلة مثال
لعاق الاسلام أيضا بحكم زاده (قوله الا أن يصطلحاً) أي الولدان فيما بينهم فان الميراث لا يعدو هذه ولا يتغير أخذ
حصه وهو الوارث حقيقة فذلك من حظه ويعد ما أخذه الاخرية من المستحق والظاهر أنه راجع الى المسئلة
السابقة أيضا (قوله فلها ما أن يأخذ الميراث بينهما) الظاهر من عبارته التسوية والذي يظهر أن الامر يدور مع
الصلح قال الحلبي ومن المسائل رجل وضع ولده في فناء المسجد لئلا يورثه صابحاً فراجع لرفعها فاذ فيه ولدان ولا

خلافاً للشافعي رحمه الله قلت وذكر الشافعي
مسئلة يورث ذم الكافر صورته كافر مات
عن زوجته حاملاً ووقفنا ميراث الحمل
فأستأنتم ولدت ورث الولد ولم أره صريحاً
لا تخنناً (و) الرابع (اختلاف الدارين)
فيما بين الكفار عندهما خلافاً للشافعي
(حقيقة) كخبري وذمي (أو حكماً) كالمستأن
وذمي وكريين من دارين مختلفين كترك
وهندي لا يقطع العصمة فيما بينهم بخلاف
المسلمين قلت وبقي من الموانع جهالة تاريخ
الموت كالفرق والحرق والهدى والقتل
كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في
خمس مسائل أو أكثر به سوية في الجمع
منها أرضت صدياً مع ولدها وماتت وجعل
ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد مسلم
من ولد نصراني عند الظن وكبراهما
مسلمان ولا يرثان من أبيهما زاد في المنية
لأن يصطلحاً فلها ما أن يأخذ الميراث بينهما

١- يتم بين ذوي الفرض مدة تقدم الزوجة لانها
 أصل الولاد انما تتولد الاولاد فقال
 (ففي فرض للزوجة فصاعدا الربع لها عند
 اولاد ابن) وان سفل (والربع للزوج) فكثر
 عدهما (فلا لزوجة حالان الربع للزوج) فكثر
 والنسب مع الولد (والربع للزوج) فكثر
 كما لو ادعى رجلان فكثر نسبا مع ولد دخل بها
 ولم تكن في بيت واحد منهم ولا دخلها
 فانهم يقسمون ميراث زوج واحد لعدم
 الاولوية (مع أحدهما) أي الولد أو ولد
 الابن (والنصف له عند عدهما) فالزوج
 حالان النصف والربع (وللاب والجد)
 حالان النصف والربع (مع ولد أو ولد ابن)
 (السدس) وذلك (مع ولد أو ولد ابن)
 والنسب المطلق عند عدهما والفرض
 والنسب مع البنت أو بنت الابن قلت
 وفي الاشياء الجدة كالأب الابن ثلاث عشر
 مستأه في الفرائض وباقيها في غيرها

يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرثه واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وتقتسمها على بيت المال ولا
 يرث أحدهما من صاحبه ومنها حرة وأمة ولدت كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث
 واحد منهما وبسبب كل واحد منهما المولى الأمة ومنها رجل له ابن من حرة وابن من أمة لا نسلان أرضتهما ما ظن
 واحد حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حزان وبسبب كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الأمة ولا يرثان
 منه كذا في المنع انتهى واعلم أن الكفار يتوارثون فيما بينهم بنسب وولاء ونكاح يقتر عليه بعد الاسلام كنكاح
 بغير شهود لا لا يقتران عليه بعد الاسلام كنكاح محرم هو الصحيح والنسب يثبت فيما بينهم والانكحة يستحق بهم
 التوارث فلو لجوسى قريتان فان أمكن الجمع بينهما في الارث وورث بكل منهما والافبايها وهو مذهب العصاية
 وعليه علماء قنارجهم الله تعالى واذا ترافعا البنات قسمتا بينهما مثلما قال تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله انتهى
 درم منق (قوله لانها أصل الولاد) فيه أنها بهذا الاعتبار تكون أمًا فلو اعتبرنا هذا الاعتبار لقدمنا الأم والاولى
 أن يقال انما قدم الزوجة لانها أصل البنت التي يجب تقديمها لكونها أقرب إلى الميت من غيرها بحجم زاده وفيه أنه
 اعتبر كون الزوجة أصل البنت وهي بهذا الاعتبار أم وقوله التي يجب تقديمها الخ أي صناعه وفيه أن الأب قد
 يقدم لكونه أصلا للميت فالحديث بخلافه (قوله لانها أصل الولاد) الولاد عام للأصول والفروع فلو قال لانها
 أصل الاولاد لكان أدنى (قوله للزوج فصاعدا الثمن) انما كان الثمن مثلا فرض الاكثر من واحدة لثلاث بلزم
 الانحاف ببقية الورثة لانه لو أعطى كل واحدة منهم ربعا يأخذ الكل اذا ترك لأربع زوجات بلا ولد فاذا كثر
 وكان الفرض الربع أو الثمن وقعت المزاوجة بينهم فيعرف الثمن اليهن جميعا على الدوام لعدم الاولوية (قوله مع
 ولد أو ولد ابن) ذكر كان أو أنثى سواء كان منها أو من غيرها (قوله وان سفل) يفتح الفاء من السفل ضد العاوم
 باب نصر وبنيهم من السفل يعني الدماء من باب شرف ابن كمال (قوله نكاح ميتة) أمالو كانت حية تتر
 إليه هاتان وهي لم صدقته اذا لم تكن في يد من كذبته ولم تكن دخل المكذب بها وان أرخا فالسابق أحق بها (قوله
 ولم تكن في بيت واحد منهم) الذي في روح الشروح ولم تكن في يد واحد منهما انتهى أي ولا يعرف ان نكاح أيهما
 أول واقام كل الميتة على نكاحها وماتت المرأة قبل أن يقضى القاضي بشئ بحجم زاده (قوله فانهم يقسمون الخ)
 أي فان القاضي يقضى لهم ميراث زوج واحد ويقسم بينهم على السوية انتهى بحجم زاده وعلى كل نصف المهر ولو
 ولدت يثبت النسب منهم ما نقله المؤلف في باب دعوى الرجلين عن الخلاصة (قوله الفرض المطلق) أي انما
 عن التعصيب ابن كمال (قوله وذلك مع ولد أو ولد ابن) اسم الاشارة راجع الى الفرض المطلق والوليديم الذكر
 والاثني وهو مسلم في الذكر أما مع الاثني فهي حالة الفرض والتعصيب معا فلو قال بدله مع الابن أو ابن الابن لكان
 أولى وهذا الاعتراض انما جاء من زيادة قول الشارح الفرض المطلق ولو حذفه لاستقام كلام المصنف في ذاته
 لأن للاب مع وجود الولد أو ولد الابن السدس فرضا لكنه مع الابن يكون الباقي بعد فرض الاب للاب لانه أولى
 رجل ذكر بعد أخذ صاحب الفرض فرضه مع البنت أو ما قام مقامها يكون للبنت النصف وللأب السدس
 وما بقي وهو سهمان لا ولي رجل ذكر وهو الاب (قوله عند عدهما) أي الولد وولد الابن ولو مع الاب أحد
 الزوجين (قوله والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن) فانه يأخذ سهمه بالفرض وهو السدس وتأخذ
 البنت سهمها وهو النصف وما بقي فللاب بالعصوبة فانه أولى رجل ذكر (قوله الا في ثلاث عشر مسئلة) الاولى
 عشرة بالنساء ثمانية مثله وان كان لفظيا (قوله خمس في الفرائض) الاولى أن أم الأب لا ترث معه وترث مع الجدة
 الثانية أن الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب
 جده فلا تم ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف فان لها ثلث الباقي أيضا الثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم
 يسقطون مع الاب اجماعا وبسقطون مع الجدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما الرابعة ان أبا المعتقد مع
 ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا يأخذ الجدة شيئا من الولاء عند سائر
 الأئمة الخامسة لو ترك الجدة متعة وأخاه قال أبو حنيفة يختص الجدة بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الجدة
 أب فالمراث كله له انفا قال في المنع وهذه مستفاد حكمهم من حكم المسئلة الثالثة انتهى حلي (قوله وباقيها في
 غيرها) الاولى لو ادعى لا قريبا فلان لا يدخل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الرواية الثانية تجب صدقة فطر الولد
 على أبيه الغني دون جده الثالثة لو اعتق الاب جروا وله ولد له الى مواليه دون الجدة الرابعة بصير الصغير مملوكا لسلام

أى يجعلها عصبية انتهى وقال نعم زاده العصبية مطلقا في اللغة عبارة عن المحيط بالشيء كما ينهم من قوله أى السيد من عصب القوم بالرجل إذا أطا وبه ومنه يسمى به عصبه القلتسوة لاحاطتها حوالى الرأس وهذا المعنى موجود في العصبية الاصطلاحية لاحاطتهم بالميت انتهى (قوله العصبية النسبية) قدمها على النسبية لما مر أنها أقوى منها انتهى ابن كمال (قوله ثلاثة عصبية بنفسه الخ) وجه المصراة أنه أن لم يحجج في عصبونه إلى الغير فهو عصبية بنفسه وإن احتاج فإن شاركه فيها ذلك الغير فهو عصبية بغيره والافصية مع غيره فالخمس عصبية على ابن كمال (قوله وعصبية بغيره وعصبية مع غيره) الفرق بين هاتين العصبيتين أن الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه فتعدي بسببه العصبية إلى الاتنى وفي العصبية مع غيره لا تكون عصبية أصلا بل تكون عصبية تلك العصبية بحماة لذلك الغير انتهى سيد وقال بعض الشراح الفرق بين العصبية بغيره والعصبية مع غيره غير خفى لأن الباء في بغيره للاصاق والاصاق لا يتحقق إلا عند مشاركة الموصوف والموصوف به في متعلق الاصاق فتكون النساء الأربع في العصبية بغيره مع أخواتهن متشاركين في حكم العصبية نحو مرت به أى لصق المروية أيضا كالمصق بي وانظر مع موضوع لفائدة المقارنة والمقارنة لا تقتضى أن يتحقق بين الشئتين الاشتراك في متعلقها نحو أكل الطعام مع الأمير أى مقارنا للأمير ولا يقتضى أن يكون الطعام والأمير مشتركين في الأكل فتكون الاتنى في العصبية مع الغيرمة أنه لوجود الغير دون ذلك الغير انتهى وأقارن الأكل وابن الكمال أنهم ما عفى والتفرقة اصطلاح وخص الثاني بالتعبير عنه مع متابعة لآبى صلى الله عليه وسلم في قوله واجعلوا الأخوات مع البنات عصبية انتهى (قوله يحوز) بالواو وفي المتن الخ بالراء والمساك واحد (قوله لم يدخل في نسبه إلى الميت أنى) أنما قال في نسبه ولم يقل في قرابته لئلا يخرج بعض العصبيات بنفسه كالأخ لاب وأم فإن الاتنى داخله في قرابته لأخيه وذلك ظاهر لا في نسبه إليه لأن النسب للأب فلا يثبت بواسطة غيره انتهى وهذا أولى مما في السيد حيث قال فإن قلت الأخ لاب وأم عصبية بنفسه مع أن الأم داخله في نسبه قلت قرابة الأب أصل في استحقاق العصبية فانما إذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الأم فانما لا تصلح بانفرادها على لا إثباتها فهي ملغاة في استحقاق العصبية لكن جعلناها بمنزلة وصف زائد فربما يجنبها الأخ لاب وأم على الأخ لأب انتهى وقوله لم يدخل صادق على من لا واسطة بينه وبين الميت وعلى من بينهما واسطة ولم تدخل الاتنى انتهى أكمل الدين ونحوه قول ابن كمال سواء دخل في نسبه إليه ذكر أو لا كالابن الصليبي انتهى (قوله أى جنسها) أى قال للجنس فبطل معنى الجمعية فيشمل ما إذا كان هناك فرض واحد وحاز الباقي به دأطانه لمستحقته (قوله بجهة واحدة) قال في المتن قيدناه حتى لا يرد أن صاحب الفرض إذا خلعا عن العصبية قد يحوز جميع المال لأن استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد فإن قلت يرد على هذا أن الأخوات عصبيات مع البنات ولا تحوز جميع المال عند انفرد بجهة واحدة فلا يكون التهرب جامعاً قلت أجيب عنه بأن الكلام في العصبية بنفسه فلا يتناول من هو عصبية مع غيره أو بغيره بل هما في الحقيقة من أصحاب الفرائض انتهى (قوله جزاء الميت) أى الذى كره كراهوا الموضوع قال السيد أنما قدم البنوة على الأب لأنهم فروع الميت والأب أصله واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه الأبرى أن الفرع يبيع الأصل ويصير مذكورا بذكره دون العكس فإن الاختصار تدخل في بيع الأرض ولا تدخل في بيعه ما وظهور اتصالهم يدل على أنهم أقرب إلى الميت في الدرجة حكما وإن لم يكن ذلك حقيقة لأن الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقد مبنوا البنين وإن سفلوا على الأب لأن استحقاقهم أيضا بالبنوة المتقدمة على الأبوة انتهى (قوله ثم أصله) أى الذى كره أيضا (قوله ثم جزاء أبيه) أى أخوته الأشقاء وأولادهم فيقدم أبناءهم على السنف الرابع (قوله ثم جزاء جده) أى الأعمام قال في الدر المنثور وإذا اجتمع في درجة واحدة جماعة من العصبية قسم بينهم باعتبار أباؤهم لبا اعتبار أصولهم كما بن أخ وعشرة بن أخ آخر أو ابن عم وعشرة بن عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهما لكل سهم انتهى (قوله فيقدم جزاء الميت الخ) قال الأكل الكلام في تقديم الابن على الأب بحسب النقل والعقل أما الأول فقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الأنثيين إلى أن قال ولا يوهب لكل واحد منهم ما للسدس مما ترك إن كان له ولد فإنه يدل على أن الأب صاحب فرض مع الولد لأنه لما لم يجعل لأولاد الذكور سهما معينه تعين له الباقي ونحن لا نخشاه في دلالة على تقديمه على الأب في العصبية وقد تقدم أن ابن الابن كالابن في تناول اللفظ أباه وأما الذي في

العصبية النسبية ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره (وهو زاده العصبية بنفسه وهو كل ذكر) فالأب لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها (لم يدخل في نسبه إلى الميت أنى) فإن دخلت لم يكن عصبية كولد الأم فإنه ذو فرض وكأب الأم وابن الميت فأنهم ما من ذوى الأرحام (ما بقى الفرائض) أى جنبها (وعند الانفراد يحوز جميع المال) بجهة واحدة ثم العصبية بأنفسهم أربعة أصناف جزاء الميت ثم أصله ثم جزاء أبيه ثم جزاء جده (ويقدم الأقرب فالأقرب منهم) بهذا الترتيب فيقدم جزاء الميت (كالابن ثم ابنه وإن سفل)

ان الانسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله اليه ويقهرهم في الممالك لجمع المال واتخاذ له لاجله وقتضاد
 أن لا يتجاوز مال أبيه الا ما تركه ذلك في مقدار ما فرض الاب بالنسب فيبقى في الباقي على مقتضاها انتهى وهذا
 أولى ما تقدم عن السيد (قوله الاب) بدل من أصله (قوله ويكون الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيها تقدم
 كما فعله الشارح (قوله وذاسهم) أي فرضه مقدر (قوله كما مر) أي في الشارح عند ذكر الاب حيث قال
 والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن انتهى وذلك لان البنت تأخذ فرضها ثم هو بأخذ فرضه وما بقي
 يصرف لاول رجل ذكر وليس أولى من غيره فبدأ أخذ الباقي بعد الفرضين تعصبا (قوله ثم الجدة الصبيح) عطف
 على الاب (قوله وهو أب الاب) تصريح بما علم من قوله وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه الى الميت انتهى وبيان للبنت
 الصبيح (قوله الاخ لا يورث الاب) أما الاخوة لأم فليس بينهم تعصيب أصلا بل ورثهم بالفرض فقط ولو اختلطوا
 (قوله وهو المختار للفتوى) هذا هو المعتقد (قوله ثم ابنته لا يورث الاب) فإذ ماتت عن ابن عمه وعن عم أبيه المال
 كله لابن عمه لانه أقرب في الدرجة (قوله وان سفلوا) أي ابن عم الاب وابن عم الجدة (قوله عند التفاوت بأبوين
 وأب) كابن ابن وابن ابن فان الاول بينهما وبين الميت واسطة واحدة وهو الاب وبين الثاني وبينه واسطتان
 وهما أبواؤه وهذا ليس المراد بقرب الدرجة فيما مر وان كان صحيحا في نفسه بل المراد به أن جزء الميت أقرب درجة
 من أصله وأصله أقرب درجة من جزء أبيه وجزء أبيه أقرب درجة من جزء جدته وهكذا وهذا صريح قوله فيما
 تقدم ويقدم الأقرب فالأقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت وقال في السراجية وشرحهما للسيد الأقرب
 فالأقرب أي يرجحون بقرب الدرجة يعني أولاهم بالميراث الذي يفتحق بالعصوبة جزء الميت أي البنون ثم بنوههم
 وان سفلوا ثم أصله الخ (قوله يرجحون بقوة القرابة الخ) قال الجعبري

فبالجهة التقديم ثم بقربه • وبعدهما التقديم بالقوة تاجهلا

فالجهة هي الدرجة يعني ان التقديم يعتبر أولا بالجهة بخلاف جهة الميت مقدمة على جهة أصله الخ ثم اذا تعدت
 الجهة وكان أحدهما أقرب الى الميت كالابن مع ابن الابن فيعتبر التقديم بالقرب ثم اذا كانوا في القرب سواء
 فاعتبر التقديم بقوة القرابة على ما ذكره المصنف هنا وذلك لا يوجد الا في الاخوة بينهم والاعمام بينهم ولا يوجد
 في الفروع ولا في الأصول (قوله ولو أني ككاشفة الخ) في إيراد الاخت لا بأم عند العصبية مع البنت
 في هذا الموضع نظر لان كلاهما في اصناف العصبية بنفسه وجهات ترجيحهم وليست الاخت المذكورة منها وله
 ورودها في بحث اخيه استطرادا فأفاده الاكل (قوله ان اعيان بن الام الخ) نعم قاله عليه السلام ولم يقل ان بن
 الاعيان يتوارثون إشارة الى ما يترجحون به انتهى اكل (قوله أنه عند الاستواء في الدرجة) كما خوين أحدهما
 شقيق والاخر لاب (قوله وعند التفاوت فيها) كخ لاب وابن أخ شقيق (قوله يقدم الأعلى) أي الأقرب
 وفي الاكل فم الميت لاب أولى من عم أبيه لاب وأم لكونه أقرب درجة ولو كانا عمي الميت أو عمي أبيه ترجح من
 هو لاب وأم على من هو لاب وكذلك اعمام جدته وكذلك الحكم في الفروع فان ابن الاخ لاب أولى من ابن ابن
 أخ لام وأب وابن العم لاب أولى من ابن ابن العم لاب وأم أقرب الدرجة وابن الاخ لاب وأم أولى منه لاب وابن
 العم لاب وأم أولى من ابن العم لاب لقوة القرابة انتهى (قوله البنات بالابن الخ) يدل على صيرورة البنات
 وبنات الابن عصبية باخوتهن قوله تعالى يوم يكلم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى صيرورة
 الاخوات عصبية باخوتهن سواء كن من جهة الاب والام أو من جهة الاب قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا
 ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين انتهى قال الاكل وكان الواجب ان تذكر الام مع الاب فانه يعصبا كما تقدم في
 بيان أن الام تأخذ ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين مع الاب دون الجدة وفيه ان ارثها ذلك بطريق الفرض
 ويدل عليه عذره من احوالها وهي لا ترث الابا بفرض (قوله ذوات النصف والثلاثين) خبر بعد خبر قال في متن
 السراجية وأما العصبية بغيره فأربع من النسوة وهن الثلاث فرضهن النصف والثلاثين بصرن عصبية باخوتهن
 ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبية لا تصير عصبية بأخيهما كالم والعمة اذا كانا لاب وأم أو لاب كان المال كله
 للعم دون العمة وكذلك الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب انتهى بزيادة من السيد
 ومثل ما ذكره الشقيق (قوله ولو سكا) يعني أن المراد بالاخ ما يقع الاخ الحقيقي وهو يكون في ثلاثة البنت الصلبة
 مع أخيها والاخت الشقيقة مع أخيها والاخت لاب مع أخيها وما يصحم الاخ الحكمي وذلك في بنات الابن فإنه

(ثم أصله الاب ويكون مع البنت) كما مر (ثم الجدة الصبيح) وهو
 (عصبية وذاسهم) كما مر (ثم الجدة الصبيح) وهو
 أب الاب (وان علا) وأما أب الام فناسد من
 ذوى الارحام (ثم جزء أبيه الاخ) لا يورث
 لاب (ثم ابنته) لا يورث ثم لاب (وان سفلوا)
 فأخير الاخوة من الجدة وان علا قول أبي
 حنيفة وهو المختار للفتوى خلافا لهما
 والمتأف في قبلي وعليه الفتوى (ثم جزء جدته
 الصبيح) لا يورث ثم لاب (ثم ابنته) لا يورث ثم لاب
 (وان سفلوا) ثم عم الاب ثم ابنته ثم عم الجدة
 ابنته) كذلك وان سفلوا فأسباب الأربعة بقوة
 ثم ابنة ثم اخوة ثم عمومة (و) بعد ترجيحهم
 بقرب الدرجة (يرجحون) عند التفاوت
 بأبوين وأب كما مر (بقوة القرابة فن كان لا يورث
 من العصبية ولو أني ككاشفة مع البنت
 تقدم على الاخ لاب (مقدم على من كان لاب
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان أعيان بن الام
 يتوارثون دون بنات الاعيان والحاصل أنه عند
 الاستواء في الدرجة يقدم ذو القرابتين
 وعند التفاوت فيها يقدم الأعلى ثم شرع في
 العصبية بغيره فقال (ويصير عصبية بغيره البنات
 بالابن وبنات الابن بابن الابن) وان سفلوا
 (والاخوات) لا يورثون أو لاب (باخوين) فهن
 أربع ذوات النصف والثلاثين بصرن عصبية
 باخوتهن ولو سكا كن ابن ابن يعصبا من
 منسبه أو فوقه

بعضهن أخوهن ومن في درجتهم من أولادهم وبعضهن من هو أسفل منهن فيعصب منهن من لم تكن
ذات سهم كما يأتي في مسألة التشبيب (قوله الأخوات مع البنات) الأخوات بعم الشقيقات وأولاد البنات بعم
المصليات وبنات الابن ثم ان ارث البنات بالفرض وارث الأخوات بالتعصيب وتحت ما ذكر مورار بعم البنت
مع الأخت الشقيقة وأولاد ومع الأخوات كذلك والبنات مع الأخت الشقيقة وأولاد ومع الأخوات كذلك
ومثل ذلك يقال في بنات الابن مع من ذكر (قوله لقول الفرضين اجعلوا الأخوات الخ) هو حديث
كافي السراجية وشرائحها قال الأكل لكن في الاستدلال بهذا الحديث نظر من وجهين أحدهما ما قيل أنه
جمع الأخوات والبنات وذلك يقتضي أن لا تكون الأخت الواحدة عصبة والثاني أنه يقتضي
أن تكون الأخت لام مع البنت عصبة والجواب عن الأول أن اللام اذا دخل الجمع ولم يكن هنالك معهود
يصرف إلى الجنس وحينئذ تكون الواحدة والجمع سواء قال الله تعالى لا تحمل لأن النساء من بعده فانه دل على
حرمة الواحدة فصاعدا وعلى هذا اذا لم لا يتزوج النساء ان يحتج بالواحدة وعمن الثاني أن الدليل قد دل
على أن أحاطا لا بعصبتها وهو ذكر فلا ين لا تعصبة مع الغير أولى لأن المانع عن الدليل القوي عن الضعيف
أضع انتهى (قوله وعصبة ولد الزنا الخ) قال في المنح الخ صلى الله عليه وسلم ألحق ولد الملاءنة بأمه فصار كمنه
لاقرباء له من جهة الأب فوجب أن ترثه موالى أمه وورثته فلو ترك بنتا وأما ولد الملاءنة بأمه فصار كمنه
الدمر والباقي يرثه عليها كان لم يكن له أب وهكذا لو كان معها زوج أو زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما
فرضا ورثا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاءنة فلا له الثلث ولا أخيه لأمه الدرس والباقي مردود عليها ولا
شيء لابن الملاءنة لانه لا أخ له من جهة الأب واذا مات ولد ابن الملاءنة ورثته قوم أبيه وهم الأخوة ولا يرث قوم
جده بعم الأعمام وأولادهم بهذا تعرف بقية مسائله انتهى أما الولد المشترك نسبته من الأمه فيرث من
ميراث ابن كامل ويرثانه ميراث أب واحد وان مات أحدهما فهو للباقي منه ميراث ميراث أب كامل انتهى في درمشتي
(قوله والعصبة) ظاهره أن عصبة ولد الزنا والملاءنة عصبة أمهما فلو كان لها أخ عاصب أو فرع عاصب يرثانها
بالتعصيب وليس كذلك فان أب الأم وأخاها بالنسبة له من ذوى الارحام فالمراد أن وارثهما من ورثة الأب
لأن ورثة الزنا ولا الملاءنة قاتل (قوله وتخت العصبات بالعصبة السببية الخ) انما قال وتخت الخ تنبيه على
تقدمه على ذوى الارحام لانه اذا كان واقفا في آخر مرتبة العصبات لا يقع وارث آخر بينه وبين العصبات فيقدم
على ذوى الارحام انتهى ويقدم على الرذ على ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو
مؤخر عن ذوى الارحام وبه أخذ ابراهيم النخعي له قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي
بعضهم أقرب من ليس له رحم والميراث يبنى على القرب وقوله صلى الله عليه وسلم ان أعتق عبدا أو أخولا ومولا
فان شكر لك فهو خير له وشرك وان كفر لك ففسره وخير لك وان مات ولم يترك وارثا كنت أنت عتقه فقد اشترط
في ثوبت مولى العتاقة أن لا يدع المعتق وارثا وذو الارحام من جهة الورثة وحجة الجمهور ما روى أن بنت حزة
أعتقت عبدا ثم مات العبد وترك بنته ومولاه لانه جعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ماله ابنته والباقي لولاه
وهذا نص في أن مولى العتاقة مقدم على الرذ ومن ضرورة تقدمه عليه أن يكون مقدما على ذوى الارحام وبهذا
بين أنه عليه السلام أراد بالوارث في الحديث الذي تمسك به ابن مسعود العصبة لا مطلق الوارث فاندفع
الاحتجاج به انتهى ابن كمال ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ان شكر لك الخ هو أنه ان شكر لك بالجزاء على
ما صنعت اليه من خيرة فهو خير له لانه عمل بقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا احسان وشركا لانه يصل
الك بعض الجزاء في الدنيا فيقتصص بقدرة من فواب الآخرة وان كفر لك فهو خيرا لبقا ثواب عاك كله إلى
الآخرة وشركا لانه أساء في مثابة الاحسان وقابل النعمة بالكفران قال عليه السلام من لم يشكر الناس لم يشكر
الله فكذلك قيل وفيه بحث لان شكر الممن عليه الممن على احسانه لا يقتص شيئا من ثوابه في الآخرة والظاهر أن
يقال في فعله لان ذلك رعا يوتى إلى خلل في اخلاصه وغرور في نفسه فيحب بذلك عمله أو يحمل على أنه صلى
الله عليه وسلم علم منه أنه ان شكره كان شره الله انتهى بعم زاده (قوله أي المعتق) قال ابن كمال من قال ان السبب
هو الاعتاق فقد أخطأ في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق أن السبب هو الاعتاق لا الاعتاق انتهى أي يشمل

ثم شرع في العصبة مع غيره فقال (ومع غيره
الأخوات مع البنات) أو بنات الابن أقول
الفرضين اجعلوا الأخوات مع البنات
عصبة والمراد من الجمهور هنا الجنس
(وعصبة ولد الزنا) وليس الملاءنة ولي
الأم المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبة
ايهم ما لو كانت الأم حرة الأصل كما بطله
العلامة فانه لا لأب لها ولا يرثان في
مسألة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث من
قوامه ميراث أخ لام وولد الملاءنة يرث من
قوامه من ميراث أخ لابوين (وتخت
العصبات با) عصبة السببية أي (الاعتاق)

من ملك قريب ذال رحم المهرم منه فانه يعتق عليه من غير اعتاقه ويكون ولاؤه (قوله ثم عصبة) أى عصبة
 مولى العتاق فتكون عصبته النسبية بنفسها مقدمة على عصبته الدسبية أعنى مهتق المعتق ومعتق معتق
 المعتق وان علا وانما قد عصبته النسبية بنفسها مساوية أى لا ميراث بالولاء للصنفين الآخرين من العصبية
 النسبية والترتيب في العصبات على ما تم فيكون ابن المعتق أولى عصبته ثم ابن ابنه وان سفل ثم أبوه ثم جدّه
 وان علا الى آخر ما فصل ثم معتق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا
 انتهى ابن كمال ولا يرث الولاء عصبه العصبية وصورته امرأه أعتقت عبدا وماتت وترك ابنا وزوجا ثم
 مات المعتق فاليراث لابن المعتق لانه عصبته ولومات الابن وترك أباه وهو زوج المعتقة أى ثم مات العتيق لا يرثه
 الاب لانه ليس عصبه المعتقة انتهى بحكم زاده فان قلت ان ابن الابن عصبه العصبية قلنا نعم وهو أيضا عصبه
 المعتقة لانه لومات عن ابن ابنه كان عصبته كما انه عصبه لايه وقال الاكل وان لم يكن للمعتق عصبه من جهة
 النسب يرث الميت عصبته من جهة الولاء وليست الدكورة شرط فيه بخلاف الاول واذا لم يكن للمعتق الميت
 عصبه لا نسب ولا نسب فابن الميت عصبه معتق أى عصبه على الترتيب المذكور نسبيا وان اجتمع للميت أبو معتقه
 ومعتق أى غير ابنه لاني معتقه دون معتق أى وان لم يكن للميت عصبه من جهة اعتاقه ولا عصبه من جهة
 اعتاق أى يرثه عصبته من جهة اعتاق أمته انتهى وفي شرح شيخى زاده وان لم يوجد له عصبه من جهة اعتاقه
 ولا عصبه من جهة اعتاق أى يرثه معتق أمته ثم عصبه معتق أمته على هذا الترتيب انتهى ولا تنس ما مر من أن
 بنت المعتق وذوي أرحامه يقتسمون على بيت المال وفي شرح المصنف ثم اعلم أن المعتق لا يرث من المعتق عند
 العتاقه وقال اسحق بن راهويه والحسن بن زياد وبشر المريسي يرث لما روى أن رجلا مات على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يكن له وارث الا عبدا كان أعتقه فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه اليه ولأن
 الاعتاق سبب لوجود الميراث من أحد الطرفين فيوجب الميراث من الآخر أيضا كما في النكاح والصحيح قول العامة
 لأن ذلك الحديث غير صحيح واثن صحفه وهو منسوخ لقوله عليه السلام الولاء لمن أعتق وكذلك هو معارض بقول
 علي بن زيد بن ثابت حيث قال لا ميراث للمعتق انتهى وعلمه شيخى زاده في شرحه بقوله لأن الولاء لأثر الملوكية
 فيه غير محتمل فافكك الارث المملوك من المالك فكذلك الارث للمعتق من معتقه انتهى (قوله الولاء لجهة الخ) المراد
 بالولاء هنا ولا العتاقه أى القرابة الحاصلة بسبب عتق شخص في ملكه كالقرابة الحقيقية لانه قد شئت من المولى
 وهو القرب وقد يطلق الولاء على الميراث الذي يستحقه الميراث بسبب عتق شخص في ملكه كما في قوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لمن أعتق انتهى شيخى زاده واللحمة بالضم القرابة ولحمة الثوب بالفتح والضم بحم زاده عن الصحاح يعنى
 أن الولاء وصلة كوصلة النسب ووجه الشبه بينهما أنه كما يصير الاب سببا لحياء الولد كذلك مولى العتاقه يصير
 سببا لحياء المعتق من حيث ان القرابة في حكم الحياة والرقية في حكم التلف حيث لا يملك رقبته ومنافعه
 ولا يقدر على شئ من التصرفات فاذا أعتقه المولى يصير ماله كالرقيقته ومنافعه وتثبت له الولاية على المساكين
 فيه صح قضاءه وشهادته ويجب عليه ما يجب على سائر المسلمين من السعي الى الجمعة والعديد ونحوهما وتبين ذلك
 مما عدا من الحيوانات فظهر بذلك أن الرقية تلف وهلاكه وأن المعتق ميب حياة المعتق كما أن الاب سبب
 لوجود الولد فكذلك الولد يصير منسوباً الى أبيه بالنسب والى أقربائه بتبعيته كذلك المعتق يصير منسوباً الى
 معتقه بالولاء والى عصبته بالتبعية فكما ثبت الارث بالنسب كذلك ثبت بالولاء انتهى شيخى زاده قال بحم زاده
 ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والد الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه انتهى قال ابن كمال فان
 قلت قضية التشبيه أن يكون الولاء مشتملا على كذا لا يثنى كالنسب وليس كذلك قلت لان نسب لا نسب لان قضية ذلك
 فانه لا يقتضى مساواة المشبه والمشبه به في وجه الشبه فضلا عن أن يقتضى مساواةهما في جميع الاوصاف
 والاحكام نعم لقائل أن يقول لما كان الولاء وصلة كوصلة النسب ينبغي أن يرث به كل من يرث بالنسب من أقرباء
 المعتق سواء كان عصبه له او صاحب فرض او نقول لما لم يكن الولاء وروايتى أن لا يرث العصبه أيضا
 كما لا يرث صاحب الفرض فما الفرق بينهما حتى يرث احدهما دون الآخر ويمكن أن يجلب بأن التفرقة جاءت
 من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لم يرث لثاء من الولاء الا ما اعتق من الحديث فانه يقتضى تخصيص
 الولاء بالذكور (قوله الحديث) لفظه كما في السراجية ليس لثاء من الولاء الا ما اعتق واعتنى من اعتق

(ثم عصبته) بنفسه على الترتيب المتقدم
 لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجهة كجهة
 النسب (واذا ترك) المعتق (أب مولا
 وابن مولا فالكل للابن) وقال أبو يوسف
 للاب السدس (أو) ترك (جده) أى جد
 مولا (وأخاه فهو للجد) على الترتيب المتقدم
 (وقال بينهم) كالميراث وليس هنا عصبه
 بغيره ولا مع غيره لقوله عليه الصلاة والسلام
 ليس لثاء من الولاء الا ما اعتق الحديث

أو كاتب أو كاتب من كاتبين أو دبرن أو دبر من دبرن أو جز ولا معتقهن أو معتق معتقهن ومعناه ليس للنساء
من الولاء نفي الأول ما أي العبد الذي اعتقه أو ولا ما أي العبد الذي اعتقه من اعتقه أو ولا ما أي العبد
الذي كاتبه أو ولا ما كاتب من كاتبه أو ولا ما دبره أو ولا ما دبره من دبره أو جز ولا معتقهن أي أو الولاء
الموصوف به كونه مجرور معتقهن أو الولاء الذي هو مجرور معتق معتقهن وحذف من كل تطير ما أثبتته
من الآخر أي ليس لهم من الولاء إلا ولا ما اعتقن أو ولا من اعتق أو كاتب أو دبر من اعتق أو ولا ما كاتب
أو ولا ما كاتب أو اعتق أو دبر من كاتبين أو ولا ما دبره أو ولا ما دبر أو اعتق أو كاتب من دبره فكل كلمة
ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة ما ترمي به على الاعتاق له كافي قوله
تعالى أو ما ملككم إيمانكم وكلمة من عبارة عن صار حراً ما الكفاستحق أن يعبر عنه بلفظ العتق أو يعبر
الأول بما عن الثاني عن وان كانا حزينين لأن الأول متصرف فيه ~~سائر~~ الأموال والثاني متصرف
كسائر الملاك وقوله أو جز على تقدير أن فينبغي بصدور ويؤول باسم المفعول وإضافته إلى ما بعده من إضافة
الصفة إلى الموصوف وصورة ولا مدبر من أن امرأته دبرت عبداً ثم ارتدت وطلقت بدار الحرب ورجعت
القاضي بجزية عبدها المدبر ثم سلمت ورجعت إلى دار الإسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبية نسبة هذه
المرأة عصبته ورجعت المدبر هذا المدبر كذلك فإذا حكم القاضي بجزية مدبرها بسبب لحاقها بشاري عبداً
ودبره ثم مات ورجعت المرأة تائبة إلى دار الإسلام ما قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف
عصبية نسبة قولاً لهذه المرأة وصورة جز ولا معتقهن الولاء أن عبداً امرأته تزوج بائناً جارية قد اعتقها
مولاهما فولد بينهما ولد فهو حرة بما لا تتبعه فان الولد يتبع أمه في الرق والحرية وولاً له مولود أمه فإذا اعتقت
تلك المرأة عبداً جز ذلك العبد بعبادتها إياه ولا ولده إلى مولاه حتى إذا ماتت المعتقة ثم مات ولده وخلف
معتقة أبيه فولاً له وصورة جز معتق معتقه الولاء أن امرأة اعتقت عبداً فأشتري العبد المعتق
عبداً وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولاً له مولود أمه فإذا اعتقت ذلك العبد المعتق عبده جز بعتاقه
ولاً له ولم يعتق إلى نفسه ثم إلى مولاه قال الأكل ولا بد أن يعلم أن الولد الذي اختل في نقل ولأنه هو الذي
ولده لمعتق الأم قبل عتق الأب وأما الذي يكون جنينا قبل عتق الأم فانه لا ينتقل ولأنه إلى الغير أبداً
كرجل زوج أمته من عبده غيره ثم اعتق الأمه ثم جاءت بولد لقل من ستة أشهر من يوم العتق ثم اعتق الأب فانه
لا يجز ولا الولد إلى نفسه أبداً لأنه علق عبداً ولو جاءت به ستة أشهر فصاعداً منعت ثم اعتق الأب جز
ولاً له ولأنه لم يتيقن بعنقه عبداً في ملك مولد الأم وكذلك الأولاد المولود بعد عتق الأب
لا ينتقل ولا يهايل هو للأب وأجمعوا على أن الجدة من قبل الأم لا يجز وأما الجدة من قبل الأب إذا اعتق والأب
مملوك فيه خلاف فقال أبو حنيفة وأصحابه الجدة لا يجز إلا بسواها ووجد الأب أو لم يوجد (قوله وان كان فيه
شدوذ) الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يوافق ما روى الناس فإذا انفرد الراوي بشئ نظره فانه كان مخالفاً لما رواه
من هو أولى منه بالحفظ لذلك واضبط مكان ما انفرد به شاذاً مردوداً وان لم يكن له مخالف فانه كان ممن يوثق
بحفظه واتقانه فقبول لا يقدح فيه انفرد به وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذي انفرد به كان خارجاً
عن الصحيح (قوله لكنه تاكد بكلام كبار الصحابة) كعمرو علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فأنهم قالوا بئله
ذلك (قوله فصار منزلة المشهور) الحديث المشهور هو الذي يكون في القرن الأول آحاداً ثم انتشر فصار في القرن
الثاني ومن بعدهم متواتراً ولما كان القرن الأول وهم الصحابة ثقاة لا يهتمون صارت شهادتهم منزلة المتواتر
حجة حتى قال الجصاص أنه أحد قسمي المتواتر انتهى محمد زاده (قوله ثم شرع في الحجب) الحجب في اللغة المنع
ومنه الحجاب اسم لما يحجب به أي يمنع به عن النظر إلى ما وراءه ومنه حاجب الأمير لأنه يمنع الناس عن الدخول
عليه وفي اصطلاح أهل الفرائض عبارة عن منع شخص مخصوص عن ميراثه بوجود شخص آخر لا معنى في نفس
المنوع فانه إذا كان لمعنى في نفسه وهو كونه رقيقاً أو قاتلاً أو كافراً سمى محجوراً انتهى الأكل والحجب نوعان حجب
نقصان وهو حجب عن سهم أو أقل وذلك لخسة نفر الزوجين والأم وبنت الابن والاخت لأب وحجب
حرمان وهو أن يحجب عن الميراث بالمرءة فيبصر بحر وما بالكلية والورثة قرعان فربق لا يجمعون بحال وهم
ما ذكرهم المصنف (قوله أئمة) مصدر عن البيت وهو الشطع يقال لا فعله يساوي البسة لكل أمر لا رجعة فيه

وهو ان كان فيه شذوذ لكنه تاكد بكلام
كبار الصحابة فصار منزلة المشهور كابسطه
السيد وأقره المصنف ثم شرع في الحجب
فقال (ولا يحرم ستة) من الورثة (بحال)

التب

أى لأصول على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما فإن لهما فى المقاسمة طريقتين مختلفتين غير طريقتهم زيد
(قوله وأصول زيد مبسوطة فى المطولات) قال فى المنح وأما مقاسمة الجدة بنى الاعيان على أصول زيد فهو أنه
إذا اجتمع الجد والاختوة كان الجد كاحدهم يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث فإن نقصته فرض له الثلث
والباقي للاختوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك جد وأخ المال بينهما نصفان لأن المقاسمة خبره جد وأخوان
المال بينهما اثلاثا لا استواء المقاسمة والثلث جد وثلاثة أخوة يفرض له الثلث والباقي بين الاختوة لأن المقاسمة
فى هذه الصورة تنقصه عن الثلث فإن كان معهم ذو فرض يعطى فرضه ثم ينظر فى الجدة بثلاثة أحوال المقاسمة
أولئك ما بنى أو سدس جميع المال فيعطى ما هو خبره والباقي بين الاختوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك
زوج وجد وأخ للزوج النصف والباقي بين الجد والأخ وكذلك مع الزوجة جد وجد وأخوان واخت للجد
السدس وللجد ثلث ما بنى جدة وبنت وجد وأخوان للجد السدس وللبنات النصف وللجد السدس زوج وأم
وجد وأخ للزوج النصف ولأم الثلث والباقي وهو السدس للجد وسقط الأخ انتهى (قوله وعلة) الواو معنى أو
وأما إذا اجتمع ما بنى العلات يدخلون فى القسمة مع بنى الاعيان أضرار الجد فإذا أخذ الجد نصيبه
فبنوا العلات يخرجون من البنين من غير شئ والباقي لبنى الاعيان فيقسمون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا
إذا كانت من بنى الاعيان اخت واحدة فإنها إذا أخذت فرضها أى مقدار فرضها أعنى النصف بعد نصيب الجد
فإن بقي شئ فلبنى العلات والأفلا شئ لهم وإنما قلنا مقدار فرضها لأن الأخوات لأب وأم وأولاد يصرن عصبة
مع الجد عند زيد فلا يبقى لهن فرض عنده إلا فى الكدربة (قوله وقد أسقط النعمان) موافقة للصديق
وابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبى سعيد الخدرى وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبى
موسى الأشعرى وعائشة وغيرهم رضى الله عنهم وهو لا صحابة وشريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد
العزيز والحسن وابن سيرين وغيرهم من التابعين قال شيخ الإسلام خواهر زاده كان شيخنا الفقيه الزاهد أبو بكر
الجنيدى يحكى عن بعض مشايخه عرقه أنه أن أباحنية رضى الله تعالى عنه أنما اختار قول أبى بكر لأنه ثبت
عليه ولم تتعارض عنه الرواية فأما غيره فقد تعارضت عنه الروايات (قوله وعليه الفتوى) قال فى تيممة الدهر
سئل على السغدى عن الفتوى فى مسئلة الجد مع الاختوة والأخوات على قول من فقال على قول أبى حنيفة
وذكر السرخسى أن الفتوى على قولهما وكذا نقل فى الضوء عن السرخسى (قوله ويسقط بنو العلات) جمع
عله وهي الهرة قال الشاعر

ويوسف اذ دلاه أولاد علة * فأصبح فى قعر الركية نابا

(قوله بهم) أى مجنسهم ولو واحد وذلك اقوة القرابة لأن التقديم بعد اعتبار الجهة والقرب يكون بقوة النسب
وبنو الاعيان أقوى نسباً من بنى العلات لترجيحهم بقرابة الأم (قوله والجد) أى عند أبى حنيفة وقوله
هو المفتى به (قوله كما علمته) أى من اجتماعها مع البنت وأبنت الابن كادل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا
الأخوات مع البنات عصبات وتنقسم أن المراد بالجهة الجنس فلو مات الميت عن بنته وأخته شقيقته وأخوته
لا يسه كان للبنات النصف وللأخت النصف الأول فرض والشان تعصيب وسقط الاختوة لأب (قوله ويسقط
بنو الأخفاف) يقال فرس أخف إذا كانت إحدى عينيه زرقاء والأخرى كلاء فينسب نسبتي باعتبار عينيه
والمراد أنه يقال ذو العين الزرقاء وذو العين الكلاء فكذلك أولاد الأم ينسبون نسبتي باعتبار أبائهم فأحدهم
ابن شخص والأخر مثلاً ابن شخص آخر (قوله بالولد الخ) فضايطه انهم يسقطون بالفرع الوارث وفرع الفرع
الوارث وبالأصول المذكور (قوله بالاجماع) مرتبط بالجد أى بخلاف بنى الاعيان والعلات فإنهم انما يسقطون
بالجد على قول الإمام فقط وسقوط الجميع بالأب متفق عليه (قوله لأنهم من قبيل الكلالة) قد سبق ما يتعلق
بذلك (قوله أبويات أم أميات) أما الأميات فلو جودا لأمتهن واتحاد السبب الذى هو الأمومة وأما الأبويات
فلا تتحد السبب (قوله والأبويات بالأب) للدلالة به مع كونه إذا انفرد استحق جميع المال وسيأتى أن المدلى به
إذا كان يستحق جميع المال عند الانفراد يجب المدلى (قوله وإن عات) كام أم الأب وهكذا (قوله لأنهم ليست
من قبيلة) أى ليست قرابتها من قبل الجد (قوله من أى جهة كانت) سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب
(قوله كذلك) أى من أى جهة كانت فالجواب فى أربع صور قري من جهة الأم فتجب البعدي من الجهتين

(وارثته كانت القرى أم محجوبة) كما قد مناه (وإذا اجتمعنا وكانت احدا اعمادات قرابه واحده نام الاب) نداني سح ابي واسرح واصوب الموسى سحر جيه
وعرها كلام الاب وقد تقدم أن القرى ٣٩٠ تنجب البعدى مطلقا فانهم (والاخرى ذات قرابتين) واكثر كلام الام وهي ايضا ام اب (الاب) بهذه الصورة

قربى من جهة الاب تعجب بعدى من جهتين (قوله كما قد مناه) في شرح قوله قريبا وتعجب القربى
ففي صورة ما اذا ترك الميت أباً وأم الأب وأم الأم المال كله للأب عندنا والشرح الموجود بالنسخة التي بيدي
كافي السراجية (قوله فافهم) أشار به الى انه لو أبى المتن على ظاهره لكانت ذات القربى لقربها تعجب ذات
القربى اثنين بعد هاهى فالصواب ما قاله (قوله فهذه المرأة جدته لا بويه) أى جدته لهذا الولد الذى مات من قبل
أبيه لانها أم أبى بيه ومن قبل أمه لانها أم أمه من قبل فنقول هنا المرأة أخرى قد كان تزوج بنتها ابن المرأة
الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاول الذى هو أبو الميت فهذه الاخرى أم أم ابى الميت فهى ذات قرابة
واحدة فهاتان المرأتان جذتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة
وصورة اجتماع ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة أن تلك المرأة التى تزوج ابن ابنتها بنتها فولد بينهما مذكر
اذا تزوجت هذا المولود بنت بنت بنت أخرى لها فولد منها مذكر ولد كانت تلك المرأة للمولود الثانى أم أم الأم
وام أم الأم الأب وأم أب الأب وكانت صاحبتهما أى أم زوجة ابنتها للمولود الثانى أم أم ابى الأب (قوله قد
محمد السادس بينهما اثلاثا باعتبار الجهات) لان استحقاق الارث باعتبار الجهات فاذا اجتمع في واحد سببان
متفقان كجدود من جهتين كان في الصورة واحد وفي المعنى متعدد فاستحق الارث بسببيه معا كما اذا اجتمع
فيه سببان مختلفان الارى أنه اذا ترك ابى عم احدهما الخ لام فانه يأخذ ذلك الاخ السادس بالفرض والباقي
بينهم نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابى عم احدهما زوجها فانه يأخذ الزوج النصف بالفرضية ويقاسم الآخر
في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك الجوى أمه وهى اخته لا بيه فانها ترث بالسببين معا (قوله انصافا
باعتبار الابدان) لان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضيا لتعدد
الاستحقاق بحسب تعددها واما الذي يقتضى تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل
فان ذات القرابتين تسمى بالجهة كذات القرابة الواحدة واذا كانت جدة ذات قرابات ثلاث مع جدة ذات قرابة
واحدة يقسم السادس بينهما انصافا عندهما وارعا عند محمد (قوله وبه جزم في التكرار) فهو المقتضى به وقد تقدم
دليل أخذ الجداث السادس ببعض بيان (قوله والاخوات الخ) الواو بمعنى اولان المستحق أحد الصنفين
لجميعهما (قوله وهو الثلثان) انما كان هذا حق البنات كاملا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يراد حق البنات
على الثلثين وقد جعله الله تعالى للأخوات كما بينه في آخر النساء (قوله سقط الخ) لف ونشر مرتب (قوله أيضا)
الاولى حذفه لان السقوط في صورتين مختلفتين الآن ينظر الى مطلق سقوط (قوله واو أخ) أى لأب (قوله وفي
اطلاقه نظر ظاهر) يمكن دفعه بأن قول المصنف موازاً ونازلاً راجع الى ابن الابن فقط وقوله وأخ معطوف
على المضاف وحيد مثلاً يصح وصفه بكونه موازياً ونازلاً نعم كان الانساب تقديم الوصف قبل المعطوف (قوله
بأن ابن الاخ لا يعصب اخته) لان الانثى التى تصير عصبية بأختها هى من تكون صاحبة فرض عند الانفرد
فينقلها أخوها منه الى التعصيب لئلا يلزم المساواة اذا ترك بنتا وابناً مثلاً وزيادة نصيب الانثى على الذكر اذا ترك
بنتا وابنين اما اذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فأخوها لا يحدث لها استحقاقا لعدم لزوم ما تقدم (قوله لانها) أى
الانثى في هذه الصور من ذوى الارحام والمراد من قوله ذوى الارحام ما يسمى ذوات الارحام فان جمع الذكور
يغلب على جمع التسوية عند الاجتماع (قوله من مثله) كاخته (قوله وأوفوقه) كعمته (قوله ذات سهم) أى فرض
(قوله فلورث ثلاث بنات ابن) بأن ترك ابنا وابناً ترك ابناً وبنتاً والابن ترك ابناً وبنتاً وهذا هو
القربى الاول وترك ابناً وذلك الابن ترك ابناً وبنتاً وهذا الابن ترك ابناً وبنتاً وهذا الابن ترك ابناً
وبنتاً وهذا هو القربى الثانى وترك ابن ابن ابن واخوته وترك الابن ابناً وبنتاً وترك الابن ابناً وبنتاً وهذا هو القربى
الثالث والوسائط بين الاخيرة من الاول والميت ثلاثة وبين الاخيرة من الثانى وبين الميت أربعة وبين الاخيرة
من الثالث والميت خمسة ثم مات الذكور في كل الطبقات وبقيت البنات التسع والميت الجد الأعلى وهذه تسمى
مسئلة التشبيب من قولهم شبه الشاعر اذا اكثرت ذكر المتغزل فيه فسميت بذلك لكثرة ذكر البنات فيه وانما
سميت بذلك لانها بدقتها وحسنها تشبه الخواطر وقيل الاذان الى استماعها فشبهت بتشبيب الشاعر القصيدة
لحسنها واستدعاء الاصغاء لسماعها (قوله لا يوازىها أحد) لان بينها وبين الميت واسطة واحدة وهو الابن (قوله
فانها النصف) لانها قامت مقام الصليبية (قوله والوسطى من القربى الاول) بينهما وبين الميت واستطاعتان كالقربى

هذه ذات قرأين
وهذه ذات قرأ واحد

وتوضيحه أن امرأة زوجت ابن ابنها بنت
 بنتها فولد بينهما ولا فهذه المرأة حادثة لابو به
 (قسم محمد السادس بينهما الثلاثا) باعتبار
 الجهات (وهما) أي أبو حنيفة وأبو يوسف
 (انصافا) باعتبار الابدان وبه قال مالك
 والشافعي وبه جزم في الكثرة فقال وذات
 جهتين كذات جهة (واذا استكمل البنات
 والاخوات لابو بن فرضهن) وهو الثلاثان
 (سقط بنات الابن) سقط (الاخوات لاب)
 أيضا (الاستعصاب ابن ابن) في المودة
 الاولى (اواخ) في الثانية (مواز) أي مساو
 (اوانازل) أي سافل حيث يذبحهن ويكون
 الباقي للذكر كالانثيين قاله المصنف في شرحه
 قلت وفي اطلاقه تقرر ظاهر تدبريهم بأن
 ابن الاخ لا يعصب أخته كالم - لا يعصب
 اخته وابن الم - لا يعصب أخته وابن المعتق
 لا يعصب اخته بل المال للذكر دون الانثى
 لانها من ذوى الارحام قال في الرجعية
 وابن ابن الاخ بالمعصب

من مثله أو فوقه في النسب بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من مثله أو فوقه عن لم تكن ذات سهم ويسقط من دونه فالوتر له ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن ابن كذلك هذه الصورة

این
...
این بنت
...
این بنت این بنت
...
این بنت این بنت این بنت
...
این بنت این بنت
این بنت

ليرازيها (قوله تكملة للثنتين) أي لاجل تكملة الثلثين (قوله ولائشي للسفليات) أي الست لاستكمال البنات
 حقهن وهو الثلثان فانه لما قامت العليا مقام السفلية قام من دونها بدرجة مقام بنات الابن في استحقاق
 السدس والسفلي من الاول يوازيها الوسطى من الفريق الثاني لكون الوسايط فيها ثلاثة وكذا يوازيها العليا
 من الفريق الثالث لذلك أيضا والسفلي من الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث لأن الوسايط
 فيها أربع وأما السفلي من الفريق الثالث لا يوازيها أحد لان الوسايط فيها خمس (قوله إلا أن يكون مع واحدة
 منهن غلام الخ) فان كان الغلام مع السفلي من الفريق الاول أخذت العليا من النصف وأخذت الوسطى منه
 مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الاول والوسطى من الثاني
 والعليا من الثالث لذلك كمثل حظ الاثنين أخماسا وسقطت سفلي الثاني ووسطى الثالث وسفلاه والمسئلة
 من ستة العليا الاولى النصف ثلاثة وهو مستقيم عليها والوسطى الاول والعليا الثاني السدس واحد وبين الواحد
 ورأسهما مباينة وأخذ الغلام ومن يحاذيه وهن ثلاثة رؤوس منضمة له وهو برأسين فالجمله خمسة سهمين وبينهما
 وبين الرؤوس مباينة ثم نظرا بين رؤوس الفريق الاول الذي انكسرت عليه سهماه وبين رؤوس الفريق الثاني
 الذي هو كذلك أيضا وجدنا النسبة بينهما التباين فضر بنا الخمسة رؤوس الثاني في الاثنين رؤوس الاول فحصل
 عشرة وهي جزء السهم وهو مضروب في أصل المسئلة وهو ستة فحصل ستون ومنها نصح كان للعليا النصف
 ثلاثة مضروبة في عشرة ثلثين والوسطى من الاول والعليا من الثاني السدس واحد وبين الواحد
 لكل واحد خمسة وكان للغلام مع من يحاذيه اثنا عشر وبان في عشرة فحصل عشرون لكل رأس أربعة
 وان كان الغلام مع السفلي من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلي الاول ووسطى الثاني وسفلاه وعليا
 الثالث ووسطاه أسباعا لذلك كمثل حظ الاثنين وسقطت سفلي الثالث ونصح المسئلة من أربعة وعثمانين اذ مضرب
 السبعة وهي رؤوس الغلام ومن معه في اثنين وهو ما رأينا من يأخذ السدس قتباع أربعة عشر تضرب في أصل
 المسئلة وهو ستة تبلغ هذا المبلغ ومنها نصح وان كان الغلام مع السفلي من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين
 الغلام والسفليات الست اثنا عشر ونصح من أربعة وعشرين لان الاثنين رأين من يأخذ السدس والثنائية
 رؤوس الغلام ومن معه بينهما ما دخله وبين الثمانية والستة أصل المسئلة موافقة بالنصف فتضرب نصف
 أحدتهما في كامل الآخر فاذا ضربنا أربعة في ستة حصل المبلغ كان للعليا ثلاثة مضروبة في أربعة باثني عشر
 وكان للثنتين الآخر بين السدس واحد مضروب في أربعة هي لهما وبقي ثمانية على الرؤوس الثمانية وان فرض
 الغلام مع العليا من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين أخيه لذلك كمثل حظ الاثنين والمسئلة من ثلاثة
 ولائشي للسفليات وان كان مع من يأخذ السدس فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه وهي
 وسطى الاول والعليا الثاني لذلك كمثل حظ الاثنين وسقطت السفليات ونصح من ثمانية اذ النصف نصيب
 الغلام والبنين لا ينقسم عليهم والرؤوس أربعة فانكسرت على مخرج الربع وأصلها من اثنين فيضرب الاربعة
 في الاثنين قتباع ثمانية ومنها نصح (قوله ويأخذ أحدا بن عم) صورته أخوان تزوج كل واحد امرأته واستولدها
 ابنا ثم طلق أحدهما امرأته أو مات عنها وتزوجها الآخر الباقي واستولدها ولدا آخر ثم مات أحد الولدين
 الاولين من ابن عمه الاول وابن عمه الذي هو أخوه من أمه (قوله وكذا لو كان الآخر زوجا) الاوضح أن يقول
 وكذا لو كان أحدهما أي أحدا بن عمها زوجها (قوله ويقسمان الباقي) وهو خمسة أسداس في الاولى والنصف
 في الثانية (قوله حيث لا مانع من ارثه لهما) وأما إذا وجد المانع من أحدهما مثلا كان كان للزوجة ابن فانه
 يجيب ابن العم من حيث هو ابن عم لأم من حيث الزوجية ويجيبه أيضا من حيث انه أخ لأم لان ارث أولاد الأم
 كلاله (قوله بجهد في فرض ونصيب) فجهد الفرض الزوجية والاخوة لأم وجهه التعصيب كونه ابن عم (قوله
 وأما بفرض) أي وأما الارث بفرض ونصيب (قوله بجهة واحدة) وهي الابوة (قوله وقد يجتمع جهتان تعصيب)
 أي الارث بجهد في تعصيب (قوله كابن الخ) فيه نظر فان الارث له من جهة البنوة لأم من جهة كونه ابن عم
 لان جهة البنوة مقدمة وقد يجاب بأن المراد اجتماع الجهتين من غير نظر للارث (قوله وكان ابن هو معتق)
 بأن اشترى الابن أمه ويقال فيه ما سبق (قوله وقد يجتمع جهتان فرض) صورته نسك مجوس بنته واستولدها
 فالولد ابن له هذه المرأه وأخ لها فإذا مات عنها مات عن أمه وأخته فترث بالجهتين (قوله وتأتي الاشارة اليه

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها أحد منها
 النصف والوسطى من الفريق الثاني فيكون لهما السدس
 العليا من الفريق الثاني ولائشي للسفليات إلا أن يكون
 تكملة للثنتين ولائشي للسفليات إلا أن يكون
 مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها
 ومن فوقها بمن لا تكون صاحبة فرض وسقط
 السفليات (ويأخذ ابن عم) كذا في نسخ
 المتن والشرح وعبارة السدس بالقرض
 أحدا بن عم (هو أخ لأم السدس) بالقرض
 وكذا لو كان الآخر زوجا فله النصف
 (ويقتسمان الباقي) بينهما ما دخله بين العصبية
 حيث لا مانع من ارثه بهما فترث بجهد في
 فرض وتعصيب وأما بفرض وتعصيب معا
 بجهة واحدة فليس إلا الاب وأبوه قلت وقد
 يجتمع جهتان تعصيب كابن هو ابن عم بأن
 تتكبح ابن عمها فله ابنا وكابن هو معتق وقد
 يجتمع جهتان فرض وانما يتعصب في الجورس
 لسكاحهم المحارم ويتوارثون بها جميعا عندنا
 وعند الشافعي بأقوى الجاهتين وتماه في
 كتب الفرائض وتأتي الاشارة اليه في الفرق
 (ولو تزوجت زوجا وأما أخذ الزوج النصف
 لأم واخوة لا يورث السدس وولد الأم الثلث
 والام) أو الجدة (السدس وولد الأم الثلث
 ولائشي للاخوة لا يورث) لانهم هم عصبية ولم

في الفرقى) عند قوله والكافر يرث بالنسب والسبب الى أن قال وان لم يحجب أحدهما الآخر يرث بالقربانين (قوله
 يشرك بين الصنفين الآخرين) أي أولاد الام والاخوة الاشقاء ويقال لها المشتركة بفتح الراء كماضيهما ابن
 الصلاح والنووي أي المشتركة فيها وبكسرهما على نسبة التشريك اليها مجازا ويقال لها المشتركة والحارية والحبرية
 والجمية ويقول أبي حنيفة قال عمر أولا والامام أحمد بن حنبل وهو أحد قولين عند الشافعي وأحدى الروايتين
 عن زيد رضي الله تعالى عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأراد أن يقضي بذلك فقال له زيد
 ابن ثابت هو أباهم كان حارفا ما زادهم الاب الاقربا وقيل قائل ذلك أحد الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر
 رضي الله تعالى عنه هب أن أبانا حجر لمق في اليتم فلذا سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك بين
 الاخوة للام والاخوة الاشقاء كانهم كلهم أولاد أم بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال
 ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى (قوله وكذلك يفرض مالك والشافعي للاخت للابوين) وهي الاكدرية
 سميت بذلك لكونها كذرت على زيد مذهبه والامام أحمد مع الامامين (قوله فتعول الى تسعة) للزوج ثلاثة
 وللام اثنان وللجدة واحدة وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها الزادت على الجدوت
 بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين
 كذا في السنهوري (قوله وأحمد) هذا يخالف ما ذكره السنهوري فإنه جعل مذهبه كالآل والشافعي (قوله
 تسقط الاخت) فللزوج النصف وللام الثلث فأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللام اثنان وبق واحد وهو قدر
 السدس فيأخذها الجد (قوله على المقتضى) وهو قول الامام فإنه يجعل الجد كالاب فيجب الاخت وعندهما
 لا يعطى الجد كل احوال الاب فتثبت الاكدرية على قول الصحابين (قوله كما مر) أي في الكلام على الحجب
 وتقدم له نقل بيت الوهبانية وهو

وما أسقطا أولاد عين وعلة • وقد أسقط النعمان وهو الحرز

لله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب العول) •

العول في اللغة الميل والجور يقال فلان يعول أي ميل جاورا ويعنى الغلبة يقال ميل صبره أي غلب ويعنى الرفع
 يقال عال الميزان إذا رفعه وبطلق على رفع الابل إذا ناهى بها عند البول ويصح أخذ المعنى الاصطلاحي من الاول
 لأن المسئلة تألت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم ومن الثاني كأن المسئلة غلبت أهلها بادخال
 الضرر عليهم ومن الثالث فإن المسئلة إذا ضاقت بالفروض المجتمعة فيها ترفع التركة الى عدد أكثر من يخرجها
 حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة ومن الاول قوله تعالى ذلك أدنى أن لا تعولوا وقيل في معناه
 أن لا تعولوا ومنه قوله عليه السلام وأبدأ بين تعول أي تمون ويقال عال الرجل إذا كثر عياله (قوله وضده
 الرثم) اذا بالعول يتقص سهم ذوى القروض ويزداد أصل المسئلة وبالرث زيادة السهام وينقص أصل المسئلة
 وبعبارة أخرى في العول يفضل السهام على المخرج وفي الرث يفضل المخرج على السهام (قوله هو زيادة السهام)
 أي سهام الورثة فأل عوض من المضاف اليه وبذا سهل الاضمار في قوله الاتى على كل منهم (قوله كنقص
 أرباب الديون) أي كانه نقص الثابت لأرباب الديون بسبب المحاصة أي أخذ كل حصته ناقصة بسبب ضيق
 التركة عليهم فإن النقص يدخل على كلهم على قدر حصته ويعلم قدر النقص الداخل على كل وارث بنسبة القدر
 الذي عالت به المسئلة الى المسئلة بعولها فإذا كانت الورثة زوجا وأختين شقيقتين كانت المسئلة من ستة وتعول
 الى سبعة فالداخل من النقص على الزوج من كل سهم سبع فيأخذ من الستة سهمين وأربعة أسباع والداخل على
 الأختين منه أربعة أسباع فلهما ثلاثة أسهم وثلاثة أسباع وإذا قسمت المسئلة من أربعة وعشرين قيراطا كان
 للزوج عشرة أسهم وسبعان وللأختين ثلاثة عشر سهما وخمسة أسباع فالجدة أربعة وعشرون قيراطا ويقال
 عالت المسئلة بسدها في هذه الصورة وبثلثها فيما عالت الى ثمانية وبنسبتها إذا عالت الى تسعة وبثلثها إذا
 عالت الى عشرة وقد نظم ذلك الماروف الاجهوى فقال

وعلى قدر النقص من كل وارث • بنسبة عول للفريضة عاتله
 ومقدار ما عالت بنسبتها لها • بلا عولها فأرحم بفضلها قاتله

وعند مالك والشافعي يشرك بين الصنفين
 الآخرين كان الكل أولاد أم وكذلك يفرض
 مالك والشافعي للاخت للابوين أو لأب
 النصف وللجد السدس مع زوج وأم تعول
 الى تسعة وعند أبي حنيفة وأحمد تسقط
 الاخت قلت وحاصله أنه ليس عند الحنفية
 مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة الاكدرية
 على المقتضى كما مر

• (باب العول) •

وضده الرث كما سيجي • (هو زيادة السهام) إذا
 كثرت الفروض (على مخرج الفريضة)
 ادخل النقص على كل منهم بقدر فرضه
 كونه من أرباب الديون بالمحاصة

(قوله وأول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه) فإنه وقع في هذه صورة ضاق بخروجها عن فروضها
فشاورة المصاحبة فيم أفاشار العباس الى العول فقال أعلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم ينكره أحد الا ابن
العباس بعد موته فقبل له هلا أنكرته في زمن عمر فقال هبته وكان مهيبا وسأله رجل كيف تصنع بالفرضة
العائلة فقال ادخل الضرر على من هو أسوأ حالا وهن البنات والاخوات فانهم ينقلن من فرض مقدرا الى غير
فرض مقدرا وأما من ينقل نصيبه من فرض الى فرض كالزوج والام وأولاد الام فلا يدخل عليهم العول فقال
الرجل ما تفعل فتوال شيأ فان ميراثك يقسم بين وريثك على غير رأيك فغضب وقال هلا تجتمعون حتى ينقل
فجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رمل عالج عددالم يجعل في مال نصفين وثلاثا وما عذر تخريج
على ابن عباس مسئلة الازام وهي ما اذا تركت زوجا وأختين لام فعند العائمة هذه المسئلة عادلة لان للزوج
النصف وللأم السدس وللأختين الثلث فاستقامت السهام على أصل المسئلة وهي ستة فاما ابن عباس
فان قال للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين الثلث لزمه القول بالعدل لان الأختين لا يجعبان الام
من الثلث الى السدس عنده وان قال للزوج النصف وللأم السدس وللأختين لام الثلث كان تاركا مذهبه
في ان الأختين لا يجعبان الام من الثلث الى السدس ولا يمكنه هنا ادخال النقص على الام ولا على الأختين
لام لان الام صاحبة فرض محض والأختين لام كذلك فانهم لا يصرون عصبية بحال ولا على الزوج لذلك (قوله
ثم الخارج سبعة) وجهه ذلك ان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلثان
والثلث والسدس ومخارجها خمسة لا تخرج من الثلثين والثلث واذا اجتمع فروض من النوع الاول اعتبر
مخرج أدنى كسورها وتكون المسئلة منه فان اجتمع نصف وربع كانت من أربعة أو نصف وثلثان كانت من ثمانية
وان اجتمع ثلث وسدس كانت من ستة وهذه لا تخرج عن الخارج الخمسة المذكورة واذا اختلف النصف
من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت المسئلة من ستة وهي لا تخرج عنها أيضا واذا اختلف الربع بكل
النوع الثاني أو ببعضه كانت من اثني عشر واذا اختلف الثلث بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت من أربعة
وعشرين فيضم هذان الى الخمسة فتصير الخارج سبعة (قوله أربعة لا تعول) بالاستقراء لان الفروض المجمعة
فيها ايمان في التركة بها أو ما أن تزيد عليها فلا يحتاج الى العول (قوله وثلاثة لا تعول) أشار بقوله الى ان العول
ليس لازما لها (قوله بالاختلاط) أي باختلاط فرض من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه (قوله لهم وأخ
لام) وكزوج وأختين لاب وأم وأختين لام وتسمى هذا المسئلة مرواية لأنها وقعت في زمن بني أمية وكان الزوج
بعض بني مروان فأراد أن يستبد بنصف المال كلافسألوا عنها فقهاء الحجاز فقالوا له ثلث المال وتسمى القسراء
لاشتمارها بينهم (قوله ولعشرة الخ) وهذه المسئلة تسمى شريحية اذ قضى شريح فيها بأن للزوج ثلاثة من عشرة
لجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك ولدا ولا ولد ابن فإذا نصيب الزوج
فكانوا يقولون النصف فيقول شريح لم يعطني نصفنا ولا ثلثنا فبلغه ذلك فطلبه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا
شيء فلما أتاه عزروه وقال تشنع على القاضي وتنسب القضاء بالحق الى الفاحشة وقد سبق في هذا المحصل
امام عادل ورع فقال الرجل أهذا الذي بقي عندك وانشد

وحق الله ان الظلم لؤم • وما زال المني هو الظلوم

الى ديان يوم الدين غشي • وعند الله تجتمع الخصوم

فبلغ شريح ما قال أسأت القول وكنت العول (قوله تعول الى سبعة وعشرين) أي عند عدم اعتبار الخلفي
المشكل اذ عند اعتباره تعول أربعة وعشرون الى تسعة وعشرين بل الى ثلاثة وثلاثين عند الجاه وركا اذا مات
عن زوج وزوجة وبنتين وأم أو ابوين ولا خفاء ان وجود الخلفي المشكل نادر وعلى تقدير وجوده كونه ذا زوج
وزوجة في غاية الندرة فاعتبروا وجوده وبينوا أحكامه ولم يعتبروا حاله المذكورة لانها نادرة في نادر (قوله
وتسمى المنبرية) لانها سئلت من على وهو على منبر الكوفة فاجاب عنها بديهة فقال السائل متفندا ليس للزوجة
الثلث فقال صارت منهن اتسعا ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته وذكر الشنودري في شرح الترتيب انه أخبره
بعض طلبة اليمن أنه سمع في اليمن بعض اشياخه يذكر أن هذه الخطبة التي سئل على رضى الله تعالى عنه في شأنها
الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا • ويجزى كل نفس بما تسعى • واليه المعاد والرجي • فسئل حينئذ فاجاب بقوله

وأول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
عن ثم الخارج سبعة أربعة لا تعول الاثنان
والثلاثة والاربعة والخمسة والستة
بالاختلاط كما يجي في باب الخارج (فسته
تعول) أربع عولاب (الى عشرة وترافعا)
فتعول سبعة كزوج وشقيقتين ولثانية كهم
وأم ولثلاثة كهم وأخ لام ولعشرة كهم (الى سبعة
آخر لام) (واثنا عشر) تعول ثلاثة عشر كهم وأخ
عشر وترافعا (عشرة عشر كهم وأخ
كزوجة وشقيقتين وأم ولثلاثة عشر كهم وأخ
لام ولسبعة عشر كهم (الى سبعة وعشرين) فقط
وعشرين) تعول (الى سبعة وعشرين) فقط
(كأمرأة وبنتين وأبوين) وتسمى المنبرية
(والرخصة) كما مر

صار غنما تسعا ولكن لم أقف على ذلك في تصنيف وما سمعته من غير هذا يعني وتسمى القصة له لقوله تعالى
 وكان على قارها في علم الحساب غاية الفراحة حتى أن نصرانيا جاء اليه وقال له انكم تقرأون في كتابكم ثمانية سنين
 وازدادوا تسعا ونحن نجد في كتابنا ثمانية سنين ولا يستقيم هذا الخالف كتابنا كتابكم فقال على رضي الله تعالى
 عنه هذا مستقيم لأن ثمانية سنين في كتابكم على حساب اليونانيين وفي كتابنا على حساب العرب وثلثا سنة
 في حساب اليونانيين على حساب العرب ثلثا سنة وتسع فتعجب النصراني من جوابه على البديهة وأمن
 ولهذا قيل ان عليا كان معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لأنه معجزة في العلوم وشجاعة في الحروب
 كان منقادا مطيعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومقررا بنبوته وهذا كما قيل ان أبا حنيفة كان معجزة من معجزاته
 صلى الله عليه وسلم كذا في شرح خواهر زاده (قوله وحينئذ) أي حين إذ كان الرد ضده فانه متضمن زيادة يخرج
 الفريضة على السهام أي أن في المخرج فضلا على السهام أي الفروض المتحققة فيها وبهذا الاعتبار صرح التفرغ
 والرد قال به على ومن وافقه وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى الفروض بل هوليت المال وبه أخذ مالك
 والشافعي والمحققون من الشافعية قالوا لوالد درسيت المال يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فرائضهم
 والا كان ليت المال ولنا قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي بعضهم أولى بغير اثم
 بعض بسبب الرحم فهذه الآية دللت على اختصاصهم جميع الميراث بصله الرحم وآية الميراث أوجبت استحقاق
 جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآية بأن يجعل لكل واحد فرضه بذلك الآية ثم يجعل
 ما بقي مستحقا لهم للرحم بهذه الآية وتقام الادلة في المأثورات (قوله ثمة) أي هناك أي في الورثة (قوله عليهم) أي
 على ذوى الفروض والواضح التصريح به (قوله اجماعا لفساد بيت المال) هذه العلة غير ظاهرة بالنظر للقول
 بالرد عندنا فان الرد عندنا مقدم على بيت المال وان كان منتظما ومحل هذا التعليل القول بالرد على الزوجين
 وبنات المعتق وأرحامه فانه اذا لم يكن من مراتب المستحقين الآية بيت المال فان هؤلاء يقدمون عليه لهذه العلة
 وان كان قوله لفساد بيت المال علة لقوله اجماعا لا يظهر أيضا لأن القول بالرد حينئذ قول بعض الشافعية
 والمشهور ومن مذهب المالكية انه لا بيت المال وان لم يكن منتظما وما قال محققون من الشافعية بما قال به الحنفية
 والباقيون منهم يقولون ان في يد المال أن يصرفه في المصالح أو يحفظه الى أن يولى سلطان عادل وروى عن
 الشافعي أيضا انه يفوض الى رأى الامام فله أن يجعله في جيرانه وأهل قرابته (قوله فلا يرد عليهم) لانعدام
 الرحم فيهما (قوله وغيره) كشرح السراجية التي اطاعت علم افانهم أطبقوا على هذا النقل وكذا ما اطاعت
 عليه من شرح الكنتز بين في روح الشروح صحتة فقال وجه عثمان أن الفريضة لو عالت لدخل النقص على لكل
 فاذا فضل شيء يجب أن يكون الزيادة لكل لأن الغنم بالغرم وأجاب عنها بقوله وأما الجواب عن حجة عثمان
 فهو أن ميراث الزوجين على خلاف القياس لأن وصلة ما بالكاح وقد انقطعت بالموت وماتت على خلاف
 القياس فصارت على مورد النص ولانص في الزيادة على فرضهما ولما كان ادخال النقص في نصيبهما ماصيلا
 للقياس السابق لارثهما ما قبل به ولم يقل بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وخصص الحق انتهى (قوله قلت وحزم
 في الاختيار الخ) قال المولى عجم زاده في حاشية شرح السبكي على السراجية وقد ضمنت هذه الرواية عن عثمان
 رضي الله تعالى عنه بما نقل عن ابراهيم التيمي انه قال لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول انه
 رد على الزوجين وابس بشي لأن خبر الميثب أولى من خبر الثاني اذا تعارضا (قوله وقد مناه في الولاية) وقد مناه
 أول الكتاب عند ذكر مراتب الورثة (قوله أو أكثر) الاكثر ينصرف في صنفين أو ثلاثة لا أكثر والدليل الاستقراء
 كما يأتي له قريبا (قوله قسمت المسئلة من عدد رؤسهم) أي رؤس ذلك الجنس الواحد لأن جميع التركة لهم
 بالفرض والرد ما ورثهم مما آله فلا مزية لرأس على آخر (قوله قطعاً لا تطويل) لأنك لو أعطيت كل واحد
 من الورثة ما يستحقه من السهام وقسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين
 فقسمت الكل بين الرؤس ابتداءً وأخيراً سهل (قوله بالاستقراء) أي تتبع جزئيات من رد عليه وهو متعلق
 بالفعل المحذوف المقدر بعد الثاني أي لا يكون أكثر بالاستقراء (قوله فن عدد سهامهم) أي المأخوذ ذلك العدد
 من أصل المسئلة (قوله لو سدسان) كجدة وأخت لأم فالمسئلة من ستة وأهلها من اثنتان بالفريضة فأجل الاثنين
 أصل المسئلة واقسم التركة عليهم مائة مائة في كل واحد واحدة منهم مائة المائتين (قوله لو ثلث وسدس) أي لو وجد

وحينئذ (فان فضل منها) أي من الفروض
 (و) المال أنه (لا عصبية) ثمة (يرد ذلك)
 انفاضل (عليهم بقدر سهامهم) اجماعا لفساد
 بيت المال (الأعلى الزوجين) فلا يرد عليهم
 وقال عثمان رضي الله تعالى عنه يرد عليهم
 أيضا قاله المصنف وغيره قلت وحزم في
 الاختيار بأن هذا وهم من الراوى فراجع
 قلت وفي الاشياء أنه يرد عليهم ما في زياتنا
 لفساد بيت المال وقد مناه في الولاية ثم مسائل
 الرد أربعة أقسام لأن الرد عليه ماصف
 أو أكثر وعلى كل ما أن يكون من لا يرد عليه
 أو لا يكون (فالأول ان اتحاد الجنس الردود
 عليهم) كبنين أو اثنين أو جنتين (قسمت
 المسئلة من عدد رؤسهم) ابتداءً قطعاً
 لتطويل (و) الثاني (ان كان) الردود عليه
 (بنسبة) أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء (فن
 عدد سهامهم) فن اثنين لو سدسان وثلاثة
 لو ثلث وسدس

ذلك كقولنا لا مع الام مع الام اذا المسئلة من هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة انذ كورة
ثلاثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلولدى الام الثلثان من المال وللأم ثلث
(قوله لو نصف وسدس) كبرت وبنت ابن أو بنت وأم لأن المسئلة أيضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها
أربعة ثلاثة للبنت وواحد للبنت الابن أو الام فاجعل المسئلة من أربعة واقسم التركة أربعة أثلاثا فاجعلها
للبنات وربع منها للام أو بنت الابن (قوله كثلثين وسدس) كثلثين وأم أو نصف وسدس ثلث كبرت وبنت ابن وأم
أو نصف وثلث كاخت لاب وأم وأختين لام وكاخت لاب وأم وأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث أيضا من ستة
والسهام التي أخذت منها خمسة ففي الاولى للبنتين سهام أربعة وللأم سهم واحد فاجعل التركة أخماسا أربعة منها
للبنتين وواحد للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اجناس ثلاثة وسهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا ثلاثة منها
للبنات وواحد للبنت الابن وواحد للام فتقسم التركة على اجناس اربعة بقدر سهامهن فلا بنت ثلاثة أخماسها وثلث
الابن خمس وللأم خمس آخر وفي الصورة الثالثة تكون السهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا فلا بنت
الابن ثلث ثلاثة أسهم وللأختين لام سهمان وكذا للام مع الاخت أى من الابوين سهمان فاجعل المسئلة من خمسة
وقسم التركة أخماسا (قوله تقصير للمساغة) أى يجعل القسمين خمسة واحدة (قوله وهو الزوجان) الاولى أحد
الزوجين لعدم اجتماعهما (قوله فان وافق) أى الباقي (قوله وهو الثاني) أى وفق رؤس البنات وسهامهن
ثلاثة فان قلت ان بينهما ما دخله لان الثلاثة داخله في الستة قلت لا عبرة بالمداخلة بل هي ترجع الى الموافقة
بأنثى الذي يخرج منه أقل العددين (قوله كزوج وخمس بنات) هذه الصورة كالصورتين السابقتين أصلها من اثني
عشر لا اجتماع الربع والثلثين لكن ترد كما تردان الى الاربعة التي هي أقل مخارج فرض من لا يرده عليه فاذا أعطينا
الزوج هنا واحد منهم باقى ثلاثة فلا تستقيم على البنات الخمس بل بينهما أو بين عدد الرؤس مائة ففرضنا
كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرده عليه أى الاربعة فحصل عشرون (قوله فاضرب الاربعة في الخمسة)
الموافق لسابقة ولا حاجة فاضرب الخمسة في الاربعة (قوله لا اكثر هنا) قيد بقوله هذا لانه اذا لم يكن من لا يرده
عليه قد يجتمع ثلاث طوائف (قوله بحكم الاستقراء) من اضافة المصدر الى فعله (قوله اذ لا رد) لوقال انه لا رد
ليكون بدلا من حكمه ويستغنى عن قوله بانه استقرارا لكان أولى (قوله اصلا) أى مطلقا ولو كان بعضهم لا يرده عليه
(قوله ولعل هذا) أى عدم الرد مع طوائف أربع (قوله فيما مر) أى في القسم الثاني أى ان اقتصر على الجنس
في الثاني وان كان يتأق فيه ثلاث لاجل أن يظهر في الرابع فانه لا يتأق فيه غيرهما وليس المراد بالاقتصار عليهم
فما تقدم التسمية على عدم تأق الاكثر (قوله والا) أى وان كان الاقتصار لغير هذه النكته بل هو اتفاق فليس
المراد بخصوص الجنسين في الثاني فقط (قوله فبراد بالثاني) أى في كلام المصنف هنا (قوله بهضمه) أى بعض
صوره أى بعض صور الثاني المتقدم وهو ما اذا اجتمع فيه بنات (قوله لا كاه) لانه لا يتأق فيه اجتماع الثلاثة
(قوله فاقسم الباقي الخ) لا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من يرده عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مستعلمهم
فما اصاب سهمها واحد فهو صاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو صاحبهما (قوله ان استقام) اعلم أنه
لا تكون استقامة الباقي من المخرج على مسئلة من يرده عليه الا في مسئلة واحدة هي المذكورة في المصنف وهي
ما اذا كان الربع لاحد الزوجين وطائفة من يرده عليه تستحق الثلث وطائفة السدس فان المسئلة حينئذ
من ثلاثة والباقي ثلاثة فهي مستقيمة على المسئلة في الصورة المذكورة وان لم تستقم على أحاد الورثة ووجه
اقتصار الاستقامة في هذه الصورة ان الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه اما نصف بان كان الموجود أحد
الزوجين مع عدم الفرع الوارث فالباقي واحد من اثنين ولا يستقيم الواحد الاعلى واحدا اذا كان كذلك كان
الموجود مع الزوج جهدا واحدا من يرده عليه وهذا هو القسم الثالث وقد فرغ منه لان الكلام الآن في الرابع
واما ثلاثة فالربع حق أحد الزوجين وحدهما ان يكون مستقيمة الزوج مع الفرع الوارث كالبنات فان كن
واحدة أيضا كانت من الثالث وان كان معهن غيرهن كما اذا مات من زوج وبنت وأم فالمسئلة الفرضية
من اثني عشر يبقى منها واحد برد والمسئلة الرزية من أربع والباقي ثلاثة ولا استقامة للثلاثة على الاربعة
واما أن يكون مستقيمة الزوجية ويمكن تأق الاستقامة في هذه الصورة كصورة المصنف واماسبعة كما اذا كان
المخرج ثمانية فتعطي المرأة ثمانية وسبعة ولا استقامة أيضا ومسئلة من يرده عليه اما من اثنين أو ثلاثة أو أربعة

وأربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين
وسدس تقصير للمساغة (و) الثالث (ان كان
مع الاول) أى الجنس الواحد (من لا يرده
عليه) وهو الزوجان (اعلم) من لا يرده عليه
(فرضه من أقل مخارج فرضه وقسم الباقي على)
رؤس (من يرده عليه كزوج وثلاث بنات)
ففى من أربعة للزوج واحد بقى ثلاثة وهي
تستقيم على من لا حاجة الى الضرب (وان لم
يستقم فان وافق رؤسهم) أى رؤس من يرده
عليهم (كزوج وست بنات ضرب وقتها)
وهو هنا اثنتان (في مخرج فرض من لا يرده
عليه) وهو هنا أربعة تبلغ ثمانية فللزوج
انسان والبنات ستة (والا) يوافق بل باين
(ضرب كل عدد رؤسهم فيهم) أى المخرج
المذكور (كزوج وخمس بنات) فالمخرج هنا
أربعة للزوج واحد بقى ثلاثة تبين الجنس
فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان
فاضرب واحد اضربه في المضروب يكن خمسة
للزوج والباقي ثلاثة اضربهم باقى المضروب
فهو له والباقي ثلاثة (و) الرابع
تبلغ خمسة عشر فلا كل بنت ثلاثة لا أكثر
(لو كان مع الثاني) أى الجنس فقط لا أكثر
هنا بحكم الاستقراء اذ لا رد مع أربع طوائف
أصلا بالاستقراء ولعل هذا انكته اقتصاره
فما تمثنا على الجنسين والا فبراد بالثاني
بعضه لا كله فتأمله (من لا يرده عليه فاقسم
الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه على
مسئلة من يرده عليه) ان استقام (كزوجية
وأربع جدات وست اخوات لام)

أو خمسة فادانظرنا الى الباقي وهو واحد أو ثلاثة أو سبعة وبين مسئلة من يرده عليه بصورهما لم نجد استقامة الا
فيما اذا كان الباقي ثلاثة والمسئلة ثلاثة كما في مسئلة المصنف (قوله نستقيم على سهم الجداث وسهمى الاخوات)
لان سهام الجميع ثلاثة (قوله لكنه منكسر على آحاد كل فريق) فنصيب الجداث الاربع واحد لا يتقسم عليهم
بل بينهم مائة خفظنا عدد رؤسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيم عليهن لكن بين
عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق
بين أعداد الرؤس والرؤس فلم نجد لها فضر بنا وفق عدد رؤس الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤس الجداث
وهو أربعة حصل اثناعشر ثم ضربناها في الأربعة التي هي مخرج فرض من لا يرده عليه فصار ثمانية وأربعين
فنهنا نصح المسئلة كان لزوجته واحد فضر بنا في المضروب الذي هو اثناعشر فلم تغير فاعطيناها الزوجية
وكان للجدات أيضا واحد فضر بنا في ذلك المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة ثلاثة وكان للاخوات
للام اثنان فضر بناها فيه فبلغ أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة (قوله مخرج فرض الفريقين)
أي فريق من يرده عليه وفريق من لا يرده عليه (قوله كاربعة زوجات الخ) أصل هذه المسئلة من أربعة
وعشرين لا خلاط الغن بالثلثين والسدس لكن اربعة فرددناها الى أقل مخرج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانية
(قوله ثم اضرب سهام من لا يرده عليه) هذا شروع في بيان معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ
(قوله فهي حق الزوجات الاربع) وذلك لان اضربنا مسئلة من يرده عليه في أقل مخرج فرض من لا يرده عليه
فيكون الحاصل من ضرب سهامه من هذا الاقل في تلك المسئلة حصة من المبلغ (قوله واضرب سهام كل
فريق من يرده عليه وهي أربعة البنات وسهم الجداث فيما بقي) وذلك لان حق كل فريق من يرده عليه انما هو
في الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد
فاذا ضربنا في الخمسة التي هي مسئلة من يرده عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين
وللبنات من مسئلة من يرده عليه أربعة فاذا ضربناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة فبلغ ثمانية
وعشرين فهي اهن من الاربعين والجدات من مسئلة من يرده عليه واحد فاذا ضربناها في السبعة كان سبعة فهي
للجدات ولم تستقم على آحاد كل فريق (قوله فصحها بالاصول السبعة) المذكورة في الصورة التي نحن فيها كان
من الاربعين نصيب الزوجات الاربع خمسة وبين رؤسهن وسهامهن مائة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وكان
سهام البنات التسع فيها ثمانية وعشرين وبين الرؤس والسهام مائة فقر كعدد الرؤس بحاله وكان سهام الجداث
الست منها سبعة وبينها أيضا مائة فاخذنا عدد رؤسهن بأسره ثم طلبنا بين أعداد الرؤس الموافقة فوجدنا بين
رؤس الجداث ورؤس الزوجات موافقة بالنصف فضر بنا نصف الأربعة في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة
لرؤس البنات التسع بالثلث فضر بنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فضر بنا هذا الحاصل
في الاربعين فبلغ القاء وأربعة مائة وأربعين فنهنا نصح المسئلة على آحاد الفريق كان نصيب الزوجات
من الاربعين خمسة وقد ضربناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وعشرين فلكل واحدة من
الزوجات خمسة وأربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار اثنان
وثمانية فلكل واحدة منهن مائة واثناعشر وكان نصيب الجداث منها سبعة وقد ضربناها في المضروب المذكور
فصار مائتين واثنين وخمسين فلكل واحدة من الجداث اثنان وأربعون (قوله ونصح الاولى من ثمانية وأربعين)
قد تقدم ما فيها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب نوريت ذوى الارحام) •

(قوله هو كل قريب الخ) هذا معناه اصطلاحا ومعناه لغة فهو ذى القرابة مطلقا أى سواء كان من جهة الولاد
أو من جهة الرحم في الاصل منبى الولد وعاقده ثم سميت القرابة والوصلة من جهة الولاد درجاتها مائة
عنه (قوله بذى سهم) أى فرض (قوله فبدأ أخذ المنفرد) أى من أى صنف كان (قوله جميع المال بالقرابة) أشار به
الى أن ارثهم كالتعصيب بغير فيه الاقرب فالأقرب ثم ان القريب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة يكون بقوة
القرابة فكما تقدم في التعصيب البنوة على الابوة فكذلك هنا تقدم حصة الميت على أصله وكان عامة العصابة أى
أكثرهم كعمرو على وابن مسعود وأبى عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وابن عباس في رواية عنه

فخرج من لا يرده عليه أربعة للزوجة واحد
بقي ثلاثة تستقيم على سهم الجداث وسهمى
الاخوات لكنه منكسر على آحاد كل فريق
كما سيجي (وان لم يستقيم ضربت جميع مسئلة
من يرده عليه في مخرج فرض الفريقين
الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض الزوجات
(كما أربع زوجات وتسع بنات وست جدات)
فخرج من لا يرده عليه ثمانية للزوجات الغن
واحد بقي سبعة لا يستقيم على مسئلة من يرده
عليه وهي هنا خمسة في الثمانية فبلغ أربعين
وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية فبلغ أربعين
فهو مخرج فرض الفريقين (ثم اضرب سهام
من لا يرده عليه وهو سهم الزوجات في خمسة
مسئلة من يرده عليه) يكن خمسة فهي حق
الزوجات الاربع من الاربعين (و) اضرب
(سهم) كل فريق (من يرده عليه) وهي أربعة
للبنات وسهم الجداث (فيما بقي) أى في السبعة
الباقية (من مخرج فرض من لا يرده عليه)
يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة
فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على
آحاد كل فريق فصحها بالاصول السبعة
الائتية في باب المخرج تصح من أن
وأربع مائة وأربعين ونصح الاولى من ثمانية
وأربعين ولو لا خشية الإطالة لا وسعت
الكلام هنا

• (باب نوريت ذوى الارحام) •
• (هو) كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبه
فهو سهم ثالث حيث لا يرث مع ذى سهم
(ولا عصبه سوى الزوجين) لعدم الرد
عليه (فبدأ أخذ المنفرد جميع المال بالقرابة

عدد رؤسها في الاربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة فان اضرب الثمانية التي هي نصيب
بنى بنت ابن البنت في الاثنين فيصير ستة عشر فهي لها ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت
في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة فهي لها ونضرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير
ستة فيعطى كل واحد منهم ما ثلاثة وقول محمد أشهر الروايتين عن الامام في جميع أحكام ذوى الارحام فالعمل
بقوله وعليه الفتوى ذكره في الكافي الا أن مشايخ بخاري اختاروا قول أبي يوسف تيد برأى المنقوع وعمل أئمة
خوارزم أيضا عليه على ما ذكره صاحب الشروط في فرائضه كما ذكره ابن كمال باشا وهذا كله اذا لم تعدد الجهات
فان تعددت الجهات قال أبو يوسف باعتبار الجهات في أبدان الفروع وقال محمد باعتبار الجهات في الاصول
فحصل من مذهبه اعتبار الصفة من الاصول واعتبار العدد والجهات في الاصول من الفروع وهو ما ذكر
ما اذا نزل بنى بنت بنت وهو أيضا بنتا ابن بنت وتلكا ابن بنت بنت أخرى فأبو يوسف يعتبر بالجهات في البنيتين
فهما بمنزلة بنتين من جهة الاب وبنتين من جهة الأم أي أيهما أو أمهما ما وجدوا ابن بنت البنت الاخرى
والاربعة بنات بمنزلة ابنتين فيقسم المال عنده اثلاثا بالمشاء للبنيتين اللتين هما بمنزلة أربع بنات وثلاثة لابن ومحمد
رحمه الله تعالى يأخذ عدد البنيتين في الابن الذي هو أصلهما فيكون بمنزلة ابنتين ويأخذ عدد البنيتين في البنت
التي هي أمهما فتكون بمنزلة بنتين وهو ما رأينا والابن اثنتان بمنزلة أربع رؤس وبنت البنت الاخرى رأس فيقسم
المال في البطن الثاني اسبعا للاثنتين الذي هو أصل البنيتين أربعة أسهم منها الصكون بمنزلة أربع رؤس
ولابنت التي هي أمهما سهمان لكونها بمنزلة بنتين ولابنت البنت الاخرى سهم فاذا جعلنا ذلك كور في هذا البطن
طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنيتين اللتين في البطن الثالث أصحاب كل واحدة منهم سهمان
واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من بازائهم في البطن الثالث لم يتقسم عليهم لأن نصيبهن ثلاثة أسباع
ومن بازائهم ابن وبنتان فالجموع كاربعة بنات وبين الثلاثة والاربعة مباينة فضر بنا الاربعة التي هي عدد
الرؤس في أصل المسئلة وهو سبعة صارت ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة اذا كان لابن البنت في البطن
الثاني أربعة فاذا ضرب بناها في المضروب الذي هو أربعة أيضا بلغ ستة عشر فأعطينا كل واحدة من بنات ثمانية
وكان للبنيتين في البطن الثاني ثلاثة اثنان لمن هي منزلة بمنزلة البنيتين وواحد للآخرى واذا ضربنا الثلاثة في الاربعة
بلغ اثني عشر ونظرنا في البطن الثالث في طائفة الاناث وجدنا بنتين وابنا والبنات بمنزلة ابن فنقسم الاثني عشر
مناصفة ستة للابن وستة للبنيتين لكل واحدة ثلاثة فنضم الثلاثة الى الثمانية فتصير احدى عشر فهي نصيب كل بنت
من البنيتين لجملة نصيبها من جهة أيهما أو أمهما اثنان وعشرون وللابن ستة فالجملة ثمانية وعشرون للبنيتين
ستة عشر من جهة أيهما أو أمهما وستة من جهة أمهما وللابن ستة من جهة أمه والله أعلم والحاصل أن ذوى الرحم
الموجودين في الصنف الاول اما أن تتفاوت درجاتهم أو لا في الاول يقدم الاقرب ذكرا كان أو أنثى ويجب
الابعد كذلك والثاني اما أن يكون فيهم ولد وارث وغير ولد وارث واما أن يكون كلهم ولد وارث واما أن يكون كلهم
ولد غير الوارث ففي الاول يقدم ولد الوارث وفي الاخيرين اما أن تتفق صفة الاصول أو تختلف فان اتفقت فالعبرة
للابد أن اتفقا وان اختلفت فاما أن تعدد الفروع بأن يكون لبعض الاصول فرعان أو أكثر وبعض الاصول
فرع واحد فان اتحدت الفروع فأبو يوسف اعتبر الابدان أيضا ومحمد يقسم على أعلى بطن اختلف بالذكورة
والانوثة ويجعل بعد القسمة الذكور طائفة والاناث طائفة وينظر للبطون الآتية بعد في الجهتين فان اتحدت
ذكورية وأنوثة لا يبعد القسمة وان اختلفت أعادها على أعلى بطن اختلف بعد الاول وهكذا وان تعددت
الفروع واتحدت الاصول فأبو يوسف اعتبر الابدان أيضا ومحمد يأخذ عدد الفروع في الاصول ويضف هذا العدد
المأخوذ بصفة الاصل فان كان الفرع ذا جهتين بأن كان يتصل بالميت من جهة أيهما أو أمه وفرع آخر له
اتصال به من جهة واحدة منهم فأبو يوسف اعتبر الجهات على الاصح عنده في أبدان الفروع بأن يفزل الفرع
الواحد اثنتين باعتبار أمه وأبيه مع بقا صفة الفرع وان كان الفرع اثنين نزله بمنزلة أربع بذلات الاعتبار وقسم
المال بعد هذا الاعتبار على الموجود من ذوى الارحام ومحمد يعتبر بالجهة في الاصول فيأخذ الاصل من فرعه
العدد والجهة فاذا كان الفرع بنتين متصلتين بالميت من جهة أيهما أو أمهما نزل الاب بمنزلة ابنتين ونزل الأم بمنزلة
بنتين وقسم على الاصول بعد هذا التفريل ثم يراعى البطون الآتية بعد في الاتفاق والاختلاف على قياس

ما تزعم عليك بالتأخر والله تعالى الموفق (قوله ثم أصله) شروع في الصنف الثاني (قوله وهم الجدة الفاسدة) المراد به
 الجنس ايم المتعذر منه والجدة الفاسدة كآب أم الميت وآب أمه (قوله والجدة الفاسدة) لو أفرد هنا أوجع
 في المعطوف ليه لطفه في التناسب والجدة الفاسدة من دخل في نسبتها الى الميت جد فاسد كآب أم الميت
 وأم أم أب أمه وحاصل ما فيه انه يقدم فيه الاقرب فالأقرب كاصنف الاقرب من أى جهة كان الاقرب يعني
 سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم وان كان الاقرب انثى مدلية بغير وارث والابعد ذكر امدلية بوارث
 قاله الاكل فالأقرب مطلقا يجب الابعاد مطلقا وماذا استوت درجاتهم وفيهم وارث ومدل بغيره فقال في روح
 الشروح الروايات شاهدة على أن أصحابنا لا يرجحون المدلى بوارث على غيره لان كون ولده وارثا ليس بعلة عندنا
 والترجيح به على قول أهل التزويل والفرق بين هذا الصنف حيث لم يعتبر وافيته الادلاء بوارث وبين الصنف
 الاول حيث اعتبر وافيته ذلك ان الوارث هنا فرع فلا يتقوى به الاصل بل اعتبار الاصل به يؤدى الى جعل
 المتبوع وهو الجدة والجدة تابعة لبعده وهذا كس المعقول ونقض الاصول بخلاف الوارث ثمة فانه أصل
 يتقوى به الفرع فلا يؤدى الى محذور وما يؤيد عدم اعتبار الادلاء بوارث هنا ان السعد وابن كمال لم يذكر
 في الضابط الذى ذكره آخر هذا الصنف وسنذكره بعد وان استوت درجاتهم وكلهم ادلوا بوارث كآب أم أب أب
 الاب وآب أم أم الاب أر كلهم لم يبدل بوارث كآب أب أم الاب وآب أم الاب فاما ان تعد قراباتهم بأن
 يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب أمه واما ان تختلف فان اختلفت قراباتهم وانفق صنفة من ادلوا به
 في المذكورة والا فثمة اعتبر أب انهم فان كانوا كلهم ذكورا أو اناثا أو اناثا وافي القسم وان كان البعض ذكورا
 والبعض اناثا فلا ذكر مثل حظ الاتنين ومثال اتفاق صنفة المدلى به ما ذكرناه من مثال عدم الادلاء بالوارث
 وان اختلفت صنفة من ادلوا به يقسم المال على أول بطن اختلف كآب الصنف الاول أى يقسم بينهم للذكر
 ضعف الانثى ثم يجعل الذكور طائفة على ما تقرر في الصنف الاول اتفاقا وهو على قول محمد ظاهر ويحتاج
 أبو يوسف الى الفرق بين الصنف الاول والثاني فانه لم يعتبر في الاول اختلاف البطون ووجهه كما ذكره الاكل
 ان الاختلاف بغير الجهة لانه يجعل الشخص الواحد من جهة أم والاخر من جهة أب ولا شك أن الارث فيه ما
 يختلف اما الاختلاف في الصنف الاول فلا يغير الجهة لانه لا يخرج به الشخص عن كونه ولد الميت ولا ختلاف
 الجهة في الاب والام اعتبارا في غير هذا الموضع كما في العمة والخالة فكذلك هنا ومثال الاختلاف ما ذكره الادلاء
 الكل بوارث وان اختلفت قراباتهم مع استواء درجاتهم كما اذا ترك أم أب أم اب الاب وآب اب اب الام فالثلثان
 اقرب اب الاب وهو نصيب الاب والثلث لقربة الام وهو نصيب الام وذلك لان الذين يدلون بالاب يقومون مقامه
 والذين يدلون بالام يقومون مقامها فيحصل المال اثلاثا كأنه ترك أبو بن ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم
 كما لو اختلفت قراباتهم بمعنى يقسم ما أصاب قرابة الاب على أول بطن وقع فيه الخلاف وكذلك ما أصاب قرابة
 الام وان لم يختلف فيهم بطن كانت القسمة على ابدان كل صنف قال ابن كمال وبالجمله اما ان يكون هنالك استواء
 الدرجة أولا فلي الثاني الاقرب أولى وعلى الاول اما ان تعد القرابة أولا فلي الثاني يقسم المال اثلاثا وعلى
 الاول ان اتفقت صنفة الاصول فالقسمة على ابدان والا فاقسم على أعلى الخلاف كما في الصنف الاول انتهى
 والله تعالى الميسر والمعين (قوله ثم جزءه أبو بن) شروع في الصنف الثالث (قوله وهم اولاد الاخوات لابوين أولاب)
 سواء كان الاولاد ذكورا أو اناثا (قوله وأولاد الاخوة والاخوات لام) سواء كان الاولاد ذكورا أو اناثا
 (قوله وبنات الاخوة لابوين أولاب) قيد بالبنات لان الذكور من أولادهم عصبات وحاصل ما فيه ان أولادهم
 بالميراث أقربهم الى الميت فبنت الاخت أولى من ابن بنت الاخ لانها أقرب وان استووا في درجة القرب فولد
 العصبة أولى من ولد ذى الرحم ككنت ابن أخ وابن بنت أخت المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد عصبية
 وان استووا في القرب وكانوا كلهم أولاد عصبية أو أولاد ذى رحم أو أولاد ذى رحم أو بعضهم أولاد عصبية
 وبعضهم أولاد ذوات فرض فأبو يوسف يعتبر الاقوى فمن كان أصله أخا لاب وأم أولى من كان أصله أخا لاب ومن
 كان أصله أخا لاب أولى من كان أصله أخا لام واختلاف الشراح في هذا القول لا يوجب فسادا لبعضهم انه رواية
 مشهورة عن الامام وقال بعضهم انه رواية شاذة عنه والاول مخالف لما اختار سراج الدين فانه جعل قول محمد
 في ذوى الارحام أشهر الروايتين عن الامام ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات كلهم هم الورثة مع اعتبار

(ثم أصله وهم) (الجدة الفاسدة والجدة
 الفاسدة) وان علوا (ثم) جزءه أبو بن وهم
 اولاد الاخوات لابوين أولاب وأولاد
 الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة
 لابوين أولاب وان نزلوا

عدد الفروع والجهات في الأصول وما أصاب كل فريق من تلك الأصول بقسمين فروعههم كما في المصنف الأول
فيراى فيه الأصول المذكورة في المصنف الأول كما إذا ترك ثلاث نبات أخوة متفرقين وثلاثة بنين وبنات
أخوات متفرقات بهذه الصورة

أخ لاب وأم أخ لاب أخ لأم أخ لاب وأم أخ لاب
بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت

عند أبي يوسف يقسم المال بين فروع بن الاعيان ثم بين فروع بن العسلات ان لم يكن فروع بن الاعيان ثم بين
فروع بن الاخياف للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا باعتبار الابدان وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بن
الاخياف على السوية اثلاثا للاستواء أصولهم في القسمة فإذا اعتبر عدد الفروع في الاخت لأم صارت كأنها
اختان لأم فتأخذ هي ثلثي ثلث جميع المال وبأخذ الاخ لأم ثلثه ثم تنقل نصيب ما إلى فروعه وما إلى الباقي بين
فروع بن الاعيان انصافا باعتبار عدد الفروع في الأصول نصفه لبنت الاخ نصيب أبيها والنصف الآخر بين
ولدي الاخت للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان ونصع من تسعة ولو ترك ثلاث بنات بن أخوة متفرقين
المال كله لبنت ابن الاخ الشقيق لأنها ولد العصبية ولها أيضا قوة القرابة ولو ترك لبنت ابن الاخ لأم وابن بنت
الاخت لأم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند أبي يوسف باعتبار الابدان وعند محمد انصافا باعتبار
الأصول وفي الفرائض العثمانية وشرح مبسوط شيخ الاسلام أن أبا يوسف يقول بما قال محمد من القسمة انصافا
وما تقدم من اعتبار الابدان رواية شاذة عنه ومروية باعتبار الجهات وعدد الفروع في الأصول ذكرها السيد
في رماها فليرجع اليه (قوله ويقدم الجدة عليهم الخ) اعلم أن الامام رضی الله تعالى عنه روى عنه روايتان الرواية
الاولى ان المصنف الثاني مقدم على الاول والثانية وهي المشهورة عنه أن المصنف الاول مقدم ثم الثاني ثم الثالث
ثم الرابع وهي المأخوذة للفتوى وعندهما المصنف الثالث مقدم على الجد اب الأم ونحوه والامام جري في ذوى
الارحام على قياس مذهبه في العصبية حيث تقدم هنا الجد اب الأم الذي هو في درجة الجد اب الاب على اولاد
اب الميت فلا يرتون معه وقدم اولاد الميت في ذوى الارحام على الجد اب الأم فإنه في العصبية يقدم ابن الابن
على الجد اب الاب ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ما عدا الحسن بن زياد مذهب أهل القرابة فقالوا ثبت التقديم
بقرب الدرجة كما ثبت بقوة السبب وقال عاقمة والشي ومسروق وأبو عبيدة والقياس بن سلام والحسن
ابن زياد بالتزويل فينزل المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق وقال نوح بن دراج وحيد بن مبشر ومن تابعهما
أن المعتبر في ذوى الارحام الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب والابعد فيه متساويان ومذهبهم مذهب
أهل الرحم (قوله ثم جز جديته أو جدتيه) هذا هو القسم الرابع الى آخر المذكورات والمراد بالجدتين اب
الاب واب الأم والمراد بالجدتين أم الاب وأم الأم (قوله وهم الاخوال والخالات) هم من قبل الأم وهم أخوة أم
الميت واسفواتها فان كانوا اشقاء لها أو من أبيها فهم منقون الى جد الميت من قبل أمه وان كانوا من أمهاتهم
فهم منقون الى جدتهم من قبل أمه (قوله والاعمام لأم) هم أخوة اب الميت من أمه وقد الاعمام بكونهم لأم لأن
الأم من الابوين أو من الاب بن العصبية وحاصل ما في المصنف الرابع أن المعتبر في الاخوال والخالات
والامهات والاعمام لأم وهو لا مستوون في الدرجة لا يأتي فيهم اقربية وأبعدية والحكم فيهم أن المنفر عنهم
يستقل بجميع المال لعدم المزاحم وان تعددوا فأما ان يحد حيز قرابتهم أو لا فان الحد بان كانوا من جهة اب
الميت أو من جهة أمه فالاقرب أولى بالاجاع يعني من كان لاب وأم أو لى بالميراث من كان لاب ومن كان لاب
أولى من كان لأم سواء كان الاقوى ذكرا أو أنثى فان تعدد الاقوى مع اتحاد القرابة كما هو الموضع فللذكر مثل
حظ الانثيين كم وعمة كلاهما لأم وأخال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب أو لأم فقد اتفق الاصل فيما ذكره حتى
اتفق الاصل فالقسمة على الابدان اتفاقا وان اختلف حيز القرابة بأن يكون قرابة بعضهم من جهة الاب وبعضهم
من جهة الأم فلقربة الاب الثلثان ولقربة الأم الثلث فنصيب الاب لقرابته ونصيب الأم لقرابتهما ولا تطرف
الجهتين الى الاقوى بل انما ينظر الى الاقوى في خصوص كل جهة فالعمة الشقيقة لا تقدم على الخالة لأم ولا الخال
الشقيق يقدم على العمة لأم بل العمة لها الثلثان والخال أو الخالة الثلثان ثم اذا ترك عمة شقيقة وعمة لاب وعمة لأم
وخالات كذلك فالثلثان للعممة الشقيقة فقط لأنها اقوى من يرث من جهة الاب كما أن الثلث للخالة الشقيقة

(ويقدم الجد عليهم خلافا لهم ما تم جز
جديته أو جدتيه وهم الاخوال والخالات
والاعمام لأم)

ومذهب أبي يوسف مذهب أهل القرابة (قوله وعليه الفتوى) قد تقدم ان مشايخ بخارى وخوارزم افنوا
 بقول أبي يوسف (قوله بنت شقيقة) أى أخ شقيق لأميت فهو بها الصغير يرجع الى الميت (قوله شقيقة) أى
 أخته الشقيقة (قوله فأجبت الخ) هذا الجواب على قول محمد وأما أبو يوسف فيمنع بالابدان ويجعل للذكر مثل
 حظ الانثيين لاستوائهم في الدرجة والنوة وتصح المسئلة عندهم من أربعة (قوله قد شرطوا) الاولى قد أخذوا
 عدد الفروع في الاصول أى ويؤخذ الوصف من الاصول (قوله فيقسم المال بينهم نصفين) كأنه مات من شقيق
 وشقيقة (قوله ثم يقسم نصف الشقيقة بين أولادها الثلاثة) أى واحد على ثلاثة لا يقسم ويساين فتضرب
 عدد رؤسهم في أصل المسئلة وهو اثنان فالبلغ ستة ثلاثة منها للاخ الشقيق وتأخذها بقية الثلاثة ثلاث الشقيقة
 المنزلة منزلة شقيقة (قوله لا ينفصل بينهما الا بالذبح) كأنه مات من ابنة واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر
 الله العظيم

• (فصل في الفرق والخرق) •

الفرق جمع غريق فعيل بمعنى مفعول كالقتلى فإنه جمع قتيل بمعنى مقتول وذلك ما به مدونه وعنون الفصل
 بهما لانهما علمان فين لا يعلم موت السابق منهم (قوله وغيرهم) كالهدي والقتلى ومن تشبهوا في بلاد ثانية
 وكانوا متساوين في السن ويحيث يرث بعضهم من بعض لولا هذا التثنية ثم حكم القاضي بموتهم وجمع تطهرا
 لافراد وفي نسخة وغيرهما (قوله ولا توارث بين الفرق والخرق) أى بعضهم من بعض واعلم ان الفرق وهوهم
 لهم أحوال خمس الاولى أن يعلم السابق منهم على اليقين والامرحقة وذو ارض الاخرى من السابق على
 الترتيب والثانية أن يعلم السابق على التعيين أولا ثم يلبس فيتوقف الارث الى أن يتبين أو يصطلح الورثة لان
 التذكر غير مأخوذ منه والثالث ان يعلم السابق لا على التعيين والرابع موت الجميع معا والخامس انه لا يعلم السابق
 من المعية ففي هذه الصور الثلاث لا يرث بعضهم من بعض بجم زاده (قوله الا اذا علم ترتيب الموتى) أى على التعيين
 ولم يلبس الحال بعد (قوله فلو جمل عينه) أى بعد تعينه بأن التبرع بعدوى الصورة الثانية من الخمس (قوله
 لكن نقل الخ) ما ذكره في الضوء هو الصورة الثالثة وما ذكره في شرح المجموع هو الصورة الثانية من الخمس (قوله
 قوله انه لو مات أحدهما) أى قولوا الاولى ذكره (قوله اذا توارث بالشك) أى في سبب الاستحقاق وهو كونه
 حيا بعد موت الآخر وان كان غير معلوم يقينا وما لم يتيقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذا لا يتصور ثبوته بالشك ويحانه
 ان السبب هو نابقاؤه حيا بعد موته وانما يعلم ذلك بطريق الطاهر لا لدليل أثبتة فيعده قد في بقائه ما كان
 لافي اثبات ما لم يكن وقد حكم بذلك خارجة في قتلى اليامة وفي مات بطاعون عواس وحكم به على أيضا
 في قتلى الجمل وصفين (قوله والكافر يرث) أى يجري عليه أحكام ميراث المسلمين فرضا وتعتييا ورجا
 اذا ترافعا البنا وكذا بالزوجية والاعتق (قوله ولو اجتمع له قرابان الخ) كما اذا نكح مجوسى أمه فجاء منها بنت
 فان هذه البنت أخته من أمه وبنته والبنت تحجب الاخت لام قتر من حيث كونها بنته ولا تحجب من حيث
 كونها أختا لام (قوله يرث بالقرابتين) كما اذا نكح مجوسى بنته فجاءت بولد فان هذه المرأة أمه وأخته من أبيه
 ميراث من الجهتين فلها من حيث انها أمه الثلث ومن حيث انها أخته النصف (قوله عندنا) وعند الشافعى رضى
 الله تعالى عنه يرث بأقوى الجهتين (قوله كما قدمناه) أى قبيل باب العول (قوله ولا يرثون بأشقيقة مستحقة عندهم)
 كما اذا تزوج المجوسى بنته أو أخته أو ذات رحم محرمة منه وتقدم في النكاح ان كلى نكاح صحيح بين المسلمين
 فهو صحيح بين أهل الكفر وكل نكاح حرم بين المسلمين لنقد شرطه كعدم شهود ويجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند
 الامام ويقرنون عليه بعد الاسلام وكل نكاح حرم لمرة المحل كمنارم يقع جائزا وقال مشايخ المراقق لابل
 فاسد اذ ان قول أصح وعليه تعجب النفقة ويحذف فادفه واجعوا أنهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنسب على خلاف
 القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه انتهى (قوله وكل نكاح الخ) هذا يفيد ان النكاح الذى صدر بينهما
 بغير شهود يتارثان فيه وعلى الاول لا واذا كان الارث هو المصحح (قوله ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط)
 فلو كان له أخ من أمه من النكاح أو من الزنا بأمه لا يكون عصبه له وانما يرث من جهة أمه أخ لا من يكون صاحب
 فرض وكذا لا يرث الامن جهة الام فيكون ولاؤه لمو الى أمه وأرثه لأمه فرضا وورثاوان لم يوجده فلهذا
 ارشاه من جهتها (قوله لما قدمنا في العصبان) قال الشارح هذا لا يفرق فان في مسألة واحدة وهو أن

الحكم قول محمد أشهر الروايتين عن أبي
 حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى
 كذا في شرح السراجية اصنفها وفي الملتقى
 وبقول محمد يفرق سلت عن تزلزلت شقيقة
 وابن وبنت شقيقة كيف تقسم فأجبت
 بأنهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول
 فحينئذ تصير الشقيقة كثنائيتين فيقسم
 المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة
 بين أولادها الثلاثة

• (فصل في الفرق والخرق) •

وغيرهم (ولا توارث بين الفرق والخرق الا
 اذا علم ترتيب الموتى) فبذلك الترتيب فلو جمل
 عينه أعطى لكل باليتين ووقف المشكوك فيه
 في تعيين أو يصطلحوا بشرح مجمع قلت وأقره
 المصنف لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج
 من زيا محمد انه لو مات أحدهما ولم يدر أيهما
 هو جعل كأنهما ماتا معا ما صدق التعارض
 بينهما وهو مخالف لما مرقة بدر (واذ لم يعلم
 ترتيبهم) يقسم مال كل منهم على ورثته
 الاحياء (اذا توارث بالشك) والكافر يرث
 بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجتمع
 له قرابان لو تفرقتا في شخصين حجب
 أحدهما الآخر فانه يرث بالاحاب وان لم
 يحجب أحدهما الآخر يرث بالقرابتين
 عند ما كما قدمناه (ولا يرثون بأشقيقة
 مستحقة عندهم) أى يستحلونها كالتزوج
 مجوسى أمه لان النكاح الفاسد لا يوجب
 التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوس كذا
 في الجوهره قال وكل نكاح لو أسلم يتوارث عليه
 يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه في الظاهرية
 (ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط)
 لما قدمنا في العصبان انه لا ياب لها

ولد الزنا يرث من نوايه ميراث أخ لام وولد الملاعة يرث من نوايه ميراث الأخ لا يورث انتهي (قوله ووقف العمل
 حظ ابن واحد الخ) هذا قول أبي يوسف روافد الخلفاء عنه وعند محمد وهو رواية عن الامام يوقف نصيبا بين
 أو بنتين أيهما ما أكثر نصيبا وعند الامام يوقف له نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيهما ما أكثر نصيبا (قوله أيهما
 كان أكثر) أيهما ما ابتدأ خبره محذوف تقديره ووقف ولا يجعل بدلا من حظ لما يلزم عليه من جعل لام
 الاستفهام حسوا (قوله لانه الغالب) أي ان الغالب أن لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فينفي عليه
 الحكم ما لم يعلم خلافه (قوله ويكفون) أي يأخذوا القاضي من الورثة كفيلا منهم على أمر معلوم هو الزيادة
 على نصيب ابن واحد نظر المان هو عاجز عن النظر لنفسه أعني الحمل كما اذا ترك ابنا وخنثى فانه يعطى الخنثى
 الثلث والابن الثلثين ويؤخذ منه كفضل (قوله فان المسئلة من أربعة وعشرين) لاختلاف النمر بالسدس
 (قوله ان فرض الحمل ذكر) وبه وون الباقي بعد اعطاء ذى الفرض فرضه ثلاثة عشر فهي للابن والبنت
 لذ كرمثل حظ الانثيين (قوله لان البنتين الثلثين) وللأبوين الثلث ثمانية وللمرأة ثلاثة وبين عددي تصحيح
 المسئلة اثني عشرة وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلث لان المسئلة تسعة فاذ ضرب وفق
 أحدهما في جميع الآخر صار الحاصل مائتين وستة عشر فمن كان له شيء من مسئلة الاثني عشر فله من مضرها
 في وفق مسئلة المذكورة وبالعكس فعلى تقدير ذكوره للمرأة تسعة وعشرون وللأبوين تسعة وعشرون
 وثلاثون وعلى تقدير أنثوتها للمرأة أربعة وعشرون ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون فعطى للمرأة أربعة
 وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ويوقف من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم ويعطى للبنت
 ثلاثة عشر سهما بناء على ان الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند الامام واذا كان البنون أربعة فنصيبها
 من الثلاثة عشر الباقية بعد الفرائض سهم وأربعة أسباع سهم من أربعة وعشرين مضرية في تسعة فصار
 الحاصل ثلاثة عشر فهي لها والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهما لان الذاهب مائة واحد فان ولدت
 بنتا واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات وهو مائة وثمانية وعشرون وذلك لان نصيبهن في مسئلة الاثني عشر
 عشر فاذا ضربت في وفق مسئلة المذكورة وهي ثمانية باع هذا القدر وقد أخذت البنت منها ثلاثة عشر فتصيرها
 الى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ويقسم المبالغ بينهم على السوية وان ولدت ابنا واحدا أو أكثر فعطى
 للمرأة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وما بقي بعد أخذ هؤلاء الثلاثة وما أخذت البنت وهو مائة وأربعة يضم
 الى الثلاثة عشر التي أخذتها البنت فتبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم هذا المبلغ بين الأولاد وان ولدت بنتا يعطى
 للمرأة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وتعطى البنت الى تمام النصف وهو خمسة وتسعون سهما والباقي
 للأب وهو تسعة لانه عصبه (تنبيه) هذا التوقف انما يكون في وارث يتغير فرضه من الاصل ثم الى الاقل
 اما ما لا يتغير فرضه كالجدة والزوجة الحلي فلا يوقف له شيء واما ما يسقط على تقدير ويستحق على تقدير كاخ
 المتوفى مع زوجته الحامل فانه لا يعطى شيئا حتى يتبين الحال (قوله هذا على كون الحمل من الميت) أي ما تقدم من
 المثال واعلم انه اذا كان منه فان جاءت به تمام أكثر مدة الحمل أو أقل منها ولم تكن أقرب بانقضاء العدة فانه يرث
 ويورث وان جاءت به لاكثر من أكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد لاقل من ستة
 أشهر يرث وان جاءت به لستة أشهر أو أكثر فانه لا يرث كما اذا ترك زوجة حلي من ابنه الكافر أو الرقيق الا اذا
 كانت تلك المرأة عتقة طلاق أو فرقة ولم تنذر بانقضاء العدة فانه حينئذ يرث اولاد لضرورة اثبات النسب
 المدعية الى اضافة العلوق الى أكثر مدة الحمل (قوله والاقله كثيرة) أي الا يكن الحمل من الميت بل من غيره
 فلا يختص به هذا المثال بل أمثله كثيرة والمثل بضم الميم والمثالة وعبارته فهم انه اذا كان الحمل من الميت يختص
 بالمثال الذي ذكره وليس كذلك (قوله كما لو تركت زوجا واما حلي) المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث
 واما انما حلي من أبيه فيكون الحمل شقيقا أو شقيقا له (قوله فيقدر راتني) ليدخل التقص على الزوج والا
 بالعول (قوله وتقول لثمانية) لاجتماع نصفين وثلث (قوله قلت ولم أر الخ) هي مسئلة بيت الوهبانية ومعلوم ان
 يوقف نصيب الحمل مدة كونه حيا (قوله ما لو كان) أي الحمل (قوله كههم) أي كزوج وأم حلي بشقيق أو شقيق
 وأجد الضمير بها باعتبار عقد الحمل وارتا (قوله لم يبق له شيء) أي العمل فلزوج النصف وللام السدس وللأخوين
 لام الثلث ولما استقرت الفروض الحركة سقط الماصب (قوله وتقول لتسعة) نصف للزوج ونصف للاخت

(ووقف العمل حظ ابن واحد) أو بنت
 واحدة أيهما كان أكثر وعليه التقوى لانه
 الغالب ويكفون اجنبيا كما لو ترك أبوين
 وبنتا وزوجة حلي فان المسئلة من أربعة
 وعشرين ان فرض الحمل ذكر أو بنتين الثلثين
 وعشرين ان فرض أنثى لان البنتين الثلثين
 قلت هذا على كون الحمل من الميت والاقله
 كثيرة كما لو تركت زوجا واما حلي فلزوج
 النصف وللام الثلث وللعمل ان يقدر ذكر
 السدس لانه عصبه فيقدر راتني ليعرض
 له النصف وتقول لثمانية كما لا يخفى قلت وعلى
 أرمالو كان على احد التقديرين يرث وعلى
 الآخر لا كههم واخوين لام فان قدر ذكر
 لم يبق له شيء فينبغي ان يقدر راتني وتقول لتسعة

الشقيقة وسدس للام وثلاث للاخوين لام فبوقف للحمل ثلاثة من تسعة (قوله احتياطاً) أي لاحتمال مجيئه
 أتى فيه حق الموقوف لا إذا كان ذكراً (قوله وحامله الخ) هي المسئلة المذكورة فالحاملة هي الام الحامل بشقيق
 ولعل الحاق التام ضرورة فان الحاملة من حلت على رأسها أو ظهرها شيئاً والحامل من كان في بطنها الحمل (قوله
 مسلم برث) القاء زائدة (قوله لها الثلث) وهو نصف عائل فان الثلثة ثلث التسعة والله تعالى أعلم واستغفر
 الله العظيم

• (فصل في المناجحة) •

آخرها عن ذوى الارحام لتأنيبهم وقدمها سراج الدين والمناجحة لغة الازالة والتغيير والنقل والتحويل
 يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الرياح رسوم الدبار اذا زالت الاسمار ونسخت الكتاب اذا نقلت
 منه الى غيره مثله ونعزف اصطلاحاً بأنه نقل سهام بعض الورثة أو كلهم الى من يختلفهم بالاستحقاق والترجمة
 بالمقابلة اما بابا متبار النسخ من جانب والقبول من آخر وامالاً ناعل يجي بمعنى فعل نحو سافر (قوله ثم الثانية)
 أي وتظهر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني فلا يخلو هذا النظر عن ثلاثة احوال المماثلة
 والموافقة والمباينة وستأني أمثلتها (قوله الا اذا اتحد) اعلم انه اذا كان ورثة الثاني من ورثة الاول فتارة لا تتغير
 القسمة كالشال الذي ذكره وتارة تتغير كما اذا ترك ابن من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت احدى
 البنات وخلقت هؤلاء أعنى الاخ لآب والاختين من الابوين والحكم في هذه كالحكم فيما اذا تغير الورثة
 وهو تصحيح الاول والثانية والاتحاد الثلاثة (قوله كان مات عن عشرة ذنين) كلهم اشقاء أو لآب ثم مات أحدهم
 عنهم فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين وان كان فيهم اثنا فلذلك كمثل حظ الاثنين قسمة واحدة كما كان يقسم
 بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين (قوله فان استقام نصيب الميت الثاني الخ) هذا حكم
 الاستقامة وتخل مثلاً لا يجتمع فيه الاحوال الثلاثة ماتت عن زوج وبنت وأم ثم مات الزوج قبل القسمة
 عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت وجدة التي هي أم الميت الاول ثم ماتت تلك الجدة عن زوج
 واخوين فليت الميت الثاني مثال الاستقامة والثالث مثال الموافقة والرابع مثال المباينة فاذا اردنا العمل المذكور
 صححنا مسئلة الميت الاول وأعطينا كلا سهامه ثم صححنا الثانية ونظرنا بين ما في يد الميت الثاني وبين تعجيله
 فتصحيح مسئلة الاول من اثني عشر لاجتماع الربع والسدس وهي ردة للزوج ثلاثة وللبنات ستة وللأم اثنتان
 ففضل واحد يرد على البنت والام بقدر سهامهما فاحتجنا الى عمل الرذ السابق وهذه المسئلة فيها بنسان
 من يرد عليه اجمع معهما من لا يرد عليه فله عليه سهمه من أقل بخارجيه وهو أربعة ومسئلة من يرد عليهم
 من سهامهم وهي أربعة لانها تقطع النظر عن الربع من ستة أخذنا منها أربعة فتكون الاربعة مسئلة لهم
 والثلاثة الباقية بعد اعطاء الزوج نصيبه لا يستقيم على المسئلة فاحتجنا الى ضرب مسئلة من يرد عليه وهي
 أربعة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي أربعة أيضاً فالمبلغ ستة عشر فنصيب الزوج وهو واحد من أربعة
 يضرب في مسئلة من يرد عليه وهي أربعة فهي هي ونصيب من يرد عليه يضرب في الباقي من مخرج فرض
 من لا يرد عليه فحصل ان للام واحد من أربعة وهي مسئلتهم تضرب في ثلاثة فهي هي وكان للبنات ثلاثة مضروبة
 في ثلاثة فتبلغ تسعة فحصل من هذه القسمة للزوج أربعة وللأم ثلاثة وللبنات تسعة ثم اذا صححنا مسئلة الميت
 الثاني وهو الزوج وجدناهما من أربعة لان امرأته لها الربع والام لها الثلث الباقي والاب له ثلثاه فهي احدى
 الغراوين فاذا نظرنا الى ما في يدهم من السهام وجدناهما أربعة وهي مستقيمة على ورثته للزوجة واحد منها وللأم
 ثلث الباقي وهو واحد أيضاً وللآب ثلثاه وهما اثنان فلا حاجة الى ضرب وتصح المسئلة الاولى والثانية من المبلغ
 الاول وهو ستة عشر (قوله فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة الخ) مثالها ماتت البنت في الصور فالسدة كورة
 عن ابنتين وبنت وجدة فحصلت من ستة البعثة السدس واحد والخمسة على خمسة رؤس فنظرنا بين ما في يدها وهو
 تسعة وبين المسئلة وهي ستة فوجدنا بينهما موافقة بالثلث وثلث المسئلة الثانية اثنان تضرب في التصحيح الاول
 وهو ستة عشر يبر المبلغ اثنين وثلاثين في كان له ثلث من ستة عشر يأخذ مضروباً في اثنين ومن كان له ثلث
 من ستة يأخذ مضروباً في ثلاثة وفق ما في يدها كان للام ثلاثة مضروبة في اثنين بستة وكان للزوج أربعة
 مضروبة في اثنين فهي ثمانية لأمراة اثنان ولأمه اثنان ولا يئيه أربعة وكان للجدّة واحد يضرب في ثلاثة فهي

احتياطاً وفي الوهابية قال
 وحامله ان تأت بآب بن فلم يرث
 وان ولدت بنتاً لها الثلث بقدر
 • (فصل في المناجحات) •
 (مات بعض الورثة قبل القسمة لتعديده
 صححت المسئلة الاولى) وأعطيت سهام كل
 وارث (ثم الثانية) الا اذا اتحد كان مات
 عن عشرة ذنين ثم مات أحدهم عنهم فان
 استقام نصيب الميت الثاني الى تركته فيها
 ونسخت (وان لم يستقم فان كان بين سهامه
 ومسئلته موافقة ضربت وفق التصحيح في
 كل التصحيح الاول والا لم يكن بينهما موافقة
 بل مباينة (ضربت كل الثاني في كل
 الاول يحصل مخرج المسئلةين فنضرب
 سهام ورثة الميت الاول في المضروب أي في
 التصحيح الثاني أوفى وفقه (وسهام ورثة
 الميت الثاني في كل ما في يده أوفى وفقه من
 التصحيح الاول)

هي وكان لا ولا ذنبة تضرب في ثلاثة تبلغ خمسة عشر انكل رأس ثلاثة فالجمله اثنتان وثلاثون (قوله بل
 مباينة) صورتها كما ذكره المصنف ماتت الجدة عن زوج وأخوين وكان في يدها تسعة وستة من جهة بنتها وثلاثة
 من جهة ابنة بنتها والتصحیح الاول اثنتان وثلاثون والثاني أربعة لأن الزوج له النصف واحد من اثنين فبق واحد
 على أخوين لا يتقسم ويأين فضر بناعد رؤسهما في أصل المسئلة وهو اثنتان فحصل أربعة للزوج انسان وانكل
 أخ واحد والذي في يدها تسعة وهي مباينة للأربعة فضر بناعد رؤسها في اثنين وثلاثين حصل مائة وعشرون
 كان لزوجته الاول انسان مضروبة في أربعة تبلغ ثمانية وثلاثون وكذلك ولايه أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر
 وانكل أخ واحد في تسعة بتسعة (قوله وان كان فهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني
 الخ) صورتها مات عن ابن من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت إحدى البنات عن البقية وهما
 اختان شقيقتان وأخ لاب فالمسئلة الاولى من خمسة والثانية من ثلاثة وما في يد الميت الثاني واحد وبين الواحد
 والثلاثة مباينة فضر بناعد رؤسها في خمسة تبلغ خمسة عشر فلكل رأس من الاول سهم تضربه في المسئلة الثانية
 وهي ثلاثة تبلغ ثلاثة وكان للاختين الشقيقتين اثنتان مضروبان في واحد باثنين وللأخ واحد يضرب
 في واحد فهو (قوله أو وفقه الخ) صورتها مات عن زوجة وبنت وأب ثم ماتت البنت عن أمها وأجدتها وهما
 وارثان في الاولى فالتصحیح الاول أربعة وعشرون لاخت لاط الثمن بالسدس فان الاب يرث السدس فرضا
 والباقي تعصبا فللبنت اثنا عشر وللزوجة ثلاثة وللأب السدس أربعة فرضا ويرث الباقي تعصبا فاذا ماتت
 البنت عن أمها وأجدتها تكون مسئلتها من ثلاثة وما في يدها اثنا عشر وبينهم موافقة بالثلث فتضرب الواحد
 الذي هو وفق التصحیح في أربعة وعشرين فهي هي ومن كان له نصيب من الاولى يأخذه مضروباً في واحد الذي
 هو وفق التصحیح ومن له شيء في الثانية يأخذه مضروباً في أربعة وفق ما في يدها فللزوجة ثلاثة مضروبة في واحد
 بثلاثة وللأب تسعة تضرب في واحد فهي هي وكان للام واحد من ثلاثة تضرب في أربعة تبلغ أربعة وللجدة
 اثنتان مضروبة في أربعة فالمبلغ ثمانية (قوله ولومات ثالث قبل القسمة) اعلم ان تعدد المماضة قد يكون بتعاقب
 موت الورثة من الميت الاول عن ورثة أخرى كما ذكرنا أولاً وقد يكون بموت الوارث الثاني عن الاول
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور وصدر الباب عن امرأة وأبوين كما ذكر ثم ماتت المرأة عن بنت وأخت
 قبل القسمة فلا فرق في العمل بين المناسبات المتعددة في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة
 فتصحیح الميت الاول من ستة عشر ولا حاجة الى ضرب كما تقدم ومسئلة الميت الثالث وهي الزوجة من اثنين
 وبينهما وبين ما في يدها مباينة فتضرب الاثنين في ستة عشر تبلغ اثنين وثلاثين في شيء من ستة عشر يأخذه
 مضروباً في اثنين ومن كان له شيء من اثنين يأخذه مضروباً في اثنين وهو واحد فللبنت تسعة مضروبة
 في اثنين تبلغ ثمانية عشر وللأم ثلاثة تضرب في اثنين تبلغ ستة وللزوجة الزوج واحد مضروب في اثنين فهي هي
 وكذا الاقارب ولا ييه اثنتان في اثنين بأربعة فحصل للزوجة اثنتان واحد لاختها واحد لبنتها فان ماتت الاخت
 عن ابن وبنت كانت مسئلتها من ثلاثة وما في يدها واحد وهو ما بين قسمة في اثنين وثلاثين والعمل
 ما عرفت فعتبر الاثنين والثلاثين تعصبا أولاً والثلاثة تعصبا ثانياً وهكذا اذا ماتت البنت الاخيرة (قوله وهذا
 علم العمل فلا تغفل) أشار به الى الاستيقاظ الى هذا العمل لدقته واحتياجه الى تأمل وفكر انتهى والله تعالى
 أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الخارج)

قدم هذا الباب على ذكر التصحیح لتوقفه عليه والخارج جمع مخرج وهو فعل من الخروج والمراد منها مواضع
 خروج هذه الفروض الستة من الاعداد (قوله ومخرج كل كسر بمجه) مفردا كالتصنيف أو مكررا كالثلثين
 وسعى الكسر هو المخرج الذي يشارك في المروف والاولى تقديم هذه العبارة على قوله الفروض وقد يقال
 ذكره دخولا على المصنف وعلم ايضا ان المخرج كلما كان أقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض
 أقل فان النصف أكثر من الربع ومخرجه أقل من مخرجه وان الخارج أقل من الفروض بواحد لان مخرج الثالث
 والثلثين واحد (قوله والسدس من ستة) كون الستة شعبا للسدس انما هو باعتبار الاصل فان أصل ستة

وان كان فهم من يرث من الميتين ضربت
 نصيبه من الاول في الثاني أو وفقه ونصيبه
 من الثاني فيما في يد الميت الثاني أو وفقه
 (ولومات ثالث قبل القسمة) جعل (المبلغ)
 الثاني (مقام الاولى) جعل (الثالثة)
 مقام (الثانية) في العمل (وهكذا) كلمات
 واحد تقبضه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله
 مقام الاولى الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل
 فلا تغفل
 • (باب الخارج) •
 (الفروض) المذكورة في القرآن (نوعان)
 الاول النصف ومخرج كل كسر بمجه كالربع
 من أربعة الا النصف فانه (من اثنين والربع
 من أربعة والثمن من ثمانية والثاني الثالث
 والثلاثان) كلاهما (من ثلاثة والسدس

سدة قلبت السين الثانية ناء وكذلك الدال وأدغمت التاء في التاء فصارت سدة (قوله على التضعيف) أراد بذلك
 ان الثمن اذا ضعف حصل الربع وأن الربع اذا ضعف حصل النصف وهكذا السدس اذا ضعف صار ثلثا
 واذا ضعف الثلث صار ثلثين (قوله والتنصيف) أراد أن النصف اذا نصف صار ربعا وان الربع اذا نصف صار
 ثمنا وكذا الحال في تنصيف الثلث والثلثين والسبب في انهم جعلوا الفروض الستة نوعين انهم طلبوا ما هو الاقل
 من تلك الفروض مقداراً فوجدوه الثمن الذي يخرج به الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر
 فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً واحداً ثم طلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوه السدس الذي يخرج به الستة ووجدوا
 الثلث والثلثين خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً آخر وقد يقال انما سمي النوع الاول
 بالاول لانه نصيب اول الموجودات من الناس أعنى الزوجين لان نصيبهما لا يوجد الا فيه (قوله قلت واخصر
 الكل الخ) هذا يقتضي ان المراد جمع الفروض من غير تكتة أخرى والذي ذكره شراح السراجية ان الفرض
 من الاقتصار على التضعيف والتنصيف الاكتفاء بحفظ فرض من كل نوع اما الاعلى أو الاوسط أو الاقل
 ويعرف بذلك بقية الفروض (قوله أحاد) أي فرض واحد نقول ان كمال عن الواحدى في شرحه ديوان المتقي
 أنه لا يقال أحاد بالافراد بل لابد من التكرار بخلاف مثني وثلاث (قوله فكل عدد يكون مخرجاً للجزء) أي أقل
 جزء كالثمن فهو مخرج اضعفه وهو الربع وضعف ضعفه وهو النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء
 داخل في مخرج ذلك الجزء أي مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء وعادله فخرج الضعف حصصاً من مخرج
 جزئه فيستغنى بمخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلاً مخرج الثلث والثلثين ثلاثة وهو داخل في مخرج السدس
 الذي هو الستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن (قوله فاذا كان في المسئلة
 الخ) مثل لاختلاط النصف بكل النوع الثاني ولم يثل لما اذا اختلط النصف ببعضه وذكره السيد فقال كما اذا
 اختلط النصف بالثلث فقط كما اذا تركت زوجاً واختين لام أو اختلط بالثلثين فقط كما اذا خلفت زوجاً
 واختين لاب وأم أو اختلط بالسدس وحده كما اذا خلف بنتاً وأم أو اختلط بالثلث والثلثين معاً كما اذا تركت
 زوجاً واختين لاب وأم واختين لام أو اختلط بالثلثين والسدس معاً كما اذا تركت زوجاً واختين لاب وأم وولداً أم
 أو اختلط بالثلث والسدس كما اذا تركت زوجاً واختين لام واما (قوله لتركبها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا انما
 يظهر اذا لم يكن في المسئلة سدس أما اذا كان فيها ذلك فيمكنني بمخرجه لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث
 والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيمكنني بها (قوله فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر) أي من
 الشقيقتين والاختين لام والام وهذا مثال لاختلاط الربع بكل النوع الثاني ومثال ما اذا اختلط ببعضه
 وهو الثلثان فقط زوج وبنتان أو الثلث فقط زوجة وأم أو السدس فقط زوجة وواحد من أولاد الام أو الثلثان
 والسدس معاً زوجة واختان لاب وأم أو الثلثان والثلث زوجة واختان لاب وأم واختان لام أو الثلث
 والسدس زوجة وأم واختان لام (قوله لموافقة الستة بالنصف) هذا اذا كان السدس موجوداً
 في الفرائض وأما اذا لم يكن موجوداً والموجود الثلث أو الثلثان أو هما فاضرب الثلاثة بمخرج ما ذكر
 في الاربعة للمباينة بينهما (قوله ببعض الثاني) مثال اختلاطه بالثلثين والسدس زوجة وبنتان وأم ومثال
 اختلاطه بالثلث والسدس على رأي ابن مسعود زوجة وأم واختان لام وابن محروم ومثال اختلاطه بالثلثين
 والثلث على رأيه أيضاً زوجة وابن مسعود واختان لاب وأم واختان لام ومثال اختلاطه بالثلثين فقط
 زوجة وبنتان ومثال اختلاطه بالسدس زوجة وام وابن ومثال اختلاطه بالثلث فقط زوجة وابن رقيب
 واختان لام على رأيه أيضاً (قوله فقيرته ورأى ابن مسعود) لان المحروم عنده يحجب حجب النقصان
 كما اذا ترك ابنه كافر وزوجة وأم واختين لاب وام واختين لام فان الابن المحروم عنده يحجب الزوجة
 من الربع الى الثمن وأما على رأينا فهو غير متصور لان الثمن اذا كان لامراً فوجب أن يكون صاحب
 الثلثين بنتين وصاحب السدس أما أوجة ومثني لا يندم صاحب الثلث لان صاحبه اما الام أو اولادها
 والام هنا قد حجت من الثلث الى السدس وأولادها قد حجت من جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن والثلثين
 والسدس فقط دون الثلث فهذه المسئلة عند ابن مسعود من أربعة وعشرين وتقول الى أحد وثلثين
 وعند غيره من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وظاهر عبارته ان اختلاط الثمن ببعض الثاني مطلقاً

على التضعيف والتنصيف قوله مثلاً الثمن
 وضعفه وضعف ضعفه أو تقول النصف
 وضعفه وضعف نصفه وأخصر الكل
 أن يقول الربع والثلث ونصف كل وخصر الكل
 أن يقول في المسئلة من هذه الفروض أحاد
 فاذا جاء في المسئلة من هذه الفروض أحاد
 فخرج كل فرد منفرد بمسألة واحدة
 واذ جاء مثني أو ثلاث وهما من نوع واحد
 فكل عدد يكون مخرجاً للجزء وذلك العدد
 أيضاً يكون مخرجاً لضعفه وأضعافه كالستة
 أيضاً يكون مخرجاً لضعفه وضعف ضعفه
 هي مخرج للسدس وضعفه وضعف ضعفه
 (فاذا اختلط النصف) من النوع الاول
 (بكل) النوع الثاني أي الثلاثة الاخر
 (أو ببعضه) فاذا كان في المسئلة نصف
 وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقة
 واختين لام وأم (فمن ستة) لتركبها من ضرب
 اثنين في ثلاثة (أو) اختلط (الربع) من النوع
 الاول بكل الثاني أو ببعضه فاذا كان
 في المسئلة زوجة ومن ذكر (فمن اثني عشر)
 لتركبها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة
 الستة بالنصف (أو) اختلط (الثمن) من
 النوع الاول ببعض الثاني وأما بكنهه فقير
 منه والاعلى رأي ابن مسعود

على قول الجمهور وقد علمت انه لا يجمع مع الثالث واجتماعه معه انما هو على رأيه أيضا سواء كان منفردا
أو مع الثلثين أو مع السدس (قوله أو في الوصايا) كما إذا وصى بمن تركته وببناتها وبناتها وأجازت الورثة
أو عدت قبرى على قنبر ما قال ابن مسعود (قوله في ثلاثة لا أقدمنا الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان في المسئلة
سدس وأما اذا لم يكن فيها بل كان فيها ما يخرج الثلاثة فتضرب الثلاثة كل الخارج في الثمانية للمباينة
(قوله ولا يجمع) أكثر من أربعة فروض في مسئلة واحدة) اعترض بأنه قد يجمع خمسة وستة أما الأولى
ففي كزوج وأم وأخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام وأما الثانية فكما اذا كان مع من ذكر زوجة بأن كان خنثى
مشكلا اذ هي رجل انه زوجته وأدت امرأة انه زوجها وأقام كل بينة فانه يثبت لكل فرضه ويمكن أن يجاب
بأن الأولى تكررت فيها السدس والكلام في أربعة فروض لم يكثر أحدها وبأن الثانية نادرة والنادر لا يحكم له
(قوله ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس) قد علمت ان مسئلة الخنثى اجمع فيها ستة منهم وقد علمت الجواب
(قوله واذا انكسر سهام كل فريق الخ) اعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام
والرؤس وأربعة بين الرؤس والرؤس أما الثلاثة فأحد هابسي الاستقامة وهو ما اذا كان سهام كل فريق منقسمة
عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كأبوين وبنتين والثاني الموافقة وهو ما اذا انكسر نصيب على طائفة
واحدة ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فيضرب وفق عدد رؤس من انكسر عليهم السهام في أصل المسئلة
ان لم تكن عائلة وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة كأبوين وعشر بنات أو زوج وأبوين وست بنات والثالث
أن ينكسر كذلك ولا يكون بين السهام والرؤس موافقة فيضرب كل عدد رؤس من انكسر عليهم السهام
في أصل المسئلة كزوج وبنات وثلاث أخوات لام أو في أصلها مع عولها كزوج وخمس أخوات لاب وأم أو لاب
وأربعة منها بين الرؤس والرؤس وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وقد ذكر المصنف ستة وحذف
الاستقامة لظهورها وهذه الأصول الأربعة لا تأتي الا فيما اذا كان الكسر على طائفتين فأكثر فان قيل لم تعتبر
هذه الأصول الأربعة بين السهام والرؤس كما اعتبر بين الرؤس والرؤس بل اسقط منها التداخل قلنا لم يعتبر
التداخل بينهما بل ردت الى الموافقة ان لم تنقسم السهام على الرؤس أو الى المعاملة ان انقسمت رومالاختصار
مثال الاول زوج وابنان وابنتان أصل المسئلة هنا أربعة للزوج وأحد منها والثلثة الباقية بين الابنين
والبنتين للذكر مثل حظ الانثيين فالابنان ينزلة أربع بنات انضم الى رأسى البنتين والثلثة لا تنقسم على الستة
لكنهم مائة موافقان بالثلث فرد عدد الرؤس الستة الى وقفة وهو اثنان ويضرب في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتصح
منها المسئلة فقد كان للزوج واحد وقد ضرب بناته في المضروب الذى هو اثنان فكان اثنان فأعطيتا هما اياه والباقي
ستة تستقيم على الورثة الباقية ومثال الثاني ابوان وبنتان أصل المسئلة ستة فالسدسان وهما اثنان للأبوين
والثلثان وهما أربعة للبنتين وهي مستقيمة عليهما كما في صورة التماثل فكأن بين السهام والرؤس تماثله فلذا
صار الأصول المحتاج اليها سبعة لثمانية فان قلت اذا كان بين بعض اعداد الرؤس تماثل وبين بعضها الآخر
تداخل أو توافق أو تباين فاذا يعمل قلت ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض ماعمل في أصله فنكتفي في التماثلين بإحد
منهما ويؤخذ وفق أحد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبالغ الى أحد التماثلين ويعمل على ما تقتضيه
هذه النسبة ذكره السيد (قوله في أصل المسئلة) أى فقط ان لم تكن عائلة كالمثال الذى ذكره (قوله وعولها)
أى وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة تحذف المعطوف عليه ومثاله زوج وخمس أخوات لاب وأم أو لاب أصل
المسئلة ست النصف وهو ثلاثة للزوج والثلثان وهو أربعة للأخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسر
سهام الأخوات عليهم فقط وبين عددي سهامهن ورؤسهن أعنى الاربعة والخمسة مباينة فضر بنات عدد رؤسهن
وهو خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو سبعة صار الحاصل خمسة وثلثين فتم تصحيح المسئلة (قوله وان وافق
سهامهم عدد هم) الضمير فيها الى الفريق وجمع باعتبار المعنى (قوله في أصل المسئلة) أى ان لم تكن عائلة كالمثال
الذى ذكره (قوله وعولها) أى وفي أصلها مع عولها ان عالت ومثاله زوج وأبوان وست بنات فأصل المسئلة
اثنان عشر لاجتماع الربع والسدس والثلثين فللزوج ربعها وهو ثلاثة وللأبوين سدسها وهما أربعة وللبنات
الست ثلثا ها وحى ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر سهام البنات أعنى الثمانية على عدد رؤسهن
فقط لم يكن بين عددي السهام والرؤس توافق بالنصف فرد عدد رؤسهن الى نصفه وهو ثلاثة ثم ضرب بنات

أو في الوصايا فلا حاجة الى الضرب (قوله في أربعة وعشرين بن)
كزوج وبنتين وأم تركهن من ضرب الثمانية
في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف
ولا يجمع أكثر من أربعة فروض في مسئلة
واحدة ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس
طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق
واذا انكسر سهام كل فريق عليهم ضربت
عدد هم في أصل المسئلة (قوله وعولها ان
كانت عائلة) كما مرأة وأخوين) للمرأة الربع
يقى لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فان ضرب
اثنين في أربعة فتصح من ثمانية (وان وافق
سهامهم عدد هم ضربت وفق عدد هم في
أصل المسئلة) وعولها (كما مرأة وست
أخوة) فاهم ثلاثة توافقهم بالثلث فان ضرب
اثنين في أربعة فتصح من ثمانية أيضا

في أصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة وأربعون (قوله فان انكسر سهام فريقين) شروع
 في الاصول الاربعة التي بين عددي الرأس (قوله وعولها) لم يذكر في السراجية ولا في شراحها العول
 في الانكسار على أكثر من فريق واحد وصورة زوجة وثلاث اخوات اشقاء وثلاث اخوات لام (قوله فاطلب
 المشاركة) الاولى التعبير بالنسبة (قوله بين السهام والاعداد) أي أعداد الرأس بالاصول الثلاثة (قوله ثم بين
 الاعداد والاعداد) أي ثم اطلب المناسبة بين أعداد الرأس بعضها مع بعض (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين
 الخ) لم يذكر في الفريقين الا المماثلة فقط وأما صورتنا التوافق والتباين المتقدمتان فوضوعهما في الانكسار على
 فريق واحد (قوله يسمى جزء السهم) ويسمى المضروب (قوله ككأربع زوجات الخ) أصل المسئلة من اثني عشر
 للجدات الثلاث السدس وهو انسان لا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن مائة فأخذنا مجموع رؤسهن وهو
 ثلاثة وللزوجات الاربعة الاربعة وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فأخذنا عدد الرأس
 بقامه وللأعمام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين فأخذنا عدد الرأس بأسره ثم طلبنا
 النسبة بين أعداد الرأس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو أكثر أعداد
 الرأس فضر بناه في أصل المسئلة وهو أيضا اثنا عشر ومنها تصح المسئلة (قوله ككأربع زوجات وخمس عشر
 جدة الخ) الاولى خمس عشرة كما في بعض النسخ وأصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجات الاربعة والثنى وهو
 ثلاثة ولا يستقيم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤسهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن والبنات الثماني عشرة
 الثلاثان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد
 رؤسهن وهو تسعة وخططنا للجدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة ولا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن
 وسهامهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن وللأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد
 رؤسهم مائة فخططنا عدد رؤسهم فحصل اناسم أعداد الرأس المحفوظة أربعة وستة وتسعة وخمس عشر
 ثم طلبنا بينهم التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف فرددنا احداهما الى نصفها وضر بناه في الاخرى
 صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضر بناه بالثلث أحداهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلاثين
 وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضا فضر بناه بالثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة
 وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضر بناه هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار الحاصل
 أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فتمت المسئلة وستعلم معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب كل واحد منه
 بعد ان شاء الله تعالى (قوله كما مر آتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام) أصل المسئلة أربعة وعشرون
 فلزوجتين الثماني وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عدد رؤسهما وسهامهما مائة فأخذنا عدد رؤسهما وهو
 انسان وللجدات الست السدس وهو أربعة فلا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف
 فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة والبنات العشر الثلاثان وهو ستة عشر لا يستقيم عليهن وبين رؤسهن
 وسهامهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم
 عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مائة فأخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار مع اناسم الاعداد المأخوذة للرؤس
 اثنتان وثلاثة وخمس وسبعة وهذه كلها أعداد متباينة فضر بناه الاثني في الثلاثة فصار ستة ثم ضر بناه هذا المبلغ
 في خمسة فصار ثلاثين ثم ضر بناه الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضر بناه هذا المبلغ في أصل المسئلة
 وهو أربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان
 لازوجتين من أصل المسئلة ثلاثة ضر بناه في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستمائة وثلاثون
 فاكل واحدة منهما ثمانية وخمس عشر وكان للجدات الست أربعة وقد ضر بناه في ذلك المضروب فصار
 ثمانية وأربعين فاكل واحدة منهن مائة وأربعون وكان للبنات العشر ستة عشر ضر بناه في المضروب المذكور
 بلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين فاكل واحدة منهن ثمانية وستة وثلاثون وكان للأعمام السبعة واحد ضر بناه
 في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فاكل واحدة منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف وأربعون
 ذكره السيد (قوله يحصل جزء السهم) وهو المبلغ الثالث الالفة تحصل من العدد الاول والثاني مبلغ ومنه ومن
 المضرب في الثالث مبلغ ثمان ومنه ومن المضرب في الرابع مبلغ ثالث وهو جزء السهم (قوله السهامهم) راجع الى

في أصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة وأربعون (قوله فان انكسر سهام فريقين) شروع
 في الاصول الاربعة التي بين عددي الرأس (قوله وعولها) لم يذكر في السراجية ولا في شراحها العول
 في الانكسار على أكثر من فريق واحد وصورة زوجة وثلاث اخوات اشقاء وثلاث اخوات لام (قوله فاطلب
 المشاركة) الاولى التعبير بالنسبة (قوله بين السهام والاعداد) أي أعداد الرأس بالاصول الثلاثة (قوله ثم بين
 الاعداد والاعداد) أي ثم اطلب المناسبة بين أعداد الرأس بعضها مع بعض (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين
 الخ) لم يذكر في الفريقين الا المماثلة فقط وأما صورتنا التوافق والتباين المتقدمتان فوضوعهما في الانكسار على
 فريق واحد (قوله يسمى جزء السهم) ويسمى المضروب (قوله ككأربع زوجات الخ) أصل المسئلة من اثني عشر
 للجدات الثلاث السدس وهو انسان لا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن مائة فأخذنا مجموع رؤسهن وهو
 ثلاثة وللزوجات الاربعة الاربعة وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فأخذنا عدد الرأس
 بقامه وللأعمام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين فأخذنا عدد الرأس بأسره ثم طلبنا
 النسبة بين أعداد الرأس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو أكثر أعداد
 الرأس فضر بناه في أصل المسئلة وهو أيضا اثنا عشر ومنها تصح المسئلة (قوله ككأربع زوجات وخمس عشر
 جدة الخ) الاولى خمس عشرة كما في بعض النسخ وأصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجات الاربعة والثنى وهو
 ثلاثة ولا يستقيم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤسهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن والبنات الثماني عشرة
 الثلاثان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد
 رؤسهن وهو تسعة وخططنا للجدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة ولا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن
 وسهامهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن وللأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد
 رؤسهم مائة فخططنا عدد رؤسهم فحصل اناسم أعداد الرأس المحفوظة أربعة وستة وتسعة وخمس عشر
 ثم طلبنا بينهم التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف فرددنا احداهما الى نصفها وضر بناه في الاخرى
 صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضر بناه بالثلث أحداهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلاثين
 وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضا فضر بناه بالثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة
 وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضر بناه هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار الحاصل
 أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فتمت المسئلة وستعلم معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب كل واحد منه
 بعد ان شاء الله تعالى (قوله كما مر آتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام) أصل المسئلة أربعة وعشرون
 فلزوجتين الثماني وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عدد رؤسهما وسهامهما مائة فأخذنا عدد رؤسهما وهو
 انسان وللجدات الست السدس وهو أربعة فلا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف
 فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة والبنات العشر الثلاثان وهو ستة عشر لا يستقيم عليهن وبين رؤسهن
 وسهامهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم
 عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مائة فأخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار مع اناسم الاعداد المأخوذة للرؤس
 اثنتان وثلاثة وخمس وسبعة وهذه كلها أعداد متباينة فضر بناه الاثني في الثلاثة فصار ستة ثم ضر بناه هذا المبلغ
 في خمسة فصار ثلاثين ثم ضر بناه الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضر بناه هذا المبلغ في أصل المسئلة
 وهو أربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان
 لازوجتين من أصل المسئلة ثلاثة ضر بناه في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستمائة وثلاثون
 فاكل واحدة منهما ثمانية وخمس عشر وكان للجدات الست أربعة وقد ضر بناه في ذلك المضروب فصار
 ثمانية وأربعين فاكل واحدة منهن مائة وأربعون وكان للبنات العشر ستة عشر ضر بناه في المضروب المذكور
 بلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين فاكل واحدة منهن ثمانية وستة وثلاثون وكان للأعمام السبعة واحد ضر بناه
 في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فاكل واحدة منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف وأربعون
 ذكره السيد (قوله يحصل جزء السهم) وهو المبلغ الثالث الالفة تحصل من العدد الاول والثاني مبلغ ومنه ومن
 المضرب في الثالث مبلغ ثمان ومنه ومن المضرب في الرابع مبلغ ثالث وهو جزء السهم (قوله السهامهم) راجع الى

النبات والحيات ويظهر ذلك من المثال السابق وانما ذكر ذلك التاميل لانه لو لا هذه الموافقة ل زاد التصحيح على
 العدد المذكور قال المصنف واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتباين الخ التماسا في هذه
 المفهومات ظاهرا لا في التداخل لانه لا دخول من جانب الاكثر وقد نقل في توجيه ذلك عن حافظ الدين رحمه
 الله تعالى ان معنى الدخول من جانب الاكثر قبول الدخول فيه كافي قوله تعالى وواعد ناموسي فان الموجود
 من موسي عليه الصلاة والسلام قبول للوعد وكافي قولك عالج الطبيب المريض فان الموجود من المريض
 قبول العلاج فعدم موسي على نبينا وعليه افضل الصلاة واتم السلام بشيئ الوعد مواعدا وعد المريض بقبول
 العلاج مع الجواب عنه ايضا بان معنى الدخول من جانب الاكثر اناء القليل اياه فانه لما في بعده
 اياه فكانه دخل فيه قليلا قليلا حتى فني وبأن هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم تحقق المعنى اللغوي بقامه فيها
 (قوله في تقسيم التركة) أي على اعداد المستحقين بلا كسر (قوله فتمائل العددين الخ) اعلم ان العدد لا يشمل
 الواحد على الاصح لان العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات والواحد ليس كذلك وعرف العدد ايضا بان
 ما يساوي نصف مجموع حاشيته قربا وبعدا كالاثني فانه نصف مجموع حاشيته لان احدى حاشيته ثلاثة
 والاخرى واحد ومجموعهما أربعة والاثني نصف الأربعة وهاتان الحاشيتان قريبتان والبعيدتان تظهران
 في غير الاثني الثلاثة فان الحاشية السفلى البعيدة واحد والعليا البعيدة خمسة والمجموع ستة والثلاثة
 نصفها وعرف بعضهم العدد بأنه ما يقع في جواب كم هو وما يقع في مراتب العدد فيشمل الواحد والصحيح الاول
 (قوله كون احدهما مساويا للآخر) ويسمى العددان متماثلين ومثل الشيء هو ما يتحد معه في الذاتيات وقد
 يستعمل في المشابه وهو المتحد في الوصف والاول مراد لان الأربعة مع الأربعة مثلا متحدان في الذات (قوله
 كثلثة وثلاثة) لا بد من اعتبارهما في محلين الرأس والسهام والافا ثلاثة مجزأة عن الجمل لا تعدد فيها
 فلا تنصف بالمساواة (قوله وتداخل العددين المختلفين) الاختلاف يقع في اعداد التماثل (قوله على ما هنا)
 وعلى ما ذكره في السراجية من ادمان آخران الاول منهما ان تزيد على الاقل مثله او امثاله فياوي الاكثر
 الثاني ان يكون الاقل جزءا لا كثر ولا يقال له جزء اصطلاحا الا اذا افناه فهو عين الاول واختلاف بالعبارة
 (قوله أي يقنيه) ومعنى افناؤه انه اذا اتى الاقل من الاكثر مرتين أو أكثر لم يبق من الاكثر شيء هذا هو التداخل
 اصطلاحا وما هو لغة فكل قليل دخل في كثير (قوله واذا أردت معرفة التوافق الخ) شروع في بيان معرفة
 التوافق والتباين لما فيهما من الخفاء وحاصله ان طريق معرفة التوافق والتباين الاتي بين العددين المختلفين
 ان ينقص من الاكبر بقدر الاقل من الجانبين مرارا حتى يتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحد كالسبعة
 مع العشرة فانك اذا اسقطت السبعة من العشرة بقي ثلاثة وهي أقل من السبعة فاذا اسقطت الثلاثة
 من السبعة مرتين بقي واحد وهو أقل من الثلاثة فاذا اسقطت من الثلاثة مرتين بقي واحد فهما متباينان
 وان اتفقا في غير الواحد كالثمانية مع العشرين فانك اذا اسقطت الثمانية من العشرين مرتين بقي أربعة
 واذا اسقطت الأربعة من الثمانية بقي أربعة فالاربعة هي العدد الذي توافقه فهما متوافقان بالربع ومعنى
 هذه العبارة ونظائرها المتوافقين بالنصف ان يخرج الربع أو النصف بعدد ما (قوله وان توافقا في اثنين
 فبالنصف) كما في الأربعة والعشرة (قوله أو ثلاثة) كما في التسعة والاثني عشر (قوله هكذا) أي وان توافقا
 في الأربعة كالثمانية والاثني عشر فبالربع وفي الخمسة والخمسة عشر وفي الستة بالسدس كاثني
 عشر مع ثمانية عشر وفي السبعة بالسبع كاربعة عشر مع واحد وعشرين وفي الثمانية بالثمانين كستة عشر
 مع أربعة وعشرين وفي التسعة بالتسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين وفي العشرة بالعشر كعشرين مع ثلاثين
 وتسمى هذه الهكسور والمنطقة والاعداد قسمان منطق الكسر واصمه ففانطق الكسر هو الحاصل من ضرب أحد
 عددين صحيحين في الآخر كاثني عشر فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج السدس أو مخرج الثلث
 في مخرج الربع فيمكن أن ينطق بكسوره كنصفه وثلاثة وربعه وسدسه واصمه ما لا يكون كذلك كأحد عشر
 فانه ليس بحاصل من ضرب أحد عددين صحيحين في الآخر فكسره يسمى أصم مجازا لانه لا يسمع النطق بكسره
 قاله الكسر الأصم ما لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى مخرجه كجزء من أحد عشر جزءا والمنطق هو الذي يمكن
 التعبير عنه بغير ذلك كالكسور التامة وما تركب منها بالاضافة والتكرير (قوله أو أحد عشر) كاثني

(واذا أردت معرفة التماثل والتوافق) والتداخل والتباين بين العددين (هـ) هذه
 مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة (قوله) العددين كون أحدهما مساويا للآخر
 كثلثة وثلاثة (وتداخل العددين المختلفين) بأن هذا أقلها
 بأحد أمرين على ما هنا إما (أو يكون أكثر العددين
 الاكثر) أي يقنيه (أو يساوي نصف مجموع حاشيته) بلا كسر
 منقسم على الأقل قسمته صحيحة (قوله) توافق
 كسبعة الستة على ثلاثة أي لا يفني (أقلها
 العددين أن لا بعد) أي لا يفني (كالثمانية مع
 الاكبر) أي لا يفني (أو يساوي نصف مجموع حاشيته) بلا كسر
 العشر من بعدهما أربعة فمتوافقان بالربع
 (وتباين العددين أن لا بعد) أي لا يفني (أقلها
 المختلفين) (مع اعداد ثالث) أصلا كالسبعة مع
 العشرة (واذا أردت معرفة التوافق والتباين
 والتباين بين العددين المختلفين) مرارا حتى اذا اتفقا
 من الاكبر من الجانبين (مرارا حتى اذا اتفقا
 في درجة واحدة) فان توافقا في واحد توافقا
 ولا وفق (وان توافقا في اثنين فبالنصف
 أو ثلاثة فبالثلث) هكذا (الى العشرة
 وتسمى الهكسور والمنطقة) أو أحد عشر فجزء
 من أحد عشر

وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط وهو يخرج جزء من أحد عشر وهذا بمغزله
 قوله بربع من أربعة فانه في التوافق لا ينطبق بنفس العدد الذي يقع به التوافق وانما ينطبق بكسر **ك** الربع
 اذا وقع التوافق في أربعة (قوله وهكذا) أي يجزء من اثني عشر في أربعة وعشرين مع ستة وثلاثين وفي جزء
 من ثلاثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلاثين وفي جزء من خمسة عشر في ثلاثين وخمسة وأربعين وفي جزء
 من ستة عشر في اثنين وثلاثين وخمسة وأربعين وفي جزء من سبعة عشر في أربعة وثلاثين وواحد وخمسين
 وفي جزء من ثمانية عشر في ستة وثلاثين وأربعة وخمسين وفي جزء من تسعة عشر في ثمانية وثلاثين وسبعة
 وخمسين قوله فيما أي في جزء السهم وهو مائتان وعشرة كما اذا ضربت نصيب الزوجتين وهو ثلاثة من أربعة
 وعشرين في مائتين وعشرة تبلغ سقاة وثلاثين (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) هذا يقال له قسمة النصيب
 (قوله يخرج نصيبه) ففي المسئلة المذكورة لتباين أعداد الرؤس كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة
 فاذا قسمتهما عليهما ما كان الخارج واحدا ونصفا فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل ثلاثمائة
 وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فاذا قسمتها
 على العشر التي هي عددهن خرج واحد وثلاثة أخماس فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل
 ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للجدات من أصلها أربعة فاذا قسمتهما على الستة التي هي
 عددهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة
 وكان للأعمام من أصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عددهم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته
 في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب **ك** كل عم (قوله والوضع طريق النسبة)
 انما كانت أوضح لانه لا يحتج باجها إلى قسمة وضرب بخلاف غيرها (قوله وهو أن تنسب سهام كل فريق الخ)
 ففي المسئلة المذكورة اذا نسبت سهام المراتين وهي ثلاثة اليهما كانت النسبة مثلا ونصفا واذا أعطيت كل
 واحدة منهما من المضروب مثل تلك النسبة أعني مثله فله **ك** كان ثلاثمائة وخمسة عشر واذا نسبت سهام
 البنات وهي ستة عشر إلى عدد رؤسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل فاذا أعطيت كل بنت
 مثل المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كان لها ثلاثمائة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد
 رؤسهن وهي ستة **ك** كانت النسبة ثلثي واحد واذا أعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لها مائة وأربعون
 واذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد إلى عدد رؤسهم كانت النسبة سبع واحد فاذا أعطيت كل واحد منهم
 سبع المضروب حصل له ثلاثون ولما كان المقصود من الموارث إعطاء كل وارث حقه ذكر والطر فالثلاثون
 اعتناء به الطار بقان السابقة وطريق أخرى تسمى قسمة المضروب وهو أن تقسم المضروب على أي فريق شئت
 ثم اضرب الخارج من تلك النسبة في نصيب فريق الذي قسمت عليهم المضروب فالخامس نصيب كل واحد
 من آحاد ذلك الفريق ففي المسئلة المذكورة اذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة
 وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب ما من أصل المسئلة وهو ثلاثة حصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي
 لكل واحدة منهما واذا قسمته على البنات العشر خرج أحد وعشرون فاذا ضربته في نصيبهن من أصل المسئلة
 وهو ستة عشر حصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت واذا قسمته أيضا على الجدات الست خرج خمسة
 وثلاثون فاذا ضربته في نصيبهن من أصل المسئلة وهو أربعة عشر خرج مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة واذا
 قسمت المضروب على الأعمام السبعة خرج ثلاثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصلها وهو واحد
 كان الحاصل ثلاثين فهي لكل عم (قوله يعني كلا وحده) فالواو يعني أدلان التركة اذا كانت وافية بجميع
 المدينين وبقي للورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة وان لم تكن وافية لم يبق للورثة
 شيء فلا قسمة بينهم أكل الدين وفي حاشية بهم زاده المراد من قسمة التركة بين الطائفتين قسمتها بين أفراد كل من
 الطائفتين بالاختصاص لا بين الطائفتين بالاشتراك (قوله فان كان **ك** كان بين التركة والتصحیح مماثلة فظاهر)
 كما ذكرنا ما وأبواب أربع بنات والتركة ستة دنانير (قوله والوافق للسر اجبة وغيرها في وفق التركة الخ) المذكور
 في السراجية وغيرها كما رخصه السبكي في غير محل ان حكم المباشرة يجري في الموافقة والمداخلة فيضرب سهام
 كل وارث من التصحيح في جميع التركة وله موافقة طريق أخرى وهي ما ذكرها السراج وهو ان تضرب سهام

وبكذا) ويسمى الاصم (واذا أردت معرفة
 نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والأعمام
 وغيرهم (من التصحيح) الذي استقام على
 الكل (فأضرب ما كاله) أي لكل فريق
 (من أصل المسئلة فيما) أي في جزء السهم
 الذي ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه
 أي ذلك الفريق (ثم اذا) أردت معرفة
 نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق
 (بسر سهام كل وارث في) جزء السهم
 (المضروب يخرج نصيبه) والوضع طريق
 النسبة وهو أن تنسب سهام كل فريق من
 أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم وحدهم ثم
 تعاد بمثل تلك النسبة من المضروب لكل
 واحد من آحاد ذلك الفريق (واذا أردت
 قسمة التركة بين الورثة والغرماء) يعني كلاً
 وحده لا معا لتقدم الغرماء على قسمة الموارث
 كما في شرح السراجية للحداد (فان كان بين
 التركة والتصحیح) مماثلة فظاهر (والموافقة
 ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع
 التركة) كذا نسخ المتن والشرح والوافق
 للسراجية وغيرها في وفق التركة

كل وارث في وفق التركة ثم تقسم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج هو نصيب ذلك لوارث وتشارك المداخلة
الموافقة في ذلك فلك في كل من الموافقة والمداخلة طريقة التباين وطريقة الضرب في الوفاق وبيان صورة
المباينة اذا ماتت عن زوج وأم وبنين اثنين والتركة خمسة وعشرون دينار فأصل المسئلة من ستة وقول
الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الاثنين سهمان وبين التركة والتصحيح وهو ثمانية تباين
فاذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة
يحصل خمسة وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على التصحيح أعني ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلاثة أعشار فلهذا
نصيب الزوج من تلك التركة واضرب أيضا نصيب الأم من التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل
خمس وعشرين فإذا قسمته على الثمانية يخرج ثلاثة دنانير وعن دينار فهي نصيب الأم من التركة واضرب
نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسة وعشرون فإذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية يخرج
سبعة دنانير وربع دينار فهي نصيب كل أخت من التركة فإذا فرضنا ان التركة في هذه المسئلة خمسة وعشرون ديناراً
كان بين التصحيح والتركة موافقة بالنصف وإذا فرضناها أربعة وعشرين ديناراً كان بين التصحيح والتركة مداخلة
ولك في هاتين السورتين العمل كعمل المباينة ولك أن تضرب نصيب كل وارث في وفق التركة ثم تقسم المبلغ
على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل وارث والموافقة في صورتها ظاهرة والوجه في المداخلة ان المتداخلين
كالثمانية والأربعة والعشرين ينتزعهما في كسر وهو النصف مخرجه أقل المتداخلين وهو ثمانية فلهذا في حكم
المتوافقين وبيان ما إذا كان في التركة كسر ذكره السيد فلهذا ما إذا كان فيها كسر احتج الى بسط التركة
لتصير من جنس واحد وطريق البسط أن تضرب التصحيح من التركة في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك
الكسر ثم تضرب العدد الذي صحت منه المسئلة في مخرج كسر التركة أيضاً ثم تعمل بالمباين ما رمت من الضرب
والقسمة فيكون الخارج نصيب ذلك الوارث الواحد فإذا فرضنا ان التركة في المسئلة المذكورة خمسة وعشرون
ديناراً وثلاث ضربنا الخمسة والعشرين في مخرج الثلث أعني ثلاثة يحصل خمسة وسبعون تزيد عليه الثلث
فيصير الجميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في الثلاثة أيضاً فحصل أربعة وعشرون فإذا ضربنا
نصيب كل وارث من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على أربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك
الوارث كأن التركة ستة وسبعون وكان التصحيح أربعة وعشرون انتهى (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب
كل فریق) أي تقتضيه في التركة في صورتها المباينة والموافقة والمداخلة وتقسم الحاصل على جميع
التصحيح فما خرج فهو نصيب كل فریق كما ظهر لك من نصيب الاثنين في المسئلة السابقة ولك في الموافقة
والمداخلة الطريق الأخرى التي تقدمت وانما تقدم بيان نصيب كل وارث على بيان نصيب كل فریق والترتيب
الطبيعي على عكس ذلك لما فيه من ذكر الحمل أولاً ثم الفصل لانه المقصود الاهم فتأمل (قوله وأما قضاء الديون)
أي القسمة لقضاء الديون (قوله فان وفق) أي المتروكة بقضائهم فبالنصف يحصل المقصود ونعمت التوفية (قوله
وتعقد القرمان) أما إذا لم تعقد القرمان فبأخذ القرمان ما بقى بعد التجيز (قوله ينزل مجموع الديون بالتصحيح
للمسئلة الخ) لا صورته ما تنقص وتترك تسعة دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير ولا يخرج خمسة دنانير فخرج
الدينين خمسة عشر فاجعله بمنزلة التصحيح واظهر بينه وبين التركة وهي تسعة دنانير فان كان بينهما موافقة كهذه
الصورة فانهما متوافقان بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة في وفق التركة حصل ثلاثة وثلاثون فإذا
قسمنا هذا المبلغ على وفق التصحيح الذي هو خمسة يكون الخارج ستة فهي نصيبه من التركة وإذا ضربنا دين
من له خمسة في وفق التركة وهو ثلاثة حصل خمسة عشر فإذا قسمنا هذا على وفق التصحيح الذي هو خمسة حصل
ثلاثة فالخارج هو نصيبه من التركة والجله في هذه المسئلة ولو كانت التركة في هذه الصورة ثلاثة عشر كان بينها
وبين التصحيح أي مجموع الديون الذي هو بمنزلة التصحيح وهو خمسة عشر مباينة فاضرب نصيب كل فریق من
جميع هذا التصحيح في جميع التركة واقسمه على جميع التركة فما خرج فهو نصيب كل فریق فإذا ضربنا دين من له
عشرة في ثلاثة عشر حصل مائة وثلاثون فإذا قسمنا هذا على خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلاثون نصيب
من له عشرة ووضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في جميع التركة يبلغ خمسة وستين فإذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة
عشر خرج أربعة وثلاث وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين

وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة
وهذا المعرفة نصيب كل فرد (وتعبد كل ذلك
في معرفة نصيب كل فریق) منهم وأما قضاء
الديون فان وفق فيها (و) ان لم يوف وتعدد
القرمان (ينزل مجموع الديون بالتصحيح)
للمسئلة (و) ينزل (كل دين غيرهم كسهمهم
وارث)

التركة والتصحیح. ووافقة بالخمر مع كونها ممتداً خلیفاً فاضرب دين صاحب عشرة في خمس التركة وهو واحد
 يبلغ العشرة واسم المأصل وهو عشرة على خمسة التصحیح وهو ثلاثة فيكون الخارج ثلاثة وثلاثون نصيب
 من كان له عشرة واضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في وفق التركة واقسم الخارج على وفق التصحیح وهو ثلاثة
 فيكون الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كان له خمسة (قوله وتعمل كما تست) أي من الضرب في جميع
 التركة في صورة التباين والتداخل والتوافق ولأن في صورتي التوافق والتداخل اعتبار الوفاق فيهما أيضاً (قوله
 ثم شرع في مسألة الخارج) هو فاعل من الخروج وفي اصطلاحهم تصالح الورثة على اخراج بعضهم عن
 الميراث بما دون حصته منه وهو جائز ذكره محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي الله عنهما ما ذكر عن عمرو بن
 دينار أن إحدى نساء عبد الرحمن بن عوف وهي غاضرة الاشجعية طلقها عبد الرحمن في مرض موته ثلاثمائة
 في العدة فورئها عثمان رضي الله تعالى عنه وكانت مع ثلاث نسوة أخر فصل الحواريين ربيع غشها على شرطه ثلاثة
 وعشرين ألف دينار وذلك دليل على جوازها انتهى أكل الدين وكان عبد الرحمن بن عوف قد قام الله في ماله أربع
 مزارق في حياته بالنصف تصدق في كل مرة بالنصف وأمسك النصف وهو دليل على أنه لا بأس بجمع المال
 من حله فعن النبي صلى الله عليه وسلم نعم المال الصالح للرجل الصالح (قوله والغرماء) حكم الغرماء حكم الورثة
 في القسمة والخارج هكذا بما دمنه ولم يذكر في السراجية وشراحها الغرماء ولعله لأن الحال لا يختلف باعتبار
 ادخال الغرماء المصالح وطرح سهامه (قوله معلوم منها) ذكر بعضهم أنه إذا أخرج الورثة واحداً خصته تقسم بين
 الباقيين على السواء وإن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث أي وكانوا متساوين فيه وإن كان مما ورثوه فعلى قدر
 ميراثهم انتهى وفي روح الشروح عن التتمة لوصال وصي الميت بين زوجته وبناته وأخذت الزوجة بدل الصلح
 أي من التركة ثم ظهر وارث آخر فالباقي بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجة اغماصت مع البنين
 دون غيرها لا يثبت اليها انتهى وتقييده بالمعلوم ليخرج المجهول فإنه لا يصح الصلح عليه وإن صح عنه (قوله أي
 طرح سهامه من التصحیح) أي صحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامه من التصحیح انتهى سيد
 (قوله من ثلث أصل المال) وهو اثنتان إلى ثلث الباقي وهو واحد وهذا في حق من يحتضنها حاله الذي به بإدخاله
 وبفرضه عدما وأما من لا يختلف الحال فيه كذلك كما إذا كان بدل المم أباً فلا يلزم أن وهي أربعة إلى عدد
 سهامها وللأب سهمين على كلا التقديرين ولو فرض أن المم هو المصالح على شيء من التركة فالملكان له أمانة وأربعة
 فإذا طرح نصيب المم منها بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنتان للام فيجعل الباقي أخماس بين الميت كل واحد للزوج
 ثلاثة أخماس وللأم خسان ولو فرض أن الأم هي التي صولحت على شيء وخرجت كات المستكر أيضاً من ستة
 فإذا طرح منها سهمان للام بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة ثلاثة من الزوج وواحد للمم (قوله فيه نظر)
 يمكن توجيهه بأن المراد أنه أخذ سهمه وخرج وكان الحق للباقي على اعتبار سهامهم في أصل المسئلة مع بقائه
 (قوله نحو ما تحزر) من قوله فاطم طرح سهامه من التصحیح وهو ثلاثة الخ (قوله قال الخ) أصل قال قول
 بتحزرت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً والقول والمقال والفتالة صادرة ويقال لما فاسد من القول قالة وقال وقيل
 ويقال قولني مالم أقرا إذا نسب إليه ولم يقله ورجل مقول ومقوال وقول كثير القول والقول هو الانظالم موضوع
 المعنى خلافاً لمن أطلقه على الممهل أيضاً وفي القاموس أو القول في الخير والقال والقيل والقال في الشر أو القول
 مصدر والقيل والقال اسمان له والمقول كثير اللسان والمال أو من ملوك جبر يقول ما يشاء فينفذ وقاتل عليهم
 احتكم والشئ اختاره وقال به غلب به ومنه سبحانه من تعطف بالعز وقال به وقال ابن الأنباري قال يحيى بمعنى
 تكلم وضرب وغلب ومات ومال واستراح وأقبل انتهى مختصراً والموات من التأليف وهو إيقاع الالف بين شيئين
 أو أشياء وهو أخص من التركيب لأن مادته لا تفيد إيقاع الالف ثم اشتهر في ألف كتابا في أي علم كان لتناسب
 مسائل ما ألف فيه وفي تعريفات العلوم لابن كمال بأشكال الترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبته واصطلاحاً جعل
 الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض أجزائها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والترتيب
 كذلك لكن ليس رتبة النسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر ثم قال التأنيف والتأليف هو جعل الأشياء الكثيرة
 بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان بعض أجزائه نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر أم لا فعلى هذا يكون
 التأنيف أعم من الترتيب انتهى (قوله العبد) هو الإنسان حرّاً كان أو رقياً والمولود كالعبد وجهه عبدون

وتعمل كما تر ثم شرع في مسألة الخارج فقال
 (ومن تصالح من الورثة والغرماء على شيء)
 معلوم (منها طرح) أي طرح سهامه (ثم قسم
 التصحیح وجعل كانه استوفى نصيبه) ثم قسم
 الباقي من التصحیح أو الدين (على سهام
 من بقي منهم) فتصح منه كزوج وأم
 وتم تصالح الزوج على ما في ذمته من المهر
 وخرج من بين الورثة فاطم وهي
 التصحیح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي
 ما عدا المهر بين الأم والمم وأباً ما بقدر
 سهامها من التصحیح قبل الخارج وحسب
 ونسبها من اللام وسهم المم ولا يجوز أن
 يجعل الزوج كان لم يكن لثلاث الباقي لأنه
 الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث المم وهو
 حيث يكون للام سهم وللمم سهمان وهذا
 خلاف الإجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا
 هو المذهب وأبى ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة
 صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين
 وغيرهما على ما عندي من التصحیح فاقم أقسامها
 الباقي للام سهم وللمم سهمان وقد علمت أنه
 خلاف الإجماع وقال العلامة قطب الدين
 محمد بن سلطان في شرحه لا يكثر قوله فاجعله
 كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحزر قدبر
 قال مؤلفه العبد

وعبيد وأعبود وعباد وعبدان وعبدان كسر تين مستدة الدال ومعبودة كشخة ومعابد ومعبدان
وعبدي وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين وعبدين
وجبل وموضع بلاد علي وبالترك الغضب والجرب الشديد والدامة وملامة النفس والحرس والانكار
وفي حديث مفضل ان أول الناس دخولا الجنة عبدة أسود يقال له عبود وذلك ان الله عز وجل بعث نبيا الى
أهل قرية فلهو من أحد الأزد الأسود وان قومه احتفروا به برافصير وفيها أطبقوا عليه حفرة عظيمة فكان
ذلك الأسود يخرج فيحطب فيبيع الحطب ويتشترى به طعاما وشرايبا ثم يأتي تلك الحفرة فيعينه الله تعالى
على تلك الحفرة فيرفعها ويدلي اليه ذلك الطعام والشراب وان الأسود احتطبت يوما ثم جلس يستريح فضررت
نفسه الأرض فنام سبع سنين ثم هب من نومته وهو لا يرى الا أنه نام ساعة من نهار فاحمل حزمته فاني
القرية فباع حطبه ثم أتى الحفرة فلم يجد النسي فيها وقد كان بدا اقومه فيه فأخرجوه فكان يسأل عن الأسود
فيقولون لاندري أين هو فضررت به المثل إلى نام طويلا انتهى قاموس ملخصا (قوله الفقير) من الفقر ويضم
شد الغنى وذكر في القاموس معناه بما يقرب من الخلاف بين الأئمة ألمذكور في مصارف الزكاة ويقال افتقر
وأفقر الله وسدا لله مفارقة أغناه وسد وجه فقره والفقر بالسين والقح والفقرة بفكه ما انتضدن
عظام الصلب من لدن السكاهل الى العجز انتهى ملخصا (قوله العاجز) أي الضعيف قال في القاموس والعجز
والعجز والمجزة وتفجع جميعهما والعجزان محركة والعجز بالضم الضعف والفعل كضرب وسمع فهو عاجز من
عواجز (قوله الحقير) من الحقارة كالحقيرة بالاضم والحقارة مثالثة والحقرة والفعل كضرب وكرم والا ذلال
كالحقير والاحتقار والاستحقار والفعل كضرب وحقر الكلام تخثيرا صغره انتهى قاموس (قوله الحصيف)
قال في القاموس حصيف منع فهو حصيف وأحصنه وحسنه والحسن كل موضع حصين لا يوصل
الى جوفه وجعه حصون وأحصنة والحصنة والسلاح واحد عشر ونوضعا فلعل المؤلف
منسوب الى واحد منها (قوله العباسي) هذه زيادة عاذكره أول الكتاب (قوله الامام الخ) يحتمل انه وصف الشيخ
وانه وصف أبيه وهو الظاهر (قوله خبرية) نسبة الى الهجرة أي هجرته صلى الله عليه وسلم (قوله في تحميمه)
المراد به الاختصار وفي القاموس التخصيص التبیین والشرح وأما الایجاز والاختصار فقال شيخ الاسلام
في شرح الرسالة القشيرية هما معنى وهو اقلال اللفظ مع توسيع المعنى أو اقلال بلا اختلال أو اقلال المباني
وابقاء المعاني أورده الكثير الى القليل وفي القليل معنى الكثير وقيل غير ذلك والكل متناوب وقيل الاختصار
يكون في حذف الجمل فقط والايجاز أعم من ذلك وقيل الاختصار اقلال من عرض الكلام والايجاز من
طوله انتهى (قوله وتخبر به) قال في القاموس وتخبر بالكاتب وغيره تقويه وللا رقة اعتاقها (قوله وتنقيحه)
تنقيح الشعر وإتقانها تهذيبه والتنقيح صاحب أبيص صيني وبالتحريك الخالص من الرمل (قوله الواضع) اللام
زائدة (قوله ونهجه) عطف على تقيمه (قوله وعلى مواضع - هو آخر) أي لم يغفر المصنف ما وقع فيها من السهو
(قوله وبالجمله) متعلق بمحذوف تقديره أقول قول لا يجلا ويريدون بشل هذا التعبير أن ما بعده واقع ولا بد
والمقصود أي وان لغسته وحزنته الخ فلا سلم من السهو والنسيان مثل ما وقع للمصنف وغيره (قوله من هذا
الخطر) بالتحريك الشرف والاشراف على المهلاك والخطر بنفسه أشفاها على خطر حال أو قيل ملك والمراد به علم
الفقه والكلام على قدر رأي ذي الخطر والمعنى أن السلامة من السهو في هذا الامر الشريف والمراد به السهو
أي السلامة من هذا السهو والنسيان أمر يعز على البشر لان النسيان من شعائر الآدمية وأول الناس أول
ناس (قوله يعز) على وزن يقل أو قيل كما في القاموس والمادة تأتي بمعنى العسر أي يعسر ويعني القلة أي يقل
ويندرج عن الضيق أي يضيق على البشر أو بمعنى العظمة أي يعظم عليهم ثم فلا يصح لو افاده هذه المعاني صاحب
القاموس وكل صحيح وما يعزى للسيروطي

الفقيه العاجز الحفيظ محمد علاء الدين ابن الشيخ
علي الحلي الحنفى العباسى الامام بهيى مع
بنى أمية ثم المفقى بدمشق المحمدي قد فرغت
من تأليفه فى أواخر شهر المحرم الحرام سنة
١٠٧١ هـ فى سبعين وأربع مئة هجرية على
صاحبها ألف على الصلاة والسلام وقد بالغت
صاحبها فى تحريره وتنبه به وتبعته
فى تنقيحه ورجحه الله فى تغييره وأوضح كثيرة من
المصنف رجه الله فى تغييره وأعلى مواضع
منه زعمه ونهت عليه غالباً وعلى مواضع
وهو آخر وبالجملة فالسلامة من فساد الخط

هزرت زيدا بمعنى قد غلبت كذا • أعنته فكلاذا جاء مأثورا .
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا • يمزيا رب من عادت مكسورا .

(قوله على البشر) اسم جنس والبشر الظاهر البشرية وهو مظهر من الجسد (قوله فستراقه) أي اذا علمت
أن السلامة من السهو والنسيان بهذه المنزلة ولا يمكن بشر أن يتخلص منه اطبع البشر عليه فالماطلوب السهر
ومن مترجوزي بالسهر لآن الجزاء من جنس العمل (قوله وغفر لمن غفر) عطف مرادف (قوله فسدت الخلال) أي
أخفه واستتره فان الخلال هو العيب وأظهره لضرورة الشعر أو المعنى فسدت الخلال الكائن منه بتوجيهه على أمر
مقبول وألفه للاطلاق (قوله جل من لافيه عيب) أي عظم وتعالى الخ فعطف علا عليه تفسير وهذا الكلام
مرتبط بكلام محذوف دل عليه السياق أي فسدت الخلال ولا تعبيره ولا تفصيصه فان كل ابن آدم ما عدا من عصم
فيه عيب والذي تنزه عن العيوب بتسامها هو الحق جل وعلا (قوله كف لا) يحتمل أن المراد لا أعلم من هذا الخطر
فلاستفهام بمعنى النفي وأكده بلا ويحتمل أن المعنى كف لا يكون فيه خلل وعيب (قوله بيضته) أي نقلته
من المسودة إلى ورق آخر محزرا (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد شبه البعاد بحطبه نار شديدة
فانبأتم التحصيل ثم ان المراد بالنار ما قبله من الاحزان والافكار المتعلقة بما ذكر (قوله والاخوان) أي أحبابه
المصاحبين له أو المراد اخوان النسب (قوله والاحفاد) البنات أو اولاد الاولاد والاصهار فاموس (قوله
ما بنتت الا بكاد) أي يجعلها قطعها والمراد بكبد واحد والجمع للقافية أو لتعلمها ما ألقى عليها كأنها الكباد والمنائب
لأننا رأنا بقول ما يذيب الا بكاد وفي الكلام ما يدفع الملام والكبد بالفتح والكسر وكف وقديز كراموس
وهو معلوم (قوله فرحم الله) الاولى الواو ويكون استئنافا (قوله التقنا زاني) بفتح القوتين والزاى وسكون
الفاء نية الى تقنازان بلاد بخراسان لأنه ولد فيها في صفر سنة اثنين وعشرين وسبعمائة وتوفي يوم الاثنين الثاني
والعشرين من المحرم سنة اثنين وتسعين وسبعمائة بسمرقند ونقل الى سرخس فدفن فيها وكان منفعيا كما ذكره
صاحب البحر في دياره شرجه على المنار وانتمت اليمين باسمه الخفية في زمانه حتى ولي قضاء الخفية وله تكملة
شرح الهداية للسروحي وقد اوى الخفية وشرح تلخيص الجواهر والتلويح حاشية على توضيح صدر الشريعة
واسمه مسعود ولقبه سعد الله والدين (قوله حيث اعتذر) أي لانه اعتذرا لما كان اعتذرا أنواف مماثلا لاعتذار
السعد وارتاحت نفسه لوجود مماثل له في هذا الاعتذار من عين الا كابر فخرتت نفسه بالديعالة واعتذر
السعد وقع في دياره شرجه شرح المختصر تلخيص المعاني لما طلب منه اختصار الماثل وقيل هذا البيت مع جود
للقريحة أي انتصبت لشرح الكتاب مع جود القريحة بصر البليات ونحو الفطنة بصر صر النكات وترامى
البلدان في الاقطار ونحو الاوطان عني والاطار حتى طفت أجوب كل أغبر قائم الارباب وأحز كل سطر منه
في شطر من الغبراء (قوله يوما مجزوى الخ) أي انه صار حاله في هذه الاسفار بجاء مع الانتقال من وضع الى آخر
كحال انقائيل يوما مجزوى أي أكون فيها وحزوى وما بعده الى آخر البيت أسماء مواضع وأكون يوما آخر
بالعقبى هو وادى بظاهر المدينة وأكون بالهذيب يوما آخر وهو بوزن جيبه وأكون يوما بالخلصة وهو
موضع بالهنا (قوله لكن الحمد لله) دفع بالاستدراك ما توهم من وقوع الضمير والخط ذكر بعضهم أن المدح
يكون بعد الاحسان وقد يكون قبله وقد يكون من غير احسان ولا يتصور حمد الله تعالى الا بعد احسان
لان كل مدح يحتاج الى توفيق وهو احسان من الله تعالى يجب علينا شكره أي الثناء عليه بمعنى انه اذا وقع بشاب
عليه ثواب الواجب كما قال القائل

ان الله علينا نعم ما • يعجز العبد عن العد لها

فله الحمد على نعمائه • وله الشكر على الحمد لها

(قوله أول وآخر) أي أول الكتاب وآخره وأول كل أمر وآخره أو المراد التعميم (قوله ظاهرا وباطنا) أي
في الظاهر بالثناء باللسان والاعضاء وفي الباطن بجمد الجنان وهو اعترافه بالذم التوالية عليه أي فليس جدا
ظاهر يا وفي الباطن شكوى (قوله فقلد) الفاء للتعليل واللام موطنه للتقسيم (قوله من) أي أنتم واصطنع عنده
صنيعه والمن المثل ويطلق هذا اللفظ على كل طائر ينزل من السماء على شجر أو حجر ويحلو به فقد عاد ولا يجب
حقا وما وقع على شجر البساط ومكيا بال معالوم أفاده في التمام موز (قوله بابتداء تبيينه) أي المؤلف المفهوم

على البشر فستراقه على من ستر وغفران غفر
وان تجده عيبا فسدت الخلال
جل من لافيه عيب وعلا
كف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد
ما بنتت الا بكاد فرحم الله التقنا زاني حيث
اعتذروا بكاد حيث قال تعلم
يوما مجزوى ويوما باله شقي وبال
عذيب يوما ويوما بالخلصة
اكن الحمد لله أولا وآخر اظاهرا وباطنا فقلد
من بابتداء تبيينه

من قوله سابقا قد فرغت من تأليفه (قوله نجاء) أي مقابلة وجهه والمراد بالوجه الذات (قوله صاحب الرسالة)
 آل الكمال وصاحبها هو الموصوف بها وصفها دائما لا يتقطع عليه الصلاة والسلام (قوله والقدر) أي الرتبة
 العلية يقال فلان له قدر أي مرتبة وتعليم (قوله المنيف) الزائد والمنيف ككيس الزيادة أصله يرف يقال عشرة
 وريف وكل ما زاد على العقد فنيف إلى أن يافع العقد الثاني والمنيف الفضل والاحسان وناف وناف على الشيء
 أشرف انتهى قاموس ملخصا (قوله نجاء قبر صاحب هذا المتن الشريف) هذا القبر بغزة هاشم (قوله فله) أي
 ما ذكر من الابتداء والختم المذكورين (قوله القبول منهم) القبول من الرسول صلى الله عليه وسلم ثم من مصنف
 المتن تابع للقبول من العلي الأعلى جل جلاله وكذلك التشرية منهم والقبول عبارة عن الرضا بالشيء وترك
 الاعتراض عليه (قوله والتشريف) أي علامة تحصيل الشرف له وألف بالفتح والكسر والشرف محركة للملوك
 والمكان العالي والمجد إذ لا يكون إلا بالآباء وأقوال الحسب ومن البعير سنامه والشوط أو نحو ميل ومنه فاستنت
 شرفا وشرفين والاشفاء على خطر من خيرا وشرا انتهى قاموس (قوله فيا شرفي) أي احضر فهذا وقتك لحصول
 مقتضيك الايات من الطويل والضمير في قبلته للتأليف (قوله وان كان كل الناس) المراد الجموع لا الجميع لان
 الرد عن حمله لا يكون من الجميع اذ لا شك أن في الامة من خلعه (قوله رده عن حمله) أي لاجل حمله
 للمؤلف ويحتمل انها بمعنى من الابتداء أي ان هذا الرد ناشئ من حمله أي لالعيب بالتأليف وهذا
 البيت من الضرب الثاني وهو أن يكون مقبوضا كالعرضة والبيت الثاني من الضرب الاول وهو الصحيح
 والبيت الثالث كالاول (قوله قتلني) بالتخفيف من القبول والمراد الاثابة (قوله مع ماتن) يطلق عرفا على
 مؤلف المتن ويطلق هذا اللفظ لغة على أشياء منها ما صلب من الارض وارتفع والرجل الصلب وبن الظهور
 مكتف الصلب (قوله وأستاذ) جمع استاذ ولا يجمع السين والذال في كلمة عربية كما في القاموس أي بل في كلمة
 أجنبية كهذا اللفظ وهو بضم الهمزة ومعناه الماهر بالشيء العظيم (قوله وتخبرنا جعنا) أي حال كوننا جععين
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فالصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل أن جعنا بمعنى جعنا تارة كيد الخبير
 الجماعة (قوله مع المصطفى أحمد) ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمتة في محشر منفرد عن محشر كل
 الخلائق وحيد فاعلم لا تقتصر على من ذكر وقد يجاب بأن المراد بالخبر الجمع في الجنة والمعية فيه لا تقتضي
 تباؤا في الدرجة فتدبر كون المراد بها الترتيب منه صلى الله عليه وسلم ويطلق المحشر على معان منها الجمع فقوله
 جعنا تارة كيد لما فهم من المحشر (قوله واخواننا) عطف على نافي تخبرنا ويحتمل انه عطف على ماتن وكذا يجري
 هذا الاحتمال في قوله ووالدنا (قوله المسدي) من اسدي بمعنى اعطى واولى وفي الحديث من اسدي الى قوم نعمة
 فلم يشكروا له فدعا عليهم استحيب له رواه الشيرازي عن ابن عباس ذكره في الجامع الصغير وفيه من آتى
 اليكم معروفا فاكثروه فان لم تجدوا فادعوا الرواه الطبراني عن الحكم بن عمار والمسدي مضاف الى الخبر
 حذف تونه للاضافة وفصل بين المتضادين بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها (قوله دائما) صفة لمصدر
 محذوف أي اسدا دائما ومراده بالخبر ما يعم الدعاء فان الدعاء للشخص خصوصا اذا كان بغيبته من الخبر العظيم
 ولو حذف قوله دائما وأبدله بقوله قربة أو نحو ذلك كان أولى (قوله ووالدنا) يحتمل عطفه على المصطفى أي ويحشرنا
 مع والدنا ويجري هذا الاحتمال في قوله واخواننا ويدل على هذا الاحتمال عدم نصب داع وورد أن الايتام
 تلحق بالآباء في رب الجنان وان لم يعموا بوابهم كالعكر ويحتمل أن والدنا مبتدأ وداع خبر وطالب خبر بعد
 خبر أي واذا كان كذلك فيرجى له حصول ما أمته من القبول والخبر مع المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله طالب
 الرشد) هو الاستقامة على الحق مع تصاب فيه والرشد في صفاته تعالى الهادي الى سواء الصراط والمراد
 مقاصد الطرق ورشد كسر وفتح رشا ورشدا ورشادا أهدي كاسترشد قاموس وحذف لانامنه لانه هاهنا
 مما قبله أي طالب لدا الرشد (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله يقال حسبك درهم أي كفاك ونحو حساب كاف
 ومنه عطا حسابا وهاهنا رجل حسبك أي كاف لك من غيره للواحد والتثنية والجمع وحسبك الله أي
 انتقم الله منك وكفى بالله حسيبا أي كافيا والله خبره والجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم كن
 حسيبي أي كافي (قوله ونم الوكيل) الموكول اليه الامور فيعمل بمعنى مفعول انتهى بكري أو الكفيل بالرزق
 أو المميز أو الشاهد أو الحفيظ أو الكافي فله ابن مير بادشاه في شرح تحرير ابن الهمام وفي القاموس وكل بالله يكل

نجاء وجه صاحب الرسالة والقدر المنيف
 ونجته نجاء قبر صاحب هذا المتن الشريف
 فله علامة القبول منهم والتشريف قال
 مؤلفه
 فيا شرفي ان كنت ربي قبلته
 وان كان كل الناس رده عن حمله
 قتلني مع ماتن وأستاذ
 وتخبرنا جعنا مع المصطفى أحمد
 واخواننا المسدي لنا الخير دائما
 ووالدنا داع لنا طالب الرشد
 وحسبنا الله ونم الوكيل

وقول كل على الله وأكل وانكل استسلم اليه وركل اليه الامر وكلا وكولا سلمه وتركه (قوله ولا حول) أي لا يتحول عن معصية الله الابانة (قوله ولا قوة) أي على طاعته الابانة تعالى اذ غيره لا يقدر على شيء فهو العظماء كذا ورد مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من رعاية الادب في الاسناد وان كان التحول عن الطاعة والقوة على المعصية به تعالى اذ لا مؤثر غيره ويسن لمن أحبه ماله أو ولده أو شيء من حاله أن يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله فانه لا يرى فيما أحبه مكره ما ويذل له ما أخرجه أبو يعلى وابن مردويه والبيهقي في شعب الايمان عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنتم الله على عبد نعمة في ماله أو أهله فيقول ماشاء الله لا قوة الا بالله الا دفع الله عنه كل آفة حتى تأتيه منيته وقرأوا لا اذ دخلت الجنة قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله وما في ماشاء الله اما موصولة خبر مبتدأ محذوف أي الامر ماشاء الله أو شرطية منصوبة بالموضع والجزء المحذوف بمعنى أي شيء شاءه كان أفاده البكري في تفسير الآية (قوله نعم المولى) أي متولى أمورنا (قوله ونعم النصير) أي الناصر ناصرنا والله تعالى أعلم

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نعم المولى ونعم النصير
الى هنا تم شرح الدر المختار بحمد الله الملك الغفار

فيارب أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة أن تقبل مني هذا السعي وتشكره وتنفع به عبادك المؤمنين وهذا رجاؤي منك وحسن ظني بك وان لم تقبله واستجرت بوجهك من ذلك فأسألك أن تجعلني خالصا كما قال لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

تم

قال معصم طبعها الاول الاستاذ الشيخ محمد شهاب رحمه الله

قال منهي تصحيح دار الطباعة * جل الله بالكمال طبعه

حمد المن تم احسانه * وكل فضله وامتنانه * وصلاة وسلاما على خاتم الرسل الكرام * وعلى آله وأصحابه بدور الثمام * وبعد فلما أنتم الله نعمه * وأكمل جوده وكرمه * بتكملة طبع هذا السفر الرابع * الذي هو الجزء الرابع * من حاشية الدر المختار * المسفرة عن محاسنه أي أسفاره * وكنت قد منيت في تحيله بأمر التصحيح * والمقابلة على أصل مؤلفه الصحيح * وكانت هرائس بنات صلبة قد زوجت من الشرح * وقيل لها ادخلي الصريح * فجلت عن الاشياء والنظائر * ونحت بزواهر الجواهر * وأقرن فرها عن الدر بالابتسام * وكشفت عن محاسن وجهه اللثام * أنشأ لسان الحال * وأنشد مؤرخا وقال

أقبحل المزن والسحب * زقجوه بآنية العنب
فبدت في الكأس طلعتها * خاف شبالك من الحبيب
أم شايبا غادة بسمت * عن اقاصي ثغرها الشفب
أقبلت تز هو بهجتها * وانثت تزي على القضب
أم عقود اللؤلؤ انتظمت * في نظام صبيغ من ذهب
درها قدرق حاشية * وبدا يحكي سنا الشهب
فهني شمس زوجت قفرا * حسنه من أعجب العجب
فازدهت طبعها محاسنها * وتبدت دون ما حجب
قلت لماعدها كتبوا * أرخوه آخر الكتب

سنة ١٢٥٤

وقال معصم الثاني

وأنا أقول وبالله أعلمين وهو حسبي ونعم المعين الحمد لله على تمام احسانه وكماله ففضله وكرمه وامتنانه والصلاة والسلام على أكمل الخلق على الاطلاق القائل بعثت لآدم مكارم الاخلاق صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله المنتقمين اليه وبعد فلما أنتم الله بتمام تصحيح هذا الجزء الرابع من أجزاء الحاشية الجامعة بين جملة الطبع ورقة الحاشية وكان دورها المختار قد نبأه بحسن انتظامه في نظامها وتزاهي بانسلاكه في سلوك الكمال تمامها ولا سيما أنه قد تجدد الانصنه وتكررت رغبتها وطبعها ومن المعلوم كون

المكثراً - على وأغنى في القيمة وأعلى التذلل لسان الحال وأنشأ مؤرخاً وقال
 أقول لأوقات نيل الاماني * وقد أذنت لاستمائي وحقت *
 وجدت المـكـرر يـجـلـو ويسـمـو * بمرتبة في المعالي ترقى
 واذ كرر واطبع هذى المـواشـي * وزادت كمالاً معانيه دقت
 دعيتي دواعيه أنـقـل وأرـخ * أجد حواشيك يادرت رقت

٧٠٠ ٢١٥ ٣٤٥ ٨

١٢٦٨

وكان كمال طبعها الجميل * وتعام غنيلها الذي ليس له مثيل * على ذمة جناب امين افندي الازميري *
 في دار الطباعة العاصرة المتعلقة بالميري * الكائنة ببولاق مصر المحروسه * صرف الله عنها مصروف
 الدهر وبؤسه * ملحوظا بعين عناية ناظرها الاجل * حضرة على جودة افندي فسخ الله له
 في مدة الاجل * ومشمو لا يتصحح العبد الفقير * أحمد المرصني الصغير * وذلك لا وافر
 شوال المنور * سنة ثمان وستين ومائتين بعد الالف من هجرة النبي المطهر *
 عطر الله قبره الكريم * بعبير أكل صلاة وأتم تسليم * وانفعنا بنفعاته
 الفاخرة * في الحياة لدنيا وفي الآخرة آمين آمين *
 يا أكرم الأكرمين

(قال مصحح طبعها الثالث الحاكى لطبع المثاني والمثالث)

للك اللهم من تمام الحدردم المختار والصلاة والسلام على نبيك الذي من هداية تنوير الابصار وعلى آله الائمة
 الاعلام وصحابته الذين فقهوا الانام وبعد قد تم طبع هذه الحاشية الطبعة الثالثة السامية * مرصعة
 حواشيه بالدر المختار مسفرة سطورها وطرورها عن تنوير الابصار بالطبعة العاصرة التي ببولاق مصر
 القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة المنسوبة للدائرة المسنية لازالت بحاشيتها في ظل
 صاحب السعادة الاكـرم الخديو الاعظم حامي حى الامصار مفيض العدل في الاقطار محيي
 رفات المكارم ناشر لواء العلوم فوق المـالـم عزيز مصر ووحيد العصر سعادة أفندينا المحروس بعناية
 ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على حفظ الله ولده كما حفظ رعيته وأدام مجده وخلده جده
 وحرس أشباله الكرام وجعلهم غزاة في جبين الايام ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر ناظرها المشمر عن
 ساعد الجدة والاجتهاد في تدبير ضارتهما من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ ثنى حضرة حسين بك حسنى
 والملتزم لتكرير طبعها وتحسين وضعها من هولاء الكتب الجليلة ناشر ورايات المعارف البهية
 شاهر من خاطبته المعالي بآنت سميرى حضرة أمين بك الازميري لازال سائياً في درج الكمال باهياً
 في رتب الجلال وكان التهذيب لها والتصحیح بالمقالة على نسخة الطبع الثاني الصحيح البعض معرفة المتوسل
 في الحياة والممات بالحاء النبوي الاستاذ الرحوم الشيخ محمد قطة له دوى والبعض الآخر معرفة العقير الى
 الله سبحانه محمد انصباغ أسبغت عليه لنعم أتم أسباغ نجاة بحمد الله على أبي حى حسن باهر فتول كم ترك
 الاول للآخر واذا سفر بدرها بالكمال أنشأ مؤرخاً له لسان اسال

عانت طيبة فاصدعك وراحا * فوجت أم تغذرا لنت هرا
 أم شمت لظا فترا من غادة * حسرت فصيرت المساء صبا
 أم لؤلؤا رطبا حلا بنظيره * جيت دادي يحملن بدرالاح
 أم ما حواه طراز حاشية علت * حلل الملوحة فاقمت صحا
 درر تلوح على سدى من عبيد * فبدن لها المختار نلت ربا
 زهر هدت في غيب التحديق من * ضل السبيل وما رأى مصبا
 في مذهب النعمان كم أبدت لنا * في كل خافية سنا وضحا
 لله ما نسجت يد العدم الذي * من نوره أضى الانام صبا
 الجهد السند الذي شرفت به * طعنا وحازت من نداء فلا
 أهدي الينام غرائب فكره * حكما قتنا بالهدى أقدا
 غاص الفنون وأبرز المكنون في * صور كست غرر البدور سما
 كشفت لنام الدرر اذ حظيت به * وصلا فباح بسرته وأبا
 فله هم ما أبدت وما أبهى وما * أشهى وأشهر للنهي اصلا
 حازت بركة طبعها ما زادها * حسا وضوع عرفها وأفا
 واذا ستمت جمالها في طبعها * أرختها أنلت تم مسكا فاحا

١٠٧١ ١٢١ ٩٠

سنة ١٢٨٢

وكان فصال طبعها وقام وضعها في آخر الربيعين من العام المشار اليه
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية
 ما هبت نسيمات وهدأت
 حركات

